

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

المجلة الدولية
للعلوم الاجتماعية

الحنّة

العدد السابع والثلاثون - السنة العاشرة

أكتوبر / ديسمبر ١٩٧٩

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



العدد ٣٧
السنة العاشرة
١٠ أكتوبر ١٩٧٩
١٠ تشرين الاول ١٩٧٩
١٩ ذو القعدة ١٣٩٩ هـ



محتويات العدد

- * العنف في كل مكان
- * الاسباب البيولوجية والاجتماعية للعنوان
- * مساهمة العلوم السلوكية في دراسة العنف
- * دور الحكومات في بحوث اعمال العنف
- * المرأة والقهر الاجتماعي
- * الاعلام الجماهيري
- * عرض من اعراض العنف ام سبب من اسبابه ؟
- * العنف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية
- * مشاكل البحث العلمى عند دراسة العنف
- * من وجهة نظر علم الجريمة
- * العنف الصامت
- * ممارسة الاتفاق الجماعى فى المنظمات الدولية
- * ديناميكيات سباق التسلح والابحاث
- * العسكرية ونزع السلاح

رصد عن: مجلة رسالت اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت عرب

ميدان التحرير - القاهرة

تليفون : ٧٤٢٥٠٩

رئيس التحرير: عبد المنعم الصاوى

هيئة التحرير

د. مصطفى كمال طلبه

د. السيد محمود الشنيطى

د. محمد عبد الفتاح القصاص

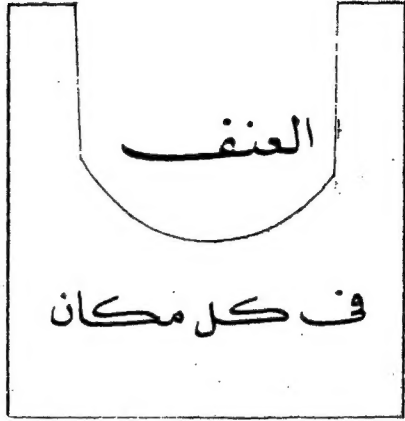
عثمان سنوبيه

صفى الدين العزاوى

الإشراف على

عبد السلام الشريف

معيد المسيرى



*** العنف قديم قدم الوجود وهو قائم في قصص
نشأة الكون وفي الاساطير والخرافات كما يرتبط ببداية
التاريخ ، وكان دائما يبرز في افعال الابطال والمجدين .
واذا كان الامر كذلك فلماذا اذن ينظر اليه كأنها هو مسألة
معاصرة ، وكأنها هو مشكلة جديدة ؟ وكيف انتهى الامر بنا
الى الوقوف موقف التشبث بمشكلة العنف كأنها هي مشكلة
قد نجمت بين يوم وليلة ، أو أنها - على الأقل - قد بلغت
ما بلغت في خلال القرن الأخير ؟

ومما يجدر ذكره ان العنف - وهو الظاهرة التي يحتدم حولها الجدل اليوم -
لم يؤخذ قط « كمحور » بذاته ، ليكون موضوع تفكير وتأمل لدى كبار مفكرى
الفلسفة الغربية قبل القرن التاسع عشر بل كان عليه أن ينتظر حتى يأتى جورج
سوريل فيتخذ منه محورا لدراساته . وإذا نحن نجحنا فى ادراك الاسباب
التي أدت فى النهاية الى اجتياز موضوع العنف فى دائرة الظلمة فلعلنا

الكاتب : د. م. م. دومينيك

كاتب وصحفي ، تولى تحرير «الدورية الفرنسية» اسبوت
بين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦٧ . ويعمل الآن مع أحد الناشئين
في باريس . كما تولى التدريس في عدد من جامعات أوروبا
وجامعات أمريكا الشمالية ، وله مؤلفات عديدة

المترجم : محمد محمود رضوان

تخرج في دار العلوم بالقاهرة ، وأتم دراسته العليا في
معهد التربية بجامعة لندن حيث تخصص في فلسفة التربية
وطرق تدريس اللغات . اشتغل بالتدريس في التعليم العام
وفي معاهد التربية ، وتولى منصب كبير مفتشي اللغة
العربية بوزارة التربية . ، ومدير عام التعليم
الإبتدائي ، ووكالة الوزارة للتعليم الإبتدائي ودور المعلمين
والمعلمات . له عدة مؤلفات في التربية وفي تعليم القراءة ،
وعلم النفس التربوي . وهو الآن وكيل أول وزارة التربية ،
عضو المجلس القومي للتعليم ، والمجلس القومي للثقافة
والفنون والاعلام . انتخب نقيبا للمعلمين في شهر يولية
عام ١٩٧١ .

أن نصل الى تفهم احسن للأسباب التي أدت بعد ذلك الى خروجه الى
ضوء النهار والى ذلك التكتشف الذي يحظى به في الوقت الحاضر ، ومن ثم
نستطيع ان نتعمق اكثر في تفهم الطبيعة الحق للعنف . وهناك ميزة أخرى لهذا
الاسلوب هي انه سوف يمكننا من ان ننظر نظرة موضوعية الى العنف الذي يحيط
بنا من كل جانب ، وبذلك نستطيع ان نقدر ما يمثل من تهديد ، وان نلتمس له
العلاج الملائم .

وصحيح اننا نجد اشارة الى العنف في الجزء الذي وجد من كتاب
اناكسيماندر^(١) المشهور الذي وصفه هيدجار بأنه أقدم ما قيل في الفكر الغربي :
« .. المادة السرمدية التي منها تنجم كل الاشياء ، واليها تعود حينما تهلك ، وذلك
لكي يقدم كل منها للآخر فدية وكفارة عما اقترفه ضد نظام الزمن » ، كما ان
« الكفاح هو أبو الاشياء جميعها وملكها » (ولكن هذه بدئية . انها حقيقة لا تحتاج
الى توضيح ولا تشكل للفيلسوف مشكلة حتى لو كانت تسببت في هلاكه .. ان

(١) : اناكسيماندر : فيلسوف وفلكي يوناني ، موطن اراءه الفلسفية في كتاب (لين له عنوان
حاليا) ، ويشتبه هذا العمل اول ما كتب تقرأ في فلسفة اليونان . ولم تتبق منه الا اجزاء ومقطعات
(المترجم)

الذى استغفر سقراط هو سوء استخدام السلطة وسوء استخدام اللغة بما انهما يعوقان العقل والجمال والانسجام ، وانما يكون العنف مثار اللامة بقدر ما يحدث من آثار ولا يكون ملامة لذاته ، وعلى أية حال فان المسألة التى تنحت عنها الفلسفة قد تلقتها التراجيديا وبرزتها ، وهكذا ظهر العنف فى التراجيديا فى صورة انتقام او غضب ، كما ظهر فى كثير من صور الفلو فى العواطف والانفعالات . ولكن العنف ليس منعزلا بحيث ينظر اليه من أجل ذاته هو . انه المسلك المتصلف المنذفع الطائش . فالعنف البشرى انما يعبر عن القانون الالهى ، كما انه فى الوقت نفسه يتجاوزه ويتعداه معلنا عن استحالة التمييز بين ما ينسب الى الله وما ينسب الى الشيطان ، وهو الذى يشكل المضمون المفزع للتراجيديا والذى لا يزال يمثل العنصر الاساسى فى غموض العنف وابهامه كما سنرى فيما بعد .

اننا لا نرى اختلافا فى الاسلوب الذى تناول به الفلاسفة اللاتينيون الموضوع ، اذ تناولوه بلغة لم تكن حتى لتقيم تفرقة بين القوة والعنف . وحتى نهاية القرن الثانى عشر كانت الثقافة الغربية دائبة على تجنب السؤال الذى يوليه المفكرون فى عصرنا الحاضر اهمية قصوى . تقول « تجنبها » ولكن قد يكون ادق واصوب ان نقول ان مفهوم العنف حتى هذا الوقت لم يكن له وجود ، او انه - على الاقل - كان فى مرحلة التشكل البطيء . وهذا الذى نطلق عليه اليوم اسم « العنف » قد اصبح بالتدريج يفهم من ثلاث زوايا .

١ - **الزاوية السيكلوجية** : انفجار للقوة يتخذ صيغة لا تخضع للعقل ، وغالبا يتخذ صيغة جريمة القتل

٢ - **الزاوية الاخلاقية** : عدوان على ملكية الجار وحرته .

٣ - **الزاوية السياسية** : استخدام القوة للاستيلاء على السلطة او لاستغلالها فى تحقيق اهداف غير مشروعة .

والناحية الثالثة هى التى تستحوذ على معظم الاهتمام فى القرن العشرين كما يتضح من هذا التعريف الذى ننقله عن قاموس لالاند للفلسفة . « العنف هو الاستخدام غير المشروع او غير القانونى للقوة .. »

ومما لا شك فيه ان تطور روح الديمقراطية قد ولد المفهوم الحديث للعنف كما أختفى على اللفظ نعمة مهيئة ذلك انه منذ أصبح كل فرد مخلولا ان يتمتع بوضعه كمواطن ، ذلك الوضع الذى يعترف له بحقه فى الحرية وفى السعادة ، فان العنف لا يمكن ان يلبس بعد ذلك بالقوة ، ولم يعد مختصا بالعمليات المادية التى لا مناص منها (كوارث الطبيعة) او بالضرورات السياسية (حكومة الكهنسة التى تقوم على اساس الحق الالهى) . ولكنه يصبح ظاهرة ذات ارتباط بالحرية ، ويمكن - بل يجب - ان تكافح وان تهزم .

وثمة حساسية من ناحية العنف الذى ينزل بالإنسان ، وهى تنجم فى الوقت الذى يسود فيه الاعتقاد بان السلطة السياسية ينبغي ان تستخدم لتحقيق اهداف

معقولة وبناءة ، ولا تقف عند مجرد اشباع الحاجة الى الحفاظ على النظام الاجتماعى ، وكفالة ادارة رشيدة لشئون الحياة اليومية . ويقول ديدبروث « ليست هناك عواقب تترتب على اقتناء العبيد من حيث هو وانما الامر الذى لا يحتمل هو ان تقتنى العبيد وتخلع عليهم وصف « مواطنين » . . فاقناء العبيد انما هو جزء من النمط الطبيعى للعلاقات التى تقوم على القوة فى عالم تعتبر الحرية فيه ميزة تستأثر بها طبقة الارستقراطيين ، ولكن بمجرد ان تبرز الحرية كقيمة يدعو لها النظام السياسى فتنة انقسام واضح للجميع بين النظرية والتطبيق ، وثمة ينظر الى الوضع الصحيح للامور باعتبار انه صورة من صور العنف الذى لا يحتمل .

ان دراسة المصادر التى نشأ منها مفهوم العنف تلقى ضوءا على التعريف : ان العنف - تاريخيا - ظاهرة بشرية - اننى لا اعتقد اننا نستطيع ان نتبع المثال الذى ساقته دائرة المعارف العالمية حينما تحدثت عن « عنف الطبيعة » ، اللهم الا اذا كان ذلك فى اطار معتقد الانثروبومورفية . اننا نستطيع بالطبع ان نتحدث عن « عنف اهتزاز ارضى » ولكن هذا قد يكون من قبيل التجاوز ، بل انه يعتبر - فى رأى - استخداما غير صحيح للفظ « العنف » ، اذ انه ليس هناك عنف فى أعماق البراكين . ما لم نعتقد انها تمتلك سر الصيام عن التفذية ، فالعواصف والامواج وحوادث التصادم يمكن ان توصف بالعنف باعتبار انها صيغ للتعبير فحسب .

واذا لم تكن الطبيعة عنيفة فهل يمكن ان نقول ان الحيوان عنيف ؟ الحق انه - على اساس ما هو سائد من حساسية متزايدة نحو موضوع العنف - قد حول العلماء اهتمامهم الى هذه المسألة . وهناك - كما هو معلوم - كثير من الدراسات الحديثة ، وبخاصة تلك التى قام بها لورنز واتباعه ، عالجت موضوع عدوانية الحيوان ، وتشير نتائج هذه الدراسات - على ما يبدو - الى ان الجنس الحيوانى الذى وضع تحت الملاحظة كان يتجنب العنف ، او ان هذه الحيوانات - على الاقل - كانت تلجأ اليه فى حدود ضيقة عن طريقين بصفة خاصة :

الاولى : طريق الانفصال (تحديد الحدود) .

والاخر : طريق الهيرواركية (الاقوى يخضع الاضعف) .

وهكذا من الممكن ان يقال ان الجنس الحيوانى يسلك المسلكين جميعا ، فهو يتجنب العنف ، كما انه لا يقف عند مجرد اشباع حاجته الى العنف ، فهو فى الاولى يتجنب العنف لانه لا يرغب فى المخاطرة بحدوث فرد او قتال ، وهو فى الاخرى لا يقف عند مجرد اشباع حاجته لانه يسعى الى تعايش سلمى مؤقت . وفى جميع الاحوال فان جماعات الحيوان تنجح عن طريق هذين المسلكين فى توقي الهلاك .

واذا كان الامر كذلك فهل نستطيع - على الاقل - ان نتحدث عن العنف من حيث العلاقات بين الاجناس الحيوانية المختلفة ؟ فالاسد يبدو فى اعيننا عنيفا حينما نراه يلتهم فريسة ، ولكننا نعلم ان هذا « العنف » - اذا صح - انما هو عنصر اساسى من مجموعة عناصر لا بد منها لاجاد التوازن الكيميائى . وهى - كذلك -

ينبغي أن يكون لنا مثل هذا الموقف من لفظة « العنف » فنحنى استخدامها أيضا فى هذا المجال .

الحق أن الإنسان وحده هو الذى يملك القدرة على تحويل قوته لتكون ضد نفسه أن الجنس البشرى هو وحده الذى يقدر على تلمير نفسه ، لا لشيء الا لانه فقد قدرته على تحقيق التنظيم الذاتى

واذا اردنا أن نستخدم الكلمة لى تدل على حقيقة من الحقائق التى يمكن ملاحظتها فإن العنف - ينبغي أن يؤخذ على انه ظاهرة بشرية اساسا بقدر ما تتضمنه من حرية شخص ما (سواء اكانت حقيقية أم تخيلية) فى أن يمتدى على حرية شخص آخر . وسوف اطبق اصطلاح « العنف » على استخدام القوة - ظاهرة أو مستترة - لاغتصاب شيء من الافراد أو الجماعات ليسوا على استعداد لى يمنحوه عن طيب خاطر ، فالسرقة دائما عنفا ، اما اغتصاب المرأة فهو عنف . وإذا كان اغتصاب المرأة بارزا ويمثل صورة واضحة للعنف فإن ذلك يرجع الى أن المعتصب يحصل عن طريق القوة والقسر ما يحصل عليه عادة عن طريق القبول المحبب . أن العنف بشع . ومع هذا فهو يستهوى الكثيرين لانه يمكن القوى من اقامة علاقات نافعة مع أولئك الذين هم اضعف منه من غير أن يبذل أى جهد أو يعمل عملا شاقا ، أو أن يلجأ الى النقاش والمفاوضة ، وبهذا المعنى ليست جريمة القتل هى أعلى درجات العنف . ذلك لان القتل يستأصل الهدف نفسه الذى قصد اليه العنف ، اما أعلى درجات العنف حقا فهو التعذيب ، وذلك لانه سوف يربط حتما بين الضحية ومن قام بتعذيبه ، وهذا يقودنا الى ضرورة أن نضع « لفر العنف » موضع الاعتبار ذلك اللفز الذى عرضه جان بول سارتر عرضا ممتازا على المسرح .

« أن العنف يصنع مجتمعه الخاص به ، مجتمع الشخص الهزلى (الكاريكاتير) المقعدة المبنية على العقل والحب . وعلى أية حال فإن لهذه الصور الهزلية جاذبية خاصة إذ أنها انجزت فى سر وسرعة ما عجز الافراد والجماعات عن إنجازه من خلال الفتوات التى تعتمد على الاقتناع والحوار والمفاوضة » .

ولكن لابد أن أوضح هذه النقطة : لو أن الالتجاء الى العنف تفرضه اسباب اقتصادية فحسب لما وجد الناس له ضرورة ولا جاذبية على مر التاريخ ، تاريخ ما قاموا به من أفعال وما قموا من أفكار . أن هذه الذريعة الاقتصادية الزعومة تؤدي فى نهاية المطاف الى أن تصبح باهظة التكاليف غالية الثمن ، وأن ما تحققه من منافع لهو قصير العمر هش سريع العطب . ومن أجل هذا فلسوف يكون من الممكن - عن طريق الاقتناع والتحليل النقدي للنتائج والاستدلال للمستقبل - أن يصد الافراد والجماعات عن الالتجاء الى العنف

ونعما له دلالة - سواء فى حالة الشخص الجانح أو فى حالة جماعة من الناس تشن غارة لسبب ما - أن القرار الذى يتخذ للعنف فى كلتا الحالتين إنما يتخذ عادة عفو الخاطر ومن وحى الساعة دون تقدير للعواقب المرتبة سواء كانت عقوبة

توقع او اصابة جسدية تحدث او خسارة مادية تقع . ولكن كما اشهدنا التراجيديا اليونانية وعظماء الروائيين (من رستوفسكى الى فولكنر) وكما اهتمنا الفلاسفة الماسرون (من هيجل الى سارتر ومن بينهم نيتشه) فان العنف لا يقتصر على ممتلكات الشخص أو على أمنه الجسدى ، وانما يمتد الى كيانه ووجوده نفسه .

ومنذ شهور الحياة الاولى نجد ان رغبة الطفل فى (الغير) توجه نحو العالم الخارجى فهى تضع يدها عليه وتملكه ، ولكن هذه العملية لا تتم بطريقة مباشرة وعاجلة ، وانما تعبر من خلال اشخاص آخرين ، واول مرحلة لها - كما أوضح فرويد - هى الرغبة فى (الغير) الذى يرقد فى اقرب موضع الى الطفل ، وهو الاب . ولكن الاب ايضا ينظر اليه كغريم ، ذلك لان الشخص نفسه ، الذى سوف يصبح فيما بعد محط الرغبة والذى سيتولى المباداة فى التدريب والتعليم ، هو هو الذى ينبغي أن يستعد ويزاح . ان عقدة اوديب تقود الى ذبح الاب . وهكذا نرى ان العنف قائم منذ بكورة الحياة باعتبار انه عنصر من العناصر التى تسهم فى نمو « الشعور بالذات » وتأكيد الاستقلال الذاتى .

ان الحيوانات تبحث عن صيدها ، فاما صيد الانسان فهو الحرية والعنف كذلك يبحث عن الحرية . الحب والسادية ، الديمقراطية والاستبداد ، التعليل المنطقى والسفسطة ، هناك دائما فريقان للتصرف متنافسان ، أحدهما لطيف والآخر عنيف ، وكل منهما يقف من الآخر موقف التناقض والمخالفة ، ولكن هناك بين المؤيدين المتناظرين لكل منهما عاملا مشتركا يؤلف بينهم فيما يتعلق بالغاية التى يستهدفها كل ، ذلك أنهم - فى كلتا الحالتين - يجاهدون فى سبيل الحصول على أمن ما لا يمكن الاستغناء عنه من مقتنيات ، أعنى الاستحواذ على اعلى أمساق الكيان الداخلى (للغير) وبذلك يمكن الحصول على ارادته الطيبة أو اضطاراه الى الخضوع والاستسلام . ولكن ، هنا ايضا يبدو اننا نبحث الامر أكثر مما ينبغي . فالعنف متاصل فى أعماق الطبيعة البشرية بما انه موجود - كما رأينا من قبل - فى البواكير الاولى للحياة . كما انه ينعكس أحيانا فيما يعبر به الانسان حين يعبر عن أنبل تطلعاته وطموحه ، فى التصوف وفى الحب وفى الفن وفى الثورة ضد الظلم .

ان من الهين اليسير حقا ان ندين العنف كأنما هو ظاهرة دخيلة على الانسان اجنبية عنه ، فى حين انه هو فى الواقع دائما مصاحب للانسان ، بل انه قد يكون موجودا - كما ادرك نيتشه من قبل ، وكما يدرك عصرنا اليوم - فى تركيب الحديث الذى نلتفظ به ، ولا يستثنى من ذلك ما يقدم من حجج منطقية . وليس هناك ريب فى اننا نستطيع أن نحتج على « كل أشكال العنف » أيا كان مصدرها ، ولكننا بهذا لن نستطيع أن نخلص أنفسنا مما بها من عنف .

ولئن كان هيجل أول فيلسوف يكشف عن أن العنف جزء لا يتجزأ لا مما فى تاريخ المجتمعات من عقلانية فقط بل انه ايضا جزء لا يتجزأ من أصل الشعور الانسانى نفسه ، والشعور - فقط - يزرع من الحياة ويصبح « من أجل ذاته » فى عدم

الاعتراف بوجود (الفير) ، ولكن ينشأ عن هذا يقينية ذاتية . فلو اتبعت لي ان اتأكد من اني موجود (فالفير) ايضا لابد ان يكون موجودا ، ولابد ان يعترف بي باعتبار اني موجود . وهكذا يصبح الصراع من اجل الحياة صراعا في سبيل الاعتراف بالحياة ، وانا - عن طريق انشغالي بالصراع - احرق نفسي من الحياة الحيوانية للانسان ، كما اضمن في تحريريها حينما اظهر انني مستعد للمخاطرة بحياتي ، وحينما انتج « الفير » مرغما اياه ، اذا اقتضت الضرورة - على ان يقدم لي الدليل على انه يعترف بوجودي . وهكذا نرى انه « ليس هناك الا طريق واحد لكي يبقى المرء على حريته ، وهذا الطريق هو المخاطرة بالحياة ، وهذه المخاطرة تتضمن عنفا ، سواء كان عنفا يواجه المرء او عنفا يمارسه .

ان هيجل لا يرفض العنف ، ففي خلال جدلية « السيد والعبد » نراه يضمن العنف في عملية النمو الانساني واشبه بذلك اعتقاده ان الحرب ما هي الا صيغة طبيعية للعلاقات بين الدول ومن الحق ان نقرر ان هيجل لا يضع العنف موضع التمجيد ، وانه يرى ان في العمل وفي الثقافة مجالا اكثر اشباعا للتعبير عن الذات وللعلاقات ولكن هناك مبرر للعنف حينما يكون - وبالتناقض - ضرورة لابد منها لجعل العلاقات انسانية بين الافراد او بين الدول .

ويستمر التحليل الهيجلي ليحتل خطأ فكريا اساسيا في المفهوم المعاصر للعنف وهو يلجأنا الجاء - وخاصة اذا نظرنا اليه في ضوء التصنيفات الماركسية - الى ان نعرض ازدواجية العنف ، ايجابية كانت ام سلبية ، حسنة او سيئة . طبقا للغايات التي تستهدفها ، بل طبقا للقوى التاريخية التي تقف وراءها . اننا نعرف الجواب الذي يقدمه ماركس وانجلز ، فعندهما ان الصراع الطبقي هو القوة الدافعة للتاريخ ، ولذلك فانا لا نستطيع ان نتجنب العنف الا اذا اتخذنا ملاذا لنا في اوهام الاشتراكية المثالية او الدين (كذا ..) ولكن علينا ان نفرق بين عنف الطبقة المسيطرة (وهي في الوقت الحاضر الطبقة البرجوازية) وبين عنف طبقة البروليتاريا وذلك لان الاول يوق تقدم القوى التاريخية في حين لا يستخدم الآخر الا فيما يرمى الى تحرير الناس جميعا .

ولقد عبر جورج سوريل عن هذه الفكرة في صورتها المتطرفة كل التطرف ، وعنده ان القوة بورجوازية ، واما العنف فبروليتاري ، ويستهدف سوريل - عن طريق عكس دلالات الالفاظ العادية وعن طريق تمجيد العنف - ان يعكس الموقف السائد ، وهدفه من ذلك هو تفرية الاستخدام « الطبيعي » لوسائل السيطرة ، وهي الوسائل التي لم تعد شائعة بسبب ما سبغت به من ثياب الشرعية والمادة والاخلاقيات ، كما استهدف تصحيح استخدام القوة . وذلك بان يلجأ الى استخدامها علانية وجمعيا في سبيل الاطاحة بنظام اجتماعي ظالم .

هذا الجدل الذي كان يقصد به في ذلك الوقت تبرير الاضرابات العامة كان محورا للعديد من البيانات والمناقشات والمرحيات والروايات . وكان هو المشكلة التي نجحت عند منعطف القرن عن طريق اعمال العنف التي قام بها الفوضويون

والإباحيون . وأنا أنرى هذا الاتجاه فى أعمال رستوفسكى ومالرو وسارتر وكلمو . كما نراه أيضا فى الأحداث المعاصرة ، كما هو الحال فى مشكلة الإرهاب ، ومشكلة الرهائن والحق أنها ليست مسألة هيئة ، وأنا لا أستطيع أن أزمع أننى قادر على حلها أو حتى بحثها وتعمقها فى هذه السطور . وأكثر من ذلك أننى مقتنع بأنه لن تكون هناك جدوى من البحث عن أجابة قاطعة - سواء فى الفلسفة أو فى علم الأخلاق - للمشكلة التى تنشأ عن العنف ، وبسبب الجانب الأونثولوجى للعنف فإنه لا يمكن النظر فيه متعزلا عن الظروف البشرية ، فمن العبث أن نندد بالعنف فى ضوء أحكام أخلاقية أو قرارات سياسية ، ومهما يبلغ « عدم العنف » من توفير فائى لا اعتقد أن عدم العنف يمكن أن يحتل مركزا منيعا متماسكا فى عالم يستشرى فيه العنف ويرتبط بكل جانب من جوانب العلاقات بين الناس . وللعنف عديد من الجوانب المحسوسة التى تحتاج إلى تعريفات دقيقة وإلى اجابات محددة . فالعنف فى الاضرابات له طبيعة تختلف عن طبيعة العنف فى استخدام القنبلة الذرية . ومرة ثانية فإن العنف « المقتن » الذى يختفى وراء ستار من الشرعية ، والذى يطبق سلميا يختلف اختلافا بينا عن العنف الثورى أو العسكرى ، ويكفى هنا أن نشير إلى أن العنف الذى يمارس علانية وجها يسترعى الانتباه أكثر مما تسترعيه صسبغ العنف المستكنة المخالطة ، ومن ثم فإن الاول يكون موضع استنكار أعنف وأشد . وإذا اردنا أن نجرى استقصاء فى طبيعة العنف فإن ذلك لا يمكن أن يتم فى معزل عن دراسة الوسائل والظروف والغايات ، أما ادانة كل صور العنف فعبث ورياء ، وأما تمجيد العنف فأجرام .

أن الحكم على القيمة الخلقية للعنف ينبغى أن يعتمد أولا : على الصلاقة بين النظرية العلنة والوسيلة المصطنعة ، وثانيا : على الصلاقة بين الوسيلة والغاية ، وثالثا : - كما تفهم مارلو حق التفهم وتبعه كلمو - على الصلاقة بين الفرد وما يصدر عنه هو من عنف : إلى أى حد يتحمل المسئولية ويتقبل ما يمكن أن يعرضه له تحملها من خطر ؟

واسوا الامثلة هو العنف « الاعمى » ، الاعمى بالنسبة لضحاياهم ، والاعمى كذلك بالنسبة لمن اقترفوه وعلينا أن لا ننسى أن العنف يتضمن فى ثناياه قوة ذاتية لتوليد العنف فالعنف يلد العنف ، وعلى هذا فإنه ينبغى دائما أن يحل تابعا كشبكة تتفرع .

أن صور العنف التى تبدو فى ظاهرها اشد افزاعا . وتكون فى بعض الاحيان اجدر بالفكر والتعنيف - تحجب فى العادة خلفها مواقف للعنف اخف - فى الظاهر - تكرا ، وذلك بسبب أنها ظلت كذلك زمانا طويلا ، وانها تحتمى بمؤسسات أو ايدولوجيات تتمتع ظاهريا بالاحترام .

أن العنف الذى يمارسه الافراد والجماعات الصغيرة يجب أن ينظر إليه فى ضوء ما تمارسه الدولة من عنف ، فالعنف الذى هو نتيجة التناقضات يجب أن يحكم عليه فى ضوء العنف الذى يصدر عن النظام الاجتماعى المناضل ، وذلك هو

الذي يبدو أن رستوفيسكي قد قصد اليه حينما أكد - في عبارة مثيرة - أن السبب الحقيقي للحرب هو السلام نفسه .

إن رفض التوقيع على البيانات المجردة التي تتضمن استنكار أمر ما ، وتقبل فكرة أن العنف موضوع معقد ومبهم ، أول خطوة في الاتجاه الصحيح ولكن علينا أن نخطو إلى أبعد من ذلك ، ونظرا لأن علينا أن نواجه - لا العنف بذاته - ولكن صورة معينة من صور العنف ، فإن من الواجب أن نختبر الطريقة التي يقع بها علينا العنف ، ثم نشرع في ضوء نتائج الاختبار في التماس الوسائل التي تكفل لنا القضاء على هذه الطريقة .

أما إذا وقفنا نسأل هل العنف اليوم أكثر أو أقل مما كان في الماضي فإنه سائل لن يبلغ بنا إلى أية نتيجة لأسباب كثيرة ، أولا - كما رأينا الآن - أن الحساسية نحو العنف وعدم التسامح في العنف هما ظاهرتان حديثتان ، أو أنهما - على الأقل - قد اتخذنا في الآونة الحاضرة بعدا له أهميته . وصحيح أن العنف كان يمارس في الماضي في فحش وبشاعة ، وبأساليب تكاد تمحي في المجتمعات الصناعية ، فالمبارزة وأحكام الإعدام وغير ذلك من أساليب العقوبات التي كانت توقع على مشهد من الجمهور ، والعراك الذي كان ينشب في الشوارع ، كل ذلك أصبح من النادر وقوعه ، ومع هذا فإن صور العنف التي يمارسها الأحداث الجانجون لم يتوقف معدل زيادتها بعد . وهنا نرى أن ثمة شيئا من التناقض ينبغي أن نقف عنده قليلا ، فكلما تطور الضمير « الحضاري » وأصبح لا يستطيع التساهل فيما يشهد عيانا من محظورات لجأ العنف إلى التنكير والاستخفاء والبحث عن مخرج آخر له ، وقد يجد ذلك المخرج في اتجاهين :

أولهما : أن يتحول إلى الداخل فيجد تعبيراً له غير متوقع وغير مباشر . فقد يجد هذا التعبير - مثلا - في الأحاديث الفلسفية والنقدية التي يلاحظ أنها اتجهت اليوم إلى النفاضة والذاتية (هناك كثير مما يمكن أن يقال عن الأسلوب الذي تستغل به الإيديولوجية في اتهام وإدانة الخصم الذي يدافع عن الرأي الآخر في حوار) ، كما أنه قد يجد هذا التعبير في مواقف الحياة اليومية كالمشاجرات والشغب التي تنشأ في أثناء المظاهرات والاحتفالات ، وفي قاعات الرقص وغير ذلك

إن العنف الكامن في جوانح الإنسان العادي يجد مخرجاً له في مسارب عديدة مختلفة كلما سنحت فرصة للاحساس بالدوانية غير الواضحة التي تبحث عن متنفس لها . ويحدث ذلك عادة حينما يلتقط فرصة من الفرص التي تتاح فيها معارضة وخصومة .

والاتجاه الآخر :

ونته هنا إلى أن الظاهرتين ترتبط كل منهما بالأخرى

هو : أن يتحول العنف إلى الخارج ويصبح متضمنا في أشكال جماعية خفية أصطنعت من أجله بواسطة التكنولوجيا والنظم السياسية فهناك ضرب من العنف

التقنى المبهم المجرد الذى كان مادة لكثير من الدراسات ، ولكن هناك أيضا - فى مستوى أعمق بكثير - عنف التكنولوجيا . ولقد وجد أرنست جينجر ومارتين هايدجر فى التكنولوجيا تعبيرا مزدوجا عن العقلانية الشاملة ، وعن الرغبة فى التسلط ، أن التكنولوجيا التى تمكن الناس من الاتصال بعضهم ببعض والتى تخلق عالما مشتركا لجميع الأمم هى فى الوقت نفسه التى تمزق الأرض أربا ، وتسمى لكى تخضع الطبيعة والناس لإرادتها والتكنولوجيا هى التى جعلتنا نتجه الى تشكيل العالم لكى يلائم غاياتنا وأهدافنا .

ولكن إخضاع الطبيعة حتى تصبح عبدا ذلالا لنا - وهى العملية نفسها التى يعتبرها العقل الغربى مقامرته العظمى - سوف يعرض للخطر لا الطبيعة وحدها ولكنه - أيضا - العقل البشرى الذى يحاول أن يخضع الطبيعة . ومن هنا ينبغى أن ننبه للتحذير الذى أعلنته مدرسة الفلاسفة بفرانكفورت اذ ينبئنا أدورنو وهوركيمر بقولهما : « اليوم ، وقد قضى المنطق الرياضى والتكنولوجى على الاساطير ، فإنه يسحق الذات تحت امبرياليتها .

ومن وراء الاشكال الجماعية للعنف التى عانى منها الانسان فى عهدنا هذا (السنا نجد ضربا من الهيستيريا التكنوقراطية) الرغبة فى إخضاع الناس - وكذلك الاشياء - لإرادة واحدة ، إرادة دولة شمولية متسلطة ؟

أن التكنولوجيا لا تقصر نفسها على امداد النظام السياسى بأجهزة فريدة ليستخدمها فى الاشراف والتحكم ، وإنما تقدم النموذج اغراء واثارة لضمان السيطرة الكاملة على الناس ، وحينما يصل الرد الى آخر المطاف فى مرحلة السيطرة على المادة فمن العسير أن يعترف بان الروح قد تبدى مقاومة .

وهكذا نرى أن العنف - ولو انه فى جوهره غير منطقى ولا معقول - مرتبط بعملية العقل والمنطق فى أساسها . فتحددك للكم فى امر ما ، او قيامك بتنظيم امر ما ، هو عملية عنف ، بل أن حديثك الذى تلقيه ، وبناءك للأفكار فى نطاق قاموس لغوى محدد ونظام نحوى معين ، يمكن اعتباره ضربا من العنف .

واننا لنجد المعنى نفسه كما نجد هذا الالتباس الذاتى فى التاريخ السياسى ، وهل « البوليس » الا تنظيم لمجتمع ما ضد العنف الخارجى او الداخلى ؟ وهل الدولة الا وسيلة لاخذ العنف من ايدى الافراد والجماعات ووضعه تحت سلطة متفردة ؟ وذلك كما وضع ماكس ووبر حينما عرف الدولة بأنها « قابضة على الزمام فيما يتصل باحتكار الاستخدام المشروع للعنف »^{١١}

أن الدولة حقيقة هى السلطة التى تمارس السيطرة المطلقة على حياة المواطنين ، ليس من خلال حقها فى توقيع العقوبات فقط بل كذلك من خلال حقها فى تنظيم الدفاع القومى . ثم أن الدولة التى تدعى لوجودها بانحسار البربرية وقطع الطريق وبالمبادرة بتحقيق العدالة هى نفسها السلطة التى تجعل من العنف مؤسسة ليس عليها التزام بالامتنال لاي عرف اخلاقى او تشريعى لانها دائما على استعداد لاستخدام

أقصى درجات القهر في اللحظة التي تقدر فيها أن كيانها أصبح مهددا .. ان الحرب هي ذلك « الموقف المتطرف » الذي وضعه بول ريكور حيث يجد المواطن نفسه وقد وضعت الدولة في ورطة « اما ان تقتل او تقتل » ، اما « اما ان تقتل او تصبح مستعبدا » فامر آخر ، وهذه الورطة هي التي رفض الاعتراف بها أولئك الذين يطلق عليهم « المعارضون بسبب الضمير » (١) ، وهم اذ يرفضون الاعتراف بهذا لا يقدمون حلا للمشكلة .

وسواء كنا نرى الدولة مستوعبة للعنف او متراخية فيه فانها دائما مشدودة الى وثاق العنف . والحق الذي لا مرأى فيه أن كل مؤسسة سياسية لا مناص لها من أن تنغمس في العنف بقدر قد يكون كبيرا وقد يكون صغيرا ، وذلك لان العنف هو قوة التاريخ الدافعة التي تأتي الى المقدمة بالطبقات الحاكمة وبالامم وبالحضارات « ان تاريخ الانسان ليبدو متطابقا مع تاريخ السلطة العنيفة ، وفي النهاية لا نجد اليوم ان المؤسسة تضفي الشرعية على العنف ، ولكننا نجد ان العنف يوجد المؤسسة عن طريق اعادة توزيع السلطة بين الدول وبين الطبقات » .

ليس هناك سؤال مثار لتبرير العنف ، فان التاريخ ملطخ بسيل من الدماء والمعاناة ، ومع هذا فان العنف قد يكون عنصرا بناء ، فهو يسير جنباً لجنب - في بعض الاحيان - مع التغيرات الاجتماعية والثقافية التي كانت - تاريخيا - ضرورية وأثبتت الايام انها كانت ذات نفع وذات جدوى .

هذه هي الصعوبة التي تواجهنا ، وذلك هو موقفنا المحير . اننا لا نستطيع ان نتوقاه في سهولة . ويجب دائما أن تؤثر الاقتناع على النعم ، ولكن ماذا يكون الموقف اذا ما عارنا حكامنا أذانا صما ؟ بدعي انه افضل للانسان أن يكون رحيماً ، ولكن الرحمة الساذجة - في ظروف معينة - يمكن أن تكون عاقبتها اوحش وانكى من الكراهية المتشددة كما وضع برتولت برخت أن علينا لا ريب أن نتمسك بالاعتقاد المتواضع القائل بأن العنف هو الملاذ الأخير ، ولكن على اساس انه ملاذ خطر بسبب انه يعسدي ، بسبب انه سرعان ما يحطم أولئك الذين يمارسونه والفسادة التي كانوا يتوخونها .. وهذا الامر واضح - على سبيل المثال - في التسلسل المنطقي للأحداث في عمليات الارهاب .

ولكن هناك خطوة اخيرة لا بد ان نتخذها : اذا كان العنف مقدورا له ان يصبح تهديدا ويصبح من الامور التي لا يمكن احتمالها نهل هناك اى امل ؟ هل هناك اية وسيلة لايقافه او للحد منه ؟ هناك من يحلمون باستئصاله عن طريق مهاجمته فيما يعتقدون انه معقله ومصدره . فمثلا يعتقد كثير من المفكرين مثل سارتر أن الصراع ينشأ حيث يكون العوز والفاقة ، ولكن اليس من حقنا ان نقول - بهذا المنطق - ان العوز ينشأ حيث يكون الاستقلال والاحتكار والتوزيع غير العادل لموارد الثروة ؟

(١) هم فئة من الناس يرفضون التجنيد في القوات المسلحة للمشاركة في حرب او قتال ، وهناك بعض دول تمنح رعاياها هذا الحق طبقا لضوابط معينة : الترجمة

وإذا كان الامر كذلك فأين يقع اصل الاستغلال ان لم يكن في عنف فرد أو جماعة ؟
وهنا نعود الى لفز « العنف الفطري » الذي كان حجر عثرة بالنسبة لانجلز وماركس
والحق انه نقطة الشك في الانسانيات كلها ، بل ربما في الدين كله ، ذلك انه
بالرغم من أن الخطيئة الاولى - كما عرضها الانجيل - تفسر كل شيء فهي نفسها لا
يمكن تفسيرها . ومن أجل هذا سوف نستبعد محاولة استئصال جذور الشر (وهي
محاولة تعتبر في ذاتها مصدر عنف من أسوأ الأنواع) . ولعله من الخير أن نقف
موقفا آخر نسعى فيه الى استنزاف صور القهر والاستغلال من خلال اعطاء الفاعلية
- قولا وعملا - لجباة الديمقراطية والعدالة .

وعلى أية حال فان ثمة في الافق بصيصا من الامل . وقد انبعث هذا البصيص
من جسامه الخطر الذي يهددنا .

لقد سعت الثقافة البشرية منذ طويل لكي تتحكم في العنف من خلال بعض
اجراءات اتخذت تحت رعاية مقدسة ، وكان ذلك بطريقتين ، اولاهما : اختفاء
الشرعية على بعض صور معينة من العنف (كالحروب المقدسة ، والعدالة التي تقدم
تحت اسم الله ، الخ) ، والاخرين : الشعائر والطقوس الدينية حيث يلبس العنف
ثوب التطهير من خلال اختيار وتضحية الضحية ، ولكن كلما ضعف اعتقاد الانسان
فيما فوق الطبيعة فقد العنف الذي تمارسه المؤسسات سطوته ، اذ ثمة يصبح
العدل ملتبسا بالانتقام ، ويصبح النظام ملتبسا بالقمع : ان المؤسسات التي تقوم
على الطقوس الدينية تواجه تحديا خطيرا من جميع النواحي ، وبقدر ما تفقد هذه
المؤسسات من شرعيتها فان عنف الافراد والجماعات يأخذ سمة الشرعية من خلال
الغاية التي يزعم انه يجاهد في سبيلها .

وفوق هذا فان التضحية - كما عرضها بوضوح رينيه جيرارد - قد اضفت
على استبعاد العنف تعبيرا شعائريا ، ذلك أن التضحية تقية وتحدد على انها رمز
للقوى الشريرة ، وان القصد اعدامها والتضحية هو مصالحة الاعداء وتحقيق الامان
للمدينة . ولكن تدهور العقيدة الدينية جعل من السير تخصيص شخص يقدم
فدية ، وبالتالي يطرد الشر بهذا الاسلوب . ولقد اظهرت المذابح البشرية الاخيرة في
أوروبا ان الانكاس لا يزال قائما . ولكن التضحية - بالرغم من اعداد الضحايا
المتزايدة - قد فقدت كل ما لها من قيمة دينية . واصبح الذي يهلك اليوم هو العدو
الذي يعين ويحدد . وليس بديله الرمزي كما كان الحال من قبل . وبمباراة أخرى
يستمر العنف في استجابته للعنف . ولكن بما أن الدين كان أقل نشاطا في محاولة
تحديد دائرة نفوذه فان العنف يسيطر نفوذه - بسرعة - في عقول الناس ، وفي
مجال اللهو والتسلية ، وفي الحياة اليومية .

وإذا كانت هناك للعنف ضروب فان من بينها ذلك العنف المتعدد الاشكال
والصور ، العنف الاحق الذي لا يفرق ولا يميز . وهذا الضرب هو الذي يأبى أن
يظل محصورا في اطار السباق التقليدي الذي يمكن ان يوصف بأنه « شريف » ،

ذلك السباق الذي وضع له يأبى أن يظل فى إطاره ويؤثر أن يبحث له من مخرج من خلال العدوان . ان الاحساس بالاسر أو السجن داخل نظام محكم احكاما دقيقا ، داخل نظام ليس له من صفة الشرعية الا انه يؤدى وظيفته فى هذا الاحساس يعين على تفاهم العنف ، ويخلق موقفا خطيرا يمكن ان يؤدى الى الانفجار .

ومع ذلك فان هذا الخطر نفسه هو الذى يوحى الينا باسباب العلاج . فى الماضى كان العنف يحد منه عنف آخر . تحت سيطرة النظام السياسى او الدينى ولكن نمو روح الديمقراطية قد ازاح - كما رأينا - الاسباب العميقة الجذور التى كانت تبرر العنف ، ولكنه فى الوقت نفسه - كما رأينا ايضا - قد ازاح السبب الذى يبرر « العنف المضاد » الذى كان منظما بواسطة اجهزة الدولة والطقوس والشعائر الدينية . فهذه القوى البالغة التى يحتمل ان تنتج عن موقف كهذا يمكن ان تترك هكذا لتستشرى بل انها تستدعى ضرورة الالتجاء الى اصطناع عمليات مشروعة غير تلك العمليات التى كان يمارس العنف فيها مقننا ، فى ظل الطقوس والشعائر ، او فى ظل المؤسسات .

وهذا امر له صفة الاستمجال البالغ ، بما ان الحد الاقصى للعنف الذى يكتسب شرعية الدولة هو السلاح الذى - اذا استخدم - يصبح متناقضا مع الغاية التى استهدفها العنف المضاد . وهكذا نرى ان تطور كل من الفلسفة والعلم قلد حق الالتقاء بينهما عند النقطة التى يمكن ان يتخذا فيها اسلوبا جديدا كل الجدة لتناول مشكلة العنف والحل الذى تحتاج اليه . ربما اننا لا نستطيع بعد الآن ان نعتمد على العنف كوسيلة للحد من العنف فان كل مجتمع على حدة . بل ان البشرية ككل ينبغي ان تكون على ثقة من انها اذا ارادت ان تحافظ على استمرار بقائها فان عليها ان تعطى اولوية للاهداف العامة قبل المصالح الخاصة ، وعليهم ان يؤمنوا بان استعدادهم لكى يشغلوا أنفسهم بالحوار ، وبأن النظام الاخلاقى القائم على الحب او - ببساطة - على التفاهم - سوف يؤدى الى تغيير المؤسسات والعادات .

ولاول مرة فى التاريخ يخفق العنف - ذلك الاسلوب الذى يعتبر نموذجا للسلوك البشرى . فى ان يبرر نفسه ، وليس يبدو متوقعا ان يظل محتفظا بما له من نفوذ فى داخل الحدود التى عدها بقوانينه الخاصة او بمنطقه الخاص . وحينما تمنى اقصى التوقعات المحتملة للعنف تدمير البشرية فانه ليس يكفى ان نطالب بتحديدات وضوابط ، وانما ينبغي ان نوجه اهتمامنا الى مجموعة من المشكلات مختلفة ، والى ممارسات مختلفة ، والى سياسات مختلفة ، على أمل اننا سوف نضطر فى النهاية الى ان نقبلها ، اذ ان المثالية تصبح ضرورة حينما تتفق مع متطلبات البقاء .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
رساهمة في إثراء الفكر العربي

○ مجلة رسالة اليونسكو

○ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

○ مجلة مستقبل التربية

○ مجلة اليونسكو للمكتبات

○ مجلة (ديوجين)

○ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طباعتنا العربية ويقوم بنظرنا إلى العربية نخبة مختصة من الأمانة العرب.

تصدر الهيئة العربية بالاتفاق مع الشبكة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشبكة القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

الأسباب

البيولوجية والاجتماعية للعدوان

✻ لقد اوضحنا مرارا وتكرارا انه يمكن تعريف العدوان بأنه كمية طاقة الحركة القادرة على زيادة الميل في جهاز معين نحو التخریب والتدمير الشامل . واذا اصطلحنا على تعريف كلمة « بنية » بأنها مجموع العلاقات بين العناصر التي تؤلف وحدة عضوية كان الميل الى العدوان نتيجة تلك العوامل القادرة على تفجير الطاقة في هذه الوحدة العضوية بحيث تنطق اضطرابا متزايدا في داخلها ، وتقلل محتوى الطومات فيها ، وتضعف من بنيتها .

واذا اتخذنا من هذه التعريفات نقطة انطلاق في البحث اتضح لنا ان العدوان يمكن ان يتخذ صورا مختلفة ، لان الاسباب التي تؤدي الى تفجير طاقة التدمير هي في حد ذاتها مختلفة وهذا الاختلاف هو الذي حدا كثيرا من الكتاب في هذا المجال الى وضع قوائم تتضمن اكثر انواع العدوان شيوعا . ومن اسف ان هذه القوائم بنيت في الغالب على وصف مختلف المواقف التي تثير العدوان ، دون الاهتمام

الكاتب : هنري لا بوريت

تولى إدارة معمل الايتو نولوجيا (تحسين النطق) بباريس منذ ١٩٥٨ . ألف ما يربو على عشرين كتابا ومقالات ترجم الكثير منها الى الانجليزية والروسية والاسبانية واليابانية .
يتم في المقام الاول بتطور الابحاث البيولوجية المتصلة بالعلوم الاجتماعية . وتتضمن هذه الابحاث دراسة في البيولوجيا والتحضر (انشاء المدن) بجامعة فانسين ، باريس ، ونشر عدة كتب منها « البيولوجيا والبنية » (١٩٦٨ م) ، « الانسان والمدينة » (١٩٧١) ، « المجتمع الاعلامي » (١٩٧٣) ، « الباب الحديدى الجديد » (١٩٧٤) .

المترجم : امين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ورئيس مشروع الالف كتاب سابقا

بما للجهاز العصبي المركزي وعملياته من شأن في هذه المواقف ولذلك كانت الحاجة ماسة الى دراسة العلاقة بين المواقف البيئية ، واستجابة الجهاز العصبي لها .

وعندما نبحث اليوم في الاجهزة البالغة التعقيد فاننا لم نعد نبحت عن « سبب » بسيط لعمل ما . والسر في ذلك اننا لم نعد نرى أن السببية تسير في طريق خطى (سبب - نتيجة) كما كان يراها الفلاسفة الحتميون في اخريات القرن التاسع عشر بل نرى ان هناك اجهزة كاملة يجب أن تفهم تركيبها العضوى قبل الشروع في تحليل كيفية عملها .

هذا وجميع الكائنات الحية تخضع للقانون الثانى من قوانين الديناميكا الحرارية وهو ان هذه الكائنات انما هي اجهزة مفتوحة بالنسبة للطاقة . وفى وسعنا أن نقول أن الطاقة التى تتدفق فيها بواسطة التمثيل الضوئى هي الطاقة الشمسية . على أننا نجد أن المشكلة - على مستوى المعلومات - أكثر تعقدا لان فى الكائنات الحية مستويات مختلفة من التنظيم العضوى . وعند استخدام كلمة اعلام او معلومات بالمعنى الاشتقاقى للكلمة فاننا نعنى بعبارة « معلومات البنية » ذلك التنظيم العضوى

التحكم فى كائن حى او هيئة اجتماعية ، ونعنى بمعلومات الاجهزة مجموعة الرسائل التى تدور بين اعضاء الخلية ، والخلايا والاعضاء ، وافراد الهيئة الاجتماعية . وتكفل معلومات الاجهزة استمرارية معلومات البنية زمانا ومكانا .

وانك لتجد فى التنظيم العضوى عامة ان كل مستوى يتضمن فى داخله المستوى الذى يقع دونه ، كما يتدرج هو نفسه فى المستوى الذى يعلوه . ولذلك يمسك تركيب الجهاز ككل عدد المستويات التنظيمية التى يحتوى عليها . وبيان ذلك ان هذا التركيب يبدأ من الجزيء ثم ينتقل الى الانزيم ، ومن العضيات (الاعصار الصغيرة) الموجودة داخل الخلية (الميتوكوندريونات ، والنواة والسيتوسول ، والافشسية .. الخ) الى الخلية ، ومن الخلية الى العضو ، ومن العضو الى مجموعة الاعضاء او الجهاز ، ومن الاجهزة الى مجموع الكائن العضوى نفسه . ومن حيث البنية والتركيب يعد كل مستوى من هذه المستويات التنظيمية جهازا مقلدا ، ويتم فى العادة - تنظيمه وظيفيا بواسطة النغذية المرتدة . ومن هنا يتسنى لنا ان ندرسه - تجريبيا - بمعزل عن غيره . ولكن المعلومات التى يتلقاها كل مستوى ترد من المستويات التنظيمية الاخرى ، وهذا هو الذى يحول الاداة المنظمة الاصلية الى اداة مساعدة تفتح الجهاز الملق على الخارج . ويتم الافتتاح النهائى بين الكائن العضوى كله والبيئة ولو ان المعلومات تدفقت فى اتجاه واحد فقط ، كان تدفق من البيئة الى الكائن العضوى ، لاصبح هذا الكائن معتمدا على البيئة اعتمادا كلياً، ولكن الواقع ان استمرارية معلومات البنية التى تتجلى فى اشباع حاجة مجموعة الخلايا المكونة للكائن العضوى تتطلب ان يكون الجهاز العصبى الذى يتلقى هذه المعلومات قادرا - فى المقابل - على التفاعل مع البيئة ، بمعنى ان يقوم بتوصيل المعلومات اليها ، وبغيرها ويصلحها فى حدود بنية ذاتها . ونستطيع ان نرى بالفعل من هذا التخطيط المنهجي السريع ان كل مستوى من المستويات التنظيمية داخل الجهاز ليس نهائيا الا على مستوى التنظيم ككل . وان حدود هذا « الكل » تكيف حدود كل مستوى تنظيمى يندرج تحت هذا الكل ، ونستطيع ان نرى ايضا انه لا يوجد تشابه فى البنية بين مختلف المستويات التنظيمية ، بل الهم من ذلك هو العلاقة بين البنيات المنفصلة فى كل مستوى تنظيمى وبين هذا المستوى ككل واذا نظرنا الى الكائن من هذه الزاوية وجدنا ان غرضه الوحيد هو المحافظة على استمرارية معلومات البنية فى اى مستوى من مستويات سلوكه . وهذه هى « غايته » باعتباره بنية ، وهذا هو الهدف الذى بدونه لا يمكن وجود كائنات حية .

والدليل على ذلك انه لا توجد مراتب متدرجة من السيطرة فى الكائنات الحية (فيما عدا تلك المراتب التى يراها الفسيولوجيون فيها) . والسبب فى عدم وجود هذه السيطرة هو ان كل خلية وكل عضو وكل جهاز منفصل يؤدي وظيفة هدفها النهائى هو المعاونة والمشاركة فى استمرارية البنية ككل . وبدون هذه المعاونة والمشاركة لا يستطيع ان يعيش اى مستوى من هذه المستويات التنظيمية من ابطها تكوينها الى اشدّها تعقيدا . ولذلك كان الجهاز - من زاوية المعلومات - مفتحا على

البيئة من البداية الى النهاية ، ولا يصبح منفلقا الا عند الوصول الى الحدود التى تحدد الكائن الفردى الكلى . وبيان ذلك انه على الرغم من ان الكائن الفردى الكلى يشكل جهازا مفتحا على البيئة ، فينفاعل مع التغيرات التى تعرض له من البيئة ويخلق نظاما من المعلومات بينهما ، فانه يعد فى الحقيقة جهازا منفلقا من حيث « معلومات البنية » . وكل تغيير فى معلومات البنية ناشئ عن فعل الذاكرة او الخيال انما يحدث فى نطاق بنيتها الخاصة وعندما نصل الى حدود البنية وتصبح هذه البنية منفلقة نستطيع ان نقول ان استمرار وجودها يتوقف على ما اذا كانت تجعل او لا تجعل من المحافظة على تنظيمها الذاتى هدفا نهائيا لها .

وقد اتاحت حتمية التطور — خلال ملايين السنين التى تطورت فيها الكائنات الحية احادية الخلية الى كائنات متعددة الخلايا — تكوين بنيات مفتحة النهاية داخل كل عنصر فردى . على انه لم يصبح حتى الآن من الممكن تكوين البنية المفتحة فى النوع الانسانى كله . يضاف الى ذلك ان عدم وجود بنية متشابهة فى النوع الانسانى قد حال دون ان تتدفق بين مختلف فئات البشر معلومات متماثلة تسرى على النوع الانسانى كله . وجدير بالذكر ان تدفق المعلومات الحالى بين البشر لا يسرى الا على الفئات الفرعية المسيطرة . وسنتكلم فيما يلى عن الوسائل التى تتولد بها انماط السيطرة وبلا حظ فى جميع الاحوال انه متى توطدت هذه الانماط فنان المعلومات التى تدور فى مجال فئة منفردة هى تلك المعلومات التى تساعد على استمرار سيطرة هذه الفئة .

وهذا هو السبب فى اننا لا نستطيع فى التحليل الاخير ان نأخذ ملاحظات ومشاهدات عن سلوك الحيوانات مبنية على التفسير الوظيفى للمستويات التنظيمية الموجودة فى اجهزتها العصبية المركزية . وهذا يقضى الى ان تتحول الانماط السلوكية جميعا الى انماط سلوكية بشرية ، لان الانسان هو الكائن الوحيد الذى يملك مناطق مترابطة كاملة النمو تمكنه من ان يخلق — على اساس تصوره وخياله الخاص — معلومات معينة ، ويستخدم لغة رمزية .

ويبدو ان العدوان قد ظهر اول ما ظهر بين الجنس البشرى فى العصر الحجري الجديد ، فى نهاية عصر الجليد . ففي ذلك الوقت بدأت السلالات البشرية النازلة فى نصف الكرة الشمالى عند خط عرض ٥٠ نى الاشتغال بالزراعة ، واستئناس الحيوانات ، وادى انتشار ما نسميه الآن المناخ المعتدل فى هذه المناطق — اى المناخ الذى يمتاز بالتعاقب الموسمى للحوار والبارد مما يجعل الحياة سهلة فى الصيف وصعبة فى شهور الشتاء — الى تخزين المواد الضرورية التى تكفل للانسان اسباب الحياة فى فصل الشتاء . وبغلب على الظن ان الجماعات التى لم تواتها الظروف السعيدة ابدت رغبتها فى الظفر بنصيب من هذه المواد الاحتياطية ، فحاولت فرض سيطرتها على الشعوب الاولى للعصر الحجري الجديد .

وقد دلت الدراسات التى اجريت فى عصر ما قبل التاريخ على ان هذه الشعوب كان نسبها يرجع الى الامم ، كما كانت تأخذ بمبدأ المساواة ، ولا تحمل

السلاح (جمبرتاس ، ١٩٧٨) . ويبدو ان فكرة الملكية وفكرة العدوان قد ظهورتا في ذلك الوقت ، على الرغم من انهما ظلتا مجهولتين تماما عند بعض الجماعات الاخرى التى كانت ظروفها البيئية احسن حالا كذلك الجماعات النازلة فى جنوب المحيط الهادى . ويلاحظ كذلك ان بعض الجماعات الاخرى كالاسكيمو - وهى جماعة تعيش فى ظروف بيئية غير مواتية - قد تجنبت ظاهرة العدوان نظرا لان التعاون يعد امرا جوهريا لحياة الفرد فى ذلك المناخ .

وفى المنطقة المعتدلة ادى خلق المعلومات التكنولوجية فى مراحلها الاولى الى حماية السلالات البشرية وتيسير نموها فى بيئة معادية . على ان هذه المعلومات قد استخدمت فيما بعد فى خلق مراكز للقوة والسيطرة بين الافراد وبين الجماعات وأخيرا بين الامم .

الاهمية الوظيفية للمراكز العصبية العليا

يمكن تلخيص الوظائف الجوهرية للجهاز العصبى فيما يلى :

١ - استقبال الطاقات المتغيرة الواردة من البيئة والمدركة بالحواس وتتوقف درجة الحساسية فى هذا المجال على البنية الحسية التى تختلف باختلاف انواع الكائنات .

٢ - توصيل المعلومات المستقبلية (بفتح الباء) الى المراكز العليا حيث تلتقى أيضا الوظيفة الثالثة .

٣ - توصيل الاشارات الداخلية التى تعكس التوازن او عدم التوازن النسبى للكائن الحى ككل الى المراكز العليا . مثال ذلك : عندما تمر عدة ساعات على آخر وجبة من الطعام يؤدى عدم التوازن الناجم عن ذلك الى اطلاق اشارات داخلية تنشط المناطق الجانبية للهيپوثلاموس (١) وتحرك الانماط السلوكية المتعلقة بالبحث عن الطعام واذا سجلت أعضاء الحواس وجود فريسة مناسبة قريبة فان النمط السلوكى يكون سلابا اى متصفا بالسلب والنهب . واذا نجح هذا النمط فى التغلب على البيئة (مهاجمة الفريسة ، وذبحها ، والتهاهما) عاد التوازن الداخلى الى حاله ، ونشطت بعض مجموعات الخلايا فى منبقة الهيپوثلاموس فحركت النمط السلوكى المتصل بالاشباع . وهذه الانماط السلوكية فى غاية التعقيد من الناحية البيولوجية والعصبية . ومع ذلك فهى من اقرب الاشياء مساعا الى الافهام ، والزمها للحياة المباشرة وجدير بالذكر ان الآليات (الميكانيزمات) التى تحكم اطفاء غلة العطش او الحافز الى التناسل متماثلة ، وهى تؤدى الى انماط سلوكية معينة بمثل رقصات الزواج ، وبناء العشوش ، وتعليم الذرية وهذا النوع من النمط السلوكى هو النوع

(١) - الهيپوثلاموس : هو ذلك الجزء من المخ الامامى الذى يقع فى الجزء الامامى من قاع المخ ويتناغم الجدران الجانبية الماسقة للبطين الثالث : الترجمة

الوحيد الذي يمكن وصفه بأنه غريزي من حيث أنه ينفذ برنامجا من البرامج الأصلية في الجهاز العصبي ومن حيث أنه ضروري لحياة كل من الفرد والنوع . ويتم تنشيط هذه الانماط السلوكية عن طريق الهيبوثلاموس وجذع الدماغ ، وهي منطقة اولية من المخ مشتركة بين جميع الانواع التي تملك جهازا عصبيا عاليا . وعندما يتفق الباعث البيئي مع الاشارة الداخلية فان هذه الانماط السلوكية تتكرر على نحو لا يتغير ، وتسير على وتيرة واحدة وتكون محصنة ضد عوارض الذاكرة . وهذا يرجع الى ان الذاكرة في هذا الجهاز العصبي المبسط تكون قصيرة الامد ، فلا تتجاوز بضع ساعات وتتوافق هذه الانماط السلوكية مع ما نسميه « الحاجات الاساسية » .

وعندما تطور مخ اقدم الحيوانات الثديية ليشمل التكوينات الاضافية اصبحت هذه التكوينات تعرف باسم الجهاز الطرني (مكلين ، ١٩٤٩)) والمعتقد ان هذا الجهاز يتحكم في المؤثرات العاطفية او الشعور الوجداني ، ومن الاصح ان نقول ان هذا الجهاز يقوم بدور جوهري في ايجاد الذاكرة الطويلة الامد (ملنر ، جوركين وطيوير ، ١٩٦٨) ، وبدون هذه الذاكرة يصبح الشعور الوجداني مستحيلا بالطبع والسبب في ذلك ان الذاكرة الطويلة الامد امر لا غنى عنه اذا اردنا الحكم على أى تجربة سابقة بانها امر مقبول مستساغ ، او امر كرهه تعافه النفس . وتقوم الذاكرة بدور حاسم ايضا في المواقف التي يتعذر الحكم عليها بانها مقبولة او كرهية بسبب نقص المعلومات ويمكن تعريف الشيء المقبول او المستساغ بأنه الامر الذي يساعد على الابقاء على حالة التوازن البيولوجي ، وتعريف غير المقبول بأنه الامر الذي يهدد هذا التوازن ، ومن ثم يهدد الحياة والبقاء واستمرار البنية العضوية في البيئة وعلى ذلك فالذاكرة الطويلة الامد تيسر تكرار التجربة المقبولة ، وتجنب التجربة الكرهية والهروب منها . واذا اردنا ان نمبر عن ذلك بطريقة اكثر دقة قلنا ان الذاكرة الطويلة الامد تيسر ظهور الافعال المنعكسة الشرطية ، سواء من النوع الوجداني او النباتي الذي قال به « بافلوف » ، او النوع النشيط المحرك للاعصاب الذي قال به سكينر (١٩٣٨) .

بيد انه عندما تيسر الذاكرة الافعال الانوماتيكية او الاستجابات المكتسبة اللاارادية فانها تخلق حاجات جديدة لا يمكن ان توصف بانها غريزية . وتنشأ هذه الحاجات عند الانسان في اغلب الاحيان نتيجة عوامل اجتماعية وثقافية ، بيد انها تصبح بدورها ضرورية لرياضة الفرد وتوازنه البيولوجي ، وتغير تأثير الانسان في البيئة بحيث يكفي قدر اقل من الطاقة للمحافظة على التوازن البدني في الفرد ، ويضيق مدى التفاعل بين الانسان والبيئة ، ويحدث تناقض مطرد فيما يمكن ان نسميه المجال المحتمل لاشباع الحاجات . والمقصود بذلك هو التقليل من هامش التغير الفيزيائي الكيمائي في البيئة والطاقة بما يتناسب مع احتياجات الكائن الحي المتزايدة لتوازنه البيولوجي . وهذه الحاجات المكتسبة تثير حوافز تسمى لاشباعها ، وتؤثر في البيئة بقصد سدها وتعرض هذه الحاجات لخطر الاصطدام

بالأفعال المنعكسة اللاإرادية التي تحول دون اشباعها ولذلك يمكننا ان نعترف « الحاجة » بأنها كمية الطاقة او المعلومات اللازمة لصيانة بنية عصبية خاصة سواء أكانت وهبية (فطرية) أم كسبية (مكتسبة) . فإذا كانت البنية مكتسبة فإنها تنشأ عن العلاقات العصبية التي تقوم عن طريق التعلم . وعلى ذلك فالأساس الذي يركز عليه الحافز هو الحاجة . بيد أننا سنرى فيما يلى ان الحاجات فى الواقع الاجتماعية لا يمكن اشباعها الا عن طريق سيطرة فرد أو جماعة على افراد أو جماعات أخرى . وعلى ذلك فالحافز الاساسى فى جميع انواع الاحياء يتمثل فى محاولة تحقيق السيطرة . وتفسر لنا هذه الحقيقة ظهور الاوضاع والمراتب الرأبسية المتدرجة ، كما تفسر وجود اغلب الصراعات اللاشعورية التي هى أساس ما يسمى أحيانا بالمرض « اللحائي - الباطنى » أو المرض الجسمى - « النفسى » ، وربما كان الاسم الانسب هو مرض « السلوك المنعى » (الكبت) . وسنعود الى ذلك فيما بعد . ويقوم الانسان بتنظيم الاحتياجات والحظورات الاجتماعية والثقافية تنظيمًا قانونيًا وهنا أيضا نجد المخ يلعب دوره . ودوره فى هذه الحالة هو تهيئة الوسيلة - عن طريق اللغة - التفكير المنطقى فى اسباب الصراع الذى يحدث فى مجالات أخرى .

وانك لتجد فى الأشكال العليا للحياة ما يسمى « بالحاء المحي » أو القشرة المخية . ويبلغ هذا الحاء غاية نموه عند الانسان فى المنطقة المدارية من الجهة الامامية . . ووظيفة هذه المنطقة هى ربط مختلف عناصر المادة التي تعيها الذاكرة بعضها ببعض وفى وسعك ان تسلم - على سبيل المثال - بأن العناصر التي تدخل فى الجهاز العصبى عن طريق قنوات الادراك الحسى ترتبط بعضها ببعض فى الذاكرة الطويلة الأمد كما يرتبط بعضها ببعض فى البيئة الخارجية أعنى طبقا للعلاقات الطبيعية بين الأشياء المتركة بالحواس ، وفى وسعك أيضا ان تسلم بأن نظام الربط الراقى فى الفصوص الجبهية المدارية فى الانسان يستطيع ان يعيد ربط عناصر المادة التي تعيها الذاكرة بطريقة جديدة تختلف عن الطريقة التي تفرضها البيئة فى الاصل ومن ذلك تستطيع ان تفهم ان المخ الانسانى قادر على خلق وابتداع افكار خيالية جديدة .

وظاهر أن الطفل المولود حديثا لا يستطيع ان يتخيل شيئا لانه خالى الذهن من أى شيء ، وذاكرته لم تع شيئا بعد . ولا شك أن مجال الخيال يتناسب مع كمية المادة المخترنة فى الذاكرة مادامت هذه المادة غير مقصورة على الافعال اللاإرادية ويستطيع الانسان - عن طريق اللغة - ان ينسلخ عن عالم الأشياء المدركة بالحس ، ويطلق فى عالم المعانى الكلية ، ويستطيع أن يتصور افكارا أو مفاهيم تحريرية بواسطة اجهزة الربط فى ذهنه . وخلاصة القول انه يملك طاقة لا حد لها من القدرة على الخلق والابداع .

الأسس الكيميائية الحيوية ، والفسيولوجية العصبية

لانماط السلوك الأولية

للحيوان والانسان انماط سلوكية غريزية تهدف الى اشباع الحاجات البيولوجية الباطنية الناشئة عن الرغبات الغريزية الملحة التي يثيرها الحث الهيبو ثلاموسى ، وهو الحث الذى ينشأ عند اضطراب التوازن البيولوجى الداخلى . واذا كوفىء النمط السلوكى بان تم اشباع الحاجة المطلوبة ارتسم اثر ذلك فى الدائرة التى تعزز بعد ذلك وتيسر تكرار الاستراتيجية السلوكية التى تم استخدامها . ويوصف الجهاز الذى يقوم بهذه العملية بأنه جهاز « امينى كاتيكولى » (دوبامينى + نور ادرينالىنى) (١) .

ولكن - من جهة اخرى - اذا لم يكافأ النمط السلوكى او عوقب اثار ذلك نمطا سلوكيا آخر هو الهروب واذا لم يكن هذا السلوك مجديا اثار نمطا سلوكيا آخر هو « المواجهة » او « العدوان الدافعى » ، ومثل هذا النمط السلوكى ينشط ايضا مستويات مخية مختلفة ولكن عن طريق « الجهاز الحو بطينى (ج ح ب) (جهاز ما حول البطن) ، وهو جهاز « كولينى » (٢) . ولكن اذا كوفىء الهروب او المواجهة فادى ذلك اما الى اشباع الرغبة الباطنية او تجنب المواجهة العدوانية فانهما (الهروب والمواجهة) ايضا يتعززان - كما ذكرنا آنفا - بتذكر نجساح الاستراتيجية السلوكية التى تم استخدامها .

بيد انه اذا عوقب السلوك او لم يكافأ او اذا لم ينجح الهروب والمواجهة ، فيحث ذلك بتدخل نمط سلوكى لمنع النمط السلوكى المكتسب وكتبه ، ويسمى هذا « جهاز منع العمل » (ج م ع) ، ووظيفته تنشيط منطقة الحاجز الاوسط ، والهيبوثلاموس الظهري ، والنواة المذنبة ، واللوزة الجانبية ، والثلاموس البطني الاوسط ، ويوصف هذا الجهاز بأنه كولينى ، وربما وصف بأنه سيروتونى ايضا (لا بورت ، ١٩٧٤ ، ١ ، لا بورت ، ١٩٧٥) .

ويقترن بتنشيط هذه المناطق والدوائر المختلفة من الجهاز العصبى المركزى بعض اعمال الغدد الصماء ونختار من بينها تلك الاعمال الداخلة فى جهاز الانذار (سلى ، ١٩٣٦) . ويطلق على هذه الاعمال اسم « العامل المطلق للكورتيكوتروفين » (ع م ك) ، ويتضمن ذلك اعمال الغدة النخامية وقشرة الغدة الجار كلوية ، ويحكمها الهرمون الادرينى الكورتيكى التروپينى (ه ل ك ت) وهو هرمون هيبوثلاموس يساعد الغدة النخامية على افراز الكورتيكوتروفين . وجدير بالذكر ان الهيبوثلاموس نفسه محكوم بالطبع بالجهاز العصبى المركزى فى علاقته الوظيفية بالبيئة .

(١) الجهاز الامينى كاتيكولى هو الجهاز الذى يكون فيه الوسيط الكيميائى للدفع العصبى هو مادة امينات الكاتيكول ()

(٢) الجهاز الكولينى هو الجهاز الذى يكون فيه الوسيط الكيميائى للدفع العصبى هو مادة استيل كولين ()

دور منع السلوك

من المقرر أن جهاز المكافآت والعقوبات يؤدي الى تعزيز العمل ، وهو جهاز امني كاتيولي . ذلك ان اطلاق أو حقن امينات الكاتيول المركزية في البطن يمنع الفدة النخامية من اطلاق (ه ا ك ت) ، وذلك بمنع الهيپوثلاموس من اطلاق (ع م ك) (لورنزن ، وايز وجانونج ، ١٩٦٥)

وقد ذكر مولينا وهنسبرجر (١٩٦٢) ان الجهاز الحو بطيني يتحكم في سلوك الهروب والمواجهة ، وهو جهاز كوليني . وعندما يتم تنشيط هذا الكولين في البطن فانه يساعد على اطلاق (ع م ك) وافراز (ه ا ك ن) ولكن اذا حدثت الاستراتيجية السلوكية اثرها الفعال وادت الى اشباع الحاجة فحينئذ يتوقف افراز (ه ا ك ت) وما يقبه من اطلاق كورتيكيدات الجلوكوز . واذا اطلق (ه ا ك ت) عقب العدوان مباشرة فانه ينبه جهاز تنشيط العمل اوج ت ع (يوهس ، وليساك ، ١٩٦٨) . وقد اثبتنا اخيرا أنه عندما تحقق (ه ا ك ت) في حيوان عادي فان كمية كبيرة من الابنفرين تنطلق من نخاع الفدة الجار كلوية (المجاورة للكلية) (لا بورت ، وكونز وغيرهما ، ١٩٧٥) والمعروف ان (ه ا ك ت) ييسر سلوك الهروب والمواجهة كما ييسر العدوان الدفاعي (دى ويد ، ١٩٦٦) لان الانفرين يوسع الاوعية في الاعضاء الضرورية لحركة الفرد الذاتية في البيئة .

بيد أن السلوك الذي لا يكافأ يمكن منعه بجهاز (ج م ع) الكوليني ، ويستمر افراز هذه الهرمونات المختلفة دون انقطاع . وفضلا عن ذلك فاننا نعرف الآن أن كورتيكيدات الجلوكوز نفسها تنشط كبت السلوك المنع ، وتنشأ عن ذلك دائرة خبيثة (حلقة مفرغة) لا يمكن كسرها الا باجراء فعال او اختفاء العقاب .

وقد استعلمنا اخيرا ايضا ان ثبت ان حقن الهيدروكورتيزون في الحيوانات التي استؤصلت منها الفدة الجار كلوية يؤدي الى اطلاق كمية كبيرة من النوراد روبينالين في البلازما عن طريق اطراف الاعصاب في الجهاز السمبثاوي الطرفي (لا بورت وكونز وغيرهما ، ١٩٧٥) . وقد ادت بنا ملاحظتنا ومشاهدتنا الى الحكم بان تنشيط (ج م ع) مسئول عن ذلك . ويقوم الجهاز الحو بطيني بتنشيط نخاع الفدة الجار كلوية لافراز الادريالين الذي يؤدي الى توسيع اعضاء النشاط الحركي في البيئة . ومن جهة اخرى يبدو أن النورادروبينالين - وهو قابض لجميع الياف الاوعية للمساء - هو الهرمون العصبي الذي يسري في الدم اذا تعرض الانسان لازمة حينما تكون قدرة الفرد على الحركة في البيئة امرا جوهريا وحاسما

ونستطيع ايضا ان نقول اننا اكتشفنا وجود وساطة كيميائية عكسية بين محيط الجسم ومراكز المخ (لا بورت ، وقاليت ، ١٩٧٤) . ذلك ان الجهاز الكوليني المركزي يقوم بتنشيط الجهاز الاميني الكاتيولي الطرفي في حين يحده الجهاز الاميني الكاتيولي المركزي من نشاط العضلات والاوعية الطرفية ، ويرجع

ذلك الى وجود حافظ بين المخ والدم يعوق وساطة الامينات الاحادية . وقد اثبتنا اخيرا أن حقن الهيدروكورتيزون في الفئران يقلل بدرجة محسوسة من تركيز امينات الكاتيكولى فى المخ .

ومعلوم ان الوظيفة الجوهرية للجهاز العصبى هى تيسير تأثير الكائن الحى فى البيئة ، وهو ايضا مسئول عن منع القدرة على الحركة حينما يصبح العمل مستحيلا او خطرا . وهذا الجانب المنع من وظيفة الجهاز العصبى هو اساس بعض الامراض البيولوجية المزمنة مثل الامراض البدنية النفسية ، وارتفاع ضغط الدم الناشئ عن تورل الاعصاب) والقرحة المعدية . وقد اثبتنا ان الفئران لا تصاب بارتفاع ضغط الدم المزمن اذا استطاعت ان تتجنب الصدمة الكهربائية الاخمصية (فى اخمص القدم) التى تتلقاها خلال فترة ٧ دقائق لمدة ٧ ايام متوالية . ولكن اذا اجريت هذه التجربة على الحيوانات التى لا تجد سبيلا للهروب فانها تتوقف عن الحركة مما يؤدى الى ارتفاع ضغط الدم واستمرار ذلك لمدة شهر بعد انتهاء التجربة . واذا احرقت التجربة على حيوانات لا تستطيع الهروب ولكن توضع مشى مشى فى اقفاص فانها تتخذ خطة المواجهة ولا تصاب بارتفاع ضغط الدم . وقد لاحظ كل من كورن وفرنيكوس دانيلس وليفين (١٩٧١) انه اذا وضعت الحيوانات معا مشى مشى فى ظروف متماثلة ظهرت فيها تركيزات من (ه ا ل ت) البلازما اقل بكثير مما لو كانت منفصلة ، وممنوعة من القتال ، وفى حالة من القلق المستمر .

واذ قد وصلنا الى الحديث عن العلاقات الهرمونية العصبية بين اطراف الجسم ومراكز الاعصاب العليا من جهة والبيئة الاجتماعية من جهة اخرى ، نستطيع الان ان نبحت فى الظروف الرئيسية التى يظهر فيها القلق .

منع القدرة على الحركة ، والقلق

جرت العادة بتوجيه المزيد من الاهتمام عند الكلام على الوظائف المختلفة للجهاز العصبى الى ما يسمى عادة بالتفكير ، ثم بطريق التوسع والتجاوز الى الوجدان والشعور دون ان نهتم كثيرا بالتفاعلات المادية التى يستحيل بدونها كل من التفكير والشعور . ولما لم يكن للانسان وجود خارج نطاق بيئته المادية والفسيوولوجية كان من الخطأ ان ندرس ايا منهما على حدة دون نظر الى وظائف الجهاز الذى يجعل التفاعل بينهما ممكنا اى الجهاز العصبى ، وعلى الرغم من تعقده الشديد الذى حدث نتيجة عملية طويلة عن التطور فان هدفه النهائي هو تيسير العمل الذى يكفل التوازن البدنى (كانون) ويحافظ على الاحوال الداخلية اللازمة لاستمرار الحياة (كلودبرنار) وعلى الاحوال اللازمة لتواثر اللذة (فرويد) . وعندما يتعذر القيام بالعمل المناسب بحكم الظروف ، وينشط جهاز منع العمل والقدرة على الحركة ، بسبب اطلاق النورادرينالين ، وهرمون (ه ا ل ت) ، وكورتيكيدات

الجلوكوز ، عندئذ ينشأ القلق . وقصدنا هنا هو تحديد الظروف الرئيسية التي يحدث فيها القلق ، وهى :

أولا : ينشأ القلق عندما يثبت التعلم فى الشبكة العصبية - عن طريق الذاكرة الطويلة الامد - (أ) تجربة حادثة اليمة ، (ب) او تجربة عقوبة مباشرة او غير مباشرة فرضتها البيئة الاجتماعية والثقافية ، (ج) او تجربة عقوبة سوف تنزل فى المستقبل بسبب ارتكاب امر محظور يتعارض مع باعث هيپوثلاموس يسمى لاشباع حاجة اساسية . ويؤدى هذا الخطر الى تنشيط جهاز منع العمل ، فيعوق القيام باجراء فعال ، وعندئذ ينشأ القلق .

ثانيا : ينشأ القلق عندما لا يتوافر سوى النزر اليسير من المعلومات . ويحدث هذا عندما يعلم المرء بالفعل ان هناك حوادث معينة تهدد الحياة او التوازن البيولوجى او اللذة ، ولكنه يواجه حادثة جديدة لم يعرف لها مثال من قبل ويستحيل القيام باجراء فعال ازاءها لانه لا يعرف ما يحتمل ان يجلبه هذا الاجراء من خير او شر . ومن غريب التناقض (كما ذكر الفين توفلر) ان « الصدمة المستقبلية » الناشئة عن الفيض الغزير من المعلومات تدخل فى هذا الباب ايضا ، فتثير القلق . وبيان ذلك انه عندما يواجه الانسان فيضا غزيرا من البواث والدوافع ، ويمعز عن ترتيبها طبقا للاولويات الثقافية والانماط السلوكية ، فانه لا يستطيع اتخاذ اجراء فعال بشأنها . وهكذا نرى الفيض الغزير كالنزر اليسير من المعلومات كلاهما يمنع الانسان من القيام بعمل فعال ، وعندئذ يستحوذ عليه القلق . ويجرى هذا المجرى محتويات المجال الحوى للانسان المعاصر ، التى تنشط الجهاز العصبى بخواصها السمعية والبصرية ، فهذه المحتويات تفوق الآن المدى المحدود الذى كان يتسنى للانسان ان يسيطر عليه ويؤثر فيه .

وأخيرا ينشأ القلق عن ملكة الخيال الذى يتيح للانسان ان يتخذ من التجارب التى تمهيا ذاكرته - بطريقة شعورية او لا شعورية - اساسا لتصور امور وهمية ضارة . وسواء تحققت هذه الاوهام ام لم تتحقق فانها تعد مصدرا لاثارة القلق فى نفسه لانه لا يستطيع اتخاذ اجراء مناسب ومباشر ، او الجزم بفاعلية اجراء يمكن القيام به فى المستقبل .

ولكى يتجنب الانسان الخضوع للمحظورات التى لا يجدى الهروب منها او مواجهتها ، ولكى يهرب من الاضرار البدنية والنفسية لهذا الخضوع ، لا يجد امامه من سبيل سوى الهروب الى عالم الخيال . ويتم هذا الهروب بطرق مختلفة : الدين ، وادمان المخدرات ، والعمل الخلاق ، والذهان او الهواس (اضطراب عقلى . وترجع كثرة حالات الذهان فى الانسان - وان كنا لا نجد له مثيلا فى الحيوان - الى ظاهرة التخلص من القلق بالتطيق فى عالم الخيال . ومن الطرق الاخرى للتخلص من القلق الناشئ عن عجز الانسان عن القيام بعمل فعال اللجوء الى العدوان .

الانتقال من الجانب البيولوجى الى الاجتماعى

ومن الفرد الى الجماعة (لا بورت ١٩٧٤ >)

يمارس الانسان عمله فى مكان او اماكن تحتوى على اشياء او كائنات . وكل ما يعرفه عن المكافاة والعقاب مبنى على تجاربه المتصلة بهما ، فترى الانسان يحافظ على العمل الجالب للمتعلة والسرور حتى يتم تميز هذا العمل . وهنا نستطيع ان ننبين اصل ما يسمى بفريزة الملك (بكسر الميم) . واول مصدر للمتعلة والسرور هو الام . والمنطقة التى تحتوى جميع الاشياء الجالبة للمتعلة بالنسبة لفرد معين تسمى « الاقليم » . ويبدو من ذلك ان غريزة الدفاع عن الاقليم فطرية كفريزة الملك . وهناك جهاز عصبى واحد يعمل فى المنطقة الكائنية الجالبة للمتعلة ، لانها تحتوى جميع الاشياء والكائنات اللائمة لتهيئة اسباب المتعة . وهذا الجهاز قادر على ان يتذكر هل المتعة تعقب اعمالا بعينها ام لا تعقبها ، وعملية التذكر او التعلم هذه من العمليات الاجتماعية الثقافية ، على انه يجب علينا ان نوضح هل ما يسمى بالانانية فى الحيوان او الانسان امر فطرى ام لا .

ولتوضيح ذلك نقول انه اذا احتل شخصان او اكثر منطقة مكانية معينة وكانوا جميعا يسعون الى الحصول على المتعة من الاشياء والكائنات الموجودة فيها فحينئذ لابد ان تحدث مواجهة بينهم ، وسرعان ما تؤدي هذه المواجهة الى وضع نظام لتوزيع السلطة والسيطرة بينهم . وعلى رأس هذا النظام يقف الشخص المسيطر الذى يسمح له مركزه بالمتعة ، دون ان يلجأ الى السلوك العدواني . ومتى استتب له الامر بان التوازن البيولوجى الذى يتمتع به على هذا النحو يجعله متسامحا مع غيره ، ما لم ينازعه احد فى السلطة والسيطرة ومن ناحية اخرى نجد « جهاز منع العمل » يمارس نشاطه باستمرار بين المسيطر عليهم لان ذلك هو الوسيلة الوحيدة للنجاة من الوقوع تحت طائلة العقاب ، وهم يشعرون بالقلق ، ويتحملون نتائج على النحو الذى يبناه آنفا . وقد اتاحت اللغة للانسان ان ينظم القواعد التى تحكم السيطرة . وانك لتجد ان السيطرة فى المجتمع الانسانى قد تم تنظيمها على توالى الزمن عن طريق انتاج السلع الاستهلاكية ، وامتلاك وسائل الانتاج ، كما توطدت دعائمها فى جميع الحضارات الصناعية المعاصرة عن طريق المعلومات الفنية المبينة على النظريات العلمية . وقد ادت هذه المعلومات الى اختراع الآلات ، والسرعة فى انتاج السلع بالجملة . وهذه العوامل هى الاساس الاجتماعى والثقافى للمجتمع الصناعى ، فعليها بنيت جميع الاوضاع الاجتماعية والنظم السياسية ، ابتداء من ابسط هذه النظم وهى الاسرة الى اشدها تعقيدا ، وهى القانون والدين ، والدساتير الادبية ، بل الاخلاق كذلك .

هذا ، والقدرة على خلق المعلومات التى يمكن استخدامها فى تسخير المادة والطاقة هى السمة المميزة للمخ البشرى واجهزته المترابطة . وهذا يصدق على انسان العصر الحجرى القديم الذى كان ينحت الصوان ويشكله ، كما يصدق على

انسان العصر الحديث الذى يستخدم الطاقة الذرية ، وقد استطاعت الجماعات البشرية التى استخدمت هذه القدرة للوصول الى درجة عالية من المعلومات التقنية والفنية ؟ التى تبسط سلطانها فى جميع عصور التاريخ على الجماعات التى لم تستخدمها . وقد اتاحت هذه المعلومات للانسان ان يخترع اسلحة اشد قوة وأن يستحوذ على المواد الخام ومصادر الطاقة الواقعة خارج حدود بيئته الوطنية والمملوكة لجماعات لا تستطيع استخدامها . وكذلك اتاحت المعلومات المتطورة للجماعات التى تملكها القدرة على اختراع اسباب منطقية تبرر الحافز اللاشعورى للسلطة والسيطرة ، حتى لقد اعتدنا ان ننظر الى التقدم التكنولوجى على انه الشكل الوحيد للتقدم ، وعلى انه غاية فى حد ذاته . على ان القوانين البيولوجية الحاكمة للسلوك الانسانى لم تتطور الا منذ عهد قريب تطورا يجاوز الحدود التى سادت فى العصر الحجرى القديم .

وبظهور الحضارة طليت هذه القوانين البدائية بفشاء لفظى براق يدعى انها هى الحقيقة ، ولكنها حقيقة لا تصدق الا على الجماعة المسيطرة والقائمة على السلب والنهب لا على الجنس البشرى كله .

انواع العدوان

اما وقد رسمنا الاطار الاساسى للعدوان ففى وسعنا ان ننتقل الى وصف الانماط السلوكية العدوانية والظروف التى تحدث بها .

العدوان السلاب

العدوان السلاب (القائم على السلب والنهب) هو سلوك عدوانى ، لانه طبقا لتعريفنا للعدوان يؤدى الى تدمير موضوعه اى تدمير الشيء الذى يقع عليه العدوان ومن السهل ان نرى ان العدوان انما يقع استجابة لحاجة اساسية هى الجوع . وكثيرا ما يقترن بشيء من العاطفة اذا كان المراد بالعاطفة الشعور الناشئ عما يصفه الانسان - بالتجربة - بانه مقبول او كرهه ، نافع او ضار . وبين ذلك ان اللبوة (انثى الاسد) التى تهاجم الفزال فتمزقه اربا ثم تلتهمه لا تشمر نحوه بالحق او الكراهية ، فمتى اطافت غلة الجوع شربت بسلام مع غيرها من الفزال فى بئر واحدة وهذا النمط من السلوك الاستهلاكى الذى يحمل عليه العدوان السلاب لا صلة له بالعاطفة اللهم الا من حيث ان الدافع الاساسى الناجم عن اختلال التوازن البيولوجى الداخلى يشير احساسا كريها لا يلبث ان يزول متى تم ارضاءه ثم يحل محله احساس باللذة والسرور . وهذا يختلف تماما عن سلوك الذنب الذى ورد ذكره فى خرافة (لا فونتين) الذى شمر بتلك الحاجة ولكنه تكلم بلغة البشر ليعبر عما يمصره مخفيا سلوكه العدوانى فى حديث منطقى ملء بالكراهية « للحمل » و « للرعاة وكلابهم » . وغنى عن البيان ان سلوك هذا الذنب سلوك عدوانى مكتسب بالتعلم

هذا والمدون السلاب الناشئ عن الجوع هو أمر استثنائي في المجتمعات المتقدمة في عصرنا الحاضر ، ومن السهل تمييزه عن السرقة والانحراف ، وهما كما بينا مبنيان على الحاجة المكتسبة الى الحصول على الشيء الجالب للمتعة والسرور ، وهي حاجة مكتسبة بالتعلم وناجمة عن الظروف الثقافية والاجتماعية .

المدون التنافسي

سبق ان رأينا ان علاقة الجهاز العصبي بالاشياء والكائنات في مكان معين (يسمى « الاقليم » عند استخدامه لصيانة او اعادة التوازن البيولوجي او لجلب المتعة واللذة) هي اساس التمييز . ومن ذلك نرى ان التعزيز هو في حقيقته حاجة مكتسبة قادرة على توليد بواعث وحفز الانسان للقيام بعمل لارضاء هذه البواعث . فاذا احتل كائنان مكانا واحدا واكتسبا بواعث وحوافز واحدة ثم وجها ذلك كله نحو شيء او كائن واحد نشأ بينهما تنافس من اجل امتلاك الاشياء او الكائنات المذكورة الجالبة للذة والمتعة .

الدفاع عن الاقليم

وصفنا آنفا الاسس التي يقوم عليها ما يسمى بغريزة التملك التي يمكن تعريفها في هذه الحالة بأنها اكتساب الانماط المعززة للمتعة واللذة ، واذا اريد تمييز المتعة واللذة وجب ان تظل الكائنات او الاشياء الجالبة لهما في متناول الشخص المراد امتاعه وادخال السرور عليه . ولما كانت هذه الاشياء او الكائنات واقعة في مكان او اقليم يتكالب الناس عليه ، بحيث لو خلا من المتع واللذات او امتلا بالاشياء غير الجالبة للمتعة واللذة او الاشياء الضارة لهجرة الناس دون ان يدافع عن احد ، امكننا ان نقول ان الدفاع عن الاقليم هو سلوك مكتسب لا فطري ، لانه ينشأ عن التنافس مع الدخلاء من اجل الحفاظ على الاشياء او الكائنات الجالبة للمتعة واللذة الموجودة فيه .

المدون بين الذكور

ربما جاز لنا ان نظن فوق ذلك ان المدون بين الذكور - وان كان ينبع لافراد من غريزة جنسية ترتكز على نشاط هرموني - يتضمن ايضا ما اسميناه آنفا بالمدون التنافسي حين يقوم فرد ثان بغزو مكاني لافراد من نوعه بقصد الاستيلاء على شيء جالب للمتعة سواء كانت جنسية او غير جنسية . ولا شك ان الباعث المذكور يتوقف على النشاط الهرموني ، لان المدون بين الذكور لا يحدث في الفئران (فريديركسون ، ١٩٦٠) والجرذان (سيوارد ، ١٩٤٥) الا عندما تكون ناضجة جنسيا .

ومتى حققت الفئران المخصية بهرمون تستستيرون (هرمون تفرزه الخصية) ازداد معدل حدوث المارك بين الذكور بدرجة كبيرة (اولرثى ١٩٥٨ ، تولمان وكنج ، ١٩٥٦) ، ومتى حققت به الفئران غير الناضجة جنسيا ازداد الميل الى العدوان بين الذكور لا بين الاناث (ليفى ، ١٩٥٤) . ولا جدال فى ان الاندروجينات (مواد منشطة للدورة) وبخاصة التستستيرون تؤثر فى الطرق العصبية التى تنقل السلوك العدوانى فى الذكور (لا فى الاناث) ، وتهىء اسباب التنظيم والاثارة فى هذه الطرق حتى لو لم يحدث تنافس بين الذكور من أجل الاناث . ويحدث هذا التأثير خلال الايام الاولى من الحياة . وقد استطاع برونسون وديجاردان (١٩٦٨) أن ينشطا الذكور فى الفئران التى ولدت اناثا ثم استؤصل منها المبيض فى اليوم الخامس والعشرين وتم عزلها ، واذا وضعت هذه الحيوانات عند بلوغها مع الذكور فانها تظهر ميلا للعدوان أكثر مما تظهره الذكور ، ويكون عدد الجروح التى تحدثها فى الذكور (تفضى الى الموت أحيانا) . متناسبا مع مقدار « بروبونات التستستيرون » التى تحقق بها . وقد أوضح كلايتون ، وكوجورا وكريمسر (١٩٧٠) التغيرات التى تحدث فى التحول الغذائى لحمض الفؤاة فى اللوزة ، ومقدم الهيپو فلاموس فى الفئران المولودة حديثا بعد حقنها بالتستستيرون ، واستطاع كوباباشى وجورسكى (١٩٦٩) أن يوقفا هذه التغيرات باستخدام المواد المانعة لتخليق البروتين (أنتيوميسين د ، ويوروميسين) ، وبذلك حالا دون تكوين الذاكرة الطويلة الامد ، والتنظيم العصبى فى المخ الذى لم يكتمل نضجه بعد ، بيد أن ديكسون وهربرت (١٩٧٧) قد استطاعا أخيرا أن يثبتا بطريق التجربة فى القروود التى استؤصلت منها الغدة التناسلية أن التجارب الاجتماعية السابقة وتعلم أصول السيطرة والسلطة أقوى اثرا من الهرمونات الجنسية فى تعزيز الميل الى العدوان وتكوين مراكز السلطة والسيطرة .

تكوين مراكز السلطة والسيطرة

ان العدوان التنافسى من أجل الاستحواذ على الاشياء الجالبة للمتعة واللذة سواء كان الحافز عليه هو الجنس او الجوع او الحاجة المكتسبة بالتعلم ، يدعو اما الى اتخاذ خطة عدوانية تكفى أحيانا لتبسيط همة الخصم ، واما الى نشوب معركة وعلى اية حال فالنتيجة هى تكوين سلطة او سيطرة داخل الجماعة يحقق فيها الطرف المسيطر لذته ومتعته الخاصة ، أى يشبع حاجاته الاساسية كالجوع او الجنس وحاجاته المكتسبة ، وذلك على حساب الذين يسيطر عليهم . والسيطرة التى تتحقق له عن طريق العدوان تكفل له تعزيز الاعمال الجالبة للمتعة . وقد اثبت سكوت (١٩٤٨) عن طريق تجاربه على الكلاب ان احتمال نشوب المراك يزداد كلما اشتد الجوع بالحيوان . ولكن العدوان السافر هو دائما حق خالص للعضو المسيطر . اما الحيوان الخاضع للسيطرة فانه يقضى وقتا طويلا يدور فيه حول الطعام ويلقى من العقاب الشديد على يد الطرف المسيطر أكثر من القدر العادى .

وقد دلت التجربة على انه اذا نجح العدوان التنافسي وتمت السيطرة فان العدوان يعد سلوكا تعزيبيا بسبب ما يعقبه من الاحساس باللذة والسرور والمتعة وهكذا يكون لتجربة تعلم العدوان جانبان : أولهما ان الباعث الاصلى على العدوان والاحساس باللذة والمتعة المصاحب لارضاء هذا الباعث يؤدي الى تعزيره ، والثاني ان نجاح العدوان التنافسي كوسيلة لتحقيق المتعة واللذة يؤدي الى تعزيره ايضا .

الفسيولوجيا العصبية والكيمياء الحيوية للعدوان التنافسي

يبدو من المحقق ان الجهاز المسئول عن سلوك التعزيز هو جهاز امينى كاتيكولى اى ينشط افراز امينات الكاتيكول وبيان ذلك ان النيورونات (الخلايا العصبية) تظهر فى اسفل جذر المخ ، وترتفع محاورها داخل « الحزمة الوسطى للمخ الامامى » (ح و م) حتى تصل الى الهيبوثلاموس والتكوينات الطرفية وعند ادخال مادة « نورا بنفرين » (ن ا) (لا الدوبامين) فى المخ بطريق البطين ، فانها تسرع عملية التنشيط الذاتى (وايز ، برجرو شتاين ، ١٩٧٣) وعلى العكس من ذلك يتوقف التنشيط الذاتى بادخال الادريجات الالفية المضادة لا بالعوامل المعوقة للانتقال الحسى خلال المستقبلات البائية ، ومن ذلك يتضح ان سلوك التعزيز ليس فطريا ، وانما يجب اكتسابه بالتعلم .

واذا انتقلنا الى العدوان الدفاعى رايانا ان الجهاز الذى يساعد على سلوك الهروب او يساعد - اذا تعذر الهروب - على سلوك المواجهة هو الجهاز لحو بطينى (ج ح ب) ، وهو جهاز كولينى اى ينشط افراز مادة الكولين (مولينا وهنسبرجر ، ١٩٦٢) . ويحتوى هذا الجهاز على المادة الرمامية المركزية فى الدماغ الاوسط . بيد انه يؤخذ من التجارب التى اجريناها ان هذه المادة الاخيرة يتم تنشيطها - على الأرجح - بفعل قرن آمون (نسبة الى المبود آمون الذى كان له رأس كراس الخروف) البطنى ، واللوزة الظهرية الوسطى ، والهيبوثلاموس الجانبي ، ويلاحظ ان انماط سلوك الهروب والمواجهة التى تحدث استجابة للمنشطات القوية لا تتضمن فى البداية اى عملية من عمليات التذكر . وفى هذه الحالة يكون النمط السلوكى فطريا . وهذا هو السبب فى اننا اذا اعطينا الفئران مقادير زائدة من مادة اتروبين او مادة سكوبولامين - وكنتا المادتين تبطل مفعول الاسيتيل كولين - وجدنا ان ذلك يقلل من تكرار العراك بين الفئران الناشئ عن الصدمة الكهربائية الاخمصية (باول وميليجان وولترز ، ١٩٧٣) . وهذا هو السبب ايضا فى ان حقن القطط والفئران بكميات ضئيلة من مركبات اسيتيل كولين او المركبات الكولينية تثير السلوك العدوانى فيها خلافا لما اذا حقنت بمادة (نا) او مادة دوبامين او سيروتونين (هت) والمساعد ان تنشيط افراز الكولين فى الهيبوثلاموس الاوسط ، والدماغ الاوسط ، واللوزة ، يحدث الاثر الذى يحدثه التنشيط الكهربى اى يحدث العدوان الدفاعى (اليكمتز ، ١٩٧٤) . وفى مجال آخر استخدم سوليراك ولامبنت وايبارد (١٩٧٦) مقاييس عدوانية اتباحت لهم تحليل الميول العدوانية فى الانسان بطريقة موضوعية ،

فلاحظوا ان مادة ه هيدوكسى تربتوفين (ههت) - وهى حلقة سابقة من حلقات سيرروتين - تخفف من الحالات عن طريق التقليل من معدل ازالة الفور ادرينالين وتخفيض مستوى الكورتيزول فى الدم . وفى الجرذان التى تجنح للعدوان بسبب عزلها تتناقص دورة ه هت ايضا ، وتؤدى مادة « بسربا » - وهى مادة تمنع تكوين ه هت - الى زيادة العدوان فى القطط والفئران (دى شيارا ، وشامبا ، وسبانو ، ١٩٧١) ، انما انها تؤدى الى زيادة عدد الفئران التى يقتل بعضها بعضا بنسبة تتراوح بين ٤٥ ٪ و ٥٠ ٪ فى حين تحدث مادة ه هت اثرا مضادا فى عملها .

ونستنتج مما تقدم ان نشاط (جج ب) يلى فى الاهمية تدخل الخصم فى الاقليم مما يحول دون استمرار عمل (ح و م) وما يصاحبه من الاحساس بالمتعة والسرور . ونستطيع الآن ان نفهم لماذا ينخفض مستوى امينات الكاتيكول فى المخ فى حالة العدوان التنافسى (ا . ولتش ، ب . ولتش ، ١٩٧١) نظرا لانها هى الوسائط العصبية فى (ح و م) وهى حزمة المكافاة والتنشيط الدائى ، ونظرا لان اطلاق (ه ا ك ت) يكون وثيرا . ونحن نعلم انه يمكن منع انطلاق هذا الهرمون الاخير من القوة النخامية بحقن مادة (ن ا) او مادة دوبامين فى البطين (جانونج ، ١٩٦٩) ، ونعلم من ناحية اخرى ان (ه ا ك ت) يسهل عملية الهروب . ومع ذلك فانه اذا كوفىء العدوان التنافسى امكن القول بان ذلك ينشط (ح و م) من جديد . وكذلك يؤدى حقن مادة كربا كول فى البطين الى اطلاق (ع م ك) ، و (ه ا ك ت) ويكون (جج ب) منشطا لافراز مادة الكولين .

الانسان (لابوريت ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠)

وانك لتجد فى الانسان مثل العمليات الميكانيكية التى شرحنا وظائفها فى الحيوان . بيد ان الفرق بينهما هو ان قدرة المخ الانسانى العالية على الربط بين المعانى والافكار ، وبما امتاز به الانسان من ملكة اللغة والبيان ، قد اتاح له ان يضع النظم الكفيلة بصيانة الملكية ، وتوفير وسائل السلطة والسيطرة . وكما بينا آنفا فان انتماء الانسان الى النوع القادر على اكتساب المعلومات ، واستخدامها فى انتاج السلع ، قد مكّنه من ان يبنى درجة السيطرة على درجة التجريد النظرى الذى وصل اليه فى معلوماته الفنية ، وتجلّى ذلك بصفة خاصة عندما وصلت المعلومات التكنولوجية الى الحد الذى تسنى عنده اختراع الآلات لانتاج السلع على نطاق واسع ، وبسرعة كبيرة . وقد ادى قيام الصناعة فى المجتمع الى وضع زمام السلطة والسيطرة فى يد الفنيين والبيروقراطيين .

ويجب علينا التسليم بان ما يسمى « التعليم » انما هو تعليم الاطفال المراهقين كيف يتكسبون المعلومات التكنولوجية اللازمة للتكامل الناجح مع نظام الانتاج الكبير والباعث على هذا التعليم هو حب السيطرة عن طريق اكتساب المعلومات التكنولوجية

التي تعد اليوم اساس التقدم الاجتماعى كله ، ولذلك لم يعد التنافس بين الذكور وبين الثاآ ايضا فى الوقت الحاضر - مقصورا على المعارك المادية كما يحدث بين الحيوانات ، وكما حدث بين الناس فيما مضى ، بل اصبحت المعارك الآن معنوية تجريدية ذات طقوس ونظم معينة . والنتيجة التي نخلص اليها من ذلك هى أن بعض المشكلات - كمشكلة النمو ، والانتاج ، والتلوث - ترجع فى أساسها الى العدوان التنافسى الذى يموه بعضهم كنهه الحقيقى بمنطق لفظى قوامه الدعاوى الانسانية الزائفة والمصالح الذاتية ، يشبتون به دعائم السيطرة بين الطبقات الاجتماعية ، والسلالات البشرية ، والامم والدول . وقد توافرت للجنس البشرى دائما اسباب الطاقة ، والكتلة (ممثلة فى المواد الخام) ، ولكن الجماعات البشرية التي استطاعت استغلالهما بصورة كاملة هى الجماعات التي وصلت الى درجة عالية من المعلومات التكنولوجية ، كما استطاعت بفضل اسلحتها المتطورة أن تفرض سيطرتها على الجماعات الاخرى التي تتخلف عنها فى مضمار التقدم التكنولوجى . وآية ذلك أن العدوان التنافسى اصبأ الآن قائما - أكثر من أى وقت مضى - على المدافع الحربية ، والدبلوماسية العلمية .

وكانت القوة الدافعة للاستيلاء على زمام السلطة والاحتفاظ بها هى دائما هذا العدوان الاساسى الذى قام على اساس قانونية منظمة ، وطقوس مقدسة راسخة ، حتى اصبأ خفيا لا يرى ، محتجبا وراء زخارف القانون والعدالة ، بل وراء المثل العليا التي تستنكر العدوان ، وبذلك يتيح لاصحاب السلطان ادعاء مبادئ الانسانية والمحبة فى حين انهم هم أنفسهم يمارسون العدوان ، ويعاقبون فى الوقت نفسه من يقع تحت سيطرتهم على أدنى بادرة من العنف . ولا يعزى عن بالآ أن كل تغيير عميق فى النظم الاجتماعية قد تحقق دائما عن طريق الثورات التي ريعت الى مراكز السلطة . والسيطرة اولئك الذين خضعوا من قبل لسيطرة غيرهم . والذين متى وصلوا الى مراكز السيطرة وتربعوا على دست الحكم لا يلبثون أن يستأ القوانين التي تكفل لهم دوام السيطرة بل لا يلبثون أن يشرعوا القواعد المنظمة لعدوانهم وسيطرتهم ، وما هذه العملية التشريعية سوى ستار مزركش بمبارات منطقية تبرر الحافز الباطنى للسيطرة ، المسئول عن وضع المعايير والاحكام التي تدم كيان السيطرة فى مجتمع معين .

ولذلك فان أثر العدوان التنافسى فى الجماعات الخاضعة للسيطرة هو حملهم على سلوك العدوان لدفع العدوان او القلق . ويعرف هذا احيانا باسم عدوان الانارة والاستفزاز .
وستعرض له بعد البحث التالى :

العدوان الدفاعى

تحدث هذه الظاهرة العدوانية عند وجود عوامل ضارة او مؤلة ويتخذ الهروب او التهرب منها ، ولا ينسب تعبير العامل الضار الا بمعركة . وهذا نمط

سلوكى فطرى يدعو لتنشيط (جج ب) ، ويمكن ان يتجه نحو عامل طبيعى مادى أو نحو فرد من النوع نفسه أو من نوع آخر . أنه عدوان يشن على عدوان فى البيئة من اى مصدر كان . ولا يصبح العدوان الدفاعى نمطا سلوكيا يكتسب بالتعلم ويتطلب التذكر الا اذا كوفىء . وعلى اية حال فانه ينشأ دائما عن عامل بيئى مباشر .

ولعلنا نستطيع ان ندرج تحت هذا العنوان أيضا السلوك العدوانى الناشئ عن منشطات كهربية لمناطق معينة فى المخ ، نما كان منها ينشط امينات الكاتيكول (حوم) فانه يؤدى الى تعزيز العدوان وما كان منها ينشط اميتيل كولين فانه يؤدى الى العدوان ، الدفاعى عند تغذد الهروب (مولينا وهنسرجر ، ١٩٦٢) على أننا يجب أن نراعى الفرق الذى اشار اليه بلوتنيك ومير ودلجادو (١٩٧١) بين ما سموه « العدوان الثانوى » الذى يعقب العامل المؤلم و « العدوان الابتدائى » الذى يحدث ويستمر بعد اختفاء العامل . ولايضاح ذلك وضعوا لاجبات كهربية (الكترود) فى القروود بحيث يشن للقرود تشغيلها بايديها . وهذا اناح لهم - اى للباحثين - تحديد مناطق المخ التى تميز فيها التنشيط ، أو امصبح محايدا ، أو اممكن تجنبه لانه يشكل عقابا .

ووجدو ان هذه الحيوانات انقسمت فى حالة التجول الحر والاجتماع معا الى حيوانات مسيطرة واخرى خاضعة للسيطرة . وما ان تم توزيع السيطرة بينها حتى قام الباحثون - عن طريق التحكم البعيد - بتنشيط مناطق المخ المختلفة التى سبق تحديدها ، فكانت المناطق الوحيدة التى اثارت السلوك العدوانى عند تنشيطها هى تلك المناطق التى ادى فيها التنشيط الذاتى الى العقاب . وعلاوة على ذلك فان السلوك العدوانى لم يتوجه الا الى القرود التى كان فيها الحيوان المنشط (بفتح الشين) مسيطرا عليها ، مما يدل على ان الحيوان المسيطر لا يهاجم الا عند ما يصاب بالايجاب . ويستخدم موير عبارة « العدوان المساعد » (موير ، ١٩٦٨) فى الحالات التى يتم فيها وقوع العدوان . وتميزه بصورة ايجابية عن طريق المكافاة . واذا انتقلنا الى جهاز منع العمل وجدنا ان السلوك العدوانى يمكن منعه اذا توقع المتحدى عقابا على عدوانه .

وربما اشبه العدوان الدفاعى عدوان الخوف من بعض الوجوه . ولكن الاخير يختلف عنه من حيث أنه يتضمن توقع العقاب بالتجربة والتعلم فالخوف يفترض مقدما العلم بوجود عامل كرهى ، والعلم بأن مثل هذه المواقف التى سبقت تجربتها تتطلب من الإنسان أن يتفادها اما بالفرار منها واما بمواجهتها . على أنه تطرا دائما مواقف غير مألوفة لم تسبق تجربتها من قبل ، ولذلك لا يمكن الجزم بانها مؤلة أو محايدة أو سارة ، مما يدعو الى الاحجام عن القيام بأى اجراء ، واقتران هذا الاحجام بمشاعر القلق لا الخوف . وربما لا يستخدم السلوك العدوانى مرة اخرى على سبيل دفع العدوان الا اذا استخدم من قبل بنجاح فى مواقف مماثلة .

وربما كان هناك أيضا تشابه بين العدوان الدفاعي والعدوان الناشئ عن العزلة وينشأ هذا الأخير عندما يوضع الحيوان المعزول من جديد في موقف اجتماعي . ومن السهل على الحيوان في فترة العزل ان يحتفظ بالسيطرة على اقليمه ، مما يحمل على الظن انه متى اعيد وضعه في جماعة جنح الى العدوان التنافسي الذي سبق ان وصفناه .

ومن الصعب علينا أن نفهم لماذا تستعيد الجرذان التي منيت بالهزيمة روحها العدوانية أيضا بعد فترة العزل (جنسبرج وآل ، ١٩٤٢) . وقد سبق ان بينا ان هذه الحيوانات تظهر تركيزات منخفضة من امينات الكاتيكول المخية (ولتش وولتش ١٩٧١) ، ونستطيع ان نقول ان ذلك يدعم (جح ب) الكولينى المتحكم في العدوان الدفاعي . وقد لاحظ الفثيرو وشرش (١٩٦٨) ان الحيوانات المهزومة تظهر نقصا في تركيز مادة (ن ا) المخية ، فيما عدا مستوى القشرة المخية ، وتطلق كمية كبيرة من مادة الكورتيزون . ومن ناحية اخرى تظهر الحيوانات المسيطرة مستوى عاليا من امينات الكاتيكول المخية . وانظروا ان العامل المسئول عن تنشيط (جح ب) هو غرابة البيئة الجديدة .

وقد قمنا اخيرا باستعراض عام للمعلومات المعروفة عن الاساس الكيميائي الحيوي للعدوان الدفاعي غير المعزز (لاپورت ، ١٩٧٣) . ويقول سميت وركنج وهوبيل (١٩٧٠) ان الفئران غير القاتلة يمكن ان تصبح قاتلة متى حُفنت بمادة كاربامكول ، او مادة نيوسجيمين في الهيولاموس الجانبي ، وهم يعتقدون ان مادة اسيتيل كولين هي الوسيط الكيميائي لنظام فطري يتحكم في النمط السلوكي الذي يحمل الفئران على قتل افراد جنسها ، وان هذا النمط الاخير يمكن منعه بالاتروبين . ويستخلص باندلر (١٩٦٩) نتائج مماثلة ، ونحن نعلم ان (جح ب) كولينى . وفضلا عن ذلك يوافق مرجوليس وشتاين (١٩٦٧) على ان اطلاق امينات الكاتيكول في (ح و م) تمنع اشتراك اللوزة في وظيفة (جح ب) وجدير بالذكر ان تحطيم اللوزة يجعل الحيوان محايدا ، ولكن من المفهوم ايضا ان الحيوانات المعزولة تعاني استنزافا في امينات الكاتيكول المركزية (ولتش ، ١٩٧١) . وسنعود الى هذه النقطة عند الكلام على منع السلوك .

ويلاحظ هذان المؤلفان ايضا انه عندما تنجح الحيوانات للعدوان بسبب عزلها ثم يعاد وضعها في موقف اجتماعي ، فغالبا انها تبسط سيطرتها على غيرها . وبصاحب ذلك ظهور فائض من امينات الكاتيكول في المخ . ويبدو ان ظهور هذا الفائض هو السمة الكيميائية الحيوية المخية للحيوانات المسيطرة التي هي اشد الحيوانات عدوانا ، واعطوها مكافأة على العدوان .

ولا يزال الرأى مختلفا حول دور مسيروتنين (هت) بدليل تناقض النتائج التي توصل اليها الباحثون ويلاحظ ان مادة ب - سبأ التي تقلل مستويات هت في المخ تقلل ايضا اثارة الالم الذي يعتقد انه يتحكم في حدوث العدوان الدفاعي .

وتوجد مادة هـت بوفرة فى الهيوثلاموس الذى يبدو دوره واضحا فى السلوك .
العدوانى . ولكن يبدو لنا من الأرجح ان هـت تتدخل بصورة مباشرة او غير مباشرة
(عن طريق اطلاق البولى بينيدات المخية) فى تكوين البروتين وايجاد بعض آثار
التذكر (نتائج غير منشورة) .

ويبدو ان العدوان الدفاعى الذى يثيره فى الانسان عامل الالم نادر الحدوث
نسبيا . ومن ناحية أخرى تعد اللغة عاملا مساعدا على تنشيط جهاز الدفاع
الفطرى . ولكن لى يكون اللغة أثرها الفعال يجب على الانسان ان يتعلم معانى
الفاظ الإهانة والتحقير فيها ، كما يجب أيضا ان يتعلم القيم الثقافية ويمارسها
فى مجالات ذات طابع اجتماعى صرف كمظاهر الشجاعة والتمسك بقوانين الشرف ،
وأخيرا يجب ان يتعلم أساليب السلوك ومعايير النظام المطلوبة ، فاما الاولى
فالأوضاع السائدة فى المجتمع تكافئ عليها ، واما الاخرى فان الانسان اذا لم
يحترمها يعاقب عليها .

القلق او عدوان الانارة والاستفزاز

لقد رأينا انه اذا لم يتم الحصول على المتعة والسرور ، واذا لم يجد الهروب
او المواجهة فى صد العدوان ، ادى ذلك الى تشييط همة الانسان عن القيام
بأى عمل او اجراء . وواضح ان قبول الهزيمة افضل من المعركة التى تفضى الى
الموت . ولكننا رأينا أيضا أن مثل هذا النمط من السلوك يقضى الى دائرة خبيثة، وذلك
بريادة كبيرة فى دورة (ن ا) واطلاق كورتيكيدات الجلوكوز التى تؤدى الى تنشيط
جهاز منع العمل اى تؤدى الى تشييط همة الانسان . وهذا الموقف من شأنه ان
يؤدى الى حالة من التوتر لا تزول الا بالحصول على المتعة واللذة كما تؤى أحيانا
الى انفجار العدوان او الى حالة من الكآبة والشعور بالانقباض والوهن والحزن .
وفى رأينا ان هذه الحالة من التوتر والشعور بالفيظ والاستفزاز هى السبب
فيما يسمى عادة بالامراض البدنية النفسية ، وان كنا نفضل فى هذا المجال
عبارة الامراض الناشئة عن المنع والكيث . واذا استخدم منشط جديد فى هذه
المواقف اى منشط لا يؤدى بطبيعته الى العدوان فقد يغير النمط السلوكى كله ،
وبأتى هذا التغير فى صورة رد فعل حركى معاكس للقلق لا للعوامل التى سببته ،
فيحل نوع من النشاط الحركى والاقدام محل الاحجام والمعجز عن القيام بأى عمل
او اجراء .

وجدير بالذكر ان منع العمل نمط سلوكى مكتسب بالتعلم ، اذ يجب تعلم
عدم جدوى بعض أساليب العمل . مثال ذلك ان الفئران المأجزة عن النجاة من
الصدمة الكهربائية المخيمية ، والمزولة بحيث لا تستطيع الهروب ، تصاب
بارتفاع ضغط الدم عندما تجرى عليها التجربة لمدة ٧ دقائق يوميا خلال سبعة أيام
متتالية . ولكنها اذا تعرضت لصدمة كهربية مصحوبة بتشنجات ، وغيبوبة عميقة
عقب كل جلسة مباشرة ، بحيث تحول دون انتقال التجربة من الذاكرة القصيرة

الامد الى الذاكرة الطويلة الامد فانها فى هذه الحالة لا تصاب بارتفاع ضغط الدم ، وذلك لانها تتعلم بذلك عدم جدوى هذه التجربة . ومن ذلك يتضح أن العدوان المبني على المنع او الاستفزاز هو نمط سلوكى مكتسب (بالتعلم) لا فطرى .

واخيرا ننتقل الى سلوك الانتحار ، وهو نوع من القلق او نمط من انماط منع العمل الجالب للمتعة والسرور يتجه فيه العدوان نحو الشيء الوحيد الذى لا يحظى برعاية الوسط الاجتماعى والتقافى ، وهو هو الشخص نفسه ، ويمكن أن يقال - على سبيل المثال - أن ادمان المخدرات هو نمط سلوكى يتيح للفرد أن يهرب من المتنوعات التى فرضتها الاوضاع الثقافية والاجتماعية فى البيئة ، وذلك بتحويل العدوان الى ذاته نفسها .

ويجب علينا أيضا أن نذكر فى هذا المجال أن الاعتماد على الغير والخضوع لسيطرته فى الافراد الذين يرتكبون الجرائم هو سمة اخلاقية عامة ، كما قال روسلند ولارسون (١٩٦٧) ، كما يجب أن نذكر أيضا أن جلويك وجلويك (١٩٥٩) يوضحان أن التنبؤ بالانحراف يمكن أن يبنى على مدى خضوع الفرد للسيطرة والقلق والخوف .

والى ذلك يمكن أن يضاف عاملان آخران من عوامل الاعتماد على الغير والخضوع لسلطانه اولهما الادمان (وبخاصة ادمان الخمر) ، وهو فى أغلب الاحوال السبب الحقيقى لارتكاب اعمال العنف ، وهو فى حد ذاته محاولة لوضع حد للقلق . ذلك أن كلا من الخمر والعنف الناشئ عن الخمر ، هما مظهران متكاملان لمحاولة الهروب من المشاعر الاليمة الناشئة عن منع العمل الجالب للمتعة . والعامل الثانى كما قال روسلند ولارسون (١٩٧٦) أيضا ناشئ عن عدم وجود أى صديق يستطيع أن يفضى اليه الانسان بذات نفسه ويثبته ما يشعر به من قلق ، أى عدم وجود انسان يتحدث اليه . وفى هذه الحالة يمكن أن تكون اللغة ذات فائدة محققة ، وقوة مؤثرة

وتقول فى الختام ان كل ما قلناه عن الافراد ينطبق على الجماعات المنظمة . فالحرب - مثلا - ليست سوى مواجهة بين نظامين مغلقين يحاول كل منهما ان ييسط سيطرته على الآخر ، لكى يكفل لنفسه مددا متصلا من الطاقة والمواد الخام اللازمة لتدعيم كيانه الخاص . ونظرا لان كيان جميع البعثات الاجتماعية قد ظل حتى الوقت الحاضر مبنيا على السيطرة الرئاسية فانه يمكن القول ان الحرب - بصرف النظر عن الدعاوى السياسية والاقتصادية التى تساق لتبريرها - انما تسن دائما للاحتفاظ بالسيطرة الخاصة للمشاركين فيها (لا بويرت ، ١٩٧٤ د) . ويمكن استخدام اللغة فى اقناع كل قطاع من قطاعات الجماعة الانسانية بان الغرض من الحرب هو حماية اقليم متعته الخاصة وما يحتويه من اشياء وكائنات والواقع - بالطبع - ان الشيء الوحيد الذى يحظى بالحماية والدفاع فى اغلب الاحيان هو السيطرة .

نتائج البحث

يتضح مما تقدم ان العدوان اما أن يكون مكتسبا بالتعلم ، وفى هذه الحالة يكون قابلا للتحول الاجتماعى والثقافى ، واما أن يكون فطريا ناشئا عن استجابة أولية لباعث الألم ، وذلك باستثناء العدوان السلاب ، وان أمكن القول بأنه يجب الإبقاء على هذا النوع من العدوان عند دراسة السلوك العدوانى فى الإنسان .

ويبدو أن العدوان التنافسى هو أكثر أنواع العدوان شيوعا وقد رأينا أنه يركز على المتعة التى تعيها الذاكرة ، ومن ثم يعتمد على التعلم ، وهذا هو العامل المتحكم فى الدفاع عن الأقليم المحتوى على الأشياء والكائنات الجالبة للمتعة والمنافع والمنحكم فى فكرة الملكية والسعى الى السيطرة واشكال السلطة المتعددة . ويبدو مما لا شك فيه أنه لا يحتمل أن نشهد أى تطور فى هذا المجال الا عندما يحين الوقت الذى تولى فيه العلوم الاجتماعية اهتماما جديا لتلك الميزة الاساسية للبح الإنسانى ، وهى ملكة اكتساب المعلومات واستخدامها فى السيطرة على الافراد والجماعات والامم ويتعين على المجتمع الذى يسمى نفسه « مجتمع الوفرة » ويزعم انه الفى الندرة ان يكون على استعداد لتوزيع سلعه بالتساوى على مستوى العالم كله ، كما يجب أن يقلع عن المناداة بمبدأ « القوة هى الحق » وان يبذل الجهد لتجاوز هذا المبدأ الى الحد الذى لا تكون فيه مكافآت المجتمع مقصورة على أقل أعضائه حظا من الرحمة والشفقة . وفى رأينا أنه لا يوجد سبيل آخر لتجنب الانسانية - خلال آلاف السنين القادمة - تكرار مالا نهاية له من أعمال العنف والاستغلال والحروب وابداء الجنس ، التى عجز حتى الآن أعظم رجال الانسانية عن الفائتها . وقد ظلت الانسانية حتى الوقت الحاضر تسمى لخدمة الجماعات السلاية التى تعمل لبسط سلطانها على الجماعات الاخرى ، وتؤمن ان لها الحق فى ذلك ، دون ان تسعى لخدمة الجنس البشرى كله .

لقد كانت الشعوب التى تعيش فى المناطق المعتدلة هى اول من اكتشف - على مر القرون - قوانين العالم المادى بما فى ذلك قوانين الفيزياء واللغة والرياضيات وهذا هو ما هيا لها اسباب التقدم التكنولوجى حتى ساد الاعتقاد زمنا طويلا بان التقدم التكنولوجى هو النوع الوحيد من التقدم . وانسحب ذيل الاهتمام على العالم العضوى الحى والتنظيم الوظيفى للجهاز العصبى فى الإنسان . ونحن نأمل ان تكون المعلومات الوفيرة التى حصلنا عليها فى هذا المجال اداة فعالة لاعادة النظر بطريقة سليمة فى القيم والاحكام التى تتضمنها اللغات الحية ، والأعمال اللاشعورية التى استقرت دعائمها على مدى التاريخ .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية

ومساهمة في إثراء الفكر العربي

○ مجلة رسالة اليونسكو

○ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

○ مجلة مستقبل التربية

○ مجلة اليونسكو للمكتبات

○ مجلة (ديوجين)

○ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.

تصدر طباعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشبكة القومية لليونسكو وبمعاونة

الشبكة القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

مساهمة

العلوم السلوكية في دراسة العنف

*** في ديسمبر ١٩٧٥ اصدرت « مجلة خلاصات ابحاث السلام » نحو ١٠٦.٠٠٠ خلاصة (٢٩.٠٠٠ صفحة) للمقالات التي نشرت منذ ٦ أغسطس ١٩٤٥ عن موضوع السلام والحرب ، وبالتالي عن اسباب العنف بطريق غير مباشر .

ويتضمن هذا المقال عينة من الخلاصات التي نشرت في المجلد التاسع من المجلة المذكورة . وقد صنفت هذه العينة تحت ٢٧ بابا من بين الابواب التي صنفت تحتها الخلاصات ، وبلغ عددها خمسمائة باب تقريبا .

ويقوم العلماء الآن باعادة النظر في النظريات الخاصة باسباب العنف عند المفكرين القدامى مثل آدم سميث وكارل

الكاتب : ألاف نيوكومب

استاذ كندي ، درس الكيمياء العضوية ، وهو عضو هيئة
المعهد الكندي لأبحاث السلام منذ ١٩٦٢ ، واحد مديري
معهد أبحاث السلام ، بدنداس ، انتاريو (كندا) . الاهتمام
الرئيسي له في الأبحاث هو التنبؤ بالحرب . نشر كثيرا من
الأبحاث في المشكلات المتعلقة بأبحاث السلام ، وهو أحد
محرري مجلة خلاصات أبحاث السلام ومجلة استعراض
بحوث السلام . منح في ١٩٧٤ جائزة لنتز الدولية لأبحاث
السلام بالاشتراك مع زوجته هنا

المترجم : أمير محمد الشريف

عضو لجنة الترجمة بالجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب
والعلوم الاجتماعية ، ورئيس مشروع ألاف كتاب سابقا

ماركس ، وذلك في ضوء المعلومات المستمدة من العلوم
السلوكية في القرن العشرين . ومن هذه المعلومات - على
سبيل المثال - أن طريقة تربية الأطفال ذات أثر كبير في
توجيه ميولهم نحو ارتكاب العنف ، ومنها أن نظام التربية
التي نشأ عليه الكبار في طفولتهم له أثره في تقوية النزعة
العسكرية في نفوسهم ، أو المحافظة على القديم ، أو كراهية
الأجانب ، أو النزعة الفاشية والديكتاتورية ، وغير ذلك من
الاتجاهات الاجتماعية ، كما أن هذا النظام يحملهم - عندما
يصبحون من الراشدين - على إعادة صياغة الأوضاع
الاجتماعية طبقا لما نشأوا عليه .

يضاف الى ذلك أن الاحباط (١) قد يؤدي الى العدوان في أى صورة من
صوره ، كما يؤدي الى خلق مجتمع يسمح بالعنف ، وبذلك يساعد على خلقه .

(١) الاحباط : لغة الإبطال والألفاء ، واصلاحاً (في علم النفس) شعور عميق بالقلق وخيبة الاضل
وتبسيط الهمة وفقدان الميزة والاستياء وعدم الرضا عنشاء القشل في تحقيق الرغبات المطلوبة والامال
المرجوة والاهداف المنشودة والصراعات النفسية والمشكلات التي اخفق الانسان في ايجاد حلها : المترجم

وكراهية الأجانب في مثل هذا المجتمع تجعل من السهل على أعضائه أن يعتبروا أنفسهم جماعة جوانية (١) وأن كل من عداهم هم أجنبي مجردون من الإنسانية ، ويتخذون من ذلك مبررا للتسلح ، وشن الحروب ، في لولب مستمر من الأعمال العسكرية . وقد تؤدي العقائد الأيديولوجية الى تعزيز هذه الاتجاهات التي تؤدي بدورها الى الثورات ، وارتكاب المزيد من العنف .

ومن السهل أن نرى أن قيام العالم الفسيولوجي أو العالم الاجتماعي أو العالم الرياضي أو غيرهم من الاختصاصيين بدراسة هذا اللولب من الأسباب والنتائج - كل منهم على حدة - يؤدي الى ما وصل اليه العميان السبعة الذين خرجوا ليفحصوا الفيل ، فتوصل كل منهم الى نتيجة تختلف عما توصل اليه غيره بحسب الموضع الذي لسه من الفيل . ولذلك فانه اذا زعم كل صاحب علم أنه يعرف الحقيقة كلها فاننا لن نصل أبدا الى معرفة أسباب العنف ، نظرا لأن كل علم من العلوم لا يعرف سوى جزء واحد فقط من الحقيقة التي هي أشبه بشبكة معقدة من العلاقات المختلفة .

مساهمة الفسيولوجيا (علم وظائف الأعضاء)

قام العلماء في السنوات العشر الأخيرة بإجراء كثير من الأبحاث في الذكران البشرية التي تمازى وجود كروموسوم ذكرى اضافي فيها (أى كروموسوم س ص) ، وافادت النتائج الأولية أن مثل هؤلاء الذكور يكونون أميل الى العنف من الذكور العادية . ولكن بيلنسكى يقرر أن هذا يتوقف على ما اذا كان والد الذكر ميالا للسلام أو العدوان .

وقد وجد جونسون وورمنجتون (١٩٧٢) وجوتسفيو وابشتين وصمويل (١٩٧١) أن نشاط اللثيوم (فلز قلوى) في الهيبوثلاموس يقلل من السلوك العدواني في الفئران . وأوضح سميت (١٩٧٠) أن تنشيط عملية استقبال استيتيل كولين في الهيبوثلاموس الجانبى يثير الرغبة في القتل بين الفئران ، ثم أجريت تجربة تكميلية تتضمن اعطاء مضاد لاستيتيل - كولين ، فمنعت القتل ، وأكدت التجربة الاولى . على أن برين ذكر (١٩٧١) أن فعل مكونات المحور الأدرينى الكورتينى للعدو النخامية قد يفسر النتيجة التي دلت على أن السلوك العدواني للذكران الأرانب التي سبق عزلها يمكن القضاء عليه اذا سمح لها بالافاقة مثنى مثنى من التخدير بمادة البريتيورات . وقد فحص كورن وفرنيكوس دنيليس وليفين (١٩٧١) الطرق التي تؤثر بها النسب الموجودة في الدم من الهرمون الأدرينى الكورتينى التروفيكى (هالوت) ، والاستريودات الأدرينية في سلوك القتال

(١) الجماعة الجوانية هي فئة اجتماعية تسود بينها روح التضامن ووحدة المصالح (خلافا للفئات الاجتماعية الأخرى ومكسها الجماعة البرانية) ، وهي فئة اجتماعية متميزة عن الفئة الاجتماعية التي ينتمى اليها الإنسان ، ولهذا كانت محلا للعداوة والكرهية والتفجير

والانفعال الناشئ عن الصدمات ، فوجدوا أن لثل هذه المواد الكيميائية بعض الأثر في التقليل من العنف الفردي ، ولكن إذا أسئ استعمالها كانت لها نتائج مروعة .

ويقول هامبورج (١٩٧١) أن التجارب التي أجريت على الرئيسات (أرقى الثدييات) تدل على وجود حلقة بين مستوى الاندروجينات (هرمونات الذكورة) والجنوح للعنوان . ولكن النتائج يمكن أن تتأثر بعمليات التعلم الاجتماعي ، ولم يحدد هو هذه العمليات .

وأوضح جوسيه دلجادو أن التنشيط الكهربى لبعض أجزاء المخ عن طريق وضع اللاحبات الكهربائية (الالكترود) يمكن أن يوقف الثور المهاجم ويجعله سلس القياد ، ويهدئ من نائرة الإنسان فى حالة الهياج العنيف الذى لا يمكن التحكم فيه بئى طريقة أخرى . ويمكن لهؤلاء الأشخاص أن يتعلموا كيف يراقبون اللاحب الكهربى ويتجنبوا العنف (وما يترتب عليه من النتائج القانونية) . وهذا التحول لا يكون مفيدا الا على المستوى الفردي أيضا . وقد أشار لاسيو (١٩٧١) الى الجانب الوراثى من العنف . ويذكر موير (١٩٧٥) أن حساسية الطعام قد تسبب العنف (وهذا يتفق مع الدراسات الخاصة بالثييوم وغيره من المواد الكيميائية التى تؤثر فى المخ *) .

ويتقدم اندريه (١٩٦١) ولورنز (١٩٦٦) بفرضية تقول ان العدوان والعنف ينشآن عن الفريزة ، كما يقولان أيضا ان الإنسان يحتاج الى اقليم كالحيوان .. وفى خلاصات ١٩٧٢ لا يتفق معهما سوى جنكنز (١٩٦٩) فيما سميها « بالظاهرة الاقليمية المشتركة بين الإنسان والحيوان » . ويرفض كل من جينوف (١٩٧٠) وبيكر (١٩٦٢) وليفى (١٩٧٠) هذه الفرضية . ويسجل لفتشيريوسكوت (١٩٧١) ندوة انعقدت حول التجارب الخاصة بالتفاعلات الاجتماعية بين الحيوانات . ويناقش هيب (١٩٧١) وكريز (١٩٧١) امكان معرفة سلوك الإنسان من دراسة الحيوانات . وقام اكهارت (١٩٧١) بمسح للاتجاهات والمواقف فى عينة اختارها من ثقافات وأمم مختلفة ، وخلص من ذلك الى القول بأن الإيمان بالنظريات الوراثية هو على الأقل جزء من وظيفة الايديولوجية والشخصية .

ويقول أطول رابو بورت انه اذا كانت الفرضية القائلة بأن العدوان امر غريزى فرضية خاطئة فانه يمكن تجاهلها ، واذا كانت صحيحة فانها تعرف العدوان من جديد بأنه غريزة ، وفى هذه الحالة يجب اعضاء الطابع الاجتماعى عليها بطرق مرغوب فيها اجتماعيا على النحو المتبع فى الفرائز المتعلقة بالطعام والماء والجنس .

الاسباب السيكولوجية للعنف :

لأشك أن كثيرا من العنف العدوانى مكتسب بالتعلم . يقول ييلنسكى (١٩٧٣) ان اساءة معاملة الآباء للأطفال ترجع الى ما قاساه هؤلاء الآباء فى طفولتهم من الوان الحرمان ، وحرمانهم بالتالى نعمة الحب . يؤيد هذا ابحاث ميتشيل فى القردود (١٩٧٥) . ويستنتج بريسكوت (١٩٧٥) من الدراسات الكمية التى أجراها فى

مختلف الثقافات والمقارنة بينها أن السبب الرئيسى للعنف الإنسانى هو الحرمان من اللذة الجسمية فى أيام الطفولة الأولى التى تتكون فيها أخلاق الطفل . ويقول مولانى (١٩٧٦) أن الطفل الذى يعامل بوحشية فى طفولته يسمى للانتقام فى كهولته بارتكاب جرائم العنف . ويمكن أن يدخل ذلك فى باب علم وظائف الاعضاء (الفسيولوجيا) وعلم النفس (السيكولوجيا) أو يندرج تحت موضوع عام هو تعلم العنف بطريق القدوة فى سن مبكرة .

وبدل كثير من الدراسات على أن العدوان والعنف يكتسبان بالتعلم . يقول والترز (١٩٦٦) - اعتمادا على الدراسات العملية للسلوك التقليدى (المكتسب بالتقليد والمحاكاة) - أن المشاهدة تزيد من احتمال جنوح المشاهدين الى العدوان إذا رأوا العدوان يقابل بالكافة لا بالعقاب ، ويقول أن معاقبة العدوان قد تقلل من هذا الاحتمال ، ولكن المشاهد قد يتعاطف مع المعاقب (بكسر القاف) لا مع المعاقب إذا كان العقاب فى سبيل الحق . ويستنتج من ذلك أن العنف العدوانى فى سبيل الحق أمر حسن . ويرفض برجويس (١٩٧٠) النظرية القائلة بأن العدوان غريزى ، ويقول أن الناس يتعلمون العدوان من المعايير والاتجاهات الاجتماعية المكتسبة فى المدرسة ، وأن الطاعة العمياء للسلطة ، والعداوة ، وكره الأجانب ، والأهواء الاجتماعية ، كل ذلك ينبع من الوسط الاجتماعى ويرتكز نموذج العدوان فى نظره على أربع دعائم : (أ) رؤية موقف متازم ، (ب) اللجوء الى نمط من السلوك يعرف الانسان أنه مناسب لهذا الموقف ، (ج) المحاذير أو المخطورات ، (د) المكافأة الاجتماعية للسلوك الذى يراه الانسان مناسباً (هذا النموذج يتفق مع نموذج لارسين الذى سنتكلم عنه فيما يلى) . ويؤيد مقولة برجويس دراسة استمرت خمس سنوات قام بها ايرون ووالدر ولتكويتز (١٩٧١) الذين حاولوا أن يحددوا الظروف والأحوال التى تربط - منفردة أو مجتمعة - باظهار الأطفال للعدوان فى محيط المدرسة . ويرفض جراهام (١٩٦٨) القول بأن العدوان مكتسب بالوراثة ، ويرى أنه نتيجة الاحباط ، وأن الحركات الاجتماعية الراديكالية (المتطرفة) والرجمية تزيد من خطر الحرب لأن الاحباط يدفع اعضاءها الى الكفاح والنضال وهو يعتقد أن السلام يمكن أن يتحقق عن طريق السيكولوجية الوجودية التى ترى أن الانسان فطر على حب بنى جنسه والثقة بهم ، لا على بفضهم والريبة فى سلوكهم .

ويتضح لنا من معظم الأبحاث التى سلف ذكرها أن اصحابها يتناولون جزءا واحدا من الحقيقة ، ويمدون ذلك الجزء هو الحقيقة كلها ، ومن ثم يجنبون حلا واحدا لمشكلة العنف .

ويرى لىبرت ونيل (١٩٧٢) أن « تقرير لجنة سيرجن جنرال » الأمريكية بشأن مشاهدة العنف فى التلفاز هو تقرير مضلل ، ويقولون أن الأبحاث تدل على أن مشاهدة العنف تقوى فى المشاهدين النزعة الى العدوان . وقد قامت ميرى موريسون (١٩٧٤) بتجربة دقيقة محكمة خرجت منها بأن الأطفال الذين يشاهدون التلفاز ممن لم يبلغوا السن المدرسية يميلون الى الاعتقاد بأن العالم مليء بالعنف ، ولا يعتقدون

أن غيرهم من الناس يمكن أن يكون مصدرا للمساعدة لا للتهديد . ويرى جيس (١٩٦٦) أن الصغار الذين ينضمون الى عصابات الاجرام يرون فائدة العنف في الغلبة على غيرهم . وتوضح الأبحاث المذكورة بجلاء أن العدوان والعنف يكتسبان بالتعلم لا بالفريضة .

وإذا كان الإنسان قد فطر على حب الغير والثقة به (جراهام) فكيف يعامله بالعنف ؟ تقول في الجواب عن ذلك انه لابد أولا من الاعتقاد بأن هذا « الغير » لا يرقى الى مستوى البشر . وقد بحث جولد (١٩٧١) ذلك فيما يتعلق بحرب فيتنام . وفي دراسة لاي (١٩٦٨) لعدم العنف نراه يستشهد بسبعة مراجع ليثبت أنه عندما تكون صورة الغير مخالفة لما يجب أن يكون عليه البشر فإن ذلك يسرر استخدام العنف ضده أو استغلاله . وقد توصل انيو كومب (١٩٦٩) الى هذه النتيجة نفسها غير معتمد على غيره في البحث .

في أي الظروف يرتكب الناس العنف ؟ لقد دارت أبحاث كثيرة حول نظرية الاحباط والعدوان التي قال بها دولاود ودوب وغيرهما (١٩٣٩) . وقد طبق نيلسن (١٩٧١) التعديل الذي أدخله بركوفتز (١٩٦٢) على هذه النظرية على العنف في أيرلندة الشمالية فقال ان مراحل النموذج العام للعنف طبقا لهذا التعديل هي : (أ) الشعور بالحرمان المطلق أو النسبي يؤدي الى بقطة سياسية (حركة الحقوق المدنية) ، (ب) النشاط السياسي (مسيرات الاحتجاج السياسية) يمثل مرحلة جديدة تصاب بالاحباط (من جانب الاتحادين المتطرفين والأورنجيين) ، (ج) يبدأ ظهور الجماعات المختلفة وتتخذ شخصيتها معالم واضحة ، ويبدأ البحث عن كباش الفداء بمعنى أن تلقى كل جماعة وزر الاحباط والافخاق على عاتق جماعة أخرى ، وينتقل المجتمع الى مرحلة الصراع ، (د) يؤدي العنف الى مزيد من الكبت الذي يدعو للاحباط ، مما يؤدي الى ارتكاب المزيد من العنف ، وبذلك ينشأ لولب من الصراع المستمر . ويرى لوفنبرج (١٩٧٠) أن الأطفال والمراهقين في ألمانيا أصيبوا بالاحباط خلال الحرب العالمية الأولى ، بسبب الجوع ، وفقدان الآباء ، والثورة ، والتضخم ، مما جعلهم يتجهون عندما بلغوا سن الرشد بين سنتي ١٩٢٨ و ١٩٣٣ الى الحزب النازي .

هذا ونموذج الاحباط والعدوان يشوبه التعقيد بسبب كثير من المتغيرات . مثال ذلك أن الباعث الواحد قد لا يكون محيطا لجميع الأشخاص بدرجة متساوية . من ذلك ما يقوله هنري الكر (١٩٧١) من أن أهل اليسار السياسي المتطرف كانوا أشد ميلا الى اتخاذ خطة الدفاع من أهل الوسط واليمين . ويقرر مورو (١٩٧٢) أن مدى الاحباط (والعدوان) يتوقف على مركز (أعلى أو أدنى) المحيط (بكسر الباء) ، وعلى مستوى تقدير المحيط (بفتح الباء) لذاته .

وايضاحا لذلك قام آلهارت بمسح للمواقف والاتجاهات المختلفة تبين منه أن الأشخاص الذين يحتلون مراكز دنيا في النظام الدكتاتوري والفاشي يقفون موقف العدوان ازاء الأشخاص الذين يحتلون مراكز عليا في هذا النظام ، ويتصرفون بروح

الديمقراطية مع من هم أدنى منهم مركزا . وفى ١٩٦٩ أجرى أبحاث استفتاء بين ١٢٢ شخصا تضمن ٤٧٠ سؤالا حول ٧١ اتجاها ونظاما مختلفا . وبواسطة عملية تحليل العوامل (التى تقضى بضم الموضوعات المتماثلة ، وتبين العلاقة بينها) أمكن اختزال الاتجاهات والنظم من ٧١ الى ١٨ عاملا أوليا ، وأطلق أبحاث على أحد هذه العوامل اسم « العسكرية » (نظام تسيطر عليه الطبقة العسكرية أو مثلها) وإدرج فى هذا العامل الدكتاتورية والفاشية والعصبة القومية ومناهضة السامية . ووجد أبحاث أن الاتجاهات الأيديولوجية الأولية للعسكرية ، والمحافظة (على القديم ومقاومة التغيير والتجديد) ، والقومية ، وفقدان الدولية ، متلازمة تلازما قويا ، أى أن هذه النظم والاتجاهات تحدث معا ويرتبط بعضها ببعض (ربما كان ذلك لأن السبب مشترك) ، كما وجد أن العوامل الشخصية مثل بغض الجنس البشرى و (عدم الثقة فى الآخرين) والنظام الصارم (الذى تربى عليه الأطفال فى الصغر) ، وفقدان المشاركة الوجدانية ، متلازمة تلازما قويا أيضا . ولوحظ أن بغض الجنس البشرى هو أشد العوامل الشخصية ارتباطا بالعسكرية .

ويبدو أن أبحاث بيكر (١٩٦٤) وكوبر سميث (١٩٦٨) عن الأطفال تؤيد أبحاث أبحاث عن الراشدين ، بمعنى أن الأطفال الذين نشأوا فى جو تسوده العداوة والقيود الصارمة يميلون الى الاتجاه العسكرى ، فى حين أن الأطفال الذين تربوا فى جو يشيع فيه الحب ويخلو من القيود يميلون الى الخلق والإبداع والاعتماد على النفس والبعد عن القلق ، وينعمون براحة البال وهدوء النفس (أبحاث الإن نيوكومب ، ١٩٦٩) . وقبل الأبحاث التى قام بها أبحاث فى ١٩٦٩ قام أبحاث ولنتز (١٩٦٧) يبحث شمل إجراء عدة مئات من الدراسات .

ويرى راتنر (١٩٧٠) أن أسباب الحروب هى القومية والعسكرية والراسمالية (التى يراها مرادفة للمحافظة) وشدة الخضوع لارادة الدولة والائتمار بأمرها (أى الدكتاتورية والفاشية) ، والدين (أو القلو فى الدين) . وواضح أنه يتفق مع أبحاث فى أن هناك عددا من الاتجاهات والميول المرتبطة بعضها ببعض يؤدى الى الحرب والعنف .

وقد اكتشف روبرت كاهن (١٩٧٢ و ١٩٧٣) ، فى اثناء دراساته للاتجاه نحو العنف فى الولايات المتحدة ، أن هناك اتجاهين غير متلازمين : اتجاها يمثلها الذين يؤيدون استخدام قدر كبير من العنف للمحافظة على النظام الاجتماعى ، ولكنهم يعارضون استخدام أى نوع من العنف لتغيير الأوضاع الاجتماعية ، واتجاها معاكسا لذلك تماما . والعلاج الذى يراه هو المزيد من التعليم (عامل المعرفة المرتبط بالدولية عند أبحاث) .

وقد توسع رالف ك . هوايت (١٩٥١) فى تحليل القيم كامتداد لتحليل المضمون ، واستخدم أبحاث وهوايت (١٩٦٧) هذا التحليل فى تصنيف بعض القادة مثل ستالين وهتلر وكيندى وخروشوف . وحاول روكنش (١٩٦٨) أيضا

الربط بين الاتجاهات والقيم . وافادت هذه الطرق فى اختبار فرضية سنجر (١٩٥٨) التى تقول : التهديد الظاهر = القصد الظاهر \times القدرة الظاهرة . وهذه الفرضية هى صورة مختصرة من فرضية هولستى (١٩٦٢) التى تقول : التهديد الظاهر = (الاتجاه + السلوك) \times القدرة . وقد ذكر نيو كومب (١٩٦٩ وما بعدها) مقياسا جيدا للقدرة فى أبحاثه الخاصة بالمتاير (جمع متيار وهو مقياس التوتر) . ولا شك أن الطريقة الجيدة لقياس القصد والنية تتيح لنا وسيلة لتوقع مناطق الأزمات ، والحيلولة دون وقوع هذه الأزمات .

هذا وقد قدم يورى برونفنبرنر دراسة ممتازة فى أبحاثه الخاصة « بصورة المرأة » ، عن تشويه الإدراك الحسى وقلب الأوضاع والبحث عن كبش الفداء لتغطية العيوب والأخطاء . ومعنى « صورة المرأة » أن العمل الذى تراه الدولة « أ » خيرا يبدو فى مرآة الدولة « ب » شرا . مثال ذلك أننا إذا أطلعنا الطلبة فى الدولة أ على صورة طريق ريفى اصطفى على جانبيه الأشجار فإن أول ما يتبادر إلى أذهانهم هو أن القصد من هذا الطريق هو أن يكون مكانا وارفا للظل ومصدرا للرياح ، ولكن إذا قلنا لهم أن هذا الطريق يقع فى حدود الدولة ب فإن القصد من الطريق لا يلبث أن يتغير فى أذهانهم إلى شيء آخر كأن يقولوا « أن القصد من إنشاء هذا الطريق هو منعنا من رؤية حركات جنودهم ودباباتهم » . وهكذا متى تولدت العداء بين امتين فإن كل أمة لا تكتفى بأن تقول إنها على حق وغيرها على باطل ، بل تتخذ من الأمة الأخرى كبش فداء ، فتعزو إليها كل الشرور والأخطاء التى تعرف أنها تتصف بها .

وقد لاحظ بارتوس (١٩٦٥) فى أحد الألعاب التجريبية أن نحو ١٥ ٪ من اللاعبين يرون أن الحركات الودية هى ضرب من التسليم للخصم ، ولا يعنون إلا بمصالحهم الذاتية . ومثل هؤلاء القوم يحتلون درجات عالية فى سلم العسكرية والقومية والمحافظة عند كهات ، ودرجات سفلى فى سلم المشاركة الوجدانية .

ويعتقد برتون (١٩٧٢) أن جزءا كبيرا من الصراع يرجع إلى العوامل الذاتية ، وأن المؤثرات الذاتية يمكن أن تغير الاختيارات والآراء الموضوعية فى مجال المنازعات .

ومتى قررت إحدى الأمم أن أمة أخرى أصبحت معادية لها نسبت إلى هذه الأمة الأخرى جميع دوافعها الشريرة ، وبذلك تجد كبش فداء لجميع عيوبها وأخطائها .

هذا والنمطية (اتباع نمط متكرر ثابت لا يتغير) هى أحد جوانب هذه الظاهرة ، وقد درسها كينر (١٩٧١) بطريقة كمية فى ضوء الفروق بين الفرنجيين والبالفارين فى جمهورية ألمانيا الاتحادية . ولاشك أن النمطية ، والبحث عن كباش الفداء ، وقلب الأوضاع ، وصورة المرأة ، هى كلها من العوامل التى تهدف إلى تجريد الخصم من الصفات الإنسانية .

ويرى طوبى (١٩٦٦) أن الأولاد فى المجتمعات الصناعية الحضرية فى الغرب ينشأون على عدم الشعور بذكورتهم الأساسية ، وأن العنف الذى يمارسونه يرجع الى عادة « الماسوشية » (١) المنتشرة بينهم . وقد لاحظ لويس ف . رتشاردسون (احصائيات المنازعات الفتاك) أنه نشبت بين الجماعات المتكلمة بالاسبانية من ١٨٢٠ الى ١٩٤٩ حروب أكثر مما يتوقعه الانسان من مجموع عددهم ، وأقل نسبيا مما نشب بين المتكلمين بالصينية . وقد عزا هذا الفرق الى الماسوشية ، دون أن يذكر هذه الكلمة بالاسم .

الاسباب الاجتماعية للعنف

بحث كنود لارسين (١٩٧٣) فى كتابه « العدوان والتمن الاجتماعى » موضوع العلاقة بين امتثال الناس للسلطات القائمة وبين العدوان والعنف . وانتهى الى أن العدوان (العنف) يتوقف على : (أ) العوامل الشخصية المتغيرة ، (ب) الوظائف الفسيولوجية (الذكور أميل الى العدوان من الإناث وإن كان ذلك يكتسب بالتعلم) ، (ج) الحافز على العمل فى المجتمع الذى يشكو من ندرة الموارد . وهو يتفق مع بركوفتز فى نظريته المعدلة بشأن الإحباط والعدوان ، مضيفا الى ذلك أن استخدام العنف يتأثر بشمته الاجتماعى وأن الانتساب الى الجماعات الدينية المتعصبة أو المناضلة يزيد من العدوان والعنف . وقال أنه لا يقع العدوان إذا كان مستوى الإحباط ضعيفا واحتمال الانتقام كبيرا وتأييد الجماعة من جانب الآخرين ضئيلا . وقد ذكرت « هنا نيو كومب » فى إحدى الحراشى أنه إذا رسمت هذه العوامل على هيئة ساحة ذات ثلاثة أبعاد أو مثلث ذى ثلاثة أضلاع (يسمى لارسين هذه المساحة عتبة العدوان) أمكن القول من الناحية النظرية أنه إذا ارتفعت قيمة أحد هذه الأبعاد فى هذه المساحة وقع العدوان السافر . وتتوقف الحالة جزئيا على العوامل الشخصية التى تتوقف بدورها جزئيا على الوراثة (المساهمة الفسيولوجية) والخبرات التعليمية الاجتماعية (طرق تربية الأطفال ، والروح الاجتماعية فى المدرسة الخ) . ويطلب لارسين باجراء البحوث لمعرفة القيم الحرجة لهذه الثوابت الثلاثة ومدى اعتمادها على المتغيرات الشخصية وأنواع المواقف المختلفة .

ووجد بوردين (١٩٧٥) فى أثناء بحثه لتأييد المقدم للجماعة من الآخرين أن وجود ذكر ذى ميول غير معروفة أو عضو من أحد الجنسين اشتهر بميول عدوانية أدى الى رفع مستوى العنف فى إحدى التجارب ، فى حين حدث العكس عند وجود أنثى أو شخص من أحد الجنسين عرف بميوله السلمية ، وفى كلتا الحالتين زال الأثر بمجرد زوال الشخص المذكور . ولهذه النتيجة أهمية كبيرة فى فهم المظاهر الخالية من مظاهر العنف .

(١) الماسوشية : انحراف جنسى بين ذكرين يتلذذ فيه القاتل بالضرب أو العنف الذى يتأله من المقول به : المترجم

هذا وأبحاث لارسين ويوردين مبنية على أبحاث ملجرام ومجموعة من التجارب (١٩٦٥) التى دلت على أنه يمكن حث الأمريكيين العاديين على إعطاء صدمات كهربية ذات فولت كبير لغيرهم إذا أمكن اقناعهم بأن ذلك مطلوب منهم وبأن إعطاء هذه الصدمات أمر مقبول من الناحية الاجتماعية .

وقد كرر شيلدت (١٩٧٠) وماتيل (١٩٧١) تجربة ملجرام مع الرعايا الألمان ، وفعل ذلك دروست ونوت (١٩٧١) مع الرعايا الأمريكيين ، وبحث الفروق بينهم فى ضوء مركز الذين قاموا بإعطاء الصدمات ومركز الضحايا الذين أعطيت لهم الصدمات فوجد أن « الصادمين » كانوا أشد عنفا مع الضحايا الذين كان مركزهم مماثلا لمركزهم أو أعلى منه ، وأقل عنفا مع الضحايا الذين كانوا أقل منهم مركزا . ومن السذاجة أن يظن أن هذه النتائج تنطبق على الأمريكان والألمان فقط . ذلك أن هذا النوع من التجارب يتضمن قدرا ثابتا من تأييد الجماعة .

ويبحث كهلبرج الجانب الشخصى من تجارب ملجرام فوجد أن ٧٥٪ من الرعايا من المستوى السادس فى مقياس كهلبرج رفضوا إعطاء الصدمات الكهربائية . ولكن ١٣٪ فقط من الأشخاص من المستوى الأول الى الخامس رفضوا ذلك . بيد أن عدد الأشخاص الذين تم اختيارهم كان صغيرا جدا بحيث يجب إعادة التجربة قبل أن تتقرر صحة النتائج . ويعتقد كهلبرج أنه يمكن تعليم القيم للطلبة ورفعهم الى المستوى السادس الحرج ، وأن هذه هى إحدى الوسائل لتقليل العنف فى المجتمع ، وهذا يزيد أيضا من عدد الملاحظين الذين يستنكرون العنف بصورة قاطعة . وتدل أبحاث بوردين على أن تغييرا بسيطا فى عدد الأشخاص الصراخ من المستوى السادس يؤدى الى نقص شديد فى العنف .

ويستخدم بروكوتز (١٩٧٢) اصطلاحات مختلفة فى دراسة العوامل التى تؤثر فى حوادث الشغب ، ولكنه يذكر العوامل الثابتة الثلاثة التى ذكرها لارسين . ونيوه وستلى (١٩٦٦) بأن الموافقة الاجتماعية من العوامل التى تساعد على تصعيد العنف ، ويصف هذه الموافقة بأنه « مرور » للعنف . وكتب ويدج (١٩٦٩) عن ممارسة الطلبة لأعمال العنف فى البرازيل وجمهورية الدومينيكان ، فاستخدم عددا من المؤشرات يمكن إدراجها جميعا تحت العوامل الثابتة الثلاثة التى ذكرها لارسين .

وجدير بالذكر أن النتائج التى توصل إليها كهلبرج بشأن التغيرات الشخصية تؤيدها الأبحاث الخاصة بسلوك الأشخاص الذين يلعبون اللعبة المعروفة باسم اللعبة اللاصفرية ، وإنما سميت بذلك لأن أرباح اللاعبين (بفتح الباء) إذا جمعت جبريا لا يكون حاصل الجمع صفرا . ويمكن ممارسة هذه الألعاب بطريقة التعاون أو التنافس .

والمثال النموذجي للألعاب اللاصفرية هو اللعبة المسماة « مشكلة للمساكين » ، وفى هذه اللعبة يستطيع اللاعب أن يلعب بروح التعاون (ت) أو بروح الإرتياب (ر) . ولما كان لكل من اللاعبين وجهان للاختيار (تعاون أو إرتياب) كانت هناك أربع صور لاختيارهما : الصورة الأولى أن يلعبا معا بروح التعاون ويرمز لهذه الصورة

هكذا : ت (ت) ، والثانية أن يلعبا معا بروح الارتياح ويرمز لهذه الصورة هكذا :
 (ر) (ر) . والثالثة أن يلعب الأول بروح التعاون والثاني بروح الارتياح ويرمز
 لهذه الصورة هكذا : ت (ر) . والرابعة أن يلعب الأول بروح الارتياح والثاني
 بروح التعاون ويرمز لهذه الصورة هكذا : (ت) .

و يتم صرف وسحب الأرباح التي يفوز بها كل من اللاعبين من بنك مركزي .
 والأرباح في هذا الجدول التي تدفع للاعب الثاني موضوعة بين قوسين .

وإذا أراد أحد اللاعبين أن يظفر بالحد الأقصى من الأرباح فإنه يلاحظ أن
 ما يربحه لاختيارات (اللعب بروح التعاون) هو ١ أو - ١٠ وأن ما يربحه لاختيار
 (اللعب بروح الارتياح) هو ١٠ أو - ١ ولذلك فإنه إذا أراد أن يكون اختياره متمشيا
 مع العقل آثر أن يلعب ر . ومن هنا ينتهي الأمر باللعبين اللذين من هذا القبيل إلى
 أن يلعبا ر (ر) ولكن اللاعب غير الأناني (الذي يؤثر غيره على نفسه) قد يريد أن
 يتيح لغيره الحد الأقصى من الأرباح ، فيلاحظ أن اختيارات يعطى اللاعب الآخر
 ربحا قدره ١ أو ١٠ في حين أنه لو أراد اختيار ر كانت نتيجة الربح بالنسبة للاعب
 الآخر هي - ١٠ أو - ١ ولذلك فإنه إذا أراد أن يكون اختياره متمشيا مع العقل لعب
 ت ، ومثل هذين اللاعبين من هذا القبيل يلعبان ت (ت) .

وإذا لعب اللاعبان سلسلة من ت (ت) أي لعب كل منهما بروح التعاون مع
 زميله فإن الشيطان قد يوسوس لكل منهما أن يهزم غيره ، ومن هنا يلعبان ر لكي
 يفوز كل منهما بكسب عاجل قصير المدى . ومن ذلك ترى أن ثمة صورا كثيرة محتملة
 للعب . وكثيرا ما ينسى الرياضيون أن الأمر يتوقف على اختيار اللاعب ، ويقولون
 أن الاختيار السديد هو اللعب بروح الارتياح (ر) ، وغاب عنهم أنهم عندما يقولون
 ذلك يقررون نوعا من اللعب دون غيره . ونظرا لأن أسلوب اللعب الذي يختاره مختلف
 الأشخاص يرتبط بالعوامل الشخصية المتغيرة فقد وجد كثير من الباحثين أن هناك
 علاقة بين العوامل الشخصية وأساليب اللعب .

وقد وجد « لوتز كر » (١٩٦٠) أن انصار العزلة (سياسة قوامها العزلة
 السياسية وصدوف الدولة عن إقامة العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى) أقل
 ميلا للتعاون وأقل ثقة في غيرهم من انصار الدولية (أي أقل ميلا لأن يلعبوا ت) .
 ومعنى كونهم أقل ثقة في غيرهم أنهم يحتلون مكانا عاليا في مقياس كراهية الجنس
 البشرى عند كهات ، ويحتلون مكانة سفلى في مقياس الدولية . وكل من كراهية
 البشر وعدم الدولية يرتبط ارتباطا وثيقا بالمسكينة .

ووجد مورتون ديوتش (١٩٦٠) أن اللذين يحتلون درجة عالية في مقياس
 الدكتاتورية والفاشية يلعبون بروح من التعاون أقل ممن يحتلون درجة سفلى في هذا
 المقياس . ووجد كهات أن الدكتاتورية والفاشية من بين العوامل الأولية
 للمسكينة .

ودرس الآن تيجر (١٩٧٠) رد الفعل الذى يديه الشخص لمبادرة عدوانية من خصم عرف من قبل بروح التعاون ، فوجد أنه اذا كان العمل العدوانى ضئيلا فان الشخص الموجه اليه هذا العدوان لا ينجح الى الانتقام الشديد (كوموريتا ، وميشلنچ ، ١٩٦٧) ، ولكن اذا كان العمل العدوانى كبيرا فان الانتقام يكون شديدا (بكسنستين وولسون ، ١٩٦٣) . وكان تيجر يستخدم صورة اخرى للعبة مشكلة المساجين ، وانتهى الى أن العمل العدوانى الضئيل يعد فى نظر الشخص الموجه اليه هذا العمل مجرد خطأ ارتكبه الخصم (يعد كذلك بسبب التعاون السابق) وأن العمل العدوانى الكبير يقدر مقدره . ووجد أن الأشخاص الذين يحتلون درجة سفلى فى مقياس (التسامح من أجل الفموض) اى يحتلون درجة عالية فى مقياس العسكرية عند اكهارت (أكثر ميلا لمواصلة الصراع متى بدأ الخصم به . وانتهى الى أن مثل هؤلاء الأشخاص بعد أن وثقوا بالخصم ثم وجدوه خائنا للثقة يرفضون أن يضعوا نقتهم فيه مرة أخرى وانهم يكرهون أن يثقوا فيه الى حد يكفى للحيلولة دون تفاقم الصراع حتى ولو انتهج هذا الشخص خطة تسمح بالحيلولة دون تفاقم هذا الصراع .

وتدل النتائج الموضحة آنفا (ويمكن ذكر الكثير من غيرها) على أن الذين يلعبون بروح الارتياح هم الذين يحتلون درجة عالية فى مقياس العسكرية وكرامية البشرية عند اكهارت . ويمكن استخدام هذه اللعبة أيضا لاكتشاف أفضل خطة يمكن انتهاجها عند اللعب مع شخص لا يلعب دائما بروح التعاون . وقد تم هذا بجعل أحد الأشخاص حليفا لمجرب ينتهج فى اللعب خطة تم تحديدها مقدما . فوجد أنه عندما يلعب الحليف بروح الارتياح كل الوقت فان الأشخاص موضوع التجربة لا يلعبون بروح التعاون الا بنسبة ٦٪ من الوقت كله (وهم يلعبون تعاونا ليروا هل يمكن حث الحليف على أن يلعب تعاونا ، ثم يكفون عن ذلك عندما يجدونه عنيدا مصرا على رايه) . وعندما لعب الحليف تعاونا كل الوقت بلغ مستوى التعاون عند الأشخاص موضوع التجربة ٥٠٪ بمعنى أن بعضهم لعب تعاونا كل الوقت ونصفهم ارتياحا كل الوقت . وبعض هذا النصف الأخير يحتل درجة سفلى فى مقياس العسكرية ولكنهم استدرجوا الى اللعب ر عندما أنسوا أن الحليف يمكن استغلاله . وعندما انتهج الحليف فى اللعب خطة « دقة بدقة » اى عامل غريمه بالمثل (قابل التعاون بالتعاون والارتياح بالارتياح) ارتفع مستوى التعاون عند الفرء الى ٨٥٪ . والمريب الأكبر فى خطة دقة بدقة أن اللاعب يتأخر دائما خطوة عن خصمه ، فلا يستطيع الكشف عن رغبته الى التعاون الا اذا أراد الخصم أن يلعب بروح التعاون . ويرى نيوكومب (١٩٦٩) أن الوسيلة للتطلب على هذا المريب هى اللعبة المعروفة باسم « استراتيجيية الملكة » اى أن تلعب دقة بدقة ، ثم تلعب تعاونا عددا من المرات محددة مقدما ردا على لعبة الارتياح من جانب الخصم (يمكن أن يكون هذا العدد مرة واحدة كل ثلاث مرات من لعبة الارتياح) . ويمكن أن يتم ذلك عدة مرات محددة مقدما (كان تكون سبع مرات) حسبما تشاء أنت ، فإذا لم يعدل الخصم عن لعبة الارتياح أمكنك أن تعدل عن موقفك وتلعب بروح الارتياح كل الوقت . وقد وجد منذ ذلك الوقت أن

هذه الاستراتيجية تؤدي الى مستوى من التعاون يزيد على ٨٥٪ . وقد درس نيوكومب ذلك أيضا في كتابه « سياسة خارجية من أجل السلام » (١٩٧٢) .
وجدير بالذكر أن « استراتيجية الملكة » هي مزيج من لعبة دقة وبدقة واستراتيجية (متنت) التي قال بها شارل أزجود .

ولعبة (متنت) المنسوبة الى أزجود مكونة من الحروف الأولى لعبارة « المبادرة التدريجية والتبادلية لتخفيف التوتر » . وخلاصة هذه الفكرة انه اذا أرادت الدولة (س) أن تخفف حدة التوتر بينها وبين الدولة (ص) وجب على الدولة (س) أن تعلن من جانب واحد ودون أية مفاوضة انها سوف تتخذ في يوم معين اجراء تعتقد ان الدولة (ص) ترى فيه عملا ودبا . ويعتقد أزجود أن الدولة (ص) سوف تقدر هذه المبادرة حق قدرها وتقابلها بإجراء ذي فائدة مماثلة للدولة (س) ، وهو يعتقد أن الاجراء والاجراء الذي يقابله يخففان من حدة التوتر .

وقد أوضح برتوس (انظر ما سبق) أن نحو ٨٥٪ من الأشخاص موضوع التجربة اللاعبين لعبة « مشكلة المساجين » استجابوا لمبادرات من نوع (متنت) وأنهم يحتلون درجة سفلى في سلم العسكرية عند اكهارت ، وهذا يؤيد رأى تيجر .
وتفسر لنا نظرية صورة المرأة التي قال بها برونفبئر لماذا لا يستجيب ال ١٥٪ الآخرون الى مبادرة (متنت) ، وبيان ذلك أنهم ينظرون الى العالم في مرآتهم هم ، وهي مرآة الارتياح وسوء الظن بالناس .

ويقول أميتاي ايتزبوني (١٩٦٧) أن هناك جماعات كثيرة في الأمة يمكن أن يقوموا بالاتصال مع أهل الأمة الأخرى ، ولكن رجال البوليس العسكري والسرى لهم مصلحة ثابتة في استمرار التوتر بين الامتين . ومن ثم وجب على الدبلوماسيين والسياسيين الذين ينوون استخدام (متنت) أن يرأعوا أن لا يقوم رجال البوليس السرى والعسكري بنشاط من شأنه أن يحول دون الاستخدام الدبلوماسي لاستراتيجية (متنت) . وعلاوة على ذلك فانه عند تحليل نشاط الخصم يجب أن لا نقول : « لقد استخدمنا (متنت) فكان جوابهم عدائيا » بل يجب أن نقول : « لقد استخدمنا (متنت) مع رجال السياسة ولكن رجالهم العسكريين كان جوابهم عدائيا » .

وقد أوضحت ابحاث ملجرام ولارسين وبوردين وكهلبرج أن العوامل الشخصية في وضع اجتماعي معين ، أى قيم الشخص واتجاهاته هي من العوامل الهامة في تحديد العنف . ويؤكد ذلك التجارب التي استخدمت فيها مشكلة المساجين ، والاختبارات الخاصة بالاتجاهات . ولما كانت الأبحاث الخاصة بالاتجاهات قد تطورت تطورا كبيرا فانه يمكن الاستفادة من نتائجها في طرق تربية الأطفال وفي المجالات الاجتماعية الأخرى . وقد أسفرت مشكلة المساجين وتجارب الصدمات الكهربائية عن نتائج يمكن ادراجها مع أبحاث أزجود وايتزبوني تحت عنوان عام هو « لوالب الأفعال وردود الأفعال »

نوايا الأفعال وردود الأفعال

يمكن أيضا إدراج ثلاثة أنواع من البحوث تحت هذا العنوان ، وهي : تحليل ما وراء الألعاب ، وتحليل البيانات الخاصة بالأحداث ، والدراسات الرياضية لسباق التسليح .

وقد تمكن نيجيل هوارد (١٩٧١) - عن طريق تحليل ما وراء الألعاب - من حل « مشكلة المساجين » من الوجهة الرياضية . وهو يطبق هذا الحل في الواقع بوصفه مستشارا لوزارات مختلفة من وزارات الخارجية . ويقول الرياضيون أن اللاعب المشترك في لعبة مشكلة المساجين يتوخى مصلحته الشخصية (هذا يعكس عادة - لا دائما - الاعتقاد بأن واضع السياسة الخارجية يتوخى مصلحتهم الذاتية وحدها) . فإذا سلمنا أيضا بأن اللاعبين يتوخون ذلك بطريقة منطقية (عقلية) نشأت حينئذ مشكلة ، وبينما أنه إذا اختار لاعبان ممارسة اللعبة بروح التعاون المتبادل فإن المصلحة الذاتية قد تفرهما بأن يلعبا بروح الارتياح من طرف واحد في المرة التالية لكي يزيذا من أرباحهما . ومن ثم فإن لعبة ت (ت) لا تمثل موقفا ثابتا لا في المنطق ولا في الحقيقة ولا في الرياضة . وقد استطاع هوارد بضم الاختيار الأول مع الثاني والثالث أن يبين أن اختيار ت (ت) هو موقف ثابت من الناحية الرياضية في المرة الثالثة . وتؤدي أبحاثه إلى حل المشكلة بالنسبة للرياضيين .

وقد استخدم هوارد في تقديم المشورة لوزارات الخارجية تحليله لما وراء الألعاب كوسيلة رسمية لدراسة الاختيارات المتاحة أمام كلا الجانبين . ففي الصراع بين سلفانيا وميتاجواي يطلب إلى الدبلوماسيين والعسكريين السلفانيين أن يعدوا الاختيارات التي تراها سلفانيا لتحسين مركزها من جانب واحد ، ثم يطلب إليهم ثانيا أن يعدوا الاختيارات التي يمكن أن تستخدمها ميتاجواي لتحسين مركزها من جانب واحد ، ثم يطلب إليهم ثالثا أن يعددوا ردود سلفانيا على كل هذه الاختيارات . وبذلك يعد « شجرة » قرارات ، ويحدد المواقف الدورية ، والمواقف الثابتة - أي المواقف التي لا يستطيع فيها أي جانب أن يتصرف من طرف واحد على نحو يحسن به مركزه بصعة دائمة .

هذا وفكرة تحليل ما وراء الألعاب فكرة ممتازة من حيث هي وسيلة لفهام صانعي القرارات أن الجانب الآخر لديه رد على كل الاختيارات المتاحة أمامهم ، وأن عليهم أن يخططوا للمستقبل . وإذا نسي صانعو القرارات أن يدخلوا في حساباتهم أي قرار يمكن أن يتخذه الجانب الآخر فإن التحليل سوف يكون مضللا إذا اتفق أن اتخذ الجانب الآخر هذا القرار بعينه . وإذا أخفق المحلل في احصاء كافة الردود الممكنة التي يمكن أن يلجأ إليها الجانبان فإنه يفضل بعض الاحتمالات المستقبلية الثابتة .

وأوضح نيوكومب (١٩٦٩) أنه إذا أمكن تصنيف الردود بين طرفين إلى أربعة ضروب من الإنفعالات العاطفية (ودية ، محايدة - أي لا ودية ولا عدائية - ،

عدائية مع احتمال أو عدم احتمال العنف) بلغ مجموعها ١٦ رداً ، أى إذا استخدم أحد الطرفين فى كل حالة نوعاً ثابتاً من الردود العاطفية (١) . ولذلك أوضح أنه يوجد ١٦ رداً عاطفياً فقط تنتج ردوداً ودية متبادلة بين الطرفين ، وهذه المجموعة من الردود هى فرع من مجموع الطرق البالغ عددها ٢٥٦ طريقة يمكنها تجميع الانفعالات العاطفية الأربع على هيئة ردود أربعة مختلفة . وهناك ١٦ ترتيباً ثابتاً فقط يؤدى الى الصداقة التى هى بدورها واحدة من مجموعة الردود ال ١٦ الثابتة . أما الردود الباقية وعددها ٢٢٤ فانها لا تؤدى الى شيء ، وإنما هى مجرد لفو فى الاتصالات بين الطرفين .

لقد قرر لويس فراى رتشاردسون فى كتابه الموسوم « السلاح وعدم الأمن » أن المعدل الذى تزيد به النفقات العسكرية للدولة س يتوقف على ثلاثة عوامل :

اولها : وجود شكوى او عداوة دائمة . ويكون هذا العامل ايجابيا عندما يوجد هذان الأمران بين الدولتين ، وسلبيا اذا ساد بينهما حسن النية .

وثانيها : معاميل الدفاع ضد الدولة الأخرى .

وثالثها : النفقات العسكرية للدولة س (أو ص) مضروبة فى معاميل يقيس « المتاعب » الاقتصادية التى تعانىها الدولة س (أو ص) من جراء نفقاتها العسكرية . وعبر رتشاردسون عن ذلك بمعادلات جبرية تصف سباقا للتسلح يستمر فى التصاعد حتى تعانى س أو ص من « المتاعب » الاقتصادية مايدعوها للإبطاء من سباق التسلح أو اللجوء الى الحرب . ووجد رتشاردسون أن معظم سباقات التسلح تنتهى بالحرب ، وبعد أن يأخذ السباق فى الهبوط . وقد تنشأ « المتاعب » الاقتصادية اما من الضرائب الباهظة التى تدمر الاقتصاد أو من التضخم والبطالة الزائدة التى يقول سيمور ملمان فى كتابه « اقتصاد الحرب الدائم » انها تنشأ عن ارتفاع معدل الانفاق العسكرى .

وقد أصبحت معادلات رتشاردسون بشأن سباق التسلح أساسا بنى عليه سموكر وولفسون وغيرهما معادلات محسنة . ذلك أن معادلات رتشاردسون تتناول دولتين فى وقت واحد ، وهذا قد لا يتفق مع الحقيقة . ويمكن تفادى هذا العيب بتناول كل دولة على حدة ، كما فعل نيوكومب فى ميثاره ، اذ تناول بالتحليل كل الدول التى توافرت لديه معلومات عنها من سنة ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ (٣٦ فى ١٩٥٠ . و ١٢٠ فى ١٩٧٠) ، وقارن بين انفاقها العسكرى بالنسبة للدخل الفردى وانفاقها بالنسبة لنصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى ، فوجد أن بعض الدول متخمة بالسلاح بالنسبة لغيرها (أى انها تقع فوق النقطة الحرجة) . مثال ذلك انه وجد دولة يقع ترتيبها فى المرتبة العاشرة فى قائمة الدخل الفردى والخمسين فى نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى ولكن هذه الدولة متخمة بالسلاح بشكل واضح بالنسبة للدول الأخرى . ووجد أن الدول التى تقع فوق النقطة الحرجة اقرب ٣٠ مرة الى التورط فى الحرب خلال السنوات الخمس التى عقيبت السنة تحت الدراسة من الدول التى تقع دون النقطة الحرجة .

وجدير بالذكر أن تحليل ماوراء الألعاب ، وتحليل المعلومات والبيانات الخاصة بالحوادث ، والميثار الذى هو أداة لقياس التوتر ، كلها طرق تتوافر فيها شروط علمية معينة ، فهى تسمح بالقياس ، وتكرار التجربة ، والتنبؤ . ومن الميسور التحكم فيها لانها تتضمن متغيرات يمكن أن يتناولها صانعو القرارات المهتمون باستبعاد خطر الحرب بقدر الامكان ، وهو عامل من شأنه أن يجعل هذه الطرق عملية ومفيدة .

تقسيم المجتمع الى جماعة « نحن » وجماعة « هم »

لقد درس أصحاب نظرية عدم العنف (مثال ذلك العالم لايكى ، ١٩٦٨) أهمية اظهار العدو بمظهر المتجرد من الإنسانية ، باعتبارها عملية نفسية تسبق العنف الدموى . والخطوة الأولى فى هذا السبيل هى تقسيم الناس الى جماعة « نحن » (أى جماعة نتحدث عن نفسها بضمير المتكلم) وجماعة « هم » (جماعة نتحدث عن غيرها بضمير الغائب) ، وذلك على أساس الفروق العنصرية (السلالية) أو الدينية ، أو السياسية ، أو الوطنية . ويرى وستلى (١٩٦٦) أن العنف يتصاعد لى ثلاث خطوات ، تتطلب كل خطوة منها موافقة المجتمع . وحل بيتشى وغيره (١٩٧٢) العنف الطائفى فى الولايات المتحدة فى الصراع الذى احتدم بين البنغاليين وغيرهم ، وفى إيرلندا الشمالية ، ودرس فى هذه المواقف نتائج نظريات بيدجور . وبحث جولد (١٩٧١) دعاية اتهام العدو بالتجرد من الإنسانية فى فيتنام . وناقش سنسر (١٩٧١) نموذجاً مبنياً على وجود زعيمين وطائفة كبيرة من المحايدين (نظرية تشبه الى حد ما نظرية لايكى) . وقال كرين (١٩٦٨) أن الثورة قد تقع عندما تضارع جماعة خاضعة لجماعة مهيمنة من حيث العدد ، والثقافة ، والتنظيم السياسى الداخلى . ووضع باتون (١٩٦٩) العلاقة بين العنصر (السلالة) والصراع فى نصابها الصحيح بمباراة اقتبسها من روث بنديكت فحوها : « لفهم الصراع العنصرى يجب أن نفهم معنى الصراع لا العنصر » . وكتب سيجل (١٩٧٠) عن خطة الدفاع التى تتخذها الأقليات ، فوصفها بأنها رد فعل للتمييز الذى قد يستمر بعد زوال الحاجة اليه . وقال أن هذه الخطة هى من خصائص كثير من الأقليات الدينية ، وتتضمن هذه الخطة احكام الاشراف على أفراد الجماعة وارتفاع نسبة الزواج بين أفراد الطائفة والأقارب الأدينين ، ونشر رموز الهوية الثقافية ، وبث الروح الاجتماعية بين أفراد الجماعات للتغلب على التنازع الشخصية .

وقد ثبت أن الخلافات الدينية هى من المصادر الواضحة لأعمال العنف (مثال ذلك الحروب الدينية فى أوروبا ، والحروب الصليبية) . وقد وجد ريتشاردسون (احصائيات المنازعات الفتاكة) أن الخلافات الدينية بين المسيحيين والمسلمين كانت سببا للحرب فى المدة من ١٩٢٠ الى ١٩٤٩ ، ولكنه وجد أن اتهام المسيحية بأنها سبب الحرب يفترق الى اثبات . ويقرر البرت رسل (« المستحية » و « العسكرية ») أن المسيحية هى من أسباب الحروب ، وبني قوله هذا على أساس تحليل الأقوال المنسوبة الى المسيح ، ولكن كهاترت توصل الى نتيجة مضادة من تحليل أقوال المسيح وأفعاله . واستند رسل فى أبحاثه الى كتاب كهاترت الموسوم « الايديولوجية فى الاتجاهات الاجتماعية » وذهب الى أن هناك ارتباطا وثيقا بين العسكرية ، والتدين ..

النظريات الخاصة بأسباب الثورة ومسارها

النظرية السليمة يجب أن تقوم على الحقائق . ولكن ما هي « الحقائق » ؟

يقول أزار أن بعض الصحف أمثال نيويورك تايمز ولوموند تنتقي أنبائها على نحو يشعر بأن الأمريكيين والفرنسيين يعيشون في عالمين مختلفين . ولذلك كان من المهم الحصول على « الحقائق » من مصادر مختلفة .

وقد قام كل من كانيل (١٩٤٩) وروميل (١٩٦٣) وتانتر (١٩٦٥) بدراسات كمية عن حدوث الثورات . وحلل أكشتاين (١٩٦٢) الحوادث في جميع الدول من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٩ استناداً إلى فهرس نيويورك تايمز . وقام جور (١٩٧٢) بدراسة أحوال ١١٤ دولة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٥ ، واستعان بالأحداث المدونة في صحيفة نيويورك تايمز ، وفاكس أن فايل وأفريكا دايجست ، وبعض المصادر الأخرى . وقام روميل (١٩٦٣) بدراسة المعلومات والبيانات الخاصة بشعائين دولة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ ، في حين جمع أكهارت ويونج (١٩٧٥) معلومات وبيانات عن ١١٤ دولة بشأن ٥١ متغيراً ، مستخدماً هذه المصادر وهي : بانكر وتكستور (١٩٦٣) (معلومات عن ٩٩ دولة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٣) ، وجريج وبانكر (١٩٦٥) وتيلور وهيدسون (١٩٧٢) (الأحداث العنيفة في ١٣٦ دولة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧) .

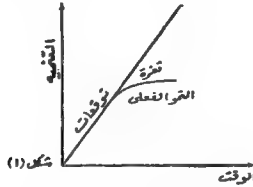
ويستخدم كل هؤلاء المؤلفين الطرق الرياضية في تحليل العوامل التي تجمع الحقائق على أساس أوجه الشبه بينها . وكلهم يدرج الفتن (كحوادث الشغب والمظاهرات) تحت نوع يختلف تماماً عن الأشكال الأخرى للعنف الداخلي . ويتم أحياناً تجميع أشكال أخرى أو معالجتها كنوعين منفصلتين هما : المؤامرات (الانقلابات الحكومية ، والدسائس) والحرب الداخلية (مثل حرب العصابات ، والإرهاب) .

وحدد تيدجور (١٩٧٢ ب) في دراسة رائمة الأنواع الثلاثة على الأسس التالية : في الفتن تشعر الجماهير بالاستياء والسخط ، ولكنها تقتصر على التنظيم والتمتعة ، ولذلك تأتي بأعمال تلقائية غير مركزة وغير فعالة . وفي المؤامرات يستاء بعض أفراد الصفوة المختارة والنخبة الممتازة (عليّة القوم) ، وعندما يحاولون إقصاء الأفراد الآخرين يشعلون نار الثورة والانقلابات والدسائس وحرركات التطهير . وفي الحزب الداخلية يستاء بعض الصفوة وجزء من الجماهير ، فتقوم الصفوة بتنظيم الجماهير وتعينها وتفودها إلى الاتيان بأعمال أكبر وأكثر فاعلية (هذه النظرية قريبة من نظرية لينين) .

وتتفق هذه الدراسات أيضاً على أن الفتن تحدث عادة في البلاد المتقدمة : إما المؤامرات والحروب الداخلية فتحدث في البلاد المتخلفة . بيد أن بعض الدراسات لا تفرق بين الأنواع الثلاثة (الفتن ، والمؤامرات ، والحروب الداخلية) أو بين الدول وبذلك تساعد بلا ضرورة على تعقيد البحث في العنف السياسي الداخلي .

ويقول ديفيس (١٩٦٢) أن الثورات لا تحدث في البلاد الفقيرة بقدر ماتحدثت في الدول النامية . والتفسير الذي يسوقه « لثورة الآمال الضائعة هذه » هو أنه

النمو (بما فيه اجمالي الناتج القومي ، والدخل الفردي) يحدث على شكل منحني ، في حين ان الرسم البياني الذي يوضح كيف يأمل الناس في الاصلاحات يكون على هيئة خط مستقيم (انظر شكل ١) ، والفجوة بين الخطين تمثل الفجوة بين الواقع والمأمول ، ويمكن قياسها سنويا بالنسبة لكل دولة بمقياس كانتريل الثابت ، باعتبارها مؤشرا محتملا للعنف الثوري .



(١) الشكل

ويتفق تفسير ديفيس من كثير من الوجوه مع نظرية العنف التي تقوم على فكرة الاحباط والمردود التي قال بها دولارد ودوب . ويعرف بركوفتسز الاحباط بأنه « حرمان المرء من أمل كان يرجو تحقيقه » ، وعلى ذلك يمكن أن يسمى تفسير ديفيس نظرية الحرمان والثورة . . وتتضمن الشواهد المؤيدة لهذه النظرية ما يلي : (١) استخدم فيرابندز « مؤشر كثافة الاحباط » (المجموع الكلي لنمو الاحتياجات/ تحقق الاحتياجات) في ٨٤ دولة ووجد أن ٥٠٪ منه يرتبط بعدم الاستقرار السياسي ، (ب) استخدم تيدجور ثلاثة مقاييس للحرمان النسبي (السياسي والاقتصادي والدائم) في ١١٤ دولة في الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٥ ، فوجد أن ٥٨٪ منها ترتبط بكافة أنواع الصراع (٤٠٪ ترتبط بالفتن ، و ٥٣٪ بالمؤامرات والحروب الداخلية) . واستخدم أيضا نتائج مقياس كانتريل الثابت في ١٣ دولة ووجد أن ٥٩٪ منها ترتبط بالفتن .

القهر والقمع الحكومي ، والصراع المعنى

قام فيرابندز بتقويم ٨٤ نظاما سياسيا طبقا لاساليب القهر والقمع النسبي ، فوجد أن العنف السياسي أقل ما يكون في أقل الدول اتباعا لاساليب القهر والقمع ، وأنه يرتفع قليلا في الدول التي يشتد فيها القمع والقهر كثيرا ، ولكنه يرتفع ضعف ذلك حيث يكون مستوى القهر والقمع متوسطا . ويؤيد جور هذه النتائج .

العلاقة بين الصراع الداخلي والتنمية الاقتصادية

وجد اكهارت ديونج أن الفتن تتضاءل وتضعف نزولا من الدول الغنية الى الدول النامية الى الدول الفقيرة في حين أن المؤامرات والحروب الداخلية تتخذ منحدرًا مضادا لذلك .

وقد نشرت في ١٩٧٢ كتب كثيرة عن أعمال العنف في الدول. واستعرض ماكفايل (١٩٧١) نظرية العدوان والاحباط والحرمان . وقام كيلي وبراون (١٩٧٠) وميلر وآيا (١٩٧١) وأرنست ١ . فون رينيس (١٩٦٩) بنشر كتب تتضمن مختارات لمطالعة المتدربين . ونشر ديفيس (١٩٧١) أيضا كتابا به مقالات بقلم بروس روسيت وفيرابندز . ونشر سميت (١٩٧١) كتابا عن تسوية الصراع يتضمن مقالات بقلم مشاهير الباحثين في السلام . وقام سكولنك (١٩٧٠) الذي كان مديرا للجنة القومية الأمريكية لبحث أسباب العنف ومنعه ، بنشر النتائج التي توصل اليها أعضاء اللجنة . ونشر جور (١٩٧٢) كتابا شاقا استعرض فيه الصراع العنيف . وقام كالفرت (١٩٧٠) بتحليل ٣٦٤ حدثا ثوريا وقع بين ١٩٠١ و ١٩٦٠ . وقام رول ويتلي (١٩٧٢) بدراسة الثورة الفرنسية في ١٩٤٠ وموريسون وستيفنسون بدراسة أحداث البلاد الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى .

الاستغلال والعنف

عقد عدد من المؤلفين مقارنة بين الدول الغنية والفقيرة في بعض النواحي مثل معدلات وفيات الأطفال ، وعزوا الفروق القائمة بين هذه البلاد الى استغلال الأولى للأخيرة .

ووضع جالتونج (١٩٧١) نموذجا فرضيا لنظرية الامبريالية ، وقارن بينهما وبين ترتيب ٦٠ دولة على أساس سبعة متغيرات اقتصادية . وينبع هذا التحليل من صورة دقيقة لفكرة الامبريالية .

وقبل انشاء دولة بنجلاديش استخدم مسري (١٩٧١) أيضا كلمة الامبريالية لوصف الموقف الذي ساد في شرق باكستان آنذاك .

وقارن جاف (١٩٧١) بين الموقف النسبي للأغنياء والفقراء في الأرجنتين والمكسيك وبنما وبورت ريكو خلال فترة من الزمن ، ولم يجد تغييرا ذا بال . وقام هوفيك (١٩٧١) بتحليل التفاوت الاجتماعي ، واتخذ المكسيك نموذجا له .

النظريات الخاصة بأسباب الحرب والسلام

ان أبحاث السلام الجارية الآن تسفر عن نظريات قابلة للاختبار بخصوص أسباب الحرب والسلام . وقد وصف رولنج (١٩٧١) مدى هذه النظريات ومجالها . ويرى رابو بورت (١٩٧١) ان أبحاث السلام - بطبيعتها - تحمل الناس على أن يصرفوا اذهانهم عن تسوية الصراع بطريق العنف .

ويرفض بليني (١٩٧١) - وهو مؤرخ - النظرية القائلة بأن التوترات والصراعات الداخلية تحمل الدول على التورط في حرب دولية .

وقال لوليت (١٩٧٢) ان كلمة « السلام » ذات معان كثيرة ، بحيث يجب ان لا تستخدم دون تعريف سابق . ومن المفيد ان نلزم جانب الحد عند النظر في بعض الآراء كراي دينورين (١٩٦٩) القائل بأن الثورة هي من أجل السلام او رأى كلون (١٩٧١) القائل بأن السلام لا يهدف الى المحافظة على الحالة الراهنة . ومن الصعب ان نجادل ليبديف (١٩٦٩) الذي « يعلم » ان الأمبريالية هي سبب الحرب وهناك اقوال أخرى تفتقر الى الاثبات مثال ذلك ما قاله البابا بولس السادس من ان « التنمية هي اسم جديد للسلام » ، وما ذكره درهام (١٩٧١) من ان الاعتقاد الذي ساد في القرن التاسع عشر هو ان « التعاون هو العلاقة الاجتماعية الصحيحة » وانه يجب اصناف شوكة الراسمالية ، وهذا القول يردده كروبتكين ، ولكن لا يوضح ان التعاون هو الطريق الى السلام ، واذا كانت كلمة السلام تحتاج الى تعريف وتحديد فذلك كلمة الحرب . ويذكر رابوبورت (١٩٦٨) تحليلا مفيدا لكيفية تعريف الحرب والنتائج المترتبة على هذه التعاريف . ويقرر كندرانكوف (١٩٧١) ان الحرب تكون « عادلة » اذا خدمت مصالح « الطبقة العاملة » .

وحلل والاس (١٩٧٢) تكوين الاحلاف ، وآثار العداوة القومية ، وتناقضات الأوضاع بين الدول مما يؤدي الى الاستقطاب في الاحلاف ، الذي يهيء بدوره المسرح لقيام الحرب . وكان والاس من طلبة مشروع متعلقات « الحرب » (الظواهر المتعلقة بالحرب) الذي تولى رئاسته سنجر ، وهو الذي اوضح (١٩٧٢) ان احلاف القرن التاسع عشر كانت من عوامل الاستقرار والتوازن الدولي ، اما احلاف القرن العشرين فهي مدمرة لهذا الاستقرار والتوازن . وانشأ ستكي (١٩٧٢) مقياسا « لقدرة » الدول ، بناء على القياسات التي تربط ارتباطا وثيقا بالاتفاق العسكري من الدخل الفردي واجمالي الناتج القومي . ثم ان الكوك ونيوكومب (١٩٧١) ودوران وغيره (١٩٧٣) وجدوا انه عندما طلب الى اهل كندا واليابان وفنلندا والولايات المتحدة ان يرتبوا الدول بحسب قوتها رتبوها بحسب اجمالي الناتج القومي او بحسب الدخل الفردي اذا لم تكن إحدى هذه الدول قد اشتركت في الحرب حديثا ، ولكنهم رتبوها بحسب الدخل الفردي وحده اذا لم تدرج الدول المتحاربة في عملية الترتيب . وذكر نيوكومب وفيرت (١٩٧٢) العلاقة بين اجمالي الناتج القومي والدخل الفردي خلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ بالنسبة لجميع الدول . ووجد ستكي ان مدى تورط الدولة في الحرب يتوقف على قدرتها ، ومعدل تغير هذه القدرة . وهذا تكرار لنتائج نيوكومب وغيره طبقا لقياس التوتر الذي اوضح ان الدول « الأقدر » (أي المتخمة بالسلاح) اكثر ميلا ثلاثين مرة للتورط في الحرب ، كما انه تكرار لنتائج الكوك (١٩٧٠) الذي وجد ان معدل تغير الدخل الفردي يعكس احتمال تورط الدولة في الحرب .

وبدا رودى روميل منذ بضع سنوات العمل في مشروع يستهدف بيان « لإبعاد الدول » ، وقام الفريق التابع له بتحليل ٢٣٦ مؤشرا لكل دولة من الدول.

البالغ عددها ٨٢ دولة في ١٩٥٥ و ١٩٦٣ ، فوجد أن هناك سبع صفات رئيسية للدول أهمها : التنمية الاقتصادية ، والحجم ، والاتجاه السياسي (الاتجاه الشمولي الى غير الشمولي) . وهذا ربما تطابق الثلاث التي وجدها شارل أزجود بمقياسه المعروف باسم « الفرق المعنوي » ، وهي : (ا) التقويم (هل الاتجاه السياسي في الدولة مفيد أم ضار ؟) ، (ب) القوة (هل الدولة قوية أم ضعيفة) هل يحتمل أن يكون ذلك نتيجة التنمية الاقتصادية والحجم ؟) ، (ج) النشاط (هل نشاط الدولة ايجابى أم سلبى ؟ وأوضح روميل أن المشاركة الدولية (النشاط) ترتبط بالتنمية الاقتصادية والحجم) .

وقام روميل أيضا بتحليل سلوك الدول بعضها آزاء بعض ، فوجد سبعة عوامل أيضا ، منها أن النشاط الدولي يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الدولة والتنمية الاقتصادية فيها . وكذلك ترتبط الأيديولوجية (قياسا على أنماط التصويت في الأمم المتحدة) ارتباطا وثيقا بالاتجاه السياسي .

ولذلك انتهى الى القول بأن الاختلاف في الحجم والتنمية الاقتصادية هما أهم العوامل المحددة لاختلاف سلوك الدول بعضها آزاء بعض وأنه يفسر نحو ٨٥٪ من هذا الاختلاف . وقد أدت هذه النتيجة الى نظرية المجال الاجتماعي التي تقول أن سلوك الدول بعضها آزاء بعض يمكن التنبؤ به من مسافة الخلف بين صفاتها .

ويرى فنان (١٩٧٤) أن نظرية المجال الاجتماعي لروميل تنبأ بسلوك الدول أفضل من نظرية الصفات . وقد اختبر فنان وغيره كلتا النظريتين كما اختبروا نظرية مجال الوضع (مزيج من نظرية المجال الاجتماعي وفكرة تناقص وتعارض الأوضاع بين الدول مما يؤدي الى تصرفات غير عادية) ، وبعض فروع من نظرية مجال الوضع مثل نظرية التعاون . وقد وجد أن نظرية التعاون هي أفضل النظريات تفسيرا لسلوك الدول ، فهي تقول ان كل دولة تعمل على زيادة التعاون مع الدول التي تتفوق عليها في القوة والتنمية الاقتصادية ، وعلى الاقلال من التعاون مع الدول التي تقصر عنها في القوة والتنمية الاقتصادية .

وكتب سنجر عن التهديد ووصفه بأنه وليد النية والقدرة . وركز هو وروميل وفنان على القدرة ، في حين ركز كلنرا تكوف وليبيديف على النية .

وأوضح هول وروميل (١٩٧٠) خمسة أنماط للصراع الخارجى تشبه (وربما تطابق) مستويات العداء في مقياس أزار للاتصالات الودية والعدائية (انظر ما سبق) . ووجد هازلرود (١٩٧٢) أن سرعة النمو الاقتصادي ليست من المؤشرات الهامة للصراع الداخلى أو الخارجى ، وأن الصراع الداخلى يؤدي الى الصراع الخارجى .

وتختلف قائمة الحروب عند أسطفان كندى (١٩٧٢) عن قائمة رتشاردسون وسنجر ، لاختلافه عنهما في تعريف الحرب ، فهو يعرف الحرب بأنها حالة تتضمن كل ما يلي : وجود قوات مسلحة نظامية تعمل على أحد الجانبين على الأقل ، وكفاحا

مسلحا على كلا الجانبين ، وتخطيطا استراتيجيا وتكتيكيا مستمرا . وكذلك ذكر ميلكو (١٩٧٢) فى مقالين وكتاب له تعريف السلام الذى استنبط منه بعض النتائج الخاصة بمميزات المجتمعات السلمية :

ووجد نارول (١٩٧٤) وغيره فى دراسة للدول من سنة ٢٢٥ ق.م الى ١٧٧٦، أن المجتمعات التى كانت أكثر استعدادا للحرب هى التى انتصرت فى الحرب غالبا . ووجد أوترين - وهو تلميذ نارول - أن المجتمعات البدائية التى كانت أكثر استعدادا للحرب هى التى انتصرت فى الحرب فى أغلب الأحيان .

وهذا يؤكد نتيجة نيوكومب وغيره حول المجتمعات « المتمدنة » فى سلسلة أبحاث الميثار .

ودرس لويس ف . رتشاردسون (١٩٦٠) الحروب من سنة ١٩٢٠ الى ١٩٤٩ مستخدما فى ذلك الطرق الإحصائية . ويتضمن كتابه « احصائيات المنازعات الفتاكة » ١٦ نتيجة هامة .

وأدرج نيوكومب (١٩٦٩ ب) العوامل المختلفة المذكورة فيما سبق فى معادلة تقول انه اذا تلقت دولة سلفانيا رسالة معينة فان احتمال أن يكون الرد عليها ودبا او محايدا او عدائيا وغير عنيف يتوقف على عدة عوامل هى : شخصية صانع القرار ، والثمن الاجتماعى الذى يدفعه صانع القرار للبت فى أحد الردود الأربعة المحتملة ، وقيمة الميثار بالنسبة للدولة ، ومدى العلاقات العادية (مع) بالنسبة للحوادث التى تجرى بين الدولتين ، ومسافة الخلف بين أيديولوجية كل من الدولتين ، وفائدة الرسالة لسلفانيا بحسب تقدير سلفانيا ، والحجم والثراء النسبى لكل من الدولتين .

ولن يكون أى نموذج للتنبؤ بسلوك الدولتين وافيا بالفرض وجديرا بالثقة اذا تجاهل ايا من هذه العوامل ، لأنها جميعا عنصر أساسى فى عملية التنبؤ .

وقد قام كجيل جولدمان فى كتابه « التوتر والوفاق فى أوروبا ذات القطبين » (١٩٧٤) بقياس مسافة الخلف الأيديولوجى بين الدول . وقد أمكن قياسها باستخدام مقياس « الفرق المعنوى » لآزجود ، على الرغم من أن القياس الحقيقى يتطلب قدرا كبيرا من التعاون الدولى .

طرق تسوية الصراع ، والتقليل من العدوان ، ومنع الحروب

ذكر « شريف » تجربة لتقليل العداء ، وذلك بإشراك الفريقين المتنازعين فى مهمة مشتركة لتحقيق غرض يرغب فيه كل منهما ، ولا يستطيع أحدهما تحقيقه منفردا . واستعرض كيز وميسور (١٩٧٥) فى هذا الصدد عددا من المشروعات تعود بالخير على العالم قاطبة ، ولا يستطيع القيام بها سوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

ويلدى برتون ودوب وغيرهما طريقة لحل المنازعات ، فحواها أن يجتمع المشتغلون بأبحاث السلام وموظفو الحكومة فى كلتا الدولتين لبحث المسائل المتنازع عليها وتمهيد السبيل لحلها عن طريق تغيير الاتجاهات والآراء فى أذهان الموظفين .
وقد بحث دين برويت وسدنى بيلى ورتشارد فوج فى وسائل تسوية المنازعات .

ويمكن التقليل من العدوان والعنف عن طريق المؤسسات الدولية المؤثرة . وقد بذل الكثير من الجهد لتحليل نشاط المنظمات الدولية الحالية ، واستعرضت « هنا نيوكومب » أخيرا (١٩٧٦) كل الدراسات الكمية فى هذا الشأن .

وأنا لارجو أن يكون هذا الاستعراض لبعض الكتب المنشورة عونا للأكاديميين ، والباحثين ، وصانعى القرارات على كشف المواطن التى لا تتوافر فيها المعلومات والبيانات . ولايزال الأمر يتطلب المزيد من العمل والجهد ، واعداد ملخص واف لما هو متاح من الكتب الآن . وتعد اليونسكو حلقة اتصال بين الباحثين وواضعى السياسات ، بين أولئك الذين يسعون لفهم العالم على نحو أفضل والذين يحاولون أن يصنعوا عالما يسوده التفاهم والسلام .

دور الحكومات

في بحوث أعمال العنف

✻ مساهمة الحكومات في بحوث أعمال العدوان والعنف صور متعددة تتجاوز حدودها القومية . وقد استقر الرأي في السنوات العشر الأخيرة ، او ما يقرب من هذه المدة ، على ان اعمال العنف مشكلة كبرى تزعج المجتمع ، وصارت من الموضوعات التي تهتم بها كثير من أجهزة الحكومة ، والمنظمات المتعددة الجنسية ، وكذلك المنظمات الدولية .

وقد تركزت دراسات الحكومة حول اعمال العنف بصفة عامة وجوانبها المختلفة مثل دور وسائل الاعلام الجماهيرية ، والنظم التشريعية ، وقوانين العقوبات ، ووقوع الجرائم . واذا اجرينا مسحاً لدور الحكومة في البحوث التي تدور حول العدوان فقد ييسر لنا ذلك ان نميز بين عشرات الآلاف من الاجراءات التي تتخذها في عالم العدوان . ومن اسهامات الحكومة في هذا المجال ما تقدمه من اذونات مالية للبحوث التي يقوم بها افراد من العلماء .

الكاتب : روزلند . ل . فيرابند

استاذ علم النفس الاجتماعى بجامعة سان دييجو ، اشتغلت سنوات عديدة بأبحاث العنف السياسى الداخلة فى علوم مشتركة . اصلت بالاشتراك مع آى . ل . فيبر بينه ، و ت . ر . جور « الفسب والعنف وعلوم السياسة » فى عام ١٩٧٢ ، ونشرت عددا وفيرا من المقالات عن العنف . عملت مستشارا للجنة القومية بالولايات المتحدة التى قامت ببحث اسباب ومنع أعمال العنف فى عام ١٩٦٩ .

المترجم : محمد حسين شكرى

ليسانس الآداب ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من كلية الآداب بجامعة القاهرة . نشرت ترجماته فى كثير من المجالات الادبية والعلمية المصرية ، واشترك فى ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب .

والدراسة المستفيضة للعنوان تسع بحث تشمل مجموعة من المناهج النظرية وصورا من السلوك البشرى والحيوانى فى شكلها الفردى او الجماعى ، وتحيط بمفاهيم العنف الراسخة الجذور ، وعلاقاته المركبة ، وتفرعت عنها دراسات فى المجالات الفسيولوجية ، والبيولوجية ، والانثروبولوجية والنفسانية ، والتاريخية ، والاقتصادية والسياسية . كان هذا العمل فى الماضى يؤدى دون عون من أجهزة الحكومة . اما اليوم فان كثيرا من جمعيات البحث - ان لم يكن معظمها - تدين بوجودها للحكومات . وكذلك المعاهد والافراد الذين يكرسون جهودهم للدراسة العدوان .

وقد يحدث التفاعل بين البحوث التى يقوم بها افراد وبين البحوث التى تجريها الحكومة فى اشكال مختلفة . وربما توضع الاموال المخصصة تحت طلب الباحثين من الافراد او تحت طلب نخبة من الباحثين او مجموعة من المعاهد للدراسة المشاكل التى يختارها هؤلاء الباحثون بأنفسهم ، او تختارها تلك المعاهد . وبالمثل حينما

تظهر مشكلة معينة يختص بها أصلا فرع من أفرع الحكومة فانها قد تتعاقد مع افراد من الباحثين للقيام بدراسات تمهيدية لهذه المشكلة . ويوجد كثير من البلاد حد فاصل للتبادل بين بحوث الافراد وبين الدراسات التى تشرف الحكومة عليها أو تمدها بالعون المالى .

والتركيز فى هذا المقال يتجاوز حدود ما تقدمه الحكومة من معونات مالية للبحث الى الدراسات التى قامت بها الاجهزة الحكومية واللجان القومية والمنظمات الدولية ونشرت باسمها .

وقد يصعب فى بعض الاوقات التمييز بين البحوث التى نشرت باعانات مالية من الحكومة وبين البحوث التى اجرتها الحكومة وقامت بنشرها ومع ذلك يمكننا ان نرتب مطبوعات الحكومة عن العنف وفقا لابعاد ثلاثة .

اولا : الجهة التى شرعت فى البحث ، والتى لابد ان تكون هيئة قومية حكومية او منظمة متعددة الجنسيات .

ثانيا : مدى ثبات هذه الهيئة ، او الشخصية الخاصة للهيئة الحكومية او اللجنة التى تقوم بالبحث . وهل اسست للدراسة مشكلة خاصة فى حدود وقت معين ام هى هيئة او لجنة قائمة بصفة دائمة ؟

ثالثا : مدى التركيز على المشكلة التى يجرى بحثها ، وهل هو موجه للدراسة العنف فى المجتمع ، ام لجانب معين من العنف ، مثل برامج التلفزيون ؟

ويرتكز هذا المقال اساسا على تقارير اللجان القومية المختصة بدراسة العنف فى المجتمع . ولكى تواجه حكومة ما نزعة الشر المتصاعدة المرتقبة ، وكيفية معالجتها لانفجار اعمال العنف فى المجتمع ، فانها تعد برنامجا هائلا للبحث ، ومن الواضح ان ذلك من الاجراءات الاضافية التى تعبر عن اهتمام الحكومة بهذه المشكلة . وقد توجد هذه الاجراءات الاضافية فى ظل ظروف معينة وقلما كان لها سوابق ، ولكنها تؤدي دورا جماهيريا ظاهرا للعيان وعلى نطاق واسع ، قد يكون له تأثيره الذى لا يستهان به .

وقبل ان نناقش تقارير هذه اللجان الحكومية عن اعمال العنف فى كثير من بلدان العالم نتناول مجموعة من اسهامات الحكومة فى البحوث الخاصة بالعنف .

تمثيل بياني للمطبوعات الرسمية للحكومة ، والبحث الخاص بالعنف
(القوائم هي أمثلة للبحث الذي ناقشه في هذا المقال)

TV

هيئات البحث الدائمة للحكومات الوطنية

على النطاق الحدود : لجان برلمانية

يظهر اتجاه الحكومة للاهتمام بالعنف فى العملية البرلمانية التى تجرى من آن لآخر . فحيثما تناقش التشريعات المقترحة قد تتكون لجنة برلمانية لدراسة المشكلة وتقديم البرهان للمشرعين ، وإذا كان موضوع التشريع المقترح يتناول العنف فقد يحضر المناظرات البرلمانية أحد الخبراء المتخصصين فى موضوع العنف ليقدّم الأدلة والمستندات الرسمية . وامتثل هذا النمط فى مطبوعات الحكومة عن العنف التى قد توجد فى بلاد كثيرة لم تكن مهتمة بالعنف . فلم تعين فى بلجيكا مثلاً لجنة لدراسة العنف ، ولكن المشكلة أثّرت فى مناقشات برلمانية عند سن قانون بشأن الإبقاء على أفراد الاحتياطى أو الميليشيا الخاصة . وهذا مثل ملموس وشائع الحدوث ، ومع أن المناظرات حول سن القوانين التى هى جزء من العملية العادية للحكومة فى بلاد كثيرة تمدنا بدخيرة من الحجج فمن اليسير وصولها لعامة الجمهور ، فإما لا تقرأ أو تنتشر على نطاق واسع ، ويكون وصولها للجمهور من خلال المناقشات الجزئية التى تدور حولها فى الصحافة أو غيرها من وسائل الإعلام الجماهيرية . وتتركز هذه المناظرات بطبيعتها على موضوع معين وترتبط بالصيغة النهائية للتشريع . وتكون بهذا المعنى متناقضة مع اللجنة الحكومية التى تؤسس خارج القنوات الحكومية المعتادة لدراسة مشكلة لم يقترح لها حل أو تشريع معين . ولهذا السبب تعتبر المضبطة البرلمانية نوعاً من مطبوعات الحكومة عن العنف ، وقد استبعد التركيز عليها فى هذا المجال .

على النطاق الحدود

هيئات البحث الحكومية

تبقى كثير من الحكومات هيئات البحث - وفقاً للطريقة التقليدية - فى نطاق وزارات العدل ، وتقوم هذه الهيئات بالدراسات التمهيدية للمشاكل التى تهم القطاع العام ، كما يقوم العاملون بها بأبحاثهم الخاصة ، كما تتعاقد مع أفراد من الدارسين لأجراء دراسات معينة . ومن الخصائص الهامة لهذه البحوث عدم ارتباطها بتشريع معين . حيث يجرى البحث فى موضوعات يحتمل أنها ستتمثل مشاكل فى المستقبل أو فى موضوعات تتطلبها بعض قطاعات المجتمع . ويبادل ذلك أهمية أن هذه البحوث تنشرها وتوزعها مكاتب النشر الحكومية ، وإنها تصل للقراء على نطاق أوسع ، وإنها تتيح وسائل متعددة لنشر المعرفة بدرجة أكثر من الوسائل التى تتيحها الهيئات العلمية أو المجالات المتخصصة .

وثمة أمثلة كثيرة ، وفى المملكة المتحدة تقوم وزارة الداخلية بالعمل كمركز للبحوث فى مجموعة كبيرة من الموضوعات ، مثل : البحوث التجريبية على الحيوانات ،

البيت الاذاعي ، المؤسسات الخيرية ، الاطفال ، السموم ، البوليس ، المسجون ، الامن ويقوم بنشرها كلها (ستيشنرى اوفيس) لصاحبة الجلالة ملكة بريطانيا ، وتوزعها مكاتب فى اربعة واربعين بلدا منتشرة فى انحاء العالم ، بالاضافة الى المكاتب الموجودة بالملكة المتحدة . وتتكون وحدة البحوث بوزارة الداخلية البريطانية من حوالى خمسين عضوا ، وقد تم تشغيلها فى عام ١٩٧٧/١٩٧٨ بميزانية تبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه استرلىنى . وبالنسبة لموضوع العنف كان التركيز على الاجرام ، وهو احد الموضوعات التى سنناقشها فى مكان آخر من هذا المقال . وقد اجرت وحدة البحوث هذه ايضا دراسات عن وسائل الاعلام الجماهيرية والعنف ، وقدمت منها للجامعات المختلفة معاونة للبحوث التى تجرى عن العنف ، ومثال ذلك (منحة برودى ١٩٧٧) . وقد نشر مجلد عنوانه « العنف » (توت ١٩٧٦) تحت رعاية ادارة الصحة والضممان الاجتماعى ، ويعتبر مثالا لمشاركة الحكومة وتمضيدها ومعاونتها فى نشر ما يجرى من بحوث .

واستجابة لطلب مجموعة وطنية تمثل هيئات التدريس بالمدارس المعتمدة للأحداث المنحرفين ، قام قسم الاطفال بوزارة الداخلية البريطانية بتنظيم سلسلة من الندوات عن العنف فى عامى ١٩٧١ و ١٩٧٢ ، نوقشت فيها المشكلة وجوانبها المتعددة . وقد نتج عن هذه الندوات ان اصدر « فورمان توت » عدة مطبوعات تناولت الابعاد التاريخية والتناقض الوطنى بالدراسة المقارنة للعنف ، وكذلك المناهج التعليمية ، والعدوان فى الاسرة ، والعنف فى وسائل الاعلام ، والعنف الجماعى ، .. ودراسات لحالات معينة . وهى تزخر بمعرفة لا يستهان بها فى محاولة لتوسيع آفاق الاشخاص الذين يتناولون موضوع العنف فى حدود ضيقة ، على اساس ما يحدث يوما بعد يوم .

ومن البلاد الاخرى التى تتبع هذا النهج البريطانى : كندا ، ونيوزيلندا ، فبرامج البحث فى هذين البلدين مثلا تماثل البرامج البريطانية ، وزارات العدل بهما هى التى تقوم - من الناحية التقليدية - باجراء البحوث التمهيدية المحدودة النطاق فيما يتعلق بالاجرام والقانون . كما يقوم قسم الابحاث التابع لمكتب النائب العام الكندى بكل من البحوث الخاصة بالعلوم الانسانية الرفيعة فيما يتعلق بأعمال العنف الناتجة عن الانفاق الجماعى والتعاقدى والمربطة بالمشاكل العملية . (نشرة مساعد النائب العام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧) .

وتشمل المطبوعات التى نتجت عن هذه البرامج : تحقيقات ، وبعض اعمال العنف التى لها مواصفات (سنناقش نوعا من التحقيقات فى مكان آخر من هذا المقال) ، والعنف فى التلفزيون ، والرعب والالصاب الرياضية والعنف ، والعنف العائلى . ومثال ذلك المجلد الصادر فى ١٩٧٧ بعنوان « العنف العائلى » ، وهو مجموع الكلمات التى القيت فى ندوة (يفاكوفير) بكولومبيا البريطانية . والخلفية التى قام عليها هذا المجلد تشابه المثال الذى اوردها عن المملكة المتحدة . فقد نادرت بالدعوة الى الندوة هيئات الخدمة الاجتماعية المهتمة بخدمة الاسرة . كما ان هيئة شبه خاصة

تسمى « يونيتد واى لفانكوفير الكبرى » هى التى بادرت باقتراح عقد ندوة عن العنف العائلى ، وساندها هيئات اخرى اكبر منها ، بينها وزارة العدل . وكما حدث فى المملكة المتحدة كانت هذه الندوة - فى اول الامر - وسيلة لنشر المعلومات ، وكشفت عن الانفصال بين المناهج الدراسية وبين الباحثين فى الميدان العلمى ، كما كشفت الفجوة الواقعة بين « علم الاجتماع الموضوعى » والمشاركة الذاتية التقليدية ، وعملت على سد هذه الفجوة (العنف العائلى ، ١٩٧٧) .

اما فى نيوزيلنده فقد كانت هناك دراسة واحدة عن العنف (طبعت فى شكل تقرير عن بحث) وقام بها باحث من وزارة العدل (سكو ماكر ١٩٧١) ، بالإضافة الى دراستين أخريين لكل من : كون وبارسونز ، وظهرت كل منهما بالصحف ، وتشير كلها الى الجوانب المختلفة للعنف الاجرامى .

وفى جمهورية المانيا الاتحادية يكرس « معهد ماكس بلانك للقانون الجنائى الاجنبى والدولى » القائم فى فيربيرج ببيرسىجو جهوده لدراسة القانون الجنائى المقارن وعلم الجريمة . وهذا المعهد واحد من ثمانية واربعين معهدا تضمها جمعية ماكس بلانك ، وهى جمعية ابحاث مستقلة كرست جهودها فى اول الامر للدراسة العلوم الطبيعية والآداب ، وكانت تحصل على معونات من الاموال العامة (جيسشيك ، كايذر ١٩٧٦) .

ومن امثلة الدراسات التى أجرتها وحدة البحوث الجنائية دراسة ستيفان (١٩٧٦) التى تعتبر محاولة لتحديد مدى الجرائم التى لا يبلغ عنها فى جمهورية المانيا الاتحادية ومقارنتها بالبلدان الاوروبية الاخرى .

ويكشف المسح الذى أجرى فى شتوتجارت اتجاهات الجمهور ازاء الجريمة ، وخوفه من ان يكون ضحية لشر مرتقب ، وكذلك نسبة الجرائم التى تم التبليغ عنها . وتوجد مثل هذه المعاهد وغيرها من الهيئات المشتغلة ببحث الاجرام وغيره من اشكال العنف الاجتماعى - وتعمل من المال العام - فى كل بلدان اوروبا الغربية وبعض الدول العربية مثل « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » فى القاهرة ، وفى عدد كبير من بلدان العالم الاخرى ، وكلها تركز بالدرجة الاولى على الاجرام .

وثمة كثير من الاشخاص يعتبرون العنف والاجرام مترادفين . وتفسر المشاكل الخاصة ببلجان الحكومة التى تدرس العنف بأنها مشاكل خاصة بالبحوث التى تجرى فى نطاق وزارات العدل او الهيئات التابعة لها او اللجان التى تناقش قانون العقوبات والقوانين الاخرى ، وكذلك العنف فى مجال السجون وهام جداً .

وهذه الخصائص الرئيسية الثلاث لهذا الشكل المنتشر على نطاق واسع فى مجال البحوث والمطبوعات التى تقوم بها الحكومة هى تركيز الاهتمام بالدرجة الاولى على العنف الجنائى لانها تجرى تحت اشراف وزارة العدل والاجهزة الدائمة لمتابعة البحث . وتلك هى الاجهزة المتطورة رغم ان بعضا منها قد تأسس منذ وقت قريب

جدا . فمكتب النائب الكندي العام مثلا قد تأسس في عام ١٩٦٦ ولم يشرع في تنفيذ برنامج أبحاثه الا في عام ١٩٧٤/١٩٧٥

أجهزة البحث الدائمة بالمنظمات المتعددة الجنسية :

على النطاق المحدود : معهد الأمم المتحدة للدفاع الاجتماعي

ان الدراسات التي تجرى عن الاجرام - بتدعيم من الحكومة - قد تبلغ أوجها حينما تقوم أجهزة متعددة الجنسية أو أجهزة دولية بتبادل المعلومات مع الدول المختلفة . ويقوم معهد الأمم المتحدة للدفاع الاجتماعي الكائن في روما - بأجراء المسوح ونشر المعلومات بين الدول الاعضاء ، تتوفر لديه المعامل وعليه ان يعقد المؤتمرات الخاصة بمشاكل العنف الجنائي .

على النطاق المحدود : مجلس أوروبا

قام مجلس أوروبا بنشر تقرير ضخم عن موضوع العنف بعنوان « العنف في المجتمع » (١٩٧٣) . وهو مهتم بالاجرام ، ويحتوي على المستندات التي قدمت والمناقشات التي دارت في المؤتمر العاشر لمديرى معاهد البحث الجنائي الذي عقد في ستراسبورج من ٢٨ نوفمبر حتى اول ديسمبر ١٩٧٢ ، وحضره ممثلو ثلاثة عشر بلدا بصفة رسمية . وقد دلت الوثائق الرسمية المستخرجة من الاحصائيات التفصيلية على انخفاض النشاط الجنائي في بلدان مختلفة ، كما اشتملت على تحليل لاعمال العنف وتعريفاتها القانونية بالإضافة الى مسح لاتجاهات العنف في السنوات العشر الاخيرة ، واستعراض المصاعب التي تكتنف عمل المقارنات الاحصائية لمعدلات الجريمة في البلدان المختلفة . وثمة تقرير آخر يتناول التغيرات في السياسة الخاصة بجرائم العنف في البلاد المختلفة منذ عام ١٩٦٠ ، وكذلك موقف الراى العام ازاء هذا (العنف) .

اما التقريران الباقيان فيحطان الاسباب المرضية للعنف بمفهومها العريض ، ويهتم احدهما بالتحليل « الفينومينولوجى » ، والتحليل القائم على القرائن . والتقرير الآخر عبارة عن عرض للمناهج النظرية الثلاثة الخاصة بالعنف . اى المنهج البيولوجى والمنهج القائم على الاحباط ، ومنهج التعلم الاجتماعى الثقافى .

ومع ان تقرير « العنف في المجتمع » الذى نشره مجلس أوروبا قد تأثر الى حد ما بتقارير اللجان الحكومية فانه يفتح ابوابا أوسع للانتشار ، ويصلح ليكون قالباً لصياغة الراى ومركزاً لتنقيح الافكار بالنسبة للمشاركين فى وضعه ولعامة الجمهور . وهو من ناحية اخرى مقصور على واحد من الاهتمامات الخاصة بالعنف الجنائي ، رغم انه يناقش سلسلة مستفيضة من المناهج الخاصة بفهم المدوان ، وانه نتيجة لنهج مستقر لدراسة الاجرام فى الدول الاعضاء بهذه المنظمة الواقعة فى النطاق الاوروبى فقط .

ومع ان وجود هذا الجهاز يعكس الاهتمام العام بمشكلة العنف في المجتمع فإنه يفتقر الى حماسة وفورية في اعداد التقرير الحكومي الذي يصدر استجابة للانزعاج او لمجموعة من الظروف التي تحدث فيها اعمال العنف . لكنه مثل التقارير التي نشرت تحت اشراف وزارات العدل الوطنية التي تربط بين الدراسات الاكاديمية والعملية والدراسات النظرية والتطبيقية من حيث صلاحيته في نشر الافكار وصياغة الرأي ، الى جانب القيمة الاضافية للجهاز التعدد الجنسية الذي يجعل الاعتماد عليه امرا ممكنا .

اللجان الخاصة للحكومات الوطنية :

على النطاق المحدود : لجان تقصي الحقائق

ان محكمة التحقيق هي الشكل المحدود جدا للجنة التي تشكل لدراسة اندلاع اعمال العنف ، وينحصر اختصاصها في استكشاف الظروف الملائمة لحدوث بعينه . وقد يكون تعيين هذه المحكمة متفقا مع الاجراءات العادية او قد يمثل اجراء استثنائيا .

وعلى اي حالين فان السمة الاساسية لهذا الاجراء هي حدوث استجابة لفضب الجمهور والاحتياج العام . ولهذا السبب يكون لتقرير لجنة التحقيق تأثير لا يستهان به على الجمهور وينشر على نطاق واسع بالصحف ، وتولد عنه - بلاشك - مناظرات حادة . ومن سماته الرئيسية ضغط عامة الشعب الذي يجبر الحكومة على الاستجابة له . وفي بعض البلدان التي تكون فيها مشاركة عامة الشعب في الحكومة بالفة حدها الأدنى يكون تعيين لجنة لاجراء تحقيق ما - بغض النظر - عما تتوصل اليه من حقائق ليس الا امتثالا - لا يستهان به - للضغط القومي والدولي ، واعترايا بان حادثا يستأهل الاستجواب قد وقع . وقد تكون الحقائق في مثل هذه الحالات اقل اهمية من حدوث التحقيق نفسه . وفي بلاد اخرى ، حيث يكون الشعب اكثر دنوا من جهاز الحكومة واشد تأثيرا عليه ، قد يؤدي الاثر الاكبر لمحكمة التحقيق الى تشريع جديد او الى اجراءات جديدة . او يؤدي في ابسط الحالات الى وضوح المناقشة التي تدور حول الموضوع . وثمة امثلة كثيرة لهذا النوع من لجان التحقيق الحكومية في بلاد مختلفة . ففي ايطاليا شكلت لجان من اعضاء البرلمان في مناسبتين :

الاولى من اعضاء مجلس النواب للنظر في الاجرام بردينيا ، والثانية من اعضاء « السناتو » لدراسة اعمال « المافيا » في صقلية .

وفي كندا كان ثمة ثلاث لجان مستقلة للتحقيق - شكلت منذ عام ١٩٧١ - لاستكشاف اسباب اعمال العنف في المؤسسات الإصلاحية (تقرير التحقيق ١٩٧٦ ، وتقرير لجنة التحقيق ١٩٧٥ ، وتقرير لجنة التحقيق ١٩٧٣) .

وقد وجدت مثل هذه اللجان قبل ذلك . والمغزى العام لهذه التحقيقات خطير بالنسبة لمعاملة المساجين بالمؤسسات الإصلاحية الكندية .

وقد اقترحت عدة اصلاحات لهذه المؤسسات خلال الاربعين سنة الماضية . ومن ردود الفعل لهذه التحقيقات التسؤل عن فائدتها مادام لا يعيا أحد بتوصياتها ، او يصعب فرضها على اقل تقدير ، لانها تطالب بمزيد من الحماية لحقوق المساجين ومعاملتهم معاملة اكر انسانية ، كما تطالب بتعليم افضل للعاملين بهذه المؤسسات بصفة خاصة . ولكن ثمة وجهة نظر اخرى تعتبر هذه التقارير اعترايا بالظروف غير الملائمة ، وتفترض انها قد تكون قوة على المدى الطويل تشكل تغييرا فى الاتجاهات الاجتماعية بالتدريج .

وفى المملكة المتحدة شكلت محاكم للتحقيق بمرسوم برلمانى لاستكشاف اسباب العنف المرتبطة بالمظاهرات . وقامت محكمتان منها بالتحرى عن دور البوليس والجيش فى قمع أعمال العنف اثناء الاحداث التى بدأت كمظاهرات ومسيرات سياسية (تقرير التحقيق ١٩٧٤ ، تقرير المحكمة ١٩٧٢)

وقد اجريت هذه التحقيقات حين اتهم البوليس والجيش باستعمال القوة والافراط فى استخدام القوة . وكانت نتائج التحقيقات مشابهة لنتائج التحقيقات التى جرت فى كندا من حيث الاعتراف العام وتاكيد ان المشكلة ذات طابع انسانى . اى ان القوة - حين يسمح لافراد من رجال البوليس او الجيش او حرس السجون بحرية التصرف من السهل اساءة استخدامها . ومع ذلك فلم يقع لوم معين على أعمال قوات حفظ النظام من حيث هى كل . او بالاحرى ان المشكلة نوقشت على اساس انها نتجت من ترك حرية استخدام القوة لفرد من الضباط ، ولقدرة هذا الضابط على استخدامها بحكمة .

اذن ، ما هو تأثير هذه التحقيقات على المجتمع ؟

ان جزءا كبيرا من الاجابة يعتمد على وجهة نظر المشتركين فى الحوار . وهى على اقل تقدير اعتراف بالمسئولية الاجتماعية من جانب الاجهزة الحكومية ، ويؤخذ هذا الاعتراف قضية مسلمة فى بعض المجتمعات ولكن من الصعب ان يحرز النجاح فى مجتمعات اخرى .

وفى البلاد الافريقية نشرت تقارير اللجان الحكومية لتقصى الحقائق الخاصة بأعمال العنف الاكثر اثارة مثل : حادث اغتيال « عبيد كروم » سنة ١٩٧٣ فى زنجبار ، وهو النائب الاول لرئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ورئيس المجلس الثورى فى زنجبار . وفى عام ١٩٧٥ امرت حكومة زامبيا باجراء تحقيق فى مقتل هربرت تشيتيبو رئيس منظمة حرب العصابات بزامبابوى .

وفى كينيا عين المجلس الوطنى فى سنة ١٩٧٥ لجنة مختارة للتحقيق فى حادث اغتيال جوزيه م. كاريوكي احد زعماء المعارضة الذى كان ينتقد حكومة كينيا . وقد اتهم تقرير هذه اللجنة المختارة حكومة كينيا بالقيام بحملة جماعية مدبرة . وقد قبل المجلس الوطنى هذا التقرير رغم معارضة الحكومة . وتكمن قوة هذا التقرير فى انه مثال للتحدى . ومع ذلك لم يقبض على عضو واحد من اعضاء الحكومة ولم يفصل

أي منهم رغم ما أصدرته اللجنة من توصيات . وقد شكلت لجان تحقيق أخرى للنظر في الاضطرابات التي وقعت في المقاطعة الشمالية بزامبيا ، وفي النزاع الذي وقع على الحدود بين روديسيا وزامبيا ، وثمة مئات الامثلة لهذه اللجان الاخيرة التي قد تشمل جماعات كنيسة ، والعفو الدولي عن السياسيين ، ولجان الامم المتحدة مما يقمنا في مجال اللجان غير الحكومية .

على النطاق المحدود : اللجان التي تعين لدراسة اشكال خاصة من العنف

حينما تتخذ حكومة ما الخطوة غير المعتادة بتعيين لجنة لدراسة العنف فمن الشائع جدا انها تحدد مجال الموضوع . ومن الواضح ان دور وسائل الاعلام الجماهيرية هو الموضوع الذي يحظى في المقام الاول باهتمام البلاد المختلفة ، وبخاصة التلفزيون الذي يسهم في رفع معدل العنف في المجتمع .

كندا :

عينت مقاطعة اونتاريو في كندا لجنة ملكية بشأن العنف في صناعة وسائل الاتصالات في عام ١٩٧٥ ، لدراسة تأثيرات تزايد عرض هذه الوسائل للأفلام العنيفة ولتقرر هل ثمة رابطة او علاقة بين هذه الظاهرة وبين حدوث الجريمة المتسمة بالعنف في المجتمع (اللجنة الملكية بشأن العنف في صناعة وسائل الاتصالات ١٩٧٧) .

وقد عقدت هذه اللجنة جلسات عامة في كندا ، واستشارت خمسة عشر بلدا اجنبيا ، واشرفت على ثمان وعشرين دراسة مستقلة عن وسائل الاعلام .

وكانت محصلة ذلك سبعة مجلدات متسلسلة يقدم المجلد الاول منها المناهج والاستنتاجات والتوصيات ، أما المجلد الثاني فعباره عن « بليوجرافيا » عن العنف ووسائل الاعلام . وتضم المجلدات الخمسة الباقية الاخرى البحوث والدراسات . ان التناول الكندي للمشكلة يتجاوز ما قد حدث في بلاد أخرى مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية . والسمة الجديدة لعمل اللجنة الكندية هي جلسات الاستماع العامة التي عقدت في كل انحاء اونتاريو لتعرف رأي رجل الشارع بدرجة أكثر من استعراضها لآراء الخبراء . وقد شكلت هذه اللجنة هيئة تتعامل بلغتين ، وعقدت إحدى وستين جلسة استماع عامة في ثمانية وثلاثين مجتمعا محليا ، وتلفت أكثر من ألف رسالة مختصرة . وجذبت انتباه الجمهور الى عملها بواسطة الاعلانات ، وبعرضها لفيلم خاص عنوانه « أفكار عن العنف » شاهدته أكثر من ١٥٠.٠٠٠ شخص في كندا وغيرها من البلاد ، ووزعت ٤٠.٠٠٠ من ملخص أعد عن دور وعمل اللجنة الملكية . وهذه المحاولة للوصول الى عامة الجمهور من السمات التي لم يسبق اليها . وعلاوة على ذلك طلبت اللجنة الملكية اذاعة بيانات من شبكات محطات التلفزيون الكبرى في الولايات المتحدة، ومن محطات هيئة الاذاعة الكندية. وقد نتج من هذا العمل مجلدات كلها تقد مرير لمعدل العنف الذي تقدمه وسائل الاعلام الجماهيرية في كندا ، وبخاصة في برامج التلفزيون ، وقد ظهر ذلك من الاحساس القوي للاغلبية العظمى

من الجمهور الذى بحث برساته الى اللجنة . وكانت اكبر درجة من العلوم بالنسبة لارتفاع درجة تصوير العنف فى التلفزيون الكندى تنصب على استخدامه لبرامج تلفزيون الولايات المتحدة وتقليد سياسته . وخلصت اللجنة الى الاستنتاجات التالية :

ا - ان البحث فى مضمون ما تقدمه وسائل الاعلام من العنف يدل على احتمال وقوع الضرر بالمجتمع .

ب - ان ثمة فيضا متزايدا فى برامج التلفزيون التى تصور العنف يفرى بدوره اجهزة اعلامية اخرى على اتباع هذا النمط .

ج - يدل الاتجاه على مزيد من العنف فى المستقبل .

د - ان ارتفاع معدل العنف له علاقة بعرض الافلام الامريكية التى تزيد فيها مشاهد العنف عن الافلام التى تنتج فى أى مكان آخر .

ومع ان اللجنة ترى ان العنف الذى تقدمه وسائل الاعلام قد يكون عاملا واحدا من العوامل التى تسهم فى زيادة معدل الجريمة وانها ترى انه اكبر المتغيرات التى يجب ان يقوم . اما بالنسبة للسياسة فان اللجنة تود ان تنبه الجمهور والحكومات الى الخطر ، وان تنبه صناعة وسائل الاتصالات الى مسؤوليتها الاجتماعية . ولا تجذب اللجوء الى فرض الرقابة ، ولكنها تأمل فى ان تقدم للجمهور بدائل افضل للتسليه وتطالب بمحاسبة المستفيدين من وسائل الاتصالات .

ومن السمات البارزة لتقرير اللجنة الملكية توصيتها بالاصلاحات الشاملة ، ومطالبتها باجراء « عمرة » كاملة للتلفزيون الكندى ، ووضعه تحت الرقابة الشعبية واتباع النظام المعمول به فى المملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية وهولندا . وسيفلل التغيير الثورى المقترح من عرض مشاهد العنف وتقديم البرامج الامريكية ، ويعكس بدرجة اكثر دقة نوعية الحياة التى يتطلع اليها معظم الكنديين ، مما يتماشى بدرجة اعظم مع الشخصية الثقافية لكندا . ان عمل اللجنة الملكية يعتبر اكثر من بيان عام بعدم الموافقة على السياسة التى تتبعها وسائل الاعلام . كما انها تدافع فى توصياتها الخاصة التى بلغت سبعا وثمانين توصية عن الاجراءات التى يجب ان تواجه المشكلة بها لتصحيح الوضع . وبهذا تجاوزت اللجنة الملكية الكندية حدود الدور الذى قامت به اللجان الحكومية الفرنسية والامريكية التى عينت للدراسة وسائل الاعلام والعنف .

فرنسا

ان اللجنة الحكومية التى عينت عام ١٩٧٦ فى فرنسا لدراسة مشكلة العنف بوسائل الاعلام الجماهيرية تتناقض فى نواح كثيرة مع المحاولة الكندية . ففي المقام الاول كان نوع التركيز مختلفا تماما . وشكلت اللجنة التى راسها كريستيان كافانو من ثمانية صحفيين واثنين من العاملين بمصلحة الاستعلامات . وكانت مهمتهم

مناقشة ما تقدمه وسائل الاعلام من مشاهد الاحداث العنيفة ، والتوصل الى بعض توصيات بشأن انماط ثلاثة تصور العنف هي :

ـ القصص الاخبارية العامة .

ـ حوادث الخطف بقصد الحصول على فدية .

ـ احتجاز رهائن لاسباب سياسية او لمجرد الارتزاق .

وقد لاحظت هذه اللجنة ان مشكلة العنف التي تبحثها لم تكن الا جزءا من عالم الواقع ، وليست تمثيلا خياليا لغراض التسلية . ومع ذلك فان اعمال العنف في عالم تمثل مشاكل معينة مع احتمال ان التقليد او تصاعد معدل العنف في المجتمع ، وبخاصة خطف الاشخاص واختطاف الطائرات ، يرجع بلاشك الى الدور النشط الذي تؤديه وسائل الاعلام . فاحتجاز الرهائن مثلا هو أسلوب فني فعال مادامت وسائل الاعلام تعمل على نشره على نطاق واسع جدا ، ومن ثم تخلق مناخا في الراي العام يمكن لمن يلجأون الى احتجاز الرهائن ان يعملوا فيه . ذلك لان حوادث اختطاف الطائرات التي لا يبلغ عنها او التي لا تنشر اخبارها قد تعتبر فشلا بلا شك بالنسبة لمن اقدموا عليها . كما ان النشر المفصل للقضية السياسية هو في اغلب الاحوال الهدف الاساسي لخنطى الطائرات ، وكثيرا ما تقوم اجهزة الاعلام بتحقيق هذا الهدف ، حتى ولو لم تجب المطالب الاخرى لهؤلاء المختطفين . وقد عقدت اللجنة الفرنسية خمسا وعشرين جلسة لمناقشة هذه المشاكل استمعت خلالها لثلاثة وخمسين شخصا ، او ارسلوا ملاحظاتهم كتابة على استفساراتها . ونتائج هذه المناقشات موجودة في التقرير النهائي (المشاكل القائمة في وسائل الاعلام بالنسبة للعنف ١٩٧٦) .

ومثلما كانت الحال في كندا لا يوافق الجمهور الفرنسي على الطريقة التي تتبعها وسائل الاعلام في عرض مشاهد العنف . وقد اجنرت مجلة التليفزيون الاسبوعية مسحا مستقلا للراي العام في سنة ١٩٧٦ ، واسفر عن ان اكثر من نصف الفرنسيين الذين ادلوا بآرائهم يعتقدون ان العنف الذي يعرض على الشاشة هو السبب في العنف الذي يحدث في الشوارع . وقد طالب ٨١٪ بعدم اذاعة اخبار احداث العنف الا بعد الساعة التاسعة مساء ، كما طالبوا بوضع تقنين للعنف تلزم وسائل الاعلام باتباعه . وتوصيات لجنة كافانو تفضل بصفة عامة الاعتماد على تقنين اخلاقي مهني للعاملين بمجال الاعلام اكثر من الاعتماد على قوانين خاصة قد تتصاعد حتى تكون نوعا من الرقابة . وعبرت اللجنة عن اسفها للاثارة في نشر الحوادث البهيمية ، واقترحت اذاعة وعرض اخبار العنف في ساعة متأخرة من الليل حتى تجنب الاطفال سماعها او مشاهدتها وقالت انه من الممكن ايضا ، وان لم يكن هو الحل الافضل وضع تقنين لبرامج التليفزيون كما هي الحال بالنسبة للافلام . ويمكن ايضا تصنيف البرنامج الذي يشمل اخبار او مشاهد للعنف في جدول وترك حسرية التصرف للوالدين لتقرير هل عرض هذا البرنامج مقبول بالنسبة لاطفالهم ام لا .

وقد رأت اللجنة ان حوادث خطف الاشخاص تمثل مشكلة بالنسبة للمخبرين الصحفيين ، اذ قد ينفذ الصمت حياة الضحية في بعض الحالات ، واوصت باشتراك المتحدث باسم وزارة العدل مع رجال الصحافة ليحد من الكشف التلقائي للمعلومات التي قد تضر بالموقف . ودعت الى وضع ميثاق لهنة الاعلام وفرض عقوبات عند الاخلال بالثقة التي هي الرأى العام وعدم موافقة الجمهور . ورغم المساوىء والاضطراب التي اعترفت بها اللجنة بالنسبة للطريقة التي تتبعها وسائل الاعلام في نشر او اذاعة اخبار اختطاف الطائرات فانها تشعر بعدم امكان تكرانها لحق الجمهور في معرفة هذه الحوادث ، كما لا تنكر حق الصحافة في معرفتها والتبليغ عنها . ورات الاكتفاء بان تقترح فرض نوع من السيطرة بالتطوع في تأخير التبليغ بعضا من الوقت تفاديا لتأثر الصحفيين بالانفعالات التي تصاحب مشاهدة هذه الحوادث خاصة عند اندلاع احداث الشغب التي يلعب العنف دوره فيها اذ ان النشر في حرارة تلك اللحظات قد يزيد النار اشتعالا او قد يكون مضللا . وعموما فان مناقشة « لجنة كايانو » للعنف ووسائل الاعلام يعترف بمشاكل نشر واذاعة اخبار اعمال العنف ، ولكنها لا تطرح تغييرات هامة بالنسبة للاجراءات . انها دعوة للالتزام الخلقى في نطاق مهنة الاعلام بالبعد عن الاثارة واتمسك بسلوك افضل لصالح عامة الجمهور والضحايا .

الولايات المتحدة

كانت العلاقة بين برامج التليفزيون والعنف موضعا لدراسة اللجان الحكومية مرتين . ومن تقارير قوة العمل للجنة القومية التي شكلت عام ١٩٦٩ ليبحث اسباب العنف ومنعه - التي سنناقش عملها فيما بعد - المجلد المعنون « وسائل الاعلام الجماهيرية والعنف » (بيكر ، بول ١٩٦٩) ، الذي نوقشت فيه البحوث الموجودة وقتذاك من الاتجاهات المختلفة بالنسبة للوسائل الاخبارية وانواع التسلية التي يقدمها التليفزيون والعنف . وصاحبه مجلد آخر بعنوان « الاستماع لوسائل الاعلام والعنف » ، وقد جمعت الادلة من كل رؤساء شبكات البث التليفزيونى الكبرى ، ومن الجمعية الامريكية للصور المتحركة ، ومن رجال النيابة العامة وخبراء وسائل الاتصالات ، وعلماء النفس والامراض العقلية ، وكذلك علماء الاجتماع . وقد استنتج تقرير قوة العمل هذه ان ثمة دلائل كافية تبين انه كان لتصوير وسائل الاعلام الجماهيرية للعنف نتائج سلبية لها اثرها على جمهور المشاهدين . وراى التقرير ان وسائل الاعلام - على العكس - يقع عليها عبء البرهان والبحث ، وانبرى للدفاع ايضا عن ان معدل العنف قد انخفض في برامج التليفزيون . وان وسائل الاعلام لو فشلت في الوفاء بالتزاماتها كان على الجمهور ان يمارس الضغط لاحداث التغييرات في برامج هذه الوسائل . وكان هذا المجلد واحدا من عشرات المجلدات التي اعدها قوة العمل - بالإضافة الى التقارير المتخصصة عن العنف - للجنة القومية . ولم يحظ هذا المجلد - في حد ذاته - باهتمام خاص ، ولا بالاهتمام الشامل . وركزت الصحافة وعامة الجمهور وبدلا من ذلك - على عمل اللجنة من حيث هو كل بالنسبة

لتحليل العنف من كل جوانبه . وظل موضوع العنف فى التلفزيون ينال اهمية كبرى من عضو من اعضاء السناتور بالولايات المتحدة هو جون او باستور الذى طلب فى عام ١٩٦٩ قيام كبير اطباء الجيش بتعيين لجنة لاكتشاف الآثار الضارة اذا كان ثمة شيء منها فيما يمرضه التلفزيون من مشاهد العنف على الجمهور والاطفال بخاصة . وشكلت اللجنة الاستشارية بكبير اطباء الجيش للتلفزيون والسلوك الاجتماعى بعد بضعة اشهر من طلب السناتور باستور . واستمر التحقيق حوالى ثلاث سنوات، ونتج عنه تقرير فى سبعة مجلدات عنوانها « التلفزيون والكبار : تأثير ما يمرضه التلفزيون من مشاهد العنف » (١٩٧١) .

وحولت اللجنة جزءا كبيرا من الابحاث التى استنداعاها التحقيق ، وبلغت التكاليف الكلية ما يقرب من مليونى دولار . وأفرخت هذه المحاولة ما يزيد عن ستين مشروعا للبحث والوثائق الفنية . وقد تم اختيار اثني عشر شخصا لعضوية اللجنة الاستشارية يمثلون الباحثين بالجامعات وشبكات الاذاعة . واستهدفت السياسة التى وضعت لاجراء التحقيق بحث الحقائق العلمية والبعد عن التوصيات الخاصة بالسياسة . ولم تقيم اللجنة بالتنسيق بين مشروعات البحث ، ولكنها كانت تمولها بناء على مقترحات الهيئات العلمية . ومن ثم لم يكن هناك اطار متماسك للتحقيق منذ البداية . وهذا خطأ تم تصحيحه فى العمل الذى قامت به اللجنة الملكية الكندية فيما بعد . ومن متناقضات تقرير كبير اطباء الجيش صياغة النتائج بحذر وفى مصطلحات علمية اساءت تفسيرها الوسائل الاعلامية على نطاق واسع . وظهرت التقارير المتعارضة فى الصحافة حول ما قصد التقرير ان يقوله ، ونشب نزاع بين أولئك الذين يمثلون شبكات الاعلام ، الذين لم يروا فى التقرير دليلا علميا على ان العنف الذى يظهر فى برامج التلفزيون يعرض على السلوك العدوانى ، وبين الباحثين الذين شعروا بان عملهم يوضح - فى الواقع - ان العنف فى التلفزيون له آثار عكسية على نسبة من جمهور المشاهدين على اقل تقدير . والاستفادة ببعض الامكانات الايجابية للموقف فى صنع السياسة عقد السناتور باستور جلسات استماع فى عام ١٩٧٢ لكل الاطراف المعنية . واذا كان لم يقترح أى نوع من الرقابة او القيود على برامج التلفزيون فقد طرحت بعض الافكار من اجل الاصلاح ، وبخاصة مراجعة البرامج التلفزيونية والاذاعية ، وانشاء دليل للعنف حتى يمكن تقويم البرامج على ضوءه . وانتقد كل من كاتر وستريكولاند المصير الذى آل اليه تقرير اطباء الجيش فى عام ١٩٧٥ ، وقال ان البحوث والمناظرات وجلسات الاستماع قد استمرت عاما او عامين دون نتيجة ملموسة ، ومع ذلك فان وجود التقرير جعل القضية معلقة ، والبحث لم يتبع منهجا واضحا من ناحية السياسة .

وبناء على قول كاتر وستريكولاند فاننا نحتاج قبل كل شيء الى انشاء مؤسسات اجتماعية جديدة لترسيخ قنوات الاتصال بين البحث والسياسة العامة ، وبين السياسة والعمل . وليس ثمة مجال فى حاجة ملحّة ظاهرة الى هذه القنوات اكبر من مجال وسائل الاتصالات (١٩٧٥ - صفحة ١٣٨) .

لقد شغلت مسألة العنف فى التلفزيون بلادا اخرى - بالتأكيد - غير تلك التى اشرنا اليها . فقد اصدر المركز الدولى للوثائق الاجتماعية والاقتصادية الافريقية مطبوعا فى عام ١٩٧١ عن وسائل الاعلام فى البلاد النامية . كما اصدرت الحكومة السويدية بعض المطبوعات عن وسائل الاتصالات . واصدرت كثير من البلاد مطبوعات شبه حكومية عن موضوع التلفزيون والعنف اعدتها فى اغلب الاحوال هيئات الاذاعة المختلفة . وفى اسبانيا تولى صندوق الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لاتحاد البنوك الادخارية نشر بحث عن العنف ووسائل الاعلام الجماهيرية وصدر فى عام ١٩٧٢ . وفى ايطاليا اقامت هيئات الراديو والتلفزيون ندوة عن العلاقة بين العنف فى التلفزيون والاجرام . وفى الفترة الاخيرة اصدرت وزارة الداخلية البريطانية (برودى ١٩٧٥) مطبوعا بعنوان « مسألة العنف على الشاشة والرقابة على الافلام » .

ويستنتج من المراجعة الشاملة لكل البحوث التى اجريت حتى الآن - فى عدد كبير من البلاد - ان المشاكل لم تحل بعد . كما يكتنف نتائج البحوث غموض كبير ، وتفسر تفسيرات متناقضة ، وترتبط فقط ، وفى خط مائل ، بالمشكلة العامة للرقابة على وسائل الاعلام .

ولذلك فمن الواضح انها لم تستطع ان تسهم بقدر كبير وبطريقة مباشرة فى معرفتنا هل الاشكال الشائعة للتسلية ووسائل الاعلام الجماهيرية بوجه عام تؤثر تأثيرا ضارا بصفة قاطعة او ان لها نتائج غير مرغوب فيها بالنسبة لتطور النشء

ويقول هالوران برودى (صفحة ١٤٥) لابد من مناقشة مسألة العنف فى الافلام فى اطار المضمون الاجتماعى العريض للتأثير الشامل لبرامج التلفزيون ووسائل التسلية عن طريق الافلام ، وهل التصوير المتكرر والمجسم للعنف والاعمال العدوانية خطر من الناحية الاجتماعية ، وهل تقديم وسائل الاعلام الحياة فى صورة مثيرة تافهة سوقية يمكن ان يكون اقل ضررا بالصحة الاخلاقية فى احوال نادرة جدا .

اللجان المتعددة الجنسية

لدراسة العنف فى وسائل الاعلام

بالنسبة لمستوى الجنسيات المتعددة اهتم كل من مجلس اوربا ومنظمة اليونسكو بوسائل الاعلام الجماهيرية والعنف . وفى اواخر العقد السابع ائكت اللجنة الاوربية لمشاكل الجريمة - التابعة لمجلس اوربا - على دراسة مشكلة حماية الشباب وجمعت الوثائق الخاصة بتأثير الصحافة (ميتشارو ، جيمس ١٩٦٨) والسينما (بريموند ١٩٦٨ ، هالوران ١٩٦٨) فيما يرتكبه الشباب من جرائم . ومنذ آونة قريبة جدا ناقشت الجمعية البرلمانية لمجلس اوربا دور وادارة وسائل الاتصال السلكية اللاسلكية فى مجتمع ديمقراطى سنة ١٩٧٥ ونشر المجلس ببلجيوجرافيا عن وسائل الاعلام (بوئى ١٩٧٦) . وقامت منظمة اليونسكو بالاشراف على عقد المؤتمرات

والندوات والأبحاث المكتوبة المرتبطة بوسائل الإعلام والعنف فى اوقات مختلفة وفى اطر متنوعة وأعدت بليوجرافيتان فى أوائل العقد السابع أحدهما بشأن تأثير التلفزيون على الأطفال والمراهقين (اليونسكو ١٩٦٤) والأخرى عن تأثير السينما (اليونسكو ١٩٦١) .

وفى عام ١٩٧٠ عقدت منظمة اليونسكو ندوة عن تصوير العنف فى وسائل الإعلام الجماهيرية وتأثيره على السلوك فى كل من البلاد المتقدمة والنامية (اليونسكو ١٩٧٠) . وفى هذا الاطار نشرت رسالة عن الازمة الاخلاقية فى المجتمع المعاصر افردت فيها فصلا خاصا بتمثيل العنف فى الافلام السينمائية والتلفزيون وتأثيره على الشباب (بيورنت ١٩٧١) . كما نشرت رسالة اخرى نوقشت فيها وسائل الاعلام الجماهيرية فى المجتمع المعاصر ، وركزت عنايتها على الحاجة الى البحوث التى تتناول جميع الاتجاهات بما فيها العنف والعدوان (هالوران ١٩٧٠) .

المجال الأوسع نطاقا

اللبان القومية لدراسة العنف فى المجتمع

كولومبيا

ربما تكون كولومبيا من أوائل البلاد التى شكلت لجانا قومية للدراسة العنف الاجتماعى . وقد حدث هذا نتيجة خلفية معينة هى الصراع الدموى المتواصل الذى استمر من عام ١٩٤٦ حتى ١٩٦٥ - وطبقا لقول رمزى (١٩٧٣) « كان الصراع الذى عرف باسم « العنف فى كولومبيا » من أكبر وأشد الحروب الداخلية تعقدا فى هذا القرن (صفحة ٣) . ففى موقف التغيير الاجتماعى الذى بذلت فيه محاولات لتبديل القيم التقليدية الراسخة منذ امد بعيد والمصالح المكتسبة أصبح اللجوء الى العنف فى كولومبيا وسيلة للحياة ، بل يمكن القول بأنه أصبح تقليدا جديدا . ويمكن تقسيم مسار هذا العنف الذى استمر أكثر من ستة عشر عاما الى فترات : ففى عام ١٩٥٩ عين الرئيس البرتو لاليراس كاماراجو لجنة قومية لبحث اسباب العنف القائمة وقتذاك . وكان المؤلفون الثلاثة للتقرير الذى نشرته هذه اللجنة فى مجلدين فى سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٦٤ هم السادة : جيرمان جوزمان كمبس ، وهو قسيس عين فى اللجنة القومية ، وأورلاندو فالس بوردا ، من علماء الاجتماع ، وكان وقتئذ عميدا لكلية الدراسات الاجتماعية بالجامعة الاهلية ، وادواردو أومانا لونا ، وهو محام متخصص فى التشريعات الاجتماعية .

وأحدث نشر المجلدين اللذين صدرا بعنوان « العنف فى كولومبيا : دراسة لعملية اجتماعية » (١٩٦٢-١٩٦٤) ضجة كبيرة . وقام فريق من علماء الاجتماع

التحررين بجامة « جافيريانا » في بوجوتا ، الذين ادعوا ان الاحصائيات الخاصة بالوفيات والتلفيات التي وردت بالمجلدين كان مبالغا فيها الى حد كبير .

وينتقد رمزي (١٩٧٣) كل الدراسات التي دارت حول هذين المجلدين وبتهمهما بالتحيز ، ولكنه يشير الى ان نشر دراسة لجنة الحكومة يضمن شرعية على تحليل الهيئات العلمية لمشكلة من اسوا مشاكل الامة (صفحة ١٠) . وقد طبع التقرير للمرة الثامنة حتى الآن . ويلقى التقرير اللوم على حزب المحافظين والمناهضين لقوى الاصلاح لانهم اول من استخدم العنف كأداة للكتبت .

ويرى فالس بوردا (١٩٦٥) ان هذا التقرير دراسة موثوق بها ، ويقول ان العنف كان شيئا منطقيا محتما نتيجة للطريقة العنيفة التي اقصى بها حزب المحافظين عن السلطة ، واضطهاد حزب الاحرار الذي اعلن المقاومة المدنية فيما بعد . ومرة اخرى يقتبس بوردا من تقرير اللجنة ، ويصف التحول في استخدام العنف في كولومبيا من تكتيك للاستيلاء على السلطة - اى التكتيك الذي اكتسب الاحترام كمعصر ضرورى في الشؤون السياسية السوقية الى ظاهرة سياسية ، اى تلك الانتفاضة العنيفة لشعب بلا ايدولوجية او رؤية معينة ، وبواعث تافهة ، وانفعالية قاسية ، فكان كالامعى بلا قيادة الى جانب سوء التنظيم ، وعدم الاستعداد في وسط عملية التحول . ولقد اطلق على هذا النوع الجديد من العنف مصطلح « الصراع الشامل » او « صراع الإبادة » (العنف لفالس بوردا ١٩٦٥ - صفحة ١٩٧) .

وبينما مثل العنف صراعا على السلطة بين النظام القديم والتطلعات المتصاعدة للفلاحين بوجه خاص يبين فالس بوردا ان الصراع استمر حتى الجيل الثاني ، خاصة بعد اغتيال الزعيم الليبرالى جورج اليسرجيتان ، اصبح العنف في عام ١٩٤٨ شيئا روتينيا وفقد سماته الايدولوجية . ونشأ نمط جديد من الزعماء الذين اطلق عليهم « أطفال العنف » ، واقتباسا من تقرير اللجنة بقر فالس بوردا « ان النمط الجديد من الاجرام يستعصى على كل استئصال » . ونتج على المدى الطويل تغيير اجتماعى ، وظهرت معايير تقليدية وقيم ، ودرجة من التحرك الناشئ من تنظيم العنف على المستوى القومى .

اما تقرير جوزمان فيختلف في نواح كثيرة عن الامثلة الخاصة بفرنسا والولايات المتحدة التي ستناقشها فيما بعد . وقد قام بتصنيفه ثلاثة اشخاص في وسط أزمة قومية عنيفة ، وبرغم ان ثلاثتهم كانوا من الشخصيات البارزة ومن الافراد المحترمين والاساتذد المحترفين فقد كان لهم وجهة نظر سياسية مع علمهم الاكيد بأن تقريرهم سيكون له اصدقاء كبيرة على موقف متفجر من الناحية السياسية . وبهذا المعنى فهو مثال للنقد الاضطواري لسياسة مستقرة ، ويتم تحت اشراف لجنة حكومية . وهذه السمة تنسم بها ايضا تقارير اللجان الفرنسية والامريكية ، برغم ان معظمها يشمل ابعادا اكبر ، وتم في مناخ اقل عنفا . وليس صحيحا على وجه

التأكيد ان تقرير اللجنة الحكومية عن العنف يمثل تأييدا اتوماتيكيا لنظام الحكومة وسياساتها .

فرنسا :

شكلت فرنسا فى الآونة الاخيرة لجنة حكومية للدراسة مشكلة العنف فى المجتمع . فقد عين الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان فى عام ١٩٧٦ الى بيريفيت ليرأس لجنة تقوم بدراسة العنف والانحراف والأجرام . وتكونت اللجنة من عشرة اعضاء بالإضافة الى رئيسها بيريفيت ومثل فيها رجال القضاء والقانون وعلماء الأمراض العقلية وعلماء الاجتماع والتخطيط الحضري او المهندسون المعماريون . وعقدت اللجنة بكامل اعضائها خمسا وستين جلسة وسبع حلقات ، كما قضت مئات من الساعات فى جماعات عمل اصغر . وتناولت مجموعات العمل الخمس التى كان لكل منها مقرران الموضوعات الآتية :

١ - الجوانب السيكلوجية والبيولوجية للعنف .

ب - تمدين المناطق الزراعية ، المستوطنة ، والتغيير الثقافى .

ج - العنف والاقتصاد .

د - حماية الشباب .

هـ - الجوانب المتعلقة بقوانين العقوبات ، والمؤسسات الاصلاحية .

وقد استشارت اللجنة عددا كبيرا من الشخصيات السياسية ، بما فيهم عمد اكبر خمس مدن فى فرنسا ، والخبراء فى المجالات المرتبطة بالعنف ، وعلماء الجريمة، ومديرى المصالح الحكومية الذين يتعاملون مع العنف ، وزعماء اتحاد العمال .

واجرى ثلاثون بحثا ودراسة بناء على طلب اللجنة اشتملت على مجموعة من الوثائق عن العنف فى فرنسا لم يسبق جمع مثلها . وقد اعد التقرير العام « أجوبة عن مسألة العنف » فى خلال عام واحد ، وقد قدم للرئيس جيسكار ديستان فى يولية ١٩٧٧ .

وقد ركز النص العام للتقرير على الشعور العام بعدم الامن الذى يسود فرنسا ويؤدى ذلك الى تحطيل للسلوك الذى يولد الخوف : الاجرام ، الانحراف ، العنف الاقتصادى ، والعنف فى دنيا العمل . وطبقا لتقرير اللجنة فان الخوف والثوران المضاد للسلوك الاجتماعى ليسا الا ظواهر دورية . وقد اتسمت بهما فترات كثيرة من التاريخ فى كل انحاء العالم ، وفى فرنسا ايضا . وقد عادت هذه الظواهر الى الظهور بعد فترة زمنية من الهدوء النسبى ، وانبعاث الجريمة فى شكلها الحديث قد حدث خلال العقود الاخيرة من السنين ، وحدوثها قد تضاعف بين ١٩٦٧ و ١٩٧٦ ومن ناحية أخرى يدعى التقرير - اقتباسا من الاحاديث التى جرت مع عامة الشعب

ـ ان عددا قليلا من الأشخاص قد مارسوا العنف للمرة الاولى . ونتيجة لذلك فهم على انه مناخ الخوف ، الخوف من شر مرتقب تسانده وسائل الاعلام ، ويسود بدرجة اكبر فى المراكز الحضرية الكبيرة . ان ثمة محاولة لتصوير المنصر الاجرامى واظهار انه عنصر ذكرى الى حد كبير ، وينحصر وقوعه بين الفئات العاملة وصغار رجال الأعمال ، وانه نادر الحدوث بين العمال الزراعيين أو الفلاحين ، كما يحدث بكثرة فى المراكز الحضرية الكبيرة .

وبحثا عن اسباب العنف نظرت اللجنة الى عدة عوامل : التاريخ ، وسيلة الاتصال الاعلامية ، الميول النفسية والبيولوجية ، الكحوليات والمخدرات .

وفى مرحلة اخرى بحث الاحباط من ناحية التطبيق الاجتماعى مثل : البطالة ، فترات الركود والنمو الاقتصادى . ولم يظهر لى واحد من هذه الاتجاهات أو الظروف الاقتصادية علاقة احصائية فى ازدياد العنف . وقد ظهرت للتحول الجغرافى والاجتماعى علاقة احصائية بالعنف . ويناقش التقرير ايضا فشل الاسرة فى القيام بدورها من ناحية التطبيع الاجتماعى للأطفال والعزلة والريبة التى تتسم بهما الحياة الحديثة .

وثمة نهج آخر لفهم العنف ، هو بحث تركيز المجتمع على التواحي الاستهلاكية والجشع ، وقيام الأشخاص بعمليات البيع والشراء لحسابهم الخاص . ويكشف لنا تحليل للجريمة يقوم اساس تكلفة المنفعة عن ان القلق والتسرع والرغبة فى المشاركة فى السلع الموجودة فى المجتمع على قدم المساواة تؤدي كلها الى تبرير الجريمة بأنها وسيلة لاستعادة التوازن الاجتماعى العادل . كما حظيت عملية « التمدين » بانتباه خاص ، على انها ارض خصبة لتوالد الجريمة . فالمباني الشاهقة ، والاكتظاظ السكانى ، والتقسيم الى مناطق طبقا للمكانة الاجتماعية الاقتصادية ، والعمر ، والطبقة الاجتماعية ، وكذلك الهوية المجهولة للحياة الحضرية الحديثة ، كل ذلك يؤدي الى العنف . والقضية الأخيرة للعنف هي انخفاض عملية الحوار التى هى البديل للمواجهة ، والمعالجة بالحديث . وقد اشتمل تقرير اللجنة على مئة وخمس من التوصيات وتبعب بوجه عام مناقشة الاسباب ، وهى :

- ـ احصائيات افضل عن الجريمة .
- ـ مزيد من الأبحاث .
- ـ الحد من حجم المدن بحيث لا تستوعب أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ نسمة .
- ـ الحد من ارتفاع المباني .

ويرى انه من الضرورى تشجيع علاقات الجوار وانشتطها ، والتمسك بالثقافة ، وتحاشي اجتثاث قطاعات من السكان او خفض الحياة الاسرية ، والمحافظة على كيان الاسرة وهيكلاها ، ودراسة علاقة وسائل الاعلام الجماهيرية بالعنف ، ومقاومة اساءة استخدام الكحوليات والمخدرات ، وحماية الشباب ، وجعل المباني

أكثر أماناً ، وتحسين العلاقات بين رجال البوليس والمواطنين ، وضرورة التعاون الدولي لمكافحة الجريمة ، وتعديل قانون العقوبات ، والغاء عقوبة الإعدام ، وتكوين منظمة دائمة على المستوى الدولي لتنسيق كل هذه الإجراءات . وكما يقول التقرير في خاتمته بعنوان « العنف فى الإنسان » (صفحة ١٩٤) لا يمكن كبح جماحه . ولكن مع تجسيد الشعور بأن كل فرد له فائدة للآخر وللآخر فائدة له ، ومع استئناف الحوار ، فقد يولد عالم جديد . وقد قصد أن يكون التقرير معتدلاً وموضوعياً ، ومع ذلك مازال بعض أعضاء اللجنة يعترفون بأنهم غير مستريحين إليه ، لأن كثرة العوامل المستشهد بها تترك مسألة أسباب العنف غامضة ، والسلطة العامة ليست هى محل البحث ، بل حقوق الجماعات الاجتماعية المهنية ، والعائلات وقبل كل شيء حقوق الأفراد (صفحة ١٥٣) .

الولايات المتحدة

ثمة تقليد راسخ فى الولايات المتحدة منذ أمد بعيد لتعيين اللجان القومية لبحث المشاكل الاجتماعية ، واندلاع أعمال العنف التى تهز كيان الأمة . ومنذ عام ١٩٦٠ على أقل تقدير ، عينت أربع لجان من هذا النوع :

الأولى : لجنة تقصى الحقائق الكامنة وراء حادث اغتيال الرئيس جون كيندى فى عام ١٩٦٣ .

الثانية : لدراسة الظروف التى أدت الى اندلاع أعمال العنف والشغب فى حى واتس بولاية لوس أنجلوس فى عام ١٩٦٥ .

الثالثة : للبحث عن أسباب الاضطرابات المدنية التى انتشرت وأقلقت المدن الكبرى بالولايات المتحدة فى صيف عام ١٩٦٧ .

الرابعة : لتحديد الأسباب ، ومنع أعمال العنف التى عقب اغتيال السناتور روبرت كيندى فى عام ١٩٦٨ .

وقامت اللجنتان الاخيرتان باستكشاف المشكلة الكبيرة للعنف فى المجتمع ، ومن ثم فهى تقارن باللجان التى شكلت فى الدول الأخرى التى ذكرناها آنفاً .

ففى يولية ١٩٦٧ ، وبعد صيف شهد أحداث شغب عنيفة فى المراكز الحضرية الكبرى ، عين الرئيس ليندون جونسون لجنة قومية استشارية للاضطرابات المدنية لى تقوم بالإجابة عن الآتى :

— ماذا حدث ؟

لماذا حدث ؟

— ما يمكن عمله لمنع تكرار حدوثه ؟

وهذا بالإضافة الى أربعة عشر سؤالا أخرى تتعلق بالتفاصيل .

وطالب الرئيس جونسون ملخصا عن أعمال الشغب ، وما ينصح باتخاذها من إجراءات على المدى القصير وعلى المدى الطويل لمنع هذه الأعمال واحتوائها . وضمت اللجنة عشرة أشخاص بالإضافة الى رئيسها أوتو كيرنير حاكم ولاية إلينوى (وكان أغلبهم من المشرعين ويمثلون كل الأحزاب السياسية) وزعيما من اتحاد العمال ، ومديرا من إحدى الشركات الصناعية ، وزعيم حركة الزواج للأصلاحيين الاجتماعيين ، وموظفا مدنيا ، وضابطا كبيرا من ضباط البوليس . وبينما شملت الاضطرابات المدنية في عام ١٩٦٧ الاحياء الحضرية للزواج كان ضمن أعضاء اللجنة اثنان من الزواج فقط ، ولم يكن احدهما من الشخصيات المناضلة في حركة الرفض الزوجية . وكونت اللجنة مجموعتين استشاريتين ، وهيئة من الاساتذة يزيد عدد افرادها عن تسعين شخصا . وخلال الجلسات التي استمرت من أغسطس حتى نوفمبر استدعى مئة وخمسة وثلاثون شاهدا يمثلون العمدة ورجال البوليس والحرس الوطنى وزعماء الزواج واساتذة الجامعات والموظفين المدنيين والمؤسسات الاجتماعية والمحلية . وكانت قائمة المستشارين والمتهمدين اكبر بكثير جدا . وانجزت اللجنة مهمتها في عام واحد ، وقسمت الى مراحل مختلفة . وكانت المرحلة الاولى لاستكشاف ما حدث فعلا وبالتفصيل في كل مدينة اثناء أحداث الشغب ، حتى تعرف لماذا حدث هذا الشغب . وقام أعضاء اللجنة بزيارة ثمانى مدن ، وقابلوا اهالى احيائها ، والمناضلين من الزواج ، وموظفى كل مدينة منها . وقام الخبراء الذين عملوا كمستشارين للجنة بدراسات لها ، وعانوا في اعداد التقرير النهائى . وقد جرى البحث وفقا لثلاثة برامج رئيسية :

— مقابلات شخصية ولقاءات عقدت في عشرين مدينة لتحديد الموقف المحلى بصورة اكثر تفصيلا .

عرض ملخص للأحداث وفقا لتسلسلها الزمنى ، وقسوة أعمال الشغب فى كل مدينة .

— تقدير موقف الأهالى الزواج والبيض بالنسبة لأعمال العنف .

كما جرت دراسات أخرى بحثا عن تحديد المنظمات المستترة وراء هذا الشغب ودور البوليس ووظيفته وسلوكه ، والحرس الوطنى ، وإدارات إطفاء الحريق ، ودور شركات التأمين فى المناطق التى أصابها التخريب ، ودور أصحاب المشروعات الخاصة .

واتبع التقرير النهائى موجز الأسئلة الثلاث التى طرحها الرئيس جونسون .

أولا : ملخص وتشخيص الاضطرابات التى اجتاحت كل مدينة من المدن الثمانية :وهو اجابة عن السؤال القائل : ماذا حدث ؟

ثانياً : لماذا حدث ؟ وتناول مسألة الاسباب .

وحيث ان اعمال الشغب اتسمت بالعنصرية فان الاسباب الرئيسية تكمن وراء التفرقة العنصرية السائدة ، وعزل الزوج ، والهجرة السوداء الى المدن ، وانتقال البيض الى الضواحي ، وكذلك الاحياء الفقيرة التى يعيش الزوج فيها ، وخيبة امل الزوج ، وعامل التقليد فى العنف ، والدور العكسى للبوليس فى حفظ النظام بالاحياء الفقيرة .

وهذه العناصر للكفاح العنصرى فى الولايات المتحدة قتلت بحثا من كل جانب . فمن الناحية التاريخية تم تتبع الوضع الاجتماعى للزوج منذ الفترة الاستعمارية حتى العقد السابع من هذا القرن ، اى العقد الذى اصبحت فيه اعمال الزوج مباشرة وظهرت فيه قوة الحركة الزنجية ومن الواضح ان انشاء الاحياء على اساس عنصرى يتعارض مع خلفية ميول السكان وتدفقهم

ان بعض القوى المؤثرة فى الزوج تماثل تلك القوى التى اثرت فى الاقليات العرقية قبل ذلك . ومن العوامل الاخرى بخاصة التفرقة فى التوظيف ، والعزل فى الاسكان والمدارس ، فيفتح لاتجاهات البيض القائمة على الجنس واللون . كما بحث كل مشاكل البطالة ، وبيان الاسرة ، وسوء التنظيم الاجتماعى . وبالرغم من ان الوضع الاقتصادى للزوج قد تحسن مع مرور الزمن فانه لم يحسن بمثل السرعة التى تحسن بها وضع البيض ، وما زالت الشقة تتسع بين اولئك وهؤلاء . وصورت ظروف الحياة الضارية بالاحياء الحضرية الفقيرة تصويرا حيا : حيث الجريمة ، وعدم الشعور بالاطمئنان ، وسوء الاحوال الصحية ، والمرافق ، وارتفاع نسبة وفيات الاطفال ، وتوقع حياة الفقر المدقع ، واستغلال التجار البيض . رسم ذلك كله صورة لامة تنجه نحو مجتمعين : مجتمع زنجي ، ومجتمع للبيض ، كل منهما منفصل عن الآخر ولا يتساوى معه (صفحة ١) ، ويطالب التقرير بعلاج الموقف ، ومن الواضح ان هذه ليست مهمة سهلة رغم ما تقدمه من امل (صفحة ١ - ٢) .

ان هذا التقسيم العنصرى العميق ليس امرا محتوما ، اذ يمكن ان تنعكس الحركة انعكاسا جزئيا ، والاختيار مازال ممكنا . وعملنا الاساسى هو تحديد ذلك الاختيار والضغط لاتخاذ قرار قومى . وسيطلب هذا البديل الالتزام بالعمل الوطنى وبالاتجاهات الجديدة ، بل سيتطلب بهما جديدا ، وادارة جديدة قبل اى شئ . ان سياسة العزل والفقر قد اوجدت فى الاحياء العنصرية الفقيرة بيئة مدمرة ، ومجهولة تماما لمعظم الامريكيين البيض ، والامر الذى لم يفهمه الامريكيون قط ، ولا يمكن للزوج ان ينسوه ابدا ، هو ان مجتمع البيض هو الذى تعمق فى خلق الاحياء الفقيرة الزوج ، وان مؤسسات البيض هى التى اوجدتها وتمسك بوجودها

وأن مجتمع البيض هو الذى يمكنه أن يتغاضى عنها . وانتقل أعضاء اللجنة من عريضة الإتهام الشاملة هذه الى التوصيات وفقا للمبادئ الأساسية الثلاث .

وحتى ترقى البرامج الى المستوى الذى يتفق مع ابعاد المشاكل - ولكى توجه هذه البرامج للتأثير القوى فى المستقبل القريب ، وتضيق سعة الشقة بين الوعد والانجاز ، وللاقدام على المبادرات الجديدة والتجارب التى يمكنها تغيير نظام الاحباط الذى يسود الاحياء الفقيرة للزواج ، وبضعف المجتمع - يقترح تقرير اللجنة فى عدد كبير من التوصيات الخاصة استراتيجيات دقيقة محكمة على المستويين المحلى والقومى .

فعلى المستوى المحلى اقترحت وسائل لتحسين التفاهم والاتصالات والعلاقات بين سكان احياء الزنوج ، وبين الحكومة المحلية ورجال البوليس للسيطرة على الاضطرابات وتحسين نوعية العدالة واجراءات التقاضى فى المنازعات ، واحداث تحسينات فى نوعية الحياة فى المناطق المحرومة المجاورة للمدينة الرئيسية ، من خلال « الاتفاقى الاتحادى » على التعليم والاسكان والتوظيف والتدريب على الاعمال والخدمات الاجتماعية

وعلى المستوى القومى يوصى التقرير بوضع برنامج للتنسيق يهدف الى ايجاد مزيد من فرص العمالة لتجديد واحياء المناطق التى يسودها الفقر ، القائمة الآن ، وتحسين التعليم العام بخفض نسبة التفرقة بين السود والبيض فى المدارس ، وتحسين نوعية التعليم فى مدارس احياء الزنوج ، والتجديد الشامل لنظام الرفاهية السائد فى الوقت الحالى ، والبحث عن بدائل مثل تحديد حد ادنى لمستوى الدخول ، وابداء نظام جديد لاسكان الاسر ذات الدخل المحدود ، وسن وتنفيذ قانون وطنى يفتح باب شغل المساكن يمكنه القضاء على التفرقة العنصرية فى بيع المنازل وتاجيرها على اساس الجنس او العقيدة او اللون او الاصل القومى .

ان مضمون التقرير العام للجنة القومية الاستشارية ليس الا نقدا مريرا للاتجاه الذى يتخذه المجتمع الأمريكى ، حيث يعيش الزنوج فى عالم ، والبيض فى عالم آخر . كما يصبو ويأمل فى تحقيق الاصلاحات المطلوبة قبل فوات الاوان . وخلال الاشهر التالية لصدور تقرير لجنة كيرنير سادت الولايات المتحدة موجة اخرى من العنف بلغت ذروتها باغتيال الزعيم الزنجى مارتن لوتر كنج ، والسناثور روبرت كيندى فى يونية ١٩٦٨ . ومرة اخرى عين الرئيس جونسون لجنة قومية لبحث اسباب العنف ومنعه . وشكلت هذه اللجنة بموجب المرسوم التنفيذى فى يونية ١٩٦٨ ، وامت محبتها فى ديسمبر ١٩٦٩ ، وقدمت تقريرها للرئيس الجديد ريتشارد نيكسون . وقد لاقت هذه اللجنة - بلا شك - اكبر قدر من الشهرة ، وعبأت اكبر عدد من العلماء فى قطاعات المجتمع . كان رئيسها الدكتور ميلتون . س. ايزنهاور ، وهو رئيس جامعة وشقيق الرئيس السابق دوايت ايزنهاور . وكان اعضاؤها الاثنا عشر من رجال القضاء واعضاء الكونجرس ورجال النيابة ، بالإضافة

الى مؤلف فيلسوف ، واحد علماء الأمراض العقلية . وبذلت هذه اللجنة مجهودها كبيرا على نطاق واسع شمل : هيئة الاساتذة المهنيين والمستشارين ، وعقدت الجلسات ، كما عقدت مؤتمرات أكاديميا ومؤتمرا عن الشباب والعنف ومؤتمرات أخرى لرؤساء الجامعات . وقد جعلت تقارير قوة العمل وتقارير التحقيق الخاص مهمة هذه اللجنة عملا لم يسبق اليه .

وتكون من التقارير السبعة لقوة العمل والتقارير الخمسة المتخصصة اكثر من خمسة عشر مجلدا مطبوعا ضمت البحوث والمناقشات التي اشترك فيها ما يقرب من مئتي عالم عن طريق التعاقد مع اللجنة . وعقد اعضاء اللجنة جلسات كثيرة طوال ثمانية عشر شهرا ، كما عقدوا المؤتمرات قبل ان يقدموا ملخص تقريرهم النهائي . وطبقا لكلمات رئيس اللجنة (صفحة ١٦) : « احب ان اؤكد ان حل مشكلة العنف في مجتمعنا سيتطلب عملا كثيرة من : الافراد ، والعائلات ، وكثير من المؤسسات الخاصة ، بل كل مستوى من مستويات الحكومة . ومن ثم تكون للقيم التربوية العامة في تقريرنا أهمية اكيدة عند الاستفادة بها في صياغة التشريعات » .

يضع التقرير مشكلة العنف في المجتمع الأمريكي في منظور تاريخي ، ويستنتج انه كان جزءا من الحياة القومية على الدوام . ويوضح ان الزيادة السريعة في العنف بكل اشكاله ، والجريمة بوجه خاص ، اصبحت مزعجة خلال العقد السابع من هذا القرن ، وانها تتطلب اهتماما وعملا قوميا . ولكي نفهم هذا العنف من الضروري ان ندرس المجتمع الأمريكي نفسه (صفحة ٢٣) .

ومن الاجراءات التي اقترحت للسيطرة على العنف زيادة الانفاق لمنع الجريمة وتنفيذ العدالة ، واتباع سياسة قومية للحد من الأسلحة النارية الصغيرة ، والحصول على الأسلحة اليدوية . ومع ذلك فمن المعترف به ان هذه السياسات لن تقضي على الأسباب الأساسية للعنف . والواقع ان اعضاء اللجنة يرون انهم غامروا بفرض قدر كبير من الرقابة ، ونتج ذلك من مجتمع يسوده الكبت . علاوة على ذلك كان تقرير هذه اللجنة مثل تقرير لجنة كيرنير يلقي اللوم كله على الظروف الاجتماعية . والهدف هو ان نجعل العنف امرا غير ضروري ، ولا جدوى منه . ولكي نحقق ذلك لا بد ان نحدث الجماعات المحرومة - بما فيها الشباب - عن مصيرهم ، وعن تشكيل المجتمع في المستقبل بدرجة أكثر (صفحة ٣٠ و ٣١) . والطريقة التي يمكننا ان نحقق بها التقدم الاعظم لتقليل العنف هي اتخاذ الاجراءات الضرورية لتحسين ظروف الاسرة والحياة الاجتماعية لكل من يعيشون في مدتنا ، وبخاصة الفقراء الذين يتركزون في الاحياء الفقيرة . فهذه الاحياء الفقيرة هي المسؤولة بنسبة كبيرة جدا عن جرائم العنف . فلكي تكون شابا فقيرا غير متعلم لا تملك وسيلة للهروب من بيئة حضرية ضاغطة ، ولكي تحصل على ما يدعى المجتمع انه متوفر (ولكن الآخرين في معظم الاحوال) ، ولكي يرى الانسان حوله دائما ان الوسائل غير المشروعة بل ووسائله

«النف هي التي تستخدم في اغلب الاحوال لتحقيق المكاسب المادية ، ويرى الآخرون يستخدمون هذه الوسائل دون أن ينزل بهم العقاب ، فان كل هذه الأمور تعتبر من المؤثرات العديدة التي لها وزنها ، والتي تجذب الكثيرين الى الجريمة والانحراف :

ولكى تكون خاضعا للترفة العنصرية والعزل أيضا فان ذلك يضيف كثيرا الى قوى الجذب الاجرامية . فالامن في مدنا لا يتطلب شيئا اكثر من اقدام لاعادة تنظيم هيكل الحياة الحضرية . ولكي نحدث اعادة تنظيم هيكل هذه الحياة في المراكز الحضرية لامة . يوصى اعضاء اللجنة باعادة ترتيب الاولويات القومية . مؤكدين ان الحظر على احياء المجتمع ليس وافدا من خارج حدود البلاد ولكن التحلل نابع من داخلها ، واوصى التقرير بتقليل نفقات الدفاع بعد نهاية حرب فيتنام ، واعادة توزيع الاعتمادات القومية في مجهود اكبر لتحسين الظروف الداخلية لامة .

وشملت خاتمة التقرير احدى وثمانين توصية خاصة . منها اعادة ترتيب الاولويات القومية ، وتشمل زيادة الاستثمارات في الرعاية الاجتماعية والعدالة الجنائية حتى تتحقق الاهداف القومية . وعلاوة على ذلك طالب اعضاء اللجنة بضرورة ترخيص الأسلحة اليدوية ، وتوفير الفرص للعمالة الكاملة ، وتوفير الاسكان ، وسياسة متسقة للتجديد الحضري ، وبرقابة افضل على البرامج التلفزيونية التي تشمل مشاهد العنف وعلى الأفلام السينمائية أيضا ، وبمستوى افضل بين الطلاب والادارة في ساحة الجامعات ، وتخفيض سن حق التصويت الى ثمانية عشر عاما ، وباصلاح نظام الاحتياط للخدمة العسكرية ، وبوضع برامج أخرى للشباب ، وبتخفيض عقوبة احرار « المارهوانا » الى جنحة ، وأن يبدل الجمع مجهودا منسقا لسد الفجوة بين ابناء الجيل الواحد .

وتقوم هذه التوصيات ، وكذلك نص تقرير اللجنة - على مادة تقارير قسوة العمل التي غطت الجوانب التاريخية واجرت الدراسات المقارنة عن العنف والرفض والمواجهة والجريمة والاغتيل والأسلحة النارية الصغيرة ووسائل الاعلام الجماهيرية والقانون والنظام .

المجال الأوسع نطاقا

المنظمات المتعددة الجنسية

على مستوى تعدد الجنسيات كانت اعمال العنف والتوترات بين الامم موضوعا للدراسة تحت اشراف اليونسكو لآكثر من مرة . ففي عام ١٩٤٨ زعمت نخبة من ثمانية علماء للاجتماع من سبع دول مختلفة بان اسباب الحرب لا تكمن في الطبيعة البشرية ، ولكنها تكمن في الاستغلال . وعدم العدالة الاقتصادية ، وعدم الشعور بالامن ، والتجارب الفاشلة ، وخرافة دعوى القومية ، وكذلك الرموز والاتجاهات « اليونسكو ١٩٤٨ » . وهذا البيان جزء من الدراسة المعنونة (دراسة التوترات

الدولية المؤثرة فى التفاهم الدولى) التى استمرت من عام ١٩٤٧ حتى ١٩٥٦ ، وكان من نتائجها نشر عدة كتب : (كاتريل ١٩٥٠ ، كليبرج ١٩٥٠ ، مالك كين ١٩٥١ ، مورفى ١٩٥٣ ، ستيفرتيل ١٩٥٣ ، مجلة الجمعية الدولية للدراسات الاجتماعية ١٩٥٩) .

ويميل المضمون العام لمنهج اليونسكو بالنسبة للعُدوان والعنف والتوتر الى توكيد الاسباب الاجتماعية بدرجة أكثر من توكيده للأسباب البيولوجية .

وفى عام ١٩٧٠ عقد اجتماع مشترك فى باريس لبحث (العدوانية البشرية) ، وتبعته ندوة عن الموضوع نفسه عقدت فى بروكسل عام ١٩٧٢ . ومرة أخرى صدر عدد من المطبوعات ضم الابحاث التى قدمت فى هذه الاجتماعات وهى : عدد من مجلة « رسالة اليونسكو » فى عام ١٩٧٠ ، وعدد من « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » فى عام ١٩٧١ ، ومؤلف هامبورج ، ومؤلف لبرودى (١٩٧٣) .

وكما ذكرنا آنفا اهتمت منظمة اليونسكو بتأثير العنف فى وسائل الاعلام الجماهيرية ، ووسائل الاعلام فى الدول النامية بوجه خاص ، وقامت المنظمة بعقد مؤتمرات أخرى عن العنف ، ورسالة المهاتما غاندى ، وعن الجنس والتربية . وفى خريف عام ١٩٧٥ عقدت اليونسكو اجتماعا للخبراء ذوى التخصصات المشتركة لدراسة اسباب العنف حضره سبعة عشر خبيراً يمثلون أربعة عشر بلداً اجروا كثيراً من المناقشات وتوصلوا الى تفسيرات متعددة . وتحتوى أجزاء من هذا المقال على نتائج هذه الجهود . وكان الهدف الأكبر لمجهودات اليونسكو هدفاً تربوياً يأمل فى خفض الصراع الدولى بواسطة توضيح الاسباب الكامنة للعنف ونشرها . ومثل هذا العمل يمكن أن يتحقق باستجابة كل دولة من الدول الاعضاء لتوصيات اليونسكو .

استنتاجات

ما هو تأثير اشتراك الحكومات المختلفة والمنظمات المتعددة الجنسية فى بحث موضوع العنف والعُدوان ؟ ربما يدعونا هذا الى النظر فى مراحل العمل الحكومى المختلفة . تساند الحكومة مجموعة كبيرة من البحوث ، بل تقوم بنفسها فى كثير من البلاد بتنفيذ برامج خاصة فى موضوع الجريمة . وقد تمتد هذه الجهود خارج الحدود الإقليمية ، كما أن ثمة قدراً من المشاركة فى المعلومات بين الدول .

وقد يقول المرء - فى هذه المرحلة - ان الإعانات المالية والبحوث التى تنفذها الحكومات قد أضافت قدراً لا يستهان به الى حجم المعرفة بموضوع العنف والعُدوان . وقد يسود ، فى مرحلة أخرى ، شعور يرتبط بطريقة أكثر مباشرة بالسياسة والشئون السياسية . مثل أن تعين محكمة لتقصي الحقائق وكشف اسباب عمل من اعمال العنف مثلاً ، فتقوم هذه المحكمة بعمل بيان سياسى ، وعلى أية حال لا تقوم

محل المحاكم التي من هذا النوع بتقديم بيان شكلي زائف ومحبوك لتبرير الموقف . بل قد يكون الأمر على عكس ذلك تماما . ففي بعض المجتمعات قد تسبب محكمة رسمية من هذا النوع احراجا للحكومة قد يكون له اثر كبير . وقلما يحدث ذلك ، ويكون له تأثير في الرأي والعمل . وقد تقدر - في مرحلة ثالثة - تأثير اللجنة الحكومية التي تكلف بدراسة بعض المشاكل الكبرى للعنف الاجتماعي ، ولابد ان تؤكد ان تعيين هذا النوع من اللجان قل ان يحدث . وقلة من الدول سلكت هذا السبيل كاستجابة غير معتادة لظروف شاذة متضاربة ، وتم ذلك بطريقة اتوماتيكية . وبعض البلاد التي اقدمت على هذا كانت تعاني قدرا ضئيلا من العنف مما سمح لها باتخاذ هذه الخطوة . اما المجتمعات الأخرى التي يتفشى فيها العنف فتجد انه غير مقبول من الناحية السياسية ، بل من المستحيل ازاء المطالب الكثيرة القاسية التي اما ان تكون غير قادرة على توفيرها ، أو ترى انه من الأفضل وضعها في استخدامات أخرى ، فلا تقدم على اتخاذ هذه الخطوة .

ان ثمة ثلاثة موضوعات ضاغطة بما فيه الكفاية مرتبطة بالعنف ، ويتحتم ان تقوم اللجان الحكومية بدراسة كل جوانبها باستفاضة ، وهي :

- دور وسائل الاعلام الجماهيرية ، مع التركيز بوجه خاص على دور التلفزيون في زيادة العدوان .

- العدوان الجماعي المرتبط بأهداف سياسية .

- أعمال العنف الفردي التي تتم في شكل الجريمة .

ان التمييز بين العنف المرتبط بالسياسة وبين الجريمة قضية سياسية في حد ذاتها ، وقد اعترفت تقارير اللجان الحكومية بأنه كذلك .

يستحيل القول بأن التقارير التي تشرف الحكومة على اعدادها لا تنتقد السياسة الاجتماعية . بل على العكس قد يدهش القارئ للفظاظ التي يوجه بها النقد في ميل هذه التقارير . ومع ذلك يرى بعض النقاد ان مداوات اللجان الحكومية ليست الا وسيلة لتنحية القضية جانبا ، وينشأ ذلك من الرغبة الملحة في اتخاذ اجراءات عملية بدلا من الاجراءات الكلامية . والنقد الموجه للدراسات الوفيرة للجان الحكومية يرى انها وسيلة لتهدئة الجماهير وتغادي المشكلة ليس الا ، ويسخر من الضعف الذي تتسم به تقارير اللجان ، ويزعم ان اللجان على وعى تام بأسباب هذه السخريّة .

ومن خاتمة تقرير اللجنة القومية الاستشارية عن الاضطرابات المدنية تقتبس قول الدكتور كينيث ب. كلارك الذي يشير الى التقارير التي اصدرتها اللجان السابقة عن أعمال الشغب . يقول كلارك في صفحة ٤٨٣ :

» لقد قرأت التقرير الخاص بأعمال الشغب التي وقعت بشيكاغو في سنة ١٩٦٩ ، وخيل لي انثناء قراءته انني اقرا تقرير لجنة التحقيق في أعمال الشغب

التي وقعت في حى هارلم سنة ١٩٣٥ ، أو تقرير لجنة التحقيق في أعمال الشغب التي وقعت في نفس الحى سنة ١٩٤٣ ، أو تقرير لجنة مالك كون عن أعمال الشغب التي وقعت في حى واتس . ولابد أن أقول يا أعضاء هذه اللجنة (١) ، مرة أخرى وفي صراحة ، أن ذلك نوع من « مغامرات اليس في أرض العجائب » ، بل نفس الصور المتحركة التي يعاد عرضها مرات ومرات ، نفس التحليل ، نفس التوضيات ، نفس التراخي » .

لقد كان رد الفعل متماثلا بالنسبة للتقارير الخاصة بوسائل الاعلام الجماهيرية والعنف التي تلا بعضها الآخر عاما بعد عام . وفي جو من الفزع شعر بعض الخبراء أن الحوار نفسه سيستمر الى الأبد ، دون وجود مؤشرات للعمل أو التغيير . ومن ناحية أخرى ، يشير المؤيدون إلى أن تقرير لجنة الحكومة ليس الا بيانا سياسيا موجها الى المهيمنين على السلطة . وأن نسبة من التوصيات قد ترى النور في شكل برامج تشريعية أو سياسات . فضلا عن ذلك ، تستطيع اللجنة الحكومية أن تعبئ المصادر (هيئة علمية) على نطاق لم يعرف من قبل . وميزة تقرير الحكومة تكمن فيما يلاقيه من ذبوع وفي وصوله لعدد أكبر من القراء والمستمعين والمُشاهدين بحيث يؤثر في الرأي العام بطريقة تحققها مطبوعات الهيئات العلمية .

ولهذه الأسباب قد ينتقد - في أول الأمر - الدور الذي تقوم به التقارير التي تعدها اللجان الحكومية على زعم أنها تقارير تربية تهدف الى تغيير مناخ الرأي العام . وعلى أية حال فإن اللجان القومية والمنظمات الدولية تقوم بنشر المعرفة ، وتعمل على ربط المناهج النظرية بالمشاكل التطبيقية ، وتفسح مجالا للأمل في التأثير على الاتجاهات التي تمهد الطريق للعمل .

مركز مطبوعات اليونيسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- ① مجلة رسالة اليونسكو
- ② المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ③ مجلة مستقبل التربية
- ④ مجلة اليونسكو للمكتبات
- ⑤ مجلة (ديوجين)
- ⑥ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتٍ دولية،
تصدر طباعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية ترجمة متخصصة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

المرأة

والقهر الاجتماعي

*** عندما تحولت البشرية عن حياتها البسيطة ، حياة
الغنص والجمع ، ولم يعد للمجتمعات الأولى التي عاشت
على ثمار الأشجار (لى . و ديفور ، ١٩٦٨ - تيرنبول
١٩٦٨) بقاء ، وبنت في صورتها المعتقد من القهر الاجتماعي
النازل في حاضرها (روبرتسون ١٩٧٦) ، فإن صورة الرجل
المحارب والبطل الفاتح ، وقد بنت في صورة الإله الفاتح ،
كما كان زيوس رب الآرباب على ذرى الباشيون بطل النهب
والأسلاب ، ظلت المثل الأعلى الذي يستوحيه الرجال ،
وبقيت المرأة كما كانت في تلك الأساطير خائفة مستسلمة
لا تملك لنفسها سندا ، كما كانت هيرا البسيطة ، أو أرميس
ربة الغنص ، أو أثينا المحاربة من ربات الباشيون .

الكاتبة : أليس بولدنج

ستاذة علم الاجتماع ومديرة المشروعات بمعهد السلوكيات ، جامعة كلورادو في بولدر . شاركت على المستوى الدولي في مشكلات السلام والنظام المالي وتيسوية الخلافات ووضع المرأة في المجتمع على المستويين الأكاديمي والعملية . ونشرت عددا من المؤلفات تتناول تلك الموضوعات ، ومنها : « خفايا التاريخ نظرة المرأة على مدى الزمن » (١٩٧١) ، « حقوق الطفل ومسيرة الحياة » (١٩٧٨) . كتبه بمناسبة العام الدولي للطفل .

المترجم : الدكتور حسين فوزي النجار

الاستاذ غير المتفرغ والمترجم على قسم الصحافة بجامعة اسبوط ، ومستشار وزارة التربية والتعليم سابقا ، وعضو مجلس ادارة اتحاد الكتاب ، ومقرر لجنة الدراسات الادبية والنقد ، ورئيس رابطة أساتذة العلوم الاجتماعية ، ورئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية . عضو جمعية الأمم المتحدة وجمعية انصار حقوق الانسان ، له أكثر من ثلاثين مؤلفا في التاريخ والتراجم والعلوم السياسية والعلاقات الدولية والتربية وابحاث عديدة نشرها في المجلات العلمية في مصر والمغرب ، منها « السياسة والاستراتيجية في الشرق الاوسط » و « الفكر السياسي الحديث » و « التاريخ والسير » و « أرض الميعاد » كما ترجم بعض الأعمال الفكرية البارزة . حاصل على وسام الجمهورية وشاح الرواد الأوائل للتعليم .

ولم يكن بد من نهاية لهذا الاستسلام والخنوع حتى تنمو البشرية على حد سواء للمرأة والرجل . ولكن اتعنى مساواة المرأة بالرجل وأن تضطلع بكل ما يضطلع به من أعمال أن يحل السلام على الأرض وتقوم العدالة ؟

من الاغراق في الرأي أن يحل السلام على الأرض اذا ما حلت النساء محل الرجال في السلطة وكان منهن المشرعون والحكام . وهو ما نشكك فيه . فمن المثير في معركة الجنسين وهو ما تسفر عنه مدونات التاريخ (كرامر ١٩٦٣) أن كلا الجنسين يرى نفسه فريسة وضحية للآخر ، وقد بقى هذا الاحساس موردا خصباً لتسويات ضافية وسلوكيات ملتوية شوهت الكيان الاجتماعي ، وعاقبت اثبات الذات لدى كل من الرجل والمرأة ، ومن اليسير رؤية هذا العمل الكريه من السطو القهري الذي مزق الفرائس من النساء بدنيا ونفسيا ، وهو ما يبدو في هذا الجهد القاسي الذي يعاينه الطفل الذكر عندما تواجهه فرضيات قاسية مبتورة (بتلهيم ١٩٤٥) لاثبات كماله وانسانيته .

فإذا تأملنا ما بداخل الجاني والمجنى عليه قلنا ما نبذله من جهد فى هذا السبيل يؤدى بنا الى نظرة اخرى لوضع القهر الاجتماعى ، ومع ذلك فاننا نظل بعيدين عن ادراك الادوار التى يمر بها الاطفال حتى مرحلة النضج وخاصة الفئات قبل دور البلوغ ، سواء من حيث الطبيعة الجسمانية ، او ادراكهم للنمو والتكامل فى دور البلوغ كخناث يتميزون بسمات الجنس المزدوج .

ومن الاغراق فى التبسيط ان نقول ان القهر المجتمعى ينمو من خلال سلسلة من الاحداث التاريخية ، وهى ما يسميه ديلسون (١٩٧٦) التيار الاجتماعى الذى تتكون من خلاله اسباب النضج الجسمانى لكلا الجنسين الذكر والانثى ، وعلى اية حال اذا ما ادى القهر الى انتشار تلك الظاهرة المرضية بين الجنسين فى المجتمعات المستقرة كما عرفناها خلال اثني عشر الفا من الاعوام الماضية فان هذا هو ما يجب ان نضعه فى حسابنا فى اى محاولة للتخفيف من درجات القهر المجتمعى .

وقد ذكرت المدونات التاريخية ، منذ بدأت الاديان العالية على اقل تقدير . ان المثل الأعلى للخنثى هو ان يشارك الرجل فى شخصيته الامرة ، وان يشارك الانثى ولعها بتربية الاطفال .

وليس من قبيل التردد او اللف والدوران ان يعود ذلك النمط الى الظهور مرة اخرى فى الدعوة الى حرية الشذوذ الجنى لكلا الجنسين فى الوقت الحاضر ، وما من احد من هؤلاء الشواذ الا وينشد الكمال مع قرين من جنسه . وما من مجتمع اكثر سلاما وعدلا مما يدور فى مخيلة المصلحين والرايكااليين من الساسة الا وهو فى حاجة الى هؤلاء الخنثيين ليشتد ويعمل . فلان سياسة السيطرة مهما كانت نزعتها الى التفتير لثمنها الكثير مما لدينا سوله استوت لديها ممارسة القوة بكل وضاعها او تناوشتها المضرة .

فالمجتمعات ، كما نعرف جميعا ، تفرس فى ابناءها اسلوبا ذاتيا لمواجهة المشكلات ينمى فيهم انماطا متباينة من السلوك العنيف . وهو ما تحتلبيه الشيوعية فى استراتيجيتها لاعداد الاطفال ليكونوا جنودا ورجال شرطة يمثل ما تعد به المرأة ، زوجة او اختا او اما ، كما يرجع تصور الكيان الذى يقوم عليه القهر ويفضى الى السلوك العنيف الى تلك التنظيمات التى تقوم عليها المؤسسات والى طبيعة البناء الاسرى ، والى الانظمة الاقتصادية والثقافية والسياسية التى تقرر ان التضحية ببعض الاشخاص انما هى لصالح المجموع ، فهم الذين يتعرضون للعذاب وهم دون غيرهم الذين يعصف بهم الموت ، كما يقرر هذا البناء النمطى الاجراءات الاشتراكية الكفيلة باقناع الافراد بمكابدة المكراه او تحملها وفقا لدور كل منهم .

وتعانى المرأة اكثر مما يعانى الرجل من قسوة المعاملة وقهر النظام ، بعد ان حدد لها تركيبها البيولوجى وضعا ثانويا (كائناتى) ، يقف عائقا امام كيانها الاجتماعى على اى مستوى من المستويات الاجتماعية السائدة ، ويؤدى الى تعزيز التمايز فى توزيع الموارد التى تقررهما الطبقة فى كل المجتمعات ، وان بدت فى اسط المجتمعات مفرقة فى تمييز الرجل على المرأة ، فاذا قل الطعام وشحت الموارد كان على المرأة

ان بدأ بالاستغناء عنها قبل الرجل ، وفي كثير من المجتمعات يقل ما تتناوله الفتيات والمراضع والحوامل من الطعام عن حاجتهن ، جريا على العادة (برج ١٩٧٣) ، مما يعرض الحوامل لخطر الموت عند الولادة ، كما ان ما تضطلع به المرأة من اعباء في المجتمعات الصناعية الفنية يزيد على ما يضطلع به الرجل منها ، فحيث تقف مسؤولية الرجل عند امر واحد تقوم المرأة بمسئولياتها الثلاث المعروفة : الحمل ، واعداد الطعام ، والحفاظة على كيان الأسرة (بوزيرب ١٩٧٠ - بولدنج ١٩٧٧) ، وفي الوقت نفسه عليهن ان يحملن مطالب الرجل الجنسية في اى وقت حتى وان كن في غير حاجة اليها ، هذا فضلا عن حرمانهن من أبسط حقوق ابداء الرأي سواء فيما يتعلق بشؤون الأسرة او فيما يتصل بالمسائل العامة .

اما وقد طبعت على ما طبع عليه الرجل من عنف - وان تبانت الأسباب - فانها تلجأ الى العنف ما استطاعت حفاظا على مكانتها واعلاء لشأنها .

وسأتناول في مقالى هذا تحليلا لحالة المرأة كضحية وللمرأة كمتعدي في ظل أوضاع اجتماعية وسلوكية معينة يسودها القهر ، وسأختم مثالى هذا بتحقيق ما تبادر به المرأة من عمل للقضاء على لعبة القريسة والمغتربس .

المرأة كضحية

كيف يؤدي البناء الاجتماعى الى اغتراس النساء

بالرغم من التباين الكبير فى البناء الاجتماعى بين دول العالم الأول والثانى والثالث فان بينها من السمات المشتركة للأسرة الأبوية ما يبتلى المرأة بالحرمان فى كل منها. حيث تمتد سلطة رب الدار فى الأسرة الأبوية الى حق الحياة والموت للنساء والأطفال فى أسرته ، فإذا كان عليه أن يلود عن نساؤه ضد عدوان الآخرين فانهن لا يكنن يملكن حق حماية أنفسهن منه ، وما من جدوى لتدخل القضاء لحماية المسيئات من النسوة (والأطفال) من بطشه ، اذ أن قدرة القانون على التدخل من الناحية العملية أقل مما نتصور . ولهذا كان عجز المرأة أمام الزواج المتقلب للرجل صورة من صور القسوة المتوارثة فى نظام الأسرة الأبوية ، وهو ما سجله « موشانجا » (١٩٧٦) فى صورة درامية لبعض المجتمعات الأفريقية ، كما قدم عرضا قيما للدراسة حديثة عن المرأة كضحية للأسرة فى كافة المجتمعات .

ولمة صورة أخرى لهذا البناء القهرى تسفر عن نفسها فيما يحدث لثلث عدد النساء البالغات أو أكثر فى أى من المجتمعات ، حين يفقدن العشير (من العوانس والأرامل والمطلقات والمهجورات . انظر مناقشة بولدنج عن النساء غير المتزوجات ١٩٧٦ - ١٩٧٧) ، وأكثرهن عاجزات ولا عائل لهن ، فيصبحن جميعا فريسة الاستغلال الجنسى والاقتصادى . وقد حرمن حماية الاب كما حرمن رعاية القانون .

ومع هذه الأوضاع المختلفة للأسرة الأبوية تصبح الدعارة والفسق والبغاء العلني وقاءا لسلامة البناء الأسري ، فحيث يستطيع الرجل إشباع رغباته الجنسية في الخارج فإنه يكفى الزوجة مؤونة الرغبات العارضة ، وما ازدهار المهر الأدليل بين على هذه الأوضاع القلوية .

وحين يتصلى الدارسون لوصف القهر بأنه ظاهرة صحية فلأنها تحتمى بأخلاقيات الحرية المدنية الزائفة ، ولأن المستهلك الحقيقي لهذا النوع من تجارة الجنس لا يعد من حثالة المجتمع ، ولكنه رجل أبيض في ربيع العمر ومتزوج ، تلقى تعليما جامعا ، ومن أرباب الوظائف المرموقة ، يصل دخله في العام الى اثني عشر ألف دولار في العام أو أكثر ، وجريا على المصطلح الديمجرافى فإنه مثال الانجاز الأمريكى ، العمود الفقرى للأمة (نواى ١٩٧٣ ص ١٦٠) .

الا ان ادراك المرأة الخفى لدور الرجل - وهو ما يجعل المهر والبغاء والاغتصاب امرا متاحا - هو ما يتصل بتلك الاسباب العديدة للاستمتاع الجنسي ، وعلى العموم فإن ثلث النساء من خارج الاسرة الأبوية هن من يتاح لهن ذلك ، فاذا اكتشف أن ما يملكه رجل قد استمتع به رجل آخر فإن العقاب صارم لا فرق بين مجتمع وآخر فى ذلك .

فاذا كانت العزباء من المحظوظات فإنها تجد ما يقيم أودها غير تجارة الجنس (فاذا كن من الخادمت فانهن متاع لكل رجال الاسرة دون مقابل) .

ومما يجعل البغاء ضرورة اقتصادية فى بعض الاحيان قصور فرص العمل المتاحة للمرأة ، وخاصة اذا كانت تعمل عددا من الاطفال . والرضا بالفسق وتبريره للمرأة - وان كان سرا - وفى اى مكان يتاح لها ذلك سواء فى البيت أو الشارع أو مكان العمل أو فى اى مكان عام مما يؤدي بالعزباوات منهن الى انجاب اطفال لا يرونهم ولكن عليهن رعايتهم . ومن ثم اصبح الفسق والاغتصاب بعض ما يقع على المرأة من جور (برونلر ١٩٧٥) . وما تعبير « المرأة متاع » ، تبريرا للاغتصاب ، الا القوة الدافعة التى تقف سندا للدعارة والبغاء من ناحية والمرأة كشخص ليس له كيان سياسى أو اقتصادى من ناحية أخرى .

ومن الغريب انه عندما تضاعف مفهوم « امتلاك المرأة » وحقق لها القانون حريتها الفردية بكل ما يترتب عليها من حقوق لم يكن لهذا من تأثير على ماجرى عليه العرف السائد من أن « المرأة متاع » ، وبدلا من ذلك فإن هذه الحرية الكاذبة ، وقد اصبحت سندا لتجارة البغاء ، قد أدت الى دعاوى خطابية عن الحرية الجنسية. اقنعت كثيرا من النساء بان الحياء الذى جبلت عليه المرأة فى الماضى ما هو الا سلوك زائف قديم مدمر للذات . وفى اطار هذه الحرية كثر اللغو عن :

« فائض جديد من الآثا لسلمة الجنس من السير استغلاله بالطرق القديمة .
وبهذا فقدت المرأة ذلك القدر الضئيل من الحماية الذى كسبته بشق النفس
(فايرستون ١٩٧٠ ص ١٦١) » .

وقد تركت السيطرة الأبوية بصماتها بارزة على نوع آخر من العلاقات بين الذكر
والأنثى ، حتى عندما اختفت قبضتها القوية ، وتضاءلت سطوة العرف السائد ،
وهى حقيقة لا تقبل الشك سواء فى علاقات العمل أو فى العلاقات الشخصية
المشتركة كما تبدو فى كثير من الحالات المرضية المتعددة ، وكثيرا ما يعمل أطباء
الأمراض النسوية والنفسية على تأهيل الأنثى المريضة لتلبية المطالب المجتمعية من
وجهة نظر الذكور ، وإن سبب لها ذلك الكثير من الآلام (تينوف ١٩٧٥) ، فمازالت
الأمومة فرضا على المرأة ، ومازال حقها فى الاجهاض منكورا حتى فى البلاد التى
سلمت لها بهذا الحق ، وبفض النظر عن القانون مازال الأطباء لا يسلمون بهذا الحق
للمرأة ولا يجرون للنساء عمليات الاجهاض ، ولا يدري النساء حينذاك الى من
يلجأن ، فاذا لجأن الى غيرهن ارتفعت بينهن نسبة العجز والوفاة . حيث لا تتم
عمليات الاجهاض على يد الأطباء فى أكثر المجتمعات .

فاذا توخينا الأسهاب فأننا نقول ان الطابع الأبوى قد فصل بين المرأة
والاشتراك فى المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية ، وفقا لفكرة قديمة من
قدراتها وما يصلح لها . وترتبط تلك الصورة من صور القهر ارتباطا وثيقا بالاغتصاب
والمهر والدعارة الناجمة من النظر للمرأة كمتاع ، وما يترتب على ذلك من العيولة
بينها وبين المشاركة الكاملة فى شئون المجتمع الذى يسخرها لخدمته فى أكثر
الأحوال .

كما أن ما يزيد عن الثلثين مع النساء فى الأسر التى تخضع لسلطان الرجال
لا يتمتعن من الحماية بأكثر مما تتمتع به العزباوات من النساء ، وفى حالات الانهيار
الاقتصادى والضغط الاجتماعى التى تتكرر بين كل حين وآخر ، وسواء نجمت عن
الحيط البيئى أو الاجتماعى يصبح على رب الأسرة (رجلا كان أو امرأة) أن يحمل
وقر هذه اللمة المارضة التى تشع فيها موارد الطعام فتتضاءل الرعاية الكافية
لأفراد الأسرة . وهناك من الشواهد البارزة (بارد ١٩٧٤ ص ١٢٧ - ١٣٩ ، ستيننتر
وستراوس ١٩٧٤) ما يدل على أنه كلما قلت موارد الأسرة عن حد الكفاية تفاقمت
أسباب القسوة بين أفرادها ، والضحايا هن النسوة ، والزوجات بنوع خاص ، كما
تأخذ هذه القسوة صورا متباينة ، حيث يتوافق الوضع الاجتماعى والاقتصادى مع
القيم الاجتماعية والائماط الثقافية فتصوغ الأطار الفعلى لممارسة القسوة ابتداء
من ضرب النسوة الى الاساءة للأطفال ، بالإضافة الى المآثرات التى تبرر مثل هذه
القسوة وتلك الاساءة لدى كل الطبقات .

فاذا غلب طابع القسوة بين الطبقات الفقيرة فلأن الفقر يؤدى الى الشدة ،
لا لأن الفقراء أكثر ميلا الى القسوة . ولهذا كانت فترات التمثل والبطالة هى على

الأرجح الفترات التي يزداد فيها ضرب النساء . (ستينمتر ، وستراوس ١٩٧٤ ص ٩)

وتؤيد الإحصائيات التي أجريت في برمنجهام بانجلترا هذه الحقيقة ، ففي خلال ستة أشهر تفاقمت فيها البطالة ارتفعت نسبة ضرب النساء ارتفاعا بينا ، فعندما يجد الإنجليزي نفسه مضطرا للاعتماد على المعونة التي ينالها من الدولة فانه يبدأ في معاناة اليأس والذل ، ولا يجد متنفسا لما يعانيه - ككل الرجال - غير القاء اللوم على الزوجة ، ويجار بالشكوى (باريد ١٩١٧ ص ١٢) .

وعندما تحتاج الأزمة الاقتصادية العالم ، كذلك التي حدثت خلال العقد الرابع ، فان ظاهرة ضرب النساء تعم العالم جميعا ، وتنفش في كل الطبقات ، ولا تقتصر على الطبقات الدنيا . وفي دراسة قام بها ليفنجر لقضايا الطلاق في الولايات المتحدة أثبت أن واحدة من كل أربع زوجات طلبت الطلاق بسبب الضرر البدني (ستينمتر وسراوس ١٩٧٤ ص ٧)

وبينما توصم المرأة بسوء السلوك اذا ما كانت هي الضاربة فان الانتماء السياسية والاقتصادية الى جانب التنظيمات السياسية تجعل من المرأة فريسة سهلة لقسوة الأزواج . مما يعد بدوره مثلا للبناء القهري . وهو ما أثبتته موشانجا (١٩٧٦) في المجتمعات الأفريقية .

المرأة فريسة المعاملة القاسية

ولما كانت المرأة فريسة سهلة فانها تعاني الكثير من قسوة السلوك الجاري في أي مجتمع . ومن أعظم ما ظفرت به المرأة من حركتها الحاضرة للتحرر اعتبار الاغتصاب جريمة لها عقابها ، وانها تسوء الى المرأة التي تتعرض للاغتصاب أكثر مما تسوء الى زوجها أو أسرته .

ويفسر برونملر جريمة الاغتصاب على الصورة التالية :

« اذا رفضت المرأة اللقاء الجنسي مع رجل ما ، وحاول هذا الرجل أن يناله دون رضاها فهذا هو الاغتصاب » .

ويقرر براونملر بهذا التعريف وضعا جديدا للمرأة كشخص له إعتباره في العلاقة الجنسية ، وهو ما لا يمكن الاعتراف به أو تقبله حالا ، إلا ان له عواقبه البعيدة ، وما هذا الاهتمام البادئ بتسجيل ما ألم بالمرأة من آلام الاغتصاب على مدى التاريخ إلا البداية ، ولما كان عدد حالات الاغتصاب الجنسي التي تقع من الأغراب لا تزيد على النصف (براونملر ١٩٧٥ ص ٤٠٠) فان ما يقع منها بعد ذلك يقع في الأسرة الواحدة أو في المجتمعات الضيقة المألوفة ، وكثيرا ما تشير التقارير الرسمية الأمريكية الى ازدياد ظاهرة اغتصاب الآباء لبناتهم بجانب ما يقع من الأقارب والأصدقاء في المدن الإمريكية ، كما يدل ما تم من استقصاء حالات الاغتصاب على أن

ما يقع منها في الخفاء يفوق أي تقدير ، وأنها تقع على النساء في أي سن بين الصبا والشيخوخة ، فإذا كان هناك من التحقيقات والتقارير المقارنة لحالات الاغتصاب في شتى أنحاء العالم ، فإنها لا بد أن تكشف عن حقيقة أن اغتصاب النساء ظاهرة عالمية ، وبينما يتوهم الرجال أن النساء يستمتعن بالاغتصاب فإن الدراسات التي أجريت تشير إلى ما يصيب النساء في أي سن من زرع وعندما يقعن ضحية الاغتصاب .

وبينما تلقى جرائم الاغتصاب مزيدا من الاهتمام وتتناول قوانين العقوبات بنودا ومواد حديثة تجرم الاغتصاب ، كما تجرم أي اعتداء جنسي آخر في عديد من الدول ككندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، فإن جرائم العدوان الجنسي في المدن الكبرى تشدد وتتفاقم في العالم خلال هذا القرن مع ازدياد معدل الجريمة بين الحضر ، بعد أن تضاءلت فيه صور العنف في نهاية القرن الماضي (جبر ١٩٧٦) ، فقد أصبحت المدن مرة أخرى مباءة للعنف كما كانت خلال مئة عام مضت . وما من سبيل للفصل بين موقف المرأة وأوضاع العنف القائمة في المدن خلال الحرب الأهلية أو حرب العصابات ، فإذا استشرت ظاهرة العنف المستباح فإن النساء هن على الدوام الفريسة ، لما هناك من الصلات النفسية والفسولوجية الشائعة بين الاغتصاب وأي صورة من صور العنف . وأي بادرة للتدخل في هذه الدائرة الخبيثة للسلطة الأبوية الحاكمة سيكون لها تأثيرها في المدى الطويل على كل مستويات العنف ، وإن جدد بعض التغييرات في المدى القصير نتيجة للأصلاحات التشريعية .

وتبدو ظاهرة ضرب الزوجات أقل انتشارا من ظاهرة الاغتصاب التي تمر بها المرأة . ولكل مجتمع من الأمثال حول ضرب المرأة ما هو شبيهة بالمثل الروسي القائل « أن الزوجة تحب الرجل الذي لا يضربها ولكنه قلما ينال تقديرها » ، وليس من الواضح هل للرجال حق مطلق في ضرب الزوجات ، ولكن هناك من الناس ومن التقاليد الجارية الفامضة ما يشير إلى سمك السوط الذي تضرب به المرأة (كالفرقة ١٩٧٤ ص ٨٨) والذي المقبول لما يحدثه من ضرر بدني . ويقرر ولفجانج (١٩٧٦) بعد دراسة لضحايا القتل المفاجيء أن النساء لا يستنفن الضرب كما لا يستنفن الاغتصاب ، وإن أكبر عدد من النسوة القاتلات كن في حالة دفاع عن أنفسهن أمام عدوان الأزواج .

وتصم الدعارة المرأة بالمهانة ، كما تحملها على السرقة والقتل ، كما أن العدد الأكبر من محترفات الدعارة يحترفنها وهن أقرب ما يمكن إلى العبودية ، أو تحت وقر العبودية المطلقة ، وما زالت تجارة الرقيق الأبيض قائمة بعد ثلاثة أرباع قرن من محاولة القضاء عليها في أعوام ١٩٠٤ و ١٩١٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٣ . وقد اتخذت الأمم المتحدة قرارا عام ١٩٤٩ بمنع التجارة في الأفراد ، واستغلال آخرين في مهنة الدعارة ، وأتبعته بقرار آخر عام ١٩٥٩ . كما تضمنت ورقة العمل التي أعدتها لمناسبة العام الدولي للمرأة ما يشير إلى استثناء التجارة الدولية للدعارة بين النساء واستمرارها ، وأنها أكثر انتشارا مما تشير إليه تقارير البوليس الدولي

(الانتربول) او التى قام بضبطها ، واغلب ما تكون فى الفتيات الصغيرات او النسوة اللواتى يفررن جريا وراء وعود زائفة للعمل بالخارج (الامم المتحدة ١٩٧٥) ، وان المهاجرات للعمل هن فى الواقع أكثر عرضة لهذا الاستغلال (الامم المتحدة ١٩٧٣) . ولا تشييع الامم المتحدة لتجريم الدعارة او تنظيمها املا فى اختفائها مرة واحدة . وان تعارض موقفها هذا مع موقف كثير من الدول الأعضاء التى تعتبر البغاء جريمة تستوجب العقاب ، ما لم تخضع لقواعد صارمة من رقابة الدولة . وكلا المنع والاباحة مما يسمى الى المراه ما لم تجد بديلا من فرص العمل الأخرى .

وقد قام البغايا أخيرا فى كل من أوروبا وأمريكا بحركة ترمى الى احياء الصورة الإنسانية التى كانت لهن فى عصور التاريخ القديمة . ففي افريقية يحظى البغاء بتنظيم أفضل مما هو عليه فى أوروبا ، كما أن البغى هى التى تدير وتتحكم فى عملها بنفسها ، وقد يرجع هذا الى طبيعة البنية الأساسية للمجتمع الافريقى ، وما تمتع به المرأة الافريقية فى مجالس القرى وبين الجماعات التجارية فى المجتمع الافريقى من حقوق عريقة فى القدم .

وتكابد المرأة خلال الحروب والثورات الاهلية آلام الأسر والتعذيب ، سواء كان النساء من العاملات فيها او بعيدة عنها ، لا شئ الا لانهن زوجات او امهات او بنات العاملين فيها ، ومازالت لجان العفو الدولية تدلى فى تقاريرها بما يلقاه المنشقات من آلام السجن وعذابه فى أقطار عديدة من العالم ، وتشير جميعا الى ما تلقاه المرأة من معاملة وحشية . وقد بعث أحد الضباط فى جيش اورجواى برسالة علنية الى لجنة العفو الدولية يندد فيها بما يجرى من أعمال التعذيب فى بلده ويقول :

« يضرب الاسرى جميعا ويعذبون بفض النظر عن السن او الجنس ، وللمرأة وضع آخر فالضباط من العاملين ومن غير العاملين والجنود يرحبون جميعا بحجز الشابات للمتعة ، وقد رأيت بعينى أبشع ألوان الشذوذ تقترب ممهن جهارا ولكل راغب امام الاسرى ، وكثيرا ما يحتجزن لا شئ الا لمعرفة الأماكن التى يختبئ فيها ازواجهن أو أبلاؤهن أو اولادهن ، أى انهن جوزين بلا جريمة ارتكبتها (قرار العفو ١٩٧٦) .

وقد اعلنت الوقائع البشعة عن تعذيب النساء فى فيتنام خلال الحرب فى الهند الصينية ، وهناك من الوقائع المفصلة عما عصف بالمرأة الجزائرية من أوضاع وعذاب خلال الثورة الجزائرية ضد الفرنسيين ما يمكن الرجوع اليه فيما كتبه نيون ١٩٧٧ .

ويحمل تعذيب المرأة صوراً متباينة من الاعتصاب الجنسى ، وهو صورة متكررة من التعذيب والاساءة للمرأة تؤكد لنا حقيقة النظر الى المرأة وانها ليست غير شهوة ففترس ، وهو الوضع السائد فى المجتمعات المعاصرة متمدنة او غير متمدنة ، إذ ان هذه المجتمعات بوجه عام تحمل فى طياتها نوعا من الردة الى مرحلة الطفولة ، بما يشوبها من تأخر النضج عند الذكر كما هو عند الأنثى . وهى صورة تسفر عن نفسها

كحالة مَرَضِيَّة في كل مرحلة من مراحل التفاعل الانساني بدءا من الجماعة القريبة حتى الجماعة الدولية .

المرأة المعتدية :

الإنسان بفض النظر عن وسيلة قهره اما فاعل او منفعل ، وانه ليسمى جاهدا للحفاظ على الأوضاع التي ينفذ فريسة لها . فالنساء زوجات وأمهات يعملن على دعم الروح العسكرية بكل ما أوتين من قوة وحيوية بأعداد ابنائهن للحرب وترويض بناتهن على الطاعة ولين العريكة . ولما كان الأولاد يقضون سنى عمرهم الأولى مع أمهاتهم فليس لنا أن نهون من دور المرأة في اعداد الرجل الذي ينتشى بحب الحرب ويهوى السلب والاعتصاب ، فعندما تجبر الأم طفلها على قهر وكبح آلامه وانفعالاته فانها تبقية تلقائيا في عالم الطفولة ، حتى بعد أن يشتد عوده ، فينمو محروما من القدرات والمواهب التي يعبر من خلالها عن حقيقة مشاعره . وهذه القدرة على تزويد الأولاد بالصلابة والشدة لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات ، وقد اشارت الصحف في خريف ١٩٧٦ الى الأمهات البنانيات وهن يصحبن أطفالهن الى جسر الموت في بيروت ليروا الجنود وهم يجمعون الجثث ويحرقونها ، وفي ذلك اشارة عابرة الى الوسائل القديمة في الماضي : وثمة قصص أخرى عن الآباء اللبنانيين الذين يزورون ابنائهم الناقمين من اصابات الشظايا والرصاص الطائش وهم يحملون اليهم في المستشفيات لعبا من المسدسات وبنادق الكلاشنكوف الخشبية هدية لهم ، وقد بدأ النساء في اوربوا وأمريكا الشمالية حملة جارفة على لعب الأطفال الحربية خلال العقد السابع .

وقد أدت معاملة النساء وما يقع عليهن من قهر وأنهن مأمورات منذ كن الى انعكاس هذه الصورة على ابنائهن ومعاملتهم كأمورين ، وقد سجل دى موزى في كتابه « تاريخ الطفولة » (١٩٧٤) ما يقع على الأبناء من قسوة الأمهات (والآباء) منذ عصور التاريخ الأولى . ومن المؤلفون أن تنسب جريمة واد الأطفال الى النساء مادمن يقضين معهم وقتا أطول مما يقضيه الآباء . فيتاح لهن من فرص الإساءة للأطفال أكثر مما يتاح للآب ، وقد تنقلب الزوجة على زوجها كما انقلبت على أطفالها فتسوء اليه وقد تقتله كما فعلت مع أطفالها اذا ما أرهقها مسلكه ، وكم من حالات تمتدنى فيها الزوجة على زوجها بين كل حين وآخر بالضرب . وكأنها تحويل لما هو سائد عادة من قصص ضرب الزوجات .

وعلى أية حال فان للنساء نصيبهن من النزعة العدوانية ، وان كن لا يلجأن الى العنف البدنى (فثمة ألوان من القسوة عرفت بها النساء كسلطة اللسان وهو وسيلتهن الناجحة ، الى جانب الاحتيال والغش وخفة اليد) .

الا ان نسبة الأجرام بين النساء أقل منها بين الرجال ، وقل تبعا لذلك عدد السجون الخاصة بالنساء في كثير من البلاد ، فينزلن يسجون الرجال ويتعرض بسبب ذلك لاتواع من العقاب غير المعتنق عليهن من جانب النزلاء من الرجال .

وإذا كان معدل ارتفاع الجريمة سمة من سمات التنمية في دول العالم الثالث فانه بالتالى سمة على حركة تحرير المرأة (كلينارد وأيوت ١٩٧٣) ، وقد قامت سيمون (١٩٧٥) اخيراً بأعداد دراسة لما يقال من أن اشتراك المرأة فى أعمال السخرة مما يخفف الاحساس بالقهر ويقلل من معدل جرائم العنف بين النساء ، فى الوقت الذى يرتفع فيه معدل الجريمة بين اصحاب الوظائف الناعمة ، وذلك لازدياد الفرص امامهم لارتكاب مثل هذه الجرائم ، وانتهت من دراستها الى ان معدل الجريمة بين أصحاب الوظائف الناعمة يرتفع سريعا ، بينما يبقى معدل جرائم العنف كما هو لا يتغير ، وهو ما انتهت اليه الدراسة التى تمت فى المملكة المتحدة لجرائم النساء ، وتقرر سيمون فى النهاية ان النساء ليس لديهن من الفضائل أكثر مما لدى الرجال ، وان استعدادهن لارتكاب الجريمة لا يختلف عن استعداد الرجال . ولكن الفرص كانت ضئيلة امامهن فى الماضى (سيمون ١٩٧٥ ص ٤٧) .

ويمكن تطبيق هذه الملاحظة من استعداد المرأة للمشاركة فى الحرب ، وان لم تواتهن هذه الفرصة عادة ، ولكنهن اذا او يتنها فانهن يؤدينها على خير وجه ، والتاريخ حافل بأسماء المحاربات من الملكات العظيمات بناء الامبراطوريات (بولدن ١٩٧٧) ، وكم روى عن نساء حاربن مع الجنود وهن يرتدين ملابس الرجال ، ولا تكتشف حقيقتهن الا بعد اصابتهم فى المعركة .

وتضم جيوش التحرير التى تخوض الحرب اخيراً فى العالم الثالث بين افرادها محاربات من النساء فى مختلف الرتب ، وكانت ثانيا (روجاس وكالدرون ١٩٧١) التى حاربت الى جانب تشي جيفارا فى بوليفيا وماتت معه من اعظم النساء حقا . كما كان أكثر من ٤٠٪ من قوات جبهة التحرير فى فيتنام من النساء المحاربات ، وكانت لى.تى وينج التى قادت عملية الكوماندوز فى احتلال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية خلال الهجوم على « تيت » وقتلت مئتين من الرعايا الأمريكيين ، ورفعت علم جبهة التحرير خفاقا فوق البناء . محاربة عظيمة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى . ومن أمثلة ما كانت تقوم به نقل أوامر الحرب للقوات المحاربة ، وهو ما قامت به ايضا السيدة « دنه » زوجة الجنرال « دنه » نائب قائد جبهة التحرير الشعبية عندما تولت قيادة ثورة « بن ترى » فى العقد السابع (بولدن ١٩٧٦ ، الفصل ٧) .

وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا شاقا للنساء على القتال بكلية الطيران فى كلورادو ، وكثير من الرجال كان لديهن من المشاعر الجياشة عن التدريب مثل ما للرجال (لينشمينستين ١٩٧٦) ، وثمانى ثلاثون وست دول أخرى قد أخطرت الامم المتحدة بتجنيد النساء للخدمة العسكرية بنسب تتفاوت بين ٦٪ (نيوزيلندة) وأقل من ١٪ (ماليزيا) ، كما تقوم اسرائيل ومالي وغينيا بتجنيد النساء للخدمة العسكرية ، كما ان هناك عددا من الدول تستخدم النساء فى اعمال الشرطة وان كنت لا املك البيانات الكافية عنها .

ويجد كثير من النساء متعة كبرى فى التدريب على أعمال الدفاع البعيدة عن العنف ، كالكارايه والجودو ، وان كانت تنقصنا البيانات الكافية عما لها من أثر عليهن ، وعما حققته من قدرة وكفاءة ، كما يستهويهن أيضا الألعاب الرياضية غير العنيفة لزيادة لياقتهن البدنية .

ولما كان من اليسير تسجيل الأرقام القياسية للألعاب الرياضية تسجيلا دقيقا فقد أصبح من اليسير معرفة ما تحوزه المرأة من تقدم فى هذا الميدان خلال البقية الباقية من هذا القرن وبالرغم من ارتفاع مستوى اللياقة البدنية والجرأة لدى المرأة فانها ما زالت هى المجنى عليها لا الجانبية فى أى عمل من أعمال العنف ، ويمتد براوغلى (١٩٧٥ ص ٢٨٨) اعتقادا جازما بأن معركة المرأة لكى تظهر بالمساواة مع الرجل امام القانون ستبقى هى وحدها المعركة الفاصلة أمامها لتتأهل حقها فى المساواة معه أو تخسره ، ومادامت المهارة قد حلت محل القوة البدنية والضخامة فى الالتزام القانونى أو فى الأعمال العسكرية ، كما هو محتمل ، فأننا كما يرى برونغلر فى انتظار ذلك الوقت الذى تقتسم فيه المرأة كل ما يقوم به الرجل من أعمال على قدم المساواة تماما ، فنشاركه الخدمة العسكرية والعمل فى قسوات الحرس الوطنى والشرطة والقضاء بنسبة ٥٠٪ من كل ما يقوم به .

اما من نهاية للعنف والمعدوان ؟

بينما تكشف المؤشرات التى تشير الى مستويات العنف فى المستقبل عن بعض التناقض فان هناك ما يوحى بالامل على المدى البعيد . اذ ان زيادة فرص المرأة فى العمل ، وتقدم الوسائل الطبية لضبط النسل وسلامة الاجهاض ، وتوالى قواتين حماية المرأة ، مما يجعلها اقل اعتمادا على النظام الابوى . وأكثر قدرة على التحكم فى مسائلها الاجتماعية والاقتصادية والمعنوية ، فضلا عن التحكم فى نسبة المواليد .

وستؤدى مبادرات النساء لاعادة صياغة دورهن الاجتماعى ، وما يكتنف هذا الدور من ضغوط تفرضها سنن بالية من مخلفات الماضى البعيد الى اقامة علاقات لائقة بين الجنسين ، وقد أدت هذه المبادرات التى تبنتها هيئة الدفاع الدولية حيلال ما يرتكب من جرائم ضد المرأة الى موجة من التأييد العام لحماية المرأة ، فاصبح لها الحق لأول مرة ، وللأطفال أيضا فى المناطق الحضرية ان يهجروا أسرهم حين يتهدد الخطر بحياتهم .

وقد تمخضت اذانة الدول للجريمة ضد المرأة عن عقد معسكر دولى نسوى فى الدنمرك عام ١٩٧٥ كان استجابة لاعلان الامم المتحدة العام الدولى للمرأة ، وبعد اجتماعات عديدة عقدت فى باريس وفرانكفورت اجتمعت هيئة الدفاع فى بروكسل بقصر المؤتمرات لتطوير اتجاهات انسانية جديدة لهذا القرن ، ورات ان تختتم أعمالها فى ٨ مارس يوم المرأة الدولى ، وفيه رحبت سيمون دى بوفوار بالفى امرأة من الحاضرات يمثلن اثنتين وثلاثين دولة ، واجتمعت الهيئة فى جو من التوافق

الكامل -حول البراهين والادلة التى تقوم شاهدا على ما يرتكب من جرائم ضد المرأة، وانتظمت لجان العمل وفقا لتوعيلات الجرائم التى ترتكب، واتخذت القرارات التى تحدد اهدافها واستراتيجيتها للعمل ، وتزعم أن تنشر قراواتها وما قامت به فى كتاب مستقل .

وبقراءة القائمة التالية للجرائم التى قام عليها الدليل نستطيع أن نتصور الى اى مدى كان النقاش حولها (تقرير هيئة الدفاع ١٩٧٥) :

— الامومة الاجبارية (تعسر الاجهاض او وقف الحمل)

— الجرائم الطبية : ما يقوم به الاطباء النفسيون واطباء الامراض النسوية وغيرهم من الاطباء بانتهاك جسد المرأة بأجراء عملياتهم الخطيرة والجراحات غير الضرورية فيه (استئصال الرحم او الثدي ، او عمليات الختان او العقم ، بغير حاجة اليها)

— جرائم اقتصادية وتشريعية : تسخير المرأة فى عمل يفوق قدرتها ، التفرقة الزوجية التى تعاني منها المرأة فى دول العالم الثالث (تفرقة من حيث العنصر وتفرقة من حيث الجنس) . عمل الزوجات فى بيوتهن دون مقابل . اضطهاد المرأة فى الاسرة الابوية . الاساءة الى الام العزباء او التى تعيش وحدها . اهمال المسنات وتجريح المرأة العاشقة لجنسها .

— القسوة ضد المرأة : الاغتصاب والضرب والقتل . الاضطهاد السوحى للمعاهرات ومخترفات الدعارة . القسوة ضد السجينات لاسباب سياسية او غير سياسية .

ويطغى هذا التصور التلقائى بعض هذه الجرائم ، وغيرها من الجرائم العديدة التى ترتكب فى بلاد لم تمثل فى هذه الهيئة الدولية ، كطريقة الختان الذى ما زال يجرى للفتيات فى كثير من البلاد الافريقية ، وجريمة جز راس المرأة التى تحاول الهرب من الحريم ، وكذلك تجريم المرأة التى تحاول ان تعيش وحدها ، فان عليها ان تعيش فى حوى ابيها او زوجها والا اتهمت بالمهر .

وانتهى التقرير الذى تضمنته ورقة العمل ، وقامت الهيئة بانجازه ، بتعريف الجرائم الجديدة ضد حركة المرأة على الصورة التالية :

« ان قوة القهر السياسى ضد المرأة ليس لها من دعامة غير عنف التفرقة الجنسية ضد المرأة . وادى عدوان على حق المرأة فى بدنها او حقها فى تقرير مصيرها ما هو الا جريمة يجب ادانتها ، وعلى المجتمع الدولى ان يتخذ اجراء بشأنها »

« وانا لنضع العالم امام هذا الاطار الثورى بالانماط الجديدة للحياة ، والصور الجديدة للعلاقات ، والاشكال الجديدة للتنظيم السياسى ، والوضع الجديد لاستخدام القوة »

« وحين نتطلع الى بناء فكرى جديد ، وحياء جديدة ، فأتنا نمستلهم كل مالدبتنا من ابداع لتعريف معنى القهر ، نفسيا أو بدنيا أو اجتماعيا » . (تطوير المؤتمر ١٩٧٥)

اما ما يسفر عنه هذا الاجتماع من نتائج فان المستقبل كفيل به ، وحين نرى من الاخلاء ما يجمع بين المرأة العربية والاسرائيلية ، ومن الجماعات ما يتألف الصغيرات والمسنات من نساء العالم ، بما فيهن الاملعة الوحيدة والمطلقة المحطمة الى جانب المرأة المحكوم عليها بالسجن ، فان ذلك سيكون بداية وعى جديد للمجتمع النسوى العالمى ، وقد أدت هذه الشبكة من الصلات الجديدة التى حققها المؤتمر الى اصدار نشرة اخبارية دورية تصدر كل ثلاثة شهور بكل ما يتعلق بشئون المرأة فى العالم لتحديد العون الى الضحايا من النساء ، وتعنى بحل مشاكلهن المعقدة .

وهذه الخطوة التى بدأتها الهيئة تفوق فى الواقع ما قامت به الامم المتحدة فى هذا الميدان بالنسبة للنساء ، فان الهدف من اليوم العالمى للمرأة الذى ارادت به الامم المتحدة النهوض بمشاركة المرأة فى التنمية ما يزال بعيدا ، فحينما يتداخل برنامج الامم المتحدة ويتكامل للتغيير على المدى الطويل فانه لا يقدم غير القليل للتخفيف من العناء والجور الذى تكابده المرأة فى الوقت الحاضر .

ويقوم برنامج الامم المتحدة على اشياء فى غاية الاهمية منها التدريب لزيادة فرص العمل للمرأة ورعايتها صحيا ورفع مستوى معيشتها وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل وتعريفها به وارشادها اليه ، الا ان ما تقوم به الامم المتحدة من جهد لتحرير المرأة من القهر وما تكابد من العنت ، يقوم على برنامج بعيد الامل (هذا اذا سمحت الميزانية) كما جاء فى تقرير منع الجريمة وقسم « العدالة الجنائية لمركز التنمية الاجتماعية التابع للامانة العامة » .

ويقوم هذا البرنامج على ما يأتى :

١ - القضاء على الجرائم النسوية

٢ - المساواة بين الرجل والمرأة فى التحقيقات الجنائية

٣ - محاربة البغاء وتحريم تجارة الجوارى (الامم المتحدة ١٩٧٦) .

وعلى كل من يتصدى لاي من هذه المرامي ان يعى تماما حقيقة كل منها .

خاتمة :

وعلينا ان نتساءل : هل يكون العالم اكثر سلاما اذا شاركت المرأة الرجل فى معاركه ، وقامت معه بوضع اسس النظام العام ، وكان لها حقها من حماية القانون وفرص المساواة الاقتصادية ؟

والرد بالاجاب اذا ما استطاعت المرأة ان تقضى على سيطرة الرجل وتقهير ظاهرة الاغتصاب ، وقد رأينا كيف ادى النظام الابوى للاسرة الى قيام ظاهرة

اجتماعية ادت الى خرافة البطل القاذى وبطولة الاغتصاب ، فالمرأة فى مثل هذا المجتمع اما عقار ملوك ، او متعة سائخة ، وفى كلا الحالتين ليس للمرأة شأن يذكر ، مما يؤدى الى حلقة من الصلات الاجتماعية تترد بالرجل والمرأة على السواء الى حالة من الطفولة ، فاذا مرت المرأة بهذا الدور ، وهو ما تمر به فى المجتمعات البروقية القاسية ، فانها رغبا عنها ان تترك نفسها ضحية للعنوان ، بل ستكون هى العادية ما استطاعت ، وسترى نفسها هى والرجل فى حلقة مفرغة من الصراع المرير القاسى .

الا ان هذه الصورة لن يكون لها وجود فى المستقبل ، ومن المحتمل ان ينمو الشعور العدوانى لدى المرأة عندما تمارس حقوقها الجديدة ، وهو ما يحدث الان كما تقول سيمون فى الاحضاء الذى اعدته لمعدل الجريمة ، وما ارى فى هذا الا ظاهرة للتحول ، ولكن اى نوع من التحول ؟ ان ذلك يتوقف علينا .

وكل ما يمكن ان ننتهى اليه سيكون البداية لعصر جديد من العدالة والسلام يعيش فيه كلا الجنسين : الرجل والمرأة ، لا يشكوان الاحباط ، قادرين على التمييز كل منهما عن ذاته ، واكثر رقة ولطفا مما هما عليه الان ، وعلى قدر ما يمضى التآلف بين الرجل والمرأة فى كافة المجالات فان ذلك قمين بان يتحقق ، وهو ما يتم فعلا ، اذا اعددنا انفسنا لنكون اكثر ادراكا لما نحن فيه وللقيم التى نعيشها فى فترة من فترات التحول العظيم فى تاريخ الانسانية ، وهو ما حدث واخذنا به عند بحث الاديان العالمية ، حين هجر كل من الرجل والمرأة تقاليد الماضى وبدأ دورا جديدا من التحول الاجتماعى ، وما قمنا به مرة اخرى فى القرن الثالث عشر حين بدأت حركة الاصلاح الاجتماعى ، واخذ البعث الروحى يعم العالم من جديد ، ولقد كانت حركة المرأة خلال العصور الوسطى (ماكدونل ١٩٦٩) بداية هذا الاصلاح وذلك البعث ، وكانت بشيرا من بين البشائر العديدة لنمط جديد من العلاقات الانسانية ، وما زال هذا الدور الجديد المشترك - دور الخنثى - لكل من الجنسين متاحا ، وان بدا غير مقبول ، الا انه يجعلنا اكثر نضجا وانسانية .

مركز مطبوعات اليونيسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
رساهمة في إثراء الفكر العربي

- ⊙ مجلة رسالة اليونسكو
- ⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⊙ مجلة مستقبل التربية
- ⊙ مجلة اليونسكو للمكتبات
- ⊙ مجلة (ديوجين)
- ⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طبعا باللغة العربية وتقوم بنقلها إلى العربية ترجمة تخصصية من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالانفاق مع التبعة القومية لليونسكو ومعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

الإعلام الجماهيرى

عرض من أعراض العنف
أم سبب من أسبابه ؟

✻ ظهرت فى السنوات الاخيرة دلائل وفيرة ، من تحريات وابحاث تشرف عليها الحكومات الى تصريحات من وسائل الاعلام وغيرها عن القلق ، وتشكيل جماعات للضغط على أن العلاقة المفترضة غير الواضحة تماما بين الاعلام الجماهيرى والعنف تعتبر عند الكثير من الناس هامة ومشكلة مستعصية والمشكلة كما يتصورها الناس ليست جديدة ، والكثير مما يقال الآن عن التليفزيون قيل من قبل عن سائر وسائل الاعلام وعلى مدار التاريخ كانت الابتكارات فى تكنولوجيا الاعلام موضع نقد لأنها تثير التمزق فى المجتمع . ومع ذلك فإن تصوير وسائل الاعلام وبخاصة التليفزيون للعنف يظهره باطراد مشكلة اجتماعية ، وبخاصة فى غرب اوربا وامريكا الشمالية ويتجلى القلق بشتى الطرق . فثمة اناس يشكون فيجتمعون ، وسقيدون لقاعات ، ويمارسون ضغوطا ،

الكاتب : جيمس . د. هالوران

استاذ ومدير مركز أبحاث الاعلام الجماهيرى بجامعة
ليستر ، بالملكة المتحدة . كان مستشارا لليونسكو
ومجلس أوروبا ، حيث كتب لهما العديد من التقارير ، ونشر
الكثير من الكتب والمقالات بشأن الاتصال ، بما فى ذلك
وسائل الاعلام والمجتمع : « نمدى البحث » . (١٩٧٤)

الترجم : أحمد رضا

المرجم : احمد رضا : مدير بالإدارة العامة للشؤون
القانونية والتحقيقات بوزارة التعليم ومنشعب بمجلس
الدولة سابقا

ويخططون لعمل جماعى ، أملا فى التوصل الى بعض الحلول
ذات الطبيعة الانتقادية فى الغالب . وتوجي الدلائل بأن
عملية التأثير ، ودور وسائل الاعلام ، وطبيعة العنف ، أمور
غير مفهومة ، ومن ثم لم تعرف المشكلة تعريفا وافيا وعلى
هذا فان الحلول المقترحة ليست على ما يبدو مناسبة ،
والواقع أن الجدل كله يتميز بالاختلافات والتناقضات
الداخلية .

ومعالجة المشكلة التى نحن بصدددها هى معالجة اجتماعية علمية بنوع أساسى
وجدير بعالم الاجتماع أن لا ينظر البتة الى تعريفات المشاكل وتعبيرات القلق نظرة
سطحية ، وأن لا يتجاهلها ، بل عليه أن يميز بين ما هو خفى منها وما هو ظاهر ،
وأن ينقب تحت السطح ، ويحاول أن يثبت بين ما يثبت من شتى الأمور السبب فيما
يعتري الناس من قلق ، وكيف يعبرون عن قلقهم هذا ويصفون المشاكل على طريقتهم ،

وكيف يتمشى وصفهم مع الواقع . ويتنبى له أن يبين أننا نعيش فى مجتمعات شديدة التنوع والتعدد ، بنظر فيها الى مختلف المسائل ، وتوصف المشاكل من وجهات نظر متباينة . وقد يكون الطعام الذى لدى البعض سماً زعافاً لدى البعض الآخر . أما الفلسفات الاجتماعية المتاحة أو علم الاجتماع فإنها لا تزودنا بالخطط والتوجيهات اللازمة للسياسة والنشاط الاجتماعى .

ومجتمعاتنا ابنية معقدة متشابكة . معنى هذا أنه ينبغى لنا أن لا ندرس أى نظام منفرد أو عملية اجتماعية بمعزل عن غيرها . ويجب دراسة مشكلة العنف فى وسائل الاعلام فى صلتها بسائر النظم ، وكذا بالعنف فى المجتمع بالاجمال ، وتوضع فى نطاق الأطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الالزمة . ولعلنا ننظر الى هذه المشكلة ، أسوة بغيرها من المشاكل الاجتماعية على أنها الثمن الذى علينا أن ندفعه عن الطبيعة . وتنظيم المؤسسات التى تميز مجتمعاتنا فنحن من بعض النواحي نعالج المشاكل التى نستحقها .

وبخصوص العنف فى وسائل الاعلام فإن الاتجاه العام – ويصدق هذا بشأن الكثير من الأبحاث ، وكذا وسائل الاعلام ، والجدر العام – ينزع الى الفسالة فى تبسيط هذه المشكلة . وكثيراً ما يتحدث الناس عن العنف فى وسائل الاعلام ، والسلوك العنيف كأنه لا توجد مصادر أخرى للعنف فى المجتمع ، ويبحثون عن اجابات صريحة ، ملائمة ، وغير معقدة توضح علاقات سببية بسيطة . فإذا ما توصلوا الى تعريف آفة محددة ، خارجة عن نطاق النفس البشرية ، استخدموها بمثابة كبش فداء ، ويساعدهم هذا فى تعزيز رأيهم بشأن الإنسان والمجتمع .

ولما كانت علاقة وسائل الاعلام بالعنف جديرة بالدراسة فإن أول ما ينبغى عمله هو ابعاد الاعلام عن قلب الموضوع ، والتسليم منذ البداية بأن البؤرة الرئيسية لدراستنا هذه هى العنف أو السلوك العنيف فى المجتمع ، وأن ما يهمنا من وسائل الاعلام – على الأقل فيما يختص بهذه المشكلة – هو العلاقة ، ان وجدت ، بين وسائل الاعلام من جهة وبين السلوك العنيف من جهة أخرى .

ويمكن تصنيف العنف بعدة طرق . من ذلك مثلاً أن نميز بين العنف الجماعى أو السياسى والعنف الشخصى أو الفردى . فإذا قلنا هذا التمييز ونظرنا الى العنف الجماعى من جهة تاريخية رأينا أنه امر طبيعى وجوهري وراسخ فى التاريخ أكثر مما يظن البعض . كتب « تلى » :

تدفق العنف الجماعى ، على مدار التاريخ ، تدفقاً منتظماً من داخل العمليات السياسية المركزية فى البلاد القربية . فالرجال الذين يسمون للاستيلاء على دعائم السلطة أو الاحتفاظ بها أو تعزيزها يستخدمون دوماً العنف الجماعى كجزء من نضالهم . أما المضطهدون فإنهم يضربون باسم العدالة ، وأما أصحاب الامتيازات فيضربون باسم النظام ، وأما من هم بين هؤلاء وهؤلاء فيضربون باسم الخوف .

والكثير مما نرتضيه الآن ، ونسلم به جدلا ، ونستمتع به ، هو نتيجة بعض أعمال العنف في الزمان الماضي ، ومع انه قد أصبح مشروعا ، وكان لوسائل الاعلام مع النظم التعليمية وغيرها دورها في اضفاء الشرعية عليه . ويعرض بعض مظاهر تاريخنا الهامة نموذجاً مغريا للعنف على أولئك الذين يشكون ظلمنا بحقهم ويسعون الى حل مشاكلهم وبلوغ مقاصدهم بمحاكاة اسلافهم العظام .

ويفكر الكثير من الناس في العنف ، بمعناه الفردي والجماعي ، بعبارات القتل ، والاغتيل ، والشغب ، والمظاهرات ، والاعتداءات ، والسرقات ، والاغتصابات والتخريب ، وما الى ذلك . والواقع ان هذا النوع من السلوك « غير المشروع » يمثل في نظر الكثيرين اجمالى العنف . غير ان هناك من ينظرون الى المسألة نظرة مختلفة اكثر اتساعا ، ويدرجون في تعريفهم العنف : الحرب ، والاعداء ، والتعذيب البدني وبعض انواع العقوبات ، واجراءات الشرطة ، والتأديب المدرسي . وثمة تعريف اوسع يضم الفقر ، والحرمان والاستغلال الاقتصادي والتمييز في المعاملة ، وهناك من يرى ان ضروب السلوك ، في هذه الفئات مترابطة ، يغذى بعضها بعضا .

والواقع ان المجتمع قد يسهم في العنف عن طريق اقراره بعض اشكاله ، وبخاصة تلك التي اكتسبت المشروعية باسم الرقابة الاجتماعية .

ولا حاجة هنا الى تفصيل اى من هذه التعريفات . ومن المسلم به انه يمكن بل يجب التمييز بين مختلف انواع العنف تمييزا صحيحا . ومع ذلك فمن المهم التأكيد بان البحث والجدل في شأن العنف في وسائل الاعلام لا يجوز ان يقتصر على العنف « غير الشرعي » كما يعرفه معظم أولئك الذين يبدون قلقهم من ناحية العنف في وسائل الاعلام ، فكثير من هؤلاء الناس الذين يشعرون بان لهم مركزا ثابتا في النظام القائم يدينون جهارا « العنف غير الشرعي » ولكنهم يستحثون استخدام العنف الذي يعتبرونه شرعيا او « عنفا مشروعا » لحماية النظام القائم ، وبالتالي مركزهم او مصلحتهم المشروعة . هناك بالطبع فرق بين العنف المشروع والعنف الشرعي فالاول يتوقف على اجماع الآراء ، اما العنف الشرعي فليس مشروعا بالضرورة .

وعندما ندرس العنف في نطاق القرائن التاريخية والثقافية المناسبة نرى الكثير من الامثلة التي وصف فيها العنف وصفا ثقافيا ، او حتى « شبه ثقافي » . ولحسن الحظ كان نصيب الحياة من هذه الامثلة اكثر من نصيب العنف ، غير ان الانسان - ونحن كذلك - كان عليه على مدار التاريخ ان يعالج العنف ويستخدمه بطرق شتى . وهناك اشكال من العنف مقبولة ، واشكال غير مقبولة ، ويتوقف القبول على الموضوع والفاعل والضحية اكثر مما يتوقف على طبيعة السلوك العنيف او شكله .

ولم يكن هناك قط ، ولن يكون على ما يحتمل ، اى تعريف للعنف متفق عليه ، يدان به بعامة كل اشكال السلوك التي تشملها المعالجات المختلفة للعنف .

ومثل تعريف العنف لا يمكن دراسة أي من مصادر أو جذور السلوك العنيف دراسة وافية خارج النطاق القومي والتاريخي والثقافي والاقتصادي ، فالجذور تختلف اختلافا واضحا من بلد الى آخر . ففي الولايات المتحدة مثلا أبدى البعض ان « عامل الحدود » ، وأنماط الهجرة ومداه ، وحرب الاستقلال ، والثورة الصناعية ، والتعمير ، والتغير ، والتحرك الاجتماعي السريع ، والوفرة والرخاء اللذين لم يسبق لهما مثيل ، والنظام الطبقي والحرمان النسبي - والبعض منهما خاص بالولايات المتحدة وحدها ، والبعض شائع في عدة بلاد - قد أسهمت كل منها بنصيب في تكوين الوضع الحالي في هذا البلد .

ولم تذكر وسائل الاعلام في القائمة المذكورة . والجدير بالذكر ان في الولايات المتحدة وفي بلاد غيرها قليلا ممن درسوا السلوك العنيف دراسة علمية ومنهجية هم الذين ذكروا وسائل الاعلام كسبب هام من أسباب العنف ، ويجدون جذور مثل هذا السلوك في مواضيع أخرى كما سنرى . ومع ذلك فسوف نرى ايضا ان القليل جدا من الباحثين ، وبخاصة في الولايات المتحدة ، الذين عالجوا المشكلة عن طريق الدراسات الخاصة بوسائل الاعلام والاتصال كانوا يميلون بالأكثر الى اتهام وسائل الاعلام . وأسباب هذه الفروق تشكل بذاتها دراسة هامة . والأمر كله يتوقف على كيفية تعريف المشكلة ، والأسئلة التي توجه بشأنها .

وحتى اذا نظرنا بعين الاعتبار الى الفروق القومية والثقافية السالف ذكرها فانه لم يزل في الامكان ان نصوغ افكارا - ولو بصيغرات عامة - عن بعض مصادر السلوك العنيف الرئيسية ، وسوف نفعل ذلك دون الرجوع الى التكوينات البيولوجية . ففي تقرير عن « تاريخ العنف في أمريكا » قدم الى اللجنة الاهلية بخصوص أسباب العنف والوقاية منه في الولايات المتحدة - قيل انه « أكثر الدراسات التي نشرت عن موضوع العنف شمولاً وصداً » - نطالع انه رغم ان عوامل كثيرة تصل اتصالاً وثيقاً بهذه العملية المعقدة فهناك دلالة كبيرة تعزز الافتراض بأن « احباط الناس بشأن بعض الظروف المادية والاجتماعية في حياتهم شرط ضروري للاحتجاج والعنف بين الجماعات » ، وان أهم سبب لاستفحال العنف الجماعي هو في الغالب احباط التوقعات الاجتماعية بشأن المصالح وظروف الحياة التي يمتد الناس انها من حقهم . هذه التوقعات القابلة للاحباط لا تنتمي الى الرخاء المادي فقط وانما تنتمي ايضا الى ظروف غير محسوسة مثل الأمن ، والوضع القانوني ، وحرية الانسان في ادارة شؤونه ، وخدمة العلاقات الشخصية مع الغير » .

وقد يلعب الموقف تغير اجتماعي سريع ، وبخاصة في حالة « التوقعات المتصاعدة لدى اناس في وضع معين يترتب عليه ان انعدام الفرص ، أو القنومة العنيدة التي يبدونها الغير متوق تحقق هذه التوقعات » . ويصدق هذا بنوع خاص حيثما كان البلد المعنى قد عاش رغم ذلك عيشة كريهة في رخاء مادي . وسوف ندرس دور وسائل الاعلام في هذا الخصوص .

وأبدى البعض أيضا أن الموقف قد يزداد سوءا في بلد مثل « المملكة المتحدة » يعاني فترة من « التدهور النسبي الحاد في الظروف الاجتماعية الاقتصادية أو السياسية بعد فترة طويلة من الظروف الطيبة » . وقد تأتي ردود الفعل على نطاق واسع وتتخذ أشكالا عديدة ، وذلك لأن « الناس الذين أحبطت غرامتهم أو توقعاتهم المهنية أو مطالبهم السياسية قد يثرون مثلما يثور من فقدوا مواردهم المالية » وئمة مشكلة أخرى تحدث حينما يعتقد بعض الناس في مثل هذه الأوضاع « أنهم لا يستطيعون تحقيق مطالبهم من خلال الطرق العادية المشروعة ، وأن « النظام » لا يستجيب لهم لبعض الأسباب » .

هذه الفقرات من التقرير المقدم الى اللجنة الأهلية قد صيغت أساسا في عبارات تتحدث عن الاحتجاج الجماعي أو السلوك السياسي ، ولكنها تسرى - بعد إجراء ما يلزم من تغييرات - على السلوك الفردي أيضا .

وتبين بعض الدراسات عن السلوك العنيف لدى المجرمين أن هناك في الكثير من الأحوال قصورا في الطرق الملائمة أو المشروعة لحل المشكلة على مستويات مختلفة وبالإضافة الى المستوى الاقتصادي تشمل هذه المستويات البحث عن الهوية الذاتية والعلاقات الشخصية المرضية . وقد لجأ الى العنف أولئك الذين تقل الفرص التي تتيح لهم الوفاء بمطالب الحياة ، ولا يستطيعون أن يتصوروا حلا آخر . وقد ينظر الناس الى العنف باعتبار أنه الطريق البديل - ولعله الوحيد - للنجاح وتحقيق الأمنى والمنزلة الرفيعة التي يعتقدون أن المجتمع يقدرها تقديرا عظيما .

وليس المقصود من الملاحظات المذكورة تقديم شرح واف للسلوك العنيف ، فهناك العديد من البحوث ، لكل بحث منها ما يعززه من الحجج ، ولكن الفرض الأساسي هو وضع مشكلة العنف في وسائل الاعلام في موضعها الصحيح ، وتوجيه الأنظار الى تعقد الموقف وما يتضمنه من عوامل كثيرة ، وفوق كل شيء توفير إطار أكثر اتساعا وأوثق صلة بالموضوع من الإطار المستعمل عادة ، يمكن في نطاقه دراسة المشكلة ومناقشتها .

ومن المهم أن نؤكد ، بالنظر الى ما سبق ، أننا لم نذكر أن وسائل الاعلام لا تأثير لها . والنقطة الأساسية هي أن العنف يتجلى للأذهان بصورة غير ملائمة ، وأن دور الاعلام وعملية التأثير غير مفهومين . وأن طبيعة التأثير واتجاهه ليسا هما المقترضان عادة ، وأنه في كل من البحث والجدل العام قلما تطرح الأسئلة الصحيحة عن تأثير الاعلام والعنف في المجتمع .

وجدير بالذكر أن تقرير اللجنة الأهلية بالولايات المتحدة لا يعنى تنظيمات الاعلام والقائمين به من مسؤولياتهم ، وله الحق في ذلك . ومع أن اللجنة لا تعتبر التليفزيون سببا رئيسيا للعنف في المجتمع فإنها تنهم بصراحة طبيعة العنف وكميته على الشائسة الصغيرة . ومع ذلك فإن أعضاء اللجنة - مثلهم مثل الكثيرين قبلهم وبعدهم - لا يلقون دائما الأسئلة المناسبة في الأسلوب الذي يخاطبون به المشكلة

وليس هذا بشيء مدهش نظرا الى أنهم كما يبدو قد اعتمدوا كثيرا على نتائج البحث الذى أجراه أولئك الذين يغالون فى تبسيط المشكلة ويفكرون فى علاقات السببية التى تتمثل فى التقليد ، والدوافع العدوانية المتزايدة ، وتغير الموقف ، وما الى ذلك . ولسوء الحظ لم تواجه اللجنة بصراحة ما تضمنته استنتاجها بخصوص الحرمان والاحباط النسبيين من اشارة الى وسائل الاعلام ، وهى التى ذكرناها من قبل ، ان بالتقرير اشارة الى « تعقيدات اضافية (قد) تنجم عن وضوح العنف والتفاوتات الاجتماعية وضوحا شديدا » .

ويتبين بجلاء ان العنف ليس منقطع الصلة بالاحباط ، ولو ان العلاقة بينهما ليست مباشرة وبسيطة كما يبدو لبعض علماء النفس الذين اوحوا بذلك . ومن ثم فمن الاهمية بمكان طرح السؤال الآتى : كيف تسهم وسائل الاعلام فى الاحباط فى مجتمعنا ، وبالتالي فى العنف والعدوان ؟ والوضع كما راينا يختلف من بلد الى آخر ، ويأثر بوضوح عوامل شتى ، اعلامية وغير اعلامية ، تشمل الاعلان ودرجة التعمير وما الى ذلك . ولنفرض اننا نتعامل مع مجتمع تجارى وصناعى وحضرى يلعب فيه الاعلان دورا هاما فى العمليات الاعلامية ، وفى الاقتصاد بعمامة : فاهداف مثل هذا المجتمع وأغراضه ذات صلة وثيقة بتحقيق الرخاء المادى ، وبذل قدر كبير من الجهد والوقت والمال (لا من خلال الاعلان وحده) لبلوغ هذه الأهداف . ونحن نعلم ان من بين مهام الاعلان جعل الناس غير راضين بما لديهم ، وان يطلبوا المزيد بفض النظر عن ظروفهم الاقتصادية . ويهتم المجتمع بالأهداف الاجتماعية أكثر من اهتمامه بالطرق المشروعة لتحقيق هذه الأهداف ، وتمكس وسائل الاعلام هذا التفاوت . كل هذا يمكن ان يستثير مشاعر السخط والاحباط لدى القطاعات الفقيرة والمحرومة فى المجتمع .

وفى هذه الظروف تتلقى الفئات المحرومة فى المجتمع كل يوم وابلا من البيانات التى تذكرهم بما هو متاح لغيرهم ، وما يحق لهم ان يطلبوا به ، وما لا يمكنه بالفعل ، وأكثر من ذلك مالا يستطيعون فى الغالب ان يحصلوا عليه . وهناك طبيعة الحال عوامل قوية أخرى للاحباط تعمل على شتى المستويات ، من شخصية الى بيئة . ومن السخف أن نجعل ان فى امكان وسائل الاعلام بمعيها اليومية المتتادة وعرضها هذه القواعد والقيم ان تعمل على زيادة التوقعات بصورة غير واقعية ، وتفاقم المشكلة القائمة ، وان تسهم فى الاحباط ، وبالتالي فى العنف والعدوان اللذين قد يترتبان على ذلك .

ومع ذلك فليس هذا نوع العلاقة التى تجول بخاطر الناس عادة عندما يتفكرون فى الصلة بين وسائل الاعلام والعنف ، فهذا النمط من العلاقة ليس بالتاكيد هو النمط الاساسى لدى أولئك الذين يجارون بادانة العنف فى وسائل الاعلام . والمتوقع مما سبق قوله ان ادانة مضمون وسائل الاعلام فيها تفرقة كبيرة : فليست كل انماط الاعلام او السلوك العنيف هى المدانة . وجدير بالذكر فى هذه المناسبة ان عددا كبيرا من أولئك الذين ينظرون الى العنف الاعلامى على انه مشكلة خطيرة

لا يميلون فقط الى ابداء عداء شديد وهم يعبرون عن نظريتهم هذه ، ولكنهم يتخلدون ايضا موقفا سلبيا وعقابيا بنوع ما بالنسبة الى العديد من المسائل الاجتماعية الاخرى فهم يمتدحون عقوبة الاعدام ، والعقوبات البدنية ، والتاديب القاسي بوجه عام . كذلك فانهم يبدون ميولا عنصرية ، وبعارضون اصلاح نظام العقوبات ، ووسائل الاصلاحات الاجتماعية . وعلى العموم فانهم يميلون الى ان يكونوا محافظين ، وملمزمين ، ومستبدين . على ان هذا لا ينطبق باى شكل من الاشكال على اولئك الذين يعبرون في وقت او آخر عن القلق بشأن تصوير العنف في وسائل الاعلام .

وكما يعرف العنف تعريفا فيه تفرقة كذلك تعرف استنتاجات البحث على هذا النحو . ويصدق هذا الامر بنوع خاص بالنسبة لبعض ممن ذكرناهم آنفا ، اى حينما يجدون من الضروري ان يستعينوا بالبحوث تعزيزا لدعواهم .

وقد ذكرنا من قبل انه رغم ان الباحثين الذين تركز عملهم في السلوك العنيف والعنف في المجتمع لم يجدوا وسائل الاعلام مصدرا رئيسيا للسلوك العنيف فان غيرهم - اولئك الذين ركزوا ابحاثهم في وسائل الاعلام والعنف - كانوا اكثر ميلا الى اتهام وسائل الاعلام . وبالاجمال فان معظم هؤلاء الباحثين هم من علماء النفس الذين اتجهوا مباشرة صوب شكل ما من اشكال العلاقة المفترضة بين تصوير العنف في وسائل الاعلام من ناحية ، وبين العنف او السلوك العدواني من ناحية اخرى ، وكان عملهم في الكثير من الاحيان يخصص ويدعم ماليا لهذا الغرض المحدد .

وبمثل برنامج البحث المسمى « مشروع المليون والثلاثة والعشرين دولارا لكبير اطباء الولايات المتحدة » بشأن العنف في التلفزيون اكبر تجربة في هذا المجال ، واكثر التجارب تكلفة ان لم تكن اكثرها تعقيدا وتنسيقا . ومادامت الاكتشافات والتغيرات التي توصل اليها برنامج البحث هذا يذكرها كثيرا اولئك الذين يؤكدون وجود علاقة سببية بين العنف الاعلامي وبين السلوك العنيف فانه ينبغي لنا ، على ما يبدو واضحا ، ورغم الانتقادات الكثيرة التي توجه ضد المشروعات الفردية ، ان ننظر الى ما يقوله التقرير .

وبالنظر الى الطريقة التي استخدمها مشروع « كبير الاطباء » ليثبت حالة ما ضد التلفزيون فانه من المدهش ان نجد ان تقرير المشروع يبدى حذرا شديدا في استنتاجه . فهو يشير الى دلالة تمهيدية مترددة لعلاقة سببية بين مشاهدة العنف على التلفزيون وبين السلوك العدواني ، في تجربة اجريت على بعض الاطفال الذين عندهم ميول عدوانية في بعض الظروف فقط . كذلك من المسلم به ان كلا من المشاهدة الكثيفة للعنف والسلوك العنيف او العدواني قد يكون من نتائج مصدر آخر شائع ، وقد يكونان من اعراض ظرف آخر اكثر رحابة .

هذه النقطة الاخيرة تؤيد بحثنا في شأن التلفزيون والانحراف الاجرامى ، الذى اجرى في انجلترا قبل مشروع « كبير الاطباء » بضع سنين . ووجد في هذا البحث ايضا ان انماط مشاهدتي التلفزيون من المجرمين لا تختلف اختلافا

محسوسا عن انماط نظرائهم من غير المجرمين من نفس الخلفية الاجتماعية الاقتصادية. ولم تكتشف ايضا فروق محسوسة في مشاهدة التلفزيون وتفصيلاته حين اجريت مقارنة في السلوك الاعلامي بين المراهقين ذوى الميول العدوانية والمراهقين الذين ليست عندهم هذه الميول ، وذلك في شمال شرقى انجلترا » .

وحملتنا هذه الدراسات وغيرها على ان نقرر منذ بضع سنوات، انه لم تثبت اية حالة يمكن ان يعتبر فيها التلفزيون (او غيره من وسائل الاعلام) كعامل سببي، او حتى كعامل مساعد رئيسي لاي شكل من اشكال السلوك العنيف . وثمة استنتاج احدث ، بعد استقصاء العمل في هذا البلد وفي غيره (بما في ذلك بحث في الولايات المتحدة) ، يقرر انه لم يثبت ان لوسائل الاعلام اى تأثير هام على مستوى العنف في المجتمع . والواقع ان نقل البحث والعمل النظرى في هذا المجال يوحى بان وسائل الاعلام ، وربما باستثناء حالة عدد صغير من الافراد المرضى ، ليست بآلية حال هي السبب الوحيد لهذا السلوك وهى تلعب في ذلك دورا مساعدا ، وهو دور صغير .

وجدير بنا ان لا ندهش من ذلك ، بل لعلنا ندهش من اصرار بعض الباحثين على البحث عن علاقات سببية بسيطة . وينبغي لنا بالمعنى الدقيق ان لا نلقى اسئلة بشأن تأثير التلفزيون . ونحن قلما نلقى مثل هذه الاسئلة عن النظم الاخرى كالاسرة ، او الدين ، او التعليم .

ومن الضروري توضيح نقطتين بشأن الملاحظات المذكورة آنفا . اولاهما تأثير في معظمها الى الدراسات التى تفسر المشكلة على اساس التقليد ، والعدوان المتزايد وتغير الأوضاع ، وما الى ذلك ، وتمثل هذه ما قد نسميه المعالجة التقليدية التى تؤكد هنا انها قائمة على فهم غير صحيح لوسائل الاعلام ، والعنف وعملية الاتصال ، وطبيعة المجتمع . وسوف نرى ان لوسائل الاعلام بعض التأثير ، ولكن ليس بهذه الطريقة . ثانيا ان معظم البحث التقليدي - وكثيرا ما استخدمت نتائجه لتأكيد علاقة السببية - قد أجرى في الولايات المتحدة. وتختلف الولايات المتحدة عن المملكة المتحدة وغيرها من البلاد في نواح مختلفة ، وبخاصة بالنسبة لطبيعة العنف ومقداره ، على الشاشة وفى المجتمع بوجه عام . وما نحصل عليه في بلد لا يجوز ان نطبقه في بلد آخر .

ومع ذلك فان الشيء الاوثق صلة بالموضوع هو احتمال ان لا يكون هذا العمل او على الأقل بعض تفسيراته صحيحا في الولايات المتحدة ، فقد انتقد من بعض النواحي (نظريا ، وتصوريا ، ومنهجيا) ، وبخاصة لعدم وضوحه واتساقه في استخدامه بعض المفاهيم مثل العنف والعدوان . كذلك فان تطبيق المفاهيم في العمل مشكوك للغاية في صحته . وهناك على ما يحتمل فترة كبيرة بين الاستجابات السلوكية والشفافية وما يتخذ منها مواقف في المخبر وبين العدوان او العنف ضد المجتمع في البيت أو الشارع .

... وتقتل للضئف الرئيسية فى العمل التجريبي بالخبر هى التكلف فى اختيار مكان التجريب ، ونمط تسجيل الأقيسة وزمانه ، وطبيعة « الضحية » (مثال ذلك : المرائس ، البالونات ، متلقو الصدمات الكهربائية) ، فضلا عن أن الشيء الجارى قياسه لا يكون واضحا دوماً وعلى الإطلاق . والشرعية هنا ضعيفة ، والتمميم على السلوك المضاد للمجتمع فى أوضاع الحياة الواقعية يجب أن يجرى بحذر شديد وعلمية الاستطلاع - التى يقال أن نتائجها تشير الى الاتجاه الذى تشير اليه الأعمال فى الخبر - أكثر واقعية ، ولكنها غير قابلة للتفسير السببى .

ولعل الكلمة الأخيرة فى هذا الموضوع الذى كثر بشأنه الجدل يجب أن تكون لجورج كومستوك الذى دوس الموضوع دراسة وافية ، واشترك اشتراكا فعليا فى مشروع « كبير الأطباء » ومتابعته فى السنوات القليلة الماضية . كتب كومستوك فى أواخر ١٩٧٦ ما يأتى ، وهو على بينة تامة من تقارب مختلف معالجات الأبحاث :

« من المفردى أن نستنتج أن العنف فى التلفزيون يجعل المشاهدين أكثر عدوانا للمجتمع ، قساة القلوب بنوع ما ، وبسامة أكثر تخوفا من المجتمع الذى يعيشون فيه . وقد يكون الأمر كذلك ، على أن حقائق علمى الاجتماع والسلوك لا تؤيد مثل هذا الاتهام العريض .

« أن الدليل على تحجر العاطفة والخوف محدود للغاية بالنسبة لمثل هذه الاستنتاجات العريضة فى هذا الوقت ، أما الدليل على الميل العدوانى فإنه أكثر اتساعا ، ولكنه لا يؤيد الاستنتاج بازدياد العدوان على المجتمع . ويتوقف مثل هذا الاستنتاج على استعداد الشخص الذى يجعل من نفسه حكما فى هذه المسألة . لأن يستنتج مما يجده من عدوان بين الأشخاص أعمالا غير مشروعة أشد خطورة .

« أهم من كل ذلك أن الدليل لا يفيدنا بشئ عن درجة الأذى الاجتماعى أو العنف الإجرامى ضد المجتمع مما يمكن نسبته الى التلفزيون ، فقد يكون كبيرا ، أو تافها ، أو معدوما .

ومع ذلك فأنى إذا أقدم هذه التطبيقات والانتقادات أود أيضا أن أؤكد ما قيل من قبل ، وهو أنه ليس هنا أى قصد لاعفاء أولئك الذين يعملون فى وسائل الإعلام من مسؤوليتهم فادراج العنف بلا مبرر بقصد الإثارة أو الربح أمر يؤسف له على أن التأسف على تصوير العنف شئ وربطه بالسلوك العنيف شئ آخر كل الاختلاف . كذلك ليس هناك أية محاولة للانتقاص من دور الإعلام ، فوسائل الإعلام لا تخلو بالتأكيد من التأثير ، وتأثيرها أكثر تمقدا ، وعلى الراجح أبعد مدى مما هو معروف عامة . مثال ذلك أن الطريقة التى تخبر بها وسائل الإعلام عن العنف والسلوك المنحرف لها دورها فى تعريف المشاكل وإثارة اهتمام الجمهور . والعنف والسلوك المنحرف ، وبخاصة فى أشكالهما المتطرفة ، تغطيها وسائل الإعلام تغطية شاملة فى معظم المجتمعات الغربية . وليس ثمة شئ جديد فى هذه الممارسة ، ولا فى

اسلوب او كيفية التقديم ، اللهم الا ان التقديم ليس مشيراً مثلما كان فى وقت مضى وقد يكون الامر كذلك بسبب طبيعة مجتمعنا الصناعى المعقد والجزأ . حيث يعتقد الكثيرون ان الثقافة عن طريق وسائل الاعلام لها دور بارز للغاية فى صياغة سلوكنا وقيمنا ، واصبح لتصورات وسائل الاعلام للعنف والانحراف ردود فعل اجتماعية فى الوقت الحاضر اهم مما كان لها فى الماضى.

ومنذ بضع سنوات كتب عالم اجتماعى امريكى يدعى مرشان كلاينارد فى موضوع « الجريمة والجريمة » يقول :

« اضطلعت الصحافة بتشجيع الجريمة وتمجيدها بوجه عام بسبب حجم بنودها الاخبارية ان الحيز المخصص فى الجرائد للجريمة من حيث حجمه ، ومقدار الوقاية التى تتخذ بناء على قصص الجريمة ، تعرض صورة مذهلة لانحلال الاخلاق فى مجتمعنا . ومن المرجح ، مع الاستمرار فى ابراز الجريمة ، ان تكون للصحف أهمية فى ان تخلق لنا ثقافة مركزة على الجريمة . ونتيجة لذلك تبدو الجريمة غالباً أكثر حدوثاً مما هي فى الواقع » .

ورغم ان هذا الادعاء، وادعاءات أخرى شبيهة قلما تكون مؤيدة بدلائل قوية، فإنه ليس من غير المعقول ان نفترض ان ما يقرأه الناس فى الصحف ، ويسمونه فى الادعاء ، ويشاهدونه على التليفزيون ، قد يؤثر على آرائهم بشأن طبيعة العنف ومداه فى مجتمعنا . وثمة دراسات أجريت منذ بضع سنين فى الولايات المتحدة اوضحت ان تقديرات الجمهور لكمية الجريمة ونمطها فى المجتمع تنسب الى التقارير الصحفية أكثر مما تنسب الى كميات الجرائم كما هي ثابتة فى محاضر الشرطة . ورغم ان هناك دراسات أخرى أكثر غموضاً فإنه لا حاجة فى هذا المجال لمناقشة الحجج المؤيدة والمعارضة بشأن نتائج البحث المتضاربة . والنقطة الأساسية هى جذب الأنظار الى احدى الطرق التى تتصل بها وسائل الاعلام بتصورات الجمهور عن السلوك العنيف .

وتساعد وسائل الاعلام على وضع البرنامج الاجتماعى السياسى : فهى تختار ، وتنظم ، وتؤكد ، وتعرف ، وتسهب . وهى تنقل المعاني ، ووجهات النظر ، وتربط بعض الجماعات ببعض أنماط القيم والسلوك ، وتخلق اللفه ، وتجزئ أو تبرر الحالة الراهنة والنظم السائدة فى الرقابة الاجتماعية . وهى تشكل « صور العالم » المتاحة لنا ، وبالتالي فإن هذه الصور قد تشكل معتقداتنا وأساليب العمل الممكنة لنا . وبهذه الطرق الصعبة المعقدة ينبغى لنا ان ندرس تأثير وسائل الاعلام .

ولا تعمل وسائل الاعلام بطبيعة الحال وهى منعزلة . وما ينبغى لنا ان ندرسه بالفعل هو المزج ، والتفاعل ، أو العلاقة المتبادلة بين تجارب وسائل الاعلام من جهة وبين التجارب غير الاعلامية أو الميدانية من جهة أخرى . وتختلف هذه من موضوع الى آخر ، ومن شخص الى آخر ، ومن بلد الى آخر ، وهكذا . مثال ذلك أننا نعرف

من بحثنا فى العلاقات العنصرية ، والصراع العنصرى، ان وسائل الاعلام قد يكون لها تأثير غير متجانس فى نقلها المعانى ووجهات النظر حيثما تكون التجربة الشخصية غير متوفرة . وقد ابان بحثنا فى وسائل الاعلام والعنصرية انه فى فترة تزيد على سبع سنوات صورت وسائل الاعلام غير البيض بانهم يشكلون تهديدا ومشكلة ، وان هذا قد انعكس فى بعض المواقف لدى العامة . وعندنا مثل واضح لوسائل الاعلام وهى تستثير الصراعات ، وتقوى ان لم تكن تخلق بالفعل مشاكل اجتماعية ويوضح بحثنا ايضا ان تغطية وسائل الاعلام البريطانية للاعمال العدوانية فى ايرلنده الشمالية مثال آخر لاثارة الصراع .

هناك اذن اسئلة عديدة نوجهها . من ذلك : ما نوع الصور التى تعرض علينا ؟ هل هى صور كاذبة تبالغ فى مدى العنف والانحراف ، وتشوه طبيعتها ؟ اصحح انه بتقديم العنف على انه من الاخبار (كلما ازداد العنف شدة ازدادت قيمته الاخبارية) ينشأ جو من الفرع ، وتستفحل المخاوف ، والتكهنات والتوقعات والسلوك العنيف ؟

هذه الاسئلة تؤدى بنا الى اسئلة جوهرية اخرى : ما هى الاخبار ؟ هل تخلق وسائل الاعلام الجماهيرية « وقائع » جديدة فتجعل من « الاخبار : اخبارا ؟ امن المحتم ان يتفوق دائما ما هو سلبى ، او منحرف ، او عنيف ، او مثير ؟ ولما اسئلة اخرى لا حاجة الى ذكرها هنا بالتفصيل . غير ان من الاشياء التى يمكن ان نذكرها فى هذه المرحلة ان الطريقة التى تقدم بها وسائل الاعلام الاخبار الخاصة بالعنف والمسائل المتعلقة به تجعل من غير المحتمل وضع الوقائع فى سياق له معنى ، او ان يغطى ما وراء القصة فيما يختص بالجريمة او المجرم او الضحية او الادارة الرسمية لتغطية وافية .

وكثيرا ما يصرح المشتغلون بوسائل الاعلام بانه عند التبليغ عن الاحداث يكون التركيز بطبيعة الحال على الوضع الراهن حيث تقع الاحداث وما يريد الجمهور ان يعرفه . وقد يكون هذا صحيحا ، ولكنه يتيح اساسا واهيا لتكوين فهم صحيح للمشكلة . ويعتمد وضع سياسة اجتماعية سليمة على معرفة التغيرات التى تطرأ على معدل تطور الاحداث الوثيقة الصلة بالموضوع، غير ان السياسات تكون فى الغالب كرد فعل لحالات متطرفة . وتعامل وسائل الاعلام مع الحالات القصوى ، ونعلم انها تستخدم على نطاق واسع باعتبارها المصدر الرئيسى للمعلومات ، وان الكثيرين يعتبرونها جديرة بالثقة الى حد كبير .

ومن الاسباب التى تدعو وسائل الاعلام لتصوير المواقف بالكيفية التى تنبها انها تعمل فى نطاق نظام اجتماعى اقتصادى لا بد فيه من كسب القراء والمشاهدين والاحتفاظ بهم ، واصبح تقديم العنف والظواهر المتصلة به امرا حيويا فى هذا الخصوص .

اما بخصوص الاخبار اليومية فان وحدتها الانسانية هي الأشخاص والأحداث . (وبخاصة السلبية) . ومن الاسباب الداعية للتركيز على الحوادث . « تواتر الشر » : فالحوادث تكون اكثر ملازمة لان تلتقطها وسائل الاعلام المختلفة في دائرة نشر يومية اذا كانت تقع في نطاق يوم واحد ، فالظاهرة مثلا حادث ملأه للاخبار ، في حين ان حركة سياسية تتطور على مدى عدة سنوات لا يكون لها « التواتر » المطلوب .

والتركيز نفسه على الحوادث يجعل بعض مظاهر قصة ما ذات اهمية اخبارية اكبر من غيرها . نموذوع العنف مثلا يتصل مباشرة بالاشكال الموثية للحوادث التي تقع في الطريق العام . على ان هذا الاهتمام بالحوادث والوقائع يعيل الى استبعاد التفكير في التطورات الجذرية والموضوعات الضمنية .

ومن مشروعات البحث التي نتولاها والتي تركزت على تغطية وسائل الاعلام للظاهرة سياسية كبيرة مشروع يقدم ايضا جيدا لبعض النقط السالف ذكرها كما يطرح العديد من الاسئلة الهامة بخصوص تأثير هذا النوع من العرض على تقدير الجمهور العريض للاحداث الجارية في العالم ونتائجها بالنسبة للعمل الاجتماعي .

في هذا البحث تبين لنا بوضوح الفروق بين مختلف وسائل الاعلام في معالجة الظاهرة . ولكننا استطلعنا ايضا ان نبين تشابها جوهريا اكثر اهمية بين كل فروع الاعلام . فقد فسرت القصة فيها كلها ، فيما عدا واحدا منها ، باللغة الاساسية التي جعلت منها خبرا ، فلم يقدم للمشاهدين والقراء تفسيرات مختلفة مركزة على مختلف جوانب الحادث نفسه ، ولكن قدم لهم تفسير اساسي واحد مركز على المظهر المحدد ، وهو موضوع العنف . ومع ذلك فلم تكن ثمة ضرورة لجعل العنف مركزا للتفسير ، فالواقع والحقيقة انه لم يكن مركزا له . فقد استخدم « وضع » العنف الى جانب التضمنات الاخرى للقيم الاخبارية لانه النتيجة المنطقية للتنظيم القائم لعملية الاخبار والافتراصات التي يقوم عليها .

هذه القيم الاخبارية هي ، كما اشرنا من قبل جزء لا يتجزأ من عطية مهنية تتولى اختيار الاخبار وتقديمها ، عملية تطورت في نظامنا الاجتماعي الاقتصادي الخاص . ومهما كانت المثل العليا المطلوبة فان اعداد القراء والمستمعين والمشاهدين واقتصاديات الاعلان لها دور هام في تشكيل هذه القيم والاخبار التي تكونها .

ومن المهم ايضا ان نوضح ان الصور التي تنشأ على هذا النحو قد تدوم ، وقد تمتد الى مجالات اخرى متصلة بموضوعها . فتغطية مظاهرات الطلبة ، وعمل تقرير عن المظاهرات المادية للفرقة المنصرية التي جرت في الملكة المتحدة احتجاجا على زيارة فريق الرجبي الخاص بجنوب افريقية ، هما مثالان بين الكثير من الامثلة للانتشار الظاهري ودوام صورة المواجهة العنيفة وغيرها من القوالب العامة السلبية .

«ولماذا نفع رجل الاعلام قائلا : نحن نعلم ما يريد الجمهور ، ونزوده بما يريد . يريد الجمهور ما قد افه ، وما قدم له سنين طويلة ، وما أصبح يتوقعه ويتقبله . فاشباع الرغبة يؤثر فى الطلب . والواضح بطبيعة الحال ان الكثير من الناس يحبون ان تكون اخبارهم مغممة بالحركة ، موجهة صوب الاحداث ، نشيطة ، مسلية ، بل مثيرة وعنيفة . هذا النوع من المادة قد يشبع مختلف الحاجات لدى الكثير من الناس ، غير ان التاكيد على العمل ، والجاذبية المرئية والغورية (بدلا مما له اهمية اجتماعية) لا ينفع من بعض الحاجات الانسانية الجوهرية فقط ، فهو يتلقى قدرا كبيرا من المساعدة والتعزيز من وسائل الاعلام

ما هي اذن نتائج هذا النمط من تقديم الاخبار ؟ يذهب احد التفسيرات الى ان الطريقة التى تتعامل بها وسائل الاعلام مع هذه المواقف تؤدي الى تصنيف بعض الجماعات ، وربطها - ربما بلا مبرر - بالسلوك العنيف ، وربما الى قبول العنف على انه طريقة مشروعة لمعالجة المشاكل ، او شكل ضرورى من اشكال مقابلة المثل بالمثل .

وفى حالة المظاهرة ، وبالنظر الى اتجاه الراى العام فى زمن البحث ، كان التقديم السلبى على نطاق واسع يؤدى فى الغالب الى الانتقاص من قضية المحتجين . فضلا عن ذلك قد يزيد هذا على المدى الطويل من خطورة السلوك العنيف بدلا من الاقلال منها . وبسبب الطريقة التى تنتهجها وسائل الاعلام فى عملها قد يكون على مجموعة من الاقلية ان تتبع طريق العنف قبل ان تتاح لها فرصة عرض قضيتها على الراى العام .

وقد يتجلى ايضا من هذا ومن البحث المتصل به - سواء كنا بصدد مطالب الطلبة لاصلاح الجامعات ، او المسيرات المضادة للفرقة العنصرية ، او المظاهرات ضد الحرب ، او تعاطى المخدرات ، او الخمر ، او جماع الجنس المائل ، او اتحادات المسجونين ، او المشاكل العنصرية ، او الاضرابات - ان هناك فرصة كبيرة لان تتركز القصة الاخبارية على العنف والمواجهة وينمزل سرد الحكاية تلمعا عن الظروف السابقة عليها ، ولا يتيح الا القليل من الفهم لاي من الاسباب او الاغراض الاساسية . والواقع ان التقديم كله يقلب عليه التفتك والخروج عن الموضوع .

واثبت البحث ان وسائل الاعلام حين تخبر عن العنف والانحراف تبالح ، وتستثير المشاعر ، وتستخدم القوالب النموزجية ، وقد تلمد تصورات العامة المستمدة من هذه العروض ، او تخلق السلوك المقصود . مثال ذلك انه قيل ان صور تعاطى المخدرات المأخوذة من وسائل الاعلام اثرت فى تصرفات الشرطة والمحاكم ، واثرت هذه بدورها فى السلوك (المنحرف) فجعلته مطابقا للقوالب النموزجية . وهكذا انتبطت القوالب النموزجية واصبح السلوك - الذى كان من قبل على الهامش - اقرب الى المركز واكثر حدوثا ، واعتقب ذلك المزيد من رد الفعل الاجتماعى

(القوى) . وعززت المشكلة على مستوى أكثر وضوحا ، وتصرفت الجوانب كلها كما كان « المتوقع» ان تصرف .

وعلى مستوى مختلف قد يكون التأثير الإجمالي لهذا النمط من تقديم الانحراف والمشاكل الاجتماعية هو ازالة بعض المفاهيم الاختيارية بخصوص النظام الاجتماعي أو الانتفاص من قيمتها . وعلى ذلك قد يكون لعملية اختيار الأخبار أهمية إيدولوجية في الإبقاء على الوضع الراهن للسلطة والمصلحة بمعالجة النزاع والخلاف من أجل استقرار البناء . ويمثل هذا معالجة لتأثير وسائل الإعلام غير مباشرة وأكثر تعقدا مما هو مفروض عادة ومن المؤكد أن دراسة وسائل الإعلام على هذا النحو أكثر فاعلية ونفعا من المعالجات الساذجة القائمة على مبدأ السببية ، والأثارة والاستجابة التي استخدمت كثيرا ودون جلوى في الماضي .

على ان هذه المعالجات الأكثر حداثة لا تزودنا بكل الاجوبة . مثال ذلك طريقة التوسع في التصنيف التي ذكرت من قبل فمع انها مفيدة وممتعة فانها لا تفسر السلوك المنحرف ، واقل من ذلك الانحراف البدائي . ثم ان لها تطبيقا محدودا لانها لا تطبق بالمساواة على كل اشكال السلوك المنحرف ، وبعض هذه الاشكال واضح كل الوضوح .

وينبغي ان نجعل في اعتبارنا دائما أهمية التعريفات والتوقعات الشائعة بين الناس بشأن العنف باعتبارها عوامل تسهم في العمليات التي يمر بها السلوك على الألا ، ويتولب بل يضخم في بعض الظروف ، وذلك دون المبالغة في الامكانيات . وللناس بالفعل تجارب خلاف تجارب الإعلام . ومع ان القائمة (الخاصة بأنواع العنف والسلوك المنحرف) قد تضعها وسائل الإعلام فان قدرة الجمهور الانتقائية على استخدام ما تتيحه لهم وسائل الإعلام وتفسيره لا يجوز الاستهانة بها . وقد تزود وسائل الإعلام مفاهيم الجمهور ومعتقداته بالمعلومات عن العنف ، غير ان هناك مصادر أخرى للإعلام ، حتى ولو لم يكن عند معظم السكان في الكثير من المجتمعات تجربة تذكّر عن العنف .

وتصور وسائل الإعلام العنف بوجه عام تصويرا سلبيا ، ويكون ذلك هدفا للانتقاد أو الاتهام بسبب ما يثيره من اضطراب مزعوم . ولكننا سبق أن أشرنا الى أن وسائل الإعلام في تصويرها للعنف والانحراف قد تؤدي وظيفة « ايجابية » ، فتعمل كأداة للرقابة الاجتماعية والحفاظ على الوضع الراهن . وتعتبر الوظيفة ايجابية من وجهة النظام القائم ، وليس بالضرورة من وجهة نظر سائر فئات المجتمع التي تسعى للتغيير .

وقد تعمل وسائل الإعلام على دعم الوضع الراهن بالمحافظة على « اجماع ثقافي » . ومن المحتمل أن تعزز تفضية وسائل الإعلام للعنف اجماعا قاعديا وتكاملا جماعيا ، فحينما لا يكون لدى الناس معرفة مباشرة بالجريمة العنيفة فانهم يعتمدون

فى الغالب على وسائل الاعلام للحصول على معظم معلوماتهم فى هذا الشأن . فوسائل الاعلام تخبر ، وتلقى الإضاء ، وتخلق الإدراك ، وتعرف الحدود بين ما يجوز قبوله ومالا يجوز ، وتبنى التصورات لطبيعة العنف ومداه ، وبهذا العمل تجمع الناس ضد القوضى ، وتعزز الايمان بالقيم العامة المشتركة ، وتسهل فرض العقوبات ، وتقوى الرقابة الاجتماعية ، ولكى يتحقق كل هذا يجب ان يصير العنف مرئيا فى كل انحاء المجتمع ، ومن ثم كانت اهمية وسائل الاعلام .

ومع ان الكثير من الغروض التى تنجم عن هذه المعالجة مازالت فى حاجة الى الاختبار فليس هناك شئ جديد فى الراى الذى ينظر الى العنف باعتباره عاملا حافزا . فماركس ودوركايم وميد اكدوا وظيفة الجريمة فى خلق شعور بالتضامن فى داخل الجماعة باستثارة المشاعر الاخلاقية والجمالية لدى الجمهور . وفى عهد اقرب بسط لويس كوزير رايا فى الموضوع ، فوضح ان المجرمين ليسوا هم فقط الذين يستديرون شعورا بالتضامن ضد سلوكهم ، بل يفعل ذلك ايضا الموظفون القائمون بتنفيذ القانون .

وقد يؤدى استخدام العنف الخارج على القانون فى بعض الظروف ، وبخاصة حين يعرض تحت وهج كاميرات التلفزيون بجلاء على الجمهور العريض الى اثاره الوعى والسخط والاشمئزاز ، الامر الذى قد يترتب عليه رفض بعض الممارسات التى كانت مقبولة من قبل . وهناك اشياء كثيرة ، مشكوك فى امرها ، ولا نعرفها - او على الاقل لا نتدخل فى حياتنا اليومية - نعمل باسمنا وباسم النظام الاجتماعى والعدالة ، غير ان السلبية والاذعان يصيران اكثر صعوبة بازدياد وضوح الرؤية . وابدئ البعض ان تغطية وسائل الاعلام للاضطرابات العنصرية فى الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الامريكية فى اوائل العقد السابع وثيقة الصلة بهذا الموضوع .

كذلك فان التغطية الاعلامية للاضطرابات العنصرية فى الولايات المتحدة ، وكذا لفت الانظار الى مختلف تعريفات العنف ونتائج الوظيفة او المطة بالوظيفة ، تدل على تعقد هذه المشكلة برمتها فى مجتمع مقسم الى طبقات وعناصر متعددة ومتنافرة وهناك اناس اذا شهدوا على شاشة التلفزيون اضطرابات عنصرية تجرى فى الشوارع نهضوا لتناول بنادقهم باسم القانون والنظام ، وآخرون قد يتعلمون درسا او درسين يطبقونهما عندما يحين الاوان ، وآخرون ايضا - حين يستبين ما كان خفيا او نصف مرئى - ينتفضون من خمولهم ، وينشطون فى اداء العمل الاجتماعى الوجه الى جذور المشكلة . وهنا ، كما فى شتى المواقف ، يأخذ مختلف الناس اشياء مختلفة من الرسالة الواحدة .

وليس فى وسع المذيع المسئول ان يتخذ قرارات سهلة لاختيار ما ينبغى ان يقدمه والكيفية التى يقدم بها ما يختاره فى مواقف مثل هذه . ونحن اذ نذكر المذيعين بمسئولياتهم يجدر بنا ايضا ان نعترف بمتاعبهم ، ونحاول ان نفهم مشاكلهم .

عالجنا في الصفحات القليلة الماضية المادة الاعلامية غير القصصية . غير أن جورج جيرنير ، وهو من ابرز الباحثين في وسائل الاتصال الجماهيرية في الولايات المتحدة ، يوجه أكبر قدر من الاهتمام الى المادة القصصية . ولعله يؤيد بعض الانتقادات التي ابدت من قبل في هذا المثل بشأن عيوب معالجات البحث التقليدية ، وبخاصة تلك التي تركز على التفسير في الموقف والسلوك ، والحفر على العدوان . كذلك فهو ينتقد الدراسات القائمة على بعض وسائل الاعلام المختارة . ويصدر هذا بعض الشيء عن اعتقاده القوي بأن التلفزيون يختلف اختلافا جوهريا عن سائر وسائل الاعلام ، وأن البحث في موضوع التلفزيون يحتاج الى معالجة جديدة تماما : « ان الفروق الاساسية بين التلفزيون وبين سائر وسائل الاعلام اهم من اوجه الشبه بينها . فالمدى ، والمجال ، والترابط العضوي ، والاستخدام للارسال التلفزيوني الرئيسي ، أمور تجعله مختلفا عن غيره من وسائل الاتصال الجماهيرية » .

ويوضح جيرنير أن التلفزيون لا يجوز أن يكون بمعزل عن التيار الرئيسي للثقافة الحديثة ، لانه « هو التيار الرئيسي » ، فهو « الهدف الثقافي المركزي للمجتمع الأمريكي » و « قوة التنشيف الكبرى التي تتخلل السنين الاولى والاخيرة من الحياة ، وكذا السنين الوسطى » . ولا يتجه اهتمامه بالبرامج الفردية او الرسائل النوعية بقدر ما يتجه صوب « نظم الرسائل كلها » و آثارها في « الوعي العام » .

وهو لا يرى اهمية تذكر في التفرقة التقليدية بين الاعلام والتسلية ، فهو يعتبر التسلية ، وبخاصة الدراما التلفزيونية ، متفقة بدرجة كبيرة - « اعظم غذاء تعليمي فعال على نطاق واسع في أية ثقافة » - ويؤكد أننا جميعا مهما كان وضعنا او خلفيتنا التعليمية ، نحصل على قدر كبير من معلوماتنا عن العالم الواقعي من العروض القصصية . وتوفر التسلية التلفزيونية مجالا عاما لكل قطاعات السكان . لانها تقدم سيلا مستمرا من « الوقائع » والانطباعات عن الكثير من مظاهر الحياة والمجتمع « لم يحدث قط من قبل ان اشتركت كل الطبقات والجماعات (وكذا الاجيال) بهذا القدر في ثقافة واحدة وآراء واحدة » .

ليس هذا مجرد تمرين نظري يمارسه جيرنير ، لانه يدعم على الأقل جزءا من نظريته ببعض من ابرع التحاليل المتهاجية المثيرة للاعجاب ، التي اجريت بشأن مضمون التلفزيون . وهو يقر ويسلم بطبيعة الحال بأن تحليل المضمون لا يفيدنا بذاته الشيء محدد عن استجابات جمهور المشاهدين للمضمون . ومع ذلك فهو يؤكد أن دراساته بشأن الجمهور ، ولو أنها لم تنزل في مراحلها المبكرة ، نبئت بوضوح قدرة التلفزيون على رعاية « واقعة » .

وفي كل الحالات التي درسها وجد عند أكثر الناس مشاهدة للتلفزيون صورا عن واقع المجتمع تتفق مع « عالم التلفزيون » أكثر مما تتفق معه الصور لدى أقل الناس مشاهدة له .

وعلى ذلك يعزز عمل جيرنر بعض الشيء الأفكار الرئيسية في هذا المقال ، وهي ان التلفزيون لا يخلو من التأثير (ولعل جيرنر قد عبر عن ذلك بأسلوب اقوى) ، ولكن طبيعة التأثير واتجاهاته ليست هي المعتادة بالنسبة اليها ، او من النوع الذى يبدو ان الباحثين التقليديين يتوقون الى تتبعها وتعيين هويتها . كذلك فهو يؤيد الرأى الذى يقول ان القلق بشأن العنف فى وسائل الاعلام ، والقائم على احتمالات حدوث اضطرابات تهدد قواعد الايمان والسلوك والاخلاق الراسخة ، هذا القلق فى غير محله ، وموجه توجيهها غير صحيح .

ثم ان جيرنر يبدى دون شك قلقا من ناحية تصوير التلفزيون للعنف ، ولكن لا بسبب قدرة هذا التصوير على اثارة الاضطراب او حتى التغيير ، ولكن لانه قد يعمل على اضعاف الشرعية على النظام القائم والسلطة القائمة والمحافظة عليها . واذ يصور التلفزيون قيم المجتمع وقواعد النظم (عن طريق قصص مثيرة عن انتهاكاتنا الرمزية) فانه يعوق التغيير بدلا من ان يسيره ، وبهذه الطريقة يخدم نظام المجتمع الصناعى (النظام هو الرسالة) ، ويعمل النظام جيدا - وربما جيدا جدا - بتشجيع افتراضات موحدة ، ومخاوف يمكن استغلالها ، والامتثال للسلطة القائمة ، ومقاومة التغيير الهادف .

ويرى جيرنر ان العنف فى التلفزيون هو ابسط وارخص وسيلة متاحة لشرح قواعد سياسة القوة ، ودعم الرقابة الاجتماعية ، والحفاظ على النظام الاجتماعى القائم ، ويعزز رأيه هذا بمعلومات يحصل عليها من بحثه ، ويرى ان آلية الحفاظ (على النظام) تبدو انها تعمل عن طريق تفضية الشعور بالخطر ، والمجازفة ، وفقد الامان . ويترتب على ذلك ، وبخاصة بالنسبة للجماعات الاقل قوة فى المجتمع ، الامتثال الى السلطة القائمة والخضوع لها ، كذلك يسهل اضعاف الشرعية على استخدام السلطات للقوة لتحافظ على مركزها .

وفيما يختص بتأثير التلفزيون فان وظيفة التقوية او الصيانة هذه تعتبر اهم بكثير من اى تهديد يقع على النظام الاجتماعى قد ينجم عما يستحبه التلفزيون من تقليد او تغيير فى الوضع او دوافع عدوانية متزايدة . والواقع ، كما يقرر جيرنر ، ان « العنف الاجرامى الذى تستحبه وسائل الاعلام قد يكون ثمنا تستخلصه الثقافات الصناعية من بعض المواطنين من اجل توفير الامن العام للاغلبية الباقية .. ويبدو التلفزيون - دين النظام الصناعى الراسخ - انه يغذى فروضا تناسب اساطيرها الوظيفية الاجتماعية .

ويبدو بجلاء ان العنف وتصور وسائل الاعلام له يؤدى وظائف اجتماعية معينة ، ولو ان هذه الوظائف تختلف من بلد الى آخر ، كما تختلف طبيعة العنف الاعلامى ومداه . وبين فيكو بيتلا ، العالم الفنلندى ، عند مقارنته العنف التلفزيونى فى الولايات المتحدة بنظيره فى الاتحاد السوفيتى ، انه يقدم فى البلدين فى قرآن مختلف ويؤدى وظائف مختلفة .

والعنف التلفزيوني في الاتحاد السوفيتي يقدم في الغالب في قرائن تلوينية ، واجتماعية ، وجماعية ، في حين انه في الولايات المتحدة يؤكد على العدوان الفردي الذي كثيرا ما يرتبط بالنجاح والاثار الشخصية . ومن بين الاهداف الرئيسية (العنف التلفزيوني) خلق الاثارة واجتذاب المشاهدين والإحتفاظ بهم في نظام تنافسي شديد يستهدف الربح ، اما في الاتحاد السوفيتي ، حسب قول بيتلا ، فالاهداف اكثر ما تكون دعائية وتعليمية .

ويتعلق بيتلا على كل من السلعة (شباك التذاكر) والوظائف الايدولوجية للعنف التلفزيوني ، وي طرح سؤالا لا يختلف عن بعض الاسئلة التي وردت في المقال ، يسأل عما اذا كان العنف التلفزيوني مظهرا حيويا لطبيعة المجتمع الاساسية ، لان من العناصر الجوهرية في تاريخ المجتمع وتطوره نجاح الافراد عن طريق العنف او العدوان هذا النمط من العنف عميق الجذور في المجتمع ، وتصوير وسائل الاعلام اياه مظهر لهذه الحالة التي لا ينبغي ان ندهش منها . وهناك من يرى ايضا ان استمرار التاكيد على هذا الموضوع ، بالتميز او التسلية او غير ذلك من الوسائل ، يساعد على دعم النظام القائم .

ويقصر بيتلا هذا النمط من التحليل النظري على المجتمعات الرأسمالية ، ويشير الى المضمون التلفزيوني الذي يسهم في توجيه وتنظيم العملية الاجتماعية بطريقة من شأنها حماية نظام هذه المجتمعات وشكلها في الوقت الراهن . وراينا ان بحث بيتلا يوضح ان العنف التلفزيوني في المجتمعات الاشتراكية يختلف في مضمونه وشكله عن نظيره في المجتمعات الرأسمالية . ولا عجب فهو يؤكد ان العنف الاعلامي يؤدي بطرق مختلفة في البلدين ومع ذلك ، وعلى مستوى آخر ، فانه يخدم النظامين بتعزيز النظام القائم . وعلى هذا المستوى فان رسالة العنف الاعلامي هي النظام نفسه .

هذا الموضوع وامثاله يمكن تتبعها الى ابعاد واعماق اكبر ، وقد كتب الكثير في شرح احد الاهداف الرئيسية لهذا المقال ، وهو بيان بعض النتائج الاجتماعية والسياسية التي قد تنجم عن الطرق التي تعالج بها وسائل الاعلام العنف والقواهر المتعلقة به ، وهي طرق لا تظهر بوضوح لا في المناقشات العامة ولا في برامج البحث في معظم بحوث وسائل الاتصال الجماهيرية .

ومع ذلك ينبغي تأكيد اتنا في هذه المرحلة نقوم اساسا بصياغة النظريات ، والتكلم بلغة الاحتمالات والافتراضات . ولسنا في مركز يتيح لنا ان تقدم معلومات واضحة محددة ومؤيدة بالادلة عن دور وسائل الاعلام في المجالات والاتجاهات المشار اليها في هذا المقال . ولم يجر الى الان البحث اللازم في هذا الخصوص . وحتى لو اجريت البحوث اللازمة فانه لا ينتظر ان نحصل في المستقبل القريب على اجابات بسيطة واضحة شاملة ملائمة لا لبس فيها ، ويسمى اليها الكيرون . وطبيعة المشكلة لا تتوافق مع هذا النوع من الاجابة ، فالعملية معقدة للغاية .

والحاجة بالطبع تدعو لاجراء بحث جديد ، وخاصة لانه لا بد لنا من سياسات وافية المعلومات . والتسليم بعدم قدرة البحث على الاجابة على اسئلتنا كلها ، بأسلوب تعليم اصول الدين بالسؤال والجواب ، لا يعنى انكار فائدته . ولا يجوز أن تكون غير واقعيين في توقعاتنا ، ولكن ليس ثمة شك في أن البحث يسهم بقدر وفير في تكوين فهمنا للمؤسسات والعمليات الاجتماعية ، وما أقصده بالطبع هو نمط خاص من البحث .

وفي اعتقادي انه من الانفع اتباع طرق الاستعلام الموصحة في هذا المقال ، رغم احتمال صعوبتها - حتى لجرد التفكير في طرق المألجة - بدلا من البحث التقليدي البسيط الذي يحاول أن يقيم صلات سببية بين العنف الاعلامي والعنف في الحياة الواقعية .

وثمة نقطة اخيرة لا بد من ابصاحها ، ففيما يختص بالبحث لم يزل هناك الشيء الكثير الذي ينبغي عمله ، ومع ذلك فلسنا جاهلين كل الجهل ، وأرجو أن تكون الإشارة الى النتائج المستخلصة من عدد كبير من المشروعات قد أثبتت ذلك . ولدينا الآن ما يكفي من المعلومات لكي نعرف من أين نبدأ اذا اردناه أن تكافح البسبوك العنيف في مجتمعاتنا ، وقد دعا التقرير الختامي للجنة الأهلية للولايات المتحدة بشأن أسباب العنف والوقاية منه في عام ١٩٦٩ « لاعادة ترتيب الاولويات القومية وزيادة استثمار الموارد ، تثبيتا لدعائم العدالة ، وكفالة السكنة في الدبار » .

واكد التقرير على الإصلاح الاجتماعي ، وزيادة الانفاق لتيسير تحقيق الاهداف الاجتماعية الرئيسية . ولم تزل الحاجات والاولويات على ما هي عليه ، والمرجح أن تظل كذلك بعض الوقت .

العنف

والتمية الإجتماعية والإقتصادية

نحو تعريف للعنف

العنف اصطلاح يعانى من افراط فى المعانى ، بل تكفى نظرة سريعة عابرة عبر الكتابات المنتشرة بسرعة وتتناول الموضوع ، كي تبين المزيج الذى يبعث على الحيرة والذى وقعت الفكرة فى شركه

فى دراسة حديثة جرى تعريف العنف بأنه « استخدام القوة المادية لانزال الأذى أو إلحاق التلف بالأشخاص أو الممتلكات ، وأنه الفعل أو السلوك الذى يتميز بهذا ، وأنه التقاليد التى تميل إلى أحداث الضرر الجسدى أو إلى التدخل فى الحرية الشخصية » .

والواضح أن هذا هو المعنى المفترض بوجه عام للاصطلاح ، أو المعنى المستمد من علم الجريمة أو تورده المعاجم . وهذا المعنى يضع التأكيد على ناحية معينة واحدة للعنف ويستبعد النواحي الأخرى . وكما توضح الدراسة نفسها يمكن أن نحصل على دلالة على الاستخدام الحديث للمصطلح بأن نفكر فى الحقيقة من أن « العنف هو فى ذاته رمز ومثل » ، وهو ما تقل عليه عبارات من قبيل « الجريمة العنيفة »

الكاتب : رشيد الدين خات

كبير اساتذة العلوم السياسية بجامعة جواهر لال نهرو
في نيودلهي وعضو برلمان . وكان من قبل عضواً في المجلس
المهني لأبحاث العلوم الاجتماعية ، وارتبط بميد من المقامرات
الدولية كعضو في وفود تمثل بلاده . ونشر أكثر من مئة
مقال في المجلات الدولية والسياسة الخارجية والحكم
والاقليمية ومشكلات الاقليات في الهند ، وغير ذلك من
موضوعات .

المترجم : الدكتور راشد البراوي

استاذ مساعد بكلية تجارة عين شمس سابقا : عين صفوا
متفرغا بالمجلس الدائم للتنمية الانتاج القومي ، ورئيسا
لمجلس ادارة التنمية السنامي ، وعضواً منتدبا لادارته

(الهجوم المادي او التهديد له) ، « العنف في الشوارع » (الاثارة ، التظاهر ، العنف
البوليسي ، العنف المضاد من جانب الاحزاب ، الحرب الداخلية) ، « الحرب
الخارجية » ، « العنف الذي يستخذه المرء ضد نفسه » (الانتحار ، تعاطي المسكرات
ادمان المخدرات .. الخ) ، « العنف عند المجرة » . (القتل في حادثة بفعل احدي
وسائل النقل) ، « العنف في الوسائل » (الاعراض المميزة للداء ، اخبار او حكايات
العنف التي تشجع على ارتكاب المزيد منه) ، « العنف غير العنيف » (التناقض
الذي يذهب الى انه يمكن تحطيم الشخصية بوسائل غير مباشرة بمثل ما يمكن
القضاء عليها بالوحشية المادية) ، « العنف الاجتماعي » (او ما يدعوه هربرت ماركويو
وكذلك ر.د. لينج ، « التسامح القامع ») .

وفي ايماننا هذه قدر كبير من النقاش والبحث حول « العنف في المجموعات
و « العنف في جماهير الدهماء » و « العنف في الثقافات الفرعية » ولكنها كجزء من
الدراسة الشاملة التي تتناول « العنف في المجتمع » ، ولكن في كل حالة وعلى
ما يقول مكنزي وقد تملكه الاسي « يبحث المرء في غير ما تأكد ، عن تعريف عملي » .

وينظر رجال علم النفس الاجتماعي مثل نيل سملر في مؤلفه « نظرية السلوك الجماعي » الى السلوك العنيف على انه « انحراف مرضي » يولد قوى تحقق التوازن حتى تسبني المحافظة على التوازن الهيكلي والوظيفي في المجتمع .

ومن جهة أخرى يعتقد علماء الاجتماع السياسي مثل تدروبرت جور ان « العنف السياسي » ظاهرة « عادية » ، وباعتبار انه جزء من الموقف الذي فيه يصح الصراع نفسه يسهم في المحافظة في النهاية على التوازن المجتمعي ، ويعرض جور مقدمته الاساسية على النحو التالي :

ان بعض الافكار التي يتصورها الناس بصدد العنف اصلها سيكولوجي وثقافي ، وناتجة عن انماط المشاركة التي تشجع او تثبط مظاهر العدوان ، ومن تقاليد ثقافية تقر الاستجابات الجماعية العنيفة لمختلف انواع الحرمان هذه التصورات تكمن وراء الاتجاهات نحو العنف او الميول المعيارية اليه . هناك تفاوت بالغ في امثال هذه الاتجاهات في داخل معظم الثقافات . وتتفاوت الميول الشككية نحو العنف تفاوتاً خطيراً الشأن جداً من شعب الى آخر ومن ثقافة فرعية الى اخرى في داخل الشعب ، هذه الاتجاهات الكامنة يمكن فصلها عن المذاهب التي يتقبلها الناس ، التي تزودهم بمبررات خاصة للعنف ، استجابة لظروفهم السياسية المباشرة ، وجرى العرف على تصنيف امثال هذه المذاهب على انها « ايدولوجيات » وائمة تركيز كبير اليوم على الجانب الذي يدعى العنف السياسي . ان الربط النسبي بين السياسة والسلطة والعنف ربط واضح بداته ، وهذا ما يبرزه س. رايت ملز حين يسطر رايه بايجاز فيقول : « كل السياسة صراع على السلطة ، والعنف هو النوع النهائي من السلطة » . وهذا ما يعنيه ماو في القول المأثور الذي كثيراً ما يجري الاستشهاد به ، وهو ان السلطة السياسية « تنساب من ماسورة مدفع » وبينما المشهود ان كارل ماركس كان يؤكد ان الدولة اداة قهر في ايدي الطبقة الحاكمة فليس من المعروف بالمثل ان ماركس ويبر افترض ايضا ان العنف « وسيلة تختص بها الدولة » ، وان الدولة وحدها تملك « المصدر الخالص الذي ينبعث منه الحق في استخدام العنف » .

وبينما يفرق جور بين العنف الذي تستعمله الدولة او عملاؤها (البوليس الجيش ، البيروقراطية .. الخ) مما يدعو فرد هـ . فون در مهند « عنف المؤسسات » (اي استخدام العنف كرادع لسلوك المواطنين المنحرف ، حتى يتسنى الإبقاء على السلام في الداخل) ، والعنف الذي تستعمله الجماهير والطبقات ، الا انه يقترح للاخير ترتيباً من درجات ثلاث :

(١) الشعب وهو عنف سياسي غير منظم تلقائي نسبياً ، مع مشساركات شعبية لها شأنها تشغل الاضرابات السياسية العنيفة واعمال الشعب والاضطرابات السياسية والمظاهرات والثورات ذات الطابع المحلي .

(ب) التآمر ، وهو عنف سياسي على درجة عالية من التنظيم مع مشاركة محدودة بما فيها الاغتيال السياسي المنظم والإرهاب على نطاق صغير وحروب العصابات المحدودة

ج - الحروب الداخلية وهي عنف سياسي على درجة عالية من التنظيم مع مشاركة العصابات المحدودة والاتصالات وحركات التمرد . ، الخ وهي عنف سياسي على درجة عالية من التنظيم مع مشاركة شعبية واسعة الانتشار ، ويراد به قلب نظام حكم أو القضاء على الدولة . ويصحبه عنف بعيد المدى بما في ذلك من أوهاب واسع النطاق وحروب عصابات ونورات .

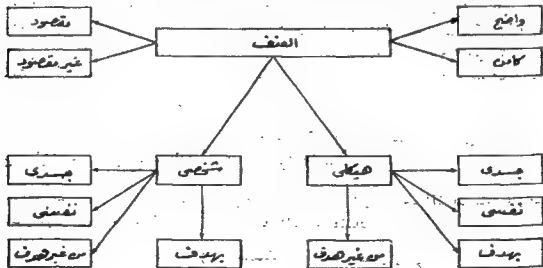
رسم أنواع العنف

في بحثين كتبهما جوهان جالتنج عن « العنف والسلام وأبحاث السلام » و « الاسهام الخاص من جانب أبحاث السلام في دراسة أسباب العنف : تفاسير الكتابات الرمزية » ، يقدم لنا صاحبهما دراسة منظمة ومتعددة الأبعاد للعنف .

في البحث الأول يفرق بين أبعاد ستة مهمة للعنف ، بان رسم خصائص شتى بصدق :

- (أ) العنف المادي والسيكولوجي والبيولوجي .
- (ب) مدخل سلبي وإيجابي لبحث موضوع التأثير .
- (ج) ما إذا كان هناك أو لم يكن شيء هو موضع الإلقاء .
- (د) ما إذا كان هناك من يرتكب العنف .
- (هـ) العنف العمد أو غير العمد .

(و) والمستويات التقليدية للعنف ، وهما الظاهر والكامن ، ويشير الباحث بصيغة أساسية إلى نوعين من العنف : الشخصي أو المباشر (حيث يوجد مرتكب العنف) والهيكلية أو غير المباشر (حيث لا وجود لمثل هذا الفاعل) ، ويضيف أنه أحياناً يشار إلى العنف الهيكلية على أنه « ظلم اجتماعي » لأنه « داخل في البنيان ويبدو كقوة غير متساوية ومن ثم كفرص غير متساوية للحياة » .



وفى بحثه الثانى (اليونسكو ، ١٩٧٥) يرفض جالنتج ما يسموه « المنهج السلبى فى البحث » ، وهذا يتضمن :

(١) العنف العدوانى مقابل العنف الدفاعى ، والعنف العمد مقابل غير العمد
(ب) العنف فى داخل الشخص وبين الأشخاص وبين المجموعات (مع العنف بين الطبقات باعتباره حالة خاصة) وبين المجتمعات (مع العنف الدولى كحالة خاصة)
ثم يحاول الباحث رسم نموذج مفصل يتكون من اربع مجموعات رئيسية :
(١) العنف التقليدى (او المباشر) .

(ب) الفقر ، اى الحرمان من الحاجات المادية الاساسية .
(ج) القمع ، اى الحرمان من حقوق الانسان .
(د) الاغتراب ، وهو الحرمان من الحاجات الاعلى درجة . وتغطى كل من المجموعات الاربع القولات الموضوعة هنا بين اقواس :
(١) العنف التقليدى (البقاء على قيد الحياة) .

(ب) الفقر الفسيولوجى ، والمتعلق بتأثير البيئة على الكائنات ، والاجتماعى
(ج) القمع (الحرية) السياسية ، القانونى ، العمل .
(د) الاغتراب (بالنسبة الى المجتمع ، الى الغير ، الى النفس ، الى الطبيعة)

وتتمثل ميزة تقبل هذا النموذج بصفة تجريبية فى انه ينقل التركيز من الجانب المباشر والشخصى والقانونى للعنف (الذى هو على اى حال نتيجة اكبر منه سببا ، وعرض بدلا من ان يكون داء) الى ما يتسم به العنف من قدرة على الفعل ، متوطنة بحكم البيئة وصعوبة المراس وكافية ، قد يساعد فهمها وحده فى توفير علاج ايجابى يستأصل الاسباب الرئيسية للعنف . ومن العناصر الاربعة التى يتكون منها تناول ثلاثة موضوعات : العنف الهيكلى من حيث المظاهر الكلية الثلاثة التى يتجلى بها : الفقر الناشئ يحكم بنيان المجتمع ، والقمع الذى يفرضه هذا البنيان (« التعمصب القامع ») والاغتراب الذى يسببه البنيان (« التسامح القامع ») ، الامر الذى يثير الاهتمام ان جالنتينج يروج بعد ذلك يتناول الصور الثلاث الاتية من العنف المباشر كرد فعل مترتب على العنف الهيكلى :

(١) العنف المباشر الراسى الموجه ضد القمعة ، « العنف التورى » ، الكفاح من اجل التحرير او العنف المضاد المباشر بعبارة اخرى .
(ب) العنف المباشر الراسى الموجه ضد القاع ، اى العنف المضاد للثورة وعنف الجور او بعبارة اخرى العنف المباشر ضد العنف المضاد .
(ج) العنف الاقمى الذى لا يحدث فى داخل بنيان راسى .

ويرى جالتنيج فى « التفاوت » وخاصة « فى توزيع القوة » « الصيغة العامة وراء العنف الهيكلى » ودراسة التركيب الاجتماعى ، ومن بعده التركيب على هيئة طبقات اجتماعية ، عملية لازمة حتى يمتنى فهم العنف الهيكلى ، وبهذا الصدد فالعناصر التى تعتبر « أساسية الى اكبر حد هى افكار مركب العنف ، والنظام ، والبنيان ، والمرتبة والمستوى » .

ويوحى جالتنيج بأن الامثلة عن العنف الهيكلى (التى يمكن تتبعها الى العنف الشخصى فى العصر السابق على تاريخها) ، تشكل نظاما طبقيا استغلاليا قوامه التفاوت او المجتمع العنصرى .

وعلى سبيل تصحيح الصيغ التى طلع بن جالتنيج وتوسيع نطاقها يمكن ان نذكر انه « يمكن وضع تعريف للبنيان الاجتماعى على اساس خواص اعضاء المجموعات التى يتكون منها مجتمع ما والعلاقات بينهم » ، كما يمكن رد البنيان الاجتماعى الى مفاهيم من قبيل المركز الاجتماعى (الطبقة او الوضع) وعلاقات التفاعل (التبادل والتاثير) ومفاهيم من قبيل المجموعات والتنظيمات والمؤسسات »

نظريات علم اسباب العنف

هذا يصل بنا الى مسألة اسباب العنف ، اى الى نمط العلل التى ترجع اليها اصوله ونتائجه . واهمية هذا وخاصة فى حالة العنف الهيكلى ظاهرة جدا . لقد خرجت فى السنوات القريبة العهد مؤلفات نظرية عدة تتخذ مقياسا ومبنية على التجارب ، تتناول المشكلة ، وهى فى الغالب تخط فى منهجها بين النظم وتتجاوز من حيث مداها النظم ، فتمزج مناهج علم النفس الاجتماعى بالبيانات عن علم الجريمة ، وتخلط معايير الديناميكا السيكلوجية بمعايير الديناميكا الاجتماعية ودوافع الفعل السياسى والاجتماعى . وظهرت مدرسة بأكملها من « اصحاب نظريات العنف » يستمدون الهامهم التقليدى ، بشكل مباشر ومن طرف خفى ، من كتابات ماركس وأنجلز من جهة وكتابات ووبر وبارسونز من جهة اخرى .

هناك نظريات خمس مشهورة فى اسباب العنف يجب ذكرها بهذا الصدد :

اولا : نظرية الاحباط والغضب بفعل العدوان ، وقد ابتدعها جون دولارد وعززها بالادلة المستمدة من التجارب .

ثانيا : فكرة الحرمان النسبى التى وضعها تد ووبرت جور .

ثالثا : مبدأ ديفيز عن منحى « ل »

رابعا : نظرية فيرليندز ونسغوله الاجتماعى والاحباط المنسق .

خامسا : نظرية صمويل هنتنجتون عن التحديث الذى يسبب العنف فى المجتمعات الانتقالية .

بالنسبة الى الفرض الذى تتوخاه يكفى ان نذكر المصادر الرئيسية التى تقوم عليها النظريات الخمس ، ونتبناها بدراسة نقدية موجزة للفروض النظرية الرئيسية . يقسم جور الفروض السيكلوجية عن المصادر التى تولد العدوان البشرى الى ثلاث مقولات :

(أ) العدوان غريزى فقط .

(ب) العدوان مكتسب فقط .

(ج) هو استجابة فطرية يحركها شعور الاحباط .

الفرض الاول مبني على فكرة نبيج عن قدرة الناس على ارتكاب العنف المرير ، العموى ، الذى لا يتحكم فيه من يرتكبه . والفرض الثانى تعكسه كتابات تشالمر جونسون الذى يتحدث عن العنف المدنى بأنه هادف وبسهم فى موت نظام اجتماعى هو موضع الازدراء . وبدخل تلكوت بارسونز العنف السياسى فى اطار نظرية التفاعل الاجتماعى ، كرادع أو عقوبة أو عرض رمزى للقدرة على التصرف ، وتوسع دولاورد فى الفرض الثالث ، ويبدو فى نظره ان المصدر الاساسى للقدرة على العنف هو جهاز الاحباط بفعل العدوان . والفضب الذى يبعث عليه الاحباط قوة دافعة او محركة تميل بالانسان الى ارتكاب العنف . ويجرى تعريف الاحباط بأنه تعويق تحقيق الاهداف والامانى أو التوقعات أو التدخل فى هذا الامر وتعريف العدوان بأنه سلوك يراد به ايلاء من يوجه ضدهم ، ايلاء بدنى أو غير بدنى .

وتعريف الحرمان النسبى عند جور إنه « تباين ملموس بين توقعات الناس للقيم وقدراتهم على تحقيق القيم » . وتوقعات القيم عبارة عن طيات الحياة وظروفها التى يعتقد الناس أن لهم حقا فيها . والقدرات المتعلقة بالقيم هى الطيات والاحوال التى يظنون أنهم قادرون على بلوغها والاحتفاظ بها لو توافرت لهم الوسائل الاجتماعية .

وطبقا لنظرية جور تتفاوت امكانيات العنف الاجتماعى تفاوتاً كبيراً حسب حدة ومدى الحرمان النسبى الذى يعانيه افراد مجموعة ما . والبخط الذى ينشأ عن الحرمان حافز عام على الفعل . ويمكن ان تتخذ الاسباب النمط التالى :

التتابع السببى الرئيسى فى العنف السياسى هو اولاً نحو السخط ، وثانياً اضعاف طابع سياسى على هذا السخط ، واخيراً التمييز عنه بارتكاب عمل عنيف ضد الاعمال السياسية ومن يقومون بها . ومنع كل نتائج التعبير تأثراً قوياً بانمساخ السيطرة التى تستخدم القمع ، وبالدم الذى تشيخه المؤسسات والنظم فى المجتمع السياسى . ويمكن ان يتخذ العنف صورة الحرب الأهلية اذا تساوى التحكم فى قوى القمع تقريبا بين نظام حكم وخصومه ، واذا اتبع الطرفين درجة عالية نسبياً من تأييد المؤسسات والنظم فى المجتمع .

ويعزوا ديفيز الانتفاضات الثورية الى الاحباط الذى يولده نقص تقصير الامد فى الانجاز يأتى فى اعقاب زيادة طويلة الامد. ولدت توقعات عن زيادة مستمرة . وفى رابة ، وخلافا للتوقعات الماركسية او حتى فروض الكسنى دى فوكفيل وتغيرها . ان الثورات لا تقع خلال فترات مواقف الحرمان الاجتماعى التى يطول امداءها او الضيقة او التى تسوء . بالعكس تقع الثورات خلال فترات الرخاء والتحسين التصحيحي .

وهكذا يفترض ديفيز منحى « ل » للتطور الاقتصادي والاجتماعى ، ويرى ان الثورة تنشئ عند تلك النقطة على المنحى ، حيث يكون التباين بين « الانجاز » و « التوقعات » مما لا يمكن احتماله .

وطلع فبراندز تقول بالفرض الخاص بالاحباط المنهجي الذى يمكن فى رايها ان يطبق على أى تحليل لمجموع السلوك السياسى العنيف فى داخل النظام الاجتماعى . وقدما تعريفهما لهذا النوع من الاحباط بأنه ما يتم الشعور به بصورة جماعية فى داخل المجتمعات وخاصة بالنسبة الى مواقف ثلاثة :

(١) . التدخل لمرقلة بلوغ الاهداف والامانى والقيم الاجتماعية والمحافظة عليها .

(ب) تجربة مشابهة فى الوقت نفسه يمر بها اعضاء مجموعة اجتماعية .

(ج) . الاجهاد الذى يتولد فى داخل هياكل نظام اجتماعى وعملياته . وهما يقدمان قضيتين :

(ا) . السلوك السياسى العنيف يثيره الاحباط المنهجي .

(ب) ويمكن ان ينبثق الاخير ، ومن بين اشياء اخرى ، من خصائص معينة يتصف بها التغيير الاجتماعى .

وكامتداد للفرض الاساسى عن الاحباط المتولد عن العدوان يقدمان اربعة فروض عامة للبحث المبني على التجربة :

(١) الاحباط المنتظم فى أى وقت ه ودالة التباين بين الامانى والتوقعات الاجتماعية الحالية من جهة والانجازات الاجتماعية من جهة اخرى .

(ب) التقديرات الحالية (أى التوقعات عن حالات الاحباط) والاشباع فى المستقبل تحدد مستوى حالات الاحباط او الاشباع الحالية .

(ج) عناصر عدم التاكيد فى التوقعات الاجتماعية (أى سواء كان المستقبل سوف يأتى بالنكبات او بالخلاص) تزيد فى حد ذاتها من الاحساس بالاحباط المنتظم

(د) وتوفر الامانى المتعارضة والتوقعات المتعاوضة مصدرا آخر لهذا النوع من الاحباط .

وبحاج هنتنجن بان اسباب العنف والاضطراب فى البلاد الحديثة النشأة فى آسيا وافريقيا ، وامريكا اللاتينية تتمثل فى الثغرة الفاصلة بين تطور المؤسسات السياسية القاطنة للحياة من جهة وعمليات التغيير الاجتماعى والاقتصادى من جهة اخرى . ويقبول تقسيم المجتمعات الى تقليدية وانفعالية وعصرية ، على ما يقول اصحاب نظريات وظائف البنيان الاجتماعى ، يؤكد هنتنجن ان النوعين الاول والاخير اقل ميلا الى العنف السياسى وعدم الاستقرار ، وان المجتمعات الانتقالية هى الاشد ميلا الى هذه الظواهر ، فالانقلابات الثورية والانقلابات العسكرية وحركات التمرد وحروب العصابات وعمليات الاغتيال هذه كلها مظهر تشترك فيه المجتمعات الانتقالية وهو اذ يرفض « نظرية الفقر » يفترض ان الذى يولد العنف والاضطراب ليس الفقر والتاخر ولكنه الرغبة فى تحقيق الثراء والتحديث ، وبذكرنا بانه فى البلاد التى تسير فى طريق التحديث يوجد العنف والاضطراب والنظر فى الاجزاء الاكثر غنى منها فى الاجزاء الاشد فقرا ، ويقرر ان توافر قدر من النمو الاقتصادى شرط لازم لكى يصبح الاضطراب فى حيز الامكان .

واذ يفسر هنتنجن نظرية « الثغرة » ، وهى قريبة من نظرية فيرانبلز فى التغيير الاجتماعى والعنف ومن فكرة جور عن التفاوت النسبى والعنف السياسى يؤكد ان التمسك الاجتماعية اوعى بكثير من التنمية الاقتصادية الى القضاء على الاستقرار . فالأخذ بالحياة الحضرية ، ومعرفة القراءة والكتابة ، ووسائل الاعلام الجماهيرية ، هى جميعا تعرض الرجل التقليدى لاشكال جديدة من الحياة ومستويات جديدة من القمع وامكانيات جديدة للاشباع . وهذه بدورها تكسر ما فى الثقافة التقليدية من حواجز تحول دون المعرفة وتنمى مستويات جديدة من الامانى والحاجات . ومع كل فان قدرة المجتمع الانفعالى على اشباع هذه الامانى الجديدة ومن ثم نشأ فجوة بين الاخيرة والتوقعات ، اى بين تكوين الحاجات واشباعها ، او بين دالة الامال ودالة مستوى العيش . . وهذه الفجوة تولد الاحباط والسخط الاجتماعيين اللذين يؤدىان الى مطالب تفرض على الحكومة ، والى توسيع نطاق القضية الاجتماعية والمشاركة فى تنفيذ تلك المطالب . والافتقار الى المؤسسات السياسية المناسبة يجعل من الصعب ان لم يكن من المستحيل ، التعبير عن هذه المطالب عن طريق القنوات الشرعية والتخفيف من حدتها وادماجها فى داخل النظام السياسى . ومن هنا تودى الزيادة السريعة والنشطة فى المشاركة السياسية الى الاضطراب السياسى والعنف .

بحث نقى فى نظريات اسباب العنف

على سبيل تقديم دراسة نقدية عامة ونوعية لهذه النظريات الخمس يمكن ابداء التعليقات الآتية :

نفترض جميع النظريات موقفا يمكن اخذاه معيارا ، وهو يعنى ضمنا « نظاما سياسيا مستقرا » فى كل مستوى من مستويات التطور الاجتماعى والاقتصادى ،

اعنى فى التقسيم الثلاثى الى تقليدى وانتقالى وعصرى . فضلا من هذا تصلق اهمية اكبر على « الاستقرار السياسى » منها على « التغيير » (الاجتماعى والاقتصادى) . وبصدد ظاهرة « التغيير » يوحى هؤلاء المنظرون بان « التغيير » بدون قلب « النظام » مشروع و « عادى » ويؤدى وظيفة . ولكن « التغيير » الذى ينطوى على صياغة جديدة جذرية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية وعلى تحول فى موضع القوة ، ويوجه اخص تشكيلات مثل هذا التغيير ، كل هذا يعتبرونه « محظا بالقدر » و « غير مشروع » و « غير عادى » و « لا يؤدى وظيفة » .

ليس من الصعب التعرف على جذور هذه النظريات ، وهى الجذور المستمدة من فلسفة المعرفة ، وعلى العوامل الكامنة وراء هذه النظريات التى تساعد على كشف ما يراد ، نقول انه ليس من الصعب ان نتعرف على ان هذه كلها تدور حول السلالة والمنصر . ان منظور الظاهرة الشاملة بأسره ، واطار المستقبل المفضل ، وادراك الغايات والاهداف ، ومراحل التغيير وتحقيقه ، كل هذا تحدده القدمات المنطقية المتعلقة بالتقيم التى يأخذ بها مجتمع شمال الاطلنطى . فالنموذج النهائى لكل التطور الاجتماعى والاقتصادى يجرى تمثيله بطريقة جافة او بارعة على انه نموذج المجتمع البورجوازى الليبرالى الغربى ، وخاصة كما تمثله الولايات المتحدة او تبثله أوروبا الغربية بدرجة أقل .

بل ان نموذج « التحديث » او « التطوير السياسى » هو نموذج بال وضع على نمط تجربة الغرب التاريخية مع اضافات ثانوية وبعض التعديل حتى يتسنى خلق انطباع بان للنموذج صلاحية شاملة . لقد تم الان استبعاد اصطلاح « فرض الطابع الغربى » الذى كان يستخدم من قبل بطريقة تخلو من الخجل نوعا ، نقول ان طرح هذا الاصطلاح جانبا جاء من جهة ردا على الاتهام بأنه يتم بصورة سافرة عن ميل لـ جيوبوليتيكي ، كما كان من جهة اخرى وسيلة للفرقة بين الطابع الثقافى المميزة لشعب ما ، وهى طباع اقليمية ومحلية ، وعمليات للتحول الاجتماعى والاقتصادى التى يمكن ان تكون عالمية . الا اننا لو امعنا النظر لرأينا ان « التحديث » على انه هو النبيذ القديم الذى يمثل عملية « اصفاء الطابع الغربى » يقدم (قارورة جديدة من اللفة الاصطلاحية المعاصرة . والحق ان مفهوم « التحديث » سبق ان طرحه اصحاب نظرية الوظيفة الهيكلية ، كما اقترحه السلوكيون ومن جاء بعدهم كبديل عما يدعوه المركسيون « الثورة » . يمكن ان تكون هناك ، بل هناك فى الحقيقة نظريات اخرى فى التحديث بما فيها النظرية المركسية . حتى ولو لم يستخدم هذا المصطلح ، ان الماركسيين يتحدثون عن التغيير الهيكلى الاساسى فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، وعن بنين علوى سياسى يعكس هذه التغييرات . والتحديث فى نظرهم هو اتمام الثورة الاجتماعية والاقتصادية بما فى ذلك ازالة الاستقلال والتفاوت والتاكيد (حسب عبارة انجلز) بان « الحرية هى الاعتراف بالضرورة » انهم يعرضون مفهوم الثورة على انها تغيير اساسى وجذرى وشامل ، بل انها اكثر من هذا تغيير فى العمق .

ليس في هذه النظريات اعتراف بالعملية الشاملة الاساسية ، عملية القضاء على الاستعمار التي تغلغل حياة الجزء الاكبر من الدول والاقاليم المعاصرة ومجتمعاتها وسياساتها ، فأكثر من ١٠٠ من الدول الاعضاء في الامم المتحدة البالغ عددها اليوم ١٤٩ دولة وتمثل اكثر من ثلثي البشر ، يواجههم الان هذا التحدي الضخم الذي يمثل في خلق شخصية جديدة من حكام النظام الاستعماري البائد . ولكن هذه الحقيقة الحالية والمسلحة تكاد تكون موضع التجاهل كلية من جانب بناء نماذج التغيير الاجتماعي القريبين ، باستثناء اشارة من طرف خفي وغير مباشرة . ومن ثم فمن الطبيعي ان تظل طبيعة حركات التحرير ودورها وتأثيرها وهي من العمليات المسيطرة التي تمثل بقطة الجماعات والشعوب ، ومن التعبئة السياسية والاجتماعية في الأزمنة الحديثة - تشغل مكانا خلفيا على احسن الفروض . كذلك يقل الاهتمام بدور الايديولوجية في تعبئة الناس والتعبير عنهم وتحريكهم من اجل التغيير والانتفاضة والثورة ، او يجري ذكرها بطريقة تنم عن التحضير والازدراء .

ونظرية الاحباط والغضب بفعل العدوان ، ومفهوم الحرمان النسبي ، لكثير انطباقا على الافراد والمجموعات التماسكة والاقسام الفرعية منها على القطاعات الكبيرة من الناحية العددية او على المجموعات غير التجانبية ، بل انها اقل انطباقا على المجتمع بصفته الجماعية . هذه النظريات والمفاهيم تظهر كأنها مد للسيكولوجية الفردية الى مستويات اجتماعية ، بافتراض دوام الحوافز والاستجابة في فئتين هما بخلاف هذا متبايزتان ، ونعني بهما : الفرد كوحدة ، والمجتمع كمجموعة .

وميدا منحني (ل) الذي يتحدث عنه ديفيز صالح ايضا في مواقف اجتماعية وسياسية خاصة معينة ، وهو ميدا يبدو انه يفتقر الى عمومية التطبيق ، كما ان بعض مقوماته المنطقية قد تلخصها الدراسات التي تتجاوز حدود شعب واحد وتتناول موضوع الثورات . فضلا عن هذا فالبيدا لا يساعدنا في تفسير وقوع « الانقلابات » خاصة في محتوى امريكا اللاتينية ، كما انه قاصر في تفسير الانتفاضات الثورية الاخرى .

ونظرية فيرانبلز ونسفولد والفرض الذي طرحه هنتنجن عن « الثورة » صحيحان بصفة جزئية . من الصعب قياس « الاحباط المنظم » ، وحتى اذا امكن قياسه بمصطلحات كمية فان من الصبر وضع حساب يلقي القبول لتحديد النقطة التي عندها يتحول « الكم » الى « كيف » جديد . من حيث العموميات البيدا غامض ، كما انه من حيث خصوصيات اكايمي تقريبا ، أي انه نوع من « الصيغة التي تستخدم في تجارب المعمل » ولا يمكن اختيارها في « المستوى الانتاجي » . ويبالغ الفرض الذي يقدمه هنتنجن في تأكيد العنف فيما يدعوه المجتمعات الانتقالية ، ويفضل انواع العنف المباشرة والهيكلية ، المتوطنة في المجتمعات القبلية والقطاعية من جهة وفي المجتمع المتقدم الذي اخذ بأسباب التصنيع (المجتمع « المعصر ») من جهة اخرى ان الطبيعة التعددية التي تتصف بها المجتمعات التي اخذت بالتحديث ، وخاصة الدول الاتحادية ذات التعمدات الناتجة من تعدد

الشلالات والطبقات ، هذه الطبقة تسبب تشوؤ طائفة مختلفة من التوترات والصراعات والعنف بين الجماعات . ان زيادة وتغشى العنف في صفوف الطلاب والشتاب ، وبين الاجناس والطوائف ، يعدلان ان لم يدحضا فروض نظرية هنتنجن عن « العنصرية » أى الشمول .

انماط العنف الهيكلي

النظم الاقتصادية والسياسية ، المواقف والعنف :

علاقة متبادلة

السيادة الاقليمية (اى الدولة) القومية او المتعددة الاجناس طبقا للحالة القائمة) ، وعلى ضوء التماسك المتعدد الابعاد ، والتميز الاجتماعي والاقتصادي والهوية السياسية ، وباعتبارها وحدة تحليلية محددة من المشكلات الشاملة ، هذه السيادة هي انسيب مقولة للدراسة واشملها ، ويرجع بعض السبب في هذا الى طبيعة وممارسة السلطة والموافقة على قيام الدولة بممارسة هذه السلطة على المواطنين والجماعات والطبقات والجمهير ، كما يرجع من جهة اخرى الى الاعتراف الذى تحظى به الدول فى القانون الدولى والاقتصاد الدولى والمعاملات الدولية وفى مجموعة متنوعة من الانشطة الاقليمية او الخاصة بأحد نصفى الكرة الارضية او الانشطة العالمية فى عالمنا الحديث المترابط الى اكبر حد . ومن ثم يصبح بحث انماط المجتمعات على اساس نظم سياسية واقتصادية محددة اقليميا امرا اوخر معنى واصلح من حيث التحليل .

وتقسيم العالم الى ما يمكن ان يدعى تقسيمات ثنائية من الناحية الجغرافية الى شمال وجنوب على اساس مستريات التطورات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية ، او الى شرق وغرب فى ضوء الولاءات الايدولوجية والارتباطات العسكرية والاقتصادية ، هذا التقسيم واسع جدا ومفكك جدا ومتشابه جدا ، كما ان المدخل اليه ذو بعد واحد .

ولذا تتقبل الدولة (او السيادة الاقليمية) على انها وحدة يصبح فى الامكان ان تربط انماط المجتمعات بنظمين يحددها ، اى بنظام سياسى ونظام اقتصادى وبمواقف يجد فيها بلد او شعب نفسه . ومن ثم لناخذ فى تعريف المصطلحات الثلاثة ، وهى : النظام الاقتصادى ، والنظام السياسى ، والوضع الناشئ عن الموقف ، ثم نقترح نموذجا للعنف يقيم علاقة متبادلة بين هذه المتغيرات الثلاثة .

يمكن تمييز النظام الاقتصادى بنواح ستة على الاقل : (ا) طبيعة الاقتصاد الاساسية (الكفاف ، القايضة ، النقود او الائتمان) ، (ب) تشغيل الجزء الغالب من السكان فى القطاع الاولى او الثانوى او الثالث من الانتاج ، (ج) طبيعة علاقات الانتاج (قبلية ، اقطاعية ، صناعية ورأسمالية ، صناعية اشتراكية) ، (د) مجموع المنتج الاجمالى المحلى والدخل بالنسبة للفرد ، (هـ) نمط المواصلات بالنسبة

للسلع والأفراد ، (و) مرحلة النضج فى واحدة من الثورات الاقتصادية الثلاث الحاسمة بما فيها الثورة التكنولوجية ، ومعنى بها الثورة الحضرية والثورة الصناعية أو ثورة الأوتومية . وعلى ضوء هذه القواعد والاسس التى يقوم عليها التطور الاجتماعى والاقتصادى يمكن التعرف على أنواع أربعة من النظام الاقتصادى : البدائى : اقتصادى الكفاف ، المجتمع القبلى ، التكنولوجيا المتخلفة ، على حافة الثورة الحضرية .

التقليدى : اقتصاد القايضة ، المجتمع القطاعى التكنولوجى المتوسطة ، على حافة الثورة الصناعية .

الحديث (الرأسمالى) : اقتصاد النقود ومعها الائتمان ، مجتمع ما بعد الثورة الصناعية وهو قائم على المنافسة ويهدف الى تحقيق الربح ، ويقوم على عمل فئة النظمين ، معاملات تجارية عالمية تسيطر عليها الشركات المتعددة الجنسيات وينمى بثورة الأوتومية .

الحديث (الاشتراكى) : اقتصاد النقود بما فيه الائتمان ، مجتمع صناعى تعاونى فيه تخطيط مركزى ، على حافة ثورة الأوتومية .

ويمكن التعرف على النظام السياسى المعاصر باتجاه نظام الحكم ومقر السلطة واساس الشريعة والبنيان الدستورى والوظائف السياسية .

و « القرينة المستمدة من الموقف » اصطلاح يستخدم للدلالة على التنظيم الاجتماعى والسياسى العام الذى فيه يجد بلد او شعب نفسه اليوم ، فى ضوء اهداف التطور الداخلى (المحلى) واهتماماته الرئيسية . وعلى سبيل التجربة يمكن التعرف على « القرائن الموقفية » الخمس التالية : (ا) النضال من اجل التحرر من الاستعمار ، (ب) الاستقلال الوليد بعد زوال الاستعمار ، (ج) سيطرة الدولة التى كانت تحكم خلال العصر الاستعمارى (د) الاشتراكية فى مرحلة البناء ، (هـ) الاشتراكية الناضجة . وتختلف طبيعة وأنواع ومظهر العنف فى كل من « الانماط المجتمعية » و « القرائن الموقفية » ، وتتطلب دراسة شاملة ذات طابع خاص . من الفروض الاساسية ان العنف متوطن فى كل « نمط مجتمعى » وكل « قرينة موقفية » بل يمكن القول على سبيل السخرية ان العنف طبيعة بشرية « حتى ولو كان العكس غير صحيح . انها لقضية مسلم بها وهى انه لا وجود لمجتمع خال من كافة مظاهر العنف ، وهو ما ينطبق على اعداد قليلة جدا من البشر . ففجائية وديالكتيك التغيير الاجتماعى والاقتصادى يولدان أنواعا معينة من العنف حتى ولو كان وجود (واستمرار) الفقر والتفاوت يفرز العنف . العنف شأنه شأن السيلسة تحدده الثقافة ويجده النظام .

القضاء على الاستعمار ، والعنف

من المظاهر البارزة التى تتسم بها ايماننا هذه وتؤثر فى حياة وحظوظ الكثير من البشر الذين يعيشون فى مئة اقليم تقريبا (دول او بلاد فى حالة ثورة) ظاهرة

ما يعرف باسم القضاء على الاستعمار . ان التفرعات واسعة جدا وتتضمن كلا من الإبعاد الداخلية والخارجية للحياة الجماعية ، والنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، وأنماط التعايش السلمى بين الثقافات والأجناس والدول . القضاء على الاستعمار يمثل خط تقسيم مياه في التاريخ البشرى ، فهو فى آن واحد صرح من القوة المتسلطة وتأكيد ليقظة جديدة . فطرح او محاولة طرح نير التسلط الاستعمارى يبدى القانون بالنضال او الثورة حيننا الى علاقة جديدة بين الانسان والانسان وبين المجموعات من الناس تختلف طرق التعبير عنها حسب كل موقف معين (مستوى وقيادة النضال) ولا تخلو دائما من الفوضى او التناقضات . والقضاء على الاستعمار ليس دائما عملية كاملة او اكتملت . فاحيانا يتم بالتدرج ، وقد يكون بمضه حقيقيا او زائفا ثم مكتملا او يمثل حلا وسطا ، او يكون مشوها او سليما غير منقوص . ولكن ايا كان ما يتخذ من اشكال او صور فانه برغم هذا يمثل انفصالا حاسما عن الماضى وابتعادا عن السادة المستعمرين وعملائهم المحليين . ان بروميشوس اذ يسرق نار الحرية لا يمكن ان يظل مكبلا بالسلاسل الى صخور الرجس الاستعمارى ، تفديه جوارح الجور والظلم .

فى كتاب « النساء فى الارض » المشحون بالمعاطفة تبنى مؤلفه فرانز فاتون بانشودة المستضعفين الطحونين . ويعتبر قانون مع سوريل من اعلى الاصوات الداعية للعنف باعتباره مخلص المستعبدين واداة للتغيير ، وهو من العالم الرئيسية فى ادب « البعث عن طريق الالتزام بالعنف » . لقد اعلن سوريل ان الطبقة يمكن بعثها الى الحياة من جديد عن طريق العنف ، واكد قانون ان « الافراد والشعوب يمكنهم ان يستعيدوا كيانهم كاملا بالمشاركة فى سياسة العنف » ، وهذا بالتأكيد يذكرنا بماركس وعبارته المأثورة : ان « الطبقة لا تستطيع ان تشكل ذاتها الا عن طريق العنف » .

ويستهل قانون مؤلفه الشهير بهذه الكلمات : « التحرر الوطنى ، النهضة الوطنية ، اعادة اصفاء صفة الامة على الناس ، الكومنولث : ايا كانت النواوين المستخدمة او الصيغ الجديدة التى تتخذ فالقضاء على الاستعمار هو دائما ظاهرة عنيفة » ، ثم يأخذ فى الادلاء بالحجج (ومن المفيد ان نورد هنا كلماته نفسها حتى تبث الحياة فى تصوير عاطفته :

واضح ان القضاء على الاستعمار الذى يشرع فى تغيير نظام العالم هو برنامج للاضطراب الكامل . (فنظرا لان) القضاء على الاستعمار هو عملية تاريخية فلا يمكن فهمه الا فى صورته ومضمونه التاريخيين . القضاء على الاستعمار هو تقابل قوتين كل منهما ضد الاخرى . ولقولهما الاول تميز بالعنف . بمعنى استغلال المستعمر للوطنى من اهل البلد . والقضاء على الاستعمار يمثل الخلق الحقيقى لانسان جديد . وعلى ذلك ففى القضاء على الاستعمار تكمن الحاجة الى محاسبة الموقف الاستعمارى العالم الاستعمارى عالم منقسم الى اجزاء . عالم منقسم الى اثنين . المنطقة التى

يعيش فيها الاهالي الوطنيون - (و) المنطقة التي يقطعها المستوطنون . المنطقتان متعارضتان . (وكلتاهما) تتنوع مبدا اقتصار كل منهما على ما فيه .

وبشأن ما للعنف من رد فعل في الموقف الاستعماري يقول قانون انه لا كان العنف « استخدم في ترتيب العالم الاستعماري ، وهو الترتيب الذي ظل يدق الطبول بلا انقطاع من أجل القضاء على الصور الاجتماعية الوطنية » لهذا فعندما يحين الوقت سوف يستخدم الوطنيون العنف لتحطيم العالم الاستعماري » . ويفرق قانون بين مختلف مكونات الشعوب التي جرى استعمارها ، على ضوء استجاباتها للموقف الاستعماري . وفانون جدر من ناحية الاحزاب السياسية الوطنية والصفوات المثقفة والتجارية ، فيقول ان هدف الاحزاب السياسية الوطنية « ليس قلب النظام بطريقة جذرية ، ذلك ان الدعاة الى السلم وانصار الشرعية هم في الحقيقة انصار الامن والنظام . وفيما يتعلق بمسألة العنف فموقف الصفوة غامض » . ثم يقول ان هناك جماهير الحزب السياسي من عامة الشعب وأغلبتهم الكبيرة من أبناء الحضر ويشملون العمال والمعلمين والحرفيين واصحاب الحوانيت ، وهؤلاء جميعا تنحصر مطالبهم الرئيسية في الحصول على مرتبات افضل وظروف متحسنة للعيش ، والتمثيل الانتخابي ، وحرية الصحافة والاجتماع وما الى ذلك . وهؤلاء ينظر اليهم فانون بازدراء باعتبار انهم « نوع من طبقة عبيد تحرروا او عبيد كل منهم حر بصفته الفردية » ، ويعلم ان « الفلاحين موضع الاغفال بالنظام » ، ومن ثم فالفلاحون في البلاد المستعمرة هم الثوريون اذ ليس عندهم ما يخسرونه ولديهم كل ما يكتسبونه . في خارج النظام الطبقي يكون الفلاح الذي يتضجر جوعا اول من يكتشف من المستقلين (بفتح الفين) ان العنف وحده هو الذي يفيد . ليس امامه حل وسط (لان الاستعمار) هو العنف في حالته الطبيعية ولن يستسلم الا اذا واجهه عنف اكبر » . لكن البورجوازية على ما يقول فانون هي التي تدخل في مرحلة متأخرة ، وتأتي بتلك الفكرة الجديدة التي هي بمعناها الصحيح خلق الموقف الاستعماري : عدم العنف . ان اللاعنف محاولة تقضى المشكلة الاستعمارية حول مائدة . ولكن اذا بدأت الجماهير تنتهك الحرمات وتشتعل النيران فان الصفوات والاحزاب البورجوازية الوطنية تجد حلا ، نوعا من حل وسط » .

وينم التزام فانون بالعنف عن احساس بالفطنة يمثل ما هو وصف للعلاج ، فيقرر ان « الرجل الذي يجري استعماره يجد حريته في العنف وعن طريق العنف » . ثم يقول ان «عنف النظام الاستعماري والعنف الوطني المضاد يوازن كل منهما الآخر في تجانس متجادل غير عادي . والارهاب ومكافحة الارهاب ، والعنف والعنف المضاد ، هذا هو الذي (يصنع) دائرة الكرة العنيدة الواضحة » ، ويضيف الكاتب ان « عنف الوطنيين يوحد الشعب والاستعمار انفصالي واقليمي التزعج » . العنف في تطبيقه شامل ووطني . للعنف قوة تعمل على التنظيف . انه يحرر ابن البلد من احساس بالتقص ، ويعيد اليه احترام النفس .

التفسير الاجتماعي والصراع والعنف

في كتابه « وظائف الصراع الاجتماعي » . و « العنف الداخلي كجهاز لفض الصراع » قام لويس كورز بدراسة منسقة للعلاقة بين التماسك الاجتماعي والصراع الاجتماعي والعنف الاجتماعي .

وفي تفسير الجانب الهيكلي الاجتماعي من العنف يقول كورز : « ينشأ العنف « عندما تجد الجماعات أن أحدا لا يستمع إليها » ، ويؤكد « أن إدراك الحكام للعنف يمكن أن يؤدي إلى عمل اجتماعي فيه علاج لمن يرتكبون العنف » . وهكذا يرى كورز أن العنف يخدم الصروح الاجتماعية عن طريق توفير الأجهزة لفض الصراع عندما تخفق السلطة القائمة في الاستجابة لمطالب المجموعات الجديدة بالاستماع إليها » .

والعلاقة الداخلية بين العنف والصراع واضحة بذاتها . فيقول بول هـ . كون : « أن استخدام اصطلاح الصراع بالنسبة للنظم السياسية كثيرا ما يوحي للذهن بالعنف البدني والقمع واعمال الشغب وغير ذلك من السلوك المدمر أو السلبي . انه يعنى ضمنا الصدام أو معركة بين الافراد أو المجموعات من ذوي المستويات والمعايير أو الاهداف المختلفة . لكن الصراع يمكن ان يكون عنيفا وغير عنيف » . وبالمثل ليس من الصعب جدا ايجاد العلاقة بين الصراع والتغيير ، وهنا نعود إلى « كون » اذ يقول :

الغالب ان يكون الصراع في المجتمع نتاج التغيير . فعندما تتغير الظروف في مجتمع أو جماعة يتغير نمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائم . والتغيير كثيرا ما يفيد بعض الجماعات في حين يسيء إلى غيرها أو على الأقل يعد المسرح الذي تعرض من فوقه المطالب التي تتقدم بها المجموعات والافراد ممن يجدون ان امثال هذه التغييرات قد غيرت وضعهم أو بيئتهم . فالصراعات وثيقة الارتباط بالتغيير . ليس معنى هذا ان الصراع ينشأ من الظروف الاقتصادية المتغيرة وحدها فنحسب او منها بصفة رئيسية .

وكما هو موضع الاعتراف العالي به كان ماركس هو الذي وضع تلك الصيغة الماثورة التي تربط التغيير بالصراع وتربط الصراع بالعنف ، وعبر عن الامر بعق فلسفي تخفف منه رؤية المستقبل .

وإذ يفيد بيان النظرية الماركسية التي تذهب إلى ان الدولة أداة للجور والقوة تستخدمها الطبقة الحاكمة للإبقاء على اخضاع الطبقات المستغلة (بفتح الفين) كتب لينين في كتابه المأثور « الدولة والثورة » يقول :

الدولة نتاج ومظهر عدم امكانية التوفيق بين العداوات الطبقيّة . ونشأ الدولة حيثما وحينما وبقدر ما لا يكون في الاستطاعة التوفيق

بين العداوات الطبقية بطريقة موضوعية . وبالعكس يبرهن وجود الدولة على استحالة التوفيق بين العداوات الطبقية . الدولة على ما يقول ماركس جهاز للحكم الطبقي ، جهاز تجور به طبقة على الأخرى . انها خلق النظام الذى يضمن الشرعية على هذا الجور ويدعمه وذلك بتخفيف حدة الصراع بين الطبقات . والواضح ان تحرير الطبقة المهضومة الحقوق مستحيل ، لا بغير ثورة عنيفة فحسب ، بل ايضا بغير القضاء على جهاز قوة الدولة الذى خلقته الطبقة الحاكمة » .

وفى تفسير المفهوم الماركسي للنضال الطبقي يؤكد لينين ان « التناقض و » النضال » يحدثان لا بين الطبقات داخل المجتمع الواحد والشعب الواحد فقط (بمعنى الصراع داخل المجتمع وداخل الشعب) ، ولكنهما يحدثان ايضا بين المجتمعات والشعوب (بمعنى الصراع بين المجتمعات والصراع الدولى) . ويقول فضلا عن هذا ان هناك « تفاوتات بين فترات الثورة ورد الفعل ، والسلم والحرب ، والركود والتقدم السريع او الانحلال » . كذلك يشدد لينين على الجوانب الخلاقة من العمل السياسى ، بما فيها العمل العنيف .

واذ عاد لينين الى « القوى المحركة لثورة التحرير الوطنى واشكال هذه الثورة » ادرك ما يعرف بالمسألة القومية والاستعمارية باعتبارها جزءا من العملية الثورية العالمية الاوسع نطاقا . ولقد طرح نظرية تحالف القوى الطبقية والاجتماعية فى حركات التحرير الوطنى . لا تستطيع الحركات الوطنية ان تتجاوز حدود الحركات الديمقراطية البورجوازية ، وهذا راجع بالضغط وعلى حد تعبير لينين الى ان « المجموعة الساحقة من السكان فى البلاد المتأخرة تتكون من الفلاحين » ، وهذا ما جعله يستنتج ان « الفلاحين يجب ان يشكلوا الاساس الاجتماعى الرئيسى الذى تقوم عليه حركة التحرير الوطنى » . وبالطبع وضع التأكيد على أهمية تحالف الطبقة العاملة والفلاحين ، الى جانب الدور النشط الذى تقوم به البورجوازية الوطنية فى الحركة الوطنية .

وبينما يؤكد هوش منه ان مبادئ الماركسية اللينينية فى تطبيقها على المسألة الوطنية والاستعمارية عززتها بنجاح « تجربة النضال الشعبى من اجل التحرر فى الشرق » ، فانه يلخص المبادئ التوجيهية الثلاثة وهى : (ا) الثورة فى المستعمرات واشباهها ثورة وطنية ديمقراطية تقودها جبهة وطنية عريضة جدا توحد كافة الطبقات الاجتماعية المعنية بالتحرر من السيطرة الاستعمارية ، (ب) وهذه الثورة ثورة فلاحين بوجه خاص ولكن يقودها تحالف الفلاحين مع الطبقة العاملة ، وعلى ذلك لا يمكن ان تنفصل عن الثورة المادية للاقطاع التى تجعل من الإصلاح الزراعى هدفا الرئيسى ، (ج) وثورة التحرير فى البلاد المهضومة الحقوق والثورة البروليتارية فى البلاد الظالة يجب ان تساند كل منهما الأخرى .

وبسبب ارتباط غريب بين القوى من داخلية وخارجية ، فى الكثير من حركات النضال من اجل التحرر ، فى اسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية فى اعقاب

القضاء على الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ، أصبحت حرب العصابات وسيلة مهمة للنضال . ومن ثم فمن الطبيعي ان الجانب الاكبر من العمل فى حرب العصابات ، بما فى ذلك « الاعمال » الكلاسيكية المعاصرة التى قام بها امثال جيفارا وجيائى ودبراى ، كان اكثر اهتماما بأساليب العنف التمشية مع مراحل التمرد منه بالنتائج المتعلقة بالتغيير الاجتماعى . ويسلم دبراى بأن « حرب العصابات بالنسبة الى انتفاضة الفلاحين هى مثل ماركس بالنسبة الى سوريل » ، كما انه يربط العنف والعصيان بالتغيير . وشدد ماو على التعبئة الوطنية من اجل مقاومة العدو الداخلى والخارجى ، وفى رايه ان « الثورة الريفية » عمل من اعمال العنف لان « العنف يورط الناس ويشركهم » . وفى تنفيذ ما يوحى به برتراند راسل عن بناء الشيوعية بدون دكتاتورية البروليتاريا . يقول ماو ان « هذا لم يكن ممكنا عمليا من وجهتى النظر التاريخية والسيكولوجية » ، كما شدد على ان الطبقات المالكة لم تتغير بطريق الاقتناع او التربية . فمن اجل تغييرها لزم نضال مصمم وعنف فى فترة قصيرة من دكتاتورية البروليتاريا ، « للقضاء على أنشطة اعداء الثورة وبناء سلطة اولئك الذين كانوا من قبل موضع القهر والجور » . وكان ماركس هو القائل بأن دور « القوة » السياسى هو انها « تعمل على ولادة مجتمع قديم يحمل فى احشائه المجتمع الجديد » . وشدد انجلز على « الدافع الادبى والروحى الهائل الذى اسفرت عنه كل ثورة مظفرة » .

من بين اصحاب نظريات العنف والثورة من غير الماركسيين وضعت حنا ارندت مع ر. دهرندورف التأكيد على الرابطة بين العنف والتغيير . فتتظر ارندت الى العنف على انه « اداة التدخل المباشر فى السياسة » ، ومن ثم يفترض انه « لا يمكن لنظرية فى الثورة ان تعالج سوى المبرر للعنف » . وهى تفرق بين العنف كما يستخدم لتحطيم السلطة القائمة والعنف باعتباره الشرط اللازم للتغيير . ويتصور ر. دهرندورف الثورة كتغيير سياسى واجتماعى سريع وعنيف ، ويحاول الربط بين العنف والتغيير ويقترح قضايا معينة .

ولفت لوسيان باى وادوارد فغند لينين وماو ودبراى ان « اقصر طريق بين تقطعتين هو العنف المنظم فى ظل ظروف من نوع معين يمكن تحديده » . وهذا يتمشى مع الخط الماركسى وهو ان العنف والثورة السياسية متشابكان ، وان الثورة السياسية بمفردها لا تخلق التغيير ولكنها تعبر فحسب عن الانتقال من نظام اقتصادى الى اخر هذه المقدمة المنطقية هى التى تؤدى الى حجة ماو القائلة « ان المهمة الرئيسية لاعلى صورة من الثورة هى الاستيلاء على السلطة السياسية بالقوة المسلحة وحسم المشكلات بالحرب » .

شلز وكليفورد جيرتز من بين آخرين ، وهم يمثلون المدرسة الوظيفية والسلوكية والهيكلية ، النظر الى انتشار العنف فى الدول الحديثة فى اسيا وافريقية ، التى تشكل ما يدعونه بالمجتمعات الانتقالية (فى المثال عن التقسيم الثلاثى للمجتمعات الى تقليدية وانتقالية وحديثة) . وترى حجتهم الرئيسية ان السبب الاساسى

للعنف الداخلى يتمثل فى انتقاء التكامل السياسى بفعل الانشقاقات والانقسامات السلبية والاقليمية والقوية او الشعبية ، وبين بينين انه « كما يتغير الناس من تقليدين الى عصرين فان خصاصيتهم من ناحية التغيير هى مصدر العنف فى المجتمعات التقليدية . ولما كان التغيير يولد المزيد من القلق وجب ان تكون هناك زيادة كمية فى درجة العدوان والعداء داخل المجتمع »

ومما يوحى به ان المظاهر الرئيسية لعملية التطور ذات ابعاد ستة تمثل فى النهاية اداء النظام . فيذكر اجيل فوسوم المجموعات التصورية الثلاثة التالية التى تتضمن الابعاد الستة : (ا) التراكم والتوزيع (البعد الاقتصادى) ، (ب) البيروقراطية والتعبئة (البعد السياسى) ، (ج) التعاون والحكم الذاتى (البعد الدولى) . واذ يتلاعب فوسوم بهذه الابعاد الستة مرتبة فى مجموعات ثلاث فانه يتعرف على نماذج ثلاثة للتطور تختلف فيها عمليات التبديل والارتباط بين المجموعات الزوجية ، على النحو التالى :

النموذج رقم (١) : الليبرالى المؤدى الى التحديث : التراكم اولا ثم التوزيع فيما بعد ، البيروقراطية اولا ثم التعبئة فيما بعد ، التعاون اولا فالحكم الذاتى بعد ذلك .

النموذج رقم (٢) : الفوضى الراديكالية : التراكم اولا ثم التوزيع بعد ذلك ، البيروقراطية اولا ثم التعبئة فيما بعد ، الحكم الذاتى اولا وبعد ذلك يأتى التعاون .

النموذج رقم (٣) : الاشتراكى الثورى : التوزيع اولا ثم التراكم فيما بعد ، التعبئة اولا فالبيروقراطية ، الحكم الذاتى اولا ثم التعاون فيما بعد .

وهو يوحى بان طابع كل استراتيجية الطبقة والقوة الدافعة وراءها هو : بالنسبة للنموذج (١) : الطبقة الراقية والطبقة الوسطى الحديثة ، بالنسبة للنموذج رقم (٢) : الطبقة الوسطى وخاصة من الهياكل التعاونية : وبالنسبة للنموذج (٣) : الطبقة العاملة .

وقوة الدفع الرئيسية فى حجة فوسوم هى انه لا وجود لنموذج واحد للتطور او نموذج يشمل كل شئ وعلاوة على هذا هناك تعاقص كثيرة فى « النموذج الليبرالى المؤدى الى التحديث » ، ذلك النموذج الذى كثير الاعلان عنه . ويشير المؤلف على وجه التخصيص الى النقائص الآتية :

(١) عدم امكانية الدفاع عن الفرض الخاص بالاهداف الاجتماعية وتمائل المصالح فى المجتمع ؛ وهو الفرض الذى يسفر عن فكرة خاطئة عن الصراع وطريقة كمية للتعليل .

(ب) يفترض النموذج مفهوما محدودا جدا للسياسة ، الفكرة التى تذهب الى ان السياسة مستقلة وان العوامل الاجتماعية والاقتصادية تدخل وحدها تقريبا

كمشغرات مستقلة ، في بيان النظام السياسي وطريقة نهوضه بوظيفته ، هذه الفكرة مضللة وغير متوازنة .

(د) استبعاد البنيان الطبقي الدولي والعناصر الاجنبية التي تلعب دورا فيه ، باعتبار ان هذه هي العوامل التي تحدد سياسة البلاد الفقيرة ، هذا الاستبعاد باطل اذ لا وجود لنظام سياسي وطني منعزل .

ويربط كل من المفهومين وهما : التراكم والتوزيع (البعد الاقتصادي) والبيروقراطية والتعبئة (البعد السياسي) في كل من نماذج التطور الثلاثة بظاهرة العنف يمكن استخلاص انماط تختلف من العنف المجتمعي والفردى . فالغرض ان في كل واحد من نماذج التطور خصائص هيكلية تسهم في استخدام الدولة للقوة دفاعا عن القيم التي تعتز بها ومحافظة عليها الطبقة المتسلطة سياسيا .

ان تراكم الموارد وراس المال للنمو الاقتصادي ، وتوزيع السلع والخدمات لتحقيق الفعل الاجتماعي ، وكسب التأييد الشعبي وارساء اسس الشرعية ، كل هذا يجر في اذياله عنصر قمع من ناحية التنظيم ، بل اكثر من هذا من ناحية تنفيذ القرارات . ومن المقاومة من جانب صفوف وطبقات معينة ، والمعارضة النشيطة من جانب غيرها ، ينتج الصراع والعنف . ففي التطور الاقتصادي عملت الفايات على طمس الوسائل دائما في كل نظام .

وعنصر البيروقراطية والتعبئة اللذان يشتمل عليهما البعد السياسي ويجران في اذيالهما من بين اشياء اخرى ، قيودا وقواعد وانساقا . واخضاع الارادة الشخصية « للارادة العامة » ، وقيودا تتعلق بالكم والكيف ، وفرض الطابع الجماعي ، الخ . هكذا يكون مجموع تسلط الدول في كل من النماذج (في عالمنا المعاصر) بحيث ان المواطنين في كل مكان يواجهون ما يفرضه الميث والعمل من قيد فطري وتحد في داخل « دولة تدعى كل شيء » او عملاق جديد . قد تختلف طبيعة العنف الهيكلي من نموذج الى آخر وبوجه اخص في داخل النماذج الفرعية ، ولكن ما من بشر يمكنه الفرار من الدولة الحديثة ذات القوة الطاغية .

ولقد كتب سوجاتا داسجايتا ان « العنف المجتمعي لا ينحصر في استخدام الحراب بقدر ما ينحصر فيما تحميه الحراب . وهذا في نظر غاندى هو « الاستغلال » والاستغلال في رايه هو أعلى صور العنف .

في عالم على درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين اجزائه فان البعد الدولي بناحتيه التوامين ، وهما التعاون والحكم الذاتي ، ويصطدم بصورة على اكبر قدر من الاهمية بعملية التطور الشاملة . ولنتنظر هنا بايجاز الى بعض الجوانب التي تعرقل التعاون ، وتضعف الحكم الذاتي للدول ، وتزيد من حدة بنيان العنف في المستوى الدولي .

ان اقتلاع جذور النظام الاستعماري القوي (بدأ في اعقاب الحرب العالمية الثانية) وبناء « عالم واحد » بروابط متعددة من اعتماد اجزائه بعضها على البعض الآخر قد تكون او لا تكون له علاقة سببية ، الا انه مما يتطلب التاكيد انه في الوقت الذي كانت فيه الدول الجديدة والشعوب الجديدة في آسيا وافريقيا والايندوسية تظهر بالاستقلال اصبح العالم وحدة سياسية واقتصادية مترابطة ومتداخلة على نحو خطير . والواضح ان هذا كان نتيجة عمليات كثيرة وصلت الى نقطة النضج بانتصاف القرن العشرين . وهذه العمليات شملت الثورة البعيدة المدى في المواصلات والنقل ، والمبادلات والمعاملات الفنية والعلمية النشيطة بين الدول والبلاد ، وبروز سوق عالمية للخدمات والسلع الاساسية ، وزيادة غير عادية في التجارة العالمية والاستثمار العالمي، ونمو التكنولوجيا النووية والصروح الدفاعية الهائلة بالدول العظمى ومجموعات القوى التي كانت ردود الفعل الناتجة عنها تشمل العالم كله وظهور « وعى عالمي » يحركه بوجه خاص دور وفاعلية الامم المتحدة ووكالاتها الكثيرة . لقد انقضت الايام التي كان من الممكن فيها ان تتطور الشعوب والدول في عزلة نسبية ، وفي انفصال اختياري عن الصراعات والتوترات التي تتولد على المستوى الدولي او في تحرر ذاتي من الاهتمامات والمشكلات العالمية . اصبحت « البيئة الدولية » عاملا محددا (بكسر الدال الاول) حتى في التطور « الداخلي » او « المحلي » .

ولكن الذي يبعث على الدهشة على ما يوضح فوسوم هو ان « اهم تأثير تولد من الصروح الدولية هو مدى تأثيرها (السلبي) في امكانية تحقيق القيم المرغوب فيها في العالم الفقير ، والقيم التي يعتبرها النظام الدولي نفسه مهمة (مثل) الكفاح من اجل مزيد من تراكم الثروة والسعى وراء التعليم . ان التطور يحبطه « وجود جهاز التوزيع الكامن في البنيان الدولي ، وبعثى هذا ضمنا ان مبلغ القيم التي تنتزع من البلاد الفقيرة اكبر بكثير من الذي يستثمر فيها » . وفوق هذا كله « ان الصرح الدولي والقوى الكبيرة لا تحدد الابعاد الاجتماعية والاقتصادية وحدها فحسب ، ولكنها تحدد ايضا أداء النظام السياسي لوظيفته . انه يحدد اية مجموعات يسمح لها بتولي السلطة ، ويصف حدود افعالها ، وغالبا يتم هذا بالاتفاق مع اكثر المجموعات الوطنية محافظة .

وهذا يمثل احدى الدوائر الخبيثة التي فيها تجد البلاد الفقيرة نفسها .

وثمة عوامل رئيسية ستة تشكل قيودا ثقيلة على التطور الايجابي والتوازن للبلاد الفقيرة الحريصة على التوفيق بين مبدأ النمو الاقتصادي ومبدأ العدل الاجتماعي لهذه العوامل هي :

(ا) توغل الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاديات الوطنية :

(ب) في السنوات الخمس والعشرين (١٩٥٠ - ١٩٧٥) زاد حجم الصادرات العالية والمعاملات الدولية ست مرات .

(ج) الزيادة غير المادية في تدفقات رؤوس الاموال الدولية ، التي تتراوح من الاستثمارات المباشرة الى التغيرات في الارصدة السائلة .

(د) العلاقات الاقتصادية الدولية من تأثير نشيط على العلاقات الاقتصادية الوطنية (وفي داخل الشعوب) على العلاقات الاقتصادية القطاعية .

(هـ) الارتفاع الشديد في اسعار النفط مما اسفر عن ازمات في الطاقة ونشوء حالات التضخم ، والاختلال الاقتصادي وتآكل الارصدة من العملات الاجنبية .

(و) سباق عالمي في التسلح ، ترتب عليه من جهة ارتفاع حزوني في الانفاق العسكري العالمي بحول نسبة لها وزنها من موارد العالم من المعونة للبلاد الفقيرة ومن الاصل الانتاجية في كل مكان ، كما ترتب عليه من جهة اخرى ازدياد مطرد في انفاق البلاد الفقيرة والتنمية على شراء الاسلحة ، وتحويل مواردها النادرة من التنمية التي تحتاج اليها كثيرا الى الانفاقات على الدفاع التي تبغذ هذه الموارد .

كل هذا اسهم في زيادة الفجوة التي تتسع باستمرار بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، وادى الافراط في الاستهلاك في البلاد الصناعية الى استنفاد مئة لوارد العالم القابلة وغير القابلة للتجديد ، وهو يواصل هذا الاستنفاد . مثال هذا ان الغرب (الولايات المتحدة وكندا واوروبا الغربية) الذي يضم ١٦٢٪ من سكان العالم يستهلك ما نسبته ٥٧٪ من مجموع الاستهلاك العالمي من الطاقة ، ويستهلك الشرق (الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية) ٢٠.٩٪ مع انه يضم ٩.٦٪ من مجموع سكان العالم ، في حين تستهلك آسيا ١٨.٩٪ مع انها تضم ٥٣.٣٪ من سكان العالم ، كما تستهلك افريقيا وامريكا اللاتينية اللتان تضمان ١٧.٥٪ من سكان العالم ما نسبته ٦٪ من الاستهلاك العالمي من الطاقة .

المنف في البلاد النامية

يمكن تحليل انماط المنف الهيكل في كل من النظم الاجتماعية والاقتصادية والمواقف التي سلف بيانها على ان يؤخذ في الاعتبار الواجب العوامل الخاصة التي تفرق بينها ، ولكننا هنا ولاغراض الايضاح سوف نركز اهتمامنا على نواح معينة من المنف في البلاد النامية .

اذا نظرنا بمزيد من الامعان الى هذه المشكلة يصبح من الضروري تصحيح او تعديل الانطباع العام بان المنف منتج ثانوي للعملية الانمائية بصفتها هذه . فالحقيقة ان الاختلال في التنمية او ما يمكن وصفه « بسوء التنمية » ، لا التنمية نفسها ، هو الذي يسفر عن التوترات والصراعات والمنف .

وسوء التنمية في البلاد التي تحررت حديثا والتي كانت مستعمرة فيما مضى ، وهي بلاد فقيرة ومتاخرة ، نتيجة ولدتها قوى كثيرة . ففي اساس الظاهرة نجد مشكلة الفقر المروعة ، والتفاوت الموروث ، وعدم توافر تكافؤ الفرص كتراث متخلف

من الماضي القليل والقطاعي . هذه التركة أطال عمرها القطاع الاستعماري الذي لم يسمح فحسب للترتيبات الهرمية القبلية والقطاعية ان تبقى على قيد البقاء وتديم العلاقات الاجتماعية المتفاوتة التي اسهمت بشكل مباشر في هوان الفقراء وابقى الاقتصاديات في مستويات دنيا من الاداء . ولكنه ادخل ايضا شكلا جديدا ومستوى عاليا من الاستغلال ، بان حول الصفوة السياسية والاقتصادية التقليدية الوطنية الى فئات متوسطة من المتعاونين في تنفيذ المخطط الاستعماري الذي يهدف الى التسلط السياسي والتوسع الاقتصادي .

بطولج فجر الاستقلال لم تكن قد زالت تلك الالية الظلماء من الفقر وانعدام المساواة والاستغلال . وبالعكس لم يؤد الاستقلال في معظم اجزاء آسيا وافريقيا الا الى نقل السلطة الى الصفوة المتسلطة . واكثر من هذا اغنى الشرعية على تسلط الصفوة الوطنية السيئة وذلك باسم النظام السياسي الوطني الجديد . ان تماثل اصل الصفوة السياسية الطبقي ومصالحتها الطبقية مع الصفوة الاقتصادية (قباطنة التجارة والصناعة وملاك الارض الاغنياء) جعل تركيز القوة والثروة في ايدي فئات عملية سلسلة « تلقائية » تماما . هذه العملية تسهل نظم الحكم الاستبدادي وحيث اقيمت « ديمقراطيات ليبرالية » او حكومات دستورية فان التناور بالسياسة وبالسياسات الاقتصادية والعمل السياسي لضمان استمرار سيطرة الصفوات المفروضة على الحكم والطبقات المؤيدة لها حدث داخل اطار نظام برلماني . وسياسة انتخابية ، ودستور وقوانين ، وان امكن او دعا الامر فعن طريق وسائل دستورية اضافية ووقف البرلمانات والحقوق وتخريب العملية الانتخابية وما الى ذلك .

النقطة التي يتعين ان نلاحظها هي ان الاحزاب المتنافسة المسيطرة ، او اولئك القادرين على تملك السلطة والاحتفاظ بها عن طريق صناديق الاقتراع في الديمقراطيات الليبرالية في آسيا وافريقيا ، هي في الحقيقة صور مختلفة من نفس الموضوع مع درجة كبيرة او صغيرة من نفس القاعدة الاجتماعية والانتخابية المؤيدة ، ونفس التصورات بالنسبة الى السياسة والفوارق الوحيدة هي تغيير في الزعماء وانحرافات ثانوية في التأكيد السياسي واولويات السياسة . تصبح مهمة ضمان التطور مع المعدل الاجتماعي والقضاء على الفقر صعبة ان لم تكن مستحيلة عندما تكون الموارد نادرة او غير مستغلة ، وبلاضافة الى هذا عندما يكون هناك انتاج منخفض ، وتكنولوجيا قاصرة او بالية ، ومطالب متزايدة من جانب سكان يزدون ببطراد واصبحوا حديثا على وعي بحقوقهم السياسية . في مجتمع يتسم بانتفاء المساواة ، ومجزأ بفعل الانقسامات القبلية او الطائفية او الطبقية او غيرها ، فان « سوء التنمية » ومعناه تفاوت الفرص في المنافسة على الوظائف والخدمات والتسهيلات التعليمية والاجتماعية . وما الى ذلك ، يزيد من حدة الصراعات بين الجماعات والطبقات ، ويزيد من حدة الاحباط الفردي . فبينما زاد الاغنياء غنى ، وتوسعت الطبقة الوسطى في بلاد كثيرة ، ظل الفقراء على فقرهم . او ربما ازدادوا فقرا في بعض الحالات ، بسبب الفجوة المتزايدة بين « المالكين » و « المحرومين » ،

ولقد جذبت الروابط بين التفاوت الاقتصادي والعنف السياسي انتباه أبرز « خبراء علم السياسة » في العالم ، من عهد أرسطو الى عصرنا هذا فيقول سيجلمان وستيمون :

كان أرسطو يعتبر التفاوت هو « السبب الشامل والرئيسي » للثورات ، فقال في كتاب « السياسة » « الادنون يشورون حتى يتساووا ، والمتساوون يشورون حتى تزيد مكانتهم » .

وبعد ذلك بقرون وصف ماديسون في كتابه « الاتحادي » التفاوت بأنه « إغم وادوم » مصدر للصراع السياسي . وبعد ذلك بوقت قدم أنجلز الحجة على أن العنف السياسي ينشأ عندما لا تكون الصروح السياسية مصحوبة في الوقت نفسه بظروف اجتماعية واقتصادية .

وفي هذه الدراسة يتناول المؤلفون عينة عالمية تغطي تسعة واربعين شعبا توافرت عنها البيانات عن المؤشرات الآتية : تفاوت الدخل الشخصية ، العنف السياسي والوفرة ، التنقل الاجتماعي ، انتفاء التجانس الاجتماعي والثقافي ، معدل التغيير الاجتماعي وحجم السكان . وقاموا باختيار أربعة فروض رئيسية :

(أ) كلما عظم التفاوت في التوزيع القومي للدخل الشخصية ارتفع مستوى العنف السياسي .

(ب) كلما عظم الانحراف القومي في أي من الاتجاهين ، عند النقطة المتوسطة في مقياس تفاوت الدخل ، عظم مستوى العنف السياسي ،

(ج) كلما عظم الانحراف القومي في أي من الاتجاهين عن متوسط توزيع التفاوت في الدخل القومي عظم مستوى العنف السياسي .

(د) كلما قل أو انتشر التوزيع القومي للدخل الشخصية عظم مستوى العنف السياسي . وبينما يختبرون هذه الفروض في بيئات اجتماعية متباينة ومتنوعة ويلاحظون أن « المعاني السياسية التي ينطوي عليها التفاوت قد تتفاوت على نحو مثير من الشعوب التي أصيبت بالفقر الى الشعوب التي تنعم بالوفرة » فهم يقررون « أن بيننا اتفاقا نظريا واسع المدى على أن التفاوت الاقتصادي يولد العنف السياسي »

ان الفرص والمجالات الجديدة في النظام السياسي تزيد من التعبئة السياسية والمشاركة السياسية ، تكتسب المصالح والمنازعات الاقتصادية طابعا سياسيا تنتج عنه التوترات والصراعات والعنف . وتتخذ المنازعات بين الجماعات صورة صراعات بين الاجناس واللغات والطوائف والقبايل والثقافات او الطبقات ، وتستخدم في هذه المنازعات وسائل تتراوح من المظاهرات السلمية وعدم التعاون والمعارك البرلمانية الى القتال في الشوارع والطمع بالسكاكين والحرب والاضرابات واعمال الشغب والعنف المدني . وأحيانا تحول الاحزاب الراديكالية النشطة هذه المواقف الى تربة طيبة للتطرف الايديولوجي والنضالية السياسية وبالمثل يمكن ان تصبح المنازعات

والصراعات الناشئة من الفوارق الإقليمية والاختلالات الاقتصادية داخل دولة أو منطقة إدارية تقاطع لتجميع التعبئة النضالية . ان الحركات الإقليمية والإقليمية الفرعية في أجزاء كثيرة من العالم الثالث قد أسفرت عن صراعات عنيفة هزت حتى الحكومات المستقرة الثابتة .

ان القصور في أداء النظام ، مما تدل عليه مؤشرات مثل ارتفاع الاسعار ، وازدياد البطالة وقصور العمالة (حتى بين المتعلمين والمهرة) ، والأحوال التضخمية التي تسهم في انخفاض قوة شرائية هي صنيعة بالفعل ، والفشل في التغلب على المجاعات أو الظروف القوية منها والتقصير في تنفيذ الإصلاحات الزراعية ومشروعات تنمية الإنتاج في الزراعة والصناعة ، والفشل في فض المنازعات بين العمال والإدارة بالطرق السلمية ، وفي المحافظة على النظام في المدارس والكتليات ، وزيادة الانطباع بالعجز الإداري والفساد في البيروقراطية وفي صفوف الصفوة السياسية ، وما إلى ذلك ، كل هذا أصبح تربة لتربية السخط سرعان ما تكتسب صبغة سياسية وتحول إلى ديماجوجية نضالية يعقبها صراع واسع النطاق وعنف منظم



مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- ⊙ مجلة رسالة اليونسكو
- ⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⊙ مجلة مستقبل التربية
- ⊙ مجلة اليونسكو للمكتبات
- ⊙ مجلة (ديوجين)
- ⊙ مجلة العلم والمجتمع

تتم مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طباعتنا العربية وتقوم بنقلها إلى العربية ترجمة مختصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعب القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

مشاكل

البحث العلمى عند دراسة العنف من وجهة نظر علم الجريمة

✽ منذ قرون عديدة اهتمت العلماء - أثناء انشغالهم فى البحث عن اسرار الكون - الى اسس علم « الطبيعة الاجتماعية » . وما ان تم لهم ذلك حتى توهموا انه صار بإمكانهم الاستفادة من هذا العلم الجديد فى تقويم السلوك والتنبؤ به وقياسه بالاسلوب الرياضى الدقيق ، لا بالنسبة للمجتمع ككل فحسب ولكن بالنسبة لكل فرد فيه ايضا . ولكن القرون مرت دون ان يتحقق شيء من ذلك ، حتى تبينوا فى النهاية ان العمليات المؤثرة فى مجتمع ما محكومة بقوانينها الذاتية ، وان السبيل الى اكتشاف هذه القوانين لا يمكن الا ان تتبع مدخل خاص واسلوب خاص ومنطق خاص ، وطبق فى ذلك كله المنهج العلمى فى البحث .

الكاتب : د. شويلوف

رئيس إدارة الجرام فى الدول الاجنبية التابعة لمعهد الاتحاد
العام لمنع الجريمة وتطوير اساليب مكافحتها⁶
وبعمل أيضا نائبا للسكرتير العام للجمعية الدولية للدفاع
الاجتماعى . وهو فى أعماله معنى اساسا بالقانون الدولى
للجريمة وباساليب مكافحة الارهاب واشكال السلوك الاخرى
التسمة بالعنف

المترجم : اللواء محمد رياض عبد الشافى

خريج المعاهد العسكرية بكل من إنجلترا وأمريكا والاتحاد
السوفيتى . وهو حاصل على الماجستير فى ادارة الاعمال
من الجامعة الأمريكية بالقاهرة

ولما كانت حياة المجتمع معقدة وذات اوجه متعددة فيجب على كل من يتصلدى
لدراستها أن يكون شغوفا حقا بالتوصل لحلول المشاكل عن طريق التطبيق الدقيق
للاسلوب العلمى ، وذلك من حيث أن الاسلوب العلمى وطريقة البحث هما الاداتان
اللتان يمكن عن طريقهما ايجاد الحلول علميا للمشاكل فى شتى افرع المعرفة . ولعل
من نتائج امام العلماء المعاصرين باسلوب المادية الجدلية ما يسر لهم الكشف عن
القوانين الموضوعية للحياة الاجتماعية .

عنتما يقوم عالم الجريمة بدراسة الاجرام واسبابه بحثا عن الطرق والوسائل
المؤدية الى متبعه باعتباره ظاهرة اجتماعية غير مرغوب فيها فانه يبدأ عادة بدراسة
العنف ، واذا ذلك يتضح له انه انما يجابه ظاهرة اوسع واكثر عمقا مما كان يتخيل
فى البداية اذ ان علم الجريمة يتعلق بكل صور الاجرام اى بجميع الاعمال التى تعتبر
خطرة اجتماعيا ، ويتمين معاينة مركبتها جنائيا اذا وقعت منهم فى مجتمع معين فى
وقت معين .

ويعتبر استخدام القوة بمثابة علامة مميزة في مجموعات معينة من الجرائم ، وهي التي تعرف في علم الجريمة بجرائم العنف . ومن أمثلة جرائم العنف هذه القتل والاغتصاب واحداث الاصابات الجسدية وغيرها من الجرائم المشابهة ، وحيث أن استخدام القوة هو الناحية البارزة المشتركة في هذا النوع من الجرائم فإنه حدد انواعها وجعل من السهل تمييزها نوعيا عن مجموعات الجرائم الاخرى كجرائم الاحمال والتعدي على الممتلكات (السرقة والغش والنصب) وغيرها .

ولا يعتبر استخدام القوة خاصة هامة ترتبط بجرائم العنف وحدها ، وانما ترتبط هذه الخاصية بالعنف في شتى صوره . كما وأن استخدام القوة قد يكون مباشرا او غير مباشر ، وهنا يجدر ان نشير الى أن علم القانون (القانون الجنائي) يعنى عناية فائقة بالاستخدام غير المباشر للقوة ، وعموما فإن من الخطأ ان يكون تعريف العنف مقتصرًا على الحالات التي تستخدم فيها القوة ، كما هو الحال في جرائم العنف ، إذ أن ذلك يعتبر من زاوية البحث العلمى كما لو كنا قد عينا بالظاهرة من ناحية الشكل واغفلنا جوهرها الحقيقى ، اى اهلنا مادتها والاسس المحددة لها ، وهذه الامور يجب ان لا تغيب عن فطنة عالم الجريمة ، ومن ثم فإن من واجبه ان يلم جيدا بالقوانين المطبقة بالمجتمع ، خصوصا التي من شأنها احداث السلوك الجنائي ، وأن يعتبر ان المامه بهذه القوانين جزءا أساسيا في الموضوع القائم بدراسته .

في مجال العلوم الاجتماعية يعتبر العنف احداثا شكل الانشطة الاجتماعية ، كما يعتبر من وسائل هذه الأنشطة . فلقد لوحظ في حالات منفردة ان العنف يمكن ان يعاون في تحقيق المطالب العملية لطوائف من المجتمع كما في حالات استخدام القوة لانتزاع السلطة السياسية والاحتفاظ بها ، او للدفاع عن مصالح اقتصادية او للحصول على الاستقلال والسيادة ، او في غير ذلك من الامور التي تحدث في حياة المجتمعات

ويعتمد المحتوى الاجتماعي وما بالمجتمع من مضمون سياسى وما به من ميل نحو العنف اعتمادا مباشرا على العلاقات الاجتماعية السائدة بالمجتمع وعلى ما تمكسه هذه العلاقات وتجاهد في الدفاع عنه . ولعل ما في حوزتنا من دراسات حول تاريخ العملية الثورية والتحررية وظروفها واشكالها يدل على أن العنف يمكن أن يكون سلاحا هاما في الصراع ضد الفزاة ضد الاستعباد ، وبالتالي يمكن أن يكون عاملا مساعدا في تقدم المجتمع وارتقائه ، هذا من ناحية ، أما من الناحية الاخرى فيمكن أن يكون العنف سببا في احداث قدر لا يستهان به من التدمير ، وهذه الناحية الاخيرة اى تلك التي يقرن فيها العنف بالتدمير هي التي تبال أكبر الاهتمام لدى عالم الجريمة عنلما يقوم بدراسة جرائم العنف .

عند اختيار مداخل البحث في موضوع الاجرام على العالم ان يبلل جهدا في تفهم عوامل متعددة ، منها العلاقة بين احوال الفرد واحوال المجتمع بين الاسباب والنتائج وبين المفرد والخاص والعام .

ويكون من الصعب عادة الاهتداء الى العنصر العام ، بمعنى انه ليس من السهل التحقق من ذلك العامل الذي يكون موجودا على الدوام وبصورة لا تغير في الموضوع او الظاهرة الجارى دراستها ، لذلك ولما كانت مهمتنا تتعلق بتحليل العنف الاجتماعى فان هذا العامل (او الصفة) الثابتة الموجودة دائما لابد ان تكون على قدر من الاهمية اجتماعيا . ولما كانت صور العنف متعددة فمنها الحرب العالمية على سبيل المثال ومن امثلتها ايضا الائتلاف المتعمد لممتلكات الغير فى الطريق العام والثورات الاجتماعية والصراع بين الاجناس ، وهذه كلها صور محددة تحمل المفهوم العام للعنف ، الامر الذى يتضح معه ان العنف الاجتماعى يحوى ظواهر تختلف فيما بينها اختلافا شاسعا من حيث الشكل والجسامة والمدلول والهدف ، بحيث صار من الضرورى التفرقة بين الحوادث الاجرامية وبين صور العنف الاجتماعى الاخرى ، هذا فى حين ان الملاحظ ان اغلب الدراسات التى تمت فى هذا الموضوع ما تزال تضع جميع انواع العنف تحت عنوان واحد على اعتبار انها ظواهر من نوع واحد .

ومن هنا يؤدى التمييز بين جرائم العنف وبين انواع العنف الاخرى التى تحدث بالمجتمع الى التفرقة بين العنف كسلاح للصراع السياسى والطبقى داخل المجتمع وبين اعمال العنف الاخرى التى يستهدف منها بعض الافراد تحقيق غنائم شخصية ، وذلك فى محاولة منهم للتغلب عن طريق الجريمة على ما بين مصالحهم الشخصية ومصلحة المجتمع من تناقضات .

لقد بدا الصراع الطبقي واستمر على طول تاريخ نشأة المجتمعات وتطورها ، وبالتحديد منذ اخذت المجتمعات البدائية فى التلاشى ، اذ منذ ذلك الحين ظهر التمييز بين السيد والعبد . الاشراف والعوام ، مالك الارض والاجر ، صاحب العمل والعامل) ، اى باختصار كان هناك دائما طرفان متضادان (ظالم ومظلوم) يدور بينهما صراع لا هوادة فيه فى السر وفى العلن ، الامر الذى ينتهى دائما اما الى اعادة تنظيم الهيكل الاجتماعى ثوريا واما الى التدمير الكامل للطبقات المتصارعة او بتعبير آخر تؤدى الجهود الرامية الى تحقيق مطالب الجماعات والطبقات بالمجتمع الى نشوب حالة من الصراع بينها باخذ مجراه فى اتجاهات رئيسية ثلاثة احدها اقتصادى والثانى سياسى والثالث ايدولوجى .

ويكون العنف عادة من وسائل هذا الصراع ، بل انه فى حالات كثيرة « يكون السلاح الذى يستخدمه المجتمع فى حركته لتمهيد طريقة بنسب القوى المتعنفة المتوقعة التى تتوق تقدمه » .

ومن الطبيعى انه لا يعنينا مناقشة دور العنف عند اللجوء اليه كوسيلة للصراع السياسى ، لان هذا الموضوع لا يدخل فى اهتمامات عالم الجريمة ، وانما يلزم ان نكون قادرين على التفرقة بين الاجرام وبين الصور الاخرى للعنف الاجتماعى .

لم يحدث فى اى من المجتمعات المعروفة لدينا ان قام المجرمون بتكوين طبقة او حتى مجموعة منفردة خاصة بهم ، بل ان الدراسات فى علم الجريمة تقول بان الافراد من جميع القطاعات باى مجتمع يمكن بشكل ما ان يسهموا فى ارتكاب الجرائم مرتكبو الجرائم هم عادة اناس يحاولون عن طريقها تحقيق منافع خاصة بهم ، وهذه المنافع متعددة الاتجاهات والاهداف ، ولا يلزم ان يجمع بينها ما يسمى فى علم الجريمة بالهدف او المطلب المعقول ، حتى ان بعض اعمال العنف قد تبدو فى بعض الاحيان قد ارتكبت « من اجل هذه الاعمال بعينها » ، هذا خصوصا عندما يتعلق الامر بارجاع اسبابها الى دوافع معقولة كالكسب او الانتقام او القيرة او العداء الشخصى او غير ذلك من الاسباب ، هذا وفى الحالات التى لا يكون الدافع فيها مبنيا على سبب معقول يمكن تفسير الدافع على عمل العنف بأنه حالة من الارهاب العصبى او الازمة ، مما يشير الى وجود صراعات داخلية عميقة ذات تأثير فى تكييف شخصية مرتكبى تلك الاعمال .

وفى رايانا ان جرائم العنف تختلف عن بقية اشكال العنف التى تحدث بالمجتمع وعلى الاخص فيما يتعلق بمصالح الطبقات والمحتوى الاجتماعى والهدف السياسى ومن هنا نرى انه من الضروري ان توضع هذه الفروق والاختلافات محل الاعتبار عند اختيار مداخل البحوث اثناء دراسة اسباب العنف .

نعلم جميعا ان السببية واحدة من اهم القوانين العامة فى دنيا الواقع ، فقانونها قانون شامل يمكن تطبيق قواعده على جميع ظواهر وعمليات الطبيعة والمجتمع بما فيها تلك التى يجوز فيها التخمين وكذلك تلك التى تخضع للعمليات الاحصائية .

فى العلوم الحديثة تفهم السببية على انها نوع العلاقة التى تقول انه عند وجود الحالة « ا » فان الحالة « ب » تنشأ على الاثر . وهذا التعريف يبين موضوعية مضمون مفهوم السببية باختصار . اما اذا اردت تعريف السببية بتفصيل اكثر فاذك يراعى عادة التعرض لبعض عناصرها الابتدائية مثل :

(ا) تغيير (نشوء) الاشياء والظواهر .

(ب) تتابع الحوادث فى الزمن . ولا يشترط ان تعتمد هذه العناصر بالضرورة على علم الفرد او آرائه او خواصه الحسية ، اذ ان ذلك يعود الى الجانب الموضوعى فى مضمون مفهوم السببية الذى يودى بدوره الى ابراز واحد من اهم جوانب العلاقة العامة بين الظواهر ، لهذا فان من الضروري عند البدء فى دراسة بعض ظواهر المجتمع مثل الجريمة والعنف ان لا يكون المضمون الموضوعى لمفهوم السببية هو وحده محل الاهتمام ، وانما يجب ان تكون الناحية الدائمية ايضا ماثلة فى الاذهان كما يلزم ان توضع فى الحسبان جميع التفاصيل الدقيقة للتتابع الجدلى بين الموضوعية والدائمية .

فى نظرية علم الجريمة يؤكد دائما - ويحق - انه يجب ان يكون ماثلا للاذهان عند دراسة ظواهر الجريمة ان الاعتماد السببى فى الامور الاجتماعية يعتبر كقاعدة

متعدد التكافؤ بمعنى أن كل سبب يؤدي الى نشوء مجموعة من الآثار ويكون كل اثر نتيجة لتفاعل بضعة أحداث (مجموعة من الاسباب والظروف) ، وبينما تتضح حالة التكافؤ المتعدد هذه فى كل عمل سببى بذاته فانها تظهر فى جميع حالات الجريمة وهناك فضلا عن ذلك جانب احتمالى لتعدد التكافؤ فى الصلة السببية .

وهذا ربما يفسر اختلاف النتائج مع تغير الحالات حتى لو بقى السبب على حاله دون تغيير مثلما يحدث تماما فى اختلاف تصرف الافراد المختلفين كل على حدة رغم تعرضهم جميعا لسبب واحد .

ربما نلاحظ فى الوقت نفسه ان السبب فى جريمة ما لا يخرج عن كونه حالة معينة داخلية ضمن اطار ظاهرة الجريمة عموما .

ومن هنا يكون على عالم الجريمة ان يتيقن منذ البداية وقبل ان يوغل فى دراسته لاسباب الجرائم بما فيها تلك المصحوبة بالعنف من ان السبب فى وقوع الجرائم يكون فى النهاية نتيجة لما تحدثه القوانين الجارى تطبيقها داخل المجتمع ، بمعنى ان اسباب الظواهر الاجتماعية (ومن بينها ظاهرة الجريمة) ليست اكثر من الصورة المكررة التى يجب لكى نحيط بها ان نحول من الفرد الى المجموع ، وذلك من حيث ان التصرف العارض فى السلوك الانسانى يخضع دائما للقانون الذى تسيطر بمقتضاه حياة المجموع ، والقوانين المنظمة لحياة المجتمع هى التى فرضت نفسها كما هو معلوم على القوانين الموضوعية الرامية الى الارتقاء الاجتماعى .

يتشكك بعض المشتغلين بعلم الجريمة فى جدوى دراسة اسباب الاجرام ، هذا فى حين اننا نرى ان دراسة اسباب الجرائم بجوار انها تعاون فى استكمال معرفتنا النظرية عن الجريمة بما يؤدي الى نمو هذه المعرفة كليا تعاون ايضا فى تحسين علم الجريمة وتطويره ، وذلك بما تمدنا به من معلومات جديدة وبما تؤدي اليه من تمكيننا من فهم المعنى الحقيقى لظاهرة الجريمة . ولذلك باءت بالفشل جميع المحاولات التى استهدفت بناء نظريات عن طريق معالجة حقائق الظواهر دون التعمق فى تفهم سببية ميكانيكيته . وفى تاريخ علم الجريمة الكثير من الامثلة على ذلك . وحتى الآن مايزال امام هذا العلم عقبات موضوعية تعترض طريقه ، وهذه العقبات ترجع الى ان ميكانيكية السلوك ما تزال بحاجة الى مزيد من الدراسة سواء فى الناحية الاجتماعية او الناحية النفسية ، وبالتالي فان هذه العلوم لم تقدم حتى الآن النماذج التى يمكن لعالم الجريمة الاعتماد عليها تماما فى عمله .

بمعد اختيار الاسس التى تبني عليها الدراسات فى الاجرام يكون من الضروري - كقاعدة منهجية - الاقتراب من الموضوع من زاويته التاريخية .

هذا برغم ان بعض العلماء - ومنهم ث . ف بانكراتوف ، وهو احد الباحثين البارزين فى اساليب وطرق البحث العلمى فى علم الجريمة - يرون بحق ان الاقتراب من الزاوية التاريخية امر غير ملزم فى جميع الحالات ، اذ لا يقبل فى البحث العلمى اتباع اسلوب وحيد يلزم تطبيقه فى جميع الحالات بصفة مطلقة .

للتأكد من اسباب اى ظاهرة وللتعرف على القوانين المنظمة لها تلزم دراسة ديناميكية نشوء وتطور تلك الظاهرة ، ومن هنا لابد من ان يؤدى الاقتراب من الظاهرة من زاويتها التاريخية الى التعرف على الخصائص التاريخية للقوانين وذلك من حيث ان نشوء هذه القوانين مرتبط بنشوء الظواهر من بداية تكوينها ، كما ان اختفائها مرتبط بما تفصح عنه تلك القوانين .

وتزداد اهمية الاقتراب من الزاوية التاريخية اذا ما قمنا بدراسة العنف السياسى الاجتماعى ، اذ ان هذا النوع من العنف يكون اساسا ذا طابع سياسى تاريخى من النوع الذى ينشأ خلال حقبة معينة فى تاريخ التطور ، وهى الحقبة التى تصاحب عادة تحلل المجتمع وتفتته الى طبقات متضادة ، ومن ثم تؤدى الى تكوين الدولة ومعها عناصر القوة المتمثلة فى الجيش والبوليس والقوانين ، ومن هنا يكون من المتعارف فهم طبيعة العنف على حقيقته ان لم تبدأ الاقتراب منه من زاويته التاريخية

ولما كان اى عمل يحدث فى نطاق السلوك الانسانى هو من فعل فرد معين فان اسباب هذا الفعل الذى قام به ذلك الفرد يمكن ان تجد اصولها فى جميع خصائص ملكات هذا الفرد ، وذلك بالرغم من خلوها من اية دلالة مباشرة على وجود اتجاه اجتماعى مسبق لاي من انواع العنف ، ولعل من اهم ما انتهت اليه الدراسات فى علم الجريمة ما توصلت اليه من توضيح العلاقة بين الفرد والمجتمع ، وكذلك العلاقة بين شخصية الفرد والبيئة الاجتماعية .

نحن نعلم ان الرجل هو - الى حد ما - كائن اجتماعى حى ، وهو اجتماعى بسبب ما له من طبيعة اجتماعية ، كما انه كائن حى بسبب ان الاعضاء البشرية الحاملة له مخلوقة حية هكذا ، ولكل شخص فرديته المحددة ، وتتميز فردية كل شخص فى ميوله الطبيعية وفى قدراته العقلية ، كما ان المحتوى الكلى لذاتيته الواعية ، او قل وجهة نظره وحكمه على الامور وافكاره لها ايضا فرديتها وطابعها المميز ، ورغم ما قد يكون من تشابه فيها بين العديد من الافراد فان كل فرد يحتفظ فى النهاية بقدر من العنصر الشخصى منها ، كما ان حاجات كل شخص ومطالبه هى من الامور الفردية ، اما من ناحية شخصية الفرد فهى مرتبطة بفرديته ولكنها لا تتطابق معها ، فيمكن ان يقال ان شخصية المرء هى ما نراه فيه لا من زاوية خصائصه العامة وملكاته وحدها وانما ايضا من زوايا خصائصه الاجتماعية والروحية والجسمانية .

وعلى ذلك اذا اردنا ان نلم بنواحي السلوك المتعددة التى تمارسها الشخصية ، سواء كان ذلك السلوك ملزما بالقانون او مخالفا له ، فاز ذلك يكون من الواجب وصف الشخصية بطريقة متسلسلة ، بمعنى ان لا تقتصر على سرد سماتها الفردية وملامحها فقط ، اذ ان الموضوع اكبر من ذلك لانه يعنى عزل وحدة تكوينية ابتدائية معينة بلا حظ وجودها على جميع مستويات النشاط اذا ادخلنا تغييرا هنا او هناك ، وعلى ذلك فلو اخترنا مدخلا محدودا ولم نراع تطبيق قاعدة التسلسل فان ذلك يؤدى الى الخروج بنتائج غير سليمة ، منها اما ان ندخل فى محاولات تنتهى بنا الى ان

الاسباب المؤدية الى انسلوك الاجرامى لا تعود الا الى الخواص النفسية والفيسولوجية التى لدى الافراد دون غيرها ، او قد تنتهى الى تبنى وجهة نظر اجتماعية تعبر عن جانب واحد ، مع انه ينبغى الا يغيب عن البال ان المشتغل بعلم الاجتماع يهتم اساسا بالنواحي ذات الصفة العامة التى يتكرر حدوثها وبهم كذلك باللامع الثابتة التى تكتسبها الشخصية خلال عملية تطورها الاجتماعى ، وهذه الامور جميعا تكون واضحة فى الانشطة المنظمة اجتماعيا . هذا وتؤكد نتائج دراسات علم الاجتماع ان عالم الاجتماع يهتم بالشخصية لا على اعتبار فرديتها وانما على اعتبار انها شخصية بدون شخص ، اى كمثال اجتماعى ، او باعتبار انها شخصية لا تنتمى الى فرد او الى شخص بعينه .

لو امكن تجديد سلوك الطبقات والدول والجماعات اجتماعيا وهو الامر الذى يعتبر فى تقديرنا ذا علاقة مباشرة بدراسة اسباب العنف الاجتماعى والسياسى لكان من الضروري ان نأخذ بعين الاعتبار التفاعلات البالغة التعقيد بين النواحي الاجتماعية والنواحي البيولوجية التى لها دورها فى تشكيل سلوك فرد معين ، وهنا يكون من الاهمية بمكان عند القيام بتحديد هذا التفاعل ان لا نفصل المفهوم التعلق بفرد الرجل ، وهذا المفهوم هو الذى يرفض التعارض بين الناحيتين البيولوجية والاجتماعية فيما يتعلق بارتقاء الانسان .

ويرى اصحاب فكرة تفرد الانسان هذه ان طبيعة الانسان هى من نتاج التاريخ ، وعلى ذلك فان الانسان يمكن ان يتغير ويعود الى طبيعته اذا امكن تغيير الطبيعة الخارجة عنه . ولقد ظهرت هذه الافكار الى الوجود مع التطور الذى تحقق فى العلوم الحديثة حتى لقد امكن حشد كمية لا بأس بها من المعلومات التى تبين ان التطور العضوى لدى الانسان يمكن ان يتأثر بالظروف الاجتماعية اللازمة له فى حياته .

وفى الوقت نفسه لا يتم تكوين هذه الخصائص فى الانسان والتى توصف بانها اجتماعية خارج الكيان الانسانى او بمعزل عن تطوره البيولوجى ، ولكنها تتم خلال عملية تطوره ، اما اذا طرقتنا موضوع التأثير غير المباشر الذى ينجم عن التأثير المتبادل بين الناحيتين البيولوجية والاجتماعية فسوف يتضح لنا عدم جدوى اتباع المدخل الازدواجى فى دراسة الانسان ، وسنجد ان عملية تطور الانسان ليست سوى عملية واحدة تتشكل وتطور خلالها جميع الخصائص الانسانية .

ومن الامور البالغة الاهمية التحديد الدقيق للعلاقة بين ما هو اجتماعى وبين ما هو بيولوجى ، وذلك اذا اريد للبحث ان يكون متكاملا مترابلا ومؤيدا بطريقة منطقية منسجمة الى توضيح اسباب لجوء الافراد للعنف فى سلوكهم .

اما عما يقال من ان سلوك الجماعات والدول يتحدد بفعل العوامل الاجتماعية فاننا نرى انه يلزم ان نشير الى ان دراساتنا فى الصلة السببية بين اعمال العنف الاجتماعى والعنف السياسى اوضحت لنا انه من الضرورى ان نضع عامل الشخصية الذاتية موضع الاعتبار ، وذلك بالرغم من ان الباحث هنا سوف يرتطم بمشكلة

نعتقد أنها أكثر تعقداً وهي مشكلة العلاقة بين ما هو عام وما هو خاص وبين الأسباب المستقلة الداخلة فى عملية التطور التاريخى .

تخضع مراحل التطور الاجتماعى الأساسية (مثل مرحلة التحول من الاقطاع الى الرأسمالية) لقوانين موضوعية لا علاقة لها برغبات الانسان او ميوله . ويحدث ذلك ايضا فى ظروف تاريخية معينة (كما فى حالة السيطرة على ماجريات الحوادث داخل دولة معينة لموقعها ولستواها الحضارى خصائص معينة) ، ومع كل فما نزال بعيدين عن ان نفهم بدقة احداثا تاريخية صاحبها اعمال عنف سياسى واجتماعى وذلك لقصورنا عن فهم الدور الذى تلعبه الشخصية . ولقد قال ماركس فى خطاب ارسله الى ل. كوجلمان : « لقد كان من الممكن ان يكون دور التاريخ رمزيا غامضا لو ان « احداث الصدفة » لم تشارك فى صنعه » ، اذ من المؤكد ان احداث الصدفة هذه تعتبر جزءا لا يتجزأ من المسار العام للارتقاء ، هذا بالرغم من ان احداث صدفة اخرى مضادة تقع فيتعادل مفعول الاحداث الاولى مع مفعول الاخيرة ، وعموما فان المحصلة فى التقدم او التخلف تعتمد الى حد كبير على نوع معين من احداث الصدفة يحمل بين طياته عاملا « عشوائيا » يتفق مع طبيعة الافراد القائمين باحداث التغيير .

يترتب على اغفال عامل الشخصية ان تكون نتائج الدراسات فى الاعمال المصحوبة بالعنف سياسيا واجتماعيا ذات طبيعة غامضة ايضا ، ومن هنا لابد من وضع عامل الشخصية فى مكانه الصحيح عند ارساء اسس اساليب البحث فى العنف .

وقد ادى التطور والتحسين فى دراسة شخصيات الافراد الذين يلجأون الى اعمال العنف الى اتضاح اهمية ترتيب الشخصية فى انواع ، وهو الامر الذى يجابه غالبا المشتغلين بعلم الجريمة .

ويقصد بنوع الشخصية فى علم الجريمة جميع الملكات والصفات الهامة التى يتضح ان لها علاقة بالظواهر الاجتماعية التى يكتسبها الانسان من بيئته الاجتماعية . كما يقصد بالبيئة الاجتماعية جميع الظروف الموضوعية التى تشكل الانسان وتصل به الى حالته التى يكون عليها ، وبالرغم من ان البيئة الاجتماعية تكون من فعل الافراد انفسهم فانها فى ظروف معينة تحدث مستقلة عن ارادتهم ، ومع ذلك فلا يمكن اعتبارها قائمة بمعزل عنهم ، اذ انها هى التى تعدم بالظروف الموضوعية اللازمة لممارسة انشطتهم .

يقرر علماء الجريمة انه من المتعذر عليهم القيام بتقسيم الافراد بشكل منفرد وهم محقون فى ذلك ، وذلك بسبب الخصائص المميزة للظاهرة التى يعالجونها ، ومن ناحية اخرى سوف تكون أى محاولة لتقسيم العوامل السائدة فى البيئة المحيطة بالفرد قليلة النفع ايضا ، لذلك رأت ان احد الطول لذلك يكون من طريق « ادماج » الفرد وظروفه البيئية معا ، ثم الخروج بنظم فرد - بيئة ، ثم دراسة ما بين هذين

النظم من تأثيرات متبادلة ، وبالتالي تقسيمها ، اذ من المؤكد ان حلا كهذا يؤدي الى ربط المبادئ الاساسية مع العوامل الموضوعية التى كشف عنها علم الجريمة .

وفيما يتصل بعلم الجريمة تجدر الاشارة الى نقطة هامة تتعلق بهذا النوع من التأثير المتبادل وهى ان كل نوع معين من البيئة ينتج نوعا معينا من الافراد ، اذ القاعدة هى انه عندما تختار شخصية ما ما سوف تقوم به من عمل فانها لابد من ان تهتم بالدخول فى مواقف محددة لا تحيد عنها ، وذلك لسبب رئيسى هو ان نوع الشخصية هذا يشكل العنصر الاساسى لهذا الموقف ، او بتعبير آخر يلاحظ ان الفرد يرفض جميع مؤثرات البيئة المتنوعة التى يتعرض لها ، ولا يتشكل الا من العوامل «السيطرة» وحدها . هذه العملية موضوعية ومانزال محل جدل ، ومن شأنها انها تؤدي الى ظهور نظام « فرد / بيئة » من نوع خاص .

ينشأ ما نسميه بخصائص الفرد نتيجة لمجموعة من العوامل ، منها ما يعانىه من حوافز شخصية داخلية ودوافع للعمل ، وكذلك من الشكل الذى تنتهى اليه رغبات الفرد وامانيه نتيجة لما يكون قد حظى به من تعليم ومن اندماج فى المجتمع والبيئة المحيطة به ، وطبيعى ان تتأصل هذه الخصائص فى الفرد مع استمرار نموه ومن هنا كان عالم الجريمة عندما يقوم بدراسة ملكات الفرد ذات العلاقة الاكيدة باقسام علم الجريمة ، مثل الكسب غير المشروع والسيطرة او الانانية او اضرارها يبدأ بان يفترض ان الناس جميعا ليسوا كذلك وانما تحولوا وصاروا كذلك نتيجة لتأثرهم بعمل عدل فى سلوكهم ، بالاضافة الى ما يكونون قد اعتادوا من ظروف فرضتها عليهم متطلبات اجتماعية ونفسية عديدة .

لعلنا لا نأتى بجديد اذا كررنا ما يقال من ان جميع الافراد يشتركون فى ان لهم على نحو ما فى الاحتياجات الاجتماعية الاساسية والنفسية والحوافز التى تدفعهم للعمل ، ولقد امكن التعرف على احتياجات الافراد هذه على انها تشمل قدرا من الاستقرار الاجتماعى ومستوى معيشيا ثابتا واتصالا عاطفيا بالآخرين واكتسابا لبعض الخبرة والتقدير وتحقيق الذات وغير ذلك من الامور . ويعمل المجتمع من خلال مؤسساته الاجتماعية على تشكيل طباع الافراد واثارة الحوافز والقيم التى من شأنها بث اكبر قدر ممكن من التوافق بينهم وبين الظروف المعيشية التى تنتمى اليها جماعاتهم . ومن المؤكد ان التقسيم المتبع فى علم الجريمة لا يفغل امر الوسائل الاشد فاعلية فى تحقيق المطالب الاجتماعية والنفسية للفرد مسترشدا فى ذلك بالقيم السائدة فى المجتمع .

ومن وجهة النظر هذه يمكن القول بحق ان هذا التقسيم يعمل بمثابة وصلة تربط بين النظرية والواقع .

بينما تؤكد ضرورة النظر بعين الاعتبار الى الاحتياجات الاجتماعية والنفسية اثناء تحليل سلوك الافراد المتسم بالعنف تؤكد فى الوقت نفسه ضرورة الاهتمام بما يسمى بالضرورة التاريخية او الاجتماعية ، وذلك اثناء تحليل العنف السياسى والاجتماعى اذ انه بسبب هذه الضرورة سوف نجد انه رغم كل ما يمكن قوله او عمله مايزال

هناك شخص ما يقرن اسمه بأعمال اجتماعية وسياسية هامة ، ومن المبادئ الهامة في هذا المجال انه اذا ازيل هذا الرجل فسوف يطلب شخص آخر ليحل محله وسوف يمكن العثور على هذا الشخص « البديل » ، وقد ينجح او يفشل هذا الشخص ، ولكن مع الزمن سوف يتم العثور على الشخص المطلوب . فلقد كانت الصدفه البحتة هي التي جعلت من نابليون - وهو كورسيكى الاصل - الدكتاتور العسكرى الذى كانت الجمهورية الفرنسية بحاجة اليه فى وقت كانت فيه منهوكة بسبب الحرب، وحتى لو لم يكن هناك نابليون هذا لقام شخص آخر بديل له بدوره ومما يبرهن على انه كلما برزت الحاجة الى رجل كهذا سوف يمكن العثور عليه ، كحالات ظهور قيصر واوجستس وكرومويل وغيرهم .

فى مقال للفيلسوف ا.ف. جوليجا فى موضوع الاساس المبنى للعلوم نقل الملاحظتين الآتيتين من مسرحية « حياة جاليليو » لبرنجت :

اندريا : انها دولة بائسة تلك التى تكون بدون ابطال .

جاليليو : كلا ، انها دولة بائسة تلك التى تكون بحاجة الى ابطال .

وتعقبا على هاتين الملاحظتين قال جوليجا : الانسان مضطر الى ان يكون على خلق فى تصرفاته ، ولكنها شقية (مهتزة وعرضة للتخلل) تلك « الدولة » (نظام اجتماعى والمجتمع ككل) التى يتطلب السلوك الاخلاقى فيها بطولة . فالرجل يمكنه بل يجب عليه ان يركن الى « بطولة » (ذكاء وقوة وضمير) الانسان (عالم سياسى وغيرهم) ، ويوم يفهم البشر نظام علاقات اجتماعية يكفل تفادى الكوارث التى قد تتطور اليها الاحداث فسوف يمكنهم النوم بسلام اجفانهم .

وهذا امر من الاهمية بما لا يحتاج الى مزيد من الايضاح .

ترجمت من الروسية ، ثم من الانجليزية

مركز مطبوعات اليونيسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
رساهمة في إثراء الفكر العربي

- ⊙ مجلة رسالة اليونسكو
- ⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⊙ مجلة مستقبل التربية
- ⊙ مجلة اليونسكو للمكتبات
- ⊙ مجلة (ديوجين)
- ⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغات عديدة.
تصدر طبعتها العربية وتقوم بنقلها إلى العربية ترجمة مختصرة من الأسانيد العربية.

تصدر الطبعة العربية بالاشتراك مع الشبكة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بمجمهورية مصر العربية.

الزيف الصامت

الجوع وعدم المساواة

✻ ما لا جمال فيه ان كافة مؤسسات الدولة تعمل
لخدمة ملاك الأرض كما ان عددا قليلا من الناس يقتسمون
الأرض فيما بينهم ويضعون القوانين التي تحميهم وتصور
وحدتهم حيال الحشد الأكبر من الناس وكأنهم يعيشون في
غابة يقيمون فيها الأسبجة لتحميهم من وحوشها الكاسرة .
نكر في ابريل سنة ١٩٧٥

✻ ان هؤلاء الرجال والنساء الذين يفلحون الأرض ،
ويعنون العالم بالبقول والخضر والبنور والبرنيات والفاكهة
واللحوم . يسكنون بحياة البشر في أيديهم ، بل يسكنون
بحياة الأجيال القادمة ايضا . كما يملكون من الناحية
النظرية ارادة الموت والحياة .

فكيف حدث ان خلال السنوات العشر الماضية ان مئات
الآلاف من الرجال والنساء الذين يفلحون الأرض ويبدون
الحب ويعنون التمار ويرعون الماشية في آسيا وأفريقية
وأمریکا قد عاثوا من نقص الغذاء ؟ وكيف واجهوا الموت

الكاتب : غير مسيتر

مدير مشروع اسبا لبحوث « الغذاء والمجتمع » بمعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بجنيف ، محاراً من منصبه بالمعهد القومى للبحوث الزراعية بباريس ، حيث كان يشرف على بحوث التنمية الزراعية للبلدان الفقيرة ، كما عمل مستشاراً للغا وللونسكو

المترجم : الدكتور حسين فوزى الجار

جوعاً فى تلك البقاع من العالم ، فى حين تعاشاه أكثر من
لا ينتجون مواد الغذاء من البشر ؟

وفى الوقت نفسه وفى تلك البلاد بعينها لم يواجه الموت
جوعاً أولئك الذين يعملون فى الوزارات والبنوك ومعسكرات
الجيش . فهل كان السبب أن الإنتاج الزراعى قد جرد
هؤلاء الذين ينتجون فى البلدان الفقيرة من السلطة التى
يجب أن ترد اليهم فى الواقع ؟

أن هؤلاء الناس قد أصبحوا من المعز بحيث فقدوا الثقة فى كفاية ما لديهم
من الغذاء عاماً بعد الآخر وموسماً بعد موسم . وغدوا شاهداً حياً على أن هذه
الجماعات المطحونة قد فقدت أبسط حقوقها ، حق الحياة نفسها .

وتفصح هذه الازمة التى خلقتها المجاعة عن خفايا النظام السياسى والاقتصادى
كما تمدنا بالرؤيا الصادقة عن عوامل القهر الذى يحول بماله من قوة بين الفقراء
وبين حقهم فى الغذاء الذى يكفل لهم الحياة .

ومما يفصح عن علاقة القوة بين أهل الريف وأهل الحضر أنه فى الوقت الذى
يعوت فيه أهل الريف جوعاً خلال المجاعات يجد أهل الحضر ما يقيم حياتهم ، فحين

تقل موارد الغذاء في المدن وترتفع اثمانه فان اكثر سكانها على اختلاف طبقاتهم تضيقهم الازمة ولكن بدرجات متفاوتة ، فالفقراء يدركون ما يهدد حياتهم من خطر ، والآخرين لا يعانون على اسوأ الفروض غير قليل من التغيير في بعض ما تعودوا من الوان الطعام ، وقد لا يتعدى ذلك الحرمان من بعض ما يتمتعون به من رفاهية ، ولا يجد رجال الأعمال وان قلت معاملتهم بدا من تأييد المطالبة برفع الاجور الناجم عن ارتفاع اسعار الغذاء ، حيث تكون الحملة على الحكومة حينذاك من جانب الطبقات الاجتماعية على أشد ما تكون في المدن حيث تتركز القوى السياسية ، فاذا بقيت الحكومة في السلطة فان عليها أن تتخذ الاجراءات المناسبة لضبط الاسعار الغذائية ، وحتى لا يكون انتزاع الغذاء من القرى الى المدن سببا في كارثة غذائية تصيب القرى ، وذلك بزيادة استيراد مواد الغذاء ، ومراقبة الاسعار والاعيب التجار ، وامداد المحتاجين بحاجتهم منه ، عن طريق بطاقات التموين ، وتحديد الاسعار ، وان احتاج الامر الى ضبط التعامل الحر .

وعادة يكون سكان المدن عندما يكون الامن مستتباً ، اكثر اماناً ، ولو الى حد ما ، من سكان القرى ، مما يؤدي الى نزوح سكان الريف الى المدن زرافات ووحدانا طلباً للغذاء الرخيص أو بحثاً عن عمل يدر عليهم بعض المال ، فحينما تقل فرص العمل في الريف عندما يشح الغذاء وترتفع اثمانه يبدو الوضع في المدن مختلفاً ، اذ انها اقل عرضة للتقلبات الموسمية ، كما نراهم يقومون بتنظيم الهجرة الى المدينة بصورة ما . فعندما عصفت المجاعة بالبنغال عام ١٩٤٣ ، وادت الى موت ما تراوح تقديره بين مليون ونصف وثلاثة ملايين ونصف من الانفس ، استوعبت كلكتا الافراد النازحين ، ولم يحدث فيها ما يؤدي الى اثاره جماعية ، وان حدث بعض الشغب ، ولم تتعرض الحوانيت للنهب الا في القليل النادر ، الا ان اهالي كلكتا قد استأثروا بفرص العمل والغذاء ، وكان آلاف الهومي الذين تنانرت جثثهم في شوارع كلكتا من اهالي الريف في البنغال ، كما ورد في تقرير رسمي ، وبينما راح الموت يعصف بالملايين من الجياع النازحين من الريف لم يصب اهالي كلكتا منه شيء .

وقد عملت كل من الهند والبرازيل على وضع برامج للعمل في الريف عندما يشح الغذاء حتى لا ينشال الجياع نحو المدن ، ففي عام ١٩٧٠ قام الجيش في شمال شرقي البرازيل باعداد معسكرات العمل الطارئة ، وحالت بين عصابات الفيلاجيلادوس والانتشال نحو المدن .

الا ان مثل هذه الاجراءات ليست كافية ، وان كان النظام الذي اعد في مدن الساحل خلال المجاعة ما بين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٧٣ مما يستحق الثناء ، فقد اعد معسكر لاستقبال ١٣٠٠٠ من الرعاة في لازاريت بالقرب من نيامي في النيجر عام ١٩٧٣ حيث وزعت عليهم مؤن الاغاثة ، وما من شك فك ان هذا الاعداد لاستقبال ضحايا المجاعة قد صان المدن من اضطرابات قد تنجم عن انتشال هذا العدد الفقير من اللاجئين اليها .

فنعندما ينثال سكان الريف الى المدن يصبحون خطرا على السلطة ، وليس
تمة خطر منهم فى غير هذا ، فلا رباط بينهم ، وهم اضعف اجتماعيا وبدنيا من أن
يكونوا مصدر خطر . ففى المدن ، عندما يلوح شبح المجاعة يتكاتف الناس جميعا
على مقاومة ارتفاع الاسعار الى الحد الذى تعلية قدرتهم على تنظيم صفوفهم .
الا ان الوضع يختلف عن هذا فى الريف ، حيث يقوم الاثرياء برفع اثمان منتجاتهم
عندما يقل الانتاج الزراعى ، وغالبا ينجحون فى المحافظة على مستوى دخولهم ،
كما يفيدون من حاجة الفقراء من الفلاحين الى بيع ارضهم ادوات الفلاحة ، بله الارض
والماشية ، ففى مقاطعة بلاماد بولاية بيهار بالهند ازداد رهن الاراضى سنة ١٩٦٧ ،
حين حلت المجاعة ، بنسبة ٢٠.٤٪ عما كانت عليه سنة ١٩٦٤ ، وكانت سنة عادية،
وفى العام التالى للمجاعة هبطت النسبة الى ١٧.١٪ ، وارتفعت مبيعات الارض
بنسبة ٣٣٪ ، وتوسع الاغنياء فى ممتلكاتهم ، وفقد الفقراء الارض التى تعولهم كما
تعول اسرهم ، وتحولوا غصبا الى اجراء معدمين لا يملكون ارضا .

وأصبحت هذه الازمات نذيرا دائما بتجريد الفقراء من ممتلكاتهم وتهديدا
لامن الطبقات الاجتماعية الفقيرة كلما لاحت مشكلة الغذاء فى الافق . ففى الفترة
ما بين عام ١٩٦١ وعام ١٩٧١ ازداد عدد العمال الزراعيين ٢.٠٤ مليون عامل
بنسبة مقدارها ٧٥٪ ، وارتفعت نسبة العمالة الزراعية من ٢٢.٥٪ الى ٣٧.٨٪ ،
وقل عدد الزراع فى تلك الفترة خمسة عشر مليونا بنسبة ١٦٪ ، وحيث تسود الملكية
الفردية تؤدى المجاعة الى ضراوة التمايز الاجتماعى فى المجتمعات الزراعية ،
كما تعصف المجاعة بالملكية المشتركة كما فى بلاد الساحل الافريقية مثلا ، وتستشرى
الملكية الفردية وتفصح الطريق للرأسمالية الزراعية .

ومادامت المجاعات تنجم عن التمايز الاجتماعى الذى يمانيه المحرومون فى
الجماعة ، مما يحول بينهم وبين مواجهة التذبذب فى موارد الغذاء ، فان تفسيرها
على هذا المستوى يتفاهم ويرتد الى عدم المساواة فى عالم يشتد فيه التمايز ،
وتصبح المجاعات بما تثيره من عدم المساواة اداة لتواترها فى عالم تعصف به ثنائية
الفنى والفقير .

وحتى نتبين كيف يعانى عمال الزراعة من المجاعة ، وان كانوا يملكون اسباب
الموت والحياة لمن يملكونهم بالغذاء ، فان علينا ان نعى اسباب التمايز السائد فى
المناطق الزراعية ، فالذين يفلحون الارض بسواعدهم يفقدون قدرتهم بافراد فى
السيطرة على اداة الانتاج ، عندما يفقدون الارض فى البداية ، ثم يفقدون السيطرة
على غلتها . فالتمايز قد غدا واضحا ومعروفا . فقد كتب عنه الكثير كما كتب عن
القيود التى تحول دونها فيما عرف عادة « بالاصلاح الزراعى » .

ولهذا لا اجد فى نفسى ميلا لمناقشة موضوع التمايز نفسه ، وان حلا لى ان
اعرض لجدوى الآراء المختلفة التى تتناول التمايز فيما بين جماعات الشعب ، دون
ما نظر الى التمايز بين شعب وآخر ، وسابدى عناية خاصة بما قيل فى هذا

الصدد ممن شهوده ، أو ممن مارسوا هذا المصنف المتسم بالوحشية ، أو لاطراد تلك الإجراءات التي تؤدي بصورة خاصة أو عامة الى مثل هذا الموقف الذي يحرم فيه أولئك الرجال والنساء الذين يعملون في الأرض من حقهم في الغذاء ، وبالتالي من حقهم في الحياة نفسها .

حقوق الأرض وحق الحياة

نظرات في التمايز

تباين حقوق الأرض الى حد كبير بين جماعة وأخرى ومن زمن الى زمن ومن مكان الى مكان ، كما يتسم التاريخ الذي مر به نظام الملكية بفترات من التوتر والانقسام تند عن تغيرات جارية ترجع الى ضغط قوى خارجية متسلطة (كالاستعمار مثلا) أو قوى داخلية جائرة ، فحيث تعمل القوى الداخلية نرى القوى الاجتماعية تعمل من خلال بناء معين حتى تجد نفسها في حاجة الى الخروج عليه والتحرر منه في سبيل الامتداد والتوسع ، ففي خلال القرنين أو القرون الثلاثة الماضية كان التفسير العام للنمط الذي يسير عليه التوسع بين فترتين من فترات التفكك والانقسام صدى لموامل ثنائية تعكس العداوة والخصومة بين من يملكون ممن لهم الحق في الأرض ومن لا يملكون ممن يعملون في الأرض وليس لهم من وسائل الحياة غير الجهد البدني .

ومثل هذا التفسير بما هو الا تبسيط للموقف ، لسببين :

اولهما : ان المبدأ القائل بان المالك هو صاحب الحق الاول على ارضه قد تبلور في التشريع الروماني ، واخذ به الفكر الاوربي منذ ذلك الحين .

وثانيهما : انه مهما كان نظام ملكية الأرض فان الفجوة تبقى قائمة بين الاغنياء والفقراء ، وبين الملكيات الزراعية الكبيرة والملكيات الصغيرة ، وبين هؤلاء الذين لا يملكون غير مساحة ضيقة من الأرض لا تكفيهم وعليهم ان يبيعوا جهدهم حتى يضمّنوا وسيلة بقائهم وأولئك الذين لا يملكون شيئا وعليهم ان يبيعوا جهدهم فهو وسيلتهم الوحيدة لكسب ما يقيم أودهم .

ولذلك فان الموقف ، كما نرى ، اكبر من ان نفرسه بالعداوة بين كبار الملاك وعمال الزراعة ، فهو اشبه برقعة تشابكت خيوطها ، وتداخلت فيها شتى الاحتمالات والظروف التي صاغت حق الملكية ، ومدى التحكم في وسائل الانتاج دون التحكم في الأرض ، وكذلك تباين حجم الملكية وسعة الحيازة .

ومهما كانت درجة البساطة التي تضيفها على هذا النمط الثنائي للملكية الأرض ، وهي الصورة التي ما زالت قائمة ، فان الكثيرين ممن يشهدون التغيير مازالوا يرددونها . ففي فرنسا ، مثلا ، نجد ان باييف قد رددتها عام ١٧٦٦/١٧٦٥ ، وهو اول من نوه في كتاباته بالثورة الاشتراكية وارهض بقيامها ، حين اتخذ

من قانون الاراضي (اصلاح الزراعي) اساسا لفكرته ، هذا القانون الذي غاب عن الظهور قرونا طويلا الا في حالات تجد كنتك التي نعيشها ، او بعبارة اخرى عندما يلتقى المتطرفون ، ويبدو شبح المجاعة .

وقد انتهى بابيف الى ان هناك طائفتين متميزتين من الناس ، هما : كبار الملاك من ناحية - بما فيهم اولئك الذين اغتصبوا الارض تحت ستار ثورة ١٧٨٩ - والفقراء الطحونون من العمال وغيرهم من ناحية اخرى . وان تركيز الثروة في يد القلة - وهو ما شهر به في بيانه للعامة - سيؤدي حتما الى تحطيم نظام الملكية ، والى ثورة المدمين ضد الاغنياء . ومن ثم الى المساواة ، واقتسام الملكية والعمل .

ومن قبل بابيف دعا كثيرون الى اصلاح الزراعي تحقيقا للمساواة واقامة العدل بين الناس ، وقد اراد بابيف ان يؤكد قدم تلك الدعوة وبقائها ، حين الحق باسمه اسم الاخيرين جراكوس للذين قادا في روما خلال القرن الثاني قبل الميلاد الدعوة لاعادة توزيع الارض ، وفي خلال القرنين الماضيين قامت حملات عديدة في كل مكان ، ابتداء من المكسيك حتى الصين ، تنادي بان الارض لمن يزرعها .

وعلينا ان نؤكد ان الدعوة الى اصلاح الزراعي ، التي غذت الامل في قلوب اهل الريف في شتى انحاء المعمورة ، لم تكن بسبب مالها من اعتبار تقني معين ، ولم تكن دعوة بابيف لشيوعية المساواة برفضه للملكية الفردية لتلقي من الجاذبية والاستهواء ما تلقاه فكرة المساواة في توزيع الارض على قاعدة الملكية الفردية .

اما السمات التي تطبع نظام ملكية الارض في الوقت الحاضر ، والعلاقات القائمة بين مختلف القوى في الريف وفي الحضر ، ومدى الاصرار الذي يؤدي الى ذلك الصراع العنيف الكامن في الجذور ، واستمرار تدخل الدولة ورقابتها ، والمشاريع العديدة للقوى الاقتصادية والاجتماعية التي تطالب بالملكية المشتركة ، او العكس باقتسامها وتوزيعها ، كل تلك العوامل المشتركة تضي على كل مشروع للاصلاح الزراعي طبيعته المتميزة ، والشئ الوحيد المشترك بينها جميعا ، سواء ما أنجز منها او ما زال في دائرة التصور خلال القرنين الماضيين ، هو نقطة البداية ، فقد قامت جميعا تحت الحاح الشكوى من التمايز وعدم المساواة السائدين في الريف ، وهل من اليسير تجنب تلك المخاطر التي يمثلها النظام القائم ، باعلان مبادئ لا تمس صلب الحقيقة ، او التغلب على تلك المخاطر باصلاح بعض صور النظام القائم ، او انه لا محيص في النهاية عن الثورة التي تؤدي الى اقتلاع النظام الاجتماعي من جذوره .

اما الاتجاه الى العقل في تبرير التمايز الاجتماعي القائم في الريف ، وابرار الهوة التي تفصل بين المتعدين فيه وبين المعلمين الذين لا يملكون غير القليل ويهددهم الموت جوعا ، فانه يخضع لاعتبارات عديدة متباينة اشد التباين ، فاذا تناغمت تلك الاعتبارات مع آمال المحرومين فانها تلهب الشعور العام ، وتثير الكفاح لتغيير النظام القائم . وحينئذ ندرک ان تناول الموضوع على هذه الصورة لا يخل بالحقيقة عندما نضفي عليها تلك البساطة ، وانما على العكس يفصح عن الحقائق التي

تتم عن النمط البارز لتلك الثنائية التي تميز ميدان البحث ، أو بمعنى آخر دراسة العصف الناجم عن التمايز فى البناء الاجتماعى .

وحيثما يتعذر تبين الثراء والفقر الا فى علاقة كل منهما بالآخر ، او بقول آخر على ضوء الحقائق التاريخية والسياسية والاجتماعية ، يتعذر بالتالى ادراك الافكار المجردة عن الثراء والفقر فى تلك الصورة الثنائية المتناقضة ، التى يكمن فى ثناياها هذا البناء الصامت للعصف ، وهو ما يؤدى فى النهاية الى الثورة العنيفة المضادة ، حيث يند احد قطبي الثنائية عن الثروة والقوة والمعرفة ، والقدرة على الاستمرار فى الاجيال التالية معا نسميه العوامل الايجابية ، فان القطب الآخر لا يملك من تلك العوامل غير السلبى منها ، فليس لها من الثروة والقوة والمعرفة شيء (او على الاقل لا تملك من المعرفة غير التى تفرضها الطبقة المسيطرة) ، ولا تملك ارضا ولا دارا ولا حتى العمل ، وليس لها أن تفكر أو تعمل لتحسين حال الجيل القادم أو الاجيال التالية ، لان كل ما تقدر عليه هو أن تعيش يومها .

وحتى تستطيع ان نتبين بوادر الثورة فان علينا أن نتبين هذا البناء الذى يقوم عليه العصف فى تلك الصورة البسيطة التى تتم عنها تلك الثنائية ، فما من محاولة يتأتى لها أن تتحقق تستطيع أن تتجاهل المشكلات الاجتماعية المعقدة الا وانتهت بمأساة ، اما الدراسة التحليلية التى يقوم عليها العمل فانها رهن بآرادة قادة الحركة الثورية ، وتلك هى الحقيقة التى ينم عنها تحليل « ماوتسى تونج » لوضع الطبقات الاجتماعية فى الريف الصينى عام ١٩٢٦ .

وتتسع الدائرة التى تدور فيها تلك الدراسات تبعا للعوامل العديدة المتباينة التى تتناولها . وبالدلات هذا العامل الذى يكيف الاصرار السياسى للقائمين بالكفاح . فاذا اتسعت الدائرة فقد توهن من قوة الحركة حين تفرق الدراسة التحليلية الحماس الثورى فى مزيد من الاجراءات المعقدة التى يتعذر معها العمل ، واذا ضاقت فقد يؤدى نقص المعرفة بالثوريين الى ارتكاب اخطاء تؤدى بهم الى النكوص والمهادنة .

وعلى النقيض من ذلك تسخر الطبقة المسيطرة كل وسائل الاعلام لتعزيز مكانتها وحماية مصالحها ، وتتفاهم مشكلات النظام الاجتماعى عندما يغلب عليه التعايش السلمى واعتماد كل طبقة على الاخرى ، وتذهب الطبقة المسيطرة الى البحث فى ثنايا التاريخ قديمة وحديثة للتعبير من تلك الصورة الثنائية للقهر ، واثبات انها من عمل المهيجين الذين لا يؤمنون بها لانارة الدهاء ، فلا تؤدى الى قيام الثورة المضادة ، وقد تبلغ بها الثقة الى التسليم بهذه الثنائية ، كما كان من أسقف لوكوز فى تعقيبه على فشل ثورة ١٨٤٨ فى فرنسا حين كتب يقول :

« ان التمايز بين الناس فى المكانة ، مما كان موضوعا لاحادith بلغت حد التجديف ، هو فى الواقع القانون الاساسى للمجتمع ، فبدون هذا التمايز يفوى الفن والعلم وتبور الزراعة ، فنحرم جميعا من تلك الاشياء الضرورية لحياتنا .

وهذا القانون قد صاغه العقل المقدس ، حين سخر الله الاغنياء ليكون لهم من الامم الفقراء عبرة وموعظة تحملهم على البذل والتضحية الكريمة ، وليكون للفقراء من صدقة الاغنياء ما يحملهم على المحبة والحمد ، فان وحدة الجماعة الانسانية لا تقوم بغير هذا الرباط الوثيق بين المتصدقين واصحاب الصدقة .

فاذا تفاقم التوتر الاجتماعى فان الحاجة الى التغيير لن تكون فى ارتعاب التوافق فى العلاقات الانسانية ، وهو ما أدركه رئيس من رؤساء الدول النامية فى العالم الثالث حين عبر عنه عند توليه السلطة بقوله : « لتزيد الاغنياء ثراء بغير أن تزيد الفقراء فقرا »

وليس العود وحدها بمقادرة على التغيير ، وان كان بعض رجال الطبقة الحاكمة حين يدركون ان الساعة قد اذنت للرد على القهر لا يكتفون بالعود او ينادون بالاصلاح لتهدئة الفاضيين ، وانما يتجهون الى الطبقة التى ينتمون اليها واقناعها بالحاجة الى بعض الاصلاحات ، وابقاء على سلطتهم ، او الاحتفاظ بأكبر قدر منها ، يعمدون الى التنازل عن التافه منها ، ويتقبلون التغيير قبل أن يتأخر بهم الوقت ، وحتى يتسنى لهم اقناع الآخرين من طبقتهم للعمل فى الوقت المناسب فانهم يقدمون صورة واقعية للموقف ، او بمباراة اخرى نراهم يكشفون القناع عن طبيعة القهر ، فاذا قدموا هذه الصورة للناس يضعون السلاح فى ايدى اعدائهم ، وفى عالم اليوم تلعب وسائل الاعلام دورها فى ذبوع تلك الصورة التى تكمن خطورتها فى واقعتها ، الا أنهم يتخذون لانفسهم وضعا سليما حين يسعون الى بعض المنظمات ان تصور للجماهير ان هذا الوضع ليس الا نتاجا للتسبب والنزق ، ويصبح من العسير معرفة ما يؤمنون به حقيقة . وما علينا الا ان نرجع الى تقارير البنك الدولى ، وهى قليلة التداول ، اذ اننا لا نشك فى انها تعتمد تشويه الحقيقة.

ومنذ قرنين من الزمان لم يكن الكتاب المنشور ليصل الا لعدد قليل من القراء فى اوروبا . فاذا تناول الكتاب موضوعا متخصصا كتجارة القمح مثلا قل تداوله كثيرا ، الا ان مثل هذا الكتاب الذى كتبه أحد السويسريين ، وهو المصرفى « نكر » وكان من رجال الطبقة الحاكمة فى فرنسا (بكل ما فى هذه الكلمة من معنى) ، استطاع ان يوجه الحكومة الى الخطر الكامن ، فقد كانت فرنسا خلال العقد الثامن من القرن الثامن عشر ترهص بثورة قادمة . وقد كتب نكر كتابه لقارئ واحد، هو الملك ، ونجح فى اقناعه ، وآية ذلك انه عزل « تروجو » فى العام التالى ، وولى « نكر » وزارة المالية ، وكان فى الواقع رئيسا للوزارة .

وقد شرح نكر فى كتابه هذا تلك الثنائية من العداء القائم بين « من يملكون » و « من لا يملكون » ، وبالرغم من انتشاره المحدود لم تكن امامه غير تلك الوسيلة للتعبير عما يعاينه الناس فى الريف الفرنسى من عسف وظلم ، حين عصفت به المجاعات المتوارة منذ بداية القرن .

وترجع أهمية كتاب نكر الى انه كتب للصفوة المختارة من القراء ، وهو دليل على أن ادراك هذه الثنائية لم تكن وفقا على الثوريين دون غيرهم . فحينما يلجأ الثوريون الى خطة معينة فانهم يضمنون في اعتبارهم كافة الاحتمالات الوسيطة التي يمكن ان تكون سببا للمهادنة والصراع ، اما اذا أضفوا على تقديرهم للموقف نوعا من التميز والوضوح في هذا الصراع القائم بين الراسماليين والعمال فلانهم قادرون على ابراز عناصر القهر الذي تمارسه القلة ، لتهيئة الاغلبية للثورة .

ومنذ ادراك نكر الاخطار التي تسبق الثورة حاول ان يجسم القهر والعسف الذي تمارسه الطبقة التي ينتمى اليها ، ليخفف من حدته ، لا عن طريق الإصلاح الزراعى الذى فشل باييف فى جذب الناس اليه ، ولكن بترشيد « قوانين القمح » ، وهى تلك القوانين التي تتصل بالمصدر الرئيسى للفداء .

ومازال هذا القول سديدا فيما يتعلق بالمشكلات التي تعاني منها الاقطار الزراعية اليوم . وهو مثال رائع لتحليل القهر حين يصدر عن فرد من افراد الطبقة التي تمارس العسف وتحمل مسئوليته .

وقد اذن الملك بنشر كتاب نكر فى اليوم الذى قام فيه الناس فى باريس بنهب المخازن .

وفى هذا المؤلف أقف امام كلمة « الناس » ، حين تعنى تلك الجماعة من رجال الامة ونسائها . ممن ولدوا لا يملكون شيئا ، ولم يرثوا عن آباءهم غير الحالة التي ولدوا فيها ، ولم يتعلموا منهم شيئا ، ولم يكن امامهم الا ان يعتمدوا على مواهبهم الطبيعية ولا يملكون منها غير جهدهم البدنى ، فاني لهم بتلك التماسه الابدية التي تمسك بخناقهم فى كل بلد ، وكيف لا يتأتى لهم الخلاص منها ؟

ان علتها فى تلك الطائفة من كبار الملاك الذين يستمتعون بما يقوم به هؤلاء التماسه من عمل لقاء الاجر التافه الذى يفرضونه لهم ، ليقيم أودهم ويحفظ عليهم حياتهم فحسب . ويصف نكر ما يصدر عن الناس حين تحتاجهم المجاعة فيقول :

« حين يرفع الملاك اسعار المواد الغذائية ، ولا يرفعون اجور العمل ، ينشأ بين هاتين الطبقتين من طبقات المجتمع نوع خفى من الصراع الخطير ، لا تحصى ضحاياه ، حيث يجور الاقوياء على الضعفاء تحت ستار القانون ، ويطحن من يملك محتميا بامتيازاته من لا يملك غير ساعديه . وحين يرتفع ثمن الخبز ، تتضخم امبراطورية المالك ، اذ سرعان ما ينصب مغزون الفداء لدى العامل والفلاح ، فيعتقد ان القدرة على المساومة ، ولا يبقى امامهما الا ان يعطلا يومهما ليعيشا عندهما ، وفى هذا الصراع الذى تحكمه المصلحة بين المالك والاجر فان احدهما يقامر بحياته وحياة أسرته ، فى حين ان الآخر لا يخسر شيئا اكثر مما يعاينه من تلك العواقب التي تحول بينه وبين القليل من المتاع » .

ويؤكد نكر في كتابه حقيقة واقعة ، هي ان العمال لا يملكون من المدخرات ما يعتمدون عليه ، وليس لديهم القدرة على مواجهة الازمات الاقتصادية أو اختلاف فرص العمل ، وغير ذلك من المتغيرات التي تؤثر على قوتهم الشرائية .

وتتواتر هذه المتغيرات من سنة الى اخرى ، وقد تتكرر في السنة الواحدة :

« فتشير قلق الذين يعتمدون في معيشتهم على قوة العمل ، وفي الوقت الذي يستطيع فيه كبار الملاك ومن يلوذ بهم ان يوازنوا حساباتهم بمعجز العامة عن تنظيم معيشتهم ، ومثل هذا الرجل الذي يعيش اسير الخوف من ان يفقد مصدر معيشته لا يستطيع ان يفكر في حاضره لمستقبله ولا في يومه انتظارا لغيره » .

وبينما يعجز العامل ان يوفر في يومه ما يعنيه على الايام المجاف ، تمتلئ اراء المالك بالحبوب ودنائه بالخمر ، كما يستطيع ان يكسب ببيع ما لديه من سلع . وهذا العامل الزراعي لا ينال من الطعام ما يكفي حاجته من التغذية التي تصون خلايا بدنه ، وفي هذا كتب الكيماوي الفرنسي لافوازييه عام ١٧٧٧ - وكان اول من اكتشف القيمة الغذائية للبدن - يقول :

« أي هلاك يصيب الفقير الذي يعيش على جهده البشري ، حين تصطره حاجة العمل الى ان يبذل من طاقته مالا يموضه عنه الفداء الذي يتناوله ، في حين يتناول الكسول الذي لا يعمل اكثر من حاجة جسمه الى الفداء (وهو لا يحتاج منه الى غير القليل ، وهذا هو الامر الفاجع ، ان يستمتع الفنى بالوفرة التي لا يحتاج اليها بدنه ، في حين يحتاج اليها هذا العامل المجهد .

« وليس لنا ان نلقى باوضاعنا على الطبيعة وان نعزو اليها كل اخطائنا التي تنبثق من اوضاعنا الاجتماعية ولا تنفصل عنها »

وان كان نكر - على غير ما ذهب اليه لافوازييه - لا يرد القهر الى الاوضاع الاجتماعية ، وانما يردّها الى قوانين الملكية .

وقوة الملاك هي في قلة عددهم بالنسبة لعدد الذين لا يملكون ، وفي هذا التنافس الحاد القائم في اوساط المذممين . وعلى وجه اخص في هذه الفروق البالغة بين هؤلاء الذين يبيعون عملهم ليعيشوا يومهم واولئك الذين يتابعون هذا العمل لتحقيق المزيد من الرفاهية والراحة ، فالمعلم على خلاف المالك يعيش تحت ضغط الحاجة الملحة ، وحين يدّعي للقانون ويرضاه كارهها يكون هذا القانون من صنع المالك ووضعه ..

وناهيك بانتقال الضرائب وكيف يختل فيها التوزيع ، فالعامة تأخذ باعناقهم قوانين الملكية ، فلا يناون اكثر من ضروريات حياتهم الملحة لقاء عملهم (ما لم تتهاو تلك القوانين ويختل النظام عندما يتم توزيع الارض ، وهي طريقة غير عملية ولا

تحقيق العدالة) ، فالمسؤولون الذين يملكون السلطة والتشريع ليسوا اكثر ارباحية نحو العامة من ان يضمنوا لهم حياتهم المعلقة التى تقف عندها آمالهم فلا تتمداها ، وهو ما يتوقف بدوره على ما فى قانون القمع من حكمة وتعقل .

ولعلنا تقتنع تلك الحكمة من تكرر نفسه ، حين وضع قبل غيره افضل قاعدة لدورة الغلال كما تملئها الظروف ، كما ان آدم سمث يلمن فى الوقت نفسه ان حرية تجارة القمح هى اقوى ضمان ضد المجاعة ، ومن الطبيعى ان لا يرضى استاذ جلاسجو بوضع قاعدة الهيئة لرجل الدولة ، ولم يكن ذلك موقف المصرفى نكر صاحب الطموح السياسى ، ومن الغريب ان يخوض نكر فى هذا القول كرجل من رجال السياسة يتطلع الى السلطة ، الا انه حين اشار الى الاصلاح الزراعى كوسيلة لتحقيق المساواة الدائمة فى محيط قام على اهدارها وصفه بأنه غير عادل وغير عملى، وانه مصدر دائم لاثارة الجماهير ، وكل ما كان ينشده اصلاحا زراعيا يتقرر فى المستويات العليا ، وعندما تناول المظاهر الاساسية للعنف الذى يمارسه ملاك الارض ويضرق العمال فى بحار المسغبة والمجاعة لم يبد أى فكرة عن التهيؤ لمقاومة العنف بالعنف ، وكل ما اشار اليه هو خوفه من ان تكون اعمال العنف التى يقوم بها الافراد ناجمة عن الجوع الذى تعانیه الجماهير ، وهو ما اشار اليه آدم سمث ، فى تلك الفترة (١٧٧٦) فى تقديره لاحتمال تنظيم العمال لانفسهم ، وان لم تكن هناك اى بادرة تدل عليه ، ولم يكن له وجود ، وان كان هناك قلة من السادة استطاعت - كما يرى آدم سمث - ان تجمع على خفض الاجور الى ادنى حد ، ولم يكن هناك قانون يحول بينهم وبين تكوين الروابط فى الوقت الذى يحول فيه القانون بين العمال وبين ذلك ، ولكنه قد القى الضوء - مثله فى ذلك مثل نكر - على التباين البارز بين ما يملكه ملاك الارض من انصبه وما يملكه العمال منها :

« ففى مثل هذا النزاع يصمد السادة طويلا ، فالمالك ، والمزارع ، وصاحب الورشة ، والتاجر وان كانوا لا يستضعفون عمالا ، قادرون على الصمود عاما او عامين اعتمادا على الانصبه التى يملكونها ، وهو ما لا يقدر عليه العامل المتعطل ، فان من صمد اسبوعا او شهرا فالقوة القليلة هى التى تستطيع ان تصمد عاما كاملا » .

ولهذا كان ادم سمث يرى ان الصراع الاجتماعى ينقلب الى صالح السادة ، فالقانون فى جانبهم ، وما لديهم يكفيهم للصمود . فى حين يقف القانون ضد العمال وليس لديهم ما يكفيهم يومهم . الا ان تاريخ الحركة العمالية شاهد على ان آدم سمث كان اكثر تفؤلا مما يجب ينبغى بمصير الطبقة التى تصدى للدفاع عنها . كما ان تاريخ حركة الفلاحين حافل بالممارك الضارية التى خاضها عمال الزراعة والفقراء من الفلاحين عندما اخذوا ينظمون صفوفهم لتحقيق الاصلاح الزراعى ، او بمعنى آخر التضيير الجبرى الكفيل وحده بالقضاء على شبح المجاعة .

المجاعة والقهر المولى

حين عثر كرسطوفر كولس فى رحلته الرابعة على الذهب فى سواحل فيراجوا ابطلق على المكان اسم « بيت لحم » ، واخذ يردد مبهورا : الذهب الذهب ، ياله من كشف ، انه نبع الثراء ، ومطية كل عمل ، انه وحده القادر على ان يحمل الارواح الى الفردوس .

وتواكبت اسفار الاوربيين تباعا منذ بواكير القرن الخامس عشر وحتى اوائل القرن السادس عشر ، وكانت البداية التى لا مرد لها فى ازدهار التجارة الدولية واهتمام الاوربيين بدراسة الاقتصاد السياسى ، وكانت تهويمات كوليس المبهمة عن المركنتلية هى الخطوة الاولى لخطى اوسع من التفكير فى افانين التجارة الدولية . وكان فى ذلك الكفاية ، فقد اخذت الدول تخوض غمارها بكل مالدتها من وسائل . حتى جاء الفرنسي جون بوران (١٥٣٠ - ١٥٩٦) فكا نرائد الاقتصاد الذى حاول ان يبدع نظرية لتنظيم النشاط البشرى فى العالم ، فقال ان هناك شعوبا تكسب واخرى تخسر ، وعلى فرنسا اذا ارادت ان تحقق الثراء ان تراقب حركة البضائع والنقود والناس .

الا ان الذهب والتوابل لا يشبعان الفقراء فى اوربا . وقد تكاثر عددهم مع بداية العصر الحديث ، فى حين قل الغذاء ، وعصفت المجاعات بالناس باشد مما عصفت بهم من قبل . وقد كان للمجاعات الكبرى التى شهدتها عصر لويس الرابع عشر ، اواخر القرن السابع عشر واولائل الثامن عشر فى فرنسا : ، ما حمل رجال الادارة والحكم والتسسس وكل من يملك قدرا من الفكر او العمل على البحث فى تلك النوازل واسبابها التى تنفر الامة بالفقر . وتعصف بما يملكون من ثروات ، وصدق ما قيل فى وصف مؤلف « بيبير بواجبيروت » (١٦٤٦ - ١٧١٤) من انه كان ثمرة تلك الايام التعيسة ، وفى هذا العالم الذى تحمكه الحاجة الى اقتصاد مقنن خرج كوزينى وجماعة الفزيوكرات بارائهم العملية ، وحين اجبل « تروجو » تجربته فى مقاومة المجاعة التى حلت بمقاطعة ليموزان ، وشرح اسبابها ، وكان حاكما عليها ، اصبح من الرواد الاوائل لنظرية مقاومة المجاعات .

وكان قيام الحركة الصناعية فى انجلترا بداية تصور جديد مازال محسورا للاقتصاد السياسى الحديث ، كما كان هذا الحوار الجافل حول قانون الفقراء لعام ١٨٣٤ ختام النظريات العديدة التى تناولت مشكلة الفقر وعلاقتها بالزراعة والغذاء ، ومن هذا القبيلى نظريات مالنوس ، والتعديلات التى ادخلها « جون ستيوارت » على نظرية تروجو - وكان جون ستيوارت ممن يدينون بحافز المنفعة واثره على الاستثمارات والجدل الذى اثاره ريتشارد كوبدن وعصيته التى كونها لمقاومة « قوانين القمح » عام ١٨٣٨ ، وكان محور دعوته : « الواجب الاول هو اطعام الجياع » ، وما كان ايضا من مشادة حول قوانين القمح بين مالنوس وريكاردو .

وجاء إلغاء قوانين القمح والعودة الى مبدأ حرية التجارة عام ١٨٦٤ انتصارا ليكاردو على مانوس ، وبمساعدة اعم انتصارا للمدن والرأسمالية الصناعية على الريف وكبار ملاك الاراضي (الذين يكونون الرأسمالية الزراعية) .

وكانت الايام القاسية التي عانتها اوربا من جراء نقص الغذاء عام ١٨٤٦ وعام ١٨٤٨ والازمة الاقتصادية التي طحنتها سببا في ثورات ١٨٤٨ ، كما كانت المجاعة التي طحنت ايرلندة في الفترة بين عام ١٨٤٥ وعام ١٩٤٩ هي الخطوة التي اضرت كفاحها للاستقلال .

ومهما كان من امر هذه المجاعات ، وكانت آخر ما عصفت بغرب اوربا منها . فانها لم تؤد الى تطور ما في نظريات علم الاقتصاد السائدة ، مع ان المجاعات اودت بحياة مليون نفس وحملت مئات الالوف على الهجرة ، ولم يكن لمشكلات الزراعة والغذاء وعلاقتهما بالفقر اى اثر في المناقشات الاقتصادية الدائرة . حتى كان العقد الرابع من القرن العشرين ووقعت الازمة الزراعية ، فبدأت المناقشات واهنة ، ولم تحتل المقال الاول الا في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، وكانت قد لقيت مزيدا من الاهتمام في السنوات القلائل السابقة عليها .

فما ان انتهت الحرب العالمية الثانية حتى قضت الضرورة باقامة علاقات اقتصادية جديدة بين البلدان الصناعية والبلدان الفقيرة التي نالت استقلالها - وان كان استقلالها شكليا فحسب - واخذت الكتابات العديدة عن التنمية في الدول المتقدمة تمكس الاهتمام البالغ بمثل هذه العلاقة .

وايما كانت هذه الكتابات ، سواء كانت لتنوير صانعي القرار في البلدان الصناعية المتقدمة على ما فيها من الحقيقة والصدق او كانت لاستهواء الصفوة المثقفة في البلدان الفقيرة ممن افرزتهم الجامعات ليكونوا ادوات طيعة لسياسة الدول الفنية . فما كان من اليسير عليهم ان يفتلوا مشكلة الغذاء والزراعة اكثر من هذا .

وبالرغم من الاتجاهات العديدة والافكار المتباينة التي تعكسها هذه الكتابات القوية من ناحية ، والشروح العديدة التي تحمل طابع الماركسية واللينينية من ناحية اخرى ، فقد انتهت الى معيار واحد يتصل بالحالة التي كانت عليها هذه البلدان في ظل الاستعمار . حيث اقررت الدول الصناعية ما هو منها في الشمال وما هو في الوسط الوانا من الظلم والفساد في المستعمرات الخاضعة لها ، تلك المستعمرات الفقيرة التي تقع الى الجنوب منها او بعيدا عنها .

اما وقد اصبح تاريخ الاستعمار والقهر الاستعماري معروفا فان علة المجاعات في تلك البلدان يجب ان ترد الى ما اقرت فيها من مساوئ ، كما كان في جزر الهند الغربية مثلا ، حيث نظمت تجارة الرقيق لتوفير العمالة اللازمة لزراعة القصب لامداد اوربا بحاجتها من السكر ، وكان استنزاف الثروة والقوى البشرية في افريقيا .

وعندما توسع الاستعمار واشتدت ربقته افسد نظام الزراعة حين فرض قهرا
او مكرا زراعة محاصيل التصدير (قصب السكر ، القطن ، البن ، الكاكاو ، القول
السودانى ، زيت النخيل) كما قضى على الصناعات المنزلية ، وخاصة صناعة
النسيج فى شبه القارة الهندية .

وتشهد الدراسات المعاصرة بما كان للاستعمار من اثر مدمر ، وما كان لتدخله
فى القواعد السائدة للملكية الاراضى وحقوق الارض ونظام الزراعة من اثر ادى الى
عجز المستعمرات عن انتاج الغذاء الكافى لحاضرها ولل سنوات العجاف الطارئة .

وقد ادلى بعض ممثلى الاستعمار برايهم فيما ارتكبوه من عسف وقهر . ومن
هؤلاء « لورد كورنو اليس » حاكم البنغال العام . حين اضناه ما نال الهند من
تخريب وما حل بها من نهب ، فاراد ان يضع للملكية الارضى قيمتها نظاما اقرب الى
الهدى والصواب مما ساد عليه الاستعمار البريطانى ، فكتب يقول :

**« ولقد اخذ الاحساس فى الآونة الاخيرة يزداد بما اقترفته الشركة (شركة
الهند الشرقية) من استنزاف لآوارد الهند وفرواتها طوال السنوات الماضية ، وما ادى
اليه من هبوط سعر العملة الجارية ، مما اصاب البلاد بالوهن وادى الى بسوار
الزراعة وضعف التجارة » .**

ولم يمض قرن حتى عصفت الهند اسوا مجاعة حلت بها فى تاريخها . وكان
هذا التحليل الذى قام به ج.ت. سنرلند ، لما قيل من ان اسبابها ترجع فى الغالب
الى عوامل مناخية . فبدأ دراسته بمناقشة هذه الحجة ، فاثبت من ناحية ان تلك
النوبات لا تحدث فى بقاع الهند على حد سواء ، وليس ثمة تغيرات مناخية بينة ، كما
ان شبكة المواصلات الجيدة تستطيع ان تنقل الحبوب من المناطق التى تفيض فيها الى
المناطق التى تقل فيها ، كما اشار من ناحية اخرى الى نظام الرى السائد لقرون
طوال وانه قادر على ان يقلل من اثار تلك النوبات الطارئة .

وحتى تطرق اسباب المجاعات فى الهند علينا ان نذهب الى ابعد من علة
انقطاع المطر ، فالسبب الرئيسى اولا وقبل اى سبب آخر هو كثافة السكان ، وهو
ما دعاه سنرلند قصورا نسبيا حين يقبسه بكثافة السكان فى اوربا ، كما يقبسه
ايضا على اساس مستوى الانتاجية التى يمكن تحقيقها بالوسائل الفنية للزراعة ، فضلا
عن ذلك فان الهند حتى تحت هذه الظروف القائمة تنتج من الغذاء ما يكفى سكانها
جميعا ، ويتساءل عند ذلك فيقول : فما هو السبب الحقيقى اذن للمجاعات فى
الهند ؟ وما من سبب غير هذا الفقر المدقع الذى يضع الناس على شفا المعاناة ، حتى
فى سنى الوفرة . وهو مايحول بينهم وبين الادخار الذى يعبر بهم سنوات الاملاق ،
فارض الهند غنية بالموارد حتى ليبدو ان اهلها ينعمون بالوفرة والراحة والامن
مما تفيض به ارضها من موارد وفيرة فى سنواتها السمان ، ويفيض حتى يكفى
سنواتها العجاف النادرة ، بل ان مواردها تفوق موارد الكثير من بلدان العالم ،
ولكن الاستعمار البريطانى قد استنزف مواردها خلال القرنين الاخيرين ، وما من

بلد في العالم يمكن ان يتحمل هذا التزيف المستمر من ثروته دون ان يصيبه الاملاق
اذا اردنا ان نصف الامور بحقيقتها .

كيف كانت معاملة الانجليز للهند ؟ . انها الشعب الاقوى يمتص دماء الازعف
انها الامبريالية ، او التسلط الاستعماري ، الذي عناء هذا الرجل الوقور من انباء
يوسطن ج.ت. سنرلند ، واعرب عنه في مقاله المنشور في « جرنال الهند » في
يناير ١٩٠٠ ، واعيد نشره في صحيفة « نيوانجلند ماجازين » في سبتمبر من ذلك
العام ، وهو ما لخصناه من قبل .

كما نشر اكثر من مقال في تلك الفترة سواء عن طريق الوطنيين الهنود من امثال
« روميسن دت » او « داداباهيا ناوروji » او عن طريق رجال الادارة البريطانية
الذين يشاركونهم الراى في ادانة الاستعمار البريطاني من امثال « وليم ديجبى » .

وعندما نبذ هذا الرجل الوقور « سنرلند » هذه التفسيرات التي سادت
حينذاك ومازالت ترن في آذاننا لم يلق بتجعة المجاعات على عائق الكثافة السكانية
وانما اتقاه على اكتاف التسلط الاستعماري ، ولم يات في هذا باكثر مما قاله
« لورد سالسبرى » في عباراته المجازية العنيفة ، او كما نقول ممثل السلطة الاستعمارية
حين كنت في اعقاب المجاعات التي وقعت خلال السنوات ١٨٦٥ - ١٨٦٧ ، واودت
بحياة مليون هندي (وفقا للمصادر البريطانية) ، ومجاعات ١٨٦٨ - ١٨٧٠ ، وقد
ذهب فيها مليون ونصف آخرون . وقبلها عصفت المجاعات بستة ملايين هندي ،
ففي تلك اللحظة المعروفة من يوم ٢٦ ابريل ١٨٧٥ اعلن لورد سالسبرى وزير
المستعمرات البريطاني ان الهند اذا كان عليها ان تستنزف فان ذلك يجب ان يتم
بنوع من الحكمة والفظانة ، وخاصة فيما يتعلق بمسئولية واضعى الضرائب ، فحيث
تفيض الدماء او لا تكاد تكفى يكون القصد ، ولا تكون اطلاقا حيث يبدو فقر الدم
مصدرا للوهن ، ولما كانت عوائد التاج البريطاني تعتمد اساسا على ضريبة الارض فان
الادارة البارة هي التي تربط ما يمكن ربطه من الضريبة دون ان تكون سببا في
المجاعة .

وتقف مئات الوثائق التي خطها رجال الادارة المحلية من الانجليز في الهند
عن المجاعات التي تواترت عليها شاهدا على ان ما اقترفه الانجليز من هذا العنف
الاقتصادي كان اقل وقرا واكثر استنارة مما اقترفته شركة الهند الشرقية ومهما
كان فان اثار المحاصيل ذات المائد التجاري كالقطن قد لقي تشجيما على اعلى
مستوى من السلطات الاستعمارية ، مما كان لاثاره البالغ على مساحة الاراضى التي
تعتمد لزراعة محاصيل الغذاء . وكان سببا فيما اصاب موارد الغذاء من خلل ، في
الوقت الذي ادت فيه منافسة المصنوعات الانجليزية الى القضاء على الحرب المهنية
ودفعت بمعمالها الى ميدان الزراعة حتى التخمة ، وكانت هذه العمالة عام ١٨٤٢ من
القلة حتى اهملتها الاحصاءات البريطانية حينذاك ، ولكنها في احصاء ١٨٧٢ كان
تعدادها ١٨ ٪ من مجموع تعداد الفلاحين .

وقد انعش افتتاح قناة السويس للملاحة عام ١٨٧٠ صادرات المنسوجات والصناعات البريطانية الى الهند ، كما ادى الى زيادة حجم صادرات القطن الهندية الى المملكة المتحدة ، وتيسير نقل محاصيلها الى اوربا ، وحشما يتعذر علينا ان نجد ما يشير الى حجم تجارة القمح الهندية فى التجارة العالمية قبل ١٨٧٠ فاننا نجد ان صادرات الهند من الحبوب فى سنوات المجاعة من ١٨٧٦-١٨٧٧ الى ١٨٧٨/ ١٨٧٩ قد بلغت ثلاثة ملايين ونصف مليون طن . واصبحت الهند هى المصدر الرئيسى لامداد المملكة المتحدة بحاجتها من القمح . بجانب ما كانت تصدره الى بلجيكا وفرنسا ومصر . وعلت صرخات الاحتجاج على هذا الجشع الذى يسوق الطبقات المرفهة فى المجتمع الى تصدير فائض الحبوب الذى يعد للسنوات الجفاف ومواجهة المجاعات وفيما بين عام ١٨٨٢ وعام ١٩١٤ كانت صادرات الحبوب تحتل المقام الاول بين صادرات الهند ، وبقيت على هذه الصورة حتى عام ١٩٢١ . حين اوقفت الهند صادراتها من الحبوب وفقا لتلك القاعدة المنظمة التى جرت عليها من قبل .

وكان من نقد الناس لما عانوه من عنف الاستعمار ما يفصح عن ادراكهم لاضاع المسلف الاقتصادى وبلائه قبل ان يدركوا اوضاره السياسية عندما بدأت الحركة القومية للاستقلال ، وبقدر ما كانت حركة الاستقلال من وهن بقدر ما كان هذا النقد اكثر صراحة وعلانية . وما كان يقال علانية قبل ١٨٧٥ لم يعد من اليسير الجهر به فى نهاية القرن عندما قام حزب المؤتمر الهندى .

وفى السنوات التى تلت الحرب العالمية الاولى كانت الصحة السياسية النامية فى المستعمرات قد حملت القوى الاستعمارية على تقدير هذه القوى الجديدة ومقاومتها المتزايدة للاستعمار فيما تذبذبه على مستعمراتها من بيانات رسمية . فاخذت تنوه فى دفاعها عن الاستعمار وتبريره برسائله الحضارية ، وتعدد ما له من افضال فى تقدم المستعمرات تدبيرهم بها ، وكان الاجدى فى اى تحليل واقعى ان تبقى هذه الصورة المؤسسية فى طى الكتمان اذا ما اراد الاستعمار ان يبقى على سلطانه ، والا فتح على نفسه ميدانا للجدل فيما يصدره من بيانات رسمية .

وفى اضاير العهد الاستعمارى ما ثبت اجراء مثل هذا التحليل الواقعى ، كما نرى فى تقارير « برنارد سول » المنشش العام للمستعمرات الفرنسية ، وفى تقريره عن بعثته الى فولتا العليا عام ١٩٣٢ ذكر ان فولتا العليا قد عانت من المجاعة ثلاث سنوات فيما بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٣١ ، فيقول :

« وقد نجب كيف ان هذه الجماعات ، كذلك التى تعيش فى « ديلوجو » ، قد فقدت التبرم فجأة حتى وصلت الى المجاعة ، وهى التى تحوى اهرارها على الدوام مخزون ثلاث سنوات من الحصاد ، ولم يحدث من قبل ان التهمت حبوبا لا تقل مدة تشوينها عن ثلاث سنوات ، وحين حلت بهم المجاعة الخيفة عام ١٩١٤ لم يصبوا اى مشقة فى التغلب عليها ، وكان الجفاف قد امحل ارضهم على غير العادة ، حتى نضبت اهرارهم ، ولكنها عادت فامتلات مما حصوه خلال ١٩١٦ -

١٩١٨ . فلما عصفت بهم مرة أخرى عام ١٩٢٦ كان محصولهم من القطن طيبا ، في حين كان محصولهم من القرفة رديئا . ومنذ ذلك الحين عاشت تلك المجتمعات التي اعتادت وفرة الغذاء أوقاتا عصيبة . وأخذت تعاني كثيرا من نقص الغذاء . وفي تلك السنة كان من العسير على بعض من يعيشون في مناطق معينة أن يسدوا الثغرة بين حصاد وآخر ، حتى راح الناس في بعض القرى يقتاتون بالعشائش وأوراق الشجر شهورا طويلا ، وأراني ملتزما التزاما أخلاقيا بأن أقول أن الاهتمام المتزايد بالزراعات الصناعية قد جنى على إنتاج المحاصيل الغذائية ، كما أتني على يقين من أن زراعة المحاصيل الصناعية في الظروف الحاضرة قد جنى على إنتاج مواد الغذاء التي تقوم عليها حياة الإقليم .

وعندما أشار إلى ما يعانيه المسؤولون الانجليز في الهند من تلك المعضلة - وهو ما ذكرناه من قبل - قال في تقريره عن مجاعة النيجر عام ١٩٣١ أن النزاع بين الحكومة الاستعمارية وممثلها في المستعمرات كان على الوجه الآتي :

« رجال الإدارة الاستعمارية يصرخون : المجاعة . والحكومة تجيب : الضرائب »

فما هي إذن المراحل التي مرت بها تلك المقولة الشائعة في يومنا هذا ، وهي أن مجموعة من البلدان الفنية تواجه مجموعة من البلدان الفقيرة ، وأن هناك ما يربط بين المجاعة والقمع الاقتصادي الذي تفرضه تلك البلدان الفنية على البلدان الفقيرة ؟

لقد ظهرت تلك المقولة في العقد الثالث في هذا القرن على المسرح الدولي لعصبة الأمم المتحدة ، عندما تقدم هيئة الصليب الأحمر الإيطالية عام ١٩٢١ إلى عصبة الأمم المتحدة باقتراح القيام بدراسة علمية لأسباب المحن والزبابا فيها المجاعات ، وأثمر هذا الاقتراح إصدار صحيفة علمية بعنوان « بيانات لدراسة المحن » استمرت في الظهور من عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٦٥ ، وبالرغم مما حوته من بيانات عن القحط والفيضانات والأعاصير والزلازل والمجاعات . . الخ فإن النتائج كانت ضئيلة ، فلم تكن هناك نظرية لتحليل البيانات ، وأن بدت سمة لنظرية ظهرت مبكرة عام ١٩٢٦ على صفحات المجلة نفسها ، حين رد « كواردو جيش » المجاعات إلى ارتباط الإزمات الاقتصادية بمراحل معينة في تطور الاقتصاد القومي . ففي السنوات التي يقل فيها الإنتاج لا تترد المجاعة إلى قلة وسائل النقل بقدر ما تترد إلى ضعف القوة الشرائية للأهالي . وما من سبيل للقضاء على المجاعات وإخطارها غير التصنيع فالمجاعات - كما يرى - هي نتاج الفجوة القائمة بين البلدان الصناعية وغيرها من البلدان الأخرى .

وفي تلك السنة كانت عصبة الأمم تعد مؤتمر اقتصادي عالمي يعقد في مايو ١٩٢٧ لمتابعة القرارات التي اتخذها مجلس العصبة في دورته السادسة (سبتمبر ١٩٢٥) حين أعلن أن « السلام الاقتصادي لا يتحقق إلا بأحاساس الأمم كافة بالأمم » ودارت مناقشات المؤتمر أساسا حول التمريرة الجغرافية بين البلدان الصناعية . وكانت النتيجة التي تمخض عنها المؤتمر هي إنشاء « اللجنة الاقتصادية الاستثنائية »

لتأدية انجاز توصيات المؤتمر وتنفيذ قراراته ، وكان اثر اللجنة ضئيلا فى تغيير سياسة العصبة ، فبقيت جامدة عند رايها بان الامن ليس مشكلة من مشاكل العلاقات الاقتصادية ، ولكنه اصلا مشكلة العلاقات السياسية - وان كانت دائره قد اقتصرت على العصبة . والدورتين منهم خاصة - واحسن ضمان للامن هو نزع السلاح ، ولم يعرض المؤتمر للمستعمرات الا فى ثلاثة سطور جاءت فى التقرير النهائى هي :

« يوصى المؤتمر باجراء الدراسات عن احسن الوسائل لتشجيع الزراعة بين مواطنى المستعمرات ، وخاصة المستعمرات الاستوائية وشبه الاستوائية ، لتحقيق الازدهار والرخاء فى تلك البلدان وزيادة ثروتها » .

ولم تكن هناك اى بادرة لتنظيم التكافل الدولى فى علاقته الوثيقة بالامن الدولى والتعاون الاقتصادى والاجتماعى المشترك ، قبل ان يعلن « بروس » عن اصلاحاته عام ١٩٤٠/١٩٣٩ ، ولم يكن ثمة وعى بهذا التكافل الدولى الا فى الآونة الاخيرة عندما نص ميثاق الامم المتحدة على انشاء المجلس الاجتماعى والاقتصادى ، بجانب مجلس الامن ، على نمط ما كان فى عصبة الامم المتحدة ، فمذ عام ١٩٢٥ والاعوام التالية بدا الاهتمام واضحا بتغذية الفقراء كما ظهر فى نشاط منظمة الصحة التابعة لعصبة الامم - وهى الآن منظمة الصحة العالمية - حينما وضعت نظاما للغذاء تسير عليه الدول الصناعية ، وكان بادرة للتقرير الذى وضعه «ى.بيرنت» و «و.اىكرويد» عام ١٩٣٥ ، وهو العام الذى تكونت فيه اللجنة المختلطة للغذاء - التى سبقت منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) - وفى عام ١٩٣٦ وبينما كانت منظمة العمل الدولية تعد تقريرها عن « تغذية العمال والسياسة الاجتماعية » كانت اللجنة المختلطة قد اعدت تقديراتها لحاجة الجسم من الغذاء وفقا لحاجته من السرعات الحرارية ، واخذت فى اعداد تقرير عن مشكلة الغذاء . وشهد عام ١٩٣٦ ايضا صدور كتاب « لورد يوبد اور » « الغذاء والصحة والدخل » وقد اثبت فيه أن نصف الشعب البريطانى عام ١٩٣٣/١٩٣٤ لا يملك ثمن الوجبة الغذائية المناسبة . وفى العام التالى عقدت منظمة الصحة مؤتمرا فى باندونج بحثت فيه مشكلة الصحة والغذاء بين الشعوب الاسيوية .

وقد تبنت الدول الصناعية من خلال الازمات الاقتصادية التى مرت بها ، هذا الرباط القديم بين الجوع والفقر ، وفى عام ١٩٤١ صدر ميثاق الاطلنطى بتقرير الاهمية البالغة لتحرير الانسان من غائلة الجوع والعوز فى كل بلد من بلدان العالم ، وفى عام ١٩٤٢ صدر بيان « مكولوجل » بضرورة تحرير البشرية من حاجة الانسان القاهرة - الجوع - وفى عام ١٩٤٥ ، التمس « لورد بويد اور » اول رئيس للفساو وضع سياسة للغذاء تتفق وحاجة الانسان ، فالجوع فى العالم يطلبون الخبز ولا يجدون غير الاحصائيات ، فى حين لا يحتاج الامر الى معرفة أن نصف سكان العالم يتغصم الغذاء الكافى للصحة ، وعندما ادركه قصوره عن تحقيق ما يصبو اليه استقال من منصبه . وفى عام ١٩٤٦ نشرت مجلة « فورتن » الامريكية فى عددها الصادر فى مايو مقالا بعنوان (فضيحة القوات) وردت فيه هذه الفقرة على لسان

وزير الزراعة فى الولايات المتحدة للكونجرس الأمريكى : « من الناس من يواجهون المسغبة » . ثم أضاف : « ونحن أشبه بأسرة تملك خليطا مهوشا من الجراء الصغيرة وعلينا ان نقرر أى جزء منها نبداً باغراقه » . وعلقت فورش على هذا التصريح بقولها :

« بينما يعاني نصف مليون من البشر فى آسيا وأفريقيا وأوروبا من المسغبة ويواجهون الموت جوعا يتهم الأمريكيون من الطعام ما يزيد على حاجتهم من الأسعار الحرارية بمقدار ٢٠٪ فى كل وجبة ... فى حين قضت الحكومة جريا على سياستها نحو الأسعار فى تشجيع الفلاحين على تسمين ماشيتهم وخنزيرهم بالقمح اللازم لانتقاذ حياة الناس ٥٥٠٠ . وبينما كانت المجاعة تجتاح العالم شح انتاج القمح تبعا لسياسة الحكومة فى الحد من الإنتاج للحفاظ على السعر » .»

وعندما اقترح لورد بويد تكوين مجلس عالمى للغذاء بميزانية ضخمة وسلطات واسعة وقفت دونه حكومة ترومان وحكومة العمال البريطانية ، وابت الحكومة السوفيتية ان تشارك فيه ما لم تشترك فيه كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ولما رأى ان اقتراحه لم يؤخذ به استقال من منصبه فى رئاسة الفاو ، وخلفه فى منصبه هذا على التوالى فى الفترة ما بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٥٦ كل من « نوريس دود » و « فيليب كاردون » ، وكان كلاهما من رجال وزارة الزراعة الأمريكية . وتقديرا لموقف « لورد بويد اور » فى محاولته تهر انانية الدول الفنية منح جائزة نوبل للسلام عام ١٩٤٩ .

وكان الوصف الشائع للفقر فى اعقاب الحرب العالمية وفى التصريحات الرسمية انه مرض فى ذاته ، ولم يرد فى أى منها ذكر للعلاقة التاريخية بينه وبين تقدم الاقطار الفنية التى تتمتع بالرخاء ، ومن ثم كان العلاج بعيدا عن أى محاولة لتغيير العلاقة بين البلدان الفنية والبلدان الفقيرة ، وان اتجهت الى علاقاتها المباشرة بالبلدان الفقيرة ، فرأت انها لى تحمى نفسها عليها ان لا تلجأ للقوة العسكرية ولا لاجراءات الاقتصادية والاستثمارات والقروض (مادامت تملك البديل لمقاومة هذا البلاء المتوطن فى البلدان الفقيرة بتقديم هذا العلاج المعجز الشافى فى صورتيه : العلم ، والتكنولوجيا وكانت سخية فى تقديم هذا العلاج الكفيل بعلاجها واتقاذها ، ظنا منها انه قليل التكلفة اذا ما قيس بتكاليف مشروع مارشال .

فاذا قيل ان العلم والتكنولوجيا قد اديا الى زيادة الثلة من الحبوب . فانها لم تقض على التمايز الاجتماعى ، ولا استطاعت ان تخفف من الاعتماد على الخارج ، وعلى النقيض من ذلك ادت الثورة الخضراء الى زيادة الهوة بين الفقراء والأغنياء ، وبين الحاجة الى الخصبات الزراعية بصورة مألوفة محل الحاجة الى موارد الغذاء ، فضلا عن الحاجة الى الميكنة الزراعية والطاقة التى تقدم بها شركات دخيلة لا يعنىها غير اقتناص الربح واجتئاء الفائدة .

وقد انتهت هذه الثورة الخضراء الى اثاره اسباب العنف بما نجم عنها من زيادة التمايز بين الناس وتفاقم اسباب الحرمان الذي يعانيه الفقراء . ولعل فوز « نورمان بورلاو » عالم الوراثة بجائزة نوبل للسلام عندما بنى الدعوة للثورة الخضراء ، لم يكن الا بسبب ما استقر فى اذهان الناس عن علاقة السلام بالزراعة لقرون طوال ، فلم يتقبلوا اى نقد يمكن ان ينال مما تحققه الثورة الخضراء للزراعة .

ولم يكن لعالم الوراثة هذا ما يقوم به لسد الفراغ الاقتصادى والاجتماعى ، وقد اختلفت معاييرها باختلاف نوعيات الفلاحين الذين عرفهم وعرف طريقتهم فى الزراعة ، ومن ثم كانت مقترحاته المالية بعيدة عن ادراكه الصورة الحقيقية للبيئة المحلية وظروفها الاجتماعية والاقتصادية ، وان كان من المحتمل انه حاول ان يتبين من ناحية اخرى ما يعانيه الفلاحون من مشقة بالغة ، وان يدرك الموانع والعراقيل التى تقف دون التنمية ، وان يشر على الحلول التى تتوافق مع الظروف المحلية فتستوعبها وتتقبلها .

وليس من اليسير ان تقرر صراحة هل تجارب عالم الوراثة هذا فى معمله مجدية ام قليلة الفناء ، وهو ما يجب تقديره فى اطار النسيج المعقد للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى تكف عن تقدير ما ثمره من منفعة حقيقية علينا ان نناسى الصلة بين النظرية فى اهميتها وبين عمل عالم الوراثة فى معمله .

وقد استطاع برنامج الدول الفنية للمعونة الغذائية ان ينفذ طوال ربع قرن الالاف من الفلاحين الفقراء الذين لم يستجيبوا للعلم والتكنولوجيا من غائلة الموت جوعا ، كما حالت فى الوقت نفسه بينهم وبين القيام بثورة ، وقد عرفنا الى اى مدى كان برنامج المعونة الغذائية على مدى سنوات سلاحا ذا حدين ، من النواحي الاقتصادية والتجارية والسياسية والدبلوماسية ، عندما نجح فى الابقاء على الوضع القائم ، وعندما استطاع ان يقوى ويمد فى عمر الاعتماد على الغير .

وكانت نية الطبقات السائدة والدول المسيطرة حقا ان تمد فى اجل سيطرتها او تفويها ، ومن اجل ذلك كان عليهم ان يصونوا الوسيلة التى تضمن انتقال الموارد اليهم ، وهذا هو ما حدث فعلا ، وحمدا لاستغلال الانسان لآخيه الانسان ، وللمالك للاجير الزراعى ، وللفلاح الفنى للفلاح الفقير ، وللغريب للتاجر ، ولساكن المدينة لساكن القرية ، وللبدان الفنية للبدان الفقيرة .

وعلى قدر ما استطاعت طريقة انتقال الموارد هذه من بين ارضاء غرائز المنعمين والابقاء على حياتهم الناعمة على قدر ما تركت المحتاجين دون حد الكفاية ، فاذا جد ما يحول دون تدفق الموارد اليهم فما عليهم الا ان يقوموا بتغيير النظام القائم . فليجأوا الى الطريقة العكسية التى تضمن لهم ذلك ، ويقي لهم ما ينشدونه من الابقاء على تدفق الموارد عليهم بل دعمه احيانا واقوم مثال لذلك برنامج المعونة الغذائية ، فهو احسن وسيلة تعوق نمو الوعي السياسى وتحول دون اضطراب النظام الاجتماعى ، كما تضاعف من نفوذ الدول التى تمنح وتطلب الفاء ما تمنح الكثير من الخدمات ،

عندما تلوح بالفرص السانحة لذوى المناصب على المستويين القومى والمحلى فى تلك الدول .

ولا تعد مثل تلك المعونة بوصفها هذا عملا مميّزا ، ولكنها تنال تأييدهم لان الطريقة التى توزع بها تقوم على القهر الدولى الخارجى كما تودى الى التفاوت الطبقي فى الداخل بين الشعوب الفقيرة .

ومن اليسير ان يتخذ مشروع المعونة صورة مختلفة عن هذا عندما يكون الهدف هو تنمية الوعى السياسى لدى الشعوب المطحونة ومساعدتها فى كفاحها لتحقيق المساواة وللتحرر من التبعية حتى تؤمن قدراتها الذاتية للنمو وتكفل لها التوازن الفعلى .

وقد لاحظ احد المراقبين ان المراكز التى اتخلت للاغاثة فى قرى بنجلاديش عام ١٩٧٣/١٩٧٤ قد عززت قوة الصفوة وحولت العمال الى قطيع من المتسولين وما يصح ان تكون المجاعات سببا فى معاملة لا انسانية تم عنها الطبيعة البشرية ، وقد قررت بعض الجماعات ان تكفى الجياح فيما بينها ، ومنعت الناس من طلب المعونة من مراكز الاغاثة ولم يكن هناك من يطلبها . وهو ما يعنى ان مواد الغذاء فى القرية كانت كافية لاطعام كل جائع ، وكل ما كان انهم اقتسموه بالتساوى وان الاغنياء قد قدموا كل ما لديهم وانهم هبوا للعمل لتحقيق هذه الغاية .

وقد روى هذا المراقب ان طلاب جامعة « دكا » عندما قاموا بتوزيع المعونة على بعض القرى اكتشفوا انها ليست كافية . وقد اجتمع اهل تلك القرى ليزنوا حاجة كل منهم ليقروا كيف توزع بينهم تبعا لحاجة كل منهم . وتلك صورة لبقظة الوعى تقف مثالا امام نقيضها الانسانى فى تلك الصفوف الممتلئة من البشر التى تقف طويلا فى انتظار جرايتها من الطعام .

وما هو صحيح على المستوى المحلى صحيح على المستوى القومى ، فاذا اينا تلك الحلول السهلة الخادعة التى يقدمها برنامج المعونة للاغذية والتى تعد بالآلاف فانما نعنى ان يعتمد كل بلد اعتمادا كليا على موارده الخاصة . وان ينهض كل افراده للعمل بانفسهم ، وان يمج كل منهم فكرة استجداء المعونة العامة ، وان يدركوا جميعا ان نعمة المجاعة يجب ان تزول الى الابد ، وان يرفضوا برنامج المعونة الفئائية على تلك الصورة التى يقررها من يقدمها ، وان تقوم سياسة بعيدة المدى لتغيير طبيعة العلاقات الداخلية ضمانا للمساواة ، وطبيعة العلاقات الخارجية ضمانا للاستقلال فى سبيل اقامة مجتمع يقوم على الحق مالكا لكل مقدرات تقدمه ونموه .

ومع ان الدول القريبة قد رأت بعد الحرب العالمية الثانية ان امداد البلاد الفقيرة بحاجة من الزن ، ومساعدتها على تحسين وسائلها الزراعية ، وقاء لها من الشيوعية وضمانا لاسواق رائجة لتجاريتها ، فانها لم تلق بالا الى مشكلة الفقر فى البلاد النامية الا فى نهاية العقد السابع حين ادركت ما يهدد رخاء البلاد الفنية منها .

وكان التصريح الذى ادلى به « روبرت ماكنمارا » فى مونتريال عام ١٩٦٦ ، حين كان وزيرا للدفاع فى الولايات المتحدة الامريكية ، وقد قهرتها حرب فيتنام ، هو اقوى تصريح من نوعه وابلغه فى هذا الصدد ، وقد جاء فيه :

« مازلتا نزع من القوة العسكرية هى وحدها القادرة على تحقيق الامن . انها الموجة الكاسحة للتنمية . لقد حولت هذه المناطق القافلة من العالم الى مرجل يفلى وينذر بالتغير ، ولم يكن ذلك باية حال عملا من اعمال السلم ، فعلى مدى ثمانى سنوات وفى سنة ١٩٦٦ وحدها كان هناك مالا يقل عن ١٦٤ صورة من صور الصراع كانت اقرب الى الحرب . ومنها خمس عشرة كانت حربا سافرة بين دولتين واكثر ما يشير البعثة فيها ان العلاقات فيما بينها كانت مستمرة ومباشرة خلال احداث الصراع فى حين كانت الحالة الاقتصادية تتدهور فيها ان البلاد الفنية تملك ٧٥٪ من ثروات العالم حين لا يزيد سكانها عن ربع سكان المعمورة ومنذ عام ١٩٥٨ هناك ٨٧٪ من عدد البلدان المعلقة و ٦٩٪ من عدد البلدان الفقيرة و ٨٤٪ من عدد البلدان ذات الدخل المتوسط ، تقاسى جميعا من العسف البالغ ، وليس ثمة ما يقال الا ما يمكن ان يقال عن العلاقة القائمة بين العسف والتخلف الاقتصادى ، وان مقومات العسف تزداد ولا تقل وان الفجوة بين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة تتسع ولا تضيق ، ولن ينقضى عام ١٩٧٠ حتى يصبح اكثر من نصف سكان العالم دولا مستقلة تحيط بنصف الكرة الجنوبي ، وهذا النصف الجائع من الجنس البشرى لا يملك غير سدس موارد العالم وخدماته . وبقدر ما يتمتع به هذا العالم الجديد النامى من امن بقدر ما يكون امنا ، والامن هو التنمية ، وبدون التنمية لن يكون هناك امن » .

وتم كلمة اخرى اقل بيانا جاءت على لسان ليندون جونسون فى الامام نفسه ١٩٦٦ . تصل ما بين الاستقرار والتنمية .

« هناك ثلاثة بلايين من البشر يعيشون على ظهر المعمورة ، منهم مئتا مليون يعيشون فوق ارضنا ، اى بنسبة ١ الى ١٥ ، فلذا كان الحق للقوة فسنراهم يجتاحون الولايات المتحدة ، لياخذوا ما لدينا ، فان ما لدينا هو ما يريرونه » .

وهذا التصريح اذا قيس بالمعبرة التى اقتبسناها من « نكر » فى صدر هذا المقال يعكس بصورة بالغة الحق فى ان تكون غنيا بين الفقراء ، فالفقراء ليس لهم حق امام الفقرة الماثلة فى قوتهم العددية ، لانها تفقد تهديدا للملكية .

وتسلم اكثر الدول الصناعية فى العالم الاول بهذه الرؤية ، ففى ذلك العام (١٩٦٦) عقدت الانم المتحدة بالاشتراك مع منظمة الفاو ومكتب العمل الدولى اولى مؤتمر للاصلاح الزراعى فى روما ، حيث اعلن ممثلو دول العالم الاول فى احاديثهم الجارية الحاجة الملحة الى تغيير التركيب الزراعى فى البلدان الفقيرة ، بالحد خاصة من قوة كبار الملاك . وحين سلخوا بتسديد هذه الضربة الى الملكية قالوا ان البلدان الفقيرة هى التى تائرت بذلك .

وحين عرض المؤتمر للعلاقات الدولية بين البلدان الفنية والبلدان الفقيرة لم يمكن اكثر دول العالم الاول حتى منتصف ، العقد السابع قد أعدت نفسها للاعتراف ، حتى وان كان اعترافا لفظيا ، بالحاجة الى تغيير نظام الاقتصاد الدولي بالامتناع عن استخدام او سوء استخدام المزايا التى اضعفتها عليهم القوة والثروة .

ولم يجد اى تغيير على تصريحاتهم الخطائية ، وان كان تغييرا بسيطا ، الا عندما تهاوى النظام الاستعماري وبدأت البلدان الفقيرة تتجمع وتوحد جهودها ، وخاصة عندما عقد مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٢ ، وجاء على اثره مؤتمر الامم المتحدة الاول للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤ حيث اجمع ممثلو دول العالم الاول على التصدى لمقترحات دول العالم الثالث ، ومن حق التاريخ علينا ان نسجل نص العبارة التى وردت فى اعتراض ممثلى الدول الفنية فى العالم الاول ضد مقترحات دول العالم الثالث وهى :

« يجب أن تقوم العلاقات الاقتصادية بين الدول بما فيها العلاقات التجارية على اساس احترام مبدأ المساواة فى حق السيادة ، وحق الشعوب فى تقرير المصير ، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الاخرى » .

وبدت ملامح الثورة على التفاوت فى المساواة بين الدول ، فحملت الدول الفنية السيطرة فى الوسط على الدول الفقيرة الخاضعة للسيطرة حولها . وتحدد بذلك ميدان القهر الدولي ، حيث وجهت الدول التى تنشد الإبقاء على الوضع القائم اهتمامها نحو اعتماد بعضها على البعض الآخر ، ونحو مراكز الجذب الثنائية المعقدة

الدول الصناعية والاسواق الاقتصادية ، والدول الشيوعية التى مزقتها الخلاف السوفيتى الصينى ، ودول البترول النامية ، الخ) ، فاذا حدث نوع من التوازن بين الوان القهر الدولي فان فى بقاء الدول القومية بكل ما تمكسه من تحالف طبقي وما تتورط فيه من شبكة المحالفات الدولية المعقدة ، تشويشا على هذا النمط الثنائي ، وتضليلا له .

اما هؤلاء الذين ينشدون تغيير النظام الدولي القائم لتحقيق مزيد من الانصاف والعدالة ، وهؤلاء الذين يحملون على اكتافهم هذا التغيير ، فانهم على الحالين يبركون تعلمًا ما يواجههم من صعوبة فى توحيد جهودهم على المستوى الدولي ، مادام لكل حركة قومية قدراتها من النمو الذاتي ، ولكل منها مشكلاته الخاصة ، وانها تضع فى حساباتها مثل هذا التعدد وتلك المشكلات فى كل خطوة تخطوها ، فاذا استطاعت ان تضفى بكلماتها نوعًا من التميز لهذه الصورة الثنائية فلكى تنبه سامعيها الى ضرورة توحيد جهودهم لتحقيق مزيد من العدالة فى النظام الدولي .

اما اولئك الذين ينشدون الإبقاء على الوضع القائم فانهم يدركون ذلك تماما فيكرسون التعدد اضعافًا لنافسيهم ، ويتنابهم الارتباك حين يواجههم العمل الذى يتطلب الانجاز بما فيه من مشكلات وعقد . والمثل على ذلك ما اشرت اليه من قبل من مؤتمر الامم المتحدة الاول للتجارة والتنمية (اكتاد) ، حين فوه بهذا النمط

الثاني من العداء القائم فعلا ، فمقد التصويت على مشروع ما فان الدول المشتركة تنقسم الى معسكرين يجتمع كل منهما على امر واحد ، وهو قبول النص او رفضه ، ويكشف تجمع الدول حول هذين القطبين - طرفى الثنائية - فى سهولة وبصورة واضحة عن ميادين القهر الذى تمارسه القوى الدولية الكبرى .

وتمدنا وفاق الأمم المتحدة بصورة واهية لهذا الصراع ، ولكنها اخذت تبدي اهتماما اوسع منذ منتصف العقد السابع باتساع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، تلك الهوة التى اشار اليها روبرت ماكنمارا فى مؤتمر مونتريال عام ١٩٦٦ ، وعاد يؤكدها كرئيس للبنك الدولى ، وخاصة فى كلمته التى القاها فى نيروبي فى سبتمبر ١٩٧٣ ، وهى كلمة اثارت الدهشة لدى خبراء التنمية - من الموظفين الدوليين والدبلوماسيين - لانهم لم يتعودوا مثل تلك الصراحة من يمكنهم باعنة القوة ، كما كانوا يسيئون الظن بالكلمات الرنانة التى تصدر عن رؤساء البنك الدولى عندما يقيسونها بما يقوم به البنك فعلا فى تلك الدول ، فعندما اعتزل روبرت ماكنمارا مسؤولياته القومية واضطلع بالعمل الدولى عزف عن الكلام الا من اشارات مبهمه عن الاستقرار الدولى ، كما كان فى مونتريال ، دون ان يشير انتباه ممثلى الدول الغنية او يعرض للعلاقة بين امن الدول الغنية والتنمية فى الدول الفقيرة ، وهى حقيقة يجب تناولها برفق فى مواجهة الحشود الدولية ، ومن الايسر ان يحل محلها الحوار الانسانى .

وقد كتب ي.س. ماسون ، وهو أحد رجال الاقتصاد النابيين والواقعيين عام ١٩٥٥ يقول : « ان النزعة الانسانية ليست من المصالح القومية النافعة والحكومات لا تسير وفق حقائق زائفة » .

وما ذهب اليه ماسون هو ما ذهب اليه نكر من قبل بترشيد السادة الى مصالحهم الخاصة ، كما عمل دعاة الانسانية من ناحية اخرى على اثارة احساس الخير لدى الشعوب الغنية ، وحين لقيت دعوتهم الانتشار والذوبوع عن طريق وسائل الاعلام لضمان الموافقة على امدادات المعونة الخارجية افزع بعض رجال الاعمال العالميين ، وبعض رجال الاقتصاد الذين يدركون التناقض بين المعونة الخارجية وتنمية الاقتصاد القومى ، واصبح من الضروري ان يثبتوا عن يقين ان الرمى البعيد للمعونة الخارجية هو امن بلادنا ، واذا توقف امننا على الآخرين فان المعونة الخارجية هى عامل اساسى فى سياسة الامن المتبادل .

ولا تحقق المعونة التى تقدمها البلدان الغنية تنمية البلدان الفقيرة فحسب ، ولكنها تحقق نوعا من النمو الصناعى والزراعى ، يختل فيه التوزيع العادل فيؤدى الى زيادة طفيان الطبقات الاجتماعية المسيطرة فى البلدان الفقيرة ، كما يؤدى تركيز الثروة فى ايدى القلة الى مضاعفة اسباب القهر فى البلدان الفقيرة ، وحتى يصون الاغنياء مصالحهم فى تلك البلاد فانهم يضاعفون من قوة الجيش والبوليس لحمايتهم وجنت البلدان الغنية من وراء ذلك الكثير من المنافع كما بدا فى الرواج الكبير لتجارة السلاح العالمية .

وتدرك الشعوب الغنية ما يهددها من خطر الفقر فى الشعوب الفقيرة ، وتعرف انه من الخطورة الاتفاق المتزايد لدراسة ظاهرة الفقر ، الا ان القليل منها هو ما تناول مراكز القوى او عرض لمصعب الاقتصاد العالمى ، بالرغم من ان تجاربهم الفعلية هى وحدها التى تفسر لهم حقيقة الفقر القابع وضراوة الجوع والمجاعات ، وانهم يعرفون تماما انها قد تستشرى وتشتد ، وان الفقراء فى شتى انحاء العالم بل الشعوب الفقيرة ككل قد برزت كفات جديدة تمثل خطرا جديدا ، ومهما قيل من تحفظات فانها تقوم حول هذه الفروق الايدىولوجية البعيدة التى تقسم هذا الكوكب الارضى الى ثلاثة عوالم او وفقا للتعبير الفرنسى (عالم ثلاثى) فانه قريب من تعبير الدولة الثلاثية « الذى سبق قيام الثورة فى فرنسا . ولا نستطيع ان نبين صورة الفقر فى عالم اليوم ، كما كان فى اوربا منذ قرون ، الا من خلال السيطرة الطبقيّة للسادة ، فهم مادة الكتابة والحديث ، ولن يكونوا المؤلفين ابدا . فليس لهم الا ان يكونوا موضوعا للدراسة والتصوير والقياس والوزن والتحليل ، وهم المادة التى تتبع منها الكتابة عنهم وعن عملهم ، وهم الذين يسألون عن حياتهم اليومية وماذا يأكلون وماذا يشربون وما هى امانيتهم ، ثم يحدد لهم رجال الدولة حاجتهم من البروتين والسرعات الحرارية والثوب الذى يلبسونه ، ويطلبون اليهم ان لا ينجبوا كثيرا ، ويحددون لاولادهم المستوى الذى يصلون اليه من التعليم ، ثم يحتمون عليهم ان يكونوا منتجين .

وقد نشر تولستوى عام ١٨٩٣ كتيبا صغيرا يصف فيه المجاعة التى عصفت بروسيا حينذاك ، « اطعموا الناس . من ذا الذى يقوم باطعامهم . انهم نحن حين يقوم موظفو الدولة باطعام هؤلاء الذين يقدمون لنا طعام كل يوم . فاذا قيل انهم يقدمون الخبز ، فضلا عن الثروات الاخرى التى يقدمونها ، فكيف يتأتى لهم ان لا يجدوا الخبز ، وهو فى ايدينا . فاذا اعدناه اليهم اتخذنا لذلك اسبابا غريبة ووسائل مصطنعة ، وحسبة طويلة لنصيب كل منهم ، اترانا نخدع انفسنا حين ندعى ان الفقر ناجم عن عجز هؤلاء الفقراء عن التكيف الحضارى ، ولن يتأتى لهم ذلك الا فى الفد القادم ، ولكننا اذا قلعنا لهم ما نملك من معرفة دون ان نضن عليهم بشيء منها فلن يكونوا حينذاك فقراء . اما تعيش الفئة المستنيرة فى المدن ، فلماذا ندعى ان ذلك امل بعيد ، وهى التى تطعم معا ياتيهام منهم ، فاذا انتطع عنها ماتت . »

وتلك هى الحالة التى حملتنا فجأة على ما نبديه من اسف واسى لانفسنا ولغيرنا من الناس نحو هؤلاء الناس ، واننا ننشد اتقاذهم مما يتردون فيه من تعاسة . هذه التعاسة التى نعد انفسنا مسئولين عنها ، وهو بعض ما يلزمنا من الاحساس به ، وتلك هى الصلة فى سخف الجهود التى يقوم بها اولئك الذين يبتغون مساعدتهم بتوزيع الثروة التى اخذت منهم دون ان يغيروا من علاقتهم بهم .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى الملتقى العربي

رسالة في آراء القراء العرب

○ مجلة رسالة اليونسكو

○ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

○ مجلة مستقبل التربية

○ مجلة اليونسكو للمكتبات

○ مجلة (ديوجين)

○ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.

تصدر طبعاً بالعربية وتقوم بنقلها إلى العربية تحت مخصصة من الأمانة العربية.

تصدر الهيئة العربية بالاشتراك مع الشبكة العربية لليونسكو وبمبادرة

الشبكة العربية ووزارة الثقافة والإعلام بمبادرة مصر العربية.

ممارسة

الإتفاق الجماعى في المنظمات الدولية

✽ لقد اتخذت خلال السنوات القليلة الماضية عدة قرارات مؤثرة بموافقة أكبر عدد ممكن من الدول الاعضاء داخل المنظمات الدولية وخاصة منظمات الأمم المتحدة من خلال نظام الإتفاق الجماعى .

أنا ندين بالعرفان لأجراء الإتفاق الجماعى فى اتخاذ قرارات هامة مثل تلك التى صدرت من السبعينين غير العاديتين السادسة والسابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المتعطين بمفهوم « النظام الاقتصادى الدولى الجديد » ويتزايد الاهتمام بهذا المفهوم الآن باعتباره « محور الارتكاز ونقطة الانطلاق بالنسبة لعمل المؤسسات المختلفة التى تعمل وفقا لنظام الأمم المتحدة » .

الكاتب: أحمد مختار أمبو

المدير العام لليونسكو . عمل وزيرا للتعليم القومي والثقافة .
ووزيرا للثقافة والشباب والرياضة في السنغال
كما شغل منصب المدير العام المساعد للتربية في اليونسكو
فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤ . ومن مؤلفاته كتب الجغرافيا
الواسعة الاستخدام في المدارس الأفريقية ، وتعتبر المقالة
العالية نسخة من خطاب القاء أمام الأكاديمية الدبلوماسية
الدولية بباريس .

المترجمة: سعاد عبد الرسول حسن

مديرة المنظمة العربية بالشعبة القومية لليونسكو بالقاهرة

ولقد أصبح البحث عن الاتفاق الجماعي في السنوات الاخيرة عند الممارسة
هو طريقة العمل المعتادة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها
من اجهزة الامم المتحدة العديدة ولجانها . ويصدق هذا على مؤتمر الامم المتحدة
للتجارة والتنمية والمؤتمرات الدولية العامة التي عقدت في الاونة الاخيرة . ويميل
هذا الاجراء ايضا لان يصبح راسخا في اجهزة التشاور في الوكالات المتخصصة .
ولقد عمل هذا الاجراء بطريقة مرضية على سبيل المثال في الدورة التاسعة عشرة
للمؤتمر العام لليونسكو .

وبينما تعرف القواميس لفظ الاتفاق الجماعي بأنه « الرأي الجماعي لا الرأي
الاجماعي لعدد من الأشخاص » فان هذا اللفظ يستخدم في المنظمات التابعة للامم
المتحدة بمعنى يختلف قليلا عن هذا التعريف . ومن الامور الهامة انه يشير الى
كل من عملية التفاوض ونتيجتها . وما يشير اليه هنا هو الاجراء المصمم من اجل
توضيح نص عن طريق التفاوض ثم الموافقة عليه دون اخذ الاصوات . وقد وافقت
الدول المشتركة في مؤتمر هلسنكي عن الامن والتعاون في اوروبا الذي عقد عام
١٩٧٣ بمثل هذه الطريقة على التوصل الى جميع قراراتها بطريق الاتفاق الجماعي ،

كما عرفت الاتفاق الجماعي بأنه غياب أى معارضة يعبر عنها أو يقدمها أحد الممثلين كنوع من وضع العقبات أمام اتخاذ القرار المعنى بالمعارضة . وفى مفهوم حديث نسبيا لاجراء الاتفاق الجماعي فى الولايات المتحدة يبدو الاجراء طريقا لاتخاذ القرار فى المنظمات الدولية باعتباره ركنا ضروريا فى هيكل تلك المنظمات الذى يعتبر بدوره نابعا من طبيعة الجماعة الدولية . وليست هناك حاجة لى تذكر كم بان تلك الجماعة تتكون من دول ذات سيادة . ومن الممكن ان يتخيل الفرد مجتمعا عالميا له سلطة تتخطى الحدود القومية ، ولكن هذا المجتمع لا يمكن أن يقوم الا على انقاض الدول ، ويختلف الحال فى الوقت الحاضر ، فالوضع يتميز على العكس بوجود دول لا تعرف حدودا أخرى لسيادتها غير تلك التى وافقت عليها باختيارها هذه السمة الاساسية من سمات الحياة الدولية لها بالنسبة لقواعد اجراءات المنظمات الدولية نيجتان هامتان أدتا الى البحث عن الاتفاق الجماعى الذى تتزايد امكانياته الآن لى يحل محل الاتجاه الى التصويت للحصول على الغلبة .

اولا : تعتبر سلطات المنظمات الدولية فى جميع الاحوال تقريبا مقيّدة ومحصورة فى اتخاذ التوصيات . ويستطيع مجلس الامن اتخاذ قرارات وافق اعضاء المنظمات على « الموافقة عليها وتنفيذها » كما هو وارد فى المادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة . ولكن هذه السلطة تعطى فى أضيق الحدود عندما يتعلق الامر بأعمال الاعتداءات .

وبالاضافة الى ذلك - وهذا امر له اعمية - أن الجهاز الوحيد من اجهزة الامم المتحدة الذى يعتبر ملزما فى ظروف معينة باتخاذ القرارات هو بالضبط الجهاز الذى لا يعمل طبقا للقواعد البرلمانية التقليدية حيث أن تلك القرارات يجب أن تتخذ لا عن طريق اقلية معينة فقط ولكن أيضا عن طريق الاتفاق الاجماعى للاعضاء الدائمين . لذلك فان سلطة اتخاذ القرار المستقل عن طريق المنظمات الدولية تعتبر سلطة مقيّدة بالاجراءات الداخلية التى تتطلبها الادارة فى تلك المنظمات . وفى الوقت نفسه يجب أن لا تقلل من قيمة مجال تلك الاجراءات حيث أن الادارة تتضمن تلك الأنشطة الهامة مثل اقرار الميزانية وتقرير مساهمة الدول الاعضاء . فاذا استبعدنا هذه الحالة فليس هناك أى الزام قانونى لاي دولة لى تنفذ أحد القرارات التى لم تحصل على موافقة . ولجميع الدول مطلق الحرية لى تقرر فى ضوء ما تعتبره مصالحها الخاصة ، التى لا تعنى بالضرورة مصالحها المباشرة ، حيث أن الانسان يمكن أن يتخيل وضع تعتبر فيه الدولة نفسها ملزمة أدبيا أو سياسيا بالموافقة على قرار قد لا يمتشى بالنسبة لبعض الاعتبارات مع تطلعاتها .

والنتيجة الثانية التى تنبع من طبيعة الجماعة الدولية هى :

حيث أن جميع الدول تتمتع بالسيادة فانها جميعا تعتبر متساوية ، ولذلك فانها تتساوى جميعا فى الوزن وفى حقوق التصويت فى الاجتماعات ، فى حين أن المنظمات الدولية المالية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى تعتبر استثناء من هذه القاعدة . ولأن طبيعة تلك المنظمات وطرق عملها مختلف . اختلافات

كبيرا عن غيرها من المنظمات الدولية فهي تتخطى هيكل الموضوع الذى اتناوله اليوم . ان مبدأ المساواة فى السيادة بالنسبة للدول لا يكون مفهوما دائما فمما كاملا من جانب الراى العام . وتصدر من وقت لآخر تعبيرات تنم عن الدهشة من ان ٢٠٠ مليون امريكى - ولا نقول ٩٠٠ مليون صينى - لهم صوت واحد فى الاجتماعات الدولية ، وهم يتساوون فى ذلك مع الدول التى يبلغ عدد سكانها عدة عشرات من الالاف من السكان وهذه النظرة لا تلتفت الى حقيقة ان الامريكيين او الصينيين او سكان جزيرة سيشل هم الذين يصوتون فى الجمعية العامة (او الجمعيات المماثلة) ولكنها الدول نفسها . فاذا كانت كل دولة تتكون من كيان ذى سيادة فان ذلك يعتبر من الناحية القانونية متساويا من جميع النواحي مع اى كيان آخر من النوع نفسه . ونحن ننظر فى الحقيقة الى الموضوع باعتباره شيئا طبيعيا على المستوع القومى . فطبقا للمبدأ القائل « رجل واحد صوت واحد » فان أكثر الافراد غنى يجب ان يكون له مثل الحق الممنوح لأكثر الافراد فقرا فى الانتخابات او ان الشخص الحائز على جائزة نوبل يجب ان لا يستمتع الا بمثل الحقوق السياسية التى يستمتع بها الشخص الامى . هذا المبدأ الاساسى الذى يتعلق بمساواة المواطنين أمام القانون والذى يعتبر شيئا جوهريا فى الديمقراطية الحديثة له نظيره فيما يتعلق بمبدأ المساواة فى السيادة بين الدول ، وهو المبدأ الذى تقوم على أساسه اليوم الجماعة الدولية . اما أولئك الذين ينادون اليوم بنظام مختلف عن ذلك - الصوت المتوازن مثلا - فانهم يتجاهلون هذه الحقيقة . ولقد كتب داج همرشولد يقول : « ليس هناك بدبل على الالتزام بالنصوص الرئيسية للميثاق غير النظام الحالى للاصوات المتساوية بالنسبة لجميع الدول الاعضاء ذات السيادة » .

ورغم ذلك فان الحقيقة تظل فى انه بينما جميع الدول تعتبر متساوية بالنسبة لحقوقها فانها تظل غير متساوية للسلطة التى يمكن ان لا تستخدمها والتأثير الذى تملكه بالنسبة للشؤون العالمية نتيجة لذلك . وتبدو الفروق صارخة اذا قيست على سبيل المثال من حيث قوتها الاقتصادية او العسكرية . وفوق ذلك فانه فى ضوء هذه الفروق وضع معيار للمساهمات وفقا لحصة كل دولة فى ميزانية الامم المتحدة روى فيها عدد السكان والثروة التى تملكها كل دولة من الدول الاعضاء . ولقد كان هذا المعيار يتراوح بالنسبة لعام ١٩٧٨ بين ٠.١٪ و ٢٥٪ من البزانية .

وفى عالم اصبح التقدم التكنولوجى فيه يتخطى حاجز المسافات ، وحيث نمت المبادلات واصبحت أكثر تعددا ، وحيث يؤثر القرار المتخذ او العمل الذى يتم فى مكان ما على حياة ومستقبل مجموع السكان الذين يبعدون عن ذلك المكان آلاف الاميال ، وحيث تستطيع قوى التدمير ان تطلق العنان لكل ما من شأنه ان يمرض مستقبل البشرية للخطر ، وفى عالم اصبح لذلك « متعبا من اجل الحياة او الموت » ، او اذا استخدمنا التعبير الجذاب لجاكسى ماريتين لا يوجد شئ

يمثل جزيرة منفصلة على نفسها ، فى عالم هذا شأنه أصبح كل انسان يساهم مع الآخرين فى مسئولية قدر الانسانية . فاذا كان الوضع كذلك فان رسالة أى منظمة دولية هى ان تبحث وتترجم الى عمل الحلول التى يمكن ان تساهم فى المحافظة على السلام الدائم والعدل بين الدول من اجل تقدم جميع الشعوب . ولذلك فانه يبدو من الصعب ان نتخيل اتخاذ مثل تلك الحلول بتطبيق مبدأ الاغلبية فقط عندما يتطلب تنفيذها المساهمة الفعالة والالتزام من جانب شعوب جميع الدول .

ولقد ساعدت حقيقة جديدة ظهرت فى السنوات الاخيرة على تقوية اهمية الاتفاق الجماعى كطريقة لاتخاذ القرار . هذه الحقيقة هى زيادة المشاركة التمثلة فى المساهمات الطوعية نحو الموارد المتاحة للمنظمات الدولية ، وخاصة بالنسبة للانشطة المرتبطة بالتنمية . وفى عام ١٩٤٨ عندما بدأت الدول القيام بالمساهمات الطوعية لاكمال الميزانيات التى تم التصويت عليها من جانب الاجهزة التشريعية لتلك المنظمات فان هذه المساهمات كانت تمثل تقريبا نصف الميزانيات : ٣١٥ مليون دولار امريكى من المساهمات الطوعية مقابل ٦١٩ مليون دولار امريكى من مجموع الميزانيات العادية لجميع منظمات الامم المتحدة باستثناء البنك الدولى وصندوق النقد الدولى . ولقد ظل المعدل بين هذين النوعين من الموارد متشابها عدة سنوات . ومع ذلك فقد استطاعت المساهمات الطوعية خلال السنوات القليلة الماضية ان تخطى موارد الميزانيات العادية . وفى عام ١٩٧٧ قدرت الميزانية الاجمالية لتلك المنظمات بالف مليون دولار فى حين بلغت جملة المساهمات الطوعية ١٦٠٠ مليون دولار امريكى . وبعد ان اصبحت احوال العالم كما هى عليه الان فقد أصبح من المتوقع ان تحاول الدول التى تقدم المساهمات الاساسية فى الموارد الطوعية ان تبحث بطريقة او باخرى عن وسيلة تمكنها من ان تشارك فى القرارات المتعلقة باستخدام تلك الموارد . وقد ينظر الى هذا الامر باعتباره عاملا آخر من العوامل التى تحتم السعى من اجل الاتفاق عن طريق التفاوض أكثر منه عن طريق المواجهة التى تاتى نتيجة للتصويت .

وفى ظل الظروف الراهنة للجماعة الدولية يمكن اعتبار ظهور اجراء الاتفاق الجماعى كطريقة لاتخاذ القرار شيئا كان متوقعا حدوث . ولذلك فمن الضروري ان نعيد الى الذاكرة المراحل الرئيسية التى تم من خلالها التوصل الى هذا الاجراء . لقد تبنى المؤسسون لنظام الامم المتحدة فكرة النظام البرلماني التقليدى الذى يقوم على اساس قاعدة الاغلبية . فالجمعية العامة تصل الى قراراتها باغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين الذين يشتركون فى التصويت باستثناء الاحوال التى تناقش فيها الجمعية العامة « المسائل الهامة » المذكورة فى البند ١٨ (فقرة ٢) من الميثاق وهى المسائل الوحيدة التى تتطلب موافقة اغلبيّة تمثل الحاضرين . وتراعى اجهزة الامم المتحدة الاخرى قاعدة الاغلبية مع الاستثناء الهام لمجلس الامن حيث لا يتطلب الامر اغلبية معينة فقط (تصويت بالموافقة من جانب تسعة اعضاء من خمسة عشر) ولكن يتطلب ايضا تصويتا بالموافقة من جانب جميع الاعضاء الدائمين . وتقوم اجهزة التشاور التابعة للوكالات المتخصصة باتخاذ قراراتها باغلبية الاصوات

التي تكون اما اغلبيه عادية أو اغلبيه خاصة حسب الحالة . وفى عام ١٩٦٤
وكنتيجة لظروف الصدفة ظهر اجراء الاتفاق الجماعى فى الامم المتحدة كطريقة
دقيقة للعمل . ولقد استطاع هذا الاجراء فى وقت من الاوقات أن يمنع حدوث
صراع كانت ستترب عليه نتائج خطيرة . فلقد افتتحت الدورة التاسعة عشرة
للجمعية العامة فى وقت كان فيه الخلاف بين الدول الاعضاء حول تمويل عمليات
حفظ السلام (العمليات التي كانت تتم فى الكونغو ومنطقة السويس) قد بلغ
ذروته . فقد كانت بعض الدول وخاصة الولايات المتحدة تعتبر الجمعية العامة
قادرة على جعل تمويل تلك العمليات مسؤلية جميع الدول الاعضاء . ونتيجة
لذلك فإن الدول التي رفضت أن تدفع حصتها فى المساهمة قد اصبحت عرضة
لتطبيق احكام المادة ١٩ من الميثاق التي تنمى على أن « الدولة العضو التي تكون
متأخرة فى سداد مساهمتها المالية للمنظمة ليس من حقها التصويت فى الجمعية
العامة اذا تساوى حجم متأخراتها او زاد عن حجم المساهمات المطلوبة منها عن
عامين كاملين سابقين » . ومن ناحية أخرى ناقشت دول أخرى من بينها الاتحاد
السوفيتى وفرنسا الطبيعة الملزمة للمساهمات المطلوبة منهم لتمويل عمليات
حفظ السلام حيث أن تطبيق المادة ١٩ فى حالة المتأخرات يكون نتيجة للفشل
فى دفع تلك المساهمات . وقد طالب وفد الولايات المتحدة بتطبيق المادة ١٩
فى حين هدد وفد الاتحاد السوفيتى بالانسحاب اذا تم تطبيقها . وفى مثل تلك
الظروف يكون الطريق الوحيد لتجنب الازمة هو صرف النظر عن التصويت ولذلك
لقى يوناتس السكرتير العام للامم المتحدة فى الجلسة الافتتاحية التصريح التالى :

« نظرا للخلاف فى الراى الذى نشأ بين الدول الاعضاء حول ما جرى فى
الدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة فقد قمت بالتشاور مع عدد من الوفود فى
الاسبوع الماضى من اجل غرض واحد هو تفادى المواجهة . واود أن اذكر فى هذا
الخصوص أن هناك تفهما بأن هناك موضوعات أخرى غير تلك التي يمكن حسمها
دون معارضة لا يمكن مناقشتها بينما المناقشة العامة مستمرة »

ولقد استطاعت الجمعية العامة من خلال الاستماعة بهذا الاجراء حسم عدد
من الموضوعات الملحة التي كان من الجوهري بالنسبة لها اتخاذ قرار بالتصويت.
(مثل الموافقة على الميزانية وانتخاب اعضاء المجلس) ، ولقد اتخذت القرارات
بعد اجراء المشاورات التي اعلن نتيجتها ورئيس الجمعية للموافقة عليها حيث لم
تظهر اى معارضة .

ولقد انتشر اجراء الموافقة بالاجماع الذى ظهر مع الازمة الاقتصادية الخطيرة
التي هزت الامم المتحدة فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٥ وامتد من ناحية الى الاجهزة التي
ترتبط طبيعة عملها بالمفاوضات الصعبة فى الميدان الاقتصادى مثل مؤتمر الامم المتحدة
للتجارة والتنمية وامتد من ناحية أخرى الى الاجهزة التي تقوم بادارة موارد تتكون
من المساهمات الطوعية مثل مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للتنمية . وخلال
الدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD التي عقدت عام
١٩٦٤ قال سكرتيرها العام السيد راؤول بريديسك : « من الواضح انه لا يوجد

أى غرض على مباشر من وراء اتخاذ التوصيات عن طريق الأغلبية العادية من الدول النامية ولكن دون موافقة أصوات الدول المتقدمة إذا كان تنفيذ تلك التوصيات يعتمد على موافقة الدول المتقدمة » .

وهكذا يمكن تمييز الطريق الذى تعمل فيه المجالس الدولية عن الطرق البرلانية وربطه من حيث التشابه بأسلوب العمل فى المؤتمرات . وعندما يتضمن جدول الأعمال بندا تدعو أهميته وطبيعته الجدلية الى محاولة حسمه عن طريق الاتفاق الجماعى فان نوعا من المناقشة يبدأ وهى مناقشة قلما ما تكون شيئا آخر غير سلسلة من الحوار الذى تقوم فيه الدول الأعضاء ومجموعات الدول باستعراض موافقها . وقد تعبر مسودة القرارات التى تقدم فى نهاية المناقشة عن مواقف تكون فى الغالب مختلفة تماما . والمرحلة الثانية هى مرحلة المفاوضات . وقد تأخذ هذه المرحلة اشكالا مختلفة جدا بين الاجتماعات الصغيرة التى تعقد خلف الأبواب المغلقة دون أى تقارير والإجراء الذى تقوم به المجموعات الإقليمية الذى يبدأ بمحاولة الاتفاق على موقف داخلى عام ثم التفاوض مع المجموعات الأخرى من خلال الممثلين المفوضين الذين يمينون بصفة خاصة من أجل هذا الغرض ، ومن بين المجموعات الإقليمية لتلعب المجموعة المسماة « المجموعة ٧٧ » دورا فعلا حيث تتضمن هذه المجموعة فى الواقع جميع الدول النامية ويبلغ عدد أعضائها فى الوقت الحاضر أكثر من ١٠٠ عضو من بين ١٤٩ دولة عضوا فى الأمم المتحدة . ويتم فى الواقع حسم العديد من الموضوعات عن طريق المفاوضات التى تشمل ثلاث مجموعات من المشتركين : مجموعة الـ ٧٧ ، ومجموعة الدول الصناعية التى تملك السوق الاقتصادية (يطلق عليها بصفة عامة المجموعة الغربية على الرغم من أنها تضم دولا مثل اليابان وأستراليا ونيوزيلانده) ، ومجموعة الدول الاشتراكية .

والطريقة المستخدمة فى الغالب هى طريقة « مجموعة الاتصال » التى تتكون من ممثلين ترشحهم المجموعات الإقليمية . وتكون مجموعات الاتصال مفتوحة أحيانا أمام أى وفد يريد الانضمام ، وقد يكون دور رئيس المجموعة المعنية مهما جدا ، وقد يكون فى بعض الحالات دورا حاسما ، فهو الذى يحاول أن يقرب بين وجهات النظر وأن يطور الاجتماعات وأن يعد أو يشرف على أعداد الوثائق التى قد تساعد على تقدم المفاوضات ، وهو الذى يقوم بإبلاغ النتائج الى المجموعة الرئيسية . وتقوم المجموعة الرئيسية بتلخيص الآراء التى تتعلق بالموضوع مادامت المفاوضات قد تمت وتم التوصل الى اتفاق جماعى .

وعلى الرغم من أن الاتفاق الجماعى يختلف بطريقة واضحة عن الاتفاق الإجماعى الذى يفترض مسبقا غياب أى وجهة نظر معارضة من حيث النتائج فان الاتفاق الجماعى مازال بعيدا جدا عن مفهوم الاتفاق الإجماعى من حيث العملية التى يتم من خلالها التوصل الى الاتفاق ان الاتفاق الإجماعى يوضح أولا وقبل كل شيء اتفاقا حول الاساسيات أو على الأقل غياب الخلافات العميقة بين المشتركين ، ويتم التوصل الى هذا النوع من الاتفاق بعد مناقشة عادية والموافقة على التعديلات

او رفضها . ويوضح الاتفاق الجماعى من ناحية اخرى التفاوض ، فهو لا يوجد الا من خلال التفاوض ، وهو يأتى نتيجة جهود متسمة بالصبر وتنازلات متبادلة واتفاقات بين المواقف التى تبدو فى البداية غير متوافقة ، ومن ناحية اخرى تختلف الدلائل الحقيقية للاتفاق الجماعى اختلافا يعتمد على الظروف التى تم التوصل فيها الى الاتفاق فمن الممكن ان يعكس الاتفاق المواقف المختلفة التى تبدأ من التعصيد المخلص للنص المتعارض بشأنه الى الفتور او اللامبالاة من جانب الاقلية . ولكن تقدر اهميته للاتفاق الجماعى ومجاله والاهمية السياسية له فان من الضرورى فى كل حالة فحص الظروف المحيطة به والتحليل المفصل للتقارير التى توضع فى وقت الموافقة رسميا على الاتفاق على النص الناتج او بعد الموافقة مباشرة . ويوضح ذلك الصعوبة التى تحيط بتحليل فكرة الاتفاق الجماعى وخاصة فى عبارات قانونية . ولعل ذلك هو السبب الذى جعل اليونسكو تقوم بدراسات « لاكتشاف القواعد السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية » للاتفاق الجماعى كطريقة لصياغة موقف الجماعة الدولية وكوسيلة لحل او تجنب الخلافات فى الراى والمصالح بمحاولة الاتفاق مع اجراءات ومؤسسات تقليدية معينة .

وفوق ذلك فان اسلوب الامم المتحدة يفرق بين القرارات التى تتخذها عن طريق الاتفاق الجماعى والقرارات التى تتخذ بدون تصويت ، ويستخدم تعبير « تتخذ عن طريق الاتفاق الجماعى » فى العادة بالنسبة للقرارات التى تشمل موضوعات هامة حيث يسبق الاعداد النهائى للقرارات اجراء المفاوضات وحيث يتم التوصل للاتفاق العام لاستخدام هذا التعبير . اما تعبير « يتخذ بدون تصويت » فانه ينطبق على القرارات التى لا تكون لها أهمية سياسية كبيرة وتلك التى وضعت مسوداتها دون ظهور خلافات ظاهرة فى الراى . ومن الواضح من وجهة النظر القانونية ان جميع القرارات تتمتع بدرجة واحدة من الصحة سواء اتخذت عن طريق الاتفاق الجماعى او بدون تصويت او بأغلبية الاصوات .

وقد يظن ان هذا الاسلوب لا يكون ضروريا جدا فى الوكالات المتخصصة التى تكون اقل عرضة للخلافات العميقة فى الراى التى تميز المناقشات فى الهيئات السياسية والاقتصادية الأكثر تخصصا والتابعة للامم المتحدة . وفى رايى ان مثل هذا الظن هو بمثابة تجاهل لحقائق العالم اليوم ، وفى الوقت نفسه تجاهل لاعينيين هامين : الاول ان الطبيعة الحكومية الدولية للوكالات المتخصصة تجعلها طوعا او كرها هيئات سياسية بطريقة واحدة بالنسبة للجمعية العامة للامم المتحدة . فحكومات الدول الاعضاء تعتبر اساسا اجهزة سياسية ، ولا يستطيع احد ان يمنع الوفود التى ترسلها الدول الى الوكالات المتخصصة من التمشى مع الاتجاهات السياسية التى تلقاها من حكوماتها . ولكى نتحدث عن اضافة صفة السياسة على وكالة مثل اليونسكو فمعنى ذلك اننا نتفاضى عن طبيعتها واسلوبها الخاص فى العمل . فمن يصدق ان ممثلى ١٤٤ حكومة يمكن ان يتقابلوا لمناقشة موضوعات حتى لو كانت

موضوعات فنية بغض النظر عن خلفياتهم السياسية ؟ خاصة عندما تكون مناقشاتهم مرتبطة بالسياسة التي يجب ان تسير عليها المنظمة او توصى بها الدول الاعضاء في ميادين التعليم والعلوم والثقافة والاتصالات .

ولعل الاكثر من ذلك انه ليس تجديدا حديثا بالنسبة للاجهزة الحاكمة في اليونسكو ان تتخذ موقفا بالنسبة للمشكلات السياسية العامة . فعند عام ١٩٥٠ تناول المجلس التنفيذي للمنظمة موضوع الحرب الكورية على اساس التضامن الدولي . وفوق ذلك فان الدول الاعضاء لم تستغرق وقتا طويلا لاعطاء ما يطلق عليه الاعتراف الرسمي للطبيعة السياسية لليونسكو منذ ان قرر المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة انه من الآن فصاعدا يجب اختيار اعضاء المجلس التنفيذي الذين كانوا يعينون من قبل بصفتهم الشخصية

كما لا يزال الحال بالنسبة لاعضاء المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية على اساس ادوارهم البارزة في مجالات انشطة المنظمة كما يجب ان يمثلوا حكومات الدول التي ينتمون اليها . ولم تكن الاسباب التي منحت جمهورية الصين الشعبية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية من الانضمام الى المنظمة بالطبع اسبابا فنية ولكنها كانت اسبابا سياسية . لذلك فقد كانت مهمة اعطاء طابع « السياسة » للمنظمة يميل لان يعكس شعور اولئك الذين كانوا ينمون الوقت الذي كانت فيه جماعة الدول لا تعبر - بطريقة غير كاملة تماما - الا عن جماعة شعوب العالم ، وكان اعضاء هذه الجماعة يفلقون عقولهم عن تفهم الاسباب الجوهرية التي كانت تحول بين الاعضاء الجدد في هذه الجماعة وبين المشاركة برأيهم في المبادئ التي يجب ان تقود عملهم . ولقد كانت أصوات هؤلاء الاعضاء الجدد في المنظمات الدولية تعكس جماعة جديدة لها مصالحها هي الدول التي مازالت المشكلة الكبرى للقسم الأكبر من سكانها تتمثل حتى اليوم في الفقر والجهل والمرض ، وهي دول تعلمت بالتدريج ان توحدهم جهودها لحمل نظام الأمم المتحدة على المشاركة في التغييرات الجذرية الضرورية في العالم حتى تضمن تأمين كل شعوبها ضد الفقر المدقع وتضمن لهم حق تقرير مصيرهم بأنفسهم . فعندما يتم تفهم تلك التغيرات الجذرية على المسرح الدولي فان تعبيرات مثل « الاغلبية الاوتوماتيكية » سوف تفقد معناها . ولقد شهدت الأمم المتحدة خلال تاريخها عدة مجموعات سائدة ، ولكن مع ذلك فان واحدة من تلك المجموعات لم تطرح امام جماعة الدول موضوعات مرتبطة بطريقة اساسية بكرامة الانسان والعدالة والمساواة كما فعلت مجموعة الدول النامية عندما نادت بالحاجة لانشاء نظام اقتصادي دولي جديد بين الدول وعندما اقول ذلك فاني لا اترك ان هناك صعوبات خاصة كانت تنشأ بين الحين والحين وتفرض نفسها على المناقشات كنتيجة حتمية للاختلافات العظيمة التي تسود العالم المعاصر ، ولقد كانت هذه الصعوبات احيانا تصل الى حد التشويش على عمق واهتمامات المناقشات . ومع ذلك فان الادانة او الدفاع لم تكن لها القوة التي حصلت عليها في اليونسكو بعد الدورة الثامنة عشرة لل مؤتمر العام ما لم تكن المناقشات الخاصة بها في تلك الدورة قد اخذت طبيعة المواجهة .

وقد نبهت الى خطر ذلك واكدت ذلك فى خطبتى الختامية للمؤتمر بعد ايام قليلة فقط من توليتى لمنصبى .

ولكى نتجنب تكرار موقف مشابه لعام ١٩٧٦ فى الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام اقترحت على المجلس التنفيذى الذى قدم اقتراحى الى المؤتمر ان تتكون جماعة يطلق عليها « جماعة المسودة والمفاوضات » . وقد جعلت هذه الجماعة التى تتكون من خمسة وعشرين عضوا بينهم المؤتمر بناء على اقتراح من الجماعات الاقليمية مسئولة عن اعداد وتقديم اى مسودات قرارات على الفقرات التى تستدعى مفاوضات تمهيدية اشير اليها من جانب اللجنة العامة للمؤتمر باعتبارها للدراسة بواسطة اللجنة العامة للمؤتمر لاتخاذ القرار فى الاجتماع التمهيدى . ولقد نص بوضوح على ان : « جماعة المسودة والمفاوضات سوف تسعى للحصول على الاتفاق الجماعى » الذى « سوف ينعكس اما فى مسودة قرار تتناول الموضوع الذى سيقدم الى المؤتمر العام فى اجتماع تمهيدى او فى اى اقتراح اخر يتناول المادة او الاجراء الذى يكون عليها ان تقرر تقديمه الى المؤتمر العام » . فاذا تأكد انه من الصعب التوصل الى اتفاق فان على اللجنة ان تقدم تقريراً الى المؤتمر يحوى المواقف المختلفة وتقدم له على الاقل نصين للاختيار . « وتقتراح افضل طريقة لمناقشة الفقرات التى يتركز فيها موطن الخلاف » .

ولقد نجحت مجموعة المسودة والمفاوضات التى لا تتقابل الا فى دورة خاصة وتكون مجموعات فرعية لفحص نقاط خاصة ، من خلال المفاوضات الشاقة جدا أحيانا لا يستكمل بعضها الا صبيحة اليوم الختامى للمؤتمر ، من اجل التوصل الى اتفاق حول عدد من المسائل التى كانت مثار خلافات شديدة بين وجهات نظر الدول الاعضاء . وهكذا ساهمت هذه المجموعة الى حد كبير فى نجاح دورة المؤتمر العام فى نيروبي ومازالت حتى اليوم منبعاً لما يسمى « روح نيروبي »

فهل من الممكن صياغة حكم شامل لقيمة وفائدة اجراء الاتفاق الجماعى ؟ ان الامر يبدو لى فى ظل اوضاع العلاقات الدولية الراهنة امراً لا مناص منه ، فالاجراء له حدوده المعترف بها ، فهو عملية بطيئة وصعبة وكثيرا ما تثير سخط جميع المشتركين فيها سواء اعضاء الوفود او اعضاء السكرتيرية او الصحافة . وفى كثير من الاحوال تؤدى - وهذه هى الطبيعة الحقيقية للاتفاق - الى حلول لا ترضى الدول التى تريد تغييرات جذرية ولا ترضى اولئك الذين يفضلون الابقاء على الاوضاع الراهنة ، وهذه الحلول تعطى الاقلية وزناً لم تكن لتأخذها اذا كان الموضوع سيحل عن طريق التصويت . وليس من السهل احداث توازن بين الرغبة التى لها ما يبررها للتوصل الى اتفاق والرغبة التى لها ما يبررها أيضاً لتجنب وضع تحصل فيه الاقلية على الحق العملى فى استخدام الفيتو .

وفوق ذلك فان نظام الاتفاق الجماعى يتحدد حدوده حيث ان افتراض ان اقلية صغيرة من الدول القوية تتعارض بشدة مع اى اتفاق على النص يجعل من الممكن التوصل الى قرار قد يكون صحيحاً تماماً من الناحية القانونية عند العودة

الى اجراء التصويت . وكما رأينا فمهما كانت القيمة القانونية فان القرار الذى تعارضه حتى قلة من القوى الكبرى او اقلية اساسية من الدول يكون من الافضل اذا لم يبعد كمية مهملة ان لا يتمتع بالتاثير الكامل على الاقل .

ولذلك فان هناك مخاف من ان يؤدى البحث عن الاتفاق الجماعى مهما تكلف من جهد الى نوع من التورط فى المنظمات التى اعتادت اللجوء الى هذه الطريقة . وقد يعنى ذلك التفاضى عن حقيقة اشرت اليها بطريقة عرضية منذ لحظة مضت وهى أنه فى ظل ميثاق الأمم المتحدة ودساتير الدول الاعضاء تكون للمنظمات التى تعمل وفقا لنظام الأمم المتحدة قوى مؤثرة بالنسبة لادارتها . فقد وافق المؤتمر العام لليونسكو مثلا على برنامج المنظمة عن طريق التصويت عليه . ويصوت المؤتمر على ميزانيته ويقرر بالتصويت المساهمة المالية لكل دولة عضو . مثل تلك القرارات يتحتم دائما تنفيذها ، وينص صراحة على الاجراءات التى تتخذ اذا لم تمكن مثلا دولة ما من دفع حصتها .

وعندما يطبق اجراء الاتفاق الجماعى على تعريف الخطوط العريضة للسياسة العامة او النصوص المعيارية والموافقة عليها فان الاجراء يجعل من الممكن جذب التزام اشمل بطريقة افضل مما لو كانت هذه النصوص قد تم التصويت عليها بالاغلبية ، ولذلك فان ما يهم فى هذه العملية بجانب النتيجة التى تم التوصل اليها - ونعنى بها ايجاد صفة مشتركة تجمع بين المواقف المختلفة المعنية - هو التعرف على المبدأ الرئيسى الذى يجب طبقا له اليوم ان لا يكون اى نوع من اتخاذ القرار فى اى منظمة دولية تعميما رسميا عن الاغلبية اذا لم يكن مؤثرا ، ولكنه يجب أن يكون نتيجة للمفاوضات التى تحمى المبادئ الاساسية وتفتح آفاقا جديدة وتجعل من الممكن احراز التقدم .

وهكذا يعتبر هذا الاجراء اكثر تمثيلا مع سيادة الدول ، حيث ان فكرة تخطى الحدود القومية مهما كان الشكل الذى تأخذه والتي لا يمكن استبعادها اذا كانت قرارات الاغلبية لاي جمعية تشريعية ملزمة - تعتبر غائبة تماما بالنسبة للقرار الذى يتخذ عن طريق الاتفاق الجماعى . وتعتبر المفاوضات التمهيدية وامكانية جعل موافق الدول الفردية واضحة من خلال شرح التصويت ضمانتين قويتين للدول فى هذا الخصوص .

وفى رايى ان المنظمات الدولية يمكن ان تكتسب كفاءة من خلال استخدام هذه الطريقة اذا كان البحث عن اتفاق جماعى لا يتم على حساب التغيرات التى يحتمها الوضع العالمى الراهن . وقد اشار جاكس ماريتين عام ١٩٤٧ الى « أنه يبدو للوهلة الاولى ان هناك شيئا متناقضا بالنسبة لمهمة اليونسكو حيث أنها تتضمن الاتفاق الفكرى بين رجال تختلف نظرهم عن العالم وعن الثقافة وحتى عن المعرفة بل تكون وجهات نظرهم متعارضة احيانا (. ويضيف انه مع ذلك « فلان الهدف الاخير لليونسكو يعتبر هدفا عمليا فان الاتفاق بين العقول يمكن التوصل

٩. « بطريقة تلقائية » لا على أساس مفهوم معنوى عام ولكن على أساس مفهوم عملى عام ، ولا على أساس تأكيد نظرة واحدة للعالم وللإنسان والمعرفة ولكن على أساس تأكيد مجموعة المعتقدات التى تحكم العمل . وهذا قليل جدا دون شك ، ولكنه القلعة الباقية التى يمكن أن تلتقى فيها العقول . ومن هنا فهى تبرر القيام بمهمة عظيمة ، وسوف نجز الكثير اذا استطعنا ان نكون على وعى بمعتقداتنا المشتركة .

وقد اكد داج همرشولد عام ١٩٦٠ اهمية الحلول التى يتم التوصل اليها عن طريق التفاوض : ان الجمعية العامة هى جهاز يعكس فى قراراته التى تتناول المسائل الكبرى نتائج مفاوضات طويلة ومتبصرة . وخلال هذه العملية توضح الخطوط العامة والاتفاقات التى يتم التوصل اليها والتى تعطى القرارات الصبغة التى تؤكد طريقة التفاوض وتفضلها عن الحل الذى يتم التوصل اليه عن طريق اجراءات التصويت . وقد عبرت انا نفسى بعد ذلك بخمسة عشر عاما فى خطبتي الختامية فى الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام عن مشاعر مشابهة فى العبارات التالية : « فى منظمة تربط اهدافها بموضوعات مثل التعليم والعلم والثقافة يجب أن نتجنب فى المؤتمر العام تصادم الآراء الذى يأخذ شكل مواجهات منتظمة وقد يؤدى الى اتخاذ قرارات بأغلبية كبيرة من شأنها أن تسبب مرارة كبيرة فى بعض الاوساط . ان ما نحتاج اليه هو الرغبة الدائمة للدخول فى حوار » .

وقد يكون من الممكن اننى حينئذ كنت متأثرا بدرجات متساوية لا بالتأمل فى الطريقة التى تم بها العمل فى تلك الدورة وحسب ولكن ايضا بتقليد الاجماع الذى بقى حيا بدرجة كبيرة فى موطنى افريقية ، فعندما تنشأ مشكلة فانها تناقش بحكم تقاليد المجتمعات التقليدية التى نشأت فيها بطريقة عامة من جانب كل من يهمهم الأمر ، فيوضح كل منهم وجهة نظره محاولا اقناع الآخرين حتى يتم التوصل بالتدريج الى اتفاق حول حل يوافق عليه الجميع . ومن الأمور الهامة المؤكدة انه فى احدى دورات المؤتمر العام التى عقدت فى افريقية - وشكرا لمجموعة المودة والمفاوضات التى كان يراسها افريقى هو صديقى المعروف السيد بواسير بالون - راينا ازدهار ما اطلق عليه « روح نيروبي » من أجل البحث عن اتفاق ممكن يلتزم به الجميع .

ويمكن ان اضيف انه اذا كانت جماعة الدول تود الإبقاء على الاتفاق حسب اهدافه القوية التى سادت خلال فترة وجيزة تنحصر بين انشاء الأمم المتحدة وبداية الحرب الباردة فان نوع الاجراء (تصويت أو اتفاق جماعى) المستخدم للتوصل الى قرارات ذات قوة مؤثرة قد يصبح أقل اهمية . ولكن فى وقت يفتقد فيه هذا الاتفاق الأساس الذى تكون فيه المواقف لكل من يعنيه الأمر متاثرة بالاعتبارات السياسية والايديولوجية يقوم الاتفاق الجماعى وسيلة لتحقيق التقدم ، وهى لا شك طريقة بطيئة ولكنها تتضمن اجراءات تستطيع بطبيعتها دائما ان توقف تصادم وجهات النظر وبذلك تضمن امكانيات المفاوضات المستقبلية . وقد تكون القوة الحقيقية للاتفاق الجماعى انها تقدم طريقة صالحة لمعالجة المستقبل تكون عامة

بالنسبة للجميع . وهكذا فإنه نتيجة للجهود البطيئة المتسمة بالصبر والحذر فإن القرارات التي تتخذ عن طريق الاتفاق الجماعي تكون شاهداً في جميع الأحوال على روح التسامح والنيات الطيبة المتبادلة . وبهذه الطريقة فلننا تساهم في الاستعادة التدريجية لمناخ إذا لم يكن للاتفاق الإجماعي فإنه يكون على الأقل للتقارب الذي يحدوني الأمل بشدة في أنه سوف يساعد المنظمات الدولية في المستقبل على أن تجد للمشكلات الحاضرة الخطيرة الحلول الجريئة التي من حق شعوب العالم أن تتوقعها .



مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية

ومساهمة في إثراء الفكر العربي

⊙ مجلة رسالة اليونسكو

⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⊙ مجلة مستقبل التربية

⊙ مجلة اليونسكو للمكتبات

⊙ مجلة (ديوجين)

⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.

تصدر طباعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشبكة القومية لليونسكو وبمعاونة

الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

ديناميكيات سباق التسلح

والأبحاث العسكرية ونزع السلاح

✻ شغل المجتمع الدولي سنين عديدة بالمعدل المرتفع للتسلح من ناحية والفشل في وقف سباق التسلح من ناحية أخرى . وأصبح واضحا ان الحلقة المفقودة توجد في ديناميكية التسلح التي اكتسبت قوة دفع خاصة بها مناوئة للرقابة الاجتماعية ، ويشكل الفهم السليم لديناميكية التسلح المعاصرة المطلب الاول للاستراتيجيات الفعالة في مجال نزع السلاح .

اولا نحن في حاجة الى التوصل الى وجهة نظر واسلوب مناسب في المعالجة ، وكما في كثير من المجالات الاخرى للبحوث الاجتماعية والسياسية يكون الاختيار الحاسم بين معالجة ديناميكية واخرى ثابتة .

الكاتب : ماريلك في

باحث بمعهد بحوث السلام الدولي بأوسلو بالنرويج . وقد
قدمت طبعات سابقة لقالته هذه في مؤتمرات عقدت في
نيودلهي وباريس وجليون بسويسرا ونشرت بالنرويجية في
مجلة « السياسة الدولية »

المترجمة : درية علي الكرار

رئيسة قسم بالشعبة القومية لليونسكو بالقاهرة

والوفائع الأساسية للتسلح في الوقت الحالي معروفة كل المعرفة ، فمنذ
بداية الحرب الباردة وبالرغم من ازالة التوتر ازداد سباق التسلح كثافة بصورة
مطرده وأصبح اليوم ظاهرة عالمية شديدة الخطر ، وقد بلغت النفقات العسكرية
الدولية عبر العقود الثلاثة الماضية أكثر من ثلاثة أضعافها بأسعار مطردة الصعود ،
وتصاعد الاحتياطي المخزون من الأسلحة النووية متجاوزاً بذلك أكثر من مليون
مرة القوة التفجيرية لقنبلة هيروشيما . وقد وصل إنتاج مصانع الأسلحة النووية
الاستراتيجية منها والتكتيكية الى عشرات الآلاف من الرؤوس الناسفة ، متجاوزة
بذلك الى أبعد حد أي عدد من الأهداف الممكن تخيلها . وقد بلغ تعقد كل من
الأسلحة النووية والتقليدية ودرجة تدميرها حدا لا نظير له في التاريخ ، كما ارتفعت
الامكانيات العالمية العسكرية من واقع مؤشرات - أيا كانت النفقات العسكرية
او الاحتياطي المخزون او عدد القذائف والرؤوس النووية الناسفة او القوة
المضاطئية للانفجار النووي او القدرة على القتل او القوى المهلكة - واصبحت قوة
ابادة يمكن ان تدمر الحياة على الأرض كلها .

وعلى الرغم من أن الحقائق الخاصة بالتنافس على الأسلحة بديهية فإننا نميل إلى التفكير في الأسلحة بلغة جوهرها الاستقرار ، كما أننا نربط غالبا بين سباق التسلح الحالي بالتنافس على الأسلحة التقليدية ذات الربح المنتظم والمعتدلة الطابع ، أي السباق الذي قد يكون خطرا ولكنه لا ينتهي بالضرورة إلى عداوات سافرة ، يضاف إلى ذلك أن كثيرا من الشخصيات السياسية والمتحدثين الرسميين يشعرون إلى التأثير الرادع للأسلحة النووية ويفسرون سباق التسلح الحالي بأنه سباق متوازن - وهو غير السباق غير المتوازن في عرف ريتشاردسون - لا يؤدي بالضرورة إلى الحرب ، والنتيجة إحساس زائف بالأمان يسهم في حالة عدم مبالاة الجمهور العام بقضايا التسلح ونزع السلاح ، وبينما يتفاهم سباق التسلح تقل درجة الوعي بالأخطار المقبلة .

ولكى نفهم عملية التسلح المعاصرة يجب أن نفهم العملية ككل في بعدها الديناميكي ، وينبغي أن نوجه انتباهنا إلى البيئة العسكرية الحالية ، بل أبعد من ذلك إلى سرعة الابتكار واستبدال الأسلحة الحديثة ونشرها ، فيمكن أن يكون المعدل السريع للتغيير والابتكارات الثورية في التكنولوجيا العسكرية أكثر خطورة من أي وضع راهن للتسلح ، وربما لا تحصى هواقبه .

وإني أقترح أن نناقش بعض الجوانب والاتجاهات في ديناميكية التسلح المعاصرة . واهتمامي ينصب أساسا على صورة النزاع بين الشرق والغرب وسباق التسلح بين القوتين العسكريتين البارزتين في العالم : الولايات المتحدة وحلفائها في الحلف الأطلسي من ناحية ، والاتحاد السوفيتي وحلفاءه وارسو من ناحية أخرى ، وهو سباق يضرر نار التسلح والعسكرية في بقية العالم . وأختم تحليلي لديناميكية التسلح الحالية ببعض الملاحظات عن العمل من أجل نزع السلاح .

حقيقة جديدة :

هناك حقيقة جديدة عن سباق التسلح المعاصر لم يكن لها مثيل في الماضي . وقد ساعدت الأفكار الثابتة عن التنافس على السلاح بل ذكرى السباق الحيوى قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية على إخفاء البيئة والديناميكية الجديديتين كل الجودة اللتين تميزان سباق التسلح الحالي

أولا : لم يعد سباق التسلح تنافسا من ناحية الكمية فقط ، ولكنه سباق تسوده التكنولوجيا الحديثة ، التحسينات المدخلة على الإنتاج وتعقيد الأسلحة . وهناك ضمنا معدل سريع لتحديث الأسلحة يقدم باستمرار متغيرات مستجدة في الصراعات العسكرية ، ويفتق بصفة دائمة بالشروط المزعومة للاستقرار الاستراتيجي ، وعلاوة على ذلك تجعل الطبيعة المعقدة للتسلح المعاصر والتقدم التكنولوجي في سلسلة عريضة من نظم الأسلحة من تكوين الاتجاهات والتغيرات في ميزان القوى أمرا شبه مستحيل ، فهم يتجاشون القياس الدقيق ، ويفسحون الطريق للأحكام الشخصية التفسيرية التي تؤدي إلى أسوأ تحليل حالة ورد فعل مبالغ فيه

ثانيا : تغيرت ديناميكية سباق التسلح تغيرا خطيرا ، وقد أصبحت التكنولوجيا هي النقطة المحورية فى التسليح ، وانتقل السباق من السرعة المحسوبة التقليدية المتدرجة الى مرحلة التضاعف المنحدرة السريعة غير المتوقعة

ثالثا : وصل عظم ومقدار القوى المدمرة للأسلحة الحديثة حدا لم يسبق له مثيل ، ويرجع هذا قبل كل شيء الى التحسينات التى استحدثتها الجبل الثانى والثالث فى الأسلحة النووية ، بيد ان التكنولوجيا الحديثة قد ضاعفت كذلك الكفاءة الميدانية والقوة المدمرة والميعة للأسلحة التقليدية الى درجة غير عادية

رابعا : زاد الى حد كبير تأثير وقوة الدوافع الاجتماعية والسياسية الاقتصادية والقوى الدافعة وراء سباق التسلح خطوة بخطوة مع تحول المجتمع الصناعى والدور التفسير للدولة وتركيز السلطة ووفرة الموارد وتفجر التكنولوجيا ووجود جمهور عريض وقوى يؤيد التسليح واستقطاب المجتمع الدولى .

وبعد ، فهناك بعد جديد آخر لسباق التسلح فى عصرنا ، فمع التصعيد العمودى فى الأسلحة المستحدثة والقوى المدمرة نشاهد تكاثرا افقيا فى الأسلحة ذات الأبعاد الدولية ، وهنا مرة أخرى مقرر السلام هم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، تتبعهم قوى صناعية أخرى مثل فرنسا والمملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والى درجة اقل دول أخرى مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا ، وتصدر الأسلحة وتباع لأسباب استراتيجية سياسية واسباب اقتصادية ، والدوافع الأساسية هى الحاجة للبقاء على اقتصاديات توازن القوى فى صناعة الأسلحة ، ومؤازرة المؤسسات الكبرى للتنمية والبحوث العسكرية

ان الآثار السياسية والاقتصادية بالغة العظم ، اليوم توجد الأسلحة الحديثة فى جميع أركان العالم تضرم نار النزاع والخلافات المحلية . ففى العالم الثالث تشكل اليوم الطائفة فوق الصوتية جزءا من الأسلحة التقليدية فى ٢١ دولة . والقذائف الأرضية الجوية فى ١٨ دولة ، وفوق ذلك يوجد ٧٥ دولة نامية من بين مستوردي الأسلحة الرئيسية . فقد أصبح التسليح رمزا للكينونة ودلالة على المكانة والقوة والسلطة فى المجتمع الدولى ، يستخدم كأدوات سياسية ودبلوماسية على نطاق واسع ، فمعايير السلوك السياسى وتحديث الأسلحة تحددها القوى العظمى ، ويتحرك التكاثر الأفقى الجارى اليوم بصفة أساسية فى الأسلحة التقليدية تحركا سريعا ليشمل الأسلحة النووية كذلك . والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية - تبدد الموارد البشرية والمادية وتؤدى الى قلب أولويات التنمية - باهظة .

فبالنسبة لآى شخص ملم بالحقائق ولديه رؤية واسعة لظروف التسلح الحالى تبدو الأضرار التى ينطوى عليها التسليح واضحة . لقد اصدر مراقبو السلاح والعلماء إنذارات بامكان وقوع الكارثة ، فهم ينادون بوقف الاتجاهات الحالية وقلعها ، ولكن زد الفعل السائد مازال هو موقف « السلام من خلال القوة » ، وبدلا من محاولة إقامة سلام على أساس حد منخفض من السلاح فان القاعدة هى « كسب » سباق التسلح ، والنتيجة حلقة مفرغة من تكديس السلاح وتصعيد سباق التسلح

نظريات سباق التسلح

وضع عدد من النظريات لتفسير الدوافع واسباب سباق التسلح وديناميكيته ، وتؤكد النماذج المختلفة الجوانب الخاصة والقوى الدافعة التي تحرك التنافس على السلاح ، وتبعا للطريقة الخاصة التي عولج بها يوضع التأكيد على الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو التكنولوجية أو السيكولوجية وعناصر المواقف والتنظيمات المفترضة وأكثر التفسيرات شيوعا خمس مجموعات منها ، وهي :

- ١ - التنافس الاستعماري والقومي وسياسات القوى وخطط التوسع .
- ٢ - مشاكل الأمن التي تسببها السياسات العدوانية والضاربة للجيران أو القوى الأخرى
- ٣ - التنافس على النظام والصراعات الدينية أو الأيديولوجية (الحروب الصليبية والحرب الباردة)
- ٤ - الأرباح أو الاستثمارات الثابتة الأخرى في مجال الصناعة وبيروقراطية الدولة العسكرية والمؤسسات التكنولوجية (مجمع المؤسسات البيروقراطية العسكرية الصناعية والتكنولوجية)
- ٥ - الدافع الذي تولده الضغوط العلمية والتكنولوجية وأثرها على فن الحرب وتحديث الأسلحة

وفي الحياة الواقعية نحن نميل الى ايجاد رابطة من كل تلك التفسيرات تعمل على تحريك سباق التسلح ، ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة العريضة والمعقدة لسباق التسلح المعاصر تفسيراً وافياً من خلال واحد أو اثنين فقط من القوى المحركة ، وقد ينسب السبب الأول في المجالات والظروف المختلفة الى مجموعة معينة من العوامل المقررة ، بيد أنه الى حد ما تتعاضد كل هذه القوى الخمس الدافعة ويكمل بعضها البعض الآخر .

ومن الواضح أن هناك عوامل مقيدة . ومن الناحية الجدلية توجد تلك العوامل في ظروف معادلة سياسية واجتماعية وتكنولوجية وسيكولوجية ، من بينها للترشيد السياسي ومقاومة العنف والضوابط الاقتصادية والمنفعة والحدود الاستراتيجية والحكمة والموانع الأخلاقية ونزعة الاعتدال أو القيود على امكانيات التكنولوجيا المعاصرة . ومن المهم أن نأخذ في اعتبارنا تلك العناصر المقيدة ، وخاصة عندما نحاول أن نخطط استراتيجيات للسيطرة على التسلح ونزع السلاح . ومع ذلك فعند تحليل عملية سباق التسلح المعاصرة يجب علينا كذلك أن نظل على وعى بكل وضوح بعدم التماثل الصارخ بين القوى الدافعة والقوى المقيدة وأن نهتم بمحركات ومنشطات عملية التسلح ، فهي أقوى بدرجة كبيرة من عناصر التقييد .

وفي مرحلة جوهرية أكثر من ذلك يمكن حصر العوامل المحركة والمنشطة لسباق التسلح في فئتين رئيسيتين : عوامل دوافعها خارجية ، وعوامل دوافعها داخلية ،

وهذا التصنيف البسيط له مغزاه الخاص فى تصميم النماذج الاساسية لسباق التسليح من ناحية وفى وضع ضوابط عليه من ناحية أخرى . وعلى الرغم من انه يمكن أن نجد عناصر كل من هاتين الفئتين وملحقتهما بدرجات مختلفة فى اطار المجموعات الخمس للمحركات ، وعلى الرغم من أن كلتا الفئتين تميل الى التداخل والتشابك ، قد يكون من الضروري تصنيف الفئات الثلاث الأولى كسباق تسليح دوافعه خارجية ، والاثنان الاخران كسباق تسليح دوافعه داخلية . ويرتبط بالنماذج الاجتماعية والاقتصادية الذاتية الدفع والممتدة جذورها فى هيكل عجلة الفعل ورد الفعل الدولى ، فى حين يرتبط النموذج « الداخلى » ارتباطا اساسيا بالنماذج الاجتماعية والاقتصادية الذاتية الدفع والممتدة جذورها فى هيكل عجلة الحرب القومية واسلوب تشغيلها وفى السلوك المعزز لعوامل داخلية معينة

وعبر القرن الماضى ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية - مع ازدهار المجتمع الصناعى وفدوم الثورة التكنولوجية الثانية - انتقل الاتجاه من سباق تسليح تحركه عوامل دولية بصفة اساسية الى سباق تسليح تدفعه بصفة غالبية عوامل داخلية ، وقد يؤكد هذا الاتجاه التفافم الاخير لسباق التسليح رغم الانفراج فى العلاقات الدولية وخفة التوتر الدولى ورغم ابرام عدد من اتفاقيات الرقابة على التسليح . ويقع تفسير ذلك فى نمو المؤسسات المتحدة ذات الاستثمارات الثابتة فى الانتاج والقوة العسكرية وفى الدفعة القومية التى يعطيها التنافس التكنولوجى لعملية التسليح . والنتيجة هى قوة دفع تعنى قليلا بالعوامل الخارجية وتتخذ حياة خاصة بها . ولنا عودة لهذه القضايا فيما بعد .

ديناميكية عملية التسليح المعاصرة

يمكن ان نفرد اربعة عوامل عند الاشارة الى ديناميكية عملية التسليح المعاصرة بوجه خاص :

(ا) العمق الكبير لدوافع الفعل ورد الفعل ورد الفعل المضاعف على المستوى الدولى

(ب) مواقف التهديد النابعة من النظريات العسكرية الاستراتيجية السائدة وقوتها الذاتية

(ج) دور وحجم وبناء وطريقة تنفيذ البحوث العسكرية وتطورها ، اى الدفع التكنولوجى

(د) التحالف الموسع للقوى الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتكنولوجية التى تشكل مجمع المؤسسات العسكرية والصناعية والتكنولوجية والبيروقراطية

ويمكن ربط هذه العوامل المختلفة اما بالقاعدة المادية او بالبناء السياسى
والايدىولوجى فى المجتمع وطريقة تفاعلها ، وهى معا تشكل الاطار التنظيمى والبيئة
والمناح الذى يسدد خطاه نحو ديناميكية التسليح . وفيما يلى نظرة موجزة الى تلك
المكونات الاربعة الرئيسية لديناميكية التسليح فى الوقت المعاصر :

نموذج الفعل ورد الفعل المضاعف

من الناحية التاريخية يعد النموذج الخاص بالفعل ورد الفعل ذى التأثير
المتبادل اكثر التعليقات شيوعا لسباق التسليح اذ يشيد اطراف الاسم المتنازعة او
الحلفاء مصانع للأسلحة على نحو مطرد ، مدفوعين الى ذلك بالتنافس على الحدود
والثروة ومشكلات الأمن والاعتناق الايدىولوجى والريبة والخوف . ففى مجرى
العملية لا يكون رد فعلهم الى التحركات الحقيقية للعدو فحسب بل يصعدون الاخطار
استجابة لتحركات العدو التى هى من وحي خيالهم ، استجابة لما يتصورونه من
اجراءات ومنتويات من جانب العدو لكى يدعم من قوته العسكرية واندفاعه نحو
السيادة . والنتيجة النهائية تكون غالبا رد فعل مضاعفا من كلا الجانبين ، وتظهر
فى الصورة سلسلة من ردود الفعل التى تعمل على تفاقم عملية التسليح

ولمفعول الفعل ورد الفعل فى الوقت الحالى - والتركيز اقل على الكم واكثر
على التقدم التكنولوجى - اثر أقوى بكثير وأوسع نطاقا مما كان عليه فى الماضى .
لقد كان الافتراضان التقليديان والرئيسيان لنظرية الفعل ورد الفعل هما :

- (ا) ان الزيادة فى تسليح الامة يتناسب تناسباً ايجابيا مع نفقات تسليح العدو
- (ب) ان معدل سرعة التسليح يتناسب تناسباً عكسيا مع مستوى مصانع الأسلحة
الموجودة

وبالنظر الى السباق التكنولوجى نرى ان هذين الافتراضين يفقدان اليوم
مفعولهما ، ولكي نواجه هجمات العدو المتوقعة يخلق سباق التكنولوجيا النزعة الى
التخطيط للمستقبل البعيد ، والتخطيط المتقدم يحاول ان يسابق الازمنة الطويلة
التي تتطلبها تطوير الأسلحة الجديدة ، وتحرك مثل هذه الوقاف بالطبع رد الفعل
المضاعف ، وهو رد فعل لا يتناسب مع التحديات الحقيقية ، ويترتب على ذلك ان
يصبح رد الفعل المضاعف شرا دائما ، وفى الوقت نفسه ينزع معدل الابتكارات
التكنولوجية الى الفناء الخطر الذى قد ينشأ فيما يتعلق بالحد الذى يصل اليه
التسليح ، ويبرهن على هذه النقطة التعاقب السريع فى السنوات الاخيرة لتنمية
ونشر الأسلحة الجديدة والاكثر تطورا فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، على
الرغم من ادراكهما لنتائج التصعيد مثل الصواريخ ما بين القارآت الذاتية الدفع
والاستنباطات الجديدة للرؤوس الناسفة الذرية والمركبات القابلة للارتداد الموجهة
المتعددة الأغراض والأسلحة التى توجهها اشعة ليزر

ويعد جو السرية المبالغ فيه الذى يحيط بشؤون الأمن والشؤون العسكرية عنصرا متعمدا لديناميكية الفعل ورد الفعل ، وازداد ذلك توترا منذ الحرب العالمية الثانية كما يشهد على ذلك الأنشطة المتزايدة والمنتشرة للخدمات المختلفة للمخابرات . وتولد السرية ، التى أدخلت كمسألة مبدأ واجمع عليها التواء الآراء كمقاعدة سلوكية ، الميل الى اجراء تحاليل حالة سيئة ، أى وضع تخطيط طارىء مبنى على افتراضات مشؤمة تنسب الى العدو نوايا وقدرات تفوق الى ابعاد حد ما قد يقترحه جهاز مخابرات موثوق فيه . ويعنى تحليل أسوأ حالة فى الواقع تقنين رد الفعل المضاعف . وتفقد السرية الثقة وتخلق الريبة كما تساعد على الهاب الراى الضارى وراء التسليح ، وتشمل ظاهرة التفاوت فى الأسلحة سباق التسليح . وكان هذا الحال بالنسبة للتفاوت الشهير فى قاذفات القنابل فى منتصف العقد السادس والتفاوت فى الصواريخ فى العقد السابع هى الولايات المتحدة . وهكذا تساعد السرية المبالغ فيها على تنشيط عامل الفعل ورد الفعل الذى أصبح قوة دافعة مرعبة وراء التسليح

ومنذ الحرب العالمية الثانية ضاعف الاستقطاب الأيديولوجى والمواجهة المنظمة السياسية والاجتماعية من ديناميكية الفعل ورد الفعل . ويرجع كثير من جو الشكوك والخوف الى الاستفراق فى العقيلة الثنوية (عقيلة الصراع بين النور والظلام للفيلسوف مائى) والى التدخل المتعاطم للدولة فى حياة المواطنين والى العقائد السياسية . ولكل هذا تأثير انقسامى يهدف الى خلق صورة مبالغ فيها للعدو تؤدى الى استمرار مواقف الصراع . وفى مثل هذا المناخ يستجيب خط التسليح فى عصبية ازاء أى مشكلة ، ولا يتحرك الا فى ركاب طائرة واحدة ، تنجبه الى أعلى فقط ولا تعود مطلقا الى قواعدهما .

وخلاصة القول ان العوامل المقررة السياسية والأيديولوجية والسيكولوجية تحرك ديناميكية الفعل ورد الفعل فى التسليح . ويقدر ماازدادت حدة الاستقطاب الدولى - المنظم والسياسى والأيديولوجى - ازدادت بالمثل الديناميكية التى يولدها الفعل ورد الفعل ورد الفعل المضاعف . ومن النتائج المؤسفة تهيئة المناخ الذى يسهل سوء استخدام النموذج الخاص بالفعل ورد الفعل لتعبئة الراى العام نحو تأييد سباق التسليح

دعنا نضيف ملاحظة اخيرة عن تأثير الفعل ورد الفعل فى نطاقه الثلاثى ، وهو الاتجاه الذى يتطور اليه الموقف الآن مع دخول الصين سباق التسليح كقوة خارقة الامكانيات . وتهدف مثل هذه الديناميكية الثلاثية الى ان يكون لها تأثير أكثر تنشيطا من المنافسة الثنائية ، فقد يبدو معقولا انه لو اخذ طرف من الأطراف فى سباق التسليح فى الحسبان عدوين لا واحدا فسوف يتفاجم رد فعله ورد فعله المضاعف تبعا لذلك . ويعمل التهديد من جانب الطرف الثالث كمفصر مساعد للسباق بين الخصمين الآخرين ، وبالتحديد كانت الديناميكية الثلاثية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة والصين هى التى أسهمت فى وقوع حرب الهند الصينية . وهكذا اذا ما أخذنا فى الاعتبار الدور المتزايد للصين فى القضايا الدولية

وحساسية العلاقات العسكرية بين الصين والاتحاد السوفيتى من ناحية والعلاقات الصينية الأمريكية من ناحية أخرى ربما نفترض تقافما آخر لتأثير الفعل ورد الفعل وأثره المتضاعف على سباق التسلح المعاصر

التحديات العسكرية

ومواقف التهديد

والضغوط الذاتية

تؤدى بنا مناقشة البناء السياسى والأيدىولوجى للعلاقات الدولية المعاصرة فى نطاق مفزاعهاسكرى الى مفهوم رئيسى فى ديناميكية التسلح فى الوقت الحاضر، أى التأثير الذاتى . ويشير الاسترسال الذاتى الى تجسيد الدوافع والحركات العدوانية فى ظروف معينة فى شكل مواقف مستعصية عنيدة ، وتصبح مثل هذه العملية نابعة من الذات لا تتأثر بالتغيرات فى البيئة المحيطة بها ولا تتأثر كذلك بالتغيرات فى مواقف العدو . وقد أظهرت دراسة حصرية للتأثير السلوكية للاستقطاب الدولى المعاصر أن الاسترسال الذاتى - الكراهية النابعة من الذات - له دور هام فى فرض سباق التسلح فى الوقت الحالى ، وتضاعف الضغوط الذاتية أو الاسترسال الذاتى الثنائى - بالتفاعل مع نظرية الردع والتهديدات كما تنعكس فى موازين الرعب - العداوة السياسية والاندفاع نحو السلاح .

وتحتل نظرية الردع مكانة خاصة فى ديناميكية التسلح المعاصرة ، وأصبح الردع الذى جاء ليتناسب مع ظهور الأسلحة النووية له اليد الطولى فى الفكرسكرى الحالى واستراتيجيات القوى العظمى ، ومقدمته الرئيسية مفادها أن العدو يمكن أن يرتدع من التهديد بالانتقام النووى ، وهذا يتطلب زيادة مستمرة فى التسلح لتقوية موقف القوى الانتقامية وإيقاع أضرار جسيمة بالعدو ، ونتيجة لذلك أصبحت نظرية الردع شرطا ملزما لاعلاء شأن التسلح . وبتقديم الردع الى الجمهور العام كصفة لحفظ السلام استهدف الردع فى الواقع إقامة نظام للتهديد والاتقان المستمر لأدوات الحرب والاستمرار فى حالة الاستعداد الدائم للحرب . ونظرا لأن الأسلحة النووية قد تقدمت وأصبحت أكثر قدرة على التشغيل اتسع معها مفهوم الانتقام ووجد انعكاسا له فى استراتيجيات الحرب الدقيقة . لقد بدا بالتهديد بالانتقام الجماعى الوحشى وانتقل الى مفهوم الدمار المؤكد المتبادل الذى جعل من سكان المدن الكبرى رهائن للهجوم الذرى وانتهى الى استراتيجيات مضادة توجه بصفة أساسية ضد الأهداف العسكرية

ولم يكن لآى عنصر آخر من عناصر البناء السياسى والأيدىولوجى للعلاقات الدولية المعاصرة تأثير على التسلح اعظم من تأثير نظرية الردع ، فهى تحصر

الأطراف المتنازعة فى سباق على التسلح لا نهاية له ، وتبلل أقصى الجهود فى مجال كل من البحوث والتنمية العسكرية والصناعة الحربية ، وترمى الى تجميد الكراهية المنظمة الى نقطة الالعودة

وفى هذا النطاق تصبح الضغوط الذاتية واضحة ، وتجه الى الداخل التهديدات الموجهة فى الأصل للعدو والزامية الى صد طموحاته العسكرية ، وتولد بذلك مخاوف متعلقة بالأمن ورغبة السعى وراء قوة انتقامية أكبر ، وتدخل التهديدات الخارجية فى نطاق حوار الأمن الداخلى كذريعة أساسا للتسلح . وفى مجرى العملية يتحول الانشغال بالعدو الى هوس بمسألة الأمن نابع من الذات وموجه الى الداخل ويحمل صورا عن العدو ويظهر جليا فى السعى الى مزيد من الأسلحة والعواقب لا طائلة لنا بها ، وتقوى وتقسو المواقف التقليدية التى تخلق التوتر والتى تتعلق بنظرية « السلام من خلال القوة » ، ولا يبدو أى حد من التسليح مقنعا . وفيما يتعلق بمباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية نلاحظ أنه رغم أن المحادثات محادثات « تكافؤ » فالسباق سباق من أجل قوة أكثر تفوقا ، من أجل التفوق الاستراتيجى . وتفسر القدرة العسكرية المتزايدة من جانب بأنها هدف سياسى ، وعسكرى من الجانب الآخر ، ويصبح السباق من أجل التفوق الاستراتيجى شرطا مستمرا ، وفى الواقع يعد التفوق الاستراتيجى فى مراكز القوى ذا منفعة سياسية ضرورية . ولقد أوضحها مستشار الرئيس كارتر للأمن القومى زيجينو برزيرنسكى على هذا النحو :

« انا لا اعتقد ان التفوق النووى لا مفزى له من الناحية السياسية ، فادراك الآخرين أو الشخص نفسه ان الآخر لديه التفوق الاستراتيجى يمكن أن يؤثر على التصرف السياسى . وبمعنى آخر التفوق النووى له قوة الاستثمار السياسى حتى ولو كانت الفروق فى مواقف الحرب الحقيقية ، على اسوأ او أفضل الفروض ، على الهامش »

كما يعد السباق من أجل التفوق الاستراتيجى من اسباب فشل مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) فى وقف السلاح الاستراتيجى . وعلى الرغم من مباحثات الرقابة على السلاح اصبح واضحا اننا وصلنا الى مرحلة اصبح السعى عندها من أجل التفوق الاستراتيجى ، والجهود لتحقيق القدرة على تسديد الضربة الأولى ، النقطة الرئيسية فى سباق التسلح

التكنولوجيا الحديثة

والتنمية والبحوث العسكرية

تعد الآفاق التى افتحتها نتائج البحث فى مجال الفيزياء النووية والثورة التكنولوجية الثانية ضرورية لتساق الحالي من أجل التفوق الاستراتيجى وإمكانيات تحقيق الضربة الأولى . وقبل أن نعود بالحديث الى ديناميكية التسليح ينبغى لنا

أن تؤكد أن السعى وراء التقدم التكنولوجي الجديد في مجال الأسلحة النووية ينطوي على مخاطر كبيرة ، فنحن نقوم بتجارب على قوى مجهولة وتعامل معها على نسق ما كان يتبع في المهود القديمة عندما كان يمكن أن يتم البحث عن الأسلحة المتقدمة عن طريق التجربة والخطأ ، نحن اليوم غير قادرين على قياس كامل الآثار وعواقب الانفجارات النووية ، فنحن نتحرك معصوبى الأعين غالبا في مجاهل المستقبل

وقد تم التركيز على هذا الجانب من سباق التسلح في دراسة حديثة لأكاديمية العلوم القومية بالولايات المتحدة تقول فيها أن اكتشافات عديدة قد تمت عن الآثار المحتملة للانفجارات النووية عن طريق التقصي العلمى المتأنى بل بطريق المصادفة والحظ ، وأكبر مثل صارخ ذكر عن ذلك هو الاكتشاف العرضى الأخير الذى مفاده أن الانفجارات النووية يمكن أن تدمر الطبقة الأوزتية من الغلاف الجوى التى تساعد على حماية الحياة بكافتها على الأرض من الأشعة فوق البنفسجية . ويضيف تقرير من مؤسسة الولايات المتحدة للرقابة على التسلح ونزع السلاح قائلا : « لقد انتبهنا الى التحقيق من أن الأسلحة النووية لا يمكن التنبؤ بها ، كما أنها مميتة فى نتائجها . وبالرغم من مضى حوالى ثلاثين عاما من التنمية والدراسة هناك لا يزال الكثير الذى لا نعرفه بعد ، وهذا صحيح بصفة خاصة عندما نفرض الآثار الشاملة لحرب نووية واسعة النطاق » .

حجم التنمية

والبحوث العسكرية واتجاهاتها

وبالرغم من تحذيرات المجتمع العلمى المعنى يستمر التنافس على الأسلحة التكنولوجية دون مهادنة ويسهم اسهاما كبيرا فى تصعيد سباق التسلح

وتستنفد التنمية والبحوث العسكرية اليوم طاقات وقدرات حوالى نصف مليون عالم ومهندس حول العالم ، و ٨٥٪ من هذه الجهود تجرى فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وبعد الحجم الحالى للتنمية والبحوث العسكرية ظاهرة دولية حديثة نمت سريعا بعد الحرب العالمية الثانية عاكسة معها التحول فى سباق التسلح من الكم الى الكيف . وبينما كانت التنمية والبحوث العسكرية قبل الحرب العالمية الثانية تستنفد أقل من ١٪ من نفقات التسلح تستنفد الآن من ١٠٪ الى ١٥٪ ، وقد تزايدت الاستثمارات فى التنمية والبحوث العسكرية من اربعة اضعاف المعدل العام لنمو نفقات التسلح الدولية الى خمسة اضعافه وإذا سلمنا بأن النفقات العسكرية العالمية فى الوقت الحالى تصل الى حد ٤٠٠ بليون سنويا أمكن أن نستنتج أن للتنمية والبحوث العسكرية ميزانية سنوية دولية تقدر بما يتراوح بين ٤٠ بليون دولار و ٦٠ بليون دولار ، أى ثلاثة اضعاف الاعتمادات المخصصة فى نطاق الميزونات الرئيسية للدول النامية .

ان البيانات الدقيقة عن نفقات التنمية والبحوث العسكرية في الاتحاد السوفيتي متفرقة وغير متوفرة على الاطلاق ، ومع ذلك يمكننا الأخذ بالبيانات التقريبية للولايات المتحدة باعتبارها تمكس الاتجاهات الدولية ، اذ ان مشروع الميزانية المخصصة للتنمية والبحوث الاتحادية للسنة المالية ١٩٧٩ يبلغ ٢٧ر٩ بليون دولار يخصص ٥٠ ٪ منها (١٣ر٨ بليون دولار) مباشرة للدفاع و ٣ر٤ بليون دولار لبحاث الفضاء (تقنيات الاستثمار عن بعد ، وانظمة الرقابة على المرور الجوي والامن النووي ، الخ) ، و ١٠ر٧ بليون للمشروعات المدنية مع التركيز على الأبحاث الأساسية وأبحاث الطاقة التي يمكن أن يكون لها مغزى عسكري . وتؤكد هذه الأرقام تقديرات معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولية القائلة بأن التنمية والبحوث العسكرية تستنفد أكثر من نصف عدد علماء الفيزياء والهندسة في العالم ممن هم على درجة عالية من الكفاءة . وإذا سلمنا بجهود السوفيت للاحقة الولايات المتحدة والتفوق عليها في مجال التكنولوجيا العسكرية يمكن أن نفترض أن نفقات السوفيت والعمالة البشرية في مجال التنمية والبحوث العسكرية تضاهي على الأقل تلك الخاصة بالولايات المتحدة . ومن الجلي أن سابقا بهذا الحجم له حتما عواقب وخيمة .

وتدل استثمارات الولايات المتحدة في التنمية والبحوث العسكرية على الاتجاهات الرئيسية في سباق التسلح ، اذ يخصص البندان الرئيسيان في ميزانية السنة المالية ١٩٧٩ للأسلحة الاستراتيجية والأسلحة التكتيكية العظمى ، ومن بينها تنمية تكنولوجيا أشعة لآزر المرتفعة الطاقة ، وتطوير الفواصة الثلاثية والقذيفة الثلاثية ، والصواريخ البعيدة المدى ، كل الأسلحة التي تعتبر أساسية للوصول إلى القدرة على تحقيق الضربة الأولى ، وطبقا لما يقول وزير الدفاع هارولد براون تغطي ميزانية الدفاع للسنة المالية ١٩٧٩ عدد ٩٣ نوعا من الأسلحة خصصت لتحقيق القوة ، و ٣٠ أخرى تعتبر مشروعات عالية القيمة مازالت في مرحلة البحث والتطوير . وبينما تشير الاستثمارات في الأسلحة الاستراتيجية إلى سباق من أجل تحقيق القدرة على الضربة الأولى قد يشير التطوير المعائل في الأسلحة التكتيكية (بنفقة تقلر به ٥ بلايين دولار في ميزانية التنمية والبحوث العسكرية) - التي تشمل استنباطات جديدة لرؤوس ناسفة نووية مثل القنبلة التروجية والقذائف ذات الاستخدامات المتعددة والدبابات والهليكوبتر والطائرات التكتيكية - إلى سباق من أجل زيادة فاعلية القدرات القتالية النووية والتقليدية

ومن الناحية التاريخية يبدو اننا الآن امام نقطة تحول شبيهة - وان كانت أعلى في المستوى - بالتحول النوري في التكنولوجيا العسكرية الذي حدث في أواخر العقد السادس وأوائل العقد السابع مع اطلاق سبوتنك وتطوير القذائف الذاتية المدفع فيما بين القارات وتطوير الفواصة الاستراتيجية ذات القوة النووية وقاذفة القنابل فوق الصوتية والقذائف المرتدة العالية السرعة ، وفي هذا الوقت غير التقدم التكنولوجي الموقف الاستراتيجي تغييرا جذريا فجعل الأسلحة النووية تستخدم في الميدان أكثر من ذي قبل ، وامتد اثرها لكل القارات بما في ذلك الحدود القومية

للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، واليوم تبدو المخاطر وشيكة ، ان كلا من التحسينات المتزايدة في التكنولوجيا العسكرية في العقد الاخير من ناحية دقتها والثقة بها وتشغيلها ، والأسلحة الجديدة التي تم تطويرها وانتاجها ونشرها والتي في مرحلة التطوير ، مثل المركبات القابلة للارتداد الموجهة المتعددة الاغراض ، ومركبات المناورة الضخمة ، وسفن الصواريخ البعيدة المدى ، والقاذفات المتحركة الذاتية الدفع فيما بين القارات ، والقمر الصناعي المقاتل الخاص ، والرؤوس الناسفة النووية التي تعمل بالاشعاع أو بالمتفجرات ، الخ ، قد ضاعفت بدرجة كبيرة من القدرة على الحرب النووية وجملت من حدوث الضربة الاولى امرا محتملا .

القوى التي تدفع التنمية

والبحوث العسكرية

يمثل ما قد نطلق عليه « دافع فرانكشتين » جانبا هاما في عملية التنمية والبحوث العسكرية ، وهو دافع ذاتي عرفه ماكنمارا بالتحديد بأنه « ضرب من القوى الدافعة الذاتية الحمقاء القائمة بذاتها » . وفي الواقع يمكننا التحدث عن القوى التنظيمية والتقنية والتنفيذية التي تحتم التنمية والبحوث العسكرية التي تعمل كدافع قوى وراء التسليح ، واربع من هذه القوى لها مغزى اساسي ، وهي :

(ا) الدافع الى التنافس التكنولوجي

(ب) الانار الثابتة والحركة لفترات التفوق في السلاح الطويلة

(ج) ضرورة الاستمرار والرغبة في النمو

(د) تكتيل الجهود والتفاعلات المتبادلة

ويستمد الدافع الى التنافس التكنولوجي من ذات حجمه التوسع في التنمية والبحوث العسكرية ووضع اهدافها ، لقد انتشرت البحوث العسكرية في عدد من المؤسسات الصناعية والمعامل والجامعات ومعاهد البحوث الخاصة ومراكز التعليم ، وكما تشمل الحرب الحديثة كل جوانب الحياة البشرية وتغزو كل البيئات - الأرض والبحار واعماق البحار والفضاء والغابات والصحراء - كذلك تخلت التنمية والبحوث العسكرية جميع الفروع العلمية تقريبا - الطبيعية والاجتماعية والطبية والسلوكية - وما هو الا طبيعي أن يتنافس مئات الآلاف من العلماء والمهندسين المنتشرين في آلاف من مؤسسات الأبحاث والذين يعالجون مشاكل متشابهة في اختراع اسلحة جديدة وتطويرها واتقانها ، وعلاوة على ذلك تصمد السلطات لكي تستمجد النتائج وتحقق أعلى كفاءة الى ابقاء التنافس الصحي من خلال رصد الاعتمادات والمنافسة المنظمة بين الخدمات المختلفة (الجيش والقوات الجوية والبحرية) والمعامل المختلفة وسياسة الوصول الى القوة

وبذلك فالمنافسة فى مجال التنمية والبحوث العسكرية ليست بالظاهرة العرضية ، ففى سمة تنظيمية داخلية تتكامل لفرض الكفاءة عن طريق التفاعل والتنسيق .

وتشابه المنافسة داخل شبكة التنمية والبحوث العسكرية الى حد ما المنافسة فى المجالات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى حيث يكون النفوذ والاهتمامات المادية وضغوط الجماعة من الأمور الجوهرية . ومع ذلك فدوافع العلماء لها بواعث أخرى فى صورة حب الاستطلاع العلمى والنفوذ المتصل بالعمل . ثانيا التنافس أقوى بسبب حجم المشروع ولأن النتائج الأخير لا يمكن أن يكون دون أرفع مستويات التكنولوجيا . فبحكم التعريف يتحتم أن تكون الأسلحة الجديدة أفضل وأعلى كفاءة من مثيلاتها السابقة ، وبالطبع أفضل من تلك التى فى يد العدو ، كما يجب مراعاة بعض المعايير الخاصة بمعامل التكلفة ، فعلى الرغم من أن التنمية والبحوث العسكرية قد تكون مجالا تلعب فيه العوامل الاقتصادية دورا صغيرا فإنه توجد أمثلة تطرح فيها وفرة الأسلحة الجديدة ذات الاستعمالات المتشابهة مشاكل تتعلق بالمنافسة فى الإنتاج والانتشار ، ومثل ذلك تلك المنافسة الأخيرة فى الولايات المتحدة التى كانت بين قاذفة القنابل بـ 1 وطائرة الصواريخ الطويلة المدى ، ووقع الاختيار على طائرة الصواريخ . وقد كان وزير الدفاع هارولد براون لماحا عندما أشار الى أن عامل التكلفة معيار حاسم فى الاختيار .

وينتج عن هذا التنافس سباق على المستوى القومى يعزز السباق على المستوى الدولى ، وفى الواقع ينشغل الباحثون غالبا فى شبكة التنمية والبحوث العسكرية بالمخترعات المعروفة كل المعرفة لزملائهم الباحثين فى المؤسسات المنافسة فى بلادهم أكثر من انشغالهم بتفاصيل المنجزات غير المعروفة تماما خارج بلادهم ، والنتيجة أن تنزع الديناميكية الداخلية القائمة بذاتها الى التفوق على قوة دفعها الدولية

وقد يشير المرء -جذافا- الى الآثار البالغة الضرر على التنمية الوطنية والدولية نتيجة للدور القيادى للتنمية والبحوث العسكرية فى مجال العلوم والتكنولوجيا ، ففى لا تستوعب جهود أفضل البعريات العلمية والتكنولوجيا فحسب - وبالتالي تمثل سوء توزيع للموارد - بل هى كذلك تحرف أولويات البحوث والتنمية وتقلب اتجاهات البحوث وتفسد الأنشطة العلمية التى قد تكون أساسية لرخاء البشرية ، وتعد الحصيلة الفائضة المتبقية للمجالات المدنية غير ذات بال بالمقارنة بالاستثمارات المهرية ، والخسارة كبيرة بصفة خاصة إذا نظرنا الى متطلبات العالم الثالث

وتتصل القوة الثانية المذكورة بالفترات الطويلة للتفوق فى السلاح التى تتطلبها تطوير الأسلحة الحديثة ، فلأمر يستغرق عشر سنوات أو أكثر لاستكمال الدورة من المرحلة الأولى لاكتشاف الأسلحة الحديثة حتى مرحلة اقتضان تكنولوجياتها وإنتاجها . ولهذا آثار عدة ، أولها أنها تحقق التوازن والاستقرار والاستمرار للقوة المنافسة لكل من التنمية والبحوث العسكرية والتسليح ، ثانيا أنها إن عامل الفترات

الطويلة للتفوق فى السلاح يتضافر مع الجمود البيروقراطى وينفخ مزيداً من الحيوية فى عملية التسليح ، اذ من الصعب أن تنسحب من التزام عقده على نظام معين من الأسلحة حال شروعه فى استثمار مبدئى له واتخذ قرار بشأنه ، وانطلقت جهود التطوير تعمل بكامل حركتها ، نالها أن الفترات الطويلة للتفوق فى السلاح تؤثر على العملية الخاصة باتخاذ القرار بشأن التسليح عن طريق ممارسة الضغوط من أجل اتخاذ قرارات مبكرة لكى نسبق العدو ونوفر الأسلحة الجديدة فى حينها ، فالضرورة التكنولوجية لها وزنها فى الأحكام المتعلقة بالمواقف وفى اختيار الأسلحة ، رابعها أن فترات التفوق الطويلة ترفع كذلك من كفاءة التنمية والبحوث العسكرية . وكما يهدف السباق التكنولوجى الى تضيق أو توسيع الفجوة التكنولوجية بين الأطراف المتنازعة يظهر دافع الكفاءة لكى يقلل فترات التفوق الطويلة التى يتطلبها تطوير الأسلحة الجديدة ، وهذا بدوره يسهم فى الديناميكية الوطنية لسباق التسليح والتنمية والبحوث العسكرية ككل

وفى نطاق عامل فترات التفوق الطويلة فى مجال التنمية والبحوث العسكرية يمكننا الإشارة كذلك الى أثر جانبي هام هو التأثير السلبي على مراقبة السلاح ، فبينما يناقش القائمون بمباحثات مراقبة السلاح الحد من الأسلحة المعروفة والقائمة تمضى التنمية والبحوث العسكرية قدما تصونها السرية من أجل تطوير الأسلحة الجديدة التى تقوض كلا من المباحثات والاتفاقيات البرمة ، وبصفة عامة تتقدم الابتكارات فى السلاح بخطى اسرع من مباحثات مراقبة السلاح . وكما أن أنواعا معينة من السلاح تصبح بالية كذلك تصبح الاتفاقيات التى تعنى بها . وهكذا الى جانب كون التنمية والبحوث العسكرية قوة دافعة وراء التسليح هى كذلك تمثل عائقا لمباحثات مراقبة السلاح ونزع السلاح

والقوة الثالثة فى مجال التنمية والبحوث العسكرية هى ضرورة الاستمرار ، الحافز للمضى قدما والتوسع . وفى نطاق ظروف سباق التسليح والعناية بالتحصينات النوعية فى الأسلحة يصبح من الضرورة الحيوية أن نبقى على التنمية والبحوث العسكرية ونتوسع فيها فالاتفاظ بمرکز القيادة فى التكنولوجيا أو الحصول عليه يعد اليوم أمرا جوهريا لصالح أهداف المؤسسات العسكرية ومواقع القوى على المسرح الدولى . وكلما تقدم السباق التكنولوجى زاد الاعتماد على التنمية والبحوث العسكرية ، والحافز هو مضاعفة الجهود التكنولوجية . فاتمام اختراع نظام واحد من الأسلحة يتطلب متابعته بنظام جديد ، ويتطلب تطوير الأسلحة الهجومية استجابة فى تطوير أسلحة دفاعية جديدة ، والعكس ، وينبئ الابقاء على القوى العاملة الرفيعة التخصص التى تجند من أجل التنمية والبحوث العسكرية والعمل على حمايتها وجعل المؤسسة بكاملها على أهبة الاستعداد واليقظ بصفة مستمرة ، وعلاوة على ذلك يتطلب الاشتراك فى توجهات ومشروعات الأبحاث الجديدة كل الجدة التوسع المطرد فى التسهيلات وتدعيم القوى العاملة ، وهكذا تميل التنمية والبحوث العسكرية الى التضامن ، وتعمل بالتالى الى تنشيط سباق التسليح ، وأصبحت قوة بذاتها ، وأصبح لامكانياتها واستعداداتها وزن له قيمته فى ميزان القوى ، ويوصف التنمية

والبحوث العسكرية مصدر قوة تكنولوجية وعسكرية وسياسية أصبحت أداة في يد الدبلوماسية تضيف قوة الى مواقف المتفاوضين

والقوة الرابعة فى عملية التنمية والبحوث العسكرية التى تسهم فى فاعليتها هى ما سماء كوستاتسيس تكتيل الجهود فى مجال تطوير الأسلحة أو عامل التفاعل . التبادل ، فقد علق قائلا : « فى أغلب الأحوال يتطور نظام ما حربى رئيسى نتيجة لاتقان عدة تكنولوجيات بدت غير مرتبطة بعضها البعض الآخر - تكتيل الجهود - وعندما تجمع معا تكون نظاما جديدا غير متوقع فى الغالب ، أو تجعل ممكنا من الناحية التقنية نظاما وضع تصور له من سنوات سابقة » . وكثير من المشروعات تلتقى فيما بعد لتنتهى الى نظام جديد بعد ان كانت تتحرك فى بادية الامر فى اتجاهات مختلفة كما كان الحال مع برامج الأقمار الصناعية الاستكشافية الاستراتيجية ، اذ تسمح التشكيلة الكبيرة من المشروعات وجمهور العلماء العاملين فيها بتفاعل كبير للأفكار والمشروعات ، ولكن فى الوقت نفسه يولد عامل تكتيل الجهود الضغوط التى تعمل على تجنب المراقبة . لقد أكد هيربرت يورك فى كتابه « أصل المركبات المرددة ذات الأهداف الموجهة » هذا الجانب قائلا : « لا يمكن احكام الرقابة على البرامج النابعة من الأهداف والقرارات المستقلة التى تبدو فى ظاهرها غير مرتبطة أو محاولة وقفها عن طريق المواجهة المباشرة ، اذ لا يمكن منعها أو الحد منها الا عن طريق منع سباق التسلح ككل أو الحد منه » . وما هذا الا دليل على المشاكل المعقدة التى قد نقابلها فى محاولتنا لتحقيق الرقابة على التنمية والبحوث العسكرية .

عوامل عدم الاستقرار

والرقابة على السلاح

والام مقبول

للسباق فى تكنولوجيا السلاح آثار تؤدي الى عدم الاستقرار العام فى الميزان المكرى الدولى ، اذ يسهم كل اكتشاف جديد فى الأسلحة الهجومية أو الدفاعية فى عدم الاستقرار ، لانه يضيف ميزات على الطرف الذى تراه يعمد غالبا الى استخدام ميزاته فى تسليد الضربة الأولى ، ومن نظرة أكثر عمومية يشجع السباق التكنولوجى عدم الاستقرار بوسيلتين : من خلال التقدم الحقيقى ، ومن خلال الآثار السيكلوجية ، وينزع التقدم الحقيقى فى التكنولوجيا الى تدمير أى استقرار قد يبدو فى ميزان القوى ، فى حين تزيد الآثار السيكلوجية من حدة السباق عن طريق اذكاء ردود الفعل التى تضاعفها البرية - التخطيط لأسوأ الفروض ورد الفصل المضاعف - وكلما كانت التكنولوجيا أكثر لولبية وأكثر تعقيدا زادت صعوبة اصدار احكام على ميزان القوى والتحكم فيه ، ومن ثم يتضاعف اهتزاز مواقع الاستقرار

وهكذا يضاعف السباق في مجال التكنولوجيا العسكرية من عناصر الشكوك في المحيط العسكري ويزيد من حجمها ، وكما أنه ينتشر ويأخذ أبعادا دولية تضيف الوقود الى النزاعات المحلية وسباقات التسليح الاقليمي يسهم كذلك في ازدياد حدة التوتر الدولي

وبالنسبة للرقابة على السلاح يعد أثر السباق في التكنولوجيا العسكرية مدمرا؛ إذ ان الرقابة لا يمكن أن تتمشى مع هذا السباق ، إذ يهدم سباق التسليح الفرض الاساسي من الرقابة على السلاح ليصل الى استقرار عسكري ما عن طريق التسليح الموجه والمتوازن . ويعتقد بعض مراقبي السلام ، والفشل يواجههم نتيجة لديناميكية التكنولوجيا ، أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار الا عن طريق الوصول الى اعلى درجة من الكمال في السلام . ومن الواضح ان هذا علاج من أجل تنافس أكثر شراسة

ويؤثر الاهتمام بالتكنولوجيا العسكرية العالية على الرقابة على التسليح تأثيرا مباشرا ، ويفسد عملية المفاوضات نفسها ، ويدخل عناصر على المباحثات تزيد من سرعة ديناميكية التسليح ، إذ تسبب الجهود للوصول الى الحد من السلاح من ناحية الكمية الضغوط لتعويضه من ناحية الكيف ، إذ بينما يسعى المتفاوضون للاتفاق على حد أعلى كمي تتقدم في الوقت نفسه الابتكارات التي تحيل مصانع السلاح الصغيرة الى مصانع على درجة أعلى من الكفاءة والقدرة على التدمير . وتجربة مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) تصلح مثلا طيبا لذلك ، وقد سارت هذه التجربة خطوة بخطوة مع أسلوب آخر ، هو طريقة ورقة المساومة ، وهي عبارة عن تطوير الأسلحة الجديدة التي يفترض أنها تجبر العدو في بادئ الأمر على التراجع خلال المباحثات ، ولكنها في مجرى العملية تستوعبها قائمة أسلحة ، وهذا الحال كان مع المركبات القابلة للامتداد الموجهة والمتعددة الأغراض التي قيل لنا أنه قد تم انتاجها في بادئ الأمر كورقة مساومة في مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) ، ولكنها في نهاية الأمر أصبحت سلاحا استراتيجيا رئيسيا في مصانع الأسلحة الخاصة بكل من الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

وقد حدث اثر مشابه لاثر التعويض بالكيف عن الكم عندما تم الانتقال من وسائل الاختبار البسيطة الأولى الى تقنيات أكثر تقدما وتعقيدا ، وهكذا شجعت معاهدة حظر التجارب الجزئي عام ١٩٦٣ الاختبارات النووية تحت الأرض ، في حين هدفت معاهدة حظر الاختبارات على الحدود الى الاستمرار في الاختبارات بحد منخفض ولكن بتقنيات محسنة ، وأخيرا بعد أن واجهت مباحثات سولت أنظمة قوى مختلفة ومستويات من التجهيزات في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ارتضت أن توفق بين التطلعات الخاصة بكل من المؤسستين العسكريتين ، وذلك بالوفاقة على الحدود التي تسلم بمستويات قوتها الحقيقية وبرامج الأسلحة القائمة ، وهكذا تحت ضغط التكنولوجيا تحولت عملية مراقبة السلاح الى ممارسة تعاونية في مجال التسليح المتبادل

ويعكس الموقف العالى الخطير فى عملية مراقبة السلاح الكوارث التى نشأت عن تفجير ثورة التكنولوجيا العسكرية ، وقد كتب هارفى بروكسل فى ١٩٧٥ عن موضوع سباق التسلح الكمى ، وافترض أن الحد من معدل النمو التكنولوجى للأسلحة يظهر كمشكلة رئيسية فى عملية مراقبة السلاح فى المستقبل ، وتظل المشكلة بدون حل ، كما يريد المعدل السريع للابتكارات التكنولوجية العسكرية من حدة الأزمة الناتجة عن مراقبة السلاح

ولم يحتل أى عنصر من عناصر ديناميكية التسلح المعاصرة ، بمثل هذا التأثير العميق ، مثل هذا المركز الرئيسى الذى احتلته التنمية والبحوث العسكرية ، فهى القلب والعصب الرئيسيان للسباق فى مجال التكنولوجيا ، وهى دعامة سباق التسلح ، وهى كذلك أكثر العوامل المحركة له ، وهى تربط ديناميكية التسلح ربطا عضويا مع الهياكل الاقتصادية والانتاجية للمؤسسة العسكرية والبيروقراطية فى الدولة ، وهى الدافع الى الابتكار فى الثورة التكنولوجية الثانية ، وعلى هذا النحو تتخرب الرقابة الاجتماعية ، وتنزع الى أن تصبح طليقة لا سيطرة عليها

تحالف المؤسسات

يجد الدافع الذاتى للتسلح الوطنى الذى تحركه التنمية والبحوث العسكرية تأييدا اجتماعيا قويا من خلال التحالف بين المؤسسات العسكرية والصناعية والعلمية والتكنولوجية والبيروقراطية الحكومية . انه دوايت د . ايزنهاور هو الذى لفت الأنظار فى خطبة توديمه لرياسة الجمهورية الى ظاهرة « المجمع العسكرى الصناعى » باعتباره ذا تأثير عظيم داخل المجتمع . لقد قال :

« هذه الصلة بين المؤسسة العسكرية الضخمة والصناعة الكبيرة للأسلحة شيء جديد فى خبرة أمريكا ، وقد تحس التأثير الشامل - اقتصاديا وسياسيا وكذلك روحيا - فى كل مدينة وفى كل مبنى للدولة وفى كل مكتب من مكاتب الحكومة الاتحادية ويجب أن نحترس فى المجالس الحكومية من الوقوع تحت تأثير لا مبرر له ، سواء سعى إليه أو لم يسع المجمع العسكرى الصناعى ، فإمكانية حدوث كارثة نتيجة للقوى التى فى غير موضعها قائمة وسوف تستمر »

وهذه ليست ملاحظات عابرة ، فهى تعكس حقيقة نحسها بعمق ، كما تعكس قلقا متزايدا لا بصدد خلفيات التسلح فحسب بل كذلك بصدد النسيج الديمقراطى للمجتمع . وفى نطاق مغامرة الهند الصينية كان لهذه الكلمات التى ألقاها ايزنهاور رنة نبوية : « ينبى أن لا ندع ثقل هذه الرابطة يجعل الخطر يحيق بحريتنا وبالممارسات الديمقراطية » . وقد ذكر البروفيسر جورج كيستيا كوسكى مساعد الرئيس الحاضر للعلوم والتكنولوجيا فى مذكراته ان الرئيس « تحدث اليه أكثر من مرة عن قلقه بصدد ما أطلق عليه فى كلمته بالمجمع الصناعى العسكرى » . لقد كان ايزنهاور بدون تردد فى جانب البحوث الأكاديمية الأساسية . وقد نقل كيستيا كوسكى عن الرئيس قائلا : ولكنه « كان لا يخشى سوى القوة الصاعدة للعلوم

العسكرية » . ونظرا لأن البحث أصبح رئيسيا فى الثورة التكنولوجية اكد ايزنهاور فى رسالته قائلا : « ينبغى لنا كذلك أن تكون يقظين ازاء الخطر من أن السياسات العامة قد تصبح اسيرة فى يد النخبة التكنولوجية العلمية » .

ومع ذلك فما زلنا بعد مرور عقدين تقريبا لا نحمل هذا الانذار الموثوق فيه محملا جديا

وعلى الرغم من أن ايزنهاور قد اشار الى « المجمع العسكرى الصناعى » فقد كان من الواضح أنه ليس قلقا على التحالف بين صناعة السلاح والعسكريين فحسب بل كان قلقا كذلك على دور البيروقراطية السياسية للدولة فى « كل مبنى تابع للدولة وكل مكتب من مكاتب الحكومة الاتحادية » ومواقع القوى التى تستأثر بها النخبة من العسكريين والعلميين والتكنولوجيين

وبالتعرف على القوى الاجتماعية الداخلية التى تقف وراء التسليح - وعلى حد قول ايزنهاور « شبكة المصالح الخاصة » - يمكن لنا أن نتحدث عن مجمع المؤسسات العسكرية الصناعية التكنولوجية والبيروقراطية الذى يسيطر على قوة فائقة ويعكس الوحدة العضوية بين كل من العناصر القوية فى القاعدة الاقتصادية للمجتمع وأكثر العناصر فاعلية فى الهيكل العلوى السياسى والأيدلوجى . وقد نمت جميع هذه المؤسسات الأربع لأسباب خاصة بها - كعنصر الربح والارتباط المهنى والمراكز المربحة وارضاء مصالح المجموعة والمصالح الشخصية وجذوى الدبلوماسية الخ - استثمارا ثابتا فى القوة العسكرية ، وهى تبسط نفوذها للنهوض بهذه الاستثمارات عن طريق اعمال مستقلة ومشروعات تعاونية ، وقد انتشر مداها الأفقى فى المجتمع بصفة مستمرة منذ الحرب العالمية الثانية ، كما ازداد بوضوح تأثيرها الراسى على عمليات اتخاذ القرارات مع تفجر التكنولوجيا العسكرية فى السنوات الأخيرة ، ومن غير الضرورى دراسة ما يجول داخل الحكومات مثل وثائق البنتاجون لإبراز الحقائق ، فنحن نعرف معرفة جيدة أن التسليح وهياكل القوى وسياسات القوى لها تأثير حاسم على تشكيل الحكومات والسياسة الخارجية والداخلية والطريقة التى يتم بها توجيه عالمنا

وباية حال ليس مجمع المؤسسات العسكرية والصناعية والتكنولوجية والبيروقراطية بظاهرة تختص بها أوروبا الغربية دون غيرها ، إذ تنقصنا دراسات كافية بشأن الاتحاد السوفيتى ، بيد أن هذا لا يعنى أن مثل هذه القوى الاجتماعية غير ماثلة هناك ، ومن المؤكد أن مجمع المؤسسات العسكرية والصناعية والتكنولوجية والبيروقراطية ، الذى يوجد فى مجتمع تملك فيه الدولة الصناعة وتسيطر الدولة فيه على كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، يعمل بطريقة تختلف عن عمله فى مجتمع تملك الصناعة فيه هيئات خاصة ، وله طبيعة اجتماعية سياسية مختلفة ، بيد أن الدافع ينشأ من جدور متشابهة ، وتتحرك الديناميكية الداخلية فيه على نهج خطوط متقاربة والنتائج هى النتائج بعينها .

واذا اعتبرنا البناء الاجتماعى الاقتصادى للاتحاد السوفيتى وسيطرة الدولة الواسعة النطاق فقد نتساءل هل مجمع المؤسسات العسكرية والصناعية والتكنولوجية والبيروقراطية فى الاتحاد السوفيتى ليس له تأثير اكثر دمارا من تأثير المؤسسات المتحدة المماثلة فى الغرب ، وانه لمن الصعب اعطاء اجابة سريعة بدون دراسة وابحث مفصلة ، غير ان هناك عنصرا اساسيا فى البناء الاقتصادى والادارة الحكومية فى الاتحاد السوفيتى التى قد تتيح الوصول الى بعض الاستنتاجات غير النهائية . اذ تمسك النظرية الاقتصادية الرسمية وتطبيقها فى الاتحاد السوفيتى وكذلك فى الصين بالاعتقاد الذى يؤكد انه ينبغي ان يكون للصناعة الثقيلة ، وهى الدعامة الاساسية لصناعة السلاح ، الاولوية المطلقة على فروع الصناعات الاخرى ، بما فى ذلك الصناعات الخفيفة وانتاج البضائع الاستهلاكية . ومهما يعظم نصيب الانتاج المدنى فى قطاع الصناعات الثقيلة فهذا دليل قوى على ثقل الاعتبار العسكرية فى ادارة الدولة ككل ، ويمكن ان نضيف الى ذلك ان جماعات المصالح العسكرية والصناعية والتكنولوجية والبيروقراطية ممثلة بوضوح فى كل مستويات السلم الحكومى والحزب ، وربما يصعب تأكيد اين تقع مواطن النفوذ الرئيسية هل هى مع العامة او البيروقراطيين او المتخصصين التقنيين او المديرين الصناعيين ؟ بيد انه من الصعب ان ننكر ان لها وزنا هام بل تتحكم فى عمليات اتخاذ القرارات ، ونحكم على ذلك من تشكيل القيادة فى الحزب واجهزة ومؤسسات الدولة ومن مجرد قراءة صحف اوربا الشرقية

وفى نطاق الوضع الخاص لمجمع المؤسسات العسكرية والصناعية والتكنولوجية والبيروقراطية فى مجالس الدولة وتأثيره على السياسة والاقتصاد والشؤون الاجتماعية ظهر عدد من المشاكل الواسعة النطاق التى تتعلق بالمجتمع والنظام . والدليل الاعظم على ذلك يشير الى العمليات التى تولد القصور فى المجتمع والتشوهات الاساسية فى البناء فى كل من الحياة القومية والدولية . لقد كان ايزنهاور قلعا - وهو على حق فى ذلك - على مدى التأثير على الحريات والعملية الديمقراطية ، اذ عندما تسود المصالح العسكرية على شؤون الدولة يكون هناك مبرر للخوف من ان يقل حجم المشاركة فى الشؤون العامة والرقابة الجماهيرية عليها ، وان تنغاقم الاتجاهات الفاشستية ، ويتعين ان تقاسى حينئذ القيم الانسانية الاساسية مثل السلام وقدمية الحياة البشرية وعدم العنف .

وتثار مشاكل مشابهة عندما يسيطر العسكريون على المواقع الرقابية فى مجال العلوم والتكنولوجيا ، والاثار الاجتماعية الاقتصادية البعيدة النطاق . وبحصول العسكريين على اعلى درجة من الكفاءة فى التكنولوجيا الحديثة لا يظالبون بان يكونوا اصحاب الراى الحاسم فى اختيار الاساحة فحسب بل ينطلقون كذلك الى السيطرة على تحديد الاولويات فى المجالات الجوهرية الاخرى للنشاط الاقتصادى والتنمية البشرية ، ويوضح هذا اكثر فى دول العالم الثالث حيث انتشرت بصورة مزعجة ~~البيروقراطية~~ والتحول الى العسكرية فى اعقاب سباق التسلح الدولى .

وهناك آثار أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية ، أحدها ، وهو ذو مغزى اساسي ، تبدد الموارد ، والآخر انتفخم العالمى للسلاح الذى يشجعه اتباع سياسة اقتصاديات توازن القوى ، والثالث اغراء الاستثمارات الراجع الى شروطها المجزية البعيدة - دوافع الربح وقلة الرقابة الجماهيرية ودعم الدولة لها وغيا بنصر التكامل الاقتصادى الرشيد - عن المشروعات المدنية والداخلية فى الإنتاج الحربى ، واخيرا تحت ضغط مختلف الهيئات المتحدة لمجمع المؤسسات العسكرية والصناعية والتكنولوجية والبيروقراطية تنحط الاحتياجات البشرية الاساسية ، ويصبح النظام صارما من خلال تفاقم البيروقراطية ، ويفقد المرونة التى تستجيب بطريقة انسانية للامور الانسانية .

وهناك امثلة كثيرة يمكن ذكرها عن الآثار المهلكة وخطرة لتأثير مجمع المؤسسات العسكرية والصناعية والتكنولوجية والبيروقراطية على الامور القومية والدولية ، وكلها تشترك فى صفة حاسمة ، من باب الجدل كلها تواصل وتعمل على تفاقم ديناميكية التسليح وسباق التسليح .

ملاحظات على العمل من اجل نزع السلاح

فى معالجة نزع السلاح ينبغى على المرء ان يدرك حجم التحدى ، وكما يبين تحليلنا نحن لا نواجه قوى مهيمنة اجتماعية وسياسية واستثمارات ثابتة فى مجال التسليح فحسب ، بل علينا ان نواجه كذلك كتكتلات تنظيمية نشيطة لها حياة خاصة بها لا تخضع الآن للرقابة الجماهيرية ، وتتحدى الاشراف عليها والادارة الثانية بتلاحمها وعنادها . ومن نتائج دفعها انه بينما تسمى القوى النووية الى تجنب الكارثة النووية تتحكم فيها قوى هى نفسها مطلقة العنان ، وهناك تجاذب بين اهداف تجنب الحرب المعلنه وبين ديناميكية التسليح . ان التغلب على هذه العوائق والانتصار على كل من المصالح السياسية البيروقراطية والمصالح الاقتصادية والتدفق التكنولوجى ليس بالمهمة السهلة .

ومهما يعمل المرء لتشجيع الاجراءات الملموسة لنزع السلاح فالواجب الرئيسى الطويل المدى هو جهد تربوى ليخلق مستوى عاما من الادراك للخطورة التى يسببها سباق التسليح ، وحتى يحقق مثل هذا الجهد الفاعلية ينبغى ان يقوم على مفرقة واقعية وبصيرة نفاذة بنواى التعقد فى عملية التسليح ، وقائمه المادية وهيئتها وما تنطوى عليه . وينبغى ان تكون العملية كلها واضحة ، وينبغى ان يكون الهدف هو الوصول الى اوسع قاعدة جماهيرية ممكنة لتوضيح القضايا التى تشملها والاثارة ردود فعل اخلاقية ، ومن خلال عملية خلق الوعى تقتنع الجماهير والاسواق بفاعلية فى مواجهة التسليح ونزع السلاح ، وربما تكون الرؤية المكتسبة من خلال هذه العملية التعليمية حاسمة فى اختيار خطوط العمل الصائبة والاولويات والطريق الى نزع سلاح حقيقى وشامل .

وفي الوقت الذي ينبغي فيه الاستمرار في مخاطبة صانعي السياسة - ليس على الاطلاق كجزء من الجهد التربوي لصالح كل من السياسيين والجمهور - تكون الحركة الاساسية مع قطاع الراى العام الذي يؤيد التسليح . وكل هذا يفترض استراتيجية عمل موجهة يمكنها بطرق مختلفة ان تجمع الجماعات الضاغطة والقوى السياسية والتحالفات العريضة فى نضال مشترك من اجل نزع السلاح ، أخذة فى الاعتبار المصالح الخاصة للانقسامات المختلفة داخل المجتمع الوطنى والدولى .

وبكل تأكيد تدو الظروف الموضوعية مواتية ، فالأغلبية الرئيسية للجمهور من كل الطبقات والاجناس والمهن وكذلك كل الامم هى الخاسرة حتما فى سباق التسليح ، بل ان هذا يمكن ان يتضمن من نظرة اشمل اولئك الذين يجنون ربحا وقتيا من عملية التسليح ، وهكذا ينبغي ان يتمكن الحوار العليم والحجج والبراهين من تحريك العمل المضى فى صالح نزع السلاح من قبل كل اولئك الذين تتدهور مستوياتهم ، من امهات وزوجات الجنود الذين يقلقون على اعز اقربائهم ، ومن العلماء المعنيين الذين يدركون الاخطار بطريقة مباشرة اكثر من غيرهم ، ومن الكنائس والمجتمعات الدينية التى يمكن ان تتمرد على اساس اخلاقى، ومن الامم الصغيرة التى تشعر بان القوى الكبرى تضغط عليها ، ومن الدول النامية التى لا يمكن ان تكسب الا من التحول الى أغراض انتاجية .

وفي هذا الجهد التربوي والحرك يمكن ان نعتد على كافة انواع القيود - المادية والروحية - التى تحت على الوقوف فى مواجهة التسليح وسباق التسليح . فلننظر أولا فى الدعوة الى التمثل ، فعلى اسس عديدة - التكاليف والضاياع والخطر - بعد سباق التسليح امرا غير رشيد الى درجة كبيرة - وهو كذلك يتضاد مع الانتاج . والقاعدة التى أكدتها التجربة التالية للحرب العالمية الثانية مفادها ان تكلس الاسلحة المتزايدة فى تعقدها التى تهدف الى استتباب الامن فى الواقع قد اضعفت من مثل هذا الامن ، حتى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اصبحا فى وضع غير حصين اكثر من ذى قبل من خلال اكتشاف الصواريخ عبر القارات والدقة المتزايدة واتساع مدى الاسلحة الحديثة وازدياد الثقة فيها ، وعاجلا او آجلا تصبح هذه الاسلحة فى حوزة كلا الطرفين ، ويصبح العالم بذلك اكثر خطورة منه فى اى وقت مضى .

وتعد المجهودة الأخرى من التحذيرات ضد سباق التسليح مجموعة ذات طبيعة معنوية واخلاقية ، وتصبح على الاقل فكرة « الحرب العادلة » موضع مساءلة عندما تكون الحياة البشرية نفسها فى خطر ، ومع تطور الاسلحة التقليدية لتكون لها قوة نووية واتقان الاسلحة النووية لتناسب المواقع التقليدية يخفى الخط الذى يفصل بين المجموعتين ، ويصبح الخطر فى ان يتصاعد اى صراع تقليدى بين القوى الكبرى الى كارثة نووية على أشده ، ويصبح البحث عن الامان بعد منخفض من التسليح وعن عدم العنف والحل السلمى للنزاعات امرا تزداد ضرورته .

وينبغي أن نوجه عناية خاصة لمسئولية العلماء الاجتماعية نظرا لبصيرتهم النفاذة ومعرفتهم الداخلية ودورهم الرئيسى فى مجال التنمية والبحوث العسكرية

وادراكهم للنتائج البعيدة الاثر التى تنطوى عليها اعمالهم نفسها ، اذ تعد اليوم صحوة المسؤولية الاجتماعية الادبية فى المجتمع العلمى امرا ذا اهمية جوهرية . ويعد اتباع مجموعة من المبادئ السلوكية من جانب العلماء والمهندسين بما فى ذلك قسم مثل قسم بقرات مطلباً عاجلاً .

وفيما يتعلق بالاستراتيجيات العامة لنزع السلاح سوف يشير تحليلنا الى الفرق بين المحركات الخارجية والداخلية وراء التسليح من ناحية والجوانب السياسية والتكنولوجية لديناميكيات سباق التسليح من ناحية اخرى ، ومما سبق ان رايناه يقع ثقل ديناميكية سباق التسليح اليوم فى الضغوط الذاتية الداخلية والضغوط التكنولوجية ، وبالتاكيد لا ينبغي ان نتجاهل التفاعل السياسى المعقد والتاثير المتبادل على المستوى الدولى ، ولكننا نؤيد كل مجهود يبذل للتخفيف من هذه المشادات ولتسخير الارادة السياسية لخدمة نزع السلاح ، ونصر على الاجراءات الصادقة لتخفيض مصانع الاسلحة النووية وكذلك الاسلحة التقليدية . لقد قدم هدف الامم المتحدة الموافق عليه الخاص بنزع السلاح العام نزعا تاما افضل اطار لمثل هذه الاعمال ، وهناك فى الوقت نفسه حاجة حقيقية لاعادة النظر فى تجربة الرقابة على السلاح فى السنوات الاخيرة بنظرة نقدية ، وهى تجربة تميزت بالانصراف عن نزع السلاح الحقيقى . وانبرت الى تسليح تعاون متوازن ، ومع ذلك اذا عدنا الى تحليلنا ينبغي ان نعطى اولوية عالية لقوى التكنولوجيا الذاتية التى وراء التسليح والتى قد يؤثر خطرهما على اكثر عناصر ديناميكيات التسليح الحالية خطرا .

والمفهوم ضمنا من هذه المعالجة ان الجهود من اجل نزع السلاح يجب ان تبدأ من المنزل ، وفرص نجاح محاولات التخفيف من حدة التوترات الدولية قليل اذا ما تركت لقوى الفعل ورد الفعل ورد الفعل المضاعف ، ولكى نصفى الجو السياسى ينبغي علينا ان نقوم بواجباتنا المنزلية . وهذا يتطلب التغلب والقضاء على الضغوط الذاتية التى تولد التوتر والمربطة بنظريات الردع والسرية المبالغ فيها ومواقف « السلام من خلال القوة » والصور العدائية التى تحبسنا داخل عداءات منظمة وتفدى سباق التسليح . وبالطبع لا ينبغي لمثل هذا المجهود الداخلى ان يواصل طريقه بمنأى عن الجهود الاخرى ، بل ينبغي ان يسير خطوة خطوة مع الجهود المماثلة فى الدول الاخرى التى تشارك فى سباق التسليح ، فالتضامن بين الحركات القومية والحركات الدولية من اجل السلام شرط اساسى للنجاح .

واخيرا يسبق جهود نزع السلاح العمل لوقف التنمية والبحوث العسكرية ، لتجميد قدراتها وتعريضها تدريجا فى داخل اطار نزع السلاح العام والتام ، وهذا امر غير معقول ، بيد انه ما لم يعالج بقوة قد تقوم التكنولوجيا الزدهرة بتقويض كل محاولات نزع السلاح .

وقد تم اقتراح عدة طرق لمعالجة الموقف ، مثل الاستقطاعات من الميزانية او عقد اتفاقات عدم استخدام السلاح او عدم تطويره ، ومراقبة الحد من التسلح

الاختبارات أو التحول إلى الاستخدامات المدنية أو حشد الرقابة الاجتماعية ، ولا يمنع البلية أى اقتراح من هذه المقترحات ، ولكن إذا اجتمعت المقترحات معا فستؤتى نتائج ايجابية ، فالمجتمع الدولى الآن بصفة خاصة فى موضع حسن ، وليس هذا بغرض التكنولوجيا الحديثة على الإطلاق ، من « فرض رقابة صارمة وفعالة » كما نصت عليها اتفاقية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى عام ١٩٦١ بشأن مبادئ المفاوضات من أجل نزع السلاح . لقد تنبأ اتفاق زورين وماكلوى بإنشاء منطقة دولية لنزع السلاح فى داخل نطاق الأمم المتحدة لتقوم بهذه المهمة ، وربما كانت وسائل الرقابة غير المتطفلة فى ذلك الحين ما زالت بدائية يستحيل معها العمل الفعال ، ولكن اليوم تتوفر اساليب الرقابة الالكترونية والطبيعية والكيميائية وعن طريق القمر الصناعى ، وفى الواقع تستخدم القوى الكبرى هذه الاساليب لصالح أجهزة مخابراتها والمشكلة تقع فى تدويلها وتحويلها الى صندوق مشترك للمعلومات لكى تعد من سباق التسلح والتنمية والبحوث العسكرية . ولقد حان الوقت لان تنشأ وكالة دولية تستخدم القمر الصناعى فى الاشراف والرقابة والتحقق لكى تنهض عملية نزع السلاح على قدميها ، ولا يمكن أن تكون مثل هذه الوكالة حاسمة فى الرقابة على التنمية والبحوث العسكرية فحسب ، ولكنها قد تؤدي كذلك دورا أساسيا فى الرقابة على اجراءات نزع السلاح والتحقق منها وتقوم بواجب اضافى وان كان فى غاية الاهمية فى مجال التنمية . لقد تم الاعتراف على نطاق واسع باهميتها فى تحقيق الامن ونزع السلاح ، ويمكن لهذه المنظمة اذا وجهت التوجيه الصحيح ومنحت السلطات السليمة ان تكون نقطة انطلاق رئيسية فى جهود التنمية واستخدام الموارد ويمكنها باستخدام اساليب الاستشعار عن بعد ان تنظم المعلومات عن الموارد العالمية المتاحة وتقدمها لكل الامم ، ويمكن استخدامها فى تنظيم مشاريع انتاج المحاصيل واستخدامها كجهاز اذار مبكر عن امراض المحاصيل ، ويمكن ان تقوم باشراف دولى على البيئة للقضاء على التلوث والكوارث الطبيعية ، ولاستغلال رشيد للطبيعة ، وبذلك يمكن لمثل هذه الوكالة ان تربط وظيفيا بين اكثر المهام المعاصرة حيوية ، أى بين نزع السلاح والتنمية .

مركز دراسات البحر المتوسط

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب
متخصصين وأساتذة وأساتذة.
وتقوم باختيارها ونقلها إلى العربية فتمت ترجمة
من الأساتذة العرب ، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من ملامحة
البحر في قضايا العصر.

تصدر شهرياً

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونكو بلقانا
الدولية ، وتصدر طبعات العربية بالاتفاق مع الشعب القومية
للبنوكو ، وبمعاونة الشعب القومية العربية ، ووزارة
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

الشن ٢٥ قرشاً

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

المجلة الدولية للعلاوم الاجتماعية

الأسس التربوية لعالم الاجتماع

المجلد التاسع والثلاثون - السنة العاشرة

يناير - مارس ١٩٨٠

تسلسل من مجلة رسالة اليونسكو



المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

العدد ٣٨ يناير / مارس ١٩٨٠

السنة العاشرة

١٠ يناير ١٩٨٠

١٠ كانون الثاني ١٩٨٠

٢٢ صفر ١٤٠٠

● ● محتويات العدد

- الكتب الدراسية والمواد العلمية في افريقية
- العلوم الاجتماعية في التعليم العالي
الوضع في كوبا
- الضغوط المتعارضة على علم الاجتماع
الهوية العلمية مقابل توقعات الطلبة
- تدريس العلوم الاجتماعية في البلاد النامية
حالة تركيا
- اختيار الباحثين وتدريبهم في بولندا
- الاستقطاب المزدوج والترابط والتبعية
واهميتها للتعليم والبحث
- عملية التدريب والبحث في امريكا الوسطى
- العوائق اللغوية في اليابان - وجهة نظر
اقتصادية
- علم الاجتماع ٠٠ وانواع في امريكا اللاتينية
- ادخال العلوم الاجتماعية في بابوا غينيا
الجديدة
- قيود ومتناقضات واتجاهات التخصصات
المتداخلة البيئة الهندية
- علم السياسة - النظرية البوجوسلافية
والتطبيق البوجوسلافي
- التربية العليا الاجتماعية العلمية في الاتحاد
السوفيتي

تصدر عن:

مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

(- شايح طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون: ٧٤٤٥٠٤)

رئيس التحرير

عبد المنعم الصاوي

نصية التحرير

د. مصطفى كمال طلبه

د. السيد محمود الشنيقي

د. محمد عبد الفتاح القصاص

عشمان بنوبيه

صفي الدين العزاوي

الإشراف الفني

عبد السلام الشريف

سعيد المسيري

الكتب الدراسية والمواد العلمية في أفريقية

● ● ان القضية المهمة في موضوع تأليف الكتب الدراسية في مختلف مراحل النظام التعليمي عند أي أمة من الأمم هي اصطلاح المثقفين في هذه الأمة بنشر العلوم الاجتماعية . ولكن المهمة الكبرى والمباشرة في هذا الشأن تقع على كاهل العلماء الاجتماعيين من هؤلاء المثقفين ، وبخاصة إذا كان هؤلاء العلماء يشغلون بتدريس مختلف المواد الاجتماعية .

وهذه القضية تتخذ شكلا خاصا في أفريقية حيث تعد العلوم الاجتماعية وسيلة لمعالجة مشكلات المجتمعات المتغيرة واداء لتفسير وتحقيق الظواهر الاجتماعية المشاهدة . على ان العلماء الاجتماعيين في افريقية - كسائرهم في الهند - يواجهون مشكلات خطيرة في تأليف الكتب الدراسية ، مشاهدا التعارض بين ما يصفه يوغن درسنغ « بالثقافة العالية للعلوم الاجتماعية » و « الثقافة القوية لطلاب العلوم الاجتماعية » وتتجلى هذه المشكلات في أن الاسئلة التي يوجهها الطلاب

الطَّاب : أكسود . ١٠ أكيوود

أستاذ ورئيس قسم السوسولوجيا والأنثروبولوجيا بجامعة
ايف ، ايل ايف ، ومراسل للجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
في نيجيريا .

المترجم : أميرة محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب
والعلوم الاجتماعية ، ورئيس مشروع الألف كتاب سابقا

لدرسيهم ، وبخاصة في المرحلة الجامعية ، تنشأ غالبا
عن تفكيرهم في ثقافتهم المحلية المتضمنة عناصر قومية
وثقافية متعددة . ولذلك قد يعجز المدرس المتصلع من الثقافة
العالمية للعلوم الاجتماعية عن تقديم اجابات شافية عن الاسئلة
الموجهة من الطلاب المحليين ، برغم ما يتمتع به من مكانه
مرموقة في الدوائر الأجنبية . بيد ان المدرس الافريقي لن
يلبث أن يعرف كيف يستعين بقريحته الوقادة على الاجابة
عن اسئلة تلاميذه . دون أن يفقد النظرة العالمية لمادته ، وذلك
بعد قيامه بدراسة دقيقة لتاريخ بلاده وبخاصة تلك العمليات
التي تتحول بها الثقافة المحلية الى ثقافة قومية .

وليس مشكلات تأليف الكتب الدراسية في البلاد الأفريقية محددة في مرحلة ما بعد التخرج في الجامعة ، والمشكلة الحقيقية هي أن علماء المواد الاجتماعية قلما يقومون بترجمة المراجع الأجنبية إلى اللغة المحلية أو القومية ، كما هو الحال في بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية . والسبب في ذلك أن كثيرا من الجامعات - باستثناء بعض بلاد شمال أفريقية - تؤخر ، لسوء الحظ ، أن تكتب وتفكر وتعلم الأفارقة بتلك اللغات الأوروبية أو العربية التي تقلت بها ثقافة الكتب اليهم . ولذلك يمكن تلخيص المشكلات الدقيقة في تأليف الكتب الدراسية في معظم البلاد الأفريقية فيما يلي : بأي لغة وبأي وسيلة يجب نشر العلوم الاجتماعية ؟ كيف يمول تأليف الكتب الدراسية وبمن ؟ ويجب أن نسال أيضا : ما مهمة المدرس بالنسبة لتأليف الكتب المدرسية ؟ هل ثمة مشكلات يعتن أن يعالجها مؤلف الكتاب الدراسي في العالم الثالث - وبخاصة في أفريقية - خلاف المشكلات التي يعالجها المؤلف في الدول الام (الكبرى) ؟

الوضع في أفريقية

أفريقية قارة شاسعة الأرجاء تضم مالا يقل عن ٥٦ دولة مستقلة . وقل منها ما تمتع بالسيادة مدة تربي على قرن من الزمان . وقد ظفرت الأغلبية الساحقة من هذه الدول باستقلالها منذ فترة تتراوح بين عشرين واثنين وعشرين سنة . وجميع هذه الدول متعددة اللغات والثقافة . وقد خلفت القوى العالمية في القرنين ١٨ و ١٩ للدول الأفريقية الجديدة سياساتها التعليمية المبنية على الفلسفات الأوروبية عن القارة الأفريقية من حيث طبيعة الانسان والمجتمع والسياسة . ولا تزال أسس بعض هذه السياسات التعليمية قائمة حتى اليوم . وفي وسعنا أن نلاحظها في البرامج والمشروعات التعليمية .

وقد صدق على مزروى في ملاحظاته عن المستعمرات البريطانية السابقة حيث قال :

« لأن المدارس العامة البريطانية كذت تخرج الطبقة الحاكمة من عليا القوم في البلاد ، ولأن الكثير من الأحكام والنظم السياسية كان وليد تاريخ عليا القوم في بريطانيا ، قامت الثقافة السياسية كلها على مبدأ ضبط النفس ، والعمل بروح الفريق ، ومراعاة العدل والانصاف ، وكلها صفات اكتسبها البريطانيون - إلى حد ما - في ملاعب كرة القدم في ونشستر ، وإيتون ، ورجبي ، وهارو .

ولذلك أدخل البريطانيون في مستعمراتهم بعض الألعاب التي ساعدت على تكوين الأساليب الاجتماعية والسياسية . وآه بعت كرة القدم أكثر الألعاب الرياضية شيوعا في أفريقية .

ويمكن اكتساب قواعد اللعب بين عشية وضحاها ، كما أن كرة القدم لا تجنبي دائما في تجنب أشد ضروب العدوان شراسة وضراوة . بل - على العكس - قد تنشب

المعارك بسبب قرار أصله الحكم في مدينة كمبالا . أو قرار أصله مساعد الحكم ولكن صانعي السياسة في الحكم الامبراطوري البريطانى كانوا يعرفون ما يفعلون عندما عدلوا الى تلبية الوطنيين بممارسة لعبة كرة القدم مرة أو مرتين بعد الظهر في كل أسبوع » .

ثم أضاف :

« ان الذى توضحه لنا تجربة المدارس العامة البريطانية هو ان تعليم القيم لا يتم عن طريق خطب تلقى في قاعة الدرس ، أو مواعظ تلقى على منبر الكنيسة . بل يمكن أن يتم ببعض الوسائل غير الظاهرة مثل لعب كرة القدم في كلية إيتون ابان القرن التاسع عشر » اهـ .

هذا وانتقال القيم من الدولة الاستعمارية الأم الى المستعمرات لم يكن مقصورا على البريطانيين . فقد مارس هذا العمل البلجيكيون ، والألمان ، والبرتغاليون ، والأسبان ، وغيرهم ، بأسلوبهم الخاص أيضا . وجدير بالذكر أن النقيب والتر رسل كرؤكز - من رجال حرس الحدود سابقا في ١٩٤٧ - قد فصل في دراسته عن الطرق التي اتبناها البريطانيون والفرنسيون ، والبلجيكيون ، في حكم المستعمرات الافريقية أوجه الشبه والاختلاف في السياسات التعليمية وتطبيقها ، وأشار أيضا الى النقد الذى وجهه الأوروبيون ممن يصفون أنفسهم بأنهم « أحرار الفكر » ، فذكر بعض الاصلاحات القليلة التي اقترحت وبعض الملوم الذى لقاء صفوة المتعلمين في ثلاث مستعمرات على البلاد الافريقية ، وقرر أيضا الهدف العام للسياسة الاستعمارية حينئذ هو بلا نزاع ادخال الحضارة الأوربية بين الافريقيين ، دون أية محاولة لفهم طبيعة كل من الحضارة الغربية والحضارة الافريقية . وأخيرا أكد أن التعليم كان له شأن كبير للغاية في ادخال الحضارة الغربية . وقد أوضح جين م . ليونز في مقاله الوارد فيما يلى آثار الاتصالات الدولية وتأثير الدول بعضها في بعض بصورة متباعدة .

وقد درس المؤرخ النيجيرى أ . ا . أيا نديلى - نائب رئيس جامعة كلابار الآن - الطريقة التي أعدت بها الدولة الاستعمارية الطبقة المتعلمة في نيجيريا ، فقال ان هذه الطبقة تنقسم الى ثلاث فئات اجتماعية هي : المولودون والمتعاونون ، والحوثة . فاما المولودون فهم الرعييل الأول من الطبقة المتعلمة . ولم تكن هذه الفئة وليدة الوضع النيجيرى ، بل كانوا عبارة عن أرقاء منبوذين ، وأصبحت ذريتهم - اذا صح هذا التعبير - بمثابة الحجر المنبوذ الذى صار حجر الزاوية فى بناء صرح نيجيريا . وقد تحولوا الى الجيل الأول من الطبقة المتعلمة طبقا للاسلوب الغربى « على نحو أصبحوا يرون معه أنهم قادة شعبهم الذى نبذهم » . وأما الفئة الثانية فهي الطبقة المتعلمة التي تشيبت بروح الشكر والعرفان للغزاة البريطانيين ولم تكف قط عن نظم عقود المدح والثناء على « السلم البريطانى » والشكر والعرفان للبريطانيين . وكان هؤلاء هم القوم الذين سلمتهم الحكومة الاستعمارية مقاليد السلطة في العقدين السادس والسابع .

وأما الفئة الثالثة من الطبقة المتعلمة فيطلق عليها اسم « مثقري الفتن » الذين يرى آياندلي أنهم هم الرجال والنساء الذين أغضبوا أعينهم في خفة وطيش وهم لا يشعرون عن بذور الحياة السياسية التي عرسوها عشية الاستقلال عن الحكم الاستعماري . وعلى الرغم من أن آياندلي كتب ذلك عن نيجيريا فإن الأمور التي أشار إليها لها نظير في كثير من أنحاء أفريقية الاستعمارية الأخرى مع اختلاف « أشخاص التمثيلية » . على أن آياندلي يرى أن الأحياء من هذه الفئات الثلاث من الطبقة المتعلمة قد تحولوا إلى « النيجريين الجدد » كما أثر هو أن يسميهم . ومن العوامل التي ساعدت على هذا التحول تولى العسرين زمام السلطة في البلاد ، وإنشاء ولايات محلية كإقسام فرعية للدولة القومية ، وتعيين الشباب في الخدمة ، وتغير موقف الجامعيين . وكل ذلك يؤدي إلى الاهتمام بدراسة أحوال نيجيريا والاهتمام بأمرها ، وهو أمر مفقود في المناهج الدراسية السارية في الجامعات النيجيرية . ويعني هذا التحرر من الرق الثقافي وأنماط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الموروثة عن عهد الاستعمار .

بيداجوجيا العلوم الاجتماعية

إذا علمنا أن التدريس هو العملية المباشرة لنشر العلوم الاجتماعية . وأن تأليف الكتب فيها معناه بوجه عام صنع الأدوات الرئيسية لنشر هذه العلوم ، وجب علينا - حينئذ - أن ندرس مكان البيداجوجيا (فن التدريس والتعليم) في العلوم الاجتماعية . وأول ما نلاحظه في هذا الشأن أن علماء المواد الاجتماعية لم يظهروا اهتماما كافيا بالتدريس الفعلي لمادتهم . صحيح أنهم يهتمون بمناهج البحث الاجتماعي الذي أحرزوا فيه نجاحا بارزا ، ولكنهم لم يهتموا اهتماما جوهريا بفن التدريس من حيث هو . وأنا اعتقد أن العلماء الاجتماعيين يستطيعون - بل يجب عليهم - أن يبذلوا قصارى جهدهم للإسهام الكبير في تطوير البيداجوجيا بخاصة . على أنه يجب عليهم أن يعرفوا أمورا ثلاثة قبل أن يتسنى لهم ذلك : أولها أن الذين يجب تعليمهم نظاميا متوافرون في كل مكان من المرحلة الأولية إلى المرحلة الجامعية . وثانيها أن طلاب العلوم الاجتماعية حالا ومالا متوافرون في المجتمعات الحضرية والريفية على السواء . وثالثها أن الحاجة تدعو لتجريب طرق التدريس التي تتضمن أساليب مقتبسة من الطرق العملية المتبعة في الثقافات الشفهية باستخدام بعض الوسائل التعليمية مثل الأفلام ، وأشرطة الفيديو ، والمسجلات الشريطية ، وغيرها ، وفيما ينقطع بمضمون المعارف الاجتماعية يجب على العلماء الاجتماعيين من الأفارقة أن يضيفوا إلى المناهج التقليدية المتبعة في العلوم الاجتماعية في الدول الأم بعض الموضوعات الأخرى مثل سوسيولوجيا حركات التحرير في تاريخ أفريقية ، وسوسيولوجيا الأدب الأفريقي ، والتنمية الاقتصادية ، والتخلف ، وهذا قل من كثر ، وفيض من بحر . وبمثل هذه الموضوعات لا يصبح المدرس مجرد آلة تردد ما تحتويه بطون الكتب الدراسية .

وبذلك يقوم المدرس بوظيفة ما يسمونه « الموالم » أو الجريوت (شاعر الرابابة الذى يغنى الماثورات الشعبية) . وفى أداء هذه الوظيفة يقوم المعلم بجمع شتات الماثورات الشفهية المتعلقة بالعلوم الاجتماعية ويهيئ منها مادة لتأليف الكتب الدراسية . وإذا كانت الوسائل الألكترونية تتيح فرصة حقيقية لبيداجوجيا جديدة فمن الحق أن نقول أن الماثورات الشفهية يمكن أن تؤدي دون شك الى طريقة جديدة فى فن التربية والتعليم .

الحد الأدنى من القدرات الأساسية

والكتاب الدراسى للطلاب الجامعيين

الوظيفة الأساسية للكتاب الدراسى هى توصيل المعارف والمعلومات . ويسم هذا التوصيل بطريقة منهجية ، ومتكاملة ، ومتدرجة . ويتألف محتوى التوصيل من أفكار ومعلومات منتقاة بعناية لتكوين مجموعة من المعارف يرى مدرس مادة معينة أنها ضرورية للمبتدئ لكي يكتسب الحد الأدنى من القدرات الأساسية ، ولتوصيل المعلومات المنهجية التى تؤدي الى توفير الحد الأدنى من القدرات الأساسية ، ولتوصيل الجامعات الافريقية على تقسيم مجموعة المعارف والمعلومات الى دروس أساسية ، ودروس متخصصة ، ويطلق عليها أحيانا اسم الدروس الإجبارية ، والدروس الاختيارية . والهدف من الدروس الإجبارية هو توصيل معلومات ومهارات عقلية أساسية الى الطالب يجب عليه اكتسابها قبل الانتقال الى المجموعة التالية من المهارات والمعلومات المتدرجة . والهدف من الدروس الاختيارية هو بدء عملية التخصص فى مجال معين ، أو مجال فرعى من أحد العلوم الاجتماعية . واندروس الإجبارية هى أهم وسيلة لتوصيل المعرفة فى أحد أقسام العلوم الاجتماعية .

لغة التعليم

الأسئلة الواجب توجيهها فى هذا المجال هى : باى لغة يجب تعليم الدروس الابتدائية والثانوية ، وبخاصة فى البلاد التى تكون فيها اللغة الانجليزية أو الفرنسية لغة ثانية ؟ هل يجب القول بأن الطلاب الملتحقين بالجامعة ينتقلون من مستوى أدنى فى فهم موادهم الدراسية الى مستوى أعلى ؟ كيف تعالج مفاهيم العلوم الاجتماعية فى الكتاب الدراسى ؟ ماذا يجب أن يكون عليه مستوى إتقان اللغة الانجليزية ، أو العربية ، أو الاسبانية ، أو الفرنسية ، كتابة وحديثا ؟ ما فائدة دروس التقوية فى الانجليزية أو الفرنسية فى الدول الافريقية المتعددة اللغات ؟ هذه هى بعض الأسئلة التى تبين مدى تباين المشكلات التى يجب حلها ، قبل الإقدام على تأليف كتب دراسية للتعليم الجامعي .

الوسائل التعليمية

١ - المذكرات

هناك وسائل مختلفة لتقديم معارف العلوم الاجتماعية الى الطلاب الافارقة . هناك مثلا الوسيلة المعروفة باسم المذكرات في بعض جامعات افريقية الغربية المتكلمة بالانجليزية . وتتألف هذه المذكرات من مواد علمية يسلمها المحاضر الى الطلبة المدرجة أسماؤهم في مادته الدراسية ، مشيرة الى عناصر المحاضرة وقد تتألف المذكرات من فصل من الكتاب الدراسي ، أو صفحة من جريدة ، أو مقالة في مجلة ، أو نسخة مطبوعة بالاستئصال من المحاضرة نفسها . وتعد المذكرات الآن وسيلة هامة من وسائل التعليم عند الطلاب الجامعيين بنيجيريا . وقد أصبحت كذلك نتيجة الاستجابة للاحتياجات التعليمية عند كل من الطلبة والأساتذة في بيئتهم الطبيعية . وتكون المذكرات عادة في قطع الربع أو حجم الفولسكاب .

أمثلة اجنبية

وفي وسعنا أيضا أن نذكر أشكالا أخرى للوسائل التعليمية . ولنضرب مثلين من الولايات المتحدة : أحدهما سلسلة مطبوعات بوز - ميريل في العلوم الاجتماعية ، والآخر « سلسلة المطبوعات النموذجية » ، وآخر مثال لها « مطبوعات أديسون ولسلي النموذجية في الانثروبولوجيا » . وهذه الأخيرة تتفق مع المؤلفات المألوفة لدى الكثيرين من مدرسي الجامعات الافريقية ، وهناك نماذج أخرى من الكتب المدرسية في كل من البلاد المتكلمة بالانجليزية والبلاد المتكلمة بالفرنسية ، والمثال الرابع هو المؤلفات الأساسية التي تنشرها « مؤسسات سلاسل السوسيولوجيا الحديثة » ويحررها أنيكس إنكلز ، ويتولى نشرها برونس هول .

الكتب الدراسية للمدارس الثانوية

ونستطيع أن نذكر المزيد من أمثلة الوسائل التعليمية الأجنبية على مستوى المدارس الثانوية . وهناك كتاب « اندراست الاجتماعية » الذي ألفه عالمان بريطانيان من علماء الجغرافيا هما فريد طمسون وباتريك بيل ، وزميلهما هيو هوز - وهو مؤرخ - لمدري المدارس الابتدائية في افريقية ، ونشرته دار لونجمان (لندن) في ١٩٧٧ .

وقد قام المؤلفون الثلاثة بالتدريس في افريقية في اوقات مختلفة ، واشتركوا في اعداد المدرسين الافريقيين ، بصورة أو أخرى ، في شرق افريقية وغربها . ومن مزايا كتابهم أنه يتضمن طريقة هامة من شأنها أن تفتح آفاقا جديدة أمام مؤلفي الكتب الدراسية في المواد الاجتماعية من الافريقيين وبخاصة في مجال

السوسيولوجيا والانثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية في أى مرحلة من مراحل التعليم .
مثال ذلك أنهم استخدموا الماثورات الشفهية في تطوير برامج العلوم الاجتماعية بقصد
الاستفادة من التجارب الثقافية عند المدرسين والطلاب الأفريقيين بصورة مباشرة .

وقد قدر طمسون وبيلي وهوز القيمة الحقيقية للألوان المختلفة من الماثورات
الشفهية ، كانهرافات ، والأساطير ، والأمثال ، والحكايات الشائعة في المجتمعات
الأفريقية ، في تكوين ذخيرة وفيرة من المعلومات الاجتماعية الشفهية عن البيئات
المختلفة ، وأنماط السلوك الانساني ، والأنشطة الاجتماعية في مختلف الظروف
البيئية . وهم يذكرون الطرق المناسبة لتفسير الحرافات ، والأساطير ، والأمثال ،
والحكايات ، في تدريس العلوم الاجتماعية في أفريقية . وهذه الطريقة الحديثة التي
تجمع بين الوسائل الالكترونية والأساليب الشفهية يمكن استخدامها ودراستها
دراسة نقدية ، واقتباسها بطريقة مفيدة كخطوط ارشادية قابلة للتعديل ، في اعداد
الكتب الدراسية والوسائل التعليمية لطلاب المدارس الثانوية ، وطلاب الجامعة
بل كذلك طلاب الدراسات العليا .

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذا الكتاب هي ان الطريقة التي تدرس بها
المواد الاجتماعية يمكن أن تقوم على أساس اكتساب المهارات والاتجاهات والقيم التي
تنطوي عليها الماثورات الشفهية . ومن أمثلة المهارات مهارة الوصف والمناقشة ،
واستخدام اليد والعين في الرسم ، ومهارة التنسيق في الدراما والرقص ،
وأما الاتجاهات فتمنها اتجاه التعاون عن طريق تأليف الجماعات - مثلا - وفهم أسلوب
التفكير والشعور عند الآخرين عن طريق الدراما . وأما القيم فيمكن اكتسابها من
طريق المغزى الأدبي للقصص والحكايات :

المخطون التعليميون ، والماثورات الشفهية

على أننا اذا رجعنا الى مثالة حديثة بقلم بولارندى أو بيبى المدرس بجامعة
لاجوس ، نشرت في عدد مايو ١٩٧٨ من صحيفة الديل تايمز النيجيرية ، بدا لنا ان
بعض المخططين التعليميين في أفريقية لم يعوا هذه الدروس . وهذا يشاهد في
نيجيريا بصفة خاصة حيث يقول أوبيبي ان هؤلاء المخططين لا يرون أن « الدراسات
الاجتماعية » جديرة بالتعليم . وهذا يفسر لنا - على الأرجح - عدم الاهتمام بتدريس
علم الاجتماع في المدارس الابتدائية والثانوية الا منذ عام ، وذلك بالقياس بالجغرافيا
التي أدخلت في مناهج الدراسة منذ أكثر من ٣٠ عاما ، وعلم الاقتصاد الذي أدخل منذ
عدة سنوات . ويضيف أوبيبي قائلا : ان المواد الدراسية في معظم مناهج التعليم
بمساعدة تيجيريا العلمية من ابتدائية وثانوية قد وضعت بهدف اجتياز الامتحانات
الخارجية ، مثل شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ، وامتحان الشهادة المدرسية لغرب
أفريقية .

ومن الواضح أنه متى كان الهدف الاسمي من اكتساب المعرفة في كل مراحل التعليم هو اجتياز الامتحان سهل علينا أن نفهم السبب في الاهتمام بحفظ المعلومات واسترجاعها بسرعة ، وعدم التعويل على كسب المعلومات الاجتماعية من المأثورات الشفهية ، واقتباس هذه المأثورات في المناهج ائدراسية .

ومع ذلك فاننا نستطيع أن نلمح بصيصا من الأمل في مقال بولارندى أويبيى حيث أشار الى ما حدث في جامعته هو من أن لقيفا من الكبار ومعلمى المدارس الابتدائية والثانوية الذين قيدوا اسماءهم في البرنامج المشترك للتعليم المتخصص يمكنهم أن يقوموا - في المستقبل - بدور الوسيط ، فيدخلوا في المدارس الثانوية والابتدائية قديما من معلوماتهم وخبرتهم التى استخدموها من البرنامج « الذى تخصص المشتركون فيه في تدريس الدراسات الاجتماعية بالاضافة الى اللغة الانجليزية » . على أنه يجب القول بأن البرنامج المشترك ليس سوى وسيلة واحدة من وسائل عدة لزيادة عدد مدرسى المواد الاجتماعية المدرسين في نيجيريا .

هذا وانشاء أقسام للدراسات الاجتماعية في المدارس الثانوية هو من الطرق التربوية الأخرى . وتضم المدرسة العالية الشاملة في « ايتورو » بولاية أوجون في نيجيريا قسما من هذا القبيل ، كما نشرت كتابا مدرسيا تهديدا غاية في الغائفة عنوانه « اندراسات الاجتماعية للمدارس الثانوية النيجيرية » من جزئين ، مع طبعة انغلاميد ، ودليل للمدرسين . وقد ورد في التوجيهات الخاصة بالمدرسين والمحنة بالكتاب أن الهدف الاساسى للدراسات الاجتماعية في المدارس العالية بنيجيريا هو اعداد الطلاب ليكونوا مواطنين واسعى الاطلاع يستطيعون الاسهام في تقدم المجتمع . وتنقسم محتويات الكتاب الى وحدات تعليمية ، كل وحدة تتضمن أقساما وموضوعات . والاعدااف الخمسة المبين للمنهج الدراسى كما ورد في الكتاب هي : (ا) تزويد الطلاب بالمعلومات (ب) تعليم الطلاب احترام القانون والنظام (ج) تعليمهم وجوب العمل بأمانة وجد (د) الايام بالثقافة المحلية وثقافة الشعوب الأخرى (هـ) ادارك فائدة التعاون في المجتمع . ومن الكتب الدراسية الأخرى ما يسمى « مراجع المدرسين في الدراسات الاجتماعية والثقافية » في التعليم الابتدائى الذى مدته ست سنوات . وجدير بالذكر أن هذه المراجع من اعداد جامعة ايف بنيجيريا التى تصدر مراجع للمدرسين في موضوعات معينة ، مكتوبة بالانجليزية . ومن امثلة هذه المراجع كتاب « كيف برزت نيجيريا الى حيز الوجود » المكتوب لتلاميذ الصف الخامس الابتدائى ويطالب هذا الكتاب المدرسين بتصوير الشخصيات في صورة حية ، وتعليم التلاميذ

بطريقة تشعرهم بحيوية المدرس وسعة خياله ، ويرافق هذا الكتاب كراسة التلميذ .
ويطلب الى المدرسين استخدام المناقشات ، وعرض اللوحات الفنية ، والشرح والتفسير ،
واستخدام العروض ، وقراءة الخرائط ، ودراسة الصور ، وتمثيل بعض الأحداث ،
والإشارة الى الشؤون الجارية ، وغير ذلك من الطرق المناسبة لربط التعليم المدرسي
بالحياة .

اهداف التعليم

هذه الكتب الدراسية والوسائل التعليمية ليست سوى أمثلة للمواد المستخدمة
فى تدريس العلوم الاجتماعية بالمدارس الابتدائية والثانوية . وقد برزت بعض مفاهيم
العلوم الاجتماعية فى هذه المدارس ، كمفهوم الأسرة ، والمجتمع ، والأمة ، والبيئة
الوطنية ، والدولة القومية ، والتنمية ، والنشاط الاجتماعى ، والهيكل الهرمى للسلطة ،
وغير ذلك من المفاهيم الكثيرة . وقد حدد قسم الدراسات الاجتماعية بالمدسة العالية
الشاملة السابق ذكرها ١١ مهارة أو أكثر يمكن اكتسابها فى دراسة المواد الاجتماعية
بالمدراس الابتدائية ، وهى :

- ١ - اجادة لغة التعليم .
- ٢ - القدرة على ملاحظة الأشياء .
- ٣ - القدرة على وصف ما يلاحظه الطالب ، عند الضرورة .
- ٤ - القدرة على توجيه أسئلة الى الناس والحصول منهم على اجابات شفوية .
- ٥ - القدرة على توجيه الأسئلة والاجابة عنها بسهولة للاستزادة من المعرفة .
- ٦ - المهارة فى اعداد الأسئلة التحريرية للحصول على اجابات تحريرية عنها .
- ٧ - القدرة على سرعة القراءة لاستيعاب المعلومات من الكتب الدراسية وكتب
المراجع ، والمجلات ، والجرائد ، والصحف .
- ٨ - معرفة استخدام الوسائل السمعية والبصرية .
- ٩ - القدرة على عمل الاشكال الهندسية ، والخرائط التخطيطية ، والصور ،
والكتابة الصحفية ، والرسوم البيانية ، والاشكال الرياضية .
- ١٠ - زيارة الأماكن الهامة حيث يستطيع التلاميذ مشاهدة الأشياء بأنفسهم .

١١ - القدرة على التمييز بين الحقيقة ، والمغالطة ، والرأي .

ومن المهارات الأخرى إصدار الأحكام القيمة ، وتمحيص المعلومات المجموعة .

وفي بعض البلاد الأفريقية - كنيجيريا مثلا - تتألف الدراسات الاجتماعية في المدارس الابتدائية من التاريخ ، والجغرافيا ، والتربية الوطنية ، في حين تتألف في المدرسة الثانوية - إلى جانب ما ذكر - من علم الاقتصاد ، والسوسولوجيا ، والنظريات السياسية . والهدف من محتوى المقررات الدراسية في المجموعة الثانية من المواد أن يكون أساسا مفيدا لدراساتها في المرحلة الجامعية . ويمكن أيضا صياح المهارات ، والاتجاهات ، والقيم ، التي سبقت الإشارة إليها في الظروف الفعلية لحجرة الدراسة في صور مكتوبة . وبالوسائل التعليمية التكنولوجية . وقد تكون الأفكار التي تحملها الأشكال التقليدية لنعرفه محدودة جدا في مجالها بالنسبة للعلم المعاصر ، ولكن أهميتها تكمن في القيم ، والاتجاهات ، والمهارات التي تنطوي عليها ، والتي سبق أن بيناها .

وعلى المؤلف الذي يصبو إلى تأليف كتاب دراسي في العلوم الاجتماعية أن يضع نصب عينيه القراء الذين يهدف هو إلى الكتابة لهم ، ومراعاة نظرتهم إلى العالم الذي يعيشون فيه ، والمنطق الذي يفكرون به . وليس المؤلف بحاجة فقط إلى الاتصال بطلابه أو بمجموعة تمثل القراء عامة ، بل هو بحاجة أيضا إلى الإلمام بأحوال المجتمعات القروية والحضرية التي يأتي منها طلابه الذين يكتب لهم . وعليه أيضا أن يكون ذا قدرة على التمييز بين عناصر السبيلكان من حيث لغتهم وعاداتهم ، وربما وجب عليه أيضا الإلمام بالأعراف الشائعة بينهم ، وتفسير الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تمر بها بلادهم والعالم من حولهم .

وعليه أن يدرك أيضا أنه قد لا يوجد الناشر المحلي الذي يقدم على إخراج الكتاب المدرسي ، أو ترويجه بعد طبعه . ولذلك يجب على المؤلف أن يوطن نفسه على استثمار ماله الخاص في طبع الكتاب المدرسي ونشره .

المعلم هو الكتاب الحقيقي

قال الزعيم الهندي الراحل مها تما غاندي في سيرة حياته التي كتبها بقلمه :
• لقد كنت أعتقد دائما أن الكتاب المدرسي الحقيقي للتلميذ هو معلمه . أنني لا أتذكر سوى النزر اليسير مما علمني أستاذي في المكتبة ، ولكنني أذكر الآن بكل وضوح

ما علمنيه أستاذى من غير الكتاب » . وفى ضوء هذا القول يجب أن يكون المعلم معلمي نظرتنا واهتمامنا فى نهاية الأمر . واثق لتجد - لسوء الحظ - أن المركز الاجتماعى الذى يتمتع به المعلم والتعليم الذى يليه فى غاية المهانة . وهذا أمر مشاهد فى معظم المعاهد العلمية فى أفريقية ، وبخاصة فى البلاد المتكلمة بالانجليزية . وفى بعض أنحاء أفريقية يتندرون على المعلم فى المجتمعات الريفية ، ويلقبونه بلقب « تيسا أوكو » ومعناه : « معلم الأذغال » . ومهما أوتى الأستاذ الجامعى من البراعة ، ومهما أنفق اناساعات الاضافية فى عمله ، ومهما أجاد اعداد دروسه ، وارتفع مستوى محاضراته أو افكاره ، فإن الناس لا يرون سوى أنه أدى الواجب عليه ، وبالتالي لا يستحق أى أجر اضافى .

ولم يقدر الناس حتى الآن الدور الاكبر للمدرس فى فهم العلوم الاجتماعية فى جامعات أفريقية اليوم ، وأهميته فى اعداد القوى البشرية اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . ولم يسلم الناس حتى الآن بأن جدوى التعليم تتوقف على خطة الدراسة التى يضعها المدرس أمام تلاميذه ، وأن تقسيم المنهج يرتبط بتقسيم الكتاب المدرسى نفسه . وقد قال غاندى أن المدرس الماهر هو الذى يلم بالكتاب الدراسى المامنا تماما ويبدل جهده فى شرح ما غمض من الكتب الدراسية المقررة على الفصل .

ولا يزال التعلم عن طريق « التذكر السمعى » يتبوا المكان الاول لدى الكثير من الطلبة الأفارقة فى كافة مراحل التعليم .

فالكتاب المدرسى الحقيقى عندهم هو المعلم حتى فى الجامعة . على أن حفظ محتويات الكتاب وغيره من المواد الدراسية دون قدر كاف من الفهم سوف يظل قائما الى حين ، مادام الهم الأكبر للطالب منصرفا الى النجاح فى الامتحان ، والحصول على الشهادة التى تعد دليل على كسب المعرفة . وربما اذا لم تهتج القراءة من أجل النجاح فى الامتحان هى معيار التحصيل العلمى أمكن لنا أن نتوقع اقبالا اكبر من الطلبة على قراءة كافة أنواع الكتب ، وعلى القراءة حبا فى القراءة نفسها .

ويختم هذه الاعتبارات باشارة عابرة الى المشكلات المتعلقة بتأليف مواد تعليمية فى المجتمع المتعدد اللغات الذى لم تصبح فيه احدى اللغات هى اللغة الرسمية للامة ، والذى تكون فيه اللغات المتعددة الوانا مختلفة من الأدب بمتعلات غير متوازنة .

خاتمة

سنعرض هنا قليلا من النتائج ، وأولها القضية التي ينبىء عنها الجدول (١) ، وهي أن نشر العلوم الاجتماعية يجب أن يبدأ من المرحلة الابتدائية ، ثم يستمر حتى

الجدول (١)

وظائف الكتب الدراسية وما يتصل بها من المواد العلمية

المدرسة الابتدائية	غرس روح البحث، والالام بالأحوال الاجتماعية المحلية.
المدرسة الثانوية	التوسع في التعليم بحيث يشمل مفاهيم ومبادئ العلوم الاجتماعية
السنة الأولى والثانية الجامعة	التوسع في المنهج بحيث يشمل دراسة المباحث الجوهرية في العلوم الاجتماعية .
السنوات النهائية بالجامعة	تعليم نظريات العلوم الاجتماعية ومناهج البحث فيها كمرشد لأجراء البحث الاجتماعى .
الخريجون	تتطلب هذه المرحلة اطلاع العلماء الاجتماعيين على أهميات الكتب ماضيها وحاضرها في مجالاتهم ، وتنمية القدرة على اجراء البحوث بأنفسهم .
الاخصائيون .	القيام بالأبحاث المبكرة في المجالات النظرية والتطبيقية.

ان مرحلة المهنية التي تدعى شهادة الدكتوراه ، وذلك في أغلب البلاد الأفريقية التي استقر فيها الطراز الغربى من التعليم . ومع ذلك فإن نشر العلوم الاجتماعية يجب أن لا يقتصر على الكتب ، بل يجب أن يتسنى اكتسابها ونشرها عن طريق المأثورات الشفهية التي يجب تطويرها في أفريقية وتصديرها للخارج . ولدينا الملكات العقلية للابتكار والتحديث . ومهما يكن المحتوى والمجال والأهداف للعلوم الاجتماعية في مختلف مراحل النظام التعليمى فإن رجال العلوم الاجتماعية في العالم الثالث يجب أن يبدلوا قصارى جهدهم لاستئصال الحرافة القائلة بأن صغر السن يحول دون التعليم . فليس هناك أى مبرر يمتنع البدء فورا في تعليم المواد الاجتماعية وأجراء البحث

الاجتماعى العلمى فى سن المدرسة الابتدائية • واذا أمكن أن نعلم الأطفال كتب شارل ديكنز وروبرت لويس ستيفنسون وهو مر فليس هناك ما يمنع من ادراج فقرات من مراجع العلوم الاجتماعيه فى مطالعات الأطفال بالمدراس الابتدائية ، حتى فى افريقية نفسها • وقد ثبت بالتجربة أنه لا الشيخوخة ولا الطفولة تقف عبة فى سبيل فهم 'حوال المجتمع • ولذلك يجب أن تكون فكرة قيام الأطفال بالبحث الاجتماعى فكرة طبعية كفكرة دراسة الأفعال للعلوم الطبيعية • والواقع أن هذه الفكرة تتفق تماما مع نهيم المأثورات الشفهية للشباب •

وقد وجه من يسمون « بالأمين » أو « المتعلمين » نقدا شديدا الى قصور المعلومات التى تتضمنها الكتب المدرسية فى بعض المجتمعات الافريقية • ولذلك يجب أن تكون الكتب الدراسية فى العلوم الاجتماعية ذات مباشرة بالمجتمعات الافريقية المعاصرة ، ومن الخطأ القول بأن استعمال الكتاب المدرسى مقصور على حجرة الدراسة • ان هذه الطريقة هى بمثابة حفر قبر فى افريقية لدفن الكتاب المدرسى الذى يجب أن يكون فى تناول غير الأكاديميين وصالحا لاستعمالهم • صحيح أن هؤلاء لا يتاح لهم التعليم النظامى ، ولكن يجب أن لا يحرموا ثمرات الجهود الأكاديمية • والحق أن الوقت قد حان لدراسة الكتاب المدرسى فى ضوء تاريخه فى عالم التعليم ، وفى ميدان النشر •



العلوم الاجتماعية في التعليم العالي

الوضع في كوبا

● ● يتميز في العلم الحديث عمليتان : عملية التخصص وعملية التنسوع ، ويتولد من ذلك مختلف الخواص والتخصصات ، والاتجاه نحو التكامل ، وهو نتيجة الانعكاس التكويني لعلاقة الانسان بالطبيعة وبغيره من البشر . وبالنظر الى الاسلوب الذي ينتهجه عادة العلم والمعرفة التقنية ، وميلها الى أن يصيرا قوة انتاجية مباشرة ، ينبغي أن يكون للعلماء ادراك صحيح بمبادئ العلوم الاجتماعية . ولكي نتبين هذا الأمر يكفي أن نذكر أن العلم ، بغض النظر عن جانبيه النظري باعتباره نظاما للمعرفة ، يمثل نمطا خاصا للنشاط الاجتماعي في نطاق النظام العام لتقسيم العمل الذي يولد علاقات تقنية وتنظيمية ، ويؤدي وظيفة اجتماعية مرتبة أساسا بالانتاج ، بعبارة أخرى نقول انه يمكن التعبير عن مضمون العلوم الفردية من خلال ثلاثة انماط من العلاقات : علاقات تقنية بحتة ، وعلاقات تقنية وتنظيمية ، وعلاقات اجتماعية . ومن غير المحتمل البقاء على مستوى النمط الأول وحده .

والمعالم تطرأ عليه عملية معايشة اجتماعية بعيدة المدى ،

المطبة : تاليا فتح رفرو

استاذة الفلسفة والتاريخ بجامعة حافانا ، وتمارس نشاطا
بالمركز القومي للبحث العلمي يكويا . نشرت العديد من
الأبحاث والمقالات . وهي عضو في جماعة الفلسفة والعلوم
الاجتماعية بالجمعية القومية الكويية لليونيسكو .

المترجم : أحمد رضا

مدير بالادارة العامة للشؤون القانونية بوزارة التربية
والتعليم (سابقا) . ليسانس الحقوق من جامعة باديس .
دبلوم القانون العام من جامعة القاهرة صدر له حوالي عشرين
مؤلفا في القانون ، والقصة ، والمسرح ، والباله .

تمتد الى مجالات العلم كلها ، ولا يمكن ان يغفل الاسلوب النظري للعلوم من هذه العملية .

وفي هذا الخصوص تميل العلوم الطبيعية والاجتماعية الى التفاعل فيما بينها ،
تفاعلا وثيقا . ومنذ ان توطد علم الاجتماع ، وتطورت مختلف فروع المعرفة الاجتماعية ،
شهد المجتمع نموا في الدور الذي يؤديه في حياته مثل هذه المعرفة العلمية المنهجية
التي أصبحت قوة مادية متقدمة في التنمية الاجتماعية ، وقاعدة للتغير الجذري في
العلاقات الاجتماعية . وبعض الامور ، من قبيل التكنن بالتطور الاقتصادي الاجتماعي
والتقني والعلمي ، وإدارة العمليات الاقتصادية ، وتخطيط القوى العاملة المهرة في
مختلف مجالات الانتاج ، الخ ، تتطلب ادراكا شاملا للعلوم الطبيعية والرياضية
والتقنية والاجتماعية ، وكذا وبطبيعة الحال المعرفة النظرية والتطبيقية العلمية .

وتحقق هذا التكامل في البلاد الاشتراكية على أساس القاعدة النظرية والمنهجية
للعلم الماركسي اللينين ، تلك التي تتيح توجيه ضروب التنمية في مختلف العلوم
والاستيعاب العضوي توجيهها منهجيا الى النظام النظري العام للاكتشافات ،
والصياغات ، والتقويمات في كل من العلوم الفلسفية والتاريخية والاقتصادية
والاجتماعية السياسية ، وفي العلوم التقنية والرياضية والطبيعية . ويتطلب نمو

المجتمع الاشتراكي تألف العلوم الطبيعية والمعرفة التقنية وعلم الاجتماع تألفا
« دياكتيا » (جدليا) .

ولما كانت الثورة العلمية والتقنية تحول العلم الى قوة انتاج مباشر فانها تتطلب
علاقات تقنية وتنظيمية جديدة ، حتى في نظام العلاقات الاجتماعية الرأسمالية .
وتحتاج وظيفة العلم الجديدة الى حذف الارتجال بالتدريج من تطور النشاط العلمي ،
وتقتضي تخطيط الاستثمارات . واستخدام الموارد المادية والبشرية الهائلة والضرورية
لتطوير كل من البحث العلمي والبحث والتطبيقي ، كما انها تعني أن العلم والمعرفة
التقنية والتكنولوجيا يجب أن تتجاوب مباشرة مع المتطلبات الاجتماعية .

ومن واجب العلم الحديث أن يعالج المشاكل المتعلقة بعواقب النمو الضارة . ومن
أمثلة هذه الظاهرة : تلوث البيئة نتيجة لمستوى عال من التصنيع دون اتخاذ الاحتياطات
اللازمة ، واستخدام الاكتشافات العلمية في مختلف المجالات استخداما مضرا ،
واستخدامها أيضا لا في الأغراض العسكرية التقليدية فحسب ، ولكن أيضا بهدف
إبادة البشر على نطاق واسع (مثال ذلك : القنبلة النيترونية المصممة خصيصا لإبادة
البشر) .

ولما كان العلم يزداد تعقدا ، كما أن التطور مستمر ، فانه لابد من توجيه القوى
الهائلة المنطلقة في مجال المعرفة التقنية بدرجة متزايدة ، لا الى هلاك الانسان ، وانما
الى تحقيق التقدم البشري . وبالنظر الى الحاجة المطلقة الى تعميم هذه القيم الانسانية
فانه ينبغي أن يكون تدريب كبار الموظفين بحيث يساعدهم على تفهم مسئوليتهم العظيمة
حيال مجتمعاتهم وبلداتهم والجنس البشري كافة .

الحاجة الى تدريس العلوم الاجتماعية

في الجامعات كلها

تتطلب المسائل الكبرى الخاصة بتطوير العلم الحديث وتوسيع نطاقه تدريب
التفنيين ذوي المستوى الرفيع الذين يساعدهم تفكيرهم المرن العميق على تمييز كمية
هائلة من المعلومات المتخصصة واستيعابها ، دون أن يغيب عن أنظارهم التطورات العامة
التي تطرأ على العلوم الاجتماعية . وثمة عدد من المشاكل تتوق ايجاد حلول طويلة
أو متوسطة المدى لهذه المسألة ، كزيادة سرعة التقدم العلمي والتقني ، وعدم ملاءمة
المناهج الدراسية الموضوعة في الكثير من الأحيان تبعا لمخطوط تقليدية ، ومحشوة بمعلومات
لم تعد متشعبة مع التجربة العلمية والتقنية الحديثة ، وعدم التوازن في الهيكل
التسجيلي لمختلف التخصصات في التعليم العالي ، وتنتج هذه المشاكل بوجه عام من
قصور في تخطيط التدريب الخاص بالحريجين من وجهة التنمية الاجتماعية الاقتصادية .
وينبغي بطبيعة الحال أن يجري هذا النمط من التخطيط على مستوى المجتمع بمجموعه .
غير أن هناك بعض المسائل المشتركة ، حتى في بعض النظم الاجتماعية المختلفة .
يمكن معالجتها في المناهج الدراسية بمعاهد التعليم العالي بكل البلاد . ونشر هامنا

الى مسائل من قبيل حقوق الانسان ، ومسئولية التقنى ذوى المستوى الرفيع من الوجهة الاجتماعية حيال مجتمعه وبلده والجنس البشرى على وجه العموم .

وهناك فروق كبيرة فى الطريقة التى يجرى بها تدريب الاخصائيين ذوى المستوى الرفيع فى البلاد الصناعية المتقدمة . وفى البلاد النامية . وينبغى مع ذلك عند تحليل هذه المسائل أن ينظر بعين الاعتبار الى النظم الاجتماعية ، ومن الواضح أن الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية المتقدمة فى الصناعة تنتهج سياسات مختلفة حيال الدول النامية . ورغم اتساع الفجوة التكنولوجية وعمقها بين البلاد الرأسمالية المتقدمة فى الصناعة وبين البلاد الرأسمالية النامية فإن الأخيرة تعمل كمورد للطاقة العقلية للأولى .

ومن الناحية الأخرى تعمل البلاد الاشتراكية على تدريب الاخصائيين فى العالم الثالث » ، ومساعدة التقنيين المعليين ذوى المستوى الرفيع على العمل فى البلاد النامية اداء لواجب التضامن الدولى .

وفى البلاد الاشتراكية مثل كوبا ، حيث يعمل تقنيون من بلاد اشتراكية أخرى بصفة مستشارين ، تعطى دورس لتدريب العمال المهرة ، وانهننيين المتوسطى المستوى، والاختصائيين ذوى المؤهلات العالية . كذلك تقدم التسهيلات لمساعدة المعلمين والباحثين فى الحصول على درجات علمية .

وفى وسعنا أيضا أن نذكر أشكالا أخرى للوسائل التعليمية . ولنضرب مثلين من الولايات المتحدة : أحدهما سلسلة مطبوعات بوبز - ميريل فى العلوم الاجتماعية « ٧ » والآخر « سلسلة المطبوعات النموذجية » ، وآخر مثال لها « مطبوعات أديسون ولسلى النموذجية فى الانثروبولوجيا » . وهذه الأخيرة تتفق مع المؤلفات المألوفة لدى الكثيرين من مدرسى الجامعات الأفريقية ، وهناك نماذج أخرى من الكتب المدرسية فى كل من البلاد المتكلمة بالانجليزية والبلاد المتكلمة بالفرنسية ، والمثال الرابع هو المؤلفات الأساسية التى تنشرها « مؤسسات سلاسل السوسولوجيا الحديثة » ويحررها أنيكس إنكلز ، ويتولى نشرها برونس هول .

بالبلاد المعنية ، والمشاكل القيمة المتصلة بتدريب التقنيين ذوى المستوى الرفيع فى البلاد النامية . وحتى حين ترتبط التنمية التكنولوجية بالحاجة الاجتماعية فإن المظاهر الاجتماعية المترتبة بها لا تتضمنها المناهج المدرسية وفى الكثير من الأحوال تعد المناهج الخاصة بالدراسات الاجتماعية فى مختلف الأقسام الجامعية فقط بقصد توسيع آفاق الطلبة الثقافية ، بدلا من دراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، والمشاكل المتصلة بالسياسة العلمية والتقنية ، بغرض تعريف الطلبة بمهمتهم الاجتماعية بعد تخرجهم . ومن ثم فإن خريج الجامعة ينمى فى نفسه أسلوبا تقنيا فى التفكير ، وينزع الى النظر فى تخصصه على أنه وسيلة لرفع حالته الاجتماعية الاقتصادية ، وعلى أن هذا التخصص هو على أحسن تقدير أداة للحصول على معرفة علمية وتقنية دون أى اهتمام باستخدام هذه المعرفة استخدامها جوهريا .

وفي هذا السبيل ينبغي للأقسام الجامعية كلها أن تزود بمناهج في الدراسات الاجتماعية الأرق اتصالا بهمة الخريجين الاجتماعية في كل تخصص . ويجب على مثل هذه الدراسات أن تعالج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية ، وهي مشاكل تتعلق بالسياسة العلمية والتقنية ، ومشاكل ذات طبيعة أخلاقية أو فلسفية . بل إن للبلاد الباهية أسبابا أكثر للزود بمناهج دراسية في العلوم الاجتماعية للطلبة الذين يدرسون موضوعات تقنية وتكنولوجية . ويجب أن تركز هذه المناهج على المضامين الممكنة لحقوق الإنسان ، فيما يقع على عاتق العلماء والتقنيين من مسؤولية تترتب على تقدم العلوم النوعية ، ومسؤولية اجتماعية بسبب تطبيق المنجزات العلمية والتقنية بطرق تضر بحياة الإنسان وبالبيئة ، بعبارة أخرى نقول إن المعارف الاجتماعية تقدم للطلاب والمتخرج وسيلة مناسبة لتنمية فهم كل منهما للفائدة الاجتماعية لنشاطه الفكري والانتاجي ، والمخاطر والمسؤولية للتضمنة إذا استخدم نتائجها العلمية استخداما يتعارض مع الطبيعة .

تدريس العلوم الاجتماعية

في جامعات كوبا

يعالج الاتجاه التكاملي في المعرفة العلمية ، وتكييف هذه المعرفة بحيث تتجاوب مع مطالب التطور الاجتماعي ، باعتبارها مسائل في الدرجة الأولى من الأهمية في مناهج التدريب التقنية والمهنية في كوبا . وقد ذكر فيدل كاسترو في تقرير اللجنة المركزية المقدم للمؤتمر الأول للحزب الشيوعي الكوبي أن ثمة « عملا مكثفا يجري في الوقت الحاضر بقصد تحسين نظام التعليم ، وجعل التعليم ملائما للمجتمع الذي نجاهد في سبيل بنائه . وسوف تقدم للأجيال القادمة تدريبا مناسباً في النواحي السياسية ، والفكرية ، والعلمية ، والتقنية ، والأخلاقية ، والجمالية ، والهندسية ، والعملية ، والوطنية ، والعسكرية ، إلى جانب تدريب مهني في المجالات المتخصصة . وسوف يكفل هذا لمجتمعنا الأعداد المطلوبة من العمال التقنيين من المستوى المتوسط المدرب تدريبا مناسباً ، والعمال المهرة ، والموظفين الإداريين من المستوى الرفيع ، القادرين على تحقيق طاقتهم البشرية ، والاستجابة لمطالب التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلد ، في القرن الحاضر ، والقرن التالي » . وتبعاً لذلك يقول القرار الذي أصدره المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الكوبي في خصوص السياسة التعليمية : « يتطلب بناء الاشتراكية في بلدنا ، في مجال الثورة العلمية والتقنية ، رفع مستويات خريجي الجامعات ، وتعديل المناهج بصفة دورية بقصد ضمان الدرجات الضرورية من الاستقرار والتطور ، ويتقضى هذا تنظيم مناهج تخصصية للخريجين ، وتطوير نظام موحد للدرجات العلمية » .

وفي كوبا تعلق أهمية كبيرة على تدريس العلوم الاجتماعية في النظام الأساسي للتعليم العالي ، لا بدروس معدة لتدريب علماء الاجتماع فقط ، ولكن كذلك في كل مناهج التدريب التقني على المستوى الرفيع . وفي مجال التعليم الأساسي تخصص في

العلوم الاجتماعية : كليات الفلسفة والتاريخ ، و « الفيلولوجيا » (فقه اللغة) ، والعلوم القانونية ، ومعاهد الاقتصاد ، ومعاهد التعليم والفن العليا .

وفى هذه الكليات أو المعاهد يتدرب الاختصاصيون فى مختلف العلوم الاجتماعية والفلسفة . كذلك تدرس مناهج التعليم العالي فى معاهد أخرى مثل أكاديمية كوبا للعلوم والمركز القومي للبحث العلمى . ومع ذلك فإن كل دور التعليم العالى ، حتى ولو كانت متخصصة فى العلوم الرياضية والزراعية والتقنية ، بها أقسام تغطي مناهج فى الدراسات الاجتماعية تبعا للخطوط التى ترسمها الكليات المختصة بتدريب الطلبة فى العلوم الاجتماعية والفلسفة . وتقدم الكليات الجامعية كافة دورة تعليمية فى الفلسفة والعلوم الاجتماعية ، بتنوع مضمونها تبعا لمختلف التخصصات وفى الكليات المختصة بالعلوم التقنية والزراعية والرياضية والطبيعية تخصص ٤١٨ ساعة للفلسفة والاقتصاد والتاريخ والشبوعية العلمية . وتؤدى هذه الدورة وظيفة اجتماعية ، لا مجرد مهمة تعليمية ، فتساعد الطالب على اكتساب مفهوم علمى للمشاكل الاجتماعية فى المجال الخاص الذى سوف يتابع فيه عمله العلمى والتقنى ، وتحيطه علما بحقوقه ومسئوليته باعتباره من خريجي الجامعة ، وبالتالي فهو شخص بلغ قمة السلم التعليمى .

ومع أنه لا يوجد موضوع معين يعالج المسائل الأخلاقية فإن جميع العلوم الاجتماعية والفلسفة تعكس القيم الأخلاقية للمجتمع الاشتراكى ، وتسعى لضمان استسقام هذه القيم فى تنمية سلوك مهنى مشبع بهذه المبادئ .

وبالنسبة لطبيعة مهنة الطب فإن تدريس العلوم الاجتماعية ، وبخاصة علم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعى ، وعلم الأخلاق ، والاقتصاد السياسى ، له مكانة هامة للغاية فى مناهج التاهين الطبى . وخريج الطب يعمل مباشرة مع الانسان ، أكثر من غيره من اصحاب المهى الأخرى - باستثناء الفيلسوف وعالم الاجتماع - فالانسان هو موضوع نشاطه المهنى اليرمى . وتبعا لذلك يجب عند تدريبه أن يؤخذ بين الاعتبار ، من الوجهة « السيكولوجية » ، أنه سوف يتعامل مع الريفى باعتباره كائنا بشريا . وعلاوة على ذلك تتعدى مسئولية الطبيب الاجتماعية حيال سائر الناس حدود مجتمعه الخاص وبلده . وينبغى تقوية شعور التضامن الذى نجده لدى سائر الاختصاصيين فى نفس خريج الطب الذى يجب أن تكون غايته أن يعمل حيثما تدعوه الحاجة الملحة الخطيرة . هنى هى المبادئ التى تلهم دورة الدراسات الاجتماعية التى تعطى كجزء من منهاج العلوم الطبية . وتخصص لهذه الدورة ٢٨٦ ساعة ، لا تشمل بالطبع الدراسات « السيكولوجية » التى تشكل جزءا من المنهاج . باعتبارها موضوعات فرعية رئيسية .

وتتقق المعالجة الشاملة لموضوع تدريس العلوم الاجتماعية على اساس
« ميثولوجية » (منهجية) واحدة ، هي المادية الجدلية . ومن شأن توجيه مختلف
العلوم تبعاً لنظرية « ميثودولوجيا » واحدة مساعدتها على معالجة مشاكل البشر
الحوية في نطاق عام شامل ، وكذا فيما يتعلق بمجال معين من العمل .

ويتقوى الاسهام الاجتماعي الواعي لدى خريج الجامعة بفضل معرفة القوانين
والأنماط والاتجاهات المتعلقة بالتطور الاجتماعي ، وعن طريق تقويم عمله في داخل
الانماط التاريخية الخاص الذي يؤدي فيه العمل . وفي دور التعليم العالي في كوبا
يوفر تدريس العلوم الاجتماعية ، الى جانب وظيفته التعليمية ، فرصة للطلبة لتنمية
صفاتهم الروحية والفنية في ضوء العلاقات الاجتماعية الجديدة ، وتبعاً للمبادئ التي
تحكم المجتمع الاشتراكي ، ويوجه الطالب أيضاً الى تفهم الحاجة الى وحدة المصالح
الشخصية والاجتماعية ، ويساعده على أن يسهم بقدر طاقته في النضال المشترك من
أجل بناء مجتمع جاد .

اعتبارات عامة :

ان المسائل ذات الاهمية الكبرى بالنسبة للجنس البشري ، مثل الحاجة الملحة
الى تعميق عملية تخفيف التوتر الدولي وتوسيمها ، وضم جهود الدول كلها من أجل
حماية البيئة ، قد أخذت في الاعتبار في دورة الدراسات الاجتماعية التي تشكل
بأنظرورة جزءاً من منهاج كل مجال متخصص في التعليم العالي :

— فالأخصائيون في العلوم الرياضية والتقنية يحتاجون الى معلومات من
المشاكل الاجتماعية العامة ، والمشاكل الناشئة في مجال عملهم الخاص ، وذلك حتى
يسهموا اسهاماً فعالاً في تقدم المجتمع . والتعرف بالعلوم الاجتماعية هو وحده الذي
يساعد هؤلاء الأخصائيين على تنمية أسلوب شامل من التفكير يعكس علاقة الانسان
بغيره من الناس وباجتمع .

— من شأن العلوم الاجتماعية أن تجعل الطالب على صلة بالجانب الرئيسي من
الحقيقة الواقعة — أي بالمشاكل المتصلة بفعل الانسان وسلوكه واتجاهاته ،
وباختصار ، بممارسات حياة الأفراد — وتحيطه علماً بالدور الذي ينتظر المجتمع منه
أن يؤديه .

— ينبغي أن يعزز تدريس العلوم الاجتماعية في التعليم العالي في نفوس الموظفين
العلميين والتقنيين ميلاً تقديمياً نحو التنمية الاجتماعية ، كما ينبغي أيضاً أن يسهم في
اتخاذهم موقفاً إيجابياً بالنسبة للتفاهم والتعاون والسلام الدولي ، وأن ينمي في
الخريجين احتراماً شاملاً وفعالاً لحقوق الانسان ويلهمهم أن يصبحوا قادة في ميدان
الكفاح ضد الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، وكل صور التفرقة والاستغلال .

• يجب على كل خريج أن يساعد في استخدام موارد المحيط الحيوى استخداما صائبا ، وأن يبذل جهده لضمان أن تعمل التنمية العلمية والتقنية على إشباع الحاجات المادية وغير المادية في المجتمع كله ، لا في بعض قطاعاته .

– ينبغي لتدريس العلوم الاجتماعية في البلاد النامية أن يفرس في نفس المتخرج مسئولية اجتماعية حيال بلده الذي أنفق موارد مادية وبشرية جسيمة في سبيل تعليمه .

– الفرض الأساسى من تدريس العلوم الاجتماعية في مرحلة التعليم العالى فى كوبا هو ضمان اهتمام الخريجين اهتماما فعالا بالقضاء على المتناقضات الاجتماعية ، وبخاصة فى مجال عملهم ، وأن يسهموا بوعى فى بناء النظام الاجتماعى الاقتصادى الشيعى .



الضغط المتعارضة على علم الاجتماع

هذا المقال الذى يعتمد أساسا على خبرتي كمدرس ومدير فى مختلف الأقسام الجامعية لعلم الاجتماع بشيلى (فلاسكو) ، والأرجنتين ، وسويسرة (جامعة زيورخ) ، يعرض بعض الافتراضات من أجل مزيد من المناقشة والاختبار .

هناك وجهات نظر كثيرة يمكن الأخذ بها عند تحليل تدريس مادة علمية جامعية . من ذلك أنه يمكن النظر الى هذا التدريس فى مجال توصيف مادة علمية معينة . هذه العملية ليست متقدمة كثيرا فى حالة علم الاجتماع الذى لا تبين حدوده بصورة واضحة ، وتتجلى فيه اتجاهات تشير الى الانحياز (تدريس العلوم الاجتماعية تدريسا يتصل بسائر العلوم) . كذلك يمكن النظر الى تدريس المادة العلمية الجاهزة كجزء من عملية منظمة على مستوى رفيع لنشر المعرفة العلمية . يمكن أن ينفذ حتى فى المستويات الابتدائية والثانوية من التعليم . ويمكن تصوره كتعبير « للعلم السوى » الذى يتطور فى نطاق نموذج علمي أو أكثر ، ولو أنه يصعب فى

الطَّاب : ريتز هيفتزر -

استاذ علم الاجتماع بجامعة زيورخ (سويسرة) • تول
كذلك التدريس في بلاد اوروبية اخرى في اوقات مختلفة
وعلى نطاق واسع في أمريكا اللاتينية •

المترجم : أحمد رضا

مدير بالإدارة العامة للشؤون القانونية بوزارة التربية والتعليم
(سابقا) ليسانس الحقوق من جامعة باريس • دبلوم
التأهول العام من جامعة القاهرة • صدر له حوالي عشرين
مؤلفا مترجما في القانون ، والفقه ، والمرح والباله •

القالب تطبيق مفاهيم ت • س • كوهن (١٩٦٥) على تطور
علم الاجتماع بسبب علم وجود نماذج واضحة المعالم لهذا
العلم : وأخيرا يمكن اعتبار تدريس المادة العلمية الجامعية بأنه
استجابة التعليم الجامعي لحاجة خاصة لطاقة بشرية مؤهلة تأهيلا
عاليا •

ومع ذلك يبدو علم الاجتماع اجمالا ، مثله مثل سائر العلوم ، وبخاصة الطبيعية
منها ، أنه يتبر أسئلة أكثر مما يجيب على الأسئلة •

كل وجهات النظر هذه وغيرها من الآراء صحيحة بالطبع كل الصحة ، ويمكن
تطبيقها بدرجة ما من النجاح على تحليل مقارن لتدريس علم الاجتماع •

أما معالجتي لهذا الموضوع فإنها خاصة ومحددة بنوع ما • انني اتساءل ما هي
توقعات الطلبة الذين يدرسون علم الاجتماع من علمهم هذا ، وكيف تتنوع هذه
التوقعات بمرور الزمن وبين مختلف المجالات الاجتماعية الثقافية • وأقرر أن هذه
الأسئلة وثيقة الصلة بعلم الاجتماع الذي هو بالتأكيد أكثر تعرضا لمثل هذه التأثيرات
من العلوم الطبيعية والأدبية • وبالطبع قد تتغير بدرجة كبيرة قدرة هذه التوقعات

على تشكيل تدريس علم الاجتماع ، مثلا مع درجة تنظيم العلم وتنويعه ، ومن ثم مع الدرجة التي يستطيع بها النظام أن يفرض تعريفه الخاص .

سؤالى ، بعبارة أخرى ، هو : الى أى مدى تأثر تدريس علم الاجتماع ببيئته خارج الجامعة . وإلى أى مدى تتمشى هذه التأثيرات مع توقعات الطالب ؟ اننى اهتم بنسوع خاص بالامواض المتضادة التى يتخذها علم الاجتماع باعتباره مادة علمية أكاديمية حيال هذه التوقعات .

ان الفجوة بين علم الاجتماع باعتباره مادة علمية أكاديمية وبين بيئته يمكن نسبتها من الوجهة التكوينية الى ان توزيع علم الاجتماع على النظام التعليمى من اعلام (أى الجامعات) الى اذناه (أى المستويين الابتدائى والثانوى) أمر لم يحدث على الإطلاق ، او أنه جرى الى مدى محدود ، او بصورة محرفة بدرجة كبيرة . بعبارة أخرى قد لا يكون الطلبة الجامعيون على استعداد تام لتلقى دراسات فى الجامعة فى علم الاجتماع . وانى لعل يفين من أن علم الاجتماع فى جوهره علم صعب للغاية بسبب ما يتطلبه من أمور تتعلق بشخصية الانسان .

وفى نطاق اوسع تختلف نظم التعليم القومية اختلافا كبيرا من حيث تقدم التعليم او تخلفه فى المرحلة الثالثة بالنسبة للتعليم الثانوى . وثمة تحليل لمتواليات بيتر فلورا (١٩٧٥) انزميه التى ترجع الى القرن التاسع عشر يبين أن تقدم التعليم فى المرحلة الثالثة ينجل تماما فى الولايات المتحدة وروسيا ، فى حين يتميز تطور التعليم الجامعى فى فرنسا واليابان بخلفه عن التعليم الثانوى . وتقع سويسرة بين هذين الشائين . والواقع أن المواد العلمية الجديدة لها فرصة افضل للنموذ سريعا فى مرحلة التعليم الثانوى اذا اتسمت هذه المرحلة تبعا لحاجات المرحلة الثالثة . وأحسن مثال لذلك هو الولايات المتحدة حيث يتولى الأغلبية العظمى من علماء الاجتماع تدريس هذه المادة فى مرحلة التعليم السابقة على المرحلة الجامعية .

وحتى اذا كان لتوقعات الطالب تأثير قوى على تدريس علم الاجتماع فان ذلك لا يؤدى الى الاستقرار فى الوقت المناسب ، ذلك أن الطلبة لا ينقلون عادة توقعاتهم من جيلهم الى الجيل الذى يليه ، ومن ثم قد تتغير هذه التوقعات بسرعة كبيرة . ونتيجة لذلك قد تتطور الأنشطة فى حقول العلم البعيدة عن مجال التعليم فى اتجاهات مختلفة عن الاتجاهات التى يتطور بها التعليم الذى يجب أن يتجاوب سريعا مع توقعات الطالب هناك صورتان عامتان للعلاقة بين الطلبة وبين أقسام علم الاجتماع ، تلك العلاقة التى تيسر تقل التوقعات السريعة التغير :

الصورة الأولى هى اللغة غير التقنية التى يفرضها الطلبة . وحتى الطلبة المستجدون يشعرون بأن من حقهم أن ينتقدوا مضمون المناهج الأكاديمية . والواقع اننى لا أعرف أية مادة علمية تقل فيها متطلبات الكتب الدراسية التمهيدية عن الكثير من الكتب التمهيدية المستخدمة فى علم الاجتماع . ويترتب على هذا أن الطلبة الأكثر تقدما ينسون بعضا مما تعلموه فى سنتهم الأولى . وأصبح التأثير الخارجى فى هذا

الشأن ، الذى يتجاوز شخص الطالب ، تأثرا شاملا ، حتى أنه ليؤثر فى مستويات الاتصال بين المشتغلين بالمهنة .

والصورة الثانية هى ان الطالب يعتقد اعتقادا راسخا بأنه يعرف بعض الشيء عن المجتمع ، وبخاصة ذلك الجزء المتصل به اتصالا مباشرا . فليد بالفضل « علم الاجتماع » الخاص به . وقبلما نجد طالبا يقول انه لا يعرف القدر الكافى عن مجتمعه ، وأن علماء الاجتماع « الكفاء أكثر منه معرفة فى هذا الخصوص » . وفى هذا يبالغ طلبة علم الاجتماع بعض الشيء ، وكثيرا ما ينقصهم الفضول من ناحية المجتمع العريض . ومن ثم فإن المعرفة الخاصة بعلم الاجتماع لا تبدو قائمة بذاتها ، بمعنى انه ليس ثمة اجماع بشأن ما ينبغى لكن انسان أن يعرفه عن المجتمع (هادورن ، ١٩٧٧) .

والسؤال الذى يطرح الآن هو : ما هى التوقعات الكبرى لدى الطلبة الذين يشروعون فى دراسة علم الاجتماع ؟

نفترض أن هناك نوعين رئيسيين من التوقعات : أولهما أن على علم الاجتماع أن يزودنا ببعض المصير الذى يسهم فى البناء الداخلى لاراء او صور عالمية للمجتمع العريض ، ثابتة بنوع ما وشاملة ، وتضيق بالضرورة مطلبها ايدولوجيا . وليس القصد العام من ذلك هو اكتساب شيء يمكن أن نسميه معرفة متقدمة عن المجتمع ، يشترك فى اكتسابه كل الزملاء ، ولكن القصد هو إثراء هوية الانسان الاجتماعية . وعلى ذلك فإن معرفة علم الاجتماع اما أن تتحول اختيارا الى عناصر تدعم هوية الطالب الاجتماعية أو السياسية ، أو انها ترفض . ثانيا ينبغى أن يزود علم الاجتماع الطالب بمعارف ومهارات خاصة لكي يحل بها بعض المشاكل الاجتماعية التى قد يتنوع مداها ومضامينها تنوعا كبيرا ، وهذا مجال أكثر نميزا بالطابع المهني ، ولكنه يقع خارج معظم البحث العلمى . هذان النمطان من التوقعات اللاأكاديمية يختلفان أحدهما عن الآخر اختلافا عميقا ، حتى ليبدو من السعير اشباعهما عن طريق أساليب تعليمية واحدة .

فضلا عن ذلك يختلف مزيج التوقعات بالنسبة لهذين النمطين اختلافا كبيرا حسب الزمان ، وبين مختلف المجالات . فأحيانا تكون التوقعات أكثر انطبعا بالايديولوجية ، وأحيانا أخرى تكون عملية أكثر . وليس هناك اجماع بشأن المزيج الأمثل من التوقعات . وكيف يكون الأمر خلاف ذلك اذا اعتبرنا أن قسما من التوقعات يقع خارج المجتمع العريض فى حين يقع قسم آخر منها فى داخله ؟ كذلك لا يمكننا أن نرى ميلا واضحا نحو التفرقة فى البناء استجابة للتفاير فى هذه التوقعات . ومن الأهمية بمكان أن نعرف أن علم الاجتماع التقليدى ، باعتباره علما موجهسا ناحية البحث ، لا ينظر اليه بعامة على أنه استجابة مرضية اما للبحث عن هوية اجتماعية ، أو لحل مشاكل اجتماعية معينة .

والنمط الأول من الدوافع جوهرى ، أما الثانى فقد يكون كذلك . وهناك نتائج تجريبية تثبت أن طلبة علم الاجتماع وكذلك غيرهم من طلبة العلوم الاجتماعية (باستثناء الاقتصاد) يتمتعون بدافع داخل قوى نسبيا . وأثبت فاسبند (١٩٧٨) هذا بالنسبة

لجامعة من الطلبة السوريين أتموا دراستهم العامة عند مستوى أقل من المستوى المطلوب للدراسات الجامعية ، وبعد أن اكتسبوا بعض الخبرة المهنية أتموا دراستهم في المرحلة الثانوية بمدرسة خاصة بتعليم الكبار . وقد صنف كل الطلبة الذين تزيد سنهم على ٢٢ عاما والتحقوا بجامعة سويسرية في عام ١٩٦٥ واستوفوا هذا المعيار تبعاً لمجالاتهم الأساسية في العلوم الاجتماعية ، بما فيها التاريخ من جهة ، وسائر العلوم من جهة أخرى (انظر الجدول رقم ١) .

جدول رقم (١)

عدد الطلبة السوريين الذين أتموا مرحلة التعليم الثانوي خارج المعاهد التعليمية الأساسية ودخلوا جامعة سويسرية في عام ١٩٦٥ .

علوم أخرى		علوم اجتماعية وتاريخية		دافع دراسي خارجي
العدد	%	العدد	%	
٢٢	١٨٣	٦	٤٠	١ (ضعيف جدا)
١٩	١٥٨	٥	٣٣٣	٢
٣٦	٣٠	٣	٢٠	٣
١٧	١٤٢	صفر	صفر	٤
٢٢	١٨٣	١	٦٧	٥ (قوى جدا)
١١٦		١٥		

ويقرر فاسبند فضلاً عن ذلك أن فاعلية العلوم الاجتماعية والتاريخية في سويسرة ١ علم النفس ، والعلوم التربوية ، وعلم الاجتماع ، والفلسفة ، وعلم السياسة ، والتاريخ ، وتاريخ الفن ، وعلم الموسيقى ، وعلم الآثار) ضعيفة بالنسبة لقابلية التحرك والتقدم . ولهذا السبب فإنه يفترض أن طلبة العلوم الاجتماعية والتاريخية القادمين من المرحلة الدنيا أو المرحلة الدنيا المتوسطة تدفعهم بنوع خاص دوافع داخلية (الهوية الاجتماعية) . وفي الجدول رقم ٢ مقابلة بين الطلبة السوريين الذين التحقوا عام ١٩٦٥ بجامعة سويسرية ليدرسوا العلوم الاجتماعية والتاريخية وكانت خلفيتهم الاجتماعية منخفضة وبين مجموعة الطلبة السوريين الذين يدرسون علوماً أخرى .

ويتبين من الجدولين ١ و ٢ أن طلبة العلوم الاجتماعية لديهم دوافع خارجية أضعف (أو داخلية أقوى) من غيرهم من الطلبة ، ولعل هذا يسهم في فاعلية توقعات الطلبة .

ورغم أن تعريف علم الاجتماع الأكاديمي قد يكون بعيدا عن هذه التوقعات فإن تدريس علم الاجتماع يشغل وضعا قلقا بين هذه المطالب الثلاثة المتعارضة جزئيا .

الجدول رقم (٢)

مقابلة بين طلبة سويسريين يدرسون العلوم الاجتماعية والتاريخية وبين طلبة سويسريين يدرسون علوما أخرى .

علوم اجتماعية وخارجية		علوم أخرى		دافع دراسي خارجي
العدد	%	العدد	%	
٢٩	٤٠	١٨١	٧٥٥	١ (ضعيف جدا)
٢٥٤	٣٥	١٩٤	٨٠٦	٢
٢١٧	٣٠	٢٧	١١٢٤	٣
١٢٣	١٧	١٨٦	٧٧٦	٤
٦٥	٩	١٤٢	٥٩٣	٥ (قوى جدا)
١٣١		٤٠٥٤		

والمحاجة الى تفسيرات شخصية للعالم بعد ان تتنوع على طولها هذه الحاجة تنوعا كبيرا :

— فهناك أولا درجة تماسك الصورة التي تقدم ، أي مضمونها النظري . فالصورة اما أن تكون كلية أو تحليلية . وقد يتساءل الانسان عما اذا كانت الصور المطلوبة مجرد صور وصفية ، ومن ثم فهي قليلة القيمة العلمية ، أو انها تتوافق فقط مع الأيديولوجيات السائدة دون أن يكون لها أية صلة بالذلائل التجريبية المتراكمة وبالنظريات الراسخة المتوسطة المدى (كعلم الاجتماع «الماركسي» و «البورجوازي») .

— أما البعد الثاني فإنه يشير الى مقياس الصورة التي تقدم عن العالم . ويبدو أن الاطار الذي يختاره علماء الاجتماع أكثر من غيره هو المجتمع الوطني . وفي بعض الأحيان يمتد هذا الاطار الى منطقة بأسرها ، تنتمي اليها الأمة ، مثل أمريكا اللاتينية . وفي بعض الأحيان تقتصر الصورة على وحدة وطنية صغيرة لها شخصيتها الخاصة . ويبدو أنه ليس ثمة صلة بين هذين البعدين للصور التي يفترض أنها تعكس حاجات الهوية الاجتماعية ، فصورة النظام الدولي ليست بالضرورة أكثر إيضاحا من صورة المجتمع المحلي .

كذلك يمكن ترتيب التوقعات « البرجماتية » (الواقعية ، العملية ٠٠) على أبعاد مختلفة .

وتتعلق التوقعات « البرجماتية » عند الطلبة بالمشاكل الاجتماعية بالمعنى الضيق : مشاكل الفقير ، والمفق ، والمنحرف ، الخ - وبوجه عام لا تقوم هذه النخبة من المشاكل على أية نظرية صريحة من نظريات علم الاجتماع ، تتعلق بالمشاكل الاجتماعية .

وثمة بعد آخر للتوقع « البرجماتي » يتصل بالمهارات التنظيمية التي يعين تطبيقها ، وبخاصة في الجمعيات والجماعات المحلية الخ على المستوى الاجتماعي الذي يبحث عنده حل المشاكل الاجتماعية .

وهناك بعد ثالث للتوقعات « البرجماتية » يتركز في انتساج المعلومات الخاصة بالوحدات الاجتماعية وتحليلها . فالبحث الاجتماعي (لا الخاص بعلم الاجتماع) له تقليد قديم في تدريس علم الاجتماع ، ولعل النشاط المهني البعيد المدى يتوافق مع هذا النوع من التوقع « البرجماتي » . وعلى ذلك ينبغي لأخصائي علم الاجتماع أن يكون قادرا على جمع المعلومات وتحليلها ، ويستطيع من ثم أن يجيب على الأسئلة التي يطرحها رجال السياسة وغيرهم من صانعي القرارات .

ثم إن هذه الأبعاد الثلاثة للتوقعات « البرجماتية » مستقلة بعضها عن البعض الآخر ، وليست المعرفة في أحد المجالات مفيدة بالضرورة للمعرفة في سائر المجالات . وإذا كان الهدف من تدريس علم الاجتماع هو المحافظة على هويته العلمية أو الأكاديمية وفي الوقت نفسه اشباع التوقعات المتعلقة بالبعدين الرئيسيين وبعض الأبعاد الفرعية المستقلة التي سبق ذكرها ، فإن الحاجة تدعو لبرنامج تعليمي عريض ومتنوع للغاية . ومن شأن الدرجة العالية من الاستقلال أو عدم التداخل وانعدام الاتساق بين هذه الأهداف أن يزيد الحاجة إلى الموارد البشرية وغيرها من الموارد . ونتيجة لذلك فإن الهوية الأكاديمية لعلم الاجتماع يتهددها لا تنوع التوقعات وكمية الموارد اللازمة لاشباعها فحسب ولكن أيضا حدود علم الاجتماع غير الواضحة ، التي تعوق الابتكار نتيجة لتداخل نظرية « صوفيولوجية » (خاصة بعلم الاجتماع) متساسة بدرجة كبيرة مع سائر فروع العلم .

والسؤال المطروح هو : كيف يتأتى لعلم الاجتماع أن يظل حيا إذا كان تدريسه يتميز بفقوة عيقة بين الهوية العلمية وتوقعات الطلبة ؟ ولماذا تسهم أقسام علم الاجتماع أسهاما نشيطا في الحفاظ على توقعات تتنازع مع هويتها الأكاديمية ؟

يصف كارول هيجمان هوايت (١٩٧٦) هذه التناقضات وصفا بليغا ، ويقول إن مدرسي علم الاجتماع يمانونها ، ومن نتائج هذه المماناة استفحال عداء المدرس حيال الطلبة . ويعكس المدرس وضعه المضطرب وشعوره بالإحباط لفشله في إيجاد حل مرض على الطلبة الذين يعتبرهم غير قادرين على التعلم وغير راغبين فيه . ويمكن شرح التناقضات التي يصفها هيجمان هوايت بمعارات خاصة بالتنظيم : فالتعليم الجامعي

يصير شبيها بالتعليم في المدارس الثانوية ، بل أيضا الابتدائية ، باهتمامه بالعملية التعليمية الصغرى على حساب المضمين التي يجب التعريف بها . هذا النوع من عدم تمييز مرحلة تعليمية ثالثة انمسا هو طريقة أخرى لتوصيف درجة عالية من التوفيق بين تدريس علم الاجتماع وبين توقعات الطلبة . وهناك اجابات مختلفة لهذه الأسئلة تعكسها اتجاهات متفرقة بعض الشيء .

وتتمثل أول اجابة لأقسام علم الاجتماع في مجرد التخلي عن الهوية العلمية والأكاديمية لعلم الاجتماع ، وذلك بتكليف العلم طبقا للمطالب الفعلية . فالبحث المستقل الذي يجيب على الأسئلة التي يستثيرها الباحث يختصر اختصارا جذريا لصالح البحث التابع لغيره (أو التطبيقي) ، أي غير المستقل . وقد يؤدي هذا الى تجزئة الأنشطة التعليمية بين الفلسفة الاجتماعية والسياسية من جهة وبين عدد من المدارس المهنية المتجانسة نسبيا من جهة أخرى .

وثمة اجابة ثانية لأقسام علم الاجتماع ، تتولى بفرض هويتها الأكاديمية والعلمية لجذب الطلبة واختيارهم ، وتركيز كل جهودها على البحث المستقل والتدريب العملي من أجل البحث . وتتضمن هذه الاجابة زيادة في تمييز المرحلة التعليمية الثالثة ، تتجلى في الاسهام في الأنشطة العلمية . وإذا أحبط مثل هذا التمييز بسبب الحاجة الى تدريب سابق بعد المرحلة الثانوية في هذا المضمار فإن هذا النوع من الاجابة يمكن بدلا من ذلك أن يؤدي الى ظهور مستوى جديد رابع من التعليم الرسمي .

وهناك اجابة ثالثة لأقسام علم الاجتماع ، أقل أهمية من سابقتها ، تتمثل في محاولة تقص التعارض بين توقعات الطالب وبين الهوية الأكاديمية .

وبنظرة مقارنة يمكن ملاحظه اتجاهات تتوافق مع الاجابات الثلاث المذكورة كلها . ومع ذلك فليس من شك في أن الاجابة الثالثة هي التي تفسر أحسن من غيرها الحالة العامة السائدة في عدد من البلاد ، هذا رغم الكثير من المحاولات التي بذلت لنقص التعارضات ، ولم تنجح بنوع خاص .

مثل هذا الفشل يرتبط بالظاهرة المدروسة جيدا الخاصة بنمو العلم في دلائله ، كما يتميز بتناوب ضروب النقص في الجانب النظري أو الزيادات في المعلومات مع الزيادات في الجانب النظري أو النقص في المعلومات . هذه التعارضات مع المتناقضات الخارجية يمكن اختصارها بنقص سعة التقلبات على مر الزمان . والبحث العملي مفيد في هذا الخصوص ، فهو يمنع بصورة منهجية ظهور أوجه القصور أو الزيادة في النظرية كمصدر أساسي للابتكار العلمي الحقيقي .

أما الاجابة الثالثة فيدعيها ما توقعه المؤسسات من قيام الطلبة عادة بمراجعة مطالبهم أثناء دراستهم ، ومن ثم يحملون هذه الدراسات أكثر تلاؤما مع هوية علم الاجتماع الأكاديمية . ويبدو أن هذا الأمر ينطبق بنوع خاص على الولايات المتحدة . وقد يؤيد هذا الفرضي أن توقعات الطلبة ربما تتغير بسرعة على جميع الأبعاد الرئيسية

والفرعية التي اشترنا إليها آنفا • بمباراة أخرى قد يسهم علمهم استقرار التوقعات في تقوية الهوية الأكاديمية •

وعلى سبيل الايضاح أقدم بعض التفاصيل الخاصة بتطور التعليم في معهد علم الاجتماع بجامعة زيورخ خلال أعوامه العشرة الأولى (١٩٦٦ - ١٩٧٦) • باعتبار عدد ساعات الدروس في الاسبوع (هو سلمان وهينتز ، ١٩٧٦ هينتز ١٩٧٥) • وتعلق المعلومات بأولويات التدريس المتغيرة خلال هذه الفترة ، ومعها الموارد المتزايدة التي كانت صعبة جدا في البداية • وتنقسم الدروس الى فئات أساسية ، وقياسية خاصة ، وموجهة الى المشاكل ، ومتصلة بمناظر العلوم •

جدول (٣)

الدروس الأساسية

عدد الساعات في الاسبوع				الدرس
المجموع	من صيف ١٩٧٣ الى صيف ١٩٧٦	من شتاء ٧٠/١٩٦٩ الى شتاء ٧٣/١٩٧٢	من صيف ١٩٦٦ الى صيف ١٩٦٩	
٣٦	١٨	١٠	٨	دروس تمهيدية
٦٠	٢١	٢٧	١٢	نظرية عامة
١٤	٦	٦	٢	فلسفة العلم
٦٢	٢٦	٢٢	١٤	يثودولوجيا ، أخضاء
١٧١	٧١	٦٥	٣٦	المجموع
	١٩٧٢	١٨:٢٦	١٠٠	الدليل

والاتجاه العام لهذه الدروس المرتبط ارتباطا مباشرا بالهوية الأكاديمية لعلم الاجتماع ، اتجاه منطقي نسبي ، يصحبه بعض التقليل للموارد من النظرية الى « الميثودولوجيا » (علم المنهج) •

ومن شأن ازدياد الدروس القياسية الخاصة أن يعكس التفرقة الداخلية في علم الاجتماع • والزيادة المنطقية النسبية الطفيفة في عدد الساعات أكبر من نظيرتها في الدروس الأساسية •

الجدول (٤)
دروس قياسية خاصة

الدليل				الدرس
	من صيف ١٩٧٣ الى صيف ١٩٧٦	من شتاء ٧٠/١٩٦٩ الى شتاء ٧٣/١٩٧٢	من صيف ١٩٦٦ الى صيف ١٩٦٩	
٩	٣	٣	٣	حضري - ريفي تربية علم الاجتماع السياسي تنظيم ، مهن ، صناعة أسرة
١٥	٩	٣	٣	
٤١	١٧	٢١	٣	
٢٤	١٦	٥	٣	
١٦	١٠	٣	٣	المجموع الدليل
١٠٥	٥٥ ٣٦٦٧	٣٥ ٢٣٣٣	١٥ ١٠٠	

جدول رقم (٥)

٧٦ - ١٩٧٣	٧٠/١٩٦٩ ٧٣/١٩٧٢	٦٩ - ١٩٦٦	دروس أساسية دروس قياسية خاصة دروس موجهة الى المشاكل دروس متصلة بسائر العلوم
(٧١) ١٩٧٢	(٦٥) ١٨٠٦	(٣٦) ١٠٠	
(٥٥) ٣٦٦٧	(٣٥) ٢٣٣٣	(١٥) ١٠٠	
(٢٦) ٤٣٣٣	(٦) ١٠٠	(٦) ١٠٠	
(٣٥) ٣٥٠	(٧) ٧٠	(١٠) ١٠٠	المجموع دروس أساسية وقياسية خاصة / دروس موجهة الى المشاكل ودروس متصلة بسائر العلوم
(١٨٧) ٢٧٩١	(١١٣) ١٦٨٧	(٦٧) ١٠٠	
٢٠٧	٧٦٩	٣١٩	

والزيادة فى الدروس الموجهة الى المشاكل فى الفترة المدروسة هى زيادة «أسية» . ورغم أن برنامج التدريس الموجه الى المشاكل قد نما نموا سريعا فان مجال المشاكل الخاص بالنظور الاجتماعى الاقتصادى قد انخفض . كذلك ازدادت درجة تنوع مجالات المشكلة لزيادها « أسيا » .

وتتطور الدروس المتصلة بسائر العلوم على امتداد فى تدريس علم الاجتماع الى علوم أخرى (الاقتصاد ، الأنثروبولوجيا الثقافية ، علم النفس ، علم النفس الاجتماعى) . ومع ذلك لم يكن هذا التوسع نتيجة لدعم هوية علم الاجتماع ، اذ كان على العكس من ذلك شكلا آخر من أشكال التكليف مع العديد من التوقعات المتولدة تولدا خارجيا التى تؤكد الثقافة والشخصية والاقتصاد على حساب الموضوع الخاص بعلم الاجتماع .

وفى غضون المرحلة الأولى (١٩٦٦/٦٩ - ١٩٦٩/٧٠ الى ١٩٧٢/٧٣) استخدمت موارد جديدة لدعم الهوية الأكاديمية لعلم الاجتماع . وفى المرحلة الثانية (١٩٦٩/٧٠ الى ١٩٧٢/٧٣ - ١٩٧٣/٧٦) خصص معظم الموارد الجديدة لضروب من التكليف مع التوقعات الخارجية . وفى الفترة الختامية ١٩٧٣/٧٦ خصص ثلث الموارد لمثل هذه التكيفات .

وثمة تغيرات حديثة فى توقعات الطلبة تتبع بعض الاتجاهات التى تعكسها الاجابات على مشكلة التمازج . وهناك فى البلاد الصناعية اتجاه يتميز بنظرة مهتزة عن العالم ، الأمر الذى يعوق نمو علم الاجتماع بمعناه الواسع «ماكرو صوصيولوجى» . وهناك أيضا شكوك متزايدة من ناحية صحة المساعى العلمية وجدواها . ويبدو الأكاديميون أكثر تشككا فى هذا الخصوص من غيرهم ، وهذا ما يبرر المطالب الخاصة بصور المجتمع غير المدعمة علميا ، ويضعف الهوية العلمية لعلم الاجتماع ، وذلك بتاكيد طبيعته اللاراكمية (الايديولوجية) .

وثمة مشاكل معرفة تعريفا اجتماعيا تنتشر على النطاق العالمى ، او على الأقل الاقليمى ، وينطبق هذا بعامة على مسائل من قبيل التفرقة بشأن النساء ، واسهامهن بالكامل فى الأنشطة السياسية والاقتصادية ، والحفاظ على هوية الشعوب الثقافية . وثمة مشاكل أكثر تحلدا ، ولو انها ذات أهمية اقليمية ، يثيرها تلف البيئة الطبيعية ، والادمان على المخدرات . ومع ذلك فهناك فروق واضحة بين الأمم النامية والأمم المتقدمة فساكن البلاد النامية يقرون بوجود جوهر ثابت ومعقد بنوع ما لمشاكل اجتماعية تتعلق باشباع الحاجات الأساسية ، وينعكس هذا فى تشديد علومهم الاجتماعية على التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، وتوزيع الثروة توزيعا عادلا . ولا ينطبق هذا الوضع على معظم البلاد المتقدمة . وليس هناك تلوج ثابت ومتفق عليه نسبيا بين المشاكل الاجتماعية . ويمكن تمييز التغيرات الحديثة التى تطرا على هذه البلاد بازدياد القيم الجديدة ، ومعظمها غير معرف تعريفا دقيقا ، ويعوزها الاستقرار .

والكثير من المشاكل والتغيرات الاجتماعية التى سبق ذكرها تصل الى أقسام علم الاجتماع عن طريق الطلبة . ويتحدث الطلبة عن هذه المشاكل بطريقة خاصة تنصل

بخصائصهم الاجتماعية • ولكي نفهم هذا النوع من اضعاف السمة الذاتية على المشاكل ينبغي أن نتذكر أن السياسة أصبحت نشاطا هاما يمارسه الطلبة • وقد بدأت نزعة راديكالية (متطرفة) عند الطلبة في بعض البلاد الأقل تقدما بعد الحرب العالمية الأولى . وشاعت بعد الحرب العالمية الثانية في معظم أنحاء العالم بسرعة يبدو أنها كانت تتفاوت تبعا لتاريخ نجاحها وفشلها • واليوم خمدت هذه الحركة في العالم المتقدم ؛ ولكنها مازالت مستمرة في الكثير من البلاد النامية •

علاوة على ذلك ازداد وضع الطبقة المتوسطة تميزا بالتعليم الرسمي المتقدم ، نتيجة لما يسمى بانفجار التعليم العالي الذي بدأ في العقد السادس وأثر في العالم كله • ثم ان هناك فجوة اقتصادية كبيرة في توزيع اجمالي الانتاج القومي تفصل الطبقة المتوسطة عن العليا في الكثير من البلاد النامية (زويكي ، ١٩٧٨) ، ويشكل هذا مجالا لنقد ، بناء في نطاق الطبقة المتوسطة المتعلمة الجديدة في الكثير من البلاد النامية • وحدنا أبان روبنسون ويل (١٩٧٨) أن هناك في بيئة بريطانية علاقة إيجابية بين التعليم الرسمي الذي يتلقاه الأفراد وبين قوة القيم المتعلقة بالمساواة عندهم • ويمر الطلبة عن هذا المطلب الايديولوجي تعبيرا نموذجيا ، وينقلونه في الكثير من الأحيان الى أقسام علم الاجتماع على شكل طلبات للصور الاجتماعية التي تتضمن نقدا بنائيا (بورنشير وهينتز ، ١٩٧٧ ، هينتز ، حوالي ١٩٧٥) •

ويمكن بطبيعة الحال اشباع هذا المطلب عن طريق الايديولوجيات السياسية المتاحة ، بما فيها بعض المفاهيم عن العالم ، مثل تلك التي قدمها د • ل ، و د • ه • ميلوز (١٩٧٢) في « حدود النمو » ، وإيفاد ايلتش في « مجتمع بلا تعليم » (١٩٧٠) • ومن ثم فإن المهام التي يفرضها الطلبة على الجامعات قد تقتصر على اضعاف الوضع الأكاديمي والحماية على ايديولوجياتهم •

خاتمة :

تصل النقطة الرئيسية لهذا المقال بالضغط المتعارضة بنوع ما ، التي ولدتها التوترات بين الحفاظ على الهوية العلمية لعلم الاجتماع وبين التوقعات المتولدة في نفس الطالب من الخارج ، وتنتج عنها اتجاهات متنوعة للتخلص من هذا الموقف المتعب • وقد قدمت مجموعة من البواعث للتحرك في اتجاه أو آخر ، أو لعلم التحرك بالمرّة •

ويبدو أن أهم شيء لتفسير الوضع الراهن تفسيراً عملياً مبنياً على التجريب هو ان الكثير من أقسام علم الاجتماع يتصرف وكأن حل المشاكل يمكن أن يتم دون اجراء أي تغيير تنظيمي ، وذلك بفضل ما لوحظ من عدم استقرار التوقعات المتولدة خارجيا ، وعدم قابلية البحث التجريبي نسبيا للنفوذ الى الجدل في فلسفة العلوم • غير أنه قد يكون من الضروري من أجل النظام وفائدته الاجتماعية اختصار الأجوبة البديلة الى اثنتين أكثر تخصصا ، مقتبستين من بحثنا السابق •

فالاختيار الأول ، ويمكن تطبيقه حيث توجد مجالات مستقرة للمشاكل يتسنى نسبيا ادراكها ، يتمثل في ادماج هذه المجالات بصورة منسقة في عملية البحث والتعليم في علم الاجتماع . ويتجلى في ذلك مثال معروف في مدرسة « الفكر » في أمريكا اللاتينية .

وفي غير هذه الحالة يتمثل الاختيار البديل في ادماج انتاج الصور الاجتماعية في هذه العملية ، وذلك يدعم تماسكها الداخلي ، أى باثراء مضمونها النظرى دون حدوث أى فقد في المعلومات . وانى لأفضل بناء صور للمجتمع العالمى لسببين : الأول هو أن المجتمع العالمى وثيق الصلة بكل علماء الاجتماع أينما كانوا يعملون ، بل إن البعض يفكر في إعادة بناء علم الاجتماع على أساس هذا النظر . السبب الثانى هو أن المجتمع العالمى يبدو غامضا لعين الانسان حيث يعيش ، باستثناء قلة من الخاصة (كصانعى السياسة الخارجية ، وكبار موظفى الشركات المتعددة الجنسيات ، والمراسلين الأجانب لوسائل الاعلام الجماهيرية ، وكبار موظفى الأمم المتحدة ، والقليل غيرهم) . وثمة محاولة نموذجية أجراها ايمانويل فالرشتاين في « النظام العالمى الحديث » (١٩٧٤) . وهناك معالجة بديلة تجرى بالمقابلة بين الصور الاجتماعية التى يحصل عليها المتخصصون وغير المتخصصين (هينتز وآخر ١٩٧٨ ، وماير وروثغند ، ١٩٧٧) .

ويتطلب كل من البديلين بعض التعديلات الهامة فى الهوية الاكاديمية السائدة لعلم الاجتماع .



تدريس العلوم الاجتماعية في البلاد النامية

حالة تركيا

لما كانت العلوم الاجتماعية (او أى مجموعة من المعارف الإنسانية) هى وليدة المجتمع الذى تظهر فيه فان كل مجتمع قد حدد - على مدى تاريخه - نوع المعارف الإنسانية الخاصة به ، وأهدافها ، والموارد المخصصة لها . ولهذا اكتسبت المجتمعات معارفها الخاصة عن الإنسان والمجتمع فى كل مرحلة من مراحل تطورها وتحولها ، ثم تطلعت عن هذه المعارف عند انتهاء هذه المرحلة .

وقد استغرق العالم الصناعى عدة قرون حتى تعلدت الأوضاع فيه ، فتخلت عن النظرة الاسكولائية « نسبة للفلسفة الاسكولائية فى العصور الوسطى التى يدور فيها الجدل حول مسائل العقيدة » للمجتمع واستبدل بها النظرة الإنسانية فى تفسير الأوضاع المختلفة . ثم جاءت أوروبا فى القرن التاسع عشر بتغييراتها العميقة ، فمجلت بهذا الاستبدال وفكرت فى وضع علم خاص بالمجتمع .

المطاب : مريكيل . ب . كيراي

أستاذة في السوسولوجيا الحضرية بجامعة استانبول
(تركيا) الفنية • ألقت العديد من الكتب في التصنيع
والتغير الاجتماعي ، وعملت أستاذة زائرة بمعاهد مختلفة
منها مدرسة الاقتصاد بلندن وجامعة برجن بالنرويج •

المترجم : هبة حمير الجبلية

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب
والعلوم الاجتماعية •

وفي هذا القرن تم تنظيم مجموعة المعارف الخاصة بالمجتمعات الانسانية • كما تم
تنظيم مناهج البحث ، واساليبه ، ونتائجه ، بحيث أمكن انشاء اقسام مستقلة للعلوم
الاجتماعية ، ومعاهد خاصة للبحوث الاجتماعية ، وعلوم اجتماعية محددة المعالم نسبيا ،
في احدى الدول الصناعية الكبرى على الأقل ، وهي الولايات المتحدة ، وفي بعض المعاهد
العليا بالمملكة المتحدة • ومن المعروف أن المجتمع يتفاعل مع علم المجتمع ، ثم يطور
في النهاية مناهجه ومفاهيمه ويحدد مجاله ، والموارد المخصصة لتطويره • وبازدياد
الصلات بين الدول الصناعية والبلاد النامية أصبحت الحاجة ملحة في كل منهما الى
معلومات وثيقة عن التفاعل والتبادل الانساني ، وبالتالي قويت العلاقة بين العلم والمجتمع
في البلاد النامية •

والهدف الأساسي من هذا المقال هو تحليل حالة العلوم الاجتماعية وتدريسها في
البلاد النامية • ولكني سأقتصر على ذكر السوسولوجيا (علم الاجتماع)
والأنثروبولوجيا (علم الانسان) والسيكولوجيا الاجتماعية (علم النفس الاجتماعي) •
باعتبارها أوثق العلوم صلة بموضوع بحثنا • فهذه العلوم ذات منهج محدد وأساليب
محددة في البحث ، كما أنها عبارة عن علوم اجتماعية يمكن تمييزها بسهولة عن العلوم
الانسانية كالتاريخ والفلسفة واللغويات السخ • وسأقتصر على ذكر حالة تركيا ،

لا بسبب طابعها الغريب . بل - على العكس - لأن ما يحدث فيها يشترك في كثير من أوجه الشبه مع ما يحدث في جميع البلاد النامية ذات القاعدة الزراعية العريضة وذات التاريخ المعقد قبل عهد الصناعة ، ولأنى أستطيع أن أذكر الكثير من الحالات والأمنلة التى تنطبق على حالة البلاد المختلفة . والأمنلة التى أوردها هنا تشترك في كثير من الوجوه ان لم تكن ذات خصائص متماثلة مع ما حدث منذ عشر سنوات أو ما يحتمل أن يحدث في السنوات الدائمة بالبلاد التى تشابه تركيا في أحوالها وظروفها التاريخية أو أوضاعها الاجتماعية .

تطور العلوم الاجتماعية .

تخلت أوروبا عن الفلسفة الاسكولائية كوسيلة لمعرفة المجتمع والانسان ، وشادت صرح العلوم الانسانية والفلسفة الاجتماعية بخطى بطيئة ، ولكن مطردة ، خلال أربعة قرون أو خمسة من التحول الاجتماعى الأساسى . وتم هذا التخلي خلال تغيير طويل الأمد متعدد الجوانب تحولت فيه أوروبا من مجتمع زراعى بسيط يتألف من الملاك والفلاحين الى مجتمع ازدهرت فيه التجارة والصناعة ونمت فيه الحياة الحضرية في أوقات مختلفة وفي بلاد مختلفة .

وقد برزت العلوم الاجتماعية (كما نعرفها اليوم) الى الوجود عندما ازدادت كثافة التحول في المجتمع الأوربي ابان القرن الثامن عشر ، وبالتالي طرا تحول كبير على دراسة المجتمع سواء في مجالها أو أساليبها . ولكن يلاحظ في الوقت نفسه أن المجتمع بأسره وكذلك المعاهد التى ظهرت فيها المعارف الجديدة ووجد فيها الذين اكتسبوا هذه المعارف (الجامعات) قاوموا هذه النظرة العلمية الجديدة الى المجتمع ، لأن المعلوم الاجتماعية تهدف الى تفسير عملية التحول والتغير ، وتكشف النقاب عن المصادر المتغيرة للقوى المؤثرة ، وعن الاستراتيجيات التى تنطوى عليها هذه العملية وقد امتازت نهاية القرن التاسع عشر بجمع الكثير من المعلومات والبيانات التجريبية عن أساليب الحياة الجديدة ، كما امتازت بظهور كثير من النظريات لتفسير التحولات العميقة التى طرأت على أوروبا .

ولكن اعتراف الجامعات بالعلوم الاجتماعية اعترافا كاملا تأخر حتى العقد السادس .

وقد كانت أصماء التحول الاجتماعى في الولايات المتحدة هامة . ذلك . ان الولايات المتحدة لم تخش التحول اذ شمل التغير كل ناحية من نواحي الحياة تقريبا . يضاف الى ذلك أن المعلومات عن الانسان والمجتمع كانت مطلوبة ، لأنه كان هناك

استعداد لاجراء التغيير والاصلاح فى كثير من جوانب الحياة • ولذلك جعلت الولايات المتحدة العلوم الاجتماعية مواد مستقلة ، ودراسات محددة المعالم فى جامعاتها ، على حين احتفظت أوروبا بالمنهج الانسانى الثقيلى فى علم الاجتماع وما يتصل به من

• موضوعات

العلوم الاجتماعية فى البلاد النامية :

فى بداية هذا القرن أصبحت المجتمعات المتخلفة وثيقة الصلة بالبلاد الأوروبية ، يهتمه بالحصول على أنواع جديدة من المعارف عن المجتمع ، فأنشأت خلال فترة قصيرة من الزمن كراسى لعلم الاجتماع فى كثير من البلاد النامية ، وتأسس فى تركيا أول جامعة جديدة فى ١٩١٣ بمدينة استانبول ، وأنشئ كرسى لعلم الاجتماع بقسم الفلسفة فى كلية العلوم الانسانية • وفى ١٩١٧ تقرر تدريس علم الاجتماع فى الهند بقسم الاقتصاد بجامعة كلكتا • وفى جمهورية أمريكا اللاتينية أنشئ كرسى لعلم الاجتماع فى كلية الحقوق أو أقسام الفلسفة حوالى ذلك الوقت •

وكان هذا يماثل تماما ما يحدث فى أوروبا صاحبة السيادة على العالم فى ذلك الوقت • وكان علم الاجتماع لا يدرس كعلم أكاديمى فى جامعات أوروبا الا على يد علماء حصوصيين أو مستقلين ، أو تنشأ له كراسى فى مختلف الكليات • وجدير بالذكر ان جوزج سيميل عين مدرسا للفلسفة فقط ، كما عين ماكس فيبر ، وباريتو لتدريس علم الاقتصاد ، بل ان دور كهائم أحد القلائل من الأوربيين الذين حازوا لقب « العالم الاجتماعى » كان أستاذ علم الاجتماع والتربية بجامعة باريس • ولا تستثنى من ذلك بريطانيا العظمى وان كانت أبحاث بوث الممتازة وكتب هربرت سبنسر قد حظيت بالانتشار والرواج ، على الرغم من عدم انشاء كراسى أو أقسام لعلم الاجتماع فى جامعاتها •

على ان انشاء الكراسى أو الدراسات الاجتماعية فى وقت واحد تقريبا فى كثير من البلاد النامية وأوروبا لم يفترن بزيادة تطور العلوم الاجتماعية فى البلاد غير الأوروبية • ولكن المسألة الهامة هى ان هذه البلاد لم تكن قد وصلت بين سنة ١٩١٠ وسنة ١٩٣٠ الى تلك الأوضاع الاجتماعية التى يتسنى معها جعل العلوم الاجتماعية مواد مستقلة فضلا عن إيجاد علم خاص بالمجتمع •

والواقع أن الفلسفة الأسكولائية سادت فى تلك المجتمعات ، فكانت المعرفة اسكولائية ، كما كان التدريس اسكولائيا ، اذ كان أساس التعليم هو نقل المعارف المقررة والمسلم بها دون مناقشة • وكان التركيب الأساسى للمجتمع مجرد مزيج جابد

من التركيب القديم • وعلى الرغم من أن هذا التركيب قد تغير بتأثير البلاد المسيطرة ، واستعمار بعض نظمها ، وخلق نظما جديدة لايجاد قنوات للاتصال ، فانه افتقر الى التنظيم الاجتماعي الكافي لتوسيع نطاق المعارف وتحويلها الى علوم انسانية حقيقية • وترتب على ذلك أن جميع العلوم الاجتماعية في تلك الجامعات أصبحت نوعا من التعليم والتأليف لا هو فلسفة اسكولائية حقيقية ، ولا هو علوم انسانية حقيقية ، بل هو مزيج من الاثنين • لم يكن بالقطع - علما اجتماعيا يصلح لتفسير الظواهر الاجتماعية • وفي مثل تلك النظم أصبح « التحصيل » أهم من « التحليل » بل أهم من التفكير ، وكشف النفاق عن علاقات جديدة •

التعليم

على الرغم من أن الاعتراف الأكاديمي بالعلوم الاجتماعية وانشاء الكراسى والاقسام الخاصة بها قد تقرر منذ نحو ٦٠ عاما فان أكثر ما يسترعى النظر هو الاهتمام غير العادي بالتعليم والتلقين من جهة ، وانخفاض مستوى البحث العلمي وقلته من جهة أخرى • ويرجع ذلك كله الى هيمنة المنهج الاسكولائي • ويعد هذا الاهتمام غير العادي نتيجة من بعض الوجوه لهذا المنهج ، ولكنه أيضا نتيجة لهذا الحجم الصغير من الطلاب المقيدين بكليات العلوم الانسانية • وبيان ذلك أن سرعة نمو التعليم الجماهيري العام كانت عاملا ايجابيا وبناء بالبلاد الصناعية ابان القرن التاسع عشر حين ازداد الطلب على العمال المهرة المتعلمين • لكن ذلك العامل فقد طابعه الايجابي في تركيا وفي البلاد ذات الأوضاع المماثلة حيث التنمية الصناعية بطيئة • ولما ازداد عدد السكان ، واستبحر العمران ، صبت نفوس الشباب الى الالتحاق بالجامعات ، ولكنهم - نظرا لقلة الأماكن في كليات العلوم والطب والهندسة - انجسوا الى كليات الحقوق أو الفلسفة أو العلوم الانسانية التي توجد بها اقسام العلوم الاجتماعية كما كان الحال منذ ستين عاما مضت •

وفي مثل هذه الحنة يعوم المعلمون بتلقين الطلاب المادة العلمية في حجرة الدراسة ، وهي كل ما يقرأه الطلاب • وغالبا تكون هذه المادة قديمة ، تلقاها الأستاذ عندما كان طالبا في أحد البلاد الصناعية • وهكذا يجري العمل على ترديد هذه المعلومات القديمة - كما هو الحال في التعليم الاسكولائي - باعتبار ذلك هو الوسيلة المناسبة للتعليم • وكذلك يعتمد الاساتذة في محاضراتهم على المراجع الأجنبية دون الاستعانة بالمعلومات المستمدة من المصادر المحلية ، ودون نظر الى صلة هذه المعلومات والمحاضرات بالدولة النامية موضوع الدراسة • وبالإضافة الى عيوب هذا التعليم الاسكولائي نجد أن الذين لا يأخذون به قد تلقوا تعليمهم في مختلف البلاد الصناعية ، وتخصصوا في علوم أخرى غير علم الاجتماع أو علم الانسان • ولما كانت العلوم الاجتماعية في مختلف الدول الأوروبية متنوعة فان أثر هذا التنوع ينعكس على الاساتذة فيعوق الحوار والتعاون بينهم كما يحول دون التفكير الاصيل •

وانك لتجد عند تعليم العلوم الاجتماعية فى احدى كليات الفلسفة أو الحقوق - كما هو الحال فى كثير من الجامعات القديمة - أن الذين يضطلعون بمهنة التدريس هم الأساتذة القدامى . وهذا من شأنه أن يبعد المدرسين الشبان عن الاتصال بالطلاب ويخمد فى نفوسهم جذوة النشاط الذى يتوقد من لقاء المحاضرات على الطلاب ، وعرض مآذهم وأفكارهم عليهم .

ومن المسلم به أن الجامعة هى تنظيم معقد بكل ما يشتمل عليه من كليات وكراسى ومناصب حيث يتولى الأساتذة الأكاديميون مناصب الإدارة أيضا . وكل هذا من شأنه أن يدفع الجامعة الى حالة من الجمود بحيث تقاوم كل تغيير . ويلاحظ أيضا أن رجال الجامعات فى البلاد النامية الذين يؤلفون الصفوة المختارة أيضا يضيّقون ذرعا بالمدرسين الجدد والأفكار الجديدة ، لأن ذلك من شأنه أن يدخل فى الجامعة عناصر جديدة ، ويؤدى الى فرض قيود تعدد من امتيازاتهم .

يضاف الى ذلك أن الصفوة الأكاديمية المختارة ترفض علم الاجتماع القائم على البحث « العلمى » ، لأنه يثير مسائل تتصل بالحياة المعاصرة ، وقد يؤدى أيضا الى القضاء على كيانهم الذى تحميه ضمانات خاصة . ولذلك فإن أعضاء هذه الصفوة لا يشجعون العلوم الاجتماعية التى تدرس المجتمع دراسة نقدية ، ذلك المجتمع الذى يمنحهم مركزا ممتازا . ويمكن القول بأن الصفوة المختارة من رجال الجامعة هى - من بعض الوجوه - آخر من يرى حتمية التحول والتغيير ، وغالبا تكون بمعزل عن المجتمع الذى تتوالى عليه التغييرات السريعة .

البحث العلمى

للجامعات وظيفة أساسية خلاف وظيفة التعليم ، هى وظيفة البحث العلمى . والمقصود بالبحث العلمى بوجه عام هو ملاحظة وتحليل العلاقات بين مختلف جوانب الظواهر الاجتماعية . ونتائج هذا البحث مفتوحة لاجراء المزيد من الاستقصاء والتحقق والاختبار . وإذا علمنا أن المنهج الأساسى للتحقيق فى دراسة الظواهر الاجتماعية فى تركيا هو المنهج الاسكولانى لم ندهش اذا افترقت هذه البلاد الى البحوث العلمية الأصلية وقد أجرى تقدير تقريبي فى سنة ١٩٦٨ لقائمة المطبوعات السوسيوولوجية التركية التى صدرت خلال الثلاثين عاما الماضية ، فتبين أن ٨٥٪ منها مصنفة مجموعة لا مؤلفات أصيلة أى دراسات مكتبية للمواد المطبوعة الأصلية ، وأن ١١٪ منها مبنى على ملاحظات عامة للباحثين ، وأن كانت أصيلة ، فى حين أن ٤٪ منها فقط استخدمت فيها طريقة الملاحظة والتجربة تحت اشراف دقيق .

وواضح أن انتشار هذه المصنفات التى لا تواجه الحقائق ، ولا تبحث فى الارتباط

بين النواحي المختلفة للظواهر الاجتماعية ، ولا ترسم طرقا فعالة للملاحظة والمشاهدة ، يدل على انعدام التفكير الاصيل ، ذلك أن هذه المصنفات لا يمكن أن تخلق تيارات فكرية جديدة ، ولا يمكن أن تشجعه الهم لاجراء بحوث جديدة .

وانك لتجد ، في مثل هذه الأحوال ، أن الرسائل الجامعية التي تعد في البلاد الأخرى ذخيرة مدهشة للبحوث العلمية الأصيلة ، وبخاصة البحوث التجريبية في الحياة المعاصرة ، وبخاصة في الاقسام التي تتبع المنهج الانساني في دراسة الظواهر الاجتماعية ، لا تعدو أن تكون وصفا ساذجا لبعض الحقائق الاجتماعية أو جمعا فنيا لأفكار عالمين أو ثلاثة . ولهذه المصنفات ضرران ، أولهما أنها مضيفة للجهد والمادة العلمية ، والثاني أنها تعلم الناشئة قيما خاطئة .

وعند ما يتجه التعليم الى نقل المعارف تنتفي الحاجة الى طرق التدريس وأساليب البحوث . وحين لا يقام وزن للمعلومات الجديدة المبنية على تحليل الظواهر الحديثة فإن الدراسات الخاصة بفرق التعليم ومناهج البحث تصبح عبئا لا داعي له ، كما تصبح الاحصاءات ابغض شيء الى النفوس . ومن ناحية أخرى نشاهد أن العلماء الأكاديميين الذين يهتمون باجراء البحوث العلمية وينشرون نتائجهم لا يلقون التقدير اللائق بأعمالهم ، فمطبوعاتهم لا تثير تعليقات جادة ولابد فعل من جانب زملائهم . وكذلك نجد أن الندوات والمؤتمرات تصبح نادرة الحدوث .

وفي وسع الانسان أن يقول ان « الثقافة » هي المسئولة عن انعدام روح التحقيق والبحث الاصيل . على أنه من المعروف أنه مهما تكن أسئلة الأطفال ذات طابع عام فإن اجابه الكبار عن هذه الأسئلة تنسم بطابع ثقافتهم الخاصة . ذلك أن الدعاوى الاسكولائية هي المثال المطلق الذي يحتذيه هؤلاء الكبار عند الاجابة عن هذه الاسئلة . ثم أن المجتمعات ، والثقافات ، والمعتقدات ، ونظم الحكم المطلق ، والقيم الاجتماعية ، التي سادت كلها قبل عصر الصناعة ، هي من الأمثلة الأخرى للحقائق المطلقة التي لا تقبل الجدل . وفي مثل هذه الأمور لا يعني التعليم سوى تلقي هذه «الحقائق» بالقبول . وجلي بالذكر أن الأمر وانظم التعليمية على المستوى الابتدائي والثانوي تفرض على الأطفال مثل هذا النوع من التعليم . ونتيجة ذلك أن المدرسين الشبان بالجامعات الذين تربوا على « الحفظ » لا لنفكير وحل المسائل والتحليل يتطلعون الى تقليد أساتذتهم ولا يهتمون باتباع غير ذلك من طرق التعليم . وفي مثل هذا الجو لا يمكن أن تزدهر البحوث ولا النظريات العلمية . ذلك أن روح البحث والابتكار والتفكير التحليلي رقبول التغيير والمعلومات الجديدة لا تقترون الا بالتغييرات الأساسية العنيفة في المجتمع . وحينئذ وحينئذ فقط ، يتسنى قبول التفاعل بين مختلف نواحي المجتمع ، وتتوافر

الرغبة فى البحث تبعاً لذلك • وحينئذ فقط - لا يصبح معنى التعليم هو « حفظ » التعليم للمادة التى يقسمها له المدرس •

التحول الاجتماعى والعلوم الاجتماعية

تتحول المجتمعات المتخلفة بسرعة • وتتطلب مراكز القوى الخارجية والداخلية فيها طرازا جديدا من التفكير • وبمرور الزمن تصاحب ذلك حاجة الى طراز جديد من علم الاجتماع • وقد وصلت تركيا الى هذه المرحلة فى العقد السابع ، عندما أصبحت المعلومات الوثيقة عن هذا التحول والقدرة على توجيهه والتحكم فيه ضرورية لكل من الصفوة المختارة الجديدة وقوى التحول الخارجية • وكانت النتيجة المباشرة لذلك انشاء هيئات التخطيط ، استجابة للطلب المتزايد على القوى البشرية المتخصصة فى علم الاجتماع « العلمى » ، وعلى المعاهد اللازمة لاعداد هؤلاء المتخصصين •

هذا وتطور علم الاجتماع « العلمى » فى هذه المرحلة يثير الاهتمام ، فلا شك أن طلب هيئات التخطيط للاخصائيين فى هذا العلم ، والقوى الخارجية التى ساعدت على تحول المجتمع ، واستعانة هيئات التخطيط بالمعلومات التجريبية ، واستخدام البحوث التجريبية ، كل ذلك يمكن أن يعد أول تنظيم هام لعلم الاجتماع فى المجتمع بأسره ، كما أن تخصيص هيئات التخطيط موارد كبيرة لهذا الغرض ، واستعانتها بعلماء الاجتماع الاجانب والمحنيين المزدودين بأساليب جديدة فى التعليم والتدريب قد ساعد كثيرا على اثارة الاهتمام بتعليم واستخدام علم الاجتماع التجريبى •

وعندما أنشئت جامعات جديدة فى هذه الفترة يتولاهم موظفون اداريون من طراز جديد استطاعت العلوم الاجتماعية أن تتفادى عقبة أخرى فى سبيل نموها وتطورها • ولكن الجامعات القديمة وكراسى العلوم الاجتماعية فيها ظلت ترتاب فى المناهج الجديدة وتدافع عن كيائها بقوة • ببدان التحول الاجتماعى قد حطم كل الحواجز الآن ، وتغير صانعو القرار بحيث لم يعد أصحاب الكراسى القديمة من أعضاء الصفوة المختارة بل أصبحوا مجرد « هواء » فى فئهم ، وهكذا تجاهلتهم الجامعات الجديدة وأقسام العلوم الاجتماعية الجديدة ذات المنهج العلمى التجريبى • وعندما تأسست جامعة تركية ثانية فى انقره منذ ثلاثين عاما فى أواخر العقد الخامس تقرر الاستعانة بفريق من العلماء الاجتماعيين الأمريكين لشغل كراسى العلوم الاجتماعية فى كلية الانسانيات • ولكن جهودهم لتنشيط البحوث الميدانية وتشجيع علم الاجتماع التحليلى والتجريبى قوبلت بالعداء ، فاضطروا الى مغادرة البلاد • والآن تعمل السلطات على اجتذاب تلاميذهم بعد حجبهم عن الجامعات للعمل فى الأقسام الجديدة ومواصلة العمل من حيث تركه أساتذتهم. وتقدر البلاد الآن المعلومات المستمدة من الأساليب التجريبية والفائدة على التنبيه بالتغير والتحول ، ثم توجيهه والتحكم فيه • ولعل ما هو أهم من ذلك أن البحث العلمى

أصبح أمرا مرغوبا فيه وأن الأموال التي رصدتها الحكومة قد أثرت تأثيرا مباشرا في تطوير العلوم الاجتماعية وعند ١٩٦٠ أنشئت أربع جامعات جديدة في المدن الكبرى بها أقسام حديثة للعلوم الاجتماعية المبنية على البحث العلمي : جامعة الشرق الأوسط الفنية ، وجامعة هسليتيبي في أنقرة ، وجامعة بوجازيسى في استانبول ، وجامعة ايحي في أنزير . وقد حصلت هذه الجامعات على أموال من المصادر المحلية والدولية للانفاق على البحوث ، والمكتبات ومراكز الكمبيوتر ، وأرشيف المعلومات . وجميع هيئة التدريس بالكليات من الشبان ، وقد اختيروا بعناية لتخصصهم في علم الاجتماع العلمي ، الحديث .

وقد اكتسب ما بدأ في اوائل العقد السابع قوة دافعة في أواخره ، فقد تأسست النقابات المهنية التي قصرت عضويتها على المشتغلين بالبحوث الحديثة ، وظهرت مطبوعات هامة في البحوث التي شجعتها تلك النقابات ، كما ظهرت كتب تمس الحاجة اليها عن الوضع الراهن لمختلف العلوم الاجتماعية ، وبدأ تنظيم الندوات والمؤتمرات القومية والدولية ، وارتفع مستوى الانتاج العلمي عند أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعات الجديدة عما كان متوقعا بحيث ظفر بعضهم بالاعتراف الدولي وهم بضيغون بجهدهم المتواضع الى المعارف المتراكمة في هذا المجال . وقد كان لهذا التطور في النهاية أثره في بعض الأقسام - على الأقل - بالجامعات القديمة . وقد طرأت تغييرات على المناهج الدراسية ، وسارت الجهود المبذولة في البحوث التجريبية شوطا بعيدا . وقد حدثت وقائع صغيرة تشير الى العلاقة بين الجامعات القديمة والجديدة ، من ذلك أن الجامعات القديمة رفضت تعيين خريجي الجامعات الجديدة الأولين . وحدث في احدي الحالات أن المرشح للتعيين كان اول الناجحين باعتراف أحد أعضاء لجنة الامتحان ، ولكنه رفض بحجة أن ماضيه العلمي غير مناسب للوظيفة . واليوم زاد الاهتمام بالمرشحين للتخرجين في الجامعات الجديدة ، ولكن هؤلاء يرفضون العمل في الأقسام الجامعية القديمة . وعلى الرغم من أن كل شيء لم يتغير مرة واحدة فيما يتعلق بوضع العلوم الاجتماعية في تركيا فإن هذه العلوم قد اجتازت منعطفا خطيرا . ولكن لا تزال هناك بعض العقبات والميوب والموانق .

وفي بداية العقد الثامن عصفت بتركيا أزمة سياسية أخرى تهدف الى اقامة الحكم الشمولي ، وهو أمر يحدث كثيرا في البلاد النامية . وكان أثرها في العلوم الاجتماعية مخيبا للآمال . وبمبطلا للهمم ، إذ أرغم العلماء الاجتماعيون في ثلاث جامعات تالق فيها نجمهم على ترك الخدمة ، أو استقالوا من تلقاء أنفسهم . وعندما سبق أن حدث

مثل ذلك في العقد الخامس لم تنهض العلوم الاجتماعية من كبوتها الا بعد العقد السابع ولكن العامل الحاسم في هذا المقام ليس هو الزمن وانما هو حالة المجتمع . فالذي يحدد الوضع في الجامعات ويحدد وضع العلماء الجامعيين هو : هل ثمة حاجة الى العلوم الاجتماعية ؟ وعلى هذا عاد في ١٩٧٥ كل عضو من أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعات الى عمله ، او التحق بهيئة التدريس في جامعة أخرى .

ومن النواحي الأخرى الجديدة بالدراسة موقف الجامعات والأساتذة الأكاديميين من الدولة الأم التي تريد توثيق أوامر التعاون مع العلماء الاجتماعيين في البلاد التابعة لهذه الدولة ، تحقيقاً لمصالحهم وغاياتهم العلمية . وتفصيل ذلك أنه اذا كانت الأجهزة الحكومية في الدولة الأم هي التي ترغب في جمع المعلومات والبيانات لتتولى تحليلها فمن واجب الأجهزة المناظرة في الدولة التابعة أن تقرر اوجه التعاون المرغوب فيه . ولكن اذا كان التعاون بين الأكاديميين أنفسهم فإن الرأي في ذلك موكل الى الأفراد أنفسهم ، وإن كان هناك رأى أكاديمي عام يمارس بعض الرقابة على أشكال التعاون غير المرغوب فيه .

وعندما تبلغ العلوم والبحوث الاجتماعية درجة النضج يمكن استخدام الأموال التي ترصدها الدولة الأم لهذا الغرض بقدر أكبر من الاستقلال . ومتى وثق الباحثون بما يعملونه وبما يمكن عمله بنتائج مشروعات البحوث المختلفة قل الخوف من التدخل الأجنبي في هذا الشأن ، وقل اللفظ حول مصادر المعونة المالية . ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الحكومة التركية ساورها القلق من جراء العديد من الباحثين الأجانب الذين يتجولون في البلاد لاجراء البحوث الاجتماعية . ولذلك تطلب الحكومة الآن من كل فرد يريد اجراء البحث الاجتماعي في تركيا أن يحصل على إذن رسمي بذلك . وبهذا انتقلت المسؤولية الى السلطات غير الأكاديمية .

ولا شك أن الذي شجع العلوم الاجتماعية داخل الجامعات وخارجها في العقد السابع هو نفوذ الدول الأم ، وبخاصة الولايات المتحدة . بيد أن طريقة هذه البلاد في اجراء البحث الاجتماعي حملت الناس على الخطأ في فهم معناه . والسبب في ذلك أن مناهجها وطرقها في بحث أحوال المنطقة ودراساتها كانت غير معروفة في الدوائر المحلية . فقد فهم الناس خطأ أن وصف الثقافة دون طرح مشكلة وجمع البيانات والمعلومات الساذجة دون صياغة فرضية علمية هما الطريقة المثلى في البحث العلمي الاجتماعي . ومع أن هذا حول الأنظار عن التفكير النظري في العلاقات الاجتماعية فانه

كان ضرباً من الخطأ فى الفهم ، ولذلك بدأ علم الاجتماع فى وقت من الأوقات يتأرجح من طرف (الفلسفة الاجتماعية النظرية) الى طرف آخر (مجموعة من البيانات والمعلومات الساذجة) • وترتب على ذلك انتشار طريقة جمع البيانات والمعلومات الكثيرة التى لا تقبل التفسير مما أدى الى ضياع موارد كثيرة على أنه - مرور الزمن - شاع استخدام الأساليب العلمية المختلفة بطريقة فعالة ، فلم تلبث الجامعات الجديدة أن استخدمت فى البحوث الاجتماعية طريقة العينات القومية المقرونة بالاستفتاء والأسئلة الموضوعية بعناية.

واليوم ينصب الاهتمام الرئيسى فى البحوث الاجتماعية على التحول الاجتماعى الاساسى بكافة أشكاله وسرعاته • ولكن كثيراً من البحوث الاجتماعية التى تقوم بها الدول الأمهات عن المجتمعات النامية تجرى على أساس المقارنة بين هذه المجتمعات • وهذه الدراسات المقارنة مبنية على المعلومات والبيانات المستقاة من مختلف المجتمعات النامية ، ولذلك تظهر الفروق بينها مع صعوبة تتبع التحول الاجتماعى فى أى مجتمع منها او عقد مقارنة بين مراحل التغير والتحول • وتتسم هذه الدراسات والبحوث بالطابع الاستاتيكي (الثابت ، غير المتغير) ، ويبدو هذا الطابع دائماً غير واف بالقرص المطلوب • ذلك ان الذين يصبون الى معرفة الحقيقة فى المجتمعات التى تطرأ عليها تغيرات وتحولات سريعة وأساسية لا يقتنعون بدراسة العلاقات الاستاتيكية ومن عادة الدول الأمهات أنها ترى فى أوضاعها الاجتماعية أوضاعاً ثابتة ، ولذلك ترتبط المشكلات التى تطرحها هذه الدول بهذه الأوضاع الأساسية ، الثابتة فى نظرها • ومن هنا تفشل أساليب البحث الاجتماعى التى تناسب هذه الأوضاع فشلاً ذريعاً عند دراسة التحول الاجتماعى • وإذا صرفنا النظر عن المهارة التى تستخدم بها هذه الأساليب الدقيقة فى البحث وحدنا أن الظواهر لا يمكن أن تدرس على الوجه الأكمل ما لم يتخذ الباحث بعداً زمنياً يبين التحول والتغير • وترتب على ذلك أن لجأ بعض العلماء الاجتماعيين الى ما يمكن أن يسمى « فلسفة التاريخ » التى تنادى بأن كل مجتمع وتاريخه هو نسيم وحده ، وفريد فى بابه ، وتحاول أن « تفهم » كل مجتمع فى إطار بيئته وظروفه الخاصة • ومن جهة أخرى حمل الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية الأساسية وتحولها وعلاقتها بالمجتمعات الأم بعض العلماء الاجتماعيين على الأخذ بالاشتراكية العلمية التى تنادى بالتغير التاريخي والخصى للمجتمع • وليس فى وسعنا أن نتجاهل أياً من هذين المنهجين (فلسفة التاريخ والاشتراكية العلمية) ذلك أن القوم فى الغرب ولا سيما الولايات المتحدة حيث ظهرت مناهج وأساليب للملاحظة فى العلوم الاجتماعية يطرحون مشكلات ويصوغون فرضيات دون أن يدخلوا التحول الاجتماعى فى اعتبارهم •

وهذا لا يشفى غليل العديد من الباحثين من العلماء الاجتماعيين الشبان • ومن هنا
وجب تغيير هذا المنهج •

وربما صح الافتراض بأن الأوضاع الاجتماعية في الولايات المتحدة أو المملكة
المتحدة ثابتة ، غير متغيرة • ولكن يجب في المجتمعات التي هبت فيها رياح التغيير على
كل شيء أن تمس يد التغيير أيضا مشكلات البحث الاجتماعي وأساليبه ونظرياته ،
وكذلك التدريس في الجامعات أيضا • وهذا هو ما يحدث اليوم بالفعل في العلوم
الاجتماعية بالبلاد النامية • ولن تلبث هذه البلاد أن تسهم في تطوير العلوم الاجتماعية
من خلال تحسين أساليب الملاحظة وتفسير التحول والتطور الاجتماعي •



اختيار الباحثين
وتدريبهم

في بولنده

في بولنده يتم اعداد الباحثين اما اثناء قيامهم بالتدريس
او اثناء دراساتهم العليا وعملهم كمساعدين للباحثين .
اما العاملون في هيئات غير مسئولة عن التعليم العالي او البحث
فيمكنهم الحصول على درجة الدكتوراه اذا نجحوا في
الامتحانات المقررة وقبلت رسائلهم للدكتوراه .

وتجرى البحوث عادة في ثلاثة انواع من المؤسسات هي :

١ - المؤسسات التابعة للتعليم العالي التي تستخدم
عددا كبيرا من الباحثين .

٢ - المؤسسات التابعة للأكاديمية البولندية للعلوم .

٣ - المؤسسات التابعة للهيئات الصناعية .

وفي السنوات الأخيرة أنشأت الوزارات المختلفة معاهد
ومؤسسات علمية واجتماعية للقيام بالأبحاث ، مثل معهد
دراسات القوى العاملة والشؤون الاجتماعية التابع لوزارة
العمل ، ومعهد السياسة العلمية والتعليم العالي التابع لوزارة

الباب : جودنا كولينكا

أستاذ العلوم الاجتماعية بأكاديمية العلوم البولندية •

المترجم : الدكتور حسين عبدالعزيز الدريني

كلية تربية الأزهر

التعليم العالي ، ومعهد دراسات الشباب التابع لوزارة التربية ، الخ •

وبالرغم من أن العاملين في الهيئات الثلاث السابقة ينقسمون أما إلى أساتذة جامعيين أو باحثين فكلهم يخضعون لنظام الدرجات والألقاب والوظائف القوائم على أساس المؤهلات العلمية الرسمية التي حصل عليها كل منهم • ويتضمن هذا النظام فئتين :

أ - الحاصلون على الدكتوراه التي تمنحها الجامعة لمن يجتاز الامتحانات المقررة بنجاح ، على أن ينجح في اجتياز الامتحان المقرر لرسائله التي يتقدم بها (ويقصد بهم الأفراد التابعون لنظام معين بالإضافة إلى فلسفة معينة أو اقتصاد سياسي خاص) •

ب - الحاصلون على درجة الدكتوراه المعروفة باسم الدكتوراه « التأهيلية » التي تمنحها الجامعة للمدرسين الجامعيين أو الباحثين من غير الحاصلين على الدكتوراه والذين أدت رسائلهم إلى تطوير النظام القائم • إلا أنه قبل حصولهم على هذه الدرجة يكون عليهم أن يجتازوا بنجاح امتحانا خاصا يعقده مجلس أعضاء هيئة التدريس • هذا النوع من الدكتوراه يؤهل حامله للتميين أستاذا مساعدا للإشراف على باحثين آخرين ولتدريس الباحثين المبتدئين •

على قمة هذا البناء العلمى من الباحثين يوجد الأساتذة المعينون فى وظائفهم بصفة دائمة ووافق عليهم مجلس الولاية بناء على تزكية اللجنة المركزية للأساتذة التى يمينها رئيس الوزراء • وتبنى اللجنة قرارها على أساس المعلومات التى ترد إليها من المجالس المعنية بالأبحاث فى المؤسسات المختلفة ومن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ومن المجلس الأعلى للجامعة •

تبدأ الحياة العلمية للباحث المبتدىء عندما يعين بعد حصوله على درجة الماجستير معاوناً لمساعد الباحث لمدة ستة أشهر أو عام كامل ، وبعد انتهاء هذه المدة وانجازه بنجاح للأعمال المطلوبة منه يعين مساعداً باحثاً • وبعد مدة أطول وإنجازات أكثر يعين باحثاً متقدماً • ويستغرق هذا كله حوالى ثمانى سنوات يكون على الباحث إثنائها أن يعد رسالته للدكتوراه وأن يجتاز الامتحان المقرر لها بنجاح لكى يعين مساعداً أستاذ • فإذا بلغ الباحث هذا المستوى أصبح عليه أن يضطلع بمسئوليات هذه الوظيفة ، ويكون عليه بعد ذلك أن يعد نفسه لدرجة « الدكتوراه التأهيلية » التى يحصل عليها فى أى وقت آخر •

ورغماً عن اتباع هذا الأسلوب فى كثير من الجامعات الكبرى وفى المؤسسات التابعة للأكاديمية البولندية وفى بعض الجامعات الإقليمية التكنولوجية وفى الكليات المعنية بأعداد المعلمين وفى المعاهد الصناعية التكنولوجية فإنه من المألوف أن نجد باحثين يعملون أساتذة مساعدين دون حصولهم على درجة الدكتوراه الثانية أو أساتذة مساعدين بدون درجة الدكتوراه •

إذا كان من المتعارف عليه أن يقوم طالب واحد بأعداد رسالة الدكتوراه فإن هذا لا يمنع من أن يشترك فريق من الباحثين فى إعداد رسالة واحدة • وحديثاً أصبح الأعداد المشتركة لرسائل الدكتوراه جزءاً من عمل الفريق المشترك فى أى مشروع • ويلقى هذا الاتجاه تشجيع كثير من البرامج المعنية بالأبحاث التى تقوم بها المؤسسات المختلفة • هذا ولقد تضمن الجزء الخاص بالعلوم الاجتماعية فى الخطة الخمسية الأخيرة عدة برامج قومية للأبحاث تسمح باشتراك أكثر من باحث • ومن هذه البرامج : التفيرات التى تطرأ على البناء الاجتماعى ، تطوير التخطيط ونظام الإدارة ، نشأة ونمو الذات القومية ، تطوير النظام التربوى •

أما المبالغ المرسودة لتمويل هذه الأبحاث والتى تخضع للإشراف المركزى فإنها تسمح للباحثين بأن يوسعوا من نطاق أبحاثهم وحدودها ، وبأن يكتفوا ويكسوا جهودهم للقيام بهذه الأبحاث • ويسمح لطلبة الدراسات العليا والمساعدين بالاشتراك اشتراكاً فعالاً فى هذه البرامج •

نظراً لكثرة الأعباء الملغاة على عاتق مساعدى الباحثين فإنهم لا يستطيعون التفرغ لإعداد رسائلهم للدكتوراه التى تعتبر ذات أهمية خاصة سواء بالنسبة لهم أو بالنسبة للمؤسسات التى يعملون بها • ومع هذا فإن الوضع يختلف عن هذا بالنسبة للباحثين فى بعض المؤسسات مثل الأكاديمية البولندية للعلوم • أما بالنسبة للمساعدين الذين

يملكون بالجامعة فإن عليهم الاشتراك في التدريس والقيام ببعض الاعباء الادارية ،
 اذ يقومون بالتدريس لمدة ٢٧٠ ساعة سنويا بواقع ٩ ساعات اسبوعيا ، كما يستغرق
 اعدادهم للدروس حوالى ٢٧٠ ساعة أخرى بواقع ٩ ساعات اسبوعيا ، هذا بالإضافة
 الى ٥٠٠ ساعة سنويا للقيام بالأبحاث . ومن الواضح أن اعداد رسالة الدكتوراه يزيد
 من عدد الساعات المخصصة للبحث أيضا . ويحدث مثل هذا بالنسبة للباحثين الذين
 يعملون بالمعاهد والهيئات التابعة للوزارات اذ يكون عليهم أن يساهموا في حل
 المشكلات وايداء المشورة الفنية التي تستنفد جزءا كبيرا من وقتهم ، ولكي يمكن تخفيف
 جهود الباحثين المبتدئين حتى تنمو استعداداتهم للبحث بسرعة ، ولكي يمكن التخفيف
 من تعرضهم لصراع الأدوار تم وضع برنامج للدراسات العليا الجامعية في الكليات
 أو في المعاهد العلمية . ويكون على الدارس حضور عدد معين من المحاضرات وحلقات
 البحث المخصصة لطلبة دكتوراه الفلسفة ثم اعداد الرسالة تحت اشراف مشرف معين .
 بالإضافة الى ذلك فانه على طلبة الدراسات العليا العمل عدة ساعات في معاهدهم
 بالإضافة الى تدريس بعض المحاضرات (٦٠ - ٩٠ ساعة سنويا) .

تختلف المكانة التي تحتلها الدراسات العليا كصورة من صور التدريب فيما بين
 المعاهد والكليات المختلفة ، ففي الجامعة تحتل مكانة أقل من المكانة التي تحتلها الوظيفة
 التقليدية للمساعدين والعكس في الأكاديمية البولندية ، ذلك لأنهم في الأكاديمية
 يعتقدون أن الطالب يعتبر مؤهلا للقيام بالأبحاث بعد حصوله على الدكتوراه .

وجدير بالذكر أنه توجد صور أخرى من صور التدريب التي تساعد على النهوض
 بالمستوى العلمى للأستاذة المساعدين وللمساعدى الباحثين ، منها المنح الاضافية ،
 أو منح اجازة لعمل الأبحاث ، للتفرغ لانهاء رسائل الدكتوراه ، أو القيام
 بزيارات لمؤسسات الدراسات العليا القومية والاجنبية .

لكي يقبل الطالب في برنامج الدراسات العليا لابد له من أن يجتاز امتحانا خاصا
 للقبول ، ويكون هذا الامتحان عبارة عن تقديم الطالب صورة مبدئية لحطة بحثه
 للدكتوراه .

يمكن للطلاب الحصول على وظيفة مساعد باحث عن طريق اجتياز امتحان مسابقة
 أو بأن يختاره استاذ أو استاذ مساعد بناء على كفاءته أو ذكائه العام أو انجازاته في
 قاعة البحث . ان التعرف على هؤلاء الطلبة يعتبر أمرا صعبا جدا . ويتم ذلك أما عن
 طريق تقديم المنح الدراسية للطلبة المتفوقين أو الطلبة الذين يبدون اهتمامات علمية
 خارج مقرراتهم الدراسية (تكون في العادة سطحية وعديلة) . كذلك يمكن التعرف
 على الطلبة الموهوبين بين من يشتركون في برامج الأبحاث الخاصة بمعاهدهم ، الذين
 تكون رسائلهم للماجستير أعلى من المتوسط ، أو الذين يشتركون في أبحاث جماعية ،
 أو الذين يشتركون في اتحادات الطلاب ، أو الذين يكتبون في جرائد الطلبة .

مؤهلات الباحثين المتقدمين

تنبع الحاجة الاجتماعية للباحثين من عاملين :

الاول منها يرتبط بالحاجة الماسة للأساتذة الجامعيين المؤهلين تأهيلا عاليا ،
فمع التطور الاقتصادي والاجتماعي ازدادت الحاجة الى خريجي الجامعات ، ولكي يمكن
تخريج الاعداد المطلوبة مع الاحتفاظ بمستواهم العلمي لم يكن هناك بد من أن يقوم
أساتذة الجامعات بالابحاث المبتكرة ، اذ من خلال تلك الابحاث يستطيع الاستاذ الجامعي
أن يدرس لتلاميذه الطرق العلمية للبحث والدراسة والعمل ، ومن خلال تلك الابحاث
يستطيع الاستاذ أن ينقل لتلاميذه صورة عن أحدث الاكتشافات العلمية في مجاله .

اما العامل الثاني فيرتبط بما أسماه د . دى سولا بريس « العلم الكبير » ،
اذ تستخدم برامج الابحاث اعدادا كبيرة من الباحثين المتقدمين والمتقدمين ، ويكون نجاح
تلك البرامج قائما على تدريب هؤلاء الباحثين تدريبا مستمرا لرفع مستواهم العلمي .
ولا شك ان لهذا التدريب اثره على حياتهم المهنية والشخصية .

لقد كانت مواجهة هذين العاملين أمرا صعبا ، وذلك للعجز الشديد في الأساتذة
والمعدات بعد الحرب العالمية الثانية . ففي أثناء هذه الحرب مات ٣٠٪ من الأساتذة ،
وتحطمت ٦٣٪ من مراكز البحث العلمي ، وفقد ٥٠٪ من محتويات المكتبات . ومع
هذا فمع العام الدراسي ١٩٤٥/١٩٤٦ زاد عدد الطلبة زيادة تفوق عددهم عام
١٩٣٧/١٩٣٨ . وقد أدى النمو الكبير والزيادة الهائلة في مؤسسات التعليم العالي
وفي برامج البحث الى انشاء الأكاديمية البولندية للعلوم سنة ١٩٥١ . وتأخذ
الأكاديمية على عاتقها مسئولية حل المشكلات المرتبطة بالتنسيق والتخطيط للبحث
العلمي . وفي ذلك الوقت كان الأساتذة المساعدون ومعاونوهم يقومون بالتدريس
وباجراء الابحاث العلمية ايضا ، مما أدى الى زيادة أهمية سرعة وأعداد وتقويم الرسائل
العلمية وأساليب اختيار طلبة الدراسات العليا ، أما الآن فتعتبر اللجنة المركزية
للمؤهلات والأكاديمية البولندية للعلوم ووزارة التعليم العالي مسئولة عن الاشراف على
منح الدرجات العلمية وعن وضع خطط التدريب اللازمة لاعداد أعضاء هيئة التدريس من
الجامعيين المتقدمين وعن البحث عن طرق جديدة لتطوير عملية التدريب . ولقد نجحت
هذه الطرق بالنسبة لدرجة الدكتوراه ولكنها لم تحقق مثل هذا النجاح بالنسبة لدرجة
الدكتوراه التأهيلية التي يستغرق الحصول عليها في العادة وقتا طويلا .

الجدول التالية توضح فئات أعضاء هيئة التدريس وديناميات نمو تلك الفئات :
اعداد الباحثين في الاكاديمية البولندية للعلوم والهيئات الأخرى
١٩٧٧/١٩٧٦

الأكاديمية والهيئات الأخرى	باجد مع	
٢٠٩٤٩	٤٩٨٩٢	اجمالى عدد الباحثين
٣٣٨٣	٧٩٤٨	باحثون متقدمون (أولى)
	٧٤٠	منهم : أستاذ كرسى
	١٧٨٦	أستاذ
	٥٤٢٢	أستاذ مساعد
١٧٤٦٦	٣٢٦٣٠	باحثون مبتدئون
	١٢٩٠٥	منهم : أستاذ مساعد
	١٤٦٦٠	مساعد أول
	٥٠٦٥	مساعدون
	٤٦١٣	أعضاء هيئة تدريس أخرى (غير باحثين)

عدد العاملين في المؤسسات العلمية وفقا للنظام السائد
١٩٧٦ (الأكاديميين)

أكاديميون مبتدئون	أكاديميون متقدمون	
١٦٦٤١	٣٢١٥	العدد الاجمالى
٢٥٣٧	٥٦٥	علوم طبيعية
٩١٥١	١٥٣٨	تكنولوجيا
١٥١٦	٢٤٠	طب
١٠٣١	٢٣٢	الزراعة
٢١٤٤	٥٨٩	علوم اجتماعية

معدلات الزيادة في أعداد المدرسين الأكاديميين

١٩٧٧/١٩٧٦	١٩٧١/١٩٧٠	١٩٦١/١٩٦٠	
١٣٣	١٦٥		أكاديميون متقدمون
١١٢	١١١	٢٠٠	أستاذ كرسي
١٢٩	١١٦	١٠٠	أستاذ
٢٣٠	٢٠٠	٢٠٠	أستاذ مساعده
٢٤٨	١٥٠		أكاديميون مبتدئون
١٩٢	١٦٤	١٠٠	أستاذ مساعده
١٥٨	١٤٨	١٠٠	مساعده متقدم (أول)
١٥١	٢٥٧	١٠٠	مساعده مبتدئ
١٣٩	٢٥٨	١٠٠	مدرسون آخرون

معدلات الزيادة في أعداد الباحثين بالأكاديمية البولندية للعلوم والمؤسسات الأخرى

١٩٧٦	١٩٧٠	١٩٦٢	
١٢٢	١٩٨	١٠٠	باحثون متقدمون
١٥٦	١٠٧	١٠٠	باحثون مبتدئون

فلنحاول الآن دراسة وضع العلوم الاجتماعية بين هذه الأرقام . يمثل الحاصلون على الدكتوراه في العلوم الاجتماعية ٢٣٪ من بين الحاصلين على الدكتوراه عموماً ، و ٢٥٪ من بين الحاصلين على درجة الدكتوراه التأهيلية . وكان عدد طلبة الدراسات الاجتماعية سنة ١٩٧٦ حوالي ٣٧ و ٣٦٪ من مجموع الطلبة الجامعيين والخريجين ، وكانت نسبتهم قبل ذلك ٢٥٪ ويجب ملاحظة أن ما نقصه بالعلوم الاجتماعية هو القانون والاقتصاد والعلوم السلوكية والانسانيات (التاريخ والفلسفة والفيلولوجي) . يمثل العلماء الاجتماعيون في مؤسسات البحوث المختلفة حوالي ١٨ و ٣٪ من الباحثين المتقدمين ، و ١٣٪ من الباحثين المبتدئين ، ومجموعهم الكلي حوالي ١٣ و ٧٪ . وتجدر الإشارة الى أنه في سنة ١٩٧٢ كانت نسبة المشتغلين بالعلوم الاجتماعية حوالي ١١٪ من عدد الباحثين في الاتحاد السوفيتي ، وكانت نسبتهم في جمهورية ألمانيا الديمقراطية حوالي ٥٪ . وتشير الإحصاءات الأخيرة في بولندا (١٩٧٦) الى أن عدد أساتذة العلوم

الاجتماعية ١٠٠٠ ، وأن عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه الثانية ١٤٠٠ ، وأن عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه عموماً ٧٥٠٠ ، مما يشير الى وجود امكانيات هائلة للقيام بالبحوث العلمية في هذا المجال .

يجب الاشارة الى أن اعداد رسالة الدكتوراه يستغرق في المتوسط حوالي ٦ سنوات وأربعة اشهر ، أما درجة الدكتوراه الثانية « التأهيلية » فتستغرق ثمانى سنوات . ويرجع هذا الى مسئوليات المساعدين المتقدمين والمتدربين التى سبقت الاشارة اليها . هذا بالإضافة الى انه توجد عوامل نفسية واجتماعية عديدة تتناولها الدراسات والمسوح الاجتماعية بالدراسة .

مشكلات التدريب

تناولت دراسات متعددة مشكلة دوافع الباحثين وكيفية اختيارهم للحياة الأكاديمية . ولقد شملت هذه الدراسات عينات من الأساتذة المساعدين ومساعدي البحوث . ففي دراسة قام بها كيلنسكا سنة ١٩٧٢ على الباحثين للتقدمين أو الأول وعلى الباحثين المساعدين وجد أن ٥٠٪ منهم اشتغل بالجامعة بناء على اقتراح الأساتذة المشرفين على رسائلهم للماجستير ، وتلقى ١٦٪ منهم تشجيعاً وتوجيهاً من أساتذة مساعدين آخرين من غير مشرفيهم . ولقد اختير ما يزيد عن ١٠٪ من بين الذين حصلوا على منح للتفوق والامتياز . أى أن الطريقة السائدة في اختيار الباحثين هي الطريقة التقليدية المعتمدة على حصول الباحث أو الطالب على درجة للماجستير . إلا أن هذه الطريقة لا تتمتع في الجامعات الفنية حيث يفضل المساعدون البحث عن الوظائف الحالية والتنافس عليها . ومع هذا فلا توجد فروق كبيرة في دوافع العمل للباحثين العاملين في مجال العلوم التكنولوجية أو العلوم الاجتماعية . من هذه الدوافع الرغبة في زيادة المعلومات والرغبة في عمل الأبحاث والطبيعة الابتكارية المستقلة للأبحاث . ويعتقد المساعدون أن النجاح في الحياة الأكاديمية يقوم على مهارتهم العامة ونسباتهم الشخصية مثل المثابرة والامانة ، أما « حب الاستطلاع البحثي » والتفكير المستقل ، فلقد حظيا بترتيب منخفض . فإذا ما وضعنا في اعتبارنا أن العينة كانت من بين المساعدين في الجامعة فقد يبدو غريباً علم ذكر التحمس للتدريس والقدرة عليه . والحقيقة أن اختيار الباحثين يجب أن يقوم على أساس امكانيات الباحث ومهاراته التعليمية والتدريسية وقدرته على التعاون مع الزملاء والطلبة . أما النجاح للمهني فإن وزنه الأكبر يكون بالنسبة للأبحاث عنه بالنسبة للتدريس .

يجدر الاشارة الى انه في تلك العينة الممثلة للمساعدين كان أغلبيتهم من بين أهل الفكر والدواء ، وأن ٢٥٪ منهم كانوا يتدرون الى عائلات بها اساتذة أو باحثون . وبناء على دراسة سلازاسي سنة ١٩٦٩ تبين أن ٦٠٪ من المساعدين و ٧٠٪ من بين طلبة الدراسات العليا و ٣١٪ من طلبة الدراسات الجامعية حتى البكالوريوس أو الليسانس قد حصلوا على تقدير متميز على رسائلهم للماجستير . وهذا يبين أن الاختيار الصحيح كان مبنيًا على استاس معلومات الطالب . ويبدو أن دوافع المساعدين تكون غير محددة

وتشبه دوافعهم أثناء الدراسة بالمدرسة التي تنحصر في رغبتهم في زيادة معلوماتهم أكثر من الطبيعة الابتكارية والمستقلة لحياتهم المهنية المقبلة .

ولقد بينت الدراسات التي تناولت ما تتمتع به المهن والوظائف المختلفة من هيبه واحترام وتقدير في بولنده أن العاملين بالجامعة أو مراكز البحث يتمتعون بهيبة عالية واحترام كبير وتقدير عظيم . وكان ترتيب أساتذة الجامعات أعلى بسبب معلوماتهم ومؤهلاتهم . وهذا ينطبق أيضا على كل العاملين بالجامعة حتى المبتدئين منهم الذين يتمتعون بما تتمتع به الجامعة من هيبه واحترام فضلا عن كونهم ممثلين لها .

في النهاية يمكن القول بأن الباحثين المبتدئين يتميزون بسعة المعرفة وبالداخعية الإيجابية ولكنها دافعية ضعيفة . وبالرغم من تقليدية الطريقة التي يتم بها اختيارهم فإنها تعتبر صحيحة مشجعة لهم . ويبدو أن هناك دليلا قويا على أن احتكاك صغار الباحثين بالأساتذة المدرسين يؤدي الى نتائج طيبة . وهذا ما سنوضحه فيما بعد . أما الآن فسنحاول أن نتناول بالدراسة صراع الأدوار الذي يعاني منه الباحثون عموما والباحثون المبتدئون خصوصا . فينشأ صراع الأدوار عادة نتيجة للتعارض بين المطالب المختلفة التي يحددها الدور الذي يضطلع به الباحث وبين الأدوار المختلفة التي يمارسها .

أولا لا يشعر المساعد بالاطمئنان لمركزه ووضعه أثناء اعداده ، إذ يكون عليه أن يعمل لمدة ثماني سنوات بمرتب منخفض وأن يحقق انجازات ناجحة متعددة لأن أعماله تراجع كل سنة ، في حين أنه في هذه الفترة يحقق التلاميذ الذين يحصلون على درجات منخفضة أثناء الدراسة استقرارا وظيفيا وربما أعلى . مثل هذه الفترة التي يحاول فيها المساعد تحقيق التوافق المهني والاجتماعي تكون فترة مليئة بالتوتر والقلق سواء بالنسبة له أو بالنسبة لأسرته . وهذا يدفع المساعد الذي يعمل في الكليات التكنولوجية الى أن يقبل العمل في المشروعات الصناعية ، كما يدفع المساعد الذي يعمل في كليات العلوم الاجتماعية الى أن يقبل دروسا خصوصية وإلى العمل في الصحافة أو تدريس بعض المحاضرات لكي يحقق مزيدا من الدخل . وتستمر هذه المشاكل بالنسبة لطالب الدراسات العليا الذي يستكمل دراسته لمدة ثلاثة أعوام أخرى مع شعوره أيضا بعدم الاطمئنان الوظيفي الذي يمكن أن يحققه في المستقبل .

عند محاولة دراسة توزيع ساعات عمل المساعدين نرى أنه يكرس ثلث وقته تقريبا (٥٠٠ ساعة سنويا) ٢٧٠ ساعة للتدريس وعدد غير محفود من الساعات للأعمال الإدارية والدروس الخصوصية . ولقد بينت الدراسات الخاصة بالوقت والميزانية أن الأعمال الإدارية تستهلك أكبر قدر من الوقت ، إذ على المساعد أن يشارك في المسؤوليات الإدارية بالقسم (مثل الأعمال الخاصة بالفنيين والسكرتير) وأن يشارك في الاجتماعات المختلفة وأن يشترك في الأنشطة السياسية والاجتماعية . ومن أصعب فترات العمل بالنسبة له فترات التدريس إذ عليه أن يكون عالما بالمشكلات الأساسية في ميدانه وبالمبادئ التعليمية الأساسية . ولمواجهة هذا الوضع ولمساعدة المساعدين

المبتدئين في ممارسة أنشطتهم التعليمية والتربوية فرضت عليهم بعض المواد الإجبارية التي يجب دراستها في العام الأول لتعيينهم ومن هذه المواد طرق التدريس ، والمشكلات التربوية والاجتماعية للتعليم العالي ، والأحداث السياسية والايديولوجية المعاصرة ، الخ . أما بالنسبة للمعيد التدريسي للمساعدة فانه أما أن يؤدي به الى تدريس محاضرات كثيرة أو عدد أقل من المحاضرات ولكن متنوعة المواد .

لقد بينت الدراسات المسحية أنه بعد عدة سنوات من العمل بالجامعة يمكن أن نجد نوعين من المساعدين : مجموعة تفضل القيام بالأبحاث وذلك لنجاحهم في ذلك العمل ، ومجموعة تفضل التدريس . كما بينت النتائج أيضا أن من يفضل البحث يكون أنجح في عمله إذا كانت لديه أيام لا يعمل فيها ويتفرغ لمشكلاته البحثية . إلا أن الدراسات لم تبين هل المساعدون الذين ليس لديهم أعباء تدريسية أنجح في أبحاثهم أم لا . ففي الأكاديمية البولندية للعلوم وفي الجامعات تبين أن مستوى رسائل الدكتوراه التي يعدها الباحثون الذين أمضوا ست سنوات في إعدادها لا يتأثر بسبب قيامهم بالتدريس . ويسود الاعتقاد الآن بأن الرسائل التي يعدها المساعدون تكون أكثر نضجا من تلك التي يعدها طلبة الدراسات العليا . ولهذا فالاستاذ المساعد الذي عمل مساعد باحث يكون أعداده أفضل من زميله الذي كان طالبا بالدراسات العليا فقط ، ذلك لأن طالب الدراسات العليا لم تنح له الفرص الكافية لكي يقدم آراءه للآخرين أو يوضح إمكانياته التي قد لا تتصل مباشرة بالمشكلات التي تتناولها رسالته للدكتوراه ، كذلك فانه يستطيع تكريس جهوده لرسالته مما يجعل من الصعب عليه العمل مع الفريق أو الجماعة التي يعتبر عضوا فيها . ولقد بينت دراسة د . سيكومسكي أن ثلث طلبة الدراسات العليا غير راضين عن دراساتهم وذلك لاضطرابهم للتعامل والاتصال بالفرق أو الجماعات أو لاختلاف اهتماماتهم عن اهتمامات مشرفهم أو لطيق وقتهم أو لعدم تطلهم للعمل كل الوقت في الجامعة أو على منح أجنبية أو لنقص الموارد المالية اللازمة لتمويل أبحاثهم . وبناء على هذا فبالنسبة لطالب الدراسات العليا تعتبر المؤسسة التعليمية مصدرا لعدم الراحة . مثل تلك العوامل التي فسر بها طلبة الدراسات العليا عدم رضائهم عن دراساتهم توضح أنهم يرون أن هذه الدراسات ما هي إلا امتداد لدراساتهم بالمدرسة التي كان على كل منهم أثناءها أن يؤدي واجبا معيناً يراجعه المشرف في حين أن الدراسات العليا يكون فيها على كل منهم العمل متعاوناً مع المشرف .

يحتاج دور الباحث العلمي الى صفة الابتكار حتى يمكنه القيام ببحثه والوصول الى نتائج دراساته التي يشرها والتي تستلزم ترقية للدرجات والمناصب الأعلى . ومما لا شك فيه أن رغبة الفرد في التعبير عن وجهة نظره وعن شخصيته الابتكارية لكي تصبح واقعية تعتبر أمراً مقبولا من الناحية الاجتماعية . إلا أن القدرات العقلية والابتكارية للفرد ليست دائما رهن إشارته ولا يمكن إخضاعها للتنظيم باستخدام المعايير أو طرق التنظيم العلمية .

إن الصراع بين المعايير والأنظمة يؤثر على الباحثين عموما وعلى المبتدئين منهم

خصوصا اذ يكون احساسهم بهذا الصراع شديدا جدا . ان الطريقة التي يتقبل بها الباحثون المتبدئون روح العلم تحدد الصورة التي ستتخذها قيمهم الاجتماعية والعلمية في المستقبل ، اذ سيكون عليهم أن يتناولوا مثل هذه المشكلات داخل على النحو الذي يقومون به الآن مع تلاميذهم . ان مشكلات الروح المعنوية ليست هي المشكلات الوحيدة التي يكون عليهم مواجهتها ، بل ان من أعنف المشكلات وأهمها الاحساس بوطأة الإحباط والضيق التي تصاحب الابتكارية ، والتي تصاحب المطامح التي عوقت أو الانجازات التي لا تصل الى مستوى التوقعات الموضوعة . فلقد عبر حوالى ٥٠٪ من المساعدين الذين قابلهم كيلبتسكا عن رضائهم بالصل في الجامعة . كما عبر كل من المساعدين وطلبة الدراسات العليا عن رغبتهم في الوصول الى حلول للصراعات التي يعانون منها كأعضاء في فريق أو أثناء اتصالاتهم بالمشرفين عليهم .

لقد كان اهتمامنا حتى الآن منصبا على إيضاح أهمية دور المشرّف في عملية تدريب الباحثين . أما الآن فستحاول إيضاح ما يعاني منه المشرّف نفسه من صراع . لهذا الصراع جانبان أساسيان ، أما الأول فهو الصراع بين الواجبات المختلفة كمشرف وباحث ، ففي هذه الحالة يعامل الأستاذ طلبته ومساعديه لأعلى أنهم فريق متعاون في مشروع بل كتابي يعتبر نفسه مسئولاً عن عملهم . وأما الجانب الثاني لهذا الصراع فيمكن فيما يكتنف وظيفة المشرّف من غموض وذلك منذ غياب الصورة التقليدية لفريق البحث . فقديمًا كان دور المشرّف قائما على أساس أنه أستاذ محاط بتلاميذه ومساعديه ، فرسائلهم للدكتوراه كانت تعد تحت إشرافه المستمر ، وكان له تأثيره على اهتماماتهم وأهدافهم ، أما الآن فقد تغيرت طبيعة العلاقة بين التلميذ والأستاذ لتأخذ صورة العلاقة بين القائد وتابعيه أو بين المدير ومسؤوليه . ولقد ساهم في ذلك عدة عوامل ، منها : زيادة أعداد جماعات العمل داخل الأقسام ، الاتجاه نحو تكوين فرق أبحاث خاصة بالبرامج الهامة ، زيادة التحويلات المتناحّة ، وأخيرا تغير مسئوليات المساعدين . كما بينت دراسة سيكوسكي ان صراع الأدوار السابق ذكره قد أدى الى أن يصبح المشرّف أوتوقراطيا في علاقاته . وهذا معناه التوزيع الجامد للمسئوليات مع ضرورة التحقق من تنفيذها . بالنسبة لموضوعنا هذا فإن هذه العلاقة الأوتوقراطية تتضمن فرض موضوع بحث الدكتوراه وضُرُق تناول مشكلة البحث بدلا من اقتراحها . وقد أدى هذا بدوره الى تحديد نطاق مشاركة باقي أعضاء الفرق . ان اتباع مثل هذا الأسلوب قد يكون ناجحا مع طلبة الدراسات العليا اذ يؤدي الى انتهاء الطلبة من رسائلهم في الموعد المحدد . الا ان هناك احتمالا لوقوع بعض الآثار السيئة فيما بعد . فالكاترة الحديثو التخرج لن يكونوا مستقلين بدرجة كافية لكي يستمروا في القيام بالأبحاث . حقا ان انجازات الطلبة ورسائلهم قد تؤدي الى تحسين سمعة أستاذهم المشرّف او قد تؤدي الى تكوين « مدرسة علمية » ، ولكن ما زالت توجد خطورة التقليد والمحاكاة ، هذا التقليد الذي يعتبر العدو الأول والأساسي لابتكارية الفريق وأعضائه المبتدئين .

لقد بينت الدراسات أن الاتصالات الاجتماعية المستمرة بالمشرّف تعتبر عاملا حيويا في تحقيق النجاح العلمي في مجال العلوم الاجتماعية أكثر مما يسهم به العمل الجمعي

أو العمل في فريق • فلهذا بين كيلبستسكا أن انجاز رسائل الدكتوراه في كليات العلوم الاجتماعية كان منسقا ومنظما أكثر مما في الكليات التكنولوجية ، ذلك لأن دور العمل الجمعي يكون أكبر وأهم من دور اختيار موضوع الرسالة • كما بينت دراسة سيكومسكي أن طلبة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية كانوا أقل تعرضا للضغوط أثناء مناقشتهم إلا أنهم كانوا أكثر اعتمادا على نموذجهم الإشرافي نظرا للتعاون المباشر معه • وعلى هذا فإنه يمكن القول بأن شخصية فريق البحث والعلاقات الدائرة بين أعضائه وما يتمتع به كل من المشرف وطالب الدراسات العليا من مركز تعتبر ذات أهمية قصوى في اختيار الباحثين المبتدئين وفي حياتهم المهنية •

خاتمة

يعتبر اختيار وتدريب الباحثين من مشكلات السياسة العلمية المعاصرة ، إذ بالإضافة إلى الصعوبات المختلفة التي تكتنف هذه العملية فإن بعض الجامعات تميل إلى اعداد خريجيهما للقيام بأعمال معينة ، وبالتالي تضع برامجها لتحقيق هذا الغرض • ان الطالب الممتاز لا يعنى أنه سيكون باحثا علميا مبتكرا ، وهذا بالطبع ينطبق على كل المجالات • ويجب تأكيد أنه بالنسبة للعلوم الاجتماعية لا يمكن التعرف على الوظائف الاجتماعية الجديدة التي ستوكل فيما بعد للباحثين • كذلك من المفضل أن لم يكن من الضروري اجراء تشخيص وتحليل اجتماعي لادوار الباحثين • ان الأبحاث الاجتماعية التطبيقية تحتاج إلى مهارات جديدة من الباحثين ، مثل اكتساب بعض الخبرات في العمل الاجتماعي والحساسية للمشكلات الاجتماعية التي يجب العمل على حلها • ان النظام السياسي البولندي يهتم اهتماما كبيرا بضرورة اسهام المساعدين والباحثين المبتدئين في الأنشطة السياسية الاجتماعية سواء داخل الجامعة أو خارجها •

الآن تواجه العلوم الاجتماعية مشكلة العمل الجمعي في العديد من البرامج الأساسية ، تلك المشكلة التي تعتبر أمرا عاديا بالنسبة للعلوم الطبيعية والتكنولوجية • كما أصبح من الواضح أن تدريب الباحثين يجب أن لا يقتصر على الحصول على الدرجات العلمية فقط • هذا الموقف الجديد بالنسبة للعلوم الاجتماعية - في رأيي - لم ينعكس بعد بالدرجة الكافية على الاطار الذي توضع بداخله برامج الأبحاث المختلفة •



الإستقطاب المزدوج والترابط والتبعية

٦٥

●● من المتفق عليه أننا الآن ولأول مرة في التاريخ نعيش في مجتمع دولي عالمي حقا . أن ما نعنيه بمثل هذه العبارة هو أن كل أرجاء العالم يرتبط بعضها ببعض ، ويؤثر بعضها في البعض بطرق متباينة . ولا ريب أن هناك فجوة هائلة بين الاعتراف بوجود نظام دولي عالمي . وبين ادراك كيفية ارتباط أجزاء هذا النظام بعضها ببعض ، وعلى ذلك فمن الأهمية بمكان محاولة ملء هذه الثغرة . وفي محاولتنا هذه نعثر علاوة على ذلك على مداخل جديدة للتعليم والبحث في العلوم الاجتماعية . وذلك لأننا لو كنا نعيش حقا في نظام دولي عالمي في حاجة الى تصور عالمي في محاولة ادراك طبيعة الظواهر الاجتماعية أينما وكيفما وجدت .

الكاتب: جين . م . ليونز

مدير قسم العلوم الاجتماعية باليونسكو سابقا ، وهو
الآن عميد مساعد بكلية العلوم الاجتماعية ، وأستاذ العلوم
السياسية بكلية دارتموث في هانوفر بنيو هامبشير بالولايات
المتحدة ، وهو مراسل « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية »
في الولايات المتحدة الأمريكية كذلك .

أنماط العلاقة الدولية :

إننا لأول وهلة نحتاج لأن نسأل أنفسنا ما هي الأنماط التي يحتويها النظام
العالمي ، وهل هناك نظام واحد للعلاقات العالمية أو مجموعة أشد تعقدا للعلاقات بين
البلاد بعضها وبعض . لقد أنتق النظام الدولي المعاصر من التطورات التاريخية بدءا
بإنشاء الدولة القومية الحديثة ، ثم بازدياد قدرة الدول القومية الحديثة على نشر
أنشطتها الى ما وراء حدودها . لقد شكلت القوى ذات السطوة السياسية والحديثة
والاقتصادية . والتكنولوجية النظام الدولي ، وأصبحت الدولة القومية هي الادارة
المركزية للتغيير ، والوحدة المركزية للتحليل التفسيري . واستجابة لهذا . اتسع مدى
الحكومات القومية ، وتنافست الوحدات القومية ذات السيادة في عالم لم يكن به
سلطة مركزية . وعلاوة على ذلك . كانت الدول الأوروبية رغم كل المقاصد والأهداف
هي الدول الهامة التي فرضت سيطرتها على المجتمعات والثقافات الأخرى ، حينما أخذت
تنشر أنشطتها في جميع أرجاء البسيطة . وقد بدأت العلاقات بين الدول بعضها ببعض
تصبح أمرا عالميا حينما قامت الامبراطوريات واتسعت . لقد ارتبطت أجزاء مختلفة من
العالم عند وقوعها تحت سيطرة الدول الأوروبية ذات الأنماط التقدمية التاريخية
والثقافية المتشابهة . لقد كان عالما تتركز حضارته في المدينة الأوروبية التي نجد أن

نظريات توازن القوى والنفوذ هي الصفة الغالبة التي تتحكم فيها وتمد لنا يد العون في تفسير نظام العلاقات الدولية التي تتزايد باطراد .

وقد بدأ طابع النظام العالمي المركز في المدينة الأوروبية يتغير في منتصف القرن العشرين . ومما ساعد على عدم قدرة الأمم الأوروبية على الاحتفاظ بسيادتها في العالم نشوب حربين عالميتين ، والهزات الاقتصادية والوان التقدم التكنولوجي السريع ، والتحديات الایدیولوجية . وقد خرج الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بخاصة من الحرب العالمية الثانية كقوى عليا تتفوق اقتصاديا وعسكريا . ونشأ نوع من الاستقطاب الثنائي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة حينما انقسمت الأمم الأوروبية بعد ان شفيحت من الجراح التي أصابتها خلال الحرب وحينما أخذت دول آسيا وأفريقية تقلل من روابطها السياسية بالدول الكبرى الأوروبية ، وأقامت أنظمة دولتها على أساس التقسيمات الاستعمارية السالفة . وقد انتقل نظام توازن القوى بين الدول الأوروبية أن نظام ذي استقطاب مزدوج للعلاقات الدولية ، استقطابا سوفيتيا أمريكيا .

وكان الاستقطاب المزدوج الذي تلا الحرب العالمية الثانية قصير العمر ، كميزه فريدة غالبة للنظام الدولي . لقد كان الأمر على النقيض من ذلك ، فان قوة الأسلحة الحربية الحديثة ، وعلى الأخص الرؤوس النووية التي تنطلق عبر القارات ، كانت مصدر قوة وضعف للدول العظمى . وأدت القوة الحربية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى انفردهما دون الأمم الأخرى بقدرتهما على شن حرب عالمية تشمل السهل والوعر .

ولكن هذه القدرة على إلحاق دمار مادي قد أدت إلى رفع تكاليف الحرب إلى مستويات لا يمكن تحملها ، حيث أن كلا من القوتين العظميين معرضة للدمار على يد القوة الأخرى عند الاشتباك في صراع مباشر ولذلك فإن منافستهما لطفت من حدتها المجهودات التي تبذل للتعاون بينهما على الاحتفاظ بتوازن الردع بينهما ، ولمنع البلاد الأخرى من الوصول إلى مستواهما من القوة الحربية .

ولقد اصطبغ التوازن الحربي المقعد بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تحه ایديولوجی للاتحاد السوفيتي من الأمم الشيوعية ، وتحد اقتصادي للولايات المتحدة من الديمقراطيات الغربية المصنعة ، وفي الوقت نفسه تحركت الاقاليم الأمريكية التي كانت مستعمرة سابقا ، وأمريكا اللاتينية الأقدم عمراً والأقل تصنيصاً من أول مرحلة من مراحل الاستقلال السياسي إلى بحث جديد عن حياة اقتصادية وثقافية مستقلة . وقد أدت هذه الحركات كلها إلى تطفه مظهر للنظام الدولي ، تسبق أدنى إلى الانتقال من ازدواجية الاستقطاب إلى تعدد هذا الاستقطاب ، ولكن على الرغم من أن تعدد الاستقطاب قد يعكس بواقعية أكثر من ازدواجية الاستقطاب العلاقات الدولية المعاصرة فإنه لا يجنى في البحث عن تفسير آخر للقضايا التي علينا أن نتناولها . فنحن نتناولنا مثلا المشكلات الأمن في أوروبا - علينا أن نستمر في مواجهة موقف من ازدواجية الاستقطاب ؛

مهما كانت الجهود التي تبذلها الأحلاف المتنازعة . وعلاوة على ذلك فبالنسبة للعلاقات بين الديمقراطيات الغربية الصناعية نجد أن ترابطها يتيح إطارا فعالا لتحليل ، وبالمثل يتيح الترابط نقطة بدء لفهم العلاقات بين الأمم الصناعية وبين بعض الدول النامية التي لديها مواد خام هامة للنمو الاقتصادي والتنمية . وفي النهاية فإن ظروف التنمية المتواصلة تعتبر الروابط الجوهرية بين الأمم الصناعية وأمس آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية الأقل تقدما .

والحقيقة أنه ليس هناك خطة مثل لاقامة نظام عالمي ، وأن هناك أنماطا مختلفة لعلاقات الدول القومية في المناطق المختلفة . ومن الممكن ذكر أنماط الاستقطاب المزدوج ، وأنماط من الترابط والتبعية . ونجد أن هذه العلاقات متكاملة أكثر من تسكيها أطارات متصارعة للتحليل وصياغة السياسة . وعلاوة على ذلك هناك ارتباطات بين هذه الأنماط ، رغم أنه من الصعوبة بمكان انشاء فروض عامة عن هذه الارتباطات بدلا من ذكرها في مواقف فعلية .

ان هناك كذلك مجموعتين أخريين من الملاحظات عن هذه الأنماط من العلاقات الدولية تتضمن تسلسل قوى خارجية بدرجة متزايدة الى صفوف المجتمعات القومية ، وتضمن كذلك الأثر المتزايد لعوامل أخرى غير الدول القومية كمعامل هامة في النظام العالمي . وفي كلتا الحالتين نجد أن أهمية الدول القومية كالمركز الذي تدور حوله السياسة العالمية وكالوحدة المركزية للتحليل الاجتماعي قد تغيرت ، ان لم تكن قد اندثرت معها .

الدولة القومية والقوة الغربية :

ان الدولة القومية كانت تعتبر في الدراسة التقليدية للعلاقات الدولية كالوحدة المركزية للتحليل . على الأقل كما كانت مفهومة في أوروبا والولايات المتحدة في القرن العشرين . لقد لحص عالم أمريكا (مهاجما) هذه الطريقة من التفكير حينما قال :

« ان نظرية التبعية ، خاصة ، تتحدى بوضوح مفهوم العلاقات الدولية الجوهري ، الآلي ، الشرعي ، الذي يتكون النظام العالمي طبقا له من مجموعة من دول قومية ذات سيادة تتنافس وتتصارع بعضها مع البعض للسيطرة على الفضاء والمصالح على الموارد ، وهو الأمر الذي بمقتضاه تبدو الدول القومية كأنها صنعت من معدن واحد ، وكمجموعات بشرية ذات مميزات قومية واضحة خاصة بها ، متجانسة في ثقافتها . تشغل مناطق جغرافية معترفا بها ، ولها أنظمتها السياسية والتشريعية الخاصة بها .

ومن الواجب أن نلاحظ أن مفاهيم الترابط تتحدى كذلك المفهوم الجوهري ، الآلي الشرعي للعلاقات الدولية تحديا ليس بأقل من تحدى مواقف التبعية . وهذه التحديات للدولة القومية كالعامل الأساسي الوحيد في العلاقات الدولية هامة وذات أثر

مطرد . ولكنها لا توهم من معنى الدول القومية ودور الصالح القومي كقوة كبرى في الأنظمة السابقة للعلاقات الدولية .

وفي نظام القرن التاسع عشر القائم على النسق الإداري تجد أن القوى المركزية اشتركت في كثير من الخصائص المميزة في التركيبات الطبقيّة ، ومراحل التطور الصناعي ، والدافع السياسي والايدولوجي . ولذلك فإن مفاهيم الصالح القومي مهما كان من غموضه يتيح وسيلة قوية لادراك السياسات الخارجية لهذه القوى ، والتركيب القومي الذي انبثق من انبعاثها . ومن المؤكد أن هذه كانت تمثل قوى هامة لتغيير اجتماعي واقتصادي داخل أمم أوربية مختلفة ، واستجابات متباينة للتصنيع والتوسع العالمي ، ولكن معاملاتها بعضها مع البعض ومع أجزاء أخرى من العالم كانت تتحكم فيها وتسيطر عليها الضغوط من أجل الهيئة الدولية والقوة .

وعلاوة على ذلك أصبح الصالح القومي هو القعة السائدة في الاتحاد السوفيتي بعد وقت قصير من قيامه كدولة تقوم على أيديولوجية تتمثل في سيادة طبقة على أمة ، ولقد شهدت الحرب العالمية الأولى بالفعل جيوشا قومية تشبكت في معارك وحشية بعضها ضد البعض دون مراعاة لزيادة الفوارق الطبقيّة داخل صفوفها . وحتى عند الهزيمة سادت العواطف القومية وازدهرت في ألمانيا حيث كانت بذور الثورة البروليتارية تبدو ناضجة ، خاصة في أعقاب الثورة في روسيا . وقد نشأت اختيارات في الاتحاد السوفيتي عندما تولى ستالين السلطة والقرار الذي اتخذ بالتخلي عن فكرة الثورة العالمية والاقتصاد في بناء الاشتراكية على دولة واحدة . وقد ازدادت القومية قوة إلى قوتها بتحديات اندول الفاشية ونتيجة لمتطلبات الحرب العالمية الثانية التي أصبحت فيها الشعارات القومية الروسية حوافز قوية للبقاء على الكيان القومي . وكانت المصالح القومية في السنين التي عقيبت الحرب في ظل الاستقطاب المزدوج للحرب الباردة مؤشرات واضحة للسلوك السوفيتي الدولي كأهداف أيديولوجية . وإذا لم يكن هذا مفهوما دائما من الولايات المتحدة فإنه كان مفهوما من جانب الحكومات الشيوعية الأخرى ، وازداد فهمها له مع الأيام ، كما بدأت الأحزاب الشيوعية تقوم بتجارب على مداخل قومية مختلفة إلى الشيوعية .

إن القوة مبدأ غامض لا يستقر على حال ، وكانت السطوة تعادل القوة الحربية عشر ومعظم القرن العشرين دعم بواسطة دور القوة الحربية كعامل جوهري للقوة في العلاقات الدولية .

إن القوة مبدأ غامض لا يستقر على حال ، وكانت السطوة تعادل القوة الحربية اما مباشرة أو في نهاية المطاف . وطالما في الامكان معادلة القوة الحربية بالسطوة والنفوذ كانت السطوة أقل غموضا وأكثر فائدة في معناها الجرد كأداة تحليلية . وليس معنى هذا القول أن كل المواقف من الممكن تفسيرها بواسطة القوة الحربية ،

ولكن ذلك يعنى بالتأكيد أنه بدون القوة الحربية تقل فاعلية أدوات السياسة القومية الأخرى كالفضاء والسكان والموارد فى تحقيق الأهداف القومية .

ولقد ناقش هيرى كيسنجر التغير فى طبيعة القوة الحربية فى العبارة التالية :

كانت القوة الحربية خلال التاريخ كله تعتبر الملاذ الأخير . وقد عالج رجال السياسة اقتناء قوة اغترافية كهدف واضح ذى أهمية عظمى . وينحصر تناقض القوة الحربية المعاصرة فى أن الزيادة الهائلة فى القوة معناها وهن الالتجاء الى الأساليب السياسية . إن الدول النووية العظمى فى مقدورها أن يدمر بعضها البعض . ولكنها تجد صعوبة كبيرة فى ترجمة هذه القدرة الى سياسة فيما عدا رغبتها فى منع التحديات المباشرة لوجودها - ويشير هذا بدقة متزايدة . ومن الصعوبة بمكان ترجمة القدرة على التدمير الى تهديد مقبول حتى ضد البلاد التى لا قدرة لها على الانتقام .

ويركز كيسنجر حديثه على القسوتين العظيمين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ولكن هذا لا ينطبق على علاقات احدهما بالأخرى فحسب ، ولكن ينطبق كذلك على علاقاتهما بالآخرين ، وبالمواقف خارج منطقتيما الحيوية ، حيث يعن لهما فى ظل ظروف أخرى أن تتدخل ، ولكنهما لا تفعلان ذلك خوفا من المجابهة فى منطقة هامشية ذات أهمية . وإن تأكل القوى الحربية كأداة للنفاذ القومى يتجلى خلال النظام الدولى بالدرجة التى تتمتع بها الدول العظمى بما لها من مصالح عالمية وبقدرتها العالمية على الحفاظ عليها . وليس معنى هذا كله أن القوة الحربية لم تمد عصرا خطرا فى العلاقات الدولية . وليس معنى ذلك أيضا القول بأن دور الدولة القومية كاملا جوهري فى الشؤون الدولية يتوقف على احتكارها لقوة حربية بدرجة أنه مع ضعف القوة الحربية كمؤشر للقوة تأخذ الدولة القومية فى الضعف ، وما لا يقل أهمية عن ذلك أن نلاحظ أنه مع هذه التغيرات فى طبيعة القوة الحربية برزت الى المقدمة أهمية القضايا الاقتصادية فى العلاقات الدولية التى تتفاعل فيها عوامل كثيرة ، بعضها فى كنف الدولة القومية ، وبعضها مستقل عنها ، وبعضها يبدأ فى تحدى الدولة القومية فى نفوذها . وعلاوة على ذلك أنه من تحليل هذه الأمور الاقتصادية المتزايدة قد نشأت مفاهيم الترابط والتبعية . ويمكن القول بأن ازدواجية الاستقطاب موجودة ، كخاصة من خصائص النظام العالمى ، داخل مجموعة من العلاقات على النسق الدولى ، وهى حربية فى جوهرها . وعلى هذا الأساس يوجد الترابط والتبعية داخل مجموعات معقدة من العلاقات ليست على نسق دولى فريد وهى اقتصادية فى جوهرها .

الترابط والتبعية :

إن ما قيل حتى الآن هو أن النظام الدولى المعاصر يتسم بأنماط الاستقطاب المزدوج ، والترابط ، والتبعية ، وأن هذه مكملة بعضها لبعض وليست أطرا متصارعة . ومن هذه الأنماط الثلاثة نجد أن الاستقطاب المزدوج ما زال على نسق الدولة

فى المعنى الكلاسيكى لدراسات الدولية ، أما الترابط والتبعية فليسا على هذا النسق وحده . والحقيقة أن الأهمية المتزايدة للأمور الاقتصادية هى التى تسببت فى الأهمية الجديدة للترابط والتبعية ، هى وما حدث من تغير فى الدور الذى تقوم به القوة الحرة . علاوة على ذلك أن مفاهيم الترابط والتبعية هى التى تساعد على فهم التسلسل الى الاستقلال الذاتى للدول القومية ، ونشأة عوامل خارج نطاق الدولة فى العلاقات الدولية .

والترابط والتبعية فى حاجة الى توضيح . وقد قام ريتشارد كوبر بذكر طريقة بسيطة مباشرة للتمييز بينهما . انه يقول ان الترابط الاقتصادى يشير الى حساسية التحولات الاقتصادية بين دولتين أو أكثر للتطورات الاقتصادية داخل هاتين الأمتين . ويتضمن الترابط حساسية فى اتجاهين ، اذ أن حساسية ذات وجهة واحدة تؤدى الى اقتصاد تابع . ويعبر كينيث والتز عن وجهة نظر أخرى لايضاح هذا الفارق فى مقالة بعنوان « أسطورة الترابط القومى » (كتبت قبل الحظر البترولى لعام ١٩٧٣) . ان والتز يناقش ذبوع الترابط فيما يلى :

« يتشكل النظام الداخلى من عناصر غير متجانسة ، إما النظام الدولى فيتكون من وحدات متجانسة . »

« ولأن الوحدات التى يعمر الساحة الدولية واحدة فى نمطها نجد ان الترابط بينها بدرجة منخفضة ، حتى ولو كانت ذات أحجام متساوية . ويقل الترابط بدرجة كبيرة مع التباين الهائل فى قدرات الدولة ، ويمكن اعتبار النقطة الأخيرة قانونا واسفا يتمثل فى ان عدم مساواة عالية بين مثل هذه الوحدات انما هو ترابط على درجة غير كبيرة » .

وبعد ذلك يستطرد فيقول :

« ان ما يبدو للبعض كانه غشء سميكة من الترابط الاقتصادى يعتم العلاقات التى يمكن وصفها احسن ما يكون بأنها خليط من الترابط والتبعية ، وهذا امر مختلف تماما » .

ان هدف والتز هو ان يحط من قيمة الترابط لا أن يوضحه ، ولكن تحليله للترابط مضبوط ، رغم أن الحجج التى ساقها ضد صحة الترابط كمفهوم تحليل قد أصابها الوهن من أحداث وسط العقد الثامن . ان الترابط صفة تتسم بها العلاقات بين الأمم ذات القوى الأكثر تساويا بدلا من الأمم التى تتفاوت فى قوتها تفاوتا كبيرا ، ولذلك فان الترابط يوجد فى العلاقات الاقتصادية بين الديمقراطيات الغربية الصناعية أكثر من أى جزء فى العالم . قد تكون هناك جوانب من ترابط العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والبلاد الشيوعية فى شرق أوروبا ، ولكن يوجد فى هذا المجال أكثر مما فى التحالف

الغربي علاقات تبعية تسمح للعلاقات كلها بأن تصبح خليطا من الترابط والتبعية ، وفي الحقيقة يوجد هذا الخليط في معظم الأوضاع ، رغم أن العنصر السائد في بعض الأوضاع إما أن يكون هو الترابط وإما أن يكون هو التبعية .

ولكن مهما قوم الانسان الترابط . فان ذلك يشكل جهدا على استقلال الحكومات القومية الذاتي . وكما يقول كوبر فان « الترابط الاقتصادي الثاني مسئول عن كون الدول القومية هي الوحدة الرئيسية لصنع القرار » . ثم يستطرد قائلا : « ان الترابط الاقتصادي المتزايد بين الاسواق القومية يوحد من فاعلية السياسات القومية ، ولذلك فانه يهدد الاستقلال القومي في تقرير واتباع الاهداف الاقتصادية . وعلاوة على ذلك ان هذا التهديد الاستقلال الذاتي القومي من الأمور المركزية في مواقف التبعية » .

ان اضعاف السلطة القومية . في نظرية التبعية ، يحدث بطريقتين . فالتبعية التي هي عبارة عن حساسية ذات اتجاه واحد تتضمن آثارا خارجية ، دقيقة على القرارات القومية ، ولكنها تتضمن كذلك روابط قوية بين المصالح الأجنبية والصفوة في البلاد التابعة ، وبذلك فانها تمثل تهديدا في الولاء القومي . وهناك يقول جوهان بالتونج في مقاله عن « نظرية امبريالية بناء » تناسق هام بين المركز في الأمة التي تقسح في الوسط والأمة التي تقع على الأطراف . ويذهب فيرناند هينريك كاردوسو الى أبعد من ذلك في تحليله الذي يرى فيه نطاقات واسعة من الأمم التابعة تنخرط في عمليات اقتصادية جديدة ناشئة أصلا في البلاد السائدة ولكنها ذات طابع دولي لا قومي .

وليست هذه مجرد مسألة أمة تتحكم في الحياة الاقتصادية لأمة أخرى . لكنها مسألة أمة تابعة تكون جزءا من شبكة اقتصادية متحكم فيها قطاعات عرضية من السكان مصالح هامة بها تضعها في موقف مواجهة مستقلة لسلطانها القومية .

وقد أدت ظروف الترابط والتبعية التي أدت الى اضعاف الدولة الى تقوية مؤسسات تحويلية جديدة لها أثر كبير في النظام العالمي وتؤدي دورا تحويليا جديدا بالنسبة للبيروقراطيات القومية . وتؤكد نظريات التبعية دور المؤسسات التحويلية في التطور التاريخي خاصة في السنين التي تلت الحرب العالمية الثانية ، للاقتصاد الرأسمالي العالمي . وفي الوقت نفسه نجد أن الأمم تحتاج في أوضاع الترابط الى وضع خطط لمعالجة مشكلاتها العامة . ويمكن ان يؤدي هذا ، على أحد المستويات ، الى اتصالات متزايدة بين البيروقراطيات القومية المتخصصة التي تسعى الى حلول فنية كأساس لحل خلافاتها السياسية . ويمكن أن تؤدي على مستوى آخر الى ايجاد قواعد وطرق متفق عليها ، وتؤدي في نهايه المطاف الى بيروقراطيات ذات قومية عليا كبيروقراطيات المجتمع الاقتصادي الأوربي للإشراف على ادارتها . وقد استخدمت الدول النامية كذلك وكالات الأمم المتحدة فيما بذلته من جهود تغير بنية النظام العالمي . فقد دعت هذه الدول الى ايجاد نظام اقتصادي جديد ، واستخدمت الأغلبية التي لأصواتها في التأثير على مجرى التطور الدولي والتشريعات

المالية • وقد وسعت في ممارستها هذه من مدى سلطات التنفيذ الدولية في تشكيل قوائم العمل في القضايا الاقتصادية • علاوة على ذلك أن التغير في القوة الحربية أدى الى ازدياد دور الهيئات الدولية كترتيبات الأمم المتحدة للحفاظ على السلام للمعاونة في عدم تطور النزاعات الهامشية الى مواجهة بين القوات العظمى •

وفي ظل هذه المواقف نجد أن البيروقراطيات القومية والدولية والمؤسسات الخاصة والجماعات النفعية تقوم بأدوار مستقلة لا تؤثر في سلوك الحكومات القومية فحسب ، بل تؤثر كذلك في نمط العلاقات في النظام العالمي التعددي • ومن الواضح أن هذا التأثير يتم بدرجات مختلفة • انها تعمل في اراض تسيطر عليها حكومات قومية ، ولا تنفي أفشطتها دور الدولة القومية ، بل انها تؤكد كيفية مدخل الدولة القومية الى العلاقات الدولية ، ولا تربط العلاقات الدولية للحكومات القومية ربطا وثيقا بعضها ببعض الآخر فحسب ، ولكن تجعل منها كذلك أنماطا للمشاركين الآخرين ، لا على نطاق الدولة بل على نطاق المؤسسات ، وأحيانا ، كما هي الحال مع المؤسسات ، تقوم بالعمل مباشرة دون أن تتعرض لأي تأثير من الحكومات ، وكثيرا ما ترسم خطوط عملها بنفسها ، ويقوم بعض العاملين الآخرين بتسهيل ما يسنع من فرص للحكومات لتمد لها طرق التعاون في ظروف الترابط ، ويقوم آخرون عن طريق قدرتهم على تعبئة الخبراء أو تكوين تحالفات نفعية لا بالمساعدة في ضم الحكومات القومية بعضها الى بعض فحسب ، بل كذلك بالمساعدة على الوصول الى أمر أهم من ذلك بكثير وهو تشكيل محتوى ودافع لمفاوضاتهم •

فالأمر ليس إحلال أمر محل آخر محل الدولة القومية كعامل أساسي في النظام الدولى ، ولكن الأمر ينحصر في ازدياد تحديد استقلال الحكومات القومية الذاتى •

أهمية التعليم والبحث :

اذن ، ما هي أهمية تلك القيود على الاستقلال الذاتى للحكومات القومية فيما يختص بالبحث والتعليم في العلوم الاجتماعية ؟ ان أهم وأوضح نتيجة تتمثل في البحث والتعليم في مجال العلاقات الدولية أن هناك طرازا جديدا في العلاقات الدولية • لقد انمحت التفرقة بين القضايا الداخلية والأجنبية في جميع النواحي • وما زالت الدولة القومية هي العامل الأكبر ، ولكنها ليست العامل الوحيد في العلاقات الدولية ، ولم تعد القوة الحربية هي المقياس النهائي للتنفيذ السياسى •

اننا في حاجة الى التعامل مع نظام عالمى واحد ، نظام به أنماط عديدة من العلاقات بين الأمم التى تتعامل بعضها مع البعض ومع منظمات أخرى في علاقات مختلفة من الصراع ، والتعاون ، والترابط ، والتبعية •

وهناك كذلك الوجه الآخر للعملة • فإذا كان أحد اللامع المتغيرة من هذا الطراز للعلاقات الدولية هو علم إيجاد أية تفرقة بين القضايا الداخلية والخارجية فلن هناك

مجالات للبحث والتعليم في تلك المجالات التي تغطيها سياسات الحكومات القومية الداخلية ، وبالطبع فإن مدى مجالات هذا البحث والتعليم يشمل المجتمع برمه . ولكن المشكلة هي أن قليلا من الظواهر الاجتماعية هو الذي يمكن فحصه خارج التصور العالمي . ومع ذلك فإن هناك سمتين لهذا التصور العالمي في العلوم الاجتماعية : أولاها : أن التصور العالمي قد نتج عنه في حالات كثيرة نتائج تختلف عن النتائج التي قد يتمحض عنها تناول المشكلات بسياق تقليدي معقد بدرجة أكبر ، إذ أن العوامل الداخلية قد تكون أقوى من التغيير الخارجي . أما السمة الثانية التي هي على نقيض الأولى في كثير من الوجوه فهي أن النظام العالمي ليس بالضرورة نظاما حتميا ، إذ بينما قد يكون للنظام العالمي آثار كبيرة فإنه لا يتحتم أن يترتب عليه تغيير في كل المجتمعات . أن تحديد ذلك ، خاصة . يختلف نوعا عن تصور الأنظمة العالمية فيما يختص بالعلوم الاجتماعية الذي يراه عما ينول والدشتاين .

ان والدشتاين من رآيه انه ليس هناك امكانية لدراسة العمليات التاريخية على نطاق واسع اذا استخدم الانسان الكيان الحضاري السياسي (الدولي) لوحدة التحليل . اننا لا نعرف الا انه من الواجب دراسة الأنظمة العالمية ، يمكننا ان نبدأ في تحديد بيانات التاريخ الحديث إذ أن العالم قد بدأ زمنه التاريخي من داخل عملية التركيبات الاجتماعية .

وهو بذلك يصر على أن الأنظمة العالمية هي الوحدة السليمة في التحليل ، وهو يبني رأيه هذا على وجهة نظره في النظام العالمي الحديث الذي انبثق من النظام الاقتصادي العالمي الأوربي في أوائل القرن السادس عشر الذي امتد في جميع أرجاء العالم مع التوسع الرأسمالي من القرن الثامن عشر ، والذي بدأ الآن الانتقال من اقتصاد عالمي رأسمالي إلى حكم عالمي اشتراكي . ان والدشتاين يدافع بحماسة عن تصور نظم عالمية وعن نبذه لفكرة كون الدولة القومية هي الوحدة الفريدة للتحليل الاجتماعي . ولكن هذا لا يتوقف بالضرورة على التقبل التام للأنظمة العالمية كمعامل حتمية .

ويبدو أن هناك اختيارا بين نموذج لمجتمع منزحل متناسق من جهة ونظام عالمي حتمي من جهة أخرى كوحدة مركزية للتحليل الاجتماعي . انه نموذج مجتمع قومي يتميز بالتنوع والمرونة موجود في نظام عالمي معقد يرتبط به عن طريق تركيبات لملاقات ذات أنظمة فرعية . وما ينهض دليلا على ذلك أن المجتمعات القومية في الوقت الحاضر تختلف في الحجم، والتكوين من تشاد إلى الاتحاد السوفيتي ، وهي عامة مكونة من أعراق عديدة وثقافات عديدة ، ويمررها طبقات وعشائر عديدة ، وترتبط بنظام عالمي عن طريق أنماط فرعية من الاستقطاب المزدوج أو الترابط أو التبعية . وأنه لأمر سابق لأوانه أن نعلن عن موت الدولة القومية كواقع سياسي ، وعلاوة على ذلك فما دامت واقعا سياسيا

فستظل وحدة تحليل معترفا بها . على شريطة أن يتضمنها تصور عالمي ترتبط فيه بنظم عالمية عن طريق أنماط سائدة للعلاقات الدولية .

ان العلوم الاجتماعية عامة ضيقة وذات نطاق محدد ، وذلك بسبب اهمال تصور عالمي في دراسة تطور المجتمعات القومية . وقد قام س . ن . ايزنيدات بمناقشة هذا الاهمال فيما يتصل بازدهار علم الاجتماع السياسي وبحركة جديدة أو متجددة لوضع نهاية للتفرقة بين الدولة والمجتمع في التحليل الاجتماعي .

ويقول في هذا الصدد ما يلي :

« ان هذه التطورات الجديدة في الحياة السياسية نجم عنها مظهر آخر من علم الاجتماع السياسي ، اهم ، اهمالا كبيرا في علم الاجتماع الحديث عامة وفي علم الاجتماع السياسي خاصة ، وهو أهمية الوضع الدولي أو النظام الدولي كمحدد أساسي . أو جانب أساسي لأي نظام سياسي داخلي معين .

والسبب في هذا الاهمال ، اذا فحصنا فحصا تاما الجانب الدولي للمجتمعات السياسية ، ينحصر لدرجة كبيرة في التركيز الأكبر لعلم الاجتماع على المجتمع القومي المشتغل ذاتيا الكافي لنفسه ، أو المجتمع السياسي الذي بدأ في الظهور في أوروبا من القرن لتاسع عشر ، وكان يميل الى تشكيل مجتمعات مركزية نسبيا لم تكن مستعمرات أو توابع لمراكز ثقافية أخرى .

ان العلوم الاجتماعية ، مثلها مثل النظام الدولي نفسه ، ظلت على نسق أوربي حتى عهد قريب جدا .

ولقد كان هناك ميل قوى لاتخاذ نموذج طبيعي مبسط في البحث تعزل فيه العناصر وتجري فيه المقارنات على نطاق واسع بطريقة آلية نوعا . ولقد واجه علماء الاجتماع ، عند تناولهم لنظام دولي أكثر عالمية ، مجموعة مختلفة من المجتمعات القومية التي ارتبط تطورها لا بالقوى الداخلية للتغير فحسب بل كذلك بعلاقاتها مع مجتمعات قومية أخرى كجزء من نظام التطور العالمي . ان الطرق غير الايجابية للمقارنة ونماذج التطور ذات البعدين لم تعد تهيئ وسيلة ملائمة لتفسير التغير الاجتماعي .

ولذلك فان الطراز انتقير في العلاقات الدولية قد يكون له عواقب بالنسبة للتعليم والبحث في جميع فروع العلوم الاجتماعية . وقد تبدو التغيرات لأول وهلة تغيرات بسيطة لا تتطلب إلا اهتماما أكبر بالقوى الخارجية عند فحص التغير الاجتماعي في المجتمعات القومية ، ولكن قد تكون هناك أمور أكثر . فما دامت المجتمعات القومية موضع الاهتمام . فان الأمر يتطلب ابتكار طرق للمقارنة يمكنها أن تتناول أنواعا متعددة من الوحدات الأساسية ، ويجب أن ينظر إليها كذلك كوحدات كلية ، متحدية بذلك التخصص الذي أدى الى فصل فروع علم الاجتماع المختلفة بعضها عن بعض . وأهم من هذا كله إمكان فحصها في إطار نظم متداخلة مع العوامل العالمية الأخرى ، وهذا الأمر

يختلف اختلافا كبيرا عن مجرد كونها نماذج محصلة ومنممة ، وذلك لأسباب أهمية أكبر على العوامل الخارجية .

ويتفق تاريخ العلوم الاجتماعية مع نشأة الدولة القومية الحديثة ، ونذلك فلا غرابة في اهتمام المجتمعات القومية بدراسة علم الاجتماع ، وعلاوة على ذلك أن بنية المجتمعات القومية قد أدت الى أن تستجيب بدرجة عالية الى ضغوط التغير الاجتماعي التي تتمخض عنها التكنولوجيا العلمية الحديثة .

وليس لبدائل الولاء الاجتماعي في كل من الطبقة والشعبوية المرونة ولا القدرة الاقتصادية للقومية لتهمي بذلك أطارا حيويا لتنظيم سياسي .

ولذلك فإن المجتمعات القومية ما زالت وستظل لفترة ما وقائع "يأسية" .

ويجب أن يوجه إليها الاهتمام من قبل العلوم الاجتماعية إذا كان للبحث والتعليم أن يكونا واقعيين وذوي أصالة .

ولكن لا بد من أن يركز علينا الاهتمام في إطار نظم عالمية متسمة ، في سياق ذي مضامين هامة للطرق التقليدية والمبادئ التي اهتمت بها العلوم الاجتماعية في تطوراتها .



عملية التدريب والبحث في أمريكا الوسطى

● مشكلات التعليم

تتصل مشكلات تعليم العلوم الاجتماعية اتصالا مباشرا
بمرحلة التنمية التي وصلت الى الانظمة الاجتماعية وبعملية
التغيير الدائمة التي تتعرض لها الأحوال الاجتماعية التي تكون
محتوى تلك الأنظمة ، ولا يشكل التعليم متغيرا مستقلا من
الممكن تناوله تناولا خاصا ، ولكنه يأخذ مكانه في تفاعل متميز
بين العلم والواقع في سياق علمي تشريعي خالص يحدد
مؤشراته ومداه وإمكانياته ، ومع ذلك فإن له ملامحه الخاصة
به كمنشآت تربوي يدخل ضمن نطاق العملية النظرية
والمنهجية للعلوم الاجتماعية ككل ، في حالة مستمرة من
الانحسار والتجديد طبقا للتقدم الذي يتم احرازه في البحث
والعرفة العلمية للواقع المحسوس .

ولذلك يشكل التعليم نشاطا من أنشطة العلوم الاجتماعية
يرتبط أولا يرتبط بالطرق الجارية أو الجديدة في هذا المجال
من المعرفة والمحاولة المهنية .

الطَّاب : جيمسو مولينا تشولانو

مدير برنامج العلوم الاجتماعية لأمريكا الوسطى بالاتحاد
الحامى لأمريكا الوسطى ، باكستاريا .

ويتبر الطابع الخاص للتعليم مسألة الطرق التربوية وخاصة من النوع الذى تناول
نظرية البحث ، والمنهجية ، والممارسة ، وقد اهتم اهتماما كبيرا بما يقوم فى سبيل
هذا من الصعوبات بواسطة الكليات والمدارس ، وأقسام العلوم الاجتماعية فى أمريكا
الوسطى وعلاقتها بصعوبات تكامل النظرية والتطبيق ، والنظرية والأبحاث، وعلم جراء،
والانحرافات الناجمة عن هذه الميوس التى تتمثل فى عزل أو استقطاب النظرية والادارة
الفنية المنهجية للبحث التجريبي والتصنيف ، والمذهب التجريبي .

ويعزى هذا غالبا الى تطور وتتابع الاتجاهات والمدارس فى العلوم الاجتماعية
فى اتجاه الحانة الفعلية التى قامت عليها هذه الاتجاهات ، أو التى اقتضتها أحيانا
الضرورة فى أمريكا الوسطى بما فيها من اسهامات وقيود ومتناقضات .

أن مشكلات التعليم تنشأ على مستوى طرق التعليم أو العملية التربوية ، مع
علاقتها بالنظرية والأبحاث . وفى حالة النظرية نجد ان المشكلة ليست مقصورة على
المحتوى ، بل تتناول الطريقة التى نظم بها هذا المحتوى ، وقدم - وقسم الى موضوعات،
تتفق مع تأكيدات محددة تحديدا تاما طبقا لأهداف مقرر من قبل بدرجات متباينة من
الدقة ، ويتضمن هذا بالضرورة أن نخل فى الاعتبار عددا من الاختبارات ، حيث اننا فى

العلوم الاجتماعية نتناول اطارا نظريا تحليليا واحدا عند معالجتنا لموضوع ما ، ولكن بمؤشرات متعددة تحدد السياق على نطاق واسع متعدد .

ويستلزم هذا التعدد أن ندخل في اعتبارنا تيارات مدارس الفكر المتعددة ، لكي نظهر علميا هل هذا في حيز الامكان - تفوق بديل نظري منهجي واحد فيما يتعلق بالخيارات الاخرى التي يظن انها غير ملائمة كليا أو جزئيا .

ولا يعكس تمايز التيارات المختلفة رغبة في ادماج عناصر مستمدة من عدة مصادر في خليط متقارب غير متجانس ، على النقيض من ذلك أن تجنب مثل ذلك الخطأ يسمح بنقاش على نطاق واسع بروح تريبوية دقيقة ، متضمنة معرفة تفصيلية للتيارات والمداخل المختلفة . ومن الممكن بهذه الطريقة الحيلولة دون حدوث مواقف تتسم بعدم وجود معلومات كافية ، والاعتماد المفرط على كتب النصوص وغير ذلك مما ينشأ في بعض الاوساط الاكاديمية حتى مع وجود مدرسة فكرية واحدة أو تيار فكري واحد ، وان الاتصال بالواقعية عن طريق الأبحاث والتحليل الخاص يحصل التعدد الاكاديمي متلائما مع التوجيه السليم المحدد نوضيحا تاما ، ومن شأن هذا الاتصال ان يحول دون الانزلاق إلى تهريب خليط غير متلام ، ولذلك فان التعليم يمر خلال حوار متنوع ، يحول دون تحجر الفكر ، وذلك عن طريق اثارة الابتكار وتبادل الآراء الذي يشجع التفوق التدريجي للمداخل والنظريات التي تدخل في اعتبارها طبيعة ودقة تدريب علم الاجتماع ، وكذلك لوضع أوليات تتيح استجابة يعتمد عليها للمتطلبات الواقع .

اعادة تحديد مغزى التعليم المتركز على البحث

تتيح الخبرة المستقاة بواسطة برنامج علم الاجتماع لاتحاد جامعات أمريكا الوسطى ومدرسة علم الاجتماع في أمريكا الوسطى في جامعة كوستاريكا للباحثين من المدرسين في البلاد الست لهذا الاقليم أساسا لاستعراض العملية التعليمية على أساس من النهوض بالأبحاث الاجتماعية . ان هناك رغبة ملحة لجعل البحث نواة للتعليم والتدريب ، بحيث يشكل المحور الذي يدور حول المقرر الدراسي بدل أن يكون أمرا هامشيا ، كما هي الحال حتى الآن .

ولبنوع هذا الهدف لابد من التغلب على عدة عقبات في تنظيم تعليم علم الاجتماع في جامعات هذا الاقليم ، فعلاوة على الفصل القانوني في هذه الجامعات بين التدريس واجراء الأبحاث ليس هناك ضمان كاف يمكن تعليم طرق البحث من أن تصير جزءا حقيقيا من المقرر نفسه . ومن ثم فإن المقرر في حاجة الى أن يصمم من جديد ليتضمن طرق البحث كاملا طبيعى جوهرى في عملية التدريب ، لا كنشاط اضافي قد يكون وقد لا يكون له مكان بين مجموعة المتطلبات الأكاديمية .

ويتضمن هذا عزيمة على تكامل الخبرة النظرية والخبرة العملية تكاملا يتعلم فيه الطلاب والمدرسون البحث بأجزائه ، ويلاحظون الواقع بالاتصال المباشر به ، مستخدمين ذخيرة من التصورات . وكذلك أدوات فنية ومنهجية تدريجيا تجرى عليها اختبارات عاجلة . أن هذا مدخل مختلف عنه ولكن لا يتناقض مع الممارسة الفنية لمركز أو معهد بحث حيث توجد مستلزمات التدريب ، ولكنها لا تشكل الاهداف الرئيسية .

وقد برز هذا النوع من القيام بالأعمال البحثية الى الوجود فيما يدعى بحلقات البحث العامة لبحث موضوعات أو مشكلات معينة أخذت في الانتشار في أقسام علم الاجتماع في الجامعات ، وبهذه الطريقة وغيرها من الطرق الكثيرة يمكن للمرء أن يقوم بتجارب نظرية محكمة ويتناول عليها مجموعة أو أكثر من مجموعات البيانات مقتربا تدريجيا من الواقع التجريبي من وجهة نظرية أو منهجية معينة . ان الاتجاه الشامل لمثل هذا العمل صوب مشكلة معينة من مشكلات الواقع يوجد طروفا مناهضة للنظرة العالمية تقضي الى النظرة الأكاديمية التي تفهم على أنها تحيط بكل الظواهر الاجتماعية من مكان يملو عليها ولكنها عليها تظل منعزلة عن الواقع العالمي ، وعلاوة على ذلك أن هذا الاتجاه الشامل يجعل في حيز الامكان ميلا الى اعتبار عالم الاجتماع كمتناول لمجموعة خاصة من الأدوات المتخصصة ، ولكنه غير قادر على تلخيص نظري ملائم للكشف عن مادة العمليات الاجتماعية ومتناقضاتها ، ويبلغ هذا مستوى عدم القدرة على ممارسة للخيال الاجتماعي ، والاجمالات الواضحة التي يدعو اليها رايت ميلز للنهوض بقذرة عالم الاجتماع على ايجاد علاقات مع العلاقات التاريخية الخاصة ببيئته .

ملامحة التعليم للواقع

ان الحلقة الدراسية في امكانها ان توجد بديلا موجها للانتاج الاجتماعي لمعرفة قائمة على واقع التدريب الاجتماعي ، وذلك في مواجهة الميل صوب نظرية كبرى شاملة تحتوي على تصور من جانب واحد تتسم بالاستقراء والموضوعية . ومن شأن هذا النوع من العمل الفكري أن يتيح الاسهام في التنمية النظرية والمنهجية ، ويسهم في اتقان النظريات الاقليدية أو الوسطى ذات الطابع الكلي ، أو التي تتعلق بمجالات محددة بوضوح من علم الاجتماع ، حيث يتسبب في نشأة عملية جماعية ، مزودا كذلك مراكز ومعاهد مختلفة بنتائج بحثي من مصادر متنوعة . وتتلخص الاستراتيجية في تناول التحليل من زاوية خاصة أو من نقطة بدء نظرية ، ولكنها تأخذ في الاعتبار مداخل أخرى متحاشية المداخل ذات البعد الواحد المتزامنة أو القطعية ، حيث أن هذا من شأنه أن يوجد حالة من الفوضى ، تؤيد الانفراد لتجنب التلوث بواسطة تيارات أخرى أو بواسطة عناصر من الواقع مناقضة لنظرياته .

ان الأمر على نقيض ذلك : إذ أن المطلوب هو تعدد فكري يمكن أن يشتمل على بدائل نظرية على أساس الإلمام بمختلف التيارات فيما يختص بالنقد العلمي وعدم الالتجاء إلى القطعية أو التحيز لمذهب أيديولوجي ، وفي هذا الإطار نجد أنه من الأمور الجوهرية مساهمة الطالب في عملية التنظيم والتدريب ، حيث ان الهدف ليس جملة مجرد مستودع لمعلومات منسقة أو تأويلات جاهزة لتمثيلها أوتوماتيكيا ، ولكن الهدف هو تزويده بأدوات تصورية ومنهجية منتقاة ، وبمقدرات ومهارات معينة ، تمكنه من العمل من نقطة بدء عملية ويجري أبحاثا تتصل بالواقع ، ويلقي نظرة علمية على الواقع ، ويتصرف بنية تحويله ، ويجب أن يجعل من نفسه عاملا حاسما في عملية التوسع في المعرفة ، مسهما في التعلم عن طريق معلوماته الخاصة التي حصل عليها بوسائل عملية ستخدمها العلم في عمله صوب الحصول على تأويلاته الخاصة ، وهذا يتطلب من المجموعات الأكاديمية أن توجد مؤشرات وتتخذ استراتيجية معينة فيما يختص بمنهج التأويل والعمل تكون ذات صلة وأهمية مجتمعية ، وأهمية مباشرة للمتطلبات النوعية للموضوع الذي هم يصدده .

ومن هذا ينشأ نظام للأولويات مستمدة من الأهداف التشريعية ، والمتطلبات النوعية ، للموقف والممارسة والخبرة الكامنة في عملية الحصول على المعرفة في كل إطار عملية التدريب والتعليم وفي عمية العلوم الاجتماعية ككل . وتضع الوسائل الجامعية للحصول على الدرجات الجامعية التي هي أحد منتجات الحلقة الدراسية هذه الأولويات في دائرة أسرع وأكثر مرونة حيث أن الطلاب يتناولون موضوعات معينة متفقا عليها صحيحة نظريا وتجريبيا تسير في اتجاه واحد .

وإذا نظرنا إلى هذه الوسائل من هذه الناحية فإنها تمثل اسهاما مضاعفا ، ان اعداد رسالة جامعية يستلزم موضوعات معينة وأمثلة خاصة تستلزم تقنية ريفية وتنمية للنظريات التعليمية العامة ، وهي تصيف إلى المصادر الفكرية بدعم الطبيعة الجامعية للعلم ، تلك المصادر التي أخذت تزاد ببطء في العقدين الآخرين في أمريكا الوسطى ، وستتيح تدريجا تحاليل وتعميمات تجريبية وتنمية للنظريات وما إلى ذلك .

وتتميز الأبحاث والرسائل بنائيات أكاديمية متتالية بوساطة الانتاج الحالى للعلوم الاجتماعية الذي يثير الخبرة بما أحرزته من تقدم وإعادة تقويم لمعايير وطرق البحث . وبالطبع لا تشكل كل الرسائل الجامعية اسهاما أصيلا ، حيث يتباين كل من التناول النظري ونوعية المعلومات التجريبية فيما يختص بدرجة الاقتناع ، والمقدرة التحليلية ، وجدة الوثائق والمعلومات المقدمة ، وما إلى ذلك . وعلى أية حال فإنها تتهيئ إلى امكانيات وحدود تنمية العلوم الإجتماعية في إقليم معين .

تجربة أمريكا الوسطى

برنامج تدريب اقليمي

ان وضع برنامج يغطي البلاد الست في أمريكا الوسطى لتدريب علماء الاجتماع هو تجربة قيمة متنوعة في تعليم علم الاجتماع . . لقد جعل هذا في حيز الامكان الاستفادة من برنامج ينطبق على مدى أكبر من المواقف ، والتركيز على الموارد البشرية المتخصصة للتعليم وتبادل الخبرة القادمة لامن بلاد مختلفة فحسب ، بل كذلك من مجالات متعددة : علم الاقتصاد ، الهندسة ، العلوم الطبية ، علم الاجتماع ، التعليم ، القانون ، التاريخ ، وما الى ذلك . ومن الممكن القول ان مدرسة أمريكا الوسطى لعلم الاجتماع قد مرت خلال الأعوام من ١٩٧٣ الى ١٩٧٧ خلال عدة مراحل من مراحل التطور للعلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ، حيث انها ركزت على تيازات ومداخل متعددة وطرق متباينة لتناول أنشطة علم الاجتماع . ولم يحدث هذا بسبب تدفق المدرسين ورجال الأبحاث الذين تخرجوا في المدرسة ولهم وجهات نظر مختلفة فحسب ، بل كذلك بسبب المدى المتسع أو موضوعات البحث التي أضافت الى المصادر المتعددة المستخدمة في عدد كبير من الدراسات والحلقات الدراسية .

قد كان البرنامج نوعا من العمل للقيام بتجريب طرق تعليمية متباينة عرضة للمراجعة المستمرة والتعديل والمواءمة في البحث الذي لا يتوقف عن التوازن بين التعليم والبحث والتخطيط الاجتماعي وبين التدريب النظري والتعليم الفني والمنهجي وممارسة البحث والنقاش الأيديولوجي والالتزام السياسي الاجتماعي لرجال الفكر .

وقد أدى اجتماع مدرسين مؤهلين وطلاب متقنين من جميع أنحاء أمريكا الوسطى ، وكذلك تعاون هيئة التدريس من بلاد أمريكا اللاتينية الأخرى ، الى الوصول الى مستويات أكاديمية ممتازة ، كما ساعد ذلك كذلك على إيجاد عقلية اقليمية مهية لتفهم المشكلات في بلاد المنطقة بنظرة ذات شقين : قومية ، وعامة .

ان طبيعة المقرر أتاحت مزايا التدريب في الموضوع الطبيعي ، متحاشية مشكلات سوء التلاؤم ومشاعر الغربة ، وتكاليف التعريب ، وقد ساعدت دون الوقوع في أخطاء الإيجاز على إدراك أوثق للواقع النوعي لأمريكا الوسطى المتميزة في الوقت نفسه نتاجا من نتاجات أمريكا اللاتينية العامة في العلوم الاجتماعية مرتبطا بامتثال فكري متقدم .

ولم تخل التجربة من مشكلات ، ونواحي قصور ، وانحرافات ، وشطحات . وكانت هذه تعالج كلما تقدم العمل طبقا للمراحل التي يصل اليها الموقف محل الدراسة . كانت هناك نواحي قصور في التدريب المنهجي والفني ، حيث حدثت أخطاء في تناول العلاقات بين النظرية والمستوى التجريبي ، عند الاستجابة لمفهوم تدريب معين ، دون أن ندخل في الاعتبار وجود دراسات أخرى في البحث الجامعي كادارة المجتمع للتنمية ، وتنظيم الانتاج في المناطق الريفية والحضرية ، وما الى ذلك .

وقد وجه قليل من الاهتمام بسوق العمالة ، ولأنماط العمل التي أخذت على اندي الطويل والمتوسط ، والفرص المتاحة للخريجين ، ربما بسبب أن الاهداف الرئيسية تضمنت تزويد جامعات الاقليم بالموظفين الاكاديميين .

وربما ينبع النظر في الوقت المناسب في هذه الجوانب عدم انتظام مبدأ العرض والطلب بالنسبة لعلماء الاجتماع .

كما أن مشكلة التنمية والتعدد المتزايد للمجتمع المعاصر تجعل من الضروري التفكير من جديد في أمريكا اللاتينية وخاصة في أمريكا الوسطى في مسألة مد أنشطة علم الاجتماع فيما وراء مدامها التقليدي ، متضمنة على الأخص التعليم الأكاديمي والبحث . وأنه لمن الضروري فحص مقررات التعليم والبحث دون خلطها بمجرد أعداد الموارد البشرية الماهرة ، والنظر اليها من ناحية الحاجة المتزايدة لتطبيق المعرفة العلمية على الجوانب الخاصة للوضع الاجتماعي ، مع ادخال العلاقة بين الأساليب التحليلية والسياسات التنموية في الاعتبار ، وكذلك القوة التحويلية للقطاعات المنظمة من السكان .

ومن الضروري كذلك النظر الى الحاجات الناشئة عن الأنظمة المختلفة وقطاعات التكنولوجيا والخدمات مثل العلوم الزراعية التي تختص بالبيئة والنصح وما الى ذلك . ويمكن أن يقال مثل هذا عن المجالات المشكلة الأخرى مثل تخطيط المدن والتكامل الاقليمي وإدارة المجتمع لمشروع التنمية الواسعة المجال سواء كانت قومية او متعددة في قوميتها لبناء الأمة في اغاليم قد تطلعت حديثا من الاستثمار او تلك التي هي في سبيل التكامل الثقافي واللغوي التي تطلب نوعا من « الهندسة الاجتماعية » من التكنولوجيا التطبيقية الاجتماعية والبحث المقارن الثقافي والتحليل المتعدد للمواقف والسياسات وما الى ذلك .

كما يمكن كذلك ذكر نظام التعليم فى المستويات الابتدائية والثانوية واعداد المعلمين حيث تغطى هناك دراسات اجتماعية تقوم العلوم الاجتماعية فى هذا المجال بكثير من الاسهامات لا فى خطط الاصلاح التعليمى فحسب ، بل كذلك فى ايجاد تدرىب أساسى ملائم . أما فى التعليم العالى فهناك اهتمام متزايد بانخفاض المستويات التعليمية الاساسية وبالحاجة الى تدرىب مثقفين متخصصين لديهم ثقافة عامة ويفهمون مشكلات المجتمع فى سياقها الاجتماعى ، والشرط الاخير ضرورى فى تعليم علم الاجتماع فى كثير من المستويات الجامعية العليا . وفى حالة أمريكا الوسطى نجد أن التباينات فى التدرىب الدولى للطلبة هو المسئول عن الفوارق والثغرات والمثالب فى كفاياتهم عند بدء حياتهم الاكاديمية ، كما تؤثر فى فرص تقدمهم خلال دراساتهم .

العلم والايديولوجية والالتزام

وهناك جانب آخر للموضوع حظى باهتمام كبير فى أمريكا الوسطى هو طبيعة الالتزام الاجتماعى السياسى لعالم الاجتماع فى أمريكا الوسطى تجاه بيئته . لقد قبل ان العلوم الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية تشكل نوعا من الوعى الدقيق أو الأزمة فى مواجهة نظام مقرر . ومن هذه العلاقة ينبثق الالتزام بدراستها للمساعدة فى تغييرها والتغلب عليها ، حاملا علم الاجتماع مجموعة من المعرفة العلمية تجعله قادرا على اظهار العمليات والتناقضات الاجتماعية ، ومن ثم توضيح طريقة اقامة نظام اجتماعى جديد ، ويستلزم هذا ربط النشاط الفكرى والبحث بالعمل السياسى ، دون أن نقفل التلميح الى مجال منها . ولا بد من الاعتراف بأن هناك فارقا بين المرحلة النظرية للاتفاق والتوضيح وبين العمل السياسى ذى الطبيعة الكفاحية .

وهناك اسهام آخر هام فى المجال الأكاديمى ، هو البحث النوعى فى الأحوال الاجتماعية المؤدى الى التقنية النظرية والعلمية ، وهو استبعاد الايديولوجيات من النظرية والممارسة فى العلوم الاجتماعية ، وهناك بالطبع مهام أكاديمية مع الالتزام السياسى ، فى أن التحليل يمكن توجيهه للبحث عن حلول عملية لمشكلات المجتمع الناجمة عن الواقع الاجتماعى وتغييره . ان التقاء العلم والالتزام لا يبرر فشل التمييز بينهما أو اتحادهما على نفس مستوى المعرفة والعمل نفسه . ان الأمر يحتاج الى وضعها بالنسبة لبعضها البعض مع ادراك تام لدور كل منهما .

وإذا لم توضع هذه العناصر موضعها الصحيح فيمكن أن تؤدي إلى أكاديمية متطرفة أو إلى نشاط مجرد . وعلى في الحالة الأولى تؤدي إلى استجابة تقابل تحدى الالتزام داخل المجال الأكاديمي ودون إقامة العلاقات الضرورية مع عالم الجامعات حيث يحدث الصراع السياسي القومي . وعلى النقيض فإن المدخل الأكاديمي يعزل نفسه كأنه حصن بعيد عن العالم الواقعي ، ولذلك يصير عقبة . وغالبا يؤدي إلى نظام تصوري أيديولوجي رأديكالي مشوش بين علم العمل وعدم القدرة على مواجهة تحديات الواقع العملية .

إن الصبغة السياسية دون تدريب نظري ملائم ومهارة عملية وبدون دقة منهجية تقضى على قوة الالتزام بالعمل السياسي المقصود وإجراء تغيير ، محولة إياه إلى حجاب يحجب كل مبرر لاتاحة إجابة نظرية لمتطلبات الصراع السياسي بين الطبقات والمصالح . إنه حينئذ يصبح مجرد التحام رسمى قطعي لا أساس له ، فنقل الإجابة المرفيسة بعيد عن جسم أى شيء ، كما يعوق عملية التوضيح الأيديولوجية والسياسية اللازمة لاستراتيجيات التغيير الاجتماعي .

وعلى ذلك فإن عملية التدريب تعمل كذلك على إتاحة الالتزام . إنها تسهم في دفع الطالب للقيام بنشاط في مجال علم الاجتماع بوعى سياسى واحتمام بالمستقبل وتزويد قدرته على التمييز وتحمل المسؤولية عن الاختيار الدقيق للوسائل التي تمت بصلة إلى الموضوع ويتصف بقدرة تحليلية مناسبة للتطور التاريخي للمواقف ولللاقات بين العلم والأيدولوجيا والالتزام ، وفي أمريكا الوسطى نجد أن المأثورات الثقافية والجامعة واستقلال الجامعة الذاتي تحتل مكانا هاما كأبراج للفكر المستقل في مواجهة ظروف القهر الدائمة في المجتمع ككل .

وهذا من شأنه تحديد المؤشرات التي تحدد المسؤولية الاجتماعية السياسية للموقف في أمريكا الوسطى ، وعلى الأخص عالم الاجتماع الذي تمتد دائرة عمله بطبيعة مهنته إلى ما وراء العمل الأكاديمي متضمنة مواجهة متطلبات الالتزام .

ويعنى تقبل هذه الضرورات تقريراً حقيقياً لاسهام المجال الأكاديمي لكل من العلم العلمى دون فصلهما بعضهما عن بعض . . ويعنى هذا أيضا الوجود السياسي لقيادته السياسية دون طمس معالم العمل الفكرى الذى يتيح أساس الإلتزام وفاعليته . .

وفي حالة أمريكا الوسطى فإن طابعها الإقليمى يسمح بفتح مجال أوسع للبحث

والالتزام بمواجهتها بموقف أكثر اتساعا ، وأكثر تعقدا ، وتنوعا ، يحتم ضرورة اكتشاف البعد المشترك والاستراتيجية الشاملة ، ويرجع هذا الى أن فحص وحل بعض المشكلات والتناقضات والصراعات لا يمكن القيام به الا على نطاق أوسع وفي فترة أطول . كما أن إعادة عرض المواقف المحلية في تصور وطني وإقليمي يجعل في حيز الامكان انشاء نماذج وتحديد بدائل عامة تدخل في اعتبارها تعدد المواقف دون فرض أى تناسق صناعي .

بهذه الطريقة يميل التحليل والالتزام الى تجاوز أبعاد الحدود الضيقة للاعتبارات المحلية أو القومية . انهما يتيحان عرضا أكثر فاعلية يمتد الى ما وراء العالم الأكاديمي ، مما ينجم عنه صياغة المشاكل الحقيقية في عبارات تؤدي الى تكامل الخطط والمشروعات لسياسات المجتمع . ان كل ما سلف يمثل مدخلا يمكن خلاله وصول قطاعات أوسع من السكان ، وليس مقصورا على الدوائر الأكاديمية أو عليا القوم .

مترجم عن الأسبانية



العوائق اللغوية في اليابان

وجهة نظر اقتصادية

تحدث أخيرا الاقتصادى الأمريكى المعروف مارتن برونفبيرز عن الاقتصادى اليابانى العجوز كى شيباتا ، الذى ينوى اعتزال الاقتصاد قريبا ، بعد أن ساهم إلى حد بعيد فى مجال الكتابات الاقتصادية . وآخر اضافات شيباتا هي مقالته المنشورة بالانجليزية (ما بعد اقتصاديات كثر - كويتا - دار نشر مينرفا ، ١٩٧٧) . ولقد وصفه برونفبيرز بأنه « الاقتصادى اليابانى الوحيد الذى قدم للنظرية الاقتصادية الكثير والذى اكتسب مكانة دولية » . وايضا ذكره فى مجال آخر مؤكدا أن كتاباته تعتبر من أهم الكتابات على الرغم من ضعف مستوى كتاباته الانجليزية .

هذه التركيبة الغريبة من المعرفة الأكاديمية واللفة الانجليزية الضعيفة تعبر أحسن تعبير عن طبيعة وخطورة المشكلة التى تواجه اليابان فى جميع مجالات الاحتكاك بالعالم .

ان العوائق اللغوية فى المجالات الأكاديمية وكذلك المجالات غير الأكاديمية تعتبر مشكلة بالنسبة لليابان ، حيث انها تعوق اتصال اليابان بباقي بلاد العالم ، كذلك

المكتب : هيروشي أوهانا

أستاذ مساعد علم الاقتصاد في جامعة أيوتا جاكوبين
باليابان . له مطبوعات عديدة باللغتين اليابانية والانجليزية
وقد اصدر بالاشتراك مع م.ل. جرينهت كتاب نظرية
التسوية المكانية ومناطق التسويق (١٩٧٥)

المترجم : الدكتور محمود الصدي محمد

القائم بأعمال رئيس قسم أصول التربية بكلية التربية
وبجامعة الأزهر الشريف

نعوق بلاد العالم من الاتصال باليابان . وهذه المشكلة ليست جديدة ، كما أنه لا توجد
أى مؤشرات على أنها فى طريقها للزوال . وهذه الحقيقة تظهر فى هذه الأيام بصورة
أسوأ مما كانت عليه منذ سبعين أو ثمانين عاما مضت كما يؤكد ابورين ريسكار
فى كتابه الأخير . وهو بوصفه سفيرا لليابان يقول :

« من بين عشرات الوزراء اليابانيين الذين عرفتهم عن قرب ومن بين المثات من
أساتذة الجامعات ثلاثة فقط أستطيع أن أؤكد أنهم قادرون على التحدث بلباقة وذكاء
باللغة الانجليزية ، وحتى أساتذة التاريخ القريب الذين عرفتهم عن قرب فى الأربعين عاما
الماضية أستطيع أن أذكر قلة قليلة جدا منهم قادرين على التخاطب باللغة الانجليزية
والتعامل بها » .

ومجال الاقتصاد ليس مستثنى من ذلك ، فعلى الرغم من أن هناك اعدادا متزايدة
من الاقتصاديين اليابانيين أصبحوا معروفين فى المجالات الأكاديمية على المستوى
العالمى فان المجالات التى أسهموا فيها تعتبر محدودة بمجالات الاقتصاد الكمى الذى
لا يحتاج الى تعبيرات لغوية ، وفى واقع الأمر أن الرياضيات الاقتصادية والقياسات
الاقتصادية هما المجالان الرئيسيان الحتميان لأى اقتصادى يابانى يتعلم أو يقوم
بالتدريس فى الخارج ، حيث أن هذين المجالين السالفي الذكر لا يحتاجان الى تعبيرات

لغوية معقدة ، أما في باقي المجالات التي يمكن أن يسهم فيها الاقتصاد الياباني فلا بد له من أن يجلس الى مكتبه ساعات طويلة في الليل ومستخدماً القاموس حتى يفهم ما سمعه أو قرأه بالانجليزية .

وإذا أخذنا في الاعتبار هذا الوضع غير المريح رأينا أن أسوأ علماء لغة في العالم – يقصد انكاتب علماء اللغة اليابانيين كتعبير فرانك جيبني – يبذلون جهداً كبيراً في تدريس اللغات الأجنبية من ناحية ، وترجمة الكتابات الأجنبية من ناحية أخرى . وعلى الرغم من كل ذلك فإن النتائج تعتبر هزيلة في رأي ريسكار . وبلغة علم الاقتصاد تعتبر الانماجية الحديثة لهذه المداخل سلبية . وهناك أسس للاعتقاد السائد حول التشكيك في قيمة هذه المداخل ، ولابد أن تختصر أو حتى تُلغى تماماً وتستبدل بمداخل أخرى جديدة تماماً (كما اقترح ريسكار) حتى تزيد المخرجات التعليمية في تدريس الانجليزية العملية (كلفة تخاطب وتعامل) في اليابان .

ومن للرغوب فيه أن تتساءل ما هي أسباب هذه المشكلة ؟ وللإجابة على هذا نعرض فيما يلي مجموعة من النظريات التفسيرية معلقين عليها ، كذلك ، سوف تقدم تقويماً لكل منها .

نظرية نقص الدافع أو العزلة

هذه النظرية تفترض ان عامل العزلة الجغرافية لليابان عن باقي أرجاء العالم يعتبر عاملاً أساسياً يؤدي الى انعدام الدافع لتعلم اللغات الأجنبية . ان اليابان في الحقيقة تقع في آخر الجانب الشرقي من قارة آسيا ، وكذلك سكانها من جنس واحد ويتحدثون لغة واحدة بحيث يمكن التخاطب والتعامل معها في أي مكان في اليابان . لذلك فإن تعلم الطلاب اللغة الانجليزية في المدرسة ما هو الا اضاعة للوقت واستنفاد للطاقة .

أن تعليم الطلاب اللغة الانجليزية « الميتة » أو الانجليزية « اليابانية » (يقصد الكاتب الانجليزية التي لا تساعد على التفاهم والتعامل) – هو مضيعة للوقت ، بل أكثر من هذا أن تعلم الطلاب هذه اللغة (يعني الكاتب الانجليزية الميتة) يعتبر عاملاً ضاراً بأذان الشباب الياباني وعقولهم ، بما في ذلك عقلي وأذني . ولذلك فإن تعلم هذه الانجليزية كان عاملاً حائلاً أكثر مما كان عاملاً مساعداً . على أي حال فإن هذه النظرية ، نظرية انعدام الدافع ، تحتاج الى تحقيق امبيريقى . وعلى الرغم من ذلك فإن هذه النظرية يجب أن لا تغفل أو تهمل ، لأنه بينما يعتبر صدق النظرية شيئاً فإن أثرها يعتبر شيئاً آخر . أن هذه النظرية السائدة – أن لم نقل الصادقة – تعتبر ان الدراية الكاملة باللغة الانجليزية بالنسبة للياباني شيء لا يحتاج اليه في اليابان ، ولكنها من ناحية أخرى قد تسبب الحمول والتبلد في مجتمع ديناميكي شديد التغيير .

نظرية نقص الدقة المنطقية في اللغة اليابانية

لقد اتهم اليابانيون دائما بأنهم غير منطقيين وغير عقلانيين في تفكيرهم أو في لغتهم . فانك حين تستخدم الانجليزية كما يقول جيبني « تستخدم لغة تصدر دائما الأحكام المنطقية ، في حين ان اللغة اليابانية لغة تضل من اصدار أحكام منطقية قانونية أو فلسفية » وبهذا النهج يؤكد ناكاجيما « ان الوظيفة الرئيسية للغة اليابانية هي التعبير عن اتجاهات المتحدث نحو ذاته . ان هذه اللغة غير مناسبة حين يجب التعبير بجمل واضحة عن حقائق ، وكذلك عند العرض المنطقي للأفكار » .

ان الفرد الياباني التقليدي يتدق ما يقال أكثر مما يعرف بالضبط ماذا قيل ، وعلى الرغم من ذلك فان التلاعب بالألفاظ ليس بدعة أو ظاهرة يابانية . كذلك من الممكن أن نلاحظ مع ريسكار أن لكل اللغات « قدرة لانهائية على الغموض وعدم الوضوح » . ولتوضيح هذه الفكرة نعرض للنتائج التي وصل إليها ريسكار .

« أن تشكك اليابانيين في القدرة على اتقان المهارات اللغوية ، وثقتهم في الفهم اللالغوي ، ورغبتهم في تجنب اواجهة الشخصية ، أدى بهم الى استخدام اللغة بطريقة غير مباشرة أكثر مما فعل نحن . ولكن ليس هنالك ما يمنع في اللغة اليابانية من الدقة الوضوح والتقديم المنطقي اذا كان ذلك ما يريده المتحدث » .

نظرية البناء اللغوي

بعد أن أطلع جون برونويل على دراسة الفيلسوف الياباني هاجيم ناكاميرا عن طريق التفكير أظهر جون برون ويل اختلافات أو التناقضات بين الأشكال اللغوية في اللغة اليابانية واللغة الصينية . ووجد أن اللغة اليابانية تنتمي في واقع الأمر الى عائلة لغوية لأقلية خاصة تسمى « آلتيك » (١) تختلف اختلافا كبيرا لا عن عائلة لغة السينيتك (الصينية) ولكن أيضا تختلف عن عائلة اللغة الهندوأوربية التي تنتمي إليها اللغة الانجليزية .

لذلك فان الكلمات الانجليزية لاتبدو للأذان اليابانية كما لو كانت فقاعات صوتية فقط ، بل ان ترتيب الكلمات الانجليزية مربك للغاية ومقرب بالتسببة لليابانية ، والعكس صحيح .

أكثر من ذلك أن الاسماء في اللغة اليابانية لاتسبها أدوات تعريف ولا تسبقها حروف جر بل أنها تجيء بعد الأسماء في علم تركيب الكلام الياباني . ان الاستخدام الصحيح لأدوات التعريف وحروف الجر في كتابة اللغة الانجليزية لغز بل تشكل كابوسا مزعجا للفرد الياباني .

يمثل هذه التحليلات قدمت نظرية البناء اللغوي عددا جزئيا عن علم قدرة اليابانيين على تعلم اللغة الانجليزية (بل أي لغة أجنبية) . وأنا شخصيا كنت اعتقد في صحة هذه النظرية فترة طويلة من الزمان . ومع ذلك وجدت هذه النظرية تعارض

مع ملاحظاتي الشخصية عن اطفال يابانيين واطفال اجانب آخرين يدرسون ويعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد وجدت أن الأطفال اليابانيين في المدارس الأمريكية يدرسون جنبا الى جنب مع الأطفال الأمريكيين . كذلك حالتهم اللغوية ليست أسوأ من حالة باقي الأطفال الأجانب .

وبينما تريح نظرية اختلاف البناء اللغوي أسوأ علماء لغة في العالم (يقصد الكاتب علماء اللغة اليابانيين) يبدو أن ابنائهم الذين يعرفون لغتين قد أثبتوا علم صحتها .

النظرية العقلية

ان عالم اجتماعيات اللغة باترمسون بينر يسمى هذا الاتجاه الاتجاه الراسخ الحاد نحو كل ما هو أجنبي . ان بينر يشير بهذا الاتجاه الى ما قد سماه جينى السمات القومية لليابانيين ، الذى يؤكد أن اليابانيين شديدو الحساسية في تجنب عمل أخطاء في الأماكن العامة أو أمام الآخرين ، وهم كذلك لا يرغبون في جذب الانتباه غير الضروري ، أو اتخاذ قرارات غير ناضجة قد يكشف المستقبل خطاها .

هذه العقلية ، عقلية تجنب المخرج ، تفلق الباب تماما - من وجهة نظر اجتماعيات اللغة - أمام الولايات المتحدة الأمريكية لارسال مئات من الشباب الى اليابان ليكونوا معلمين للغة الانجليزية عن طريق ما يسمى ببرنامج رابطة السلام . ولكن هذه العقلية تقف أيضا حائلا دون ارسال الشباب من الرجال والنساء الموهلين في القرب لتدريس اللغة الانجليزية بطرق فعالة الى اليابان

وكذلك يرتبط بعقلية تجنب المخرج السابق ذكرها ما يسمى بالعقلية الزائفة التى يمكن تسميتها بالعقلية القومية المغالى فيها . والدليل على ذلك هو ما ذكره بينر كعامل آخر ذى اثر عكسى مضاد على تدريس اللغة الانجليزية في اليابان . فتبعاً لهذه العقلية يكون أى شيء أجنبي وهام صعب الفهم والمعرفة .

وهناك أيضا عقلية ثالثة يمكن أن تكون عاملا في احداث هذه المشكلة العقلية التى يمكن تسميتها بالعقلية القومية المغالى فيها . والدليل على ذلك هو ما ذكره بينر مقتبساً عن روبرت ن . بيلا حين ذكر « أن هناك احساساً عميقاً لدى اليابانيين بأن الثقافة اليابانية « فريدة » و « مميزة » عن باقى الثقافات الأجنبية . ويرتبط بذلك الاحساس العميق بالفخر بكل ما هو قومي والاستياء الشديد من أن تعتمد اليابان على البضائع الأجنبية أو اللغات الأجنبية . وبينر يرجع ذلك الى ما قد سماهم بعض افراد الشعب الياباني من ذوى الآمال والأغراض الحسنة ، ويقول انه واحد منهم حين يكتب قائلا :

« أنفقت مبالغ كبيرة من الأموال في العشرين سنة الماضية لاحضار علماء وخبراء في مجال تدريس اللغة الانجليزية لليابان من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا .

لقد عملوا بجد ونشاط حين أتوا الى اليابان لتقرير وتأليف مواد تعليمية من الممكن أن تكون مفيدة في تدريس اللغة الانجليزية للطلاب اليابانيين . ولقد غادروا اليابان قبل أن يعاد كتابة ما قرروه ليناسب مستويات أقل تناسب اليابانيين .

بينما يمكن اعتبار العوامل الثلاثة السابق ذكرها « شرورا اقتصادية » خلقت بيئة غير مناسبة في اليابان ، لا يمكن اعتبار هذه العوامل الثلاثة عوامل يابانية فريدة ، أو أنها هي العوامل التي سببت ضعف مستوى اليابانيين في اللغة الانجليزية على النقيض من ذلك تماما ان هذه العوامل الثلاثة يمكن أن تعتبر « نوافع اقتصادية » أو حافزا فعلا في عملية تعلم اللغة في ظروف بيئية مناسبة . أن أى سمات قومية أو سمات شخصية من الممكن ان نعتبر ، أو تتحول الى ، عوامل مساعدة فعالة مثل الموارد الطبيعية ، كالبتروال الذي يمكن تحويله الى مصدر اقتصادى هام تحت ظروف اجتماعية اقتصادية تكنولوجية محددة . ان أداء الأطفال اليابانيين الذين يعيشون الآن في الخارج يؤيد ويؤكد أن لم يكن يثبت صحة هذا الفرض . وهذا بدوره يدعو لاعادة تقويم البيئة التربوية كعامل هام وأساسى في جدوى اللغات في اليابان أو عدم جدواها .

والآن وبعد أن استعرضنا النظريات المختلفة التي تحاول أن تفسر ضعف اللغة الانجليزية واللغات الأجنبية بصفه عامة في اليابان نرى أننا في وضع ملائم لكى نقترح نظرية جديدة يمكن تسميتها « النظرية الاقتصادية » لتفسير العوائق التي أدت الى ضعف مستوى اللغة الانجليزية واللغات الأجنبية في اليابان .

هذه النظرية يمكن التعريف بها بعد ذكر الملاحظات التالية :

أ - المعلمون اليابانيون مؤهلون تأهيلا أكاديميا عاليا يجعلهم قادرين على أن يفهموا موضوعات باللغة المتقدم مثل « فلسفة أرسطو » .

ب - على الرغم من ذلك فإن هناك ما يربى خمسين ألف معلم منهم غير قادرين على التحدث باللغة الانجليزية .

ج - ٩٠٪ من تعداد الشعب اليابانى يعتبر نفسه منتميا الى الطبقة المتوسطة .

د - الطلاب اليابانيون مكرهون على الدخول في منافسة فعالة مع كل زملائهم - المشابهين لهم - في الفصل .

هـ - بعد هذا فإن ذلك التلميذ المجد المعد اعدادا جيدا يتعلم أو يطلب منه أن يتعلم عن طريق معلم لغة أجنبية لا بالنسبة اليه فقط بل بالنسبة لسكان اليابان الذين من المفروض أن الطالب سوف يمارسها معهم .

والنتيجة أن الطلاب يخيل اليهم انهم درسوا اللغة الانجليزية مدة تتراوح بين ٦ سنوات و ١٠ سنوات دون أن يتعلموا الحديث بها غير مدركين أنهم كانوا يتعلمون شيئاً آخر يمكن تسميته بالانجليزية الكاذبة . أن أسباب الفشل هنا واضحة ، وهي أن المعلمين يضرون طلابهم بدلا من أن يقدموا خدمات لهم . أنهم لا يدرسون الانجليزية ولكنهم يقدمونها بطريقة شبيهة بعملية غسل الخ .

تعليقا على العنف الذى يقوم به الأحداث يعلق الانثروبولوجى أشلى مونتاجو قائلا : أن الأمريكيين يضعون أمام أطفالهم أقسى أنواع السلوك العدوانى ، وبعد ذلك يتعجبون ويتساءلون عن أسباب ارتفاع معدلات جرائم العنف ، أن هذا الفرض ، فرض مونتاجو ، يمكن تطبيقه على موضوع ضعف اللغة الانجليزية واللغات الأجنبية عموما فى اليابان . أن اليابان تضع أسوأ أنواع الطرق لتعلم اللغة ، وبعد ذلك يتعجب اليابانيون من النتيجة . وهي أن مدارسهم من بين دول العالم أجمع تخرج أسوأ أنواع الطلاب فى اللغة الانجليزية واللغات الأجنبية بصفة عامة .

لقد اقترح ريسكار اقتراحا لاعادة تدريب أو استبدال الخمسين ألف معلم غير القادرين على التحدث باللغة الانجليزية كغيرهم من الأمريكيين والبريطانيين . ولكن هذا الاقتراح يبدو عديم الفائدة أو قليل الفائدة من وجهة نظر اقتصادية .

وفى الوقت الحالى .

ان ذلك المعلم الذى يقسم الضرر لتلاميذه بدلا من أن يعلمهم اللغة الانجليزية يجد نفسه الآن مطلوبا بشدة فى مجال صناعة تعليم اللغة سواء الحكومية منها أو الخاصة التى هى بدورها ذات علاقة وثيقة بصناعة ما يمكن تسميته امتحانات القبول .

هذا المجال الأخير ، مجال صناعة امتحانات القبول ، سوف يفقد الكثير من المال والدخل اذا ما استخدم « اختبار اللغة الانجليزية » كلفة أجنبية بدلا من اختبارات الألفاظ والأحجية التى تعقدها هذه الصناعة فى اليابان .

وهنا تكمن الأسس والجذور الاقتصادية التى تساعد على بقاء ما يسمى بصناعة الامتحانات ، فما دامت صناعة الامتحانات باقية ومزدهرة فإن الطلب الشديد على معلمى اللغة الانجليزية اليابانيين (الذين يعلمون بطريقة غير مجدية) سوف يظل كما هو ، وسوف يظل اقتراح ريسكار غير ممكن التطبيق ، وسوف يتجاهله أولئك الذين يتعيشون على صناعة تدريس اللغة الانجليزية فى اليابان والذين يتعيشون على صناعة امتحانات القبول الخاصة باللغة الأجنبية .

ولكن اقتراح ريسكار سوف يجد أيضا فى المستقبل ، لأسباب اقتصادية هامة ، دفعا من صناعات كثيرة فى اليابان ، لأنه بالنسبة لتلك الصناعات تعد أجادة

اللغات الأجنبية شيئاً أساسياً للعاملين في هذه الصناعات ، بغض النظر عن
الايديولوجية والعقلية والتركيب اللغوي . وبغض النظر عن الفلسفة الغربية التي
يتبنّاها القائمون على صناعة تدريس اللغات الأجنبية في اليابان وكذلك القائمون على
صناعة امتحانات القبول ، ومؤدى هذه الفلسفة أن فهم الأشياء الصعبة في اللغة أهم
من الطلاقة اللغوية . أنه في الحقيقة ولأسباب اقتصادية أكثر من أى شيء آخر لا يده
 لليابانيين من الطلاقة اللغوية ، وبصفة خاصة في اللغة الانجليزية لأنها لغة التفاهم
العالمى . ولأسباب اقتصادية أيضاً لا تستطيع اليابان أن تحتل الحالة الحاضرة أو الوضع
الحالى من حيث النقص الشديد في اليابانيين القادرين على التفاهم والتعامل باللغة
الانجليزية . وحتى بالنسبة للمغالين في القومية اليابانية الذين يعتقدون أن اليابان
لا بد أن تكون هي منارة الثقافة العالمية فانهم لا يستطيعون تجاهل الأهمية الاقتصادية
لغة الانجليزية كوسيلة عالمية للتفاهم أو التعامل الا اذا كان هدفهم هو ضرب حصار
حديثى حول اليابان ومحاولة اعاشة ١٠٠ مليون نسمة تحت أسوأ الظروف متبعين
سياسة الاكتفاء الذاتى التي يستحب تطبيقها في اليابان لأسباب اقتصادية .



علم الإجتماع ... والواقع في أمريكا اللاتينية

العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية

منذ الحرب العالمية الثانية :

الواقع .. والالتزام :

ان المشكلات الناجمة عن الموقف الراهن في بلاد أمريكا اللاتينية هي مشكلات تفرض على أهل الفكر فيها أن يواجهوا مسائل خطيرة تلمس الضمائر . وبصفة عامة ، نستطيع أن نقول ان المسائل الرئيسية تتركز في المدخل الأيديولوجي والسياسي الذي يصطنع في مواجهة المشكلات المختلفة . والانهماك الشخصي في عملية التغير ، أضف الى ذلك تلك النزعة النضالية التي اذا لم تجد لها متغصبا - كما هي العادة - في نطاق الحياة المدنية بمعناها الواسع - فانها سوف تتركز في المواقع التي تجد فيها مجالا خصيبا للممارسة ، ونعني بها المؤسسات الأكاديمية . وإيا ما كان الحال ، فان ممارسة النضالية في المؤسسات الأكاديمية تحظى بمخاطر

المطابق : نوربرتو رودريجز بوستاماني

باحث وأستاذ علم الاجتماع بكلية أمريكا اللاتينية

المترجم : الدكتور محمد محمود رضوان

تخرج في دار العلوم بالقرنطة ، وأتم دراسته العليا في معهد التربية بجامعة لندن حيث تخصص في فلسفة التربية وطرق تدريس اللغات . اشتغل بالتدريس في التسلم العام وفي معاهد التربية ، وتولى منصب كبير مفتشي اللغة العربية بوزارة التربية ، ثم مدير عام التعليم الابتدائي ، ثم وكالة الوزارة للتعليم الابتدائي ودور المعلمين والمعلمات . له عدة مؤلفات في التربية وفي طرق تعليم القراءة وعلم النفس التربوي . الآن .. وكيل أول وزارة التربية ومستشار لها . عضو المجلس القومي للتعليم ، والمجلس القومي للثقافة والفنون والاعلام . انتخب نقيباً للمعلمين منذ يولييه ١٩٧١ .

كثيرة ، وبغض النظر عن تضالفة الأستاذ المعاصر او الباحث كفرد فان توقعاته لدوره المنتظر - سواء فيما يتعلق بشخصه او بفكره - ترتبط ارتباطا بتجميع المعرفة ، ونقلها ، وتطويرها . ولا شك ان الانحياز القوي نحو الممارسة السياسية حتما سوف يؤدي الى سلطة فكرية حيث يصبح هم الأستاذ المعاصر مركزا على الوعي السياسي المتزايد اكثر مما يتركز على وصل الطلاب بترائهم الثقافي وتقاليدهم لكي يتمكنوا من دراسة وتطبيق نظام معين من نظم العلوم الاجتماعية .

وفي حالة العلوم الطبيعية او العلوم الموضوعية - اذا اخذنا بالمعنى الدقيق للمصطلح - فان هذا التسييس الشامل اقل وضوحا ، وذلك لان كلا من المحتوى والمشكلات في علوم الفيزياء والجيولوجيا والكيمياء والاحياء - مثلا - لا تقتسمل على « الانسان » كواحد من « شخصيات المسرحية » ، بل انها لا تضع موضع الاعتبار حاجات الانسان وطموحاته ، وهذا يعني استبعاد العنصر البشري عن المعرفة ، ومع ذلك فانه لا يستبعد علاقة الانسان بالاهتمامات والايديولوجيات ، ولو ان التعبير عن هذه العلاقة اقل وضوحا ..

وليس هناك من يستطيع أن ينكر أن حقيقتنا البشرية تضع على كواهلنا التزامات جساما ، وعلى أية حال فإن التساؤل المثار - حقا - هو : ما إذا كان من الأجدى لأهل الفكر أن يشغلوا أنفسهم بالسياسة اليومية ، وتبدل المعرفة لديهم لتصبح هدفا ثانويا ؟ .. وليس معنى هذا أننا نتجه الى تحييد الجياد السياسي لأي من أهل الفكر كقرد إذ أن من حقه أن يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها أي مواطن آخر . ومهما يكن من أمر فإن أول واجبات للمدرس أو الباحث أن يحصل المعرفة لنفسه وينقلها الى غيره ، وينبغي عليه أن ينمي القدرات الناقدة لدى تلاميذه ، وأن يمارس بعقل مفتوح الحوار والموازنة بين المداخل المختلفة حتى لو كانت صادرة عن وجهات نظر معارضة . أما إذا لم تكن هذه الحقيقة واضحة - ويحدث هذا الغموض في حالة ما إذا كان هنا عجز عن التمييز بين الدور الأكاديمي والدور المدني عن طريق منهج عملي واضح - فإن مستقبل العلوم الاجتماعية قد يصبح عرضة للهلاك . وفي مثل هذه الأوضاع التي يتبناها في أغلب الأحوال سياسيون تنقصهم الخبرة والتجربة - فإن التغير التدريجي التطوري . أو التحول الثوري لن تكون له فائدة تذكر . ومن ناحية أخرى فهناك احتمال قوى أن توقعاتنا من أجل توسيع نطاق دراسة العلوم الاجتماعية وتحسينها سوف تقوض لفترة طويلة من الزمان .

وثمة تقرير ذو أهمية قصوى يضع أمامنا صورة شاملة عن التطور الذي حدث في دراسات العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية . وذلك في المقدمة التي قدم بها بابلو جونزاليز كازانوف « التصنيع في أمريكا اللاتينية » ، وهي دراسة حررها وجمعا جوزيف . إ . كاهل ، وأول النقاط المثارة هنا تتعلق بتدويل الأعمال التي قام بها علماء الاجتماع في أمريكا الشمالية منذ الحرب العالمية الثانية - وهي أعمال وصلت الى أمريكا اللاتينية - والتباين الشديد من حيث الدرجة ومن حيث الشكل في استقبال هذه الأعمال ، طبقا لعصب العادات الثقافية ، بما يتضمنه ذلك من صيغ متناقضة في عرض المحتوى . . . مجال واسع من الطرق والأساليب والمشكلات والافتراضات . ولعل هذا يكون مفهوما حق الفهم إذا نحن وضعنا نصب العين الأسباب التي يذكرها المؤلف : فالمبالية ذات شقين ، أحدهما هو « الأصل الثقافي والسياسي للمصيغ العلمية » المروضة ، والآخر يتألف من « الخصائص الاجتماعية والثقافية والسياسية للمتلقي » .

وبدون أن تكون هناك أية مخاطرة بالمغالاة في القول - ربما تساق الحجة بأن المأساة التي ألمت بالمرحلة الراهنة للتاريخ الفكري لأمريكا اللاتينية - فيما يتعلق بالموضوع الذي يعنينا - هي ذلك الأسلوب المسيس الذي يتناول به المحتوى العلمي ، أيما كان منبعه ، وكذلك فقدان الثقة تماما فيما يتعلق بخلفية هذا المحتوى مع أنها خلفية لا يمكن إنكارها أو استبعاد تبريرها استبعادا مطلقا إذا نحن وضعنا نصب عيننا تاريخ بلاد أمريكا اللاتينية . وإيما ما كان الحال فإن الجمع في كتلة واحدة - وفي إطار أسلوب الرفض نفسه - بين الضغوط الاقتصادية والسياسية وصور التفلغل والنفوذ ، وبين العناصر العالمية للمحتوى الثقافي - كما توجد في النظريات والطرق -

يعنى انغال حقيقة مؤداها أن هذه العناصر - بطبيعتها الأصلية - لا تحدد معاملها بواسطة اصولها الأولى ، وانما تستطيع عن طريق التكيف للبيئة والتعديل والتطوير أن تتجاوز حدود الولايات التي تنتهى إليها . وبدون أن ننسى المصالح المكتسبة التي تتولى الدفاع عنها القوى العظمى فاننا لا نستطيع أن ننكر أنه - على مدى قرون - كانت هذه القوى تسبق غيرها من الشعوب والأمم مراحل فيما يتعلق ببناء النظريات العلمية والفلسفية وما تبعها من تطبيقات لهذه النظريات في المجالات المادية والانسانية .

ومع مراعاة المتغيرات التاريخية الملائمة فاننا نقتفى آثار أولئك الرجال الذين اضطلعوا بتنمية هذه الحقول كلها ، سواء اكان ذلك في العلوم البحتة أو العلوم الطبيعية ، في اطار الثقافة الغربية . ان تدفق الأفكار يحطم الحواجز الوطنية ، ولقد يكون من العسير كل العسر لاية درلة أن تحجز على الأفكار ليكون لهذه الدولة وحدها حق الانتفاع بها وتحرم منها البشرية . ان جميع الحجج التي تساق - لاسباب تتعلق بالسياق - لتزعم أن العلوم في مستواها النظرى هي أسلحة للسيطرة - حجج خاطئة، وذلك بسبب أنها قد توجه علانية نحو اهداف ملائمة كما هو الشأن في معظم الحالات . واذا كان الأمر كذلك فان مهمة مواكبة المعرفة تقتضى أن يكون هناك استمرار فى الجهد والأسلوب والنظام و - كما يضعه هوسيرل « ميثاق املاق » بالنسبة لهؤلاء الذين يرغبون فى أن يقرنوا أنفسهم بالتقاليد المتشعبة والقرية التناول ، بدون أن تكون هناك موقفات ، اللهم الا ما قد يكون فيهم - هم أنفسهم - من عجز وعدم اقتدار . اما فى حالة التكنولوجيا فان الحجج المسوقة - لا ريب - سوف ينظر اليها فى ضوء مختلف ، ذلك أن الملكية الخاصة للاختراعات ، وتاريخ امتيازات وبراءات الاختراع ، واستخدام القوة العسكرية أو ما يسمى « صناعة الثقافة » بكل مضامينها الأيديولوجية - كل أولئك أساليب تستخدمها الأمم لكى تسيطر على امم أخرى وتخضعها لسلطانها .

وعلى أية حال ، فاذا ظلت البلاد المتخلفة منفصلة على نفسها ، مكتفية بتمجيد ما تتمتع به من سمات خاصة ، وتقاليد ثقافية خاصة ، دون أن تبذل أى جهد لكى تتحرر من حلقة الفقر المغفلة التى تدور فى فلكها (بعبارة أخرى ، موقفها كما يل : نحن متخلفون بسبب أننا فقراء ، ونحن أن فقراء بسبب أننا متخلفون) وترفض المنافع التى يمكن أن تحصل عليها من دراسة العلوم - اذا ظلت هذه البلاد على حالها تلك ، فمن المحتمل أنها سوف تظل قابعة فى تخلفها مهما يكن فى سماتها وخصالها من أصالة وصديق .

والواقع ، انه فى عالمنا الماصر حيث أصبح من المعترف به ان نموذج المجتمع الحضرى الصناعى هو الطريق الاكيد لمواجهة حاجات السكان المتزايدين باستمرار ، ولواجهة التعقيدات المتزايدة فى المجتمع - فى مثل هذا العالم نجد أن التدريب الرشيد - والتطبيق السديد - للطريقة العلمية التجريبية هما اللذان يقضيان الى حل هذه لمشكلات ، وتجنب للعواقب الوخيمة التى يمكن أن تنشأ من الاخفاق فى علاجها ، بسبب عجزنا عن مواجهتها مواجهة حاسمة .

والكى تنقلب على الصعوبات ونوضح النقاط الفاضلة فى حوار ساخن وفى معركة لملها أن تكون - فى أثناء خوضها - مؤشرا على شعور علماء الاجتماع بالغرابة - فإن من الحكمة أن نتقبل - كإطار مؤقت - وكلاج لأخطاء السنوات الأخيرة - تلك الصارات المنتقاة بدقة ٠٠ عبارات بابلو جونزليز كازانوفاتى لا تحتاج الى تعليق وهى :

« ان مشكلة تطوير تقنيات « أساليب » جديدة لعلم الاجتماع تتوقف على ما اذا كان - أو لم يكن - الباحثون الاجتماعيون فى أمريكا اللاتينية يوافقون هذه الأساليب مع فطرة سليمة ، ومنهج علمى ، وإطار فكرى منطقى ، وعملى ، وسياسى . ان تاريخ التخلص من الاستعمار انما هو تاريخ مواجهة ٠٠٠ من خلال اقتباس المعارف التقنية التى تملكها القوى العظمى ، والسير على منهاجها بصراحة وتعتل ، ولا شك أن رفض الأساليب الحديثة للبحث والتحليل بسبب أنك ترفض افتراضاتها النظرية والأيديولوجية - انما هو صيغة بدائية للحوار العلمى ، والنضال الأيديولوجى »

علم اجتماع مستورد ، أم علم اجتماع وطنى ؟

مشكلة متصلة :

لقد سبق لنا الإشارة الى خلقية السلوك الذى نريد أن نختبره ونتقصاه . وبما أن مجموعة النظريات التى نعرفها فى كل من الاقتصاد السياسى ، وعلم الاجتماع ، وعلم الأجناس البشرية ، وعلم النفس ، وعلم النفس الاجتماعى - قد بلغت أصلا فى مجتمعات أخرى - وهى المجتمعات التى تسيطر على بلادنا اقتصاديا - فإن التساؤل يثور - على سبيل القياس - عما اذا كان ينبغى أن نحظر دخول هذه النظريات الى بلادنا كلية ، أو ما اذا كان ينبغى أن يفرض عليها من القيود ما يمكن اعتباره معادلا لضرائب جمركية باهظة ؟ ٠٠

هناك عدة مواقف يمكن اصطناعها فى هذا الصدد :

أحدها : أن تمتص مجموعة النظريات هذه وتمثل بواسطة الذين يتلقونها ، وعلى مسئوليتهم الخاصة ٠٠

ورأى آخر يقول بأنه ينبغى أن يكون ثمة ضرب من النقد دقيق لما هو قائم من النظريات المعرفية ، وأن يبلغ من الدقة والصقل حدا يجعل منه حصنا منيعا ضد تغفل مجموعة النظريات هذه ، ومن ثم يحى الثروة المعرفية المحلية الأولية التى تؤكد الخصائص الزمانية والمكانية للظاهرة التى يراد دراستها ، وتهيئ الفرصة لكى يكون أسلوب الدراسة أسلوبا أصيلا لا تشوبه شائبة كلما كان ذلك ممكنا . وأخيرا ، فإن أولئك الذين هم أكثر دقة فى استخدام المقولات والتصنيفات والأساليب سوف يوجهون تركيزهم الى وجهات النظر المسبقة لأى تبرير نظرى للقواعد والمفاهيم ،

بدلاً من أن يوجهوا عنايتهم إلى الأسلوب التجريبي المعتدل الذي يقوم على جمع المواد « النخام » واستخدامها في الحصول على مفاهيم متطورة ، وتقدم ناقد للمستقبل .

وفي عبارة موجزة - دون مبالغة - ولكن في تحذير مؤكّد واع من أجل تعويض ما ضاع من وقت - ينبغي أن نقرر - على الأقلّ فيما يتعلق بالارجلتين - أنه من المستحيل أن نظلّ مسافرين لأحدث التطورات في باريس ولندن وشيكاغو أو كاليفورنيا دون أن تكون ثمة محاولة - عن طريق المحاولة والخطأ - لكي نجني تفهما قائما على التجربة (وفي الوقت نفسه علمياً) لواقعنا الخاص ، حتى ولو مع المخاطرة بالوقوع في ضرب من التجريبية القصيرة النظر ، والتي تعتبر - بالرغم من ذلك - أفضل من البقاء في سحب مظلمة من مجرد التأمل والتخمين . وفوق هذا ، ينبغي ألا ننسى أن علم الاجتماع - وهو الميدان الذي يفتينا بصفة خاصة - كما نشأ في البلاد التي كانت رائدة في الدراسات .

قد نبت في البداية من الصحافة ، والدين ، والسياسة ، والتربية ، والفلسفة ، والفن ، ومن المشكلات التي برزت في هذه المجالات وتطلبت - لحلها - أسساً علمية ، وطرقاً علمية يمكن التحقق من صحتها من خلال الخبرة - وفي أمريكا اللاتينية يصطنع المدخل العكسي عادة ، ذلك أن استيعاب المعرفة في العلم الاجتماعي وتنميتها يتقدّان بما يدخل من صور الانتقاص الأخلاقية والسياسية التي لا تضيف جديداً إلى ما ينقل إلى الطلاب من معارف ، بل إنها - قطعاً - لا تسهم بأي قدر في تقديم الحلول الفعالة لمشكلاتهم ، وفي هذا الصدد فلعله من المفيد أن نضع أمام أنظارنا برنامجاً لدرجة « أستاذ في الآداب » - ماجستير - في أمريكا اللاتينية ، وما يمكن أن يستخلص منه مما يتعلق بتصنيف الموضوعات والمشكلات التي تصوغها الوثيقة ، أو تسمح بالاستدلال عليها . ومع أن هذه الملاحظات تتعلق بالموضوع ذاته - فإنها تجعل من الممكن أن نرتب كثيراً من النقد الذي صيغ حتى الآن ، كما أنها تعين على فهم التطورات فيما يتعلق بالطريقة التي تدرس بها العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية .

هذا وإي وصف لتطور علم الاجتماع في خلال العقد الماضي ينبغي أن يتضمن النقاط الآتية .

- سوء استخدام التنظير « صياغة النظرية » على مستوى الرؤية البصرية ، مع قدر هزيل من التمهيص التجريبي للصيغ والقواعد ، في نطاق ذخيرة كبيرة من التصنيفات الماركسية .

- في حالات كثيرة - ودعنا نقول : « بصفة عامة » - نرى أن النظرية بسبب ما تحمله من محاذير شديدة ، واتجاهات نحو الاحتمال - غالباً ما تحل محلها أيديولوجية لا تقف - ككل الأيدولوجيات - عند مجرد وصف المواقف ، بل إنها تفرض « التزاماً » معينا نحو هذه المواقف .

- الالتجاء المحدد الرتيب الى صيغة التحليل ذاتها دون أن يكون ثمة تنوع واضح ، أو اتساع فى أسلوب تناول الذى يقف عند الأحداث الجارية الوقتية (والذى قد يكون مفهوما اذا كانت هناك أعداد كثيرة من الذين يسهمون فى دراسة مشكلات أمريكا اللاتينية ممن يلزمون بموقف يلم بالنظرية وبالتوجيه السياسى والعمل السياسى جميعا ، على نفس النمط الذى نراه فى مذهب عفاندى ، أو اقناع دينى) .

- عدم القدرة على اجراء مفارقات مع مجموعة فرضية من البدائل فيما يتعلق بالنظرية المتبناة .

- التركيز على النواة المركزية لعلم اجتماعى « واحد مزعوم » لا يسمح - كما يبدو - بفوارق داخلية فى مجالات الدراسة . وقد يفسر أى اصرار على مثل هذه الفوارق بأنه « ضلال علمى » بالرغم من التقاليد الصارمة عن علوم الاجتماع الخاصة ، وأصحاب النظريات المبرزين الذين يظهرون هذه العلوم والدراسات والبحوث العديدة ذات الأهمية الخاصة التى أجريت فى ميدان علم الاجتماع السياسى ، وعلم الاجتماع الحضري ، وعلم الاجتماع الصناعى (أو علم اجتماع العمل) ، وعلم الاجتماع الريفى . وقد نستطيع أن نضيف الى هذه الميادين علوم الاجتماع التى تتناول « المعرفة ، و الفن ، و وسائل الاتصال الجماهيرية » . الخ . الخ .

- الأسلوب الأدبى لكثيرين ممن أسهموا فى علم الاجتماع .

- التركيز على استخدام جداول نهائية فى مناهج العلوم الاجتماعية بدون أى اعتبار للأحكام المحتومة والتى تصدر نتيجة لميزات ومصالح ذات طبيعة عملية ، وليست مجرد طبيعة فكرية .

- تجاهل تقاليد المدارس الفكرية ، وتجاهل سياق العلوم الاجتماعية ، وذلك من خلال نظرة ضيقة ينظر بها عن عمد وقصد .

- اتكف عن تعليم الفلسفة والتاريخ (مما يؤدى الى رفض الطريق الرئيسى للفكر الانسانى ، ورفض درس النسبية الرشيد ، والذى يتأتى تعلمه من تعاقب النظريات ، كل منها يزعم - فى زعانة - أنه النظرية الفريدة دون منازع ، فيما يتعلق بالانسان وخطاياه .

- استبعاد البحث الميدانى ، والدراسات المنطقية ودراسات نظريات المعرفة التى أضفت عليه سمة الاطراد .

تعصب الانسانيين الكلاسيكيين ضد العلوم الاجتماعية :

ان أرفع صؤر العلوم الاجتماعية ينظر اليها عادة كنظريات تخفى وراءها أهداف شريرة بقصد بها تدمير المجتمع ، وبمثل هذه التهمة لا يمكن اثباتها الا عن طريق

مناقشة المتطلبات الأساسية اللازمة لاجور كل مجتمع ، ونسبية قيمه ، والنزوع الى تطبيق التغيرات النورية التي تنسب الى العلوم الاجتماعية عامة ، والى علم الاجتماع بصفة خاصة . ولقد يكون من العسير أن نجد برهانا قاطعا لمثل هذه المزاعم بما أنها متصلة بجذورها في اتجاه افقالي يصحبه تطوع لافكار الاسهام الذي قامت به العلوم الاجتماعية في سبيل توضيح أسس وجود الجماعة ، لكي تحل محلها «صنخ انسانية» ، ومن المؤكد أن هذه الصنخ لن تسهم في احداث التغير ، وانما ترجع الى النواحي «الاساسية» للانسان ، وتلجأ الى الطبيعة البشرية الثابتة .

والمثال الرفيع للرأى المنحاز ينبعث عادة من أولئك الذين يملكون السلطة ، والذين يمارسون سلطتهم في صنع القرار السياسي ، كما يتبين بوضوح في تاريخ جامعات أمريكا اللاتينية . ولكن مثل هذه القرارات التسلطية ما هي الا خواء أجوف لا يقف على أساس ، ولا يدعمه برهان . والحق أن القرار الذي يصنع بطريق الاستبداد ، والذي يقرن بعمل متعجل حينما يكون القرار غير قابل للتطبيق - هو « بيساطة » اختيار لا يقوم على اساس مقول . وعلى أية حال . فإن اللاعقلانية تنحو ، وهي ليست مجسدة فحسب في أولئك الذين يلجأون - احياء لقانون كومت عن الولايات الثلاث - الى المبادئ ، غير الملموسة للفكر اللاهوتي لكي يبقوا على الاختيار الزائف بين الخير (المنفذ) والعاقل (أو العلماء) متهمين الآخر (العاقل أو العلماء) من أجل تأثيرهم المستمر في المجتمع المعاصر . ومنهم يتهمون بتعصب مماثل أولئك الذين - اذ يزعمون أنهم يحملون مشعل المتنافذين يؤكدون حجج تجريده الانسان من انسانيته عن طرق التقدم التكنولوجي ، و « العزلة عن طريق العلوم الإيجابية » ، ويمجدون الزى الكلاسيكي الانساني للفلاسفة والشعراء والادباء والمؤرخين حيث يتجاهلهم أولئك الذين يتبنون الزى الدنيوى لرجال الاكبروس المحدثين ، واما العلماء الاجتماعيون فيعتبر اقتحامهم ميدان « المعرفة الانسانية » انتهاكا غير مشروع البتة .

ان اصطلاح «اللاعقلانية» هو - قطعاً - اصطلاح سيديد يقع في موقعه ، وخاصة في أمريكا اللاتينية ، حتى فيما يتعلق بذلك الاتجاه المستخف الذي يتخذ أولئك الذين يعتقدون أشد الفلسفات صرامة ، اذ تراهم - في غير تردد - يستخفون بسلطة التبصر والتروى في التوجيه ضد الزهو والكبرياء . انهم يتجاهلون الرباط الوثيق الخالد الذي يربط بين الفلاسفة والعلم ، ويغضون اعينهم عن المائتى سنة الاخيرة بما شهدته من تطور مميز واسخ مناسب ، في الاسلوب العلمى ، لتناول مشكلات الانسان ، وبدلاً من رفع اللاهوت والفلسفة الى الخلفية في الوداء ، فإن هذا المدخل يضفى عليها بعداً شرعياً ذاتياً نظرياً ، وذلك عن طريق تناول المعارف الانسانية في نطاق تجريبى تاريخى ، واجتماعى ثقافى دون أى خضوع الى الأفكار « التقليدية التي ترجع الى أصل ديني » أو التي دخلت في بناء أنظمة وموارد

الدراسات الكلاسيكية والحديثة • ان للبحث الذى يقوم به الدارس غايته الخاصة ،
اما ظروفنا فستتسعى اجراء بحث فى اعمق السلوك الاجتماعى الواقعى للانسان
المعاصر مع التركيز على النواحي المتزامنة •

علم الاجتماع التقليدى ، والعلمى

حينما نشر جينو جرمانى Gino Germani كتابه *El Desarrollo de la Sociologia en America Latina* فى سنة ١٩٦٥ رأى - هو نفسه - أنه يختم عهدا
فى علم الاجتماع فى أمريكا اللاتينية (عهدا كان علم الاجتماع فيه لامهينيا وعلم
هواية) وأنه يفتتح عهدا جديدا مهنيا وعلميا بكل معنى دقيق للمهنة والعلم • • عهدا
يكون فيه تكامل النظرية والبحث هو القانون الوحيد الذى يسود فى المستقبل •
والافتراض الاساسى ، أو القصد الذى يقف وراء اتخاذ هذا الموقف هو - كما يبدو -
أن علم الاجتماع الجديد فى أمريكا اللاتينية ينبغى أن يتواءم مع الاتجاهات البارزة
فى التفكير السائد فى أمريكا الشمالية وأوروبا ، بقية الاهتمام الى حل للمشكلات
الاجتماعية فى المنطقة •

وحقيقة الأمر - وقد يبدو ذلك متناقضا - أن تقلبات علم الاجتماع فى أمريكا
اللاتينية أدت بالنشاط الى درب مسدود حيث توقف فى النهاية ، مستندا الى انجازاته
الوهيية ، ومن ثم بدأ يسلك طريق التنقيح الجذرى كأنما ينشئ من جديد ، ولم
يتوقف حتى اليوم • ويبدو أن رأى الحاسم هو أن أساليب التناول الأخرى انما
كانت تتعلق بنظريات نجحت مفاهيمها فى اطار مجتمعات تختلف عن مجتمعات أمريكا
اللاتينية من حيث خصائصها المتنوعة • لقد تجاهلت مثل هذه الاتهامات التحذير
السديد الذى ساقه المؤرخ توينبى اذ يقول أن فهم تواريخ الامم - مثل فرنسا
وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة أو أى بلد آخر - لا يمكن أن يتأتى الا اذا وضحت
فى سياق الحضارات (كيانات طويلة العمر) التى تشتمل على جميع الصمغ
الثقافية المختلفة ، والانماط السلوكية ذات الطبيعة التى تتخطى الحدود الوطنية
مثل اللغة والدين وشكل الحكومة ، والنظم الاقتصادية وبناء الاسرة • والنسب •
وبدون كل أولئك يصبح التاريخ القومى لا معنى له •

ولقد كان عام ١٩٦٦ - العام الذى تدخل فيه حكم الجنرال أونجانيا العسكرى
فى جامعات الارجنتين • يمثل نقطة التحول • حيث استقال عدد كبير من أعضاء
هيئة التدريس الاكاديميين وأساقفة البحث فى قسم علم الاجتماع ومعهد علم الاجتماع
فى جامعة بيونس آيرس ، ومن بينهم الامتاذ جيرمانى الذى كان فى ذلك الوقت فى
أجازة يقوم بالمحاضرة فى جامعة هارفارد • وأولئك الذين بقوا فى الجامعة -
بالرغم من التدخل العسكرى - كانوا مجموعة من المحاضرين الشباب الذين أعربوا
علانية فى عدد ١١ أغسطس من الصحيفة اليومية لاناسيون اتجاههم ، بعد أن

حضرُوا اجتماعات هيئة التدريس الأكاديمية في جامعة بيونس آيرس ، وهي الاجتماعات التي عقدت بقصد اتخاذ قرار في موضوع الاستقالة احتجاجاً على تدخل الحكومة .

كان عنوان البيان :

وقد دعا البيان إلى جامعة جديدة تركز لتحليل المشكلات ذات الأثر في تطوير الأرجنتين ، حيث توجه للمسائل السياسية الأهمية القصوى . وعلى أية حال فإنهم مروا مرور الكرام على حقيقة ذات أهمية ، وهي أنه - قبل التدخل - كانت هناك مسائل تناقش بجرأة في الجامعة . . مسائل مثل الموقف في أمريكا اللاتينية وجمهورية الدومينيكان ، موازنة الجامعة ، حرب العصابات ، حرب فيتنام . . الخ . . وكذلك فإنهم أكدوا على أن المشكلة الرئيسية هي « استبعاد القطاعات ذات الدخل المحدود عن الحياة الوطنية » . ولكنهم لم يبحثوا ما إذا كان من المحتمل أن حركة عسكرية تستطيع أن توفر حلاً لهذه المشكلة .

ومن المتناقضات أيضاً أنه - بالرغم من أنه قد أعلن أن الجامعة ينبغي أن تسمح بمناقشة أشد الأفكار إثارة في الوقت الراهن (بما فيها الماركسية) ، وبالرغم من أن البيان أدان طرد المحاضرين والباحثين من الجامعة . وأساليب الشرطة في التحريض والإهانة - فإن مركز الثقل في البيان كان :

« في الموقف الحاضر ، ينبغي أن نتحاشى المعارضة المباشرة للحكومة » .

إن هذا التدخل الذي يضمن التسليم بأنه ينبغي أن يكون هناك « مشروع لبناء الأمة في صعوب متساندة مع القطاعات التقدمية في الشعب » - وطبقة العمال خاصة - في أثناء فترة ثورة عسكرية - هذا التدخل عسير أن يكون مقبولاً في ضوء دور القوات المسلحة في السياق الخاص بأمريكا اللاتينية ، وفي ضوء الدور الذي يلعبه العمال المنظمون في تنظيماتهم الظاهرية التي ظلوا ينشطون من خلالها منذ عام ١٩٤٣ .

وهناك مجموعة أخرى من الأكاديميين تضم كثيرين من خريجي علم الاجتماع المحدثين والذين ينتمون إلى حزب بيرون .^(١) ولقد كان من بينهم أولئك الذين شغلوا - في هيئة التدريس الأكاديمية - الكراسي التي شغرت نتيجة الاستقالات التي حدثت .

ولقد انضم إلى هذه المجموعات عدد من الأكاديميين التقليديين الذين تفاوتت مراكزهم . هابن المتشددين التومانيين (١) إلى الكاثوليكين والوطنيين البيرونيين . وهؤلاء هؤلاء - بالإضافة إلى من شاركوهم وجهات النظر من الإداريين الذين أسندت إليهم المناصب الإدارية في كلية الفلسفة والآداب في بيونس آيرس - تولوا إدارة قسم علم الاجتماع . ومعهد علم الاجتماع .

(١) نسبة إلى فلسفة توما الأكويني اللاهوتي .

قسم الاجتماع بجامعة بوينس آيرس (١٩٦٦ - ١٩٧٤) :

تميزت الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٦ والتي اتجهت إلى معارضة الثورة العسكرية - على الرغم من أن آثارها ما تزال قائمة وما يزال الكثير من المناصب محتفظة بشاغليها من عينوا في تلك الفترة - ، تميزت تلك الفترة بالتمزق السريع للمنهج الأصلي لعلم الاجتماع ، وذلك في جامعة بوينس آيرس على الأقل بعيد التدخل العسكري في الجامعات ، بدأت السلطات الجديدة كل بدورها تنتقد الأسس العلمية للفترة السابقة ، وتؤكد في عزم أن هناك حاجة لـ «إيجاد» علم اجتماع وطني ، وفي ١٩٦٩ - ١٩٧٠ قوى هذا الاتجاه بين الأوساط الشعبية الأمر الذي أدى إلى كثير من المحاولات التي استهدفت إلغاء علم الاجتماع كلية ، وفي الوقت ذاته ساند بعض الأشخاص القول بأنه « لا يوجد علم اجتماع وإنما يوجد علم سياسة » ، وتمثل هذا القول كشعار لهانز فريزر - عالم الاجتماع الألماني المعروف ذي الاتجاهات النازية - ، فقد كتب في كتابه *La Hore de les Pueblos* يقول : « لا يمكن أن تتوافر للفرد أهداف اجتماعية إلا إذا كانت أهدافه سياسية » ، وتمثل التناقض الحقيقي بالنسبة لهذا الاتجاه في أن مثل هذه العبارات ترددت في قسم علم الاجتماع حيث يتوافر حوالى ٣٠ منهجا متخصصا ، وفي أن هذه المناهج كانت تستخدم لخلق مناخ عام للتجنيد الأيديولوجي والسياسي بصرف النظر عن اشتراك مجموعتين سياسيتين مختلفتين في ذلك (الحركة الشعبية السائدة والحركة الماركسية ، وسواء تستر على ذلك غالبية الرأي في القسم أو لم يستر) .

الآثار المترتبة على تدريس الاجتماع :

ومن أوضح الآثار التي تترتب على ذلك اختلاط المواقف مع اتفاقها في إدانة الفترة الحرة السابقة في تاريخ الجامعة ، على اعتبار أنها كانت ذات صبغة من الفلسفة الوضعية التي تهمل التفكير في الأسباب المطلقة ، ومن التجريب والدولية ، مع آثار من الماركسية ، وهي صفات أصبح ينظر إليها على أنها أمور نظرية لاصلة لها بمشكلات المجتمع الوطني .

وسارت ثمرات التعليم « الجديد » في الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٦ في إطار درجات متفاوتة من الاهتمام ولكن في إطار من استمرار الغرض ، الأمر الذي أدى إلى صيغ جماهير الطلاب - في إطار من التعاليم البيرونية - بصيغة وطنية قوية ، وترتب على ذلك أن دراسة الاجتماع في الأرجنتين فقدت السمعة الدولية التي كانت قد حققتها على مدى السنوات السابقة . وخلال هذه الظروف الحاسمة ، قضى على عشر سنوات من الجهد المكثف إنجازه إلى تنمية أقوى قسم لعلم الاجتماع في الأرجنتين - إن لم يكن في أمريكا اللاتينية كلها .

وفى خلال هذه الفترة وضع منهج تلو الآخر على أساس من الارتباك والثورات
المتربيات على القوضى . وفيما بين ١٩٦٦ ، ١٩٧٣ تركت أحداث السياسة الارجنتينية
آثارها على الجامعة فى صورة نمط « الجامعة الجزرية » (أى أنها مثل الجزيرة)
- وهو النمط الذى اتقد بشدة فيما بعد - ، وهو نمط قبلته السلطات العسكرية على
اعتبار أنه أهون الشرور بشرط أن يبقى هذا المنساح القائم على التمييز عن الرأى
محصورا فى داخل الحرم الجامعى . وقد نظر إلى ذلك باعتباره وسيلة لحصر النفوذ
الماركسى فى داخل الجامعة ، الأمر الذى كان ينظر إليه على أنه علامة من علامات الفترة
التي انقضت .

وقد أدت هذه ، التجربة الى هدم الصرح الضخم الذى ميز الفترة من ١٩٥٧ الى
١٩٦٦ بالنسبة لنظرية والتطبيق العملى فى مجال البحث العلمى ، وهو صرح تطلب
بناؤه جهدا جبارا ، ولم يكن حتى الآن إعادة بنائه .

ودون تعرض للتفاصيل ، ومع الاقتصار على بعض الامثلة ، فانه يسن ملاحظة
أن تدريس الاجتماع ظل محمدا بصفة عامة فى حدود « علم الاجتماع الوطنى » ،
وفى إطار الشعارات الرنانة التقليدية التى تخدم « السلطة » . وفى إطار هذا المضمون
كانت المسالجة الصعبة والأيدولوجية البحتة للموضوعات الوطنية القائمة ، تكفى
لتبرير احتكار وظائف الاستاذية أو وقف مناهج تخصصية أو تدريس مواد رئيسية
تدخل فى مجال علم الاجتماع النظرى الحديث .

ويكون الدخول فى التفاصيل (وهو أمر مطلوب إذا ما أريد تقديم بيان واضح
وعميق) ، فانه يسن الإشارة الى منهج تصنيفى لعلم الاجتماع كان يتعرض لأهداف
المفاهيم الرئيسيه لعلم الاجتماع والطريقة المناسبة للتعرض لهذه المفاهيم ، فاحل
محلها للإشارة الى :احتوى التاريخى فى تطور النظريات ، وأساس ذلك اعطاء أهمية
أكبر لتحليل نتائج مؤتمر يالنا على تنظيم العالم بعد عام ١٩٤٥ ، مع العناية باعطاء
بيان أوضح عن أحدث استراتيجيات الامبريالية فى محاولتها التغلغل فى العالم
الثالث .

وكما هو معروف فان منهجا تصنيفيا لعلم الاجتماع يتطلب اتخاذ نوع من القرار
بشأن التصنيفات الرئيسيه لنظرية علم الاجتماع فى حالتها الراهنة ، وهو الأمر
الذى يتطلب تقييما -قيقا وتصنيفا يوضح بنينا ذا مغزى معين وذلك بالنسبة للنظرية .
وعلى الرغم من ذلك فان المنهج المشار اليه كمثل كان يتعرض (لواضعى النظريات على
أساس ترتيب زمنى فحسب دون تقديمهم باعتبار كل منهم صورة كلية تعكس خلفية
الفترة أو العصر الذى يعيش فيه ، ومن ثم فان تصنيفات المفاهيم كان ينقصها
الاطار . كما أن قوائم مراجع الكتب كانت مزدحمة بالأعمال التى تعرض للكفاح
السياسى ، بينما كانت مراجع علم الاجتماع تحتل مكانا متواضعا للغاية ، كما لو كان
الهدف الرئيسى هو تعليم مبادئ معينة وليس محض النظريات . وبالإضافة الى ذلك

فإن المظاهر الحقيقية لعلم الاجتماع كانت تستبقى في إطار منهج مستحدث لنظرية علم الاجتماع بدلا من تصنيف المفاهيم الواردة في « دليل » المنهج .

ومع نكراؤنا القول بأنه ليس في نيتنا الاطئاب في التعرض للامواضاع ، اذ نكتفى بالاشارة الى تلك الامواضاع التي ترددت منذ ذلك الوقت من السئ الى الاسوا ، فانه يجدر بنا ان نذكر هنا ان كرسى تاريخ المجتمع الذي كان في السنوات الاولى من عمر صمم علم الاجتماع يحتله جوزيه لويس دوميرو في اطار من الوضوح المميز والذكاء الكبير المعترف به ، كان بجند المخاضرين الذين ادخلوا منهجا عبده عن خليط من النصوص المعدة خصيصا لهذا الفرع من الدراسات . وهذا الخليط ضم نبدا من فترات تاريخية متنوعة : اجزاء من الكتاب الاول عن اصل النوع انبشري ، آراء عن استراتيجية اللذة ، اجزاء عن « انكا بونديكي » ، ماوتسي تونج ، جوان بيرون ، ايفايرون ، هيجل ، شيلر ، جويس ، جارسيا ماركيز ، جونا ، سبينوزا ، ماركس ، مالروميستر ايكهارد وبعض مقتطفات أسماء اختياوها من توماس آكمبس مع نص سانت بوناافتور بشأن «درجات التقرب من الله والاثبات وجود الله عن طريق مظاهره في الكون» . وانتهت هذه المادة المختلطة والمستمدة من مصادر بطريقة عشوائية دون التزام بأسلوب معين ، الى اعلان الانباء السارة بشأن « التطور الاجتماعي في عصرنا » في بداية « تاريخ معاصر حديث » وذلك في « الاسبوعين الاولين من سبتمبر عام ١٩٦٦ » ، وباعلان يؤيد « الموقف الحياضي » الذي نادى به ماوتسي تونج والذي قسمه جوان بيرون في كتابه .

وكان اخطر مظاهر هذا المناخ هو حدوث ارتفاع مفاجيء في الواقعية الساذجة التي افترضت ان محتوى التحليل الاجتماعي يشتمل - بدون استثناء - حل سجل وذلت كما لو كان مجرد وصف حدث معين هو وسيلة مناسبة للحصول على معرفة ذات مغزى مما هو مطلوب في اعداد متخصصين في علم الاجتماع . ومن الجائز ان هذا الافتراض كان يستند الى القول بأن رجل الاجتماع يجب ان يختبر بالدرجة الاولى في عمليات التجنيد التي أجرب في مختلف أحياء بوينس آيرس وضواحيها ومؤدى ذلك انه قد تخل عن النظرية من أجل ذاتها وكذا عن طريقة البحث المبني على أساس مركز من الاحصاءات ، ليحل محلها الاجتماع « الحقيقي » الذي ينبع في أصالة وبطريقة مباشرة من التطبيق الاجتماعي للشعب . وقد رفضت التقاليد الثقافية والرصيد القائم من المعرفة المحسوسة ، على أساس أنها كانت من انتاج نظرية مستورة لاصلة لها البتة بأمريكا اللاتينية . وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التخريف هي تأكيد كل أنواع اتخاذ القرار والبت في الامور بما تحمله من معاني غير معقولة ، ثم خلط المعرفة بالتجربة او بمجرد المساهمة في مختلف العمليات ، كما لو كان يكفي ليصبح الشخص عاملا اجتماعيا ان يتعرض لحقائق امرما دون الاستعانة بما يفيد في تصوير المضمون . وكان الامر بمثابة أن مضمون الدراسة - وهو ظروف الحياة في الارجنتين - يبرر الحد من آفاق الفكر بواسطة الزام اخلاقي سياسي ينص على أن أي أمر آخر ينقصه المعنى وغير ذي موضوع . وعند مسح الوضع السياسي في البلاد في عام ١٩٧٣ « كان من الطبيعي أن يكون الشكل

الاخير للمنهج متصما بالواقعية ولا يحمل الا شيئا بالناصح المطبقة في جامعات الدول الكبرى في العالم . وكان المنهج وفقا في كل اقسامه تحت وطاء دراسته للمشكلات والموضوعات المرتبطة بساسات الشعب على المستويات المحلية والافليمية والوطنية . وفي اطار هذا المفهوم الفريد لعلم الاجتماع ، فان التخصص كان يجب عليه ان يقصر اهتمامه تماما على المشكلات العملية وعلى امور التخطيط والتعليم والصحة والاسكان والاقتصاد والاعلام والسياسة الدولة ... الخ ... ويوفر له جهاد للنقد وبيانات أساسية تجعل منه جهازا فنيا قادرا على تطوير افكار المعايير السياسية ، ومعنى ذلك أنه يصبح بمثابة مشرف على تنفيذ الخطط الشاملة الادارات الحكومية المتنوعة وذلك في اطار من المعايير السلوكية المتناسقة مع في جميع مجالات النشاط . وبهذا الشكل امكن حل مشكلات التزام أو انفصال رجال الاجتماع النظريين عن مجتمعهم . وأصبح من الضروري العمل في خدمة السياسة القائنة الامر الذي يجعلها تماثل علم السياسة ، أي ان رجل الاجتماع يحرر من مشكلات الضمير أو العقل . ولم تفر أية مشكلات بشأن ادخال هذا الاتجاه غير المعقول باعتباره علم الاجتماع ، الى مجال الطلاب ، أو بشأنه آثاره الاخلاقية عليهم ، ففي اطار مثل هذا التنظيم كان لا يمكن توفير ولو حد ادنى من الحرية الاكاديمية اذا اقيمت الجامعة مستقلة عن السلطة السياسية القائنة .

وفي قسم الاجتماع - وكذا بنفس الصورة في الاقسام الاخرى لكلية الفلسفة والآداب خلال السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ - لم توجه أهمية محدودة للمضمون الحر الديمقراطي للتعليم العالي في الارجننتين ، وهو المضمون الذي كان قد ضخم منذ العشرينات ، مع ما في هذا المضمون من شمولية أكاديمية سليمة واستقلال ذاتي عن السلطات السياسية - وبدلا من ذلك قامت عملية الاجبار في اطار من الحركة الشعبية المعروفة ، مستهدفة ارساء الاسس لتحويل الجامعة الى مؤسسة من مؤسسات الدولة (الحكم) .

وكما سبق ان حاولنا ان نوضح ان التعليم الذي وفر للطلاب في السنوات الاخيرة قد أبرز صفتين متعارضتين : الاولى الزارة الكبيرة في عدد الملحقين بقسم الاجتماع والتي بلغ عدد طلابه ١٥٤٢ في عام ١٩٧٣ والثانية احلال اهداف سياسية محل الاهداف الفكرية نتيجة الاعتقاد بان علم الاجتماع والعمليات الفكرية المتصلة به هي من نتاج تجربة عملية تشترك فيها غالبية الشعب ، وذلك في اطار نوع من معمل شعبي للتجارب تنتظر التفسير . وهكذا فاننا نجد أنه قد صرف النظر تماما عن قرنين على الأقل من التقاليد التي اتجهت نحو اقامة علم اجتماع يستند الى اساس اجتماعي .

إدخال العلوم الاجتماعية في بابوا غينيا الجديدة

● ● يشير هذا المقال الى بعض المشاكل التي برزت أثناء تدريس العلوم الاجتماعية في جامعة ولبيد ، هي اول جامعة أنشئت بغيينيا الجديدة ابان فترة التحول السريع نحو الاستقلال بعد معاناة وطأة الحكم الاستعماري الذي استمر ثمانين عاما . كانت البلاد تتكون من عشرة آلاف قرية ، وضعت بشكل رسمي تحت ادارة اقليمية متسلطة ، وكانت من أكثر البلاد ازدهاما بالسكان منذ الحرب العالمية الثانية ، وقد تقررت فيها الحدود بموجب اتفاقيات عقلت بين الحكومات التي كانت تستعمرها . وكانت الطبقة الوسطى من السكان تتمثل في موظفي الحكومة وفي التجار الأجانب فحسب . أما اللغة الانجليزية فكانت لغة التعليم والادارة والنشاط الاقتصادي في حين كانت لغة « بدجن » الميلانيزية هي اللغة السائدة في النشاط اليومي ، وقد جلت هذه اللغة الأخيرة محل اللغات الأصلية للسكان في بابوا . . ويقال ان هناك أكثر من خمسمئة لغة مختلفة للسكان الأصليين للبلاد .

المَلَبَّة : تشارلز د. راوَل

استاد سابق للدراسات السياسية بجامعة باووا غينيا الجديدة
ومدير أكاديمية العلوم الاجتماعية بأستراليا - قام بدراسات
بالجامعة الوطنية

المَرصَم : محمد عبدالفتاح بيوم

وكيل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة سابقا

وكان الأمر الذى يشغل بال طلبة الجامعة المهتمين بالشئون السياسية هو : من الذى يقوم بأعباء الحكم ويتولى مسئولياته ؟ وأى المناطق تمد البلاد بما تحتاج إليه من قيادات إدارية ؟ وكيف يمكن حماية التقاليد الخاصة للمواطنين الفلاحين وحماية مصالحهم الاقتصادية ضد الغرباء من سكان المناطق الأخرى الذين قد يسيطرون على دفة الأمور فى الحكومة الجديدة ؟ ومن هم الذين ينطبق عليهم وصف « مواطنين » ؟ وإذا سمح بالمواطنة لأشخاص من غير السكان الأصليين للبلاد فتحت أى طرف يكون ذلك ؟

لاشك أن الفترة التى تعقب التحرر من نير الاستعمار هى من الأوقات المرحجة التى تثير كثيرا من التساؤلات . ففى داخل الحدود الجغرافية للأقليم : من الذى يمارس السلطة ؟ وعلى من ؟ وتحت أية قيود دستورية ؟ كما أن الكرامة الجديدة للأقليم المحرر قد تودى إلى بروز مخاوف جديدة . فالسكان الأقل تحضرًا الذين يسكنون المناطق النائية من البلاد قد يخشون من سيطرة وإهمال تلك الفئة التى سيكون منها الحكام الجدد الذين وفدوا من مناطق كان من حظها أن نالت ميزة الحصول على التعليم طبقا للأساليب الغربية أثناء فترة الاستعمار . وفضلا عن ذلك كان الزعماء التقليديون يقاومون كل سلطة للشباب المتعلم الجديد ، وكان أولئك الذين يمشون مترجلين فى

الطرقا ينفجر غضبهم ضد التخبية المختارة الذين يجاوزونهم فى سياراتهم الفارهة متبرين سحبا من التراب والحصى فى وجوههم . لذلك فان سكان المناطق الأقل تحضرا كانوا يتهمون المستعمرين الاستوائيين بالاهمال وبخيانة الامانة وبانه كان ينبغي عليهم البقاء فى حكم البلاد حتى يتسنى تميم المدارس بتلك المناطق للتخلفة ، مما كان ينبىح لسكانها فرصة متكافئة للتنافس على السلطة مع باقى المناطق المتحضرة للبلاد ، او يكون ذلك التنافس فى ظروف افضل على الأقل .

وكانت طائفة الموظفين الحكوميين - من السكان الاصليين للبلاد - قد استوعبت التقاليد البيروقراطية للادارة الاستعمارية السابقة ، لذلك فانهم كبرا ما اثاروا سخط واشمئزاز جماهير الشعب ، على الرغم من أنهم تحملوا بالرضا والتسليم مسئوليات جديدة ضخمة فى فترة التحول السريع . وقد ازداد قلق تلك الطائفة من جراء ما كان يهدد وضعهم الاجتماعى نتيجة لبروز الاجيال الاكثر شبابا والافضل تعليما .

أما بالنسبة للمستعمرين فقد أدرك الأفراد ذوو القدرات والكفاءات المحدودة منهم مدى تعذر أن يعيشوا فى بلادهم الأصلية فى مثل مستوى الرخاء الذى يعيشون فيه فى غينيا الجديدة . أما أولئك الأكثر كفاءة من أبناء دولة الاستعمار فكانوا أول من هجر البلاد مدخلين فى اعتبارهم امكان حصولهم على أعمال مناسبة فى بلادهم . أما الطوائف الأقل كفاءة فقد حاولت إطالة مدة بقائها بالبلاد بقدر ما تستطيع .

وقد كانت جامعة « بابوا وغينيا الجديدة » - وتسمى الآن «جامعة بابوا غينيا الجديدة» - شأنها فى ذلك شأن الجمعية الوطنية الوليدة ، رمزا لعهد جديد ، كما كانت فى الوقت نفسه عاملا قويا على تدعيم هذا العهد وما يحمله من نظم .

وكان التنافس بين المناطق المختلفة فى الجمعية الوطنية على إقامة المدارس والتكاليف على ما يضيفه من ازدهار لكل منطقة شامدا على النوعى الكامل بأن التعليم هو عنصر ذو أهمية كبيرة . وقد أثار هذا الوضع ميلا للانتشار فى طول البلاد وعرضها فى دولة تحدت فيها التخوم الادارية دون وعى كاف بالمخاطر الاجتماعية ودون مفهوم واضح لأسس هذا التحديد لى معظم المواطنين وقد كابدت القرى تغييرات ذات آثار مثيرة وعميقة لمن جراء الأخذ بنظام الاقتصاد القائم على التعامل بالنقد ومن جراء ظهور السلع الصناعية فى مجتمع لم يتعد مستوى المعيشة فيه حد الكفاف ومازال يعتمد الى حد كبير على الزراعة وعلى المحاصيل الخشبية والدرية وعلى حرق الأرض بحفرها بالمصا وعلى استخدام الأدميين فيما تستخدم فيه دواب الحمل ، فى حين يتكاثر السكان فى سرعة كبيرة ويشحنون بأمال تفوق الامكانيات المتاحة فى كل مكان من البلاد .

وكان هذا الوضع الاجتماعى المتأزم هو الجو العام الذى بدأ فيه تدريس العلوم الاجتماعية ، وكانت الميزة الكبرى هى أن هذا الوقت بخاصة هو وقت انتعاش الآمال واستعداد الحكومة لتجريب نظم اجتماعية واقتصادية جديدة .

ولم يكن هناك مجال من مجالات تدريس العلوم الاجتماعية أكثر جدوى وأكثر ملاءمة لمواجهة هذه المشاكل من الدراسات السياسية التى بدأ إدخالها فى منتصف عام ١٩٦٨

على أساس استمرار ثمانية وخمسين طالبا في الدراسة لمدة سنتين بعد الانتهاء من سنة تمهيدية واحدة . وقد تمت الدراسة خلال هذه السنة التمهيدية تحت ظلال الشجيرات في الأرض الفضاء بمسرح مدينة يورتا مورسي . وقد سجل ثمانية وثلاثون من هؤلاء الطلبة في سنة ١٩٦٧ من بين ثلاثة وثمانين طالبا بدأوا الدراسة للحصول على الدرجات الجامعية في كليات الآداب والحقوق والعلوم . وكان من المقرر أن تحصل البلاد على استقلالها في أواخر عام ١٩٧٥ ، ولكن قبل عشر سنوات من هذا التاريخ كانت الحكومة الأسترالية تتخذ خطوات شديدة التراخي للجلاء . وقد وفرت جامعة بابوا غينيا الجديدة المكان والإمكانات لظهور أول جيل من أبناء النخبة الوطنية المختارة الذين يحصلون على تعليمهم محليا . ومن بين الفلائل الذين كانوا قد حصلوا على درجاتهم الجامعية من جامعات أجنبية بالخارج من قبل اختر أول مدير عام لبنك الاحتياطي كما اختر أول مدير للزراعة . أما فيما عدا ذلك فكان من المقرر أن الوظائف القيادية التي تستلزم مؤهلات مهنية تظل شاغرة عندما يتقاربا الموظفون للمتمون الى دولة الاستعمار .

ومن المألوف - عندما يدخل أى بلد من مثقفين وطنيين - أن يكون للطلبة دور أكبر في السياسة وفي غيرها من شؤون الدولة . ولعل الدورات الدراسية السنوية التي عقدتها الجامعة كانت من العوامل التي أسرعت بجلاء حكومة الاستعمار ، إذ جذبت الزعماء السياسيين الى جانب غيرهم من الطلبة من جميع منطقة المحيط الهادى وما حولها .

ولم يكن انقسام الطلبة انقساماً نشيطاً فى مشاكل التحول الاجتماعى والسياسى مما يتلاءم كثيرا مع نظم الجامعة التى كانت تنقسم بسمات الجامعات البريطانية التقليدية ، إذ كان الزعماء السياسيون قد أوضحوا أنهم يريدون جامعة ذات شأن عالمى ، مما حدا بالحكومة الأسترالية التى أنشأتها الى الالتزام بالمعايير الأكاديمية الرفيعة وما يستتبع ذلك من بنائات ضخمة وأساقفة كبار . ولكن لم يصاحب ذلك كله استيراد أساليب الانضباط والالتزام القوية ، وهو ما لم يكن فى وسع الحكومة أن تفعل إزاءه شيئا . وكان المخططون التعليميون يدركون مدى المعارضة السياسية لفكرة تزويد الطلبة بأقل من أكثر البرامج جديده واحتراما .

ولعل وضع الفواصل والحدود فى مجال العلوم الاجتماعية وتقسيمها الى « فروع » وعلوم مختلفة لم يكن ملائما لاحتياجات تلك المرحلة ولا مناسبة للجيل الأول من الطلبة خلال السنوات العشر السابقة على الاستقلال . فهذه الفروع المختلفة قد تطورت - فى البلاد المتقدمة - من خلال نماء طويل وثابت نسبيا فى التعليم وفى التطور الاجتماعى . بل أنه حتى فى الغرب يبدو أن التغير الاجتماعى السريع قد جعل الحدود بين العلوم الاجتماعية بعضها والبعض الآخر أقل ملاءمة للسياسة وللشؤون اليومية ، إذ تبرز دائما علوم جديدة تتداخل حدودها ، مع إعادة تجميع أجزاء من كل منها لمواجهة مشاكل جديدة بعبئها (مثال ذلك : الدراسات البيئية والعلاقات بين الأجناس البشرية وبين الشؤون الدولية ، وعلم الاجرام) ، ولكن كان أغلبية الطلبة يدركون إدراكا كاملا أن الدرجة الجامعية ضرورة حتمية للدخول فى إحدى الوظائف ذات الأجور المرتفعة والمستقبل المرموق ، ولذلك سرعان ما انتبهوا الى حقيقة أن الحصول على المؤهلات الدراسية المهنية

يستلزم الحصول على بعض المعارف الأساسية واكتساب بعض المعلومات الهامة التي يمكن التزود بها من دراسة العلوم الاجتماعية المناسبة .

وإذا ألقينا نظرة على الماضي فإنه يتعذر علينا تجاهل النقد الذي تعالى في اجتماع « المتخصصين في سياسات العلوم الاجتماعية في آسيا وأوقيانوسيا » الذي عقد من مانيلا في عام ١٩٧٨ ، إذ كانت النظرة السائدة خلال هذا الاجتماع هي أن الفواصل القائمة الآن بين العلوم الاجتماعية ، وكذلك مسلمات العلوم الاجتماعية التي تم استيرادها من الغرب ، هي غالبا غير ملائمة بصورة خطيرة لبلاد آسيا وأوقيانوسيا ، وكانت هناك دعوة لصياغة علوم اجتماعية تنبع من ثقافات المنطقة وتلائم معها . وبصفة خاصة كانت المراجع العلمية المستوردة من الغرب بما تتضمنه من افتراضات ومن مبادئ بين ثناياها تحمل معها ما يؤدي إلى خلق « العقل الأسير » الذي يبدو غريبا في هذه البيئة . وإلى أي مدى كانت أولى خطوات تدريس العلوم الاجتماعية في المستوى الجامعي استعمارا لعقول الشباب ؟ لاشك أن الخطر قد تضائل إلى حد ما بسبب وجود الجامعة في وسط المجتمعات المزدهرة لأغنياء الفلاحين من جميع أنحاء البلاد . وعلى العموم فهما كانت درجة الخطر فإنه كان من الضروري مواجهته إذ لم يكن هناك بديل محلي له ، ولزم من طويل .

وفي مدينة يابوا بغينيا الجديدة كان الآلاف من ذوي الثقافة المحدودة يتفاوتون في مدى إيمانهم بما تبشر به الإرساليات المسيحية المتنافسة ، ومعظم تلك الإرساليات كانت تبشر بآراء قديمة بالية عن الحياة الدنيا . لذلك كان الإيمان الوحيد الذي يربط الناس بعضهم ببعض هو الإيمان بالوطنية ، كما أن القيم المنشودة السائدة هي قيم « القرية المثالية » حيث يفترض أن تضامنا سعيدا يربط بين الناس . أما الفكرة التي سادت بين الطلبة فهي ضرورة حلول حكومة وطنية محل الاستعمار والاستعمار الجديد ، وأن على هذه الحكومة الوطنية أن تستند إلى طراز من التنظيم يقوم على أساس أن القرية هي وحدة الحكم وأن القرارات التي تتخذ في القرى تكون باستشارة سكانها وبناء على رأيهم .

وزياد على ذلك كان الموعد المحدد لبدء الاستقلال يتفق مع موعد تخريج الطالب رقم مئة (١٠٠) في الجامعة . وكان اكتساب المهارات والقدرات الانضباطية ضروريا لقيام حياة منظمة في البلاد . ومن حسن الحظ أن أغلبية الأساتذة كانوا تسعروهم فكرة إيجاد نوع من الحياة في البلاد يختلف عن النوع السائد في بلادهم التي جاءوا منها ، كما كانوا مشوقين إلى الاستفادة من معلومات الطلبة وتجاربهم . وكانت نتيجة ذلك غالبا هي عملية دراسة جماعية تضم الطرفين الأساتذة والطلبة ، مما أدى إلى تقديم درو الأساتذة إلى حد كبير من جراء تحويلهم لكثير من البرامج التعليمية إلى نوع من الحلقات الدراسية الموسعة ..

ولكن يبدو أن الحاج الطلبة على الدخول مباشرة في العلوم التي تبشر بحلول مناسبة للمشاكل الوطنية التي لابد أن تبرز بمجرد التحرر من الاستعمار كان ذا أثر واضح في تحديد ما ينبغي دراسته . وكانت معظم الاتجاهات تنحو نحو دراسة برامج في العلوم السياسية والتاريخ والجغرافيا وعلم الإنسان البشرية وعلاقته بالاجتماع

وعلم الاقتصاد بل حتى العلوم القانونية ، كما كانت تميل الى التركيز بشكل متزايد على مشاكل التنمية وبصفة خاصة في نابوا غينيا الجديدة . وقد تدعم هذا الوضع الاتجاه الى اختيار الأساتذة - أساسا - من بين أساتذة جامعات الدول النامية خصوصا دول شرق أفريقية .

ولا شك في أن هذه المواجهة كانت محل إعجاب أولئك الذين يهتمون بصفة خاصة بمدى توافق النظم مع الاحتياجات المحلية ، ولكن كان من نتائج هذا التنظيم أن قامت عدة أقسام بالجامعة بتدريس برامج كانت كل منها تعالج ما تعالجه الأخرى من المشاكل . وفي جامعة صغيرة (حيث ارتفع عدد الطلبة من أقل من مئة طالب الى حوالي ألف وخمسة طالب في الفترة من سنة ١٩٦٦ حتى سنة ١٩٧٤ مع إضافة ثلاث كليات جديدة) كان لدى طالب العلوم الاجتماعية خيار محدود نسبيا للعلوم التي يدرسها . وكلما مضى الوقت ازدادت الشكوى من ازدواج البرامج . وزيادة على تضاعف الالتحاق بالفصول التي تدرس مواد لا تتصل اتصالا مباشرا بالتنمية ، مما اضطر الأساتذة الى تحويل برامجهم لتصبح أكثر ملائمة . ولكن خلال الفترة التي قضيتها أستاذا بالجامعة فإن البرنامج الوحيد الذي يمكن وصفه بالفاعلية من بين برامج الأقسام المختلفة ، والذي كان يضم خبرة العلوم الاجتماعية كلها ويطبقها على مشاكل التنمية الأساسية ، كان بعيدا عن السنة التمهيدية . وقد كانت هناك تحركات أخرى نحو هذا الهدف ، ولعل أكثرها جدوى كان هو الحلقات الدراسية السنوية التي تعقد في « ويجاني » ويسمح بحضورها للجمهور ولكل من يشاء ، ويكلف كل مشترك في الحلقة ، خلال أسبوع كامل ، بمناقشة قضية وطنية ، مع قيام الجامعة بتقديم البحوث والدراسات اللازمة .

ولا شك في أن تعليم المهارات العلمية الأساسية خلال السنة التمهيدية كان يستلزم جهودا قوية وعسيرة . إذ أن المراجع الأساسية المعترف بها في العالم كله على أساس احتوائها المقدمة المناسبة للنظم وللعلوم كان مصدرها الوحيد هو الغرب ، مع ما تتضمنه تلك المراجع من أمثلة ومن أفكار لا تناسب إلا الطالب الأسترالي . فقد صدمت النظريات الخاصة بالنشوء والتطور أذهان الطلبة الذين سبق أن حصلوا على دراستهم الثانوية بمدارس الإرساليات المسيحية ، كما أن اللغة الانجليزية التي كان يستخدمها الطلبة من المواطنين الأصليين في العلوم الاجتماعية لم تكن بالمستوى المطلوب ، ولكن عندما قارنتها بما كان يكتبه الطلبة الاستراليون أنفسهم ممن لم يحصلوا على درجاتهم الجامعية بعد لم أجدها أكثر سوءا . وقد تطورت الأمور بعد ذلك الى ما هو أكثر من اللغة ، إذ كانت هناك حاجة ملحة الى مراجع علمية تعكس نظم العلاقات في الثقافات الوطنية سواء من الناحية الفلسفية أو المادية . واعتقد أن الطالب ذو الذكاء فوق المتوسط لم يكن يستفيد من قراءته بالقرء الواجب ، وإن أولئك الذين يقلون عنه ذكاء كان عليهم أن يحققوا نماء عقليا قويا بشرط صهر الثقافة المحلية مع الثقافة العالمية في بوتقة واحدة من الكتابات الوطنية . ولا شك في أننا جميعا - أساتذة وطلبة - كنا نمر بمرحلة تطور عقلي في هذه الفترة .

ولكن كل فصل دراسي كان يمكن أن يصبح مؤسسة تعاونية يستفيد منها الأستاذ

بقدر استفادة الطالب ، بل قد تكون استفادة الأستاذ اكبر ، اذ يمكنه ان يحصل على معلومات جديدة عن هذا المجتمع الساحر غير العادى ، كاستفسار من الطلبة العائدين من اجلاتهم السنوية عن انضباطهم عن الحياة فى القرية وعما اختقدوه خلال غيابهم الطويل وعن ممارستهم لأشياء جديدة بأسلوب يخالف ما درجوا عليه من قبل . وفى احدى المرات اجريت استقصاء صفيرا بين احدى المجموعات الطلابية عما اذا كانوا يحسون ان حياتهم كانت تكون افضل واكثر متعة لو انهم ظلوا فلاحين من سكان القرى . وكانت نتيجة الاستقصاء هى التقارب بين عدد الذين اختاروا حياة القرية وبين أولئك الذين قرروا استئصال رجوعهم لحياة القرى تحت أى ظرف من الظروف . وبذلك أمكن النظر الى كل طالب من الطلبة الوطنيين بوصفه حالة قائمة بنفسها تعكس مشاكل البشر مع ما ورنوه من الأسلاف ، فقد يفق الرجل على حافة القرية التى ولد فيها وربى فيها اولاده ، ولكن لا يمكنه العودة اليها لوفاة زوجته التى كانت تملك ارض الأسرة . فبؤفاة زوجته أصبح غريبا عن ارض أسلافه .

ومن أكثر نتائج انشاء الجامعة أهمية (على الرغم من أن بعض رجال الادارة الاستراتيجيين كانوا قد قدروا أن انوقت مازال غير مناسب لانشاء جامعة) اجتماع أعداد غفيرة من الطلبة مما فى الحرم الجامعى وتعايشهم سنوات عدة . وكان هؤلاء الطلبة هم خيرة خريجي المدارس الثانوية المحدودة العدد ، التى سرعان ما ازدادت عددا وتطورت منهجا . وكانت المدارس الثانوية اما حكومية تديرها الحكومة او حرة تديرها الارساليات الدينية ، ولكن عددها جميعا كان ضئيلا ، كما أن الرابطة بين بعضها والبعض الآخر كانت واهية بسبب الافتقار الى طرق المواصلات حتى فى الجزيرة الرئيسية ، فما بالك بألاف الجزر الصغرى التى تتكون منها البلاد .

وكان هناك جيل أقدم من الطلبة ممن حصلوا على دراسة أعلى من مستوى الدراسة الثانوية ، وهؤلاء كانوا من خريجي كليات المعلمين التى اقامتها الحكومة أو الارساليات الدينية أو خريجي المدارس الزراعية أو مدارس دراسة اللغات أو كلية الطب فى بابوا أو خريجي غير ذلك من مراكز التدريب التى أنشأتها الوزارات الحكومية أو الارساليات المسيحية الكبيرة لانتاج القوى العاملة للمدربة التى تحتاج اليها البرامج الخاصة لتلك الجهات . ولعل أهم مقدمة لانشاء الجامعة كان هو انشاء كلية الادارة . ومن الآثار الجانبية لهذه المعاهد كانت الشبكة الوطنية من الافراد المتعلمين الذين كانوا يشرفون على النظام الحكومى والذين قللوا الى حد ما من أهمية الدور الذى يمكن أن يؤديه حملة الدرجات الجامعية المنتظر تخرجهم . وكان خريجو هذه المعاهد قد درسوا مما وتعارفوا وتولى الكثيرون منهم مناصب رئيسية فى الجهاز الحكومى ، ولكن تعليمهم كان مقصورا على التدريب المهنى والادارى اللذين ليشغل الوظائف الحكومية فى ادارة استعمارية .

أما الجامعة فقد استوعبت فى إطار واحد أفضل العقول الشابة من الجيل النالى واحتفظت بهم مما لمدة أربع سنوات أو أكثر . وكان البعض منهم قد سبقت له الدراسة فى المعاهد العليا التى تكلمنا عنها ، بل كان الطلبة للينتمون الى المعهد الكاثوليكي قد

أصدروا نشرة حوت نقدا مريرا للحكومة الاستعمارية . ولعل طلبة كلية المعلمين بمورسبي هم الذين أصدروا تصريحاً صحفياً في سنة ١٩٦٠ ، عندما ثارت مناقشة في أستراليا حول بابوا هل من الملائم أن تصبح هي الولاية السابعة في الكومنولث الأسترالي ، وقد أنكروا في تصريحهم الصحفي حق أستراليا في أن تصبح الاقليم السابع عشر من أقاليم بابوا غينيا الجديدة . مما سبق نرى أن التقاليد الطلابية الحقيقية لم تكن تنقص طلبة الجامعة ، وهي تقاليد ورثوها واستمروا في ممارستها . ولولا هذه التقاليد الموروثة لكان سلوكهم أقرب الى سلوك تلاميذ المدارس . ولا شك في أن الأثر القوي لاجتماع عقول شابة واردة من أنحاء البلاد المختلفة ، تتفق فيما بينها أحيانا وتعارض أحيانا أخرى ، كان منعما لدى الجيل السابق من الطلبة فاحتكاك المعاهد المتناحية البعد في بلد وعز التضاريس الى حد كبير ومع ارتفاع تكاليف السفر ارتفاعا كبيرا كان احتكاكا نادرا . وأخيرا كانت هناك محاولة حقيقية لجذب الملع شباب البلاد الى جامعة معترف بها ، تتضمن الدراسة بها سنة تمهيدية ، ولأول مرة في تاريخ البلاد أتاحت لنسبة عالية من الطلبة الفرصة للدراسة أنفسهم ودراسة المجتمع الذي يعيشون فيه من خلال برامج العلوم الاجتماعية .

وقد انقسم طلبة الجامعة الى مجموعات تضم كل منها أولئك الذين يتكلمون لغة محلية واحدة ، وأصبح لكل مجموعة منها اهتمامات سياسية ، فصارت اما معارضة أو مؤيدة للأعضاء المنتخبين للجمعية الوطنية التي تقع في وسط بورت مورسبي على مبعدة أميسال قليلة من مقر الجامعة . وكان للطلبة نفوذ ملحوظ على السياسيين . وكان من مشاكل الخاصة كاستاذ للعلوم السياسية أن وجهات نظر الطلبة فيما يحدث أثناء المحاضرات والاجتماعات الدراسية سرعان ما تنتقل الى أعضاء الجمعية الوطنية ، بل كان بعض الطلبة يعملون مستشارين خاصين لأعضاء « مجلس المديرين » الذي أصبح هو مجلس الوزراء في عهد ما بعد الاستقلال . وكان أكثر ما يثير سخط الطلبة انتخاب أحد السياسيين من قرية متخلفة حيث لا يوجد تعليم رسمي . وقد طلب مني بعض السياسيين أن أحاول ادماج مجموعات الطلبة بعضها في بعض ، ولكنني اعتقدت دائما أن فكرة السخط على « المساعد الصغير » لم تكن صحيحة الى حد ما ، فالواقع أن مسلك السياسيين إزاء الطلبة كان مزيجا من الضيق بهم ومن الاحتياج اليهم . وعندما اختارت الجمعية الوطنية رئيسا لها من الوطنيين ، وهو سياسي موهوب ولو أنه قاصر التعليم ، حاولت الحصول على تأييده لبرنامج يتضمن استخدام كبار الطلبة كباحثين معاونين لأعضاء الجمعية الذين يحتاجون الى خدماتهم . وكان هدفي من وراء ذلك هو امداد الطلبة بتجربة عملية ناضجة وإمداد السياسيين بمعونة صالحة . ولكن الاقتراح رفض ، ولعل مرد هذا الرفض هو الخوف من أن يستخدم الطلبة معلوماتهم النظرية الكثيرة لاثارة القيسل والقال عما يفعله السياسيون . ونلاحظ أن برامج تنمية البيئة التي استعانت بشباب من الجنسين لتعليم كبار السن قد واجهت هذه الصعوبة ، لتلك الأسباب نفسها .

ويبدو أن قدامى موظفي الحكومة من ذوي الخبرة الذين حصلوا على قدر قليل من التعليم كان يساورهم شعور بالقلق . فقد كانوا يطلبون من العلوم الاجتماعية أن تمنهم

بحلول عملية للمشكلات ، وهو ما تعجز العلوم الاجتماعية عن تحقيقه على العكس من العلوم الطبيعية . كما يبدو أن الطلبة كانوا يشكلون تهديدا حقيقيا لسلطتهم وهيلمانهم ، إذ سيتاح لهؤلاء الطلبة ، في الوقت المناسب ، الحصول على مؤهلات أعلى مما كان متاحا لاسلافهم من قبل .

وليس عجيبا أن تتوقع اعتناق الطلبة الوطنيين لأفكار متطرفة والدعوة إليها كرد فعل للقيود التي كانت مفروضة عليهم في المدارس الثانوية الداخلية وللقيود التي يفرضها الاستعمار على الوطنيين عامة . وكان الكثير من هؤلاء الطلبة يرون الموقف من خلال نظريات عقائدية غامضة وشمولية مما أثار غضب الكثيرين من قدامى السياسيين الوطنيين وموظفي الحكومة الذين كان عليهم أن يتعرضوا فورا وبأسلوب على للمشاكل المحلية المعقدة . وكما هو الحال دائما اعتمدت الحكومة في خططها على تخريج قوى عاملة مهنية ، في حين كانت القوى العاملة المهنية القادرة في حالة هياج وثورة بسبب المظالم الواضحة ومظاهر القصور ، وبسبب صلف وغرور الشباب المتعلم أثناء مناقشة الخطط وأساليب التنفيذ .

وبالرغم من أن الحكومة الأسترالية كانت - من الناحية القانونية - هي صاحبة السلطة على إقليم بابوا غينيا الجديدة حتى ذلك الوقت فانها كانت تعمل على الأسراع في الانسحاب من هذا الوضع حتى لقد أثارت شكاوى المناطق الأكثر تخلفا بالبلاد التي كانت تأمل في استمرار الحكم الاستعماري فترة أخرى من الزمن ليعمل على الرفع من شأنها بقدر ما ، وإن كان قد نجح كبار الموظفون الوطنيين بسرعة في تولى مسئولية ادارة وزارات الحكومة .

وعلى ذلك فقد كان لتدريس العلوم الاجتماعية مضامين سياسية وما يستتبع ذلك من مسئوليات ، فقد أغرى شباب أساتذة الجامعة من الأجانب بالقيام بدور في السياسة المحلية وفي الاشتراك في أكثر الأحزاب السياسية شعبية وهو حزب « يانجو باتي » ، وهذا مسلك لم تتضح آثاره في حينها ، كما كان سببا في إثارة تساؤلات لم تكن الأجابة عليها سيرة ، فهل يجب على الأستاذ أن يدعوا لمعتقداته السياسية الخاصة مما يمكن أن يدفع بالطلبة الى اتهامه بالهوى والتحيز ، أم أن عليه أن يكتم آراءه الخاصة ؟

وفي ذلك الوقت كانت نسبة الطلبة الأجانب من دارسي العلوم الاجتماعية مرتفعة ، خصوصا من الأستراليين ، حتى كان على الأستاذ أن يتوقع وجود طالبين أو ثلاثة طلبة أجانب في كل مجموعة دراسية من عشرة طلاب . وكان من بين هؤلاء الطلبة من يعملون موظفين في بورت مورسبي أو مدرسين ، بل كان بعضهم من سيدات المنازل . وكان بعض هؤلاء الأجانب يستكمل دراسته للحصول على الدرجة الجامعية بعد أن حصل على بعض البرامج اللازمة للحصول على الدرجة من جامعة أخرى خارج البلاد ، وكان هؤلاء الآخرون خير مرشدين لزملائهم الطلبة الى الدور الحقيقي لطالب الجامعة . ولما كانت اللغة الانجليزية هي لغة الدراسة فقد كان لهؤلاء الأجانب ميزة التفوق العلمي

والقدرة على التحصيل ، وهو وضع احتاج كثيرا من حسن التصرف أزماء . ولعل هذا الوضع كان من الأسباب التي دعت الى الاتجاه نحو ايجاد برامج « معاونة » حتى يمكن للطلاب من المواطنين أن يوازن امنياز الطلبة الأجانب من حيث اللغة والخبرة العلمية بخبراته ومعلوماته عن البيئة المحلية . وقد تكون لغة الطالب الوطني واحدة من بين خمسمئة لغة أو أكثر تتكلمها الفرى المختلفة ، بالإضافة الى لغة البدجن الميلانيزية التي كثيرا ما يتحدثون بها في الطرفات وفي قاعات الطعام والملاعب . أما الانجليزية فكانت في الغالب هي اللغة الثانية ، بل حتى اللغة الثالثة للطلاب الوطني ، ولكنها كانت لغة الدراسة ولغة المكاتب الحكومية . ولكن في خلال بضع سنوات تمكن بعض الطلبة من كتابة وشر تمثيليات ومقطوعات شعرية باللغة الانجليزية . وقد تمت تقوية هؤلاء الطلبة ببرامج شفهية في التاريخ وفي التحرر من الاستعمار وفي الكتابة والتحرير . وكانت هذه البرامج بطبيعة الحال تدعو لمواجهة مواقف ما بعد الاستعمار ، كما تساعد الطالب الوطني في الحصول على درجات اضافية .

وقد بدأ تلاشي المورقات مع ظهور الموجات الجديدة من الطلبة الذين وجدوا فيمن سبقوهم للدراسة من الطلبة نماذج ارشادية طيبة ، كما ازدادت طلاقة هيئة التدريس في التحدث بلغة البدجن الميلانيزية واستخدمهم لها في الدروس . وفي سنة ١٩٧٤ بدأت معظم أقسام العلوم الاجتماعية بالجامعة تستعين بخريجين من الوطنيين كمحاضرين . وفي تلك السنة أمكنني أن أسلم مشروع بحث صغير عن الحكومة المحلية في بوجينفيل الى خمسة ممن حصلوا على درجاتهم العلمية حديثا ، وكان احدهم مختصا بالعمل الميداني وتنظيم التقارير التي تم نشرها بعد ذلك .

وكانت الممارسة العامة للجهاد الجامعية سببا في تكوين شبكة من العلاقات بين الأشخاص الذين ينتمون الى مناطق مختلفة ، ولكن ظلت العقائد الدينية الوثنية واللغة المشتركة هي العوامل الأساسية في حياة الطلاب . وكان للخلافات بين الزعماء السياسيين في المناطق المختلفة صدى في الجامعة . بل أن منشأ هذه الخلافات قد يكون هو الحرم الجامعي نفسه . فمثلا كانت جزيرة بوجينفيل وهي أكبر الجزر في أقصى الحدود الشمالية الشرقية هي أكثر الجزر اهمالا من جانب الحكومة ، وكان الطلبة الوافدون منها للجامعة قد حصلوا على دراستهم الثانوية لدى الإرسالية الكاثوليكية الكبرى بسبب عدم وجود مدرسة ثانوية حكومية هناك . فلما تم اكتشاف منجم ضخمة للنحاس في الجزيرة برز الى الوجود اعتماد لدى كثير من الطلبة من أهلها بإمكان استقلالها وانفصالها عن البلاد بعد ما توافرت لها الإمكانيات المادية .

ولعل باكورة الحركات السياسية لانفصال بوجينفيل قد بدأت في الحرم الجامعي ، مما أدى الى قيام التوتر بين الطلبة من أهل تلك الجزيرة وغيرهم من أهل بابوا غينيا الجديدة ، هذا التوتر الذي سرى عبر مسافات طويلة حتى وصل الى ممثلي بوجينفيل من السياسيين في الجمعية الوطنية .

وكان من بين الأسباب المثيرة للاضطراب بين الجماعات الطلابية الشك الذي يحسه الزعماء بالجهات التي وضعت منذ عهد قريب تحت رعاية حكومة الاستعمار ، ولم يسمح

الوقت بنزويدها بالمدارس وبممثل الحكومة من ذوى التعليم الغربى ، ضد زعماء المناطق التى احتلت منذ وقت طويل فتم تطويرها على النحو الغربى . ونتيجة لذلك فإن المتحدثين فى الجمعية الوطنية ممن ينتمون أصلا الى المرتفعات الوسطى كانوا يفضلون تأجيل الاستقلال حتى تكون المنطقة التى ينتمون اليها قد نهضت ، كما كانوا يطالبون بتسهيلهم فى المرافق العامة بالنسبة للعديد لسكان اقليتهم . وهذه المطالب وهذه الشكوك من جانب اولئك الذين وفدوا من المنطقة الوسطى الاقدم حول مورسبى كانت من العنف بحيث دفعت الجمعية الوطنية الى تعديل الموقع المقترح لاقامة معهد التكنولوجيا فيه من منطقة « ويجافى » الى الجانب الآخر من الجزيرة الكبيرة فى « لاي » حتى يصبح ذلك المعهد فيما يستقبل من الأيام جامعة أخرى للمهن الفنية . ويوضح هذا المثال كيف ينظرون الى التعليم فى دولة نامية بوصفه دعامة هامة كبيرة القيمة . ولهذه الأسباب نفسها أدى موقع الجامعة فى العاصمة التى هى قلب الاقليم الاوسط الى ان يلتحق بها من بين أبناء هذا الاقليم أكثر مما التحق بها من الوافدين من أى اقليم آخر . ولما كان الاقليم الاوسط يقع داخل بابوا فإن من الممكن أن يكون التنافس بين بابوا وباقي غينيا الجديدة قد امتد الى الحرم الجامعى . ولكن عندما كان هذا التنافس يؤدى الى اضطرابات خطيرة فى العاصمة فإن ثمة خطوات متسمة بالشجاعة نحو الوحدة كان يقوم بها الطلبة وباركها رئيس الوزراء . ويشير هذا الى أن هذه الشكوك والتوترات ، داخل مجتمع من الصفوة الممتازة ، قيمة بأن تتلاشى بمرور الزمن ، وأن العلاقات التشابكة من الاحترام والمصادقة بين أفراد تلك الصفوة لابد أن تمثل دعما حقيقيا للوحدة الوطنية .

وكان عدد الطالبات قليلا فى تلك السنوات ، وهى حقيقة لا يمكن تفسيرها الا بضعف اهتمام الحكومة بتعليم النساء تعليما ثانويا ، كما كانت أيضا نتيجة للآراء التقليدية المحافظة فى القرى عن دور المرأة فى الحياة . ومع ذلك تزايد عدد الطالبات ، بل أن أول امرأة حصلت على درجته الجامعية قد تولت مناصب عديدة هامة فى بلادها .

وقد كان من الضرورى للجنة « كورى » ، وهى اللجنة التى خططت لانشاء الجامعة . أن تضع خطتها على أساس النموذج الذى أصبح عالميا منذ وقت طويل . ومن السهل ، بعد مرور بضع سنوات من التدريس ، أن تواجه شكلا جديدا للجامعة ، ولكن كان الخروج على النماذج المعروفة وقت انشاء الجامعة يتضمن مخاطر كثيرة لعل أهمها الاعتبارات السياسية . فمستشارو التعليم فى حكومة أستراليا ما كانوا يؤيدون فكرة الخروج على النمط الجامعى المألوف عالميا ، كما أن زعماء بابوا غينيا الجديدة ما كانوا يرضون عن هذا الخروج لأسباب سلف ذكرها .

وعندما تنشئ الحكومات مؤسسات جديدة فى المستعمرات السابقة ، مثل الدساتير أو الجامعات ، فإنها تتجه الى اتباع النماذج « المأمونة الجانب » لتحقيق هدفين : أولهما أن يحس دافع الضرائب بأن أموالهم تبذل فى سبيل مصالحهم الذاتية ، وثانيهما اعتقاد المواطنين أن مؤسسانهم هى أفضل ما أتبع لبشر حتى ذلك الوقت . وقد

رسخت أقدم الجامعات القائمة على النموذج الغربي في المستعمرات السابقة أكثر مما رسخت أقدم المساتير الجديدة .

ولعل من الأمور ذات الأهمية الكبيرة في الدول النامية حاجتها الى علوم اجتماعيه مناسب اوضاعها ، بقدر حاجتها الى تكنولوجيا مناسبة ، والامران كلاهما ينصل أحدهما بالآخر اتصالا وثيقا . والمقصود بتعبير « مناسب » هنا هو الإشارة الى ما هو أكثر من الاقتباس والترجمة للمادة العلمية الغريبه التي تتضمنها العلوم الاجتماعية التي هي مرحلة خطية في التطور العلمي . فانهيكل التنظيمي الجامعي الغربي يثبت ، فيما اعتقد ، صلاحيته للاقتباس لواجهه حاجات بعينها كلما كانت الحكومات واعية لجعله يحقق تلك الحاجات .

اذ أن من العسف أن نصف ذلك الهيكل التنظيمي بأنه غربي ، بل لعله أقرب الى أن يكون استجابة عالمية كلما تطورت الثقافة في بلد ما ، بأسلوب حر لمواجهة الحاجات الاجتماعية كما عكستها الأكاديميات العلمية التي ظهرت في الأزمنة القديمه . وكمحاوله من الجامعة لمواجهة احتياجات السليه بدت أقسام العلوم الاجتماعية عملية مطولة لمحل مناهجها متفقه مع احتياجات الوطنيين . وقد اثمرت هذه المحاوله فرص تحد للمبحث الميداني حيث أمكن للطلبة أن يختلطوا بهيئه التدريس ، وأدى هذا الاستخدام للطلبة ، الذي كان لصالح الطلبة أنفسهم ، الى إتاحة اجراء عمليات مسح اجتماعي على مقياس كان من المستحيل القيام به من قبل .

وقد قام قسم « الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع » بتضمين المناهج محاضرات عن التنمية البيئية وسياسات الرفاهيه ، كما أصبح من الممكن للطلاب في ثنايا دراسته لعلم الاقتصاد أن يستمع الى محاضرات عن التنمية وعن « التعليم والقوى العاملة والتطور » ، كما كانت ثمة برامج في الدراسات السياسية عن « الانتقال نحو الاستقلال » وعن « إدارة التنمية » ، كل ذلك في سبيل جعل المناهج متمشية مع احتياجات البيئة . وقد رأى بعض الطلبة في عملية صبح البرامج بالصيغة الوطنية عذرا لأهمال أعمالهم وعدم التقيد بالانتماءات الأكاديمية بحجة أن هذا التقصير في الوصول للمستوى المطلوب هو أسلوب ميلانيزي تاريخي . وقد استمرت مستويات التدريس مساوية للمستويات بالجامعات الأسترالية ، بل لقد حصل بعض طلبة القانون على درجة الامتياز في عملهم ، كما استمرت الحكومة الأسترالية في تقديم المعونات المباشرة للجامعة حتى تاريخ الاستقلال السياسي ، مما أتاح للجامعة ان تدفع للأساتذة الذين جلبتهم من جميع أنحاء العالم أجورا مساوية للأجور التي تقدمها الجامعات الأسترالية . واستمرت أقسام العلوم الاجتماعية سنوات عديدة في دعوة بعض الأساقفة البارزين من أستراليا للعمل كممثلين خارجيين ، مع ترتيب زيارات سنوية لطلبة الجامعة لزيارة الأقسام المناظرة في جامعات أستراليا .

وكان نائب مدير الجامعة مديرا سابقا للصحة في البلاد ، وعلى قدر كبير من الخبرة والمقدرة . وكان قادرا على تنفيذ النظام وعلى توفير الأبنية والمعدات المطلوبة وعلى حماية الجامعة من الشر الاستعماري الخطير المتفشى ، وهو تلكؤ البيروقراطيين الأقدمي . وقد

كانت الجامعة مركزا لتحول اجتماعي ثوري خطير في هذا المجتمع القائم على النظام الطبقى إلى حد كبير ، كما وضعت الجامعة حدا لسيطرة كبار البيروقراطيين الاستعماريين الذين دأبوا على التصرف كما لو كانوا هم دون غيرهم مركز الحكمة والسلطة . وتمثل التطور السياسي السريع في احتفالات التخرج حيث يمثل الطلبة نتاج التعليم الحر غير المقيّد بالرواسب الطبقية والقائم على المساواة بين الطلبة جميعا . وقد ظهر هذا التطور ، بل تدعم ، من خلال « حلقات وإيجاني الدراسية » التي أدت - في سنوات التحول - دورا خطيرا في تعليم الشعب بصفة عامة ورجال السياسة بصفة خاصة . وقد كانت أبنية الجامعة على مستوى لم يسبق للبلاد أن رآته ، مما حدا بالطلبة إلى الاحساس ، حتى قبل أتمامهم للدراسة الجامعية ، بارتفاع الروح المعنوية وبالزهر .

ولما اقترب موعد الاستقلال تزايد الاستنكار من أولئك الذين كانوا يستعملون لتسليم زمام الحكم لمستوى الاتفاق على الجامعة . ومن الواضح أنه لا بد أن يحين الأوان الذي يصبح فيه من المستحيل منح أستاذ الجامعة راتبا أكبر من راتب رئيس الوزراء ، وذلك حين يتيقن الجميع أن موارد الدولة محدودة ، ويشته هذا اليقين كلما ازدادت الآمال والمطالب . ولا شك أن نفقات تعليم الطالب الجامعي الواحد تكفى لتوفير دراسة ثانوية للعديد من فتيان القرى ، ولكن مجرد وجود جامعة في البلاد ، خلق أهدافا جديدة وآمالا واسعة بالنسبة لطلبة التمقيم الثانوى . لذلك ثار التساؤل عن أى الدراساتين (الجامعية أو الثانوية) أولى بالمقام الأول من الرعاية . ولا شك أن احتجاجات الطلبة على ارتفاع مرتبات الموظفين والتعبير عن هذا الاحتجاج بالاضرابات والمظاهرات أثار قلق الموظفين وريبتهم . وكان أبرز المحتجين هم طلبة العلوم الاجتماعية ، فقد أمدهم دراستهم بقاعدة نظرية لنقد السياسيين وكبار البيروقراطيين ، ولكن كانت معلوماتهم النظرية فى أغلب الأحوال تقتصر إلى تطعيمها بالمعرفة السليمة للحقائق الواقعية وللقيود والمعوقات التي ترتبط برسم السياسات . وعلى ضوء المشاكل العملية اليومية التي تواجه الإدارة ظهر لأولئك الذين كان يتعين عليهم تحمل مسئولية الحكم مدى غياب وعدم منطقية التساؤل عما إذا كانت البلاد فى حاجة خاصة إلى العقليات المثقفة الممتازة من الوطنيين .

وعندما بدأ إنشاء الجامعة لم تكن المدارس الثانوية تمد طلبتها بالدراسة التي تؤهلهم لدخول الجامعات الاستراتيجية . لذلك ابتكرت الجامعة سنتها التمهيدية ، وهو ابتكار ثبتت أهميته ، إذ كان اتفاق الحكومة على التعليم الثانوى فى الماضى ضئيلا ، ويفرض ذلك فى شطر منه إلى الجهود التي بذلت لتغطية البلاد كلها بالمدارس الابتدائية مع الاهتمام بضرورة مكافحة الأمية ، وكانت الصناعة فى قطاعها الخاص وكذلك وزارات الحكومة تتنافس فى سبيل استخدام من أتموا دراستهم الثانوية فى قسمها الأول ، بل أن بعض الوزارات استخدمت طلبة المدارس الثانوية لتدريبهم فى مراكز التدريب الخاصة بها . لذلك فانه حتى مع ضالة عدد المدارس الثانوية فإن أقل القليل من الطلبة هم الذين انخرطوا فى ملك دراسات أعلى . ويبدو أنه قد افترض أن الدراسات حتى مستوى الثانوية العام يجب للحصول عليها الذهاب إلى مدارس أستراليا . أما الآن فقد أتت هذه الدراسة فى مدرسة ثانوية واحدة قرب بورت مورسبى ، كما أن السنة

التهديدية قد تم تقريرها في الأصل كإجراء مؤقت معلق على استكمال الطلبة لدراساتهم
الناشئة .

وقد أقيمت السنة التهديدية جذواها الكبيرة ، وهي مازالت مفرزة لمواجهة
النقص العلمي لأولئك الذين لم يتقوا برامج تعليمية في مستوى الثانوية العامة
(ماتريكيوليشن) ، وحتى هؤلاء أيضا يدينون بالكثير للنموذج الذي تقدمه لهم السنة
التهديدية ، كما أن من بين أهداف هذه السنة مواجهة الاحتياج الطويل المدى للقوى
العامة المهنية ، وكذلك أرجاع الطلبة الذين حصلوا على تدريبهم المهني قبل انشاء
الجامعة الى مجرى التعليم الرسمي ، مع أنهم جميعا ، تقريبا - يدرسون على منح علمية .

وقد اعتبرت الجامعة هذه السنة أساسا للدراسات الجامعية ، كما أقرت فروعها
وأشرفت على تنفيذ الفكرة لجنة خاصة . وقد خطط التعليم خلالها على أساس برنامج
عام مدته تسعة أسابيع لدراسة اللغة الانجليزية والأدب وتاريخ العلوم والتكنولوجيا
والرياضيات ومقدمة العلوم الاجتماعية ومقدمة العلوم الطبيعية ، كل ذلك الى جانب
التركيز على طرق الدراسة وأساليب استخدام المكتبة . ومن بين أهداف هذه السنة
تمكين الطلبة من اتخاذ قرار بشأن الدرجة العلمية التي سيدرسون لها ثم الانتقال بعد
ذلك الى التخصص خلال الواحد وعشرين أسبوعا المتبقية من السنة الدراسية . وكانت
دراسات اللغة الانجليزية حتمية لمن كانوا في حاجة اليها ، كما كانت بعض مواد
الرياضيات إجبارية ، وكان على الجميع الاستمرار في دراسة تاريخ العلوم والتكنولوجيا .
وزيادة على ذلك كان على الطلبة أن يختاروا مادتين مما يلي : الأدب الإنجليزي ، والتاريخ ،
والعلوم الاجتماعية ، والرياضيات ، والعلوم الطبيعية . وكان النجاح بعد هذا الاختيار
يهيء مستوى مناسباً جداً للدراسة التي تلي هذه المرحلة على أساس من القدرات الخاصة
والاهتمامات الخاصة للطلاب .

مما سبق نرى أن السنة التهديدية كانت محاولة لسد الفجوة بين المجتمع التقليدي
وبين المجتمع الصناعي المتقدم ولجعل الطلبة في المستوى اللائق لفهم لغة الدراسة
ولتنمية روح التنافس بقدر كاف في الرياضيات لبدء الدراسات للحصول على درجات
في الاقتصاد أو الاجتماع مثلا . وكان العمل في مجال العلوم الاجتماعية يتضمن ممارسة
عملية ميدانية في إجراء مسح لمجتمعات صغيرة . وقصارى القول أن هذه السنة كانت
ضرورية لوضع معايير . حقيقية لبدء الدراسات للدرجات الجامعية ، وأذكر أن نسبة
الرسوب بين الطلبة كانت خلال الفترة التي عشتها بالجامعة حوالى أربعين في المئة .

ولم يكن ثمة ضرر كبير يحق بأولئك الذين لا يوفقون خلال السنة التهديدية ،
وبذلك لا يتاح لهم دخول إحدى الكليات الجامعية ، إذ تتكالب عليهم المعاهد المفسرة
للدراسة بها ثلاث سنوات ، كما تتنافس عليهم المنشآت الخاصة والوزارات الحكومية .
بل أن البعض قد فضلوا الدخول في وظائف معينة حتى بعد أن نجحوا في الحصول على مكان
بالجامعة . وطبقا لهذه النظرة كان من الممكن أن تصبح هذه السنة التهديدية ، أو عليها
أصبحت فعلا الى حد ما ، هدفا للحصول على عمل مناسب وكذلك الحصول على دراسة

مناسبة . فقد جذبت هذه الدراسة أفضل خريجي المدارس ، وكان الاختيار من بينهم بصرف النظر عن نتيجته مصدرا تقدر كبير من القيمة الأدبية .

وقد بدأت الدراسة بالجامعة دون أن يكون من بين أعضاء هيئة التدريس وطني واحد . بل أن الشباب أو الشابين اللذين كانا مؤهلين علميا للاستفادة بها في التدريس بالجامعة كانا قد استقرا في وظائف ناجحة خارج الجامعة . ولكن - في تعليم العلوم الاجتماعية بصفة خاصة - كان من الضروري التخلص في أسرع وقت من نمط « الأساذ الأجنبي » و « الطالب الوطني » ، بل أن « توطين » هذه العلوم لم يكن منيسرا ، لا يعد تخرج الجيل الأول من الطلبة الوطنيين وحصولهم على درجاتهم العلمية . وتمشيا مع هذه الفكرة أمكن - في وقت مبكر - استخدام بعض حملة الدرجات الجامعية من الوطنيين كمحاضرين في أقسام العلوم الاجتماعية ، كما استخدم قدامى الطلبة بعض الوقت . وكان أدماج الطلبة في مجال برامج البحوث مدعاة للأمل في دخول بعضهم مختارا في مهنة التدريس الأكاديمي بعد حصوله على درجته العلمية . وقد ثبت أنه من اليسير جدا عمل ترتيبات خريجي الجامعة من الوطنيين للسفر للخارج للاعداد للدراسات العليا .

ولكن ظلت مهنة التدريس الجامعي أقل جاذبية من غيرها من الوظائف في مجال الإدارة والسياسة . والنموذج الحي على ذلك هو عالم تاريخ شباب طموح حصل على درجاته العلمية محليا وبالخارج ، وبمجرد عودته أصبح رئيسا لهيئة المرافق العامة . أما شباب خريجي كلية الاقتصاد فكانت تجتذبهم الوظائف الرئيسية في بنك الاحتياطي . وقد فضل الشباب الذكي من اساتذة العلوم الاجتماعية العمل في السلك السياسي .

وكان الخريجون يدركون أن التنكز في شغل هذه الوظائف الهامة معناه فقدانها . إذ سرعان ما يشغلها الخريجون الذين يلونهم . فنانث مدير الجامعة الحالي هو شاب حصل على درجته الجامعية في أوائل العقد الحالي .

مما سبق يتضح أن الجامعة قد وفرت للبلاد أول فوج من خريجي دراسات العلوم الاجتماعية لتولى الوظائف الرئيسية التي لم يكن من الملائم أن يشغلها غير الوطنيين . أما جيل الخريجين التالي فقد يكون أصغر سنا كما يحتمل أن يكون أفضل تأهيلا إذ أصبحت معايير التقييم أكثر تشددا بسبب توافر أعداد كافية من خريجي المدارس الثانوية وغيرهم للاختيار من بينهم ، فضلا عن زيادة الخبرة أثناء الدراسة الجامعية وتوافر التيسيرات الدراسية بشكل أفضل ، ولا شك أن هؤلاء الأحداث تخرجوا لن يجدوا أمامهم الا الوظائف الأقل شأنا ، وسيصيبهم هذا الوضع بقدر من الاحباط ، هو الاحباط الذي أحسه أوائل الخريجين إزاء قدامى الموظفين وقدامى السياسيين الذين كانوا يفتقرون الى فرص التعليم .

ولا شك أن معظم الطلبة قد بعد بهم الزمن عن حياة القرى . وتتكون القرية عادة من حوالى مئتي تسمية ، وتضم البلاد حوالى ألف قرية متناثرة في اقليم من أشد أقاليم الأرض وعورة في تضاريسه . ويغفل القرى بعضها عن البعض الآخر مساحات شاسعة

من مياه المحيط • وقد يقضى طالب الدراسة الثانوية سنوات من حياته في مدرسة داخلية بحيث لا يزور أهله الا مرة واحدة في السنة ، وغالبا يكون ذلك بالطائرة • وكان من الضروري بالنسبة لبرامج العلوم الاجتماعية اعادة ادخال الطالب الى حياة القرية • وهناك توصية أوصت بها حديثا لجنة لتقضى الحقائق ، وتقضى التوصية بأنه بعد أن يقضى الطالب سنتين في الدراسة الجامعية يجب أن يوضع في وظيفة حكومية في منطقة ريفية لمدة سنة أو أكثر ، ويكون مستوى أدائه في الوظيفة شرطا لأكاله السنتين الأخيرتين اللازمتين لحصوله على درجته العلمية • وبذلك لا تتاح فرصة اكمال التعليم الا لمن كان انجازه في الوظيفة مرضيا • وقد يثور الخلاف في الرأي حول هذا القطع لفترة الدراسة المهنية بين مجند ومعارض ، ولكل من الطرفين بطبيعة الحال حججه اقويه لتأييد ما يراه • ولكن لعل في عملية القطع هذه خطوة ضد تمييز طبقة الطلبة على حساب حسن سير الدراسة واكتساب المهارات •

وكان الجدل والمناقشة حول أية مسألة هما سمة الجامعة • فهذه الجامعة الصغيرة التي ينزل التدريس فيها هيئة من شتى أنحاء العالم يجب أن تكون مفتوحة بصفة خاصة للأفكار الجديدة التي تنتشر بين الطلبة القلقين • وقد أمكن تصدير فكرة « اتحاد السود » من طلبة بابوا غينيا الجديدة الى السكان الأصليين بأستراليا • ولعل الأساتذة « البيض » بدوا وجوها استعمارية تملت من القوة مالا ينبغي لها • لذلك فعندما اندفع صفار الأساتذة لانتخابات رؤساء الأقسام ظهر أن الحركة قد نالت تأييد جميع الطلبة استثناء مع أغلبية من الأساتذة • وعندها ظهرت هذه الحركة اتجهت الى « تسييس » القرارات الجامعية ، إذ أن أولئك الذين أبدوا ميلا نحو أبحاثهم ودراساتهم ومحاضراتهم أكثر من الميل الى الدخول في تنظيمات هيئة التدريس استطاعوا تعاضد الدخول في عضوية اللجان العديدة • ولكن لا شك في أنه كان لهذه الأفكار الديموقراطية الجديدة مزايا عدة •

وكانت هناك شوائب في علاقة الطلبة بالعمال اليدويين الذين يعملون في حدائق الجامعة ومبانيها • فمعظم هؤلاء العمال كانوا شبابا ممن لو أتاحت لهم فرصة المعيشة في مناطق تتمتع بوجود المدارس لأمكنهم أن يكونوا طلبة بالجامعة • ولكن الطلبة كانوا يتجاهلونهم تماما بالرغم من أن نادى الجامعة ، الذى يديره الأساتذة ، كان يضم هؤلاء العمال ، وفيه كان يلتقى الأساتذة والطلبة معا على قدم المساواة • أما اتحاد العاملين بالجامعة ، الذى يختص أساسا بالمرتبات وبشروط العمل ، فكان يضم هؤلاء العمال أيضا مع ما لذلك من نتائج محرجة إذ قد ثور في الاجتماع الواحد مناقشات حول مرتبات وشروط عمل الأساتذة الاستراليين وكذلك مرتبات وشروط عمل عمال الحديقة •

ولسنا بحاجة هنا الى تأكيد الاهتمام بالمشكلة الرئيسية الناجمة من الرواتب المرتفعة للأساتذة الأجانب ، مع الظروف الاقتصادية الداخلية التى تفترض تخصيص رواتب للأساتذة الوطنيين بالقدر الذى تأمل الدولة امكن صرفه لهم باستمرار بعد الاستقلال • ولا شك أن الفوارق في المرتبات جعلت وظيفة التدريس بالجامعة غير جذابة للوطنيين •

وقد بدأ تدريس العلوم السياسية في منتصف عام ١٩٦٨ ، وكان من الممكن استخدام أمثلة من السياسات المحلية في القرى ، وهو ما كان معظم الطلبة يستطيع تذكره كمقدمة للدراسات التمهيدية عن القوة والنفوذ والسلطة ، ثم بعد ذلك التقدم نحو تأملات كبار المفكرين وصياغ الفكر البشري عن التنظيمات الانسانية بدءاً من أفلاطون وأرسطو حتى ميكيافيلي وماركس الخ . ولما كانت بابوا غينيا الجديدة تبرز كدولة جديدة من الحكم الاستعماري فإن النظريات عن الدولة وعن المبادئ الأولية للعلاقات السياسية كانت محل اهتمام خاص ، وبدأ الطلبة في الكلام عن تطبيقها على النظام السياسي السائد ، مع الاسهاب في التخطيط لتغيير هذا النظام .

أما البرنامج الثاني الذي كان يدرس بالجامعة فهو « التحول نحو الاستقلال » ، وأعله هو البرنامج الوحيد في العالم - في حدود معرفتي - الذي يحمل مثل هذا الاسم . وهو عبارة عن دراسة تفصيلية للمشاكل المرتبطة بالاستعمار من ادارة وقوى عاملة وتعليم وعلاقات عمالية واستغلال للأراضي واستثمارات أجنبية وحدود ومواطنه ، وأخيراً وليس آخراً صياغة الدستور ، وهي عملية كانت تجرى على يد لجنة من الجمعية الوطنية في ظل مناقشات حامية بقدر ما تسمح به وسائل الاتصال . وبعد ذلك ، عندما اتسع قسم العلوم السياسية فأصبح يضم تسعة أعضاء أو عشرة أعضاء ، أصبح من الممكن تقديم سلسلة محاضرات في المناهج المهنية العادية . وكان على الطلبة في هذه المناهج أن يتصارعوا مع المشكلة الأساسية لأغلب دول العالم الثالث ، مشكلة « الطبيعة الأجنبية » للأساتذة والمراجع العلمية المتاحة الواردة من دول متقدمة تؤمن بأفكار مغايرة وتحتاج على الأقل الى درجة كبيرة من الألام بلغة ثانية بل لغة ثالثة . ولا شك أن إيجاد مراجع علمية ملائمة يحتاج الى وقت كبير ونفقة عالية ، وأن كانت هذه المراجع هي أكثر المطالب الحاحاً في مجال العلوم الاجتماعية لدول العالم الثالث . ومن المحتمل أن لكل منطقة فلسفة خاصة بها عن الحياة يمكن أو يصدر صياغتها في لغة مكتوبة ، لذلك يحتاج تطور التنمية ذاتياً لصالح الطلبة الجدد من النخبة المثقفة . الى صياغة هذه الفلسفة بواسطةهم .

وأنا الآن في سبيل مواجهة مجموعة معقدة من المشاكل الاجتماعية العالمية التي تؤثر بصفة خاصة في تلك الدول مثل بابوا غينيا الجديدة . وهذا الوضع يدعم الدعوة الى إعادة النظر في الحدود التي تفصل بين العلوم المختلفة التي تدخل تحت مسمى « العلوم الاجتماعية » والتي أخذت شكلها نتيجة مشاكل حدثت منذ زمن بعيد كجزء من التحول الذي أوجد « التطور » . وإحساسى الشخصى الآن ، على ضوء ما مضى ، أن تدريس العلوم الاجتماعية ينبغي أن تخصص له سنة على الأقل من السنوات الأربع اللازمة للحصول على الدرجة الجامعية ، على أن تتجه الدراسة نحو المشاكل الاجتماعية التي ينبغي أن تدرس بالتفصيل في السنة النهائية . وكان ينبغي أن تتاح الفرصة لاختيار مشكلتين أو ثلاث مشاكل ، من بين المشاكل الوطنية الكبرى ، يخص لكل مشكلة منها فصل دراسى واحد ، ويجمع لدراستها أساتذة العلوم السياسية والقانون والتاريخ والاجتماع والجغرافية والتعليم ، بحيث يجتمعون معاً للتخطيط والمحاورة

عن مشاكل بعينها ، كاستغلال الأرض أو إحكومة المحلية أو تحول الريف الى حضر ، وبحيث يأخذ المنهج كله شكل حلقات دراسية تعتمد على بحوث تقدمها هيئة التدريس بالاشتراك مع الطلبة ومع الموظفين ذوي الخبرة .

ومع ذلك فقد اتجه الهيكل الأصلي لأقسام الجامعة - كاقسام منفصلة - الى التدمج بزيادة اعداد هيئة التدريس ، ولو أنه كانت هناك حالات من تبادل الأساتذة بين الأقسام المختلفة بالنسبة لبعض أجزاء من البرامج ، كما قد يشترك قسمان أو أكثر في تدريس منهج مشترك . وقد كان في الاحساس بالحاجة الى التدريب المهني بالأسلوب التقليدي تدعيم هياكل المعاهد ، وبذلك كان لاستمرار وجود المعاهد أهمية كبيرة ، إذ أن فرصة العمل الذي يمكن أن يجمع بين النظرية الأكاديمية وبين خبرات الطلبة لصالح الطرفين كانت مفقودة ، أو لعل مثل هذه الأساليب لا تكون ممكنة الا في المعاهد الشديدة الصغر ، حيث تكون هناك علوم اجتماعية متعددة مع أستاذ أو أستاذين لتدريس كل علم منها ، ومع وجود مجموعة من الطلبة الناضجين ذوي الخبرة بالمشاكل محل الدراسة .

ولعلنا لو رجعنا الى الماضي ننسى المتاعب التي صادفها كثير من الطلبة من غير ذوي القدرة على كتابة لغة التعليم ، مع الافتقار الى لغة أخرى يمكن استخدامها ، ومع ضالة التسهيلات بال مكتبة لمواجهة مطالب الدراسة ، وانعدام التعاطف الذهني بين الأستاذ الاجنبي والطالب الوطني . ولكن كان اقتباس نوع مستقر من التنظيم الجامعي الذي نم اختياره على مدى قرون في بلاد العالم المتقدم بأسرها ضمانا ضد الفوضى الادارية المحتملة . كما أن الشكوك حول سلامة تقديرات الجامعة لانجازات الطلبة ما كان ينبغي الالتفاف اليها .

وكان انسحاب حكومة الاستعمار مساهمة كبيرة منها في التنمية الوطنية من جراء تخلصها الذكي من السلطة تدريجيا . وإذا كان هناك إمران ساعدا بشكل كبير في توسيع نظرة أبناء غينيا الجديدة لانفسهم وللدنيا بأسرها فان أحدهما هو مبدأ « صوت واحد للرجل الواحد » في الانتخابات العامة ، والثاني هو انشاء جامعة بابوا غينيا الجديدة ، فمن خلال هذه الجامعة وبمعاونة دراسة العلوم الاجتماعية أمكن استبعاد الأساطير الاجتماعية التي تنفذ - عليها كل أنواع التفرقة بين السكان على أساس الجنس .

ضخ جامعة حقيقية داخل مستعمرة أو داخل اقليم تخلص من الاستعمار حديثا ، وستجد في الحال أن عملية « التخلص من الاستعمار » قد بدأت إذ تصبح رؤية الشعب لقيم الاقليم وتاريخه أكثر وضوحا . وفي حالتنا هذه نرى اقليما لا يكاد يكون له تاريخ مكتوب ، بل ان الجزء المكتوب منه كان بأقلام كتاب استراليين لقراء استراليين . ولكن الاستعمار يترك دائما تاريخين : تاريخ المستعمرين (بكسر الميم) وتاريخ المستعمرين (بفتح الميم) . وفي حالة بابوا غينيا الجديدة كان التاريخ الأخير هو الأساطير الشعبية التي تداولتها الأجيال في القرى . وكان تقرير برنامج في التاريخ الشفوي بمثابة الصنبور الذي نزع كل هذه السير بالنسبة لبعض المناطق أو بالنسبة لبعض الأحداث ،

مثل ذكريات أولئك الذين استخدموا حاملين في الجيش الأسترالي إبان الحرب العالمية الثانية . وإذا أخذنا مثالا صغيرا من العلوم السياسية فإن مسحا أجراه الطلبة أثبت أنه في منطقة شاسعة كانت حدود الدوائر الانتخابية لمجلس الحكم المحلي قد تقررت بمعرفه موظفين لم تكن لديهم المعلومات الكافية عن الأقسام الاجتماعية ، أو كانوا يفكرون أساسا بالمفهوم الغربي من حيث تحديد دوائر يتساوى في كل منها عدد الناخبين ، بصرف النظر عن فصلها بين أبناء اللغة الواحد أو التراث الواحد ، حتى أن الدائرة الانتخابية لم تكن تعنى شيئا في نظر الإحالي . وهناك مثال آخر ، كالمحاكم المشكلة على الطراز الغربي التي لم تكن تفصل في كثير من المنازعات العاجلة بالنسبة لمعظم الناس ، كما أن الواجب الاساسي لمستشاري الحكم المحلي ، كما كانوا هم وناخبيهم يرونه ، هو فض المنازعات وتوقيع العقوبات . ولكن نشاط مستشاري الحكم المحلي لم يكن مشروعا طبقا للقانون الغربي ، بحيث أن ما يصدرونه من قرارات وما يوقعونه من عقوبات لا يمكن فرضه بالقوة ، وهو أمر سبب كثيرا من عدم الاستقرار . ولما كان التطور يحتاج الى السلام والأمان فإن عدم الاستقرار في المناطق الريفية في هذه السنوات قد دلل على مدى عدم جدوى التخطيط لتنمية اقتصادية عميقة الجذور دون توافر قيم محترمة تدعم المحافظة على السلام .

وقد ساعدت الجامعة أيضا على إيجاد رؤية جديدة للنمو الاقتصادي ، فكما هي العادة كان الاقتصاد الاستعماري يرقم على تجارة الصادرات والواردات . وكانت العاصمة والموانئ الكبرى أماكن ملائمة للنشاط التجاري الأسترالي وللادارة الأسترالية . وكثير من الأفكار التي كانت تتضمنها « خطة النقاط الثمانية » التي وضعتها الحكومة للتنمية الاقتصادية للقرية كانت متأثرة على الأقل بالأحاديث والمناقشات التي كانت تدور في الحرم الجامعي .

مما سبق يتضح أن تدريس العلوم الاجتماعية كان مثيرا لوعي جديد لدى النخبة المتأثرة الحديثة في الدولة الجديدة بالنسبة للمشاكل التي ورثتها تلك الدولة . ولعل مسئولية خاصة على كاهل أولئك الذين يقومون بتدريس العلوم الاجتماعية في مثل ذلك الوضع . فلم تكن هناك طبقة وسطى وطنية مستقرة لتكوين دعامة لتقاليد محافظة . ففي الدول القديمة تصد قوة التقاليد المستقرة أندفاع العقائد الجديدة المتحمسة التي تنفخ بين الشباب . أما في حالة هذه الدولة الجديدة فإن محافظة الفلاحين على التقاليد كان من طراز آخر . وكان معنى التعليم الجامعي هو الانفصال عن تقاليد القرية . ولكن الطلبة – شأنهم شأن غيرهم – كان يمكنهم تبني قضايا ومطالب القرية عندما يكونون فيها ، فإذا غادروها الى العاصمة فإنهم يشكلون كتلة قوية معادية للاستعمار . وكان قرار انشاء الجامعة في انعاصمة يتضمن بعض المحطز ، إذ كانت ثمة اضطرابات بالعاصمة ، وكان من الممكن أن تتزايد هذه الاضطرابات بما يهدد استمرارية التعليم الجامعي ومستوياته المستقبلية لولا وجود النسبيلات المتأثرة وتكاثف هيئة التدريس . وكان كلاهما يكلف الميزانية الكثير من النفقة . ولكن لعل مجهودا يكلف القليل الذي يتلاءم مع اقتصاد البلاد ، ويختلف عما هو مألوف في الجامعات الأخرى ، كان يثير معارضة

اقل من جانب البيروقراطيين ، ولكن لعله كان يؤدى الى الانفجار والى كلفة اكثر-فى المدى الطويل .

وعلىنا الآن أن نعود مرة أخرى الى السؤال الأساسى عن العلوم الاجتماعية « الملائمة » ، وهو السؤال الذى نردد كثيرا فى هذا المقال . فان عملية ملائمة العلوم الاجتماعية للحقائق الاجتماعية المحلية ، التى طالما أهملها الحكام الاستعماريون الغربيون ولم يدخلوها فى اعتبارهم ، تسير الآن فى طريقها . وقد تنشأ مجالات دراسية محددة المعالم ، وأكثر تلاؤما مع الحقائق المحلية نتيجة لمجهود الجماعات التى تعمل فى مجال العلوم الاجتماعية لمحاربة مشكلات العالم الثالث بالتحديد . ولكن هذا النوع من إعادة التنظيم وخلق علوم جديدة قد بدأ فى الظهور فى الغرب بظهور مناهج عن الدراسات البيئية وعلم الإجرام والطب الاجتماعى وغيرها . ولكن ليس فى امكاننا القول - فى كلتا الحالتين - بأننا قد أوجدنا علما اجتماعيا جديدا ، كما لا يستطيع الغرب أن يزعم أنه ابتكر العلوم الاجتماعية . فالتأمل الأكاديمى حول طبيعة الانسان هو أقدم بكثير من الحضارة الغربية ، كما أن التفكير العلمى هو نتاج الأجناس البشرية جميعا ، فهو يهتم أساسا بما هو مشترك لدى الناس جميعا ، وهو أمر أكثر معنى الى حد كبير من اختلاف الثقافات .

ولا شك فى أنه يمكن توسيع مجال الرؤية للمتاعب المشتركة للبشر جميعا بل توكيد هذه المتاعب واعطاؤها أهمية أكبر . والآمال معقودة على حدوث جهود كبيرة فى هذا السبيل بما يعود بالفائدة على أساتذة وطلبة العلوم الاجتماعية فى جامعة بابوا غينيا الجديدة .



قيود ومتناقضات واتجاهات التخصصات المتداخلة

البيئة الهندية

● ● يواجه تعليم علم الاجتماع في الهند - كما هي الحال في معظم البلاد النامية - عددا من المشكلات والمتناقضات . ومع ذلك فليس كل هذه المتناقضات ذات طبيعة خاصة بالمعرفة او فن التربية . فهناك متناقضات وجودية وتاريخية وتنموية جوهرية بالنسبة للنظم والعمليات التربوية في هذه المجتمعات . وبالنسبة لمشكلات تدريس علم الاجتماع ثمة متناقضات صارخة يمكن القول بانها تكمن في الاهتمام بالتنوعيات العالمية النظرية التي تسير في اتجاه مضاة للاحتياجات او التنوعيات الوطنية . وتكمن بالاحرى في السعي لتعميق التخصص في فرع واحد من فروع المعرفة ، وبين الالام الجانبي بعدة تخصصات متداخلة . و أخيرا تلك المتناقضات بين الارتباط الاجتماعي او توجيه السياسة والتفكير الأساسي .

وعلى المستوى التنظيمي توجد متناقضات لافتة للنظر أيضا بين التقاليد والعادات الحضارية والتقاليد والعادات الإقليدية أو المحلية . وترجع هذه الحلفية الى الماضي

الكاتب : يوسف اسنغ

عمد مدرسة العلوم الاجتماعية ، ورئيس مركز دراسة النظم
الاجتماعية ، بجامعة جواهر لال نهرو ، بنيدولهي .

المترجم : محمد هادي شكرى

ليسانس الآداب ، ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة ،
من كلية الآداب بجامعة القاهرة . اشترك فى ترجمة دائرة
المعارف الجديدة للشباب ، وله عدد من المترجمات .

الاستعماري . فقد نشأت قضايا الاستقلال الذاتي وهوية العلوم الاجتماعية مواكبة
للتجربة الاستعمارية وحركة الحرية . ومع ذلك فقد أضافت التغيرات الجوهرية فى
الهيكل التنظيمى النظرى للعلوم الاجتماعية متناقضات أخرى كانت تعتبر فى يوم من
الأيام من المتناقضات السياسية والتاريخية .

ويتضح واحد من هذه الأمثلة فى البحث المتزايد عن أشكال وطنية نظرية لعلم
الاجتماع بصفة خاصة . وفى العقدين الثالث والرابع دافع البعض عن هذا البحث
متذرعين بحاجة الهند الى هوية ثقافية . وفى العقد الحالى أصبح البحث عن هذه الهوية
أمرًا ملائمًا ، لأن أغلبية أنماط علم الاجتماع لم تعد تستسيخ الدعوة لنظرية منهجية
عامة قابلة للتطبيق فى كل المجتمعات . ويصدق هذا على فروع المعرفة الأخرى ، مثل :
علم الاقتصاد ، وعلم السياسة . إذ أن العلوم الاقتصادية تواجه على نحو متزايد مشكلة
عدم ملائمة النمط الغربى للتحليل الاقتصادى التقليدى الذى يقوم على ظاهرة الرأسمالية
من واقع تجربتها تاريخيا . كما يواجه علم السياسة على المستويين المعهدى والتنظيمى
تضاربات بين حقائق الواقع الهندى ونوعيات التحليل الغربى . كما نشأت متناقضات
أخرى تتمثل فى التباينات الإقليمية لمستويات التعليم والبحث (أى بين التقاليد
الحضرية والمحلية) وبين الاتجاهات الأساسية والتطبيقية نتيجة للتغيرات فى
الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التى تستهدف تحقيق التنمية . لقد

وجدت هذه المتناقضات منذ فجر عصر الحرية في الهند . وكان انشاء لجنة للتعليم في مرحلة ما بعد الاستقلال لكي تقترح سلسلة من التغييرات المنهجية المتكاملة لسياسة التعليم أول انعكاس للوعي بالمشكلة . وإلى الآن لم تنفذ توصيات هذه اللجنة الا بشكل جزئي . وعلاوة على ذلك كانت هناك عملية مراجعة مستمرة لفن التربية وللتجارب الخاصة بتعليم علم الاجتماع قام بها الاخصائيون والمؤسسات المعنية من خلال عقد الحلقات الدراسية والمؤتمرات السنوية والندوات . وفي العقدین السابع والثامن عززت عملية المراجعة هذه جهود المجلس الهندي للبحوث الاجتماعية ولجنة المنح الجامعية . فقد أقدم هذا المجلس على مشروع ضخيم يركز على التقارير الخاصة باتجاهات بحوث علم الاجتماع في الهند حتى عام ١٩٧٠ ، وقد نشرت هذه التقارير الآن . أما التقرير عن الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ فجار اعداده . ولقد أضافت هذه التقارير شعورا بهوية البحوث الهندية في علم الاجتماع ، وهيات لها أطارا تصنيفيا ومنهجيا يدل على التطور المطرد .

وتعاون كل من المجلس الهندي للبحوث الاجتماعية والمعهد الهندي للدراسات العليا - وهو معهد تديره الحكومة - في عقد ندوة عن دور العلوم الاجتماعية في الهند المعاصرة .

أما بالنسبة لتعليم علم الاجتماع فقد تولت لجنة المنح الجامعية الاشراف على سلسلة من الحلقات الاقليمية للدراسة الحرة ، عقدت في العقد الحالي بأجزاء مختلفة من الهند بقصد وضع سياسة منهجية للتعليم وتحديث المناهج . وشملت مناقضاتها : علم الاجتماع ، وعلم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، وعلم النفس ، والخدمة الاجتماعية ، والقانون . وقام مدرسو هذه العلوم في كل ناحية من أنحاء الهند ببيان المشكلات الهامة ، واحتياجات هذه العلوم بالنسبة للوضع الذي تعلم به في المدارس والكليات والجامعات . وقد أصدرت لجنة المنح الجامعية التقارير الخاصة بهذه الحلقات الآن ، وتوزعها على نطاق واسع .

اذن فما هي القضايا التي تثار نتيجة لكل هذا التمهين التخصص ؟

وكيف أثرت وحللت مشكلات التوتر بين منهج التعليم الموجه لفرع واحد من فروع المعرفة ، وبين الاتجاه للتخصصات المتداخلة ؟

وما هي المساعدات بالنسبة للمعاهد التعليمية ، والتنظيم الاجتماعي ، وما هي القيود التي تحول دون وضع سياسة متكاملة لتعليم علم الاجتماع ؟

فهذه وغيرها من القضايا الأخرى الكثيرة المرتبطة بها . سيواصل الربون ومغطلو السياسة والاساتذة المتخصصون مناقشتها في مناظرة واسعة النطاق .

وئمة ايضا قضية هامة تطورت بشكل حاد جدا في المقدين السابع والثامن فيما يتعلق بالعلاقة بين النظرية ومحيط الهيكل الاجتماعي التي هي نتاج له . فقد تزايد الاحساس بأن مفاهيم علم الاجتماع والافتراضات المنهجية . أو « النظريات »

لا يمكن أن تنفصل عن القوى الاجتماعية والتاريخية التي هي ثمرة لها • وليس هذا تطورا جديداً للفكر الخاص بعلم الاجتماع في الهند • فواقع الأمر أن مثل هذا الفكر كان قويا بما فيه الكفاية بالنسبة لعلم الاجتماع منذ البداية • فمن أوائل العقد الماضي هناك مناظرة هامة متواصلة حول احتمائية خلق علم اجتماع وطني • وبقراءة محاضر الندوات التي عقدت عن طبيعة العلوم الاجتماعية الهندية ، ومحاضر الحلقات الإقليمية للدراسة الحرة التي عقدتها لجنة المنح الجامعية حول تحديث المناهج ، سيجد المرء أصداء لهذه المناظرة في كثير من العلوم الاجتماعية الأخرى وبخاصة علم السياسة وعلم الاقتصاد • وكما قال س • بي • باهمبيري « إن عالم السياسة الهندي لم يكن قادرا على خلق أي نوع من الاستقلال الذاتي للمنهج أو للفكر المتعلق بالمادة العلمية ، ولكنه كان شريكا فحسب في الأثم الذي يعرض الطالب الهندي لأفكار لم يتم اختبارها أو تحليلها في ضوء البيئة الهندية » •

وفي عام ١٩٧٧ أصدرت لجنة المنح الجامعية « مشروع مقترحات » لوحظ فيه بوجه خاص قصور النمط الاقتصادي الغربي القائم على التحليل المنطقي « للأساليب البحثية » الذي كان من الصعب أن يكون له أي معنى في بلد مثل الهند ، وأضاف مؤلفو مشروع المقترحات هذا « أن الاقتصاديات القياسية من المفترض أن تفسر أسلوب العمل للاقتصاد الرأسمالي المتسم بالثباتية » ، واختتموا قولهم بأن « معظم المفاهيم النظرية التي نشأت في محيط المجتمعات الصناعية المتقدمة في الغرب قد اشربت لمجموعات من الطلاب غير المنشككين في هذا البلد ، وليس من غير الطبيعي أن نجد هذه الوسائل العالية جدا للتحليل ذات فائدة ضئيلة بالنسبة لهؤلاء الطلاب لكي يفهموا الوضع الخاص بهم » •

حقا أن الرعي بطبيعة مفاهيم ونظريات العلوم الاجتماعية يطرح مشكلات عديدة بالنسبة لتعليم هذه العلوم •

فثمة دعوى تقول : مادامت كثير من العلوم الاجتماعية ، وعلم الاجتماع بصفة خاصة ، لا تشكل نمطا نظريا موحدا فلا ينبغي أن تدخل في المراحل الدراسية الدنيا ، مثل : التعليم الثانوي المتقدم ، والمراحل الجامعية الأولى • كما تطرح مشكلة المنهج المتفق عليه أيضا ، لأن تعدد الأطارات النظرية الداخلة في نطاقها تقحم أيولوجية ليس من السهل حلها على الدوام •

وحينما تواجه عملية الاختيار بين إطار ما وإطار متطرف آخر - يدخل في نطاق النظرية - ضغطا من المؤتمرات الحزبية المعينة يكون الحل الوسط ، الذي يرى أنه الحل الملائم ، هو ماتراه الأكثرية • وينعكس هذا على التقارير الخاصة بتحديث مناهج معظم العلوم تقريبا •

أما التقرير الخاص بمناهج علم السياسة ، مثلا ، فينص على أنه يجب مراجعة هذه المناهج بحيث تتوفر ألفة الطلاب لكل مدارس الفكر الأساسية ، مع مراعاة النواحي الواقعية والمنهجية •

وفي الوقت الذي نجد فيه التقرير التلخيص بتحديث مناهج علم الاجتماع

والأنثروبولوجيا الاجتماعية معبرا عن اتفاقه التام مع مبدأ ما تراه الأكثرية نجد أنه لا يقف الى جانب مستوى ما أو مضمون متسق للتوحي المرتبطة بكل من المفاهيم والمنهجية والموضوعات الواقعية التي تدرس للطلاب من خلال هذه المناهج . ويصر هذا التقرير على نوع معين من الاتساق لشكل المادة ، لا على اتساق مضمونها . وقد أوحى هذا الاتجاه نفسه بمقترحات لتحديث المناهج في الفروع الأخرى لعلم الاجتماع . وعلى أية حال فإن مسألة ارتباط مناهج علم الاجتماع بفروع العلوم الأخرى فأنها تنشأ أيضا من بيئاتها الأيدولوجية والتاريخية .

ففي البلاد النامية بصفة خاصة تبرز مسألة الوعي بالمضامين الأيدولوجية من حيث صياغة المفاهيم المختلفة لعلم الاجتماع بروزا جادا بسبب تعرض هذه المضامين لمشكلات اجتماعية اقتصادية معينة .

إن علم الاجتماع المرتبط بهذه البيئة لا يعنى منهجا للمعرفة وحدها ، من حيث قابليته للتطبيق النظري لهذه المعرفة ، لفهم الحقائق الاجتماعية الداخلة في نطاق البحث ، بل هو ذلك العلم الذي يمنح الطلاب قدرات ومهارات هم في ميسر الحاجة إليها لتنمية المجتمع .

وفي المجتمعات النامية ليس للعلوم الاجتماعية كلها - باستثناء بعض العلوم الاقتصادية - قيمة إذا ما قيسَت باختبار الارتباط الاجتماعي . ومع ذلك فالطلب على التعميم العالي لا يزال عارما ، وجيل الشباب يزداد عدداً . ولأن تعليم العلوم الاجتماعية رخيص التكلفة نسبيا نرى الحكومات أنه من الملائم فتح كليات أو جامعات جديدة للعلوم الاجتماعية مع تسهيلات غير ملائمة بالنسبة للأجهزة العلمية والمكتبات وهيئات التدريس المدرية .

ويسير التوسع في تعليم علم الاجتماع بالهند على هذا المنوال بكل دقة . وهو توسع متشابه بدرجة غريبة مع نظام الطبقات الاجتماعية من ناحية ، ومع التناقضات القائمة بين مراكز التعليم الحضرية والمحلية من ناحية أخرى . والواقع أن هذين الأمرين مرتبط كل منهما بالآخر ارتباطا وثيقا ، ويشكلان صعوبات خطيرة لعمليات ومستويات تعليم علم الاجتماع . وهذه المستويات لاتزال عالية في بعض الجامعات وفي المراكز التعليمية بالمناطق الحضرية في الهند مثل دلهي وكولكتا ومدراس وبومباي . ومناهج علم الاجتماع فيها تجنب إنطاب من المناطق النائية عن المدن ، وبخاصة أبناء الطبقة الوسطى ممن لديهم خلفية حضرية . كما أن لغة التعليم هي اللغة الانجليزية ، وتقدم لأولئك الطلاب كثيرا من المؤلفات والاكتشافات الدولية في علم الاجتماع . وأعضاء هيئات التدريس في هذه الكليات والجامعات مؤهلون تأهيلا جيدا ، ولديهم المعلومات الكافية للعمل في ميادين تخصصهم في أرض الوطن وخارجه ، بالإضافة الى ما يتمتعون به من حساسية أيديولوجية وكثيرا ما يقومون بمناقشة هذه القضايا التي تعرض النمط المتبع لزبد من المظاهرات الفكرية في الهند . والجامعات والكليات المحلية عقيدة بغيره شتى ، ومع ذلك فقد يصادف المرء أن يجد عضوا مبتازا في هيئة التدريس

بهذه المعاهد العلمية . ولكن أغلبية أعضاء هيئات التدريس في هذه الجامعات مقيدون لافتقارهم الى التفاعل الأكاديمي مع المراكز التعليمية الأخرى ، بسبب اللغات الإقليمية المستخدمة في التدريس للطلاب . كما أنهم يعانون من نقص التسهيلات المكتبية والأعباء الثقيلة للتدريس وظروف العمل السيئة . ولقد أثارت حلقات الدراسة الحرة التي عقدتها لجنة المنح الجامعية لتحديث مناهج علم الاجتماع هذا القضايا مرارا وتكرارا . أضف الى ذلك أن الطلاب يأتون من أسرات ربما تكون قد تخرجت في كلية أو جامعة من جامعات الجيل الأول ، وتكون خلفيتهم التعليمية ضعيفة . وهذا الجانب المحدود لتعليم علم الاجتماع ليس مقصورا على الكليات والجامعات . ويمكن الحل في اتخاذ سياسة متكاملة لتحسين التعليم على جميع مراحل . أنها مشكلة منهجية تتطلب حلا منهجيا . وعلى الرغم من أن هناك مناظرات مكثفة حول هذا الموضوع فإن الحل الفعال الذي يستوجب الاحترام لم يوجد بعد .

اتجاه التخصصات المتداخلة

لقد وجد اتجاه التخصصات المتداخلة في تعليم قلة من العلوم الاجتماعية بالهند منذ بداية ادخال هذه العلوم في الكليات والجامعات . ويمكن الاستشهاد - في هذا الصدد - بعلمي الاجتماع والأنثروبولوجيا كأمثلة طبية . فأسباب تاريخية بدأ علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية - الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات البريطانية - يشغلون أقسام علم الاجتماع . وكان هذا العلم يدرس الى جانب علوم الاقتصاد في بعض الجامعات والى جانب الفلسفة أو علم السياسة في بعضها الآخر . ولكن تفاعلات هذا التداخل كانت محدودة في حالتى علم السياسة وعلم الاقتصاد . أما اليوم فقد ثبت أن حاجة مناهج فروع معينة لعلم الاجتماع الى التخصصات المتعددة والمتداخلة قد أصبحت في المرتبة الأولى . وقد أقرت حلقات الدراسة الحرة التي عقدتها لجنة المنح الجامعية هذه الحاجة بشكل واضح . اذ ينص التقرير الخاص بمناهج العلوم الاقتصادية على ما يلي :

« لقد عبرت حلقات الدراسة الحرة كلها عن اهتمامها الكبير بالتخصصات المتداخلة ، حيث ثبت أن الاقتصاد الهندى غير مستقل ذاتيا ، وليس بمنأى عن التأثيرات السياسية والاجتماعية والثقافية ، كعلوم الاقتصاد الغربية ، وإن أى مشكلة من المشكلات الكبرى التي يواجهها ، كالفقر والبطالة وعدم المساواة الخ ، لا يمكن فهمها بالتركيز على العامل الاقتصادى وحده ، ولذلك فمن الضروري أن تتداخل العلوم الاقتصادية في علوم أخرى » .

وعلى أية حال فقد تلاحظ أنه في الوقت الذي تكيل فيه التوصيات المديح لمبدأ ضرورة ادخال مواد من التخصصات المتداخلة في علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع تكون هذه التوصيات متسعة بالخدر الى حد ما ، بل متسعة بالشك من ناحية التطبيق الفعلى في المستقبل القريب .

أما التقرير الخاص بحلقة الدراسة الحرة للعلوم الاقتصادية فيظهر يوضح قام
المصاعب التي تكتنف تطوير مناهج التخصصات المتداخلة . ان كل ما نحتاج اليه هو
ادماج المعرفة المطلوبة لعلم الاقتصاد بغيرها من العلوم المرتبطة به إلى جانب منهجية
جديدة للتدريس والبحث .

ولا يتحقق ذلك على وجه فعال بمجرد ادخال مواد من العلوم الاجتماعية المرتبطة
بعلم الاقتصاد ، التي يواجه كل منها معضلة مماثلة . ويقتبس التقرير بيان الجمعية
الاقتصادية الهندية لعام ١٩٧٤ على أساس أنه الركيزة الوحيدة للاتفاق الجماعي في الرأي
فيما يتعلق بهذه المسألة التي تثير الحنق . ولقد ثبت أن الوسائل والمفاهيم الشائعة
للعلوم المختلفة لم يتم تطويرها حتى الآن .

وبينما كان يجب تشجيع مثل هذه الاتجاهات بكافة الوسائل الممكنة فمن الواضح
أن التعليم لم يستطع أن يجعل منهاجاً متداخلاً في عدة تخصصات في الوقت الحالي .
اضف الى ذلك أنه في هذه المرحلة لتطوير الجامعات الهندية كانت هناك حاجة لتعزيز
التعليم في كل علم من العلوم القائمة بذاتها بدلاً من القيام بتجارب عشوائية للتعليم .
وفقاً لاتجاه التخصصات المتداخلة .

أما تقارير حلقة الدراسة الأخرى لعلم الاجتماع ، والأنثروبولوجيا الاجتماعية ،
فإنها لا تعبر إلا عن موافقتها على اتجاه التخصصات المتداخلة . كما يوصى التقرير
الخاص بعلم السياسة بأدخال مواد اختيارية من الفروع الأخرى لعلم الاجتماع . ومن
الصعوبات التي تواجه اتجاه التخصصات المتداخلة أنه يشمل ادماجاً حقيقياً لمفاهيم
ومناهج كل منها نظرياً ومرتبطة بالبنية الاقتصادية وهذه الصعوبات النظرية راسخة
المجذور بسبب الأصل التاريخي الغربي للعلوم الاجتماعية الهندية . وفي الوقت
الحالي يعاد التفكير والصياغة لهذه النوعيات ولهذا المخطط النظري . ويسود شعور
بأن ذلك من الضرورات الملحة . ونشارك في هذا الرأي تقارير المجلس الهندي للبحوث
الاجتماعية . ومن الواجب أن تتم عملية إعادة التفكير هذه على مستوى كل علم مستقل
بذاته أولاً ، وقبل القيام بأي مجهود طموح لوضع منهج متكامل لعلم الاجتماع ، ووضع
أساسي متين لاتجاه التخصصات المتداخلة بقدر الامكان .

أما الصعوبة الثانية فمن ناحية الهيكل التنظيمي . وقد سميناهم المناقش بين
المراكز التعليمية الحضرية والمحلية . فالكليات والجامعات الهندية لاتشكل هيكلًا
تنظيمياً متجانساً أو ما يقرب من هذا الشكل من حيث المستويات وكيفية التعليم
والبحث . ولذلك فالأمر يتطلب مجهوداً خارقاً لتحسين مستوى تعليم العلوم
القائمة بذاتها . ويعني هذا عملية تخطيط طويلة المدى . وحينما توضع قاعدة سليمة
لتعليم هذه العلوم فحينئذ فقط توجد احتمالية ادخال اتجاه التخصصات المتداخلة في
العلوم الاجتماعية . أن تعليم العلوم الاجتماعية من خلال هذا الاتجاه من المشاكل
المعقدة بحق . وسبب ذلك أنه سيطلب من المدرسين وضع التجديدات النظرية
والمنهجية اللازمة لتنفيذ مثل هذا الاتجاه . وهو أمر عسير أيضاً لأنه يتطلب خلق

وسط أكاديمي يمكن أن يتأكد فيه تحسين النظرة العامة الى مثل هذه التجديدات بإجراء تغييرات في الهيكل الأكاديمي الإداري ، والمؤسسات المهنية ، واختيار المدرسين وتجنيدهم للعمل . وفي معظم المناقشات الخاصة بما يقصد من آمال على تدريس التخصصات المتداخلة وإجراء البحوث المرتبطة بها تفتح القضايا وتطلق على مستوى إمكانات الإدماج النظري أو النموذجي ، دون إثارة القضايا الخاصة بالتغييرات المعادلة في هيكل المهنة الأكاديمية ، الأمر الذي يتعارض مع اتجاه التخصصات المتداخلة من حيث التدريس والبحث .

فتجنيد هيئات التدريس والإدارة في معظم الجامعات الهندية يتم بواسطة الأقسام المتخصصة في علم واحد . وفي ظل بداية كهذه ، تعتمد كل أنواع الترقى لأعضاء هيئات التدريس في المستقبل على بحوثهم وخبراتهم في هذا العلم ، مما يساعد على عدم تشجيع اتجاه التخصصات المتداخلة . فضلا عن أن هذا الولاء للعلم الواحد ، وفي إطار هذا الهيكل القائم على الأقسام المتخصصة ، وما يحيط به من صراعات حتمية أو منافسات مع الأقسام الأخرى من أجل الموارد والكوادر المالية لأعضاء هيئة التدريس ، الخ ، يميل الى إغلاق الطريق في وجه احتمالات التدريس للتخصصات المتداخلة أو القيام بالبحوث المرتبطة بها .

تجربة جامعة جواهر لال نهرو

على العكس من الخلفية التي أشرنا إليها فيما سبق فإن تأسيس جامعة جواهر لال نهرو في نيودلهي يشكل تجديدا أكاديميا جريئا . ويتفق معنى هذا التجديد مع كل من مفهوم الأهداف الأكاديمية للجامعة ومع تلك الأهداف الخاصة بالعلوم الاجتماعية . كما أن توصيل المعرفة الخاصة بكل من العلوم الطبيعية والاجتماعية من منظور التخصصات المتداخلة هو جزء متكامل من سياستها التربوية . فأنشطة هذه الجامعة منظمة من خلال مدارس على خلاف الجامعات الهندية الأخرى . والتدريس والبحث في مجالات المعرفة التي تدخل في اختصاص كل مدرسة تقوم بهما مدارس حشد لها مدرسون ممن لديهم خلفية في التخصصات المتداخلة ، وليسوا من الأقسام المتخصصة ، التي تكون هيئة التدريس فيها منخصصة في علم واحد . ويمرّز هذا التجديد في الهيكل التنظيمي نفسه مبدأ تدريس التخصصات المتداخلة في إطار معين .

ولكى نفهم أسهام جامعة جواهر لال نهرو في تعليم العلوم الاجتماعية المتداخلة في تخصصات عدة فمن الضروري أن نحلل القيود والمزايا لهذا الإطار الهام ، الذي هو نوع من المزج الدقيق بين التركيز على علم بعينه وبين التخصصات المتداخلة . وقد انعكس كلاهما على مستوى تنظيم مراكز المدرسة وتدرّس المناهج في هذه المراكز .

ولمدرسة علم الاجتماع ثمانية مراكز هي : مركز الدراسات التاريخية ، ومركز التنمية الإقليمية ، ومركز الدراسات السياسية ، ومركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط ، ومركز النظم الاجتماعية ، ومركز الدراسات التربوية ، ومركز الدراسات

الصحية للمجتمع المحلي والطب الاجتماعي ، ومركز علم السياسة . وتقوم المراكز الخمسة الأولى منها بالتدريس لمستوى الدراسات العليا أو لطلاب درجات الماجستير والدكتوراه في الفلسفة ، والماجستير في الآداب ، بالإضافة الى الأنشطة الخاصة بالبحوث . أما المراكز الثلاثة الأخيرة فلا تقوم بالتدريس لطلاب درجة الماجستير في الآداب بل لطلاب درجتي الماجستير والدكتوراه في الفلسفة ، ومعظم أعضاء هيئة التدريس بها يدرسون مناهج التخصصات للتداخل . والبحوث التي تجرى في هذه المراكز موجهة الى حد كبير . ومثال ذلك أن أول رئيس لمركز الدراسات الصحية للمجتمع المحلي والطب الاجتماعي كان من الأساتذة الحاصلين على درجة علمية في الطب ومن الدارسين للأنثروبولوجيا الاجتماعية . كما كان الرئيس السابق لمركز علم السياسة من علماء الطبيعيات ، ورئيس مركز الدراسات التربوية كان من علماء الاقتصاد . وإذا استعرضنا أيضا تخصصات أعضاء هيئة التدريس في هذه المراكز الثلاثة نجد توزيعا متوازنا للعلوم الاجتماعية المختلفة . كما أن المناهج التي تدرس لطلاب درجة الماجستير في الفلسفة في كل مراكز المدرسة تخدم هدفين باعتبارها درجة علمية نهائية أو درجة تمهد للحصول على الدكتوراه في الفلسفة . وهذه المناهج في المقام الأول تشمل التخصصات المتداخلة هيكلًا واتجاهًا . وحيث أن هذه المراكز الثلاثة تدرس لهذه المرحلة فحسب فجل اهتمامها بالتخصصات المتداخلة .

أما المراكز الخمسة الأخرى فلها اتجاهات مزدوجة في التدريس والبحث ، تتركز على كل من « العلم الواحد » والمناهج المتداخلة . فدرجة الماجستير في الآداب التي تمنحها هذه المراكز تكون في علم يعينه مثل : التاريخ ، الجغرافيا ، السياسة ، الاقتصاد ، الاجتماع . أما درجة الماجستير في الفلسفة فلا تمنح بأية حال في علم يعينه ، بل في بحث مشكلة تدخل في نطاق هذا العلم . أما من ناحية تدريس علم يعينه في مرحلة الماجستير في الآداب فقد رئي أن الطالب محتاج الى دراسة علوم أخرى لاتكون بالضرورة من العلوم الاجتماعية فقط . ونتيجة لذلك فلا يبد لطلاب الماجستير في الآداب أن يدرس على الأقل مادة علم مناهج البحث ، ومادتين في علوم أخرى غير العلم الذي يحضر فيه رسالته ، ومن ثم فمن المحتم أن تكون هذه المواد الثلاث ضمن الست عشرة مادة التي يدرسها طالب الماجستير في الآداب .

ومعظم أعضاء هيئة التدريس بهذه المراكز الخمسة متخصصون في العلم الذي يدرسونه ضمن المواد المقررة لمرحلة الماجستير في الآداب ، وقلة منهم متخصصون في الفروع الأخرى لعلم الاجتماع . وهذا التركيز على التخصصات المتداخلة ليس شاهدا فحسب على احتياج طلاب الماجستير في الآداب الى دراسة مواد من العلوم الاجتماعية والطبيعية الأخرى ، بل من حيث صياغة المفاهيم للمعلوم المستقلة بذاتها . وهذا في الواقع هو الاسهام العظيم لكلية علم الاجتماع بجامعة جواهر لال نهرو في تعزيز الاتجاه لمناهج التخصصات المتداخلة ، وندريسها من خلال علم مستقل بذاته . فاذا استعرضنا المواد التي تدرس لنيل درجة الماجستير في الآداب في علم التاريخ أو الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع أو الجغرافيا . نلاحظ من صياغة المتن الأساسي للمواد

يبدل أقصى ما في وسعة من جهد لتوجيه مضمون المعرفة للعلم القائم بذاته الى دراسة نظام وعيديات المجتمع بصفة عامة - وهذه السمة التطبيقية ، وهذا التوجه الى المشكلة والمناهج ، وما وراء المقدمات المنطقية النظرية نفسها ، أن كل مركز من هذه المراكز في هذه العلوم ، بل مضمون المعرفة بفرعيات العلم نفسه ، تميل الى تعزيز الاتجاه الى منهج التخصصات المتداخلة في أفق الفكر .

وعلى أية حال فإن هذا الانجاء يبلغ الذروة في المرحلة الخاصة بالدراسة لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه في الفلسفة . ولكن على الرغم مما تحقق من نتائج حتى الآن فإن تجربة جامعة جواهر لال نهرو من حيث الاتجاه لمنهج التخصصات المتداخلة مازالت في دور الاختبار . فالقيود التي تواجه جهودها الناجحة متعددة حقا ، وأول هذه القيود الهامة هي الثقافة الأكاديمية في الهند بوجه عام ، ذلك لأن الأقسام في كل الجامعات الأخرى منظمة على أساس قيامها بتدريس علم بذاته ، وتمنح درجات الماجستير في الآداب والفلسفة ، ودرجة الدكتوراه في الفلسفة في العلم المتخصصة فيه . ولذلك يجب أن تعرف جامعة جواهر لال نهرو هذه الحقيقة وهي تضع حدودها للتجديد . أما القيد الثاني فهو ما عانت تجربته مراكز هذه الجامعة بدرجات متفاوتة من حيث اعتراف أعضاء هيئات التدريس بصلاحية العلوم الاجتماعية الأخرى ، وارتباطها بتفكيرهم وبحوثهم في العلم المراد البحث فيه .

وبعد ، فثمة أيضا تلك القيود التي تنشأ في أغلب الأحيان بين عملية التعليم والبحث ، والنتائج المرجوة من عضو هيئة التدريس المتخصص في فرع علمي يعتبر أقلية وسط مركز أغلبية فروع العلوم فيه موجهة . وكثيرا ما يدور الجدل حول هذا المستوى سواء كان كبيرا أو صغيرا ، وربما يؤدي ذلك الى إعادة توجيه هذا العضو من أعضاء هيئة التدريس .

كما يدخل التفاعل الأكاديمي بدوره بين المتخصصين في علم واحد بالمراكز المختلفة ، وبين الذين يعارضون الاحتكاكات الأكاديمية بين أعضاء هيئات التدريس داخل هذه المراكز .

ولهذه المواقف أبعاد تربوية وإنسانية تثير كثيرا من المشكلات المتسمة بالعناد ، أو بالأحرى مشكلات متناظرة لتلك المشكلات الخاصة بدريس العلوم الاجتماعية من منظور منهج التخصصات المتداخلة .

ونحن نعلم بوجه عام أن هذا الموقف يتطلب قدرا معينا من الألفة الإنسانية الى جانب الألفة الفكرية بين أعضاء هيئات التدريس للفروع العلمية المتنافسة ، وهذا أمر يصعب تحقيقه في أغلب الأحوال .

علم السياسة - النظرية اليوجوسلافية والتطبيق اليوجوسلافي

● ● ان تطور العلوم الاجتماعية ، وخاصة علم السياسة ، تان دائما انعكسا ومقياسا للمدى الديمقراطية في مجتمع . فدعم الديمقراطية وتعميقها ، وتوسيع قاعدتها الاجتماعية ، كل هذا ادى دائما الى التقدم في الميدان العلمى والى انطلاقات جديدة في مجال حريات وحقوق الانسان والمواطن . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ترتب دائما على حكم العفيان والسيطرة التكنوقراطية والبيروقراطية ركود العلوم الاجتماعية والسياسية وهبوطهما الى مجرد علم تبريرات سياسية بحتة .

وفي يوغوسلافيا الاشتراكية التى تاخذ بأسلوب الادارة الذاتية كان تقدم علم السياسة وتطوره متمشيين مع عملية تطبيق الديمقراطية فى المجتمع اليوغوسلافي واقامة الادارة الذاتية باعتبارها اساس التنظيم الاجتماعى .

كان علم السياسة موضع التقدير ، ووقف على قدم المساواة مع المذاهب الاخرى فى العلوم الاجتماعية . وفى اوائل العقد السابع من القرن الحالى فتحت كليات للعلوم

اللائب : بلط سلاسل

اسلاذ علم السلسا اللللس بالسا بللسلا

المترجم : المكلور المبراول

اسلاذ مساعلا فى كلسا الللسا بالسا الللسا ساسا عى
عسوا ملسرا باللس الللسا لللسا الللسا الللسا ، ولسسا
للسا الللسا الللسا الللسا الللسا الللسا الللسا
مؤلفاته : مسكلا الللسا الللسا الللسا الللسا ،
للسا الللسا فى المسالم ، الللسا الللسا الللسا الللسا
الللسا الللسا الللسا الللسا الللسا الللسا . كلسا للسا
عسرات الللسا منها راسا الللسا لللسا .

السلسا فى المراس الللسا والللسا الللسا (بللسا ، لوسا ، لوسا ،
سلسا) . وبالاسلا الى هلسا أنلسا مراسا لللسا الللسا بلسا للسا
للسا الللسا والللسا الللسا عن الللسا الللسا .

وللسا الللسا الللسا فى لوسا الللسا الللسا الللسا . ملسا
هلسا أن كلسا الللسا الللسا فى بللسا للسا للسا ٦٠٠ من الللسا الللسا ،
فى للسا للسا الللسا الللسا من الللسا ومن الللسا للسا للسا ٦٠٠
للسا . وهلسا الللسا وللسا للسا للسا للسا ، للسا للسا للسا فى
للسا الللسا ، الى للسا للسا من للسا للسا . وفى الللسا الللسا
للسا للسا الللسا الللسا الللسا فى للسا الللسا الللسا للسا فى
للسا الللسا الللسا ، كلسا للسا من الللسا الللسا فى الللسا الللسا
للسا الللسا . وللسا عن هلسا للسا للسا للسا للسا لللسا الللسا
للسا فى لوسا الللسا فى الللسا الللسا . وللسا أن علم الللسا الللسا
للسا فى للسا للسا الى للسا للسا على للسا للسا فى للسا للسا ، فى للسا للسا
للسا للسا الللسا الللسا فى الللسا الللسا والللسا ، فى للسا للسا

اقامة علاقات ودية مع كافة المنظمات الوطنية الأخرى للعلوم الاجتماعية ومقاومة جميع صور الاحتكار والتسلط والضغط المقائدين .

أن العالم الحديث لا يشهد أزمة نظم سياسية فحسب ، وإنما يشهد أيضا أزمة في علم السياسة . فقد أسفر فرص سلطان الدولة التسلط على المجتمع عن أزمة أصابت المؤسسات الديمقراطية ، وبالتالي عن ركود في تطوير علم السياسة الذي ظل يعيش في داخل اطارات النظريات السياسية القديمة أو عرض خدماته على المراكز الجديدة للقوة السياسية والاقتصادية . وادت أشكال الحكم البيروقراطية الى صبغ هذا العلم بالطابع البيروقراطي . أصبح أساس العلاقات والنظم السياسية النظرى تخطيطيا ومبنيًا على معايير صورية ، وحلق الإهمال بالأساس الحيوى الذى يقوم عليه كل نظام سياسى وبمعايير تفويده الجوهرية أى بمركز ومصالح الإنسان والمواطن فى داخل النظام .

وكان للتفسيرات الثورية فى العالم تأثير على التقسم فى علم السياسة ، ولم تخلق دائما ظروف مواتية لتطوره .

فتحت ضغط اتجاهات عقائدية معينة ، وخاصة ضغط الستالينية ، تطور علم السياسة المبني على الماركسية ببطء . لم يتناول المسائل السياسية التى تتصل بالديموقراطية الاشتراكية ومركز الانسان ، وإنما غلب عليه الاهتمام بالمشكلات المتصلة بالدولة وبنيتها وبسلطة الحكومة ، الخ . كانت أسباب هذا عديدة ، وليس فى الامكان هنا تحليلها بالتفصيل . ومع كل فنود أن نبين أنه خلال تلك الفترة تعرض علم السياسة أولا للضغط التى فرضتها المادية المبتذلة ، ونعنى بها نوعا مبسطا من التفسير الاقتصادى ، كان ينظر فيه الى العلاقات والمؤسسات الدولية على أن لها شكلا فحسب ، دون أن يكون لها مضمون حقيقى . وبدأ هذا موقعا قاصرا من السياسة والقانون لا يتضمن سوى العلاقات الشكلية ولا ينطوى على الصلاقات السياسية القانونية الحقيقية بمحتواها الاجتماعى وثانيًا : أدى المذهب الذاتى البيروقراطى الذى تعتبر الستالينية التعبير المتطرف عنه الى توقف تام فى تطور علم السياسة ، ومرة وقت طويل قبل أن يصل الى المركز الذى كان يستأهله بين العلوم الاجتماعية الأخرى .

إن النقد الشديد الذى وجه الى المفهوم الستالينى عن المجتمع ، والذي بدأ فى عام ١٩٤٨ خلال الصراع مع يوغوسلافيا ، خلق مجالات وامكانيات جديدة لتطور علم السياسة ، لقد بدأ يتطور كعلم اجتماعى مستقل ويكتسب سمعة معينة ومركزا فى المجتمع . وفى هذه العملية قلمت النظرية اليوغوسلافية والتطبيق اليوغوسلافى اسهاما له شأنه ، إذ كانت يوغوسلافيا أول من شق أرضا جديدة وفرض مسائل جديدة على السياسة وعلم السياسة تبدأ من الفرد أى من الرجل العامل باعتباره الأساس الحيوى الذى يقوم عليه نظام سياسى بآسره .

كان للأخذ بالادارة السياسية ولبناء نظام سياسى جديد على مثل هذا الأساس أهمية طويلة الأمد بالنسبة لتطور علم السياسة فى يوغوسلافيا . إن القضاء على كافة صور الاحتكار المتولد من الملكية فى يوغوسلافيا ، والذي هو عملية متصلة أكثر منها

حقيقة واقعة ، خلق فجأة مجالا عريضا جدا وملأنا بشكل لا مثيل له لتطور المنسوم الاجتماعية بوجه عام .وعلم السياسة بوجه خاص .

ويقوم النظام الاجتماعي والسياسي اليوغوسلافي على سلطة الشعب العامل ، أي على الذين يتولون ادارة أمورهم ، وينتظمون كمنتجين أحرارا ومتساوين في المنظمات العمالية الأساسية وغيرها من أشكال المشاركة التي عن طريقها يسيطرون على توزيع نتائج عملهم . وفيما يتعلق بالتنظيم الاقليمي يجري انتظام عمال يوغوسلافيا (١) في جمعيات محلية هي التعبير الاقليمي عن الادارة الذاتية . (ب) في كومونات تعتبر المجتمعات الاجتماعية والسياسية الأساسية التي يتم فيها اتحاد ديموقراطي بين المصالح ، (ج) في الجمهوريات باعتبار أنها مجتمعات حكومية تدير أمورها بنفسها وقومية ، (د) وفي الاتحاد الفيدرالي الذي يحققون في داخله حقوقهم القومية في السيادة والادارة الذاتية . ومن خلال مثل هذا التنظيم يحقق العمال مصالحهم في مجالات الثقافة والعلم والرفاهية ، الخ ، وهي مجالات كانت من قبل خارج نطاق نفوذهم .

وثمة فروض أساسية عدة تقوم عليها النظرية السياسية ، لها أهمية خاصة بالنسبة الى المزيد من تطور علم السياسة . فأولا يعتبر ذبول الدولة وفناؤها لا تقويتها شرطا لاغنى عنه لاقامة نظام سياسي مبني على الادارة الذاتية الاشتراكية . فاية تقوية للدولة التي سوف « تنفجر » في وقت ما في المستقبل كما تنفجر فقاعة صابون ، يمثل السذاجة التي تخيلها أصحاب هذه النظرية الديالكتية ، يعنى في الحقيقة صبح المجتمع بالطابع البيروقراطي وارجاء تحوله الى الديمقراطية بالنسبة الى المستقبل البعيد .

ويرتجى علم السياسة المبني على الماركسية بغطى بطيئة جدا نحو نيل المفهوم الهيجل عن الدولة باعتبارها القوة السياسية المطلقة ، القادرة على كل شيء ، والوحيدة . لقد ظل مفهوم الدولة والسلطة السياسية ، وخاصة في دولة بورجوازية ، يتقسل كاهل علم السياسة زمنا طويلا . وبالمثل تعريف الدولة بأنها احتكار للعنف السياسي هو تعريف مبسط جدا ولا يناسب التحليل السياسي الكمي وخاصة عندما يتعلق الامر بالنظم السياسية المعاصرة . لا نريد بهذا ان ننكر أهمية هذا التعريف الماركسي ، ولكننا نود ان نبين ان على علم السياسة ان يسير خطوة أبعد ويتغلغل في جوهر السلطة السياسية . وخاصة علم السياسة الذي ينبثق من المفهوم الماركسي المتعلق بذبول الدولة وفنائها .

وفيما يتعلق بتحقيق حريات الناس وحقوقهم فالسلطة السياسية في المجتمع المعاصر لا تتركز فحسب في أجهزة الدولة بالمعنى الضيق لهذا المصطلح . ان المواطن لا يلتقي بالدولة باعتبارها احتكارا للعنف المادي الا في الحالات المتطرفة . ومع كل فهو على اتصال واحتكاك بصفة مستمرة بالأجهزة الكبيرة (توفير القوة الكهربائية ، الرعاية الصحية ، خدمات النقل والخدمات البريدية الأخرى ، الخ) التي هي عبارة عن هيئات يتركز فيها قدر كبير من القوة السياسية والاقتصادية وليس للمواطن عليها نفوذ من الناحية العملية .

ان نظرية وتطبيق نظام سياسي قائم على الادارة الذاتية انما يتجاوزان حدود المدى

الضيق والناقص لعلم السياسة الذى لا يتناول سوى مشكلات الدولة وسلطة الحكومة .
فعلم السياسة المنبثق من الادارة الذاتية ومن النظام السياسى الذى يمتشى معها يهيم ،
مدخلا جديدا الى علم السياسة أكثر اتفاقا مع الأزمنة التى نعيش فيها .

لقد أحدثت تطور الادارة الذاتية فى يوغوسلافيا تغييرات ثورية فى مجال تنظيم
المجتمع . مثل هذا التنظيم على أساس تكوين مجموعات من المصالح تتولى ادارة شؤونها .
تتحقق فيها حرية تبادل العمل ويتم التوفيق بين مصالح مستهلكى وموردى الخدمات فى
التعليم والثقافة والخدمات الصحية الخ ، القول ان هذا التنظيم له أهمية خاصة
بالنسبة الى صبح المجتمع بالديموقراطية ، ذلك انه يمكن المواطن من أن تكون له رقابة
وفوق مباشران على السياسات فى جميع هذه الميادين . وتحقيق الادارة الذاتية فى هذين
المجالتين يوفر النظرية السياسية المنبثقة من مفهوم ذبول الدولة مع تأكيد مبادئها ،
ويشكل فى الوقت نفسه شرطا لتحقيق ذلك المفهوم .

ثانيا : لا يمكن أن تكون هناك اشتراكية بدون ديموقراطية . لقد نشأ مذهب
الديموقراطية الاشتراكية اليوغوسلافى خلال حرب التحرير الوطنى والثورة الاشتراكية .
وتقوم الديموقراطية الاشتراكية فى يوغوسلافيا على الدور الاجتماعى والسياسى للطبقة
العاملة وجميع المواطنين الآخرين . انها لا تصدر عن التعددية السياسية للزعامة والمصالح
الحزبية (كما فى الدول التى فيها نظام الحزب الواحد أو نظام تعدد الأحزاب) ، ولكنها
تصدر من تعددية مصالح الطبقة العاملة ، وهى المصالح التى تتولى تسيير شؤونها ، ومما
لهذه الطبقة من منظمات وجمعيات تأخذ بأسلوب الادارة الذاتية .

**الادارة الذاتية تعنى القضاء على أى نوع من الاحتكار ، سواء فى داخل نظام الحزب
الواحد أو نظام تعدد الأحزاب . قد يكون مثل هذه التنظيم الحزبية ادوار تقمعية فى ظل
ظروف معينة ، وهذا يتوقف على مجرى التحولات الثورية . ففى الفترة الثورية من
سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج كان المجتمع اليوغوسلافى قائما على نظام قوامه الحزب
الواحد . ومع ذلك فلو انه قام نظام دائم على أساس الحزب الواحد لكان معنى هذا تقييد
الديموقراطية ، وذلك بسبب الخطر الماثل دائما ، وهو أن ينحرف الى نظام ستالينى قائم
على حزب واحد ، على ما أوضح ادوار كاريللى صاحب نظرية الادارة الذاتية الممتاز ، فى
كتابه « اتجاهات تطور النظام السياسى للادارة الذاتية الاشتراكية » (بلجراد ، الشيوعى ،
١٩٤٧) .**

فى النظام السياسى القائم على الادارة الذاتية الاشتراكية لا يمكن أن تقوم العلاقات
على التسلسل الهرمى ، ان حكم دائرة ضيقة أو الاحتكار السياسى يفرضه القادة
الحزبيون ، ولكنها تقوم على اتفاقات الادارة الذاتية والمواثيق الاجتماعية . وهذا يدعو
للقضاء على مفاهيم الدولة البورجوازية وبقيائها ، اذ لا تستطيع الادارة الذاتية التعبير
عن مصالحها عن طريق الديموقراطية التمثيلية التقليدية ، ولكنها تعبر عنها من خلال
المؤسسات التى يفوضها نظام هذه الادارة . وعلى ذلك فتنطبق نظام التفويض له أهمية
ثورية ودور جوهري يلعبه فى تحقيق المزيد من تطور النظام السياسى المبني على الادارة

الذاتية الاشتراكية . والحق أن نظام التفويض المنبثق من الديمقراطية المبنية على الإدارة الذاتية يجعل في الامكان اجراء تأليف ديمقراطي بين مصالح جميع العاملين والمواطنين وما يتبعهم من منظمات الإدارة الذاتية وجمعياتها .

ثالثا : نأتى الى تعددية المصالح التى تباشر الإدارة الذاتية . ان الدور الأساسى للمؤسسات السياسية الديمقراطية هو ضمان التنسيق الديمقراطى المباشر بين مصالح العاملين الحقيقية . وفى تلك العملية من التنسيق بين المصالح ينبغى أن يكون لمصالح الطبقة العاملة الطويلة الأجل دور حاسم .

وعلى ذلك ففى نظام تعددية المصالح التى تتبع أسلوب الإدارة الذاتية لا تحظى جميع المصالح بنفس الأهمية الاجتماعية . ومن ثم فالمصلحة المشتركة ليست عبارة عن مجموع عدد كبير من هذه المصالح وحسب ، ولكنها نتيجة عملية من التأليف الديمقراطى فى صورة اتفاقات بشأن الإدارة الذاتية ومواثيق اجتماعية تلعب فيها القوى الاجتماعية المنظمة دورا فعالا . واذ تفعل هذا يجب أن نذكر مستوى تطور مجتمعنا والعلاقات بين القوى الاجتماعية ، كما نذكر اتجاهات نحو تحويل تعددية مصالح الإدارة الذاتية الى تعددية حزبية . فالمجتمع اليوغوسلافى ما يزال يشتمل على اتجاهات بيروقراطية وتكنوقراطية تحاول ابعاد الإدارة الذاتية عن عملية اتخاذ القرارات .

والغرض الرابع الذى يجب النظر فيه هو ذلك الذى يعتبر القوى الاجتماعية للنظمة عوامل أساسية فى النظام السياسى .

من المسائل الجوهرية التى تواجه العمل على تحقيق المزيد من تطور علم السياسة مركز ودور القوى الاجتماعية المنظمة وخاصة قوى عصابة الشيوعيين اليوغوسلاف .

فباعتبار أن هذه العصابة هى المنظمة الأيدولوجية والسياسية الرئيسية فيجب أن تشارك فى نظام الإدارة الذاتية الاشتراكية . يجب أن يكون لها وجود عند ما تجرى عملية اتخاذ قرارات الإدارة الذاتية ، ومنها مثلا منظمات وهيئات الإدارة الذاتية . ومجالس العمال ، ومجموعات المصالح ، ونظام وجمعيات التفويض . واضح أن هذا التحديد لمدى أنشطة عصابة الشيوعيين يتجاوز مفاهيم نظم الحزب الواحد أو تعدد الأحزاب .

مثل هذا الدور ، وهو غير جديد بصفة أساسية ولكنه لم ينفذ تنفيذا كافيا من الناحية العملية ، لا يعنى أضعاف دور عصابة الشيوعيين الاجتماعى أو اندماجها مع المنظمات الاجتماعية والسياسية الأخرى وقبول التلقائية . ان الأفكار التى ينبغى للنظام السياسى اليوغوسلافى أن يتطور وفقا لها فى اتجاه التعددية السياسية مع النوع المتعدد الأحزاب ، هذه الأفكار لا تلقى القبول حيث أنها تفعل حقيقة هى أنه فى الإشارة الى التعددية فى يوغوسلافيا لا تتمتع لمشكلة فى تعددية الأحزاب السياسية ، ولكنها تتمثل فى تعددية المصالح الأخذ بأسلوب الإدارة الذاتية ، وهو ما يعنى أن القوة الدافعة الأساسية فى المجتمع اليوغوسلافى هى الإدارة الذاتية وليست الدولة والجهاز السياسى أو الصرح التكنوقراطى .

ويزداد الإحساس في يوغوسلافيا وغيرها بالحاجة إلى نظرية سياسية شاملة في الاشتراكية بلونها يكون من المستحيل بناء نظام اجتماعي يقوم على الإدارة الذاتية ، وهذا يفسر ما تعلم السياسة من أهمية كبيرة فضلا عن مسئولية عظيمة ، أن بناء نظام اجتماعي أساسه الإدارة الذاتية يفرض مهام جديدة على علم السياسة ويخصص له مركزا ودورا يسوآن على كافة الأطر السابقة . سوف نشير إلى عناصر مهمة بالنسبة لفحص العلاقات بين علم السياسة والإدارة الذاتية .

ولقد قد علم السياسة في يوغوسلافيا إسهاما له شأنه في الصياغة النظرية والعملية للنظام الاجتماعي القائم على الإدارة الذاتية . لكن إقامة نظام كهذا تتطلب أساليب جديدة في فحص مركز علم السياسة ودوره . صحيح أنه يعمل ببطء على استبعاد بعض مفاهيم بالية عن دور الدولة وبيان السلطة ، الخ . وهذا لا ينطبق على علم السياسة فحسب ، ولكنه ينطبق أيضا على العلوم الاجتماعية بوجه عام . ومع كل ففي الأطار اليوغوسلافى لم يهبط علم السياسة إلى أن يكون مجرد مفسر لسياستنا اليومية ، وأن جرت محاولات من هذا القبيل . وهو لم يصبح أداة لتحقيق أهداف سياسية كما كان الحال في بعض أطارات أخرى فيها على حد قول أحد الماركسيين الإيطاليين « كان التطبيق العملي موضع الثناء كنظرية في حين انتهت النظرية في سلة المهملات » . ومع هذا فعلينا أن نتذكر أن علم السياسة ، شأنه شأن العلم بوجه عام ، لا يخلو من محاولة داخلية لفرض الطابع البيروقراطى ، فهذه نتيجة مترتبة على العلاقات بين البيروقراطية والتكنوقراطية في المجتمع .

لم يفهم علم السياسة في يوغوسلافيا دائما التغيرات الثورية التي تقع في المجتمع فهما صحيحا . فمثلا كان ينبغي أن يبدى شجاعة أكبر في إيجاد صور جديدة لدعم الديمقراطية الاشتراكية . ومن جهة أخرى كان يجب منحه المزيد من الدعم ، لا بمعنى التشجيع وإنما بمنحه مركزا اجتماعيا يكون حافزا لأنشطته النظرية ويضمن وجوده الفعلى الدائم في الحياة السياسية . أن ما له أهمية هنا من الناحية الأساسية هو قصور مشاركة العلوم الاجتماعية بما فيها علم السياسة في العمليات الأساسية والعملية المتصلة بالإدارة الذاتية .

ففي جهوده من أجل أن يظل مستقلا عن سلطة الدولة ونفوذها ، وأن يحاول في الوقت نفسه تجنب التلقائية في تطوره ، حصر نفسه أحيانا في أطر ضيقة ، ولذا فقد وثاقة اتصاله بالموضوعات ، وهو ما لاعم أولئك الذين أرادوا أن يروا علم السياسة يتطور خارج تيارات الإدارة الذاتية ويتجاوز حدود تضال القوى الاجتماعية الكبرى من أجل إقامة هذه الإدارة .

وثمة شعور متزايد بأن علم السياسة يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من نظام الإدارة الذاتية ، وبذا يضطلع بدور ومركز في تطبيق ذلك المفهوم أكثر بروزا ووضوحا مما كان حتى الآن . فالنظام السياسى للإدارة الذاتية الاشتراكية الذى تقوم الآن بنيانه يتطلب وجود علم السياسة بصفة دائمة لا بصفته الاستشارية التقليدية ولكن عن طريق اندماجه في النظام ووجوده في مجموعات المصالح ونظام التفويض والمجموعات المخيلة

والتنظيمات العمالية الأساسية والأجهزة التنفيذية ، الخ • ان ما حدث منذ وقت قريب من إنشاء مجالس اجتماعية يمثل فيها العلم أيضا بشكل صورة جديدة وفعالة من العلاقة بين العلم والممارسة الاجتماعية • والنتائج التي حققتها المجالس الاجتماعية حتى الآن والمبادرات العريضة في سبيل انشائها في كل مستويات التنظيم الاجتماعي تدل على إيجاد صورة جديدة يمكن عن طريقها ضمان أن يكون للعلم دور مباشر في عملية اتخاذ القرارات الهامة في المجتمع •

وحتى يمكن أداء هذه المهمة الهامة يجب صلب علم السياسة بالصيغة الاشتراكية ، أى يجب أن يضطلع بوظيفته على أساس من الادارة الذاتية ، وبذلك يتم التغلب على نقاط الضعف التي سلف ذكرها والنضاء على المؤثرات الناجمة من مختلف القوى الاحتكارية • يجب أن توجه أنشطة علم السياسة نحو اكتشاف وتفحص اتجاهات التطور الجديدة في النظام السياسى الذى يتفق مع الادارة الذاتية •

وثمة نوع جديد من الحق أخذ في الظهور في يوغوسلافيا ، ونعنى به حق المجتمع في الوصول الى العلم • ومن ثم ليس العلم مجالا معزولا عن المجتمع ، ولكنه جزء من المجتمع القائم على الادارة الذاتية وموضع اهتمام دائم من جانب جميع المواطنين هذه المهام الجديدة المخصصة لعلم السياسة تتطلب اجراء تغيرات أساسية في نظام التعليم ، وفي تنظيم البحث العلمى ، وتجديد الكوادر للدراسات السياسية ودور الجمعيات التابعة له ، الخ •

وبذلك لا يفقد علم السياسة استقلاله ، وينبغى أن يواصل دوره في النقد ، على أن يطبق في الوقت نفسه مبادئ التحليل الماركسى على الظواهر في مجتمعنا • انها لفكرة منزمنة تلك التى تذهب الى أن الماركسية يجب أن لا تطبق الا على المجتمع الرأسمالى ، فى حين يمكن فى المجتمع الاشتراكى أن تحل محلها البراجماتية والمذهب العلمى ونظرية الاجماع وما الى ذلك •

وفضلا عن هذا يجب أن يكون علم السياسة أكثر استقلالا فى وضع مصطلحات جديدة ، وهذه يجب أن تكون بسيطة وتمشى مع متطلبات علاقات التسيير الذاتى الجديدة • ومهما يكن من أمر فلا يمكن أن تكون العلاقة بين علم السياسة والمجتمع فى تجانس تام • سوف تظل هناك تناقضات ولكن من المهم أن ينظر الى علم السياسة على أنه عامل اجتماعى مستقل وجزء من نظام التسيير الذاتى •

وعلى ذلك فعن طريق تطور الادارة الذاتية ، الذى يتوقف أيضا على انجازاتها النظرية ، سوف يفض علم السياسة التناقض الملازم له بين مهمته في تقويم المجتمع تقويما ناقدا وأسماهه الفعال في تحوله الثورى •

التربية العلمية الاجتماعية في الاتحاد السوفيتي

● ● ان القرن العشرين لهو قرن ذو تحولات اجتماعية وسياسية ، وانه لقرن ذو تطور وتطور سريعين في الثورة العلمية والفنية التكنيكية وذو نمو اجتماعي شاسع في نمو ونشاط طبقات عريضة يعلو بعضها البعض من كثافة التعداد السكاني . على انه تحت تأثير هذه الظروف والملايسات قد حدث التنوع السريع وتجمع وتجميع اوجه المعرفة العلمية وبزوغ اشراق جديدة وظهور اتجاهات وتطورات وتطويرات جامعة مانعة رائعة في نواحي العلم والتكنولوجيا والثقافة الى جانب اتساع رائع في نطاق البحث العلمي في مجالات ومواجات مختلف العلوم .

ثم انه تحت تأثير الثورة العلمية والفنية والتكنولوجية ، ونظرا الى التقدم الاجتماعي ، قد اصبح لزاما على اتساع نطاق العلم والتكنولوجيا ان يستحوذ على اتجاهات اجتماعية على مستوى اوسع ، ويؤدى الى نتائج في غاية الاهمية . وهذه الاهداف والعمليات يقصد بها ازدياد رائع واسع النطاق في الطريقة (وفي الرول) وفي اهمية العلوم الاجتماعية في الحياة وتقدم المجتمع . على ان هذه العلوم تصبح

المُتَابِع : ف . م . فوكوكو

المدير العام لجامعة موسكو

المترجم : متولى نجيب

من رجال التربية والتعليم والقانون والاقتصاد . تدرّج في عدة مناصب من أستاذ بالمدارس الثانوية الأميرية إلى أن أصبح مدير إدارات الترجمة والبحوث الفنية والتربوية ومراجعا ومؤلفا ومترجما ومدير مكتب رئيس الجمهورية لشؤون الثقافة والترجمة والصحافة . ومن مؤلفاته الدينية نصائح الحج والزيارة في اثني عشر كتابا وموجزاتها بالأزهر الشريف والمجلس الإسلامي الأعلى .

واسعة المدى في الأهمية بوصفها أساسا لتدبير وإدارة الدولة وآلشتون العامة . وإذ إن تقدمية ذات فاعلية في حالات سير الداء بمسبار الدواء لكي يتم الشفاء ، وبوصفها خططا للنمو الاجتماعي . على أن العلوم الاجتماعية ذات اعتبار في سرعة نموها وتقدمها في أقصى حالات السرعة .

وتحت تأثير هذه الظروف والحالات والملابسات قد أصبح في مكنة أي طالب متخرج في الجامعات وصار مهندسا مثلا أو أخصائيا في العلوم أو في الزراعة أو (بوصفه أجر ونومست) أو مدرسا أو طبيا أو رجلا من رجال الاقتصاد أن يؤدي عمله بطريقة متلى هي أكثر فاعلية إذا هو لم يعدد ولم يقيد نفسه في إطار ضيق في مجال تخصصه ، دون أن يسلم نفسه ويوطد مركزه في نطاق أفق واسع من العلوم للاخصائين ، وتساعدهم على أن يؤديوا مهام مناصبهم بنجاح في المجتمع ، وتسمى المنظر أو المظهر العلمي العالمي ، وموقفا اجتماعيا معينا ومظاهر سياسية ومعتقدات إيمانية الاجتماعية ، فيه يحول وفيه يصل وفيه يستعمل معلوماته وخبراته ويطبّقها في كل وجه من أوجه نشاطه .

ثم إن دراسة العلوم الاجتماعية تطور وتنامي وتقوى الصفات الشخصية

والاقتدار على فهم أحداث الحياة الاقتصادية والسياسية والاتجاهات والتوقعات
للمجريات تطور المجتمع وتقدمه .

على أن طلبة المؤسسات التربوية العالية في الاتحاد السوفيتي يتلقون دراسة
علوم كثيرة مختلفة تستوعب وتكون مؤهلاتهم العلمية الوظيفية . ثم ان الميزانية
الزمنية المحدودة تحدد فرصا لامتداد قائمة أنظمة الدراسة . واذن ففي مختلف
الأقطار يكون إجراء تدريس المواد الاجتماعية بطرائق مختلفة ، وهذه العلوم مدرجة
في سجلات (أو كريكولا) مختلف الجامعات والمعاهد العليا .

ويجدد بى أن أوضح طريقة الاتحاد السوفيتي في تعليم العلوم الاجتماعية .

الآراء والأفكار الرئيسية

ان الدستور الجديد (القانون الأساسي) في الاتحاد السوفيتي ، المعمول به في
أكتوبر عام ١٩٧٧ ، يوسع نطاق الحقوق والحريات للمواطنين ، ويتتبع اعطاءهم مزيدا من
الفرص الحقيقية الأوسع نطاقا لكي يطبقوا أنشطاتهم الخلاقة وقدراتهم العقلية الطبيعية
العلاقة بالنابه ولكي يقووا شخصياتهم بكل وسيلة وبكل طريقة ، قد نصت المادة
العشرون من هذا القانون على أن الحرية الشخصية لكل فرد هي الفرض وهي الهدف
لحرية الجميع في المجتمع .

وتضمن وتوفر الدولة السوفيتية تطور وتقدم جميع شمول وصنوف وطرائق
التربية في تعليم العلوم الطبيعية والاجتماعية والانسانية كافة .

على انه في الاتحاد السوفيتي الآن أكثر من خمسة ملايين طالب في المؤسسات
التربوية العليا ، وجميع هؤلاء هؤلاء ، يدرسون ويستعلمون العلوم الاجتماعية .
وهذه العلوم الاجتماعية تدرس على مدى سنى الدراسة في أية جامعة وفي أى معهد من
المعاهد العليا . ونحن نحاول أن نضمن ونوفر نتائج محدودة من خلال تدريس ودراسة
العلوم الاجتماعية ، وأن نضمن ونوفر إيجاد عدد معين من المحاضرات ومن المجموعات
الصغيرة من الطلاب الذين يتلقون موضوعات ومقررات هي أكثر صعوبة على أيدي
أساتذتهم ومن أساتيد يدرسون لهم هذه المقررات .

ثم ان حلقة الدراسة تكون بدايتها التاريخ السياسي للاتحاد السوفيتي ، ذلك
الذي كان يدرس في الفترتين الأولى والثانية في أثناء مئة وسيفين ساعة كانت تخصص
غالباً لمادة الدراسة . ويركز برنامج الدراسة على مصادر معلومات مثل نشأة الحزب
للماركسي في روسيا ، والمراحل الهامة لأوجه نشاطه ونضال الأحزاب السياسية في
المجموعة السياسية للمجتمع السوفيتي والعوامل الأساسية لهذه المجموعة ودورها في
نمو وتطور الاقتصاد والعلم والثقافة والتربية في طبيعة وسلوك ومهام السياسة
الأمنية السلمية الدولية والنضال من أجل تحقيق الأمن والسلام إلى غير هذه وتلك .

بعد ذلك تبدأ في تدريس مادة الفيلسفة ، تلك التي كانت تدرس في الفسقة

الثانية والفرقة الثالثة فى القسم الثانوى ، خلال مئة وأربعين ساعة مخصصة للمادة .
وفى جدول دراسة الطلاب لمادة الفلسفة يكون الطلاب ذوى الملم بتطوير العلم والتدريب الاجتماعى مع تفهم عام من جانبهم للتدخلات والانتماءات الداخلية العامة للظواهر الطبيعية ، مع الماهم بالشكل والصنوف والقوائم الأساسية والقوانين الخاصة بالهجات ، الى جانب الماهم بموضوعاتها وبالتراكيب الأساسية الأصلية لنشأتها ولوجودها .

ذلك أن البند الأول مثلا هو الفلسفة وأغراض وأهداف هذا العلم ودوره فى المجتمع . والبند الثانى هو النضال بين الاتجاهات الأساسية فى تطور وتطوير مادة الفلسفة . والبند الثالث هو المراحل الأساسية فى تطور وتطوير الفلسفة الماركسية ، والبند الرابع هو موضوع تكويناتها الأساسية . والخامس هو تدورها عندهم ومشاعر احساسهم بها وأصلها وروحها . والسادس هو المعرفة بوصفها اشعاا للحقيقة . والسابع هو المناقشات والمحاضرات وسلامة الأذواق . والثامن هو الصنوف والقوانين والقواعد الأساسية للمحاضرين .

على أن خطة سير الدراسة وفقا للبند الثامن تستوعب اثنتى عشرة ساعة مخصصة لأنمال مسائل قانون الانتقال والتحول المتبادلين فى التعديلات والتغيرات الصدية والنوعية ، وقانون اتحاد وتكافؤ الفرص ، وقانون نفى النفى ، والسبب والمسبب ، والضرورة والفرصة ، والنهزة والدفع ، والشكل والتكوين ، وما الى ذلك .

ثم ان هنالك مكانا ذا اعتبار فى مادة الفلسفة مخصصا للأهداف الرئيسية لبناء ولتقديم المجتمع ولصنوف الطرائق الاجتماعية ، وللإتجاهات الأساسية ولوسائل ولقوالب انضباط وتقدم المجتمع . على أن الطلاب كذلك يستوعبون فى افاضة وتفصيل دراسة الأساس والمثل الأعلى الذى يحتذى فى المجتمع والجماعات وشائج العلاقات الطيبة بين الفصول بعضها وبيعض ، والطلاب فى علاقاتهم بعضهم البعض ، وروح ووظائف الدولة ، وتشكيلات وتكوينات الدولة ، ومختلف الأنظمة السياسية بالدولة ، ومختلف الأحاسيس والمشاعر الاجتماعية وغير ذلك .

وعلى سبيل المثال نص البند التاسع عشر من برنامج تدريس مادة الفلسفة على استيعاب الاحساس والشعور الاجتماعى وتكوينه . ونص البند العشرون على مكونات الاحساس الاجتماعى . ونص البند الحادى والعشرون على العلم والثقافة . والثانى والعشرون على قاعدة الجماعات وعلى الشخصية فى التاريخ . والثالث والعشرون على التقسيم الاجتماعى . والرابع والعشرون على دراسة جامعة مانعة استيعابية للأراء والأفكار عن علم الاجتماع (السوسولوجى) المعاصر .

على أن البند التاسع عشر مثلا يستوعب وقته ساعات أربعا فى دراسة مثل هذه المسائل الآتية :

- أ - فكرة الاحساس الاجتماعى أو النعمة الاجتماعية القوية .
- ب - تركيب وتكوين الاحساس الاجتماعى .

ج - الشعور الاجتماعي وأفرادى .

د - فكرة الايديولوجية .

على أننا نأخذ في اعتبارنا أن تدريس مادة الفلسفة يخلق أساسا ذا اعتبار في دراسة الاقتصاد السياسي ، الذي كانت دراسته في الفرقة الرابعة على مدى مئة وأربعين حصة نستوعب دراسة مجموعة المواد الاقتصادية على مراحل مختلفة من التطور الاجتماعي ومن صنوف اقتصادية أساسية اقتصادية ومن قوانين وطرائق يؤدي استعمالها وتطبيقها الى الارتقاء بالتطور والتقدم الاجتماعي . وفي الوقت نفسه تبذل عناية خاصة بتحليل القوانين الاقتصادية في إيجاد وتوظيف جماعة اجتماعية متطورة متقدمة .

على أن قواعد التخطيط ومجموعة طرائق خطط الدولة في التطور والتقدم الاجتماعي تتم دراستها على قدم المساواة . ولقد تبين كيف أن هذه الطريقة تتواءم والاستقلال الرياسي القيادي ، وبدليات وأولويات المشروعات ، وكيف أن هذه الطريقة بالمثل تضمن دائما أغراضا وأهدافا هي أكثر مواءمة للأهداف المواتية للأمانى العريضة . للمشاركة الواسعة بين المواطنين في تدبير شؤون المجتمع والدولة وفي تطور وتقدم الفرد . وبصفة خاصة تقترح الكليات مسألة التيسيرات في المجتمع الاجتماعي ، والفائدة في الاستعمال الحقيقى لتدبير الأعمال ولعملية الحسابات والربح والفائدة والسعر ، والمستويات الاقتصادية الأخرى والموازن واستخدام الطاقات والقوى الخلاقة والنوافع الفعالة لبذل الجهود والأنشطة الأخرى . وتحفز الكلية الطلاب الى اقتراح هذه الموضوعات ومناقشتها .

على أن دراسات علم الاجتماع تصل بطلاب الفرقة الخامسة الى قمة دراستهم واستيعابهم النظام العلمى الشيوعى السوفيتى على مدى ثمانين ساعة أو حصة . وتستوعب هذه الساعات أو الحصص أصل وتطور الآراء الأساسية عن تحليل شامل كامل لمختلف النظريات عن الاشتراكية الكوميونيزمية السوفيتية ، وعن المراحل الأساسية الرئيسية في تاريخها ، وعن قوانين أساس وبناء النظام الاشتراكي الشيوعى الكوميونيزمى ، وطائعات المراحل الأساسية الأصلية في تاريخها ، وقوانين أساس وبناء الاشتراكية والشيوعية السوفيتية ، وروح هذه وتلك ، والمبادئ الأساسية في نظام كل منهما ، والملامح السلمية للطريق الاشتراكي للحياة وخلق أساس مادي علمى تكتيكى للشيوعية ، وكثير من المسائل الأخرى .

وعلى وجه خاص يقدم برنامج هذه المرحلة الدراسية ، وفقا للبند السادس عشر ، التركيب الفصل النوعي للمجتمع الاشتراكي وطرائق الوصول الى أصله الاجتماعى والحصول عليه وتوابعه وتجهينه الاجتماعى .

على أن البند السابع عشر هو الاستبعاد والتنوع التدريجى الأساسى بين المدينة والقرية وبين العمل العقلى والعمل الطبقي .

والبند الثامن عشر هو النظام السياسي للمجتمع الاشتراكي والمزيد من التقدم
لديمقراطية الاشتراكية .

والبند التاسع عشر هو الطريقة العلمية لايجاد ولتدير المجتمع الاشتراكي .
والبند العشرون هو الاشتراكية وتقدم الشعوب . والحادى والعشرون هو نظام الحياة
والأسرة فى المجتمع الاشتراكي . والثانى والعشرون هو الثقافة الروحية بالمجتمع
الاشتراكي . والثالث والعشرون هو جميع نواحى تقدم الفرد وطريقة التربية
الاشتراكية .

على أن أولئك الطلاب الذين يتخبرون واحدا من المعاهد العليا للعلوم الانسانية
وهم أولئك الذين يمدون أنفسهم لتخصصهم بوصفهم اقتصاديين أو محامين ومن رجال
القانون أو مؤرخين أو فلاسفة الخ . فانهم يتلقون العلوم الاجتماعية بطريقة يكونون
فيها أكثر استيعابا من أولئك الذين هم طلاب فى الجامعات العادية المعتادة . وتوجد
برامج وأنظمة اجتماعية أخرى متعددة متنوعة مضافة الى دائرة دراساتهم المعتادة .

ففى كليات الحقوق بالجامعات السوفيتية مثلا يدرس الاقتصاد السياسي على
مدى مئتين وخمسين حصة فى استيعاب نظرية الحكومة والقانون والقانون الادارى
والقانون المدني والقانون المالى والقانون الدولى والقانون الاقتصادى وقانون الأسرة ،
وغير ذلك من العلوم التقنية والسياسية الأخرى .

وفى الإدارات الاقتصادية بالجامعات السالفة الذكر تدرس الفلسفة على مدى مئتين
حصة ، ويدرس برنامج عام فى مادة الاقتصاد السياسى على مدى ثلاثمائة وثمانين حصة .
ويشمل برنامج دراسة هذه الإدارات دراسة الموضوعات الشرعية القانونية ، ونظرية
التدبير ، واقتصاديات الصناعة والزراعة ، كما يشمل هذا البرنامج كثيرا من
الموضوعات الأخرى .

خطط وطرائق التعليم

ان القواعد والتشكيلات الأساسية لدراسة العلوم الاجتماعية فى الجامعات
والمؤسسات والمعاهد العليا فى الاتحاد السوفيتى مؤسسة على المحاضرات وعلى المعاضرين
الاساتذة المستنيرين المستزيدين لمعلوماتهم . والنسبة بين هؤلاء وهؤلاء هى نسبة
واحد الى واحد .

على أنه فى محاضراتهم تنظر الكلية باهتمام الى الرسائل والبحوث الأساسية
فى كل علم من العلوم ، وتقدم موجزات علمية جديدة ، وتزود الطلاب بحقائق وبيعض
مواد احصائية . ولكى تجعل المحاضرات أكثر تشويقا تقدم مقطوعات من الأفلام
ولوحات من الأفلام السينمائية وتستخدم الوسائل الأخرى المسموعة والمرئية .

وتبذل الكليات رعاية خاصة بهدف رفع المستويات العلمية واثراء محاضراتها .
وفى المعاهد العليا يناقش الطلبة بطريقة خلاقة بناء الرسائل الجامعية الأساسية

ذات الاعتبار ، ويتعلمون كيف يستعملونها فى استكشاف وتجربة الأحداث والعمليات الهامة فى التطور والتقدم . ثم انهم يحررون ويقدمون تقارير ، ويشتركون فى المبادلات وفى المقترحات ، ويضيفون آراءهم الى ما قال اصدقاؤهم . وللاستزادة من معلوماتهم يطالعون ويقرأون ويكتبون مذكراتهم ويشتركون فى مناقشة أهم الموضوعات النظرية ويتعلمون ويقرأون ويكتبون أهم وأشهر مؤلفات كارل ماركس وفردرتش انجيلز ، وف . أ . لينين ، ووثائق الحزب الشيوعى والحكومة السوفيتية . ويفعلون مثل ذلك فيما يختص بكتب ومواد وموضوعات علماء الاتحاد السوفيتى والعلماء الاجانب .

وفى كتب المراجع والمواد التربوية الأخرى يعنى بالعلوم الاجتماعية . وتطبع هذه المراجع طبعاات زاهرة هائلة . ويكتب هذه الكتب طلبة افاض فى أكاديمية العلوم وفى المعاهد العليا فى الاتحاد السوفيتى .

أ . واجب أن أوكد أننا نحن اليوم على أهبة أن يكون لدينا عدد ما من مراجع كل موضوع اجتماعى . ووجود قدر قليل من كل نظام يسمح لكل طالب بأن ينتقى ما يلائمه .

ويشترى الطلاب كتب المراجع أو يستمرونها من المكتبات فى جميع الجامعات والمعاهد العليا السوفيتية ومؤسساتها ، وهى مكتبات غنية بالمراجع العلمية الاجتماعية . وبقراءة هذه الكتب يحصل الطلبة على كثير من الموضوعات ذات الأهمية المليئة بالحكمة والأحكام المنطقية .

وفى الاعداد الطلابى بالجامعات والمعاهد العليا يستعملون صنوفا شتى من الأدبيات الموضوعية الميثودولوجية لبرامج العلم الاجتماعى ، كما يدرس لفريق آخر موضوعات وتطبيقات وتربية ميثودولوجية وغير ذلك وتتنولى البرامج التعليمية وتقوم بدعمها وزارة التعليم العالى والاختصاصيون المتخصصون فى التعليم الثانوى فى الاتحاد السوفيتى . ويشارك فى هذه المهمة كثير من مشهورى العلماء وأساتذة العلوم . ومثل هذا العمل المنظم الخارج عن البرامج يضمن مستواهم العالى فى دراسة مادة العلوم ، ويؤهلهم للتعليم فى جميع المؤسسات التربوية العالية .

أن خطط تعليم طلاب الجامعات والمعاهد العليا والتربية الموضوعية الميثودولوجية السالفة الذكر يعمل بها فى كل جامعة وفى كل معهد من المعاهد العليا ، مما يجعل فى الامكان النظر بعين الاعتبار الى الاملاح النوعية لجميع المؤسسات التربوية العالية والجامعة ويتواءم مع تدريس الموضوعات الاجتماعية جنباً الى جنب ومع نوعيات ومواصفات الاختصاصيين المدرسين التابعين .

وتساعد الكليات الطلبة باستمرار ، وتقدم لهم الاستشارات والايضاحات الخاصة بالأسئلة المعقدة والصعبة ، وتجبب عن جميع الأسئلة . والتليفزيون فى الاتحاد السوفيتى يذيع بطريقة منتظمة أحسن المحاضرات عن الموضوعات الأساسية

الهامة فى الفلسفة والاقتصاد انسياسى والتنوعى العلمىة وغير ذلك من العلوم الاجتماعية . ويتربط الطلاب هذه البرامج ويستمتعون بها فى الاعداد الطلابى الجامعى والعالى والامتحانات واسيما البرامج المرثىة والمسموعة ، وفى ادارات التعليم بالمراسلة التى يبلغ طلبتها ٤٩٪ من تعداد الاتحاد السوفيتى الآن .

وبالاضافة الى البرامج الختمىة الاجبارىة فى العلم الاجتماعى توجد برامج اخرى اختيارىة فى المؤسسات التربوىة الجامعىة والعالىة فى الاتحاد السوفيتى والخلاف بين هذه البرامج وتلك ان المواد والموضوعات الاختيارىة تتعلق بمسائل هامة منفصلة فى مادة العلوم وفى التطور والتقدم الاجتماعى السياسى ، وان المحاضرات ليست لجميع الطلاب بل انها مقصورة على الطلبة النظاميين .

واذن فالبرامج الاختيارىة معروفة كذلك بكونها برامج خاصة . وفى جامعة موسكو ، تشمل البرامج الخاصة التالية المقررة فى علم الاجتماع : الدستور الجديد فى الاتحاد السوفيتى ، والتنظيم العلمى للادارة والتنظيم والتدبير ، والمسائل الاجتماعية للثورة العلمىة التكنولوجىة ، والتحليل الشامل للأفكار والآراء الموضوعىة الميثودولوجىة السالفة الذكر والمطبقة فى يومنا هذا ، والمسائل الفلسفىة للانسان ولاحياساته ومشاعره ، والمسائل الاجتماعية السوسىولوجىة للأسرة ولنسبة المواليد ، والمسائل الموضوعىة الميثودولوجىة للتخطيط الاجتماعى ، والمسائل الاقتصادية للثورة العلمىة . التكنولوجىة ، والمسائل العلمىة الاجتماعية السوسىولوجىة فى الطريق الاشتراكى فى الحياة ، ومسائل الفسیر الاشتراكى الاقتصادى ، والمسائل السياسىة للنظام والهيكل الاشتراكى ، والمسائل الاقتصادية للاشتراكىة المتقدمة والتنظيمات العامة فى الاتحاد السوفيتى ، الخ .

وفى الاقتصاديات والفلسفة والكليات الاخرى برامج ومقررات خاصة تلائم الطلاب النابهين بصفة خاصة ، فعلى سبيل المثال يتلقى الطالب النابه فى كلية الاقتصاديات جامعة موسكو ما ينيف على سبعة اقسام زمنىة للدراسة (تيرمات) على مدى ٤٠٠ حصة وفى كلية الحقوق يدرس الطلاب النابهون النظام السياسى للمجتمع الاشتراكى ، وتطور الدستور السوفيتى ، والمسائل الشرعىة القانونية للأمم المتحدة وهكذا .

هذه البرامج الخاصة المتنوعة تراجع بطريقة قاعدىة تنظيمىة . وليست الكلية وحدها هى التى تتولى ذلك ، ولا أعضاء المدارس العليا ، بل يشارك فى ذلك أعضاء مؤسسات البحث العلمى وأعضاء الهيئات الحكومىة ، كل أولئك يتساندون ويتشاركون فى لقاء المحاضرات .

ثم تعقد الامتحانات فى الكليات لكل برنامج اجتماعى علمى ، وقد أصبح لزاما على الطلاب أداء امتحاناتهم النهائىة بجلوسهم لأداء امتحان الدولة فى الشىوعىة العلمىة . وتظهر الامتحانات ان الطلاب يسيطرون بطريقة خلاقة على العلوم الاجتماعية ، ويتملكون قدرة على استعمال أوجه المعرفة النظرىة البناعة ، فى الامام التام بأحداث الحياة الاجتماعية ، وباتجاهات التطور والتقدم ، ومستوى التحصيل والاستيعاب فى

العلوم العلمية الاجتماعية السببسية هو أعل من المستويات الأخرى مواد العلوم الأخرى . وفى جامعة موسكو ىنجم من هؤلاء الطلاب النابهين أكثر من ٩٩٪ .

على أنه فى الجامعات السوفيتية يتم أكثر العمل فيما يختص بعلم الاجتماع فى أثناء أوقات الراحة والفراغ ، وفى أثناء وجودهم خارج أماكن دراستهم ، وفى أنديتهم ، ويتلقون بانتظام دراسة المراجع العلمية ، وغالبا تكون بصفة منتظمة متعلقة بـماجريات الأمور وبأحداث الحالة الحاضرة . ويكتب الطلاب موجزات المعلومات ، ويعطون التقارير التى قد تناولوا فيها كثيرا من الأحداث والمسائل ذات الاعتبار .

على أن وزارة التعليم العالى ، ولاسيما الاخصائيون فى التعليم الثانوى ، واللجنة المركزية للكموسمول ، يعنون بصفة منتظمة مسابقات للبحث فى علم الاجتماع ، يتبارى فيها الطلاب النابهون . وتقام هذه المسابقات على مستويات عدة . فالمستوى الأول يكون عادة فى معهد علمى ، والثانى على مستوى المدينة ، والثالث على مستوى الجمهورية ، والرابع حول الريف أو القرية وعلى مستواها .

ثم أن مشهورى رجال العلوم هم المحكمون الذين يقرأون البحوث العلمية المقدمة اليهم ، فيقدرون ويقررون جوائز الفائزين . وينال الفائزون دبلومات ومدليات تقديرية شرفية . وتحفز المسابقات والمنافسات الى الاهتمام بالدراسات الاجتماعية العلمية . وعلى سبيل المثال كان فى جامعة موسكو أحد عشر ألف طالب فى سنة ١٩٧٥ وخمسة عشر ألف طالب فى عام ١٩٧٧ ، هؤلاء هؤلاء هم النجباء المتشاركون المتنافسون فى مسابقات البحث الاجتماعى العلمى . ولقد بلغ المتسابقون فى آخر مسابقة فى المؤسسات التربوية العالية السوفيتية جمعا مليوناً وتسعة ألف

أن دراسة العلوم الاجتماعية تطور وترقى المظهر العلمى الخلاق فى الطلاب ، وتشجع قدراتهم السياسية وأنشطتهم الاجتماعية واقتدارهم على اتخاذ القرارات والتعامل مع الناس . وهذه القدرات استعملها فعلا الطلاب فى أثناء تأديتهم العمل الاجتماعى ، مثل لقاء المحاضرات على طبقة الدهاء وعامة الناس ، والدعاية والاعلام ، ومواجهة المجادلات والمنازعات والمهازرات التى قد تحدث بين الناس ، وفض المنازعات ، والتدريب ، وممارسة الفنون الجميلة والموسيقى والتعاون مع الناس ، والتبرع بالخدمات الانسانية والخدمات العامة والاشتراك مع ذوى الخير فى أداء الخدمات ، والتبرع بكل معونة اختيارية وخيرية للمدارس ، والمشاركة فى جميع الأعباء وأوجه النشاط .

كل هذا وغيره من أوجه النشاط الاجتماعى يؤديها الطلبة بالمجان طواعية واختيارا ، ويتمرسون فى التدريب الاجتماعى السياسى للطلبة .

وعلى سبيل المثال يوجد ثلاثة آلاف طالب يتشاركون ويتعاونون فى العمل الاختيارى المسمى عمل : كوموسمول فى جامعة موسكو ، إذ يتبرعون بخدمات بالمجان ويعون أجر فى ست وعشرين مدرسة ، ويلقون فى كل عام أكثر من ستة آلاف من المحاضرات لطبقة العامة وللصالح العام .

ثم أن أربعة آلاف طالب يتشاركون ويتعاونون كذلك في جامعة موسكو في تكوين مجموعات من الطلبة المجتدين في أثناء الإجازة الصيفية . وتزيد المشاركة الفعلية النشيطة في العمل الاجتماعي حيوية الواجب الاجتماعي وترقى المهارات والقدرات التنظيمية .

والى جانب هؤلاء الطلبة أكثر من مئة ألف طالب على وشك التخرج على أعباء أن يضطلعوا بمهام أعمالهم بوصفهم طلاب وظائف في مختلف الميادين العلمية . وجميع هؤلاء يدرسون الموضوعات العلمية الاجتماعية الهامة مثل الفلسفة ، يستوعبون الكتب والمواد الفلسفية التي هي الأكبر أهمية ، ويتلقون المحاضرات ، ويعيدون الموضوعات ، ويسهمون في دراسة الفلسفة الخاصة والدروس العليا الموضوعية الميثودولوجية السالفة الذكر . وتعليم الفلسفة هو عامل هام لدراسة العلوم الاجتماعية في النظام السوفيتي .

الكليات ورؤسائها

توجد كراسى خاصة في لندارس التربوية العليا في الاتحاد السوفيتي للإشراف على دراسة العلوم الاجتماعية . فكل جامعة أو معهد به أربعة من مثل هذه الكراسى ، ومجموعها يزيد على اثنين وثلاثين ألف مدرس . ويوجد ألف وثلاثمائة دكتور في مادة العلوم ، ومن بين هؤلاء سبعة عشر ألف طالب في مادة العلوم ، ويشمل الكثير من كراسى مادة العلوم الاجتماعية فصولا خاصة ومكتبات خاصة ، فيها يستطيع الطلبة والذين سيحصلون على درجات جامعية أن يرجعوا الى المراجع من كتب وجرائد علمية وأن يأخذوا مذكرات ومعلومات وأن يعدوا التقارير والموجزات .

وتؤدى كراسى مادة العلوم الاجتماعية دراسة الموضوعات السياسية الاجتماعية وتضبط العمل الموضوعي الميثودولوجي السالف الذكر ، والبحث العلمي ، وتأخذ جزءا ذا حيوية في تربية الطلاب .

وشاغلو هذه الكراسى ينتمون انتماء أكبر وأكثر الى استيعاب المسائل النظرية في الفلسفة والاقتصاد السياسى والعلوم الاجتماعية الأخرى . فهي تسهم في الموضوعات الصلبة في تطور وتقدم المجتمع السوفيتي .

أنهم يقومون بطبع ونشر كثير من الكتب والمراجع والمواد العلمية ، التي تستعمل غالبا في التدريس .

فى عام ١٩٧٦ طبعت ونشرت هيئة التدريس فى كلية الفلسفة فى موسكو أربعة مراجع ومذكرات وست عشرة رسالة مونوغرافية ومجموعات علمية فى مادة العلوم وعشرة كتيبات وكثيرا من المواد العلمية . وفى العام نفسه طبعت ونشرت هيئة التدريس فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة موسكو خمسة عشر كتابا للمراجع وكتب مذكرات وثمانية وأربعين كتابا وأكثر من ثلاثمائة مادة ، وهكذا .

وتندعم تشلط ذوى الكراسى الاجتماعية العلمية فى كل مؤسسة تربوية عالية
محائس ذوى الكراسى لدراسة العلوم الاجتماعية . وتشكل هذه المحائس من عملاء
الكليات ، وتتولى رياستهم اما عملاء كليات واما وكلاء عملاء كليات . وتقترح المحائس
الأمور الرئيسية الهامة لأنشطة ذوى الكراسى وتلأب على ايجاد وسائل تحسين
التعليم العلمى البعثى . ان كراسى مادة العلوم الاجتماعية ذات صلات ببقية الكراسى
الأخرى فى داخل المعهد .

وتندعم الحكومة وتؤكد جميع الوسائل المواتية لتعليم العلوم الاجتماعية فى
المؤسسات التربوية العالية السوفيتية .

وتؤسس وزارة التعليم العالى ، وإدارة التعليم الثانوى الخاص ، بالاتحاد
السوفيتى ، وتندعم الخطة والمنهج وبرامج مادة التربية الاجتماعية ، وتطبع وتنشر
الكتب والمراجع ، وتدبر تدريب الاخصائين فى مادة العلم الاجتماعى ، وتوجد الأعمال
والمهام فى شتى شكول وصنوف ومظاهر العلوم الاقتصادية ، ومادة العلوم ، والتربية ،
والثقافة .

وتبذل الوزارة قصارى جهدها فى تحسين أنشطة كراسى مادة العلم الاجتماعى ،
وتنظم باستمرار لقاءات لرؤساء هذه الكراسى . وتعقد هذه اللقاءات فى الكريملين ،
حيث يفترحون التوصيات الهادفة الى تحسين أوجه نشاطهم فى هذه الكراسى .

وتوجه المدارس العليا انتباهاها لتدريب الأساتذة والمحاضرين ، لتأهيلهم لكراسى
مادة العلوم الاجتماعية .

وتتولى تدريبيهم الإدارات الجامعية المتخصصة فى الفلسفة والتاريخ والعلوم
الاقتصادية والقانون خلال خمس سنوات ، وتزودهم بأوجه المعرفة النظرية والعملية ،
وبالمهارات التى تمكنهم من أداء أعمالهم بوصفهم محاضرين أو مساعدين فى كراسى
مادة العلم الاجتماعى بمجرد تخريجهم مباشرة ولكى يتاح لكل منهم بوصفه مدرسا أول
لا مندوحة له عن أن يتلقى دراسة تؤهله لكى يصير زميلا فى مادة العلوم . ومدى هذه
الدراسة سنوات ثلاث ، وعليه أن يقدم رسالة .

والمرحلة التالية للمدرس مادة العلم الاجتماعى هى مرحلة كونه أستاذًا مساعداً .
وفى مكنة المدرس الأول أن يصبح أستاذًا مساعداً اذا هو قام بمجهود فعال فى بحث
علمى وطبع ونشر مؤلفات فى مادة العلوم . وفى استطاعة الأستاذ المساعد أن يصير
أستاذًا بعد حصوله على الدكتوراه ، ويتبغى ويجب أن تكون رسالته فى مسائل
وموضوعات العلوم الاجتماعية .

ان جميع مدرسى العلوم الاجتماعية عليهم تحسين مؤهلاتهم الجامعية مرة واحدة
كل سنوات خمس . على أن مدة المقرر لاتتجاوز فى هذه الحالة خمسة أشهر ، ويمكن
أن يشمل هذا المقرر مقررا اختياريلا لا حتميا أو عملا على مزاج العامل وعن طيب خاطره

فى معاهد بحوث علمية أو فى الهيئات الحكومية أو على الكراسى الجامعية للجامعات الأخرى .

وخلال هذه الفترة يتقاضون مرتباتهم شاملة كاملة ، ويوجد معهد واسع للدراسات الراقية العليا المتقدمة للمدرسى المواد الاجتماعية فى جامعة موسكو . وفيه يحسن مؤهلاتهم ودرجاتهم العلمية حوالى ألف من المحاضرين . وهم يتلقون جميع المقررات الجامعية فيه ، فى أثناء كل عام ، رعلى مدى ستين حصة جامعية .

يتلقون المقرر العلمى الموضوعى على مدى ثمانين حصة جامعية . ويتلقون مقررات خاصة على المسائل والمشاكل الجارية العلمية الاجتماعية ، على مدى مئة وعشرين حصة جامعية . ويتلقون محاضرات عن طرائق التدريس على مدى أربع وعشرين حصة جامعية ومحاضرات عن المسائل والمشاكل على مدى خمسين حصة جامعية .

على أنهم يسهمون فى التدريس بالمدارس على مدى ست وثمانين حصة جامعية ، وفى الفصول التطبيقية على مدى اثنتين وخمسين حصة جامعية .

وتوجد معاهد مشابهة ومماثلة فى جامعات ليننجراد وكيف ومينسك وطشقند وروستوف وفى مدن أخرى .

كراسى مادة العلم الاجتماعى بالاتحاد السوفيتى بينها وبين طلاب جميع البلاد الأخرى الاشتراكية صلات متواصلة .

فكراسى جامعة موسكو مثلا يتجمع شاغلوها مع شاغلى كراسى جامعات وارسو وصوفيا وبراج وبرلين وهافانا وغيرها . وتختلف هذه الصلات وتنوع من حيث تبادل الأساتذة والمحاضرين ، والبحث العلمى المتبادل والمسائل المتبادلة من حيث طبع ونشر الكتب ، ومن حيث تبادل الخطط والمناهج .

فمثلا كتبت هيئات أساتذة الاقتصاد فى جامعات موسكو ووارسو وجامعات مدن أخرى أربعة مجلدات بينها وشائج الصلات فيما يختص بمسائل إعادة النظر فى موضوعات الاقتصاد الاشتراكى العالمى وفى أمر أساتذة العلوم فى جامعات موسكو ووارسو وجامعات المدن الأخرى ، كما كتبت وطبعت ونشرت ثلاثة مجلدات متوامة عن الرول الاقتصادى فى الدولة .

وتدرب المؤسسات التربوية العليا السوفيتية عددا كبيرا من الأساتذة والمحاضرين بغية جعلهم من أصحاب الكراسى الجامعية لمواد العلوم الاجتماعية فى الأقطار الاشتراكية، وتساعدهم مساعدة فعالة فى تحسين مؤهلاتهم ودرجاتهم العلمية الجامعية .

مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأفلام كتاب
مختصة وأمانة وارسين .
ويقيم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة من
منه الاصلية العربية ، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من مدافعة
البحث في قضايا العصر .

تصدر شهرياً

مجلة رسالة اليونسكو

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
مستقبل البشرية

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

مجلة اليونسكو للمكتبات
مجلة (ديسوجين)

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

العلم والمجتمع

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغة
الدولية ، وتصدر طبعا بالعربية بالاتفاق مع اللجنة القومية
للونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية العربية ، ووزارة
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الثنى ٢٥ قرشاً

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية

حوار بين المدينة والريف

العدد التاسع والثلاثون - السنة العاشرة

أبريل / يونيو ١٩٨٠

تصدرت هذه المجلة رسالة اليونسكو



مركز دراسات الوحدة العربية

١٠ أبريل ١٩٨٠

١٠ نيسان ١٩٨٠

٢٤ جمادى الاولى ١٤٠٠

محتويات الكتاب

* الهجرة والتحول الاجتماعى الاقتصادى
فى افريقية

ترجمة : امين محمود الشريف

* طرائق الانتاج والاتوازنات الزراعية

بقلم : الدكتور روجر بارترا

ترجمة : متولى نجيب

* اواصر العلاقات بين القرية والمدينة
فى الهند

بقلم : بريج راج تشوهان

ترجمة : حسن حسين شكرى

* تغيير العلاقات الاجتماعية فى منطقة
لبية نصف حضرية

بقلم : صبحى . م . جانوس

* التحضير والمودة الى القرية فى
جمهورية كوريا

بقلم : كيونج دونج كيم

والسيدة اون جون لى

ترجمة : عطيات محمود جاد

* ابنية فى ضاحية المدينة

بقلم : فرانك ليمنج ، وجون سوسان

ترجمة احمد رضا

* الهجرة والاقتصاد الصناعى والاستهلاك
الجماعى

بقلم : بريان . د . روبرتس

ترجمة : الدكتور راشد البراوى

تدوين : مجلته رسالته اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت حرب

ميدان التحرير - القاهرة

تليفون : ٧٤٩٥٠٩

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوى

هيئة التحرير

د . مصطفى كمال طلبة

د . السيد محمود الشنيطى

د . محمد عبد الفتاح القصاص

عمشان منويه

صفى الدين العزاوى

الإشراف الفنى

عبد السلام الشريف

الهجرة

والتحول الاجتماعى والاقتصادى فى افريقية

تمهيد

يرى معظم المراقبين ان الهجرة الماصرة فى افريقية وبخاصة من المناطق الريفية الى الحضرية ، تعد فريدة من الناحية التاريخية ، فى شكلها ، وكثافتها ، وصفتها ، ونتائجها . ولهذا حاول العلماء الاجتماعيون خلال العقود الماضية ، وبخاصة منذ اواخر العقد السابع ، ان يسجلوا مميزات المهاجرين ، ومحددات الهجرة ، واهم من ذلك انهم حاولوا تلبية القائمين بالتخطيط ورسم السياسات الى نتائج الهجرة المتزايدة من الريف الى الحضر فى المناطق التى يهاجر الناس منها والىها . واهم هذه النتائج فى الريف استنزاف القوى العاملة فى الريف وائر ذلك فى الانتاج الزراعى والتنمية الريفية واهمها فى المدن ازدياد البطالة ، وتكدس السكان والضغط على الخدمات الاجتماعية غير الكافية ، ومايقترون بذلك من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

وقد استطعنا فى هذا المجال بالمعلومات المستقاة من سلسلة من الدراسات عن محددات الهجرة فى افريقية ، ومميزاتها ، وانماطها ، وذلك لاستكشاف الصلة

الكاتب : أديرانت أديبوم

محاضر أول بقسم السكان والاحصائيات الاجتماعية
وجامعة ايفينجيوريا . قام باجراء عدد من البحوث
العينات الخاصة بالهجرة في مدن نيجيريا ، ونشر عددا
من المقالات عن مسائل الهجرة والسكان .

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب
والعلوم الاجتماعية ، سابقا رئيس مشروع ألف كتاب

بين الهجرة وعمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي وأثرها في السياسات والبحوث . وسنعرض في هذا المقال للهجرة الداخلية والدولية (وبخاصة بين القارات) نظرا لازدياد أهمية الهجرة الدولية في مختلف انحاء القارة وبخاصة في غرب افريقية وجنوبها . ولكن معظم كلامنا سوف ينصب على افريقية الاستوائية

أنماط الهجرة ومميزاتها ومحدداتها في افريقية الاستوائية

يقول سيمونز وغيره (١٩٧٧ ص ٧) بحق ان التحليل المنهجي لانماط الهجرة في القارة الافريقية (عمل شاق) ووجه المشقة في هذا العمل انه توجد فروق واضحة في هذه الانماط بين الاقاليم والبلاد الافريقية وفي داخل هذه الاقاليم والبلاد التي ليست متجانسة من الناحية الثقافية والاقتصادية والبيئية يضاف الى ذلك وجود فروق بارزة بين النظم السياسية والتراث الاستعماري ، وكلها عوامل أثرت ولا تزال تؤثر في حجم الهجرة واتجاهها ومميزاتها في افريقية وليست الهجرة ظاهرة متجانسة في افريقية ، فالموقف فيها ديناميكي ، ومعقد ثم ان ملامحها العامة تتكشف بالتدرج حتى الان . يضاف الى ذلك ان تاريخ القارة حافل بالحركات والتنقلات عبر الحدود القومية وداخلها ، التي ترجع الى التجارة

والاسترقاق ، والتبشير ، والرعى ، والكوارث الطبيعية ، والحروب (آدو ١٩٧٤ مابونجني ١٩٧٢) . وقد أثرت هذه العوامل في شكل هذه التنقلات واتجاهاتها ومميزاتها . ومن هنا يحسن بنا ان نذكر لمحة تاريخية موجزة عن هذا الموضوع فنقول :

نستطيع ان نتبين ثلاث مراحل للتنقلات التي تتسم بطابع الهجرة : مرحلة ما قبل الاستعمار ، والمرحلة الاستعمارية ، ومرحلة ما بعد الاستعمار ، وتشمل هذه الاخيرة فترة الاستقلال وفترة ما بعد الاستقلال (ادبيوجو ١٩٧٧ ب بروذيرو ١٩٧٨) وفي عهد ما قبل الاستعمار كان الدافع الى الهجرة هو الحروب الفتاكة والكوارث ، والبحث عن المزارع الخصبة ، واستعمار المناطق الجديدة . وقد توقفت الان بعض هذه الهجرات في حين استمر بعضها . وكانت معظم تنقلات السكان وبخاصة منذ مجيء الحكم الاستعماري وما صاحبه من الاستقرار ترتبط بالاستراتيجيات الاقتصادية للحكومات الاستعمارية . وقد أدى نمو قطاع الصادرات الخارجية ، والاهتمام بالقطاع الحضري الى تفاوت كبير بين نمو قطاعات الاقتصاد وتوزيع الثمرات الناجمة عن هذا النمو . وقد لجأت السلطات الى تجنيد القوى العاملة المطلوبة للعمل في المناجم ، والمزارع ، والادارات الحكومية ، بطرق مختلفة سواء بالاقناع او القهر ، ومن ذلك التجنيد الجبري ، وفرض الضرائب ، وغيرها من الوسائل القسرية والجبرية . وقدرات هذه الوسائل - بدورها - الى تنشيط حركة الهجرة نحو مراكز النمو خاصة . ولما كانت ظروف العمل والمعيشة في هذه المراكز سيئة فقد أدت الى مايسمى (الهجرة المستهدفة) (ادبيوجو ، ١٩٧٧ ب جوان ١٩٧٦)

اما فترة ما بعد الاستقلال فقد اقتضت على تعزيز نمط التنمية الموروث من الحكم الاستعماري ، فتنمية الحضر ، وادخال التعليم الابتدائي المجاني ، وزيادة نمو السكان ، واستثمارات الشركات المتعددة الجنسية ، كل ذلك عزز حجم الهجرة وكثافتها ومحدداتها نحو المدن الكبرى بخاصة . ونستطيع ان نتبين اربعة انماط كبرى للهجرة : النمط الاول - وهو ما سنتكلم عليه بالتفصيل في هذا المقال - الهجرة من الريف الى الريف ، وهذا النمط من الهجرة يتخذ صورة الهجرة الاستيطانية او هجرة العمال الموسمين او الدائمين فيما بين المناطق الزراعية والانماط الاخرى هي الهجرة من الريف الى الحضر ، ومن الحضر الى الحضر ، ومن الحضر الى الريف . والهجرة من الحضر الى الريف تتخذ عادة طابعا استيطانيا في معظم البلاد الافريقية ، وهي عودة المهاجر الى وطنه

وقد ميز نولز وانكر بين ثلاثة انواع من الهجرة في كينيا : الهجرة من الريف الى الريف لاعادة التوطين في المناطق المخصصة لسكن البيض في العهد الاستعماري والهجرة من الريف الى الريف للبحث عن عمل زراعي في قطاع الاملاك الحكومية ، والهجرة من الريف الى الحضر بحثا عن العمل بأجر في المدن . واكبر هذه الانواع في كينيا الهجرة من الريف الى الريف . والدليل على ذلك انه من بين المهاجرين

والمهاجرات فى ١٩٦٩ لم يهاجر سوى ٣٤ ٪ من الذكور و ٢٥ من الإناث الى (احدى المدن الكبرى الاحدى عشرة التى يبلغ عدد سكانها ١٠٠.٠٠٠ نسمة أو أكثر (نولز وأتكر ١٩٧٧ ص ١) وفيما يتعلق بفانا أوضح أبوسى ودى جرافت جونسون أن أغلب . (حوالى ٦٠ ٪) الهجرات المسجلة فى تعداد ١٩٧٠ كانت من الريف الى الريف (دى جرافت - جونسون ، ١٩٧٤) . ووردت مثل هذه الملاحظات عن نيجيريا ، وسيراليون ، وساحل العاج (منظمة العمل الدولية ، ١٩٧٥ أودو ١٩٧٢) وتمتد الهجرة الدورية من خصائص الهجرة الافريقية ، وتمت فى الغالب من الريف الى الريف ، وتهدف الى توفير العمال حين تشتد الحاجة اليهم فى مختلف انحاء القارة . وفى غرب افريقية - مثلاً - تتخذ هذه الهجرة مساراً من الشمال الى الجنوب متجهة من منطقة السافانا الى منطقة الغابات . وأشهر الامثلة لهؤلاء المهاجرين مهاجرو قبيلة مسى الذين يتجهون الى المناطق الساحلية فى غانا وساحل العاج ، والمهاجرون من مالى الى جنوب ساحل العاج ، ومن الشمال الشرقى الى مناطق الكاكاو فى جنوب غانا (مابوجنجى ، ١٩٧٢ سيمونز وغيره ، ١٩٧٧) . وفى نيجيريا لوحظت حركات من الشرق الى الغرب بين العمال المهاجرين من قبيلة ايو وأرهوبو من الجزء الشرقى الى منطقة الكاكاو فى الجزء الجنوبى الغربى من البلاد (أودو ، ١٩٧٢) . وتتخذ مثل هذه الهجرات - فى معظم الاحوال شكل حركة جماعية اولية من الجهة الاصلية ، ثم يعيد المهاجرون تشكيل انفسهم فيما

بعد فى صورة جماعات متجانسة فى الجهة التى ينتهون اليها ، كما هو حال المهاجرين فى غرب الكمرون والنيجيريين فى غانا . ومن المشاهد أن وجود الاقارب الذين يملكون مواطنهم مدى الفرص المتاحة لهم يساعد على تيسير الهجرة ، كما تؤدي أحياناً الى سلسلة من الهجرات وليست الهجرة من الريف الى الريف مقصورة على التنقلات المحلية . ذلك أن معظم الهجرة من قطر الى قطر ، وبخاصة فى غرب افريقية هى ايضا من الريف الى الريف ، وهذا هو حال عمال الحدود (المقيمين على الحدود بين بلدين) والعمال الموسمين والمؤقتين المهاجرين . والواقع أن هيئة العمل الدولية أشارت فى أحد تقاريرها الى (اصرار المهاجرين على استيطان الارض ، وبخاصة أهل توجو فى غانا ، وأهل الفولتا ومالى فى ساحل العاج ...) (هيئة العمل الدولية ، ١٩٧٥ ، ص ٦) ويمكن القول بأن عمال الحدود والعمال الموسمين والمؤقتين المهاجرين يرون أن الهجرة (ليست سوى توسع عبر الحدود القومية فى الهجرات الداخلية ، وفى الهجرة من الريف الى الريف) وفى غانا يعيش نحو نصف المهاجرين ويعملون فى المناطق الريفية . وفى ساحل العاج يقيم ثلاثة أرباع عمال الفولتا المهاجرين فى القرى (هيئة العمل الدولية ، ١٩٧٥) . هذا والمسافة التى يقطعها هؤلاء المهاجرون من الريف الى الريف متقاربة ، ولكن الهجرة مقصورة عادة على الاقطار المجاورة وبخاصة على المناطق ذات المميزات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقومية الماثلة

وكانت الهجرة سائدة عبر الحدود القومية فى غرب افريقية قبل حصول البلاد على الاستقلال السياسى وظهور الحدود الإقليمية الواضحة المعالم على أن

تدعيم الحدود لم يكن له اثر كبير فى الحد من الهجرة لان معظم المهاجرين تنقلوا بحرية دون ان توقفهم الحدود (الاصطناعية) والحق ان هذه الهجرة الحرة فى اوساط العمل دعمت حياة بعض الاشخاص ، كما دعمت اقتصاد بعض الاقطار ومنها فولتا العليا . وبعد الاستقلال ومصاحبه من التغيرات السياسية حدث تغيير جوهري فى مدى الهجرة من دولة الى دولة ، وحدث فى بعض الاحوال تغيير فى نمط هذه الهجرة بيد ان الهجرة ومعظم الحالات كانت ذات اجل قصير او متوسط من المناطق الكثيفة السكان او المناطق ذات الموارد الطبيعية الضئيلة الى مناطق التعدين والزراعة ، والمحاصيل المدة للتسويق ، وبخاصة المناطق الساحلية وكان هذا فى غرب افريقية هو حال الهجرة من الريف الى الريف اذ اتجهت من مناطق السافانا فى فولتا العليا والنيجر ومالى الى المناطق الساحلية المنتجة للمحاصيل السوقية فى غانا وساحل العاج

هذا والهجرة من الريف الى الريف - وهو النمط السائد فى افريقية - تعكس تنوع الميزات البيئية ، والوارد والقرص المحلية المتفاوتة ، ونظم ملكية الارض المتغيرة ، والطلب الدورى للعمل فى مختلف انحاء القارة ، ومكان المشروعات الزراعية . ففي جمهورية الكمرون المتحدة - مثلا - اوضح جوان انه (فى القرن الماضى كله تقريبا كان حجم الهجرة ومسارها فى هذا الاقليم مرتبطا اساسا بمكان وتشغيل المشروعات الزراعية الصناعية الكبرى فى المنطقة الجنوبية من الاقليم (جوان ١٩٧٦ ص ٩) . وفى كينيا ايضا ادى انشاء المزارع الواسعة النطاق والتوسع فى المناجم فى ظل الحكم الاستعماري الى تنشيط الهجرة من الريف الى الريف (اتحاد ارباب الاعمال فى كينيا ، ١٩٧٦ ص ٢-٣) . وفى سيراليون تجرى الهجرة من الريف الى الريف فى الغالب ، استجابة لموسمية الزراعة ، ولذلك تظهر واضحة فى مناطق الارز الكبرى والمناطق المجاورة كما تدور بين الاقاليم ذات المحاصيل السوقية وغيرها من المناطق فى اثناء موسم الحصاد (هيئة العمل الدولية (حاسبا ١٩٧٨ ص ٢٤١)

وتعكس هذه الهجرات بوضوح مميزات المهاجرين من حيث المهارة ، والتعليم والزواج ، والسن ، والجنس (ذكر او انثى) وهذه الهجرات تتفق مع المنطق ايضا فيما يبدو ، لان افريقية قارة ريفية فى المقام الاول . وترتبط مميزات المهاجرين بنوع الهجرة ، الذى يؤثر بدوره فى محدداها . وخلافا للمهاجرين من الريف الى الحضر نجد ان معظم المهاجرين من الريف الى الريف سواء داخل الحدود القومية او عبرها هم من كبار السن ، وبخاصة بين سن ٢٥ وسن ٣٤ (هيئة العمل الدولية ١٩٧٥) ، وهم اميون وغير مهرة فى الغالب ، واذا كانوا متزوجين فانهم فى العادة يتركون ازواجهم واولادهم فى الوطن (آدو ، ١٩٧٥ ، اديجو ، ١٩٧٧) ، واية ذلك ان ضالة الاجور وسوء ظروف العمل بين عمال المزارع فى جمهورية الكمرون المتحدة وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقية خاصة قد ارغمت المهاجرين على ترك اسرهم فى اوطانهم ليقوموا بزراعة حقل الاسرة سدا للعجز فى

اجور العمال المهاجرين (بوهنج ، ١٩٧٧ ، ايلكان ، ١٩٧٧) . ونتيجة ذلك تقسيم العمل بين افراد الاسرة الكبار : الرجال يهاجرون للعمل باجر ، والنساء يعملن فى الحقل . وهذا يقتضى تكرار زيارة المهاجرين لوطانهم ، وزيادة دورات الممسل باستخدام عمال جدد عند تسريح غيرهم وفى يوتسوانا وليسوتو وسوازيلاندة يرجع مايسمى (بالهجرة التنفيذية) - كما قال بوهنج بحق - الى عدم الاهتمام برفاهية المهاجرين ، والى (نظام يجعل الرجل الاسود مذبذبا بين اسلوبين من الانتاج) (عامل مؤقت ، وفلاح جزئى) ويمنع الزوجة والاولاد من التحرر من ريقة (ذراعة الكفاف) (بوهنج ، ١٩٧٧ ص ٧)

ويقول مسكرنهاس من جمهورية تنزانيا المتحدة :

(على الرغم من ان الهجرة الواسعة النطاق الى المزارع الاستعمارية الواقعة فى المناطق الساحلية نجمت عن الحاجة الى العمال ، وعلى الرغم من استخدام وسائل مختلفة - ضريبة الاكواخ الخ - لضمان المدد المتصل من العمال ، فان الاجور المدفوعة لهم كانت ضئيلة بوجه عام بحيث لا تفرى السكان المحليين الذين آثروا ان يزرعوا ويبيعوا الطعام للطبقات العليا . وفى الاماكن الاخرى التى امكن فيها زراعة المحاصيل السوقية اتجه الفلاحون الى استئجار ارض صغيرة كوسيلة للحصول على العملة الصعبة . ولم يكن من الممكن اغراء العمال الا فى المناطق الفقيرة من طريق الاجور الكبيرة المعروضة للعمل فى المزارع ولكن ذلك العمل كان مؤقتا ومقصورا على التعاقد مع الذكور ، ولا يتم الا بعد مجهودات كبيرة لتجنيد العمال فى تلك الاقاليم الفنية بالابدى العاملة (مسكرنهاس ، ١٩٧٦ ص ١٩)

وعندما تحسنت ظروف العمل جاء بعض المهاجرين بزوجاتهم الى محل عملهم او لحق بهم زوجاتهم فيما بعد . ويذكر جوان مثالا واضحا لاثر تحسن ظروف العمل فى استقرار العمال المهاجرين فى مزارع الكمرون (جوان ، ١٩٧٦ ، ص ١٠) قال :

(عندما كان العمال يتقاضون اجورهم نقدا بدلا من الجرايات (المخصصات الغذائية) ظلت اجورهم غير كافية . ولذلك اضطرت اسرهم المرافقة لهم الى زراعة الطعام . ولما تحسنت ظروف العمل ، وتوافرت فى المزارع بعض الزايات مثل السكن بلا اجرة ، ووسائل الترويج والترفيه ، والتعليم الابتدائى المجانى ، وتعليم الكبار ازداد عدد العمال المهاجرين ، بل جذبوا معهم قوما آخرين . وفى اوائل الحكم البريطانى كان تجنيد العمال غير اختياري ، ولكن زيادة الاجور وحسن المعاملة اديا الى العمل الاختياري المبني على مبادرة الفرد وقراره) ١ هـ

ومن هذا يتضح ان الهجرة من الريف الى الريف السائدة فى افريقية هى بديل من الهجرة من الريف الى الحضر . ويمكن القول بوجه عام ان المهاجرين المتجهين الى المدن ، وبخاصة فى السنوات الاخيرة ، يغلب عليهم ان يكونوا شبانا ومتململين (آدو ، ١٩٧٥ ، بيرلى وغيره ، ١٩٧٦ ، دى جرافت .. جونسون ١٩٧٤)

وعلى العكس من ذلك يتألف المهاجرون من الريف الى الريف فى الغالب من الاشخاص غير المهرة الذين هم فى منتصف العمر . والاعمال الاقتصادية المتاحة للمهاجرين من الريف الى الريف ، فى القطاع الزراعى ، ترتبط ارتباطا وثيقا بخبرتهم ومستوى مهارتهم (ادبيجو ، ١٩٧٧) . ومن ثم فانهم بدلا من ان يهاجروا الى المدن فيعرضوا انفسهم لخطر البطالة ، ومشكلات الاسكان والنقل ، وغلاء المعيشة ، وغير ذلك من الاخطار المترنة ببيئة غريبة عنهم ، يؤثرون الإقامة والعمل فى القطاع الزراعى لقلة الاخطار فيه .

وصفة القول ان اسباب الهجرة من الريف الى الريف ترجع الى عوامل سكانية واقتصادية ، ذلك ان الضغط على الارض المتاحة قد اشتد بسبب سرعة نمو السكان فى الريف ، الذين يزداد عددهم بمعدل ٢ ٪ سنويا (ادبيجو ، ١٩٧٨ هـ ع د / جاسبا ، ام / ايكبا ، ١٩٧٧) مما ادى ايضا الى تفتيت الارض على نطاق واسع . اما العوامل الاقتصادية فتربط بازدياد فقر العمال الزراعيين ، وازدياد نسبة الفقراء والمعلمين فى الريف ، وزيادة التفاوت فى الدخول بين العمال الزراعيين وغيرهم ، بالإضافة الى استراتيجية التنمية التى تركز فى المقام الاول على المزارع الكبيرة فى المناطق الريفية ودعم القطاع الصناعى (الحضرى)

وعندما نتحدث عن طبيعة ومحددات الهجرة الى الريف يجب ان لا نغفل الإشارة الى عدم الميل للهجرة بين سكان الريف (ادبيجو ، ١٩٧٨) ولاتزال معلوماتنا عن السكان الذين لا يميلون للهجرة غير وافية حتى الان . على ان الشواهد والادلة المتوافرة تبين ان عدم الهجرة يقتزن بعدة عوامل ، منها الصلات القوية التى تربط اهل الريف ، والتعلق بموطن الاسلاف ، والجاذب (الثقافى) الذى يشبط الهمم عن الهجرة ويدفع المهاجرين الى العودة الى موطنهم فى اغلب الاحيان ، والامانى والامال المحدودة ، والسن ، والجنس (ذكر أو أنثى) ، ثم العوامل التنظيمية كالروابط الطائفية ومايرتبط بها من مسئوليات (ادبيجو ، ١٩٧٨ ، كالديويل ١٩٦٦ جوان ، ١٩٧٦) . ويلاحظ ان توافر الارض الخصبة ، وارتفاع الدخل الزراعى وبخاصة بين الفلاحين الذين يبيعون محاصيلهم بالنقد ، كل ذلك يؤثر فى درجة استقرار اهل الريف . يضاف الى ذلك ما اوضحه امين وجوان من ان الهجرة الى خارج الريف لاترجع دائما الى درجة الفقر فى الموطن الاصلى ، فقد لاحظ جوان فى جمهورية الكمرون المتحدة - مثلا - ان : (سكان الجنوب الذين لاتربطهم صلات ثقافية قوية يميلون الى الهجرة ، ولكنهم لايهاجرون بسبب التفاوت الكبير بين الظروف والفرص المحلية وبين نظائرها فى الاماكن الاخرى . ولذلك فان من يجد منهم بدائل محلية - فى الصناعات والحرف والتجارة مثلا - قاوموا الدافع الى الهجرة) . ومن الامثلة الاخرى قبيلة سريرى فى السنغال . يقول امين ، ١٩٧٤ ، ص ٩١) ان قبيلة بسنارى فى شرق السنغال (من افقر اهل الاقليم ، ولكنهم لايهاجرون ، فى حين ان السريرى يهاجرون مع ارتفاع دخولهم النقدية والمينية) ومن الواضح ان الامر يحتاج الى المزيد من البحوث فى هذا المجال .

اثر الهجرة فى التحول الزراعى ، والاقتصادى والاجتماعى فى المناطق الريفية

سوف نتكلم على اثر الهجرة فى الاقتصاد الريفى من ناحيتين : اثر الهجرة الخارجية من المناطق الريفية فى التحول الريفى ، واثر الهجرة الداخلية وعودة

المهاجرين الى المناطق الريفية فى التحول الزراعى والاجتماعى والاقتصادى . وسنركز فى كلامنا على المدى الذى تكون فيه الهجرة من الريف الى الريف بديلا من الهجرة من الريف الى الحضر وتشير الدلائل المستمدة من الدراسات الاقليمية الى ان الهجرة من المناطق الريفية ذات نتائج اقتصادية وسكانية واجتماعية (جود، ١٩٧٦، لى برى، ١٩٧٧ اكريكى ، ١٩٧٥) ، وفى مقدمة ذلك استنزاف معظم القوى البشرية النشيطة والماهرة والمبتكرة من المناطق الريفية ، وتأثير ذلك فى التنمية الريفية والانساج والتحديث الزراعى . والشاهد فى افريقية حيث تعتمد زراعة الكفاف بشدة مع القوة الجسمية ان استنزاف الرجال القادرين من المناطق الريفية ، واسراع الشيخوخة الى سكان الريف ، يجعل من العسير ان يحل جيل جديد من المزارعين محل الجيل القديم ، ولهذا اثره فى مستقبل انتاج الطعام بكمية كافية لتموين سكان الريف والحضر الذين يزدادون نوا يوما بعد يوم . وكانت النتيجة هى ازدياد اعتماد معظم الدول الافريقية على استيراد الطعام من الخارج ، مع ان الموارد الاساسية لهذه الدول تتضمن وفرة الاراضى وخصوبتها . وقد ادى هذا ايضا الى الاعتماد الكبير على العمال المهاجرين (ذوى الاجور) ، وهؤلاء قد ازدادوا ندرة كما ارتفعت اجورهم . يضاف الى ذلك عدم توافر هؤلاء العمال خلال العام بالقدر المطلوب ، وبخاصة فى فترات الذروة ، وهى فترة تطهير الارض واجتثاث الاعشاب الضارة منها ، وفترة الزراعة والحصاد . ومما يزيد من حدة نقص العمال الزراعيين اختفاء النظام التقليدى لتبادل العمال بين المزارع واشترائهم فى اكثر من مزرعة

وقد اوضح السكان ان هجرة الذكور من الريف فى بوتسوانا قد اضرت بالانتاج الزراعى ، ولكنه نبه الى انه (من العسير للغاية تقدير اثر انخفاض الايدى العاملة فى الانتاج الزراعى (السكان ، ١٩٧٧ ، ص ١٤) . وابدى بوهنج مثل هذه الملاحظات فيما يتعلق بليسوتو التى تعتمد اعتمادا كبيرا على هجرة عاملها الى جنوب افريقية لفرضين : حل مشكلة العمالة ، وتوفير دخل للدولة من طريق التحويلات المالية للعمال المهاجرين) بوهنج ، ١٩٧٧ . (لاحظ مكر نهاس (١٩٧٦) ان هجرة العمال الى المزارع ، فى جمهورية تنزانيا المتحدة ، تحرم المناطق المصدرة لهؤلاء العمال (وهى مناطق فقيرة بالفعل) من قواها البشرية القادرة وبذلك يزداد الفقر فيها . على ان جوان (١٩٧٦ ص ٢٦) اوضح فيما يتعلق بجمهورية الكمرون المتحدة ان عدم تأثير هجرة الذكور فى الزراعة يرجع الى (اشتغال النساء بالزراعة التقليدية) . ويلاحظ ان الهجرة الانتقائية التى يتقرر فيها اختيار الراشدين للهجرة وترك الصغار والمسنين تؤثر عادة فى قدرة الحكومات المحلية على توفير

الدخول ، لانها تعتمد اعتمادا كبيرا على الضرائب التى يدفعها الذكور الراشدون فى تمويل الخدمات والمرافق العامة كالمدارس والطرق والجسور والمستوصفات والاسواق الخ ، وهذا من شأنه ان يخلق دائرة خبيثة (مفرغة) اذ يؤدى الى الركود الزراعى ، وهذا يقضى الى تشجيع الهجرة من الريف مما يؤدى الى زيادة الركود الزراعى . ولكن يقال ان التحويلات التى يرسلها بعض المهاجرين واشترائاتهم فى الاتحادات القبلية التى انشئ معظمها للعمل على النهوض بالوطن الام من شأنها ان تعوض ماتحملة المجالس المحلية من خسارة فى الدخل .

وللهجرة من الريف اثر كبير ايضا فى انماط الزواج والاسرة ، والواضع الاجتماعية ، ونمو السكان . ذلك ان اختلال النسبة بين الجنسين (الذكور والانثى) الناجم عن زيادة هجرة الذكور من الريف ، ومال ذلك من اثر غير حميد فى الزواج من جهة وتفكك الاسرة من جهة اخرى ، يمكن ان يؤثر فى القوة التناسلية بالمناطق الريفية ، كما يمكن ان يؤثر - بالاضافة الى آثار الهجرة من الريف - فى معدل نمو السكان . والدلائل التى تؤيد ذلك فى افريقية قليلة ، ومن هنا وجب اجراء المزيد من البحث حتى تكون الصورة اكثر وضوحا . ومع ذلك فهناك بعض الدلائل التجريبية التى تؤيد تأثير الهجرة من الريف فى التنظيم الاسرى ، والمعايير ، والمسئوليات العائلية . ويؤخذ من الدراسات الخاصة بالهجرة وخاصة فى اقليم جنوب افريقية ان طول غيبة الذكور الكاسبين للرزق عن الوطن قد ادى الى اضطلال النساء بمسئولية رب الاسرة ، كما ادى الى طرود تغيير كبير على المعايير الاجتماعية المتصلة بتربية الاطفال ، وصنع القرار ، والاشراف الاجتماعى ، والمسئولية الاقتصادية لكل من الجنسين ، وغير ذلك من الالتزامات الاجتماعية (الكان ، ١٩٧٧) .

وتقول ايضا هذه الدراسات ان نقل الاستثمارات الخاصة بتعليم شباب الريف الى المناطق الحضرية يمثل استنزافا جوهريا للمدخرات الريفية السييرة . يضاف الى ذلك كما يقول بعض الكتاب ان قيام الاباء بالريف باعالة ابنائهم العاطلين بالمدن يؤدى ايضا الى هجرة من القطاع الريفى ذات آثار سلبية ولذلك يجب القيام بدراسة شاملة للنققات والفوائد حتى يتسنى لنا ان نعرف كيف ، والى اى حد يمكن ان تقوم تحويلات العمال المهاجرين بتعويض هذه الاستثمارات فى نهاية المطاف

ومن الآثار الاخرى المترتبة على الهجرة من الريف قلة استخدام رأس المال المتمثل فى الارض والمنازل . ويبيان ذلك ان معظم المهاجرين الناجحين يبنون بيوتا فى موطنهم تظل خالية شطرا كبيرا من السنة فيما عدا الزيارات الدورية التى يقومون بها لواطنتهم ، وكذلك يحتفظون بملكيتهم للارض الخاصة بالاسرة دون الانتفاع بها . على انه ظهر فى السنوات الاخيرة نظام يقضى بان يؤجر الملاك القائون فى المناطق الريفية اراضيهم للفلاحين والزارعين لكى يزرعوها فى نظير ريع معلوم وواضح ان هذا النظام يعود بالفائدة على الملاك والمهاجرين فى وقت واحد (اولوسانيا ١٩٧٦) هذا ونتائج الهجرة من المناطق الريفية ليست دائما سلبية ، بل فيها عناصر ايجابية احيانا من ذلك التحويلات المالية التى يرسلها المهاجرون الى اهلهم . وتدل النتائج

التي كشفت عنها عدة ابحاث ان هذه التحويلات قد اصبحت سمة مميزة للهجرة في افريقية (كالدويل ١٩٦٩ ، ايكانيم واديبوجو ١٩٧٧ ، جونسون وهوايت لو١٩٧٤ وذكريا وكوندي ١٩٧٨) ، فقد لوحظ ان معظم المهاجرين يرسلون مبالغ من المال الى اهلهم ، بصفة منتظمة احيانا ، سواء اكانت هذه الهجرة داخل الحدود القومية (من الريف الى الحضر او من الريف الى الريف) ام عبر هذه الحدود . واشهر الامثلة للتحويلات التي يرسلها المهاجرون عبر الحدود القومية ، مايرسله النيجيريون المهاجرون الى غانا (قبل طردهم منها في ١٩٦٩) ، والمهاجرون من بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاندة العاملون في مناجم جنوب افريقية ، واهل فولتا العليا في ساحل العاج وذلك الى جانب العمال المهاجرين في أوروبا والولايات المتحدة وكندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية . وان دلت هذه التحويلات على شيء فانما تدل على الروابط الاجتماعية والاقتصادية الوثيقة بين المهاجرين وذويهم ، وهي تعد بمثابة المصدر الأكبر للدخل الإضافي لاسرهم . ويقول بوهنج ان المهاجرين الريفيين من بوتسوانا وسوازيلاندة يعتبرون مواطنهم بمثابة القاعدة الاقتصادية لهم ، ولذلك فان الهجرة الموسمية الى مناجم جنوب افريقية لا تشكل سوى مصدر اضافي للدخل (بوهنج ١٩٧٧ ص ٦٤٤)

ولعل الوجهة التي تستخدم فيها هذه التحويلات اوثق صلة بموضوع التحول الزراعي والاجتماعي . والدلائل الخاصة بذلك متناقضة . فبعض الدراسات تقول ان التحويلات تستخدم اساسا في الاستهلاك المباشر او تجنب على هيئة مدخرات ، ومن ثم تضاف الى العوامل الاخرى التي تسبب التضخم (ستارك ، ١٩٧٦) . وبعضها يقول ان بعض هذه التحويلات يستخدم في دفع اجور العمال الزراعيين او المصروفات المدرسية للأطفال في الوطن او اقامة مشروعات صغيرة او على هيئة مدخرات للاستعانة بها في حالة العودة من الهجرة (اديبوجو ١٩٧٤ و ١٩٧٧ ، كالدويل ، ١٩٦٩) . ولاحظ كين وليري كولي (١٩٧٥) كما ورد في كتاب سيمونز وغيره (١٩٧٧ ، ص ٣٥) ان التحويلات التي يرسلها مهاجرو السنونكي في فرنسا الى موطنهم بالسفنال تستخدم في دفع اجور العمال الزراعيين الموسمييين العاملين في مزارعهم (مزارع المهاجرين) او في شراء ماشية لحرث الارض ، وبذلك تزيد من الانتاج الزراعي المحلي

ويقال ايضا ان الهجرة من المناطق الريفية وما يترتب عليها من نقص الایدی العاملة في الاسرة يمكن ان يؤدي الى التحول التكنولوجي الحثيث الذي يتضمن الاستخدام الرشيد والكثيف للارض والعمل ورأس المال والميكنة البسيطة . بيد انه لوحظ ان الهجرة من البلاد في الدول النامية من شأنها تخفيف الضغط على الارض الزراعية (مويلر ، ١٩٧٣) ويجب ان نتسرع في رفض ما قاله بوسيروب - رغم الانتقاد الشديد الذي وجه اليه - من ان نمو السكان هو العامل الرئيسي الوحيد المؤدى الى الزيادة الطردة في تكثيف الانتاج الزراعي . ومثل ذلك يصدق

على الراى القائل بان الهجرة وتنقص العمال فى المناطق الزراعية قد يؤدى فى النهاية الى تحول تكنولوجى وبخاصة فى استخدام الابدى العاملة التى تزداد ندرة يوما بعد يوم ، على ان الدراسات الخاصة بافريقية لاتتضمن سوى دلائل تجريبية قليلة فى هذا الشأن .

وقد كانت الهجرة الى الريف من عوامل التحول الاجتماعى الاقتصادى فى القطاع الريفى ، اذ ساعد العمال المهاجرون من الريف الى الريف بطرق مختلفة على تنوع المحاصيل باستغلال الموارد التى اعملها السكان الاصليون حتى الان . وهذا هو شأن الفلاحين المستأجرين المهاجرين فى شرق نيجيريا ، فى حين ان الوطنيين يقتصرون على انتاج البطاطا فى المناطق الجافة (اودو ، ١٩٧٢) . وفى جمهورية الكومونويلث المتحدة انقطع معظم العمال المهاجرين المشتغلين فى المزارع وعائلاتهم الى انتاج الطعام لمواجهة الطلب المتزايد من المزارع والمناطق الحضرية ودولة جابون المجاورة . وهنا نجد الاهالى يشتغلون عادة بصيد الحيوانات والاسماك وجمع الثمار (جوان ، ١٩٧٦) . يضاف الى ذلك ان تنوع الانشطة الانتاجية من شأنه ان يخفف من حدة التناقض فى المصالح بين الوطنيين والمهاجرين ، ومن ثم يزيل اسباب التوتر بينهم .

وقد كان العمال المهاجرون هم المصدر الرئيسى للايدى العاملة فى المناطق الشاسعة المنتجة للمحاصيل السوقية والقليلة العمال فى الدول الساحلية مثل غانا ونيجيريا وساحل العاج الخ . وقد ساعد توافر العمال فى فترات ذروة النشاط الزراعى - بقدر كبير - على تنمية الزراعة . وفى غانا مثلا حيث اعتمدت مزارع الكاكاو وبصورة متزايدة على العمال المهاجرين فى اداء الاعمال الشاقة التى يزدر بها الوطنيون اوضح ادماكو سرفوح (١٩٧٤) ان نمو صناعة الكاكاو قد ازداد بسبب توافر العمال المهاجرين . ولذلك الحق انخفاض عدد هؤلاء العمال (ذوى الاجور الرخيصة) عقب الطرد الجماعى لغير الفانيين منذ ١٩٦٩ ضرا بليغا بالانتاج الزراعى والمحاصيل الزراعية وبخاصة الكاكاو الذى هو اهم صادرات البلاد واستغلال الارض والاتجار فيها استطاع الفلاحون المستأجرون المهاجرون ان يشتروا مزارعهم من مختلف الملاك . ويحدثنا اولوسانيا ان الفلاحين المستأجرين المهاجرين والمنتجين على سبيل الزراعة والمشاركة فى مناطق الكاكاو فى جنوب غرب نيجيريا قد استطاعوا ان يعدلوا النظام السائد فى امتلاك الاراضى (اولوسانيا ١٩٧٦) ، كما ساعدوا ايضا على رفع بعض القيود الثقافية المفروضة على الانتاج الزراعى فى صورة محظورات تتعلق بايام العمل ، وزراعة محاصيل معينة ، والعلاقات بين المهاجرين والوطنيين

هذا وظاهرة العودة من الهجرة ظاهرة مألوفة فى افريقية وان لم تتعرض لها الدراسات كثيرا حتى الان . فبعد فترة معينة يعود معظم المهاجرين الناجحين الى موطن اباؤهم الذى تربوا فيه ويرجون ان يموتوا فيه ، واكتسب بعضهم فى حياة الهجرة بعض المهارات والخبرات الجديدة كما اكتسبوا قدرا من راس المال العامل

ولذلك فان بعض المهاجرين الناجحين يصبحون عند عودتهم الى الوطن اداة لنشر الثقافة ، وتلميم الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وحقة عملية لربط القطاعين الريفي والحضري .

ويقول ادجولا ان المهاجرين العائدين من غانا الى مناطق عدة في جنوب غرب نيجيريا لم يدخلوا محاصيل جديدة فقط ، بل ساعدوا ايضا على تحطيم العوائق الاجتماعية في سبيل التحول الاقتصادي (ادجولا ١٩٧٦) ، وكان لهم اثر فعال في تشجيع بعض المشروعات العامة . والحق ان بناء المدارس ، والمستشفيات ومشاكل ذلك من المرافق الاجتماعية العامة في القرى ، قد قام بفضل تحويلات المهاجرين . يضاف الى ذلك ان المهاجرين العائدين يساعدون على حدوث التحول الاجتماعي ، فمن خلال اذواقهم وميولهم الجديدة يبعثون الامل في النفوس ، ويدخلون اساليب فنية جديدة في الانتاج والتنظيم وطرقا حديثة في الزراعة ، واهيانا تكون هذه الطرق جديدة

والخلاصة ان اسهام المهاجرين من الريف الى الريف في الانتاج الزراعي والتنمية الزراعية ينبع من قدرتهم على زراعة الارض التي لم يتم استغلالها حتى الان ، ومن قدرتهم على تنوع الانتاج وادخال محاصيل جديدة . وقد اشار يوشندو (١٩٧٧ ص ٦) الى اعتبارات اخرى منها :

(قدرتهم على استغلال نوعين منفصلين من الارض : الارض الاصلية ، والارض الجديدة ، فاما الاولى فهي التي تنتج محصولات الكفاف اللازمة لمعيشة الانسان واما الاخرى فهي المخصصة لانتاج المحصولات السوقية الكاملة الاولى على نحو يؤدي الى تغادي الخطر ، ثم اتصالاتهم وقنواتهم التجارية التي تساعد على اعادة تخصيص الموارد ، وابتعاد طلب جديد فعال لمنتجاتهم ، سواء على الصعيد المحلي او الخارجي ، وتسليمهم بان التزام العمال هو من المحددات الرئيسية للقدرة على الانتاج في اي نظام اقتصادي يكون فيه نطاق رأس المال والتكنولوجيا محدودا جدا واكتسابهم خبرات زراعية جديدة عند استخدام المعلومات والافكار الحديثة في الزراعة ، وكسب مهارات ذات فائدة عملية في الارض الاصلية عند العودة من دار الهجرة) ١ . هـ .

بيد ان الاسهام الشامل للمهاجرين من الريف الى الريف في اقتصاد الجهة التي هاجروا منها والجهة التي هاجروا اليها ، والنتائج النهائية لثل هذا الاسهام يتوقف - الى حد كبير - على ملامح الاقتصاد في كل من الجهتين ، كما يتوقف على خصائص المهاجرين ، والفرص المتاحة امامهم لاستخدام مهاراتهم وحوافزهم

التدابير السياسية الخاصة بالهجرة

من المشاهد في افريقية ان التدابير السياسية المتصلة بالهجرة توجه اهتمامها الى المناطق الحضرية التي يتركز فيها جمهور المتعلمين العاطلين (من مهاجرين ووطنيين على السواء) . والواقع - كما قال بيرلي وغيره (١٩٧٦ ، ص ١) - ان

الذى يشغل بال صانعى السياسة ورجال التخطيط هو التفكير فى ثلاثة ابعاد للهجرة الى المدينة ، هى معدل ، وتركيز ، وتكوين هذه الهجرة . ومن ثم فان السياسات المتبعة الان تتفاوت من تدابير لتثبيط الهمم عن الهجرة الى المدن الى تدابير تنطوى على الانعاز او الارغام ، بالإضافة الى استخدام كافة ضروب الرقابة والحد من الهجرة (تصاريح الإقامة، الاجراءات البوليسية ، الخ). بيد ان استراتيجيات التنمية التى تواصل تركيز الاستثمارات الصناعية والعامة فى المناطق الحضرية ، وبخاصة فى المدن الكبرى ، قد شجعت استمرار الهجرة الى المدينة بتوسيع هوة التفاوت فى الدخول بين قطاعات الاقتصاد . وتدل معظم النتائج التى توصل اليها الباحثون فى افريقية وغيرها من البلاد النامية على أن المهاجرين يتأثرون تأثرا قويا بالعوامل الاقتصادية ، وعلى أن معدل الهجرة يرتبط ارتباطا وثيقا بالفرق فى الدخل بين الجهة التى يهاجرون منها والجهة التى يهاجرون اليها (يقلل من هذا الفرق احتمال الحصول على عمل بالاجر) ، وعلى أن الفرص المتاحة للدخل التقدى فى المناطق الريفية محدودة جدا ، وعلى أن سكان الريف يهاجرون لتحسين مركزهم الاقتصادى . ولذلك يجب أن تبنى الخطط السياسية على هذه الاعتبارات ، ولكن الحال لم يكن كذلك دائما . والسبب فى ذلك أن ظاهرة الهجرة شديدة التعقد واكثر من ذلك أن الهجرة تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة فى السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية ، كما تتأثر بهذه السياسات والبرامج تأثرا قويا . والحق أن الحكومات تتخذ وتنفذ عادة سياسات ذات تأثير كبير فى الهجرة على المدى القصير او الطويل دون نظر الى تأثير الهجرة نفسها . ومن امثلة ذلك بناء مساكن قليلة التكاليف للعمال ذوى الدخول المنخفضة ، وتنفيذ مشروع التعليم الابتدائى العام فى نيجيريا ، ومشروع التوطين التعاونى فى القرى فى جمهورية تنزانيا المتحدة ، وادخال المحاصيل السوقية والمزارع فى بعض اقاليم توجو ، الخ .

وعلى الرغم من أن بعض الحكومات الافريقية ، وبخاصة فى جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا ، تبذل الجهود - كما أن زئير تخطط - للحد من الهجرة من الريف الى المدن ، فانه لم توجه العناية الكافية لتتار الهجرة من الريف الى الريف . والواقع أن اهتمام رجال السياسة منصب على تلك القضية التى هى اكثر وضوحا واكثر حساسية من الناحية السياسية وهى الهجرة من الريف الى الحضر ومايرتبط بها من مشكلات البطالة بين الشباب ، وتكدس السكان والضغط على الخدمات الاجتماعية فى المدينة والاحياء الفقيرة الخ ، بحجة أن معظم هذه المشكلات يمسزى الى ازدياد الهجرة الى المدينة . ومن المفارقات العجيبة أن سكان الريف فى معظم البلاد الافريقية الذين تبلغ نسبتهم نحو ٨٠ ٪ من مجموع عدد السكان يفتقرون الى الاعمال المنتجة ذات الاجر الكافى والاتقة من الناحية الاجتماعية ، واهم من ذلك أن عملية التنمية لم تشملهم .

ومعلوم ان الحافز الاكبر الى الهجرة - كما ذكرنا فيما سبق - هو البحث عن عمل افضل ، ودخل اكبر . ولذلك يجب تضافر الجهود فى المناطق الريفية

التي تزداد فيها البطالة في غير مواسم العمل ، وينخفض فيها مستوى الدخول على تشجيع المشروعات التي تتطلب عمالة كثيفة ، والحرف والصناعات الصغيرة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المواد الخام المحلية ، وتتفق مع التكنولوجيا المحلية وتزيد من دخل المشتغلين بها على اساس التفرغ الكامل ، او العمل بعض الوقت

والواقع ان الافتقار الى الموارد الانتاجية والخدمات الاجتماعية ، وعدم الافادة الكافية من العوامل الانتاجية بسبب الافتقار الى الوسائل التكنولوجية المناسبة للزراعة ، قد ادى الى المشاكل المختلفة التي تواجه المناطق الريفية ، ومن بينها الفقر ، والبطالة ، والركود . يضاف الى ذلك ان الاستراتيجية الحديثة التي تركز اهتمامها على تنمية المراكز الصناعية في المدن لم تدخل في اعتبارها اتجاه نمو السكان ، وبخاصة في المناطق الريفية ، والاهمية المتزايدة للهجرة من الريف الى الريف . ومن ثم فان السياسات الحاضرة التي تعنى بالحضر والتي تشجع - دون قصد - الهجرة من القرى الى المدن ، يجب تعديلها عن طريق الاهتمام بالانشطة الاقتصادية في المناطق الريفية ، وبناء السكان ، والهجرة . والحق ان دور التنمية الريفية الشاملة ، ودور الهجرة من الريف الى الريف في ايجاد العمالة ، وفي تنمية الاقتصاد بصورة شاملة ، لم يلق ما هو جدير به من البحث او التقدير ، ولكي يتسنى للقطاع الريفي ان يسهم في التنمية بالقدر المناسب يجب بذل الجهد للتجديد بتهيئة فرص العمل ، والنهوض بالمرافق العامة والبنية الاساسية في الريف ، ومن ذلك العمل على تشجيع المشروعات القائمة على الجهد الذاتي حتى تتمكن المناطق الريفية من الاحتفاظ بنسبة كبيرة من السكان الذين يمتازون بالقدرة على الانتاج والابتكار واستخدام الاساليب الحديثة . ويجمل برجال التخطيط والسياسة ان يعرفوا ان الهجرة الداخلية ليست مرادفة للهجرة من الريف الى الحضر ، ولذلك وجب ان لا تقتصر السياسات الموضوعة على هذا النوع من الهجرة ، بعد ان اصبح للهجرة من الريف الى الريف شأن كبير في تنمية الموارد والتحويلات المالية ، والتنمية الريفية .

وكما اوضحنا سابقا فان معظم المهاجرين من الريف الى الريف هم فلاحون مستأجرون للارض او عمال يشتغلون اساسا بالاعمال الزراعية . ولذلك كانت مواردهم الاساسية هي العمل والارض . ولكي يزيد اهتمامهم بتنمية الاقتصاد في دار الهجرة يجب تعديل نظام امتلاك الارض السائد حتى يتسنى لهم استخدام الارض بطريقة اكثر فاعلية . وتدلت الدراسات الخاصة بالهجرة على ان العوامل الاساسية في (طرد) السكان من المناطق الريفية تتضمن انخفاض الدخول بشكل كبير ، وعدم ملائمة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف ، وضعف المهارات الفنية في الزراعة ، وتشريد صغار الفلاحين بسبب استخدام المكنة الزراعية على نطاق واسع ، وحرمان الفلاح من امتلاك الارض ، وتركيز الاراضي الصالحة للزراعة في ايدي فئة قليلة من الملاك ، ونظام امتلاك الاراضي (الجائر) (ايوها ، ١٩٧١ ، ليفي ، ١٩٧٣ ، سوينجا ، ١٩٧٨)

وقد جاء فى احدى الدراسات الحديثة عن كينيا (اتحاد ارباب الاعمال فى كينيا ، ١٩٧٦ ص ٧) أن :

(الاسباب الاساسية لمعظم مشاكل النمو ، والعمالة ، وتوزيع الدخل فى القطاع الريفى ، ترجع الى عدد من ضروب التفاوت التاريخية ، منها اختلال التوازن فى ملكية الاراضى ، الذى ينعكس اثره فى اختلاف كثافة السكان فى مناطق مختلفة من القطاع الريفى ، ويزيد من حدة الهجرة من الريف)

وللتفاوت فى ملكية الاراضى والتنمية الريفية اثار ملموسة فى الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتوزيع الدخل والهجرة . ومن ثم يجب على المخططين ان يعملوا على مراعاة العدالة فى توزيع الاراضى ، وتحرير نظام ملكية الارض الموجودة فى كل مكان ، فى ضوء الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فى مختلف انحاء البلاد . وبالاختصار يجب بذل الجهود لزيادة الانتاج الزراعى ، ودخل الفلاحين ، مما يؤثر - بصورة غير مباشرة - فى الهجرة من الريف . وقد اتخذت بضع حكومات حتى الان خطوات جريئة لتحرير نظام ملكية الارض ، ومن أبرز الامثلة فى هذا المجال النظام التعاونى فى ملكية الارض بجمهورية تنزانيا المتحدة ومشروع اعادة توزيع مليون فدان فى كينيا وتأميم الاراضى الزراعية فى اثيوبيا مارس ١٩٧٥ ، ومرسوم استخدام الارض الصادر اخيرا فى نيجيريا (مارس ١٩٧٨) والهدف من ذلك الاقلال من استخدام العمال والاراضى فى جميع انحاء البلاد ، ثم تخفيض معدل الهجرة من الريف فى النهاية

وقد سجلت دراسات عديدة ان قصور المرافق الاساسية فى مجال الصحة والمياه والتعليم وغيرها فى المناطق الريفية من الاسباب الهامة التى تؤدى الى الهجرة من الريف ، وبرغم ذلك فان قليلا من الحكومات قد اهتمت بتوفير المرافق العامة فى الريف . ويلاحظ ان مشروعات التنمية الريفية الحالية هى فى جوهرها مشروعات تجارية رأسمالية لاستوعب سوى عدد محدود من العمال كما هو الحال فى نيجيريا وكينيا وزامبيا ، وتهدف هذه المشروعات غالبا الى التنمية والانتاجية الزراعية اكثر مما تهدف الى مراعاة الصالح الانسانى العام . ولذلك تثار الشكوك حول قدرة هذه البرامج المتفرقة على زيادة الدخول والعمالة والخدمات الاجتماعية وبالتالي الحد من الهجرة الريفية . ولكى تؤتى هذه المشروعات ثمارها يجب تنفيذها فى وقت واحد ، وبصورة اكثر قوة . وواضح ان هذه مهمة ضرورية ولكنها مهمة شاقة تقتضى الكثير من النفقات بالنظر الى الموائق المالية والبشرية وغيرها من القيود التنظيمية فى مختلف البلاد الافريقية . يضاف الى ذلك ان التدابير الهادفة الى تحسين الخدمات فى المناطق الريفية يجب ان تقترن بتحسين الانتاج الزراعى واتاحة فرص العمل فى غير المجال الزراعى وغير ذلك من الانشطة التى تؤدى الى زيادة الدخول حتى يتسنى ان تنهيا لسكان الريف الوسائل للتمتع بالخدمات الجديدة او المحسنة

هذا وقد ادى التفكير فى تكاليف وفوائد الهجرة بالنسبة لكل من المناطق المرسلة والمستقبلية - وبخاصة فيما يتعلق بالتحويلات المالية واستنزاف القوى البشرية - الى اثارة التساؤل حول افضلية الهجرة الدولية (من دولة الى دولة) لكل من العمال المهرة وغير المهرة ، واتخاذ التدابير اللازمة لجعل البلاد - وبخاصة فى غرب وجنوب افريقية - اقل اعتمادا على العمال المهاجرين (يوهنج ، ١٩٧٧ ، هيئة العمل الدولية ، ١٩٧٥ ، ستول ، ١٩٧٧) . ونقول انه لكى تنجح السياسات الخاصة بهذا الشأن يجب ان تتضمن فى وقت واحد تدابير مضادة ، وتدابير مؤثرة ، فاما الاولى فتتعلق ببرامج تهدف الى مواجهة الاناث الضارة للهجرة ، واما الاخرى فتتعلق بالعوامل التى تشجع الهجرة . وايضا يجب اتخاذ بعض التدابير لتحسين الظروف الخاصة بمعيشة العمال المهاجرين وعملهم ورفاهيتهم . ولكى يتسنى تنفيذ هذه التدابير يتعين على كل من البلاد المرسلة والمستقبلية ان تقرر حدا ادنى لاجور العمال المهاجرين ، وتكفل لهم المسكن اللائق ، وظروف العمل المناسبة ، بما فى ذلك الاجازات ، والعودة الى الوطن

ويزداد الناس ادراكا يوما بعد يوم لحقيقة ان تصدير العمل ليس بسوى حل قصير الاجل لمشكلة العمالة فى البلاد المرسلة ، ولهذا ايضا اثاره السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية . وفى النهاية يجب على البلاد المرسلة ان تعمل على تحسين فرص العمل فى الزراعة والقطاع الحكومى والخاص حتى يتسنى استيعاب نسبة متزايدة من الايدى العاملة واتاحة بدائل عملية من هجرة العمال الموسمين

الامور التى تتطلب المزيد من البحث

سنهتم هنا بمدى تغطية البحوث الحالية ، ومحتواها ومناهجها ، وصلتها بتقدم المعرفة ، واغراض التخطيط . ثم نذكر فيما بعد الاولويات الواجب مراعاتها فى البحوث المستقبلية التى تنصب اساسا على العلاقات بين الهجرة والتنمية . وقد تمت فى السنوات العشر الماضية سلسلة من البحوث الخاصة بالهجرة فى افريقية او هى فى سبيلها الى الانتهاء ، واعطيت فى السنوات الاخيرة دفعة قوية لهذه البحوث بمقتضى برنامج هيئة العمل الدولية للعمالة فى العالم ، وهو البرنامج الذى قام بعدد من الدراسات المتعلقة بموضوعات السكان والعمالة ، والفقر والعمل فى الريف ، والتحضر ، والتنمية الاقليمية والعمالة ، والهجرة الدولية والعمالة (٢) وبعض هذه الدراسات خاص بافريقية ، وبعضها يغطى العالم كله وان تضمنت قضايا تمس الهجرة فى افريقية

وهذه الدراسات تتعلق بالهجرة فى اطار الباحث الاقتصادية والاجتماعية العريضة ، مع العناية بالجوانب الكبيرة والصغيرة ، ولذلك تختلف عن الدراسات الحالية التى تعنى عادة بالهجرة بمعزل عن الامور الاخرى . ومع ذلك فان عددا كبيرا من الدراسات يعنى بالمناطق الحضرية (اى الجهة التى يقصد اليها المهاجرون) ولاهتم كثيرا بالهجرة الى المناطق الريفية التى تتم فى العادة الهجرة منها واليها

ومن ثم فاننا لانعرف الكثير عن اثر هذه الهجرة فى الاقتصاد الريفى . واهم من ذلك اقتصار هذه الدراسات - بقدر كبير - على البلاد المتكلمة بالانجليزية ، على الرغم من اننا نعرف ان هناك منظمات ومؤسسات اخرى وافرادا آخرين يشتغلون بدراسة الهجرة فى البلاد المتكلمة بالانجليزية والفرنسية . وايضا اذا صرفنا النظر عن دراسة جنوب افريقية الفينا ان البحوث قد اتجهت الى جانب عظيم الاهمية وهو الهجرة الدولية التى يقوم بها العمال الموسميون ، والمؤقتون والقيميون على الحدود ، ونتائج هذه الهجرة (سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وسكانية بالنسبة للبلاد المرسلة والمستقبلة ، وافراد المهاجرين)

وعلى الرغم من هذه الملاحظات فان الدراسات قد اتجهت او ينتظر ان تتجه الى فحص المسائل النظرية والعملية والمنهجية المتصلة بالهجرة ، وتتجه بعض هذه الدراسات الى البحث فى السياسات المتعلقة بالهجرة بقصد تزويد المخططين بالمعلومات الضرورية لوضع سياسات رشيدة فيما يتعلق بالهجرة

وكما سبقت الاشارة تتاثر الهجرة بعدد من التدابير الاجتماعية والاقتصادية كما تؤثر فيها . ولذلك يجب ان تتركز البحوث المستقبلية على دراسة مسار وحجم الارتباط بين الهجرة والعمالة ، والتحول التكنولوجى فى الانتاج الزراعى ، وتدقيق واستخدام التحويلات المالية والتنمية الريفية .

واللاحظ فى افريقية واسيا وامريكا اللاتينية ان نسبة كبيرة من مجموع السكان ، وبخاصة الفقراء منهم ، يعيشون فى المناطق الريفية حيث لا يتمتع اكثرهم بالخدمات الاجتماعية ، ولا يملكون الارض ورأس المال . ولم يطرأ على مر السنين اى تغيير على مستوى معيشة هذا القطاع الفقير من السكان . بل ان حالهم قد تدهورت فى بعض الاحيان ، فانضم الى الفقر المتفاقم الذى يعاونه انتشار البطالة بينهم ، والمهاجرة من الريف . ولما كان نظام امتلاك الارض يؤثر فى معدل الهجرة من الريف وجب ان تتركز البحوث على دراسة المدى الذى يؤدي فيه سوء توزيع الارض وامتلاكها الى انتشار الفقر فى الريف ، والهجرة منه ، وعلى وضع سياسات مناسبة لتحرير نظام الملكية القائم

هذا والنتائج الاساسية للهجرة الى الريف ليست واضحة حتى الان ، وما توصلت اليه البحوث فى هذا الصدد يشوبه التناقض والشك . وقد اهتمت بعض الدراسات بدراسة النمط المتبع فى استهلاك واستثمار التحويلات المالية التى يرسلها المهاجرون الى الوطن ، وذهبت الى ان ذلك من شأنه ان يوسع هوة التفاوت فى دخول اهل الريف ، واهتم بعضها فى يقاع معينة بدراسة الآثار المترتبة على توجيه الاستثمارات الى تعليم الشباب الريفى الذى يهاجر فيما بعد الى المدينة ليواجه البطالة فيها . ولاشك ان ازالة التناقض الذى تنطوى عليه الدلائل المختلفة يتطلب منهجا شاملا فى دراسة جهة المنشأ وجهة المهاجر ، لمعرفة حجم الهجرة من الريف الى الريف ، ومن الحضر الى الريف ، واثره فى نمط الاستهلاك والاستثمار ، وتوزيع الدخل بين المناطق الريفية والحضرية ، وفى داخلها

ومن الأمور التي يجب أن تكون محل بحث أيضا دراسة اثر التحول الاجتماعي والاقتصادي على الهجرة في كل من جهة المنشأ وجهة المهاجر . ويجب أن تفحص هذه الدراسات الآثار القصيرة المدى والطويلة المدى للسياسات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالصحة والتعليم والعمالة ومركز المرأة الخ على الهجرة ، كما يجب فحص الآثار الطويلة المدى للهجرة من الريف ، والعودة اليه

وفيما يتعلق بالتحول الزراعي يجدر بنا ان ندرس اثر التحول التكنولوجي على مستوى وطبيعة الهجرة في اطار الآثار الشاملة على الاقتصاد الريفي . وهذا من شأنه ان يوجه الباحثين الى دراسة مثل هذه المسائل : الى أي حد ، وكيف يتفق استخدام الأرض مع العمال المتوافرين في الأسرة ومع الحاجة الى العمال المهاجرين الذين يزدادون ندرة واجرا ماهو اثر الضغط السكاني على الهجرة وأنماط استخدام الأرض ، والإنتاجية الزراعية ومعدل استخدام الأساليب التكنولوجية في الزراعة (٣) وأهم من ذلك كله : ماهو دور الهجرة في التنمية الزراعية .

هذا والتفاوت في الدخل بين المناطق الريفية والحضرية في افريقية امسر لفت للنظر ، وهذا التفاوت يعده من بعض الوجوه - السبب الأكبر لازدياد الهجرة من دولة الى دولة وفي داخل الدولة نفسها وبخاصة الهجرة من الريف الى الحضر (بوهنج ، ١٩٧٧ ، جنكين ، ١٩٧٦ ، هيئة العمل الدولية ، ١٩٧٢ ، لايسدو ، ١٩٧٨) . ومن ثم وجب ان تنجح البحوث في المستقبل الى دراسة الميزات الاجتماعية والاقتصادية ، والإنتاجية للأقاليم والقطاعات المختلفة ، وصلتها بمستوى وتوزيع الدخل ، واثار ذلك في الهجرة ومايرتبط بها من القضايا السياسية

ومازالت العلاقات بين الهجرة وتوزيع الدخل وبين الخصوبة (القسدرية على التناسل) غير واضحة حتى الآن ، وكذلك العلاقات بين الهجرة ودور ومركز المرأة وبين الخصوبة . ولما كانت فرص التعليم قد اتبحت للمرأة ، كما اتبحت فرصة المشاركة بقدر أكبر في اوجه النشاط الاقتصادي ومايرتبط عليها من سهولة الوصول الى مركز اجتماعي افضل ، فان البحث في المستقبل يجب ان يتجه الى اثر ذلك كله على كل من الخصوبة والهجرة واثره في النهاية على نمو السكان

ولم يهتم الباحثون حتى الآن بدراسة مسألة العودة بعد الهجرة . وهذا يصدق ايضا على خصائص غير المهاجرين ، ومن يحتمل ان يهاجروا في المستقبل من المناطق الريفية . ولكي يتسنى لنا ان نكون صورة شاملة لظاهرة الهجرة وان نضع السياسة الواجبة يجب ان يتجه الباحثون في المستقبل الى دراسة اسباب العودة بعد الهجرة ، وحجمها ، ونمطها ، وخصائصها ، ودورها . وفيما يتعلق بغير المهاجرين يجب الاهتمام بدراسة الاسباب الداعية لعدم الهجرة ، والسياسات التي يمكن ان تؤدي الى تحسين الاحوال المعيشية في المناطق الريفية حتى يتسنى لهذه المناطق ان تحتفظ بنسبة أكبر من سكانها . هذا وليست الهجرة الدولية (من دولة الى دولة) في افريقية مقصورة على العمال الموسمين وغير

المهرة ، فاللاحظ ان نسبة كبيرة من المهاجرين تمثل استنزافا للعقول ، وهى ظاهرة لاتزال مقصورة حتى الان على هجرة الاشخاص المهرة الى اوربوا والولايات المتحدة وكندا ، ومن الامثلة الحديثة لذلك هجرة الفنيين والاساتذة والمهنيين من غانا الى نيجيريا ، وهجرة المهندسين واصحاب الكفايات والمؤهلات العليا من ليسوتو وسوازيلاندة الى جنوب افريقية (بوهنج ، ١٩٧٧) . ومن ثم وجب ان تسجل البحوث حجم هذه الظاهرة ، واسبابها ، واثارها ، وان تصف التدابير المناسبة لكل من البلاد المرسل والمستقبل . ولما كان موقف الهجرة فى افريقية مشوبا بالتعقد فان الحاجة تدعو لاجراء دراسات خاصة بكل بلد ، بحيث يختلف مستواها من اقليم الى اخر . ومن المستحسن ايضا دراسة التجارب والنظم السياسية المختلفة واثارها على نمط الهجرة ومسارها وحجمها

(١) لاحظ بيكل فى نيروبي - على سبيل المثال - ان اجور العاملين فى القطاع الحكومى تزيد على اجور العاملين فى المزارع الكبيرة ست مرات ، وعلى اجور العاملين فى المزارع الصغيرة احدى عشرة مرة ، وعلى دخول اصحاب الحرف والاعمال الخاصة اربع مرات ، وعلى اجور العاملين فى المشروعات غير الزراعية بالقطاع الريفى عشر مرات . ولا يختلف الحال عن ذلك كثيرا فى ليبيريا ، ففى ١٩٧٠ وصل متوسط دخل الفرد فى المناطق الريفية الى ٧٠ دولارا ، فى حين وصل الى ٦٠٠ دولار فى المناطق الحضرية يضاف الى ذلك ان ٤ ٪ من عدد السكان كسبوا ٦٠ ٪ من الدخل الكلى فى البلاد . والواقع ان نصيب سكان الريف (٧٣ ٪ من مجموع عدد السكان) كان اقل من ٢٥ ٪ من الدخل الكلى . وخلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٢ هبط دخل العمال الزراعيين الاجراء (اقل العمال اجرا) بمعدل ١٤ ٪ ، فى حين ان العاملين فى البناء والصناعة حققوا زيادة جوهرية

(٢) انظر القائمة الشاملة لهذه البحوث فى نشرة هيئة العمل الدولية بعنوان (برنامج العمالة فى العالم : البحوث فى الماضى والمستقبل) ، جنيف هيئة العمل الدولية ، ١٩٧٦ ، ونشرة هيئة العمل الدولية بعنوان (برنامج العمالة فى العالم : السكان والتنمية) ، جنيف ، هيئة العمل الدولية ، ١٩٧٧

(٣) يقوم باحدى هذه الدراسات فى كينيا هـ.أ. كوث- اوجندو ، وميجوت ادولا بجامعة نيروبي ، و ا. مودى و ج. كارلسن بمعهد بحوث التنمية ، كوبنهاجن .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية

رسالة في آراء الفكر العربي

- ⊙ مجلة رسالة اليونسكو
- ⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⊙ مجلة مستقبل التربية
- ⊙ مجلة اليونسكو للعلوم والإعلام والمكتبات والأرشيف
- ⊙ مجلة (ديوجين)
- ⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طبعا باللغة العربية ويقوم بنظرها إلى العربية نخبة متخصصة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالاشتراك مع السلسلة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

طرائق الإنتاج

واللاتوازنات الزراعية

انه لمن نافلة القول ان ماركس لم يبذل قصارى جهده
تجاه نظرية تركيب الطبقة الاجتماعية . فالى جانب كونها
غير موضوعية فهي خاطئة كذلك . ذلك بان النظرية
الماركسية عن تراكيب انتاج المحصولات هي تماما نظرية
تكوين هيكل الطبقة الاجتماعية . ففكرة نظام الانتاج المحصولي
تتواءم ونظرية بوتقة الانصهار تلك البوتقة التي تتيح لنا ان
نتفهم النضال الطبقي .

ذلك ان ماركس في رسالته المعروفة والمرسلة منه الى
ج . وديجير في ٥ مارس ١٨٥٢ اوضح انه لم يستكشف
النضال الطبقي كما انه لم يستكشف تشرح هياكل الطبقات
الاجتماعية . على انه اعترف بانه قد توصل الى التعرف
الى هذا الموضوع في استكشافه ان : وجود الطبقات
لا يتوقف الا على مراحل تاريخية مقصودة بالذات في تطور
نمو الانتاج .

الكاتب : الدكتور روجر بارترا

عالم اجتماعي للاجناس البشرية في معهد البحوث الاجتماعية
بجامعة اوتونوما في المكسيك . مدينة مكسيك .

المترجم : ستولى نجيب

من كبار رجال التربية والتعليم والقانون والاقتصاد . سابقا
كان مديرا لكتب الأستاذ محمد كامل سليم السفير فوق
المادة بمجلس الوزراء ، ومديرا لكتب رئيس الجمهورية
لشئون الثقافة والترجمة والصحافة ، ومراجعا عاما هربا
انجليزيا فرنسيا ومؤلفا ومترجما شعرا ونثرا . مؤلفا التي
عشر كتابا تفحات الحج والزيارة وموجزاتها .

ومن ناحية أخرى نجد ان لينين في تعريفه الشهير قد حدد ان : الطبقات
الاجتماعية تمتاز بصفة أساسية وفقا لملاقتها بمجموعة تاريخية من الاستثمار
الاجتماعي ، وهذه المجموعة مقصودة بالذات .

على اننى لأرغب فى هذا المجال ان اقحم نفسى فى اقتراح تلمودى عن الفاظ
علمية او فنية منتقاة تيرمونولوجية ، وقد تبين لى ان فكرة ماركس التي هى مرحلة
تاريخية مقصودة بالذات عن الانتاج ، وفكرة لينين ومؤداها : مجموعة تاريخية
مقصودة بالذات عن الانتاج الاجتماعى ، قد تبلورتا فى هذا التعريف : (نظام
الانتاج) وانا اظن ان هذا واضح فى الوصف الكلاسيكى لماركس (سنة ١٩٦٧ المجلد
الثالث صفحة ٨٧٨) عن نظام الانتاج .

ثم ان التحليل العلمى عن النظام الراسمالى للانتاج يشير بوضوح الى انه نظام
من نوع خاص مع ملامح نوعية تاريخية ، والى انه كما هى الحال فى اى طراز نوعى
اخر من الانتاج ، يفترض سلفا مستوى معين من القوى الاجتماعية الانتاجية وتكويناتها
من التنمية ، مثل ظروفها التاريخية السابقة التى هى نتيجة تاريخية وانتاج من
عملية سابقة ، والتى منها يكون النظام الانتاجى الجديد للمعاملات الانتاجية بمثابة
كونها أساسا معطى ، والتى فيها تكون العلاقات الانتاجية معتمدة كل علاقة منها

على العلاقة الأخرى ولاغناء لها عنها من حيث نوعيتها ومن حيث النظام الانتاجي الذي انضمت عليه النية من الناحية التاريخية ، ونظام العلاقات الانتاجية التي يدخل فيها افراد الجنس البشري في أثناء عملية الحياة الاجتماعية وفي عملية خلق الحياة الاجتماعية يتملكون طبعاً نوعياً هادئاً تاريخياً وانتقالياً ، وفي خاتمة المطاف تكون علاقات التوزيع بينهم متوائمة مع هذه العلاقات الانتاجية التي هي في الجانب الآخر المضاد ، وفي نهاية المطاف يتجمع شمل هذه الاطراف فتتواءم مرحلة انتقال تاريخي

ومن ناحية أخرى يكون من الممكن ان نجد بعض الفقرات في كتاب راس المال تشير الى طراز انتاج (كنموذج) بدون وجود حقيقي محض يكون بمثابة (واسطة نموذجية) يعبر عنها في الكلمات نفسها للركس نفسه . فهل هناك تضارب بين الطبيعة النموذجية الثالثة والطبيعة المشتقة وبين تلك المقصودة تاريخياً والسجبة النوعية لنظام الانتاج ؟ افي مكتنتنا ان نجد حقاً فكرتين مختلفتين مستترتين خلف الكلمات نفسها ؟

من اجل هذا التعارض الواضح بحثنا في ان نوجد تطوراً بين فكرتين مختلفتين اولاهما (نظام الانتاج) ونعني به امراً موضوعياً فاعلياً مشتقاً ، وثانيتهما (تكوين اجتماعي) يدل على موضوع حقيقي جامد والفاصل بين الفكرتين المذكورتين هو عينه الذي يفصل بين خطوتين اثنتين في عملية المعرفة : القصد البسيط المشتق غير الجامد ممتازاً بمزيج من اتجاهات جامدة غير مشتقة .

على ان هنالك مزيجاً من الاعتراضات والصعوبات في التفسير (صادرة كلياً او جزئياً بواسطة التركيب الداخلي الاصلى) وهذه وتلك لامندوحة عن وجودها وذلك اذا كنا نحاول ان نطور كليهما وفقاً لطريقة بحث ماركس .

فمن وجهة نظر ماركس يشمل التكوين الاجتماعي ذلك المحصول الانتاجي التاريخي ، واعني بذلك طريقة ونظام الانتاج ، وهذا يتيح لنا ان نتفهم وان نعلم علم اليقين سلسلة العلاقات الاجتماعية في اي مجتمع من المجتمعات على ظهر البسيطة . ولكن كيف يتسنى لنا ان نعتقد ان العامل المشتق غير الجامد يصمم ويؤصل التركيب الجامد غير المشتق ؟

لاريب في اننا نجد هنا انقلاباً يحول بيننا وبين البحث العلمي . وهيئات لنماذج مشتقة غير جامدة ان توجد وان تؤصل تركيبات جامدة غير مشتقة وذلك قد وضع في مقدمة ماركس (سنة ١٩٧٣ ص ١٠٦ و ١٠٧) فلقد كتب :

(انه في كل شكل من اشكال المجتمع يوجد نوع نوعي واحد من الانتاج يتسلط على بقية الانواع ، وبذلك توضح علاقاته الدرجات العالية الممتازة ، ويكون له الاولوية على بقية الصفوف ، ويؤثر فيها . وفيه تتضح جميع الاشياء الأخرى وهو جميع خواص الصنوف الأخرى . وانه الاثير . وانه على غيره من بقية الشكول

والصنوف لاثير . وانه ذو جاذبية جذابة ومفناطيسية وعظمة نوعية لكل صنف من بقية الصنوف التى يكون بينه وبينها:توالف الاليف للاليف ، وبجالف الطليف للطينة .

وتفسيرا لذلك يكون نظام الانتاج مجموعة توالفية جامدة لامشتقة ، ومكونة من مجموعة عزائم ومقاصد ، وتسمح لنا ان نوضح الخصائص والعموميات لاي مجتمع من المجتمعات .

ذلك بان فكرة التكوين الاجتماعى اذا هى فهمت على انها مزيج من انظمة مختلفة من الانتاج لاتؤسس فكرة توضح حقيقة اساسية لان هذه الحقيقة تكون موضحة بواسطة نظام الانتاج ، فان التكوين الاجتماعى يعنى وصفا تقسيميا تشرحياللمجتمع الارضى على انه على هذه الوتيرة يمكن ان نقول ان مجموعة من انظمة الانتاجالمحصولى تنم عن :

ا - ان الانظمة والشكول المساعدة غير الاساسية لموضوعات ولانظمة الانتاج يكون فى مكنتها ان تستأثر بطبيعة مزدوجة هى طبيعتها ، وتلك هى الطبيعة التى يمتاز بها النظام المساعد غير الاساسى

ب - ان النظام الرائع للانتاج المحصولى من ناحية مكانته التاريخية المرموقة يشمل من حيث تكوينه الداخلى الاصيل جميع صنوف القواعد النوعية لمجموعته الاصلية الرائعة ، جنباً الى جنب مع جميع صنوف الميكنات الميكانيزمية المرتبطة به والمنفصلة عنه من ناحية الانظمة الانتاجية المحصولية .

ان هذا هو الطريق النوعية والطبيعة الجامدة غير المشتقة لاي شكل من شكول الانتاج المحصولى ، تلك الطريق التى توضح الاعتراضات التركيبية للمجموعة الارضية فالمسألة لا تنحصر فى ان طريقة الانتاج تظهر فى تكوينها (الرائق) ذلك الذى هو فى الواقع مسألة خاطئة ، ولكن فى طريقة ان عبارة كونها (غير نقية) قدتحول فتصير تاريخياً بمعنى نوعية من نظام انتاج .

على ان احسن مثال انوه به هنا هو كلمة راس المال الموضوع فى اطار عملية تحويل بين الراسمالية وبين الطبقة البورجوازية . ولقد اوضح ماركس هذاالموضوع صراحة بواسطة نظريتين معاصرتين فى عهدنا هذا ، هما :

(ا) نظرية تجمع وتجميع بدائى قديم لراس المال

(ب) نظرية التحويل من فائض قيمة مالية مشتقة لاجامدة الى قيمة فائضية اعتبارية ، او بمعنى آخر التحويل من القيم ذات الاعتبار والانضباط فى العمل الى المعونة الحقيقية للعمل تحت راس المال .

ثم ان نظرية التجمع او التجميع البدائى القدير توضح عملية الانتقالوالتحويل والتحول ككل فى خصائصها العامة . وعلى التقيض من ذلك ، توضح نظرية التويم

فى العمل والمعونة الحقيقية وحوافز العمل توضع من الناحية الجامعة لا المشتقة من العملية كما يبدو لنا فى حالة نظام الرأسمالية فى الإنتاج .

على أن ماركس قد أوضح المسألة المذكورة فى مؤلفه (عام ١٩٧٠ على صفحة ١٩٥ بقوله :

(مازال نظام رأس المال النوى للإنتاج حائزا طرائق أخرى لكى يستولى عنوة وبدون وجه حق على القيمة الفائضة لكن على أساس نظام سابق للإنتاج أى من ناحية نظام سابق لنظام العمل الاستثمارى ونظام العمل المنسوب الى تطوير القوة الإنتاجية والقيمة الفائضة ، مشتق من تطويل امد العمل تحت ستار فائدة فائضة مطلقة)

ووفقا لنظرية ماركس فيما يختص بالمعونة الحق القانونية يمكن استنتاج ما هو آت :

١ - تحت ستار تكوين قاعدة القيمة المطلقة الفائضة يعبر نظام رأس المال الإنتاجى ، من ناحية نوعيته المطلقة ؟ اطلاقا شاملا كاملا متوانما وجميع الانظمة الإنتاجية الأخرى .

ب - هذا النوع من المعونة يوضح لأول وهلة وبدون أى ارتياب ما يختص بالتركيب الانتقالي الذى تكون فيه الطريقة الإنتاجية البدائية القديمة قائمة على الرغم من حقيقة أن النظام الرأسمالى الإنتاجى قد أصبح ذا تحكم وسلطان .

ج - بداية التجديد فى الأوضاع المساعدة المعاونة هى تلك التى تتجلى فى كونها قيمة ظاهرا وباطنا ، أو بمعنى آخر كونها قيمة قانونية نقية .

ويمكن أن نوجز الملاحظات السابقة لكى يتسنى لنا أن نخطط بطريقة قاعدية موضوعية بعض خواتيم موضوعات وبعض موجزات نحا المؤلف نحوها فى مؤلفات أخرى . بيد أن ذلك ليس ختاماً لهذه المسألة . ذلك بأن الاقتراح الذى أبداه المؤلف فى مؤلفاته فى انظار أمريكا اللاتينية مازال قائما ومازال سالكا طريقه .

**بحوث ومسائل موضوعية قوية ميثولوجية
نظامية انتاجية فى بلاد المكسيك**

إذا كان شئ ما واضحا فى تفسير التطور الإصلاحى الزراعى فى بلاد المكسيك فلا مجال لفهم مثل هذا التطور فى فترات دراسات اقتصادية محدودة . أن النطاق السياسى يلعب دورا هو من الأهمية بمكان ، وبغير ذلك لا يتسنى لنا أن نبدا التخلخل فى هذه المسألة قلبا وقالبا .

ثم أن ذلك واضح بصفة خاصة فى بلاد المكسيك التى كانت الزراعة فيها فى مستهل القرن الحالى متطورة على طول طريق لم يكن ليتسنى فيها أن نسميها (تحويلا يورفيرانيا من ناحية ما يسمى باسم جنكر) . ووفقا للتفسير الماركسى

لتطور الإصلاح الزراعى المكسيكى لايتسنى لنا ان نفهمه اذا نحن قد استعملنا التعابير الاقتصادية الجامدة المحدودة ، ذلك لان التحول الاقتصادى يلعب دورا هو من الاهمية بمكان الى حد انه بدونه لا يكون فى مكنتنا ان نبدأ فى ان نصيب كبد الحقيقة فى هذه المسألة .

على ان ذلك واضح بصفة خاصة فى المكسيك التى لايمكن فيها ان نفهم المعايير المتبناة فى الزراعة بها دون ان نفهم سلفا دراسة سائلة عن جذور الإصلاح الزراعى الذى كلن متغلغلا فى حياة القيتظ وفى اتون نيران الثورة المتأججة فى ثورة السبع السنوات العجاف فيما بين عام ١٩١٠ وسنة ١٩١٧

ويرى لينين انه كانت هنالك طريقان اثنتان فى تطور رأس المال فى الزراعة :

(ا) : الاقتصاد القديم للملكية الفردية الملكية الاستبدادية الاستعبادية ، وقد تحول هذا النظام ببطء الى اقتصاد رأس المال الاستبدادى الاستعبادى الذى يطلق عليه (الطريق الى جنكر) وذلك بوساطة التطور الداخلى فى (لاتفانديا)

(ب) : عملية ثورية تدمر النظام الاقتصادى الاستبدادى الاستعبادى ، ولابقى ولاندر من الملكيات الفردية الكبيرة وجميع شكول الاستعبادية والعبودية والسلاسل والافلال ، للاستعباد والاستغلال ، ناهضة بناحية من الاقتصاد الزراعى وهو المسمى باسم : (نحو الفلاح) : (تجاه الفلاح) وهو فى الوقت نفسه منفصل عن ضحية ومذبح رأس المال ، هكذا قد ورد فى مؤلف لينين سنة ١٩٥٦ على صفحة ١٢

فياهلترى ، ماذا جرى ؟ لقد امتدت الطريقان الى رأس المال الزراعى . ذلك بان الطريقين كلتيهما قد ادبنا الى عملية (الفلاحة) والزراعة واستبدال نظام (السخرة) بنظام (الاجر على العمل وعلى قدر العمل) .

وفى الحقيقة والواقع ان نظام الاستزراع يوجد ناحية بروليتارية اصلاحية - زراعية وظيفية لصغار الزراع ، سواء اكانت الارض المعطاة اياهم قد انتزعت من اصحابها عنوة واقتدارا بطريقة ، تنماز بسهولة لينة او بقوة جبرية غير هينة . على انه من الواضح ان الزراعة المكسيكية على مدار القرن العشرين كانت متطورة عبر طريق لايمكن تسميتها باسم (تحول بورفيرى) تجاه مايسمى باسم (نحو او فى طريق جنكر) ذلك بانه فوق كل شىء وقبل كل شىء كانت الثورة بين عام ١٩١٠ وعام ١٩١٧ وجميع معقبات الإصلاحات فى الثلاثينيات قد عاقت هذا النمو كل التوقيق

ذلك بان سيولة التراكيب التقليدية اللاتفاندية وطرائق اشباه الاقطاع واشباه الرق والاسترقاق فى تادية مهام العمل ، جنبنا الى جنب مع مولد وتطور الممتلكات الحقيرة الصغيرة لصغار اذلاء طبقات الفلاحين والدعماء وذوى الرق والاسترقاق

من اذلاء الاذلاء وصغار فقراء الفقراء ، الى جانب مولد وتطوير شروى تقيير الفلاح الصغيرة ، ويؤس كل بانس وتانس ، ممن كان يطلق عليهم اسم (الافيديوس) كل اولئك كانت المكسيك تقوم بتصاري جهودها الجاهدة المجاهدة فى التلفت حول مبدأ ماقد سلف ذكره هنا من الاقتصاد الدول للفلاح البانس الجائع الفقير ليسير ناحية ماقد سلفت تسميته (نحو الفلاح) او (تجاه الفلاح) .

على انه على اية حال فلقد تجمدت وانسدت بعض خواص ماقد سمي باسم (الطريقة الافيديالية) سالفة الذكر او على الاقل انها قد قصمت عقبات هامة مروعة لعملية الاستصلاح والاستزراع . فلقد استبعدت الاراضى (الافيديالية) سالفة الذكر عن السوق قانونا . وكما هى الحال فى ممتلكات الدولة كانت الطرود (الافيديالية) تعطى بوصفها من سقط المتاع او بوصفها الحشف البالى (وفقا للمثل العربى القائل (احشفا ، وسوء كيلة ؟) وما كانت تلك الطرود الافيديالية معرضة للبيع او للايجار ولقد كان هذا من الواضح بمكان عقبة كاداء فى طريق تطور وتقدم رأس المال فى الزراعة .

حقا لقد كان حدث هذا فقط القطاع (الافيديالى) سالف الذكر ، على حين ان البقية الباقية من الاراضى الزراعية قد لانت المعاناة من نتائج تطور المال . وماقصدنا بذلك ان تطور وتقدم رأس المال كان فى قطاع (الافيديالى) سالف الذكر ، بل ان قصدنا هو ان عملية رأس المال قد تباطأت وتضاءلت . فهل هذا معناه ان الثورة المكسيكية سالفة الذكر كانت ذات طابع معروف بكونه مضاد لطبيعة رأس المال ، ام ان هذا معناه بكل بساطة كان بصفة اساسية عملية قومية كلية قد حاقت بهذه الثورة فسلبتها اجتناء ثمار اهدافها ؟ على ان الاجابة عن السؤال سالف الذكر معروف موصوف فى التهمج الكتابى والكلامى الصادرين من احد اصحاب وعلماء نظريات الاصلاح الزراعى فى الحكومة المكسيكية ضد (رينى دامونت) الذى وجه نقدا لاذعا عن الاصلاح الزراعى من الوجهة النظرية (التكنوقراطية) فرد عليه (ماركو انطونيو دوران) رائد وقائد النظرية الحكومية المكسيكية بقوله ما يأتى :

(انه بامعاد واستبعاد اولئك الفلاحين الجاهلين الذين ارى لزاما علينا استبعاد حقوق ملكيتهم الى اولئك النابهين الواعين المختارين لقدراتهم وليزاتهم التكنولوجية ينبغي لنا - وفقا لراى دامونت ، هذه المظاهر والظواهر القائمة المظلمة ، هذا الى انه يجب علينا ان نتخلص من قانون (ميني فانديا) الاساسى الذى هو وفقا لراى (دامونت) نفسه كذلك بوصفه فى نظره بمشابة (جسم الجريمة) (للاصلاح الزراعى كذلك) . ثم ان (دوران) ذاته يثبتنا كذلك ان من الامور الهامة وجود ذلك القانون المسمى باسم : (الوظيفة الاجتماعية للتكوينات الجديدة للملكية . واخيرا يكون قد حصص الحق) ورد ذلك كذلك فى مؤلف (دوران) الصادر سنة ١٩٦٨ على صفحتى ٦٠ و ٦١ . على انه من بين التكوينات والوظائف الاساسية الاجتماعية للملكية الاراضى ، ينبغي للمرء ان يجعل فى الحسبان تلك المسائل ذات الطابع

السياسي ، تلك التي هي على أبسط وأوضح تعبير تلك التي قد انتجت وولدت الهدوء البال ، ذلك الهدوء الذي هو قد أصبح نتيجة وفائدة النضال من أجل التقدم

ذلك بأن العوامل والوظائف السياسية مترابكة مترابكة للغاية نظرا الى انها تشمل بلوغ الفلاحين وطيد الامل على حين انها في الوقت نفسه تبيع وتتيح لهم ايجاد العدد والادوات التي ستعمل وسوف تعمل في فعالية على رفع نير الفقر عن كواهلهم وذلك بواسطة الانظمة التي جعلت منهم اقواما جديدين ذوي اراض جديدة قد صارت في حوزتهم وقد صاروا بها ذوي كرامة ، وستعينهم هذه الانظمة على تحقيق آمالهم وامانيهم الثورية . هذا الى انهم في الوقت نفسه سيزودون الفلاحين بالثقة والامل ، وسيمعنون بوادر وغوادر عدم الاصطبار .

على ان وظيفة النظام السابق الذكر (ايجيدو) وسالف الذكر (مينيفانديا) هاتين الوظيفتين كلتيهما يتسنى لنا فقط فهمهما بتركيزنا في وجهتين متماثلتين متشابهتين على المستويات الاقتصادية والسياسية .

ثم ان وظيفتهما هي ان نعمل كأننا جهاز يتشرب ويمتص صدمة ، ذلك الجهاز الذي يسمح بالاشراف والتسلط على القوة الاجتماعية المتداخلة في عملية الامتداد السريع لقطاع رأس المال . وبغير هذا الجهاز : (مصاص الصدمة) لن يضمن الجهاز المكسيكي لرأس المال للطبقة البورجوازية الريفية النمو الاقتصادي السريع الذي يستمتع به .

واليكم فهارس للانتاج الزراعي في ثماني جمهوريات امريكية لاتينية في عام ١٩٦٥ وذلك على اساس وقاعدة ١٩٣٤ - ١٩٣٨ = ١٠٠ ، الارجننتين = ١٣٣ البرازيل = ١٩٦ شيلي = ١٦٦ كولومبيا = ٢٢٧ كوبا = ١٥٣ المكسيك = ٣٢٤ بيرو = ١٩٣ ارجواي = ١٣٥

على أن المكسيك في أثناء القرن التاسع عشر قد سارت قدما في طريق التجمع البدائي لرأس المال . ذلك بان تطبيق المبادئ الحرة في (ثورة اباتلا) تلك الثورة التي ادت الى انتهاء قانون سنة ١٨٥٦ ، وانهاء الجماعات الهندية ، والاختصاصات الكنسية ، وهذه ، وتلك كانت ظاهرة ينبغي فهمها بمثابة كونها جزءا من عملية تجمع رأس المال البدائي العتيق ، وذلك القانون الذي ادى الى ايجاد ممتلكات زراعية صغيرة كانت في الواقع نتيجة لايجاد جموع وتجمعات ابعد واكثر من اراض زراعية وبلاضافة الى كل اولئك كان فتح قطع من الارض وتخصيصها للسوق ولجميع الاجراءات التي تتطلبها السوق المذكورة .

ثم انه ظهرت اوجه النشاط في تخصيص الاراضي للشركات التسويقية بالاضافة الى اوجه نشاط ما قد اسموه بالشركات السوقية والحدود التسويقية ، فضلا عن تجميع جانب كبير من التجمعات المالية والتسويقية وانشاء الشركات الهامة ذات الاوجه الكبيرة من اوجه النشاط .

ولقد سلبت الحروب المسماة بحروب (ياكوى) أولئك الهنود الحمر ، أراضيهم الخصبة ذات النماء والخير الوفور ، وذلك فى حروب (ياكوى) فى وادى (ياكوى) الخصب ، وفقا لعملية استعمارية .

بيد ان عملية تجمع رأس المال كانت مشروطة مسبقا بتجمع وتقديم رأس المال الاجنبى ، وبالتركيز على تجمع وتجميع رأس المال الوطنى . ومن بين الحقيقتين اللتين الخاصتين بالتجمع البدائى لرأس المال ، او بمعنى آخر ، (بانفصال المنتج لرأس المال عن وسائل الانتاجية ، وعن تجمع الثروة المباحة المتاحة له فى ربحه الاستثمارى ، كانت الحالة الاولى سالفة الذكر وحدها هى المعمول بها . واذن ، فقد بقيت هذه الحالة الاولى المذكورة ناقصة غير كاملة ، كما بقيت بقعة سوداء خبيثة منحوسة ، ذات قوة واقتدار ، بطريقة ملموسة .

على انه ، فى الواقع ، فى اثناء السنوات الاخيرة من عقابيل القرن التاسع عشر ، كانت هذه الظاهرة ، ظاهرة عدم تملك المزارعين ملكياتهم الزراعية ، وتجمع الاراضى فى لاتفانديا ، سببا فى مسارعتها بنفسها على نفسها .

ثم ان مثل هذه العملية السريعة بنفسها وعلى نفسها لم تكن لتتواءم ونمو رأس المال فى القطاع الزراعى ، الى حد ان اهالى (لاتفانديا) سالفى الذكر والوصف كانوا معروفين بأحط واقل المستويات الاستثمارية الدنيئة . ذلك بان التكوين العضوى لرأس المال فى القطاع الزراعى استمر منحطاً فى ذلك الحين الى اقصى واقصى وادون حدود الانحطاط .

على ان أولئك المعروفين بكونهم (اللاتفانديوس) سالفى الذكر ، قد لجأوا الى اقصى واقصى حالات استغلالات الاستغلالات واعنف الاستغضالات ، وأسوأ المعاملات (الى حد لجونهم الى اظلم عهود الاقطاع) . ثم انهم بطريقتهم سالفة الذكر قد اغلقوا باب امكان استمتاعهم بتطور نظام (جنكر) سالف الذكر فى الزراعة ، ومن ثم قد فتحوا باب الثورة .

واليكم قولا ، قد يكون هراء ، لكنه ذو مغزى : ومبناه ، ومعناه :

ان الآلام المبرحة العاجلة والأجلة للادواء (جمع داء) ، للتجمع البدائى لرأس المال ، كما قد سلف ذكره ، قد أشعل وأوجد ثورة بورجوازية مسلطة على البورجوازية نفسها ، وفيها قد لعبت جموع الفلاحين المحرومين المسلوبين حقوقهم دورا وان لم يكن هذا الدور هاما او رئيسيا .

ذلك بان سلطة وقوة التجمع البدائى للثورة المكسيكية ، التى كانت تبتغى الاستقلال عن نير الاستعمار ، بوصف هذا الاستقلال سببا أساسيا ، كانتا توضحان لنا السبب الذى من أجله كان مركز الحركة الثورية الإصلاحية الزراعية فى ولاية موريلوس ، تلك التى كان الفلاحون فيها مستمتعين بمجموعة ميزات متقدمة متطورة فى الاهتمام بالزراعة وبميزاتها وبالاقطار الشاسعة فيها الشهيرة بزراعة قصب

السكر وبتواحين السكر . ذلك بأنه منذ عهد (كار ديناز) كانت الحكومة المكسيكية وارثة الثورة المكسيكية قد بذلت قصارى عنايتها وجهودها فى الاشراف على عملية تطور رأس المال فى الزراعة ، اذ انه قد دلت التجربة على ان الاستغلال الوحش فى الاستزراع والمزارعين لامتدوحة فيه ، للقضاء عليه ، عن شبوب نيران ثورة اخرى واليك بحوثا حديثة عدة هى : نافارريت . عام ١٩٧١ . تأليف بييتى ليبان . د . عن الزراعة فى المكسيك ، وتركز على وجود قطاعين : (ا) : قطاع صغير ، ذو امتياز قطاع رأس المال ، ذلك الذى يعبر فى غالبته عن التصدير : (ب) : القطاع الكبير الخاص بالمزارعين الفقراء الذين يعيشون على قرابة من مستوى ذوى الحاجات وهم السواد الاعظم من سكان الريف . على ان لمشكلة التى قد واجهت والتى مسازلت تواجه افراد الطبقة البورجوازية المكسيكية هى مسألة كيفية حصولها على مزيد من الانتاج الزراعى ، ابتقاء سد الحاجات الوطنية ، والصناعات الدولية ، والمطالب والاحتياجات الريفية . ثم انه لكى يتحقق ذلك كله ، لامتدوحة عن المزيد من الاهتمام التام فى القطاع الزراعى ، وعن الحلولة دون اعادة توزيع هذا الفائض على الطبقات الريفية من ذوى الثراء ، وبدون ان نسب فى اجراء هذه العملية اى نوع من انواع الفجر والضيق وبليلة الافكار والهم والغم . ولقد كان الحل الوحيد فى المكسيك هو ذلك التركيب المزجى الثانى الاصلاحى الزراعى .

ولم يكن هذا الحل ليسبب اية دهشة للعلامة روزا لوكسيمبرج التى اكدت ان عملية تجميع وتجمع رأس المال لايمكن ان تكون ، الا اذا هى كانت وحدها بمثابة كونها العلاقة بين رأس المال وبين حيز من مكان لا تكون فيه تكوينات اجتماعية لرأس المال (كما هو موضع ذلك ، كذلك فى المؤلف (لوكسيمبرج : سنة ١٩٧١)

وعلى حين ان مركزها موضع قيل وقال وموضع جدال ، نظرا الى انها ذات آراء تطويرية تقدمية رأسمالية ، فانها مما لاريب فيه قد ابرزت لنا موقف الاقطار المتخلفة غير المتقدمة . ومن ثم كانت القوة الزراعية الانتاجية الاقتصادية والسياسية فى دائرة سوداء قاتمة ، وفيها لا يكون قطاع رأس المال قائما بدون موطن غير رأس المال . بيد انه لكى بطور ويتطور قطاع رأس المال لامتدوحة له عن ان يدمر القطاع غير الرأسمالى . وهذا قد يؤدى الى أزمة لا يمكن تجنبها باعطاء مقياس من حماية للقطاع غير الرأسمالى

على ان الاتجاهات التى لآباتها الباطل من بين يديها ولا من خلفها ولا تكون موضع ارتياب او جدال هى تجمع وتجميع قطعة الارض مع غيرها من قطع الاراضى ومن رأس المال ومن الميكنة الزراعية مما يسبب بدون ريب وبغير جدال وبطريقة غير مباشرة الطفيان والدمار لاقتصاد الفلاح غير ذى رأس المال وقد يؤدى هذا الى تجميع وتخصيص مجموعات تجمعات من السكان الذين يتجمعون ويشكلون معاومع النمو المروع الحالى للانفجار السكانى المدمر الذى لا يبقى ولا بقدر الذى يشكل مع الجيش المروع من تعداد الجيش الاحتياطى العمالى المحروم اداء اى عمل من الاعمال مما يسفر حتما عن اجتماع هؤلاء وهؤلاء من البائسين التاعسين جنبا الى جنب مع

المطالبين التمتع من هؤلاء هؤلاء من الضائعين المضيعين خائبى الامل والرجاء
فيشكل من هؤلاء هؤلاء جيشا حقيقيا عرمرما من بين جيش حقيقى
جماعى ثورى

ثم ان افراد الطبقة البورجوازية ، فضلا عن كونها قادرة ومقتدرة على ضمان
اعادة تجمع وتجميع راس المال ينبغي لها بل انه يجب عليها ان تكون قادرة على ان
تضمن اعادة استثمار راس المال . وفضلا عن ذلك ينبغي لهذه الطبقة البورجوازية
ويجب عليها وكان ذلك عليها حتما مقصيا ان تضمن اعادة اصدار العلاقات الاجتماعية
والعلاقات السياسية التى تسمح هذه وتلك بايجاد كيان الطريقة الرأسمالية . ومثل
هذا الضمان ومثل ذلك الضمان يشكلان ضرورة الاشراف والرقابة على عملية
التجمع والتجميع . هذا هو منطق ذلك النظام غير ذى الكفاية وهو سالف الذكر
باسم (ايجيدو) وبالمثل ، اعادة احياء ذلك النظام الذى قد سلف وهو (مينيفانديا)

على ان ختامنا من ابرز وأشهر الخواثيم الناجمة عن الدراسات المختلفة
والتحليلات لتركيب وطبيعة الاصلاح الزراعى المكسيكى هو ان الاقتصاد للفلاح
الصغير فى المكسيك ، سواء اكان نظام سالف الذكر ايجيدالى ام لم يكن ، هو
مشكل تمام التشكل فى مجموع راس المال ، وهيهات ان يكون فى مكتتنا ان نفهمه
بدون ان نستعمل الادوات الفهمية الفكرية الموائمة لاقتصاديات راس المال واعنى
بذلك اجر العمل والفائدة وابعار الارض ولو ان هذه جميعها متوائمة وتطبقها فى
الظروف والشرائط النوعية

ثم انه فى اقتصاد الفلاح الصغير يكون المالك ، ويطلق عليه التعبير التالى
باللغة المكسيكية : ايجيداناريو - كم - اسافراكتياريو ، وذلك الفلاح المكسيكى
المالك لارض الاصلاح الزراعى فى المكسيك هو فى الوقت نفسه المنتج المباشر . فهو
لا يؤجر اجر العمل . ثم انه فى هذه الحالة يكون مورده وما ينتفع به (ومهما يكن
اجر الارض) كل اولئك لا تكون مخصصة من مورد عمله

على انه والحق يقال يكون ربح الفلاح فى اقتصاد الفلاح نفسه هو الاجر الذى
يدفعه المنتج نفسه . ثم ان مجريات الاحوال سانة الذكر فى المكسيك من ناحية
وسائل معيشة الفلاح المكسيكى تسبب ان يكون (ربحه) فى الغالب فى حالة هى
اقل من المتوسط وماهو اكثر من ذلك ، قد يكون الفلاح المكسيكى عاجزا عن تغطية
قيمة نتاج قدرته على جنى ثمار قوة عمله (وفقا لما قد ورد ذكره من احصاءات
وبيانات قيم الحدود الدنيا للاجور ، تلك التى قد اصدرتها الجهات الرسمية
الاقليمية المكسيكية)

على انه لو اتبعت وطبقت وسائل حسابات راس المال لكانت النتيجة مسفرة
عن كون جميع المشروعات الخاصة بالفلاحة وبالفلاحين فى طبقة دنيا

ثم ان هذه النتيجة التى لوحظت فى دراسات متعددة لم تصل الى خواتيم وفواجع نهائية فاصلة .

ذلك بأنه على سبيل المثال قد ورد فى مؤلف ، ويتولد كيولا ، على صفحاتى ٢٥ و ٢٦ قراره بأنه فى رأيه ان هذه الخاتمة ، بالنسبة الى نصف سكان الجنس البشرى فى عهدنا هذا تستمتع بوجه نشاط انتاجى يتسم ويوصم بكونه فى حالة وضحالة دائمتين مستمرتين . وهذا قول . يقال على عواهنه وهو ما قال عنه حرفيا بالفتن اللاتينية والمكسيكية (ريداكثيو آد آبساردم) . ولكن من رأى ان ذلك ليس كذلك . ذلك بان نصف تعداد الجنس البشرى ، هؤلاء لا يتعاملون مع كل من هو وما هو فى نقص دائم مستمر ويقال عن ذلك باللغة التى هى اكثر وضوحا بأنه فساد مستمر .

ذلك بأن المسألة او المشكلة هى فى الوقت نفسه كلمة (فائدة) او (ربح) و (الاجر المدفوع نفسه)

على انه ، فى اقتصاد الفلاح لا يوجد انفصام او انفصال بين رأس المال المتغير المتنوع وبين القيمة الفائضة اذ يتخذ كلاهما شكل فائدة او اجر بدون انفصال مباح او متاح بينهما ، كما هى الحال فى المشروع الرأسمالى . وهذا هو لب او لباب نوعية اداة محصولية غير هامة وهى من سقط المتاع .

فيما هل ترى اهو من الوازم كل الموائمة والمناسب كل المناسبة ان نطبق مجموعات من الاجر ومن الفائدة لهذه السوق غير الرأسمالية ؟ على انه فى موقف يكون فيه قد انتج الفلاح للسوق على ظروف وشرائط غير مشروطة بشروط وهى فى الوقت عينه غير رأسمالية ، يوجد فى هذه الحالة انتقال القيمة تجاه القطاع الرأسمالى وذلك ، كذلك ، الى حد ان ذلك الفلاح لا تكون فى مكنته ان يخصص ذلك الذى قد يكون ايجار ارض ، اذا كان الإيجار قائما وموجودا ، بتسنى لهذا الفلاح ان يتوجه وجهة اخرى هو موليتها ، الى اية قطاعات اخرى من الاقتصاد .

على أن ذوى النظريات فى الإصلاح الزراعى المكسيكى قد رفضوا بطريقة تقليدية جماعية ان يقبلوا عدم الكفاية فى اولئك سالفى الذكر من النظام المعروف باسم نظام (ايجيدو) ، ونظام (المينيفانديا) . على انه لكى يقبلوا لامندوحة لهم عن قبولهم حقيقة أن الإصلاح الزراعى قد ادى الى تطور طريقة الاستصلاح والاستزراع ولقد حاول رئيس اوزورويو تبيان كفاية النظام سالف الذكر (ايجيدوس) والنظام السالف الذكر (مينيفانديا) اذ انه قد اصبح ذا كفاية بمثابة كونه ذا علاقة بين المخروجات والمدخولات .

وتبعاً لذلك قد انتج القطاع ايجيدالى فى عام ١٩٦٠ قرابة ٣٥ فى المائة من صافى انتاج المحصول الكلى للإصلاح الزراعى ، وان كان هذا القطاع قد حقق فقط تلك الاراضى المستصلحة المستزرعة المزروعة فعلا بنسبة ٣٤ فى المائة من مجموع مساحة الاراضى وانتجت ٢٧ فى المائة من مجموع رأس المال الإصلاحي الزراعى

ولنذهب الى ابعد من ذلك فنجد ان الاراضى غير اليجيدالية مما فيها كل قطعة هى ذات مساحة اكبر من خمسة هيكتارات قد انتجت ٥٨ فى المائة من صافى مجموع المحصولات الزراعية على الرغم من ان استعمالهم وانتفاعهم بالاراضى المنتجة نسبة ٦٣ فى المائة من القيمة الكلية للاراضى و ٦٦ فى المائة من صافى رأس المال الزراعى الكلى ، وهى عبارة عن ارض وعن ماشية وهذه وتلك لاتحسبان بوصفها رأس المال

ثم ان تلك الاراضى غير اليجيدالية التى فيها مساحة كل قطعة تقل عن خمسة هيكتارات قد انتجت ٧ فى المائة من صافى المحصول الزراعى ، على حين انها قد حققت ٣ فى المائة من مجموع مساحة الاراضى أو بمعنى آخر ان انتفاعها بمورد هو النزر اليسير كان اكثر مواتاة وكفاية عن المجموعتين الاخرين من الاراضى المستأجرة (مؤلف ريس اوزوروى سالف الذكر على الصفحات من صفحة ٧١ لفاية صفحة ٩٥ من مؤلفه الصادر عام ١٩٦٨)

على انه من سوء الطالع ان ريس اوزوروى المذكور ينسى ان يجعل فى اعتباره وفى حسابه وفى قائمة الدخول بيان قيمة قوة عمل الفلاح الصغير وذلك الفلاح الخاضع لنظام اليجيتاريو سالف الذكر . ولو هذه القيمة كانت موضع اعتبار من جانبها لاصبحت (الكفاية) الهامة الشهيرة استغلالا واستصلاحا اصلاحيًا زراعيًا عاليًا فائقًا . واذا كانت الاحصاءات والتقديرات سائرة بطريقة غير علمية وكان دخل الفلاح فى الإصلاح الزراعى منظورا اليه بوصفه فائدة لا يكونه اجورا أو بمعنى آخر يكونه من الدخل ويكونه رأس مال متفيرا ، اذن فمن السهل فى هذه الحالة ان ننكر أو ان نخفى أو ان نحقر اقتصاد الفلاح البائس التاعس ونجمله بعيدا عن كونه ذا كفاية .

ذلك بأن الفلاح الفقير ذا المتربة يبيع محصولاته فى السوق المعتادة باقل من سعرها الحقيقى أو بمعنى اخر انه يلقى حشفا وسوء كيلة ، ويلقى التدهور الاقتصادى ، كما يلقى الإنتاج الزراعى المتدهور . وهو معرض لعلاقة من التفسير غير المتكافىء . والامتيازات الرئيسية لملاقته هذه هى البورجوازية الريفية ورؤوس المال التجارية ، وارباب ورجال الصناعة . وسواء اكان على الميزان السوطنى أو الميزان الدولى يكون التبادل غير المتكافىء وانتقالات وتحولات القيمة كل اولئك تكون مبنية على الاجور الاكثر تدهورا فى المساحات الارضية المتخلفة ، واعنى بذلك تلك الاسعار الاعلى فى القيمة الفائضة . ذلك بأنه فى حالة الاقتصاد التجارى للفلاح فيما يختص بالمشروعات الصناعية أو الزراعية يكون واضحا ان أجر الفلاح واعنى بذلك ان كل ما يجتنيه الفلاح لقاء قوة عمله هو أصفر وأشال مما هو فى القطاع الاخر .

على ان الفلاح ليس فقط معرضا للاستغلال من ناحية ميكانيكية التدهور والتغير فى التبادل الاقتصادى المالى ، فحسب ولو ان ذلك من المحتمل ان يكون كذلك فى اسوأ شمول الاستغلال الخاص بنظام رأسمالى فى طريقة الانتاج .

ذلك بأنه بالمثل وكنتيجة حتمية لتدهور اقتصادى ، وبالتجمع المائى البدائى المتأصل الدائم ، يلعب رأس المال التجارى ورأس المال الاقتصائى ، كلاهما دورا هاما فى المناطق الريفية . ثم ان البورجوازية فى دورها التجارى والاقتصائى وفى دورها التدخلى التوسطى تصير الطبقة الريفية المتفائلة فى التعالى على رقاب الطبقات الاخرى كما تفعل النباتات المتسلقة وكما يتفلفل الشلل فى جسوم الطبقة الريفية .

على ان الفلاح لا يواجه سوقا معادية واجنبية فحسب ، بل ان لزاما عليه ايضا ان يفعل ذلك شخصا فى داخل نطاق بيع محصولاته للوسطاء ولتجار الجملة والى هؤلاء وهؤلاء يكون مؤقتا مدينا لهم وتحت رحمتهم وتحت نير الارباح المروعة المفتصة

ثم ان مسألة رأس المال التجارى ، ورأس المال الحامل للارباح ، هذه المسألة تكون الى حد انهم يتطورون ويتطورون طريقة استقلالية بوساطتها يصيرون عقبة كاداء فى عملية تقدم رأس المال نفسه .

ذلك بأنه فى المكسيك ، كما هى الحال فى غيرها من البلاد النامية والاقطار المستقلة يكون العدد العديد من التجار والمنتفعين والفاسبين والوسطاء واقعين فى شبكة من العلاقات من ناحية أهل البدو وأهل الريف ، وتصل هذه العلاقات بين هؤلاء وهؤلاء الى نسب جماعية كبيرة كثيرة مروعة .

ثم انه جنبا الى جنب مع الاعداد الكبيرة الوفيرة من التجار ومن المنتفعين يوجد جيش عرمرم من صغار التجار ومن المنتفعين بالبضائع التى هى من سقط المتاع وهم يقاتلون هؤلاء وهؤلاء ابتغاء الفث من سقط المتاع ومن ارخص وأقسل وادنا الاشياء .

على ان وجود الوسطاء والسماصرة وغير هؤلاء وهؤلاء ممن يطلق عليهم باللغة اللاتينية واللغة المكسيكية لفظ (موداس اوبيراندى) هو حديث ذو شجون وذو شئون وهو من الاهمية بمكان . وهذا واضح فى القطن الذى هو مفتاح التصدير (وفقا لقول مارتينيز فى مؤلفه الصادر عام ١٩٦٩ . والقطن والبن هما اكبر العوامل الحساسة المكسيكية فى ميزان المدفوعات . وفى هذه الحالة تتصل عملية التعامل غير المتكافئة وتوصل بصفة مباشرة بين الاصلاح الزراعى المكسيكى من حيث تكوينه بمسألة الامبيرالية . فلقد سبب نقص ثمن القطن والبن فى عام ١٩٦٧ خسائر فى حدود مليون واحد ومائتين وسبعين الف من البيزات العملة المكسيكية فى موارد دخول التصدير ، واعنى بذلك ان المبلغ الاجمالى من خسائر العام المذكور كان ٧٣٧ مليون بيزو ، او من البيزات . ثم ان المسألة تذهب الى ابعد من ذلك ، فان المنتجين المكسيكيين لا يبيعون محصولهم من البن فى الاسواق الدولية ولكن عن طريق خطط ومشروعات الولايات المتحدة الامريكية تلك التى فيها يكون الاحتكار فى المحصول

وتزويد المنتجين المكسيكيين بالدين للدائنين وبالحصول وبالإسعدة على أن الرسالة الجامعية التي أعدتها في هذا الشأن مؤداها ماياى .

فى القطاع الريفى المكسيكى يوجد تكوين فريد وحيد اجتماعى - اقتصادى متوائم تماما والاقتصاد الكلى شبه الرأسمالى . والازدواج الظاهر الملاحظ هو القاعدة الوحيدة المتبنية لما قد أسميناه بما هو آت : التركيب الاقتصادى تحت التطوير والتطور . على أن الاعتراضات الداخلية لمثل هذا التركيب مازالت لئان أكثر اختلاطا وتعقيدا مما يمكن أن يوصف بكونه لغزا من الالغاز تحت تأثير استعمال مثل هذه الافكار تماما كاستعمالنا كلمة ازدواجية أو دويالزم وكما نستعمل كلمة صيغة الجمع أو بلوراليزم وكما نقول حدى أو هامشى أو مارجينالزم .

على أن حكمة أو نبوءة جديدة قد فتحت صوب وناحية طريق اإنتاج . فوفقا للنظرية الماركسية بشكل ويتمثل كل نظام من أى محصول بتركيب فصلى دراسى خاص . بيد أن البضاعة الدون التى هى من سقط المتاع ، محصولها ليس فصليا دراسيا وفضلا عن ذلك يكون نظاما ثانويا للإنتاج . وهذا معناه أنه لايتسنى له أن يكون قائما بذاته وحيدا فريدا نسيج وحده ، بل أنه لايستطيع حتى أن يتحكم فى تكوين آخر ممطى ذى تكوين اجتماعى - اقتصادى . هذا هو الشرط المزدوج الشرط بكونه غير فصلى دراسى وبكونه ثانويا مسببا أعضاء العضوية أن تكون شرطا فصلا دراسيا خارجيا لا داخليا على حين أن هذه الاعضاء العضوية تستمتع بعلاقات غير فصلية دراسية فى داخل المجموعة .

ثم أن انتقالات وتنقلات المحصولات الإنتاجية الفائضة التى تسبب الفقر والبروليتارية الوظيفية الموسومة الموسومة بكونها الطبقات الدنيا ، هذه هى أساس العلاقات الفصلية الدراسية للفلاح من حيث ناحيته الخارجية .

على أن هذا الموقف المترابك المحير ينشأ بسبب أن المعارضة الفصلية الدراسية فى مكنتها فقط أن تكون واضحة مفهومة فى العلاقة بين طرازين أو نوعين من المحصول . ثم أن المشروع الرأسمالى الزراعى هو على أية حال جزء من نظام إنتاج ذى تعارضات ومعارضات فصلية دراسية توجد شقاقت ومعارضات ومناوشات بين ذوى البورجوازية الإصلاحية الزراعية وبين ذوى البروليتاريا الريفية . ذلك بأن ميكانيكية الاستغلال هى نفسها فى أى اقتصاد رأسمالى وفى أية قيمة فائضة .

وعلى أية حال ، فإن القطاع الرأسمالى فى الزراعة المكسيكية ذو سجايا وميزات خاصة متصلة فى الضعف التكنولوجى وفى المستوى المنخفض من الفزارة الرأسمالية ومن اعتمادها على الاسواق الدولية .

على أن النظام الانجليزى الكلاسيكى من وجهة نظر ماركس بما فيه من انفصال شامل كامل بين مالك الأرض وبين الرأسمالى لايمكن تطبيقه فى إيضاح الحقيقة المكسيكية ، لا بسبب كونه ذا انفصالات مروعة عن ذلك التركيب الإصلاحى الزراعى

فى المكسيك . ذلك بانه من الواضح على سبيل المثال ان النظام سالف الذكر باسم لايفانديوس لايلعب الدور نفسه الذى هو فى المكسيك ، كما يفعل الملاك فى مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة . ذلك بان لديهم تقاليد تجعلهم يعتبرون الاراضى بمثابة كونها من بقايا العهود الاقطاعية . ونحن نعتبر ذلك اساسا مسألة خاطئة فى ايماننا هذه والى حد كبير حتى فى اثناء السنوات السابقة للاصلاحات الكاردينية تلك الاصلاحات التى كانت بين عام ١٩٣٦ وعام ١٩٤٠

على ان النظام سالف الذكر (لايفانديو) ، على الرغم من جميع مظاهره الاقطاعية ، هو بالضرورة التعبير عن نظام رأسمالى للانتاج ، هو تخلف وهو غير مستقل وهو ردىء التكوين . وتشمل نوعيته ذلك التجمع المذموم المروع ، فى ملكية الاراضى جنبا الى جنب مع تجمع رأسمالى منخفض للغاية . بيد ان هذا النظام سالف الذكر قائم وسيظل باقيا بوصفه واحدا من أقطاب الرضى الهامة للغاية فى عملية التجمع الرأسمالى البدائى

ثم ان البقايا الضئيلة لاقتصاد طبيعى لعمته وسداه الاعتماد على النفس قد وصلت تماما الى اقتصاد الفلاح وهى تشكل صمام الامن للفلاح ليحاول التغلب على آثار الاستغلال الرأسمالى

واذن ، فلكى نتكلم فى وضوح وانضباط ، توجد فى المكسيك ثلاث طبقات اجتماعية اساسية فى الانحاء المكسيكية ، الا وهى :

(ا) : الطبقة الاصلاحية الزراعية البورجوازية

(ب) : الطبقة البروليتارية الوظيفية القروية

(ج) : طبقة الزارعين

على ان وصف هذه الطبقات الثلاث مبنى على اساس العلاقات بين هذه الطبقات وبين الانظمة الانتاجية التاريخية

ثم انهم يختلفون من حيث تكوينهم بوصفهم ملاك ارض ومن حيث مظاهرهم الجامدة غير المشتقة من حيث حجم الزرعة والخواص الاجتماعية ومن حيث الاختلافات العنصرية ، وتسمح لهم اوضاعهم السياسية بتحديد مختلف اوضاعهم وحالاتهم ومستوياتهم الاجتماعية .

أواصر العلاقات بين

القرية والمدينة في الـ

جوهر الموضوع :

يستعنى الوضع الراهن مجموعة جديدة من المفاهيم التي تنصب على التفاعلات بين القرى والمدن . ففي دراسات تشمل البعد الثقافي نجد مفاهيم مثل تضيق الافق والتعميم (ماريوت ١٩٥٥) تحاول ان تحدد مواقع التحركات المتجهة الى اسفل وإلى أعلى لتأثيرات اعظم التقاليد وأقلها قبرا . وتكشف الحقائق المرتبطة بمشاركة سكان الريف في الطقوس الدينية بمختلف أنواعها كيف أن القرية قد استوعبت المدينة بالفعل ، كما يرى صراع جديد للقيم من حيث الترحيب بالعناصر الحضرية مع الحفاظ على الهوية الريفية .

وفي المجال السياسي نجد السياسات الزراعية حتى في العهد الاستعماري قد أخرجت الى حيز الوجود طائفة من الوسطاء بين الدولة والمزارعين الملمين . وفي عهد الحرية ومنح حق الانتخاب للبالغين تتم التعبئة السياسية من خلال

الطَّاب : بروج راج تشوهان

الكاتب : البروفيسور بروج راج تشوهان رئيس قسم
الاجتماع بمعهد الدراسات العليا بجامعة مبروت بالهند

الترجم : حسن حسين شكرى

ليسانس الاداب ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة
من جامعة القاهرة . اشترك فى ترجمة دائرة المعارف
الجديدة للشباب ، وله كثير من الترجمات العلمية والادبية

قنوات جديدة هى الاحزاب التى اوجدتها ما يعرفون بالوسطاء
ومجموعات العمل ، لاهل الريف .

وفى المجال الاقتصادى نجد الاجراءات المستحدثة
« لدولة الرفاهية » وتشجيعها للهيئات الجديدة فى كل من
القطاعين الخاص والتطوعى قد ادت الى نقاط جديدة للاحتكاك
واقترحت قيم السوق قلاع الاماكن الدينية التى يرتادها
الحجاج للزيارة ، وتشربت الزراعة التجارية باخلاقيات
السوق ، ونشأت انماط جديدة لعلاقات الانتاج ، ونشطت
بعض الجهود الخاصة بالمساومة الجماعية .

وبالنسبة للمرحلة المنهجية يتطلب الامر مجهودات متجددة
حتى يمكن الاحاطة بالوضع من كل جوانبه . ومن الممكن ان
يمتد مفهوم شبكة العلاقات من حيث الابعاد المورفولوجية
والتفاعلية (ميتشيل ١٩٦٩) ، وان يستفاد بافكار الوسطاء
ومجموعات العمل على نحو اعظم تأثيرا .

ولكى نثير المسائل المرتبطة بالموضوع يتطلب الامر وعيا جديدا لدراسة تحركات المزارعين ، وسياسات الدولة ، والنظر بأعمان فى الاحتياجات التى تطالب جماعات الضغط بها ، والتفكير فى المصالح العامة للفلاحين على انها مضادة للمصالح التجارية والصناعية واستخدام الآلات الى جانب المعرفة بمفاهيم شبكات العلاقات المتولدة عنها . ومن الواجب أن نبادر بالدراسات التعميقة فى المجالين الريفى والحضرى ونربطها بالعالم الأرحب فى بعض الأحيان ، وأن تكون هذه المبادرة قوية بحيث تربط بين التحليل القائم على المشاهدة ، وأنواع المسح المختلفة ، واستخدام المادة الفرعية الممتدة من حيث الزمان والمكان .

مسح للبحوث المتيسرة الآن :

الإبعاد الثقافية :

لقد بذلت جهود كثيرة على امتداد الأبعاد الثقافية لاستقصاء اثر العلاقات المتداخلة بين التقاليد الكلاسية العظيمة للمتأدبين والتقاليد البسيطة للاميين من عامة الشعب ، وقام سرينفاس بدراسة انتشار هذه التقاليد على كل من المستوى القومى والاقليمى والمحلى (١٩٥٢) .

وتصور أيضا كيف أن الطبقة العليا قد استطاعت أن تقدم نمطا للسلوك يشمل كل أبعاد الطقوس الدينية من أجل محاكاته فى المستويات الأدنى ، وذلك من خلال عملية تسمى « نزعة تعميم السنسكريتية » ١٩٥٦ . وركز على التدفق المتجه الى أدنى فى السلوك المرتبط بالطقوس والقيم .

وامعن ماريوت (١٩٥٥ ص ١٩٩-٢٠٠) النظر فى الشكل الذى مر به انتقال سمة هذا النمط خلال العملية التى يسميها « تضيق الافق الفكرى » . وعلى أية حال فإنه أضاف بعدا آخر للجهاز الفكرى لكى يدرك الطريقة التى يمكن أن يصبح بها تقليد ما - سواء كان تقليدا محليا أو متخلفا - أكثر انتشارا وأكثر قوة من خلال عملية يقترح أن يطلق عليها عملية التعميم .

أن الطريقة التى تعكس بها المدن التقاليد الإقليمية بأقوى اشكالها ، فيما يتعلق بتخصيص العوامل والأماكن والوضوعات ، قد قام بدراستها تفصيلا فى مدينة مدارس ميلتون سنجر (١٩٥٦ ص ١٦١-١٩٤) . كما أن الدراسات التى تلتها تناولت التعفيدات المقدسة لبعض المراكز الدينية (جها ، ١٩٧١ ، فيديارثى ، ١٩٦١) قد ركزت على الارتباطات بين التقاليد المقدسة للمدينة والتخصصات المتزايدة بين اقائمين عليها والتباينات بين زوار هذه الاماكن أو اتباع المتعصبين .

لقد نشأت المراكز المقدسة كنقاط التقاء للمراكز الحضرية والنطاق الريفية انثائية عن المدن مع تطور المؤسسات (مثل الدهارمشانز ، أى الاستراحات) ، والكهنة

المحترفون الذين كانت معرفتهم الجاهزة بجغرافية البلاد واضحة من اجاباتهم عن الاسئلة الثلاثة الاولى التى يطرحها الحجاج عليهم فور نزولهم من القطار او من سيارة الركاب .

ومن ناحية اخرى يوجد كل فريق من منطقة ريفية الفرق المناظرة له ، ولديها تلك الخبرة من التفاوض والتشاور فى مراكز الحج هذه . كما ان اسداء النصح متيسر فى معظم المناطق الريفية ، بل يقدم عن طيب خاطر على أساس التجارب الداخلة فى ادق التفاصيل سواء فيما يتعلق بالامور الدنيوية او الدينية .

حتى فى العصر الذى كانت فيه وسائل الانتقال والاتصال اكثر تخلفا بالنسبة لزوار الاماكن المقدسة بالهند (تشوهان ١٩٦٧ ص ٢٢٣-٢٢٦) توفرت مناسبات هامة لسكان الريف للانتقال من القرى والمشاركة فى التيار الاقليمى او القومى . ومع تحسن وسائل الاتصال المتسيرة الآن صارت العملية اكثر سرعة ، واكثر فاعلية وارتفعت معها كثافة زوار المراكز المقدسة ، بالاضافة الى المزيد من انتشار التفاعلات الريفية الحضرية ، وكانت الهيئات المختصة تسهل هذه العمليات ايضا . وبعد المراء استخداما متزايدا للتكنولوجيا الحديثة مثل : الجرارات ، وعربات التروولى ، والعربات ذات الاطارات المصنوعة من المطاط المنفوخ بالهواء ، وكلها تقوم بنقل الزوار الى مراكز الحج المعروفة باسم « ميلا » .

وفى الاحتفالات الخاصة بامور الحياة ، كطقوس الزواج ومراسم الوفاة ، وحيث يكون من الواجب تقديم الطعام لمئات الاشخاص ، فضلا عن الهدايا بكل اشكالها ، يدخل القرويون فى تفاعلات متعددة مع المراكز الحضرية القريبة ، لدرجة ان القرية تبدو كأنها تكتسب ابعادا حضرية ومهارات ادارية الى حين . وقد اوجدت القرى الكبيرة مراكز مساندة لهذه الامور التى تسهل الارتباطات الريفية الحضرية . ومن ناحية القيم عند القرويين يتزايد الشعور بالارتياح الى المضمون الحضري كلما كان مرتبطا بقوائم الطعام والهدايا ووسائل التسلية ، ويزداد وفقا لذلك احترام الحفل من هذا القبيل . واصبحت الاسهامات الحضرية فى وسائل الحياة الريفية رموزا للحفاظ على المكانة الاجتماعية ، بل سبيلا لرفع هذه المكانة فى المناطق الريفية . ومن ثم لم يظل الريف والمدينة علمين منفصلين يعادى كل منهما الآخر .

فالمثل فى الاماكن الريفية حين يتنافس حتى مع نظيره فى نفس البيئة نفسها يستخدم الروح الحضرية ليكسب النقاط . وتظهر مثل هذه التفاعلات بوجه خاص عند جلب فرقة موسيقية لها شأنها من المدينة ، وعرض فيلم موسيقى ملائم ، والقيام بالاعمال النارية كقفرة ترويجية ، وجلب الطباخين المهرة من خارج القرية ، وادخال الاطعمة الحضرية المتنوعة .

كما تشمل الهدايا التى تقدم للعروس الرجل ، كالدراجات البخارية الصغيرة (سكوترز ، الموتوسيكلات) ، وساعات المعصم الغالية ، والملابس المصنوعة من الالياف الصناعية ، وكل انواع الاجهزة الكهربائية مثل الراديوهات والمراوح الخ ..

اما الهدايا التي تقدم للعروس الانثى فتشمل الحلى المستراه من تجار
الجواهر فى الحضرة عادة ، والاردية المشهورة باسم « السارى الهندى » من الحرير
او النيلون ، بالإضافة الى الزخارف المنزلية التي تشمل الاثاث والاسرة المزودة
والارائك . وما يعرف باسم « المزينة » (١٧) واوانى المطبخ الصنوعة من معدن لا يصدا
التي زاد استخدامها الى حد كبير . وقد اختصرت فترة مراسم الزواج التقليدية
وطوقسها الى ما يقرب من النصف أو الثلث ، وكذلك عدد المناسبات التي يدفع
فيها ما يسمى « بالنقوط » فى حالات كثيرة (شارما ١٩٧٧) .

ومما يذكر ان القرى مساح للمصارعة والمطارحات الشعبية ، والرقص
الجماعى او الفرق الاستعراضية .

ويشكل ميدان الطقوس الدينية القطاع التقليدى لحياة الريف اساسا . وهو
يتميز بالثبات اكثر منه بالتغير ، وبالاكتفاء الذاتى اكثر منه بالعلاقات المتداخلة .
واضعفت مثل هذه السمات العلاقات المتبادلة بين المدينة والريف حتى فى البيئة
التقليدية . ومحجتنا هنا ان مثل هذا الرسم المنظورى ليس فى مكانه الصحيح من
حيث تفهم جوانب الطقوس الدينية للحياة فى مناخها التقليدى ، وان ثمة حاجة
لمراجعة وجهة النظر هذه فى اطار التفاعلات الريفية الحضرية .

ومع التغير المتزايد الذى يجرى فى كل مناحى الحياة من الايسر ان نفهم تلك
الامور فى ميدان الواقع الملموس ، ويرجع الفضل لنظرية اوجبرن عن التخلف
الثقافى ، ولكن نظرة اقرب حتى الى القيم المعبر عنها فى الطقوس الدينية تدلنا
على مجالات لافتة للنظر فى الحياة الريفية التى بدأت الاخلاقيات الحضرية فى
تقديم الانموذج المنشور لها .

اضف الى ذلك ان شبكات الاتصال المنبثقة من عواصم الدولة على المستوى
القومى ، وغيرها من المدن الكبرى ، قد بدأت فى ايجاد قنوات اضافية للمعلومات .
ففى نهاية عام ١٩٧٤ كان لدى الامة الهندية ٢٧٥٠٠٠ جهاز تليفزيون ، وما يزيد
على ١٤ مليون جهاز للاستقبال الاذاعى (الهند ١٩٧٦ ص ١١٤-١٢١) . وخلال
احداث الحدود (٢) عام ١٩٦٢ بذل « المعهد القومى لتنمية المجتمع المحلى » جهودا
مكثفة لقياس وعى الجماهير بهذه الاحداث .

ففى المناطق الريفية كانت درجة الوعى عالية ، وبلغت ٨٣٪ ، واستخدمت
٢٢٪ من هذه النسبة اجهزة الراديو كمصدر مباشر للمعلومات . ١٧٪ منها
استخدمت الصحف « آتال ١٩٧٧ ، ديوب ١٩٦٧) .

ولا يخفى ان استخدام الصحف يستلزم معرفة القراءة التى لا يستلزمها
استخدام الراديو او التلفزيون . ومع ذلك فالاستخدام المتزايد لوسائل الاعلام
الجماهيرية هو ابسط مؤشر للاتصالات الوثيقة الى حد كبير بين المدينة والريف .

وفى فترة فرض الرقابة فى الهند بسبب حالة الطوارئ صارت هيئة الاذاعة البريطانية (بى.بى.سى) الاداة الرئيسية لتوصيل الاخبار حتى الى المناطق الريفية، واتضح من بعض التقارير ان العمال الاميين المتنعين الى الطوائف التى كانت الحكومة البريطانية تمددها بالمعونة المالية (المعروفة فى الهند باسم كانوا يستمعون بانتظام الى البرامج الهندية التى كانت تبثها هيئة الاذاعة البريطانية كما لوحظ زيادة تعريض القرويين لمشاهدة البرنامج التجريبى للقرقر الصناعى التعليمى ، واخذ فى الحسبان ايضا امكان تطوير البرامج ، والتفذية الاستراتيجية للبرامج الريفية بصفة خاصة فى المناطق التى غطت ولاية اندھيرا بارديش (بهسكارم آل ، ١٩٧٧) . اما من ناحية انتاج البرامج فثمة انتباه الى ادخال برامج معينة للفلاحين ، وبعض الفقرات الترويجية من لون خاص ، كما يث الراديو برامجه الريفية . ولكن اهتمامات المستمعين فى الريف تميل الى البرامج الموسيقية بشكل متزايد . وصارت اجهزة الراديو الترانزستور فى الوقت الحالى جزءا من مستلزمات البيت الريفى ، وصار لشرائها المنتظم بند فى ميزانيات هذه البيوت . اصف الى ان دور السينما بدأت تكتسب شعبية ، ولكنها تستدعى جهودا من سكان الريف الذين لا بد لهم من الذهاب الى المدينة ليستفيدوا من هذه الوسيلة . وفى نهاية عام ١٩٧٤ . كان بالهند ٨٧٣٤ وحدة عرض سينمائى بين كل ثمان منها ثلاث وحدات متنقلة (الهند ١٩٧٦ ص ١٣٤) ، وهذا يحيطنا علما بأنها مصممة خصيصا لجذب جماهير الريف . وهكذا فان ثمة سبيلا ذا شعبتين للاتصالات الجماهيرية : ان تمتد المدينة لتصل الى جماهير الريف ، او ان تسعى جماهير الريف لا تنهاز المناسبات التى تحصل فيها على التعرض الحضرى .

ولعل من نتيجة مثل هذه التطورات ان يسع المرء من حين لآخر شكاوى الزعماء السياسيين الذين يدعون تمثيلهم للريف من ان الصحافة تركز اهتمامها على الحضر اساسا ، وانها فشلت فى تركيز الضوء على المشاكل الريفية . كما تميل جماعات الضغط - فى هذا المجال - الى تعبئة جهودها لمطالبة الحكومة المركزية بتخصيص اعتمادات مالية اكبر للانشطة التى يمكن ان يستفيد منها القطاع الريفى مباشرة .

الإبعاد الادارية والسياسية :

للتفاعلات الريفية الحضرية من ناحية الإبعاد الادارية والسياسية تاريخ اطول من ذلك التاريخ الذى يظهر بوجه عام فى الدراسات المعاصرة عن القرى .

وقد احتاج الحكام المتربعون فى العواصم الحضرية الى تعريف للقرية لمعرفة الوحدات التى يتم تحصيل دخل الدولة الاساسى منها فى شكل « ضريبة الاراضى »

ومن الامور التى دار حولها جدل مثير هل القرية وحدة للدخل ام مجتمع محلى (سرينفاس ١٩٥٥ ص ١٣-٢٧) . ونجم عن عدد من الاجراءات التى قامت

جها الدولة لتحصيل ضريبة الاراضى ادوار الوسطاء التى تتمثل فى وجود : صراف
القرية ، والجلاد ، صاحب الارض ، والمحضر ، والقاضى ، وحكام الاقاليم . وخلال
الحكم البريطانى فى الهند ظهر ملاك الاراضى كحقوقات وصل هامة بين الحكومة
والقرويين وبخاصة فى مقاطعة البنغال . اما العلاقات المباشرة بالقرويين فقد
فضلتها الحكومة فى مقاطعتى مدراس وبومباى (تشوهان ، ١٩٦٨ ص ٣٥-٥٤) .
وترك لحكام الاقاليم واصحاب المزارع تحصيل ضريبة الاراضى المستحقة لهم بأنفسهم
على ان يقدموا قدرا معيناً من الدخل ، وبعض المعونات الاخرى للحاكم البريطانى .
وربما كان الامر بالنسبة لهذه المرحلة هو ان حكام الاقاليم وملاك الاراضى كانوا
يعتبرون رمزا للوحدة ، وبالنسبة لقيم اولئك المحكومين فانهم يقومون بدور الوسطاء
بين المزارعين المدمين والحكام ذوى السلطة المطلقة (بيللى ، ١٩٦٦ ص ٣٠٩) .
وقد سئل كاتب هذا المقال فى قرية من قرى ولاية راجستان عما ذكره بيللى من ان
العمليات السياسية قد تفاضت عن دوائر المجتمع المحلى للقرية بطريقة رقيقة
(تشوهان ، ١٩٦٧ ص ٢٦٩ - ٧٠) .

فالعلاقات المتبادلة بين المزارعين والدولة لم تظل هادئة على الدوام . وقد
جذب الانتباه نشوب عدد من الثورات القبلية فى الهند فى مرحلة سابقة عن مرحلة
الكفاح من اجل الاستقلال . ولقد أخذ الكفاح من اجل الحرية بعدا جديدا حينما أقر
غاندى بالوضع الاقتصادى السيئ للقرويين وازدياد اعدائهم فى الهند .

ومع قيام حزب المؤتمر الوطنى نشأ اهتمام خاص بمشاكل المزارعين المدمين،
وبدأ العمل لحياء الصناعات البسيطة ، ونشر التعليم . وصدرت قرارات
للاصلاحات الزراعية ، وانتشرت منظمات الحزب من مستوى الناحية الى النجوع
والقرى ، ونظمت لجان حزب المؤتمر للناحية بحيث تكون منفصلة عن تنظيماته
فى المدينة ، وهكذا تم تفادى الصراع الريفى الحضرى . وكانت الاولوية الكبرى فى
جدول اعمال حكومات حزب المؤتمر فى الولايات الهندية لتشريع الاصلاح الزراعى
المؤكد لحقوق الملكية ، كما حصن دستور الهند هذه القوانين من الطعن فيها امام
المحاكم .

وهناك تحليل تفصيلى للمسائل المتعلقة بالاصلاح الزراعى اجرى منذ وقت
قريب (جوشى ١٩٧٥) . ومن المؤشرات على الاهتمام الاجتماعى فى الوقت الحالى
بالحركة الزراعية ومضمونها التاريخى تلك الدراسات التى اجراها كل من داهنجار
(١٩٧٥) وسورانا (١٩٧٨) من حركة غاندى والحركة الزراعية فى ولاية ميوار ،
وراجستان العظيمة السابقة . ووفقا للنظرة الحالية من المهم ان نرى الكيفية التى
تصور بها هذه الدراسات الطريقة التى صارت بها المناطق الريفية مساحا للصراع
بين الفلاحين من ناحية والحكومة القائمة على اساس حضرى من ناحية اخرى .

وفى الهند المستقلة بدأ ظهور المجالس القروية ، والعملية الانتخابية مع اقرار
حق الانتخاب للباقيين . وقد لقي هذان الاجراءان اهتمام كل من بيتيه (١٩٦٦ ص
١٤٢) وآتال (١٩٧١) وبيللى « ١٩٦٣ » . وبينما يعتبر بيللى ان القرية على

وشك ان تصبح مسرحا لصراع الاحزاب فى الولايات ، وعلى المستويات القومية ، يعترف بيتيه بوجه خاص بأنه بالنسبة للعمليات السياسية حتى فى نطاق القرية فإى دراسة ستقدم لنا نظاما سياسيا ناقصا (١٩٦٦ ، ص ١٤٢) . فهو يعتبر ان الحزب السياسى الذى يربط الدائرة الانتخابية الريفية بالهيئة التشريعية ونظام المجالس القروية بمثابة اجراء قانونى جديد يربط القرية المفردة بكل القرى وبالتاحية وتظهر المجتمعات القروية وكأنها مقسمة الى شعب لهذا الحزب .

ويشير رآو الى الكيفية التى ادت بها علاقات التبعية دورها فى النظام السياسى والادارى التقليدى الذى اضيفت اليه علاقات جديدة للسمره فوسعت مجال أنشطة التلاعب . وتنقسم الطائفة السائدة الى شيع تطلب العون من جماعات دباغى الجلود المستفيدين من كل من علاقات التبعية والسمره .

ولقد تسببت عمليات الولاء الطائفى فى ازعاج النظام الاخلاقى القديم ، وامتدت اللعبة الى المحاكم الحضرية ايضا (رآو ، ١٩٧٠ ص ٢٢٢) .

ويعترف بول هوكنجرز بدور الزعماء المحليين للمجالس القروية كظاهرة مميزة للاتصالات فى القرية الهندية بالمقارنة بالقرية الايرلندية .

وقد نتج عن السياسات الخاصة بحماية التفرقة بين الطوائف التى كانت الحكومة البريطانية تقدم لها المعونة المالية وبين القبائل قدر الاهتمام لدراسة المشاكل التى ركز عليها زعماء هذه الطوائف وتلك القبائل . ويكتشف نارايانا (١٩٧٦) ، وهو يحلل الخلفية الاجتماعية لعدد اعضاء البرلمان من الطوائف المشار اليها ، ان ما يقرب من نصفهم لهم خلفية حضرية ، فى حين ان تسعة اشخاص من كل عشرة من هذه الطوائف ريفيون ، وذلك بالنسبة لاجمالى عدد السكان . فخريجو الجامعات من اهل الحضر الذين ليس لهم خلفية زراعية من هذه الجماعات بين اعضاء البرلمان يتطابقون بدرجة كثيرة او قليلة مع النمط العام بالنسبة للهند ، ولكنهم بالنسبة لتركيزهم على مصالحهم الخاصة ، وحتى مشاركة الاعضاء من الطوائف المشار اليها لم يكونوا مختلفين بشكل ملحوظ عن اولئك الاعضاء ذوى الاتجاه العام .

وفى دراسة عن طلاب الطوائف المشار اليها فى ولاية اوتاربراديش وجد انه كلما كان مستوى تعليم الاب عاليا الى حد ما صاحب ذلك درجة متزايدة بالومى السياسى بين الطلاب ، وان هذه العلاقة مستقلة بذاتها عن الوضع الاقتصادى ، وعن استخدام وسائل الاعلام الجماهيرية (تشوهان ١٩٧٥ ، ص ٧٣-٧٥) . كما درس ساشيداناندا (١٩٧٦) دور رجال الادارة والسياسيين من بين وجهاء الملاك فى ولاية بهار كوسطاء فى عملية التمدين .

وقد صدم علماء الاجتماع وهم يحاولون الاحاطة بالعمليات السياسية على المستوى الريفى بالطبيعة المتناقضة للمجتمعات الحضرية والريفية ، ولكنهم احسوا بالحاجة ايضا الى ايجاد اطار ملائم لفهم الارتباطات الحضرية الريفية .

ومن الناحية التاريخية اعتبر بيللى حكام الاقاليم والملاك وسطاء ، ويعتقد ان هذا الدور فى طريقه الى الاضمحلال . اما دور الصفوة الجديدة الذين يسميهم سايبورال (١٩٧٢ ص ١٢٢) « قادة التعبئة » ، ويناقتش ساششيداناندا (١٩٧٦) تحت عنوان « وجهاء المللك » ، فقد قام بدراسته ، ويظهر من دراسة بيللى (١٩٦٦ ص ١٢٢) ان القيود الخاصة ببنية النظام القديم تحدث تعديلات فى الطرق التى يتبناها الوسيط الذى انتهى دوره كعامل معدن بين قومه انفسهم ، فى حين تشير شواهد سايبورال (١٩٧٢ ص ١٦٢) من نتائج بحثه الخاص عن مقاطعة موديلبور الى ان دور السياسيين كوسطاء فى عملية التمدين قد افتقر الى الثقة على المستوى الريفى . وبعد ان اعترض على فاعلية الانتباه الى اعظم ادوار الوسيط فاعلية فى القرية لتوسيع الثغرة بين الزارعين المعدمين وعلية القوم . . فهو يتخذ عملا من مساعدة الموظفين والزارعين على الاتصال بعضهم ببعض ، ويدفع له اجره بطريقة مباشرة او غير مباشرة نظير قيامه بهذا العمل ، ويعرف كيف يستخرج التراخيص ، وتخفيض الضرائب ، واين تدفع الرشى . وهو بالنسبة للطرف الاخر يجند الناهبين او الوكلاء او الاهالى ليجمع المظهر طيبا حين قدوم كبار الزوار ، وفى امكانه القيام بكل هذه المهام بطريقة الخاصة ويحفظ . وتلك الاعمال كلها يمنحها حكام المؤسسات الحديثة ، ولكن ما يراه الناس المصريون لابد ان يفعل . ويلحظ سرينفاس اهمية الوسيط بين القرويين واصحاب المحلات التجارية فى ولاية ميسور . فعلى مستوى الجماعة نراه ينظر بعين الاعتبار الى الطائفة السائدة التى تملك الارض ، وتشغل مركزا مرموقا بين الطبقة الحضرية الوسطى وفقراء اهل الريف . ويكمن دورهم فى الوساطة ، وما يكتنفه من معضلات فى صلاتهم بالطبقة الحضرية الوسطى وتطلعاتهم الى ان يكونوا جزءا منهم ، ولكنهم يدركون ايضا ان القاعدة الريفية قطاع جوهري بالنسبة لهم .

والسالة العامة بالنسبة لتطبيق دور الوسيط بين المجتمع المحلى الوجهه والجماعات الوجهه على مستوى الامة قد تم التركيز عليها قبل ذلك فى دراسات خاصة بالمكسيك قام بها ايرك.ر.وولف (١٩٥٦ ص ٦٥-٦٦) ، كما شد الانتباه ايضا الى الاختلال الوظيفى للوسيط .

والوسيلة الفكرية الثانية التى تولدت عند دراسة الارتباطات بين المجتمعات الحضرية والريفية هى شبكات العلاقات . ويتبع التيارات الفكرية المتقدمة الفنية بالموضوع (نادل ١٩٥٧ ، بارينز ١٩٥٤) نرى ان هذا المفهوم قد استخدم فى مجموعة من الاوضاع التى وضعتها بوت نصب عينيه عند اعادتها النظر فى الموضوع وفى الوقت الذى تقر فيه بان هذا المفهوم ليس اتجاها جديدا وتحذر من خطر الوقوع فى متاهة العملية التصنيعية من اجل ما يشهده من سخرية (علم شبكة العلاقات) ترى معنى لاستخدام المفهوم مادام المرء متبحرا فى مجال الدراسات التطبيقية . وبينما يظل اهتمامها مركزا فى نطاق الاسرة فمن الصعب ان نفهم الدور الذى يلعبه فى النطاق العام للدراسة ، كما يمكن ان تمتد النقطة المحورية بطريقة

مشروعة لو تصورنا الوحدة قرية في هذا النص ، وشبكات العلاقات ارتباطات مع العالم الأرحب .

وبالنسبة للبيئة الهندية يضع ماير منهجا موجزا للدراسة العملية السياسية في « ديواس » في اطار النظم ، وشبكات العلاقات ، واوضح كيفية تطبيقه في انتخاب المجالس البلدية . اصف الى ذلك انه يرى ان مجموعات العمل آخذة في التمتع بمزيد من الاستقرار وفي طريقه لتكون شبه جماعات .

وعلى اية حال فان ماير يعتقد ان العلاقات الاجتماعية قد نشطت في مناسبات معينة لتحقيق اهداف معينة يقال انها هي ما يسمى « مجموعة » او « مجموعة عمل » . في حين يمكن أن يقال بتصنيف العلاقات الاجتماعية التي تستمر فترة اطول باعتبارها « شبكات العلاقات » ويرى سابيروال في عبارة شبكة العلاقات التي يقع التركيز عليها مصطلحا مفيدا للتعامل مع اوضاع معينة . ويستفيد ساشيداناندا (١٩٧٦ ص ٧٨-٩٥) من هذا التعريف ، ويخصص فصلا عن « شبكات العلاقات » في دراسته عن « وجهاء الملاك » ، ويحدد تسع مناسبات (كلها في مجال الحصول على منافع شخصية تقريبا) في البيئة العصرية من خلال تنشيط شبكات العلاقات التي يدور التركيز حولها . ويدرس ايضا عدد الوسطاء المنشطين ، ويحاول في هذا الصدد ما كاد ميتشيل (١٩٦٩ ص ١٥) يسميه امكانية الانتشار .

ان طبيعة المجتمع محل الدراسة يتم التفكير فيها على أساس ان اكثر من نصف الاشخاص المقربين من الصفوة ليسوا الا من فئات الاقرباء ورجال الطوائف ، والاصدقاء . ولقد حاول ك.ن.شارما أن يحلل الوضع الريفي باستخدام مفهوم « شبكات العلاقات الملققة » والجماعات التي من هذا القبيل .

وفي الوقت الذي احرز فيه تقدم لافت للنظر في استخدام مفهوم شبكات الوسطاء في الهند يجب التحقق من ان تحليل شبكة الوسطاء لا يقع في فئة الاضافة الجديدة لحقبة الحيل القديمة (شولان ١٩٧٦ ص ٣٠٧-٣٢٣) .

ولا يزال الوقت مناسباً لتذكّر ان سرينغاس يعتبر الدراسة المنهجية ، ودور كل من القريب ، والطائفة ، وشبكات الوسطاء المحليين ، وقنوات الاتصال بين هذه الشبكات في عملية التحضر ، ليست الا من المجالات الهامة للبحث .

الابعاد الاقتصادية :

بفض النظر عن السياسات المرتبطة بحيارة الارض فقد شرحت العلاقات الاقتصادية للقرويين في البيئة الاستعمارية الماضية على ضوء ما اصاب الصناعات اليدوية البسيطة من جذب ، والكفاية الذاتية من اضمحلال لما اقحمت في ساحة السوق الدولية نتيجة لزراعة القطن وغيره من المحاصيل التجارية كالجوت ، وقيام زراعة الشاي في ولاية آسام بواسطة العمال المهاجرين الذين وفدوا اليها حتى من

المناطق القبلية ، بالإضافة الى اشتغال العمال بالأعمال الخاصة بإنشاء السكك الحديدية ، وشق الطرق والقنوات . وجذبت بوادر نمو الصناعات العمالة من المناطق ذات الكفاية الانتاجية الزراعية المنخفضة مثل : اوتار براريش الشرقية ، وبيهار ، فاندفعت حشودهم الى المدن ككلكتا ، واحمد اباد ، وبومباي .

وفى بادئ الامر كان الشخص الذى كسب قدرا معقولا من الدخل فى المركز الحضرى يعود الى موطنه الاصلى فى حالة التقاعد او فى أثناء اوقات فراغه ، فانسمت هذه المرحلة بما يشبه الهجرة الدائمة . وقد اضعف ذلك نمو عملية النحضر من ناحية ، ومن ناحية اخرى مكن من انتشار التأثيرات الحضرية فى المناطق الريفية على نطاق كبير .

وفى السنوات الاخيرة كانت هناك هجرة موسمية متزايدة الى مناطق الثورة الخضراء من تلك المناطق ذات الكفاية الانتاجية المنخفضة .

وقد تم تبليغ المسؤولين بمنطقة الثورة الخضراء بالحالات التى يشجع العمال فيها ، او تقدم لهم الرشوة فى صورة اعاش ماذى افضل حتى يأتوا للعمل بالمناطق التى يتندر بها وجود العمالة فى ذروة المواسم الزراعية ، وارسلت التقارير الى التنظيم السياسى للعمال ليخطر الاتحاد العام للعمال ليثبت الاجور على وجه الاجمال وتلاحظ مثل هذه الحالات فى ولاية كيرالا (اوومين ، ١٩٧٦) .

ودخلت الى دائرة الضوء تجارب مماثلة بالقرب من مراكز التصنيع الجديدة ، التى جلبت اليها العمالة الريفية للقيام بالأعمال اليومية . ففي المناطق التى بها فائض من الابدنى العاملة (كما هى الحال فى الجزء الشرقى لولاية اوتار براريش) رفضت الطوائف الادنى العمل فى مزارع الطوائف التى تعملوها مرتبة ، مما جعل الطوائف الاخيرة تعيد تفسير تحريضها الثقافى لمناهضة استخدام المحراث على اساس انه غير قابل للتطبيق من ناحية التكنولوجيا الحديثة للجرار .

وقد عرف الجغرافيون المناطق الريفية القريبة من المدينة الرئيسية وغيرها من المراكز الحضرية بأن لها خصائص المنطقة النائية عن المدن او ما يعرف فى بعض الحالات بالمنطقة الخلفية ، وبأنها منطقة امداد للمدن بالخضر والالبان (تشوهان ، ١٩٧٠) .

وحينما كانت هذه الامدادات ترسل بوسائل نقل آلية نشيطة كان من الايسر التعرف على هذه المناطق ، وبغير وسائل النقل هذه ، ونشوء طائفة من رجال الأعمال المتخصصين تماما من ذوى الدراية بالاسواق الإقليمية المتداخلة ، اصبحت الخضر والفاكهة والالبان غير مقيدة بالاسواق المحلية ، ويبدو أن الامة كلها تتحرك لتصبح منطقة امداد بها .

والاهتمام المتزايد بالمحاصيل التجارية ، مثل قصب السكر والارز والقمح التى تزرع بفرض البيع فى أجزاء من ولاية اوتار براريش القريبة ادى الى طريقة

جديدة فى حساب الاجور يتسبب عنها تعديل لا يستهان به فى العلاقة التاريخية للنظام الذى كان سائدا بين المالك والاجر . فمن المسح الميدانى التواصل الذى تقوم به نجد ان الاجور التى تدفع نظير تنقية الحقول من الاعشاب الضارة ، وقطع المحاصيل ، ونقلها الى مكان المالك ، كلها محددة على اساس القطعة ، وفقا لحسابات يعرفها كل من الطرفين . وقد مكن تزايد اخلاقيات السوق فى نطاق البيئة الريفية من القرية والمدينة من التقارب الى حد ما . كما ان المشروعات الاقتصادية الجديدة جذبت تجار الاسمدة والمبيدات الحشرية والتكنولوجيا المتقدمة والبذور المحسنة الى الريف فى مناطق الثورة الخضراء . ونشوء محطات الخدمة الزراعية ايضا جعل التكنولوجيا الحديثة تصل حتى باب منزل المزارع . فليس من باب المصادفة فى ولاية مثل البنجاب ان يهدى شخص مقيم خارج البلاد « جرارا زراعي » لاحد اقربائه . وقد سمح باعفاء مثل هذه الآلات من الرسوم الجمركية وقد نشأت مناسبات جديدة للقرويين للارتباط بالاسواق الحضرية والمراكز الادارية ، سواء من اجل توصيلات الشبكة الكهربائية ، او شراء وتركيب مضخات رفع المياه ولوازمها ، او شراء الزيوت ، او بيع القصب لمصانع السكر ، او شراء الحبوب من الاسواق ، او للحصول على انواع مختلفة من القروض من الدولة وغيرها من الهيئات المصرفية . وفى فترات تذبذب اسعار قصب السكر فى ولاية اوتار براريش القريبة ارتفعت مكانة السياسيين القائمين على السلطة مع ارتفاع الاسعار ، وانخفضت الى درجة هابطة من انخفاض الاسعار ، الى جانب تأثيرات ذلك على القرويين التى تجعل من الصعب عليهم الحفاظ على مستوى الطقوس التى يقومون بها عند الزواج ، او اجبارهم على قبول تأجيل التحسينات الخاصة بالاسكان ، او الخطط المرتبطة باتباع التكنولوجيا الحديثة .

وفى دراسة عن قرية « كوتانا » يحدد جاجديش .ك. بوندير (١٩٧٦) اثنتى عشرة خطوة مطلوبة للحصول على قرض من مصرف ما ، يزيد عددها خمس خطوات أخرى اذا كان الذى سيحصل على القرض هو الطرف الاضعف ، ويضطر بالطبع الى قبول تنازلات اضافية من جانبه ، كما يزداد عدد الوسطاء والمتطوعين للمساعدة فى هذه الحالة الى درجة كبيرة . وقد اوجدت مثل هذه الاوضاع شبكة نشيطة من الموظفين والمسؤولين فى البنوك وتجار السلع المطلوبة والمستفيدين وبعض الهيئات التى تقدم تسهيلات ، كل هؤلاء يعملون كوسطاء اصف اليهم السياسى المحلى الذى قد يرضى بالحصول على اصوات الناخبين ، وآخرين ممن يتوقعون عائدا تقديما ، وبعضا ممن يريدون توسيع دائرة نفوذهم فحسب . ويدخل كل اتصال فى سرد تاريخى غير مسجل ولكنه عالق بالذاكرة بالنسبة لهذه العمليات المالية ، وحيث يمكن ان تؤجل الالتزامات المتبادلة من حيث الزمن ، وتختلف من حيث النوع او الشكل ، يدخل عنصر حركى يجعل التفاعلات تشمل اكثر من عملية مالية واحدة . ومثل هذه الادوار الاجتماعية المصاحبة او الاختلافات الواكبة للعلاقات الناشئة تستدعى اهتماما زائدا من علماء الاجتماع .

مشاكل النظرية وعلم النهج :

لقد تناولت دراسة شبكات العلاقات الاجتماعية ثلاث نقاط متميزة هي :

أ - المركز الحضري من حيث انه بؤرة الاهتمام .

ب - الوحدات الريفية ، متخذة نهج الاهتمام الظاهري بالقرية .

ج - المراكز الريفية والحضرية كمجالات للبحث فى نطاق الموضوعات
الرابطة بينهما .

وتبرز سمة الاتجاه الاول على الدراسات التى تظهر بشكل مكثف فى العمل
الشامل لكلايد ميتشيل بعنوان « الشبكات الاجتماعية فى المواقع الحضرية » (١٩٦٩)
وفى الدراسة المستفيضة التى ظهرت للاستاذة بوت باسم « الاسرة والشبكة
الاجتماعية » (١٩٧٢) . وهذه الدراسات ، الى الحد الذى يسمح به جمع المعلومات
مركزة حول الذات ، وتتميز بما قد يسمى بالاتجاه الفردى الظاهري . وطبقا لهذا
فبى دراسات محلية ، حتى على الرغم من انها تناولت بالمناقشة العلاقات بين
الظواهر المحلية ، والظواهر الاكبر نطاقا .

وأساسا فان هذه الدراسات تساعد على تفهم العلاقات الدارجة فى البيئة
الحضرية اكثر مما تساعد على توضيح الامور بالنسبة للعلاقات الريفية الحضرية
المتداخلة .

ولا يتخذ نهج الاهتمام الظاهري بالقرية الشكل الفردى او « المركز حول
الذات » بالنسبة للتحليل ، بل يحاول ان يتناول القرية من حيث « كل ، باحثا
عن امتدادات القرية ، وملاحظا الاسلوب الذى يصبح به سكان الريف مندمجين فى
علاقات حضرية .

وهنا لا يؤخذ فى الاعتبار الافراد المعينون فحسب ، بل فى بعض الاحيان
عمل الجماعات والهيئات من البيئة الحضرية ، التى تمتد اعمالها الى القطاع الريفى
ايضا .

والدراسات التى تدور حول الوضع الحضري فحسب اكثر تركيزا الى حد
ما ، بل هى متخصصة من حيث المضمون ، وتلقى الضوء على دور علاقة القرابة
والجوار ، او الحدث السياسى (ماير) ، فى حين انه فى الدراسة الخاصة
بامتدادات القرية قد يصادف المرء مجموعة من العوامل التى يبدأ فى نطاقها حدوث
العلاقات المتبادلة .

ومن سمة المجموعة الثالثة من الدراسات ذلك المجهود الذى نلمسه عند النظر
فى الروابط الريفية الحضرية التى من هذا القبيل ، اخذا فى الاعتبار طرفى هذا
المتصل فى بحث واحد .

وينعكس تأثير جيدس (١٩٦٣) على كل من صياغة رضا كمال موخيرجى المفاهيم فى علم الاجتماع الاقليمى ، وعلم التنبؤ الاجتماعى ، ودراسة جيورجى عن المراكز الحضرية . ويفرد كارف ودامل بحثهما لكل من المجالين .

وفى السنوات الاخيرة ظهرت فى دراسة « تشوهان » المعنونة « المدن فى البيئة القبلية » (١٩٧٠) ودراسة آتال المعنونة (المجتمعات المحلية والسياسة القومية) (١٩٧١) جهود لاحاطة بظاهرة الارتباطات فى الدراسة الشاملة لكل من المدن والقرى ، وبالطبع لا يستطيع المرء أن يغفل ما اضافته دراسة ردفيلد (١٩٥٦) عن الثقافة الشعبية لاهالى « يوكاتان »^(١). ويبدو أن معظم الدراسات الخاصة بالعلاقات الريفية الحضرية قد انبثقت من قنوات الاتصالات والثقافة ، ولكن المشكلة بدأت بصورة اكبر من حجمها فى شكل تأسيس اتصالات جديدة ، كأنما تفترض أن هناك حتى الآن عالين غير مرتبطين العالم الريفى ، والعالم الحضرى .

ويمكن باعادة بحث هذا الافتراض ترى طبيعة العلاقات المتبادلة أكثر تداخلا والمؤلفات الماركسية عن المدينة والريف تعبر انتباها شديدا للعلاقات السياسية بين الاثنين ، وللمتناقضات فى ميولهما الخاصة ، ولنتائج التقسيم المتزايد للعمل الذى يفصل المصالح الزراعية عن المصالح التجارية والصناعية . ويضرب ماركس مثلا موضعا لذلك « بالجماعة المناهضة لقانون التجارة » فى المملكة المتحدة كأحد المؤشرات لكيفية نجاح رجال الصناعة فى جعل الدولة تصدر قوانين مضادة لمصالح الفلاحين . وفى الدول النامية تعتبر علاقات الفلاحين بالجماعات المهنية الاخرى التى تصل الى حد ممارسة الضغط على سياسات الاصلاح الزراعى وغيرها من السياسات المرتبطة بها من مجالات البحث البشرية المرتقبة .

وعلى المستوى النظرى يكون على علماء الاجتماع ان يتناولوا بقاعية متساوية انقضايا الريفية المحلية فى ضوء السياسات القومية ، وعمليات تكوين الرأى العام ، وجماعات الضغط ، كما فعلوا حتى الآن فى وضع رسم تفصيلى لشبكات العلاقات بين عشرين اسرة مفردة (بوت ، ١٩٥٥ ص ٣٤٥ ، ١٩٧٢ ص ٢٥٣) . وسيكون عليهم ايضا أن يجيبوا عن المسائل المرتبطة بكل من طبيعة التعاون والجهود المنسقة للوحدات الريفية والحضرية ، وأن يحددوا ايضا أى الجماعات فى البيئتين يمكنها أن تمتاز وتعتبر عن مصالحهما معا . وسواء كان مثل هذا التعبير امرا يسيرا فى الاطار المتعدد للفكر ، او كان يتناسب بدرجة أكثر مع تحليل الصراع ، فانه مسألة تحتاج الى مواجهة .

خطوط لبحث اضافى :

يمكن متابعة البحث الاضافى فى نطاق خطين : اولا : اين يمكن أن تمتد نظرية الشبكات الاجتماعية الى اوضاع فى البلاد النامية ، ثانيا اين يمكن أن نضع قبضتنا على الوضع الملائم ، ويحتاج هذا الاتجاه الى أن يكمله باحثون آخرون .

ومن الأمثلة التوضيحية للخط الاول امكانات الاستفادة بخصائص التشكيل الاجتماعى للشبكات ، وبخاصة وسيلة الامان ، والقدرة على الوصول ، والكثافة ، والمدى ، والمقاييس الدولية للمضمون ، والتوجيه ، والقوة ، والتواتر (ميتشيل ١٩٦٩ ص ١٢-٣٦) .

وعلى مستوى اكبر اتساعا تحتاج الشبكات والنظم الاجتماعية وما اشبه ذلك الى أن نعيرها انتباها اكثر . فالوسطاء بين الاماكن الريفية والحضرية قد أوجدوا تخصصا من « عندياتهم » ، وبينما يحظى السماسرة ومجموعات العمل ببعض الاهتمام فان الوسطاء من كل النوعيات فى جوانب الحياة المختلفة : الدينية ، الاقتصادية ، السياسية ، وحتى الجوانب المتعلقة بالزواج ، يستدعى امرهم مزيدا من الاهتمام .

وعلى مستوى القيم فان القرية والمدينة مشغولتان فى حوار جديد ، أى نوع من ازدواج التأثير ، الى جانب تبادل الحب والكراهية ، وتحتاج هذه الصراعات والتعديلات الى تعيين هويتها ، وتفهمها ، وربما الى نوع من الحلول .

اما الفئة الثانية من الموضوعات التى تحتاج الى الاهتمام فانها تشمل عمليات وتحركات المراكز التى تصنع القرار بما فيها المراكز الواقعة فى القطاعات الحضرية . فالوسط الحضرى ، وهو يمد اعماله الى الريف ، لابد ان يكون على وفاق مع التقاليد ، وخبرات المجازن التى تصنف تحت اللافتة العامة للتوافق الاجتماعى .

وهنا يميل وسطاء الامتداد الحضرى الى التقاط الجزء المستجيب بدرجة اكثر ، والاقرب الى القيم الحضرية ، وأنماط الفكر والعمل ، حتى تلاقى انواعا مختلفة من النجاح . وكانت الحكومة احدى الهيئات الرئيسية الواصلة الى الشعب فى مجتمع نام ، ولكنها باصرارها على جعل هيئات غير رسمية تعمل فى المناطق الريفية ، والبنوك ، وتخطيط المزارع التجريبية بواسطة تجار المبيدات الحشرية والاسمدة ، واحتياجات مصانع قصب السكر ، وشركائه لتحسين نوعية النباتات والطرق ، ونشوء التعاونيات ، كل ذلك ادخل هيئات جديدة لكل منها نقاط انطلاقها الخاصة المميزة .

والقرية بدورها قد بعثت بالاهاالى للعمل فى المناطق الحضرية ، ولذلك فعلاقاتهم المستمرة بالمناطق الريفية (سيرنفاس ، وبتيه ١٩٦٤ ص ١٦٧) ، ودورهم المحتمل فى نشر القيم الحضرية يحتاج الى اهتمام . والجانب المعكوس هو ان الشبان قد هجروا القرى ، وبقي الشيوخ فيها ، والقرية هى الطرف الخاسر فى هذه الصقفة التى بدأت تنفشى ، وتتطلب الاهتمام .

اما العلاقات الاوسع نطاقا للقرية بالاقتصاد القومى والسياسة فى فترة الحكم الاستعمارى ، وفى مرحلة الاستقلال ، فتنطلب البحث الدقيق بالنسبة لسياسات واستراتيجيات وبرامج الوحدات ، على المستوى الاكثر اتساعا . والقواعد الخاصة بالاختلافات الموروثة فى مصالح الطبقة (ماركس وانجلز ١٩٧٦ ص ٢١-٣) ، والحاجة الى التوفيق بين القطاعات الريفية والحضرية للقيام بجهود مشتركة (لينين ١٩٥٤ ص ٦٥-٧٢ ، ماوتسى تونج ١٩٦٢) ، والخطوات اللازمة للقضاء على معارضة المدينة الريف (ماركس ، وانجلز ١٩٧٦ ص ٥٢) من المسائل المرتبطة بالموضوع ويشيرها الفكر الماركسى . ونظرا لما لها من اهمية فانها تتطلب القبول ، دون التزام ضرورى بها يحتمل ان يقال من الحلول التى لا يمكن ان تقدم فى اطار غير الاطار الماركسى .

تغير العلاقات الإجتماعية

في منطقة ليدية نصف حضرية

ان الغرض من هذا المقال هو دراسة بعض العوامل الاساسية التي تنطلق بتنقلات الافراد من المناطق الريفية قرب منطقة الأبيار إليها ، وتأثير هذه التنقلات على العلاقات الاجتماعية وعلى البنيان الاقتصادي بها .

ان منطقة الأبيار تقع في المنطقة الساحلية الغربية من السهول المرتفعة لاقليم برقة ، وتعرف هذه المنطقة باسم الجبل الأخضر ، وقد اطلق عليها هذا الاسم لانها توجد بها زراعات دائمة تتكون أساسا من مناطق الأشجار . وهذه السهول الساحلية عبارة عن هضاب يصل ارتفاعها الى حوالي ٩٣٠ مترا حول الموقع القديم المعروف لمدينة برقة ، والمدينة نفسها تقع على مسافة ٦٢ كيلو مترا شرقي مدينة بني غازي . والحقيقة ان كثيرا من التطورات التي حدثت في المنطقة في الأعوام الأخيرة يمكن عزوها الى حد كبير الى أنها تقع في مكان من المناطق الساحلية الثلاثة التي تكون منطقة السهول الساحلية ، وأيضا تقع على امتداد ممر جبلي به طريق يخترق السهل الساحلي ويصل الى المنطقة الساحلية ومدينة بني غازي ، وكان يمر فيه خط سكة حديدية الى وقت قريب .

وخلال العقد الماضي تقريبا غيرت الابتكارات الجديدة في الزراعة حياة الناس في منطقة الأبار . وهذه الابتكارات أصبحت ممكنة بسبب الإيرادات الضخمة

المكاتب : صبحي م. جانوس

رئيس قسم الاجتماع بجامعة قار يونس ، يثى غلزي بليبيا
والد إقلمت هذه الدراسة على أساس عمل ميداني في إقليم
برقة في الفترة ما بين ١٩٧٥ وديسمبر ١٩٧٦ .

المترجمة : هناد محمد كامل أبوسنيت

ليسانس الأدب ، دراسات عليا بالجامعة الأمريكية ،
قسم الترجمة الفورية باللغة الانجليزية .

من البترول ، واصبحت الحكومة الآن قادرة على ان تنفذ مشاريع تخزين المياه التي
تعطى الاستقرار لامدادات المياه في المنطقة ، وكانت في الماضي غير ثابتة ، وتظهر
فيها علامات التذبذب من عام الى آخر .

هذه التطورات مقترنة بالمساعدات الميكانيكية سمحت للأفراد باقامة المزارع
الكبيرة على مساحات شاسعة بعد ان كان الناس في الماضي فخورين بارتباطهم
بحياتهم التي عاشوها في الرعي والقيام بعملية جمع الاعشاب . والمزارع الكبيرة
تعنى ان البدو قد أصبحوا الآن مستقرين ، وهذا في حد ذاته عامل من عوامل
التغيير في علاقاتهم الاجتماعية .

ومعظم التغييرات في منطقة الآبار مختص بالزراعة ، ولكن حتى هذا التغيير
يرجع جزئيا الى الثقافة ، بمعنى ان المهارات اللازمة للتطور الصناعي كانت دائما
ناقصة ، وان البديل الوحيد هو استخدام المهارات التي كانت متاحة . وهذا يعني
انه في المرحلة الاولى من التغيير كان التركيز على الزراعة ورعاية الماشية . وفي
الماضي ايضا قبل دخول الايطاليين ليبيا لم يكن تركيز السكان في المدن والقرى
معروفا بتاتا . وكانت مدينة بني غازي وهي اكثر المدن ازدهاما بالسكان لا تزيد
عن كونها سوقا تجارية صغيرة عند النهاية الشمالية للطريق التجاري المار

بالصحراء ، وكان يوجد بها عدة آلاف قليلة من السكان . وحتى الى وقت قريب جدا وقبل تدفق البترول مباشرة كان عدد السكان فى بنى غازى لا يزيد عن ٥٠٠٠٠ نسمة . وكانت التجمعات السكانية القليلة الأخرى عبارة عن قرى صغيرة او متوسطة . وفى الوقت الحالى توجد عدة مدن كبيرة . وحتى منطقة الأبار التى كانت فى خلال العقد السادس قرية صغيرة قد اتسعت الآن واصبحت منطقة بها عدة آلاف .

وقد ظهرت حديثا تجمعات سكانية جديدة جاءت نتيجة انتقال عائلات بأسرها معا . وقد ترتب على هذا ان هيكل الدراسات الإحصائية لهذه المناطق الجديدة النامية لا يظهر عدم التوازن فى السن والجنس من حيث التوزيع الذى يظهر مثلا فى مدن أفريقية الوسطى . ولكن اثر هذه التنقلات يلاحظ بصورة واضحة فى ارتفاع عدد الحيوانات فى الجزء الجنوبى للمنطقة .

ومن الصعب ان نتنبأ بمدى دوام هذه التغيرات ، وتقدم الدولة امانات مالية هائلة لكثير من التطورات الزراعية وادخال الماكينات واقامة المزارع وغير ذلك من الأعمال ، وعلى ذلك فان هذه التغيرات حتى الآن غير قادرة على النمو والانتعاش .

ولن يستمر تدفق البترول الى الأبد داخل التربة فى ليبيا ، والمشكلة ستكون فى تقوية هذه التغيرات بحيث يصبح النظام الاقتصادى الجديد قادرا على التحمل والنمو فى العقد القادم او نحو ذلك .

وحيث أننا سننقد مقارنات فيما بعد عن اشكال الهجرة فى مكان آخر بأفريقية فمن الضرورى ان نؤكد بعض الملامح العامة التى لها فاعلية فى المنطقة . وابرز هذه الملامح هى تنقلات الأفراد بدون حساب عدد الأجانب الذين يشكلون نسبة ضئيلة من عدد السكان الكلى ، فان تنقلات الأفراد تتم عبر مسافات قليلة جدا . وعدد كبير من السكان الذين يقطنون فى المنطقة جاؤوا اليها من اماكن تبعد عدة اميال قليلة . النقطة الثانية من تلك الملامح التى لها فاعلية فى المنطقة هى ان الأفراد لا ينتقلون الى مناطق صناعية وعلى ذلك لا توجد عندهم مشكلة التعامل مع من الفرص المتاحة ما يستثنى النساء كمهاجرات فى المنطقة والقرى الثلاث الهجرة الهائلة للعمال المؤجرين التى تكون اغليبتها الساحقة من الرجال ، وعلى ذلك فان الهجرة لم تحتم تكوين الجماعات التى اقامت لها مقرا فى المستوطنات المتطورة . المحيطة بها . وهذا ايضا ليس مهما فقط فى تحديد متى ينتقل الأفراد ، ولكنه يؤثر بصفة جوهرية على نسبة النوع وهيكل اعمار السكان . والكتاب الذين يكتبون عن عملية التحضر فى البلدان الأفريقية الأخرى اظهروا ادراكا متزايدا للأهمية الخفية التى منها يأتى المهاجرون الى المدن .

وبالنسبة للبدو فان الأغلبية العظمى تسكن الآن المدن والقرى ، وينتقلون لمسافات كبيرة ، ولكنهم دائما يكونون مجموعات يظهر فيها اختلاف فى الأعمار وتحتوى على كل من الجنسين . وكان من الضرورى فى الماضى أن تكون المجموعات

بهذه الطريقة لأن الأعمال المختلفة التي كان يجب القيام بها في أوقات محددة من السنة كانت تتطلب قوة عمالية من هذا النوع . والسبب الرئيسي لعادة البدو في الانتقال كمجموعة كبيرة كاملة هو أن تقسيم العمل فيما بينهم كان محدداً بصفة قاطعة . وبالرغم من أن بعض حدوده قد تغيرت الآن فانها مازالت واضحة بالمقارنة بالمجتمعات العربية الأخرى أو في الحقيقة بالمقارنة بالاماكن الأخرى في ليبيا . وكما أكد بيتر في كتابه فان تقسيم العمل لم يكن أمراً مريحاً . ككل جنس يحافظ على حقه في القيام ببعض الأعمال وإبعاد الجنس الآخر عنها .

وبينما كان أسلوب المعيشة في الماضي له تأثير شديد بدون شك على بنيان وتكوين هيكل السكان المعاصرين فانه أيضاً من الصحيح أنه لم يستبعد النساء أو يعط الرجال مكان الصدارة . وهذا ليس صحيحاً في كل أنحاء ليبيا ، ففي مزرعة اللزتون بأقليم طرابلس ، وعلى الرغم من إحضار النساء مع عشائرن من الرجال إلى المزرعة ، أصبح عملهن غير ضروري ، اللهم إلا الأعمال المنزلية داخل أسوار المزرعة . وعلى ذلك فقد ظهر الفصل بين الجنسين بدرجة صارخة . ولهذا فان شكل الهجرة الموجودة هناك يختلف إلى حد كبير عن الهجرة في منطقة الأبار بالرغم من أن الخليفة التي تنشأ عنها الهجرة واحدة في كلتا الحالتين . ويمكن القول أيضاً بأن شكل الهجرة إلى المدن ، مثل بني غازي أو طرابلس ، يختلف عن ذلك تماماً . ويمكن للمرء أن يقارن الهجرة في منطقة الأبار بالهجرة في أواسط أفريقية ، وذلك عند النظر إلى كليهما بطريقة صحيحة .

وأغلب ما كتب عن التحضير في أواسط أفريقية في خلال العقد السادس عبارة عن عوامل « دفع » و « جذب » ، فالضغوط الموجودة بالمناطق الريفية تعمل على دفع الناس خارجها ، والفرص الموجودة بالمدن تعمل على جذب الناس إليها . ويتضمن ذلك النظر إلى المناطق الريفية باعتبارها عالماً مختلفاً تماماً عن المدن وأن الانتقال من أحدهما إلى الأخرى يرجع إلى شخصية الفرد المهاجر . وعلى ذلك فان جلوكمان ناقش هذه النقطة بقوله : « في اللحظة التي يعبر فيها الأفريقي حدود فييلته ليذهب إلى المدينة فانه يتحرر من السيطرة السياسية لقبيلته » . وقد غير جلوكمان فيما بعد وجهة نظره هذه ولكن لا بطريقة أساسية . وحياة الافارقة مقسمة جزئياً ، وهم يعيشون في قسمين منفصلين يؤثر كل منهما في الآخر . وافر جلوكمان بأنه « تأثير متبادل » ، وهو نوع لم يكن عندي وقت لدراسته . وهذا يظهر بوضوح أن جلوكمان كان مهتماً بالانقسام بين البيئتين الريفية والحضرية . والذي حاول أن يفعله هو أن يفصل بين ما اعتبره على وجه التخصيص قبلياً وبين ما اعتبره على وجه التخصيص حضرياً . وكانت النتيجة أنه رأى أن المجوعات المنفصلة يمكن عرضها على الوجه التالي :

(أ) قبيلة ريفية وقبيلة حضرية ، (ب) قبيلة مرتبطة بالأرض وقبيلة من البدو الرحل (قبائل لا تنضج بها التقاليد القبلية) ، (ج) قبيلة سياسية وقبيلة عائلية (أسرية) .

وايستن - وهو أحد تلامذة جلوكمان - قد عدل قليلا فى وجهة النظر هذه ، بالرغم من انها تختص اساسا بهدف الهجرة الى المدينة . وقد ظن أن الاتحادات الحضرية والتجمعات الصناعية قد اصبحت هامة جدا كى تتصدى لمحاولات الاوربيين للعمل مع سلطات قائمة على اتصال القبائل (الاندماج القبلى) . وقد اكد ميتشل ان الاماكن الحضرية قد ظهرت بها فروق طبقية بين المهاجرين . وبالنسبة له لا ينكر ان الافراد فى المدن مرتبطون كعاملين فى تقسيمات لها مصالح مشتركة تطفى على التقسيمات القبلية . وبالرغم من ذلك فان الاتصال القبلى للمهاجرين يشكل تجمعات كثيرة مثل الاحتفالات الرسمية والزواج ومرتادى اللهو .

وقد اتجه علماء الأجناس الثلاثة فى الواقع الى النظر الى التأثير القبلى على أن له الأهمية القصوى على العلاقات العائلية ، وبالرغم من أن جلوكمان اكد وجهة النظر هذه أكثر من إيستن أو ميتشل فان تحليلات الثلاثة التى درسوا فيها التقسيمات الريفية والحضرية ، بالرغم من أن إيستن من خلال دراسته التى أشرنا إليها تقرر بوضوح انه لا يرغب فى أن يؤكدها . وفى أعماله الأكثر حداثة ذهب ميتشل الى النهاية المضادة ، الى الطرف الآخر ، معطيا الهوية الحضرية أهمية زائدة فى تخفيض آثار النشأة القبلية الى درجة غير ذات شأن فى تحليلاته .

لم تنشأ الرغبة فى التقسيم من أى ميل أو اتجاه خاص نحو التقسيمات بمعناها النظرى . ويرى جلوكمان بصفة خاصة ، وهذا هو الأهم ، انه كان ضروريا وصف الحدود الخارجية للنظام وبعد ذلك يبدأ فى تحليل نظمه الداخلية . ويبدو أن الشيء الذى لم يستطع أن يفعله هو التفكير فى سلسلة من المكونات التى يستخدمها الناس ، أما كلها أو يختارون بعضها منها ، بما يتناسب مع مصالحهم . ولو كان قد فكر بهذه الطريقة لاختفى التقسيم (الفاصل) بين الأوضاع الريفية والأوضاع الحضرية ، وبدلا من ذلك كان يمكن أن يجد نفسه مضطرا للتفكير فى سلسلة عامة من الاحتمالات التى يخدم بعضها « غايات » محددة ، فى أى وقت محدد ، وتتحد لتحتوى كلا من العناصر الريفية والحضرية . وهذه الاتحادات تتغير تغيرا جوهريا من وقت لآخر ومن موقف لآخر .

وقد ذهب أغلبية الكتاب المحدثين ، ظاهريا على الأقل ، الى مسار مختلف . وباتى باركن ليدكرنا بهذا الارتباط مع تأكيد على التجمعات فوق القبلية أو عرف الجماعات . ويستخدم زميله كوهين أيضا مجموعة تقريعات من هذه الأفكار عندما يناقش وضع جماعة الهوسا وصلابتهم كجماعة لها عرف خاص بها وخاصة فى أغراض تطوير مصالحهم الاقتصادية .

وقد اكد أغلبية الكتاب أهمية الحاجة الاقتصادية كسبب من الأسباب الأساسية لهجرة العمال . وقد اعتقد كتاب آخرون أن المستويات الحالية للاحتياجات السائدة بين الأفراد الذين يعيشون فى المناطق الريفية تجعل أجر العمل مصدرا لا يمكن الاستغناء عنه للدخل . فمثلا فى شرق افريقية يصبح الأفراد الذين لا يملكون الماشية أو القادمون من اماكن بها نقص أو عجز هم أكثر الناس ميلا للهجرة . ويؤكد

جيفيلر أن سبب مفادرة جماعة النجوى لمتازلهم فى جنوب تنجانيقا للبحث عن اجور من العمل هو سبب اقتصادى لانهم لا يمكنهم اكتساب مبالغ كافية من انتاج المحاصيل فى اماكنهم حتى لتغطية حاجاتهم الاساسية وتحقيق مستوى ادنى للمعيشة .

وقد وجد فان ولسن الذى درس تأثيرات هجرة العمال على مجتمع تونجا القبلى ان الحد الأدنى لاحتياجات الناس قد وصل الى مستوى يتطلب دخلا نقديا اعلى مما يستطيعون الحصول عليه فى منطقتهم .

وقد وضع وطسن وفان فيلسن عن اواسط افريقية تحليلا مفصلا ومحددا ، وبيننا كيف ان العوامل الاقتصادية التى ترتبط مع عوامل اخرى هى سبب هجرة التونجا والماويا . ووصل وطسن الى مرحلة بعيدة فى دراسته عن ازدياد سكان منطقة مامبوى وان ذلك ينتج عنه ازدياد الضغط على الاراضى الزراعية باستمرار ، الا أنه لم يقدم اى معلومات عن العلاقة بين انتاجية الارض وعدد السكان فيها ، على الرغم من ان الان قد قام بدراسات لها قيمتها عن اواسط افريقية .

وقد اكتفى عدد قليل من علماء الاجناس بتفسير اسباب الهجرة بانها أسباب اقتصادية تماما . ومهما يكن فانهم عندما يقيمون العوامل الاجتماعية يعطون انطباعا بانها تؤثر قليلا فى الميزان المستخدم لتحديد الوقت المناسب للرحيل من الوطن الاصلى وتؤثر ايضا فى اختيار هؤلاء الذين سيرافقون الفرد الذى يعتزم الهجرة . ويرى جيلفرانه اذا كان هناك سبب محدد آخر غير الضغط الاقتصادى ، يدفع الفرد الى الهجرة ، فيجب ان يشار فورا الى ان هذا الفرد لا يمكنه الهجرة بدون وجود فرصة اقتصادية متاحة امامه .

ويمكن القول ، مع وجود مبرر معقول ، بان انتقال الافراد الى الاماكن التى يستقرون بها فى منطقة الأبار يختلف تماما من اساسه عن الانتقال الذى يحدث فى اواسط افريقية . ولهذا السبب تختلف الهجرة فى غرب افريقية قليلا عنها فى وسط افريقية . وعلى ذلك فان الهجرة فى المناطق المختلفة من ليبيا تختلف بعضها عن بعض . وبعض منها يشمل أفرادا فى مراكز حضرية كبيرة مثل طرابلس وبنى غازى ، وبعض منها لايشمل الا عددا قليلا من الافراد جاءوا من القرى الصغيرة . وبغض النظر عن طبيعة الاماكن التى تستقبل المهاجرين التى ينتقلون اليها من مختلف بقاع العالم فانه يجب الاشارة الى ان نوع الهجرة الذى ندرسه الآن تكون فيه المسافات التى يهاجرون منها قصيرة لدرجة ان قرار الانتقال ذو طبيعة تختلف فى نوعها عن قرار آخر للهجرة حيث يعنى تغييرا تاما عن مكان الميلاد لفترة زمنية كبيرة او لحين بلوغ الانسان عمرا متقدما . فى مثل تلك الحالات ترداد مشاكل النظام العرفى المتبع .

وفي منطقة الآبار تعتبر المشاكل العرفية غير ذات قيمة ، فكل المهاجرين يتكلمون لغة واحدة ولهجة واحدة ، ويشتركون في عقيدة واحدة من الناحيتين العامة والخاصة ، والمفهوم الثقافي هناك مفهوم واحد يسود المنطقة كلها . وهذا لا يتعارض مع ما أعطاه الكتاب التخصصون لفكرة الهجرة في غرب ووسط افريقية من أهمية كبيرة للأسباب الاقتصادية . وعلى ذلك فإن كثيرا من المشاكل أخذت طابعا واحدا ، حتى المسائل العرفية أصبحت خاضعة للمصالح الاقتصادية الملحة . والعرف لا يهم كثيرا هنا في منطقة الآبار ، إذ لم يذكر إلا القليل عن الغريب والأجانب من السكان الموجودين . وأريد الآن أن أتحدث عنهم .

فبينما كنت أقوم بدراساتي عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ استطعت أن اتبع أصل حوالي ١٢٠٠ مهاجر قدموا إلى المنطقة من جهات خارجها ، واستطعت أن أصنفهم حسب الأعمال التي يقومون بها في المنطقة ، وقد أوضحت النتائج في جدول رقم (١) ، حيث تجب الإشارة إلى بعض النقاط الهامة به .

يقوم المصريون بجميع الأعمال الموجودة بالجدول ، وأكبر عدد منهم يتركز في الزراعة ، حيث يوجد عدد كبير منهم مرتبطين بالعمل في المزارع التي يمتلكها الملاك الكبار ، ويوجد بينهم تجار جاءوا لشراء أو بيع البضائع من منطقة الآبار أو من بنى غازى . ويشترك المصريون بأعداد كبيرة في الوظائف المهنية ، فيوجد منهم ستون مصريا يعملون في التدريس والإدارة والطب . وهذا العدد يعتبر مقياسا دقيقا لمدى الوقت اللازم لتدريب الليبيين للقيام بتلك الأعمال . كما يشترك المصريون بطريقة واضحة في وظائف التدريس ، ويقومون بدور فعال في مجال التجارة والبناء . ولا تشكل مشاركة المصريين اسهاما كبيرا فحسب بل تشكل أيضا اسهاما نوعيا ، إذ يمثلون أكثر الأجانب كفاءة .

ويجئ العمال الزراعيون من جميع المناطق والبلاد الموضحة بالجدول ، ما عدا الجمهورية العربية السورية ولبنان . وتشارك تونس بـ ٢٠ فردا فقط يعملون في المزارع الكبيرة . وتعتبر المساهمة في الأعمال الزراعية مؤشرا للزيادة السكانية في مصر ، ومؤشرا بدرجة أقل للزيادة التي بدأت في الظهور بمنطقة إقليم طرابلس وخاصة في مصراتة .

والأماكن الموجودة في إقليم برقة التي ساهمت في تشغيل العمال هي بصفة عامة المناطق التي لم تبدأ بها المشاريع الزراعية أو في حالة المرح حيث مازال العمل مستمرا في مشروع كبير منذ مدة طويلة ، حيث بدأ الآن عدد السكان في الازدياد تدريجا . ويستحق المهاجرون من مدينة طبرق اهتماما خاصا ، إذ أنه قبل الثورة على الملك عام ١٩٦٩ كان يفضل الإقامة في مدينة طبرق ، في أحد قصوره الكبرى بها ، ونتيجة لهذا وبالإضافة إلى وجود قاعدة عسكرية بريطانية قريبة منذ عام ١٩٤٣ كان هناك جهد عمالي كبير في هذا الميناء . ولكن بسقوط الملكية ورحيل البريطانيين كان عدد السكان العرب الذين بقوا لا يزيدون عن احتياجات البلد ، ولكن البلد كانت تنقصها الوسائل كي تحتفظ بالسكان الأساسيين . وقد وجد

الإجمالي والفرابي في منطقة الزلزل عام ١٩٧٦ م. صنفين بينا الجاهل

الفرابي النسبة	المجموع	مساحة الادارة		الاصول المدرسون	الفراد والمعلمين	التحليل	البناء معال	الزراعة المجموع		الاسم برقة
٢٢	٥٠	٢	—	—	١	٢٠	—	١٧	١٠	المسرح
٢٣	٢٥	—	—	—	—	١٥	٢	—	١٧	البيوت
٢٤	٢١	—	—	—	—	—	—	—	٢١	قوارصا
٢٥	٨٨	—	—	—	—	—	—	—	٢٨	سلاقي
٢٦	٢٠٠	—	—	—	٢	—	٢٠	٢٠	١٢٠	طريق
٢٧	٢٩٤	٥	—	—	٢	٢٥	٢٢	٤٧	٢٥٦	المجموع
٢٨	٢٠٠	٥	—	١٥	—	٦٠	٢٠	١٧	١٢٢	الاسم فرانكس
٢٩	٧٠	—	—	١٢	١	٤٠	٢٥	١٢	—	مراقبة
٣٠	٤٥	—	—	٢	—	١٩	—	٢	٢٠	الزراعية
٣١	٤١٥	٥	—	٢٠	١	٢	٥٥	٢٤	١٧٨	زراعي
٣٢	٢٠	—	—	—	—	١١٢	٢	٥	٩	المجموع
٣٣	٢١٥	١٥	٢	٢٥	٧	٢	٢٥	٥٠	١٥٠	الاسم فرانكس
٣٤	٩	—	—	—	—	—	٩	—	—	الاجانب
٣٥	١٧	٢	—	—	—	—	١٥	—	—	ممنوع
٣٦	٢٠	—	—	—	—	—	١٠	٢٠	—	لبنان
٣٧	٢٧١	١٧	٢	٢٥	٧	٢٥	٥٩	٧٠	١٥٠	الجمهورية العربية
٣٨	١٥٤٠٠	١٧	٢	٦٥	١١	٢٥٥	١٤٠	١٥٦	٥٩٢	المسورة
٣٩	٢٧١	١٧	٢	٢٥	٧	٢٥	٥٩	٧٠	١٥٠	تونس
٤٠	١٥٤٠٠	١٧	٢	٦٥	١١	٢٥٥	١٤٠	١٥٦	٥٩٢	المجموع الكل

الأفراد غير المهرة وخاصة فى هذه المنطقة طريقهم الى مناطق أخرى من البلاد ، فانضم ١٥٠ منهم الى قوة العمالة الزراعية فى منطقة الإبار ، وارتبط ٤٥ منهم بالعمل فى التجارة والبناء ، واعطى ٣ منهم وظائف الادارة .

وتساهم المناطق الأخرى فى ليبيا فعلا فى تشغيل الأفراد الباقين ، ويلاحظ هذا بصفة خاصة فى التدريس . فقد جاء من اقليم طرابلس ٣٠ مدرسا ، مما يقرب من عدد المصريين ، وخلاف ذلك وفيما عدا الأفراد الذين يعملون بالوظائف الادارية المهاجرين لا يشارك المهاجرون القادمون من منطقة برقة التى تقع خارج المنطقة فى الأعمال المهنية .

وباعطاء هذه البيانات عن الغرباء والأجانب أصبح من الممكن مناقشة الاختلافات التى ظهرت فى السكان المعاصرين ، فبعض هذه الاختلافات تعتمد أساسا على المهن ، بصرف النظر عن الأصل . وإذا أضفنا أن علامات الثراء المستحدث قد أصبحت واضحة الآن بطريقة لم تظهر فى الماضى فإن هذا لا يعنى أكثر من أن الأغنياء المرموقين كلهم محدثو نعمة . وبينما كان الرجال فى الماضى يمتدحون لأعمالهم ، وكان يمكنهم رياسة عدد كبير من التابعين لهم ، فإن هذا التعريف لا يتداخل فى الاسراف الاجتماعى الذى ينشأ عندما يعتبر الناس انفسهم أبناء ظروف متشابهة . فالظروف التى كانت فى الماضى هى هى نفسها التى أصبحت الآن سببا للتسوية الاجتماعية . وتقوم بعض الاختلافات الأخرى على الأصل بعضها يقلل من قيمة الأفراد وبعضها الآخر لا يحمل أى وصمة اجتماعية . وهذه الاختلافات تغطى أوصافا لفظية شفوية ، ولهذه الاستخدامات اللفظية أرغب الآن فى توجيه الانتباه إليها .

وهناك عدة طرق مختلفة لتصنيف الأفراد تستخدم فى منطقة الإبار . واكبر تقسيم عام موجود عند المقيمين الدائمين فى المنطقة ويعرفون محليا باسم المواطنين ، والمهاجرون يعرفون باسم المهاجرين ، وهى كلمة تشير حرفيا الى معنى الانتقال . ويندرج تحت فئة المقيمين جميع الأفراد الذين يرجع أصلهم الى المنطقة المحلية أو الأفراد الذين جاءوا من خارج المنطقة واستقروا بها وتكيفوا معها . وكلمة « مهاجرون » تشمل أعدادا كبيرة من الأفراد ، فهى تشمل هؤلاء الذين أصلهم من بلاد أجنبية ، أو هؤلاء الذين قدموا من أجزاء أخرى من ليبيا ، أو هؤلاء الذين تركوا مناطق السهول الجنوبية واستقروا فى هذه المنطقة أو القرى القريبة . ويتضح

من هذا التقسيم أنه تقسيم تقريبي وغير حقيقى ، لأنه يعتمد أساسا على مقياس واحد فقط ، هو حادثة الانتقال الى المنطقة أو قدمه .

هناك تقسيم آخر أكثر دقة للأفراد ، ويعتمد أكثر ما يعتمد على مناطق الوطن الأصلى لهم . وعلى ذلك فإن هؤلاء الذين قدموا من بلاد أجنبية ويختلفون فى الزى الخاص بهم والسلوك والمعادات يعرفون باسم أجانب ، وتشمل هذه الكلمة جميع الأفراد الذين نشأوا خارج ليبيا أما الأفراد الذين جاءوا من مناطق أخرى من ليبيا

فيشار اليهم باسم الغرباء ، أى الأجانب ، ويندرجون تحت هذا الاسم حتى يصبحوا متاقلمين متآلفين ، بطريقة كافية ، مع الافراد فى المنطقة ، ويمكن بعدئذ ان يلتبوا بلقب اكثر دقة . واهل المدن يطلق عليهم لقب حضر أى سكان المدن ، وتطلق هذه الكلمة على أى شخص يدخل المنطقة ويتضح جليا من زيه او طريقته فى الكلام او عاداته أنه متعود حياة المدينة . وأخيرا فان هؤلاء الذين تربوا فى المنطقة ووافق الاهالى على أن يطلق عليهم ما يسمى فى اللغة الانجليزية « محليون » فانهم يطلق عليهم اسم « أبناء البلد » ، وهو لفظ يعرف لغويا باسم « الاولاد الذين تربوا فى البلد او الاولاد الذين من البلد » . اما كيف يمكن للفرد ان يعرف باسم مواطن من المنطقة فهذا ما سوف أشير اليه حالا .

وتعتبر اكثر طرق التصنيف دقة تلك التى ترجع الى الوطن الاصلى للأفراد ، وفى هذا الصدد توجد ثلاثة تقسيمات رئيسية ، وينقسم اثنان منها الى تقسيمات فرعية .

تختص الطريقة الأولى بالأجانب ، واكبر عدد موجود مكون من المصريين . وعدد كبير من الافراد قد جاءوا من مصر ، وفى هذه الأيام لا يقولون أنهم مصريون ، فان بعضهم يؤكد أنهم أصلا من اقليم برقة وانهم هم وآباءهم يعتبرون أعضاء فى قبائل اقليم برقة قبل نفيهم الى مصر بعد الغزو الإيطالى لليبيا عام ١٩١١ . وبعض هؤلاء الناس يحاولون ادعاء هذا الأصل لأنهم يحصلون على فوائد من هذا الزعم . وبسبب ترايد هذه الادعاءات الآن بصورة واضحة لم يعد يعمل لها أى حساب ، وبدلا من ذلك طوبى هؤلاء الافراد بتقديم شهادات رسمية تثبت شخصيتهم ، بل يسألون ايضا عن كيفية ربط انفسهم بصلة النسب الى المجموعة القبلية التى يدعون انتماءهم اليها ، كما يطلب منهم أيضا الاجابة عن اسئلة دقيقة عن الأماكن التى كانوا يقيمون بها خيامهم فى العادة والمكان الذى كانوا يسقون ماشيتهم منه ، وغير ذلك من الاسئلة ، وفى حالة عدم ثبوت نسبهم يظلون يعاملون كمهاجرين ، ويصبح انتماؤهم واستيعابهم أمرا فى غاية الصعوبة بالنسبة لهم .

ويعتبر الافراد القادمون من المحافظتين الليبيتين طرابلس وفزان غرباء ، وينطبق هذا اللفظ أكثر ما ينطبق على هؤلاء القادمين من طرابلس . ويصنف كل من الطرابلسيين والتونسيين كأغراب لا كأجانب ، ولأن التآلف معهم يكون بدرجة كافية فانهم يتميزون عن المصريين والتونسيين . اما الافراد المعروفون أكثر من ذلك فانهم ينسبون الى بلادهم الأصلية . وعندما يتألفون ويتلاءمون مع اهالى المنطقة فانهم يضيفون اسماءهم الشخصية الى اسم بلادهم ، فمثلا يقال « على الطرابلسى » ، والحقيقة أنهم يوصفون بهذه الطريقة لأن هذا تمييز لهم لا يعطى للأجانب ، باستثناء بعض الحالات الخاصة . وأهمية هذا هو أن عملية التلاؤم والتطبع لهؤلاء الذين جاءوا من اقاليم أخرى فى ليبيا تكون ايسر واسهل منها بالنسبة للأجانب ، وتنطبق هذه الملاحظة على هؤلاء الذين دخلوا المنطقة من اجزاء أخرى من اقليم برقة ، الا أن عملية التلاؤم والتطبع بالنسبة لهم تكون أسرع .

اما القسم الثالث للأفراد - وهو الأعم والأغلب ، وبشكل حوالى ٩٠٪ من العدد الإجمالى للسكان - فهم الذين يعرفون باسم أولاد البلد ، وقد أشير اليهم فيما سبق ، ودائما يشار اليهم على أنهم « ماوفينا » .

والحقيقة أن التفرقة تزداد بين الأفراد بناء على اعتبارات مهنية ، وفى هذا الصدد ينظر الى الأفراد الذين لا يعتبرون عمالا مهرة بطريقة ازدوائية . ولكن على الرغم من تغير النظرة الى تلك الأعمال ذات الدرجة الأدنى ، بسبب هؤلاء الأفراد الذين حققوا نجاحا اقتصاديا من مزاولتها ، فإن أقل عامل زراعى اذا كان مقيما بصفة دائمة فى المنطقة يعتبر فردا « محليا » مثل أى فرد آخر . ومهما كان فلكى يعتبر مقيما دائما فإن الأولوية تعطى لمكانة مهنته ، ولكن الطريقة المعتادة هى أن يشار اليه كمهاجر . وتصنيف الفرد بهذه الطريقة يشارك فى فئة المهاجرين الآخرين بما فيهم الذين جاءوا من مناطق أخرى من ليبيا أو من بلاد أجنبية . وهدف جميع المهاجرين - ماعدا العاملين فى غرض معين وبعض الحرفيين (المهنيين وخاصة الأجانب) - هو اعتبارهم مقيمين دائمين ، لأن هذا موضوع يثير الفخر لأغلب الناس .

وتوجد دائما صعوبات فى تحديد أى مجتمع بدقة ، لأن العضوية دائما نسبية . وكما سنرى الآن فإن هذه النسبة موجودة فى منطقة الأبار ، ولكن عملية تحديد المقيمين الدائمين عن المهاجرين أسهل الى حد ما ، حيث أنه من الممكن عزل عدد من معايير التمييز التى تنطبق على هذه المنطقة بخاصة .

ويبدو أن مكان الوطن الأصلى هو أحد معايير التحديد الرئيسية ، بمعنى أن الأفراد المحليين يبدأون بالحصول على امتياز على كل من جاء الى منطقتهم ، ولكن هذا الامتياز لا يتحقق الا بتوافر عدة شروط أخرى أهمها المهنة وعلاقة النسب والسكن ، اذ هى أمور جوهرية فى تحديد قيمة أى فرد . وعلى الرغم من انه يجب أن يكون الفرد معروفا محليا اذا لم تكن هذه الروابط الثلاثة من النوع الذى يسمح له بأن يكون مرتبطا بالمنطقة ، وبالرغم من أنهم يشيرون اليه باعتباره من أبناء اقليم برقة ، فإنه قد يظل الى الأبد فى عداد المهاجرين .

وعلى ذلك فإنه اذا بدأ أحد الأفراد حياته فى منطقة السهول الجنوبية ثم انتقل الى المدينة وقرر بعد ذلك الانتقال الى العاصمة أو الى إحدى المدن الساحلية فإنه يعد من المهاجرين ، لا بسبب أن وطنه الأصلى لا يؤهله للوصول الى مكانة المقيم الدائم ، ولكن لأن نشاطاته اللاحقة تدل على أنه غير مهيا ليكون له جذور ثابتة (أى أنه لا يحب الاستقرار فى مكان واحد) .

ويركز القوم المحليون دائما على طول مدة الإقامة بأنها تحدد حق الفرد فى حصوله على الإقامة الدائمة . ولكن ليست هذه هى الحالة دائما ، وليس هذا فى الحقيقة هو أهم مقياس للحصول على الإقامة الدائمة .

وتعتبر المهنة ذات أهمية كبرى فى تقويم الفرص المتاحة لافراد يقيمون بصفة دائمة فى المنطقة . ولكن مثلا اذا مكث أحد الافراد بدون اكتساب أى مهارة فان مركزه يكون غامضا حتى بالرغم من كونه يقيم فى المنطقة عدة سنوات . ان العمل الذى لا يتطلب مهارات خاصة يعطى الفرد الدافع للتنقل ، واذا كان أحد العمال مهتما لدرجة كبيرة بالحصول على أجر أعلى مما يحصل عليه فى مكانه فانه لا يوجد ما يربطه بالمنطقة . وعلى ذلك فان العمل اليدوى الذى لا يحتاج الى مهارة معينة لا يؤهل الفرد للحصول على حق الإقامة الدائمة .

ومن الممكن ترتيب الوظائف على مقياس مدرج يحدد تصاعديا الدرجات العالية للالتزام بالإقامة الدائمة .

والمعيار الأول هو عدد الأماكن التى يجب شغلها حتى يتيسر القيام بمتطلبات العمل . فمثلا يحتاج التجار الى ورشة كما يحتاج أيضا الى مكان لإقامته ، وكذلك التاجر يحتاج على الأقل الى منزل اضافى يتسع لمساعديه ، ويحتاج أيضا الى متجر لبيع بضائمه . وكلما ازدادت متطلبات العمل لأماكن تشغلها زاد التزام الفرد بالإقامة فى المنطقة .

المعيار الثانى هو ثبات وانتظام العمل على الأوقات المختلفة . فبعض الوظائف وقتية ، أو تكون فى أوقات متقطعة وبعضها يكون أكثر استمرارا ، بعض الأعمال مثل تجارة الماشية قد بدأت واستمرت منذ ان بدأت هجرة العمال الى المنطقة ، فى حين أن أعمالا أخرى مثل قيادة اللوريات قد نشأت من وقت حديث الى حد ما .

المعيار الثالث يختص بما يظهره المهاجر من درجة عالية للالتزام بالإقامة الدائمة اذا كانت زوجته وأطفاله يقيمون معه . وبذكر هذا الارتباط لا نريد تأكيد أهمية الروابط العاطفية والحسية ، ولكن ما هو أبعد من ذلك أن الفرد اذا أقام بعيدا عن أسرته يفقد الكثير من وقته فى السفر مما يضيف زيادة كبيرة الى نفقاته .

وفى موقف كهذا من الصعب أن نفصل بين المهنة وبين علاقات المصاهرة والزواج حيث أن الاثنين متداخلتان معا ، وعلى ذلك فانه يمكن لاي مهاجر أن يعامل على أساس انه مقيم دائم اذا تزوج بغتة من إحدى العائلات القوية هناك . وتحدث حالات الزواج هذه فى الغالب كنتيجة لتعارف سابق بين رجلين ، اما فى مجال التجارة أو لأن أحد الرجلين يعمل لحساب الآخر . وعلى أى حال فان المهاجر يرتبط بأصهاره لدرجة أن التهديد بالانتقال الى منطقة أخرى يعتبر مساويا للتهديد بالطلاق . ومن الأفكار المحلية أن الرجل لا يستطيع الزواج بدون أن يوفر لزوجته مسكنا دائما ، ولتوفير ذلك ، كما سوف نرى ، اذا أمكن العثور على مسكن يجب استخدام نفوذ الأصهار ، ويزداد بهذا الارتباط بالمصاهرة . واذا نجح الرجل فى تأسيس مسكن لمائلته بين افراد عشيرتها فانه يصبح مثقلا بالديون ، ونتيجة لذلك يتجه الى الانتقال الى مهنة أكثر موافقة له ذات دخل أكبر واستقرار أكثر .

وبفض النظر عن صلة القرابة في تعريف العضوية لأي مجتمع فانه من الواضح مما ذكر سابقا انه توجد طرق مختلفة لتصنيف الناس الى فئات ، ولكن يوجد غالبا بين هذه الفئات تداخل ، لا بين طريقة وأخرى فقط ، ولكن داخل أنواع الفئات نفسها كذلك ، وهذا يعنى انه من الخطأ التفكير فى وضع الافراد بصورة نهائية فى أى وحدة تقسيم ، وزيادة على ذلك يوجد من جهة العضوية الكاملة غير المشكوك فيها ، فى حين توجد من الجهة الأخرى استبعاد العضوية ، معترفا بها من كل من الافراد المختصين والسكان المحليين . وبمرور الوقت يغير الأفراد مراكزهم على مدى هذه السلسلة المتصلة متحركين بين أقصى الضدين من الطرد الكامل الى العضوية الكاملة ، او ربما للاتجاه اليها فقط كى يتراجع عنها ومن المحتمل الخروج منها تماما . وحيث أن منزلة المهاجر اقل من منزلة القيم الدائم فان المهاجرين يرغبون فى أن يظهروا للملا أنهم يرغبون فى الانتقال الى جهة بها اقامة دائمة لهم . وعلى ذلك ففى دراسة عن الاتجاهات قمت بها اكد لى حوالى ٨ من ١٠ من المهاجرين الذين جاءوا من اقليم طرابلس أنهم يعتبرون انفسهم أعضاء كاملين فى المجتمع وأنهم ليس عندهم أى رغبة فى العودة الى مناطقهم الأصلية .

فى هذا الصدد تختلف الهجرة فى هذه المنطقة عن تلك الموجودة فى اجزاء أخرى من افريقية ، حيث يرغب المهاجرون فى الاحتفاظ بصلاتهم مع مناطقهم الأصلية ليصبحوا قادرين على العودة اليها عندما يصبحون لأسباب صحية غير قادرين على أعالة انفسهم . ولكن فى الأبار تعمل الأغلبية العظمى من المهاجرين على الارتباط بالاماكن المحلية التى يقيمون بها وقطعوا فعلا علاقاتهم مع المناطق التى جاءوا منها .

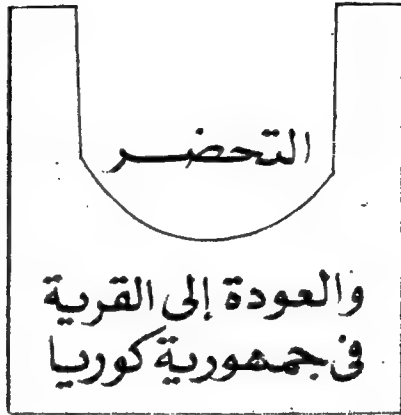
والخلاصة أن اختلاف المهن والاختلافات الاجتماعية التى نشأت عنها قد خففت اختلافات واسعة فى الثروة والتظاهر الاجتماعى الجديد . وهذه التغيرات كان لها نتائجها الفعلية على العلاقة الاجتماعية ، فقد اندثر تعاون الجماعة ولم تعد ممثلة فى المنظمات الحكومية ولم يعد الناس يتجمعون فى مثل تلك الجماعات حيث لم يعد هناك حاجة الى تجمعات من هذا النوع ، وبدلا من ذلك تدعمت العائلة الصغيرة واشتدت صلابتها ، مع أنه مازالت توجد العائلات الكبيرة ذات الاصل العريق . وقد حلت علاقات النسب والمصاهرة محل عراقة النسب ، حيث إنه تبعا لتغير الظروف تكون صلة المصاهرة هى الوسيلة التى تستخدم لانشاء روابط جديدة مما يؤدى لصالح جديدة . وحتى العائلة نفسها ، وكانت فى الماضى هى الدعامة القوية الظاهرة ، أصبحت هى أيضا مصابة بالتمزق .

واختلاف فرص العمل المتعددة المتاحة الآن تعنى أن معظم الصبية الآن قادرون على العمل . وعندما يتحقق ذلك سيشتب الاولاد قادرين على الاعتماد على انفسهم والاستقلال عن جيل آبائهم ، مما لم يكن متاحا فى الماضى . ومهما يكن نسبهم الشرعى الى اماكنهم الأصلية فان الفرص المتاحة لهم تساعد على التقدم فى المكانة الاجتماعية . ويعتبر محل اقامة الفرد دلالة هامة على تقدمه ، فالشباب حتى

فى إيماننا هذه يبدأ حياته بالإقامة فى خيمة ، ثم يذهب للعمل فى المنطقة ، ويشارك فى منزل للإقامة ، ثم ينتقل بعد ذلك الى مسكن كامل خاص به . وهذا التغيير فى المسكن يعتبر علامة هامة على تقدمه الاجتماعى . وإذا نجح فى الحصول على مسكن خاص به فمن المرجح أنه سينجح فى الحصول على علاقة مصاهرة مفيدة ، من المحتمل جدا أن تضع قدمه على طريق الرخاء . وهذا التمزق فى وحدات النسب الأكبر ، هو موضوع يجب أن تؤكد أهميته ، على الرغم من أنه لعمل توازن يجب أن نشير الى أنه قد وجد فى حالات كثيرة أنه لمصلحة الأفراد يجب تجديد صلات القرابة القديمة ، مع اضافة المصاهرة فى الأجيال الحالية .

وبينما حدثت التغيرات فى المنطقة بالسرعة التى أذهلت أفراد الجيل الأكبر فإن الانتقال الى منطقة الأبار لكل فرد فى أى سن يعنى الانتقال الى مجتمع الأقارب ، فإن المهاجر لن يكون وحيدا فى بيئة غريبة عليه ، فإن صلات القرابة والنسب بالنسبة له تفقد أهميتها عندما يصل الى المنطقة . ومن المرجح أنه سوف يتعرف على مئات الأفراد هناك فى المنطقة ، فليست هذه هى المنطقة التى يجذب المهاجر إليها أخوته وأبناء عمومته ، وبالتالي يتجمعون معا فى جماعة صغيرة . وذلك لأن كل السكان تربطهم علاقة قرابة ونسب بطريقة أو بأخرى ، أو على الأقل هم مرتبطون ارتباطا وثيقا يجعلهم يفكرون فى انفسهم كأولاد عمومة . وعلى الرغم من علاقات القرابة الواهية هذه فإنه من المهم ملاحظة أنها توضح أن الأخلاقيات العامة للجيران لا ترجع أصولها أو جذورها تقريبا الى تنقلات الأفراد فى الوقت الحالى والتى قاموا بها معا ، ولكن جذورها تمتد الى اعماق من ذلك ، الى الروابط العاطفية الماضية . ولأن الأجيال الجديدة تربت فى ظروف المدينة المقسمة بسبب الاختلافات الاجتماعية التى لم تكن معروفة من قبل ولم تعد بعد متماسكة فى مجموعات كبيرة فقد أضاعت أبعاد الانفصال بين الأجيال الى العواطف والقيم الجديدة التى تربوا عليها .

وإذا كانت منطقة الأبار ، حتى الآن ، عبارة عن تجمعات لقبائل محلية جاءت للاستقرار فى مكان واحد فإنها على ذلك سوف تصبح على نحو متزايد تدريجا مثل المدن فى أى مكان آخر فى العالم ، ومقسمة على شكل طبقات اجتماعية ، أو مايقارب ذلك ، والواقع أنه من الأشياء المحيرة للعقل أن الإيطاليين لم يستطيعوا أن يفرضوا ثقافتهم على البدو ، وذلك لتمسك البدو بطابعهم الخاص بهم ، مع أن « التقدم » أفقدهم الآن طابعهم الخاص وعاداتهم بدون أن يدركوا أن هذا قد حدث لهم .



كانت دراسة طبيعة الهجرة محاولة معرفة لماذا ينتقل الناس ، وان ظل الجهد الذي يبذل في هذا الميدان محدودا في كلا الجانبين النظري والتطبيقي ، وكانت المصانة اكنى واشد في دراسة ظاهرة ارتداد الى القرية سواء على المستوى المحلي او المستوى الدولي . ولم تسفر الدراسات العلمية التي تمت في هذا الصدد الا عن القليل الذي يفسر لماذا يرتد الناس الى القرية بعد فترة من الحياة المدنية

وهي حقيقة ينة انا كانت الهجرة ما بين القرية والمدينة مستمرة ومتبادلة ، في مجتمع يسير نحو التصنيع والحياة الحضرية كما في جمهورية كوريا

ومن المعروف ان المجتمع الحضري مجتمع متقدم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا عما عليه الحال في المجتمعات الريفية ، وان معدل الهجرة الى المدينة يفوق معدل الهجرة الى الريف بكثير ، وهو ما كان خلال المقد الماضي ، او عندما

المطابق : كيونج دونج كيم - والسيف / أون جيونج لي

الاول : استاذ مشارك لعلم الاجتماع بجامعة سيول
الاهلية في كوريا الف كتابين في علم الاجتماع باللغة
الكورية ، غير عدد من الكتابات بالانجليزية والكورية .
والثانية : محاضرة في علم الاجتماع بهذه الجامعة
نفسها وكلية اوها للنبات ، وقد نشرت العديد من المقالات
عن الاسرة ومشاكل الريف .

المترجم : عطيات محمود مجاهد

مديرة عامة ومستشارة للتعليم التجاري بوزارة التعليم
سابقا ، حاصلة على بكالوريوس في الاقتصاد وماجستير
في الصحافة والترجمة من جامعة القاهرة . شاركت في
تطوير التعليم التجاري في كل مراحله وفي انشاء التوعيات
الجديدة للمدارس الفنية التجارية على أحدث النظم في
الخارج ، وزّعت عددا من البلاد الاوروبية لذلك . مؤلفة
(اقتصادنا الاشتراكي) و (وحدة الاقتصاد العربي)
و (المرأة والتعاون) بالإضافة الى عدد من البحوث
والمقالات .

كان يستجد نوع من التقدم الاقتصادي السريع ، وقد ابرزت الدراسات (كيم ١٩٧٠
جو ١٩٧٨) خطأ ماقيل من ان التحضر كان يفوق الحدود ، فقد كان التقدم
الاقتصادي الناجم عن التصنيع هو مالمادي الى زيادة قدرة المناطق الحضرية على
استيعاب النازحين من الريف .

وبالرغم مما كان منذ تدفق الهجرة في الريف والمدن نحو المركز في جمهورية
كوريا فان هناك ما يشير الى الارتداد نحو الريف من جديد . وقد تناولت إحدى
الدراسات تحليل البيانات الخاصة باماكن الولادة والاقامة في الاحصائيات التي تمت
خلال السنوات الخمس السابقة على احصاء عام ١٩٧٠ (الامم المتحدة ١٩٧٥ ص
١٥٧ - ٩) ، واسفر التحليل عن أن ٩١ ٪ من عدد المهاجرين ممن تزيد اعمارهم
على خمس سنوات خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ يرتدون مرة ثانية الى مواطنهم
الاولى ، وأن نسبة العائدين الى العدد الكلي للمهاجرين في المقاطعات الداخلية
كانت اقل منها في المقاطعات المركزية بنسبة ٣ ٪ او ٤ ٪ ، الا ان النسبة ترتفع
الى ما بين ٩٨ ٪ و ٤١ ٪ في المقاطعات الاخرى ، وخاصة الجنوبية بما هي عليه من
ضيق . كما ظهر أن معدل الارتداد في هذه المناطق يفوق ما هو عليه في العاصمة
سيول . (اذ هي في سيول ٢٤٣ ٪ وفي تلك المناطق ١١٧ ٪)

ومهما يكن من امر هذه البيانات المتاحة عن الهجرة فى جمهورية كوريا فان ما تسفر عنه هو ان الارتداد يحدث فى الاماكن المتقدمة اكثر مما هو فى الاماكن المتأخرة لا العكس ، وهو ما يؤدى الى خلط الفكرة التى تقول بأن ظاهرة الارتداد الى الريف هى دليل على طبيعة التوازن السكانى حيث حققت كوريا خلال العقد الماضى ما يقدر بحوالى ١٠ ٪ من التقدم الاقتصادى ، كما تبنت فى بواكير العقد الثامن برنامجا للتنمية هو نحو مجتمع جديد (سايمول اندونج)

ولما كنا بصدد معرفة سلوك الفرد نحو الهجرة فاننا لانعنى بالهجرة بوصفها هائلا من عوامل التوازن الاجتماعى الصحيح ، وما علينا الا ان نفى عن البحث فى هذا الموضوع متجهين راسا الى الاجابة عنه ، وهو : لماذا يرتد الناس الى حياتهم الريفية حيث المعاناة من حياة اقل عناء لسنوات قضوها فيها ؟

ان اكثر الدراسات الجارية عن الهجرة الداخلية تطرق هذا الموضوع فى لغة بسيطة مباشرة من الاقتناع والتدليل او تستند الى القواعد المقررة لردة الهجرة (كامبل ، آل ١٩٧٤ ، تشى وبوجان ١٩٧٤ ، الردرج ١٩٦٥ ، فندت وبرونج ١٩٧٢ الى ١٩٧٤ ، شو ١٩٧٥ ، سيمونز وكاردونا ١٩٧٢) ، ولم يد الاهتمام الجاد برودة الهجرة الا منذ وقت قريب حيث ثار نوع من التفكير الجديد حول المدلولات النظرية (يريور ١٩٧٥) ، وقامت دراسة عملية لبعض المفاهيم الجديدة (دافانزو ١٩٧٧) ، وسنمضى حول الافكار محاولين ان نضفى عليها ابعادا جديدة .

وقد ظهر بريرور بفكرة جادة هى (المنفعة الذاتية للمكان) بتجسيدها لنظرية التنافر الحسى ، والنمط (اللين) لتصور (رجل الاقتصاد) الذى يسيطر عليه فى حين نرى دافانزو ، فى محاولة للربط بين الرؤية الاقتصادية والرؤية الاجتماعية فى اطارين من التصور يدور احدهما حول نوعية الاستثمار المحلى والثانى حول (المعلومات غير الدقيقة) ، وسوف ندمج فيهما مانراه من افكار عن نظريات التكيف مع الهجرة وصولا الى الفكرة الصائبة عن ردة الهجرة .

ولكى نوائم بين هذه التصورات فان علينا ان نعرض الفكرة الاساسية التى تقوم عليها دراستنا على النحو الآتى : ان أى اتجاه للهجرة بما فيه حركات الارتداد انما يفسر كنتيجة لتفاعل الفرد من حيث الاستجابة ، او من حيث الموقف تجاه المحيط الاجتماعى او النفسى او البدنى القائم . فالوساطة بين انسان ذى سجاجيا او صفات معينة والمحيط هى فى احساسهم بكل ما يتصور هذا المحيط من احداث فاما هو محيط مريح او مرهق فيما يشده الانسان من حاجيات او يحققه من طموح فاذا كان مرهقا فانه سيقوم بما يمكن ان يخفف من شدة تلك المواقف ، كان يبحث عن البدائل ، او يتخذ قرارا او يقوم باجراء عملى . وهذه المواقف قد تكون ناجمة عن معلومات غير دقيقة او مضللة عما تسفر عنه الاقامة فى المستقبل . ويقسوم الاجراء العملى للهجرة على نمط من السلوك المتوائم او نوع من التكيف مع المحيط وعلى قدر ما يحقق من نجاح ، يكون قراره الاخير فى الانتقال ، وعند ذلك ، وتبعاً

للمقدرات الاستثمارية او التي يمكن استثمارها ، فضلا عن المنفعة الدائمة المجزية يكون القرار المتوقع بالعودة الى المكان الذي كان يقيم فيه من قبل .

واختصارا للوقت نضع بعض الافتراضات العملية البسيطة التي تحيط بتلك الآراء السابقة في دقة واحكام بحيث يتضاهل التكيف مع المحيط الحضري يكون احتمال العودة الى الوطن الريفي الاصلى ، ولن يثنينا هذا بالتالى عن النظر فى العوامل الاخرى التي تتعلق بالقدرة على التكيف ، او بحركة الارتداد من قبيل الطبائع والسمات التي تحكم حالة ما قبل الهجرة ، او الاسباب المقررة للانتقال معا تقوم عليه من المعلومات او الاسباب الاخرى فى اجراءات الهجرة ، او النتائج المترتبة على العودة .

بيانات وادوات

كانت البيانات التي جئنا عليها فى هذه الدراسة حصيله ما حققناه فى منطقتين من مناطق كوريا الريفية فى اقليم (شولانامدو) الفقير بالاضافة الى ثلاث مدن فكانت لنا لقاءات مع ٦٥١ شخصا من القرى الريفية باحدى الولايات الصغرى فى الجنوب ، منها حاضرة هى عبارة عن مدينة تتوسط المحافظة قريبا من الريف ، واخرى هى عاصمة لمحافظة ، وثالثة هى سيول عاصمة كوريا ، ومن هذا العدد استبعدنا ١٤٢ من الاناث ضمانا لسلامة التحليل

وقد اختيرت هذه الاماكن الخمسة للدراسة من قبل ، وكذلك العينات المتعاونة وفقا لمنطقتين متكاملتين . حيث اعتمدنا فى احداها على قوائم العائدين من مجموع المهاجرين الباقين فى الحضر ، وعلى مواطنين من الريف ليس لديهم أى تجربة فى الهجرة ، معتمدين فى ذلك على سجلات الإقامة

وحين تبين لنا قصور القوائم كان علينا ان نعد القوائم الجديدة فى الموقع نفسه ، وان نستخلص منها العينات . وكان الاسلوب الفنى الذي اتبعناه هو الاختيار العشوائى ، ولم تكن هناك حاجة فى تلك العينات المحدودة لتمثيل على المستوى القومى العام

اختبار الفروض :

التكيف والعودة

تقصد بالتكيف فى بحثنا هذا قدرة الفرد على الاستجابة للتغير فى ذاته ، وفى طبيعته الجسمانية لظروف البيئة الاجتماعية والثقافية فى المحيط الذى يختاره للإقامة ، مما يخضع لموامل القياس المفردة ، او المركبة المتباينة . وكان الاسلوب الفنى المتبع يقوم على التحليل الوظيفى الدقيق للتأثير المركب والمفسرد لتغيرات التكيف فى العودة من الهجرة .

وقد تمت عدة دراسات لتكيف المهاجر ، وخاصة هؤلاء الذى يتحركون عبر الحدود القومية ، عن وجود سلسلة او نوع من التعاقب فى التكيف مع الإقامة والحرفة والوضع الاقتصادى ودورة المعيشة والحالة الاجتماعية والثقافية (إليارد ١٩٦٢ ، أيزنستاد ١٩٧٠ ، جوردن ١٩٦٤ ، برايس ١٩٦٩ ، ريتشارد سون ١٩٦٧ ، ريتشموند ١٩٦٨) ، وقد استعملنا التحليل المتتابع لنتناول فى التقرير اللاحق ، وقد ادى التحليل الوظيفى الدقيق الى تصنيف الافراد تبعا لحالة الهجرة او الارتداد ، كما ادى الى مقارنة لخصائص بعضها ببعض كدرجة التكيف فى هذه الحالة .

وبلخص الجدول رقم (١) نتيجة هذا التحليل مع مقارنة معدل القدرة على التكيف فى كل عامل حدة او لمتغيرات التكيف المركبة مع تطبيق معدلات (ولبكس لا مبدأ) على كل منها مع ابراز اختبار تثنى الدائرى لنسبة التصنيفات الصحيحة ونلاحظ ، اختصارا انه باستثناء متغيرات ثلاثة للتكيف المهني ، والارتباط بالوطن الاصلى (وكانت نتيجة قياسه سلبية) ، فقد كان لمعدل الهجرة الخارجية من هذه القدرات مايفوق كل متغيرات التكيف الاخرى للعائدين . وكان مستوى التكيف بالنسبة للعائدين يقل كثيرا عما هو عليه بالنسبة للباقيين من المهاجرين فى المدن من ناحية الإقامة والاستقرار المهني ، والتكيف الاقتصادى ، وتغير المعيشة ، فضلا عن التكيف الثقافى والاجتماعى . وبذلك كانت البيانات اكبر عون للفروض القائمة . وقد قمنا ايضا بمقارنة بواعث الرضا النفسى بين هاتين المجموعتين ، وظهر منها كما يبدو فى الجدول رقم (٢) ان رضا العائدين بأحوال الإقامة الحضرية ضئيل سواء بالقياس الى الرضا بالحالة فى حياتهم الريفية الاصلية قبل الهجرة او الرضا بكل حالة على حدة ، وحتى اذا كان هناك تفاوت فى الرضا بالنسبة لكل حالة من حالات التكيف معيشيا ، او اقتصاديا ، او اجتماعيا ، فقد تمت هى الاخرى عن ضالة هذا التكيف لدى العائدين مع حياة الحضر وهو مانسميه عادة فى كتابتنا بالتكيف النفسى .

مواصفات ما قبل الهجرة وعمليات التغير اثناء الهجرة

وحتى ندرك تماما للتكيف من اثر بالغ على حركات الارتداد فان علينا ان ندرس معالم ما قبل الهجرة سواء لدى العائدين او المهاجرين بالاضافة الى صور الهجرة والمتغيرات التاريخية .

ويبرز الجدول رقم (٣) ان العائدين والمهاجرين لا يتميز كل منهم عن الاخر من حيث الصفات او الحالة فى مواطنهم الريفية عندما عنت لهم فكرة الهجرة الا من حيث السن وحالات الزواج فالعائدون اصغر سنا من المهاجرين ، وبذلك فان المتزوجين منهم قليلو العدد . وسيبدو ما كان من غموض بينا واضحا اذا مسا وعينا الملل والاسباب التاريخية للهجرة والانتقال .

وفي الجدول رقم (٢) ايضا قمنا بتلخيص بعض المتغيرات الهامة في هذا الصدد . وكانت نسبة المهاجرين تفوق الى حد بعيد نسبة العائدين ممن تركوا في البداية اصولهم الاولى ، لا لان المهاجر كانت تستهويهم ولكن لان الازهاق والضغوط كان اقوى واشد . وبمعنى ادق لم يكن نزوح العائدين من مواطنهم الاولى لاسباب اقتصادية او مهنية ، وهو ماكان بالنسبة للمهاجرين ، وان كان هؤلاء المهاجرون قد سعوا سعيا جادا فيه اصرار وظفروا بما سعوا اليه من معلومات عن المهاجر التي يسعون اليها ، عند تفكيرهم في الهجرة اليها اكثر مما كان من العائدين ، كما اشركوا اسرهم في اتخاذ قرار الانتقال اكثر مما فعل العائدون ، وقد نزح هؤلاء المهاجرون العائدون الى ابعده ، وعاشوا فترة اقصر نسبيا .

فاذا ربطنا بين هذه المؤثرات وعوامل التكيف فاننا نستطيع ان تبين صورة جانبية فجة للمهاجرين العائدين ، فهم في العادة صغار السن ، لم يتزوجوا بعد ، ولم يكن نزوحهم الى المدينة لاسباب اقتصادية ، وان تفاوتت جاذبية العامل الاقتصادي لديهم (فالتعليم اولا للعائدين ، اما الحرفة والعمل فهما اول ما يحفز المهاجر على الخروج) ، وان كانت فكرتهم عنه ضئيلة ، وكان جهدهم ضئيلا في البحث عنه في المدينة ، وحين اعتزموا الخروج لم يشركوا اسرهم فيما اتتووه وظلوا شاردين لم يثبوا الى المدينة الا لزم قصير ، غير قادرين على تحقيق النجاح لامن الناحية الاجتماعية ولا الاقتصادية ولا الثقافية ، فكانت العودة

الجدول رقم (١) : التحليل الوظيفي المقنن لمتغيرات التكيف

المتغيرات التكيف	المهاجرون	العائدون	لامبدا	النتيجة (١)
اماكن الإقامة	٧٤٣	٨٤٩	٩٤٤	...
الاسكان	٥٦٨	٤٦٢	٨٦٨	...
الحراك المهني	٨٥٤	١٠٥٣	٩٥٩	...
التكيف المهني	٧٢٢	٧٤٠	٩٩٦	N. S.
التكيف الاقتصادي :	١٥٦	١٣٥	٩٥٥	.
١ - (مديونيات)				
التكيف الاقتصادي :	٢٦٢	٠٦٠	٨٤٨	..
٢ - (مدخرات)				
متغيرات المعيشة الاسرية	١٧٢	١٥٨	٨٣٦	...
التكيف الاجتماعي :				
(المشاركة في التنظيم)	٢٤٤	١٧٣	٩٨٢	.
التكيف الثقافي :				
(الاتصال بالناس)	٢٦٢	٢٢٨	٩٨٥	
التعلق بالاصول : (١)				
الاقارب . الجيرة - العلاقات				.
التعلق بالاصول : (٢)	٦٩٦	٦٨١	٩٦٨	N. S.
(التردد والزيارة)	١٩٢	١٨٩	٩٩٩	N. S.

٢٩٩	عدد الحالات :
٨١٥٤	نسبة التصنيفات الصحيحة
٥٠٠	دليل اختبارات نشء الدائرية
٠.٠٠٩ > = ٠.٠٠٩ > = ٠.٠٠٥	(١) درجة الاهمية :
	N.S اى قليل الاهمية

اسباب الارتداد وحالة ما بعد الارتداد

وحتى تكتمل لنا هذه الصورة الجانبية فقد زدناها بمقارنة بين الاسباب القائمة للمبادرة بالهجرة والارتداد بما قاله العائدون والمهاجرون وما ادلى به سكان الريف عن الابعاد الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن النفسية

ولنتناول قبل اى شء اخر التغيرات النسبية لاسباب القائمة لمراحل معينة العودة من الهجرة على حدة لنجد ان عوامل الضغط والارهاق كانت لها الصدارة ، يليها العوامل المؤثرة فقد كان لها هى الاخرى اهميتها البالغة فى حالة العودة منها عند المبادرة بهجرة الريف ، وهى عوامل حقيقية حتى اذا كانت الاسباب الفعلية ثابتة من حيث الاهمية فى كلا الحالين ، وان كان التغير النسبى فى الاسباب المهنية ضئيلا الى حد ما وكان الفاقد فى نسبة التعليم كبيرا فى الوقت الذى يبدو فيه العائد فى الاسباب الاجتماعية للأسرة ملحوظا . وبعبارة اخرى فان الانعكاس غير المباشرة للتغير النسبى فى الحالات المتباينة لاسباب المقررة هو فى الفشل النسبى للعائدين فى التكيف الحضري مع حياة المدينة

وقد نستطيع ان نتبين بطريق غير مباشر العلة فى عودة المهاجرين مرة اخرى الى ديارهم وذلك بمقارنة حالتهم الاجتماعية والاقتصادية السائدة ، بالاضافة الى الحالة النفسية ، بمقابلها لدى المهاجرين ومواطنى الريف وبرز الجدول رقم (١) البيانات باختصار ، اذ يبدو فيه ان مستويات الخبرة المهنية والدخل الشهري للعائدين اقل منها عند المهاجرين ، حتى وان زاد مايكسبونه من المال عما يكسبه المواطنون فان مهارتهم المهنية تقل كثيرا عما هى عليه لدى المقيمين القاعدين عن الهجرة حتى ان حوالى ربع عدد العائدين يبقى بدون عمل بعد عودتهم بفترة طويلة

الجدول (٢)
التحليل الوظيفي المقتن للتكيف النفسي

ديتلكس لامبدا النتيجة (١)		العائدون	المهاجرون	
N S	٠.٩٩٣	٧٠.٥	٧٢.٤٨	معدل الرضا بالمدينة (الصورة الاقتصادية)
٠.٠٠٠	٠.٨٢٧	٧٢.٧٤	٩٠.٦١	معدل الرضا بالمدينة (الصورة الاجتماعية)
٠.٠٠٠	٠.٩٠١	١٤٢.٧٩	١٧٢.٨	معدل الرضا بالمدينة (المجموع النهائي)
٠.٠٠٠	٠.٩٨٦	٦٢.١	٦٢.٧٥	الرضا النسبي بالمقارنة بما كان اصلا (الاقتصادي)
N	١.٠٠٠	٥١.٦	٥١.٥	الرضا النسبي بالمقارنة بما كان اصلا (اجتماعي)
٠.٠٠٠	٠.٩٧٦	١٠٣.٩	١١٢.٤١	الرضا النسبي بالمقارنة بما كان اصلا (المجموع)
		٩٩	٢٠٠	عدد الحالات
			٨٠.٦	نسبة التصنيفات
			٥٠.٠	الصحيحة
				دليل اختبار نشيء الدائرية
N.S. - ٠.٠٥ > = ٠ - ٠.٠١ > = ٠.٠٠١ > = ٠.٠٠٠		درجة الاهمية		

وفضلا عن ذلك فان مستوى الرضا بالحياة فى الوقت الحاضر ضئيل بين العائدين فى حين انه يرتفع بين المهاجرين ، وهو بين المواطنين وسط بين الحاليين وان القلة القليلة من العائدين يستقرون حيث يقيمون فى الوقت الحاضر . وهم عادة من صفار السن بين هذه المجموعات الثلاث واربعة من كل عشرة منهم لم يتزوجوا بعد . ومن العسير ان تصور ان هؤلاء الصغار وهم على درجة من التعليم (وهو تعليم يفوق ما لدى المواطنين ، وقريب مما لدى المهاجرين من حيث العدد) يعودون الى مواطنهم اذا كانت التوقعات هي كما راينا

الجدول (٣)

عينات لما قبل الهجرة ومتغيرات الهجرة
بالمقارنة مع العائدين والمهاجرين

متغيرات	العائدون	المهاجرون	نشيء الدائري بجدة او اختبار
السن عند المبادرة بالهجرة . الحالة الاجتماعية (متزوج او اعزب) نسبة الارهاق والضغط عند الهجرة نسبة الاسباب غير الاقتصادية والمهنية للحجرة	٣٨ر٨	١٣ر٢	٥٠
مستوى البحث والمعرفة بالمكان قبل الهجرة نسبة اتخاذ القرار الفردى للهجرة	٣٩ر٥	٥٢ر١	—
نسبة الهجرة للأسرة عدد الهجرات السابقة متوسط هذه الإقامة الحضرية بالسنوات	٥٨ر٦	٤٢ر٢	٥٠٠
	٣٩ر٧	٥٢ر٤	—
	٥٣ر٧	١٣ر٨	٥٠٠
	٢ر٨	٢ر٩٦	٠٠٠
	٩ر٢	٤ر٠٢	—

ويبدو أنهم واجهوا شيئاً من العناء في المدينة ، فكثيراً ما نسمع العائدين عندما يسألون لماذا كانت عودتهم يجيبون ببساطة وقد هزوا أكتافهم : حسناً ، هذا هو منتجعنا ، فأى سبيل نقصد

المستول (٤)
التغير فى الاسباب المكتسبة للعودة وعينات من المواقف
الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للمجموعات الثلاث

مواقف	المهاجرون	العائدين	اهل الريف	النتائج (١)
نسبة التغير فى اسباب الإرهاق والضغط بين الهجرة والعودة .	—	+ ٥٢ر٩	—	...
نسبة التغير فى الاسباب المؤثرة بين الهجرة والعودة .	—	+ ٢١ر٣	—	...
نسبة التغير فى العامل المهنى بين الهجرة والعودة .	—	+ ٩ر٥	—	...
نسبة التغير فى الحالة الاجتماعية للأسرة بين الهجرة والعودة .	—	+ ٩ر٦	—	...
نسبة التغير فى التعليم بين الهجرة والعودة .	—	- ٢٨ر٥	—	...
العمر بالسنوات	٣٩ر٨	٣٣ر٦	٤٠ر٤	...
السنوات الدراسية	١٠ر٥	٩ر٨	٧ر٨	...
النسبة المعلقة فى الوقت الحاضر .	٨ر٧	٢٤ر٨	٦ر٨	..
المستوى الحالى للمهارة المهنية (من ٠ الى ١٣)	٧ر١	٥ر٣	٦ر٦	...
الدخل الشهرى (للمعل)	٨٣ر٥٠٠	٥٦ر٠٠٠	٤٥ر٨٠٠	...
نسبة الزواج	٨٦ر٧	٦٠ر٥	٨٤ر١	...
نوعية أعداد المتعلمين	٣١ر٨	٣٠ر٩٨	٢٩ر٤٨	...
نوعية الرضا بالحياة فى الوقت الحاضر	١٦ر٩٧	١٤ر٨٨	١٥ر٦٨	...
نسبة الاتجاه نحو الإقامة فى المكان	٥٥ر٥	٥١ر٢	٦٩ر٤	..

درجة الأهمية : .. = > ٠.٠١ ٢ = ٠.١ - ٠.٥ ٢ = ٠.٥

المضمون

وبهذه البيانات المحددة لعينات المسح نحاول ان نبرز ان ردة الهجرة من الحضر الى الريف فى جمهورية كوريا قد تفسر التفسير المعقول على أساس درجة التكيف مع الإقامة فى الحضر ، وقد استطعنا على الأقل ان نثبت بالنسبة لتغيرات التكيف ان عدد العائدين الى الريف يقل كثيرا عن عدد المهاجرين منه ممن ارتضوا الاستقرار فى المدن

ومن الناحية النظرية فان اكثر ما يثير الارتباك لدى الدارسين لردة الهجرة هو معرفة نمط المهاجر العائد ولماذا يعود ، وقد قام بعضهم بوضع ابعاط لذلك فى محاولة لالتقاء الضوء على هذا السؤال (سيراز ١٩٧٤ ، فندت وبروننج ١٩٧٢ ، ليانوس ١٩٧٥ ، ريتشموند ١٩٦٨) ، وتدور اببحاث هؤلاء جميعا باستثناء فندت وبروننج حول الارتداد عن الهجرة خارج الوطن (الهجرة الدولية) ، وكان النمط الذى اعدوه يتصل عامة بالارتداد ناجحا ، او فاشلا ، او مطرودا ، او اعتزالا للعمل ، او قصد البحث عن فرص مواتية او هى الانتقال الموقوتة .

ومع ذلك فان هذا المدخل النمطى مدخل نافع (وقد قمنا باختباره) ، كما انه فى غاية البساطة ، وان افتقد القدرة على رؤية دينامية مسار الهجرة بما يقوم عليه من اتصال التكيف حيث يكون المهاجر . ولذلك فاننا اخترنا مدخلا اخر للتكيف يبدو معه ان ردة الهجرة ماهى الا نتيجة هذا الجهد الذى يبذله الفرد للتكيف مع المحيط الجديد . فكلما قلت درجة التكيف مع صور الحياة العديدة فى المدن كانت العودة وكان الارتداد الى الاصول الاولى ، لا لان الفرص الطيبة قائمة مواتية ولكن لانها تفدى الانسان بنوع من الرضا الذاتى كما تمنحه المنفعة . المكان وهو بمثابة رأس المال الثابت المستمر . وهو مايلو نتيجة لجهد الفرد فى تعديل سلوكه للتغلب على التباين بين حاجاته ومتطلباته من ناحية وما يعموه من احباط فى ناحية اخرى

وكلما كان هذا التباين واسعا كان سعيه فى البحث عن اماكن بديلة تحدد منه ، وكما بينا فى استقرائنا الجزئى فان الناس يتطلون باسباب اجتماعية واقتصادية تحملهم على العودة الى ديارهم فضلا عن ابتغاء فرص جديدة سائحة وعلى اية حال فانهم فى ديارهم يجدون الاهل والارض ، وان لم يكونوا راضسين تماما ، فانه هو المكان الوحيد الذى يئوون فيه لبعض الوقت ، وقد يبقى بعضهم فى حالة احباط حتى تناح لهم فرص جديدة يقل فيها هذا التباين القائم .

وكما ذكرنا فى البداية فان جمهورية كوريا تمر بمرحلة سريعة من الحياة الحضرية تفوق فيها الهجرة الخارجية الهجرة الى الداخل . وبالرغم من الجهود القومية فى تنمية المجتمعات الريفية ، وهو مايدت معالمه الطيبة ، فان الظاهرة الغالبة هى الهجرة الى المراكز القريبة من المدن . اما والحالة كذلك فليس من المتوقع ان يعود الشباب الناشء فجأة الى ديارهم بعد ان حققوا بعض النجاح فى المدينة مهما كانت الفرص سائحة فى الريف .

وماتراه فى هذه اللمحة العامة للهجرة من الريف والعودة اليه يقتضى مناسا سياسة شاملة للتنمية الريفية من ناحية واعادة التوزيع السكاني من ناحية اخرى وبفض النظر عما يدعو للعودة فان هؤلاء العائدين هم بمثابة ثروة بشرية فى المجتمعات الريفية . والعقبة القائمة هى اللامبالاة بالاستيطان الريفى وخاصة من جانب السلطات المحلية حيال هذا المعين الكامن من الثروة البشرية

ومانراه فى هذا الصدد وماتشير اليه ابحاثنا هو الحاجة الى التنمية الريفية
بشئى الطرق ، كمشروعات تحسين القرى . الا ان البرامج التى تثر فى اعادة
التوزيع السكانى فى الريف لا تقوم الا على اساس استهواء الناس للعودة والنزوح
عن الاماكن الحضرية المزدحمة على المدى الطويل للاقامة فى المدن الريفية وفيما
حولها . على ان يكون هناك نوع من الصناعات الريفية التى تتواءم مع البيئة المحلية
وهو ما يحتاج الى سياسة قومية شاملة تتخطى المستويات المحلية والى خطة اقليمية
فريدة لتنمية المراكز الريفية الاهلة .

أبنية في ضاحية المدينة

مقدمة - ضاحية المدينة :

فى المجال الفسيح ، مجال العلاقات بين الريف والحضر ، موضوع ذو أهمية خاصة يتعلق بضواحي المدن - أى تلك الأجزاء من الاقليم والمجتمع الريفيين التى تحولها المدن أثناء نموها الى مناطق حضرية . وفى العالم الثالث ، حيث يتدمج نمو المدن بالنمو السكانى السريع ، وكذا بالتجديدات التقنية والاجتماعية ، أصبحت ضواحي المدن ذات شهرة وأهمية كبيرتين بالنظر الى ما بها من مستوطنات ناشئة ، وتباينات ملحوظة بين الفئات الاجتماعية ، ومشاكل المرور ، وأحيانا ذلك التداخل القريب بين الانماط التقليدية ، والصناعة الحديثة ، والمزارع ، وبساتين الخضر والفاكهة ، ومقابل القمامة . ولم تكن الأحوال فى ضواحي المدن الكثيرى فى « الغرب » فى الاجيال السابقة مختلفة كثيرا عن هذه الأحوال (برنس ، ١٩٦٤) . ويبدو فى بعض الحالات القصوى ان بعض المدن (كما فى جمهورية كوريا) أصبحت ضواحي ، وفى الجيل السابق خلقت المدن ، فى « الغرب » الكثير من الضواحي الواسعة ، لا بسبب النمو السكانى وحده ، وانما فى الغالب تنفيذا لبرامج رسمية كبيرة متعلقة بعزل المناطق السكنية الفقيرة ، وانشاء مناطق صناعية ، وتنظيم المرور ، وفى بعض الأحوال انشاء مدن جديدة متعددة الأنواع . وتميزت هذه

المطبات : فرائك ليمنج ، وجون سومان

الاول : كبير المحاضرين فى مدرسة الجغرافية بجامعة
ليفز بالملكة المتحدة .. نشرت له مقالات فى بعض
جوانب الدراسات المتعلقة بالمدن فى بريطانيا العظمى وشرق
آسيا واخيرا (دراسات فى الشوارع) فى هونج كونج
(١٩٧٧) .

والثانى يعمل الآن فى موضوع الشواحي الحضرية لمدينة
دلى .

المترجم : أحمد رضا

مدير بالإدارة العامة للشئون القانونية والتحقيقات بوزارة
التربية والتعليم (سابقا) . ليسانس الحقوق من جامعة
باريس ، ودبلوم القانون العام من جامعة القاهرة .

الضفوف بقيام الأفراد ورجال المال بتشديد مبان فى الشواحي على نطاق واسع .
ولهذه التطورات أبعاد اجتماعية وسياسية فى الغرب ، وكذا فى العالم الثالث
(باهل ١٩٦٥ ، راو ، ١٩٧٤) . وبطبيعة الحال فان التغيرات التى تطرا على
المنظر الطبيعية المرئية فى كل حالة هى فى الحقيقة مظاهر لتغيرات تطرا على
الهياكل الاقتصادية ، والتنظيمية ، والاجتماعية ، غير المرئية التى تشكل
اساسها .

ومن السهل تعريف ضاحية المدينة بالمعنى المقصود هنا : فهى رقعة من
الأرض على اطراف المدينة ، تجرى بها عملية تحول من الأنماط الريفية المتميزة
بالإنتاج ، والتفاعل الاجتماعى ، واستغلال الأرض ، الى أنماط حضرية متميزة ، أو
أنها قد خبرت هذه العملية منذ عهد قريب . وكانت الضاحية تشكل فى وقت ما
حيزا فاصلا بين المدينة وبين المناطق الريفية المحيطة بها ، ولها بعض الخصائص
التي تتميز بها كل من المواقع الريفية والحضرية ، وقد يكون لها سمات أخرى
تختص بها ، والضاحية منطقة انتقالية فى الزمان والمكان ، ولنا ان نعتبر هذين
العنصرين مظهرين متوازيين ومتكاملين لشيء واحد . والضاحية بهذه الصفات
منطقة واضحة الهوية ، متميزة عن كل من المدينة والريف ، لها طبيعة متفارقة

تباين تباينا شديدا مع المناطق الريفية والحضرية المتصلة بها . وتستمد مناطق الضواحي الكثير من طبيعتها المتميزة من هذا التباين في الصفات ، وفي الوقت نفسه يصدر هذا التباين من طبيعة الضاحية الانتقالية المفعمة بالقوة والنشاط .

وهكذا فان الضاحية منطقة انتقالية تمتد اليها المدينة ، وهي تتسع ، وهي بذلك تختلف عن المنطقة التي يمتد اليها النفوذ الحضري ، وهي عسادة منطقة أكثر اتساعا ، فكل مركز حضري يمارس نفوذا كبيرا على اقليم فسيح يسمى عادة « منطقته الخلفية » .

وهناك بعض اللبس بشأن الفرق بين الضاحية « الريفية الحضرية » وبين « المنطقة الخلفية » لمدينة من المدن ، ويكشف هذا الأمر عن عدم وجود حدود واضحة بين هذه المناطق بقدر ما في ادب اللغة من تناقضات في المفاهيم . ومع ذلك فان هذه المناطق مختلفة في أساسها ، من حيث انها ظاهرة وفكرة . ففي « المنطقة الخلفية » ، حسب تصنيف حديث لبرستون (١٩٧٥) ، يستخدم الأهالي الريفيون والتنظيمات الريفية المدينة ، كما تستخدمهم المدينة فيما يتعلق بتحركات الناس ، والسلع ، ورؤوس الأموال ، والمعاملات الاجتماعية ، والإجراءات الإدارية والمصلحية . ويتضمن انشاء (منطقة خلفية) توجيهها صوب المدينة في كل هذه الشؤون أو بعضها ولكن في خصوص الضاحية تمتد المدينة امتدادا طبيعيا الى منطقة كانت من قبل ريفية ، ويتضمن هذا التوسع عادة تغيرات تجرى في الشؤون المذكورة آنفا ، ولكن التغير في نطاق الضاحية يتناول أساسا استخدام الأرض وسبل المعيشة وأسبابها أكثر مما يتناول ناحية التوجيه

استخدامات الأرض في الضاحية

ان ماكتب بشأن معظم نواحي الضاحية الحضرية ، والصلات الريفية الحضرية وفي كل مايتصل بهذا الموضوع أفكار متقطعة غير مترابطة ، ومحيرة في الكثير من الاحيان ، ولا يشذ عن ذلك موضوع استخدام الأرض . وكثيرا ما تجاهل الموضوعات المكتوبة عنصر الزراعة في الضاحية ، ذلك لان القوى الرئيسية التي تدفع الى التغير تصدر عن المدينة ، في حين ان التغير يتجه من الخصائص الريفية صوب الحضرية . وعلى ذلك فان استخدام الأرض في الضاحية في الزراعة نشاط متخلف بدرجة ما ، والأرض التي لم تزل تستغل في الزراعة معرضة لتغير فعال بطرا عليها كلما تقدم التطور الحضري . ومع ذلك فان هذا لايرر تجاهل مثل هذه الأرض عند معالجة موضوع الضواحي . أكثر من ذلك هناك مايدعو للقول بان مزارع الضواحي تملك في الكثير من الاحيان خصائص تجعلها متميزة عن المزارع الموجودة في المناطق الريفية المحيطة بها . والسبب الرئيسي لهذا التميز هو بالطبع ماتتبع به مناطق الضواحي من سهولة الاتصال بسوق المدينة والانتفاع بها في تصريف

منتجات الزوارع . ويوحى الفكر النظري ، وبعض نواحي التجربة العملية بأن نوع الانتاج الذى يختص به القطاع الريفى فى الضاحية قابل للتلف ، وهذا الانتاج فى الغرب هو غالبا اللبن . غير أن هذا التعميم يفلب أن يكون الآن أصح فى مدن العالم الثالث منه فى مدن الغرب حيث تقدمت تقنيات التخزين والنقل الى حد بعيد فمحت ميزة الاتصال بالاسواق ، تلك الميزة التى يتمتع بها موقع الضاحية . ومع ذلك ففى ظروف العالم الثالث من شأن المواصلات الريفية الحضرية فى البلاد الاكبر فقرا وشبكات التسويق ، وتقنيات التعبئة والشحن ، ونسب السكان الحضريين المنخفضة كثيرا بوجه عام ، أن تقصر انتاج المحصولات القابلة للتلف على المناطق التى تقع على بعد ساعات سفر قليلة من المدينة . وقد اوضح بنسال (١٩٧٤) ان سهارانبور (بالهند) تتلقى القسم الاكبر من لبنها وخضرها من مزارع تقع فى دائرة نصف قطرها ١٥ كم مركزها المدينة ، مما ادى الى حدوث تغيرات كبيرة فى الانتاج الزراعى بالقرى الواقعة فى نطاق هذه الدائرة . واوضح جوبى (١٩٧٦) فى دراسته بشأن القرى الواقعة على مشارف حيدر آباد ان المساحة المستخدمة لانتاج المحاصيل النقدية كالازهار والخضراوات زادت ضعفين بين عام ١٩٥٤ وعام ١٩٧٤ فضلا عن ذلك فان الارض المستخدمة لهذه الاغراض قد تلقت مستويات مرتفعة جدا من رؤوس الاموال المستثمرة ، وزرعت زراعة مكثفة اكثر بكثير مما كانت عليه الحال قبل حدوث التغيير فى نمط الانتاج .

وبالمثل سجل راو (١٩٧٠) التحول الذى حدث فى قرية تبعد سبعة اميال شمالى دلهى من الاقتصار على انتاج الكفاف الى درجة عالية من انتاج الخضراوات المدينة ، ويبدى ان هذا التحول قد حدث مباشرة فى اعقاب النمو الهائل الذى طرأ على مدينة دلهى فى الفترة التى عقت استقلال البلاد وتقسيمها ، واستطاعت القرية موضوع دراسته أن تستفيد من الفرص التى اتاحها هذا النمو الحضرى بسبب قربها من المدينة . ان نموا من هذا النوع ، حيث يسود الاعتقاد عادة بأن اهل المدينة اكثر رخاء من اهل الريف وان اهل الريف يعوزهم النقد السائل ، له على ما يبدو بوضوح اهمية اجتماعية واقتصادية كبرى .

ومن بين العوامل التى يبدو انها تحد من مفعول هذه العمليات فى الواقع العملى الانتاجيات العالية ، وشبكات التسويق الفعالة فى بعض المناطق المتخصصة التى تسيطر على اسواق كاملة ، والكميات المحدودة من المحاصيل الغذائية القابلة للتلف التى تدخل فى الكثير من نظم التغذية التقليدية فى مجتمعات العالم الثالث الحضرية والريفية

وفى البلاد المتقدمة يؤثر على الزراعة فى ضواحي المدن عامل سهولة الاتصال وذلك بطريقة اخرى مهمة للغاية ، بتمكين العمال الزراعيين من الاتصال بسوق العمل فى المدينة مع بقائهم مقيمين فى مزارعهم فى الضواحي ، وربما ايضا وهم يزرعون ارضهم على اساس العمل بعض الوقت (هجى ١٩٦٧ ، باماموتو ١٩٧٠) والعجيب انه ليس هناك دليل كان على وجود مثل هذا الاسلوب فى المعيشة فى

ضواحي مدن العالم الثالث ، لاسباب قد تبدى بالتخمين ، ولكنها ليست معروفة بوضوح . والشئ الذى يبدو انه يحدث فى بعض الاحوال ، كما فى تيان وهونج كونج ، هو ان الهجرة الى المدينة تنزع الى اخلاء الارض الزراعية فى الضاحية من ساكنيها فى مرحلة مبكرة من توسع المدينة ، فتضعف زراعة الضاحية ، وتصعب الارض ميسرة لمزيد من النمو الحضرى . وفى مثل هذه الحالة تجرى زراعة البساتين لتزويد الاسواق بحاصلاتها على مسافة قريبة من المدينة ، بالاعتماد على شبكة مواصلات متطورة . وهناك دلالات تثبت ان هذا الشئ يحدث ايضا فى الغرب وفى اليابان .

والارض الزراعية المخصصة لاغراض لها طابع المضاربة سمة شائعة متميزة من سمات ضواحي المدن ، يتم فيها نقل ملكية الارض اساسا بأسلوب المبادلة فى السوق . وقد تستبقى الارض او لا تستبقى للانتاج الزراعى ، ولكنها تقدر لاعلى اساس طاقتها الانتاجية فى استخدامها الحاضر وانما على اساس زيادة قيمتها المحتملة فى المستقبل بالنسبة لقيمة راس مالها . مثل هذه الارض تترك بورا فى الكثير من الاحيان ، دلالة على سمة اخرى من سمات الاستخدام الريفى للضاحية . وهى بوجه عام سمة المستويات العالية من الارض المتروكة بورا . ويثبت ياماموتو وغيره (١٩٧٠) أهمية الارض البور فى ضواحي طوكيو ، ويرى كويلدج (١٩٦٠) فى المضاربة سمة أكيدة لضاحية سيدنى . والمضاربة أسلوب رئيسى لتحول الارض من الاستخدام الريفى الى الاستخدام الحضرى . مثل هذا التحول يستتبع دواما على وجه التقريب تغيرا فى الملكية ، ويحدث هذا التغير بدوره كمقدمة للتحول الفعلى فى استخدام الارض

وتمثل خاصية (التخلف) فى العنصر الريفى للضاحية بوضوح شديد ، وبطبيعة الحال فى المزارع التى لم يزل يستعمل بها الوسائل التقليدية لانتاج المحاصيل الإقليمية القياسية . مثل هذا النوع من المزارع يتأثر سريعا بوجه عام بالتغيرات التى تطرا فى المستقبل القريب ، اما بسبب فقد الارض ، او (ربما فى القريب العاجل) فقد العمل ، او من خلال التحول الى محاصيل واساليب غير تقليدية أكثر ربحا

وفى حين يمثل الاستخدام الزراعى للارض فى الضاحية استمرارا لمرحلة سابقة فان الاستخدام الحضرى يمثل النظام الجديد

ومن بين استخدامات الارض الحضرية يشغل الاستخدام السكنى معظم مساحة هذه الارض ، وكان هذا الاستخدام موضوعا لجدل شديد . والاستخدام السكنى للارض فى الغرب هو فى الكثير من الاحيان أهم موضوع تتدخل بشأنه الحكومة المحلية او المركزية فى الضاحية فى صورة (مجلس الاسكان) كما فى المملكة المتحدة ، وتوفير المساكن بايجارات خفيفة لطبقة العمال فى ضواحي الكثير من المجتمعات الغربية . وفى الكثير من ضواحي مدن العالم الثالث تتحقق بعض وظائف الاسكان بايجارات خفيفة وتولاها الدولة رسميا ، تتحقق بأسلوب مختلف كل

الاختلاف ، وذلك عن طريق احتلال الأرض احتلالا غير مشروع ، او باقامة قسرى الاكواخ . واحتلال الأرض وغير ذلك من وسائل الاقامة التلقائية موضوع جلدب العديد من الباحثين ، والقي الاضواء على مجموعة متنوعة من الفروق المادية والتنظيمية وهناك فروق كبيرة بين الاوضاع التي وصفها المؤلفون الذين اشتغلوا فى مجتمعات ذات قواعد اجتماعية وتنظيمية مختلفة (وجوتز ، ١٩٦٧ ، ويبي ، ١٩٧٥) . ومن المؤلفين (كامينوس ، ١٩٦٩) من يوضح ان هناك ايضا تنوعات فى البنية والشكل والوظيفة الغ بين مستوطنات الاكواخ فى نطاق المدينة الواحدة . ليس هناك ايضا اتفاق فى الراى فى ان مستوطنات الاكواخ شكل من اشكال نمو المدن مرغوب او غير مرغوب فيه ، وبالتالي فيما اذا كان الواجب تشجيعها او محوها . وانا لنجد فى طرف من الاراء المعروضة مؤلفين (مثل مانجن ١٩٦٧) يعتبرون نمو المستوطنات التلقائية عملية من عمليات اعادة البناء عن طريق المبادرة الشعبية ، ويرونها الحل العملى الوحيد لمشاكل الاسكان المزمنة فى مدن العالم الثالث ، ونجد فى الطسرف الاخر مؤلفين (مثل ليرز ١٩٦٧) يرون الاكواخ وسكانها عبئا اقتصاديا ثقيلا وخطرا اجتماعيا

يحدث ايضا مزيد من النمو فى الاسكان التقليدى فى ضواحي مدن العالم الثالث ، فهناك مناطق اسكان بلدية ، وضواحي للطبقات المتوسطة ، ومساحات لفيلات الطبقات الراقية ، غير ان هذه الانماط من استخدام الارض للسكنى ليست لها الاهمية التى لها فى مشارف مدن الغرب ، وبكس ذلك المستويات المنخفضة عامة للاسكان فى العالم الثالث ، ونزحة الاثرياء فى كثير من مجتمعات العالم الثالث الى العيشة فى مساكن وسط المدينة ، والنسب الصغيرة لسكان المدن من الطبقة المتوسطة ، وهم السوق الرئيسية للاسكان فى ضواحي المدن الغربية .

وللاستخدام الصناعى ايضا فى ضواحي المدن اهمية كبيرة ، ويجدر الاشارة اولا الى مجموعة من الحالات الخاصة ، يتولى شغل الارض فيها لادارات الحكومة فى الغرب او فى العالم الثالث ، كالممتلكات الصناعية ، والكثير من مباني المؤسسات الكبيرة ، والصناعات التى تنطوى على مخاطر مثل انواع كثيرة من الصناعات الكيماوية ، والمطارات ، واشغال المجارى ، والمياه ، ومحاط توليد القوى الكهربائية ، ومؤسسات اخرى كالمستشفيات . وتشكل هذه كلها حلقة اتصال بشبكات طرق السيارات ، وبالعقارات التجارية ، والأسواق الكبرى ، وغيرها من المنشآت التى تقوم بالقرب من طرق السيارات على مشارف المدن الغربية . والامر كذلك بالنسبة للساحات الرياضية ، والاندية الريفية ، و « الموتيلات » ، والمواقع التى تستقر عليها البيوت المتنقلة على عربات ، وانواع اخرى من استخدامات اوقات الفراغ التى تشغل الاراضى ، وربما نجد معظم هذه الظواهر ايضا فى ضواحي مدن العالم الثالث فى مواقع مشابهة ، وتشكل الانواع نفسها من الارتباطات . ولعل هذا النوع من الارتباطات هو من اهم خصائص استخدام الارض فى الضاحية .

غير ان الصناعة الضخمة والصناعة التي ترعاها الجهات الرسمية ليست الا جزءا واحدا من الموضوع ، فثمة أنماط أخرى من الصناعة تستقر في الضواحي ، وهناك في بعض الحالات الكثيرة ما يدل على أن ضواحي المدن تتحول فتصير هي المناطق الصناعية الكبرى . وقد حدث بمدينة الولايات المتحدة في العقدين من ١٩٤٧ الى ١٩٦٧ نقص كبير في الوظائف في الصناعات القائمة في المناطق المركزية بها ، وزيادة كبيرة في وظائف الصناعات القائمة في مناطقها الخارجية (بيرى ، وكساردا ، ١٩٧٧) . ونجد هذا النمط ايضا في كثير من البلاد الأخرى . ويفسر جوبى هذا الأمر (١٩٧٦) بندرة الأرض في المدن ، ويعتبر هذه الندرة ظاهرة عالمية ، وبضرب لذلك أمثلة مدهشة في حيدر آباد .

وانتهى كيشيموتو (١٩٧٠) في بحثه بشأن دور التصنيع في تمدن ضواحي المدن اليابانية الى أن الصناعة كانت في الكثير من الأحيان هي السمة التكوينية الغالبة في الضاحية الريفية الحضرية ، وهذا رأى له أهمية نظرية . ومع أن الصناعة لا تشغل عادة نسبة كبيرة من المساحة السطحية للضاحية الحضرية فإن تأثيرها قد يكون خطيرا في خلق الوظائف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وفي الإسكان والخدمات العامة . فالصناعة ، وبخاصة الجديدة ، تتخذ مقاما لها في الضاحية لأن الأرض هناك متاحة ، ولأن أحوال النقل الصناعي تساعد باطراد على نشر الأنماط الصناعية . ومن شأن الظروف الخاصة بالضاحية في هذا الخصوص وفي غيره أن توفر الزايا التي يختص بها الاستقرار في المدينة (الاتصال بسائر المشروعات التجارية والصناعية ، وبالمستهلكين) دون عيوب هذا الاستقرار (ارتفاع التكاليف ، والاختناق) .

هناك أيضا في الكثير من الحالات المدروسة دلالة على وجود صناعة مسن « نمط السوق الصغيرة » على نطاق ضيق في جهات الضواحي (هوسلتز ١٩٧٤ ، نانجيا ١٩٧٦ ، ويبي ١٩٧٥) ، مثل هذه الصناعة الصغيرة كثيرا ما تقترب بالمستوطنات التلقائية خارج المدن ، وتتخذ مقرا لها فيها ، ولكنها موجودة أيضا وفي أحوال كثيرة في قرى الضواحي التي تقوضت قواعد اقتصادها التقليدي بسبب زيادة عدد السكان ، وانقطاع زراعة الأرض . والظاهر أن مدى اعتماد الصناعة القروية في الضاحية على الصناعات الحرفية المحلية التي كانت شائعة في المجتمع التقليدي ، وإلى أي مدى تكون فيه هذه الصناعة جديدة ، أمران لم يدرسوا دراسة كافية ، مع أنها على ما يبدو مسألتان على جانب كبير من الأهمية (لامبير ١٩٦٢) .

النظرية ، والتطبيق ، الطرق ، والمواد

يجب أن يكون البحث السابق بالضرورة عاما ، وانتقائيا ، قائما على دلالة واحدة فقط ، وهي استخدام الأرض . ولاستخدام الأرض باعتباره أساسا لدراسات

تجريبية فى هذا المضمار مزايًا مدهشة ، عملية ونظرية : عملية فى حالة التعرف على المادة الميدانية وتصنيفها ، والانتقال الى موضوعات أكثر صعوبة ، وبخاصة البناء ، وسائر أنواع استثمار رأس المال ، ونظرية فى تصوير استخدام مورد هو فى وقت واحد نادر فى موقع بعينه ، ووافر بوجه عام ، بحيث يؤدي ازدياد النشاط فى الضاحية عادة الى نموها نمواً سريعاً . غير أن دراسة استخدام الأرض ليست هى المعالجة الممكنة الوحيدة للموضوع . وإذا تأملنا فيما تتضمنه دراستنا من أمور نجد انها ليست بالضرورة وافية ، حتى فى ظروفها الخاصة . والضاحية فى احوالها لعملية الواقعية تتكون من أرض ، ومبان ، وأناس ، وأنشطة . والبحث فى موضوع الناس والأنشطة يؤدي الى موضوعات لا يمكن التحرى عنها بصورة جيدة دون إلقاء أسئلة على السكان المحليين فى بعض المجالات : أولها الهجرة ، والاستخدام ، والانتقال بين المدينة والضاحية ، وثانيها الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، والاستثمار فى غير البناء ، والعلاقات بين مجمع الضاحية النامية وبين المدينة نفسها ، والمناطق الداخلية النائية ، وهكذا دواليك ، ونحن من الوجهة المثالية نسعى للحصول على وصف لضاحية كبيرة ، وصف يجب أن يكون صحيحاً ودقيقاً ، ودقة المعلومات المختزنة فى آلة حاسبة ، ومتصفاً بالشمول والصلة الوثيقة بالمشاكل الانسانية مما لابد أن يتوفر فى نسج اجتماعى واسع النطاق .

وتجربنا هذه الفكرة الى مشكلة أخرى : ذلك أنه من النادر ، فى الواقع العملى ، أن يتسنى للفلم الاجتماع الوصول باى عمل تجريبى واسع النطاق الى مرحلة نشرة قيل أن يصير هذا العمل بمرور الوقت قديماً لا جدوى منه ، ولا يصدق هذا فى أى موضوع بقدر ما يصدق فى ضاحية سريعة النمو لمدينة تسع بسرعة . معنى هذا ، من بين سائر المعانى ، أن أفضل الدراسات التجريبية قد تكون أقل فائدة فى توجيه القرارات الخاصة بالتخطيط مما قد يظنه البعض فى الكثير من الأحيان . والواقع أن نمو الضاحية يجرى أساساً بمرور الزمن ، ومن ثم يتعين دراسته مع مرور الزمن ، وربما فى فترة جيل . ويمكننا أن نعمل ذلك بطريقتين . فالطريقة العملية العادية تجرى بإعادة تشكيل تجربة الجيل الماضى ، ومن ثم يمكن فى معظم الأحوال تجميع تشكيلة من المواد المفيدة . والطريقة الأخرى أقل قابلية للتنفيذ فى العمل ، ولكنها كمبدأ أكثر الطرق دقة : وتتلخص فى إعداد نظام خاص للرقابة والإشراف على التجربة خلال العشرين سنة القادمة . غير أن ثمة مشاكل طارئة ، لا يمكن التنبؤ بها ، منها بخاصة الأولويات الفكرية لدى الجيل القادم ، وقد يكون من الضرورى إعادة تشكيل التجربة فى نهاية الفترة . وقد يكون التغير فى الأولويات الفكرية مشكلة بالنسبة للموظفين القائمين بالتخطيط .

وفكرة إعادة تشكيل التجربة السابقة فى نمو الضاحية قد تأتى بمجموعة أخرى هامة من النقاط فى الطريقة الميدانية ، تتعلق بالدور الذى يؤديه التاريخ الشفهي ، أى الناس عامة . ولعظم الناس أشياء يقولونها فن تجربتهم فى نطاق الأسرة والعمل ، والأماكن التى يعيشون فيها . والعناد تسجيل التجربة عن طريق استطلاع الراى ، وهناك قدر كبير من أهم الأعمال التجريبية القيمة قد أجسرى

على هذا النحو . وهناك من الأسباب ما يحمل على الظن بأن تصميم استطلاعات الرأى سوف يتحسن فى بعض الأحيان ، وقد يضاف مزيد من الاتساع الى المادة التى تجمع خلال الاستطلاعات بالاستماع الى القليل والقال ، ودعوة الأشخاص العاملين الى التحدث عن خبراتهم بلغتهم الخاصة . ويشكو البعض أحيانا من أن العمل المتصل بالعديد من فروع المعرفة نادر فى هذا المضمار . ومن المفيد هنا دون شك التحدث الى الناس الذين تشمل تجربتهم العديد من فروع المعرفة ، (وبخاصة فى العالم الثالث) مبررا لكرامية الظواهر التى يدرسونها ، ويرون فيها فى حالة التزمت الفكرى لدى علماء الاجتماع الغربيين الذين كثيرا ما يجسدون وتنوع الموضوعات التى يتحدثون فيها . والحديث بطلاقة مع الناس قد يكون مفيدا « مشاكل » ، ويعملون تبعا لمفاهيم ليس لها تقريبا اى صلة بتفكير عامة الناس فى الشوارع والحقول .

هذه الاعتبارات الخاصة بأسلوب العمل تتعلق اجمالا بالمشاكل العملية فى دراسة الضاحية ، بقيت بضع نقاط نظرية أكثر منها عملية ، تتعلق على الأكثر بالقرص المناسبة . من هذه النقاط العلاقة بين النمو الطبيعى والنمو الاقتصادى فى تركيزا غير متكافئ (وليس من المسير التقصى عن أسباب ذلك) ، وبهذا النظر التى فيها أكثر من نوع واحد من الناس (كما فى فرنسا والفلين) تبدو ضواحي الضواحي الحضرية ، وبين النمو الاقتصادى فى المجتمع ككل . ففي المجتمعات المدن فى معنى الملاحظ السطحى بمثابة أماكن يتركز فيها النمو الاقتصادى فى المجتمع فان أعداء النمو الاقتصادى هم أيضا أعداء النمو فى الضواحي الحضرية ، ولكن أعداء النمو فى الضواحي الحضرية لا يمكن أن ينتظروا تشجيع النمو الاقتصادى ان أرادوا ان يفعلوا ذلك (كما فى المملكة المتحدة) وإذا كان صحيحا ان النمو الاقتصادى يتم أساسا او على نطاق واسع فى ضواحي المدن فان هذه الضواحي لابد ان تعتبر ذات أهمية خاصة فى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة .

وثمة نقطة معادلة ، وثيقة الصلة بالموضوع ، تنبثق فى خصوص العلاقات بين ضواحي المدن وبين الحكومات . ان معظم الحكومات تتدخل فى الوقت الحاضر او تتظاهر بالتدخل فى حياة مدنها الكبرى . ولما كانت الضاحية تمثل نموا جديدا فانها عادة هى المنطقة التى يكون فيها تدخل الحكومة أشد ما يكون فاعلية . والتدخل متعدد الأنواع ، ومن أكثر هذه الأنواع شيوعا : الرقابة على استخدام الأرض ، وتوجيه التنمية عن طريق الأعمال الهندسية الكبرى ، والبناء الذى يجرى مباشرة لصالح الإدارات الحكومية والبلدية . وقد يكون التدخل بهذه الأنواع أو بغيرها مفيدا للتنمية الاقتصادية ، أو لا يكون مفيدا ، والأدلة فى هذا الخصوص ليست من نوع واحد . إلا ان ضواحي المدن ترتبط من خلال التدخل الحكومى بالسياسة على المستويين الاقليمى والقومى ، كما ترتبط بالاقتصاد الاقليمى والقومى من خلال التوفيق بين سمات التنمية الكبرى . وبهذه الصورة اذا بحثنا عن المحركين الأوائل للهيكل الاقتصادية الإقليمية (أو حتى القومية فى الحالات القصوى) فقد نجدهم ،

أو نجد امكانياتهم ، فوق كل شيء فى ضواحي المدن ، وقد تكون الضواحي ، تبعاً للسياسة المرسومة ، هى الأماكن الملائمة لتشجيع محركى الهياكل الاقتصادية هؤلاء ، أو تثبيطهم .

مستقبل البحث

لم نزل الحالات موضوع الدراسة فى مجالات الضواحي الحضرية قليلة ، كذلك لم نزل الدراسات التى تستكشف الأبعاد التاريخية أو الاقتصادية أو السياسية التى اجتذبت الأنظار نادرة جداً . وهناك مجال فسيح لثلاثة أنواع على الأقل من العمل فى هذا الخصوص : اولها دراسة الحالات التى ينبغى أن تركز بالتفصيل على أحوال المزارع والصناعات الفردية (كصناعة البناء ، مع القوة العاملة الريفية التى تشتغل بها غالباً) . وفى هذا الخصوص يجب اعتبار تجميع البيانات التفصيلية الصحيحة المنظمة تنظيمياً وإعياً بشأن التجربة الحالية والماضية غاية فى ذاته . ويختص النوع الثانى بدراسات تضع الضواحي النامية فى بيئتها باعتبارها ظواهر إقليمية هامة ، وتشتكف العلاقات بين النمو فى الضاحية والنمو فى الاقتصاد الإقليمى ، والتغيرات فى المناطق الريفية المجاورة ، والسياسة الرسمية للتخطيط الطبقي والاقتصادى . وإذا كانت ثمة دروس يمكن أن تتعلمها إدارات التخطيط من هذه التجارب فإنها سوف تنبثق على الأرجح من إجراء المقارنات الدولية . وقمة احتمال ثالث ، لم يزل غير واضح ، يتمثل فى نشوء نظرية عن نمو المدن . إن توفير الأرض ، وتكوين الأسر ، والبحث عن العمل ، واستثمار رأس المال فى المباني والإنشاءات ، وتقديم الخدمات ، وتوفير الغذاء ، والتنظيم الداخلى لمجتمع حضري ، وغير ذلك من العوامل المتصلة بهذا الموضوع ، تعمل كلها فى نطاق « بارامترات » معروفة تماماً ويمكن التكهّن بها . وحين تتلاقى هذه الأنشطة والكثير غيرها لتخلق النظام الاجتماعى والاقتصادى الجديد الشامل للضاحية ، والذي يؤثر فى حياة الناس ، فإنه من المتوقع أن تفعل ذلك بصورة متناسقة مطردة يمكن التكهّن بها بسهولة ، فإذا لم تظهر هذه الأشكال المنتظمة فإنما يكون ذلك لأسباب يمكن اكتشافها . ولعله من المفيد البحث عن هذه الصور المتناسقة ، وعن الوسائل الحقيقية بتوجيهها فى افتراضات عامة ، تتضمن ما يعبر عنه تعبيراً كيمياً ، أو ما ليس كذلك .

الهجرة

والإقتصاد الصناعى والاستهلاك الجماعى

مركز الاهتمام فى هذا المقال هو الهجرة الحضرية فى اطار الاقتصاديات الاخذة بأسباب التصنيع . لقد قارن جورج بالان (١٩٧٣) بين نمطين عامين من الهجرة انماط الهجرة المتباعدة التى نلقاها خلال مرحلة التوسع الرأسمالى فى القطاع الريفى من الاقتصاد ، والانماط التى تلتقى فى نقطة واحدة ويسببها النمو الصناعى الحضرى وكان اول هذه الانماط هو الغالب فى اواخر القرن التاسع عشر واول القسرن العشرين فى امريكا اللاتينية ، اذ كانت تنمية التعدين وزراعة المزارع الكبيرة وفتح اراض جديدة امام الزراعة التجارية مما يعنى انتقال الابدئ العاملة موسميا او بصفة مؤقتة او دائمة فى داخل القطاع الريفى او عبر الحدود الدولية . وعلى تقيض هذا احدث تركيز الفرص الاقتصادية مع زيادة تطلب الصناعة فى الاقتصاديات القومية عملية منتظمة من انتقال السكان من المناطق الريفية الى الحضرية .. واصبحت الهجرة فى الفترة المعاصرة تتميز على نحو متزايد بما يظهر انه عملية منسقة نسبيا من الهجرة الدائمة الى المراكز الحضرية حيث كثيرا ماتجذب المراكز الحضرية الكبيرة النازحين من المراكز لاصغر منها .

الا اننى اريد ان اقدم الرأى الذى يذهب الى ان الاقتصاد الصناعى نفسه عامل هام من عوامل التباين فى الهجرة . فالاقتصاد الصناعى لا يقتصر على انه تنظيم

الطَّاب : بربان. د. و. روبرتى

استاذ علم الاجتماع بجامعة منشستر . قام بأبحاث فى
جوانيبالا ، وبيرو ، والمكسيك . وله عدة مؤلفات .

المترجم : الدكتور راشد البراوى

استاذ مساعد فى كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا ،
مين عضوا متفرعا بالمجلس الدولى لتنمية الانتاج القومى .
ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعفوا منتشدا
لادارته . له مؤلفات عدة .

الصناعة والخدمات المرتبطة بها فى مركز معين ، ولكنه يشمل التنظيم المكائى للانتاج
والاسواق والعمل على المستوى الاقليمى او القومى او الدولى . ومدى التفاوت فى
هذا التنظيم ضخم . وسوف اركز فى هذا المقال على علاقة الهجرة بأنماط ثلاثة من
الاقتصاد الصناعى : الحالة (التقليدية) التى يمثلها تصنيع منشستر - تصنيع
اسبانيا فيما يشبه المحيط الخارجى ، والتصنيع فى الاماكن البعيدة حقا عن المركز

ولدراسة الهجرة الحضرية مغزى عام بالنسبة الى فهم التغيرات السياسية
والاقتصادية التى يحدثها التصنيع . فالهجرة عنصر لا يتجزأ من اعادة تنظيم القوة
العاملة ازاء التركيز الصناعى . فخلق قوة عمل متحركة يمكن توزيعها بمرونة لمواجهة
التقلبات فى طلب السوق والتكنولوجيا المتغيرة امر اساسى بالنسبة الى عملية العمل
الراسمالية الصناعية . لكن حركة العمل ومرونته الاجتماعية ، والنظم السياسية
والقانونية التى تجعله متاحا للصناعة ، والشكل المعين الذى تتخذه الراسمالية
الصناعية ، هذه جميعا متغيرات مترابطة . فالمدن وظهير كل منها تختلف مثلا
من ناحية الكثافة السكانية من ابناء الريف والفوارق الاقتصادية بينهم ، ودرجة
ارتباطهم بالارض ، ومدى السيطرة على الدولة من جانب طبقات مستعدة لدعم
التصنيع . هذه العوامل تولد اختلافات فى النظم السائدة من الهجرة الى المدن

ومن ثم ترتبط أنواع الاقتصاد الصناعي الثلاثة التي نتناولها بالحديث بأنماط متباينة من الهجرة : الهجرة ذات الاتجاه الواحد - إلى منشستر وأغلبها مسافات قصيرة ، والهجرة إلى مسافات طويلة وهي مستمرة من نوع برشلونة وتم بين المناطق الحضرية وكذلك بين مناطق العواصم ، والهجرة المتأرجحة والأشد وضوحا وتم بين الريف والحضر في المناطق البعيدة عن المركز والواقعة على الأطراف هذه النظم من الهجرة مصدر دائم للتفاوت في عملية العمل الحضرية ، وتؤثر في مرونة العرض من العمل ، وظيفته وخبرته التعليمية ، ووصول هذه القوة العاملة إلى أشكال إضافية من السوق للحصول على أسباب العيش والدعم ، ومن هذا القبيل الزراعة التي يمارسها الفلاحون أو شبكات صلة القرى .

وتنشأ التغيرات في نظم الهجرة من الاختلافات في اندماج الاقاليم في الاقتصاد العالمي ، وهذه الأخيرة تشمل شكل الإنتاج الذي كان غالبا على الاقليم على مر التاريخ (مجالات تعدين أو مزارع كبيرة تملكها مصالح اجنبية أو مشروعات متوسطة أو كبيرة يملكها الوطنيون) وقوة اندماج الاقليم في الاقتصاد الرأسمالي إلا أن مصادر التباين في الحالات القومية الثلاث التي يركز عليها هذا المقال أكثر أهمية من الحالات الأخرى . نظرا لأنها تنشأ من مركز اقتصاد معين في داخل النظام الرأسمالي العالمي . فقد كان التوسع الصناعي في البلاد الرأسمالية المتقدمة يعني اندماج العمال باعتبار أنهم يستهلكون المنتج الصناعي فضلا عن أنهم هم الذين ينتجون (دي جنفري وجرامون ، ١٩٧٧) . وبمرور الوقت وكنيجة للصراع الطبقي كان هذا الإدماج يتضمن توفير مستويات دنيا من الرفاهية الحضرية ومن الأمن الاجتماعي وضمان التوظيف . وفي ظل هذه الظروف كان استمرار الهجرة إلى المدن دون أن يصاحبه توسع يعادله في فرص العمل عبئا على الاقتصاد . والحق أن، من أسير الأمور أن تتقلب على أي عجز مؤقت في الأيدي العاملة في الانسحاب عن طريق الهجرة من الخارج والقائمة على (التعاقد) . فالمهاجر ، وعادة يكون بغير أسرة ، يقدم خدماته لفترة محددة . وعند ما يعود ثمة استخدام لمكمل هؤلاء المهاجرين يجري تشجيعهم بطريق مباشر أو غير مباشر على العودة إلى موطنهم الأصلية ، ومن ثم لا يشكلون عبئا غير انتاجي على الاقتصاد الضيف

وموقف الاقتصاديات في المناطق المحيطة مختلف تماما . فالأسواق الداخلية التي نشأت بصورة ضعيفة ، ومستويات التصنيع المنخفضة ، هذه كلها لا تعني سوى أن جزءا صغيرا من قوة العمل قد تم ادماجه تماما في الاقتصاد الصناعي ، ويحظى من الأمن والمنافع بما يتفق مع احتياجات العيش الحديثة في المناطق الحضرية وهذا الموقف يسهل قيام مجال واسع من الاتحادات لتوسيع نطاق الاقتصاد الصناعي . فالصناعات الكبيرة التي تكثر من استخدام رأس المال تتعايش مع نظم العمل الخارجي ومع مجموعة ضخمة من العمال العرضيين وصنفار النظمين (المستقلين) وتنفيد منهم ، وهذه الاتحادات والروابط تسمح باستخدام العمال غير المهرة نسبيا الذين توفرهم عمليات الهجرة الداخلية وتشجع عليه .

والواقع انها تجعل الهجرة مظهرا (دائما) من مظاهر الاقتصاد الصناعى . ومثل هذه الحاجة الى العرض من الايدى العاملة لاتمثل عبئا ثابتا من الرفاهية او الامن الاجتماعى على الاقتصاد الصناعى ، ومن ثم يسهل القضاء على اعناق الزجاجة فى قوة العمل ، ويكون هذا بالالتجاء الى هذا الاحتياطى الصناعى العائم والقائم على الاساس الحضرى

والاختلاف عن الاقتصاديات الصناعية المركزية ليس اختلافا مطلقا . فقد استخدمت الاقتصاديات الصناعية كالاقتصاد منستتر وماتزال تستخدم اشكالا من العمل الوافد من خارج المنطقة والعمل العرضى ، وبالمثل تتضمن الاقتصاديات فى المناطق الشبيهة بالمحيط الخارجى كالاقتصاديات البرازيل واسبانيا جزءا هاما من العمال الحضريين فى داخل نطاق الاستفادة من الامن الاجتماعى . وبدلا من هذا فالاختلاف ينحصر فى استعداد مؤسسات الاقتصاديات الصناعية التى تزيد عن التى تقع منها على المحيط الخارجى ، للتوسع عن طريق نشر فرص عمل غير رسمية او صغيرة . وعلى النقيض من هذا كان اتجاه الاقتصاديات الصناعية المركزية التاريخى هو ازدياد تركيز العمالة فى شركات كبيرة ، فى حين كان الاتجاه فى الاقتصاديات البعيدة عن المركز هو تجزئة العمالة بين عدد كبير من المشروعات الصغيرة فى الصناعة التحويلية والتشييد والخدمات

ان العمل الذى تقوم به الدولة ووكالاتها هو الذى يمهّد الاساس الذى يقوم عليه النوع الاخير من الاقتصاد الصناعى والهجرة التى تزوده بالطاقة التى تحركه فى امريكا اللاتينية مثلا قد يبدو نقل القوة العاملة من الريف البنادر الى المدن حركات اكثر تلقائية واوفر حرية من تلك الهجرات الريفية التى كان لابد فيها من ارغام سافر او غير مباشر حتى يتسنى الحصول على العمل لتشغيل المزارع الكبيرة او المناجم . ومع كل فقدر كبير من الهجرة المعاصرة الى المدن فى امريكا اللاتينية هو ايضا وليد التدخل السياسى وخاصة ازدياد دور الدولة فى تنظيم عمليات العمل (بالان ، ١٩٧٨) . وفى المناطق الريفية كالمناطق المحيطة بسمساو باولو كان تنظيم الدولة لظروف الاستخدام يعنى ازدياد عزوف الفلاحين الذين يزاولون الزراعة التجارية عن استئجار عمال دائمين او تاجير الارض لمستأجرين (برانت ، ١٩٧٧)

ويمكن فى المناطق الحضرية ان يعمل تدخل الدولة الاقتصادى فى مسائل من قبيل الحد الأدنى للاجر والامن الاجتماعى على زيادة تكاليف وصعوبات ايجاد العمالة الرسمية ، ولكن مايقرب من انعدام التدخل الاجتماعى فى صورة توفير وتطبيق مستويات لاقة من الرعاية الصحية والرفاهية والاسكان والتعليم لجمهور الناس يجعل فى الامكان انتشار فرص (غير رسمية) للحصول على (دخل) . تستطيع المشروعات الصغيرة ان تفالى فى استغلال عمال الاسرة والاقارب فى حين يمكن حتى للمشروعات الكبيرة ان تستخدم عمالا من غير المهرة وغالبا يكونون مؤقتين ويؤدى انخفاض مستوى العيش فى المدن الى الهبوط باجورهم . ومن ثم فالذين

يؤدي التدخل الحكومي الى (انتزاعهم) من الارض تستطيع البنادروالمدن ان تستوعبهم باعتبارهم قوة عمل عاتمة

ان اظهر شكل مباشر من التنظيم الحكومي للاقتصاد الصناعي هو ما يتم عن طريق قيام الدولة بتوفير الخدمات الجماعية . ان الزيادة في عدد الذين يشتغلون بالمدن في الخدمات الجماعية ، والزيادة في الانفاق الحكومي عليها ، اتجاهه مألوف وعام ، سواء في امريكا اللاتينية او في العالم الراسمالي المتقدم ، وتعني هذه الزيادة على ما اوضح سنجر (١٩٧٨) عملية اساسية من اعادة تنظيم للاقتصاد الحضري الذي كثيرا ماتتحرك فيه الصناعة الى المناطق الواقعة على حافة اقليم العاصمة ويصبح المركز موطن شبكة واسعة من الخدمات . . ونمو الخدمات سريع بوجه خاص في تلك التي تضبط وتنظم السكان والمشروعات على شكل التمدد المكاني والاقتصادي لمنطقة العاصمة ، ويقصد بها الخدمات الادارية والمالية والبوليس والسلطة القضائية والخدمات التعليمية وخدمات الرفاهية

هنا يكمن ما كان كثيرا موضع الملاحظة ، وهو التناقض في التطور الحضري المعاصر ، بمعنى ان تنظيم العواصم وتكنولوجيا الانتاج المتقدمة يتطلبان استثمارات كبيرة في البنية الاساسية وفي الخدمات العامة بالمدن ، ولكن امثال هذه الاستثمارات الكبيرة فلما تعود بالنفع على المشروع الخاص ، مباشرة او على الفور ، وهي اماقلية الربحية او غير مربحة . والمشروع الخاص عن تقديم مثل هذه الاستثمارات او الاسهام فيها ، تاركا للدولة مسؤولية ادارة وتحديد الانفاقات الحكومية بطريقة تكفل ان يستفيد منها رأس المال الفردي وان يتم التوفيق بين الطبقات المروسة والنظام القائم . والنتيجة كما يعبر عنها هل (١٩٧٧) ان ازدياد تأميم التكاليف واستمرار حصول النشاط الخاص على الارباح يخلقان أزمة مالية اي ثفرة (هيكلية) بين انفاقات الدولة وايراداتها . ويحتمل ان تؤدي الازمة المالية الى قصور في توفير الخدمات لجمهور اهل المدن وان تؤدي في اقتصاديات المناطق البعيدة عن المركز والتي تكون فيها الازمة اشد حدة الى محاولات حكومية موحدة كي تحدد ماديا وايدولوجيا من المطالب المتعلقة بتوفير التسهيلات المناسبة الخاصة بالنقل والاسكان والصحة وما الى ذلك . واذاخذ سنجر في الحسبان هذا الشكل القائم على القمع فهو يستخدم اصطلاح (خدمات الرقابة) ليفسر به الارتفاع السريع في عدد العاملين بقطاع الخدمات في البنية الحضرية

الفكرة اذن هي ان تنمية الخدمات الجماعية ليست استجابة فحسب لازدياد ماينسجم به الاقتصاد الراسمالي الحديث من تمقيد مكاني وتكنولوجيا . وبدلا من هذا فاهمية الخدمات الجماعية تتمثل في كونها مشكلات من نوع معين تواجه الادارة المشرفة على اليد العاملة ، وتثيرها طرز مختلفة من الاقتصاد الصناعي . وسوف اثبت ان الهجرة ، وبوجه خاص مرونة العمل الجغرافية ، تؤثر في الخدمات الجماعية التي يقدمها القطاع الخاص والحكومة في الاقتصاد الصناعي . هذه المشكلة تتمثل من جهة في تحليل خصائص المهاجرين الفردية وطلبهم المحتمل على الخدمات الجماعية

وهذا الطلب مثلا يحتمل أن يتوقف على وجود مصادر بديلة للأمن والدعم المادي من قبيل شبكات العمل المبني على صلات القرى ، أى التماثل السلالى أو الدينى . وأريد أن استطلع العلاقة بين نظام الهجرة وما يترتب عليه من مشكلة تتعلق بإدارة العمل ونوع الخدمات الجماعية السائد فى المدينة . فالخدمات الجماعية وعلاقتها بمرونة العمل الجغرافية تعكس تغييرا عاما فى نمط المعيشة مع قيام الحياة الحضرية والتصنيع . فكما يزداد اضغاء الطابع التجارى على البنيان الزراعى تضعف ايضا ، سلطة القرية والبلدة الصغيرة ، من قبيل صلة القرى والتبادلية أو الطقوس ، كان يوفر اشكالا غير سوقية من الأمن والمعونة المتبادلة والترويع عن النفس ، بما يزيد من جاذبية ما توفره الحياة الحضرية من هذه الخدمات الجماعية .

سوف انظم الحجة التالية فيما بعد بان اتخذ من حالة منشستر وسيلة لفهم المعانى السياسية والاجتماعية التى ينطوى عليها اقتصاد صناعى مبنى على قوة عاملة استقرت اوضاعها وعلى خلاف هذه الحالة فان برشلونة مدينة كان اقتصادها قائما اكثر من مئة عام على التدفقات المستمرة من الهجرة . فى كلتا الحالتين لم تتدخل الدولة بشكل مباشر فى تنمية الاقتصاد الصناعى ، وظل هذا حتى الفترة المعاصرة ، والنموذج الأمريكى اللاتينى من الاقتصاد الذى سوف اناقشه ، شبيها من نواح كثيرة بنموذج برشلونة ، ولكنى سوف أركز على المناطق التى يكون فيها للظهير الريفى والعلاقات بين الريف والحضر أهمية بالنسبة الى تنمية الاقتصاد الصناعى تزيد عما نلقاه فى قطلونيا الحديثة .

حالة منشستر

النقطة الاولى التى تذكر بصدد منشستر هى النقطة المألوفة باعتبارها اول مدينة صناعية كبيرة ، ولكن يجدر بنا فى السياق الحالى ان نتذكر المعانى التى ينطوى عليها هذا الموقف . فبالنسبة لمعظم القرن التاسع عشر كان فى إمكان إنتاج منشستر الصناعى المتزايد ان يعتمد على أسواق تسير فى طريق التوسع ، وكان يواجه منافسة تكنولوجية يسيرة نسبيا . كان الإنتاج يتوسع بجلب المزيد من الأيدي العاملة الى نظام المصانع ، وكذلك بزيادة رأس المال الثابت . وهكذا فى الفترة من ١٨٢٨ الى ١٨٥٦ حدثت زيادة قدرها ٥٦٢ فى المئة فى عدد العمال فى الصناعة التقنية (من مجموع قدره ٣٤٠.٩٤٤) بالقياس الى زيادة فى القوة المحركة نسبتها ٧٢٤ فى المئة ، وزيادة (فيما بين عامى ١٨٥٠ ، ١٨٥٦) بلغت ٣٥ فى المئة فى عدد المنازل ، ٢٣ فى المئة فى الانوال البخارية (فونج ، ١٩٣٠ ، ص ٤٤) . وفى الفترة نفسها قامت الشركات الهندسية الكبرى مثل بلاسى اوف اولدهام وتستخدم نحو من ٩٠٠ عامل . وبالإضافة الى هذا كانت صناعة محلية هامة أخرى هى استخراج الفحم تكثر الى حد كبير من استخدام الأيدي العاملة .

ان مجموعة صناعات كبيرة تكثر نسبيا من استخدام العمل ، ووجود طلب ثابت نسبيا على المنتج الصناعى من منتصف القرن التاسع عشر فصاعدا ،

كانا يعنيان ازديادا فى سيطرة نظام المصانع على العمالة ، وهذا التوسع امتص العمال الخارجيين ووحدات الانتاج الصغيرة . هذا الوصف اذق بالنسبة الى المدن الصناء المحيطة بمنشستر منه بالنسبة الى المدينة المركزية ، فقد كان بالمركز منشستر بوصفه موطن تنظيم اقتصاد النسيج طابع خلمى اوضح . ففيه تركز العمال الخارجيون كما فى صناعة اللاس وتركزت المشروعات الصغيرة . وبنهاية القرن التاسع عشر كانت العمالة فى الصناعة التحويلية تسيطر عليها المشروعات الكبيرة نوعا . وحتى فى الفترة المعاصرة فالسائد هو العمالة فى الصناعة الكبيرة نسبيا . وفى بلدة اولدهام الصناعية التابعة لمنشستر كان نحو ٧٢٢ ٪ من العمال اليدويين فى عام ١٩٦٦ يعملون فى مشروعات يضم الواحد منها ٢٥٠ عاملا فاكثر . وفى عام ١٩٧٥ هبطت نسبة العاملين فى المشروعات التى يضم الواحد منها ٢٥٠ عاملا فاكثر الى ٦١٢ ٪

كان الاستثمار من العمل فى هذا الاقتصاد مصدره اساسا الهجرة من المناطق الريفية القريبة التى تصنعت ، وفى اوائل القرن التاسع عشر ولدت هذه الهجرة عرضا كبيرا من العمال المهرة ومن غير المهرة ايضا . وكانت ايرلنده هى المصدر الرئيسى للهجرة من المناطق البعيدة . كان اغلب الايرلنديين من ابناء الريف ، وعادة كان العمل الذى مارسوه فى البداية عملا لايتطلب المهارة ، او حرفا من قبيل الحياكة وصنع الاحذية . كانت منطقة منشستر طيلة وقت طويل مركز نظام صناعى يقوم على عمال من خارجها ومركز صناعة كوخية (روبرتس ، ١٩٧٨) . ولم يصدق هذا على المنسوجات وحسب ، بل على صناعات كبيرة نسبيا ايضا مثل صنع القبعات . فى عام ١٨٤١ كان ٥٥٤٦ شخصا مثلا . يستخدمون فى صناعة القبعات فى لانكشير ، وكان تنظيم الحرفة يقلب عليه نظام رب العمل التاجر ، وفيه كانت فروع عدة يقوم بها رجال فى اماكن ملحقة باكوأهم ، وكانت عمليات التشطيب النهائية تتم فى مصنع حضرى (فونج ، ١٩٣٠ ، ص ١٢ و ١٨٥) .

وبالتدريج راحت قوة البخار تركز هذه القوة العاملة بان زادت من حجم المصانع ومزايا الربط بين العمليات فى داخلها . كذلك وجد العمال الخارجيون وارباب الحرف المستقلون صعوبة اكبر فى الحصول على عيش مناسب . وفى الفترة الممتدة حتى منتصف القرن كانت هناك حركة انتقال كبيرة فى صفوف السكان الحضريين ، فضلا عن تحركات من المناطق الريفية الى المدن . لم تكن للعمال فى المصانع القلبة حتى فى البنادر الصناعية التابعة لمنشستر قبل منتصف القرن ، وازدهرت اساليب العمل المرهق الذى يقوم به العمال الوافدون فى المدينة وفى المناطق الريفية ايضا . وتوحى تراحم عمال هذه الفترة انه بالنسبة الى ارباب الحرف المستقلين مثل صناع الامشاط كان التنقل بين المدن امرا لازما من اجل الحصول على عمل مؤقت او اخر .

هذه الفترة الاولى من انتقال العمل ووجود جيش احتياطى صناعى لتحقيق نمو انتاج المصانع عقبته فترة من استقرار السكنى بالتدريج . لقد اسهمت الهجرة من الريف الى المدن وفيما بين المدن بنسبة صغيرة فى نمو المنطقة ، واصبح التكاثر السكانى الطبيعى مسئولا بصورة متزايدة عن نمو المدن (لوتون ، ١٩٦٢) . وبنهاية

القرن تلقى اتجاهها واضحا نحو الهجرة من المناطق الصناعية ، وهى هجرة غلب عليها الاتجاه الى بلاد ماوراء البحار كان معنى الزيادة السكانية البطيئة والتركز فى العمالة بالصانع ان جيش الاحتياطى الصناعى جرى تحوله بشكل مباشر تماما الى عمالة بالصانع مستقرة الى حد طيب . وتدل على هذا الامر بيانات عن حرف الابرلنديين فى اولدهام عام ١٨٧١ ، فبينما كان ٨٨ ٪ من الابرار يشتغلون كعمال او كارباب حرف فى حالات قلائل كان ٧٦ ٪ من ابنائهم وبناتهم يشتغلون عمالا فى الصناعة القطنية

ان ما كان يعنيه هذا الاتجاه السكانى الثانى هو فى الحقيقة ان مجموعات سكانية كانت قبلا من المتنقلين أخذت تستقر فى شوارع وجهات مجاورة أصبحت موطن الاسرات من جيل الى جيل . ففى اولدهام كما يحتمل ان كان فى غيرها من المناطق الصناعية التابعة لمنشستر هبط عدد الاسرات فى الشوارع المختلفة بالبلدة باطراد منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر فصاعدا (بيدل ، ١٩٧٨) وزداد صعوبة تتبع المدى الذى كانت تجرى به عملية مشابهة فى مجال الاسفال . ويبين تحليل اجراء تشابمان وابوت (١٩١٢ - ١٣) عن احتمال التحاق الاطفال بعهنة الابرار ان اكثر من ٦٠ ٪ من الاطفال الذكور فعلوا هذا فى صناعة المنسوجات القطنية فى بداية القرن العشرين . هذه العملية من الاستقرار فى الحرف والاقامة كانت اساسي ظهور ثقافات مميزة للطبقة العاملة فى منطقة منشستر ، كانت الاساس الذى قام عليه تنظيم مؤثر وخاصة فى الدفاع عن الوظائف وفى تحسين ظروف العمل . ويحتمل انها كانت عاملا اسهم فى بقاء معدل التجديد التكنولوجى فى المنسوجات فى اوائل القرن العشرين ، اذ راحت النقابات التى تمرقها عوامل الحرفة والنوع تحارب التجديدات التى توفر من استخدام العمل والمهارة (هياكوك ، ١٩٦٧ ص ١٢٣) ، لاندس ١٩٧٠ ، ص ٣٤٠ - ٨) . وعلى أى حال رأى اصحاب الاعمال فى وجود مورد منتظم من العمال المهرة وفى ثبات الاسعار النسبى حافزا صغيرا على التجديد . هذا العرض الموجز لا ينصف ما ينتمى به نمط نمو منشستر من تعقد ولكنه يهئ الخلفية اللازمة لفهم دور الدولة والتوفير الجماعى للخدمات . ان ما بلغت النظر بصدد نمو اول حاضرة صناعية كبيرة بالعالم هو غياب الخدمات الجماعية النسبى وتدخل الدولة فى البنية الاساسية الاقتصادية او الاجتماعية . ففى عام ١٩٠١ كان عدد العاملين فى مجال الخدمات بمنطقة منشستر ٤٢٠١ ٪ من مجموع العاملين الذكور فى المركز ، و ٢١٧ ٪ من العمال الذكور فى بلدة صناعية . وهذه العمالة كانت مركزة فى قطاع التجارة والتوزيع بحيث لم تشكل الخدمات الشخصية والاجتماعية سوى ٨٠٢ ٪ من العمال الذكور فى المركز ، و ٢٠٢ ٪ من العمال الذكور بالبلدة الصناعية . وخلال الجزء الكبير من القرن التاسع عشر كانت ادارة هذه المنطقة المعقدة سكانيا تقسم بالفوضى وانعدام الكفاءة ، وذلك دون مبالغة فى التعبير اجل ، حتى عام ١٨٣٢ نجد ان منشستر بسكانها البالغ عددهم ١٦٠.٠٠٠ نسمة كانت تحكمها محكمة من المحاكم التى كانت تتبع الضيقة القطاعية (ردفورد ورسل ١٩٤٠) . وكانت قوة البوليس النظامية التى تشتغل كل الوقت قليلة العدد ولا تحتمل المقارنة مع الاعداد التى طلبتها ساو باولو للاشراف على عدد معائل من الاهلين

(شيرلى ١٩٧٨) . وبرغم ان الادارة تحسنت الى حد كبير بحلول القرن العشرين فان تطورها كان يعرقله تجزؤ الاختصاصات المحلية ، كما تميز بشك السلطات المحلية فى محاولات الحكومة المركزية مد نطاق اختصاصها . وبدلا من هذا غلب الحكم المحلى طابع الهواية ، وقام على الخدمات التطوعية وابتعاد حلول معنية للمشكلات الملحة المتصلة بتخطيط المدن وتوسيعها

ليس بالتفسير الكافى ان نمزو ببطء تطور الخدمات الجماعية بالمدن الى المرحلة التنافسية فى تاريخ الرأسمالية الصناعية . فتجزؤ صناعة منشستر بين عدد كبير من شركات متوسطة الحجم ، وغياب الاتحادات الاحتكارية الكبيرة ، وغلبة رأس المال العائلى فى الصناعة ، هذه كلها اسهمت بالطبع فى ضعف توفير الخدمات على المستوى الجماعى . الا ان جزءا من مشكلة منشستر فى تحقيق الانتقال الى مرحلة رأس المال الاحتكارية كان بالضبط هو الاخفاق فى اعداد استراتيجية شاملة للتغيير . فتوفير التعليم كله متمثرا بالقياس الى مثيله فى المانيا خلال هذه الفترة وكانت منشستر والمدن الصغيرة المحقة بها ابطا فى ابتداء تجديدات فى تكنولوجيا النقل فى المدن وفى الاضاءة بالكهرباء من مدن المانيا وامريكا الشمالية . وثمة تفسير اضافى لبطء قيام الخدمات الجماعية تلقاه فى الخصائص التى تتميز بها قوة عاملة اتسمت بالثبات والاستقرار

اريد ان اثبت ان العمل المتسم بالاستقرار يخلق مكانية جعل القطاع الخاص يسطع بوظائف الاشراف والادارة وهى الوظائف التى تتولاها فى العادة الحكومة والتى تضمن النظام الاجتماعى المطلوب لتوسع الرأسمالية الصناعية . وا قصد بهذا تلك العملية التى يتولى بها الافراد بصفتهم الشخصية ، من قبيل المظلمين الصناعيين او المؤسسات غير الحكومية مثل مجموعات ذوى القربى او الهيئات الدينية ، وظائف شبه حكومية بان تنظم السلوك بحيث يتمشى مع النظام الصناعى السائد (ترادس ، ١٩٧٨) . والحقيقة انه خلال معظم الفترة التى اتسمت بمرونة النمو السكانى - حتى منتصف القرن التاسع عشر - كانت مشكلة التوفير الجماعى للنظام اشد حدة فى الوسط الحضرى . كان الجيش على استعداد مستمر فى هذه الفترة ، وكان لابد من استخدامه لفض الاجتماعات من امثال بيترولو ، ولوقف تحطيم الآلات الميكانيكية واحراق المصانع وما الى ذلك (فوستر ، ١٩٧٤) . فى هذه الفترة المبكرة التى يختارها غالبا رجال الصناعة من بين مشكلات تركيز السكان بالمدن ، فيقومون ببناء مستعمراتهم التى يوفرون فيها معظم الخدمات للعمال ، مستشهدين بمزايا هذا الاسلوب الابوى فى المعاملة بالنسبة الى تحقيق استقرار العمل (مارشال ، ١٩٦٨)

وفى اواخر القرن التاسع عشر تصبح مشكلة النظام الحضرى اقل حدة . فمن جهة كان هذا نتيجة تربت على انتصار الرأسمالية الليبرالية من ناحية ان ارباح الصناعة كافية بحيث تجعل فى الامكان دفع اجور اعلى . كذلك تبدأ المبادرة من جانب رأس المال الخاص مع بعض تدخل حكومى تنشئ لمنشستر مرفحا حضريا

قياسيا . ففي ختام القرن كانت قد حدثت زيادة بالغة القدر في مساكن الطبقة العاملة فقصت على الازدحام الشديد واسوا المخاطر الصحية وقللت من الكثافة السكانية . وهكذا ففي اولدهام من عام ١٨٤١ الى عام ١٨٧١ مثلا انخفض عدد الافراد بالنسبة الى البيت الواحد ، وحتى في عينة من شوارع تقع في وسط البلد ، من اره الى اره . هذه المساكن اقامها النشاط الخاص الصغير واستثمر فيها رجال التجارة المحليون واصحاب المهن ورجال الصناعة رأس مال واقاموا عمارات صغيرة من النوع الكوخى مستعينين باحدى شركات البناء المحلية الكثيرة (بيديل ، ١٩٧٨)

غير ان هذا الاتجاه صاحبه ازدياد فاعلية وكفاءة اشكال من نظام صناعى حضري تولاها القطاع الخاص . فيقدم لنا كيث بيرجس (١٩٧٧) تحليلا مفصلا يبين كيف ان الاقتصاد العائلى وبنیان العائلة فى لانكشيروفر دعامة فعالة تقوم عليها سلطة وعلاقات العمل بالصناعة القطنية . فتقسيم العمل فى المصنع مع الرؤساء المشرفين على العمال الذين يشتغلون بالقطعة والعمال الاقل مهارة عززه الاقتصاد العائلى وبرغم الحاجة الى مزيد من البحث المفصل فان الفكرة هى ان العمال ذوى المرتبة العالية كانوا رؤساء العائلة ، وكانوا ينتمون غالبا الى مجموعات موسمة تربط افرادها صلة القربى ، وكان العمال الاقل مرتبة اعضاء من العائلة ويسهون فى ميزانيتها المشتركة . هذا التنظيم القائم على العائلة وصلة القرابة يحتمل ايضا انه شُكل الاساس الذى اتاح سرعة انتشار جمعيات الاصدقاء وصناديق التوفير والتاجر التعاونية . واسهمت الثقة المتولدة من التفاعل الاجتماعى الوثيق فى نجاح هذه المنظمات العائلية (بيرجس ، ١٩٧٧) .

ومن المحتمل ان الدين ايضا كان جزءا من هذا النمط من النظام الجماعى ، وهو النمط الذى اضطلع به القطاع الخاص . فالتسلسل الهرمى بالمصنع تكرر فى المراكز المختلفة من المسئولية التى كان يشغلها المالك ومقدم العمال وكبير المشرفين والعمال الاقل مهارة ، فى الكنيسة او فى الكنائس الصغيرة التابعة للشيخ الخارجة عن الكنيسة الرسمية . هذه المجموعات الوثيقة الترابط والمكونة من الاقارب ورفاق العمل والجيران كانت هى المجموعات التى دعمت افكار الوفاق واحترام الرؤساء ودعمت مثلا افكار الفضائل التى يمثلها الاحتفاظ فى السجل نظيف للايجار .

الفكرة اذن هى ان اصحاب الاعمال كانت تقل حاجتهم فى هذا الصدد الى الاعتماد على تدخل الدولة والى قيام السلطات العامة بتوفير الخدمات الجماعية اللازمة لاقامة نظام صناعى مناسب بالمدن . وعن طريق التفاعل الوثيق والمصونة المتبادلة نشأت مجموعات سكانية تتميز بالاستقرار وادخلت قيما وانماط من السلوك تناسب راسمالية صناعية تسير فى طريق التوسع ببطء . فانخفاض معدلات التجديد التكنولوجى فى الصناعة القطنية ، والميل الى توسيع نطاق الانتاج بالمستحدثات التى تستخدم العمل بدلا من ان توفره ، كان معناه ان ارباب الاعمال كانوا يعتمدون على خلاف المعتاد على التعاون من جانب عمالهم فى سبيل زيادة الانتاج ، وهكذا فازاء

المنافسة المتزايدة فى نهاية القرن كان على ارباب الاعمال ان يوافقوا فى ظل (اتفاق بروكلاندز) على تدابير للمساومة الجماعية عززت المنظمات العمالية ولكنها اضعفت قوة خاصة على كبار العمال مرتبة اى على ارسنقراطية الطبقة العاملة (برجس/١٩٧٨)

ان الطابع الذى خلفته فى المؤسسات الحضرية تقاليد قوة عاملة السميت بالاستقرار يظل عاملا هاما فى الفترة المعاصرة من تدخل الدولة الواسع النطاق . فالخدمات الجماعية التى توفرها السلطات العامة تسود الآن البيئة الحضرية فى مسائل الاسكان والتعليم والصحة وما الى ذلك . ففى الكثير من اقسام ودوائر منطقة منشستر يقيم ٤٠٪ من الاسرات فى مساكن اقامتها السلطات العامة . ولكن العلاقة بين الدولة واهل المدن ليست قائمة على الصراع على نحو ما يذكر مثالا بالنسبة لفرنسا او اسبانيا . ففى منشستر حدث تدخل الدولة بعد ان نضج البنيان الحضرى والصناعى . ومن ثم فالضغط على الدولة دونه فى سبيل فض تناقضات اقتصاد راسمالى متوسع ، عن طريق تنظيم ائتمان الأرض او توفير البنية الأساسية اللازمة ، كان لابد ان يكون تدخل الدولة اكثر شمولاً وقائماً على التفاوض . ومن ثم يجرى ادماج المجموعات السكانية القائمة والبنية الأساسية الصناعية القائمة فى عملية التخطيط ، مع مراعاة افضليات راسخة الدعائم تتعلق بالعمل والموقع ، والقرارات الخاصة بالاستثمار ، وما الى ذلك ، حتى مع اتساع نطاق عملية ازالة الاحياء الفقيرة ، ففى منشستر مثلاً عدد قليل من الضواحي التى تقطنها الطبقة العاملة بالقىاس الى مدن اوروبية مثل باريس او برشلونة .

مقابل هذا نجد الأبوية الواضحة التى نشأت بين الدولة والسكان المحليين . ان حقوق مستأجرى مساكن المجالس البلدية فى القانون اقل من حقوق مستأجرى المساكن الخاصة ، كما انهم يصبحون معتمدين على البيروقراطيات التى تتولى شئون الاسكان والرفاهية . فالملفات المحفوظة عن هؤلاء السكان ملفات تراكمية وتجميعية ، لا تسجل مثلاً حركات السكان وعدم اداء الايجار فحسب ، ولكنها تسجل أيضاً النقائص الاخلاقية من قبيل خطابات الشكوى من الجيران ، وقصاصات الصحف التى تتضمن الاعمال المتسمة بالانحراف .

حالة برشلونة :

تعتبر برشلونة من نواح كثيرة صورة من نمو منشستر ولكن فى اطار اقتصاد شبه خارج عن المركز . فقد نشأ التصنيع فى مصانع قطلونيا فى اوائل القرن التاسع عشر . ومن حيث ادخال وانتشار القوة التجارية وغيرها من المستحدثات التكنولوجية كانت متقدمة فى التصنيع على نحو ما حدث فى منشستر (تراديس ، ١٩٧٨) . وكانت القيود الأساسية التى تحد من التصنيع تتمثل فى ضعف السوق الداخلية الاسبانية وعدم وجود التزام حكومى قوى وثابت بالتصنيع . وبرغم ان الدولة البريطانية قدمت القليل نسبياً من المونة الداخلية للتنمية الصناعية فى

القرن التاسع عشر فان سياستها الخارجية ارسيت الاساس الذي يقوم عليه التوسع الصناعى . وعلى خلاف هذا فالدولة الاسبانية ترددت فى افضل الاحوال بصدد النمو الصناعى ، وفى اسوأ الاحوال وافقت عليه بشكل سلبي وكان من اثر ضعف اسبانيا الخارجى أن افقدت فى النهاية رجال الصناعة البعض من خير اسواقهم عندما ظفرت آخر المستعمرات الاسبانية باستقلالها .

فى داخل هذه العلاقة مالت صناعة قطلونيا الى ان تنظم نفسها فى شكل تكامل راسى . فتقوم شركة تجارية كبيرة مثلا بتوفير القطن للمصانع . كذلك كثيرا ما كانت المراحل المختلفة (غزل ، نسج ، تشطيب) من عملية الانتاج تقوم بها مشروعات مختلفة ، ولكن هذه الأخيرة كانت تربطها علاقات ثابتة نسبيا بين الشركات . وهكذا كان فى امكان رب عمل تاجر ان يتولى تنظيم جميع عمليات الانتاج ، فيبيع القماش الذى تم صنعه عن طريق ما يملك من شبكة للتوزيع بالتجزئة ، او قد يقتصر الامر على دخول شركات مستقلة مع غيرها فى علاقات ثابتة بشأن التوريد . كذلك كانت عناصر القلق فى الاسواق تعنى ان عددا قليلا من الوحدات الانتاجية كان من النوع الكبير . وهذا القيد الذى يحد من الانتاج واضح فى حالة الصناعة الهندسية ، وهى الصناعة الرئيسية الثانية فى المنطقة . وهكذا تأسست فى عام ١٨٥٥ واحدة من اكبر هذه الشركات وهى شركة مكوينستا لعمل آلات النسيج والآلات البخارية والمراجل للبحرية العسكرية والبحرية التجارية ، والقاطرات والمحركات التى تدار بالغاز والماء (جارسيا ، ١٩٧٨) . هذا التنوع كان ضروريا ازاء اسواق محدودة ومتقلبة ، ولكن لم يكن فى وسع حجم الشركة الا ان يقرب من حجم بلاس ، وهم صناع آلات النسيج فى اولدهام (١٠٠٠ عامل تقريبا) . وفى النهاية تقرر صنع آلات النسيج بموجب ترخيص من بلاس ، فى حين ان التعاون مع شركات اجنبية اخرى جعل فى امكان مكوينستا ان تنتج آلات الديزل والبخار والعربات للسكك الحديدية والترام وما الى ذلك .

استمر هذا النمط من النمو الصناعى مع بعض تعديلات فيه ، حتى الوقت الحاضر . وهكذا فمن جهة حدث التوسع الصناعى عن طريق توسع الشركات الكبيرة والصغيرة التكميلية باكثر مما حدث عن طريق زيادة تركيز رأس المال والعمل فى وحدات انتاج مفردة . ومن جهة اخرى ترتبط اغلبيّة المشروعات المسيطرة فى الاقتصاد ارتباطا وثيقا بشركات اجنبية ، ففي حالة اكبر الشركات نجد مقر الشركة الرئيسى فى اكثر من نصف الحالات موجودا خارج قطلونيا ، وفى غالبيتها ايضا عنصر مهم من رأس المال الاجنبى . وفى رأى أن هذا النوع من الاقتصاد الصناعى يترتب عليه نمط من التطور الحضرى الصناعى ينصف بعدم الاستقرار ولا يمكن التنبؤ به . فالقرارات المتعلقة بموقع المشروعات المسيطرة وتوسيعها لا يقيدها سوى الحد الأدنى من الالتزامات المحلية ، وتخضع لمعايير قومية ودولية من نوع وحجم التشغيل مما يجعل التطوير مجزيا . كذلك بينما يشجع النمو الصناعى على انتشار المشروعات الصغيرة لتخدم الكبيرة فهو يزيد أيضا من

احتمال ما يعقب هذا من اغلاق مشروعات فى اوقات الكساد . والواقع أن فترات التوسع الصناعى تزيد من تقلب الاقتصاد ، فتقوم الشركات الصغيرة فجأة فى أماكن عدة ، ولكنها تطلق أبوابها بمثل القدر من السرعة .

فى الفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٧٤ - وكانت يوجه عام فترة توسع فى العمالة بالصناعة (من ٧٢٣,٧٥٧ الى ٩٠٦,٧٢) - كان هناك أيضا نقص فى متوسط حجم المنشأة الصناعية فى عدد من أهم الصناعات . وهكذا انخفض متوسط حجم منشآت النسيج من ٣٧,٢ عامل الى ٣٣ ، وفى الصناعة المعدنية من ٢٢,٣ الى ٣٩ عاملا ، وظهرت صورة مشابهة من الدراسة التى أجريتها عن النمو الصناعى فى ضاحية عمالية من ضواحي برشلونة ، هى ضاحية س . أدريادى بيسوس . ان س . ادريادى موطن البعض من أكبر صناعات برشلونة : الطاقة ، المنسوجات ، الزجاج ، الكيماويات ، والهندسة . فكل شركة من هذه الشركات الست تستخدم أكثر من ٢٥٠ فردا ، أى أنها جميعا تضم ٢٠٨٦ عاملا . غير أن ٣٩٪ من الوظائف البالغ عددها ٨٦٨٠ فى الصناعة التحويلية بالضاحية تضمها شركات تستخدم الواحدة منها خمسين عاملا أو أقل . والواقع أن أسرع توسع فى العقد السابع من القرن الحالى فى س . أدريادى كان فى الشركات الهندسية الصغيرة التى تستخدم الواحدة منها خمسين عاملا أو أقل ، فهذه زادت من ١٢٧ الى ٢٧٩ شركة برغم اغلاق شركات غيرها . والتوسع الأسرع الآخر حدث فى الكيماويات (من ١٠,٢ منشأة الى ١٧٦) ، ومرة أخرى حدث هذا عن طريق انتشار الشركات الصغيرة . والحقيقة أن الصورة العامة للعمالة الصناعية فى جميع أرجاء منطقة برشلونة هى صورة انتشار المنشآت الصغيرة التى تسهم بنسبة كبيرة من العمالة الصناعية بالمنطقة . وهكذا فى عام ١٩٧٦ كان هناك ٢١,٣٩٩ عاملا فى صناعة المنسوجات فى جميع أرجاء اقليم برشلونة ، ومن هؤلاء ٣٥٪ يشتغلون فى منشآت تضم الواحدة منها أقل من خمسين عاملا ، و ٤٧٪ فى منشآت تضم الواحدة منها أقل من ١٠٠ عامل (نقابة النسيج ١٩٧٦) .

فى إطار هذا الاقتصاد الصناعى الصغير ونمطه فى النمو يجب فهم الهجرة الى قطلونيا . كانت قطلونيا على امتداد القرن أكثر منطقة بأسبانيا نشاطا من الناحية الصناعية وخاصة فى شكل توسع فرص العمل . ومن ثم فالهجرة ليست بالظاهرة الجديدة ، فقد كانت هناك لفترة طويلة عملية نزوح على مراحل ، كانت فيها تنتقل الأسرات من الأقاليم المجاورة مثل أراجون ، وغالبا كانت تتوجه الى الأقاليم الزراعية فى قطلونيا ، وكانت الأسرات من أهل المقاطعات الداخلية بقطلونيا تنتقل الى أوفر المناطق نشاطا صناعيا مثل برشلونة . فمن أواخر القرن التاسع عشر على الأقل كانت برشلونة تجتذب موجات متعاقبة من المهاجرين من الأقاليم الأخرى بأسبانيا ، من فالنسيا الى مناطق الميناء والصيد فى برشلونة ، ومن أراجون وقشتالة القديمة ومورسيا مع فترات الرواج فى التشييد والأشغال العامة فى العشرينات من هذا القرن . كان الكثيرون من أهل مورسيا يفتنون من المناطق

الصناعية (التمدين والميناء) ويجدون عملا في الصناعة الآخذة في النمو في برشلونة . وفي فترة اقرب اقرب عهدا كان اكثف هجرة مصفرها الأندلس بحيث انه في عام ١٩٧٠) كان ١١٦١٪ في من اهل برشلونة من مواليد الأندلس بالقياس الى ٤٩٨٦٪ من مواليد المدينة ، وكان ١٠٩١٪ ممن ولدوا في اماكن أخرى في قطلونيا (ريكلونز ، ١٩٧٤ ، ص ١٤١ - ٢) .

على خلاف نمط الهجرة الى منشستر كانت الحركة الى برشلونة وخاصة في السنوات الحديثة لا يغب عليها انها من جهات بعيدة ، كما انها أيضا حركة اناس اصلهم من القرى بدلا من المدن . فمثلا بالاطلاع على سجلات جميع العمال في لا منكونستا منذ عام ١٩٣٩ وجدنا ان ٦٠٪ تقريبا من العمال كانوا ممن نزحوا من القرى والمدن الصغيرة بالقياس الى ٨٠٪ كانوا قد وفدوا من البنادر الكبيرة والمدن بأسبانيا . والقوة العاملة في لا منكونستا تكاد تكون كلها من العناصر الماهرة . وكان الغالب على هؤلاء المهاجرين انهم جيء بهم باعتبارهم من العمال غير المهرة او اشباه المهرة وتعلموا حرفتهم في المصنع نفسه ، وبينما كانت مستويات النازحين الى برشلونة أعلى من ناحية التعليم ، وكان احتمال افتقارهم الى الخبرة بالعمل غير الزراعي اكبر منه بالنسبة الى اهل الأقاليم التي نشأوا فيها ، فانهم بخلاف « المهاجرين » الصناعيين الى منشستر لم يشككوا في الغالب عرضا من العمال غير المهرة . هذا النمط من الهجرة نتيجة مترتبة على تفاوت في الاقتصاد الأسباني وما ترتب على ذلك من انخفاض مستويات التنوع الاقتصادي في البنيان الزراعي .

غير ان تدفق المهاجرين الهائل الى برشلونة لم يكن فقط مسألة جاذبية تشكلها فرص اقتصادية أفضل هناك . فمن نواح كثيرة كانت هذه الهجرات نتيجة موقف أسبانيا السياسي ، وبوجه خاص نتيجة تدخل الدولة في البنيان الزراعي . كانت قوة كبار ملاك الأراضي ومصالح المستغلين بتصدير الغلات الزراعية تحول دون اي اصلاح زراعي فعال في أسبانيا ، وجعلت الدعم من جانب الحكومة المركزية والمحلية يخدم سيطرة ملاك الأراضي والتجار في كافة أرجاء المجتمع بالمقاطعات والأقاليم . ونظام القوة الريفية هذا دعمته الحرب الأهلية ونظام حكم فرانكو ، وكان نزوح اهل القرى الى خارجها وسيلة مريحة للإبقاء على العرض من عمال الريف الفقراء ، دون أن يزيد من سخط اهل الريف . وكان العمل الموسمي خارج القرى يكمل الدخول المحلية ، في حين كانت الهجرة الدائمة صمام أمان تخرج منه العناصر الأكثر طموحا والأشد استياء . والحق انه يمكن الإيحاء بأن الدولة في أسبانيا كانت تمزق بصورة متزايدة تنظيم الهجرة كمظهر مستمر من مظاهر الاقتصاد الأسباني ، فهي تسمح بنمو مستوطنات تضم اراضي حول المدن الرئيسية ثم تملكها بوضع اليد ، وتسهل الهجرات الدولية ، وما الى ذلك .

هذا النوع من الهجرة الواسعة النطاق ، التي يغلب عليها انها كانت تتكون من العمال غير المهرة ، تفاعل مع اقتصاد قطلونيا الصناعي ليزيد من اتجاهات موجودة في كل من نمط الهجرة وفي الاقتصاد . كان معنى وجود عرض من العمال غير المهرة

ونقص في العمال المهرة أن من المناسب توسيع نطاق الاقتصاد عن طريق وحدات انتاجية تستطيع استخدام امثال هؤلاء العمال باكبر قدر من السهولة . فقد توسعت صناعة التشييد عن طريق وحدات صغيرة جدا (بمتوسط ٢,٢ عمال للوحدة في عام ١٩٦٠ ، و ١,٨٢ في عام ١٩٧٠) تمثل ٢٠,١٢٪ من العمالة الصناعية بالمدينة في عام ١٩٧٠ . وبذل المسح الذي اجريناه في س . ادريا على أن عمال التشييد وخاصة غير المهرة منهم كان أغلبهم من المهاجرين المحدثين . كذلك كان في امكان المنشآت الصناعية الصغيرة والمنظمة تنظيما غير رسمي بدرجة اكبر أن تتغذى على وفرة العرض من العمال غير المهرة ، ففي امكان المقاول الصغير مثلا أن يستخدم نظام الصبية تحت التمرين كوسيلة لدفع اجور منخفضة في حين « يتعلم » العامل الجديد العمل المعتاد . وتعمل أيضا ظروف الامان وضمان الوظيفة الى ان تكون اقل في المنشأة الصغيرة في حين يؤدي اشراف المالك وضعف التنظيم العمالي الى كبح الاحتجاج الفعال .

واسهم نمط العمالة هذا أيضا في زيادة الهجرة بتسهيل دخول مهاجرين جدد كثيرا ما تكفل بهم مقاول محلي أو شركة انشاءات ، وذلك عن طريق أحد الأقرباء أو زميل قروي . وبسبب قابلية هذه الهجرة للتقلب والتغيير فانها أسهمت في انتقال أولئك المهاجرين (من مواليد المدينة « ممن كانوا موجودين في برشلونة . ومن ثم قمع وجود هجرة ضخمة الى برشلونة هناك أيضا هجرة كبيرة الى خارجها ، فمن عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٠ تم تسجيل أكثر من مليون مهاجر الى مقاطعات برشلونة ، ولكن في الفترة نفسها سجلت هجرة ٤٠,٦٠٠ فرد منها ، وزادت نسبة الهجرة منها في السنوات الأخيرة . والتنقل في داخل المقاطعة كبير أيضا ، فقد تم تسجيل نحو ١٤٧,٥٣٥ حالة فيما بين عام ١٩٦٢ و عام ١٩٦٦ . هؤلاء الذين خرجوا لم يعودوا الى مواطنهم الأصلية وانما انتقلوا الى مناطق صناعية أخرى في قطلونيا والى مدن اسبانية كبيرة أخرى أو الى البلاد الأجنبية . وهكذا فالهجرة الى برشلونة لم تكن دائما في اتجاه واحد ولكنها جزء من حركات يتطلبها اقتصاد صناعي يشمل تنظيمه المكاني ما هو أكثر بكثير من المدينة وضواحيها .

وهكذا نجد أن سكان برشلونة كثيرو التنقل والحركة ، ولكنهم أيضا قسوم يعتمدون تماما على البيئة الحضرية من أجل العيش والتكاثر الطبيعي ، وبرغم أن المهاجرين يقدون كشيان بغير عائلات فانهم سرعان ما يتزوجون ، وفي حالة المتزوجين منهم يلحق بقية افراد الأسرة بهم في المدينة . وظهر المسح الذي اجريناه عن س . ادريا اتجاها واضحا من جانب العائلات الكبيرة الى أن تصبح بصورة متزايدة مكونة من اسرات نووية وبان ذلك خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٥ . قبل هذه الفترة كثيرا ما كان المهاجرون الشباب من العزاب يقيمون مع اقاربهم أو اصداقهم ، ولكن هذا الأمر اقل انطباقا على الفترة الأخيرة ، فالعائلات الكثيرة من هذا النوع التي غادرت المنطقة حلت محلها بصورة متزايدة ، اسرات نووية ، في حين خسرت عائلات أخرى الزيارات فيها من « العزاب » .

وبرغم أن اقليم المنشأ قد يحتفظ بجاذبية عاطفية بالنسبة الى المهاجرين فالدليل قليل على أن له أى مغزى اقتصادى أو اجتماعى ملموس . فقد علق المهاجرون فى س . ادريا على ما درج عليه والدوهم من القيام برحلات عودة عاطفية الى القرى فى الأندلس ، فقالوا انهم لاحظوا انهم هم يفتقرون الى حد ما الى الاهتمام بالعودة . كذلك تبين الدراسات التى أجراها فريجولي (١٩٧٥ ، ١٩٧٧) عن كالاسبارا وعن المهاجرين منها الى برشلونة الفجوة بين المهاجر الحضري وحياة القرية ، وتدل افعالهم - إن وجدت - على أن الانفصال نهائى . ومثال هذا أن الكاهن الذى اختار التكريم فى إحدى زيارات العودة لم يكن كاهن الأبرشية المعاصر وإنما كان هو الكاهن الذى سبق أن شجعهم على الهجرة قبل ذلك بعشر سنوات .

وهوية المهاجر تعتبر بالطبع مظهرا مهما من مظاهر بنية برشلونة الاجتماعى . إلا أن أهميتها هى ثمرة الانقسامات الطبقة فى المدينة أكثر منها نتائج استمرار لولاء لاقليم المنشأ . فحصول الذين ولدوا فى برشلونة على وظائف تتطلب المهارة ووظائف كتابية هو أكثر احتمالا منه فى حالة المهاجرين ، وهذا الفارق الطبقي تبينه وأحيانا تمزجه الاختلافات فى اللغة بين الناطقين بالقطلونية والناطقين بالاسبانية

أن الذى له أهمية بالنسبة الى الأغراض التى نتوخاها هو أنه لا يوجد أساس ثابت فى الصلة بين الريف والحضر لتدعيم صلة القرى بين أهل الحضر أو الشبكات الاجتماعية ، والواقع أن المصالح السياسية اليمينية ، حاولت بغير نجاح ، أن تبني الجمعيات الثقافية البنية على أساس المنشأ ، كوسيلة لاضعاف سيطرة الأحزاب اليسارية على مجموعات المهاجرين عن طريق الجمعيات البنية على الجوار وعن طريق نقابات العمال .

فى إطار مجموعة سكانية متنقلة و « غير مرتبطة » بولاء معين تكتسب الخدمات الجماعية أهميتها فى منطقة برشلونة . فمن جهة يزداد طلب جمهور السكان على أمثال هذه الخدمات نظرا لعدم استقرار العمل ، كما أن الحركة تحول دون نشوء روابط ثابتة من التفاعل الاجتماعى ، ومن جهة أخرى يقلل التزام الصناعة بتحقيق التكاثر الطبقي فى صفوف قوة عاملة حضرية . كذلك فالنمط الغالب ، وهو المشروع الصغير ، يحظى باهتمام عام من جانب أرباب الأعمال لأنه يعمل على الاقتصاد فى تكاليف البنية الأساسية . فالورش التى تسودها الضواحي فى وسط الشوارع السكنية ، بل كذلك فى وسط العمارات المتعددة الشقق ، مصدر مالوف للشكوى فى المدينة . كذلك تعنى كثرة العرض من الأيدي العاملة أن أرباب الأعمال هؤلاء ليس لديهم سبب قوى يجعلهم يريدون أن ينعم عمالهم بالاستقرار ، بأن يتكفل الأولون بتوفير تسهيلات حضرية أوفى ، سواء فى الإسكان وفى المدارس والصحة وما الى ذلك . وبدلا من هذا فالأسواق غير المستقرة ، وطابع المضاربة الذى يولده المشروع الصغير ، يجعل الضرائب تشكل تهديدا كبيرا . وأصحاب المشروعات الصغيرة كانوا أيضا هم المجموعة التى لها

الغلبة فى الرقابة على المؤسسات البلدية فى منطقة برشلونة فى عهد فرانكو . ومن ثم ففى س . ادريا كان اصحاب المنشآت التجارية والورش يشغلون وظائف العمدية وعضوية المجالس البلدية منذ عام ١٩٣٩ .

هذه المشكلة يجب أيضا تحليلها فى شكل اتجاه الدولة الاسبانية التاريخى الى الامتناع عن تبنى الرأسمالية الصناعية بطريق مباشر (ترادس ، ١٩٧٨) . فمن القرن التاسع عشر فصاعدا لم يحصل رجل الصناعة فى قطلونيا الا على القليل من المساعدة من مدريد ، فى صورة البنية الاساسية التى تقوم عليها التنمية الصناعية . وهكذا يلاحظ ترادس الطريقة التى كثيرا ما اضطر بها رجال الصناعة الذين اقاموا المشروعات الكبيرة الى تحويل وظائف الدولة الى القطاع الخاص . فأكبر مصانع النسيج كانت قائمة فى المناطق الريفية بقطلونيا ومنظمة كاستعمرات صناعية كان فيها النظام اللازم لادارة شئونها فى سر ، يبقى عليه مزيج من صروح صلات القربى والدين والاقتصاد المائلى وسلطة المصنع وبنیان الجزاء فيه .

وثمة سبب واضح وراء قيام المستعمرة الصناعية فى قطلونيا ، هو فى الحقيقة صعوبة الإبقاء على الإنتاج المستقر فى البيئة الحضرية حيث كان من السهل تنظيم مجموعات السكان الكثيفة والمتقلبة ضد ارباب الأعمال ولم تكن الدولة ابتدعت جهازا مناسباً للقمع . هذا الاقتصاد السياسى ولد بنيانا مكانيا للتصنيع انتقلت فيه المشروعات الكبيرة القادرة على تحمل التكاليف الى مواقع على المحيط الخارجى واقامت البنية الاساسية الجماعية الخاصة بها . تركزت المشروعات الصغيرة فى المراكز الحضرية واعتمدت على وفرة العرض من الأبدى العاملة وعلى اشرافها الوثيق على العمال من أجل المحافظة على النظام اللازم ، وجرت مصالح المشروعات الصغيرة فى اذبالها تطويرا للبنية الاساسية بالمدن كان طابعه الفوضى .

وبقدم ترادس البيانات التى تدل على مدى امكان ملاحظة هذه الاتجاهات . وهكذا تقوم مشروعات كبيرة تكثر من استخدام رأس المال فى المواضع القائمة عند المحيط الخارجى ، وتنشئ ما يعتبر فى الحقيقة من مدن شركات . وهى توفر مجموعة خدمات لعمالها ، من الاسكان الى الخدمات الترفيهية والطبية ، والتعليم الخاص للأطفال ، وما الى ذلك . الحق ان المشروعات الصناعية الكبيرة هى التى انتقلت خارج المناطق المركزية من برشلونة ، فى حين كان الاحتمال أكبر بان تبقى المشروعات الصغيرة (اقل من ٥٠ عاملا) . وهذا الخروج من جانب المشروعات الكبيرة اسهم فى تطوير تدريجى للمركز الحضرى على أساس المضاربة . أصبحت المضاربة فى الأرض صورة كبرى من صور الربح لرأس المال ، بسبب فرص بيع المواضع الصناعية المركزية غير المطلوبة ، وبسبب فرص استخدام الأرض الواقعة على المحيط الخارجى ، لاغراض الاسكان او لاقامة المشروعات الصناعية الصغيرة على مقربة من الكبيرة .

فى ظل هذه الظروف سهل تدخل الدولة حدوث نمو اقتصادى تدريجى ، فدعمت الدولة بطريق مباشر وغير مباشر عملية ضخمة من بناء مساكن الطبقة العاملة فى برشلونة منذ العقد السابع فى القرن الحالى . وهذه المساكن اقيمت بسرعة وبشمن رخيص على ايدى شركات بناء صغيرة اعتدت على التعاون مع شركات اخرى او على المقاوله من الباطن . وكانت هذه المساكن تباع لمن يشغلونها ، عن طريق قروض من المؤسسات المصرفية الخاصة او الحكومية . وكانت المساكن تقام فى الغالب دون وجود بنية اساسية مناسبة ، سواء فى شكل حدائق او اماكن للترفيه او الاجتماع ، والخدمات التعليمية او الصحية ، والشوارع المناسبة ، وما الى ذلك . فضلا عن هذا كان معنى تملك الشقق للمقيمين فيها بصفة دائمة ان يقع عليهم عبء تكاليف اصلاح مساكن شيدت بشمن رخيص لا على شركات التشييد او الدولة .

وحدثت تلك العملية الضخمة من بناء المساكن فى الوقت الذى شهد التوسع الاقتصادى السريع فى منطقة برشلونة اعتبارا من العقد السابع فصاعدا ، فقد توافر لافراد الطبقة العاملة فرص عمل تكفى لسداد قروض الاسكان ، وخاصة انه كان فى امكان عدة افراد من الأسرة ان يشتغلوا اذا دعت الضرورة . فاذا علمنا طبيعة هذا الاقتصاد الصناعى غير الكاملة والمتقلبة امكن ان نرى ان تملك الطبقة العاملة للاسكان كان انسب لرأس المال من الاجار ، او يربط الاسرات بنظم ثابت نسبيا من الاستهلاك الحضرى ، مثل التليفزيون وغيره من السلع المنزلية المعمرة ، والسيارات ، الخ ، فى حين يتجنب ازدياد المسئولية عن مواجهة التكاليف الاجتماعية التى ينطوى عليها مثل هذا الاستهلاك . ومن الدلالات على الفوضى الحضرية التى اوجدها هذا الامر اتساع نطاق التنقلات بين المدن للعمل فى منطقة برشلونة . ولقد اتخذ تثبيت العمال بفعل تملك الاسكان مع الانماط المتقلبة من العمالة ، فعملا معا على الفصل بصورة متزايدة بين العمل ومحل السكنى . بل ان هذا هو الحال بالنسبة لمناطق مثل س . ادريا بها عمالة صناعية كبيرة ، فمعظم العمال فى س . ادريا يقيمون فى امكان اخرى ، ويعمل اغلب المقيمين فى س . ادريا فى امكان اخرى .

فى اطار برشلونة هذا لا يكون تطبيق فكرة سنجر عن خدمات الاشراف والرقابة الا محدودا . فوجود مجموعة سكانية مهاجرة بصفة دائمة ، ووجود بنى مكنى وصناعى نشأ بطريقة اتسمت بالفوضى ، اوجد الحاجة الى اشكال بدائية تماما من الاشراف والادارة . وهكذا يقع توسع العمالة بقطاع الخدمات فى فروع من قبيل البوليس بدلا منه فى الخدمات الحكومية والادارة . وتجرى المحافظة على النظام العام بطريق الكبح المباشر ، فى حين يحتفظ النشاط الخاص بالترتيبات المركبة والدقيقة التى تنتهك بها الصناعة الصغيرة البنية الأساسية الحضرية او التى ينظم بها المشروع الكبير المشروعات الصغيرة لتزوده بالخدمات الضرورية . فى هذا السياق يكون الاسلوب الادارى حكيما بالضرورة ومبنيا على تدخل جزئى من الدولة

لتوفير البنية الأساسية الاقتصادية التي يتطلبها المشروع الكبير ، ولكنه يتجنب أعمال التخطيط الشامل التي قد تحطم الأساس الذي يقوم عليه هذا الاقتصاد الصناعي المكون من أجزاء صغيرة متناثرة .

ومن ثم فالعلاقات بين الدولة وسكان الحضر في برشلونة ليست قائمة على النظام الأبوي ولا على مبدأ التفاوض . وهكذا يكون الصراع الطبقي في الوسط الحضري أشد منه في حالة منشستر ، فجمعيات الجيران بالمناطق الحضرية أكثر نضالية مما هو الحال في المملكة المتحدة وأكثر احتمالا بأن ترتبط بنقابات العمال والصراع العمالي . لكن ضعف هذه الحركات الاجتماعية الحضرية يتمثل في عدم وجود قاعدة ثابتة في مجموعة سكانية صناعية مستقرة والارتباط بين أعضائها وثيق ولقد زاد النمو الاقتصادي والحضري من تنقل السكان وازدى الصبغة الفردية على الاستهلاك . ان الصراع مستوطن في النمط المعاصر لنمو برشلونة ، ولكنه لا يؤدي في الوقت الحاضر الى قيام تنظيم متواصل للطبقة العاملة يحتمل ان يفرض التغيير في نمط التطور الحضري .

وفي رأي ان برشلونة تشبه البعض من أكبر مدن العواصم في أمريكا اللاتينية . كذلك تبدو ساو باولو تمثل اقتصادا بعضه قائم على مرونة العمل الحر « الدائمة » وعلى نظام صناعي يعتمد على الجمع بين الكبح المباشر وقدرة المشروع الخاص على السيطرة على العمال عن طريق القيود الكامنة في عملية العمل . ويظهر أيضا وجود نواح شبه ظاهرة بين الصراعات الحضرية ونشوء المدن المشوب بالفوضى وتدخل الدولة في تلك المدينة والنواحي التي تذكر بالنسبة الى برشلونة .

حالة المحيط الخارجي

في هذا القسم أريد ان استطلع حالة اقتصاد صناعي واقع على المحيط الخارجي حقا . وعلى خلاف الأقسام السابقة ليس في ذهني حالة ملموسة ، ولكن أريد بدلا من ذلك ان اتعرف على المتغيرات الحاسمة لاجراء بحث جديد . ان ذلك النوع من الاقتصاد الصناعي والقائم بعيدا عن المركز نوع شائع في أمريكا اللاتينية اساسه التحول الجزئي للصروح الزراعية القائمة على ادماج أمريكا اللاتينية في الاقتصاد العالمي باعتبارها مصدرة للمواد الأولية . ربما يكون النمط الأكثر شيوعا هو نمط المزرعة الكبيرة أو المنجم الذي كان يعيش جنباً الى جنب مع سكان من صفار الفلاحين الملاك يتقدمون العمل الموسمي أو المؤقت للمشروع الكبير . وكانت العلاقة بين الفلاحين والمنجم أو المزرعة الكبيرة علاقة مناسبة لرأس المال نظرا لان تكاليف العمل كان يهبط بها بشكل مؤثر استمرار وجود قطاع انتاج العيش . وعلى خلاف ذلك كانت الزراعة التي يزاولها الفلاحون تميل الى ان تلتف نحو الداخل كلما عاش سكان تتزايد أعدادهم على قطع صغيرة من الأرض . أصبح القطاع الفلاحي منظما على النحو الذي يربط في نفس العائلة أنواعا مختلفة من النشاط الاقتصادي : انتاج سلمي صغير ، أنشطة تجارية أو عمل أجير مؤقت

فى أنواع مختلفة من العمل فى المركز . ونظير هذا الصرح الزراعى كان ضعف تطور صناعة تقوم على أساس حضرى ، وهكذا ، فى بلاد مثل بىرو والمكسيك وبوليفيا كثيرا ما كانت المناجم والزراعى الكبيرة مناطق اقتصادية محصورة ، طلبها على الانتاج الصناعى المحلى قليل . فضلا عن هذا كان استخدام الأيدى العاملة التى ما تزال مرتبطة بقطاع انتاج وسائل العيش يقلل من حجم السوق امام السلع التى تشتري بالأجور .

فى ظل هذه الظروف فإن الاقتصاد الصناعى الذى يظهر فى الفترة المعاصرة ليس واضحا بدقة وفق خطوط ريفية وحضرية . ان منطقته هو المنطق القائم على ترخيص تكاليف العمل ، بطريق مباشر وغير مباشر ، وينقل أكثر ما يمكن من انتاج عيش أهل المدن الى وحدات اقتصادية ليست جزءا من النظام الاقتصادى المسيطر . ومن ثم يشير بورتيو (١٩٧٨) الى الطريقة التى يعمل بها القطاع غير الرسمى فى مدن أمريكا اللاتينية حتى يجعل هذا الأمر فى حيز الإمكان : هناك مدخلات مباشرة من المواد الغذائية التى ينتجها الفلاحون ومن الحرف التى يزاولونها ، وخدمات الإصلاح والتوزيع التى يقدمها القطاع غير الرسمى مناسبة وتشكل أجزاء رخيصة من أسباب عيش أهل المدن الذين يعملون فى القطاع الرسمى من الاقتصاد ، والمستوطنات المقامة على الأراضى المستولى عليها عن طريق وضع اليد ، وخدمات النقل التى تدار بطريقة غير رسمية ، تجعل فى الإمكان أيضا انتاج عيش أهمل الحضر بتكاليف تقل عنها لو كان الاقتصاد الحضرى قد أضفى عليه الانتاج الكبير والخدمات المرتبطة به الطابع التجارى تماما وادمج فيه . كذلك تستطيع ملكية الفلاحين الصغيرة ان توفر قاعدة لانتاج العيش للزوجة والأطفال ، فى حين يسعى الرجال وراء عمل مؤقت بالمدن . وفى مثل هذه الحالة فالطلب على البنية الأساسية الحضرية يقلل منه استعداد الذكور العزاب لاحتمال المساكن المزدحمة ، فى حين ان تكلفة تزويد المولودين من أفراد الأسرة ورعايتهم وتعليمهم تتم مواجهتها فى اقتصاد الأسرة .

الفكرة هى ان هذا النمط من الاقتصاد الصناعى مرتبط بنمط خاص من الهجرة الحضرية ، ويتدخل الدولة أيضا ، سوف يكون بالهجرة الحضرية عنصر من الهجرة المتأرجحة أكبر مما يكون عليه الحال فى أمثلة منشستر وبرشلونة ومن ثم فى بىرو يتضمن نمو ليما الحالى هجرة كبيرة من أجل الرجوع الى أقاليم المنشأ (روبرتس ، ١٩٧٦) . واذا يزداد اندماج مناطق اقليمية فى الاقتصاد الوطنى كذلك يزداد تدفق المهاجرين الى ليما من الأماكن الصغيرة والبعيدة (سكلدون ، ١٩٧٧) ومع كل فانه بعد سنوات تعود أعداد كبيرة من المهاجرين هم غالبا من الأقاليم القنية الى مواطنهم الأصلية ليرثوا أرضا ويشكلوا أسرة او ليقعوا مشروعا صغيرا أو بقصد اعتزال العمل وحسب .

والتدفقات من العاصمة واليها تسهلها الطريقة التى بها أصبحت الاقتصاديات المحلية جزءا من اقتصاد ليما الصناعى . فمنتجات مصانع ليما تقوم بتوزيعها فى

كافة أرجاء المناطق المحلية مشروعات صغيرة تشتغل بالتجارة والنقل . وبالمثل
فمنتجات المناطق الريفية يأتى بها الى العاصمة عدد كبير مماثل من المشروعات
الصغيرة . والحقيقة أن الحرف المتناثرة التى يزاولها الفلاحون ، والانتاج الزراعى ،
وضعف السوق المحلية بالنسبة الى السلع الاستهلاكية ، كل هذه يمكن أن تكون
بالنسبة الى المشروع الراسمالى الكبير مغامرة خطيرة قليلة الربحية . ففرص
تحقيق ربح على نطاق صغير ، التى يتيحها هذا الاقتصاد الريفى ، تفتح المناطق
البعيدة أمام شبكات التجارة التى تنتهى فى ليما ، ومن ثم تشجع الهجرة الى
الخارج . وهذه الفرص توفر أيضا حوافز للمهاجرين فى ليما كى يعودوا الى بلادهم
الأصلية حيث يستثمرون أى رأس مال وأية مهارة حصلوا عليها فى العاصمة .

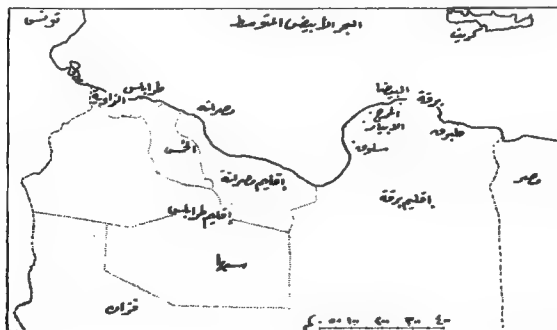
أن تدخل الدولة الذى يبقى على هذه الأنماط من الهجرة هو تدخل يحفظ
توازن قطاع انتاج الغذاء بالريف . ويمكن أن يتم هذا مثلا بمحاولة منع تركيز ملكية
الأرض ، وذلك عن طريق قانون للإصلاح الزراعى ينقل بصورة جزئية . وعلى
النقيض من هذا قد يؤدى قانون شامل للإصلاح الزراعى الى ترشيد الانتاج
والاستغناء عن الأيدى العاملة . ومن جهة أخرى يحتمل أن يكون تدخل الدولة
فى الاقتصاد الحضرى أوسع مدى منه فى مثل مواقف ساو باولو أو برشلونة .
وصعوبة اجتذاب الاستثمار الصناعى الوطنى أو الأجنبى الى مدينة بعيدة عن المركز
ليس فيها سوق استهلاكية متطورة قد تؤدى بالسلطة المحلية أو القومية الى عرض
مفريات خاصة قد تشمل قيام الدولة بتوفير بنية أساسية اجتماعية وكذلك
اقتصادية . ويحتمل أيضا أن يتطلب ضعف قوى السوق النسبى تنظيما حكوميا
أوسع نطاقا للنشاط الاقتصادى لضمان الأسواق ، وعرضا مناسباً من القسوة
العاملة ، وما الى ذلك . ومن النتائج التى قد تترتب على هذا أن الخدمات الجماعية
العامّة فى هذا النمط من الاقتصاد الصناعى قد تكون أهميتها أكبر منها فى اقتصاد
النمط الثانى . ويبين سنجر (١٩٧٧) أن الخدمات الجماعية تشكل نسبة مئتين
العمالة فى الاقتصاديات البعيدة عن المركز بالبرازيل ، أكبر منها فى حالة
ساو باولو .

ومن ثم فتدخل الدولة فى الاقتصاد الحضرى فى المحيط الخارجى يحتمل
أن يخلق تناقضات أشد منها فى النمط الثانى من الاقتصاد الصناعى ، بين
الظروف التى يعمل فى ظلها الاقتصاد الكبير والظروف التى يعمل فى ظلها القطاع
الصغير . فبينما تمنح امتيازات كبيرة للمشروعات الكبيرة فى شكل حوافز
مالية وأمانات للواردات من الآلات وما الى ذلك كذلك تنظم ظروف العمل بحيث
توفر مستويات عالية من الأمن والرفاهية للعمال ، وبالعكس تترك المشروعات الصغيرة
وجزء كبير من أهل المدن لتنظيم ظروف العمل والمعيشة فيها .

أن سهولة الدخول فى القطاع غير الرسمى ونوعية تقديم الدولة للخدمات
فى المدينة بالمقارنة مع القطاع الريفى ، قد تؤدى الى تدفقات من الهجرة بين الريف
والمدن أعظم منها فى النمط الثانى من الاقتصاد الصناعى . ومع كل تظل الروابط

قوية بين الريف والحضر ، فالفقراء من اهل الحضر والريف يشكلون جزءا مهما من السوق امام السلع الاستهلاكية مثل الملابس والاغذية المحفوظة والشراب ، بل كذلك امام السلع الاستهلاكية المعمرة . غير ان حيوية السوق تتوقف على تسويق هذه السلع بمقادير صغيرة وبارخص ما يمكن . ووجود شبكة من مشروعات الاتجار غسيري الرسمية تربط مصانع المدن باسواق المدن والريف يحتمل ان يدخل فى مجال التجارة جزءا مهما من انتاج الاقتصاد الصناعى (فيركامب ، ١٩٧٧) . وكثيرا ما تعتمد هذه المشروعات الصغيرة على الافراط فى استغلال عمل الاسرة وغيره من انواع العمل ، وتقوم فى مراكز حضرية صغيرة لا كبيرة ، بسبب ان تكاليف العيش اقل .

ومن المحتمل ان تكون تناقضات الاستهلاك الجماعى اقل فى هذا النمط من الاقتصاد الصناعى منها فى اقتصاد برشلونة . ويعمل القطاع الريفى كصمام امان يقلل الضغط من اجل الاستهلاك الجماعى . فهو يوفر العيش ومؤسسات الرفاهية غير الرسمية ، فى حين ان استمرار اهمية الصلات بين الريف والحضر كثيرا ما يخلق قواعد للتضامن فى المدن . ومن ثم ففى كل من بيرو والمكسيك ترد الروايات ان المهاجرين من قرية ما كانوا ينظمون انفسهم من اجل تحقيق المنافع المتبادلة ، وذلك الى حد اكبر مما فى مدن مثل برشلونة او ساو باولو . كذلك يعنى الصعف النسبى للتراكم الراسمالى الخاص ان القوى التى تشجع على المضاربة والتنمية السريعة التدريجية اقل قوة بحيث يحتمل ان تكون مستويات الرفاهية فى المدن اعلى ، كما يحتمل وجود امكانيات اكبر للمعونة الذاتية للمهاجرين .



شكل (١١) موقع الجمهورية المغربية الليبية

خاتمة :

المواقف التي استطلعناها تفيد في توضيح اتجاهات في التحضير . النقطة المهمة هي أن المشكلات من قبيل الهجرة والاستهلاك الجماعي يجب عدم بحثها بمعزل بعضها عن البعض أو عن التنظيم الشامل لاقتصاد منطقة من المناطق فهذا الاقتصاد يتغير بالطبع بمرور الوقت ، مؤديا إلى اختلافات في الهجرة والخدمات الجماعية . إلا أنه مما يلفت النظر أنه في داخل العملية العامة نفسها - عملية التصنيع وأنماط الهجرة الحضرية التي تتلاقى في نقطة ما - توجد اختلافات مهمة في الطريقة التي يتم بها تنظيم الاقتصاد الصناعي . هذه الاختلافات تؤثر في أنماط الهجرة والخدمات الجماعية ، ولكنها تلقى بعض التفسير في التاريخ السابق على التحول الزراعي وسياسة الدولة . وأذن ليست خصائص المهاجرين بالشئ المهم من أجل فهم توفير الخدمات الجماعية ، وإنما المهم هو الاقتصاد السياسي الذي يحكم التصنيع في مجتمع معين .

مجلة رسالة اليونسكو ومركز مطبوعات اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب
متخصصين وأساتذة دارسين.
وتقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة
من الأساتذة العرب، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تساهم في إثراء الفكر العربي، وتمكينه من ملاحقة
البحث في قضايا العصر.

تصدر شهرياً

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

الشن ٢٥ قرشاً

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغات
الدولية، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية
للبيونسكو، وبمعاونة الشعب القومية العربية، ووزارة
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

المجلة الدولية

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

للعالم الاجتماعي



تربية الطفل اجتماعيًا



المجلة الدولية
للعالم الاجتماعي

تصدر عن مجلة رسالة اليوسكو



مركز مطبوعات اليوسكو

العدد ٤٠
السنة العاشرة

٢٧ شعبان ١٤٠٠

١٠ يوليو ١٩٨٠

١٠ تموز ١٩٨٠

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

● ● محتويات العدد

- تنشئة الطفل اجتماعيا عند الفجر
- خلق القيمة ومجتمع الاسكيمو الكندي
- تنشئة الطفل في قرية بكونوميا
- حقائق جديدة عن تنشئة الطفل في بحوث اجريت بامريكا الشمالية
- التناقضات بين التنشئة المجتمعية في الأوساط التقليدية والتنشئة المجتمعية بواسطة تقنيات التواصل في المغرب
- الطفولة في الهند : المثل التقليدية والمثل المعاصرة
- المسكن كمجال للتربية الاجتماعية للطفل في المجتمعات الصناعية
- التربية الاجتماعية للأطفال بين الأفرونزويليين
- بث القيم في نفوس اطفال تايلاند
- تطور العلاقات بين الأم وابنها في الريف الافريقي
- الطفولة في قرية فرنسية

تصدر عن :

مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

١- شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٧٤٢٥٠٤

رئيس التحرير

عبد المنعم الصاوي

هيئة التحرير

- د. مصطفى كمال طلبه
- د. السيد محمود الشنيطي
- د. محمد عبد الفتاح القصاص
- عثمان بنوويه
- ضفي الدين العزاوي
- الإشراف الفني
- عبد السلام الشريف

تنشئة الطفل اجتماعيًا

عند الفجر

إن الغاية من هذا المقال هي الكشف عن عالم الطفل الفجري ، والتعرف على معالمة البارزة التي تهددنا إلى النسق الذي تنمو من خلاله شخصيته .

ومما نرمي إليه أن نتبين كيف يكتسب هذا الطفل في ارتباطه الوثيق بحياة الجماعة في سنيه الأولى خصائصه حيال المجتمعات الأخرى وكيف تتأثر تلك الخصائص بما تمليه حياة الترحال من أحكام .

وسنرى من خلال ذلك كيف غدا الطفل الفجري في عالم اليوم عرضة للتغيرات على جانب كبير من الأهمية في حياة الفجر ، فاما إلى زوال وأما إلى بقاء ، وكلا الأمرين مائل في حياة أطفاله .

وسنعرض في هذا المقال للمجتمع الفجري القديم ، فهو مرجعنا ومحور دراستنا للماضي وللحاضر على السواء ، فلم يعد كل الفجر ممن يصبشون حبة الترحال وإن بقي الترحال ، حقيقة أو خيالا ، طالبا مميذا لمن اختاروا الإقامة وركنوا إلى الاستقرار ، وإن كان من العسير أن نقرر أي جيل أو آخر من الأجيال القادمة هو الذي يهوى للترحال أو يجفوه ، إلا في تلك الأحوال التي تقوم فيها مستوطنات ثابتة للفجر . إذ أن الترحال هو الذي يسفر عن تشتت الفجر في كافة أرجاء المعمورة ، ومنذ عرفنا أن الرحيل بدأ من الهند فقد أصبح من اليسير رده إلى أصوله التاريخية وقد بدأ على شكل موجات كثيفة تتناثر حيث يتمش بها الرحيل ، أو تطرد ، أو تجبر

الكاتب : جان تشارلز برتريه

من علماء الأجناس • يقوم بالتدريس في جامعة باريس •
وقد درس الفجر في فرنسا والهند • وقام بدراسته المدلنية
في ييهار وفي اندهار براديس بالهند •

المترجم : حسين فوزي النجار

أستاذ غير متفرغ بالجامعات المصرية وأستاذ زائر بالجامعات
العربية • عضو مجلس إدارة اتحاد الكتاب • رئيس تحرير
مجلة العلوم الاجتماعية ورئيس رابطة أساتذة العلوم
الاجتماعية • ألف أربعين كتابا في المقالات والبحوث
المنشورة بالمجلات العربية والأوربية •

على الإقامة ، أو تسترق ، أو تبدأ رحيلًا جديدًا ، وقد تبين حقيقتين من حقب النزوح الأولى : تلك التي غير فيها الفجر أوروبا منذ بداية القرن الرابع عشر ، والثانية تلك التي انساحت فيها جماعات من الفجر الى أوروبا قادمة من روسيا ، في بداية هذا القرن •

وما قصة هذا الترحال إلا قصة الظن ، أما جفرة أو نبذا ، وكل ما ننشدهم أن نكشف عن تلك الظروف التي جعلت من مجتمع الفجر ومن المجتمعات القديمة الأخرى في كافة أرجاء الأرض فريسة ثقافة تتشبت بها ، تختلف تماما عن ثقافة العصر الصناعية • فانتشبت بنظام اقتصادي ضيق ومنطق ثابت مما يزيد الهوة بين نمطين من الثقافة لا يلتقيان •

وقد أثبت مجتمع الفجر قدرته على التماسك الاجتماعي والمتابعة ، وكان ذلك عونًا للفجر على وقاية تميزهم الثقافي في محيط من الثقافات التي تواجههم في طريقهم في الوقت الذي تبشر فيه طواهر العصر السائدة بأقول تلك الثقافات المتميزة التي عرفها التاريخ في مساره الطويل •

وفي غمار هذا التركيب السلائي يقف الطفل الفجري موقفا صلبا ، هو محور الحوار قائم يدور في المجتمع الصناعي وخاصة في ميدان العلوم الاجتماعية عن ذاتية الطفل الفجري ، وأن كان حوارا رقيقا ، فهذا الطفل مفتت بالأحاجي والأساطير ، وكم من تدابير اتخذت لتزويده بوعى من التعميم • ولكن نيجزه عن معرفة الآخرين يحمله على الرأى والريية حتى في النيات الطيبة • وفي كثير من البلدان يتكون نصف

المجتمع الفجرى من الأطفال والمراهقين ممن هم دون الخامسة عشرة • والغريب فى ذبول تلك المجتمعات القديمة • أن الأفكار التى تبرر هذه الصورة من صور التطور حينما كانت فى أى مكان من العالم هى نفسها متارازمة عميقة ، فإذا كان من السمات السائدة لهذا العصر تلك الدعوة الإبداعية من الإهتمام بتجديد إلكيان الاجتماعى فكيف يتسنى لنا أن ننفض عى الصلابة والتشبث فى تلك المجتمعات التى تمضى الى الزوال ؟

وعندما تتلاحم مثل تلك الأشياء فى تلك الحالة أو يقوى بعضها بعضا أو يحل واحد منها محل الآخر فانها تضع أماما مجتمعا يتأرجح بين الانزواء والضمور ويؤدى الى وعى جديد بذاتها ، وقد أدت هذه الرؤى المتباينة الى مزيد من البحث ومعرفة الأسس التى تستهدى صورة أقوى للعلاقات الواحية بين الفجر وغير الفجر تتوخى التوافق الفكرى شعوريا أو لا شعوريا •

وقد يؤدى استخدامنا لمصطلح « مجتمع عجرى » و « عجر » الى نوع من اللبس وعلينا أن نؤكد أن كنه الواقع الاجتماعى يتباين فى دلالاته تباينا كبيرا ، حتى لا نرى مجالا للقول بمجتمع متسق ، فالمجتمع فى واقعه يتكون من جماعات متباينة ليس من الضرورى أن تكون بينها صلات ، وقد يقف الواحد منها ضد الآخر أو يتجنبه • فإذا عن لنا أن ننفذ الى ما وراء تلك المتغيرات الثقافية المنتشرة فى شتى أنحاء العالم فقتند يتسنى لنا أن نضع تصورا لمنط عام ، وأن كنا لا نحس أنه يؤدى الى تصور سطحي لواقع معقد ، اد أن مثل هذا التصور لشعب من أصل واحد ، وذاتية متباينة وهو مما يمكن أن يتقبله صفوة الفجر الذين ينشدون الاعتراف بهم كشعب مع حقهم فى الحياة كفجر •

وفى هذا يقف طفل الفجر على مفترق الطرق بين القديم والجديد وبين الاختفاء أو تمثيل الواقع • فالفكرة عند طفل الفجر - كما سنرى - ترجع الى تصور يصود الى حفة تاريخية معينة • وعلينا إذن أن لا نجدها من النقد عند النظر فى الثقافات المتباينة ، وأن لا نلقى اليها بأشياء لا تتألف منها ، وأن نعى تباينا أننا نتعامل مع فواصل من البشر غير مألوفة لنا عندما نفكر فى الطفل فى عالم اليوم ، وهو ما ييسد حسنا لعدد كبير من المجتمعات القديمة ، حتى وإن اعترفنا راغمين أن طفل الفجر لا يخلو من سجايا حميدة • وعلينا أن ندرك أيضا أن المعيار الذى فلجأ اليه فى دراستنا لطفل الفجر لا يلقى بالا الى تلك الفصائل المتباينة ، وأن ما نصله من السجايا الثقافية قد يبدو قصورا أو عيبا • فإن يكون الطفل عجرىا يعنى فى جوهره أنه مزق بين طائرين متباينين من القيم ، ولهذا فإن للضرورة تقتضى تحليلا أعنى للواقع الذى يستوعب فيه الطفل قيم الجماعة التى ينتمى اليها ، وثمة سؤال عما اذا كان هذا المستوى يؤدى الى قصور فى التعامل ، أو أن ما تقوم به العلوم الاجتماعية قد يؤدى الى مثل هذه التشنج القسرية أكثر مما يدين روح السلالة •

الطفولة والتواتر

برى الفجر أن الحظ يوافيهم اذا ما ولد لهم طفل ، وخاصة اذا ما كان ولدا • وهو ما تنم به حالهم فى التعبير عند ولادته وفى المراسم التى يؤدونها اقرباء الام اليها حين يرددون على مسمعا أنها محظوظة • وهذا الحظ عند الفجر هو سمة الحياة فى

تجددها على الزمان والكان ، وهو هبة البقاء لتقابلدهم وبقائهم شعبا له وجوده المتميز عن الآخرين ، فإذا تمثلهم المجتمع فرى أن معدل التوالد يقل بينهم ، وما يراه المجتمع الحديث طامع مسعد للأبوين بولد طنل، جنبد يراه انفجر طامع ين لا للأباء فقط ولكن للمجموع ككل . ولهذا كان للطفولة عندهم مراسمها المتلاحقة ، لغرس الروابط الاجتماعية التي تصل بين هذا الطفل الوليد ، سواء من حيث الرمز أو الواقع ، وبين عالمه العلوى وجناته فى توافق وانسجام ، ويكتمل هذا الاعداد فى لحظة المراهقة حين يقتحم الولد عالم الرجال وتتاهب الفتاة للزواج ، لياخذ هذا الاندماج أطواره المتشابهة فى تلك السن الصغيرة ، والغاية أن يتمثل الطفل فى عقله ، دون اعداد سافر مقرر ، قدرة هذا الفرد أنصغر على الانصواء فى ظل الجماعة .

ومن الصير أن تتحدث عن الرمزية والبناء الاجتماعى فى مثل تلك الجماعات القديمة ، أو عما تتمتع به هذه الجماعات من ثبات دون اعتبار للمجتمعات من حولها وما لها من أثر فى تقلص تلك الجماعات القديمة واحتوائها بما تفرضه عليها من بدع وتمزق يطيح بها ، هذا وإن كانت أصلة بين تلك المعتقدات الدينية الغريبة على الفجر وتلك التى اقتبسوها عن الثقافات التى احتكوا بها تزودها هى أيضا وفى الوقت نفسه بالحصانة الذاتية ، وبالقدرة على التأويل ، وإن كان هناك ، كما يحدث دائما عندما يحل نمط من الثقافة محل الآخر ، بعض الفجر قد تمثلتهم الحياة الجديدة تماما ، ويعيشون كما لو كانوا من غير الفجر .

ويثير مولد الطفل احساسا بالنجاسة ، وهى فكرة غريبة على الفجر وإن تجسدت فى المرأة ، فالأمهات يعززن أنفسهن بضعة أيام ، كما كما يضع الرجال قيودا صارمة تحميم من النجاسة ، وسنت المراسم لحماية الطفل والجماعة ، كما يقتضى التلوث والنجاسة عند الولادة التحريم والعزلة والتطهر ، ويذكرى تلك المراسم ويقيها الحوف على الطفل الوليد فى ضيقه من الاصابة بالمرض أو الابتباس بقوى للشر الخفية فى تلك اللحظة التى تتحتم فيها الوقاية من الأرواح الشريرة ، ويضفى الاعتقاد بأن الحياة تمتد إلى عالم علوى على تلك المراسم دعة ولطف تستهيدى المعرفة بذلك الطفل الوليد وتزويده بالسعادة ويمن الطالع والصحة .

كما يتضمن اندماج الطفل فى هذا العالم الرمزى وفى المجتمع اختيار عرابية من الرجال والنساء . والمرأة كالطفل فى هذا ينتميان إلى الجماعة ، وإن كان ثمة استثناء حين يقوم بها آخرون من غير الجماعة ، فالغاية فى طبيعتها اقرب إلى أن تكون وساطة انسانية أكثر منها مقدسة ، تضفى على الطفل نوعا من التكامل الاجتماعى ، بعيدا عن روابط الأسرة ، القصد منها حماية الطفل ، وهو ما يقوم به العرابان ، وينجم عن هذا الاختيار منح عدايا تطرد طوال العمر ، فللعراب رجلا وامرأة دوره ، الحيوى البائع عندما يحل موعد التصعيد .

فإذا كانت مراسم الولادة تقوم على معتقدات الفجر الدينية ، وإذا كان اختيار العراب مما يضفى على الطفل وضعه الاجتماعى ، فإن التصعيد عند قدوم طفل جديد كما هو فى حياة الجماعة هو السمة البارزة على مجتمع قائم من غير الفجر ، فالفجر فى تحوالتهم يواجهون ثقافات جديدة فيرمزون لها بما يتفق وتصوراتهم الرمزية . وهو نوع من التطفل والمروق والاخفاق ولكنه يتم لصالحهم .

وتقدم مراسم التعميد على ما تجري عليه في الأيام الذي يحلون به ، وإن صاحبها من المراسم والحفلات ما يجري وفقا لأعراسهم ، وإن بدأ في قيامهم بذلك المراسم ما يشبه إلى سماجهم حيال تنافس مجازاة ، وإن أوقدت في الواقع إلى تلك الأزمات التي ساد فيها التصبب الديني دوماً للخطر وفتنانيا للفتاب وهربا من التصديب بين أقوام يضربون لهم المذلة .

ومع ذلك فليس كل ما يتقبله القبري طلبا للسلامة ، وما قيل أنه في وقت ما كان منورة تكتيكية ، كان أمرا له مكانة في عالم الفجر ، الذي يأتي بكل ما له من حول العقائد الأخرى . أما التعميد فقد كان له مكانة في طقوس العجبر للخلاص من النجاسة أولا ولأن له منفعة من جانب آخر حين يمسألتوة والصحة والوقاية من الأرواح الشريرة . ومما هو جدير بأنه ذكر قيام حركات طائفية بين النجر بتأثير الفرق المسيحية المختلفة ، كان لها أثرها في تجديد النقانة العجبرية وفي تطوير معتقداتهم . ويذهب بعض الكتاب إلى أبعد من ذلك فيحدثون عن التوافق بين الفكر الديني للنجر والعقيدة المسيحية .

والغريب أن الطفل حين يصل إلى سن البلوغ ويحتل مكانة في النظام الاجتماعي - وهو ما يحدث في سن مبكرة - لا يلقى في تلك التجربة المزدوجة مرشدا أو معينا ، وكل ما في الأمر أن سنة الدم والتوافق الاجتماعي هما قوام المجتمع العجبري ؛ أما مرحلة الطفولة عند العجبر فهي خالية في ظاهرها من أي قمع أو إكراه ، ولكنها تنمو وتتكون بالمولد والتوافق ، والنجاسة وقيام خلية جديدة في الأسرة ، ومع ذلك فهي مرحلة انتهى للتحويل الكبير الذي يصنع من الصبي العجبر مخلوقا اجتماعيا يخضع لكل ما تدين به الجماعة .

وبعد هذا الشرح لاندماج الطفل في طقوسه وحياته الاجتماعية نرى لزما علينا أن نحلل بناء شخصيته خلال سنوات الطفولة ، حين تنتهي إلى هذا التباين البعيد بين الحرية التي عرفها وهذا الموضوع الجائر للقواعد التي يقوم عليها التوافق بكل ما فيه من قسر ، لتكون نهاية عالم صغير ظل بعيدا عن قسطنط الكبار .

الآباء والأبناء

لا يرى الآباء العجبر في أنفسهم نواة نعيم أخلاقية تحلهم على ضبط وتنظيم حياة أطفالهم ، ففي أي منتجج - خيمة ، أو قافلة ، أو بيتا ، أو قنصا - وفي أي وقت - ليلا أو نهارا - يبدو الطفل كأنه هو الذي يقرر لنفسه طريقة في الحياة .

ولما يحدث في كثير من المجتمعات الأخرى يبدأ الطفل عند الفجر حياته منسدة الحضانه وإلى عدة سنوات تالية منسفا بانه ، وقد أخذت وسائل أخرى جديدة للتغذية تحل محل الوسائل القديمة ، نتيجة لقيام خدمات اجتماعية ، وما أن يصبح هذا الطفل قادرا على الحركة والتجوال من حوله حتى يترك لتجواله حشما يحبه ، وتكون المحاولة لمساعدته على المشي بأسرع ما يمكن . وتترك له الحرية ليمش كما يترامى له ، ولكنه في الوقت نفسه يساير حياة أبويه ويقدمهما ، وطعامه كطعام بقية أفراد الأسرة دون التمييز بانه مماير ، وعلى مدى اليوم يلتهم كل ما يقع في يديه دون زاجر أو اعتراض من أبويه ، وقد يكون للتوجبات الخارجية كما هي عند الزخاع تأثيرها للفعال . وقد تتألف فكرة هذا العالم الذاتي للطفولة مع قيم واعتبارات لأغذية متنوعة تتلادم مع كل سن ، وقد يبدو لأول وهلة أن هذا السلوك الأبوي يؤدي إلى حياة آمنة ، ولكنه في الواقع له من

الأهمية ما يفوق ذلك بكثير .

وعند النوم تفتش الأسرة جميعا حيزا واحدا ، وينام الأطفال عادة الى جوار آبائهم ، الولد الى جانب أمه والفتاة الى جانب أبيها ، وقد ينامون جميعا معا سويا في الداخل أو الخارج .

وعندما ترغب الأم في انامة طفلها فانها تؤرجحه وهي تمشي ، وتناغيه وتدغدغه بصورة تقليدية لا تتجدد دون أن تلقى اليه بالا ، وكثيرا ما تكون الدغدغة باثارة اللذة الجسدية ، كأن تربت أعضائه التناسلية أو قبلها ، وسنرى فيما بعد ما يثيره التورط في هذه البادرة من لذة يدئية .

فاذا كبر الطفل فانه يقرر لنفسه متى وأين ينام ولو بين صحب الكبار وفي وسطهم وهم لا يلقون اليه بالا في هذا ، وهي سجية من سجايا حياة الترحال ، كما هي في بعض للديار . وأيا ما كان الزمان والمكان فان على الطفل أن يتكيف مع دنيا الكبار ، وأن يتأقن سلوكه سلوكهم .

أما وقد ابرزنا ما للنجاسة من صلة بالولادة فاننا نرى في القواعد التي يقسمون عليها النظام الطبقي للطوائف الهندية البون واضحا بين النجاسة والطهارة ، الا أن النجاسة تبدو صورة بارزة عند الفجر وخاصة لبعض أعضاء الجسم كما في حالة الطمث عند المرأة وفي العادات الصحية ، وتقوم على عرف واضح محدد ، وهو عرف يشمل كبل سلوك ، بداية من نظرة الرجل الى ازار المرأة الأدنى حتى مشيتها على الطابق الأعلى للدور فوق رأسه . ومن المحظورات عند الفجر أن ينطقوا بأسماء بعض الكائنات والأشياء ، وبعض الأسماء الأصلية ، وأعضاء البدن ، وكل ما يشير الى الموتى والأشباح .

وهذا السلوك القائم على المنع والاغفال يبرز واضحا في حالات التبرز والتبول ، إذ يحمل في طياته احساسا بالخزي ، وليس ثمة إرغام للطفل على النظافة ، والمشاهد في سلوك أطفال المدارس أنه ثنائي الطابع ، في صلته بنا ينجم عن السلوك المتوقع توسط عندما يجلسون البول أو يمتنعون عن القسو والتبرز ، فالفجر يفزعون من جمع الربالة في دورهم أو الابقاء على الماء المستعمل أو التبرز في داخلها ، ويعتقدون أن طريقتهم فيها أكثر ارتقاء ، وهم في هذا المنع يخشون النقد لما لتلك الأشياء من صلة بالنجاسة .

وعلى أية حال فان الطفل حين يتقدم به الصبر يدرك بفطنته كيف يوقر تلك الأشياء التي يغفلون الاشارة اليها الا في اطار من التمرية اللفظي .

وبينما لا نرى لسواة الدنس أثرا بارزا في نفس الطفل فانه يعرض لها على الدوام ، وفيما يسمعه من حكايات ما يملأ غلله الأسطوري برؤى مفزعة ، وليس لهذه الجربة التي يجمع بها في القيم بما يعن له ما يعنى غفلته عن النظام السائد .

والمجتمع عند هذا الطفل ، وقبل أي شيء آخر هو أسرته وأقرباؤه ، كما أن مولد الطفل يضفي نوعا من النجدة على حياة الأسرة ما دامت التقاليد تقضى بأن يعيش الأبناء في حضي الأب الأكبر حتى يتجبا أول طفل لهما .

ويحتل الطفل مكانة داخل هذا النظام القرابي الذي يقوم أصلا على النظام الرأسي للجنوة حيث يحمل الطفل اسم أسرته الأبوية ، والزواج القرابي هو أساس

التوافق في الجماعة ، وعالم للطفل عند الفجر هو عالم الجماعة التي ينشأ بينها ، وينتمي إليها . وأكثر العلاقات الاجتماعية علاقات قرابية يركز فيها الطفل كل مآثوراته على ذوى القربى من جماعته قبل أى جماعة أخرى من جماعات الفجر . وإن هذا اختيار العراب من قبيل التجاوز .

وتؤدى هذه البواعث الحتمية لتلك العلاقات على اختلافها جميعا الى احساس الطفل العارم بانتماته الى جماعة والتصدى لكل الجماعات الأخرى من غير الفجر ، وإن أثار هذا للتناثى فى مثل هذا البناء الاجتماعى الدعى والتعجب .

ويفوق التطلع الى ايجاب الأولاد التطلع الى ايجاب البنات ، ومن اليسير أن يجد الولد عرابا ، وقد يلجأ الأب الى مسمى ما كمراب لابنته دون موافقة سابقة لصاحب الاسم ، ويحمل طابع البنوة ، ونشأة الأب واختياره لزوج ابنة ، وما يمثل من سطوة العرف ، المثال الذى يتوخاه الابن فى صورة أبيه مثلا يحتذى للرجولة .

أما الأم فهي كم مهمل ، فإذا تخطت مكانتها من الاحمال والطاعة وإداء الأعمال الثقافية والقيام بخدمة الدار فانها هي التى تقوم برعاية الأطفال ، وبالرغم من أن فكرة النجاسة عنها ما زالت مبهمة ، وأنها تخضع لكثير من المحرمات وفترات العزل ، فانها تمثل القوة المائلة فى صلتها بالقوى العليا . فتزداد مكانتها الاجتماعية ارتفاعا كلما تقدم بها العمر فتشارك فى الرأى وتحظى بالتقدير ، وتصبح الحماية ولها السلطان الأعلى فى الأسرة على كثفها .

فإذا بلغ الولد سن العلم أصبح رجلا ، وصار من حقه أن يتزوج ، وتصبح الفتاة هي الأخرى أهلا للزواج ، وللولد من الحقوق ما يفوق حقوق الفتاة ، وعليه من الالتزامات ما يقل عما عليها ، فالفتاة كأنها تخضع لسلطات الأب ، وتقوم بخدمة الدار ، وتبقى فيها فلا تبرحها وحدها ، وعلاقاتها بالرجال تخضع للمنع والحماية والرقابة .

وتضفى هذه الاعتبارات جميعا آثارها على الطفل منذ سنه الأولى ، وتفرس فيه ظاهرا أو باطنا التفرقة بين الذات والوظيفة ، وفى هذا الإطار الاجتماعى الذى تتضائل فيه قيم الذكورة نجد بعض الجماعات من تلك التى تعيش قريبا من عالم من غير الفجر قد تهاوت لديها عصبية الرجولة ونمزق الالتزام الأبوى .

وإذا كان ثمة سنجايا لجماعات قديمة أخرى قد تميزت ببعض ما تتميز به طفولة النحجر فإن من الواضح أن ما أبقي على تميزها وأصلاتها أنها سارت على ما سار عليه الفجر . وهو ما يحملنا على دراسة أثر الرمز والمجتمع والآباء فى تكوين شخصية الطفل .

وليست هناك حدود زمنية لتعليم يحول بين الطفل وبين التدخل فى شئونونه ، وليس لنا أن نستبعد من هذا أن الآباء يفقدون اهتمامهم ما دامت الأحداث تعزز مآربهم ، إذ أن تدخلهم يحتوى كل شيء . أما هذه النزوات المظهرية التى يستجيب فيها الطفل

لغرائزه فان تركوه فيها لحيته فلأن الجماعة تحد منها بما تفرضه من قواعد يعترف كيف يقدرها في علاقته بأفراد أسرته .

ولا تستوى في هذا سلطة الجماعة وقانون الأبوة ، ويسود أن هناك رغبة قائمة لتجنب الأحباط والخضوع ، والتحول عن استعراض السلطة التي تفرضها العلاقات القرابية المتشابكة وتفرسها الجماعة في مشاعر الطفل .

وليس هناك ما يتم عن الأحباط ، ولا حتى ما يوجب النقد اللاذع . وهذه الاستقلالية وهذه الحرية اللتين يدير بهما الطفل شئونه تجعلانه قادرا على الاعتماد على نفسه حين يبلغ الثامنة من عمره ، فيمارس من الأعمال ما يتفق مع نوعه ذكرا أو أنثى ، مما فصلناه من قبل . ويبلغ هذا الاحساس بالذات أوجه ، في نموه بعيدا عن السلطة ، فيما يقوم به الطفل من محاكاة لحياة أبويه .

وتخضع نظرنا للواقع الذي يعيشه الطفل ، وللمدى الذي يقترب فيه من الإقامة أو الاستقرار ، أو البقاء مرتحلا . فإذا كان مقيما فاننا نضرب صفحا عن تلك المؤثرات ، فإذا كان لنا أن نستقطموانف مينة فسيبقى عسيرا أن نفصل بين الطفل الفجرى وأسرته وجماعته ، وكأنما كان لفيبة القمع أثره في دعم الرباط بين الفجرى الصغير وجماعته .

ويبدو أن الأطفال حين يلتحقون بالمدارس في سن صغيرة يكونون أقدر على الاندماج في محيط تختلف فيه المعايير ، ولكنهم في الواقع يبقون قلقيين يحفزهم العداء ، وخاصة بالنسبة لمعايير المجتمع الصناعي ، فليس ما يستهويهم أن يتشربوا نمطا من السلوك تقوم عليه الحياة المدرسية ، وإنما يستهويهم ما تحققه لهم المدرسة من نفع ، وإن لم يكن هذا الاحساس عميقا فان بقاءهم في المدرسة لا يستمر ولا يطول .

وقد تحدثنا عن غيبة الأحباط والتدخل والارغام ، وحتى وإن لم تكن كذلك فان غيبة الاجراء القانوني هي التي تحل تماما محل الأحباط والتميز الذاتي .

راينا ما للبدن من اعتبار ، وما للمداعبات والقبل من أهمية في الصلة بين الآباء والطفل الوليد في فترة من فترات التغيرات البدنية ، كما ذكرنا نظام الأسرة عند النوم ، هذا النظام الذي لا يتلام مع الحيز الذي يشغله الأب والطفل ، ولا يتلام مع الفراغ الذي يصل بين بدن الطفل الصغير وبدن أبويه ، وهو نظام سرعان ما ينتهى ببلوغ الطفل سن الحلم .

والعلاقة بين الآباء وصغارهم علاقة شهوانية في طبيعتها ، لا تستبعد اللذة ، وهي إلى حد ما مرسومة وأن أعوزنها الإثارة ، والألفاظ التي تعنيها تحمل دلالة مدمرة تنسق البدن . ولهذا كانت لها دلالتها الشهوانية الخفية في معاني اللغة عندما يلتبس معناها في هذا الإطار الضيق .

وفي مرحلة متأخرة يبرز الفرع من الخصى ، كما يثور الخوف من انقصاص الصلة بالجماعة وخشية المزلة ، ولا نلبث أن نواجه حينذاك اتجاها ثنائيا لام مسألة

ولام شرسة ، وان كان سلوك الأم ذا دلالة عامة هي الحد الذي تقف عنده الحياة الرضية للفجرى الصغير ، وان كان الواقع اللاشعورى للجماعة يترك بصماته على الطفل الوليد بصورة لا تمنح فيحدد أمكنة معينة لقوة الذكورة فى بدن الطفل حيث تتحكم الدوافع فى إبراز الواقع ، ولا يبدو حينئذ ثمة تباين بين ما هو بدنى وما هو تعبيري وما هو مؤثر ، وما نعرض له هنا هو ما يبدو مثيرا فى أجلي معانيه حيث يفسر لنا دلالة البدن فى الرغبة الى الانتماء ، ومن ثم التطلع الى الحرية .

وتفرض قوة اللفظ والحديث عن الأم الشرسة عديدا من الاخيلة الذهنية ، وهو ما يحملنا الى العودة الى ذلك العائم الرمزى والأسطوري للفجر ، وإلى بعض السمات الانثوية الهامة ، كما يحملنا مرة أخرى الى فكرة النجاسة ، ويجدر بنا أن نصل بين تلك الاخيلة الذهنية وعالم الموت ، وهو ما لم نعرض له من قبل .

وقد لاحظنا أن صفة معينة لها تأثيرها ، ففى وان بدت غائبة تسفر عن نفسها لدى الطفل فى صور جنسية وفى علاقة شهوانية يدركها ميكرا فى اكتشافه للطلاق الجنسية بين الأبوين ، وفى هذا الجو من العصور الخيالية وما يقترب بها من واقع تسيطر على الطفل رغبة عدوانية يحاول أن ينبت من خلالها وجوده باحتذائه عالم أبويه وتقليده لهما . وفسر دور الأم ذلك الاتجاه العدوانى من الأولاد نحو البنات ، الا أننا نرى مرة أخرى اختفاء المؤثر ، وضهور النزعات اللاشعورية والعدوانية .

وأخيرا تبدأ القيود بانتهاء مرحلة الطفولة ، ويصبح التحريم بديلا للحرية ، وهو ما يحدث فى بعض المجتمعات القبلية ، حيث يتم الانتقال الى الحياة الجديدة فى حفلات التكريس بأداء المراسم والاختبارات التى تفرس فى هذا الفتى مقومات التغير وتقرر قبوله عضوا فى الجماعة ، الا أن مجتمعات الفجر لا تقوم بمثل تلك المراسم ، وترى فى الزواج الذى يتم عندهم فى سن مبكرة بديلا لها .

وقد يبدو حينئذ أن العامل الحاسم فى هذه الخطوة عامل خارجى لا يتغير بعيدا عن الصلة القائمة بين الآباء والأبناء ، والواقع أنه فى حالات التبرز والتبول يضمّن انبعاث الخيال ، وتقف الهبات ، ولا يصح السؤال عنها ، ويقوم التمرس بهذا الوضع الجديد الذى يحرر الطفل من متاحف الخيال على انكار مطالب الجسد ، وقمع الجانب الشهوانى فيه . وعلى أية حال فإن الجماعة هي وحدها التى تحل محل الفرد اما بطريقة لاشعورية أو عن طريقه العرف السائد الذى تمرر عن ذاتها من خلاله .

وعند البلوغ ، حين يصبح الطفل رجلا ، فإنه لا يختار زوجة ، وليس له رأى فى هذا الأمر ، وهذا العرف الذى ما زال سائدا فى الهند يحول دون قيام نسق كامل من العلاقات المؤثرة . والاب هو الذى يحدد تاريخ الخطبة والزواج ، فهو صاحب الأمر والنهى ، وهو المثال الذى يتوقع من الفتى الصغير أن يحتذيه .

الثبات الاجتماعي وتمثل القانون

إن المعايير والقيم التي تسير عليها ثقافة ما هي الا تفسير لما لها من ناحية وطريقة تجدد بها ذاتها من ناحية أخرى ، وقد كان على الفجر قبل عيرهم ، وفي حقب عديدة من التاريخ ، أن يتجنبوا ما يقضى عليهم ويسلمهم جميعا الى الزوال ، وقد كانت مقاومة هؤلاء الرحل مريعة قاسية في أغلب الأوقات . والنفرة بين هؤلاء الرحل والمجتمعات الصناعية بادية أكيدة ، وبالرغم من كل هذه التغيرات العميقة التي شملت المكان كما شملت البناء الاجتماعي فقد بقى مجتمع الفجر قائما . وكان عليه امسام هذا التغفل الثقافي الحاد أن يحمي نفسه من وقر هذه الثقافة ومن خطر التمزق ، وقد يبدو أن هذا المجتمع قد اختار لنفسه منذ البداية أن يفرس في ضمير كل فرد من أفراد القدرة على مقاومة هذه الثقافة التي تحيط به من كل جانب . ومن هذا المجتمع من مجتمعات الرحل في حاجة الى بناء يمكنه من أن يتصدى للتمزق ، وأن يتصل في الوقت نفسه بثقافات مخالفة ومعادية ، فالزواج من داخل الجماعة وقاية لها ، ولهذا يطبق تطبيقا صارما ، والتباين مع الجماعات الأخرى هو المحور الذي يدور جوله قانون الجماعة .

والقانون مع أهميته البالغة للجماعة قد يؤثر تأثيرا متباينا في هؤلاء الذين نذرنا أنفسهم له ويحرصون على بقاءه ، فحيث يتوارى الأرغام ويفيد الطفل من تواريه نجد انجاءا لديه للامتزاج بحياة الأبوين وحياة المجاميع ، ومن قبيل ذلك ما نراه في بعض المجتمعات الأسرية العريقة التي تصور الفرد وتحية لاماد طويلة ، وبتمائل هذا الأمتزاج بكل ارضاءاته عند الفجر مع ما للآباء من ملكية حقيقية للبناء .

ويؤدي هذا كله الى القول بأن العلاقة بجانب آخر ما زالت قاصرة ، وما من نمط اجتماعي يتيسر له أن يبرر ليكون وسطا بين غيبة الارغام والاشتواء في العلاقة الطبيعية ، ولا مجال للقول بتفسيخ العلاقات ، أو الانفصال ، أو للتمزق ، أو الانقسام الاجتماعي ، أو التفاوت الطبقي ، ولا يثير تكرار القول غير الحيرة البالغة .

اما ما يبدو للآخرين قصورا فانه للفجر عنصر أساسي من عناصر التماسك الاجتماعي والبقاء ، اما هذه الأخيلة التي تؤدي الى تلك الحيرة ، والتي يمكن أن يكون لها في كافة العلاقات انهي يرتبط بها هذا الفجرى اليافع ، فانها ترتد الى الأساطير والقصص الشعبي والخرافات والروى السائدة .

وحين ندرك امتزاج هذه العلاقات القائمة تصل الى فهم أعمق لما يعنيه الفجرى بكلتي « فرد » و « جماعة » ، وكل ما تبينه من معالم الحياة اليومية ، ومن صلات الآباء ومن عالمه الخيالي يسفر عن الرغبة في تجنب المبادلات الفردية والمؤثرة * وتتوازي هذه الرغبة خلال مرحلة الطفولة مع الأهمية البادية لتبادل العلاقات الطبيعية ، وهي ما ينشده الطفل في علاقاته الداخلية .

فاذا ترك الطفل لأهوانه ، وهو بن أمزته ليعرف حدوده ، وليتعلم كيف يصنع ويقتى ، فذلك لكي يعرف هذا الرحالة الصغير كيف يتصرف ، ولأن هذه المبادلات

تأخذ طابعا جماعيا مشتركا . كما أن هناك علاقات تتناسق بين روابط الطفل الاجتماعية ، بداية من روابطه القربية ، وبين تلك السمة البارزة للحياة الموهوشة التي تجعل منه كائنا يعيش للجماعة ، وهو ما يمكن أن نعتبره على فكرة « التجمع الأسرى » .

وإذا عدنا مرة أخرى الى التناقض بين الطابع الفردى والكل للمجتمع فأننا نرى أن ما تعنيه للفجرى هو الفاية من هذا الطابع الجماعى ، وأن قانون الجماعة يعمل على احتيار الفرد ، وأن ربط الذات بالكل هو الذى يحكم نمو الفرد من خلال العلاقة بين الآباء والأبناء .

وكل ما للارغام من أهمية فى تشكيل الفرد ، وهو أشبه ما يكون بمقعدة ' يديب عند الطفل فى القرب ، لا نجد له فحوى لدى الآباء . فالارغام هو ارغام الجماعة ، حيث يسفر عن نفسه فى سلوك الآباء .

وقد كانت الظاهرة التي سادت عند الشعوب القديمة هي ظاهرة الثورة على الطغوس ، والثورة ضد السلطة ، والحركات الدينية والشعبية الأثيرة .

ولنا أن نتساءل : ما هو موقف الشاب الفجرى من أى صراع ؟

أما وقد تناولنا الإطار العام الذى يشكل كيان هذا الشاب الفجرى فأننا نرى أنه حين يواجهه القلق والحيرة يكون مرده الى الجماعة ، ولهذا فانه يستوعب المحرمات لا شعوريا ، وهى المحرمات التي تبرز له خلال طفولته . فإذا اكتشفنا عالمه بما يحفل به من أخيلة ، وما ينتاب من اسقام ، وما يعتوره من رؤى وأحلام ، فانه قد بدأنا بإجابه صورية ، ولكن الحقيقة تكمن فى قانون الجماعة ، فهو وحده هو الذى يجنبه مخاطر الخيال وحيرة التمزق ، أو أنه بمعنى آخر هو الذى يمزق تلك القوالب الجامدة وعند ذاك فأننا نضع لأنفسنا قوالب لا ندركها ، وإن كنا لا ننكر أن لها مكانها ، بالتناقض الكامن فى ضمير الطفل يضاعف من خطر التمزق .

ومن خلال الظروف تستعيد الجماعة القانون الذى يحكمها ، تبقى على امتزاجها ، فإذا بقي أماننا مثل هذا التنافر فى مجتمع غجرى فإن الصورة الخفية فى قانون الجماعة تتضائل وتبدو تطلعات أخرى من أثر ضغوط خارجية ، تؤدى الى ضياع التميز ، ولا يصبح لديها من أمانة الا أن يعترف بها العالم الآخر من غير الفجر .

الجمع وطفل الفجر

أشرنا أكثر من مرة الى المؤثرات الخارجية التي تلمح عالم الفجر ، والى التغيرات التي يمكن أن تتربها ، والى الانماط التي يمكن أن تحل لديهم محل القديم ، ويبقى أماننا أن نتناول النظرية العامة للتواصل وللتغير الثقافى والسلاى .

وبفض النظر عن الأنظمة السياسية للبلدان التي يعيشون فى ظلها فانهم قد

أصبحوا موضع الرعاية الاجتماعية ، وإن كان نصيبهم منها أقل مما لسواهم ، كما يرون أنفسهم أسرى معايير عالمية قاهرة .

أما الطفل ، وقد رأينا المؤثرات العقلية التي تلم به ، فانه يبدو دانا وكان شخصيته قد أصحلت ، ويرى الناس فيه كائنا ينتمى الى جنس غريب ، فيعربون عما يمكن أن يكون عليه مثل هذا الطفل الذى يعيش مرتحلا ، ومهما يقدموا من وسائل لتعليم والصحة والنظافة والوقاية ونظم الجماعة فان صورته من خلال تلك الرؤيا تبقى غامضة مبهمه ، وتبقى الأوضاع التى يحكمون عليه بها عامة مجردة لا تضع فى اعتبارها حياة الفجرى على حقيقتها ، كما ان المعايير التى يسيرون عليها هى معايير مطلقة .

وما دام المرد الوحيد لهذا كله هو حقيقة العالم الخارجى فان حقيقة المجتمع العجربى قد تفسر بانها صورة عرضى نفسى بتعبيرات جارحة .

وقبل أن نتبين ما يعانى به الطفل الفجرى فى التقائه بشير العجربى علينا أن نتبين ما يحول بخاطرهم على وجه صحيح . فهناك ما يعرف بعلم « تاريخ الطفولة » ، وقد اكتفينا بالحديث عن الطفولة فى اطار الزمن ، من حين يولد الطفل ويتقدم نحو المراهقة ، حتى يكون له دوره فى الجماعة ، الا ان الاتصال بشير العجربى يحمل معنيين مختلفين .

ويبدو ان المجتمعات القديمة - الجماعية - فى تطورهما التاريخى نحو المجتمع الحديث - الفردى - قد ألم بها نوع من التحلل ، وحلت أنماط اجتماعية جديدة محل الأنماط القديمة ، فظهرت الآلة ، وقام نظام قومى للتعليم ، وأدى للتعليم الإلزامى الى اعتبار الطفل كائنا له ذاتيته المستقلة ، ونتوقع منه سلوكا معنيا ينمو فى اطار من الزمان والمكان بعيدا عن الطابع العام السائد ، وهو ما يمكن أن نسميه « تثقيف الطفل » ، وإن كان هناك اتجاه آخر يناقض ذلك ، ويتقيد بحقوق الطفل .

فهل هى الفكرة التى قامت عن الطفولة فى المجتمعات القديمة وخاصة فى مجتمع العجربى ؟ أنها لاتبدو كذلك . ففي تلك المجتمعات كان الطفل جزءا من الجماعة ، وكان بشير خير لها ، وسرعان ما يلم فيها بعمل الجماعة وأنسابها وطقوسها وأساطيرها ويندمج فيها ولا ترى الجماعة أنها فى حاجة الى نظرية للطفولة .

وهذه التفاصيل على قدر كبير من الأهمية حيث تؤدى الى السؤال عن يكون من الأطفال هدفا للتطبيع الذى يتجهج على المجتمعات الأخرى المخالفة . فالمواقف الناجمة عن التعليم المدرسى مثلا تفصح عن الطابع التجريدى للتعليم ، كما تفصح عن اتجاهات قاصرة .

وفى تحليلنا للتكامل الاجتماعى والصورى للطفل الفجرى ما يعيننا على إدراك الأسس الحقيقية لقومات التماسك عند العجربى ، فأى عمل يجب أن يقوم على توفير هذه الروابط الاجتماعية وأى خروج عليها يؤدى الى الافات وفقدان التميز والتزق الاجتماعى ، ومحيط لايجب فيه ترجيبا ، ولا نعد تفكير الآفاق ، وهو تفكير يحتاج

كثيرا من المجتمعات الحديثة ، قصورا في توفير الواقع الاجتماعي المخالف ، ولا نمده نوعا من المروق ، ولكن الافلات من المقومات والمخروج على معايير الجماعة وتوقيدها هو ما يؤدي بالخارج عليها الى تبذره في كلا العالمين على السواء .

وتتجيم هذه المشكلات جميعا عن العجز السائد في القدرة على التعايش السلمي بين نظامين حديثين قائمين للتعدد والشمولية يسفر عن التصبب وينكر للتعدد ويتجه الى للنمطية والعنصرية ، وفي تلك الانبساط الثقافية التي اختفت ماينم عن بعض الحنين الذي يفزو أحيانا نوعا من الأدب الشعبي يبرز في أجمل صورة .

ويقوم المنطق في هذا الاجراء على انكار الحقيقة ، فأى شيء لايجارى النظام القائم ليس من حقه أن يكون له قوام ، والتصنيف والتكامل والضموض هي جميعا أدوات لقيام مجتمع عالمي متجانس ، والسياسة الاجتماعية التي تبصر عنه لا تحاول أن تحل أي شيء على محمل ثقافي مما يمكن أن يكون نبعا للحياة وللتجدد ، ولكنها تحولها بحكم المنفعة والمفاهيم الأخلاقية الى نظام آخر يتوافق مع معايير القهر والارغام ، والمساة في واقعها لاتبدو أن تكون مجموعة أحكام أكثر منها تحليلا للمجتمع وفقا لاعتبارات حقيقة .

وهذا هو تصورنا للطفل والمراهق في هذا النظام ، وهو تصور لا ينتمي للمجتمع الفعري في حقيقته ولكنه يقوم على تصور لمجتمع يحتكر كل مقومات النظام الاجتماعي ، ويفترض هذا التصور التميز والسيطرة التي تثقل كاهل المجتمعات انقدية .

وفي هذا للنظام من المقومات الاجتماعية تغدو حرية العمل للمجتمعات القديمة قاصرة محدودة ، وغالبا يعوزهم الخيار ، ولايتسنى لهم غير القبول والاذعان ، وقد أشرنا الى موقف هؤلاء الفتيان من الفجر حين لفظهم المجتمع الفعري كما لفظتهم المجتمعات الخارجية ، وهنا نضع أيدينا على قاعدة من قواعد التنقيف ، ندعوها « التنقيف الداخلي » ، وهو نمط يمكن أن يكون بديلا للنمط الأصلي ، ويحوجنا الوصول الى مستوى من التوافق الى فترة من الزمن تتساوى مع الفترة اللازمة للتحرر من هذا الفسق القديم الذي لم يكن للفرد أو المجموع عنه غنى .

وايما كان انكار هذا البعد الثقافي سواء بسبب التصبب للسلالة أو إيمانا بالتقديم أو كان نتيجة لنوايا نظرية طيبة تصبح القاعدة التي يقوم عليها هي انكاره لثقافة الآخر ولثقافة المجتمع الذي ينتمي اليه ، ويقوم هذا الرفض على ادراك الخطر الناجم عن هذا التباين ، والرقابة والعقاب هما السبيل الى الضبط الاجتماعي وتنظيمه للفرد في محيطه وفي زمانه . ويؤدي مثل هذا النظام عندما يكون في تمام قوته الى اشاعة الاضطراب في الفرد وفي المجتمع وفي القيم والمعايير الأخلاقية والاجتماعية . وهكذا يغدو للطفل الفعري فريسة الدمار من آخرين ، وهو ما يمكن أن يجعله قريبا مما يخفت لطفل من غير القبر .

فاذا عدنا الى موضوع التعليم بصورة أدق رأيناه في الوقت الحاضر لايتجاوز

المران العضوى للحلال والتغير دون أى عوض. مقابل لنظام بدل الآخر ، وان بقيت صور من التعليم تعل من شأن العجز وثقافتهم .

وعوضا عن اللغة والتميز يقوم التعايش السلى على توفير الآخر بعيدا عن المنصرية والابتزاز .

صور الطفل فى مجتمع الرجل

ومن اليسير ان نقابل بين للقيم العملية لحياة الترحال القديمة وتلك المجتمعات الاستهلاكية الحديثة ، فالامساك بخلا بالمال والادخار والتوفير يقابلها عند العجز اقتصاد مائل فى الصرف والتداول والتبذير . وتستهلك بعض الحفلات كالتعميد والزواج أكبر قدر من الانفاق .

وعلى نقيض ما يقوم عليه منطق ترشيد الانتاج ترى أن الحكمة عند الجماعة تقوم على نبذ تلك الحتمية . وفى فلسفة العمل نواجه ما يمكن أن نسميه لقتصاديات التراخي ومقاومة التراكم ، وما علينا الا أن نستشهد بتعليم الحساب فى المدرسة أو مفردات الجسم لنذكر مدى الصعوبة فى لقامة تفاهم مشترك أو نوع من التبادل بين هذين العالمين .

وتضفى حياة الترحال قوة على هذا التباين ، فمن العسير أن تفهم الرحالة ، وانها لأهانة أن تدمه أفقا ، فالترحال ليس الا حالة أو وسيلة للمعرفة ، فالعبور والسياحة والطريق والانسياح تقف نقيضا للثبات والسكون وكل ما هو قائم مستقر ، والرحيل وقاء للجماعة فى تحركها وفى التحول على هدى ما تلقاه فى طريقها ، ولا يترك الرحل أثرا وراءهم ، ولا يدعون شائبة تفسد المكان أو الطبيعة من حوالهم ، وإنه ليقضى الطبيعة والمكان فى كل منحى .

وعلى عكس اتجاه للمدينة والحياة الحضرية الى الجمع والتخزين نرى التبدد والأسراف ، وعلى عكس الأنزواء داخل الأسيجة والاستقرار نجد التجوال والحركة الواسعة ، كما تفسح الدور والصروح الشامخة والكنايس مكانها للخلاء ، وللخيمة . وغائبا يكون للفن فى حياة الفرد المقيم نامة خيال عوضا عن الحركة الضائعة .

والطفل غارق فى هذا التجوال ، ومالم يكن رحيله ممتدا فان رسمومه تصور حياة المعسكرات والرحلات .

والترحال انماط ، فمنه القديم كما كان فى سهوب الاستبس ، ومنه الدائب كتجوال العجز ، أما ترحال هذا الزمن فمنه الحراك الذى تمليه ضرورات اقتصادية ، ومنه هذا التجوال اليوتوبى الخلاق فى جفوة للمتفعة وحدود المكان فيما نسميه الاسترواح الذاتى ورحلات الترفيه .

ويواجه للفجرى فى تجواله منتجات اجتماعية إقامها مجتمع حضرى صناعى ينكر قيم الترحال ولا يعترف بأصونه ، وفى الحاضر ، كما كن فى الماضى ، تحملهم بعض الدول على التوطن والاستقرار . وليس الفجر قوما يختلفون عن غيرهم فحسب ، ولكنهم يثرون الفزع والقلق أينما يملون ، ولم تعد سبيل الترحال أمامهم ميسرة ، بل أنها لتزداد عسرا وشدة ، مما يؤدى الى ضومور ثقافتهم ، فضلا عن احساسهم بالأحباط ، ومن العسير أن نتنبأ بالمتناقضات التى يمكن أن يؤدى اليها ضومور هذا النمط الثقافى ، فعندما يفتقدون السعة والحركة فانهم يواجهون نوعا من الهيمنة الاجتماعية القاسية تحيط بهم ، حيث يخضع للفجر وغير الفجر لنمط واحد متميز من التنشئة ، واختفاء أحدهما برهان ونذير بما يحيط بالآخر من خطر .

وما من تجربة أو خطة تبنى على حركة هؤلاء الرجل وحاجتهم للتنقل ، مهما اتبع لها من دقة فى تحديد مواسم الانتقال وفقا للزمن والمكان المناسبين ، الا يجب أن تتم وفقا للعرف الموروث عند هؤلاء الرجل ، فقد ظل هذا العرف الذى تتناقله الأجيال جيلا بعد جيل هو الأداة فى نقل المصرفة ، تعبر عنه الكلمة أكثر مما تعبر عنه الكتابة ، فالكتابة أداة صامتة ، وقد توجد ولا يوجد للقارىء ولكن القصة حين تروى لابد لها من مستمع ولها مكانها الأثير لدى الجماعة .

وكان لهذه المعرفة مقوماتها اللغوية التى اكتسبتها على مدى الزمن من خلال الأساطير والقصة والرواية ، وهو ما يختلف تماما عن الكلمات والصور التلفزيونية الحادثة ، حين تطفى على حسن الاستماع ؛ وكما جاء اليها العصر الحاضر بالقاذفات فقد جاء اليها أيضا بطوفان من الرموز والأشكال ، مما أدى الى التناثر الذى يعوق الكشف عن فحوى الاقصوصة فى حينها ، ويفصم الصلة بين للتكلم ومستمعيه . وقد يتأتى للمتكلم فى مثل هذه المناسبة أن يتحدث عن الحواء فى أجهزة الاعلام حين تضع أشكالها ورموزها وتفرض سلبيتها التى تتناقض وتختلف تماما عما تضفيه المشافهة ، تلك الوسيلة القديمة التى تضفى على كل كلمة معناها وفحواها وقيمتها من الاهمية ، وهذه المشافهة التى تتحرك من خلالها كلمات هؤلاء الرجل قد عفى عليها الزمن وحل محلها نمط من الرسائل للتدخل لا قيمة لها ولا معنى .

خاتمة

وقد أفرز التوافق والاستيعاب القهرى وعيا جديدا بين الفجر بدأ فى أوروبا قبيل الحرب العالمية الثانية ، يلمر حول التميز للقوى ، وأنهم شعب له كيانه وأرضه القائمة حقا فى عالم الرمز ، هى « رومانستان » ، ولم يستثن التحصن النازى الأطفال مما ألم بذويهم ، وكانت حالة الفجر فى أعقاب الحرب قد تأثرت بتلك للنية المبيتة للتضاء عليهم ، ومما ضاعف من عنائهم ما كان من عناء هذا الوضع الاجتماعى الجديد وقسوة الاشراف والهيمنة الاجتماعية التى يولجتها ، فضلا عن العداء والجهل بهم من قبل غيرهم من الأقوام الآخرين .

ويمبر عن هذا الوعي الجديد بين الفجر تلك الصفوة من أقوامهم المنهن مطالبون بحق الاعتراف بوجودهم ، وبفض أى تفرقة عنصرية بينهم وبين غيرهم على المستويين الفردى والاجتماعى ، والاعتراف بهم كشعب له قوامه للتمييز . وكل ما يرمون اليه أن يتقبلهم المجتمع ، دون أية محاولة لاستيعابهم أو القضاء على ذاتيتهم ، وقيام علاقات مشتركة متوازنة بينهم وبين غيرهم .

وفى هذا المحيط من المتباين بين المجتمع الفجرى القديم وهذا الوعي الجديد يواجه الطفل الفجرى مصيره ، ليتخطى حواجز الجماعة ، ويبقى على تميزه وذاتيته دون تغيير .

وكل ما يتطلبه هذا التغيير حتى يأخذ مجراه أن يقوم على وعى مشترك ، وأن يصون فى الوقت نفسه وعلى مدى الزمن وجودهم بلا هيمنة أو توجيه لاجتماعى يحجب أعرفهم ، وأن لا يكون للحمية التاريخية ما يقوض وجودهم تحت وقر المعايير السائدة للتجانس العام .

وقد قيل ان الطفل الفجرى ينف سدا مضيقا يحمى الجماعة من أى دخيل أو طارىء .
الا أن الصورة الطارئة لم تعد صورة الطفل المنيع الواقى لجماعته ، ولكنها صورة هؤلاء الأطفال حين يبرزون كما تبرز العنقاء .

خلق القيمة

ومجتمع الإسكيمو الكندي

صار من المسلم به في وضع نظرية المجتمع ، سواء كان ذلك بالأسلوب الأكاديمي أو بغيره ، أن يتم فحص القيم على أساس القاعدة والمثال وكذلك على أساس المكافأة والعقاب ، ثم تتم دراستها بالتقليد أو بمضاهاتها مع نموذج ، هذا ويزداد فهمها بالمزج على نحو ما بين الرغبة في الحصول على تقبل الآخرين والخوف من العقاب ، وأيضاً الرغبة في التشبه بالنموذج ، الأمر الذي يكون مرده اما للتأكد من استمرار دفع النموذج واما لاتضاح الحاجة للاستعانة بنموذج أخسر أقوى قد يتيح قدرا أكبر من الفائدة . كل ذلك واضح لا لبس فيه ، وأرجو أن يكون صحيحا حتى الآن .

برغم ذلك اعتقد أن ما سبق لم يقدم إجابات على العديد من الأسئلة التي من بينها : لماذا يتم اختيار بعض قيم النموذج وتهمل الأخرى ؟ وكيف تكتسب القيم معاني أصيلة وتعمل وظيفيا بشكل ذاتي في غير ارتباط بقيم النموذج وأخيرا كيف يصبح الأطفال متأثرين بالخطر بحيث يكونون أكثر تعرضا للمواخظة في بعض حالاتهم منهم في حالات أخرى ؟ في اعتقادي أن الإجابة على هذه الأسئلة يمكن أن تتضح من خلال عمليات أخرى غير مباشرة ، بل ربما من خلال عمليات من النوع الذي يكون التنبه له عادة أقل منه في العمليات السابق الإشارة إليها وتهدف هذه المقالة وصف بعض هذه العمليات على النحو الذي شاهدها عليه في مجتمع الإسكيمو الكندي ، ولما كانت هذه العمليات فيما يبدو - رغم علم تأكدي - تتميز أساسية في جميع النظم الاجتماعية فسوف نجدها في مجتمع الإسكيمو ، إذا أمكن لنا أن نلاحظها ، قد ترسبت بأشكال تدعو للانبهار حقاً ، كما أنها في الوقت نفسه من الشفافية والرقّة بحيث أمضيت بينهم اثني عشر عاماً قبل أن أكتبها .

الكاتب : هيت . ل . برينجز

استاذة الأنثروبولوجي في جامعة نيويورك لاند التذكارية
ومقرها سان جونز بكاليفورنيا يكتبها كتبت الكثير من
الاسكيو (الانويت) . ومن بين ما نشر لها خلال سنة
١٩٧٠ «أبدأ لا يفضون» وفيه تصور إحدى أسر الاسكيو .
كما ساهمت في الكتاب الذي أصدره الناشر ب . جولد
« نساء في الميدان بموضوع أممته » تجارب أنثروبولوجية»
سنة ١٩٧٠ .

المترجم : محمد رياض عبد السافي

لواء أركان حرب ، ماجستير في العلوم العسكرية من كل
من مصر والاتحاد السوفيتي ، دراسات في فنون القيادة
والادارة في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية .
ماجستير في ادارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بمصر
كلية « انويت » يطلقها الاسكيو على أنفسهم

موضوع هذا المقال لا يعتبر غريبا على المهتمين بمسائل التحليل النفسي ، فهو
يستمد فكرته من أمرين ، أولهما أن الحوافز التي تدعم السلوك المقبول اجتماعيا
يمكن أن تكون مركبة كما يمكن أن تكون متناقضة ، والأمر الثاني أنه بينما يمكن معرفة
ما هو صواب وما هو خطأ عن طريق القول وأيضا يتعلم الفرد كيف يعدل من
سلوكه بتقليد الآخرين حتى يصبح سلوكه مقبولا فأننا نجد أن القيم تكتسب أصالة
ومعاني وحوافز ذاتية وبذا تتغلغل داخلنا وبالتالي تكون كما لو أعيد خلقها في صورة
عديدة من تجارب مشحونة عاطفيا وأكثر تنبها . وبتعبير آخر يمكن أن نقول أن القيمة
ببساطة هي الحافز الخارجي الذي يقرر « ما يجوز » و « ما لا يجوز » والذي يستمر
حتى يشحن عاطفيا . هذا ونجد في مجتمع الاسكيو أن كثيرا من هذه الخبرات
الشاحنة تتكون من مباريات صغيرة يشترك في أدائها الأفراد ، أو من طقوس تنفذ
بشكل تلقائي ، ولكن الغريب اللافت للنظر فيها هو التناقض والتكرار في كل ما يتعلق
بسيرها لا في جماعة بينها ولا خلال فترة زمنية محددة وإنما في جميع المباحات وعلى
مدار الزمن . ومن هنا تتضح أهميتها في تعليم الأطفال وفي توجيه الصراع حول
القيم بين الكبار وما يقوم بينهم من علاقات أيضا . وفي هذا المقال سوف أعرض لوصف
بعض هذه المباريات ، وسوف أوضع كيف أن ما تتسم به هذه المباريات من تظاهر
وغموض وتناقض يمكن أن يماون في خلق ما بنفسيات الكبار من عقد وتمزق وضعف
وكيف أن من خصائص هذه العملية يمكن أن يسق الأسلوب المتوازن في تطبيق
القيم الأساسية المنبثقة من تراث الاسكيو .

ولنبدا بالتمنن في مباراتين اسميت أولاها « مباراة التوجيه بالأسئلة » وفيها :
الخالة (سيدة متوسطة العمر تقول لابنة أختها البالغة أربع سنوات من العمر
والتي عادت لتوها الى المخيم بعد أن قامت بزيارة أمها المريضة في مكان بعيد) : ما أجمل
هذا القميص الجديد الذي ترتديه (قالت ذلك بصوت فيه غبطة مقرونة بانفعال
شديد) .

بنت الأخت (تبتسم في سعادة)

الخالة (بصوت فيه تحد بض) : لماذا لا تموتين حتى أستولى أنا عليه ؟

بنت الأخت (تنظر الى خالتها بوجه باهت اللون)

الخالة : ألا تريدان أن تمويني ؟

بنت الأخت (ترفع حاجبيها بحركة فيها إيجاب) (بمعنى أنها لا تريد أن تموت)

الخالة : ألا تريدان أن تموتين (ثم بصوت تحريض) : موتى حتى أستولى
أنا على القميص (ثم تمد يديها تجاه القميص بعنف مبالغ فيه وأصابعها متقلصة
كالمخالب) .

بنت الأخت (تنظر الى خالتها بوجه باهت)

الخالة (تغير موضوع الحديث) : هل رأيت أخاك الذي ولد حديثا ؟

بنت الأخت (تبرق عيناه في سعادة وترفع حاجبيها بإيجاب)

الخالة : هل تحبينه ؟

بنت الأخت (ترفع حاجبيها في سرور)

الخالة : هل حملته على ظهره ؟

بنت الأخت (ترفع حاجبيها وتبتسم بسرور)

الخالة : هل تحبينه ؟

بنت الأخت (ترفع الحاجبين وتبتسم)

الخالة (بصوت فيه تقزز مغالى فيه) : أنت تحبينه ؟ لماذا لا تضمينه في سروالك
وتغدفين به وتقتلينه ؟ (قالت ذلك بصوت هامس فيه تحريض ، ثم دفعت كتفيها
الى الأمام لتوضح للطفلة الطريفة الصحيحة لذلك) .

بنت الأخت (تنظر الى الخالة بوجه باهت)

(وتستمران على ذلك ، ويتكرر موضوع الحديث عدة مرات) .

المباراة الثانية ، وقد أسميتها « هل أؤذيها ؟ » :

وفيها يتكون اللاعبون من خالة دون العشرين من عمرها وابنة أختها وهي في
الثالثة من عمرها ، وكلتاها في منزل الطفلة ومعهما أبواها وأخت لها عمرها ست
سنوات . والخالة في زيارة الأسرة .

الخالة (تضرب الهواء بقبضتها في اتجاه الطفلة ذات الست سنوات موجهة
كلامها الى الطفلة ذات الثلاث السنوات قائلة) : هل أؤذيها ؟

الطفلة ذات الثلاث السنوات (تصرخ بصوت حاد وتضرب الخالة بيديها)
الخالة (تتأوه كما لو كانت تتألم حقيقة وتنسحب نحو باب الغرفة)
ثم يتكرر هذا الموقف عدة مرات

ولذلك أن أم الطفلين علفت أمامي على هذا الموقف بأن قالت وعلى وجهها ابتسامة هائلة : انها (تقصد الطفلة ذات الثلاث السنوات) شعرت بأنها الحامية لاختها » (انظر بيرجس ١٩٧٠ ص ١٧٣)
وفي مناسبات أخرى تقوم الخالة بتوجيه قبضتها نحو الطفلة ذات الثلاث السنوات كأنها متمتدى غنيها ، حينئذ يضرب الأبوان ال واء في اتجاه الخالة دفاعا عن طفلتهما .

كان الهدف من هاتين المباراتين هو الانصاح والتعبير دراميا عن صراع قيمتين تنظمان حياة الاسكيمو وتجعلان لها معنى . انها ركائز الحياة اليومية لديهم ، بمعنى انهما تتجليان في شتى اشكال السلوك لديهم حتى لو كانوا يهزلون ، وتهتان الاطر التي يمكن من خلالها ترجمة احساسين افراد منهم ودوافعه ، وتلك الخاصة بالآخرين أيضا . انها رواية حياتهم والآن ما هي هذه الركائز ؟

الركيزة الاولى تتعلق بالأخذ ضد العطاء ، وهذه يمكن أن تخلص في أن الناس يسرهم أن يملكوا أشياء جديدة لأن تملك الأشياء أو أخذها من الأمور التي تجلب لهم السعادة ، هذا من ناحية أما من الناحية المضادة فانه من الخطر امتلاك الأشياء ، لأن الآخرين سوف يضرعون الحسد ، وقد يدفعهم حسدهم الى إيذاء أو تدمير تلك الأشياء ، وعليه فإن السبيل الوحيد لتلافي هذا الأذى حتى يحمي المالك نفسه يكمن في إعطاء الآخرين بعض ما يملكه ، بمعنى أن يقتسم معهم تلك الأشياء ، أي أن يكون كريما .

أما الركيزة الثانية فتتعلق بالتوجيه ضد الإيذاء ، أو بتبصير أصرح بالحب ضد القتل . وهنا لكي يمكن إبراز المضمون الكامل لهذه الركيزة لا يصح أن نكتفي بمباراة واحدة ونهمل الأخرى ، إذ انهما معا تقولان بأن الحب عكس العداوة وابتغاء الأذى ، والإنسان الذي لا يشعر بالحب قد يشعر بالميل للتدمير ، أو بمعنى أشمل أنه في حين أن الناس قد يقومون بالقضاء على من لا يحبون فانهم قد يحمون من يحبون وأنا عن نفسي اقرر أن من الممكن أن أكون حامية بشكل فعال لمن أحبه .

أوضحت فيما سبق أن هذه الركائز تستمد أصولها مما يعتنقه الاسكيمو من مبادئ ومعتقدات ، وانها بذلك بمثابة الأطر التي يتبين الناس من خلالها الأحداث ، وما المباريات وأشباهها مما سبق ذكره الا وسائل لتجسيد مضمون هذه الركائز أمام الأطفال فيرونها في شكلها الدرامي بأسلوب حي ولكن فيه بعض المبالغة ، وذلك ليتعرفوا من خلالها عن ماهية الأحداث التي تكون محط الاهتمام من الكسار وماذا يعني كل حدث منها ، ومن ثم ترسب في أعماقهم مفاهيمها وتنظم ملكات ادراكهم على أساسها حتى تتسجم في النهاية مع تلك الخاصة بالكبار .

كما أن للمباريات دورا يفوق ما تقدم بكثير ، فمن طريقها يندمج الأطفال عاطفيا في عوالم الكبار الاجتماعية والنفسية ، وذلك على النحو الذي استبان في المباريات الأولى ، فلقد وضحت فيها العلاقة بين العداوة والجشع من ناحية وبين الموت (القتل) من الناحية المقابلة ، وكان ذلك بشكل مباشر لا مواربة فيه ، فلقد كان قبض الطفلة

هو ما تظاهرت الخالة بالرغبة في امتلاكه ، وكان المطلوب أيضا موت الطفلة نفسها وموت شقيقها الرضيع كذلك ، بأن تقوم الخالة بتنفيذ عملية القتل الأولى ، وأن تقوم السفلة بالثانية ، وكلا الأمرين مخيف الى أقصى حد ، ويزيد من بشاعتها ما فيهما من صدى لاحساس الطفلة بالعداء لشقيقها الرضيع ، وكذلك من فرط احساسها بالملكية حيال ما تمتلكه فعلا ؟ وهكذا نجد أن مثل هذه المباريات دورا في توعية الطفلة وتبنيها ل احساسها الدفينة المرفوضة من المجتمع . هذا وقد اتضح هذا الشيء نفسه في المباراة الثانية ، وذلك من تصرف الطفلة حيال اختها رغم ما تكنه لها من عواطف متناقضة ، وذلك عندما تعرضت للأذى من خالتها الأثرة لديها . من كل ذلك يتضح دور المباريات في تهينة جو عاطفي شامل يتعلم فيه الأطفال ماذا يعنى أن يمتلك الإنسان وأن يخسر وأن يتعرض للأذى ، كما يتعلمون أيضا الخوف من الأذى والخسارة ، ويفهمون ما للامتلك من قيمة ، ومن ثم ينمو لديهم الاحساس بالرغبة في أن يحمو الآخرين اذا تعرضوا للخطر أو الأذى . ومن هذا المفهوم يستمدون مواضع هذه التمثيليات ، مراعين فيها عنصر الاثارة الذى بدوره قد تعطى أحداثها معنى مخالفا أو لا تعطى أى معنى على الإطلاق ، اذ لا جدال في أن القيمة المكتسبة على أثر تهديد عاطفي بالخسارة تعتبر قيمة ذات حوافز أصيلة ، بمعنى أنها تكون ذات معنى مستمد من ذاتها ، وليست شيئا مما يمكن فيه التقليد أو الأذعان .

ويجدر بنا هنا أن نلفت النظر الى أن من القيم المستقاة من مباراة التوجيهية بالأسئلة تلك القيمة المتعلقة « بالتملك » ، مع أنها غير مقبولة في مجتمع الاسكيمو ، اذ أن المعطاء هو المقبول لديهم ، أى أن من خصائص المباريات أنها تعلم أو تنزع قيما سلبية (غير مقبولة) ، كما تفعل ذلك أيضا بالقيم الإيجابية (المقبولة) . وفي رأى أن هذا أمر لا يأتى مصادفة ، لأن الاسكيمو يعتقدون أن بإمكانهم اختبار التطور الأخلاقي للطفل عن طريق « اغرائه » بالانصاح عن القيم السالبة ، الأمر الذى لا يحدث في حالات قليلة وإنما يحدث - فيما اعتقد - في غالب الحالات . والمباراة التالية تعطى مثالا لهذا الاختبار ، وقد أسميتها « هذه هي القطعة الأخيرة : خذها لتأكلها ،

ثم معها طفلتها ذات الثلاث السنوات قامت بزيارة مخيم به عدد من الناس ، ولهذه الطفلة أخت عمرها أربع سنوات تلمب مع أطفال آخرين خارج المخيم)

الأم (تعطى ابنتها ذات الثلاث السنوات قطعة من الحلوى وتقول لها بسعادة زائدة مبالغ فيها وبصوت هامس فيه اغراء) : كليها بسرعة ، ولا تخبرى أختك لأنها القطعة الأخيرة !

الطفلة ذات الثلاث السنوات ، (تقسم الحلوى الى قطعتين ، وتأكل واحدة ، وتخرج بالأخرى لتعطىها لأختها) .

الأم (تقول للحاضرين بابتسامة راضية ، وربما في مرح) : انها لا تحتفظ قط بشئ لنفسها ، انها دائما تقسم .

تضمنت هذه المباراة اختبارا للطفلة . ولقد تصرفت الطفلة تصرفا صحيحا لاحظته الجميع وأقرره . ولكن المباراة تضمنت أيضا شيئا أكبر من هذا بأن خلقت داخل الطفلة صراعا من نوع معين من الضروري أن تجد له حلا . هذا وفي رأى أن خلق هذه الصراعات واستمرارها من شأنه أن يسهل الى حد بعيد تعلم الأطفال للقيم الإيجابية ، كما يعمل على اتباعهم لها طيلة حياتهم .

واؤكد هنا أن الصراع النفسي حول قيمة ما شأنه أن يحفز الإنسان - في ظروف خاصة - على التمسك بتلك القيمة . بل إن أثر هذا الصراع قد يكون أكثر أهمية من حيث أنه يؤدي إلى حدوث التقويم ولكي يحدث ذلك لابد من توفر الشروط الآتية :

(أ) أن تكون القواعد واضحة دائما عن أي القيم المتصارعة مقبولة اجتماعيا ويلزم مساندتها ، (ب) أن تكون وسائل المجابهة في هذا الصراع ميسرة ، (ج) توفر الخطر المانع لأي اتجاه نحو ممارسة القيم غير المقبولة ، (د) وأخيرا أن يقع الناس جميعا تحت طائلة هذا الخطر ، أي أن يخشوه .

وجميع هذه الشروط قائمة فعلا في مجتمع الاسكيمو التقليدي . وقد هيأت المباريات التي أشرت إلى بعض أنواعها المناخ المناسب لخلق هذه الشروط ، ولكن هذا لا يعني أن المباريات كانت هي السبيل الوحيد أمام الاسكيمو لخلق الصراع بين القيم ، لأن من المؤكد أن هناك تفاعلات أخرى من النوع الذي يحدث عادة بين الأفراد في واقع حياتهم لها دور أيضا في خلق هذا الصراع ، ومن بينها - طبعا - اختلاف الميول وما ينتج عنه من خلافات بين الناس . أما دور المباريات (وما تتمخض عنه من تمثيلات) فيعني أساسا بتجسيد نواحي الصراع وبلورتها بل يعني بالمبالغة فيها في أحيان كثيرة ، من ذلك ينضج أن القيم الأثرة لدى الاسكيمو التي تعتبر محور حياتهم كالرعاية والتوجيه وكف الاعتناء . والذاتية وغيرها تبنى على دعائم من المشاعر المتناقضة التي إما أن تخلق جزئيا أو تنصعد خلال مشاهد التمثيلات .

في المباريات السابقة استعرضنا أمام الطفل القيمة « الصحيحة » والقيمة « الخاطئة » الواحدة منها إلى جوار الأخرى ، وكان عليه أن يختار بينها ، فإذا أسار الاختيار يكون من الجائز تجاهل اختياره أو احتماله مؤقتا أورده بانتسامة ، ولكن لا يجوز بأي حال قبول الاختيار الخطأ . وهنا يلزم تأكيد ضرورة توافق ما ينقل للطفل من خلال المشاهد التمثيلية من توجيهات صحيحة مع ما سبق أن اكتسبه في مجالات أخرى منعا للتعارض . وبرغم أن الاسكيمو قد لا يرقون دواما في حياتهم العادية إلى مستوى المبانيء والمثل التي يؤمنون بها فإن الخلاف حول هذه المثل ضئيل بينهم جدا ، ونتيجة لذلك أن الشرط الأول اللازم لاستخدام الصراع النفسي بشكل بناء محقق عندهم لدرجة كبيرة يسبب عقم الخلاف حول أي القيم تعتبر مقبولة اجتماعيا لديهم .

وعن الشرط الثاني الذي يقضي بتوفر وسائل المجابهة في الصراع نجد أنه تحقق فعلا ولكن جزئيا ضمن مشاهد التمثيلية ، بمعنى أن التمثيلات التي من هذا النوع تعتبر من وسائل المجابهة المطلوبة ، فضلا عن ذلك أن هذه التمثيلات لا تجعل الأطفال داعمين بشأن القيم غير المقبولة فحسب ، ولكنها تهيء الفرصة للتعبير عنها في جو آمن اطاره العام « دعنا نظهار » ، ومثال ذلك ما حدث بيني وبين طفل عمره خمس سنوات لعب معي تمثيلية أسميتها « سوف أسرقها » ، فقد جلس هذا الطفل على صندوق أطعمتي ، ثم أخذ يمد يده داخله ويأخذ صنفا من الأطعمة بعد الآخر وهو يقول لي « أنظري يا بني سوف أسرقها » . وطبسي أن يكون رد الفعل الصحيح من جانبي حينئذ أن أظهار بالانزعاج وأن أبالغ في انزعاجي ثم أضحك ، وبعد فترة مناسبة تناول الطفل قطعة من الطعام ، ولملح قد وضج من هذه التمثيلية أن بطلها ، وهو هنا للطفل ، قد أسعده أن يزيح قدرا مما يحسه

من حسد وجشع حقيقتين بعد أن أفصح عما بنفسه ، وأراحه أيضا ما أعلنه عن طريق المداعبة أمام المشاهدين ولنفسه من أنه إنسان مؤتمن وديع لا يمكن أن يقدم على عمل قبيح كالسرقة ، الأمر الذي كوفئ من أجله بالحصول على قطعة الطعام التي كان يطعم فيها .

ومباراة التوجيه بالأسئلة السابق الإشارة إليها تعتبر حالة مشابهة ، إذ بالرغم مما أصاب الطفلة من ذعر قد يكون راجعا إلى الإفصاح علنا عما تكنه من مشاعر يرفضها المجتمع نجد في الجانب المقابل أنها أيضا ربما وجدت فيما حدث نوعا من التنفيس عن مشاعرها الدفينة ، فهدأت ، ثم اطمانت ، وزاد اطمئنانها حين اكلموا لها مرارا أن ما قالته خائفتها لها كان من قبيل المزاح . هذا وفي جانب آخر قد تأخذ الطفلة كلام الخالة كما لو كان « أنت في خطر » ، أو قد تفهمه على أنه « إن أبوك يحبنا كثيرا حتى لقد اشترى لك هذا القميص الجميل الجدير بالامتلاك » ، أو « لقد أصبحت فتاة كبيرة حقا حتى صرت قادرة على حمل أخيك » . بالإضافة إلى ذلك نجد أنه على المستوى الأعمق يمكن أن تأخذ الطفلة مزاح الخالة على أنه تعبير عن حب الجماعة لها ، ربما عن تفتهم بها أيضا .

والاسكيمو لا يمزحون عادة مع الغرباء عن دائرتهم ، أي لا يمزحون مع من لا تربطهم بهم أية علاقة ، ولا مع من يشعرون ازواجهم بالهرج أيضا . وترتبط على ذلك لو أن الحالة لم تكن تثق في أن الطفلة لن تقسم على قتل شقيقها الرضيع ما كانت تجرؤ على أن تفوه بما قالته لها . ومن هنا نجد أن تمثيلية التوجيه بالأسئلة فيها الكثير مما يمكن الطفل من مجابهة أحاسيسه ورغباته المتناقضة .

أما الشرطان الثالث والرابع الخاصان بالاستخدام البناء للصراع ، وهما عن وجود حظر قوي قادر على منع القيم غير المقبولة من أن تلعب دورا وعن ضرورة خضوع الناس جميعا لهذا الحظر ، نجد أن أحد أساليب الحظر يختص بالعقاب البدني ، وهو ما سبق وصفه في المباريات . ولقد اتضح لي أن الاسكيمو يخافون هذا النوع من العقاب أشد الخوف . كما اتضح لي أن هذا الخوف يمكن أن يتولد لديهم بطرق عديدة تتعدى تقطيعها في هذا المقال (انظر بريجز ١٩٧٥ - ٧٨) . لذلك فإنهم يلجأون بدلا منه إلى أسلوب في الحظر أشد عنفا ، وهو « العزل » أو « الإهمال » البدني والماطلي . لذلك وإيمانا منهم بجدوى هذا الأسلوب في العقاب نجدهم ينظمون المباريات بحيث تتضمن ما يولد لدى الأطفال الإحساس المماطلي . بما يمكن أن يصيبهم إذا ارتكبوا ما يرضهم لنواحي هذا الحظر .

ومثال ذلك التهديد بالترك في ظروف مخيفة ، كان يقول رابعهم وهم في الخلاء بالقرب من مكان به كلاب ضالة « سأترككم هنا وحدكم » ، أو قد يقول لهم ذلك وهم يقطفون الثمار في منطقة التلال بعيدا عن المخيم وعن الإعيان ، وأحيانا يقال هذا الكلام لسبب واقعي ، وهو إرهاب طفل متخلف لكي يسرع ، وفي أحيان أخرى يقال بقصد التسلية إذا كان خوف الطفل مسليا فعلا أو تقبل ذويه ذلك بالمحبة والاعزاز . وفي المباراة التالية مثال مشابه لما يمكن أن يحدثه الإهمال من أثر في الأطفال ، ولقد أسميتها « أين أبوك » ؟ وتتكون ببساطة من سؤال طفل « أين أبوك ؟ » ، ويكون التصرف بعدد وفقا لإجابة الطفل أو صمته . والمباراة بهذا الشكل يمكن أن تقيد في تعليم الطفل شيئا عن الجغرافية فقط . أو لاختبار إدراكه

الجغرافية والحوادث معا ، كما انها تعتبر واحدة من وسائل كثيرة من تلك التي تقيد في تنبيه أحاسيس الأطفال حيال ذهاب وقدم من يحبون من الأشخاص ومراقبة احتمال تعرضهم للاهمال (يشتمل كتاب بريجن سنة ١٩٧٥ بعضا من تلك الوسائل) . وفي سير هذه المباراة يتبع السؤال الأساسي بأسئلة أخرى مثل « هل أخطأت وطلنت أن أباك سيمود ؟ » ، « هل طلنت خطأ أنه سيحضر لك شيئا ؟ » بهذه الأسئلة يمكن للسائل أن يجعل الطفل يشك فيما اذا كان أبوه سيمود أم لا . هذا وقد توجه هذه الأسئلة لأسباب أخرى ، منها مثلا التعرف على ما اذا كان الطفل مدركا لحقيقة ما يحدث ، أو ما اذا كان بمقدوره السيطرة على مشاعره التي ارتبكت ، ونعلمه كيف يسيطر عليها ، وقد يكون الدافع اليها اتخاذ الطفل أداة للتسلية لا يديه من طرف وبراعة ، وقد يكون المقصود أيضا تعذيب الطفل خصوصا اذا كان السائل يكن له نوعا من العداء . وأخيرا قد يكون الدافع لها كل هذه الأسباب مجتمعة ، ولكن كائنا ما كان الدافع وكائنه ما كانت النتيجة فإن ما يكتسبه الطفل منها مضافا الى ما سبق أن اكتسبه من خبرات في مناسبات أخرى سابقة سوف يصيب الطفل بقدر من القلق قد يزيد أو ينقص ، ولكنه على أي حال يطن في أذنه كما لو أنه يقول « قد يكون الاهمال أمرا حقيقيا ، وقد ينعدم الحب ، وقد يكون كل هذا من نصيبك » .

وأخيرا هناك أنواع من الخبرات ومن المماريات تعمل ، لكن بطريقة غير مباشرة على زيادة الاحساس بالخوف من التعرض لنواهي الحظر . وهذه الخبرات تولد ثلاثة أنواع من الخوف : الخوف من المحبة (وهو الخوف الذي يجعل الأطفال يرغبون أو انعدم الحب وبالتالي يخافون هذه الرغبة للخطرة) ، ثم الخوف من أن يكونوا غير محبوبين (وطبعي أن يفقدوا الحب بسبب ذلك الخوف) ، وأخيرا الخوف من اعتداءاتهم هم أنفسهم (لأن من بين المساويء العديدة للاعتداء أنه قد يجلب الخسارة) . واتد سرحت هذه المخاوف والظروف التي تعمل على خلقها في مكان آخر . باسهاب (بريجن ١٩٧٥ - ١٩٧٨) . أما في هذا المقال ، فسأكتفى فيه بشرح أبسط الأنواع الثلاثة ، وهو الخوف من أن يكونوا غير محبوبين .

والمباراة التالية اخترتها لأنها تساعد في خلق الظروف الخاصة بهذا النوع من الخوف ، واسمها « أنت لا تصلح لشيء » ، وهي مباراة شرقية لم أشاهدها في الجليل الأوسط ولكن شاعرت ما يشبهها في المنطقة الوسطى بغير تصميمي في أحداثها ، الأمر الذي اعتقد أنه من خصائص الدعاية لدى الشرقيين :

الأب : لابنه الذي يبلغ العامين من عمره في صوت يتظاهر فيه بالقرف والعداء والرفض) : أنت لا تصلح لشيء .

الابن (بغضب وهو يعض على نواجذه) : أنت (بمعنى أن الذي لا يصلح لشيء هو أنت) .

الأب (مقلدا صوت ابنه) : أنت

الابن : أنت

الأب : أنت

الابن (بتلك النبرة الناشجة) : أنت لا تصلح لشيء .

الأب (بصوت فيه قرف) : أنت لا تصلح لشيء .

بهكذا تستمر المباراة :

الابن (بعد فترة يبدأ في الصراخ في وجه أبيه بتلك الكلمات نفسها وبصوت غاضب) .

الاب (يضحك ويتودد لابنه في حب ، ثم يتوقف) .

ورغم ما قد يتبادر للذهن من أن مثل هذه المماريات تعطي على الدوام نتائج سلبية فإن الذي يحدث هو أنها تعمل على تنمية احساس الطفل بأن من الممكن أن يكون محل حب الآخرين ، وهو أمر لا يحدث في بعض الأحيان فقط ، وإنما في أغلبها . وعلى العموم فإن الشيء الهام هنا هو أن الطفل سوله اقتنع بأنه محبوب أو غير ذلك أو لم يصل الى اقتناع محدد فإن من المؤكد أن موضوع محبة الآخرين له قد أثر معه على أنه أمر هام جدير بالتمتع ، بل تحول ليكون مشكلة فيها نوع من التهديد له ، وذلك على الوجه الذي وضع من صرخات الطفل الذي لم يبلغ سوى عامين من عمره في المباراة السابقة . وفي تقديرى أنه رغم محاولات الأب المتكررة لتهديته وطيباته فإن تيارا داخليا عميقا من الشك سيبقى ملازما للطفل وجاعلا من موضوع حب الناس له البؤرة التي تقلقه بقية عمره ، فيصبح شديد الحساسية تجاه أى أمر له علاقة بهذه الناحية في كافة أنشطته ، وق ينتهى به الأمر الى أن يظن أنه من الممكن أن يأتى اليوم الذى يجد فيه نفسه وحيدا غير محبوب وغير مرغوب فيه ، هذا وفى مجتمع الاسكيمو الكثير من التواعد على الأهمية الفائقة التي يصفونها على اكتساب محبة الآخرين ، ومن أمثلتها : السلوك الامتلاكي والحساسية تجاه الرفض والخوف المتفشى فيهم فيما يتعلق بالعزل (بريجس ١٩٧٥) ، كما يسود الكبار أيضا الخوف من أن يترك الواحد منهم الآخر فى الخلف ، حتى أن الناس هناك يمرون عن موت شخص عزيز بأن يقول الواحد منهم « تركنى فى الخلف » . كما أن النسوة اللواتي يكن منهنكمات في جمع الثمار بعد رحلة بالقوارب يهرعن عائدات عندما ينادى الرجال « سنترك فى الخلف » . وقد يمزج الرجل منهم ويهدد بأشعال النار فى خيمة ابنه قائلا « لأنه تركنى » ، وهكذا .

والآن دعنا نمود لموضوع الصراع بين القيم السالبة والقيم الموجبة فى الطفل لنرى كيف يمكن الابقاء على القيم الموجبة عن طريق هذا الصراع وكيف يسهل عليه تعلمها . وهنا نجد أن الأمر يتعلق بزيادة شدة الاستثمار العاطفى أثناء عملية التعليم . ولقد سبق أن قلت أن أطفال الاسكيمو يوقنون عاطفيا بأهمية اتباع السلوك المرضي المجلب للحب ، باعتبار أن ذلك يجعل التهديد بالاهمال وفقدان الحب من الأمور المستبعدة ، كما يزودون أيضا بخبرات تجعل من اتباع السلوك السليم ومن اعتناق القيم المقبولة لدى المجتمع أمورا مجزية لذاتها (أى أنها لا تكون مجزية لأن شخصا آخر قال أنها يجب أن تكون كذلك ، ولا لمجرد أنها حازت القبول) . والآن إذا أمكن استثمارها فى صورة قيم متضادة فإن صراعا سوف ينشأ من شأنه أن يولد احساسا داخليا بالخطر .

ويلزم أن نذكر بوضوح أنه عندما يتنبه الوعى عاطفيا لوجود خطر حقيقى فإنه يعمل تلقائيا على استغلال العواطف فى البحث عن طرق لدرء هذا الخطر . ومن الجائز فى رأى أنه إذا نشأ خوف من قيمة موجبة مقبولة لدى المجتمع مترسبة فى عمق بالداخل الى جوار قيمة أخرى سالبة فإن الأجساس بالخطر فى الإعلان عن الميل للقيمة الأخيرة عن طريق سوء السلوك يكون أشد ، إذ فى هذه الحالة تكون سيطرة

للشخص على رغبته في الانفصاح عن هذا الميل أصعب مما لو كان الإغراء بالانفصاح عنها آتيا من مصدر خارجي . ولهذا السبب فإن الشخص يوجه قدرا أكبر من الجهد العاطفي للسيطرة على هذه الرغبة .

في مباراة التوجيه بالأسئلة أشرت الى الطفلة ذات الأربع سنوات عندما سئلت عما اذا كانت تشعر بالحب نحو أخيها الرضيع ، وقلت أنها أجابت بالإيجاب . واضيف هنا أنه من الممكن أن تشعر الطفلة عن طريق الأسئلة بشاعر أخرى أقبل إيجابية ، فمثلا عندما تعرضت للتهديد بفقد قميصها ، بل حياتها أيضا ، فانها تحققت وقتئذ من أن رغبتها في الاحتفاظ بكنهها شديدة ، بمعنى أن الطفلة - بتعبير آخر - عندما تبينت في نفسها هذه اليول ، أى الرغبة في إيذاء الطفل وأنانيتها المتمثلة في رغبتها في التملك بدل العطاء - وهى أمور يعتبرها الاسكيمو فى غاية فى السوء - فان وعيها هذا عن ذاتها ، للذى تاكد لها آلاف المرات فى مناسبات سابقة ، من الممكن أن يولد لديها الاحساس بأنها ارتكبت ما يوجب توقيع عقوبات الحظر عليها . مثل هذا الاحساس قد يتولد لديها بعد اشراكها فى مباريات مثل (من الجائز) أن لا تكونى محبوبه ، فان كنت كذلك (فمن المحتمل) أن لا يهتم بك أحد .

هذا ومن الممكن أيضا أن يشعر الفرد بأنه ارتكب ما يرضه لعقوبات الحظر دون أن تكون القيمة السببية لذلك قد تمكنت منه فعلا ، ولذلك فاني أرى أن التناقض فى المشاعر يعتبر عاملا مساعدا فى تعميق القيم ، بمعنى أنه يؤدى الى حلول التقييم ، وهو الأمر الذى يعتبر فى ذاته نشاطا عاطفيا .

وهنا ينور اعتقاد بأن أحد للطرق تسحق قيمة ما بالعاطفة يتمثل فى جعلها صعبة التحقيق أو مؤلمة ، بمعنى أن « تكلف شيئا » ، وأن إحدى الوسائل لجعلها تكلف شيئا تتمثل فى خلق وعى عن رغبة مضادة يلزم التنازل عنها حتى يمكن نيل الشيء أو اتباع السلوك ذى القيمة . ولقد اوضحت أن تهديد الفتاة ذات الأربع السنوات بفقد قميصها جعلها ترفع من قيمته بأكثر مما كان له من قبل . وهنا اضيف أن من الجائز أن تكون الطفلة قد رأت أيضا أن فى التنازل عن قميصها قيمة أكبر من قيمته لو احتفظت به ، إذ بالرغم من أن اعطاء قميصها لغير أمر شاق عليها أن تمنع عدم الاعطاء قاس فى مجتمع الاسكيمو ، لأن الطفلة اذا لم تعط قميصها تكون مهددة بفقدان الحب وبالأعمال ، ولما كانت تدرك معنى هذا التهديد فانها تندم فى النهاية على الاعطاء ، لا القميص فحسب ، وانما تعطى أيضا أى شيء آخر يطلب منها ، وعندئذ تنأكد الاثنان - الطفلة وتلك التى أخذت القميص - أنهما كوفئتا مكافأة قيمة ، لأن ما حدث كان أمرا شاقا . وشبيه بذلك ما يمكن أن يحدث من ازدياد احساس الطفلة بالحب حتى تعرض ما تتلهم به من كراهية جنسية الى جنب مع احساسها بالحب ، لذلك ولكي تبرر لنفسها دواعى تزايد احساسها بالحب قد يتولد لديها احساس بجذوى هذا الحب فتعطى له قيمة أكبر مما كان له عندها من قبل . من كل ذلك ولتلخيص هذا الجدل الذى اثرناه نقول بأن من شأن الصراع حول ناحية من نواحي السلوك أن يبرز هذه الناحية عاطفيا ، وبهذا تصبح أكثر استجابة للتقويم . والتضاد فى المشاعر يعتبر أحد الاشكال التى يمكن أن يتخذها هذا الصراع لا أريد أن يفهم ما قلت أن الاسكيمو يخلقون فى أطفالهم تناقضات المشاعر فى حين لا يفعل الآخرون ذلك ، والسبب هو أن الآخرين يفعلون أيضا مثل ذلك .

- ويرجع ذلك الى أنه في الحالات التي ترتبك فيها الحياة الاجتماعية فانها تتحول لتكون مصدر الخبرات كثيرة متناقضة ، وهذا أمر يحدث في المجتمعات التي اتفق فيها بشكل عام على تعريف موحد للسلوك السوى ، كما أن هذا يحدث أيضا في المجتمعات التي لم تتفق بعد على هذا التعريف ولكن بصورة أقوى - والاسميكيو يلجأون عادة الى الصراع حول المشاعر المتناقضة كاسلوب في تعليم أطفالهم وتوديمهم الحياة الاجتماعية ، اذ يقدمون للأطفال بواسطة عددا من الخبرات قد يقل أو يزيد ، ولو أنهم يفضلون الأكثر منها مراعين أن لا تكون مستمرة من السلوك الراعى ، كما أنهم يلجأون الى اسلوب التناقض في المشاعر أيضا بهدفين ، أحدهما تعليمي والآخر للتنفيس عما بالنفس من مخاوف وإزالتها - وللتوضيح نجد أن الحالة في مباراة التوجيه بالأسئلة ثم تقصد اختيار أحاسيس ابنة أختها حيل أخوها وتستدرجها حتى تفصح عن الجانب السلبي من أحاسيسها فحسب ، وإنما كانت تعبر أيضا عن بعض مشاعرها العدائية وما تضرره من جشع ، وذلك عن طريق المزاح ، بمعنى أن هذا الذي قالته الحالة كان في حقيقته نوعا من التنفيس عما كان بنفسها تحللت به بعض الشيء من انضوابط القاسية المفروضة عليها بحكم القيم السائدة في مجتمعيها التي تقضى بالمطاء والاقتراس - كما أن الحالة أيضا حرصت في الوقت نفسه على أن تبين لنفسها وللآخرين أنها إنسانة طيبة وأنها كانت « نزع » و « تداعب » ولم تكن تقصد فعلا ما قالته لابنة أختها .

هذا وللمباريات في الواقع دور هام في استعزاز وتوطيد العلاقات الشخصية بين الكبار مهما طال الزمن أو بعدت المسافات بينهم ، أما فيما يخص بالأطفال فالأمر فأنها تعتبر وسيلة مناسبة للغاية لتأهيلهم على تقبل الحياة الاجتماعية ، اذ من خلالها تقدم لهم المشاكل بصورة درامية سهلة الفهم ولكنها حية عاطفيا ، ثم يحتون الطفل على إيجاد الحلول بعد تهيئة جو جاد حازم يحس إزاء الطفل بالأهمية البالغة لما يفعل ، وهم في ذلك كما لو كانوا يؤكدون له أن اللعب بالنار عمل مأمون ، وفي للواقع يظل الطفل آمنا ما دام اتبع الحل الأمثل الذي سموه للتمثيلية . أما المباريات التي يكون الهدف منها تعليم الأطفال دروسا صعبة معقدة فإن أعدادها يستلزم عددا أكبر من المعلمين وفترات أطول من التدريب حتى يتم استيعاب تلك الدروس . فضلا عن ذلك أن المباريات عموما ترتب بحيث تسير حياة الأطفال اليومية الهادئة الخالية من التقلبات ولا تكون في صورة محاضرات جامدة (فهذه عادة تكون شفقوية قليلة الفائدة وعلى سبيل المثال ما قيمة أن تحاضر الأطفال عن موضوع الحوافز الضرورية لدعم القيم) ، كما ولا يجوز أن يرتبط موضوع المباراة ولو بشكل عام بأحداث تمجد سوء السلوك (خصوصا عندما يكون الطفل فيها في موقف الاتهام) . وأخيرا فإن الغاية من هذا كله - حسب ما يقولون هم أنفسهم - هي الترويح عن النفس وتسلية المربين غالبا والتلاميذ أحيانا ، فالأمر كله أولا وأخيرا لا يعدو أن يكون الأمر تمثيلا .

وأخيرا هناك تحذيران ، في الأول منهما أرجو أن لا يكون القارئ قد فهم ما قلت أن التأثير الناتج من المباريات التي سردها متشابه في جميع الأطفال ، لأن العكس هو الصحيح ، اذ بالرغم من التشابه في ملامح المباريات فإن كل طفل يمكن أن يخرج من أي منها بخبرات تختلف تماما عما يخرج به طفل آخر ، وذلك لمدة أسباب ، منها أن أي مباراة يمكن أن تحمل رسائل بالغة التعقد بل متناقضة في بعض الأحيان ، كما يمكن تأديتها بواسطة لاعبين مختلفين كل يلعب بطريقة الخاصة

علاوة على ذلك ما قد يضيفه كل طفل من واقع خبراته السابقة المتعددة ، بمعنى أن الناتج النهائي لدى اطمئنان الطفل وما يشعر به من خطر وأيضاً ناتج ما لديه من خبرة في النجاح والفشل وكذلك العلاقة بين ما يراه مؤدياً للنجاح وبين ما اكتسبه من مثل كل ذلك يمكن أن يختلف من طفل الى آخر . وحسيلة الأمر كله أن قدرة الأطفال على مجابهة الموقف في المباريات اعتماداً على ما بلغوه من مستوى خلقى فى السلوك وعلى مدى ثمة كل مهم بنفسه فى القدرة على المجابهة سوف يختلف من طفل الى آخر ، والأمر الذى قد لا يصدق هو أن ما ينتاب الإنسان من حيرة وما يلم به من تناقض فى المشاعر ومن مخاوف فيما يتعلق بقدرته على التحكم فى عواطفه هو بعبته هو العوامل التى تخلق له هدفه ، سواء كان هذا الهدف خاصاً بما يستطيعه أو بما سوف يفعله .

والتحذير الثانى هو أننا أرجو أن لا أكون قد أعطيت الانطباع بأننى أعتقد أن شحن القيم بالمعنى العاطفى لا يتحقق إلا بأسلوب التمثيلات وحده ، إذ بالرغم من اعتقادي بأن الاسكيمو بلغوا فى تطبيق هذا الأسلوب حد البراعة فأننى ما زلت أعتقد أن أى شكل من أشكال الشحن العاطفى لا بد فيه من توفر عدة عوامل لاتقل عن ثلاثة :

أولها يتعلق بالمبادئ الأساسية ذات العلاقة بالطبيعة البشرية ، وكذلك فى القيم التى تتحكم فى العلاقات بين الأفراد ، ومن أمثلة القواعد والقيم التى يمتنعها الاسكيمو والتى لا تسهل فحسب وإنما تحتم لجوء الكبار الى التمثيلات فى تعاملهم مع الأطفال : أن تحملى الأطفال وتوجيه الشتائم لهم أمور غير مرغوبة وغير ضرورية ، وأن الكبار يتعرضون للمهانة إذا هم لم يتحلوا بضبط النفس عند تعاملهم مع الأطفال (يمكن الاطلاع على أمثلة عديدة أخرى فى بريس سنة ١٩٧٩) .
والعامل الثانى يتعلق بالهيكل الاجتماعى والسكانى ، وكذلك الناحية الاقتصادية بأوجهها المتعددة ، أى ما يتعلق منها بحجم الجماعة ونظام معيشتها وهيكل السلطة فيها . وعدد الأنفراد المنوط بهم إقامة المجتمع وعلاقتهم بالأفراد الذين تشكل منهم المجتمع ، هكذا . وعلى سبيل المثال ، قد يشعر طفل ما بأنه معرض لخطر أقل من ومن ثم يكون أكثر تقبلاً للتعليم إذا عاملته خالته بقسوة تزيد عما يلقاه من أمه .

أما العامل الثالث فيتعلق بطروف البناء العاطفى وبخصائص العلاقات الشخصية بين أفراد المجتمع ، والمثال على ذلك أنه إذ أريد للتمثيلية أن تحقق المطلوب منها يكون من واجب اللاعبين أن يثبوا بأنفسهم وببعضهم البعض ، وأن يكون تصرف الجميع حميداً ، فمثلاً لكى يمكن تقبل نكتة يجب أن يطمئن المستهدف بها إلى أن ملقياً يكن نيات طيبة وأنه لا يقصده مهاجمته كما يجب أن يطمئن ملقياً إلى أنه قادر على السيطرة على المشاعر التى يمكن أن تستثار بسبب النكتة ، وأن يكون قادراً على التحكم فى النكت حتى لا يتسبب فى تدمير المستهدف بها إذا تخرج مرقفه ، إذ بدون توفر نواحي الاطمئنان هذه يكون الفشل هو النهاية للتمثيلية .

هذا ولا يغوتنا إن نقرر أن توفر عناصر الطمأنينة على الوجه المذكور لا يتنى وجود عدم الطمأنينة وناقى أنواع الشكوك السابق ذكرها جنباً الى جنب مع الطمأنينة فى وقت واحد . وأخيراً يجب أن يشعر الأطفال بأنهم معرضون - على نحو ما - لارتكاب نواحر الحظر بما يتفق وسير المباراة حتى يكون لها معنى ، ومن ذلك أن يشار الأطفال المشتركرون فيها بما يؤلمهم ، والا لن يستفيدوا شيئاً منها . ولعل قد أوضحت أن جوانب التكوين العاطفى فى مجتمع الاسكيمو تنشأ غالباً عن طريق التمثيلات ، وأنهم فى الوقت نفسه قادرين على جعل هذه التفاعلات ممكنة .

نشئة الطفل

في قرية ب كولومبيا

إن الغاية من هذا المقال هي أن ننقل صورة للأوضاع التقليدية لتنشئة الطفل في قرية تقع على سفح جبال الأنديز - تتبع بويكا - على مسافة ساعات بالطريق البري من بوجوتا .

وكان تعداد السكان في هذه القرية خلال القرن الثامن عشر ثمانين ألفا من البيض والأخلاق والهنود والعبيد للسود . ولكن هذه القرية التي نسميها « لينارس » لا يقطنها اليوم غير ألفي نسمة من السادة البيض ، والطبقة الوسطى الناشئة والطبقة الدنيا ، ونصف الطبقتين . الوسطى والدنيا من الأخلاق المهجنين .

والزراعة هي أساس الاقتصاد في لينارس ، ولكنها تقوم على الطرق البدائية القديمة التي يقل فيها الانتاج وتتضاءل الغلة بسبب تفتت المساحة الزراعية وتجريف الأرض المتوالي . ويقضى الفلاحون بعض الوقت في القرية وبعضه الآخر في الإقليم حيث يعملون شهورا متصلة في فلاحه الأرض .

وفي الماضي كانت كل أسرة من أسر الطبقة الدنيا تكون فريقا يشترك فيه الأب وزوجه وإبلاده في أي سن . في استغلاله تلك الرقعة الضئيلة من الأرض التي يملكها وتقوم عليها دأره . كما كانت الأسر الفقيرة تعمل في أراضي الأغنياء .

الطالبة : اليسيا دوسان دى ريشيل

أستاذة الثقافة والدراسات الانثروبولوجية بالمركز الأمريكى
للاسكان والتخيليل فى اتحاد دول أمريكا وفى جامعة لوسى
أنديز فى بوجوتا - وقد قامت بدراسات عن السلالات
والآثار فى كولومبيا واشتركت مع زوجها فى تأليف كتاب
« شعب أريتاما » وكتاب « الطابع الثقافى لقرية ميستيزو
الكولومبية » (١٩٦١) بخلاف عديد من المقالات - كما
شاركت فى برنامج سوء التغذية والتنمية العقلية بين عام
١٩٦٩ وعام ١٩٧١ .

المترجم : الدكتور مسين فوزى البخار

أما الآن فقد بدأت تنشئة الطفل تأخذ اتجاهها آخر بعد أن أخذت كولومبيا بأسباب
الانحضر ، ومما يستدعى تووير الأجيال القادمة أن نلم بتنشئة أطفال الطبقة الدنيا
فى قرية من قرى الريف فى قلب بويكا .

التغذية

تعى الأمهات فى الطبقة الدنيا مشكلة سوء التغذية وعيا كاملا ، وعندما يتحدثون
عن الحمل فانهم يذكرون آثار سوء التغذية ، ويدركون تماما كيف يتأثر الجنين بتغذية
الأم ، وأنه بعد ستة أشهر من الحمل لا يتحمل الضعف ، فلا يستقر فى الرحم ويولد
مبكرا فى الشهر السابع من الحمل ، فالجنين اذ يعاني الجوع ، تعوزه القدرة للبقاء فى
الرحم تسعة أشهر كامله ، ويؤمنون بأن الطفل يدرك متاعب أمه الاقتصادية ، ويعلم أنه
يواجه حياة شاقة بعد ولادته ، وخاصة من ناحية التغذية ، ويعنى ادراك الجنين لهذه
الأوضاع أيضا أنه يأبى أن يولد بعد أن يتم تسعة أشهر ، وتسود لديهم فكرة أن عسر
الولادة مرده الى هذا السبب . وعدا ذلك فان عسر الولادة ناجم عن نقص التغذية
وضعف الأم .

وما أن يولد الطفل حتى يصرخ باكيا ، وهو ما يعنى أنه يطلب الغذاء .

وفى المستشفى المحلى حيث تله الأمهات يتغذى الطفل خلال الثلاثة الأيام الأولى عن طريق « البزازه » ، وفى اليوم الرابع تبدأ الأم فى ارضاعه ، على أن يكون تدايها مليئين باللبن فى اليوم الخامس ، والرضاعة الزام مقرر اذ يرى الأمهات أنه ما من طفل هو أجمل ممن يرضع لبن أمه ، كما أنهم يرين أن ارضاع الأم وليدها أجدى لهم ما داموا فقراء وما دام لبن البقر أو أى بديل آخر يشغل ميزانيه الأسرة الضئيلة . ومن الأمهات الصغيرات من يرضعن أطفالهن عن طريق البزازه ، وإن كان ذلك اتجاها جديدا ، لا محيص عنه ما دام النساء قد اتجهن الى العمل بعيدا عن البيت ، وإن كان لهذه الظاهرة نتائجها فاننا لن نطرقها هنا دعنا نقتصر فى موضوعنا هذا على الطريقة القديمة لتنشئة الطفل .

ولتغذية الطفل ترفعه أمه ليلى حلمة الثدي بفمه ، سعيدة بذلك ، وتكون رفيعة به . وهى طوع وغبته للرضاع ليلا أو نهارا ، وليس للدمى أو المصّب أو أى بديل آخر نفع فى الهاء الطفل الرضيع أو راحته ، وهن لا يلجأن اليها ، فصراخ الطفل دليل على الجوع لا غير ، فاذا شبع وكأنت لفافته جافة استراح وهذا ، حتى اذا بلغ الشهر الثامن أو التاسع من عمره لم يعد فى حاجة الى عون أمه عند الرضاع ، وتستطيع الأم وهى نرضعه أن تخط أو تقزّل . وبعد عامه الأول يرضع وهو قابع فى مواجهه أمه حين يمتد بها الجلوس فوق متعدها الوطنى امام الموقد فى المطبخ .

وتستمر فترة الرضاع عامين ونصفا أو ثلاثة أعوام ، فاذا حملت الأم قبل ذلك كان طعامه حالا ، حيث يفدو لبن الأم سيئا كما يمتقدون ، ولتمة من الرضاع تضع الأم فوق حلمة الثدي مادة دهنية أو حمضية حتى يشعر بالقيان ويمتنع عن الاقتراب من الثدي . ومما تجسدر ملاحظته أن الأم لا تأبى ارضاع طفلها بقدر ما تود أن تحصل الرضاعة كريمة لديه ، فهذا الشعور بالقيان لا يكون من أجل الطعام فحسب وإنما لأنه دائما بعد يفدو صورة من صور التعليم عند التنشئة ، ومما يقال أن الطفل يصعب طعامه عند ما يكبر ، فاذا جاع قبل طعاما آخر بعد أن يضى من البكاء .

ومع ذلك فان الطفل فى شهره الخامس يتناول مـلء ملعقة من الخضار المهروس ، فاذا بلغ شهره العاشر أصبح قادرا على تناول أطعمة غليظة كالأرز والخبز واللحوم ، وتناولو الأم هذه الأطعمة فى الوقت والمكان اللذين تجتمع فيهما الأسرة ثلاث مرات فى اليوم حول الطعام ، ولا تتحدث الأم الى طفلها حين تناوله الطعام ، ولكنها تضع الطعام فى فمه ، وبعد بضعة شهور تناوله اياه فى يده ، من غير أن تبدي أى اهتمام بذلك ، ولا ترى الأمهات ضرورة لتعليم أطفالهن كيف يأكلون ، فحينما يبلغ الشهر العاشر من عمره تجلسه على الأرض وأمامه صحفة الطعام وتضع اللمعة فى يده ثم تتركه ليأكل كيف يشاء دون عون ، فاذا بلغ الشهر الخامس عشر فانه يأكل دون أن يريق شيئا على الأرض . وحين يبدأ الصغير عامه الثالث فانه يعبر عن غرضه بقلب صحفة طعامه أو القائه للدواجن ، وهو ما يبدو قلة أدب يعقب عليه بحرمانه من الطعام طيلة اليوم .

وفي مستهل صباه يبدأ في مشاركة الأسرة طعامها ولا يكون له طعام خاص ،
 ينال الأب وأبناؤه أحسن الطعام ، وغالبا تتكون الوجبة من الكريو حيدرات ولا تجوز
 غير القليل من الفيتامينات والبروتين ، وموعد الافطار هو الساعة صباحا ، ويتكون من
 المخللات والقهوة باللبن والخبز ، أما الغداء ففي الحادية عشرة ونصف ساعة ظهرا ،
 ويتكون من حساء الدقني أو الذرة والأرز والبطاطس والماء المحل بالسكر ، وفيما بين
 الثالثة والرابعة بعد الظهر يتناول الأطفال ما تبقى من طعام الغداء ، فإذا لم يكونوا
 قد ناموا بعد عندهما تحل السادسة مساء تناولوا عشاءهم طاسا كبيرا من الحساء .

ومما يسبب الضرر للأطفال ان يأكلوا الجيوب أو الذرة قبل ان تطهى ، ويتناول
 الأطفال القليل من شراب الذرة أو البيرة ، ولا يسمح لهم بأن يسالوا حيرانهم أو أقاربهم
 طعاما ، أو يسرقوه .

النكساة والنظافة

يقوم الأب بكسوة أبنائه دليلا على التزامه بما لهم من حق عليه ، فإذا لم تكن الأم
 زوجة ضاع التزامه نحو طفله ، فلا يمد يده بمثل هذه الأشياء .

وما أن يولد الطفل في المستشفى حتى يفصل بماء دافئ ويلف بقطعة من القماش
 حول وسطه ، وحفاظا من قطعة قماش مثلثة الشكل ، وصديرية من القطن ، وجاءت
 قصير ، وجوارب من الصوف . ولما كانوا يرون أنه يجب أن يبقى ساكنا لا يتحرك فإنه
 يرقد مفتوح الساقين ويده فوق صدره ، ويلف جيدا بشال فلا يتحرك فيه غير رأسه ،
 وبعد ستة أسابيع يرتخي الشال حوله قليلا ، وبعد ثلاثة شهور . يرتخي الشال تماما
 لتتحرك أطرافه حرة ، وفي الشهر الخامس يلقى به بعيدا ، وحينئذ يلبسون الولد
 سروالا وللبنت جوفلة ، وتوضع في أقدامهم أحذية جلدية .

والفكرة السائدة أن جسم الطفل يجب أن يغطى تماما ، وليس لغير أمه أن تراه
 عريانا ، ومنذ البداية يكون على الأم أن تنفذ الى مشاعر وليدها ، لتعرف إيماءاته
 ومحاذيره . وتفرس فيه الأحساس بالمعيب من أعضائه التناسلية ، فإذا رآها إنسان ما
 قالت له : « هذا عيب ، غط نفسك » .

والأم هي التي تقوم بنظافة الطفل ، ونظافة الأطفال جميعا مردها إليها ، الا أنهم
 يبدون قدرين لأنهم لا يغيرون ملابسهم ولا يستحمون كثيرا ، والمفروض أن يستحم
 الرضيع كل ثلاثة أيام في الشهور الأولى ولكنه لا يستحم في الواقع غير مرة
 كل أسبوع ، وتقوم الأم بنفسها بدفئة الماء على نار من أعشاب جافة حتى لا يصاب
 الطفل بالبرد ، تلبسها حوضا مجوفا من الخشب تفر فيه الطفل ، ويتم هذا كله في
 فناء المنزل وتحت أشعة الشمس ، والعادة أن تختار الأم صبح الأيام المشمسة لاستحمام
 الأطفال ، وتقوم بذلك الرضيع دلكا رقيقا وهي تفسله بالماء والصابون ، ومما يقال
 أن الأطفال يحبون الاستحمام .

وتفصل الأيدي كل يوم ، ولكن غسل العينين والأذنين لا يتم بانتظام ، وعند تغيير حفاظ الرضيع تنظف أعضاؤه بخزفة مبللة .

وفي مرحلة الاتساخ عندما يبدأ الرضيع حبوه فإنه يحبو على الأرض نصف عار تقريباً دون سراويل ، وعندما يتشبث الطفل بمره كما يحدث فيما بعد ، فإن هذا يعد عيباً لا يشجع عليه .

وعند بداية السنة الأولى من عمره يبدو أكثر نظافة ، ويزداد الاهتمام بملابسه ، ما دام يرتد الى المكانة التي تحظى بها الأمرة .

وتثير عمليات التبرز والتبول القرف عند الأم والأسرة ، ولا يصح الإشارة اليها خارج دائرة الأسرة ، ويصح هذا القرف مما يلغظه الجسم سلوك الطفل عندما يأكل أو يلمس الأشياء ، وسرعان ما يتعلم من الإشارة الى ما يلغظه الجسم الافلاع عما يشين من مريح الغف .

وتقول الأمهات أنهم لا يعلمن أطفالهن الكلام ، ولكنهم بعد ثمانية عشر شهراً ينطقون كلمة « بابا » وكلمة « ماما » وبعض الكلمات التي تعني التبرز أو التبول ، ولهذا فانهم في هذه المرحلة يطلبون الى الأم أن تصحبهم الى الفناء أو أى مكان آخر حتى لا يراهم أحد وهم يتبرزون .

توبيبات النوم

يكون للطفل مهد حال مولده ، وهو عبارة عن سلة بيضاوية تنسج من ألياف خشنة وحشية من الصوف فوقها سادة ، ويدثر بغطاء لا يرفع عنه ، ويبقى طوال الليل وأكثر النهار في تلك السلة في غرفة النوم . يبقى الطفل عادة في أرويته لا يفرها الا عند ما يوضع في مهد ليلا حيث لا جلبية ولا ضوضاء ، فإذا طعم الطفل فان مهده يبقى قريباً من سرير الأم ، تتغنى له وتهدهده وتؤرجحه حتى ينام .

ويبقى الطفل في المهد حتى يتم ستة أشهر ، ينقل بعدها الى شبكة تعلق بين انشوطتين في غرفة النوم حتى يكون الطفل قريباً من مخدع أمه ليتيسر لها ارضاعه أثناء الليل ، فإذا رغبت عن نقله اليها لارضاعه فانها تؤرجحه حتى ينام ، وفيما بين شهره السابع وشهره الثامن يوضع داخل سياج من الخشب يضي فيه معظم نهاره وينقل به الى ساحة الدار أو فناءها ، ليكون في ذلك وقاء له من التسلل خارجها حيث يكون قد بدأ يحبو ، وعلى هذا السياج يستند عندما يحاول الوقوف ويتعلم كيف يمشي دون عون أو توجيه . فإذا بلغ عامين نام الى جوار أمه في مخدعها ، ما دام لم يعد يبئل الفراش أثناء الليل .

وتنام الأسرة جميعاً في غرفة واحدة وإن كان في الدار من الغرف ما يصلح للنوم .

دور الأب والصغار

أما وقد تناولنا علاقة الطفل بأمه فقد آن لنا أن نعرض لصلته بالأب . ففي الأسبوع الأول من مولد الطفل يكون على الأب الزوج أن يلزم البيت بعد أن يجاز من عمله ، ويبقى مع الأم ومع قريباتها من النسوة اللواتي جئن لمساعدتها وعليه أن يقوم بهام الأعمال اليومية ، فيعد الطعام ويقوم على نظافة الصغار ورعايتهم .

وخلال الأشهر الثلاثة الأولى يقوم الأب جاحدا برعاية الوليد إذا غابت الأم بعض الوقت ، أو عندما تكون مشغولة بأعمال الدار ، فيناغيه ، أو يسليه بصوت جرس صقير ، وأحيانا يداعبه ، إلا أن دوره في رعايته ليس كبيرا ، فلا يقوم باستحمامه ، ولا يغير له ملابسه أو حفاظه ، ولا يهتم براحته إذا بكى ليلا . ولا يمد اهتمامه الطارئ به واجبا عليه ، ولا يعوم بذلك إلا من أجل الأم ، فهي وحدها المسئولة عن مثل هذه الأشياء .

ومع هذا فما أن يبلغ الطفل السادسة من عمره حتى يكون للأب من الولاية عليه وتنشئته أكثر مما للأم .

وإذا كان الأب في بيته فإن على الأم والأولاد أن يقوموا بخدمته ويلتزم الأولاد بالسلوك الحميفة خوفا من العقاب .

ويرى الأولاد في أبيهم صورة للقوة والسمو ، أما الأم فهي بالطبيعة سهلة لطيفة ، فإذا أرادت أن تمارس سلطتها عليهم فإنها تستند إلى سلطان الأب ، وإذا لم يتأت لها ذلك فقدت الكثير من مكانتها .

ومن المألوف أن تصحب الأم صغيرها أينما تذهب ، ولكنها تضطر أحيانا إلى تركه بالبيت ، وعند ذاك يحل الأخوة والأخوات محل الأم . فالأطفال في سن السابعة قادرون على حمل الرضيع والنحت إليه واللعب معه ببعض أدوات اللعب ، ولكنهم لا يستطيعون أن يغيروا له حفاظه أو يقوموا باستحمامه .

وقد يقدمون له أحيانا بزائته ، وهي عادة قد بدأت تتأصل - كما أشرنا من قبل - بعد أن لجأ الأمهات إلى الخدمة في البيوت القريبة بعد أن كن يساعدن الأزواج في الزراعة من قبل .

وعندما يبدأ الصغار من الأخوة والأخوات في رعاية الرضيع فإنهم في البداية وللمرات القليلة الأولى يبدون كثيرا من الرعاية والصبر ، فإذا طال بهم الوقت ذابلهم الحثاق وتركوا الرضيع لصراخه دون طعام .

العقاب والثواب

ومن المتوقع أن يتقبل الأطفال القولعد التي يضعها لهم آباؤهم : فإذا لم يلقوا إليها بالا بعد تسمية أشعر فإن الآباء يبدأون بتكديهم ثم يزجرونهم وضربونهم على مؤخرتهم . فيتعكر مزاجهم ويحولوا على أنفسهم وتنتابهم الأحلام المزعجة ليلا ، ويقال إن شدة العقاب تعود إلى نضاة الأم ، ويبدو أن النسوة الفقيرات أشد قسوة في عقابهن لأطفالهن .

ويشتد الاتجاه نحو ضرورة تجنب العقاب البدني ، فإن شدة تحول الطفل إلى شخص « قليل الحياء » ، والطريق الأمثل لتنشئة الطفل تنشئة طيبة أن يكتسقي بالنظرة ردعا له ، وقد تلجأ الإهبات إلى النظرة المخيفة التي تشيع الرعب في الصغار ، ومنهن من يعاقبن الأطفال بتخويمهم بالحبس في غرف مظلمة ، وهو نوع من العقاب ينير الذعر ، وقد يستمر ذلك حتى يبلغ الطفل سن الثالثة . ومن الآباء والأمهات من يقرس في الطفل الخوف والهدع من الشحاذين عندما يخبرونهم بأنهم سيأكلونهم أو يحملونهم بعيدا في سلاهم .

وكثيرا ما تكون الاثابة نظرات من الأعزاز وابتسامة راضية من الآباء والاقارب ، وقد تكون معاملة خاصة من قبيل التشجيع ، في صورة قطعة من الحلوى أو الفاكهة ، أو قطعة من الملابس ، وأحيانا تكون لعبة صغيرة . ومن ألوان الثوبة والتشجيع أن تصحب الأسرة الطفل إلى الحفلات حيث يطعم ويتناول الحلوى ويرتشف من بعض المشروبات ، وهذا ما يمدما الطفل نوعا من المكافأة .

ومن المقرر أن لا يكون ساوك الطفل موضع ثناء أو تعليق ، وأن لا يكون محورا للاهتمام أو التدليل .

الطفل في الأسرة وفي المجتمع

وما يوجب الرعاية والاهتمام أن يعمد الطفل في الكنيسة الكاثوليكية بعد أسبوع من ولادته حتى يتجنب الكفر والضلال ، وليبدأ سبيل الخلاص . وفي الوقت نفسه ، وبغض النظر عن انضوائه تحت ظل المجتمع للكاتوليكي ، فإنها مناسبة لطفل ديني له كيانه الاجتماعي ، حيث يحتشد الأهل والاقارب والأصدقاء حول هذا الطفل الجديد للأسرة . ويختار الأبوان زوجين من غير الأسرة ليكونا عرابين له ، ويختارون له اسمه ، ويلبسونه الثياب الجديدة التي يعدونها لحفله .

وبعد خمسة عشر يوما من مولده تحمله الأم على ذراعيها وتغيطه بصدائه لزيارة جديه وأعمامه وعماته وأبناء عموته وخولته ، وهناك يكون الطفل موضع إعجاب الجميع من الصبية والأطفال على السواء ، فيأخذون في مداعبته وتوجيه بعض الكلمات القليلة إليه ، ويلقى الطفل مثل هذه اللقاءات حيث هو في داره غالبا وبين الحين والآخر في

للتاجر . وعينها يبلغ شهرة الزايح تأخذ الأم بين يديها . وقد ضبته الى صباها
ولقت عنه عباته لتخرج به الى الشارع .

كما تصحبه وهو مازال صغيرا في لقائها بالمجاهير واللواكب وذهابها
الى التاجر والى سوق العرية أو الى منتجع آخر ، والى الحقل أحيانا . حيث تحمله حينذاك
على ظهرها في شال أسود ، وهي الطريقة التي تحمله بها حين تعمل في الحقل .

الا أن هذا الالتقاء بمثل تلك الجماعات يتوقف عندما يبدأ حبوه ، اذا أصبح
أثقل وزنا من أن تحمله أمه ، فتتركه في رعاية الآخرين عندما تكون خارج الدار .

وعندما يبدأ المثنى تصحبه الأم مرة أخرى في القرية أو إلى البقل ، وحينذاك
يتعرف الطفل على أقرانه اللصقين ، ويتردد عليهم وحده عندما تتركه الأم عندهم
في الصباح ، وتعود به في المساء ، وهكذا يقضي الطفل أكثر أيام الأسبوع بين أقاربه ،
حيث يحظى بالتقدير الواجب كزائر ويكون موضع الرعاية ولا يواجه أي عقاب .

وحيث ينشأ الصغار على ذلك تزداد رغبتهم في زيارة أقاربهم فيهرعون إليهم
بعد الحين والآخر ، حتى اذا شبوا غلبوا أكثر ميلا الى مساعدة أعمامهم وعمااتهم في
حقولهم .

وما أن يصبح الطفل قادرا على المشي حتى يسمح له بالخروج وحده الى الشارع
ليبقى فيه بضع ساعات ، وفي عامه الثاني تكون له جماعة التي يلعب معها قريبا
من بيته ، فمن تتراوح أعمارهم بين عامين وخمسة أعوام ، حيث يقضون أوقاتهم
في اللعب بالطين واكماء الرمل والأحجار وقطف الأزهار وأوراق الشجر ، وقلما تكون
لديهم لعبة .

ولا يهتم الكبار بلعب شيء فيه مسلاة للطفل في الدار ، ولا يمنون بشراء اللعب ،
وأن حفلات الدار بأشياء أخرى يلعبون بها كالسلاسل والأواني الخزفية والدمى وأغطية
الزجاجات .

ويحمل الصبية الكبار مسؤولية رعاية الأطفال الصغار ، ويساعدونهم على الوقوف
اذا وقوا ليعودوا الى أمهم من جديد ، ويثور غضب هؤلاء الصغار اذا ما حاول
البعض أن ينزع من أيديهم ما يمسكون به لعبة كان أو قطعة من الحلوى . وترى
مجاميعهم تلعب طوال اليوم في الشوارع ، ولكن لا يسمح لهم بأن يتمتعوا عن الدور
أو يسيروا الشارع الى الجانب الآخر . كما أنهم لا يلعبون في دور الأطفال الآخرين ، وبين
الفينة والفينة تطل عليهم الأم من باب لترقب الصغار . ويقال أنه لا يقع لهم حادث
وهم يلعبون في الشارع .

وحيث يتصل الأطفال بأناس آخرين فانهم يتعلمون كيف يخاطبونهم تبعا للسنين
والجنس والمكانة الاجتماعية وكيف يكون سلوكهم أمامهم ، ويكونون على أكمل صورة
من الأدب حيال الكبار من أقاربهم وكذلك حيال الآخرين من ذوي الخينة . فإذا كان

لهم أن يقابلوا الناس خارج دورهم فانهم يضعون في اعتبارهم أن يكونوا في أجسـن
ثيابهم وأن نظافتهم .

سمات الولد والبنت

يعامل الأطفال من الجنسين على سواء حتى سن الثانية ، ويعملها يكون على البنت
أن تقلد أمها وإن تساعد ، وكذلك يصنع الولد مع أبيه .

وتتعلم البنت بوصفها امرأة أن مكانتها أدنى ، وعليها أن تكون عطيفة وفي عون
الآخرين ، كما تكون ودية وقادرة على ضبط النفس . أما الولد فيتعلم أن على المرأة
أن تخضع وتوقره ، ويكون على صورة أبيه ، فإن له في بعض الأحيان أن يثور وإن يبرز
عضبه .

إلا أن تنشئة الولد والبنت معا تقوم على الطاعة ، وغالبا يكون الأمر ، هو الكلمة
المسموعة ، وعلى الأطفال أن يقوموا بما يؤمرون به في الترو واللحظة ، وأن ينفذوا كل أمر
يلقى اليهم .

ولا ينتظر منهم الالتزام بالأصالة ولا يجازون بها . ولا يتهاون الكبار مع الأطفال
ولا يتسامحون معهم في أي خطأ مهما كانوا صغارا ، وعليهم أن يتصرفوا كما لو كانوا
كبارا وإن كانوا صغارا .

وفي سن الخامسة يكون الأولاد والبنات قادرين على عمل مأثور . فالبنات
في العامين يطهون ، ويمجن ، ويلعبن بالعراس ويفزلن ، أو يخطن ، ولا يزالون
أية ألعاب أخرى ، والأولاد يلعبون ببناء البيوت من الأحجار والطوب ، أو يفرسون
البذور ، وقد يتظاهرون بأنهم سكارى ، أو يقلدون الشرطي أو السائق . أما الكرة
فإن الأولاد والبنات يلعبونها معا ويمشون معا متشابكي الأيدي . وفي هذه السن
تساعد البنت أمها ، فتقشر البطاطس وتغسل ملابس الأسرة وتسقي الزرع ، وهي
المستولة عن العناية بالدواجن ، وتستطيع أن تسوي سريرها وتبصر أخوها ، كما
تغسل ملابسها الداخلية وكذلك ملابس أخوها ، وتكنس غرفة النوم .

وفي هذا الوقت تكون قادرة على خدمة الأغنام والمجول ، وعليها أن تحمل طعام
الضئاء لأبيها وأخوتها في الحبل ، فإذا كان لها أخوة وأخوات صغار فإن عليها
أن تلعبهم وترعاهم .

وعند الخامسة يشارك الولد في أعمال المزرعة ويساعد أباه في البذر والحصاد
ويرعى الماشية .

ويقوم الكبار بتعليم أطفالهم كيف يقومون بعملهم ، ويصحبون لهم ما يقومون فيه
من أخطاء ، أما الأم فانها قريبة دائما من ابنتها حين تعمل ، ولربما الأب فإنه لا يجب

أن يقوم به مرة واحدة ، ثم يتركه ليعود إليه بعد فترة ليعرف كيف كان عمله ، فالأبن
يخلاف الابنة يتمتع في عمله ببعض الاستقلال .

أما وقد بينا مراحل تعليم الذكور والإناث فإن هؤلاء الصغار جميعا يصلون على
أن يكونوا على قدر من التقدم يتكافأ مع نظرائهم في مثل سنهم ، ومنذ بداية الخامسة
من أعمارهم يقومون بتربية بعض الأغنام والدواجن ليتوفر لهم بعض المال لأنفسهم ،
ويمنحون أجرا عن بعض ما يقومون به من أعمال ، حتى تتكون لديهم عادة التدبير .

وبعض النظر عن رغبة الآباء في تنشئة أبنائهم تنشئة دينية كاثوليكية طيبة فانهم
يفرسون فيهم بعض الحصال الحميدة كالطاعة والمثابرة والالتقياد والاحساس بالمسئولية
تجاه الأسرة ، ولكنهم لا يشجعونهم على التلقائية والمبادرة أو أي اتجاه عدواني ، ومع غياب
السلطة ، كالشرطة مثلا ، فانهم يتعلمون كيف يوقرون آراء رجال الدين ، ولا يقربون
ما يسمى كالنسيمة وحسد الجيران .

بؤادر التنفـر الثقافي في القرية

خلف القرن العشرون قرية « لينارس » بعيدا الى الوراء ، وقد تداعت وتهدمت
بؤورها التي تحفلها الاستعمار الإسباني ، هذا في الوقت الذي أخذ فيه الإقليم كغيره من
الأقاليم الأخرى طريقه الى التحضر ، وقد أصبحت « بوجوتا » مدينة ضخمة تضم خمسة
ملايين نسمة .

وقد بدأ أهل بوجوتا وغيرها من المدن يدركون بهجة الريف ، وراحت ظاهرة
السياحة والرغبة في معرفة تلك البيئة ، فجددت الآثار الباقية من العهد الاستعماري ،
وأقيمت الفنادق والخدمات الأخرى للزوار . وأكثر زوار القرية هم من الطبقة الدنيا
والوسطى ، ممن تتشابه جذورهم الثقافية والاجتماعية بما لأهـل لينارس . ولكنهم
يشهدون الرجال اليهـا من المدينة في سيارات وقد حملوا الراديو الترانزستور وآلات
التصوير وقد ارتدوا من الملابس ما تمتلئ به حوانيت المودات الجديدة ، ثم اندسلوهم
وعاداتهم غير تلك التي في لينارس .

وهذا النمط للسائح هو الدليل البارز على ما يحرزه النازح من أبناء القرى الى
المدين هي كولومبيا من نجاح ، فمن الواضح أنه يبدو في وضع اقتصادي أفضل حيث
ينفق في الفنادق والحوانيت والمجانن مما لا يتاح لأبناء القرية ، وحتى هؤلاء الذين
هجروا لينارس الى المدينة يبدو حين يزورونها في عطلة آخر الأسبوع كهذا السائح ،
مما يضيف عليهم مكانة أسـى ، فضلا عن سياح المجلات الاسبوعية هناك من يقصدها
من أماكن أخرى ، فيقيم فيها دارا للاستحمام خلال العطلات ، ويثير مسلكتهم ومعاملتهم
لأبنائهم دهشة القرويين .

وقد فتحت السياحة أبوابا عديدة للعمل أمام الطبقة الدنيا فعمل في البناء ،

كما تعمل الأمهات الصغيرات في الفنادق والجانبات والخوانيت خلال عطلة الأسبوع ،
رمتن من يمتلن خادمت كل الوقت أو بعض الوقت .

ويعمد زوار لينارس الى تشغيل الفقراء من أهلها في خدمة الدور التي يملكونها فيها أو لرعايتها وحراستها . ويحاول ربة البيت حينذاك أن تغير من طريقة الخدم في رعاية الأطفال وتنشئتهم باتباع للوسائل الصحية ، ويغير عاداتهم القديمة في ارتداء الملابس وفي الأكل ، وفي أماكن النوم وفي معاملة الطفل بوجه عام . وعادة تصحب الخادم أطفالها الصغار أثناء عملها في خدمة هؤلاء القادمين يشاركونها في العمل ، ويقوم هؤلاء الصغار بجمع الأوراق وسقى الزرع والكس في دور تختلف تماما عن دورهم التي يقطنونها ، من وضع الغرف والأثاث والترتيب للعام ، وهو ما يبعه الأطفال رعايا عميقا ، كما يعتادون الخدمة المنزلية في أمثال تلك الدور ، ويبدو لديهم أنه عالم مريح مرفه مليء بالادوات الكهربائية من التلفزيون الى الأثاث واللعب التي لم يروها من قبل ، فضلا عما يدركونه من اختلاف بين حياة هذه الأسرة القادمة ودور كل من أفرادها ، وما عرفوه من حياتهم الاجتماعية في البيئة التي نشأوا فيها .

أما هؤلاء الأطفال الذين يعملون في الخوانيت والجانبات من أبناء لينارس فانهم يقومون بتسليم الثمن أو فتح زجاجات الشراب ، وهو جانب آخر من أمزجة السائحين التي يتعرضون لها ويتعاملون معها وإن لم يرضوا عنها .

وقد أصبح من النادر أن يصحب الصبية آبائهم للعمل في الحقول ، بعد أن عمت ظاهرة النزوح من الريف ، حيث يعمل الآباء في صناعات التعمير ، وفي بعض الأحيان يتعلم الأبناء صناعة الآباء .

ويعمل الصبية من الفقراء في إرشاد السياح الى معالم القرية ، ومنهم من يبيعهم الحلى والتحف الصغيرة ، ويبدى هؤلاء الصبية رغبتهم في الزواج عن القرية ، وكثيرا ما يتوقون الى أداء الخدمة العسكرية حتى يتمكنوا من هجر القرية ، ليبدأوا حياتهم في مكان آخر . أما أبناء الأغنياء فانهم يؤمون المدارس أعلاما في وظيفة عامة أو العمل في مؤسسة خاصة بالقرية ، ولا يدور في خلدنهم أن يعملوا في ميدان الزراعة ، فإذا فشلوا في دراستهم فضلوا العمل بنائين أو نجارين أو كهربائيين .

وأما الآن ، ومكانة لينارس السياحية تزداد أهمية ، فإن هناك احتمالا بأن يتابع مستثمرون غريباء ما يعد الآن أرضا زراعية ، ويبلغ متوسط عمر عمل الزراعة الآن حوالي ستين عاما ، مما يؤدي استخدام الماكينات الحديثة في زراعة المساحات الزراعية الواسعة ، وإن كان ذلك احتمالا ضئيلا ما دامت الادوات الزراعية القديمة هي السائدة ، وما دلم جمال الاقليم وروعته هو معيار قيمته الاقتصادية ، مما يحتل معه المكانة الأولى لأهل لينارس .

وسيرحل أكثر الشباب عنها إلى المدن حيث يعمل الرجال في الأعمال التي لا تحتاج إلى مهارة في صناعات التعمير ، في حين يتحول الآخرون إلى باعة جانبيين ، أما المصحات للملواتي يعملون في خدمة المنازل فيسيرحلون إلى المدن المجاورة ، أما المتعلمات منهم فيسيرحلون بامتعات أو معلمات في المرحلة الأولى في مدن أخرى قريبة أو في بوجوتا نفسها .

والخلاصة أن تنشئة للأطفال وما كان يحكمهم من قيم قديمة تتحول تحت الثقافة الطاغية للسياحة ، مما يؤدي إلى اختلاف شخصية الجيل القادم عما هي عليه الآن ، هذا وقد اجتاحت المدينة حياة القرية ، وبكل مالها من تأثير وما فيها من جاذبية حملت الناس إلى غزو المدينة بحثاً عن حياة أفضل . وما زال السياح من كولومبيا يتوافدون على يمتارس للاستمتاع بمعالمها القديمة حيث كان السلام والهدوء وتوقير الإنسان قائماً ، لتطفئ عليها اليوم حياة صاخبة مشوشة من تلك التي تسود المدن .

حقائق جديدة عن ننشئة الطفل

ف بحوث أجريت بأمريكا الشمالية

بدأ في خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة اهتمام بالغ وبحوث تجريبية حول سيكولوجية الطفولة في أمريكا الشمالية ، أتاحت لنا عددا من الدراسات المتكاملة عن الطفولة ، فضلا عن عدد من المحاولات في دراسة نمو الطفل (بور نشتين وكيسين ١٩٧٩ ، ستون ، سمث ، مرفي ١٩٧٢) .

وتلقى هذه الدراسات الضوء على دراسة سيكولوجية الطفولة مما يتطلب مزيدا من البحث العميق لتوسيع آفاق المعرفة فيما يتعلق بالحياة الانسانية . حيث تؤدي القراءة الواسعة لكل الكتابات المعاصرة عن الجوانب العديدة للطفولة (النقاط اللفة ونطقها ، وعمليات الادراك ، وتوجيه السلوك وتقويمه ، والتفاعل الاجتماعي ، وهذا قليل من كثير) الى الاحساس بأن هذه الكتابات قد قلبت المعايير القديمة للطفولة رأسا على عقب . ولم تعد الصورة الفاضلة المشوشة لعالم الطفولة التي كانت أساسا للبحث في العقدين الخامس والسادس ، مما يتفق وما توصلت اليه للدراسات الأمريكية المعاصرة لصورة الطفولة .

ولقد جده تطور هام خلال السنوات الخمس الماضية بعد دراسات لقدرات الطفل وسلوكياته وفقا لرؤيا جديدة ونمط مختلف لأسلوب العمل ، عندما تحول الاهتمام

الكاتبة: أدرييت هاريس

استاذة مساعدة بكلية الآداب والعلوم بجامعة دترويت
بشيويوك ، من أصل كندي • وتعد حجة في تنشئة الطفل
وثقافة الطفولة

المترجمة: عطيات محمود جاد

مديرة عامة ومستشارة التعليم التجارى ، بوزارة التعليم
صايقا • ألفت عددا من الكتب فى الاقتصاد والتكامل
الاقتصادى العربى وشئون المرأة

الى الأبعاد التى تربط بين الطفل والقائمين على رعايته (كلوز وكينل ١٩٧٦ ، لويسين
ودونيلوم ١٩٧٧) .

وقد نجم عن ذلك وصف شامل للمهارات الاجتماعية وما تقتضيه الطفولة من
حاجات خلال الشهور الأولى من الحياة ، ويكشف لنا هذا العرض عن قصورنا في
إدراك كافة أبعاد الطفولة إذا ما كانت الدراسة مقصورة على الصور الجانبية لوظائف
الطفل الفرد ولم تنضج للخطوات القيمة بمثابة لدى طفل يعيش في مجتمع معقد .
كما تبرز دراسات بل (١٩٧١ - ١٩٧٤) وسترن (١٩٧٤) ولويس (١٩٧٢) وغيرهم
(لويس وفريدل ١٩٧٢) للأهمية البالغة للاجتماعية ببيئة الطفل وقدرته على التفاعل .

وفي هذا المقال نشرح ما تم الكشف عنه في هذين الجانبين من جوانب علم النفس
في أمريكا الشمالية ، بجانب العرض الوافي لنمو الحس والإدراك واللغة لدى الطفل .
هذا الى جانب العرض الوافي لرعاية الطفل ، وكيف يتفاعل معه من يرعاه حين يكشف
عن تولد الحب والألفة والقدرة على التفاعل لدى الطفل . هذا فضلا عما يتناوله المقال
من الأعمال الجارية في أمريكا الشمالية في ميدان علم النفس وما لرعاية الطفل من أثر
في نموه ، وذلك بعد أن جرفت للجماعات الصناعية المرأة الى العمل والإنتاج وأصبح

لرعاية البديلة مكانها من الأهمية ، مما يتعين معه دراسة الأنماط المختلفة للرعاية البديلة (دور الحضانه ، رعاية في البيت ، رعاية مربية الاطفال .

قدرات الطفل

لقد كان من المتعارف عليه منذ خمس وعشرين سنة فيما كان من دراسات للطفولة أن سلوك الطفل الوليد هو عبارة عن ردود أفعال عكسية مشوشة وغير منظمة ولا تكشف عن شيء ، وتعتبر ملاحظات دولف النواة الأولى للكشف عن سلوك الطفل وأفعاله المبكرة بشكل علمي منظم . وقد أشار إلى أن للطفل الوليد يتميز بصورة سلوكية ومعنوية تخضع لقواعد مقررة عن الاحتمالات والمداخل النفسية ، كالنوم العميق ، والنوم الهادئ . والنوم القلق ، والفزع ، وبدد للفعل الحركي ، ورد الفعل الثابت .

ولا يقتصر الأمر على هذه الفروق الفردية في تصنيف الاطفال ووصف حالاتهم ، كما يليهم للآثار والانفعال ، وفاعلية الجهاز العصبي (برنز ١٩٦٥) ، جروسمان وجرينبرج (١٩٥٧) ، وإن كان هناك من القرائن ما يؤكد الترابط بين هذه الحالات ونمو الطفل في المراحل التالية (لسكالونا ١٩٦٢ ، كاجان وموس ١٩٦٢ ، كورنو ١٩٧١) . وما يبرز التوافق الخلقى والمزاجي .

وتعتبر حالة الطفل والرؤى التي توضح توافقه الخلقى والمزاجي في هذه الحالة سجلا هاما للنمو المحتمل بالإضافة إلى تأثير عملية الولادة ومعدل النضج التدريجي (باضامانيك ونوبلوش ١٩٦٦ ، ساميروف وشاندلر ١٩٧٥) ، وكان لهذا النشاط المكثف والجهد الكبير في هذا الميدان أثره البارز في معرفة المؤثرات التي تعمل عملها في نمو الطفل وتضيقه . وهي الأساس في الاستدلال على الأنشطة التي تتيح للادراك الحسي أن يؤدي وظيفته . فالنشاط الواعي يؤدي إلى التبصر والوصول ويمكن الطفل من الكشف فتنمو حاسة اللمس . ويخطو من خلالها خطواته الأولى نحو الإدراك (لويس وآل ١٩٦٧) . ويبرز عن ذلك الترابط بين النشاط وحالات البديلة في مرحلة

وربما أشبه العدوان الدفاعي عدوان الخوف من بعض الوجوه . ولكن الأخير يختلف عنه من حيث أنه يتضمن توقع العقاب بالتجربة والتعلم بالخوف يفترض مقدما العلم بوجود عامل كره ، والعلم بأن مثل هذه المواقف التي سبقت تجربتها تتطلب من الإنسان أن يتفادها إما بالفرار منها وإما بمواجهتها . على أنه نظرا دائما مواقف غير مألوفة لم تسبق تجربتها من قبل ، ولذلك لا يمكن الجزم بأنها مؤلمة أو محايدة أو سارة ، مما يدعو إلى الاحجام عن القيام بأي إجراء ، واقتراح هذا الاحجام بمشاعر القلق لا الخوف . وربما لا يستخدم السلوك العدواني مرة أخرى على سبيل دفع العدوان إلا إذا استخدم من قبل بنجاح في مواقف مماثلة .

ومن بين الحالات غير المستقرة للطفل الوليد ما غراه من سيطرة الحالة الفسيولوجية،
وسنرى فيما بعد أنها النسوة المعقدة في التوافق للنفس والاجتماعي بين الطفل، ومن
يقوم على رعايته، ومن السمات البارزة في حالة الطفل استقراره فيما يسمى بالنمو،
وهو عبارة عن نشاط سطحي وسلوكي يرتبط بأحلام الكبار، فالصورة الواضحة لهذا
النشاط الداخلي الذي يلتبس بالنوم هي أنه بعض ما يؤدي إلى أهمية اتصال الانتباه
إلّا داخل لتغذية الجهاز العصبي الرئيسي في حالة افتقاده للتنبيه الخارجي بدرجة كبيرة
(دروج وآل ١٩٦٦) .

وهناك مشكلة ملحة ومثيرة للفضول في الدراسات الخاصة بالطفولة، وهي
الفترة التي يتطلبها استقرار السمات المميزة للطفل الوليد في أيامه الأولى، فالصورة
محيرة غير واضحة، إذ أن مستوى نشاط الطفل هو من الصور المميزة والثابتة للتوافق
في مرحلة الطفولة (كاجن وموس ١٩٦٢ - كورنر ١٩٧٠ - ١٩٧١)، فإذا عدنا إلى
هذا السلوك المعقد لما تقوم به الأنا، وإلى الشخصية أو قوة الإدراك، فإن الصورة
تبدو أقل وضوحاً، هذا فضلاً عن صور عديدة للاضطراب في درجة النمو (بيللي
١٩٥٧) .

ويعد جيروم كاجان من أنصار فكرة المدى الطويل اللازم لاستقرار النمو وثباته
لبعض الصفات ويبدو ذلك في مراجعته لتفكيره المتصل بدراسة الثقافات المتداخلة
(كاجان، كيرلي، زيلازو ١٩٦٨) . وقد قام كل من يارد (١٩٦٤) وشايفر ١٩٦٤
بمراجعة المشكلات المنهجية في ربط للتجارب المبكرة بما تلاها من عمليات النمو،
وقد يكون من المعقول أن نصل إلى نوع من الثبات والتغير مما في أنماط النمو، وإلى
حقيقة أن الحالات المميزة يمكن ملاحظتها في حالات الطفولة المبكرة، كما أن العلاقة
والتشابه في مراحل النمو المختلفة تعتمد إلى حد ما على التشابه والمقارنة بين المهام
الدقيقة لفراتل النمو المعنوية .

وقد تعكس العلاقة الإيجابية الدنيا لما تحققه اختبارات الذكاء لمرحلة الطفولة
واختبارات الذكاء لمرحلة الصبا الأنماط المتباينة إلى أبعد مدى للسلوكيات الخاصة بكل
منهما . ويبدو أخيراً أن هناك خلافاً بين الجنسين في أنماط الاستقرار وعدم الاستقرار
وما يتميزان به (كورنر ١٩٦٩) .

وإذا ما أخذنا في الاعتبار المؤثرات الدائمة ذات الأثر البعيد للطفولة المبكرة نرى
عديداً من الدراسات أثبتت اهتماماً بتأثير عسر الولادة وعموقاتها (ساميروف وشاندلر
١٩٧٥) . فنجد مراجعة الدراسات المتعلقة بها لوحظ ارتفاع فقد الانجاب سواء على
المدى القصير أو المدى البعيد، فقصور القدرة على التعلم والعجز عن التكيف إلى جانب
عمليات الانتباه والحساسية تتركز جميعاً إلى عسر الولادة الناجمة عن نقص الأوكسجين

للمولود في بعض الأحيان (كروان وآل ١٩٦٥ ، جراحام وآل ١٩٧٢) . وقد يسفر العلاج عن مؤشرات من بمثابة علامات لتطور حالة الطفل الوليد وأنه قد يكون لها أثرها على قدراته في المستقبل وعلى نجاح الصلوات المبكرة للأم . بوليسما (سنتنكر ١٩٦٤) . ومع الاتجاه الجديد في القرب إلى الولادة الطبيعية والابتعاد عن العلاج الطبي بدأ الاهتمام بدراسة العلاقة بين الانجاب ، وهو بداية الصلة للطفل بالأم ، وفراجل النمو التالية (كلوز وكينيل ١٩٧٦) ، وقد ظهر لسوء الحظ في بعض تلك البحوث أن بعض العوامل إلى جانب ما يحيط بعملية الانجاب من ظروف تلعب دورها في النمو وفي تلك الصلة بين للطفل والأم وترى الأبحاث الجارية حول الصلة بين الوسائل الطبية والولادة الطبيعية وما يتلوهما من نمو أن البلاد الصناعية التي تقدم أنواعا من التكنولوجيا الطبية قد تؤثر تأثيرا ضاراً بالطفولة المبكرة خلال فترة الحمل تبدو ظاهرة سواء على المدى الطويل أو على المدى القصير ، وقد لاحظ ساميروف وشاندلر (١٩٧٥) أن للحالة الصحية والنفسية للأم فضلا عن الحالة للاقتصادية مؤثراتها الضارة في فترة الحمل (مثال ذلك الحالة السيئة للأمهات والأبناء في الطبقة الوسطى) ، ومع ازدياد حالات الولادة للقيصرية وانقطاع الحمل (وهما ظاهرتان جديرتان بالاشارة) بدأ الاهتمام بتأثير التكنولوجيا على تلك الصلوات المبكرة ، فمن الأكد أن الصلوات الاجتماعية وتعلق الأم بالطفل عملية معقدة توجب العون المبكر ، وهو ما يجب أن تقوم به الدراسات التالية لمعرفة أي من المتغيرات يمكن أن يكون لها التأثير الأقوى أو الأضعف على تلك الصلة الوثيقة بين الأم والطفل من الناحيتين الاجتماعية والعاطفية .

ويضطلع عدد من الدراسات في الوقت الحاضر بمعرفة قدرات الطفل الحسية والإدراكية . وقد أثرت هذه الدراسات مع قيام التكنولوجيا وتقديمها قدرة على الملاحظة والقياس يستندان إلى تخطيط خلاق مبدع لدراسة استجابة الطفل ، فقد أدى استخدام الأشعة تحت الحمراء ، وتقديم التصوير الشمسي إلى ضبط حركة العين (فانترز ١٩٦٣ ، سلاباتيك وكيسين ١٩٦٦) وكذلك الاستدلال على السلوك بما يحدثه الرضاع من ردود أفعال (كاي ١٩٦٧ ، كرون ١٩٧١ ، باير سيك ١٩٦١ ، ساميروف ١٩٢٢) كإدارة الرأس ومحاولة الوصول إلى الثدي (باول ١٩٧٤ ، باور ويروتون ومور ١٩٧٠) ومعدل دقات القلب والنبض (هور وتز ١٩٧٥) ، وكل هذا قد أدى إلى تغير جذري لمعلوماتنا عن ردود الأفعال المحتملة لدى الطفل الوليد والطريقة التي ينمو من خلالها الإدراك في السنة الأولى من حياته .

وقد أسفرت الدراسات عن دلائل مبكرة لقدرة البصر على المناوبة (هاييت ١٩٦٦) وعميق الإدراك لديه في شهوره الأولى (باور ١٩٧٤) ونمو حاسة اللمس (باور ١٩٦٦) . وقد تميز من التمييز والمعرفة (مانتز ١٩٦٣ ، ميرشنيون ١٩٦٤) وإحساس بصورة الوجه الإنساني أو ما يقاربه في الثنية (قاجان ١٩٧١) ، وكان لهذه البحوث كما أسهمت به في النظرة الجديدة لدراسات الطفولة إذ كشفت عما للطفل من قدرة على

الاستجابة البصرية والحدسية يستطيع أن يفيد منها بصورة منظمة ، لم تكن معروفة عند من قبل . وقد أثرت أبحاث فانتز بوجه خاص وكذلك أعمال كيسين وزملائه في جامعة ييل (سالاباتيكي وكيسين ١٩٦٩) تلك الدراسات للسنة الأولى من حياة الطفل بالكثير من التفاصيل عن قدرته على الإدراك حين كشفت عن رؤياه الدقيقة ، فإذا رأى مثلثاً فإنه يدرك زواياه وأضلاعاً أكثر مما يدرك شكله الكلي (سالاباتيكي وكيسين ١٩٦٦) ، وللأطفال القدرة على معرفة كل ما هو جديد ، كما أنهم قادرون على تمييز الأشكال المركبة وإن لم تكن على قدر من النعقد وكثرة التفاصيل ، ولكنها تسمح له بأدراك الألوان والأضواء وما فيها من اختلاف ، وكان بورنشتين أول من كشف عن إدراك الطفل للألوان ، وقرر أن الطفل عند ولادته يستطيع أن يميز ثلاثة ألوان كما يميزها راشد ، وإن كان ثمة اختلافات هامة وتغير ملحوظ في نمو حاسة الإبصار ، وقد أثبت الباحثون احساساً مبكراً لدى الطفل للمبادرة والانتباه (هوردوتز ١٩٧٥) يعمل في اتساق مع أجهزة الجسم بحيث تؤدي إلى الاستجابة النضوية .

وعند ما يتنبه الطفل إلى صورة الإنسان ويبدى اهتمامه به فإنه يستجيب إلى صوت الإنسان استجابة عميقة ، وله القدرة على تمييزه في بواكير طفولته ، وبالرغم من أنها في هذا الضدد غير واضحة ومبهمة . ففلا عما يثور من تساؤلات حول هذا الإدراك ومذاه حينذاك ، فإن إيماس وجماعته (إيماس وآل ١٩٧١) قد بين أن تميز النطق يرتبط بدرجة الصوت وقدرة اللبالبين اللغوية (وأنها تبدأ منذ الشهر الأول لمولده) ، ويستدل من ذلك على أن التحصيل اللغوي كلما كان مبكراً كان ذلك أدعى إلى تنمية قدرة الطفل على اكتساب المهارة اللغوية .

فإذا أخذنا النمو الحسي والإدراكي على مدى العامين الأولين من حياة الطفل فقد يبدو واضحاً أن هناك قدرات حسية أساسية لها وجودها . وأنها تعمل منذ بداية الطفولة ، كما تتعاقب في مراحل العمر التالية قدرات للمعرفة والإدراك كالنمو والاتفاق وتكامل الحركة (التوافق بين الإدراك والفعل واتساق هذه الأنماط بعضها مع بعض) ، فمن خلال النشاط والتحول في التكامل الحركي - أو الاسكيما - يكشف الطفل ويعرف كيف يعمل ويتنصّب نوعاً من السيطرة الأولية على أفعاله البدنية وملاحه البصرية ومحيطه الاجتماعي . وتسفر ملاحه عن دهشتها للجديد وكذلك قدراته المتزايدة على اللعب الحركي (ماركول ١٩٧٤) في السنة الأولى من عمره عن عمليات جديدة للذاكرة ، وهو ما أكدته بيابى في دراسته لها ، إذ يؤكد أن المعرفة الأولية للطفل نبدو في الحركة ، فمن خلال الاكتشاف وحركات اللعب يتهيأ للطفل معرفته التالية ، وخاصة إدراكه لمعاني الكلمات وصيغته اللغوية .

وليس مما يتناولوه هذا المقال أن يخوض في تفاصيل المهارات اللغوية للطفل وكيف تنمو لديه ، فإن هذا التحول في حياة الطفل ، وهو الظاهرة الدرامية لنهاية فترة الحضانة ، لا تنافي إلا عند ما يسيطر الطفل على وسيلة الاتصال بجماعته . وتلك هي

الفترة الحاسمة في تحول الطفل الى صبي . واكثر ما يعنينا من دراسة الطفولة هو المهارات التي يحصل عليها الطفل لنمو حصيلته اللغوية . وقد تحكمت نظريات نواو تومسكى في الدراسات الخاصة بطفة الطفل خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة . وقد كان الاهتمام بالفا في تلك الفترة الحافلة عندما أفرزت بعض التركيبات اللغوية للطفل في نهاية السنة الثانية من عمره ، فلبعض الوقت كانت الحقيقة الجارية أن السلوك اللغوي هو سلوك غريزي . لم يحظ بشير قليل من الاهتمام العلمي للنظم لتلك السنوات المبكرة من حياة الطفل عندما بدأت اللبئات الأولى لهذه المهارة تتجمع وتبرز ، وأخذ الاهتمام بدراسة الطفولة يدفعها قسما الى الامام . وسنلقى في الجزء الثاني من هذا المقال مزيدا من التفاصيل على تلك المهارات اللغوية التي يقوم عليها البحث حول نظرية التفاعل بين الطفل والأسرة .

ومما هو جدير بالذكر أن هناك في الوقت الحاضر كما هائلا من الدراسات لمرحلة ما قبل الكلام عند الأطفال ومالها من أثر على نمو الحصيلة اللغوية لديهم ، وقد اتجهت هذه الدراسات نحو مران الصبي على الكلام وما يقوم به من ألعاب (واير ١٩٦٢) كما تناولت محاولات الطفل للتعرف والألعاب الدارجة التي يقوم بها .

وقد أدت دراسات برنر وزملائه في اكسفورد (١٩٧٨) وملاحظات هاليداي ونظرياته اللغوية (١٩٧٢) ودراسة النطق وترديد الكلمة (جرينغليد وسميت ١٩٧٦) والمهارات اللغوية ذات الدلالة العملية وما يصاحبها من مدركات في آخر مراحل الطفولة (باتس ١٩٧٦) جميعا الى وضع صورة للمران والسيق والظرف التي يتبعها الطفل في ألعابه ، أصبحت مجالا وبادة لدراسة وضيفة اللغة ومداخلها الأساسية ، وقد رأى نلسون (١٩٧٩) أن الأطفال يتعلمون في السنوات الأخيرة للطفولة كيف يستخدمون اللغة كوسيلة اجتماعية وأداة للمعرفة ، وأن كان الأطفال يختلفون بعضهم عن البعض في استخدامها ، كما أن عددا من الأطفال ليس لديهم القدرة في بداية السنة الثانية على اكتساب أى مهارة لغوية ، الا عن طريق التعبير الآلى ، وأن كان أكثر الأطفال لا يستجيبون لها أو يفقدون منها في حصيلتهم اللغوية الا في نهاية مرحلة الطفولة .

وكان لهذه الفازاة في الدراسات الأمريكية لسيكولوجية الطفل وقدراته الفردية أثرا في الثورة التي احتاحت موقفا من مرحلة الطفولة ، ثم كان للتكنولوجيا الحديثة والوسائل البارة في قبلس استجابة الأطفال (بداية من العمليات التقنية حتى حركة العين) ما أدى الى إبراز القدرات الاجتماعية والكشف عن المدى الواسع للدراك والاحتمالات اللغوية رالحسية للطفولة المبكرة ، وما أبرز الاستعداد للمشاركة في العلاقات الاجتماعية واستثمار القدرات وتمييزها والسيطرة على البيئة . وكان لهذه الرؤيا الجديدة تأثيرها الفعال في النقيير الجذري لمفهوما عن طاقة الطفل وقدرته على اقتحام العلاقات الاجتماعية المعقدة للأسرة أو الرعاية اليومية في تبديلها وتركيزها وما له

من تأثير فيها - ولا كانت هذه المعرفة مما يؤثر في بعض الناس كهؤلاء القائمين على رعاية الأطفال فانها قيمة بأن تغير من معاملتنا للطفل واستجابتنا له ، فحسرة الوجه التي صهرها الدكتور سبيوك كنوع من الابتسامة الفارغة أصبحت ابتسامة لها مدلولها السلوكي (وولف ١٩٥٩) ، وعلى هذا فإن الآباء وعلى كل من يحيطون بالطفل أن يكونوا على تمام الأهمية لتقويم سلوكه بما يحمله من دلالة أو معنى اجتماعي . وبعبارة أخرى نقول أن للأبحاث الحديثة قادرة على تغيير المفهوم الاجتماعي لقدرات الطفل وبالتالي فإن لها تأثيرها على علاقة الطفل بأبويه منذ البداية .

وها نحن بصدد هذه العلاقة ، ما دام اقتفاء هذه البحوث التي تركزت على الطفل الفرد قد أدت الى هذه الموجة من الدراسة لفاعلية الطفل ، فقد كان لهذا العمل اثره الفعال على نمو الطفل وطبيعة التحول في رعاية ومعاملة الوليد والآباء عند الولادة وواجب الآباء في رعاية الأطفال ، كما زوت دراسات الطفولة بنظريات وأبحاث جديدة .

تفاعل الطفل

هناك سابتان تاريخيتان متميزتان ومصادر لها تأثيرها للدراسة الحديثة لتفاعل الطفل . ويمكن القول بأن هذه الدراسة قد برزت في صورتها المنطقية وبطريقة مباشرة من خلال البحث الذي قام به سبيتز وبولبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية . كما كان للتقدم الذي أحرزته نظرية التحليل النفسي على يد أنا فرويد وميلاني كلاين وغيرهما من أقطاب المدرسة الانحيزية ما دعم التصور الخاص بعلاقة الأم بالطفل . وكانت الأفكار الأساسية في هذا البحث هي ضرورة قيام صلة وثيقة تنسم بالود ودوام الصلة بين الأم والطفل ، ولقد كان من أسبابها البارزة في أوروبا ما عانتة الأسرة الأوربية من الننقل وعدم الاستقرار خلال الحرب ، وقد أشارت جوليت ميتشل (١٩٧٣) الى الصلة الزمنية المحكمة بين ظهور مؤلف بولبي في علم النفس والسياسة الاجتماعية لما بعد الحرب (في المملكة المتحدة على الأقل) اذ استهدفت تحقيق التماسك الأسرى وتوجيه الأم لرعاية الطفل .

وقد أدى التحليل الحديث لهذه الصلات الى تغيير الوضع التقليدي الذي وضع قواعد بولبي بدراسة الأثر القائم على الصلة المبكرة وانحرافاتها الكامنة بالنسبة للأم منا هي بالنسبة للطفل . أما النظرة الملائمة للدراسات الأخيرة فانها تقوم على أساس أن الطفل ومن تقوم برعايته يرتبطان ارتباطا وثيقا ومتمثرا وفعالا ، مما يتطلب اعداد كل من الشريكين لتلك المهمة منذ الولادة والى ما بعدها .

وقد حدد كسل من بل (١٩٧٤) وستيرن (١٩٧٤ - ١٩٧٧) وكلاوس (١٩٧٦) وغيرهم ما للطفل من عون على قيام هذه الصلة ودعمها ، وقدموا الحالات التي يمكن لسلوك الطفل فيها أن يحكم قبضته على الآباء بصورة خبيثة أو خالية من النخبث .

وحجر الزاوية فيها هو الأخذ والعطاء . ولهذا بدأ الاهتمام يتزايد بدراسة الأحوال التي تجعل من الطفل مصدرا للتوجيه والتحكم أو عاملا مدمرا لسلوك من يقوم على رعايته ، ويتجه هذا البحث الى تحقيق حياة سوية للطفل ، ويجعلها اقرب الى العقل ، أو احدى للفكر الواعي العميق كما يرى دور نيلم (١٩٧٤) .

وثمة عامل آخر لتأثير الدراسات الحديثة على الطفل ومن يرباه وهو الأيتولوجيا ، أو علم الأخلاق ، وكذلك التحليل الأيتولوجي لسلوك الحيوان ، كما أن هناك اتجاهًا قويًا لوضع سلوك الطفل وتأثيره على الأم في صورته الآلية موضع الاعتبار ، وللتفكير في أنماط الصلات على أنها سابقة على التعلم وليست نتيجة له . فند لاحظ ستيرن مثلًا تباينًا بسيطًا في سلوك الأمهات القليلات للانجاب وسلوك الأمهات الكثيرات الانجاب من حيث معامنتهن للأطفال .

وبتأثير الدراسات التي أحرزت على الحيوانات تركزت الجهود الحالية على تلك الملامح ، كعوى الطفل أنثى أو ذكر ، وحجمه ، وحجم الرأس بالنسبة لحجم الجسم ، وحالته ودرجة إثارة . وهى ملامح تعتبر بيولوجية في طبيعتها ولها تأثيرها على سلوك الكبار واتجاههم في رعاية الطفل . وقد أدت الى بعض الاهتمام بدراسة الفروق الثقافية أو بعض الاحتمالات الاجتماعية لهذه الملامح (وأكثر ما يثير الاضطراب فيها هو نوعية الطفل ذكرا أو أنثى) .

وعلىنا أن نتناول هذا البحث بنوع من التفصيل . وقد قام ستيرن (١٩٧٤) وبرازلتون (١٩٧٤) بدراسة تحليلية معقدة لدراسة التفاعل بين الطفل والمربي . وقد رأى برازلتون ومعاونوه ان التفاعل في الشهور الأولى للطفل يكون على شكل ايتاعي منظم ، أو في صورة دورات للتواصل تثير الانتباه لتبلغ أقصى مداها ثم تختفي عند الهدوء أو الاسترخاء ، وتستجيب الأم بصورة مثالية مع هذه الحالة . وهذا التوافق المشترك بين الأم والطفل هو الإطار الذي تقوم عليه تلك الصلة ، والفاية الأولى لتلك الصلة . وهذا التفاعل المشترك الذي يقوم على تحقيق نوع من الاستقرار لا يحس الطفل معه بنوع من الاثارة أو الاحمال . وقد لوحظت أنماط متباينة من الاستجابات العكسية لدى الأم ، منها حدة الاثارة لدى انطمن في الأوقات التي يواجه فيها التفاعل المثير للانتباه ، وكما رأى كورنر (١٩٧٤) فان غاية الأم واتجاهاتها وتوقعاتها للتفاعل قد تقضى على ما يمكن ان نراه مؤشرا بيولوجيا لحالة الطفل ينتج عنه مستويات متوافقة للاثارة والتأثير .

وقد وضع ستيرن دراسة متكاملة للتفاعل الاجتماعي شملت أحدث ما كتب عن ترويض الطفل (هورويتز ١٩٧٥) . وقد رأى ما يشير من مستويات اليقظة عند الطفل ، تستطيع الأم أن تبادر بها وتؤكدها عن طريق الصوت واللمس ، حيث يكون للرؤية

فيها دور فعال • كما يرى أن نظرة الأم وتحديقها أعظم سند لحركة الطفل المتغيرة اذا ما كانت بالقدر المناسب • ففي هذه اللحظات من تبادل النظرة تبدأ الصلة ويقوم الرباط •

فاذا رأينا نمو هذه العلاقات المتبادلة وقيامها فائنا نبدا بالتركيز على دور الطفل ثم نشئ بدور الأبوين ، وقد وضع بل (١٩٧٤) قائمة بكل ماينم عن الطفل من مؤشرات كعجز الطفل الذي يثير مشاعر الأم ويحركها ، فالبكاء ، والنظرة ، والقلق ، مما يفصح عن حالة الطفل ، والابتسامة ، والنشاط الناجم عن استجابة الأم ، والتطلع لكل جديد ، هي جميعا علامات على التكيف السلوكي • ويرى كورنر (١٩٧٤) أن نوع الجنس ذكرا أو أنثى قد يعمل بنوع من الحدة والمهارة على زيادة التباين في الاستجابة عند المربي ويقرر فرايبرج في مؤلفه عن المكوفين أن تصورهم في هذا الجانب يقوم حاجزا أمام هذه الصلات ، وما من سبيل للتحرر منها غير التعليم ، حيث تقوم اليد بدورها لتنتشئة والاستجابة

ومما هو جدير باللاحظة في سلوك الطفل أنه لا يوجد تحليل أو تفسير حاسم للنوايا والرغبات ، ومن المؤكد أن حصيلة الطفل من التفاعل غنية ومركبة (فليس البكاء وحده ، وإنما البكاء الذي يسبق الافتراق ، الخ) ، ولكنها لا تنم عن صلة مباشرة تعزى الى ادراك الطفل أو تفكيره (بالمعنى الذي قصده لويس ورزنبوم للكلمة ، من قبيل خطط ، ادراك ، رغبات) ، وان كانت من قبيل السلوكيات التي تؤثر في المربي وتشير استجابة الأم ، فان هذه المشكلات النظرية لم تستقر بعد على وضع ، أمي من قبيل الوسائل الثقافية أو البيولوجية أو الاجتماعية ، أو يمكن ادراجها كملاقات ديمقراطية أو اعتبارها علاقات متسقة (تتساوى في الكفاية ولا تتساوى من حيث التضج وفقا لتفسير بل) ، وكل هذا لم يحسم بعد •

ولقد كانت دراسة ميكائيل لويس وتلاميذه نواة لما أفضت اليه الامومة والرعاية في تلك الصلات الأولية (لويس ١٩٧٢ ، لويس وتشري ١٩٧٧ ، لويس ولي بينتسر ١٩٧٤) ، وقد قدموا فيضا من النماذج لتصوير النمط الذي يعوم عليه التفاعل بين الأبوين والطفل ، وقاموا بتسجيل ودراسة عمليات الاستجابة وبداياتها في دورات التفاعل ، أما السلوكيات التي يمكن للأم وطفلها أن يقوما بها لتحقيق هذا النمط التكاملي فانها تتم عن طريق النظرة ، والملمسة ، وترديد الصوت ، ويؤدي سلوك الأم عند اللصص أو في حالة اللمس الى بداية التفاعل ، أما صوتها فانه أقرب الى الاستجابة الى الحوافز المتتابعة للطفل ، وأما الفروق الجنسية والطبقية فانها أكثر بروزا عند دراسة التفاعل منها عند تسجيل ذلك الحشد من السلوكيات الفردية البسيطة • وقد رأى كل من لويس وفريدل (١٩٧٣) عند دراستهما لنمو هذا التفاعل في السنة الأولى للطفل ما له من أهمية لا في خلق هذه الصلات والروابط فحسب ولكن في تعدد المهارات اللغوية والفنرة على الادراك •

ويقوم عدد من دارسي اللغات في الوقت الحاضر بتناول مرحلة الطفولة كمصدر هام لمعرفة بعض المهارات اللغوية ، وقد أصبح لمعرفة الطريقة التي يشارك فيها الطفل في الحديث (شايغر ١٩٧٩) وطريقته في الرد (ساكس وآل ١٩٧٤) دور في لعبة اللغة ، يمكن صقله وضبطه في مرحلة الصبا ، وإن كان ذلك عن طريق اللعب .

أما دور المربي فقد عرض له بل وآخرون بأعداد مستويات اليقظة لدى الطفل لضمان اللعب المنظم الذي يؤدي إلى التفاعل الاجتماعي ، وأما تجاوب الأم فانه في أحسن حالاته قادر على إزالة الاثارة في مواجهة الاكتئاب والغضب عند اطعام الطفل ، في حين أنه نادر على إثارة موجة من التفاعل في مستوى معين من القلق عندما يحتاج الطفل . وتعد الأم في هذا الموقف كما في غيره من مواقف النمو المبكر أكثر سدادا وقدرة على قياس التدرج في قدرات طفلها ، كما أنها هي التي تضع أمامه بصورة لطيفة كل ما يثيره من العالم الخارجي .

والخلاصة أن هذا الكم الجديد من الدراسات التي دارت حول التفاعل المشترك بين الآباء والأبناء قد زودتنا بحصيلة ضخمة من البيانات والمعارف التجريبية ومورد جديد هائل من المعلومات الوصفية عن معوقات التفاعل بين الآباء والأبناء في السنة الأولى من عمر الطفل ، كما أنها تصحح في دقة بالغة مشكلة العلاقة المزدوجة التي يشارك فيها كلا الطرفين . وإن بقي بعد ذلك العديد من المشكلات النظرية ، وإن كان الموقف قد استبان إلى حد بعيد ، وغدت مثل هذه العوامل بداية من صحة الأم (حيث تلعب التغذية والمستوى الاجتماعي والحالة النفسية دورها) حتى العلاقات الأسرية المتعاقبة ، ولها دورها المؤثر على كلا الشريكين . ولا ندري ما هي الحدود التي يقف عندها هذا التفاعل ولا مداه من الدقة من حيث الاحتمالات المتوقعة ، أو الانحرافات وتأثيرها أو التفاعل بين العوامل البيولوجية والاجتماعية مما تناولته وكشفت عنه تلك التجربة .

الطفولة والرعاية البديلة

أصبحت الحدود والأوضاع التي تقوم عليها علاقات الطفل وصلاته وتربيته انحف موضوعا يتطلب الحسم مع تغير أنماط العمل في الأسرة والوضع الاجتماعي ومسئولية تنشئة الطفل ، ففي بلاد الغرب الصناعية حيث تعمل الأم وترعى الأطفال في الوقت نفسه قد تقوضت أركان الأسرة (وخاصة في أسرة تقوم على رعاية شخص واحد) ، وغدت الحاجة ماسة إلى عون أو خدمات مساعدة تحتاج إليها جماعات كثيرة ، مما أدى إلى ظهور اهتمامات جديدة وحاجة ملحة إلى رعاية بديلة للطفل . فقامت دور الحضانة وظهر دور المربيات اللواتي يشرفن على الطفل ، إلا أن الدراسات التي قامت حول تلك المهام الجديدة ما زالت قليلة ، هذا فضلا عن أن ما قيمه بليسي وستاينبرج

(١٩٧٨) عندما قاما بتقويم هذه المهام ، وما قدماء من رؤيا جديدة ، ما زال ناصرا لم يكتمل . وما زلنا نتجار موقفا غريبا حيث ترك هذه المهام وهذا الوضع الاجتماعي آثارها الحادة على حياة الصغار وأسرههم ، وهي آثار تزداد يوما بعد الآخر ، حيث تتضائل الأدلة القاطعة عن تأثير تلك الأنماط المتغيرة للتنشئة .

ويبدو أن هناك ثلاث مشكلات ليست هينة في الدراسات الجارية عن مؤثرات دور الحضانة ، وهي دراسات على مستوى عال من الدقة والكفاية تقوم بها المراكز الجامعية ، فبينما يلقي ١٦/ من الأطفال ممن هم دون السادسة رعاية بديلة في دور الحضانة يلقي ٣/ منهم الرعاية في مؤسسات و مراكز للرعاية ، مما تدبّر معه أننا ما زلنا نفتقر الى معلومات أساسية عن تأثير العديد من تلك التجارب المتنوعة التي يخضع لها الكثير من أطفالنا الصغار ، ونرى من ناحية أخرى أن الدراسات الخاصة بتقويم الاشراف اليومي تنجبه الى الأنماط البيئية المحدودة في دراسة الأطفال بتقويم وأخيرا تركزت الدراسة على سلوك الطفل وحائته ، وكان اهتمامها ضئيلا بالرعاية البديلة وتأثيرها على حياة الأسرة ، وقلما نذكر أن الرعاية اليومية تمثل تجربة مختلفة لكل من الأم والطفل ، وأن تجربة الأم قد يكون لها تأثيرها البارز على تفاعلها مع ولدها . ولهذا فإن نمو الطفل قد يعكس اتجاهات لسير التنشئة فضلا عن التجربة العميقة التي تمر بها الأسرة .

أما هذه الدراسات التي تقارن بين دور الحضانة والرعاية المنزلية اليومية أو التنشئة الأسرية فإنها تركز على التفسير في الإدراك والاستقرار العاطفي أو التنضج الاجتماعي للطفل ، ولم يكن ثمة دراسة للمهارة اللغوية للأطفال خلال الرعاية اليومية بالمقارنة بالدراسة الدقيقة والعميقة للمهارة اللغوية في التربية المنزلية للأطفال (براون ١٩٧٣) . وقد أشارت بعض الدراسات الى ما للتربية المنزلية من أثر في إثراء اللغة والنسق (كوشران ١٩٧٧) وإن كانت تؤدي في الغالب الى انعكاسات متضاربة للعلاقة بين البيئة اللغوية ومهارة انطق اللغوية ، ولم ينشر أي تفصيل لتحليل التجربة اللغوية للأطفال الذين يقعون تحت الرعاية اليومية وخاصة ما يتصل منها بالقدرة على التفاهم والاتصال .

وبالرغم من قلة هذه الدراسات التقديرية للرعاية اليومية فإن هناك ما يستحق التنويه ، ففي محيط المقاييس المطبقة على تنوعها ونوعية الدراسات الجارية في دور الحضانة يظهر جليا أن الأطفال من أوساط الناس (الطبقة الوسطى وما فوق الوسطى) لا يختلفون اختلافا جوهريا عن أقرانهم في التربية المنزلية من حيث الإدراك أو النمو العاطفي والاجتماعي (بلهار ١٩٧٤ - كالويل ١٩٧٠ ، كوشران ١٩٧٧) .

فاذا كان لدينا اهتمام بسلوكية طفل في أسرة تملك قدرة هائلة على صياغة التنشئة ، ولها قدر من الاهتمام التاريخي بالصلوات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بضرورة الاتصال المستمر بين الأم والطفل ، فإن ذلك لا يعد اكتشافاً جديداً . وهناك دلالة أكثر جديداً على أن الأطفال المضارين ضرراً بالغا (وهو تعريف يعنى الطبقة المحرومة أو التي تعاني نوعاً من التعويق) قد يفيدون من الرعاية اليومية أكثر مما يفيدون من الرعاية للنزولية (جولدن وبرنز ١٩٧٦ ، رامى وسمت ١٩٦٧) ، أما ما يبدو مبهماً حتى الآن فهو معرفة الالتحاق بالمدرسة يمكن أن يودى بتلك المكاسب أم لا .

خاتمة

ونتبين من هذا البحث عن الطفولة بعدين رئيسيين لطبيعة التجربة يمكن أن نلقى عليهما مزيداً من الضوء . أولهما أننا نتبين قدرة الطفل وكيف تنمو ، وثانيهما أن هناك مزيداً من الكتابات التي تصف تلك العلاقة المتشابهة والمتباعدة بين الطفل ومن يقوم على رعايته ، وكل من هذين البعدين قريب من الآخر ، فاذا وعينا هذه القدرات اليمينية ومدى الاستجابة والتكيف السلوكي للطفل فانها تصبح مجالاً نتبين من خلاله دور الطفل كشريك في هذا التفاعل البشري .

ولنا أن نساءل ما هو الطريق اذن لتلك الجهود في المستقبل ، وما هي المشكلات الدقيقة التي يسفر عنها تبين هذه البحوث وفحصها ؟

ومن المحتمل أن يكون الاتجاه الحاسم والأكثر وضوحاً للأبحاث القادمة هو نحو الدراسات البيئية الدقيقة لتجربة الطفل ، وقد أثار بحث برونفبرنر الأولى الجوانب الفنية لسلوكية النمو اهتماماً عاماً بالعقبات والمصاعب التي تواجهها الدراسات العملية ، وقد تصح بوضع منهج يضيف عناية أكبر على الدراسات الطبيعية ، مع الاهتمام بنمو الطفل في حياة واحدة . وكان لرأيه هذا صدى في الأبحاث والدراسات التي تتصل بالطفولة وكانت تلك الدراسة التجريبية « لموقف الغريب » الذي قامت اينزورث وتلاميذها بتحليله وكان من ابتكارها (اينزورث وآل ١٩٧٤ - ١٩٧٨) ويسود الاهتمام في الوقت الحاضر بدراسة المقومات والتكوين والقوى التي تقوم عليها الصلوات العاطفية للطفل في محيطها الواقعي وبكل ما يلم بحياته أو يتخللها من أشخاص يفهم أو غير مألوفين لديه . كما يسود اهتمام طارئ بمعرفة الدور الذي يقوم به أفراد الأسرة وبخاصة الأب ودوره في بداية التفاعل عند الطفل .

وتبقى بعد ذلك تلك المشكلة المحيرة التي تحدد لنا القوى البيولوجية والاجتماعية التي تقوم وتبدع الأنماط السلوكية للطفل في ذاته وفي مشاركته في تلك العلاقات المتشابهة ، وكانت البداية ذلك البحث عن علاقة الأبوين بالطفل بتأثير علم الأخلاق .

دراسة عملية التفاعل في إطارها البيولوجي القوى . ونحن في حاجة الى مثل هذه الدراسات الثقافية المتداخلة لمثل هذه التفاعلات المتصلة لمزيد من المعارف عن مدى التذبذب في الرعاية وما يمكن أن يكون من اتساق في علاقة الطفل بأبويه . وقد لوحظ أن ٤٤مها في أمريكا الشمالية أكثر ميلا الى إقامة صلات بأطفالهن . وقد يبدو أن العوامل الثقافية لها دورها في تكييف صورة التفاعل بين الطفل وأبويه وأسلوبها ومداها من الحيوية .

ومن الواضح أيضا في مراجعتنا لهذه الكتابات أن الدراسات التي تناولت التفاعل بين الأم والطفل أميل الى التجريد والمثالية ، إذ أنها أكثر ميلا الى الوسائل التي تبعت على الارتياح لتحقيق التحروب والتواصل الاجتماعي . الا أن العلاقات الأسرية والاجتماعية ظلت بعيدة عن العرض والتحليل ، وحتى الأطر التاريخية التي تغلف تلك المثاليات ظلت هي الأخرى بعيدة عن الاهتمام .

فما هي الأصول والمنابع (حسية أو واقعية) التي يستمدّها الأبوان ، أباً أو أما ، ليكونا متوافقين مع الطفل : وإلى أي مدى يكون لسلوك الأبوين نحو الطفل تأثيره الثقافي على النظريات الخاصة بتنشئة الطفل ، أو على أدراك الأبوين لدورها في الأبوة والأمومة ؟

مثل هذه الأسئلة تتطلب المزيد من الدراسات السيكولوجية المنظمة التي تتناول هذه العلاقة المزدوجة الآباء بالأطفال في أوسع مداها من الواقع الاجتماعي ، فما زالت انطفولة هي الحلقة التي تثير الحيرة في سلسلة الحياة ، حيث يستطيع الإنسان أن يؤدي دوره ببراعة للتوفيق بين ما هو بيولوجي وما هو اجتماعي .

وما زلنا في حاجة الى الاجابة على تلك الاسئلة .

الناقشات بين النشئة المجتمعية و

الأيوساط التقليدية والنشئة المجتمعية بواسطة تقنيات التواصل في المغرب

لا أطمح في إطار دراسة مختصرة ومركزة أن ألم بأطراف الموضوع ، وخاصة أن الأمر يتعلق بقضية شائكة ، تنعكس فيها كل عناصر الهوية الفاصلة بين المجتمعات المتقدمة صناعيا والمجتمعات المتخلفة التي تستعير أفضال الصناعة رغم احتفاظها بعدد من النماذج والبنى التقليدية ذهنيا ومجتمعيًا .

هذا التنبيه ليس تواضعا علميا ، وإنما هو التزام بحدود موضوعية ، تجعل من طرح موضوع النشئة المجتمعية - بالنسبة لشخص ينتمي لمجتمع متخلف وتكون في اتصال مع نماذج المجتمعات المتقدمة - محاولة حريثة انطلاقا من مقولات تكوينه ، بهدف إبداع أداة تصورية تسمح بتقويم الوضع الحقيقي ، ومن وجهة البحث السيكيو مجتمعي . أن هذا التوضيح يعني بالنسبة الى أنني سأقصر جهدي ، في المرحلة الراهنة ، على تحليلات نظرية وتشخيص أولى لأساليب تكوين الفرد ، على أن أقوم ببحث تطبيقي يستنتج الواقع بأساليب الملاحظة المباشرة والاستبانات ، من أجل تقدير المواقف الفعلية للأفراد ، تجاه موضوع مجتمعي معين ، هو النشئة المجتمعية ، وكيفية مباشرة هذه النشئة في علاقتها مع سلم القيم السائدة والمتحركة في المجتمعات الصغيرة والكبيرة .

الاشكالية التي تهمني ، هي اذن ، من طبيعة سيكيو مجتمعية ، تتكون عناصرها من الخلط والغموض الذي يحيط بسيرة سبك الفرد في نماذج موعى بها ، تمس

الكاتب : محمد مصطفى القبايج

أستاذ بجامعة محمد الخامس بالرباط بالمغرب

البنية النفسية ، وتندرج فى مؤسسات وأطر تضمن استمرار وضع عام ، وحالات فكرية استثنائية ، تقضى على كل امكانية مؤملة ، لاحداث حركية من شأنها أن تؤدي الى التغير أو التعديل . ان هذه اللغة المستعملة توحي بأن المجتمع المقصود مجتمع لا يقدر حق وكرامة للفرد فى صنع مصيره ، واختيار قيمه الأساسية ، لكنه مجتمع يندرج إيديولوجيا ، ضمنا ، فى ليبرالية خاطئة لدواع اقتصادية وتاريخية .

هذا التناقض الأساسى سيحكم - حسب ما سيتضح من خلال الأطروحات المقبلة - فى حالة التيه التى لا يمكن بحال من الأحوال أن تؤدي الى عمل واع منسق فى سبيل تأسيس مجتمع يتركز فيه المجهود على اسعاد الفرد ، كل فرد ، بل مجتمع يقوم على المؤسسة السياسية وتمكينها وتمكين نخبتها من كل الامتيازات على حساب الطبقات المحكومة .

مجال البحث ، اذن وفى صيغة واضحة ، الاشكالية السيكولوجية ، التى ادى اليها الخلط الموهل فى مجدوع العمليات والاجراءات المؤسسة ، لتكوين الفرد والحالة أن المجتمع الذى يتعلق به البحث (المغرب) ، يقطع مرحلة يكاد يكون الاجماع فيها على أن النموذج المرجعى أعلن إخلاسه ، ولم تظهر بعد بجلاء معالم النموذج البديل ، فأحرى أن يكون هذا النموذج البديل غير مصوغ صياغة جلية . انها حالة تؤدي الى مأس زرداد خطورتها يوما بعد يوم لتشمل جيلا أو عددا من الأجيال ، متؤدي ثمن هذا

الوضع قبل ابداع فكرولوجى ، انطلاقا من مركبات ثقافية وتربوية ، وبمجهود على كاف ، لأن العصر لم يعد عصر الرسائل الدينية ، او شبه الدينية المتقدمة .

أجد نفسى مضطرا هنا الى تركيزية الأداة التصويرية التى ينهك جان دوفينيوى فى صنعها ، وأعنى بها الحالة المحايدة بين منزلتين ، او وضعين مجتمعين ، وضع متجاوز ، ووضع لم تتحدد صورته بعد ، وهى أداة تصويرية ، رغم كونها فى المرحلة الجينية ، سادخلها فى الاعتبارات التى سأعالج بها الموضوع ، بحثا عن الوضوح والفاعلية .

من المنفرد جدا ونحن على أهبة التزلم طريق شائك أن أبين بوضوح ما أقصده من بعض المصطلحات التى ستشكل القوالب أو الأوعية الفارغة التى سأصوغ فيها موضوعي ، مرتبة حسب أهميتها .

التنشئة المجتمعية السوية ، وأعنى بها السرورات الجلية ، اما بواسطة التربية والتعليم ، أو الخفية لادماج الفرد فى الجماعة وفق أعرافها ومعتقداتها وأنماط سلوكها ، وغالبا يرمى « مجتمع الناضجين » من وراء تدخلاته فى هذا الاطار الى أن يحقق الفرد نضجه الكامل فى ظروف تفتح مناسب ليتحكم فى ملكاته ، وبذلك يشقى طريقه وقد استوعب النموذج الذى شب فى أحضانها .

هذه السرورات تدخل فى الختميات الطبيعية التى تحيط بالكائن البشرى ، لانه يولد وهو فى حاجة الى الرعاية الجسمية والنفسية والمجتمعية .

واضح من هذه الفقرة أنى أتصور تنشئة مجتمعية غير سوية ، تمارس غالبا فى المجتمعات التى يحدث بها تحول مفاجئ ، تقوم به فئة معينة ، ووفق أهداف محددة . أو فى المجتمعات التى تتعرض لهتك ثقافى وحضارى يرمى الى الاساءة لماضيها وكيونتها . فى هذه الحالة يقع اعداد خطة مبيتة واجراءات مقصودة لسلخ الفرد من نموذجه المجتمعى الأصيل ، وادماجه فى نموذج ضبابى موافق لتلك الخطة المبيتة .

فى معظم الأحيان تكون البنيات الأساسية للادماج (التنشئة) المجتمعى بنيات مشتبهة فيها ، تصبح على الفرد فرص الانعاش والتطور ، انها بنيات تلقى مبدأها فى السيكلوجيا التكوينية ، وهو أن الفرد للذى لا يكون متوفرا على الشروط الضرورية لتمثيل النموذج المبيت تمتنع عليه المطابقة مع الظروف الخارجية ، بالتالى يستحيل الاتزان الحيوى اللازم .

ليس من الضروري أن أضيف أن التنشئة المجتمعية ، سوية كانت أو غير سوية ، ترمى الى تحويل البنيات المجتمعية والاقتصادية والسياسية الى نماذج مرجعية قارة اعتمادا على مكاسب موروثه تاريخيا . لكن التنشئة المجتمعية غير السوية بصفة خاصة توجد فى موقع المضطر لاستمارة نماذج خارجية ، فتحصل بذلك عملية مزدوجة وجهها الثانى هو الانسلاخ الثقافى ، أى تفريغ الذات من نموذجها الثقافى الأصيل ، مما يسبب أحيانا ردود فعل شبيهة تماما بردود فعل جسم مريض يتلقى عددا من الحقن

والأقراص لا يمكن أن يحملها ، وهذه نقطة سنعرض لها بالتفصيل في مكان آخر من البحث .

التنشئة المجتمعية السوية تتحقق في المؤسسات المجتمعية الأصلية ، وأقصد بها : خلية العائلة (كبيرة كانت أو صغيرة) ، والمؤسسة التعليمية (الأجواء المدرسية على مختلف مستوياتها ، من ابتدائي الى الجامعة) ، وكذا مؤسسات الشغل والمؤسسات السياسية كالأحزاب . كل هذه المؤسسات ، وعلى رأسها العائلة والمدرسة ، تستعمل وسائل جاهزة لهذه التنشئة ، أهمها اللغة والمعتقد والعرف ومضمون التعليم واللعب والنوادي والجمعيات الفنية .

بالنسبة للمجتمعات المتقدمة صناعيا ظهرت وسائل جديدة للتنشئة المجتمعية بواسطة التقنيات السمعية البصرية ، أو تقنيات التواصل من بينها : الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما والاسطوانات والحكايات المصورة وكتب الجيب والصور الثابتة .

أعتقد أنه كتب عن هذه التقنيات وانعكاساتها على المجتمع والثقافة ما يجعل التعرض لها هنا من قبيل المكرر المعاد . ولكني أود أن أثبت بعض المعطيات التي سيستفيد منها البحث دون شك . من هذه المعطيات تعريف مصطلح « تقنيات للتواصل » ، ولا أجد في هذا الصدد أفضل من التعريف الذي نقرأ فيه أن تقنيات التواصل « مجموع العمليات الكهربائية والإلكترونية المستعملة في إنتاج ونشر للصور والأصوات والرموز ، من أجل تواصل العامة من الناس ، والتقاط جمعي أو فردي منظم » . وتسهم هذه التقنيات في العمليات التعليمية لجعلها أكثر سهولة وفاعلية ، أو لملء أوقات الفراغ في جو من المتعة ، أو لتشييع المعارف المعقدة بأساليب مبسطة ، وكل هذا بالطبع لرفع مستوى الانسان وتعمل على اسعاده .

مع تطور هذه التقنيات وترسخها اتضح ارتباطها الكبير بالتطور الصناعي واندماجها في النظام الاقتصادي القائم على العرض والطلب كسلعة مسخرة للاستهلاك ، ومحاورها العمل والبحث العلمي والإنتاج الثقافي والإبداعات الفنية ، في حين أن أداتها في التبليغ هي الصورة والكتابة ، وأدى الأمر في نهاية المطاف الى تحول حضارى هام جدا هو الذي عناه رولان بارت عندما وصف الحضارة المعاصرة بأنها « حضارة لغوية صورية ، حضارة تخاطب ، الوعي واللاوعي مما ، توازن بين العقلي والحسي ، الفكرى والداطقى . توازن يضع حدا لأخطاء الماضي للذى تماقبت فيه مراحل متعارضة ، مرحلة وقع التركيز فيها على ما هو عقلي وحده ، ومرحلة وقع التركيز فيها على ما هو حسي .

يمد هذه التمهيدات الضرورية نظريا هل لنا أن نقف على أرض الواقع ، ونعالج موضوعنا في إطار جغرافى وتاريخى ؟ كيف كانت تتم بالقرب فى الماضى للبعيد والقريب والتنشئة المجتمعية ؟ وكيف تتم اليوم ؟

ليس من أحد يجهل حقيقة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

للمغرب : بلد من العالم الثالث ، يدور في الفلك الليبرالي ، تتصارع فيه قوى المحافظة والحضرة ، اقتصاد تبعية مهلهل ، خلل في الطبقات والبنيات المجتمعية ، أمة مترسخة مكتسحة ، غموض في الرؤيا المستقبلية ، هذه الشروط المرضية تلت فترتين متعاقبتين : فترة انحطاط ، وفترة استعمار .

كانت للتنشئة المجتمعية الى حدود ما قبل الاستعمار الفرنسي (سنة ١٩١٢) تتم وفق « نموذج تقليدي » . مع الاستعمار تواجه النموذج التقليدي مع النموذج الغربي وهو مستورد ودخيل ، اصطلاح الجميع على تسميته « النموذج المصغر » وبعد الاستقلال (سنة ١٩٥٦) انضافت الى النموذجين السابق الذكر وسائل جديدة في التنشئة مستعارة أيضا ، وهي تقنيات التواصل ، وسأركز الاهتمام بصدها على التلفزة كما سيأتي ذلك في حينه .

نستطيع تلمس أهم ملامح النموذج التقليدي في التنشئة المجتمعية بالمغرب من خلال عمليتين ، أحدهما قديم ، والآخر حديث .

في مؤلفين حول عهدي للسلاطين مولاي رشيد ومولاي اسماعيل ، لكاتب فرنسي عاش في سلا وفاس ومكناس بين سنتي ١٦٧٠ و ١٦٨١ في هذين المؤلفين شهادة تاريخية على سيرورة التربية والتنشئة ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

عندما يزداد لعائلة طفل أو طفلة ، يجتمع الأقرباء لعدة أيام ، يزينون الغرف بالزرابي الجميلة التي يتبادلون عابرتها ، ويرفعون أصواتهم غناء وطربا ، داخل البيوت وبباب المنزل . في اليوم السابع يعطون للمولود اسما ، دون أن يختار إذا كان ذكرا ، وتواصل الأم رعاية الطفل مرضعة أياه من ثديها ، وتربيته كما يربي الفرنسيون أبناءهم ، فيما عدا أن الأم المغربية تحمل وليدها فوق ظهرها ، مدثرة أياه بلحاف أو بثوب عندما تريد الذهاب الى المدينة لقضاء حاجاتها في هذا الوضع تدعه ينام أغلب الوقت .

وفي سن السادسة أو السابعة ، على الأقل ، يختار الوليد الذكر ، وهناك من يؤخر هذه العملية الى سن متأخرة تصل الى الرابعة عشرة ، وبعد الحتان يوجه الطفل الى المدرسة ليحفظ القرآن ، ويتلقن أصول للكتابة والقراءة .

في أول يوم لالتحاق الطفل بالكتاب يعطى له قلم من القصب ، ويسمك المعلم بيد الطفل ليجهلها تخط فوق لوحة خشبية مصلصلة ، ويقوم الطفل كل يوم بمحو ما كتب ، وقلم يكتب الأطفال على الورق لأنه يستورد من الخارج ، ويخصص قلم لكل نوع من أنواع الخطوط ، فالأقلام تصنع من القصب ، لذا فانها لا تكلف غالبا ، في حين أننا نحن الأوروبيين لا نكتب الا بريشة الطيور ، من هنا كانت ندرة الأقلام التي نستخدمها ، لأنه لكي تصنع قلميا ينبغي انتظار موت طير من الطيور ، موتا طبيعيا ، ذلك راجع لأن قتل الطيور متنوع في كل أرجاء أفريقية .

يوصل الأطفال دراستهم إلى أن يحفظوا القرآن عن ظهر قلب ، وإذا كانت الأسرة موسرة تنظم حفلة طواف رائعة ، يمتطي فيها الطفل حافظ القرآن صهوة جواد عربي مزين بأبهى حلة ، ويحيط بالجواد رفقاء الطفل ، بعضهم راجل والبعض الآخر فوق الجياد ، ويحمل حافظ القرآن لوحة كتبت عليها آيات مزينة ومزخرفة ، أما الواح التلاميذ الآخرين فمكتوب عليها جرد لأنماط السلوك الإسلامي وقواعد الأخلاق التي ينبغي أن يلتزم بها المسلم داخل الجماعة ، ويهدف المغاربة من هذا الطواف إلى أن يعرف الأطفال وأجابتهم ، وأن يحيب إليهم التعليم حتى يجتهدوا فينجحوا ، وينظم لهم طواف ختم حفظ القرآن الكريم .

إذا قررت العائلة إرسال الطفل إلى صاحب حرفة ليتعلم مهارة صناعية تقليدية فإن الطفل يتسلم مبلغا ماليا بسيطا كل يوم ، وهذا يعني أن « المعلم » لا يتقاضى على تعليمه للطفل أية أجره ، ولا يسمح الأب لابنه أن يمتحن أية صنعة إلا إذا أعطى للدليل على كفاءته ، تلك الكفاءة التي ترتبط باسم المعلم الذي أشرف على تكوين الطفل . وما يلاحظ أن الآباء يتصون شعر رؤوس الأطفال إلى حدود اللسان الخامسة عشرة ، بعد هذه السن يسمحون لهم بارتداء قبعة تعرف عند العامة باسم الشاشية ، لونها أحمر ، لذا ارتدى طفل هذه الشاشية أصبح من عداد اللناضجين ، مؤهلا للزواج ، وفعلا يزوج معظم الآباء أبنائهم في هذه السن .

العمل الثاني حول التنشئة المجتمعية في المغرب ، لسيكولوجي مغربي معاصر هو عبد الواحد الرازي الذي كتب بحثا مركزا عنوانه « سيرورة التنشئة المجتمعية للطفل المغربي » .

يعان الرازي أنه سيقتصر في بحثه على تناول النموذج التقليدي لهذه السيرورة ، سيرورة تتواءم مع كل مرحلة يقطعها الطفل من الازدياد إلى النضج التام ، وللمراحل أربع :

من الازدياد إلى نهاية السنة الثانية : إنها مرحلة مرضية جدا ، وفعلا يكون الطفل المغربي من الازدياد إلى الفطام دائم الاتصال بأمه ، ينام في غرفتها ، يل فوق فراشها ، وفي النهار تهب إليه كلما بكى ، تمنحه ثديها في أي وقت وبدون أدنى تردد . في الأوساط الشعبية يقضى الطفل سحابة يومه فوق ظهر الأم سواء كانت تقوم بالأعمال المنزلية أو كانت تشتغل في الحقل . وليس في عرف المغاربة أن يكون للطفل بيت خاص به .

تمتاز هذه المرحلة بأن الطفل يتواجد مع اللناضجين في كل أوقات اليوم ، يرعونه بكل عطف ، وفي نهاية هذه المرحلة يتدخل عنصر جديد في حياة الطفل ، وهو الاهتمام الذي يخصه به الأب ، ومن هذا الاهتمام يبدأ الطفل محاولاته في التلفظ بأولى الكلمات ، والقيام بأعمال الشغب . وهكذا يصبح الطفل محط اهتمام الجميع ، بل يكون موضوع سرورهم . إنها مرحلة سعيدة آمنة تؤدي إلى اكتساب قدرات رمزية ولغوية

وذهنية تقوى للذكاء ، وقد أوضحت « اختبارات الطفولة المبكرة » التي استعملت في المغرب ، تفوق الطفل المغربي على مثيله في أوروبا عاطفيا وذهنيا .

المرحلة الثانية : تمتد من بداية السنة الثالثة الى نهاية السنة السادسة ، ويطرا فيها تغيير جذري في العلاقة بين الطفل ووسطه العائلي ، فاكتماله للغة واثقانه للمشي يؤديان الى استقلاله الذاتي ، ويصبح نشاطه الحركي الحسي على حساب راحة الكبار الذين يكون رد الفعل لديهم هو انزال العقاب الجسمي للطفل ، ومراقبته ، ومحاولة الحد من نشاطه ، ان التدخلات التربوية للأبوين تصبح جارحة لمشاعر الطفل اذ تجد من أبنائهم وأفتته ، وهما خصلتان يرفضهما المجتمع المغربي . يضاف الى هذا أنه بمجرد الفطام لا يعود مسوحا للطفل بأن ينام في غرفة الأم أو على فراشها ، وتفضل الأم أن تترك صغيرها في هذه الفترة بالمنزل تحت رعاية خادمة أو قريبة للعائلة . إما تدخلات الأب فلا تكون الا لتصحيح سلوكه بطلب من الأم التي تزججها مضايقات الطفل ، أي نشاطه الحركي الحسي ، ويعانى الطفل هذه المواقف تجده كتعنيف مباشر عليه . وإذا حققنا بهذه الشروط للتربوية سوء الوضع المادى لكثير من الأسر لاتضح ما يعانيه الطفل خلال هذه المرحلة من ربلاات يحاول الصغار أن يواجهوها بنصرفات شبيهة بما كانوا يقومون به في سن الثانية في جو من الدلال البالغ فيه ، وهذه المحاولة يرفضها الكبار أيضا لأنها تدل على انهى مع السنة الثانية من عمره ، ينعت عندنا بأنه « قشوشى » .

يزداد الموقف حدة اذ بينما يمنع الطفل من مراقبة أبنائه أو الكبار في تنقلاتهم ، يمنع كذلك من أن يختل منفردا في أماكن معينة تصعب مراقبته فيها ، بتخوفه من هذه الأماكن فيلقى في روعه أن هناك أرواحا حبيثة (الجن) ، تقطن الأماكن الخالية من الناس ، ولا يحق للطفل ازاء هذه التخوفات أن يسأل أو يناقش ، لأنه في نظر الكبار لم يمتلك بعد القدرة على الفهم . زد على هذا أيضا غياب اللعب ، فمن هنا يتضح الى أي حد يمتنع على الفضول الطفولي أن يجد مجالا يصرف فيه ، وهذا كله كفيلا بأن يحد من النشاط الذهني ومباشرة انقيام بأعمال إجرائية لأن الانسان لا يستطيع شيئا ، وما يقع له من خيرات وشرور إنما هو بيد قدر أعلى .

هذه التوجيهات لاتوفر إمكان اكتساب عقلانية منطقية ، مما يشكل عائقا يمنع الصغير من أن يتطور تطورا ذهنيا سليما .

في نهاية هذه المرحلة ، وبالضبط في السن الخامسة ، يكون حضور الطفل في المنزل أمرا غير مرغوب فيه من الكبار ، حينئذ يرسل الطفل الى المدرسة القرآنية . انها مؤسسة ليس الهدف منها هو تلقين القرآن فحسب ، بل انها وسيلة قهر ومحاسبة للطفل على جميع تصرفاته ، دون رحمة أو شفقة ، الى درجة أن الأب وهو يقدم انته للفتية يخاطبه قائلا : « يا فتية أنت تقتل ، وأنا أتولى الدفن » . ولا ينحصر دور الفقيه في المهنتين المذكورتين ، بل انه يزاول أنشطة منحرفة لفائدة النساء على الخصوص ، ككتابة التتائم والتعاوية وإبعاد أرواح الشياطين الخ . ماذا يستطيع الطفل لمواجهة

الموقف الجديد ؟ يحاول الحصول على أى شيء يرشو به الفقيه ليخفف عنه العقاب ، مؤكدا له التزامه بأن لا يخالف ارادة الكبار وأعرافهم وما يأمر به الاسلام من واجبات وسلوك ، انه خضوع تام لمجتمع الكبار والأعراف الجمعية ، دون ادراك لإبعادها أو وضعها موضع التساؤل .

المرحلة الثالثة : تمتد من سن السادسة الى الثانية عشرة ، وتشتمل خلالها المراقبة على الطفل ، ولا يسمح له أن يصدر أحكاما في حق والديه ، أو في حق الكبار بصفة عامة ، والا سيقع عليه السخط ، سخط الأرواح والأجداد وغضب الله . وإذا واجه الطفل هذه الضغوط يتصرفات مخلة بما تراه العائلة أصلح وقوع عليه ، من جديد ، العقاب الجسدى ، وترتب على ذلك تصور للكانة الحقيرة التي يحتلها في مجتمع الكبار ، فيفقد الثقة في نفسه وإمكاناته ، ويتشكل لديه سلم قيم مءلء بسوء فهم للمعدل والحرية والتعاون ، وتتضرر كذلك البنيات العاطفية والعقلية ، ان الطفل يفضل الخضوع على ان يتعرض للعقاب أو للسخرية ، ومن هنا تتكون فكرة « التحشم » (أو العيب) .

يلاحظ الراى تعقبا على هذه الشروط التربوية أنها تجعل الطفل لا يعيش « أوضاع نازمة » وتهيئه لاكتساب طاقات عقلية أساسية كـ « التجريد » مثلا .

المرحلة الرابعة : ما بعد السن الثانية عشرة ، فيما أن الطفل المغربى عاش فى ظل كل الشروط السابقة الذكر ينتهى به الأمر الى أن يختار الارتباط شبه الطفولى بوالديه وبالكبار ، أى يستحيل عليه أن يتخذ مواقف شخصية وأعية وأصيلة أو يوادى لتحسين وضعه داخل الجماعة ، ويصبح مثله الأعلى هو للطاعة العمياء ، وأن لا أمن الا داخل الجماعة من خلال احترام أنماط عيشها وتقاليدها وأعرافها ومعتقداتها . والرجوع اليها كإطار مرجعى فى كل للتدابير . ان هذه الاستعدادات الفطرية تركز دور العائلة التي تذهب الى أبعد من ذلك فى تحكمها ، لدرجة أنها تتكفل حتى بتزويج المراهق مبكرا باختيار عشوائى لرفيقه حياته ، ومن أوساط يقطن أنها تفى بتطلعات الأبوين ، ليعيشا بدورهما فى كنف عائلة الابن وتحت سقف واحد .

ضمن هذه الظروف يرى الراى سيورة التنشئة الجمعية التقليدية ، وواضح أنه يقيم تحليلاته وفق تصورات علمية يرجع معظمها الى ما تقرره السيكلوجيا التكوينية والسيكلوجيا الجمعية . الا أن قارىء الراى ملزم ، علميا بإبداء بعض الملاحظات . حقيقة أن الرأى وفق فى رسم صورة تقليدية من الممارسات التربوية فى الأوساط الجمعية الأصلية ، ولكن استمارنه للأدوات التصورية التي يطبق بها على سيورة التنشئة تعطى لنتائله طابع القدح فى النموذج التقليدى ، فسقط فى الهفوات التي ارتكبتها الأنثروبولوجيا الثقافية الاستعمارية ، التي تنطلق من أحكام مسبقة خاطئة عن المجتمعات البدائية والتقليدية .

فى اعتقادى أن كل نموذج تربوى هو نموذج كان ومايزال يباشر على أنه من صحيح . انشخصية القومية ، يباشر لا على أنه نموذج وحيد ومطلق بل تختلف درجة العمل به

حسب مستوى المائلة وانتماءاتها سياسيا واقتصاديا ومعتقدا . ان ما نفهمه من تحليلات الراى انه يخلط بين النموذج التقليدى وبعض ممارسات الطبقات الشعبية المحرومة من بعض المكاسب ، وهذا تعميم لاعامى يضعف درجة اعتماده .

اريد ان اضيف ملاحظة اخرى ، وهى ان النموذج الذى تعرض له الراى يوافق ، فى اعتقادى ، نمط للعيش الذى ترتب على الانحطاط الحضارى للمجتمعات العربية الاسلامية ، اذ كيف يمكن لنا ان نتصور انه فى عز هذه الحضارة ، وخاصة فى ابهى عصور الدولة العباسية ، كانت الشروط التربوية كما جاء فى النموذج المحلل ، والحالة ان بغداد كانت تزخر بدور الحكمة والترجمة والبحوث والممارسات العلمية والصناعية والنشاط الفلسفى والادبى . ان شيوخة المجتمعات العربية الاسلامية هى التى ادت الى هذا النموذج غير السوى لتحسين سلطة الراشدين المسئولين مباشرة عن ضعف جهاز السلطين السياسية والثقافية ، الامر الذى مهد السبيل للاستعمار .

على كل حال والى ان يقع التحقيق فى هذا الموضوع سنسلم بصورة النموذج التقليدى للتنشئة كما جاء فى بحث الراى .

ان استتباب الامر للاستعمار الفرنسى فى المغرب ، واقامة مؤسسات تربوية تعليمية لخدمة مصالح المستعمر (بكسر الميم) ، اديا الى ظهور نموذج جديد فى التنشئة ، هو عبارة عن نموذج هجين ، اخلطت فيه عناصر من النموذج التقليدى وعناصر من النموذج الفرنسى ، الممثل لما كان يمارس فى الغرب الاوروبى المصنع عامة . انه خلط تعرض فيه الطفل والمراهق المغربى الى نوع جديد من الضغط عبر ضغوط تقليدية وتطلعات الى الخروج من القوقعة الثقافية . فمن ذلك وما سبقه من سيرويات تربوية يزعج بالطفل فى سن متأخرة داخل المدرسة الابتدائية والثانوية ، مع تواجد مقصود فى هذه المراحل لثنائيات غريبة :

— تكوين اسلامى مقابل تكوين علمى وادبى .

— تربية قومية مقابل تفتح كولى من منظار الغرب .

— آفة وشعور بالكيان السياسى وفى الوقت نفسه الاستفادة من الوضع

الاستعمارى كمحضر .

— مضامين تعليمية تمزج ذهنية التواكل مقابل عقلانية كارتزيانية .

من الممكن الاستمرار فى لائحة هذه الثنائيات ، لكن هذا يكفى لحصول تصور مبدئى للموقف التربوى . ان هذا النموذج الهجين (المصنوع) تقبلته وزكته الطبقات المرسنة والمخطوطة ، وانتهى الى ان يعمم ويترك أبواب كل للمؤسسات التعليمية بما فى ذلك التعليم الاسلامى الاصيل بدعوى الاصلاح .

ماذا حصل فى المغرب بعد سنة ١٩٥٦ بالنسبة لما يهينا فى هذا البحث ؟

حصل ، وبالنسبة ، ترسيخ وتعميم النموذج الهجين ، رغم وعى الحركات الوطنية بخلفياته — الحضارية والسياسية — المستلبة .

وحصل شيء آخر أشد خطورة ، وهو أنه أصبح يمارس على الطفل والراشد والراشد تمنيئ آخر أشد ضراوة ، تمنيئ « تقنيات اتواصل » المستعمارة أيضا من الحرج ، وساتناول هنا بصفة أخص تمنيئ التلفزة الذي ركز عليه الجهاز الإداري الاهتمام ، فأقام له البنيات المادية والإدارية والتقنية والثقافية التي عمدته في أرجاء للبلاد ، وأدخلته الى منظم البيوتات والمقامي .

لا بد هنا من الرجوع الى ما تقوله الأرقام حول هذا الجهاز الذي تمتلكه الدولة وتحمل جميع مسؤولياته :

عدد الأجهزة المصرح بها ٧٠٠٠٠٠

يقدر لكل جهاز ١٠ من النظارة

اذن عند النظارة المصرح به ٧٠٠٠٠٠٠

ألا أن أحد المسؤولين أكد لي أن هذه التقديرات لا تمكس الحقيقة ، لأن التصريح بهذه الأرقام كما ذكر إنما هو لأغراض دولية باعترارات مالية ، وللحقيقة أن عدد الأجهزة وعدد النظارة يفوق ذلك بكثير ، ويمكن القول بأن عدد النظارة يتجاوز ٦٠ في المئة من سكان المغرب ، نظرا لشبكة للبث التي تغطي معظم مناطق البلاد . فإذا كان عدد سكان المغرب الآن يقدر بحوالي ١٨ مليون نسمة كان لنا أن ، نستنتج أن عدد النظارة يتجاوز ١٠ ملايين . ويتوقع المسؤولون أن التلفزة ستغطي المغرب كله في السنين القليلة المقبلة إذا استطاع المغرب أن يتغلب على الأزمة الاقتصادية التي يمر بها ، بل أنه من المقرر كذلك إقامة بنايات جديدة للإذاعة والتلفزة تقوى فاعلية هذا الجهاز .

منذ أن عادت التلفزة الى البث بعد للاستقلال والى الآن يشرف على جهازها الإداري موظفون معتمدون من طرف الدولة ، رغم محاولات متكررة ومؤقتة لتعيين لجان موازية للإشراف على الانتاج ومراقبة التشيير جزئيا ، تتركب من مسئولين في مختلف قطاعات الدولة . أما الانتاج فيسندهم فيه منتجون موظفون ، ومساعدون خارجيون يمثلون في الغالب الاتجاه البيروقراطي الموالي للموضع السياسي أو المحايد ، بحيث يسجل غيابا شبه مطلق للدوائر الثقافية والنزعات السياسية التي تعتبر معارضة أو ذات خط سياسي لايماشي اتجاهات الوضع ، وهذه الحطة الانتاجية حالت دون بث أفكار قطاعات ثقافية وسياسية هامة ، مثل اتحاد كتاب المغرب والنقابات والأحزاب والكتتاب التقدميين والجامعة والمنظمات الثقافية ومعظم جمعيات مسرح الهواة الشباب ، الى درجة أن هذه القطاعات تمتع فيها الموقف المعادي للجهاز وللنفور منه .

ماذا يبت في التلفزة المغربية ؟ سبأبت هنا ، على سبيل المثال ، لائحة لصحائية لبرامج شهر ابريل من سنة ١٩٧٧ ، ومعلوم أن ساعات البث تبدأ من الساعة السادسة والنصف وتستمر أحيانا الى الساعة الثانية عشرة ليلا ، ما عدا يوم الأحد حيث تفتح التلفزة في الساعة الثانية بعد الزوال الى الساعة الثانية عشرة ليلا ، هكذا يستغرق البث يوم الأحد ٦٠٠ دقيقة ، وباقر أيام الأسبوع ٣٣٠ دقيقة ، أي أن البث خلال الشهر يبلغ ٩٩٠٥ دقائق .

لائحة إحصائية نفوذية لبرامج شهر أبريل سنة ١٩٧٧

نوع البرامج	عناوين البرامج	عدد أيام البث	المدة خلال الشهر	مصدر الانتاج	التسمية (التوثيق)
الدينية	<ul style="list-style-type: none"> - حصص القرآن - مدى الإسلام - إلقاء دينية - التوعية 	يوميا	٥٥٠ دقيقة	<ul style="list-style-type: none"> - داخلي - خارجي (للدول العربية) 	دوره
الطفرية والتربوية	<ul style="list-style-type: none"> - حصص الأطفال - الرسوم المسلسلة - للتلخوة المدرسية - (خاصة بتعليم اللغات) - التراكيز 	يوميا	٤٩٧ دقيقة	<ul style="list-style-type: none"> - داخلي - خارجي : أوروبا - الولايات المتحدة - الدول العربية 	٩
للإخبار والبرامج السياسية	<ul style="list-style-type: none"> - التشرات - برامج خاصة 	يوميا	٢٥٥٧ دقيقة	—	٢٥٨
الثقافة المعنوية والثقائيات الوطنية	<ul style="list-style-type: none"> - آفاق فكرية - لقاء الأسبوع - حوار الشاعرة - لليلة الفنية - أروا لانيات 	أسبوعية	٣٠٩ د	داخلي	٢٥٢

البرامج التقائية والتقنية الدولية	البرامج التقائية والتقنية الدولية	حياتة الفنانين - مجالات ثقافية - وظائف	أسبوعيا	د	خارجي (فرنسا خاصة)	
مسرحيات عزيرية	مسرحيات عزيرية	—	نادرة	١٢٠ د	—	١٩٢
مسرحيات دولية	مسرحيات دولية	—	أسبوعية	٣٩٧ د	خارجي : فرنسا بلجيكا إيطاليا الولايات المتحدة	٤
المسلسلات والأفلام العربية	المسلسلات والأفلام العربية	جوتان في الأسبوع	—	٥٦٥ د	الدول العربية وخاصة مصر ولبنان	٥٧
مسلسلات والأفلام الدولية	مسلسلات والأفلام الدولية	—	أحيانا مرتان في الأسبوع	١٨٠٠ د	خارجي : أوروبا الولايات المتحدة	١٨٥٢
الترك	الترك	— - المؤلفون - الممثلون - المجموعات الفنية	عزيرية	٢٢٢ د	دليل	١٩٣

تابع لائحة احصائية نوعية لبرامج شهر ابريل سنة ١٩٧٧

النسبة المئوية	مصدر الانتاج	المدة خلال الشهر	عدد ايام البث	معايير البرامج	نوع البرامج
٩	خارجي	٩٠٠ د	تورنيا	—	موسيقى دولية
٥٥	—	٥٥٠ د	يوميا	—	اغانى مطربة وعربية مطربة
٥٥	—	٥٥٠ د	دوريا	—	اغانى المناسبات (وطنية)
٥٨	داخلي خارجي	٥٨٢ د	دوريا	— الرياضات فقط الدولية فقط برامج واخبار	الرياضة
٢	—	٢٠٠ د	يوميا	—	الاخبار
٤٩	—	٤٩٠ د	—	— اسباب تقنية الاعلان عن البرامج	وقت ضائع
١٠٠	—	٩٩٠٥ د	—	—	المجموع

الترتيب العام للبرامج حسب النسبة المئوية

الرقم ترتيب	نوع للبرامج	النسبة المئوية
١	الأخبار والبرامج السياسية	٢٥٫٩
٢	المسلسلات والأفلام الدولية	١٨٫٢
٣	التنوعات الدولية	٩
٤	للرياضة	٥٫٨
٥	المسلسلات والأفلام العربية	٥٫٧
٦	أغاني مغربية وعربية عاطفية	٥٫٦
٧	البرامج الدينية	٥٫٥
٨	برامج الطفولة والتربية	٥
٩	المسرحيات الدولية	٤٫٩
١٠	البرامج الثقافية والفنية والوثائقية المغربية	٤
١١	البرامج الثقافية والفنية الدولية	٣٫٢
١٢	للاشهار	٢٫٣
١٣	التراث	٢
١٤	المسرحيات المغربية	١٫٢
١٥	أغاني المناسبات الوطنية	٠٫٥

* تأخذ هذه الأغاني حيزا عاما في برامج التلفزة خلال الأعياد الوطنية أو لمناسبة بعض الأحداث السياسية الهامة .

هذه الأرقام ناطقة في حد ذاتها ، ودالة على أن التلفزة المغربية أبعد ما تكون عن التلاحم بواقعها التاريخي والجغرافي مما يجعلها غير متوازنة ثقافيا ، وبدا الشعور بذلك يخامر المسؤولين الذين أعلنوا الشروع في مخطط جديد ابتداء من أول يناير ١٩٧٩ يقوم على الاعتبارات التالية :

ـ التلفزة « وسيلة ترفيه وهي في الوقت نفسه وسيلة للإعلام والتوعية والتثقيف والتربية » .

ـ الرفع من كم ومستوى الانتاج المغربي .

ـ التفتح أكثر على الانتاجات العربية .

ـ توزيع الحصص التلفزية ، حسب الجمهور الذي تتوجه اليه البرامج بحيث تكون حصص الساعة السادسة خاصة بالأطفال ، وحصص الساعة السابعة خاصة بالمراهقين والشباب والتوجيه العام ، وحصص الساعة الثامنة لتغطية الأنشطة السياسية ، وابتداء من الساعة التاسعة توجه الحصص للكبار ، وتتركز معظمها على الترفيه .

وقد سمح لنا جرد أول البرامج المقترحة لدوسم الجديد بملاحظة واحدة ، وهي أنه سيقع تحسن نسبي في كيف الانتاج المغربي ، ولكن لن يدخل أى تغيير على الجدول الكمي الذي أثبتناه في اللوحة السابقة لبرنامج شهر ابريل لسنة ١٩٧٧ .

ماذا يمكن أن يقال عن واقع جهاز التلفزة في المغرب ، قبل القيام بعملية تقويم عام يؤدي الى إبراز التناقضات بين مسرورة للتنشئة المجتمعية في الأوساط التقليدية ومسيرة التنشئة المجتمعية بواسطة تقنيات التواصل وخاصة التلفزة ؟

على الرغم من أن جوهر موضوعنا ليس هو اتخاذ موقف مع التلفزة أو ضدها فمن المفيد الإشارة الى أنه في المجتمعات المتقدمة صناعيا احتد النقاش حول إيجابية أو سلبية هذا الجهاز ، البعض يهاجم هجوما عنيفا ، والبعض الآخر يدافع في حدود التزام التلفزة بدورها التثقيفي . ومن هذا الجدل نستوحي ملاحظتنا التالية :

إن التلفزة إبداع صناعي تقني ، يندمج في حلقات تطور المجتمعات المتقدمة . واقع هذه المجتمعات أصبح من المتعقد والتأزم بحيث جعل الكائن البشري يمانئ أخطر قمع لم يسبق له مثيل في التاريخ . برز هذا القمع في العمل الذي أصبح أكثر إرهابا للجمسم والنفس . كما أدى تعقد المعرفة واتساع رقعتها الى ازدياد الميل نحو التخصص . لم تعد ، إذن ، فضيلة هذه المجتمعات أن تقرأ ، إن تناقش أن تؤسس حلقات الإبداع ، فقدت الكتابة والكتاب ضرورتها بالنسبة لأكبر عدد من الناس ، كل اللوائح مهدت لتركز الاهتمام على الوقت الثالث وأنشطته ، عبر خطاب بصري عنصره الأساسي الصورة أو الرمز أو الكلمة المنطوقة ، ومن جراه ذلك ظهر تصنع جديدة سماه ادجار موران تصنيف الوسائل الثقافية ، وهو يخضع لقانون المرض والطلب .

ان تدخل التلفزة انى الى تسطيع الانتاج الثقافى ، ومعاملة الإنتاجات على قدم المساواة ، لا فرق بين أغنية رخيصة وإبداع مسرحى أو شعرى من مستوى رفيع ، لكل بيت فى المسية واحدة ودون ترتيب .

تحول جهاز التلفزة ، بفضل اكتساحه كل انحاء العالم ، الى أداة ثبتت خطايا كونيا ، لا يأخذ بعين الاعتبار الفروق بين الثقافات والذنهيات ، وببساطة تأثيرا شبه مقنن .

من الوجهة النفسية أصبح الجهاز للتلفزة حاجة حيوية ، حرمان الفرد منها يؤدي الى الهم والحيرة . يلاحظ هذا الشعور بالمغرب فى حالة منع الأطفال من مواصلة مشاهدة برامج التلفزة الى نهاية البث .

دائما من الوجهة النفسية يمارس الجهاز تأثيرا سلبيا على ذكاء الفرد ووعيه ، بحيث يلاحظ أنه بقدر تزايد ساعات الفرجة التلفزية ينخفض معادل الذكاء ، فى حين تتقوى العاطفية ويتسع مداها ، وهذا نوع جديد من التشريط .

والأمر الأذى للحيرة هو أن التلفزة أداة لا يفساه ماكان على ما كان ، وهذا نزوع محافظ ، وهو فى الوقت نفسه أداة تنويرية تحت الفرد على أن يتجاوز وضعه بفضل اتساع أفق اطلاعه الذى يتأتى من خلال للبرامج والتحقيقات والمسرحيات والأفلام .

هذه الملاحظات تصلى على التلفزة فى كل المجتمعات متقدمة أو متخلفة ، لكن فى المجتمعات المتخلفة تلعب التلفزة أدوارا إضافية أهمها الاخضاع والتعنيف السياسى الحاد ، وكان الأمر يتعلق بفسل دماغ ينزع عن الفرد قدرة اتخاذ المبادرات والمواقف السياسية . ليس من الغريب ، بناء على ذلك ، أن ترصد الجهود للتغطية السياسية على حساب المعتقد والتراث والتوعية الثقافية ، وأن يلقي فى روع الناس كون الانتاج الوطنى لن يرقى الى مصاف الانتاجات الدولية .

بلغ بنا اللطاف الآن الى النقطة الحاسمة فى الموضوع ، وأعنى بها التقويم السيكولوجى مجتمعى من خلال التناقضات التى يمكن إبراز معالمها بين للتنشئة المجتمعية فى الأوساط الأصلية (العائلة ، المدرسة ..) والتنشئة المجتمعية بواسطة تقنيات التواصل .

التناقض الأول يتجلى فى أن التنشئة للتقليدية تمارس فى ظل ثقافة أصلية متفردة ، أما التنشئة المترتبة على تقنيات للتواصل فهى قائمة على ثقافة ، أى احتكاك بين ثقافتين غير متعادلتين فى الغالب ، وينتهى الأمر أولا الى انسلاخ ثقافى وثانيا الى اكتساح ثقافى لصالح الثقافة الأكثر فضاة . هذا التناقض لانهائية له ، لسبب بسيط يعود الى أنه مهما بلغت درجة تماس ثقافة جديدة فان للثقافة الأصلية تمكث فى عمق صاحبها . لن الفرد يحمل معه ماضيه ، ولا يمكنه أن يلفظ هذا الماضى بتسائلا ، لأنه ليس كتلة مادية ، وإنما هو كيف يداخلنا ، متى ، الا اذا قطع الفرد العلاقة مع ماضيه بنفى الخيال الى وسط مقابر .

اذن في الوضع الخاص بالدول المختلفة التي اكتسبتها الثقافات الأكثر خصارة يحمل الفرد في طياته شخصاً متممجة • ان ازدواج الشخص أو تعددها داخل الفرد الواحد يعني أن لاشخصية له • وليس من شك في أن تأثير هذه اللازدواجية أو التعددية يشمل الإرادة والذكاء والحساسية • باختصار كل المركبات النفسية هي طبعاً في اتجاه سلبي وغير سوى • وللخروج من هذا المأزق لا يمكن أن نأمل لبينات حركة وطنية جديدة شبيهة بالتي أطرت الكفاح التحرري ، لأن الظروف غير الظروف ، ولا يمكن كذلك أن نأمل حركة خلاص دينية ، لأن الدين نفسه أصبح من الاستراتيجيات الأيديولوجية • سواء حسنت أو ساءت نية المقتنع به •

التناقض الثاني قائم بين طبيعة التنشئة التقليدية وطبيعة التنشئة بواسطة تقنيات التواصل ، فبينما التنشئة الأولى تتأسس على مبدأ الإدماج الكامل للفرد في النسل الجسمي تزاوُل التنشئة الثانية حتكا حاداً يؤدي إلى حالة اتساع وعفونة عقلية وغاطفية ، تزداد خطورة في حالة التنميط الثقافي لصالح السياسة ، أي ابداع ثقافة رسمية تبني أصناماً للعبادة •

إذا كانت التنشئة التقليدية تعزز شيوع أسطورية غيبية تتحكم في مصائر الناس وأوضاعهم فإن التنشئة بتقنيات التواصل تؤدي إلى أسطورية الحظ الذي تمنحه بركات السياسة والعلم الطبيعي والرياضي وقوة المال والأسلحة ، انها أسطورية قائمة تذكيتها حصص الاشهار وشيوع القمار ومسباق الخيول والكلاب ، ومختلف أنواع الرهان واليانصيب ، الخ وتؤدي صرف الأموال (للبورصة) • في هذه الأجواء تتقرر قصائر الأفراد والشعوب ، وتوظف لصالحها تقنيات التواصل ، وبالتالي فإن المستعمل لهذه التقنيات في المجتمعات المختلفة ينتهي به الأمر إلى أن يدخل في أحشائه هموم مجتمعه وهموم المجتمع الصناعي المتقدم •

في التنشئة التقليدية يحتل الماضي منزلة التفديس والإجلال ، انه الارث الروحي الذي تنقله الأجيال • في حين أن تقنيات التواصل تجعل الفرد يرى في الماضي ارثاً يشل الفرد ويمنعه من القيام بمبادرات تحسن وضعه ، ويمكن للقول بأن الاشهار يلعب دوراً هاماً في هذا المجال •

هناك أمثلة كثيرة تبين حدة هذا للتناقض ، اكتفى منها بذكر مثالين :

المثال الأول الصورة التي للعائلة في جل المسلسلات والأفلام المطولة ، انها خلية لا نفع من ورائها ، ولا أثر لها ، انها « مكان للتقاء » ، وليست نادياً للتواصل والتآزر •

المثال الثاني التماطف الذي يحصل غالباً بين نجوم المسلسلات والأفلام وبين المشاهدين ، وخاصة الشيباب ، على أنها شخصيات ولو أدت أدواراً مأسائية تمخل المسرة على النفس في صورة مقدرة وحيا باسم ، ومن خلال لغة مباشرة غير مرهقة ذات بنيات ودلالات منطقية • لكن في الوقت نفسه يتقبل الزعاط ومنتجو الخبرات

الدينية بانتاجهم في رى غير متناسق ، تبدو على محياهم معالم الجدية المبالغ فيها ، قلما يتسمون ، يتلون النصوص وكأنهم يحامون الى الناس اسوأ الاخبار ، في لهجة تحسر ، تخوف الانسان من غلبة على أنه قدر أعنى ليس على الفرد الا ان يرضخ له . اما البنية اللغوية للخطاب الدينى - كما تبين لنا من خلال تحليل عدد من للتبرامج الدينية - فتقوم على البرهنة غير المنطقية ، لأن المخاطب فيها هو الفرد الذى يتطور ويتجاوز ذاته ، بل الفرد للجرد الذى يعيش دائما وأبدا فى حالة من « الجاهلية » الحضارية .

فى الوقت الذى كانت فيه تنشئة الطفل والمراهق وممارساتهما واتصالتهما تتم بلغة قومية سليمة ، أو لهجة محلية تفى باغراض التواصل والتعبير ، نجد ان معظم الانتاجات فى تقنيات التواصل الحديثة ثبتت بلغات متعددة : فرنسية وانجليزية واسبانية . ان اللسان يصبح هجيناً بدوره مما يعرض للفرد الى انواع من الخلط الذهني ذات تأثيرات سلبية على الذكاء والحساسية ، لأن الازدواجية أو التعددية اللغوية ليست دائما مفيدة ، ولكن قد تصبح عرقلة وثقلا على كامل الأفراد .

لقد أبانت كثير من المبحوث والتقارير البيداغوجية ان مستوى اللغات وتعليمها فى تدهور كبير ، بما فى ذلك اللغة القومية ، وهو امر لا يمكن أن نحمل فيه المسؤولية بكاملها للأطر والأنساق التربوية المتبعة ، وانما تقع المسؤولية أيضا على تقنيات التواصل وخاصة التلفزة ، لأن الازدواجية أو التعددية اللغوية التى توطر محيط الطفل منذ ولادته تتجاوز التأثير العقلي لتخترق على الشخص صميمته .

كيف يمكن تجاوز هذه التناقضات ؟ اعتقد ان عملا من قبيل ما أقدمت عليه لا يستهدف صياغة حلول جاهزة ، وانما صياغة مواصفات تضع فى اطار محدد التناقضات بين التنشئة المجتمعية فى الأوساط الأصلية والتنشئة المجتمعية بواسطة تقنيات التواصل ، وانعكاسات هذه التناقضات . لكنى اعتقد أنه من المفيد الإشارة الى بعض السبل الممكنة نهجها لكىلا تتسع هوة التيه فى مجتمعاتنا المتخلفة .

ان تقنيات التواصل فى الدول المتخلفة تمثل مساسا بالأفراد ، وتستبقى تباشر هذا التأثير ، لأنها لا توجه ولا يخطط لها وفق الأهداف للتوaxة منها بناء على حاجات الأفراد ، ومن المستحيل تدرك الموقف الا بانشاء « خلية علمية للبحث » مهمتها العاجلة تحديد الدور الذى يتبقى أن مؤدبه تقنيات التواصل بناء على أهم وسائل توعية وتثقيف وأعلام وترفيه لا أداة فى يد سلطة معينة لمخمة اغراض ومصالح عاجلة لأفراد معينين على حساب هوم العامة .

ان بحونا جديدة من هذا القبيل ، واختيارات ذكية ، كفيلة بأن تضع أيدينا على أهم الاسبقيات ، مراعاة لكون مجتمعاتنا فى حاجة فورية الى :

— محور الأمية المتفحشية (بجميع أنواعها) .

— تحديد صورة تمكس الواقع ومشاكله المجتمعية التي تزداد خطورتها يوما بعد يوم ، مع تحديد أسبابها وكيفية ممارستها (كالتسول والبغاء والاحرام وأنواع الخلل الذهني والعاطفي) .

— انطلاقا من هذه الصورة يلزم البحث عن نموذج تربوي وثقافي أكثر تناسبا واتساقا مع المظهر الحضاري العام للجممع المعنى بالأمر .

إن النتائج التي ستسفر عن هذه الأبحاث هي التي ستشكل من دون شك مضمون المخططات الاعلامية والثقافية الكفيلة بإدخال التوازن على مضمون ما تبثه تقنيات التواصل داخل المجتمع ، ولن تكون في هذا الإطار أقل حاجة إلى الجدية والجرأة في معالجة أمورنا ، لأن القضية مصيرية ، ولستنا في أحسن حال بل في أسوئه بالنسبة لهولاندة التي أدت فيها البحوث والاجتهادات إلى أن يكون للجهاز التلفزي في وضع متميز ، فالمولة تمتلك البنايات والتجهيزات التقنية ، وتتحمل المصاريف ، وتتلقى المساهمات المالية من النظارة ، أما الانتاج ومسؤولياته فأمر موكول إلى الجمعيات والمنظمات الهامة ، وتوزع ساعات البث بخصص يؤخذ فيها بعين الاعتبار عدد الأشخاص الذين هم في عضوية الجمعية .

لا بأس بالإشارة إلى أهم هذه الجمعيات :

— المنظمة الكاثوليكية ، وتضم في عضويتها ٥٥٠ ألف شخص

— المنظمة العمالية للهواة ، وتضم في عضويتها ٤٥٠ ألف شخص .

— المنظمة البروتستانتية ، وتضم في عضويتها ٤٠٠ ألف شخص .

— المنظمة البوتستانتية الليبرالية ، وتضم في عضويتها ١٤٥ ألف شخص .

— المنظمات التي ليست لها اتجاهات عقيدة ، وتضم في عضويتها ٣٥٠ ألف شخص

— أرد أنا ألفت ، في النهاية ، نظر القاري إلى أن هذا القسم النظري من البحث سيعتبه قسم عمل لتحديد نوعية العلاقة بين تقنيات التواصل ، وخاصة للتلفزة ، وبين الجمهور والأجهزة المسؤولة والمنظمة والمنتجة ، وفي النية أن تكون استنتاجية البحث محتوية على :

— ملاحظات مباشرة في المناطق التي لم يصل إليها بعد الجهاز التلفزي ، ثم ملاحظتها ثانية بعد أن تصل التلفزة إليها .

- - جمع أكبر عدد من الوقائع عن طريق المحادثات الحرة والاستبانات .
 - - تحليل كمي للملاحظات المباشرة والوقائع .
 - - تحليل كيفي للعلاقات الرياضية التي يتكشف عنها التحليلات الكمية :
- وليس بخاف على أحد أنه مشروع يتطلب جهدا فائقا وبقطة مستمرة ، كي نفتح اعيننا على كثير من الحقائق المتعلقة بأزمئنا الحضارية وللثقافية التي نهملها على حساب انشغالنا بالمشاكل السياسية والاقتصادية .

الطفولة في الهند

المثل التقليدية والمثل المعاصرة

في الهند ، كما في المجتمعات الأخرى ، طائفة من الأفكار التقليدية عن طبيعة الأطفال والطفولة ، تؤثر في سلوك الكبار القائمين على تربية الصغار ، كما تؤثر في طريقة معاملتهم للانسان الجديد منذ الساعة التي يولد فيها بينهم . ولمعرفة هذا الوعي الثقافي بالطفل سألني أولا نظرة على الآراء الخاصة بالأطفال كما تتجلى في جميع نواحي المأثورات الهندية المختلفة ، فهناك فقرات تتحدث عن الأطفال في كتب القوانين القديمة عند الهندوكيين ، وهناك أحاديث عن رعاية وتربية المواليد والأطفال في نصوص الطب الهندي التقليدي المعروف باسم « أبورفيدا » ، وهناك اشعارات الى الأطفال وللطفولة في ملحمتي رامايانا ومهابهراتا ، وكلتاها مستودع للمثل الثقافية الهندية ، وهناك أوساف تتعلق بالطفولة في الكتب القديمة وكتب القرون الوسطى . وأنا اعرف بالطبع ان هذه المادة كلها عنصر جوهري في المأثورات الأدبية عند الطبقات الاجتماعية العليا ، بيد أنها تشبه الى حد كبير كما قال « كاسامبي » مأثورات الكثير من الطبقات الدنيا . وواضح أن بقاءها بين طوائف كبيرة في المجتمع هو من أعظم السمات المميزة للثقافة الهندية .

الكاتب : سوزير كاكار

زميل يركز دراسة المجتمعات النامية في دلهي بالهند .
كان أستاذا ورئيسا لقسم الانسانيات والمعلوم الاجتماعية
بالمعهد الهندي للتكنولوجيا بنيدلهي ، وأستاذا زائرا للمعلوم
السلوكية في جامعة فيينا وجامعة مكجيل - أحدث مؤلفاته
العالم الباطني ، دراسة نفسية تحليلية للظنوة والميضم
في الهند (اكسفورد ١٩٧٨) والتشخيصية والراحة ،
(اكسفورد ١٩٧٩) .

المترجم : أمين محمود الشريف

الطفل في القانون

في القانون للهندي - وأنا هنا أشير بالتحديد الى قوانين مانو - يقف الطفل عند
قاعدة الهرم الاجتماعي ، وعلى القمة يقف رب الأسرة المنتمي الى إحدى الطبقات الاجتماعية
التي « تولد مرتين » ، وفي أسفل الهرم الاجتماعي يجد للطفل نفسه في وضع يشبه
الوضع الاجتماعي للأشخاص المنتمين الى أحط الطبقات الاجتماعية ، والأشخاص الذين
فقدوا طبقتهم بسبب ممارستهم مهنة محرمة ، والمتخلفين عقليا ، وللفنطريين نفسيا ،
والأرقاء ، والحكم المأجورين ، والعامل ، والمشردين ، والشيوخ ، والمرضى ، والمتردات
حديثا ، والحبالى . ويتجلى أيضا الوضع الاجتماعي للوضع الذي فيه الطفل في
مراسم الحداد ، فكلما مات الطفل صغيرا قصرت مدة الحداد عليه ، وقلما تقام له الضمائر
الجنازية عند وفاته .

ولو أنك أنصت النظر في قولتين مانو لرأيت خطأ حادا من التقسيم في الهرم
الاجتماعي يقسم الطبقات الدنيا الى طائفتين مختلفتين اختلافًا بيننا ، احدهما تشمل
الأشخاص الذين لا ينتمون الى إحدى الطبقات ، والأشخاص الذين ينتمون الى أحط
الطبقات . ويعامل مانو هذه الفئات أقصى معاملة ، وينزل بها أشد العقاب . أما الطائفة
الأخرى فتتألف من النساء والشيوخ والمرضى والمسجزة ، واليهما ينتمى الأطفال ، وهؤلاء

جميعا يستحقون حماية المجتمع ، ويعاملون بروح التسامح . ولذلك كان من الواجب على رب البيت أن يطعم النساء الحوامل ، والمرضى ، وصغار الأطفال ، حتى قبل أن يطعم الضيوف (ومعلوم أن الضيوف يعاملون كما تعامل الآلهة في التقاليد الهندوكية) .

وتتجلى الحماية والتسامح للذنان يعامل بهما الأطفال بكل وضوح حيث يكونان في غاية الأهمية (بالنسبة للطفل على الأقل) ، أى فى أقوال مانو عن عقاب الأطفال . حيث أمر بوجوب تجنب استعمال الألفاظ القاسية في حق الأطفال ، ولذا دعت الظروف إلى توقيع العقاب البدني عليهم وجب أن لا يضرب الأطفال إلا بحبل أو عصا من الخيزران مشقوقة عند طرفها . ومعلوم أن الخيزران المشقوقة الطرف تحدث صوتا عاليا دون أن تحدث ألما شديدا ، كما نعرف من الممارك الوهمية التي تدور بين المهرجين في السرك . يضاف إلى ذلك وجوب أن يكون الضرب على الظهر ، لا على « الجزء النبيل » من الجسم ، أى لا يكون على الرأس أو الصدر . وفي رأى أصحاب الأفكار التقدمية عن الأطفال أن الضرب لا يمكن أن يمد نوعا من الحماية وللتسامح . ويتضح لنا مدى هذا التسامح بجلاء إذا نحن قارنا بين قوانين مانو والنصوص القانونية في المجتمعات القديمة الأخرى . مثال ذلك أن هناك شولعه في القوانين الرومانية القديمة على شيوع أشكال وحشية من إهانة الأطفال وسوء معاملتهم ، حاول الأباطرة المستنيريون التخفيف منها .

وبخلاصة أنه على الرغم من أن قوانين مانو قد وصمت بالنظم طبقا للمعايير الحديثة ، لأنها أجازت كبت الطبقات الضعيفة ، فإن موقفها من الأطفال - وهو حمايتهم ورعايتهم - لا يعد أمرا شاذا بالنظر إلى مبادئ المجتمع الأبوي الذي ظهرت فيه هذه القوانين .

الطفل في الطب التقليدي

يعد علاج الطفل فرعاً من الفروع للثمانية التي يتألف منها النظام الأيورفيدي التقليدي في الطب الهندي . ونرى أن تردد في المساواة بين هذا الفرع من الطب (المسمى « بالانجا ») وبين طب الأطفال الحديث ، لسبب أساسي هو أن النظام الهندي يرى أن نمو الطفل يبدأ بالحمل لا بالولادة . وتشغل المشاهدات والأفكار الخاصة بنمو الجنين مكانا كبيرا في المؤلفات الأيورفيدية . ويعتقد القوم أن فترة الحمل تعادل في الأهمية (إن لم نرُد عليها) فترة الطفولة التي ينمو فيها الفرد جسديا وعقليا . ويميز هذا الاهتمام بالنمو الفسيولوجي للجنين مضمون « بالانجا » عن مضمون علم الأجنة الحديث . ومن الواضح أن النظرة الهندية إلى العالم كان لها شأن كبير في تحديد مجال ومضمون التخصص في طب الأطفال ، كما كان للأفكار الغربية عن أصل الحياة وطبيعة الإنسان أثر بلا شك في إعداد طبيب الأطفال الحديث .

ولما كان القوم يعتقدون أن الحياة تبدأ بالحمل فإن الولادة في التقاليد الهندية تمت بإعادة متأخرة يسجل نهاية المرحلة الأولى من دورة الحياة لإبدانها . ويقول المذهب

الميتافيزيقي في تلمس الأرواح وإعادة ولادتها - وهو مذهب يؤمن به الأطباء الهنود القدامى - أن الأرواح في ساعة الإحصاب تدخل في الجنين « بجسدها الحقى » (للذى يشغل العقل) من الحياة السابقة ؛ ويقال إن صفات المتى (ماء الذكر) وللبويضة وأرأساً (النصارى المسمى ، أو اغذاء) والجسم الحقى للروح - هى الصورة النفسية من تجسدها السابق - هى التى تحدد تكوين الجنين ونموه الوظيفى .

ويقال إن الفترة المرجحة للنمو النفسى للفرء تبدأ من الشهر الثالث من الحمل عندما ينشط « العقل » الكامن للجنين أو يصبح واعياً . وفى هذه المرحلة من الدهردايا (محتها الحرفى : مرحلة القلب المزوج ، حيث يكون للجنين قلب ، وللام قلب) يعد الطفل انذى لم يولد والام كلاهما بمثابة وحدة فسيولوجية يؤثر كل منهما فى الآخر ويتأثر به وتنتش أحاسيس وعواطف الجنين - وهذا تراث من ولادته السابقة - الى الام عن طريق قنوات التغذية (ذمانيس) . ولكى يتم التكوين النفسى للفرء فى المستقبل يتعين الاستجابة لرغبات الام الحامل ومطالبها كاملة ، ومعاملة « الوحدة الثنائية » من الحامل والجنين باللفظ والصبر والتدليل (النصوص مجمعة على هذه النقطة) . ويزعم الطب الأيورفيدى أن رغبات الام هذه ليست سوى مجهودات شاقة يبذلها الجنين ثم تنعكس مشوهة ومحرقة عن طريق جسم الام ونفسها . ويجب أن يراعى - بالطبع - عند الاستجابة لرغبات الام أن لا تعطى أى شىء يعود بالضرر عليها أو للجنين . وإذا قاقت نفس الحامل الى شىء ولم تطلق صبراً عليه فمن الأفضل - هكذا تذهب النصوص الى حد الإفراط فى التدليل - أن تعطى ما تطلبه ، حتى ولو أضر بصحتها ، مع مراعاة إبطال مفعول الضرر باتخاذ الإجراءات المضادة .

ويجدر بنا أن نشير الى فكرتين أريوفيديتين هامتين تشكلان للنظرية الهندية عند الأطفال . أولاها أن الطفل كموضوع للدراسة والعلاج لا يمكن النظر اليه بمعزل عن غيره ، بمعنى أنه يجب اعتباره بمثابة جزء من قالب أكبر تعد فيه وحدة الأم والطفل فى أثناء الحمل أمراً أساسياً . ولذلك يجب أن توجه الجهود لتعزيز نمو الطفل ، أو للتخفيف من آلامه ، نحو وحدة الأم والطفل التى يتحول مركزها بالتدرج من الأم الى الطفل . ونذكر - على سبيل المثال - أن القوم يميلون ، حتى نهاية السنة الأولى من مولد الطفل حيث لا يزال يرضع من ثدى أمه ، الى نسبة كثير من الأمراض التى تصيب الطفل الى « فساد » لبن الأم . ولذلك فإن التدابير العلاجية - بما فى ذلك العقاقير - توجه الى الأم لازالة هذا الفساد . وإيا كان منطلق هذه المبادئ الطبية فإن مناهة الرمزى والنفسى واضح . أنها تؤكد وحدة الأم والطفل ، وتبصر عن الاعتقاد بأن ازالة تورقات الأم وأمراضها خلال فترة الحمل وبعد مولد الطفل بمدة هى مفتاح صحة الطفل . والفكرة الأساسية الثنائية فى نمو الطفل الهندى هى الاعتقاد بأن الحطوط للاساسية للشخصية توضع فى الرحم . ولذلك تقلل التقاليد الطبية الهندية من شأن الطفولة المبكرة ، خلافاً للنظرية الطبية الغربية بعد عهد فرويد التى تؤكد أن هذه الطفولة هى الفترة الحيوية للنمو السيكولوجى ، على أنه ليس بمنسج أن التقاليد

الطبية الهندية لا تذكر ان شيء الكثير عن الطفولة نفسها ، اذ الواقع ان النصوص الايورفيدية تشتمل على تعليمات تفصيلية ومستفيضة عن رعاية الطفل الصغير . وتتضمن هذه التعليمات للمواسمة النطاق الحديث عن موضوعات متنوعة ، كالزمن الذي يجب فيه تشجيع الطفل على الاهتمام بلون لحيه وحجمها وشكلها . ولذلك فهي تظهر الاهتمام بالواليد والطفولة المبكرة . وعندما يتحدث الأطباء القدامى - برغم اللغة القديمة التي وصلت بها الينا أفكارهم - عن العلاقة بين طريقة تربية الأطفال ونمو شخصيتهم فان آراءهم تشبه الآراء الحديثة بشكل غريب ، فهم يقولون انه يجب عدم اقناع الطفل بالأكل أو الكف عن البكاء عن طريق تخويله بالفاريت والفيلان والحيوانات المفترسة ، لأن ذلك شديد الخطر على الأطفال ، ثم يستطردون الى القول بأنه يجب عدم إيقاف الطفل من النوم فجأة أو القائه في الهواء ، كما يجب عدم اغضابه ، أو ادخال السرور عليه بأي ثمن ، لأن ذلك تأثيرا كبيرا في نموه السيكولوجي وصحته في المستقبل .

والخلاصة ان النظرية الايورفيدية القديمة عن النمو الأمثل للأطفال هي مزيج عجيب من الأقوال الخرافية ، والآراء الرشيدة ، والأسرار الغامضة ، والأفكار الحديثة ، على أن للطب الهندي القديم لا غبار عليه من حيث موقفه الانساني الثابت من الأطفال . فهذا الطب بما يظهره من حنان ورحمة بالأطفال يحث الآباء على تفهم احتياجات وعواطف الأطفال ، وهي أمور يجتنب الناس عادة الى تجاهلها ، لأن الأطفال يعبرون عنها بأصوات ضمنية ، وكلمات غير واضحة .

الأطفال في الملاحم والأدب

اذا كان هناك أمر بارز يتعلق بالأطفال في ملحتي (ما يا نا) ومهابهراتا . وفي الأدب السنسكريتي القديم ، فهو الأهمية التي يعلقها القوم على انجاب الأولاد ، والشوق الشديد الذي يعبرون عنه في هذا الصدد . وهناك الكثير من الأساطير ، والقصص التعليمية التي تؤكد مرارا أن انجاب الولد هو أسمى واجبات الرجل ، والسبيل الوحيد للوفاء بالدين الذي يدين به لأسلافه .

وفي الملاحم والأدب القديمة لا يكفي القوم بأن يروا في الأبناء وسيلة لاداء واجب مقدس له مفهوم الضرورة الدينية والفرض الاجتماعي ، برغم كونه أمرا محببا الى النفوس وجديرا بالتقدير ، بل انهم كذلك يرون في الأبناء مصدرا لارضاء العواطف واللذة الحسية . اسمع مثلا الى شاكنتلا وهي تتوسل الى ديشياتتا (في ملحمة مهابهراتا) أن يعترف بابنه ، ولكنه يأبى لأن لعنة حلت به فحمت من ذاكرته ذلك الوقت الذي قضاه معها كزوجة له :

« ان سعادة أعظم من السعادة التي تفر قلب الأب عندما يرى ابنه يهرول نحوه يردد أن محتضنه ويماقفه ، حتى ولو كان جسده ملطخا بالتراب ؟ ان النمل نفسه يحس بيضه ولا يحطه ، فكيف تأبى أنت ابنا الرجل الفاضل أن تعول ابنتك ؟ ان حلمس للنساء ولمس الماء (البارد) ليس أحب الى الانسان من لمس ابنه عندما

يعانقه • وكما أن البرهمانا خير من يمشى على رجلين ، والبقرة خير من يمشى على أربع ، والمعلم خير من يمشى على الأرض ، كذلك الابن هو أعز شيء في الوجود ، وأحب الأشياء ملمسا • أقبل أيها الرجل على هذا الطفل الجميل ، وعانقه وقبله ، فما من شيء في الحياة أحب إلى الإنسان من عناق ابنه ، اه •

وتدل معظم الاشارات الأخرى إلى الأطفال في الملاحم والآداب على حب الأطفال ، والرغبة في انجابهم ، والاهتمام برعاية الجليل القادم وحمايته • والحق أن كثيرا من الفقرات تتضمن تمجيد الطفل باعتباره مخلوقا لايمرف الشهوة ولا البغضاء ، ولذلك كان أقرب إلى الله من غيره •

ريتلجى هذا التمجيد بأجلى صوره في الأغاني والقصائد الهندية في القرون الوسطى الخاصة بمدرسة سهاكتي ، وهي أقوى المأثورات الأدبية الحية بالهند اليوم • وهذه الأغاني والقصائد التي تغنى بطفولة الإله كرشنا والإله راما تصور التجاوب للرائع بين الأم والطفل ، كما تصور نمو الطفل بين طهراني الجمل الفقير من الراشدين المعجبين به • وتمتدح للأغاني الفضائل التي يتحلى بها الأطفال ، كالمرح والنشاط والحياة ، والقدرة على الفرح والحزن في وقت مما ، وسرعة الغضب والرضا ، ونسيان الأذى ، والعمى عن الإساءة • ولا يرى الأدب البهاكتي في هذه للمصفات صفات صبيانية ، بل يعتبرها صفات عظيمة للشأن بالنسبة للكائنات البشرية في كل العصور ، نظرا لأنها صورة من الصفات الإلهية •

على أنه يجدر بنا أن نشير إلى أن البنات لا يلقين سوى الصمت في الملاحم والآداب . خلافا للاحتفال البهيج بمولد البنين . وتفضيل الذكر على الأنثى قديم قدم المجتمع الهندي نفسه • فالأشعار الواردة في أسفار الفيدا تدعو أن يعقب مولد الذكر ذرية أخرى من الذكور ، لا الإناث ، ويقول في ذلك مكدونيل :

« الحق أن أسفار الرجفيدا تمتاز باختفاء أسماء البنات • وانك لتجد في الترانيم دعوات وصلوات من أجل البنين والحفلة والذكور وأبناء الذكور وذرية الذكور ، وأحيانا من أجل الزوجات ، ولكنك لاتجد شيئا قط عن البنات • بل إن هذه الترانيم تطلب الغفران لنا ولأحفادنا ، ولا تجد فيها شيئا من مباركة البنات وعندما يولد أحد الذكور تترامى يصفقون له ويطلقون صيحات الفرح ، ولكن لا يظهرون شيئا من الفرح بمولد البنات » اه •

ولما كان هذا التفضيل للذكور لا يزال على ما هو عليه قديم فان الفض من قدر البنات يؤثر في نمو شخصية الفتاة كما سنرى فيما يلي •

الطفولة الهندية

الطفل المعاصرة

حاولت فيما سبق أن أصف الأفكار الهندية التقليدية عن طبيعة الطفل ، والصورة « الثلاثة » للتعامل بين الكبار والصغار • وهذا المزيج من الأفكار التي تشكل

الوعي الثقافي الهندي بالطفل يضيئ كثيرا من الشرعية على الطريقة التي يتصرف بها الكبار مع الأطفال ، وإن كان مثل هذا الوعي قد يوجد (بل إنه يوجد عادة) بطريقة « فطرية » بلا شعور أو تكلف - وتدل المواقف في النصوص الأصلية على أن الطفل يعد في التقاليد الهندية إنسانا ذا شأن ، يقابل بالترحيب ، ويحظى من الكبار بالحماية والمحبة والتدليل . وهنا يطالعنا هذا السؤال وهو : « ألا تزال هذه الأيديولوجية في تربية الأطفال تؤثر في العلاقة بين الكبار والأطفال في الهند اليوم كما تؤثر في عملية التربية الاجتماعية » .

قبل الإجابة عن هذا السؤال يجب أن أشير إلى صعوبة إصدار أحكام عامة عن الطفولة في مجتمع معقد يتألف من أجناس متنافرة كالهند التي تشتمل على خليط مشوش من الوحدات العرقية ، من اقلية ، ولغوية وطبقية ، وطائفية . وربما يرى كثير من علماء الاجتماع أنه يجب عدم الأقدام في مثل هذا الموقف على إصدار أحكام عامة دون إجراء مسح قومي لسمات مختارة من معتقدات الآباء واتجاهاتهم وتصرفاتهم . ويرى مراقبون آخرون أن ثمة وحدة قوية في صميم الثقافة الهندوكية المتنوعة ، ولذلك قد تكون إحصائيات العينات غوثا للباحثين في هذا المجال ، ولكنها ليست جوهرية . والمحق أنه يوجد عدد من البيانات عن الطفولة ، وطرق تربية الأطفال ، بين مختلف الطبقات الاجتماعية في جميع أنحاء الهند . ودراسات أنثروبولوجية عن النمو في القرى في كثير من أنحاء البلاد ودراسات سوسيوولوجية عن طريق تربية الأطفال في قليل من المدن ، (بما في ذلك دراسة في التحليل النفسي للأطفال الساكنين في الأحياء الفقيرة في مدينة بومباي) . وكل ذلك يحدثنا إلى القول بأنه من الممكن التوصل إلى بعض الأحكام الحديثة عن الطفولة في الهند التقليدية . ويجدر بنا أن أضيف أيضا أنني أعني بكلمة « هندي » في الملاحظات الآتية الهند الهندوكية . على الرغم من أن الطوائف الدينية الأخرى في الهند قد تأثرت تأثرا عميقا بمعظم كل البيانات التي أوردتها آنفا عن تربية الأطفال في الهند على تأكيد الرعاية والسباحة العظمى التي يحظى بها الطفل من جانب أمه وغيرها من المقتضيات في تربيته في السنوات الأولى من حياته . فهي تحتضنه دائما وتمازجه ، وتناغمه وتكلم معه ، وتتصل به اتصالا وثيقا ودائما بصورة تختلف اختلافا بينا عما يجري في بلاد الغرب . ولا تثبت الأم عندما يبدر من طفلها أدنى بادوة من شكوى أو أذى أن تمسكه به وتخصه وتهدهمه ، وترضعه ، وتسليه . وتميل الأم الهندية إلى تلبية رغبات طفلها ومطالبه سواء فيما يتعلق بالطعام أو النظافة أو النوم أو الصنجة . وعناية على ذلك تجنب إلى إطالة هذه الرعاية الأمومية بعد المدة التي يصبح فيها الطفل الصغير قادرا على الاستقلال باداء وظائفه في كثير من المجالات ، مثال ذلك أنها تلمسه في أغلب الأحيان وفي كل ساعات الليل والنهار « وعند الطلب » وعلى الرغم من أن الرضاغة من الثدي تقترن بضروب أخرى من التغذية بعد السنة الأولى فإن الأم تستمر في إعطائه الحليب أطول مدة ممكنة بحيث تمتد في أغلب الأحيان إلى سنتين أو ثلاث .

وكذلك يدرج الطفل (يسمى بخطي قصيرة) بسرعة الخاصة ليتعلم المشي ، كما يحاول أن يتعلم الكلام ، وارتداء الملابس . ثم يطالب الطفل قليلا قليلا بمعرفة العالم الذي

يحيط به ، ويتعلم القيام بالعمل مستقلا عن أمه . والاهتمام ينصب في السنوات الأولى من الطفولة الهندية على تجنب اشعار الطفل بخيبة الأمل ، وتقوية أواصر التعاطف بينه وبين أمه ، وتشجيعه على تنمية شخصيته واستقلاله .

هذا وميل الأم للهندية للاتباع لا للقيادة في تعاملها مع ميول الطفل ودرجة سرعة نموه لا ينبع من شعور عام بالفخر والزهو ، بل ان هذا الميل يعكس - الى حد ما - حقائق الحياة في الهند التقليدية . واذا علمت أن معدل وفيات الأطفال يزيد على ٢٠٪ عرفت السبب في أن الطفل الذي يبقى على قيد الحياة (وبخاصة الإبناء من الذكور) يحظى بأعظم قدر من الرعاية والحب من جانب الأم والأسرة ، لأنه سوف يصبح مصدر انموذج الاقتصادى لأبويه في مستقبل الحياة ، كما سيشارك في إقامة طقوس الانجازة والحداد على بويه وبذلك يكفل لها السعادة في الدار الآخرة . ولكن - فوق ذلك كله - ترجع رعاية الأم للأطفال الى نمو شخصية المرأة الهندية التي تتأثر بتمجيذ الأمومة ، واعتبارها المنصر الرئيسي في تكوين شخصية المرأة . وقد ذكرت في كتاب آخر بالتفصيل أن الفتاة الهندية لا تعد سوى ضيف مؤقت في بيت أبويها ، وأنها متى تزوجت لا تصبح زوجة بقدر ما تصبح كنة (زوجة الابن) ولا يعترف المجتمع بها كامرأة الا متى أصبحت أما (وبخاصة أما لأبناء من الذكور) ، وحينئذ يأنسها المجتمع مكانة محترمة . وهذا يملأ أيضا احساسها بالفريد بواجبها الأمومي واستعدادها لمنح كل حبيبها لأطفالها بلا حدود .

ومن الأسباب الأخرى للتسامح الزائد مع الأطفال المفهوم الهندي التقليدي للطفل ، فالتقاليد الهندية لا ترى أن الطفل بمثابة « لوح أملس » ، بل يدخل العالم بميول نفسية « فطرية » استمدتها من حياته السابقة التي عادت فتشكلت في صورة جنين . ولا يعتقد الهنود أن طبيعة الطفل قابلة للمرونة والتشكل بسهولة الى مالا نهاية ، ولذلك لا يحاولون تشكيل الطفل بالصورة التي يرغب فيها الآباء . ولما كانوا يرون أن المولود قد جبل على ميول نفسية خاصة فانهم لا يرون مبررا للاعتقاد بأن قواه الكامنة سوف تبرز الى حيز الوجود اذا كان أبواه من أهمل للغير وبذلوا كل جهدهم لاصلاح حاله . وهم يعتقدون أن لطبيعة الطفل حدودا فطرية لا يستطيع أن يتجاوزها ، ولذلك يتساهلون في تربيته ، ولا يرون داعيا لممارسة الضغط والالغام والاستعجال ، رجاء حدوث تغيير مفاجيء أو احراز نتائج كبيرة في وقت قريب .

ان فكرة التربية الاستقلالية والتوجيه الذاتي في حق الطفل تعكس في الاساس تفهما للفسوى . ففي الفلسفة الهندوكية - مثلا - يصيرون عن التفاعل بين الكائنات القائلين عيسى . تربية الطفل وبين الضيق والفرار . يضارفة ومحتضنة « حماية التربية » ، بمعنى أن يتولى الطفل تربية نفسه في ظل وارف من حماية والديه ورعايتهما . واذا علمت أن التقاليد الهندية تعد الطفل اقرب الى الكمال ، وأن الكبار في حاجة لأن يتعلموا طريقة الضغل في التمرس بالحياة والخبرة بها ، عرفت إلى التفاعل بين الكبار والأطفال . لا ينبغي أن ننسى في هذا السياق أن التربية الاجتماعية بما

تطوى عليه من معنى تدريب الطفل وتعليمه المعايير الاجتماعية ، وتوجيه نزعاته ،
الملح : ويبدو أن النموذج الهندى للطفولة المبكرة أقرب الى ما يمكن أن يسمى
« التفاعل » أو « التبادل » ، وهو نموذج فى التربية يؤكد وحدة الأسرة (لا الطفل
وحده) ، ويعنى بالتعليم المتبادل بين الكبار والأطفال (وحسب كل منهما للآخر) .

ومن ذلك يتضح أن عملية تربية الأنا (الذات) فى الهند تتم طبقا لنموذج
يختلف اختلافا بينا عن النموذج القياسى فى علم النفس المعروف فى الغرب . وبين
ذلك أن الأطفال الهنود لا يكابدون بالتدرج تلك الضروب الصغيرة والكثيرة من
الاحباط وخيبة الأمل التى تتيج لهم أن يعرفوا مواطن القصور عند الأم بطريقة
لا ضرر فيها خلال فترة معينة من الزمن بل ان الكمال الاصلى الذى فطروا عليه بزعيمهم
يظل على ما هو عليه غير متأثر بحقائق الأمور . ولذلك فان فصل الأطفال عن
أمهاتهم بالتدرج - وهو أمر يعد جوهريا لنمو الشخصية القوية المستقلة ،
نظرا لانه يتيح للطفل من حيث لا يشعر أن يتولى بنفسه الوظائف التى تقوم
بها أمه فى حقه - ليس سمة من سمات الطفولة المبكرة فى الهند . وقد بسطت
فى كتاب آخر (من منظور التحليل النفسى) أثر هذه التجربة للتي تمر بها الطفولة
المبكرة فى الهند ، فى تكوين الشخصية الهندية ، كما بينت أثرها فى الجوانب
السلبية والايجابية وارتباطها بالأمور الثقافية والاجتماعية فى الهند الهندوكية .
وساقصر هنا على الجانب الوصفى ، وأضئ فى وصف سمة مميزة ثانية من سمات
الطفولة الهندية لها أيضا آثار هامة فى النمو والتربية .

وتفصيل ذلك أن عالم الطفولة الهندية يتسع فجأة من اللامحبة النفسية
والاجتماعية ، اذ يخرج من دائرة الحماية الأمومية الضيقة الى الشبكية الذكورية
الواسعة التى تنسجها مطالب الرجال وتوترهم النفسى فى الأسرة . ويتم هذا
« الدخول فى المجتمع » فى الطفولة المتأخرة - من سن 4 الى 5 فصاعدا ، ويتضمن
بالنسبة للطفل الذكر خاصته تغييرا كاملا لكل شيء يطلب منه . وأبرز سمات
هذا التغيير هو التناقض بين التسامح المبكر المحدود الذى كان يعامل به وبين المعايير
للجديدة انصارمة ، من وجوب الطاعة المطلقة ، والتزام المعايير الأسرية والاجتماعية .
ويصف لنا بيان أنثروبولوجى عن قرية حيدر آباد « الولادة الثانية » للطفل الذكر
كما على :

« ان الحرية التى يتمتع بها الطفل خلال فترة الطفولة المبكرة تنفضال
بصورة مطردة ، اذ ينصب الاهتمام الآن على حسن السلوك ، والعادات للنظامية .
ويعنف الطفل أو يصفق لما يسببه من ازعاج . وعند ما يكبر الطفل يزداد التأديب
صرامة ، لئلا كان يعاقب أولا على الازعاج أو البكاء بلا سبب ، أما الآن فعليه أن يميز
بوضوح بين ما يجب فعله وما يجب تركه » .

ويوضح لنا مثل من شمال انهند حوجه الى الرجال كيف يعامل الولد فى هذه
المرحلة :

« عامل ابنك كما تعامل الرجا (الملك) فى السنوات الخمس الأولى ،

وعامله معاملة العبد في السنوات العشر التالية ، ومعاملة الصديق فيما يلي ذلك ، أما .

وكان للطفل الذكر حتى هذا الوقت يعيش في ظل وارف من حماية أمه وحبها ، وهو حب تسبغه الأم على ابنها بلا حدود (وبلا شروط من انانية المثالية) . أما الآن . فإن كل استئصال أو قبول أو تقدير يمكنه أن يأمل فيه من الآن فصاعداً من جانب رجال الأسرة الذين يتولون مسئولية رعايته وتعليمه يكون مقيداً بشروط كثيرة ، إذ تصبح العلاقات بينه وبينهم خالية من العاطفة ، كما تصبح المحبة هي ثمرة المعاملة ومرونة بحسن معاملته لكل عضو من أعضاء الأسرة طبقاً لرتبته ووضع . وعليه أن يلتزم بمعايير الأسرة وسلوك الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها والخاصة أن التربية الاجتماعية تحل محل التفاعل ، مع التعرض للعقاب والانتقام في حالة المخالفة .

ويحدث هذا التحول الحرج في بعد نفسي اجتماعي ، هو البعد العاطفي لعالم التجربة . ففيما يتعلق بالعدسات اليومية ، من أكل ولعب ونوم أو عناية بشئون الذات ، يميل الغلام الهندي في سن الرابعة أو الخامسة إلى أن يكون في صحبة أمه وأخواته لمدة أطول . وعلى الرغم من أنه يحب أن يقضي وقتاً أطول في صحبة الأولاد والرجال ويقلل من الالتجاء إلى أمه فإنه يوطن نفسه على التخفيف من حاجته إلى التماس العون والتأييد العاطفي من غيره ، ويتجه في مثل هذه الأمور إلى جده أو جدته ، وإلى عمه أو عمته ، نظراً لأن الاتصال العاطفي بوالده يكون محدوداً في العادة . وهذا يرجع إلى أن النمط السائد من الأسرة في الهند هو نمط الأسرة الموسعة . وتتوقف قوة هذه الأسرة ووحدةها على قدر معين من الانتشار النفسي والثقافي ، إذ يتعين أن لا تتكون الخلايا النووية داخل الأسرة ، أو يتعين - على الأقل - أن لا تؤدي هذه الخلايا إلى ضروب قوية من الولاء العاطفي الذي يستبعد منه أعضاء الأسرة الآخرون ومصالحهم . ولذلك فإن مبادئ الحياة الأسرية الهندية (المستمدة من الأسرة الموسعة والمؤثرة بقوة الأسرة النووية) تقضي على الأب بأن يلزم جانب التحفظ إزاء أولاده ، وأن يوزع حبه وعونه بالتساوي على أبنائه من صلبه وأبناء غيره من أفراد الأسرة الموسعة . وهذا التحفظ بين الآباء والأبناء واسع الانتشار في الهند بحيث يعد معياراً نفسياً اجتماعياً . وبالنسبة للغلام فإن هذا يؤدي إلى انتشار المودة والصداقة الموثوقة بين جميع أفراد الأسرة ، كما يؤدي إلى انتشار ضرب من العلاقات المعتدلة مع أي عدد من الأعضاء الآخرين في دائرة الأسرة الموسعة ، بدلا من التعلق الشديد بالأب . وهو أيضا من السمات التي تمتاز بها هذه المرحلة من مراحل نمو شخصية الذكور في الهند .

نمو شخصية المرأة

في هذه المرحلة المتقدمة من الطفولة المبكرة يختلف حال البنات عن البنين اختلافاً بينا كما يحدث في المجتمعات الأخرى . فالبنات الهندية لا تنفصل عن

صحية أمها والنساء الأخريات في المنزل ، على الرغم من أنها - كغيرها من أخواتها الذكور - تكلف أداء واجبات منزلية جديدة تليق بالكبار ، ولكنها - خلافا لأخواتها - تظل في رعاية أمها ، وإن كانت رعاية عارضة أكثر من ذي قبل ، إذ أنها تتعلم بالتدريج أن تكون مثل أمها في العناية بنفسها ، وللعناية بالأطفال الصغار الآخرين في الأسرة . وتعد الطفولة المتأخرة أيضا بداية لتدريب الفتاة على أن تكون امرأة صالحة وتعليمها واجبات الأنثى ، فهي تتعلم الفضائل اللازمة لها في حياتها ، وهي فضيلة الخضوع والانقياد وكذلك المهارة في أداء الواجبات المنزلية المختلفة . ويقول م . ن . سرينغاس - مثلا - في تعليم البنات بولاية ميسور في جنوب الهند ما يلي : « واجب الأم أن تعلم بنتها أن تكون كنة مطيعة طاعة مطلقة » .

و « الخير للأسمى » في حياة الفتاة هو إرضاء زوجها وأبويه وإذا لم تستطع « معاشرته » حمايتها كانت عارا على أسرته ، ولطخت اسم أمها ، إن أم « كنادا » تردد في أذن بنتها بعض المثل العليا التي تؤدي إلى الوفاق والوئام في حياتها المستقبلية (على حساب التضحية بإرادتها) « اه » .

وفي الأيام الدورية للصيام والصلاة التي تحافظ عليها الفتيات الصغيرات في جميع أنحاء الهند تتمنى الفتاة أن تكون امرأة صالحة في صلاتها مع غيرها : ابنة صالحة ، وزوجة صالحة . وكنة صالحة ، وأما صالحة ، وهكذا . ومن هذا يتضح أنه إلى جانب « فضيلة » محو الذات والتضحية بالنفس تتضمن التربية الاجتماعية للفتاة في الهند أن تكون على صلة طيبة بالآخرين في عدد كبير من العلاقات الأسرية . وربما كان هذا أيضا هو المقام المناسب لدراسة تأثير الحط من قدر البنات وتفضيل الذكور عليهن ، في الطفولة الأنثوية بالهند . والواقع أن تمييز البنين على البنات ينعكس في البيانات الإحصائية التي نوجه للنظر إلى أن البنات آخر من يتلقى الرعاية الصحية والخدمات التعليمية المتاحة في الهند . بيد أن البيانات والمعلومات المتاحة - وبخاصة من المصادر الأكاديمية والأنثروبولوجية - تشير إلى وجود عوامل هامة معينة تقلل بدرجة كبيرة من تأثير هذا الظلم الثقافي في النمو العاطفي للفتيات :

أول هذه العوامل إننا نعرف من المصادر الأنثروبولوجية وغيرها مقدار الحنان والحب الذي تسبغه الأم على بناتها الأطفال . تأمل ما تقول أحدهن : « انني أدبر الرحي بسرعة الغزال ، لأن ذراعي أصبحت قوية بفضل اللبن الذي رضعته من ثدي أمي » . هذه العبارات وأمثالها التي يتغنّى بها النساء في جميع أنحاء الهند تشهد بأن ذاكرة البنات تملئ حب الأم أهن ، وما ولدته هذا الحب من احترام الذات وقوة الإرادة . وهكذا نجد أن البنات على يقين من تقدير أهم شخص لديهن وهو الأم ، وذلك في فترة الطفولة التي تعد أهم فترة في النمو العاطفي .

وبالإضافة إلى ارتباط الفتاة الهندية الوثيق بأمها فإنها كذلك تربت أثناء علاقتها بغيرها في نطاق الأسرة الموسعة إلى تخفيف حدة الشعور بالفوارق التي بينها وبين أخواتها الذكور . كما أنه يوجد دائما بين الكثير من الكبار في الأسرة الهندية

شخص معين يبدى للفتاة لصغيرة ذلك الإعجاب الذى يلقاه الذكر غالبا من أشخاص كثيرين . وبالطبع تزداد هذه القرصى بقدر كبير عندما تكون هذه الفتاة هى البنت الوحيدة فى الأسرة . ولذلك نجد فى الحكايات الشعبية أنه توجد بنت وحيدة تستأثر بحب أبويها ، مهما كثر عدد الذكور فى الأسرة .

وأخيرا فإن كل أنثى فى الهند التقليدية تولد وسط جماعة من النساء فى أسرتها الخاصة . وعلى الرغم من أن هذه الجماعة لا يسود بينها التضامن والمودة دائما فإن وجود من هذا الجو من الأنوثة والانس يتيح للنساء فرصة محسوسة للإنتاج والحيوية ، والشعور بالاستقلال ، وممارسة السلطة ، كما أنه يسمح بنوع خاص من الخلوة والوحدة الأنثوية الخاصة التى لا يمتنعك حرماتها أحد . ومن الأعمال اليومية التى تقوم بها الفتاة فى الهند مخاطلة النساء الأخريات فى محيط الأسرة ، وتعلم التدبير المنزلى ، وطهى الطعام ، ورعاية الأضغال . يضاف الى ذلك أن أوجه النشاط التى تدور فى هذا المحيط الأنثوى مستقلة عن سلطة الآباء فى العالم الخارجى . وإن النساء الأخريات فى الأسرة - أمها ، وجدتها ، وعماتها ، وأخواتها وأخوات زوجها لا يقعن بدور المعلم والقادة لها فقط بل يقعن أيضا بدور الحليف المناصر لها ضد صور الأبحاف والفرقة التى تلقاها فى ذلك العالم الأقيمه . وكثيرا ما يثور النساء ضد صور التفرقة بينهن وبين الذكور ، وذلك بنسبة الرجال الى السرور ، والخيانة ، والطفولية ، فى المواقف والأغاني ، والنكت . كل هذه العوامل تساعد على تخفيف الضرر (إن لم تساعد على منعه) الذى ينال كرامة الفتاة عندما تتبين أنها أدنى منزلة من الولد فى التيارات الثقافية السائدة . ويحدث ذلك فى الطفولة المتأخرة عند ما يدرك الولدان معنى الذكورة والأنوثة . ومن تجرعتى الأكلينيكية وجدت أن اثر هذا المعنى ربما يكون أوضح فى النمو الحاطفى للبنات الناشطات فى الأسر النووية الحضرية التى لا تملك درج الثقافة الأنثوية التقليدية . لحمايتها من سلطة الآباء والذكور فى المجتمع المحيط بهن .

خاتمة

حاولت فى مقالى هذا أن أصف الأفكار الهندية التقليدية عن الطفل ، وأن أبين كيف أثرت هذه الأفكار فى حالة الطفولة المعاصرة . لقد رأينا أن المبادئ الثقافية المتصلة بالطفولة تتسم بطابع الاستمرار الذى يؤثر - الى حد كبير - فى سلوك القائمين على تربية الأطفال . بيد أننا بينا أن ما ينبغي أن يكون لا يتفق دائما مع ما هو كائن ، مثال ذلك أن التسامح التام فى حق الأطفال مقصور فى أحسن الأحوال على فترة الطفولة الصغيرة ، ومنه وصل الطفل الى سن معينة حلت محل هذا التسامح جهود دائبة تهدف الى التربية الاجتماعية للطفل . وكذلك بينا أن الغض النسبى من قدر البنات فى التقاليد الهندية ليس له تأثير ضار ملحوظ فى نمو شخصية الفتاة ، لسبب رئيسى هو وجود بعض العوامل التى تخفف من حدة هذا الضرر .

وأخيرا يجب أن أؤكد من جديد أن ملاحظاتي اقتصر على القطاع التقليدي من أهل الهند . ولم يتسع المقام لذكر التغيرات فى أوضاع الأسرة ، وفى معتقدات واتجاهات الآباء ، التى ربما تكون قد حدثت فى القطاع « الحديث » أو تحدث الآن فى القطاع « الانتقالي » الأكبر . هذا والمعلومات الخاصة بطبيعة ومبنى هذه التغيرات غير متوافرة ، واحتمال تأثيرها فى الأطفال والطفولة لا يزال محلا للرجم بالغيب .

المسكن كمجال للتربية الاجتماعية للطفل

في المجتمعات الصناعية

سنحاول في هذا المقال تقدير الدور الذي يقوم به المسكن في التربية الاجتماعية للطفل باعتبار أن المسكن من صنع المجتمع ، ونتيجة لعملية التطور الثقافي . على أنه ليس ثمة أي دراسات عن العلاقة بين الطفل والمبنى ، على الرغم من توافر الأدلة على أهمية البيئة المادية في تشكيل شخصية الطفل ، وعلى الرغم من أن هيجل وفرويد ونيمايه قد اهتموا بالعلاقة الذاتية والموضوعية في تكوين الإنسان ونموه .

ويمكن القول بأن المبنى على وجه العموم ليس سوى بيئة مادية تقوم بوظيفتين جوهريتين وإن كانتا مختلفتين : أولاها دور المبنى في الحد من حرية ظهور الرغبات أو كبتها أو تعزيزها ، والثانية أنه اطار يظهر فيه النمو الجسدي والملكات السيولوجية في مراحل متتابعة ، وطبقا لطرق اكتساب هذه الملكات . وليس من شأننا هنا أن نناقش سلامة التحليلات المختلفة للقوانين التي تحكم نمو الأطفال في دائرة المكان . ولكننا نؤكد أن المبنى المعماري ذو قيمة ثقافية ، وأن البيئة المادية كمجال للتربية الاجتماعية تتسع لتشمل البيئة « الطبيعية » خلافا للبيئة الصناعية التي تنتهي في العمل .

وتجنح الدراسات السوسولوجية (الخاصة بعلم الاجتماع) الى تقسيم مجالات اختصاصها الى عدد من الموضوعات المختلفة ، مثل الأسرة ، والمدرسة .

الكاتب: روبر بيرنجاكيه

مهندس معمارى ، متخرج فى العلوم الاجتماعية • نشر كتاب
يعتوان « عناصر سوسولوجيا الانتاج المعمارى » (١٩٧٩)

المترجم: أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب
والعلوم الاجتماعية ، وكان رئيسا لهيئة الألف كتاب بوزارة
التعليم ، ومديرا لدائرة المعارف العربية بوزارة الثقافة سابقا

رأسكن ، والملمب ، الخ ، اننى تدرس فيها نتائج التربية الاجتماعية فيما يتعلق
بالسمات الخاصة للأماكن أو البيئات ، ومن حيث العقائد والأفكار والوحدة الثقافية.
والاندماج فى المجتمع والمشاركة فى الثقافة • وتميل هذه الدراسات الى استبعاد
استبعاد الاطفال بين سن ٦ و ١٤ بحجة أن هؤلاء الاطفال أكبر من أن يعتبروا
صفارا ، واصغر من أن يكونوا مراقبين • بيد أن هؤلاء الاطفال هم الفئة العمرية
أو للطبقة الاجتماعية التى تتأثر بالمبنى أشد التأثر باعتباره البيت المباشرة لهم •
ولما كانت هذه الفئة تقيم بالمبنى بصفة دائمة أكثر من غيرها وجب أن يكون لها بعض
الدور فى تحديد قيمة الاستخدام الاجتماعى للمسكن •

وقد استفدنا هذه الملاحظة من مسح شامل للبحوث التى أجريت فى فرنسا
وألمانيا وإنجلترا فى مجال ودراسة المسكن وما يقترن به من أرض فضاء باعتباره مجالا
للتربية الاجتماعية • ويبدو لنا أنه من الضرورى فى هذا الصدد اجراء بحث شامل
لا يقتصر على فروع واحد من فروع العلم ، طبقا للأسس التى اقترحها مركز الأنتولوجيا
الاجتماعية ، وعلم النفس الاجتماعى الذى قام على مدى السنين الماضية بعدد كبير من
الدراسات ، ولقترحها أيضا معهد « فور وهنين أوند أمفلت » الذى اختط مجالا جديدا
فى هذا الباب •

مجال الدراسة المقترح

لم يدخل على المسكن في المجتمعات الصناعية اليوم سوى عدد قليل من المتغيرات التي ربما لعبت دورها في المساكن البشرية في المجتمعات التقليدية . يضاف الى ذلك أنه لاشئ أدعى الى الوقوع في الخطأ من معالجة التربية الاجتماعية للطفل على أنها مجرد عملية أسرية أو عملية مقصورة على البيئة المباشرة للمساكن فالأمر على تقيض ذلك تماما ، إذ أننا نواجه آلاف مجالات متفرقة للتربية الاجتماعية كالمدرسة ، ووسائل الاتصال ، وغيرها من البيئات الاجتماعية والجغرافية والثقافية التي تتصل اتصالا وثيقا بالعادات الاجتماعية للأباء ، كيف يقضون وقت فراغهم ، كيف يقضون أيام عطلاتهم ، الخ ، مما يختلف اختلافا كبيرا بين الطبقات الاجتماعية .

وقد تأثر المسكن باعتباره عاملا من العوامل المختلفة للتربية الاجتماعية بما طرأ من تغير وعدم استقرار على القيم والآراء في المجتمعات الصناعية ، اذ يبدو أن المسكن يوشك أن يفقد كل ما له من أهمية ، نتيجة للاهمال التدريجي للأبعاد الثقافية في العمارة وتخطيط المدن ، وهو موضوع أفاض فيه بالتفصيل أ . بونتنيك في مقال نشر أخيرا بهذه المجلة . على أن فقد ان هذه الأهمية لا يدل على أن للمسكن لا أهمية له . والواقع أن الأمر يتطلب المزيد من البحث في الاتجاهات الكامنة وراء الفكرة التي تقوم عليها مساكن اليوم ، وفي تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي لها دخل في هذا الموضوع ، وفي النماذج والتصميمات المعمارية التي يفرسها أصحاب السلطة في البناء والإنشاء . ويجب أن يتركز هذا البحث في الخطوات التي يحتمل أن تؤثر في النظريات ، والمخطط العملية ، وتؤثر بخاصة في الأطفال الذين بلغوا السن المدرسية .

ولما كان تطور المساكن يشكل أسلوب الحياة عند الأجيال الحاضرة والمستقبلية من شاغلها يجب تحديد النظريات المعمارية والمخطط العملية والنماذج الثقافية التي توجه هذه المخطط .

ولما كان الأطفال هم للذين يشغلون المسكن بصفة دائمة أكثر من غيرهم ، وفي الوقت نفسه ينتفعون به أكثر من غيرهم ، ولما كانت إمكانيات نموهم وتحقيقهم لذواتهم ترتبط ارتباطا وثيقا بالمكان المخصص لأقامتهم ، فأننا لا نسعنا الا أن نحلل تحليليا تقديريا تلك الدوافع الكامنة وراء تخطيط المكان الذي نضمنه بالفعل تحت تصرفهم .

وهناك فرق محسوس بين رأى الأطفال ورأى المراهقين في الأغراض التي ينخصص لها المكان . ونحن نوافق على رأى ليغير الذي يفرق بين صورة المكان كمنزل يراها المخططون ومقسمو المكان وبين صورته كما يراها شاغلو المكان . ولهذا نرى أن مجال

التربية الاجتماعية يمتد من المساكن الى الفضاء الخارجى الملاصق للمساكن مباشرة . وفى رأينا أن التمييز بين صورة المكان المبنية على العلم والمعرفة - وهو الأمر الذى يستند اليه رجال العمارة - وبين المكان كما يراه السكان وثيق الصلة بموضوع مقالنا . وهذا المنهج من شأنه أن يساعد على النظر الى الظاهرة نظرة موضوعية واقعية دون للتقيد بقاية عملية قد لا تكون صالحة بوجه عام .

وهناك أخطاء كمية ونوعية عديدة نعوق التحليل الدقيق لصورة المكان كما يراه السكان ، نظرا لأن هذه الرؤية مشوبة ببسودات الخيال الجامع ، ولذلك لاتخلق تماثلا اجتماعيا وجغرافيا بين المساكن ومحل العمل والدورة اليومية الخ . بيد أن اقتصار التحليل على فئة عمرية متميزة يتراوح عمرها بين ٦ سنوات و ١٤ سنة يجعل المحاولة أقل خطرا . ويعرف م . ج . شمبار دى لوى هذه الفئة العمرية بأنها فئة اجتماعية فى « طور يمكن أن يسمى طور السكون والكمون ، وهو فى حقيقته فترة زمنية حافلة بالتعليم والتكامل الاجتماعى ، والرؤى ، والمعايير ، والقيم » ، وهى فى الوقت نفسه فترة تبرز فيها « القوى الكامنة فى الشخصية خلال الطفولة المبكرة » . ويجدر بنا أن نشير الى مميزات هذه الفئة مما يتناسب مع موضوع دراستنا :

يقول علماء النفس إن تعريف الطفل فى هذه الفترة لم يعد من اختصاص الأسرة فقط . ذلك أن نظراء يرون أنه وحده يمكن أن تندمج فى جماعات مختلفة . وأن تصنف تصنيفا متنوعا طبقا لأوجه النشاط التى يمارسها وهنا تتضح لنا صورة واضحة المعالم من صور التربية الاجتماعية : تربية اجتماعية تتجلى فيها روح التعاون كما تتجلى فيها العزلة أيضا ، تتجلى فيها المنافسة ، وتقترن بشخصية فردية متميزة .

وهذه الشخصية الفردية المتميزة تسير جنباً الى جنب مع اتساع افق التجربة ، واتساع مجال النشاط . ويقول بياجيه أنها تغطي الطورتين الأخيرتين من أطوار نمو ادراك الطفل ، وهما الطوران اللذان يكتسب فيهما الطفل ملكات البالغين والمراهقين . وقد حملت هذه الحقائق ١٠ مؤلفين على أن يسأل : أليست العلاقة بين المبنى ومجموع هذه الأنشطة الاجتماعية قد تكونت أيضا فى تلك المرحلة من النمو النفسى للطفل ؟ وبعبارة أخرى أن نمط العلاقة الناشئة عن المبنى ، والتعبير المكانى عن العلاقات الاجتماعية والتفاعل بين الطفل والبيئة - كل ذلك يؤدى الى غرس المعايير والنماذج فى نفس الطفل حيث يرتبط الطابع الثقافى بالطابع الاجتماعى .

المبنى ، والمجتمع ، وتجربة الطفل

المساكن - من حيث هو منشأ للعلاقات بين المرأة والرجل ، والطفل والمراهق - بتكيفها بالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية - وليس المساكن - بل حال - غلافاً لتفاعلات معينة ، بل هو - على العكس - نتيجة التفاعل بين المكان والممارسة

الاجتماعية (المعمارية) التي تتضمن تنظيم المكان من جهة ، والاستخدام الاجتماعي له من جهة أخرى . وعلى ذلك نجد أن المسكن ، والعلاقة بين داخله وخارجه ، والبيئة المباشرة له ، كل ذلك تكتنفه قيم واتجاهات كامنة من شأنها أن توجه سلوك ونظرة شاغليه . وتوجه بدرجة لا تقل عن ذلك سلوك ونظرة الأطفال الذين بلغوا درجة النضج المشار إليها آنفا .

ولذلك ننوئ أن نبيط للثام عن العناصر التي يتألف بها هذا المكان كما يراها ويتصورها رجال العمارة ، وأن ندرس العلاقات بين الأطفال والراحيين . وننوي بصفة خاصة أن نكشف عن الطريقة التي يعبر بها المهندسون المعماريون والمخططون عن علاقات السلطة والسيادة في تنظيم للمكان . ولما قلنا في دراسة حديثة « ان المسألة هي أن تصور المهندسين لعناصر المكان قرار يتخذونه اسنادا الى قرارات أخرى وإلى ميول واتجاهات كامنة يخضع لها الخلق والابداع في فن العمارة » . وهذا يؤدي بنا الى التنويه بأن العامل الأساسي لذلك القرار يكمن فيما يمارسه المهندسون من تخصيص مكان معين للأطفال .

ولذلك فإن المسألة ليست هي ايجاد علاقة سبب ونتيجة بين طراز المسكن وسلوك للأطفال كما جاول الباحثون غالبا في دراسات تهدف الى تحديد استخدام الفضاء الخارجي على صورة طوابق في مبنى أو ايجاد علاقة وثيقة بين ضعف الاداء المدرسي وشكل المبنى . ولكننا - على العكس - مقتنعون بأن المشكلة المزعومة المرتبطة بالوفاء بالاحتياجات تتأثر بمتطلبات نوع معين من الدراسات يجدد بها منهج البحث المقصور اختيار المتغيرات ، والواقع أن مثل هذا المنهج لا يمكن أن يعكس بطريقة كافية الأمانى المنشودة أو الصراعات المحتملة .

وهذه الجدالات والخلافات التي لانهاية لها حول العلاقة بين طراز المسكن وأنماط معينة من السلوك يمكن تجاوزها اذ كشفنا النقاب - بطريقة التحليل النظرى - عن السلوك انكامن مثلا في توزيع السكان ، من طرف واحد ، في المكان . وكما كتب مانويل كاستلز ان العلاقة بين المسكن والسكان تمر من خلال حلقة معقدة بين للميزات الاجتماعية لسكان ، والمحتوى الرمزي والوظيفي للمسكن » .

وفضلا عن ذلك يجب رفض تلك المناهج التي تشكل أساسا لطائفة كاملة من البحوث ، وللتى تزعم أن الاطار المكاني هو المصدر الرئيسى لكثير من اللعل والأمراض . من ذلك مرض العصاب الذى يزعمون أنه يرجع الى الإقامة فى العمارن الشاحقة ، ولكن الأصوب أن يعزى بصراحة الى البيئة الاجتماعية . ولذلك يجب فصل الوعاء المادى عن المحتوى الاجتماعى الذى يبدو ان هذا الوعاء يحتويه . ومعنى هذا أنه يجب النظر بشئ

من الحذر الى النتائج التي يتم تلوصون اليها في ظروف ماثلة في ظاهر الأمر : ولذلك نجد في دولة مثل سويسرة حيث يؤجر ٩٤٪ من الأسر المقيمة في المدن الرئيسية (٦٠٪ من مجموع عدد السكان) مساكنهم ، في حين تبلغ نسبة المساكن افردية ١٦٪ فقط من الأحياء السكنية ، أن صورة الحياة الاجتماعية في كثير من الأسر المقيمة معا لايمكن أن تكون ماثلة للحالات التي تمت دراستها من قبل .

وجدير بالذكر أن المسكن الذي ينمو فيه الطفل وتكون شخصيته يهمننا من حيث أنه مبنى تم تنظيمه طبقا لنماذج ، ومعايير ، وقيم ، وتصورات معينة ، وبين هذا المبنى والتصميم الذي وضعه للمهندسون المعماريون وبين طريقة استخدامه من جانب المنتفعين يقوم ضرب من التناقض والتعارض من شأنه أن يخلق جوا تتم فيه عملية التربية الاجتماعية .

وبيان هذا التناقض أن استخدام المبنى ليس عملا فرديا منعزلا ، بل هو في جوهره عمل اجتماعي ، حتى ولو كان تصميم المهندسين سابقا على شغله واستخدامه في شؤون الحياة اليومية ويمكن القول بأن هذا المبنى إنما اقيم لاستخدامه في أغراض الحياة الثقافية والاجتماعية . وما يذكر أن الارتباط بين التخطيط والتصميم ، وما سماه بـ هـ . شيمار « بالتنمية الثقافية » يشكل المعيار الذي يجب أن يقاس به العمل المعماري . ويجب أن يسدى المخططون والمصممون للمساكن اهتماما بالفجوة التي تفصل بين افكارهم وافكار المنتفعين بهذه المساكن ، وهي فجوة يخشى أن تصبح مؤشرا إلى انقفاوت الأيديولوجي بين الفريقين . ولذلك فإن دراستنا في هذا المقال سوف تسير على خطين متوازيين : أولهما تحديد العناصر المكونة للمبنى التي يمكن أن تلعب دورا في التربية الاجتماعية للطفل والثاني القاء الضوء على قدرة الأطفال على مقاومة الخضوع للبيئة التي تفرضها عليهم بقصد أو غير قصد .

عملية التربية الاجتماعية

لكي يتسنى لنا أن نفهم للتفاعل الذي يؤدي الى عملية التربية الاجتماعية يتعين علينا أن ندرس الفرق بين الافكار النظرية للمهندس المعماري والممارسة العملية من جانب المنتفعين ، وذلك عن طريق ملاحظة المحتوى الاجتماعي للعمل المعماري .

واذا كان الانتقال الاجتماعي للقيم يحدث في المجال الذي وصفناه آنفا (وهو مجال واحد فقط من مجالات التربية الاجتماعية في المجتمعات الصناعية) وجب علينا أن نحدد أي القيم تنتقل ، وإلى حد تنفرض في النفوس . ونحن نوافق في هذا المصداق على رأي ج . هابر ماس الذي يصف نمو الفرد بأنه مجهود يبذله الفرد لكي يتكيف في البيئة المادية والاجتماعية ، ويقف - في الوقت نفسه - بمعزل عنها لكي يحافظ

الانصبهار فيها ، وبذلك يحافظ على خصائصه ومميزاته الفردية ، وقد انتحل هذا الرأي وشرحه تلميذه أ . مولين في دراسة نقدية عن العلاقة بين المبني والسلوك الاجتماعي .

وبناء على هذا الرأي تحدث عملية التربية الاجتماعية في هذا الاطار - الديناميكي ، باعتبار أن الفرد - نتيجة هذا الصراع - يشكل البيئة ويعيد تشكيلها في ذات نفسه بقصد اكتساب الملكات والقدرات اللازمة للتدخل في هذه البيئة . وطبقا لوجهة النظر هذه يجدر بنا أن نشير الى أن لعب الأطفال الذي تنظر اليه غالبا بعين الازدراء يساعد على اثره البيئة رمزيا ومكانيا بحكم انعكاساته الدائمة وقواعده الدقيقة .

وقبل أن نعرض الخطوط الأساسية للبحث الذي ينبع من الاطار النظري المذكور يجدر بنا أن نشير الى أن الفرضيات العملية التي سنقررها هنا غير قابلة بالاثبات في المرحلة الحالية من البحث ، ولذلك نهى عرضة للتغيير . وإزاء الواقع الديناميكي الذي يتم فيه التفاعل بين الطفل والبيئة نرى أن الجمع بين بعض البيانات والممارسات العملية خير من سرد النتائج التجريبية المتراكمة .

الداخل والخارج

في العمارة الحديثة

وعلى سبيل الايضاح نقترح أولا أن نقوم جانبا من أبرز جوانب العمارة الحديثة وهو تغيير شكل الحضر ، الناتج من الفصل بين العناصر ذات الشئق والبيئة المحيطة بها مباشرة . وبدون الاقاضة في شروح أئمة فن العمارة (التي يمكن تلخيصها في هاتين المعادلتين : الأولى : الكثافة الحضرية = سوء الأحوال الصحية ، والثانية : الشمس = الخضرة = الصحة) نستطيع أن نلاحظ أن أبرز التغيرات الحضرية تتجلى في الفصل بين المكان الداخلي للمبني والمكان الخارج عنه .

ومثلما أن ظهر « التخطيط المدني » على المسرح ، وبخاصة منذ انشاء المباني على نطاق واسع ، وجدنا أن الاطار الرمزي والفني للممارسة المعمارية قد انخفض الى مجرد « ديكور » يقتصر دوره على اختيار قطعة من الأرض وإقامة مباني عليها طبقا لقانون التنسليم .

ومعنى وعظم وجهت التخطيط المتوسيكات الحديثة الناجمة عن هذا المفهوم الضيق للعمارة أن تكون « ديكور » عن تنظيم العلاقة بين المبني والفضاء المحيط به ، ولم

يفكروا في ذلك إلا بعد إقامة المباني . ولسنا بحاجة لأن نعرف : هل هذه الطريقة في تنظيم المباني نتيجة الأخذ بالأنماط الإرشادية أم نتيجة الأخذ بهذا المفهوم المعماري ، حتى ندرک في النهاية أن هذه الطريقة هي أقرب إلى الحیال منها إلى تجربة الحياة الواقعية .

وما هي نتيجة عدم العناية بالأرض الفضاء المحيطة بالمسكن مباشرة ؟ وبعبارة أخرى : ما هي نتيجة الإهمال في تنمية المساحات الخضراء ؟ إن أظهر النتائج التي ينطوي عليها هذا الإهمال هي اعتبار هذه المساحات مشكلة منفصلة عن إنشاء المباني والمساکن ، يجري التفكير فيها بعد انشائها . وأكبر الظن أنهم يعدونها بمثابة طرق فرعية مؤدية إلى هذه المساکن . وفي أسوأ الأحوال يشاهد المرء مرحلة (مقاعد من الرمل) خصصت للأطفال ، أو مساحات قليلة مغطاة بالعشب الخشن .

وهكذا نرى أننا أمام نظريتين متعارضتين ، أحدهما هي السائدة دائما . وهي إنشاء عمل معماري أي مبنى أو تحقيق أقصى فائدة من المكان الداخلي . وهو أنك درست المباني السكنية التي أقيمت في فرنسا خلال خمسين سنة رأيت تحسنا واضحا في أحوال الإسكان ، وزيادة مطردة في توفير وسائل الراحة فيها ، سواء فيما يتعلق برحابة هذه المساکن أو تخطيط الشقق فيها . ولكنك تلاحظ في الوقت نفسه تدهورا في البيئة المجاورة يتجلى في إهمال ما يسمى بالمساحات العامة . وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في المناطق الترويحية في العقد السابع حدث تدهور واضح في المدن وضواحيها ، ولم يؤد إنشاء هذه المناطق وتنميتها إلى تحسين الحال .

ولذا هذه الظروف نرى فجوة واسعة بين المساحات الداخلية والمساحات الخارجية في المباني السكنية ، مما يؤدي إلى وجود مداخل حقيرة ، وسائل ضيقة ، ومقاعد صغيرة ، في حين أن هذه الأمور لقيت عناية كبيرة في القرن التاسع عشر . ألا ترى معي أن هذا التضارب في تنظيم المساحات الداخلية والمساحات الخارجية يشكل عاملا كبيرا في التربية الاجتماعية فيما وصفناه بأنه « مجال لتربية الطفل تربية اجتماعية » .

إن الفطرية القائلة بالفصل بين المساحات الداخلية والخارجية وهي النظرية التي يمارسها المهندسون في أعمالهم المعمارية تكتسب أهميتها الكاملة عندما نلاحظ أنه هذه الممارسات تقوم على أساس الاعتقاد بأن هناك تناقضا وتعارضاً بين المساحات الداخلية والخارجية . ولما كان المهندسون يبنون - على الأرجح - هذا التناقض والتعارض على أساس التفرقة بين المساحات الخاصة والعامة ، تلك التفرقة المتصلة بنظام القيم الذي يجسده طريقة النظر إلى المكان والتعامل معه ، كان من متقنياً أن نسأل : إلى أي حد يعتبر هذا التناقض غريزياً من تجربة الطفل ؟

الواقع أن التفكير فى المساحات الخارجية بعد انشاء المباني والمساكن ربما يعكس التفكير السائد الذى يتمشى مع الممارسة الاجتماعية لأصحاب السلطة والرأى فى أمور البناء والانشاء أكثر مما يتمشى مع التجربة الفعلية لمعظم الأفراد وبخاصة الأطفال . ذلك أن نظرة الطفل الى المكان وطريقة استخدامه له تتعارض مع نظرة المهندسين واختيارهم له .

وإذا علمنا أن الأطفال يفهمون العالم الخارجى على نحو يتعارض - على خط مستقيم - مع البيئة المادية التى يهيئها لهم المهندسون وجدنا أنهم حينئذ يلجأون الى توسيع مجال عملهم ونشاطهم ويعملون على لتساع نطاق بيئتهم بالتدرج ، لأن ذلك جزء لا يتجزأ من كيانهم النفسى الداحلى ، أو ضرب من الصراع فى سبيل السيطرة على أحوالهم العيشية ، تبعاً لقوة الشخصية التى يكتسبونها فى محيط الأسرة .

من الترتيبات المادية

الى المحتوى الاجتماعى

سنحاول القاء بعض الضوء على المحتوى الاجتماعى فى تنظيم وتوزيع حجرات المبنى . ولهذا الغرض سنفرق بين العلاقات الاجتماعية كما تتجلى فى توزيع الحجرات داخل المسكن والترتيبات المكانية التى تعكس اختلاف تخصيص الحجرات تبعاً لاختلاف اللغات الاجتماعية والاقتصادية .

ويتم تقسيم الحجرات التى يشتمل عليها المسكن بواسطة شاغليه ، سواء وفقاً للتصميم الذى وضعه المهندسون ، أو طبقاً للطريقة التى يراها السكان . ويتم هذا التقسيم فى ضوء الاحتياجات وأوجه النشاط الى حدها ، بصرف النظر عما قاله النظريون من رجال العمارة الحديثة . ذلك أن الفرد قد يرى تخصيص حجرة منعزلة للنوم ، منفصلة عن الحجرات الأخرى ، ولا يمكن الوصول إليها الا بمرحاض . وقد دافع و . جروبيوس (مدير مدرسة باوهاوس) عن هذه الفكرة فى المؤتمر الدولى للعمارة الحديثة فى ١٩٣٠ .

يضاف الى ذلك أنه يراعى فى تخطيط المسكن وتخصيص حجراته بعض القواعد الرأىسية التى تتيح للأبوين ممارسة نوع من السيطرة الرمزية على المكان المخصص للطفل ، وتسمح باستخدام أحد أعضاء الأسرة لحجرة معينة ، أو تخصيص أفضل الحجرات للأبوين ، كأن تكون ممرضة تسمى الصباح أو واقعة بالقرب من الحمام .

ولما كان المهندسون يميلون بطبعهم الى تصميم الحجرات طبقاً لمعايير الكبار ، أو طبقاً لصورة الطفل المثالى التى يتصورونها ، فإن المكان المخصص بالفصل للطفل جدير بالدراسة الدقيقة . وتدل إحدى الدراسات الخاصة بالانكار المتعلقة بالمسكن على وجود

أفكار مشتركة حول حجرة الطفل ، فى حين تختلف الآراء حول الحجرات المخصصة للأغراض الأخرى .

والحق أن حظر بعض الأنشطة ، أو إباحته ، أو تشجيعها ، من شأنه أن يؤثر فى الأطفال تأثيراً يختلف باختلاف نوعهم (ذكراً وأنثى) ويساعد على غرس المعايير المقررة التى تحكم ترتيب الحجرات المختلفة . فوضع سرير الطفل فى حجرة المعيشة ، وهو أمر مستحب غالباً ، يشير الى جانب آخر من جوانب التربية الاجتماعية فى التفاعل بين الطفل والبيئة .

وهذه « الأنماط » التى تنتقل للينا من أيدي المصممين والمخططين ويكررها الآباء تلعب دوراً محسوساً فى نقل بعض المعايير والقيم المعينة ، والواقع أن تدعيم الشفق ذات التصميم القياسى خلال العصور القليلة الماضية ، وما صاحب ذلك من تغيير فى شكل المدينة كما أوضح ج . سامونا ، واستمرار الشفق ذات التصميم البورجوازي فى القرن التاسع عشر التى سنجاول تحديده عناصرها ، كل ذلك يبرر التحليل الموضوعى لمحتواها وأهميتها إذا أردنا أن نتحاشى صب المستقبل فى قالب الحاضر أو قلب الماضى . ولكن لاتتوافر لدينا معلومات فى هذا المجال ، خلافاً لما قد يتبادر الى الذهن ، فلا تاريخ عن العمارة ولا التاريخ العام قد عنى بما يعد أساساً للعلاقات الاجتماعية التى يؤدى إليها للتفاعل بين المكان والممارسة الاجتماعية .

نظرة تاريخية الى عناصر المسكن

ان الفكرة القائلة بأن التفاعل بين أعضاء الأسرة يتجلى فى ترتيب حجرات للمسكن تثير مسألة القيم والمبادئ التى يطبقها أصحاب الشأن فى هذا المجال . وإذا أردنا أن نوضح أهمية ترتيب الحجرات المختلفة وجب علينا تحديد المبادئ الرئيسية التى تحكم توزيعها للنابع أما من الثقافة أو القدرة على التنظيم التى يمكن أن توصف بأنها تطبيق للمعرفة ، وتكيف مع الواقع ، والبراعة فى إعادة تنظيم حجرات المسكن بطريقة مبتكرة .

ولما كان المهندس المعماري عند وضع تصميماته يطبق - بقصد أو غير قصد - المخطط العملية التى يضعها من تلقاء نفسه أو المروفة له ، ولما كانت هذه المخطط عبارة عن وضع ونقل النماذج الانشائية وجب أن ندرس التغيرات والتيارات الثقافية التى لعبت دوراً هاماً فى تنظيم المسكن . وكذلك يجب للاهتمام بالعقبات التى تترض تطور المسكن ، كما يجب الاهتمام بالقيم الجديدة التى تنشأ كلما بذلت محاولات لادخال أفكار جديدة فى تنظيم المباني .

ولهذا الغرض تدرس مكان الطفل فى العمارة الحديثة ، بلدتين بدراسة منشأ حجرة الطفل ، مع دراسة العناصر المكونة للسكن والاستخدام الاجتماعى لها منذ القرن السابع عشر . ويبدو لنا أن التنظيم الداخلى السائد للسكن يتفق مع المحتوى الاجتماعى للشقق البورجوازية فى القرن التاسع عشر أكثر مما يتفق مع أى مفهوم معمارى حديث ، وذلك على الرغم من التنظيم الطردى للسكن . ومراعاة المبدأ الوظيفى فيه ، والتغيرات الهامة التى طرأت على شكل المدينة .

وعلى الرغم من أن بعض سمات هذا النموذج قد تغيرت نتيجة الجهود التى بذلت لاستخدام المساحة المتاحة على أفضل وجه ، وتعادت بما يتفق مع تخطيط الأرض المخصصة للبناء ، فإن معظم المساكن التى بنيت خلال ما يقرب من ثلاثة عقود لاتدل على حدوث أى تعديل فى المحتوى الاجتماعى لذلك النموذج ، بل - على العكس - انتشرت بصورة واضحة تلك التقسيمات المزدوجة الأساسية كالحجرات الخاصة والعامة ، والحجرات المخصصة للزوج والزوجة ، والحجرات المخصصة للأطفال والراشدين وقد اكتسبت هذه التقسيمات أهمية خاصة خلال القرن التاسع عشر فى فرنسا وحلت محل تقسيمات أخرى قامت أيضا على أساس متين . ولاتزال هذه التقسيمات الثنائية سارية فى تلك الشقق ذات التصميم القبائى التى توضح أسلوب الحياة عند أغلبية السكان فى المجتمعات الصناعية المعاصرة .

ويذهب عدد من المؤرخين وعلماء الاجتماع الى أن الفترة من ١٧٦٠ الى ١٨٣٠ شهدت الشقق البورجوازية بكل درجاتها ومميزاتها الخاصة . وفى هذه الفترة انتهى استخدام السكن بطريقة عشوائية . وقد تأثرت هذه الشقق فى بداية أمرها بالمفاهيم الأرستقراطية فى البناء ، فكانوا يهتمون بتنظيمها وتسبيقها على نحو يتفق مع مظاهر الأبهة والفخامة . ولما كانت البورجوازية الفرنسية تميل الى الأخذ بأسلوب الحياة الأرستقراطية ، فقد استمدت الهامها من الأفكار السائدة فى تلك الأوساط ، فروعى الاستخدام الوظيفى للسكن تمشيا مع ظروف ومستويات المعيشة ، وذلك بفضل مساهمة المهندسين . وقد تجلّى ذلك فى تجميع حجرات الاستقبال ، وفى عزل حجرات المعيشة ، وفى ترتيب الممرات المؤدية الى المناطق المختلفة ، على نحو يقلل من خطر التعارض بينها .

وعندها اتخذت الترتيبات الجديدة شكلها النهائى اشتمل السكن على غرفة للطفل ، وتعينت حدود المكان المخصص للأسرة بوضع خط فاصل بين المنطقة المخصصة

للمشؤون الخاصة والمنطقة المخصصة للمشؤون العامة ، وهي فكرة جديدة ظهرت خلال للقرن التاسع عشر في القارة الأوروبية بوجه عام ، كما قال هابرماس . وهذه الطريقة في توزيع غرف المنزل مستمدة من افراد منطقة خاصة في المنزل يمارس فيها رب البيت اتصالاته مع عالم العمل . وقد عكست هذه الطريقة إعادة تحديد الاستخدام الاجتماعي للأماكن الداخلية في المنزل مثل غرفة الانتظار (التي أصبحت عبارة عن دهلين متعدد الأغراض) ، وحجرة المعيشة ، وحجرة الاستقبال ، والممرات .

ولكن اذا كان هذا التنظيم المكاني قد خلق شكلا من الحياة العائلية ، منفصلة أحيانا ، ومنهمكة أحيانا في الاتصال بالمجتمع ، في القرن الماضي ، فماذا كان حال للطبقات الاجتماعية الأخرى ؟ ونسأل بصفة خاصة : ماذا يكون حال الأجيال المعاصرة والمستقبلية ؟ وبصرف النظر عن ادخال نشاط ان طفل في المسكن أو عدم ادخاله فان من حقنا أن نسأل : هل مثل هذا انطراز من فن العمارة يتلاءم مع عادات اللغات الاجتماعية والثقافية المختلفة وبخاصة في المجتمعات غير الأوروبية التي تأخذ بما يزعمون أنه طراز « دولي » في فن العمارة ؟

وماذا عن الاتجاه نحو توحيد معايير التصميم في العمارة السائدة في تلك الفترة ؟ كيف أمكن تعديل شقق أواسط القرن التاسع عشر - وهي أحيانا شقق فاخرة - بما يتناسب مع حالة كل بلد ؟ أن مثل هذه الأسئلة لاتزال تثير مشكلة تصميم أسلوب معين من الحياة ونشر قيم معينة بين فئة اجتماعية معينة ، وهي تثير فوق كل ذلك سؤالا يهمني في دراستنا ، وهو : إلى أي حد يمكن تعميم مفهوم معين للأسرة ؟

المكان المختلف ، والوحد ، وذو البعد الواحد

أن دراسة التعبير المكاني عن التفاعلات الاجتماعية وأثرها في التربية الاجتماعية لاتسمح لنا باغفال الاختلاف في تخصيص غرف المسكن للأغراض المختلفة . بل نجد - على العكس - أن لفصل المكاني وما يترتب عليه ، وتجانس الطبقات الاجتماعية واختلافها ، تلعب دورا هاما في تحديد طريقة استخدام المسكن ، وبالتالي تؤثر في انتقال القيم الثقافية تبعاً للطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الساكن .

ويؤثر مثل هذا الفصل في الأطفال خاصة ، لأن الأسرة الشابية - وهي محدودة الدخل عادة - هي التي تضطر إلى الإقامة في المجمعات السكنية الجديدة التي تقع عادة بعيدا عن مركز المدينة وتكون أكثر تكلفة من غيرها نسبيا . وهذا الموقف الذي دعانا للتركيز على المجمعات السكنية الكبيرة يسبب مصاعب أكبر للأسر الكبيرة التي إذ افتقرت إلى المال الكافي لإنشاء مسكن شخصي لم تحصل الأعلى منزل غير صالح ، في حين أنها تحتاج إلى مسكن واسع ومرافق جيدة .

ويؤخذ من مسح أجرى في جمهورية ألمانيا الاتحادية أن ٩٠٪ من الأطفال يشغلون غرفة خاصة بهم ، أو ينامون مع أخوتهم أو أخواتهم ، في حين أن ١٤٪ من الأطفال دون سن السادسة لا ينامون في غرفة أطفال . وإذا علمنا أنه فيما بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من الحالات يشترك طفلان في حجرة مساحتها بين ١١ مترا مربعا و ١٥ مترا مربعا في المتوسط أمكن القول أن مأواهم ضيق ومزدحم . فإذا أدخلنا في اعتبارنا أن الحجرة تحتوي على أثاث ومنقولات لم يبق سوى مكان ضيق لا يصلح لغير الأنشطة القديمة الحركة ، وهو أمر يجدر بالمهندسين أن يجعلوه في بالهم ، لأنهم يميلون إلى تصميم حجرة مخصصة لطفل واحد . وقلبا يشغل الأطفال أكبر حجرات النوم ، بصرف النظر عن المركز الاجتماعي والاقتصادي لما تمت دراسته من الأسر المختلفة . ونلاحظ أن أنشطة الوالدين لها الأولوية على أنشطة الأطفال ، ولكن حجرة الطفل تستخدم إلى حد كبير بدرجة محسوسة ، ولممارسة أنشطة متنوعة ، في حالة الأطفال الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية رافية . وهذا يدل على اتجاه التربية الاجتماعية نحو اتباع نموذج فردي في التربية واستعداد أكبر لوضع حجرة تحت تصرف الأطفال لاستعمالهم الخاص .

وعلاوة على ذلك أن التلازم بين سلوك الآباء مع أطفالهم والأحوال السكنية التي يعيشون فيها يبقى على الفروق الاجتماعية والثقافية ، وبذلك يساعد على تعزيزها . وهذا يدل على أن مجال التربية الاجتماعية الذي يهيئه المسكن لا يمكن دراسته أو تقويمه في التفاعل بين الطفل والمسكن فحسب ، بل يجب أيضا دراسته من حيث شخصية الطفل كعضو في هيئة اجتماعية ، وفرد في فئة عمرية معينة .

هذا وتجانس المكان الذي أشرنا إليه كثيرا يسير جنبا إلى جنب مع الفصل الوظيفي للمكان في المدن الجديدة والمجمعات السكنية الكبيرة وفصل أماكن العمل ومنطقة المحال التجارية (القطاع الصناعي ، المركز الحضري) عن المناطق السكنية ، مما له أبلغ « الأثر في التربية الاجتماعية » ذلك أن غياب الأماكن الاجتماعية « وفصلها عن للعمل الإنساني » ينعكس في وجود بيئة مكانية واجتماعية ذات بعد واحد مما يضر بالتكامل الاجتماعي المستقبلي عند الأطفال أضف إلى هذا أن وسائل الاتصال تخفي افتقار ميدان التجربة والتطور أمام الأطفال . ويؤخذ من إحدى الدراسات الحديثة أن هذه الوسائل تقدم للأطفال غالبا صورة خالية من الإشارة إلى عالم العمل ، أو تقدم لهم صورة من النشاط الجنسي والسلوكيات التي لا تمت بصلة إلى عالم الواقع في الحياة الاجتماعية .

ويلاحظ أن المهندس المعماري لم يعد يسترشد بالاطار الذي يمكن أن تقدمه المدينة، بل تراه يفكر بطريقة تجريدية نظرية في تنظيم المكان، أو يتمسك بنظريات تخطيط المدن. • يضاف الى ذلك عامل آخر هو عدم تنوع المباني. • وإلى هذا يـعـزـو علماء التحليل النفسي أمراض الجهاز الحركي عند الأطفال، مضافا الى ذلك مشكلة تنظيم الوقت التي يقال أن أطفال المدينة يعانون منها.

ويميل أصحاب إحدى للدراسات الحديثة الى القول بأن « تكوين شخصية الطفل في بيئة اجتماعية ومعمارية مبنية على نموذج تاريخي متكرر قد يصطدم بعقبات وعثرات من شأنها أن تزيد من فشل الشخصيات الهشة ». • ومن الواضح الجلي أن الطابع ذا البعد الواحد للبيئة الثقافية لا يمكن تمويضه بقليل من الملاعب سواء أقيمت في مناطق مهجورة غير مستعملة أو أقيمت على نحو جميل يـرـلـق في بيئة معمارية قائمة ذلك أن تفاعل الطفل مع هذه البيئة يقتصر بمؤشر محدود جدا من حرية ظهور الملكات، وانعدام تام للأماكن الصالحة لانتقال الخبرات بين الأطفال، وغياب الواقع الاجتماعي الذي يحدد محتوى الأفكار والآراء الاجتماعية. • وهذه الأخيرة يمكن أن تكون ثمرة الانتقال من جيل الى جيل، ولكنها أيضا تخضع لأحكام البيئة أو الرغبات التي تثيرها.

التربية الاجتماعية للأطفال

بيت الأفرو فترويلين

ترتبط عملية التربية الاجتماعية ارتباطا وثيقا بعمنية الثقافة التقليدية التي يمكن تعريفها بأنها « عملية مستمرة مدى الحياة من المحاكاة ، والتقليد ، والتعليم ، وتهدف الى الحفاظ على أسلوب الحياة عند الشعب ، وتبصر الفرد بهدف هذه الحياة ومعناها ، (ولبرت ، ١٩٧٧ ، ص ٢٢) ، أو هي « وسيلة لإلام الفرد بثقافته القومية في المرحلة الأولى والمتأخرة من حياته » (موسكوفتز ، ١٩٦٠ ، ص ٣٩) . وأهداف الثقافة التقليدية هي كسب المهارات ، وللتنشئة الاجتماعية ، والتربية الأخلاقية . وأهم مظاهر العملية هي التنشئة أو التربية الاجتماعية ، لأنها تقوم على كسب المعرفة التي يحتاج اليها الفرد لكي يصبح عضوا نافعا في المجتمع ويقوم بدوره فيه ، ويتكيف مع زملائه . وقلما تشير الكتب الأنثوغرافية الى موضوع الثقافة ، فضلا عن الكتب النظرية المؤلفة في الأنثروبولوجيا .

ويقول المؤلفان كومبز ، وأحمد (١٩٧٤ ص ٨) انه يجب التمييز بين نوعين من التعليم أولهما : التعليم غير النظامي ، وهو عبارة عن عملية مستمرة مدى الحياة يكتسب المرء بها للمعلومات والمهارات والاتجاهات والأفكار المستمدة من تجاربه اليومية واتصاله بالبيئة . وهذا التعليم يتم خارج نطاق النوع الثاني من التعليم ، وهو التعليم النظامي الذي تنظمه القوانين ، ويتدرج مع الزمن ، وينقسم الى مراحل . أما التربية الأخلاقية

الكاتبة : أنجلينا بولوك إنتر

أستاذة الأنثروبولوجيا بجامعة كاتوليك أندريس بيلو
أرب ، مونتليان ، لافيتا ، إرتادو ٢٩٠٦٨ ، كاراكالين ،
فنزويلا ، ومديرة مركز الدراسات الدينية بالجامعة نفسها .
نشرت مؤلفات كثيرة باللغات الأسبانية والهولندية ،
والألمانية والإنجليزية ، منها « كولتوس أفرو - أمير
بكانوس (١٩٧٣) (بالهولندية ١٩٦٩) (وبالألمانية ١٩٧٩) ،
و « الأسرة السوداء في فنزويلا » (١٩٧٤) (بالأسبانية في
١٩٧٦) ، بالإضافة الى أكثر من ١٠٠ مقالة .

المترجم : أسيت محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب
والمعلوم الاجتماعية وكان رئيسا لهيئة الألف كتاب بوزارة
التعليم ، ومديرا لدائرة المعارف العربية بوزارة الثقافة
سابقا .

فهى عملية من التكيف مستمرة مدى الحياة ، يتولاها الآباء خاصة . وقد تكون نظامية
أو غير نظامية ، ووظيفتها تبصر الرد بالقيم التقليدية فى مجتمع معين .

وأهم القائمين بالتربية الاجتماعية وتربية الأطفال هم الآباء بالطبع ، يليهم
المدرسون فى هذه الأيام ، بعد نشأة النظام المدرسى الرسمى . ويزداد اليوم قيام
المدرسين بالدور التقليدى الذى يقوم به أعضاء الأسرة . وغالبا لا تتفق آراؤهم مع آراء
الآباء ، مما يسبب بعض المشكلات للأطفال . هذا والقانون على تربية الأطفال مسئولون
عن رعايتهم ، وتعليمهم ، وتأديبهم وهناك أساليب عامة معينة للتربية الاجتماعية فى جميع
أنحاء العالم ، كالمكافأة ، والترغيب ، والتعليم ، والتأديب ، وآداب السلوك . تتحدد
قواعد السلوك فى عهد الطفولة الأولى ، وتكرر حتى تصبح قضية مسلمة ، وعادة
متبعة . ويمكن القول بوجه عام ان الطفل يتعلم باستمرار ، وعادة يتم هذا التعليم
بطريقه سلبية ، كأن يقال له لا تفعل كذا وكذا . ويعاقب اذا خالف الأمر بحرمانه من
بعض المزايا ، أو بالازدراء ، أو بالعقاب البدنى . ويتعلم الأطفال - ان عاجلا وان أجلا -
بعض المهارات الأولية ، وبخاصة اليدوية ، اللازمة لهم فى الحياة . وفى كل ثقافة من
الثقافات تختلف التربية الاجتماعية لكل من الذكور والاناث ، وضرورة اعداد الجنسين
لواجبات مختلفة يجب القيام بها فى حياتهم المستقبلية .

وقد وضع ولبرت (١٩٧٧ ، ص ٢٢) نموذجاً ذا ثلاثة أبعاد لدراسة عمليه الثقافة . وحدد بعد هذه العملية بثلاثة أهداف هي : التدريب على المهارات ، والتنشئة الاجتماعية ، والتربية الأخلاقية . ويتم تحقيق هذه الأهداف الثلاثة في بعد زمني من ثلاث مراحل في دورة الحياة هي : مرحلة الطفولة الصغيرة ، ومرحلة الطفولة الكبيرة ، ومرحلة المراهقة . وحدد ولبرت البعد المكاني بثلاثة أشياء هي : البيئة . والمجتمع ، والثقافة . ولهذا الاطار شأن كبير في تيسير دراسة التربية الاجتماعية من الناحية العلمية .

الموقف الأفروفتزويلي

قمت منذ عشرين عاما بدراسة الثقافة الأفروفتزويلية ، والأوضاع الاجتماعية ، وأوردت النتائج التي ترصلت إليها في كتب من الكتب والأبحاث العلمية . وجدير بالذكر أن الأفروفتزويليين ينتمون إلى الأرقاء الذين جلبوا إلى البلاد في عهد الاستعمار للعمل في مناجم الوديان الوسطى ، والمزارع الممتدة على ساحل فنزويلا . وقد أجريت أبحاثي بين الفلاحين السود على طول الساحل الأوسط ، وفي منطقة بارلوب بولاية ميراندا ، وفي خمس قرى سوداء بولاية يراكوي . ويقوم هؤلاء الفلاحون بزراعة محاصيل الكفاف من العيش أو العمل في الضياع الكبيرة المجاورة ، أو يجمعون بين الأمرين . وقد طرأت تغييرات كثيرة خلال العقدين الماضيين ، فتمكنت بعض الأسر قطعاً من الأرض بفضل الإصلاح الزراعي ، وفتحت المدارس في المساكن الصغيرة ، وأنشئت الطرق ، وتحسنت الخدمات الصحية ، وأنشأت الحكومة المساكن المزودة بماء الجاري (المنقول بالأنابيب) والكهرباء لتحل محل الأكواخ القديمة ، وارتفعت الأجور حتى استطاع العمال شراء كثير من الكماليات كأجهزة التلفاز والمذياع وأدوات المطبخ . وعلى الرغم من هذه التحسينات يهاجر كثير من خريجي المدارس من المناطق الريفية إلى المدن ، سيما وله فرص أكبر . ذلك بأن السود يحتقرون العمل الزراعي ، لأنه يذكرهم بماضيهم الشاق .

وقد بقي الكثير من التقاليد القديمة المتصلة بالمعادات الدينية ، والموسيقى ، والطب الشعبي ، والاتجاهات العامة في الحياة . وتمتاز الديانة الكاثوليكية الشعبية بعبادة القديسين الذين يتوسل الناس إليهم في حل مشكلاتهم اليومية ، كما تمتاز بالجهل المطبق بالمعادات الأرثوذكسية . ويحتفل الفلاحون بعيد القديس يوحنا ، وذلك باقامة معالم الأفراح ، والرقص على الطبول ، والغناء ، والشراب ، ويطوف الشعراء الجوانون في أعياد الميلاد ينشدون الأغاني . وتذكرنا الشعائر الجنائزية بعض المصادات الأفريقية ، كالاحتفال بالأعياد الدينية ، والنواح ، والندب ، والعبادة التامسوعية

(عبادة تسعة أيام لغرض ديني) ، وتنتهي هذه الشعائر بشعيرة مطاردة الروح الى مكان بعيد . وجدير بالذكر أن القوم يؤمنون بوجود الأرواح الخيرة والشريرة .

وتمتاز الأوضاع العائلية بندرة الزواج الشرعي ، وكثرة الزواج العرفي ، وعدم استقرار الروابط الزوجية ، والاختلاط الجنسي المبكر ، مما يؤدي الى الأمومة المبكرة ، وارتفاع نسبة الزواج غير الشرعي ، وكثرة الأسر التي تشجع فيها روابط القرى الأمومية (نسبة الأطفال الى الأم) . ويقدرّون الأمومة تقديرا عاليا بصرف النظر عن وضع الزوج . ولا مكان عند القوم للموانس ، ولا يضار الأطفال غير الشرعيين . وتعزى غالبا هذه الأوضاع الاجتماعية ، التي توجد أيضا في المناطق الأفروأمريكية الأخرى ، الى قوة الشهوة الجنسية عند السود ، كما تعزى الى الفقر وشظف العيش واعتقد أن القائمين بذلك على حق ، لأنه ثبت ان الفئات العرفية الأخرى ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المماثل تظهر فيها مميزات مماثلة في شأن الزواج والأسرة ، وإن كان من الواجب مراعاة الاعتبارات التاريخية أيضا . وعلى الرغم من عدم استقرار الروابط الزوجية فإن الرابطة بين الأم والطفل قوية .

ولأوضاع الأسرة ، وأوضاع القرى ، وأنماط الزواج ، أثرها الكبير في التربية الاجتماعية . ففي أوساط السود الفنزويليين تعد الأم أهم عامل في تربية الأطفال ، فمعها وحدها يتمتع الطفل بقلقة مستقرة وطيدة . وإذا أقامت الأم الصغيرة مع والديها فقد تصبح الجدة هي المرأة ذات الأهمية الأولى بالنسبة للطفل . وبخاصة اذا اضطرت الأم الى العمل للانفاق على الطفل .

وتعنى الأم بابنها ، وتقذوه ، وتكسوه . وقلما تتصل خلال السنوات الأولى من حياته بغير أعضاء الأسرة . والصادة اذا تقوم للأم بارضاع الطفل . وكانت الأم في الأيام القديمة ترضع الطفل حولين كاملين . أو الى حين انجاب طفل جديد . واليوم تجمع الأم غالبا بين ارضاع الطفل من الثدي وارضاعه من الزجاج (المعبأة باللبن الصناعي) . ولذلك يقل اتصاله الوثيق بالأم . وإذا ما ولد طفل جديد وجب أن يرضع الطفل الأكبر الرشقات الأولى من اللبن لاعتقادهم أنه يضر المولود الجديد ولكنه لا يرضع من الثدي بعد ذلك لكي يدخر اللبن للطفل الجديد . وربما أدى هذا الى منافسة خفية من الطفل الكبير والمولود الصغير . وإذا لم تلد الأم طفلا جديدا وضعت على حلمة الثدي مادة مرة لتفطم للطفل .

وتتسم العلاقة بين الأم والطفل بالحب الشديد . ومتى جاع الطفل أرضعته أمه ، ولا تدعه يبكي زمنا طويلا . ولا يعاقب الطفل الا بعد سنتين من عمره . وليس للأب في حياة ابنه سوى دور ضئيل ، حتى في أوقات وجوده بالمنزل . ويظهر بعض الآباء الحب لأولادهم ، ولكنهم في العادة يخجلون من تدليلهم على أعين الناس . وغالبا يحوم الشك حول الأبوة الطبيعية ، ولكن اذا انفصل الزوجان انزمت الأب أديا بتقديم

ما يلزم من المال لاطعام ابنه وكسوته ، بيد أن الدفعات المالية تكون غير منتظمة ، ويساعد الزوج الجديد الأم في ذلك . وفي بعض الأحوال يتفق أخو الأم على الطفل ، وإذا لم يكن للأم عائل تركت الطفل وديعة عند أم بديلة ، كاختها أو أمها أو خالتها ثم تذهب للعمل في المدينة . ويهتمون في أمريكا اللاتينية اهتماما كبيرا باختيار « كفييل » للطفل . فعندما يولد الطفل يختارون له اشبيتا (أو عرابا) في العمد الأول الذي يجري في منزل الأم خلال أربعين يوما من مولده دون حضور القسيس . ويتم منقش العمد بصب الماء على الطفل وإطلاق أحد الأسماء عليه . أما عماد الكنيسة فيتم عندما يكبر الطفل ، وأحيانا لا يعمدونه إطلاقا بصفة رسمية . وقد يكون الاشبين أو العراب هو أبنا الطفل أو أبنا آخر ، ويلتزم الاشبين أدبيا بالانفاق على الطفل في حالة وفاة أبويه . وقد يكون الاشبين دخل في تربية الطفل أيضا ، ومن حقسه أن يؤدبه . وغالبا يختار الاشبين من أسرة أعلى مركزا حتى يتاح للطفل مزيد من الفرص لتحسين حاله . ويطلقون على الأطفال تمانم (تماويذ) في الشهور القليلة الأولى لحمايتهم من الشرور والمضار . وهم يخشون « العين » (عين المسود) كثيرا ، ويرون أنها تسبب الحمى والعرق . ولا يستطيع معالجة ذلك الا بعض الأطباء الذين يصلون من أجل الطفل . ولذا مات أحد أفراد الأسرة لبس الأطفال أشرطة سودا أو حمرا حول معاصمهم حتى لا تأخذهم روح الميت معها الى الحياة الآخرة .

ومتى ناهز الطفل الثانية من عمره لم يصبح موضع الاهتمام الاول من جانب أفراد أسرته ، وأخذت أمه تلمعه ما يأتي وما يذر . كما تعلمه كيف يقضى الحاجة في سن الثانية ، وأحيانا قبل ذلك ، فتعلمه كيف يتبول وكيف يتغوط في فناء المنزل . وهو الأمر الذي يسبب كثيرا من الأمراض الطفيلية الخطيرة مما يشاهد بين سفار الأطفال . وتحاول مصاحبة الصحة اليوم أن تشجع الأمهات على تعليم أولادهن قضاء الحاجة في دورة المياه أو المراض .

ويعلم الأطفال أيضا بين سن الرابعة والخامسة بعض الاعمال البسيطة : كحمل الماء ، وكسح الأرض ، واعداد الفراش . وكان حمل الماء في الأيام الماضية يتطلب السير ميلا أو أكثر الى النهر ثم العودة الى المنزل بدلو ثقيل مملوء بالماء . أما اليرم فان أنابيب الماء تشاهد في انحاء الخلفى من المنزل .

ويعلمون الأطفال التواضع الأساسية للسلوك في سن مبكرة تقع بين الرابعة والخامسة ، وبخاصة الاعتماد على النفس ، وحسن السلوك الذي يقضى باهتمام الانسان بنفسه ، ومسئوليته عن تنفيذ كل ما يطلب منه أداءه من واجبات . ويعلمون الأطفال شكر الأمهات لما يبذلنه من تضحيات جسمهم في سبيلهم . وكانت الجدات في الأيام الخالية يقصصن على الأطفال الحكايات الحافلة بالمغامرات ، والحيوانات ، والكائنات الخارقة . وكان لكثير من هذه الحكايات مغزى أدبي ، يعلم الأطفال السلوك الأخلاقي

الذى تقضى به التقاليد ، ويعملون للأطفال ان فى الماء ارواحا ، حتى يظلوا بمنأى عن
النهر ، وينهون الأطفال عن مفادرة المنزل فى المساء حتى لا يصابوا بمرض اسمه
« سيرينو » . أما اليوم فقد نسي الأطفال كثيرا من هذه الحكايات .

وعند ما يبلغ الأطفال سن الرابعة أو الخامسة يستطيع آباؤهم ان يأخذوهم الى
الاحتفالات الدينية ، فلا يلبنوا ان يتعلموا كيف يقرعون الطبول . ويرقصون مع
الكبار . ولكن التعليم الدينى ضئيل للغاية فى العادة ، نظرا لجهل الآباء أنفسهم ،
وان كانوا يعلمونهم كيف يتوصلون الى القديسين حتى يستجيروا لدعائهم ، ولذلك
استمرت عبادة القديسين جيلا بعد جيل . ولا تطبق الأمهات الصبر طويلا على أطفالهن ،
نظرا لكثرة عددهم ، ولذلك قد يفرطن فى تدليل الأطفال يوما ، ثم يعاقبنهم بقسوة يوما
آخر . وقد تؤدى المحابة الى توتر العلاقات بين الأخوة والأخوات ، وان كان الأطفال
يعجبون اخواتهم الكبار لأنهن يساعدنهم على الامتياق من النوم . وعندما يبلغ
الأطفال الخامسة من عمرهم يدركون ان كل شخص له أب وأم . وعلى الرغم من ان الأب
لا يكون دائما حاضرا بشخصه فان سورته موجودة . وحتى اذا لم يلعب الأب مع اولاده
فان الصغار يلاحظون سنوكة ، كما يلاحظون فى سن مبكرة : هل يسود الود بين الأب
والأم أم لا .

وتختلف معاملة البنين والبنات تدريجيا ابتداء من سن الخامسة . فاذا كان
الأب موجودا بالمنزل اصطحب ابنه معه عند قيامه برحلة ، أو اخذه الى الحقل ليعلمه
بعض المهارات الزراعية الأساسية . ويعاقب الأولاد بالشدة فى العادة ، وبخاصة اذا
عصوا والديهم أو لم يوقروهما . ويعلمون البنات للتدبير المنزلى . ومساعدة أمهاتهن فى
تربية الضفاد ، وغير ذلك من الواجبات اليسيرة . ولا يتعلم الأولاد من آباؤهم سوى
القليل من الحرف اليدوية ، نظرا لأن أكثر الآباء ليسوا من الحرفيين المهرة . وقل
من النساء من تعرف الحياكة أو التطريز . ويحرصون على التمييز بين الذكر والأنثى
متى نومة أطفالهم ، فتراهم ينجبون آذان الاناث ، ولا يسمحون لهن بالعرى ، فى حين
ترى الأولاد الصغار يسبون عرايا حتى يلتحقوا بالمدرسة . وفى سن الرابعة أو الخامسة
يلعب الأطفال بعضهم مع بعض فى الشوارع ، وسرعان ما يتعلمون الجنس . وتكره
الأمهات التحدث مع بناتهن عن الجنس حتى عندما يبلغن الثامنة أو العاشرة ، ولا يطرطن
هذا الموضوع مع الصبيان . وتحذر الأمهات بناتهن أحيانا من التفكير فى الجنس ،
ويضربنهن اذا غازلن الأولاد وقد يذهبن الى حد حبسهن فى المنزل ليلا .

وعلى النقيض من ذلك يشجع الآباء أولادهم على ممارسة الجنس . وما أن يبلغ مولاى العاشرة حتى يحاولوا مطاردة البنات . وسرعان ما يتعلم الضغار الماسوشية (ضرب من الشنوذ الجنسى) العاشية فى أمريكا اللاتينية ، وبخاصة بين السود . ويفخر الآباء اذا دخل أولادهم قبل سن العاشرة فى علاقات غرامية مع البنات من لداتهم أو من يكبرنهم سنا .

وفصل القوم بين الاخوة والاخوات منذ سن العاشرة حماية للبنات من اخوتهن الأشقاء وغير الأشقاء ، فينام كل من الفريقين فى حجرات أو أسرة مختلفة . ويزداد الوعى بين القوم بأن اكل من الجنسين وطيفة مختلفة . ولذلك يوجد قدر من التحفظ حتى بين الأخوة والاخوات ، اذ يشعر للبنات بالحياء ، فى حين ينزع الصبيان الى العداوة . على أن كلا الجنسين يشترك فى بعض الألعاب كما كان الحال من قبل .

وفى سن السابعة يلتحق معظم الأطفال بالمدرسة . ولم تكن هناك مدارس فى الأيام الخالية . ولذلك كان الانتقال من دور الطفولة الى المراهقة غير ملحوظ . أما اليوم فإن الأطفال يلتحقون بالمدرسة ، ولذلك تطول مدة الطفولة . وقد أدى انشاء المدارس الى تغيير حياة الأطفال فى المناطق الريفية والغالب أن فترة بقائهم فى المدرسة لا تتجاوز ثلاث سنوات ، ولكن نظرتهم الى الحياة تتغير تغيرا كاملا . وفى المدرسة يتولى المعلم التربية الاجتماعية للأطفال ، فيعلمهم قواعد السلوك الجدد المناسب للتعبيرات التى طرأت على البيئة، وبذلك تختفى كثير من التقاليد القديمة . ولكن الأطفال يصبحون أكثر اعتمادا لمواجهة الحياة خارج مجتمعهم الصغير الذى ولد فيه كبارهم ونشأوا فيه ، وقضوا فيه أيضا كل حياتهم .

وفى بعض القرى يقوم الرهبان بالقاء بعض الدروس الريفية خلال بضعة شهور على أطفال المدارس ، وتنتهى هذه الدروس بالاحتفال بالعشاء الربانى . ومما يؤسف له أن هذه الدروس مقصورة على قليل من الحكايات والقصص المستمدة من الكتاب المقدس والقوانين الأخلاقية، ولذلك لا يكون لها تأثير دائم فى ثقافة الطفل الدينية ولما كان الكثير من امتاز يحتوى على أجهزة التلفاز والمذياع فإن هذه الاجهزة تساعد على توسيع أفق الأطفال . ويشكو كثير من كبار السن من أن هناك تركيزا شديدا على التعليم المدرسى فى انوقت الحاضر ، وأن هذا يصرف الأطفال عن القيام بواجباتهم لثرتية ، كما يصرفهم عن معلم المهارات الزراعية من آبائهم ، ولذلك تراهم يفضلون اللعب فى الشوارع على مساعدة أمهاتهم فى شئون المنزل . ويقول الآباء أيضا ان الأطفال كانوا فيما مضى أكثر احتراما لآبائهم وأنهم الآن يستهترون بكل شيء .

وعندما يبلغ الأطفال الثانية عشرة فانهم يعاملون كالكبار ، ولكن يجب عليهم احترام من هم أكبر منهم سنا ، وان أتيح لهم التمتع بقدر كبير من الحرية الشخصية . ويطلب الى المراهقين أن يعتمدوا على أنفسهم اعتمادا كبيرا . ويقدر القوم الروح الاجتماعية تقديرا كبيرا . وبخاصة بين الصغار الذين يعتمدون اعتمادا كبيرا على أصدقائهم في المتعة والعمل .

ومتى كبر الأطفال واستغنوا عن العمل طلب منهم الاتفاق على أمهاتهم ، وهذا واجب مقدس ، لأن الآباء الذين لم ينفقوا قط على أولادهم لا يطمعون في مثل هذه المعاملة إذا بلغوا سن النضج .

والخلاصة أن الأم هي المربية الاجتماعية الأولى في الأسرة السوداء بفنزويلا . وهي التي تعلم الأولاد السلوك التعاقبي المناسب ، وتتولى الحفاظ على النظام الاجتماعي ، في حين أن الأب ليس له شأن كبير في هذا المجال . ولأوضاع الأسرة . وعادات الزواج أثر كبير في التربية الاجتماعية ، فعندما يكبر الأطفال يتم الفصل بين البنين والبنات ، وعندئذ قد يبدأ الأب اهتماما أكبر بالبنين ، في حين تبقى البنات في رعاية أمهاتهن . وهم يعلمون الأطفال المبادئ الدينية في سن مبكرة ، وأن كانت هذه المبادئ لا تنشأ دائما مع مبادئ الأديانة الكاثوليكية الصحيحة . وتقوم المدارس الآن بدور هام في التربية الاجتماعية ، وتعمل على تغيير النظرة التقليدية إلى العالم . ولكن كثيرا من الأجيال القديمة المتمسكة بالتقاليد تبدأ استيائها من هذه الحال . ويتم الانتقال من طور الطفولة إلى طور المراهقة بسرعة كبيرة ، ولا يقترن هذا الانتقال بشيء من طقوس التلقين . وقد طرأت تميزات كثيرة بعد تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية بفنزويلا ، وسوف تستمر هذه التغيرات . ولذلك يجب الاهتمام بالتربية الاجتماعية حتى يتسنى للأطفال أن يسايروا مقتضيات البيئة الجديدة .



مقدمة

العائلة التايلاندية وأنماط عامة لتنشئة الأطفال

منذ القدم أكدت العائلة التايلاندية النمطية أهمية الزوج كرئيس لوحدة العائلة ، مما ترتب عليه قيام نظام عائلي فاشي (تخضع فيه مصلحة الفرد للمصلحة العامة للعائلة) . ثم تغير هذا النظام النموذجي للعائلة ليصبح نظاما يشارك فيه كل أفراد العائلة بأنصبة متساوية . وينتج عن هذا التغير أن أصبحت وحدة العائلة أكثر ديمقراطية ، وفي مجتمع تايلاند الحالي ظهرت هاتان الصفتان المميزتان للسيطرة العائلية .

والصفة السائدة للعائلة في مجتمع تايلاند الزراعي هي صفة العائلة الأكثر فاشية التي ما زال فيها الزوج يقوم بالدور الرئيسي ، في حين أن الصفة السائدة في مجتمع تايلاند الحضري هي صفة العائلة الأكثر ديمقراطية ، وفي هذا النموذج الثاني « الحضري » ، فإن العلاقات بين الزوج والزوجة هي غالبا علاقات مساواة . وتتوافق واجبات الزوجة نحو أطفالها وزوجها وعائلته مع واجبات زوجها نحو الأطفال ونحوها ونحو عائلتها .

وفيسا يتعلق بأنماط تنشئة الأطفال كشفت دراسات عديدة (معهد بانجكوك لدراسة الطفل ، ١٩٦٣ أو ١٩٦٤ ب وشولميوتي ١٩٦٤ ، ودي يونج ١٩٥٨ ، مجلس

الكاتبة : تشاندا سوفانانات

ناثية مدير معهد بانجكوك لدراسة الطفل سابقا ، وهي الآن
مديرة معهد الأبحاث السلوكية ببانجكوك بتايلاند ، وهي
عضوة في عدة هيئات مهنية مثل جمعية التعليم في تايلاند ،
وعضو مجلس الآباء والمدرسين في تايلاند ، والجمعية
النفسية في تايلاند ، وهي أيضا عضو في مجلس الجمعية
الدولية لتقويم الانجازات التعليمية .

المترجمة : هناد محمد كامل أبوسنت

غريجة كلية الآداب .

الاقتصاد القومي والتطور الاجتماعي ١٩٧٤ ، بيتوجابول ١٩٦٢) أن هناك تفاوتسا
واسما بين العلاقات الزراعية والحضرية في الحنان والتسامح في تربية الأطفال ، وفيما
يلى تقدم تلخيصا سريعا عما يخص الاتجاهات الرئيسية لتنشئة الطفل .

فمثلا وجد أن الأمهات في تايلاند يفضلن دائما تغذية أطفالهن عن طريق الرضاعة
الطبيعية ، وأن فطام الطفل من الرضاعة الطبيعية أكثر صعوبة من تدريب الطفل على
النظافة في الحمام . ويهتمون جدا بالسلوك المناسب لدور الجنس (ذكرا أو أنثى) ،
مما أدى إلى التمسك بالترام الحشمة . ويبدأ الطفل في تعلم التجارب الاجتماعية
منذ نعومة أظفاره حتى تعود تقبل سلطة الوالدين وال كبار . ثم أن المرونة في أنماط
تنشئة الأطفال هي مثال للاتجاه العام في تايلاند لتقبل التغييرات بتساهل شديد .

وقد تم الاتفاق - على نطاق واسع - على تغييرات سلوكية كثيرة بين أطفال
تايلاند ، ما دام سلوك الطفل الذي ما زال مندرجا تحت التعريف الفاضل لم يكون
طفلا تايلانديا « حقيقيا » . وبإشارة أخرى كل الأمهات في تايلاند يعملن بمثابة
عليا في تنشئة الطفل ، لتربية طفل تايلاندي « حقيقي » . ومهما يكن فإن هذا
التعريف لم يكن محددًا بطريقة قاطعة . وسوف توضح الفقرة التالية بعض القيسم
الرئيسية في مجتمع تايلاند التي تمتد أطفال تايلاند بالأساس لتشكيل ملامح شخصياتهم
فيما بعد .

• القيم الأساسية في مجتمع تايلاند

من مظاهر تكيف الطفل اجتماعيا بث القيم في نفسه ، سواء كانت قيم مملوسة أو غير مملوسة ، وهي القيم المتفق عليها في مجتمعه الخاص . ولذلك فإنه من اللازم اعطاء وصف مختصر للقيم الرئيسية لمجتمع تايلاند مع بعض الملاحظات التي قدمها باحثون تايلنديون وأجانب .

وقد استخلص عالم الاجتماع التايلاندي أبايروم (١٩٧٤ ص ٣٤ - ٥) أن الملامح الهامة لمجتمع تايلاند تشمل : (أ) الاستقلال ، (ب) المجتمع الزراعي حيث يعيش الفرويون التايلنديون حياتهم اليومية طبقا لعواطفهم وتقاليدهم أكثر من اتباعهم للطرق المنطقية (ج) السلطة التي كانت تعتبر أكثر أهمية من الثروة .

ويرى عالم اجتماع آخر هو كروكيونا لامبون (١٩٧٥ ص ٦٩ - ٧٩ - ١٢٧) أن مجتمع تايلاند مجتمع له اعتباره . وقد حدد تسع قيم رئيسية لمجتمع تايلاند هي : الثروة ، القوة ، توقير الكبار ، الشرف الرياضي ، النبل ، الكرم ، عرفان الجميل ؛ الحكمة ، اتباع قواعد الائتيكيت (الذوق الاجتماعي) .

وقد لاحظ أحد علماء الاجتماع والأجناس التايلانديين وهو العالم المشهور (سيامو) (١٩٧٦ ص ٢٦١) في تحليلاته التأكيد القومي على التعليم في مجتمع تايلاند . وهذا ينكس بوضوح في اتجاه الآباء نحو التعليم الذي يؤثر بدوره في تطور القيم عند الطفل في تايلاند والاتجاه نحو التعليم . ويلخص النباقد تانيا (١٩٧٨ ص ٣٦) في بحثه الدقيق عن القيم التعليمية التايلاندية التي سادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر هذه القيم في : (أ) يقدر التايلنديون التعليم المدرسي « الرسمي » تقديرا عاليا ، (ب) يجب أن يكون تعليم الأولاد والبنات واحدا ، (ج) يقدرون التعليم العام أكثر من التعليم المهني ، (د) ينظر لحاملي الدرجات والفتحات العلمية باحترام كبير ، يزيد الإعجاب بالبحريين الحاصلين على درجات علمية من خارج تايلاند (و) ينظر إلى التعليم على أنه الوسيلة التي بها يمكن الحصول على منزلة أعلى وأكثر أمنا ، (ي) يفضلون معاهد التعليم المشهورة .

وقد حاول العالم النفسي كومين (١٩٧٨ ص ٩١ - ٢٧١) منذ أمدي قريب أن يختبر عمليا التفسيرات الموجودة للسلوك في تايلاند . وفي مشروع نظام القيم هذا يشار إلى القيم على أنها أساليب للسلوك أو أنها الغاية النهائية للوجود أو كونها وسائل أو غايات ، ولذلك سميت قيما مساعدة وقيما نهائية . وفيما يلي سأعطى بعض النتائج المختارة :

وجد أن هناك بعض الاختلافات في القيم النهائية تبعاً للجنس والمكان . وبالنسبة للقيم المساعدة ، وهي التي وضعت لها شروط (ضوابط) أكثر من مجموعة القيم النهائية ، وذلك عن طريق الوكالات الاجتماعية ، لم توجد أي فروق إلا في تلك القيم ذات التقدير المتواضع .

وقد ردت قيمة الفردية بأن لها المنزلة الأعلى ، ويمكن أن يكون هذا الاكتشاف هو أساس الاعتراض على الفرض العلمي بأن مجتمع تايلاند هو مجتمع أنساب ،

جنباً الى جنب مع حقيقة أن النايلانديين يحتاجون بشدة الى : الحب ، والصدقـ والتفاهم الاجتماعى ، ويحتاجون بدرجة أقل الى : الاعتماد على النفس ، واحترام الذات .

ومع ذلك فقد وجد ان الارتباط الخاص هو صفة لصيقة بمجموعة القيم الثانية فى التقدير وهى « قيم العلاقات الشخصية المترابطة » ، وتنبعها القيم الاجتماعية الجمالية وهى مثلاً قيم : الاختصاص ، الاعتبار ، الأذى .

وقد وجد أن الفردية ترتبط بقيمة الاستجابة للفرص . ويؤيد هذا الاكتشاف الافتراض العلمى الآخر بأن النايلانديين ينقصهم الانضباط والالتزام ولا يتحملون المسئولية الاجتماعية .

وعلى الرغم من أنه قد عرف أن أهل تايلاند يحتاجون الى انجازات عظيمة فان هذا الاحتياج فى مجتمع تايلاند لا يبدو أنه يرتبط بقيم الكفاءة ، والشجاعة ، والعمل المرهق لتحقيق أهداف الحياة . ولكن يبدو أن هذا الاحتياج يرتبط أكثر بقيمة الاستجابة للفرص .

ونظراً للطبيعة المتداخلة لخصائص الاستقلال والتبعية لشعب تايلاند ، وتبعاً لنوع العلاقات فى منطقتهم ، فان نتائج الأبحاث يبدو أنها تؤيد الفرض العلمى المائل بأن شعب تايلاند يستطيع بمهارة أن يميز بين المصلحة الذاتية والمصلحة الاجتماعية ، وقد نم ذلك باستخدام القيم الجمالية كوسائل للتنظيم والتغيير والمحافظة على المصلحة الذاتية .

وثمة وجهة نظر لباحث أجنبى قامت على دراسة أنماط من السلوك فى العلاقات بين الأفراد فى قرية بانج شان قام بها فينبس (١٩٦٥ ، ص ٣٠ - ٣٢) وقد أوضحت هذه الدراسة ان موقف الاحترام ربما كان أكثر الصفات الاجتماعية المميزة لشعب تايلاند ، وتشير معظم الدراسات الأدبية فى نقطة أو أخرى الى أنماط الاختلاف الموجودة بين الأفراد سواء داخل وحدة العائلة أو خارجها ، وترتكز هذه الأنماط ، منذ المرحلة الأولى ، على أساس أوضاع عدم المساواة التى توجد فى أغلب العلاقات الاجتماعية . ففي داخل الأسرة يظهر الاحترام بالنسبة لاختلاف السن بين الأفراد ، وفى مكان آخر يظهر الاحترام بسبب الاختلافات فى السن أو الثروة أو القوة أو المعرفة أو الدين أو حالات الخدمة المدنية .

قامت هذه الدراسة على افتراض أن كل فرد - بصرف النظر عن وضعه الاجتماعى ، يستحق الاحترام . والاحترام فى النوع الأول يرتبط بحسن أداء الفرد لدوره فى المجتمع .

أما الاحترام فى النوع الثانى فهو الاعتراف بالكرامة الأساسية لكل انسان .

وفى احدى مسلسلات الكتب اليومية الصغيرة التى أعدها قسم دراسات المناطق الأجنبية التابع للجامعة الأمريكية (هندرسون ١٩٧١ ص ٧ - ٧٦) كتب المؤلفون الأجانب أن نظام تايلاند للقيم الأساسية قد تطور فى مجتمع زراعى متسلط ، ولكنه فى أساسياته مازال متماسكا بواسطة رجال المدينة والريف على السواء . وتعمّن التأثيرات الغربية والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعائلية الناجمة عنها على تغيير مفاهيم الخير والشر ، ومهما يكن فإن العرف التقليدى مازال باقيا كنقطة ارتكز أساسية ، ولا يوجد دليل على أنهم سوف يغيرونها .

ويمكن تقسيم هذه القيم الجوهرية الى فئات ثلاث : (١) التطور الروحى وبلوغ المضائل ، (٢) المسئولية الفردية ، (٣) المنزلة الاجتماعية والسلطة . ومن هذه القيم يمكن أن نستخلص صورة الشخص المثالى فى مفهوم أهل تايلاند . ويجب على الرجال والنساء أن يكونوا معتدلين فى سلوكهم ، يحترمون الأكبر سنا ، والمتفوقين اجتماعيا ، ويعتمدون على أنفسهم ، كرماء ، أمناء ، قادرين على ضبط النفس .

وقد أسس أحد علماء « علم النفس التحليلى » وهو بويش (١٩٧٧ ص ١٦٧ - ٢٣١) تحليلاته على بيانات تم جمعها فى تايلاند على مدى عدة سنوات . وقد أشار الى الأهمية الكبرى لمفاهيم الأفضلية والسلطة فى تشكيل أنماط السلوك والصفات المميزة للأطفال والبالغين فى تايلاند . وفى التربية الاجتماعية للأطفال فى تايلاند توضع تأكيدات أكبر للتشجيع على الطاعة ، والأمانة ، والاخلاص ، والتواضع ، وتوضع تأكيدات أقل للتشجيع على المبادرة ، واتخاذ القرار ، والقدرة على الابداع . وعلاوة على ذلك لاحظ بويش العالم النفسى والتحليل أن أهل تايلاند يضعون درجة قيمة الفردية فى مرتبة أقل كثيرا مما يضعها أهل الغرب .

ولكى تكون رايانا فان نتائج الأبحاث التى قام بها باحثون تايلانديون وأجانب نثبت وجود اتفاق كبير فى وصفهم للقيم الاجتماعية المسيطرة على مجتمع تايلاند .

وعلى الرغم من التقسيمات ، الاختلافات الإقليمية فان الوحدة التى يتضمنها اصطلاح « مجتمع » قد اشتقت أساسا من التكيف مع قيم عامة تسود المجتمع كله ، كما يتضح من الدراسات التى سبق وصفها .

الجزء التالى يختص بكيفية تنشئة الطفل فى تايلاند ، وبدعم فكرة أن هذه القيم الرئيسية التى يشترك فيها الشعب التايلاندى عامة تقدم الأساس للتطور المرغوب فيه لصفات طفل تايلاند .

نشئة طفل تايلاندى نمطى

اتفقت أبحاث عديدة عن تدريبات تربية الطفل فى تايلاند فى نتائجها بأن هناك قيما هامة يكافح الآباء فى تايلاند على جميع مسنوياتهم الاجتماعية كى يثبثوها ويفرسوها فى نفوس أطفالهم . وبالتسبة للقيم الاخلاقية يهتم الآباء فى تايلاند بهذه القيم : (أ) التحكم فى السلوك العدوانى سواء الجسدى أو اللفظى ، (ب) الطاعة واحترام السلطة التى تقوم على أساس الحكمة والسيادة ، (ج) : العرفان بالجميل والاخلاص . (د) الرحمة ، والكرم ، وروح التضحية (معهد بانجكوك لدراسة الطفل ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - ١٩٦٩ - ١٩٧١ يتشيد ١٩٧٧ فارابوايانى ١٩٧٨) .

والآباء فى تايلاند لا يوافقون دائما على أى شكل من اشكال العدوان من أجل التمسك بالعلاقات الطيبة بين الأفراد ، وللفهم من وراء هذه القيم يعود الى كرينجاشاى بوصف فيلبس (١٩٦٥ ص ٤٩ - ٥٠) هذه المعاملة بطريقة رائمة كشعور وموقف لانكار الذات والتواضع، متضمنا انزغبة فى أن يتجنب الطفل ازعاج أحد أو التسبب فى اجهاد ومضايقته . وعلى ذلك فإن الاطفال يتعلمون عدم اظهار أى نوع من السلوك العدوانى الذى يمكن أن يؤذى مشاعر الآخرين .

وعلى الرغم من أن الآباء يعبرون بالكلام عن عدم موافقتهم على جميع أنواع العدوان ويفضلون استخدام المكافآت أكثر من استخدام العقاب فانهم كثيرا ما يوقعون العقاب البدنى والتوبيخ اللفظى على الطفل .

ان امتزاج الطاعة والاحترام للسلطة والسيادة مع آداب السلوك (اشكال الاتيكيت) الصحيحة هو ما يعنى به أشد العناية فى نشئة الطفل الاجتماعية فى تايلاند . وتستخدم التهديدات بالعقاب للبدنى والنفسى فى التعامل مع أى نوع من أنواع السلوك الاجتماعى المنحرف . ولعل هذا يوضح الرغبة الملحوظة عند الاطفال عامة فى التلطف مع الآخرين، ويوضح أيضا صفة الخضوع عند البالغين فى المجتمع التايلاندى .

وقد سجل بعض الباحثين التايلانديين والأجانب وأيضا بعض الدارسين تعليقات نقدية على بث هذه القيم . فمثلا: بويش (١٩٧٧ - ١٩٦) أوضح أنه بتكليف الاطفال اجتماعيا بالقوة يحرم الاطفال التايلانديون من أكثر (طرق التعبير الطبيعية) ، مثل اظهار حب الاستطلاع ، و اظهار المبادرة .

واظهار العرفان بالجميل ، وهو ما يفرض بالقوة على طفل تايلاند ، يعتبر ضروريا لكى يكون شخصا محبوبا . ويتعلم الطفل أن يكون شاكرا للجميل لا للأفراد فقط (الآباء ، والأجداد ، والأقارب الكبار ، والمدرسين) . ولكن للكائنات الحية أيضا كالأبقار والثيران ، ولبعض الجماد كالكتب والأرز وما شاكل ذلك .

وهناك مجموعة أخرى من القيم الأخلاقية تتكون من الرحمة والكرم وروح التضحية وهذه القيم أيضا تبرز في تطبيع الطفل اجتماعيا . وكلها تفرس أساسا في نفس الطفل ، بالتعليم ، والوعظ الدينى ، وعن طريق الأمثلة التى يقدمها الآباء وأفراد العائلة الآخرون .

أما بالنسبة للقيم التعليمية والنظرية فان موقف الآباء فى تايلاند نحو التعليم يحدد أيضا أساليبهم فى التنشئة الاجتماعية للأطفال ، ويهتم الآباء عامة بالتعليم ويعبرون عن أملهم القوي من ورائه ، فعن طريق التعليم يصبح أطفالهم أحسن منهم (ساراداتا ١٩٧٣ ص ٤٨ - ٥٠) ، والأمثلة عن الافراد المحليين الذين استفادوا من تعليمهم فى تحقيق النجاح يضعها الآباء حاضرا أمام الطفل ليحذوا حذوها . ويوضح الآباء كذلك أمام أطفالهم فعلة عن أنفسهم قائلين انهم بسبب قلة نصيبهم من التعليم لم يحققوا نجاحا يذكر فى حياتهم . وتستخدم هذه الأمثلة فى تحذير الطفل من خطورة أن يصبح غير متعلم .

وبينما تحاول المصادر الاجتماعية ، مثل العائلة والنظام المدرسى ، بث القيم التى وصفناها سابقا فى نفوس الأطفال التايلانديين فانها قد تأثرت بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة . فقد لوحظ أن العائلة ، والمدرسة ، والمعيد ، قد فقدوا بعض الأهمية بالنسبة للتأثيرات الطبقية . والمجموعة المهنية ونظم وسائل الاتصال . ان الانسجام والتوافق بين القيم التى يلتزم بها الآباء وتلك التى يلتزم بها المجتمع تتناقص بصورة كبيرة . وبدلا من التأثير على الأطفال والشباب لتطوير القيم المرغوبة فان أغلب تلك الطرق الجديدة المؤثرة تؤدى الى عكس ما هو مطلوب منها . ان ازدياد الصراعات مع المجتمع والشعور بالاحباط هما من النتائج التى يعانى منها أطفال وشباب تايلاند اليوم . ومهما يكن فمنذ أن أصبح من المحتم التمشى مع هذه التغيرات الاجتماعية والثقافية فان طفل تايلاند يجب أن يكيف نفسه لهذه المرحلة الانقالية . وفي هذه الفترة يجب أن يفكر انكبار فى تايلاند ، وخاصة الآباء والمدرسون ، بجدية فى قيم خاصة لفرسها فى نفوس الأجيال القادمة ، وذلك لكى يتطور الاندماج بين النظم القديمة والنظم الجديدة بطريقة متوازنة وملئمة لثقافة تايلاند على المدى القريب والمدى البعيد ، وتختص الفقرة التالية والاخيرة بهذا الموضوع العاجل .

الاهتمام بالقيم

فى تنشئة اطفال تايلاند اليوم وغدا

بناء على عدة دراسات عن « الشخصية التايلاندية والصفات الاجتماعية » قام بها باحثون تايلانديون وأجانب (بويش ١٩٧٧ ، فانثومافين ، وبراكومبانك ١٩٧٧

سانجورينج ١٩٧١ ، وفيلبس ١٩٦٥ ، وراتانا ماتزالا ١٩٦١) فقد لاحظوا بعض السمات الفريدة لشعب تايلاند ، فى ناحية منها : الأدب ، والكرم ، والنظرة المتفائلة فى الحياة ، وحُب الحرية ، والخضوع والاحترام للسلطة ، ودوافع قوية للتفاخر بالانساب . ومن ناحية أخرى وجد أن التايلانديين يمتلكون بعض الخصائص والصفات التى انتقدت على أنها معوقة للتقدم والتطور القومى ، مثلثة أهم قلة الإنجازات ، واهتمام قليل بالمستقبل ، وقصور فى ضبط النفس والانضباط الذاتى ، وقدر أقل على الإبداع الفكري . ونتائج هذه الأبحاث يجب أن تؤخذ فى الاعتبار معناية جنبا إلى جنب مع حقيقة أن مجتمع تايلاند الآن أكثر قطبية للحركة ، فقد تغير بصدق أن كان مجتمعا لا يأخذ بأساليب التقدم الاجتماعى ، وأصبح الآن أكثر مرونة من الناحية الاجتماعية . مع الاهتمام المتزايد بالحرية الفردية والتقدم . ويوضح عالم الاجتماع التايلاندى أباروم (١٩٧٤ ص ١٨) أن مجتمع تايلاند الحالى يؤكد أن التقدم المادى هو هدف ثقافى . وتظهر نتائج الأبحاث هذه ، بجانب الخصائص الاجتماعية المواقف الحالية تجاه القيم التى كانت تعتبر فى وقت ما مناسبة لثقافة تايلاند وطريقتها فى الحياة .

وليتحقق الهدف من توجيه الأطفال ليصبحوا أعضاء مقبولين فى مجتمع تايلاند فإن المصادر الاجتماعية ، وخاصة العائلة والمدرسة ، قد أتاحت تجارب اجتماعية تلائم منذ البداية ، ثقافة تايلاند . وكثير من القيم الثقافية التى ينفرد بها مجتمع تايلاند تم غرسها فى نفوس الأطفال عن طريقهم . من بين هذه القيم انتقدت على نطاق واسع قيمة احترام السلطة والجهات العليا على أساس أنها من الممكن أن تقلل أو تحطم فى الطفل الشعور بحُب الاستطلاع ، والمبادرة ، والإبداع ، حيث يتغير السلوك باستمرار حتى يجد قبولاً من الكبار أو الأفراد الأعلى منزلة .

وقد ذهب بعض النقاد إلى أبعد من ذلك وأوضحوا أن هذه القيم من الممكن أن توقف التقدم القومى . فمثلا ذكر كريكوير نالامبون أنه حتى لو أن هذه القيم كانت حقيقة اجتماعية لشعب تايلاند فإنها من الممكن أن يكون لها نتائج مفيدة ونتائج ضارة على مجتمع تايلاند .

ومن وجهة نظرى أرى أن هذه القيم مفيدة ولا نظير لها فى ثقافة تايلاند إذا استخدمت بطريقة مناسبة فى بث قيم احترام السلطة فى نفوس الأطفال . فإن سيرة احترام السلطة هى أولا المحافظة ثم الاطمئنان النفسى لللائم وتأمين العلاقات بين الكبار والأطفال أو بين قوى المكانة والتابعين لهم . وبالإضافة إلى ذلك أنا أوافق بويش (١٩٧٧ ص ١٧٦ - ٢٢٨) فى تحليله الرائع لهذه القيم الخاصة ، لأنه يرى من وجهة نظره بصفته محللا نفسيا دقيقا أهتم كثيرا فى بحثه بسلوك الأطفال والكبار

في تايلاند ومواقفهم تجاه العمل ، أن السلطة الحقيقية تركز على الفضيلة ، والقدرة ، والمهارة . . وقد لاحظ أيضا أن التايلانديين يتقبلون هذه القيم بلا توتر أو انفعال ، وأنهم مازلوا محافظين على سلوكهم المرح .

والعوامل الثلاثة الأساسية التي تجعل الأطفال في تايلاند يتقبلون السلطة بطريقة ايجابية هي ، في تحليل بويش ، عدم وجود التنافس بين ذوى المكانة العالية وتأديعهم ، وحرية الأطفال وهم بعيدون عن نظر الكبار ، والإخلاص . ومع ذلك فانه من وجهة نظره يرى أننا يجب أن ننظر الى هذه القيم نظرة جديدة . فيجب على الآباء والمدرسين وكذلك الكبار الآخرين أن يوجهوا الأطفال تدريجيا لتحليل هيكل السلطة من زوايا مختلفة وأسباب مبنية على الحقائق . ويجب أيضا توجيه الأطفال لتقويم ومقارنة السلطات المختلفة القائمة على الدعائم الثلاث التي سبق ذكرها ، وأعنى بها الفضيلة ، والقدرة ، والمهارة .

ويجب على الكبار إعادة توجيه مواقف الأطفال نحو الطاعة لذوى السلطة حتى تصبح علاقة تعاون . بهذه الطريقة يمكن تضيق الفجوة بين عالم الأطفال وعالم الكبار ويرتبط مع قيم احترام السلطة قيمتان أخريان تستحقان الذكر ، وهما : الحاجة الى الانجاز ، وتأمين المستقبل . وقد تم حديثا عمل العديد من الأبحاث عن العلاقة بين أنماط تنشئة الأطفال في تايلاند والصفات الأخلاقية الناتجة عن ذلك ، ووجد أن الأطفال الذين أخذوا كميئات لهذه الأبحاث كانوا في آخر المقاس الخاص بهاتين الصفتين . وبالإضافة الى ذلك وجد أن قيمة تأمين المستقبل كانت أقل ما يمكن بين المراهقين المتأخرين . هذه الصفة مرتبطة بسلوكهم الأخلاقي (بانثامافين وبراكوباجانك ١٩٧٧) . ونتائج هذه الأبحاث توضح النمط الحالي لتنشئة الافراد والتدريبات التعليمية التي لا تخلق الجو أو الظروف المواتية لتطور القوة الذاتية والاحساس بالنجاح . وعلى هذا فان هاتين القيمتين يجب أن يعنى بهما لاستنتاج السلوك المناسب لمجتمع ديموقراطي معاصر .

ويصرح مولر (١٩٧٨ ص ٦ - ٣٠٥) في ختام دراسته عن الدافع للإنجاز في مجتمع تايلاند المعاصر بأن شعب تايلاند هو شعب ملتزم اجتماعيا ، يجاهد لتحقيق التكفاه في علاقاته الاجتماعية في المنطقة ، وهذا الاشباع مسموح به ما دام لا يضطرم بالنظام القائم . والانجاز في دائره التفكير لا تقدر قيمته . ونتيجة هذا البحث تتعارض مع تعريف ماكلياند للدافع الانجاز الذي يدعى أن الحاجة الى الانجاز تنمى الشخصية وتزيد الرغبة في السيطرة على البيئة المادية ، وتؤدي الى الالتزام والتطور الاقتصادي .

وحيث وجد أن هذا الدافع ضيف عند الأطفال والكبار التايلانديين فان نوعية الدافع للانجاز الذي اعتادت ثقافة تايلاند أن تنمية وعبرت عنه تقليديا بانجاز

التبعية يجب أن تنتقل الآن الى مناطق أخرى ، ومن المحتمل أن تحتاج الاجيال الأصغر الى مزيد من التشجيع والدفع لتحقيق التفوق الالتزامى او المهنى لكى تتمشى مع شكل مجتمع أكثر تنافساً . وفى تحليل مشاكل سلوك المراهقين فى مجتمع تايلاند اقترح العالم الراهب المشهور بادامسيت (يادها تات بيكهو ١٩٦٥ ص ١ - ٢٩) الآباء والمدرسين بالتقييم الأربع التى يجب حمايتها وتعزيزها ، وهى : الامانة ، عرفان الجميل ، التضحية الاحساس بالمسئولية . ومهما يكن فقد أكد أيضا فيم احترام النفس أو ضبط النفس التى وجد أنها تتناقص بشكل لانت للنظر بين المراهقين فى تايلاند .

وأخيرا فان هناك قيمة أخرى من وجهة نظر علم الاجتماع يجب غرسها فى نفوس مواطني تايلاند فى الوقت الحاضر وفى المستقبل ، وهى : قيمة العدالة الاجتماعية . وفى هذا المجال يعنى أبابيرم (١٩٧٤ ص ٢٢٠) ثلاثة أشياء هى : العدالة ، الرقة ، المسؤولية الاجتماعية . وهذه القيم يجب أن تفرس فى نفوس أطفال اليوم والفسد لتحقيق الهدف من إيجاد مجتمع ديمقراطى حقيقى .

الختاتمة

ان تدريب أى طفل كى يعيش سعيدا وناجحا كمواطن فى بلدنا وفى العالم يعد عملا من أصعب الاعمال وأكثرها تحديا . ولتحقيق هذا الهدف يجب أولا أن يزود الطفل ببعض القيم الاجتماعية الأساسية الواضحة لمجتمع تايلاند ، ويجب ثانيا أن يساعد الأطفال على أن يكتفوا مع القيم الجديدة التى تنشأ نتيجة التغير الاجتماعى والثقافى السريع .

ان القيم الثقافية التقليدية يجب أن تفحص بعناية وينظر اليها أحيانا من وجهة نظر جديدة . ان أطفال تايلاند يشاركون جميع أطفال العالم فى مشكلة التكيف مع التغير الاجتماعى السريع ، كل مكان من العالم .

ومن خلال الطريقة النمطية التربية فى تايلاند يدرك الأطفال الأهمية الكبرى للقيم الثقافية التى انتقلت إليهم عن طريق الاجيال السابقة ، والجهد المشترك بين الوكالات الاجتماعية المختلفة لبث القيم فى نفوس الأطفال من أجل المحافظة على ثقافة تايلاند التقليدية ، وأيضا من أجل أن تتلاءم مع التغيرات الاجتماعية والثقافية الأكبر

وعلى ذلك فان انتقال القيم القديمة والجديدة من هذا الجيل الى الجيل القادم سوف تستمر فى المستقبل .

تطور العلاقات بين الأم وابنها

في الريف الأفريقي

ترتبط خبرات السنين الأولى من حياة الطفل ، تلك التي تعد العدة لسائر مراحل نضجه النفسى والاجتماعى ، ارتباطا وثيقا بتصورات الجماعة التي ينتمى إليها وقيمها وأوضاعها ، وبالأخص فيما يتصل منها بمرحلة الأمومة التي يتعلق بها الطفل تعلقا شديدا .

والمعتاد ، فيما يختص بالأم أو بمن تقوم مقامها في مجتمعاتنا التي تتغير تغيرا سريعا ، المقابلة بين صورتين : صورة الأم التي لنا أن نقول إنها تقليدية ، لاصقة بالنماذج المنبثقة من المجتمعات القديمة ، وصورة الأم التي يقال إنها حديثة ، وتنتمى إلى أوضاع ونماذج أخرى . هذه الرؤية الثنائية المبسطة للواقع الاجتماعى الأفريقى قد تولدت من التخطيط التقليدى العصرى ، والريفى الحضرى الذى استخدمه الكثير من الباحثين .

والواقع أنه لما كانت التغيرات التي تطرأ على الأرياف غير مدروسة في بعض الأحيان ، وكثيرا ما يصعب الاطاحة بتأثيرها على سلوك الناس وأحوالهم ، فإن بعض الباحثين يميلون إلى الخلط بين التربية في البيئة الريفية والتربية التقليدية . وأحيانا يحتجب وراء هذا التخطيط النظرى التناقض التي تترتب في هذه البيئة عن المقابلة بين الهياكل الاجتماعية التقليدية وبين الاقتصاد الحديث . وفيما يتعلق بنوع أخص

الكاتبة : أمينا نا راوريه

مديرة الدراسات والمناهج بوزارة شؤون المرأة
بمجال الماج . وباحثة بمعهد علم الاجتماع الانثولوجي
بجامعة أيدجان

المترجم : أحمد رضا

مدير الادارة العامة للشؤون القانونية بوزارة التربية
والتعليم سابقا . حاصل على ليسانس الحقوق من جامعة
باريس ، ودبلوم القانون العام من جامعة القاهرة .

بواجبات الأمومة يترتب على عدم وجود معنومات عن تطور ظروف الحياة والعمل عند النساء في البيئة الريفية أن لايناح اجراء دراسة ديناميكية للعلاقات بين الأم والطفل . وتوصف الأوضاع التربوية لدى الامهات للريفيات - في مقابل الأوضاع التربوية لدى الامهات في المدن - بأنها توفر للطفل الأمن والطمانية . اذ تتضمن ارضاع الأم طفلها فترة طويلة ، واتصالها به اتصالا بدنيا وثيقا لمدة طويلة ، واستجابتها لمطالبه ، واشتراك الجماعة كلها في تربية الطفل ، الخ . ان الصورة التي تتمثل فيها المجتمعات الأفريقية أن للطفل تجسيد جديد لأحد الأسلاف وضمان لخلود الجماعة تقسر « انعدام الحرمان » في التربية التي يقال انها تقليدية ، على الأقل في السنوات الأولى من حياة الطفل ، وفيها يكون دور الأم فائقا .

وتجلت للتغيرات التي أثرت في هذه التصورات والأوضاع المترتبة عليها ، ودرست على مستوى المدينة ، حيث أصبح للآباء في نطاق اجتماعي اقتصادي جديد أنماط أخرى من العلاقات مع أبنائهم .

غير أن هذه الظاهرة لم تدرس دراسة كافية في البيئة الريفية . أما الهجرة التي لا تختص الا بمرحلة محدودة من العمر ، مرحلة المراهقين والشبان ، وتطرح مشاكل

ضخمة على المسؤولين السياسيين والقائمين بالتخطيط ، فانها هي وحدها التي حظيت باهتمام خاص .

غير انه يمكن ، بل ينبغي دراسة التغيرات التي تطرأ على البيئة الريفية في مجال التربية على جميع المستويات . وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار كل المراحل الأخرى التي تؤدي الى مرحلة الهجرة ، وبخاصة السنين الأولى التي يعتمد فيها الطفل على أمه أو من يقوم مقامها .

ان الأهمية الحاضرة لموضوع اشتراك المرأة في عملية التنمية ، وبالأخص أهمية المشاكل التي تطرح على النساء الذرائع يعيشن في بيئة ريفية ، وبالتالي الأطفال اللذين يعتمدون عليهن ، لتدعونا للاهتمام بذلك الجانب الخاص بعملية التكيف الاجتماعي التي تعلم انها لم تعالج إلا نادرا .

بعبارة أخرى كيف يتسنى للنساء في المجتمع الريفي أن يؤديين دورهن كمربيات في ظروف التغيرات التي طرأت على أحوالهن المعيشية وعملهن ؟ سوف ندرس بامعان السنوات الثلاث الأولى من حياة الطفل حيث يكون للأم دور حاسم ، وذلك دون الإقلال من أهمية المكانة التي يشغلها في هذا الخصوص سائر أفراد الأسرة .

التغيرات الاجتماعية الاقتصادية

كانت الأسرة في المجتمعات القديمة خلية إنتاجية واستهلاكية في وقت واحد ، ويملك رب الأسرة القوة الاقتصادية ، وهو المسئول عن إعالة الجماعة ، ويدير شؤون الأرض التي تستغل حفا جماعيا ، فهي رمز الوحدة الجماعية ، ويشتغل كل الأشخاص العاملين ، رجالا ونساء وأطفالا ، على هذه الملكية الجماعية . وكانت الأشغال ثمة موزعة على هؤلاء تبعا لنوع الشخص وسنه .

وفي هذا المجال الاجتماعي الاقتصادي عاش النساء عيشة آمنة نسبيا . حقا لقد كن يشغفن كثيرا ، غير أن الكيفية التي توزع بها المهام على أفراد الأسرة ، والتضامن الذي يربط هؤلاء بعضهم ببعض ، لم يكن من شأنهما أن يحفزهم على التنافس ويجبرهم على مضاعفة جهودهم على الدوام ، وكان كل منهم يعلم علم اليقين أقدار الجماعة ، ونصيبه من هذه الأقدار ، والواجبات التي يتعين عليه أن يؤديها . ومن المهام الملقاة على عاتق النساء ، كما في سائر المجتمعات ، مهمة رعاية الأطفال الصغار وواجبات الأمومة .

كانت مدة الرضاعة ، والصلة الوثيقة التي تربط الأم بطفلها في هذه المجتمعات ، حمل بعض الكتاب على أن يتحدثوا عن « تعايش » قائم بينهما . غير أن هذا التعايش لم يكن في الواقع إلا أمرا ظاهريا ، لأن الطفل يحمله ويتناقله عيانه وخسالاته وجداته وأخواته الكبار وغيرهن ، مما يخفف من مهمة الأم ، هذا النمط من الأمومة يقوم على

تصورات جماعية يتمثل فيها الطفل كرمز للخلود ، أو تجسيد لأحد الأسلاف ، أو مشاكل ذلك . أما اليوم فقد تغير هذا النظام التربوي والتصورات الجماعية التي تدعّمه ، فقد دخلت المجتمعات الأفريقية في اقتصاد السوق باستخدام الزراعات المخصصة للتصدير وتطويرها ، وما صاحب ذلك من تجزئة الأراضي ، وتغير علاقات الإنتاج ، وتقسيم للعمل داخل الأسرة تبعاً لنوع الأفراد .

ومن شأن السياسات الزراعية الجديدة الموضوعّة موضع التنفيذ أن تحفز الفلاحين على توسيع الرقعة المزروعة وتحسين إنتاجها ، ومن أجل ذلك توضع أحياناً تقنيات وآلات وأسمدة جديدة في متناول الأشخاص الحائزين الأراضي . وعلى النساء ، فضلاً عن مساعدتهن الرجال في هذا المجال ، أن يداومن على انتاج المزروعات الغذائية باستخدام وسائل بدائية . ويقام النساء بقطاع السلع الغذائية أمر واقعي فعال ، حتى في المناطق التي لا تشر فيها زراعات التصدير إلا بصعوبة ، لأن الرجال في هذه الحالة يهاجرون طلباً للمال .

ويضاف إلى الأشغال الزراعية سائر الأنشطة المسماة بالأنشطة النسوية ، كإعداد الطعام ، والعمل الشاق المتواصل للحصول على الماء والحطب ، وتحويل بعض السلع الغذائية وحفظها ، وبالطبع رعاية الأطفال .

والحقيقة الأكثر أهمية التي تتبدى عند فحص هذا الأسلوب في شغل الوقت هي أن ادخال زراعات للتصدير لم يتيح للنساء أن ينمين دخلهن حين يشتغلن معظم الوقت لحساب أزواجهن ، وإنما هو قد أوجد لهن مزيداً من العمل . وقد أدى هذا الوضع في الكثير من الأحيان إلى انحلال روابط التضامن بين الزوجين ، وكذاً على مستوى الجماعة الأسرية .

ونشأت أنماط جديدة من العلاقات بين الرجال والنساء في مجال العمل . فالرجل يحاول جهده أن ينتج أكبر قدر مستطاع من البن أو الكاكاو أو الفول السوداني حتى يتسنى له الحصول على بعض الأشياء التي يشتتها وتوفر له من أسباب الرفاهية وتضي عليه طابع الرجل للعصرى (كدراجة أو ساعة) ، ولا يغطي المرأة بعد أن يبيع منتجاته سوى مبلغ زهيد ، أو هدية يختلف نوعها باختلاف المناطق . نتيجة لذلك يعاني النساء من وضع يتسم بالحرمان ، غير أنه لايتاح لهن منافسة الرجال منافسة صريحة ، ومن ثم يمارسن ضروباً أخرى من النشاط الاقتصادي ، فيذهبن دخولهن الخاصة للوفاء بمطالب أطفالهن الذين تتركز قبهم عواطفهن كلها .

هذا الدخل المئى يسمى النساء لتدعيمته يأتي من بيع فائض الحاصلات الغذائية (حين تسمح الظروف المتاحة بإنتاجها) من خضراوات (مثل الطماطم ، والبامية ،

والفلفل ، والباذنجان) ، وسلع غذائية أخرى كمنتجات لوزيوت . وبعض المشروبات التي ينتجها ، وأسماء أخرى يصنعها (كالسلال ، والخضائر ، وغيرها) ، وتحصل المرأة على عائدها من هذه الأشياء بالكامل في معظم المجتمعات الأفريقية .

كل هذه الضغوط الاقتصادية والاجتماعية تؤثر في الكيفية التي يؤدي بها النساء دورهن كأمهات ، وقد رصدنا مستويين يمكن ادراك هذه الظاهرة عندهما : مستوى « الامكانيات المتاحة » ، ومستوى اشتراك الجماعة في تربية الطفل .

تأثير هذه التغيرات

على العلاقات بين الأم والطفل

وقت العمل ، ووقت الأمومة :

مدة الرضاعة (من ثمانية عشر شهرا الى أربعة وعشرين شهرا) ، والصعوبات البدنية الوثيقة الطويلة الأمد بين الأم والطفل حين تحمله وتداوله بشتى الطرق هي تمبيرات عن الامكانيات المتاحة للأمهات في مجال التربية التقليدية . ويبدو من وجهة النظر التحليلية أن هذه التربية التقليدية عنصر هام في تنظيم أساليب الدفاع عند الأفراد الناشئين في هذه المجتمعات .

وقد أدى تراخي وشائج التضامن بين الزوجين ، وتولد الرغبة لدى النساء في تنمية دخولهن الخاصة ، الى استغلال وقت عملهن ، مهما كان نوع النشاط الاقتصادي الذي يمارسنه . مثال ذلك أنه في المناطق الساحلية والمتاخمة للبحيرات ، حيث صيد السمك هو النشاط الرئيسي الذي يمارسه الرجال ، تتولى زوجاتهم ، لكي يضمن دخولهن . تدخين كميات كبيرة من السمك ، يبعثه في التواشي المجاورة . أما في مجال اقتصاد للاكتفاء الذاتي فإن النساء يمارسن هذا النشاط لتحويل وحفظ كمية السمك التي يحتاجن إليها لاستهلاك الأسرة ، ولإبادلتها بسلع أخرى . وفي الوقت الحاضر يملك الرجال مع انشاء جمعيات تعاونية للصيادين وسائل أكثر اتقاناً وفاعلية تتيح لهم زيادة كمية السمك المصيد . ويسنقل للنساء هذا الوضع لتحويل جزء كبير من نتاج الصيد وتسويقه . وفي الفترات التي يبلغ فيها الصيد أقصاه يزداد نشاط النساء قوة وكثافة ، فيستغرقن من الفجر حتى غروب الشمس للتزود بالسمك ونقله ، والبحث عن الحشب ، وإيقاد النار ، وتفذية الأفران وملاحظتها .

وتلاحظ الظاهرة نفسها ، ظاهرة استغلال وقت العمل لدى المزارعات اللواتي يشكلن أحيانا بالإضافة الى الأعمال التي يزاولنها في حقول الأسرة جماعات للعمل تؤدي خدمات في حقول الفلاحين الذين يحتاجون الى الأيدي العاملة . وفي مقدورهن كلما

تسنى لهم ذلك أن يؤخذ مساحة الأراضي التي يزرعونها ، أو ينشئون حفلا جديدا ، كما أنهم يتولون أعمالا يدوية في المناطق المقام بها مشروعات زراعية .

هذه الأوضاع الاقتصادية الجديدة التي تتطلب وقتا ومزيدا من الطاقة تؤثر بلا ريب في المدة التي يكون الطفل خلالها في أيدي الكبار ، وفي نوع الرعاية التي يلقاها .
ونظرا ما يخرج النساء من القرية في وقت مبكر جدا ويعدن للبيت في وقت متأخر وهن متعبات .

ولاشك أن الطفل لم يزل يحمله الكبار ، غير أن هذا الحمل يفدو مجهودا مضنيا في هذه الأحوال المعسرة التي ينشغل فيها الأمهات بأعمالهن ، ولم يزل الاتصال البدني بين الطفل وأمه ممكنا ، ولكنه يفقد طبيعته التي توفر له الأمن والطمأنينة .

وقد أصبح صدر الأمم ، كما قال هـ كولومب ، و س . كالانان (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، الجزء للمعشرون ، العدد ٣ سنة ١٩٦٨) « محدودا » في ظروف التغيرات السريعة هذه .

من الأمومة الجماعية الى العائلية الثانية

أدى الاقتصاد للنقدي الى هجرة الملكية العقارية ، ومن ثم ولد انماطا جديدة من الأسرة ومن العلاقات بين الأشخاص . أما المحلل الجماعي الذي كان رمزا لوحدة الجماعة يشغل فيه كل أفراد الأسرة للعاملين فانه آل الى الزوال ، وتزول معه فكرة التعاون التي أصبحت لا تظهر الا في مناسبة بعض الأعمال التي تعتبر شاقة . بل ان أعداد وجبات الطعام ، الشيء الذي يتولاه نساء الأسرة الكبيرة معا أو بالمناوبة ، أصبح يؤدي في كل بيت أو يؤديه كل فرد على حدة .

ويتجلى هذا التراخي في روابط التضامن أيضا في تربية الأطفال . فكل امرأة بديلة من الأم ، أو يمكن أن تكون كذلك ، أصبحت أكثر استغراقا في أشغالها الخاصة . أما الأبناء الأكبر سنا ، وبخاصة البنات ، وكانوا يتولون في النظام التقليدي رعاية أخوتهم الصغار ، فانهم أصبحوا يتعلمون أحيانا في مدرسة القرية ، حين توجد بالقرية مدرسة . ومن ثم نشهد نوعا من زلة الأم وطفلتها ، الى أن يبلغ الطفل الثالثة تقريبا فيتلقاء نظرائه من الأطفال . وتضطر الأم الى أدله كل واجباتها وهي تحمل طفلها فوق

ظهرها • واعترف لنا بعض الأمهات بأنه اذ ينهك كل فرد في القرية في مشاغله الخاصة تصبح القرية خاوية تماما في ساعات معينة من النهار ، وتضطر للأمهات الى الذهاب الى الحقول الكائنة على بعد يتراوح بين خمسة كيلو مترات وعشرة كيلومترات من القرية حاملات اطفالهن على ظهورهن ، ويمكن أحيانا بأولادهن الأكبر سنا • وتجري ردود الفعل لدى النساء اللواتي يدركن هذا « التفريد في وظيفة الأم » على مستويين :

فعل المستوى النفساني تشهد تركيزا لاهتمام الأم نفسها بالطفل • ذلك أن الطفل يفقد دعامة اسقاطات الوالدين ، وبالأخص الأم • وعلى هذا تضاف تقديرات اقتصادية الى التصورات والمعتقدات التي تقوم عليها الأوضاع التربوية القديمة • كذلك لا يوجد أى تعارض بين هذين النوعين من المخلات ، فالطفل لم يزل في أعين والديه هو العنصر الذي يحقق استمرار النسل • ولكن بالنظر الى التغيرات الطارئة على القيم الاجتماعية والحالة الاقتصادية يزداد ارتكازا يجب أن يحقق الطفل أيضا النجاح الذي يحلم به والداه • أما النساء فلأن ظروفهن المعيشية قد ساءت ، ولأنهن في معظم الأحوال قد أصابهن الحرمان ، فانهن يركزن على الطفل ، ويعتقدن في إمكانية نجاحه في المستقبل •

وعلى المستوى المادي تجلت رغبة الأمهات في الاستجابة لطلبات الطفل كلها • فعندما يسألن عن الكيفية التي ينفق بها دخلهن يذكرن دائما أول كل شيء حاجات الطفل التي يتعين اشباعها ، ويعددن الحاجات الأساسية كالتغذية ، والرعاية الطبية ، والإدوات المدرسية ، والثياب ، وكذا الحاجات الثانوية ، كمصروف الجيب حين يذهب الطفل الى المدرسة ، أو يذهب لشراء اللعب •

وتشكل ارادة الوفاء بحاجات الطفل المادية في نظرنا تعبيرا عن رغبة الأمهات في التكفل بهذا الواجب الذي يفرضه عليهن نحو الطفل الوضع الاجتماعي الاقتصادي الجديد ، وتشكل كذلك أسلوبا للتعبير عن الأشكال القديمة من الاشباع التي لم يعد لديهن الوقت لأن يوفرنه للطفل •

فالطفل يعتمد عند مولده كل الاعتماد على الكبار الذين يوفرون له كل ضروب الرعاية التي يستلزمها تضججه النفساني والبدني • وتستهدف العملية التربوية في السنوات الأولى من حياته جعله مستقلا مستقلا نسبيا على هذين المستويين المختلفين • واللغة ، والمشي ، والنظافة ، وهي الأشياء التي يجب أن يكتسبها الطفل ، هي عناصر تشكل هذا الاستقلال ، وتعمده لدخول المراحل الأخرى لنضجه النفساني والاجتماعي •

ولا يجرى خلال هذه الفترة أى نقل حقيقى لصريح لقيم الجماعة ، لذلك ليس فى وسعنا أن نحكم على التغيرات التى تطرأ على هذا المستوى • ويجرى نقل القيم بالتدرج مع دخول الصغير فى زمرة أتراكبه من خلال مختلف أشكال التلقين التى لم تزال تمارس فى مجتمعه وفى المدرسة • ونحن نعلم أن مواقف الآباء فى هذه المرحلة من نمو الطفل أكثر تميزاً بالتردد والتجريب •

ولم يزل أغلبية النساء الأثريقيات يعيشن فى بيئة ريفية ، غير أن القرية لم تعد وحدة متكاملة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى ، فثمة تصرفات فردية قد حلت محل النظام القديم ذى الطابع الجماعى • ولقد أردنا أن نعرض هنا بعض العناصر الفكرية الخاصة بهذه الظاهرة فى المرحلة التى يعتمد فيها الطفل كل الاعتماد على أمه •

الطفولة

في قرية قيسية

يبحث كثير من علماء التاريخ والاجتماع والنفس واحصاءات الشعوب في نظام الأسرة محاولين اعادة الانام عما طرأ عليه من تعديلات عميقة أو ظاهرية وتغيرات جذرية أو سطحية ، وهكذا فالأسرة مركز مناقشات متقدمة ، يرى فيها البعض ندهورها ، ويهكهن البعض الآخر بتجديدها • ويتركز معظم هذه الأبحاث التي تفضي الى نتائج متعارضة على تحليلات ذات نطاق عام ، ولا تهتم بوضع نظام الأسرة في اطار اجتماعي محدد • ويبدو لنا من الاهمية بمكان ، قبل أن نحاول الاجابة على أسئلة واسعة المدى ، أن نبدأ بأمثلة واقعية ومعلومات دقيقة مأخوذة من بيئات معينة •

وها نحن نسهم بعمل من هذا النوع خاص بالتغيرات الطارئة على عملية تكييف الطفل مع الحياة الاجتماعية • وقد جمعت الحقائق من قرية باقليم برجنديا الشمالية بمقاطعة ركوت دور (بفرنسا) من حقول مكشوفة ، ومسكن منجمعة حول نواة واحدة وتمتد الفترة التي تقع فيها معلوماتنا منذ عهد شباب اكبر سكان القرية سنا ، أي من حوالي عام ١٨٨٠ الى وقتنا الحاضر ، وتقع مرحلة الانقطاع في فترة الانقطاع في العقد السادس ، وهي فترة انقلابات تكنولوجية واقتصادية شديدة •

في الماضي : كان المجتمع القروي فيما مضى منقسما أساسا الى مجموعتين : أهل المنظمة المحلية ، وهم مزارعون وصناع ، وأهل الغابة ، من حطابين ، وبنائين ،

الكاتبة : فرانسواز زونا بنسند

مدرسة بمعهد الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بباريس ،
وهي ملحقة بمختبر الانثروبولوجيا الاجتماعية بكلوج
دوفرانس . نشرت العديد من المقالات : وسوف يصدر في
عام ١٩٨٠ كتابها « الذاكرة البيئية » .

المترجم : أحمد رضا

وكلاء زراعيين متجولين . وقد زلّت هذه الاقسام في الوقت الحاضر ، ولم يبق بالقرية سوى المزارعين وصغار المقاولين المحليين ، وعمال يشتغلون في صناعات مبعثرة في الضواحي المجاورة . وليس هناك الا فروق اجتماعية قليلة تميز هذه الفئات بعضها عن بعض . وسوف نرى أن ضروب الرعاية والتعليم التي يتلقاها الطفل لم تتأثر كثيرا بهذه التقسيمات الاجتماعية .

كانت الأسرة ولم ترل في هذه المجتمعات الريفية في شمال فرنسا مكونة من جماعة تضم الأب والأم والأبناء غير المتزوجين ، وقد ينضم اليهم أخ عاجز أو أخت عاجزة لأحد الزوجين ، أو أب مسن أو أم عجوز اذا كان أي منهما أرمل . والمشاركة في المسكن بين الأجيال المتزوجة قليلة جدا ، غير أن الاخوة والأخوات والآباء والأبناء اذا كانوا مقيمين بالقرية يتجمعون على طول شارع واحد ، في حي واحد . والعلاقات وروابط التماون وثيقة بين هذه الأسر المتصاهرة .

كان المسكن الريفي فيما مضى يشمل حجرة واحدة ، هي القاعة ، وفيها تدور عجلة الحياة العائلية الخاصة ، فيتناول فيها أفراد الأسرة طعامهم ، ويسهرون ، وينامون وتتركز في هذه القاعة حياة الأسرة ، فيجتمع أعضاؤها كلهم حول موقد واحد ، تحت ضوء واحد ، بعضهم الى جوار بعض . أما الآن فان المساكن كلها تشمل عدة غرف تستخدم لأغراض محددة ، فهناك غرفة استقبال ، ومطبخ ، وغرفة طعام ، وغرفتان

أو ثلاث غرف للوالدين والأبناء . وهكذا تضاعفت المساحة المسكونة ، واتسعت . وتجزأت حياة الأسرة بين هذه المساحات المتنوعة . وفي هذه الأماكن وهذا الإطار العائلي يمر فترة الطفولة التي تبدأ في القرية منذ الولادة وتستمر حتى نهاية التعليم الابتدائي أي حتى سن الرابعة عشرة فيما مضى ، والحادية عشرة في الوقت الحاضر .

وفيما مضى كان الأطفال انحدروا الولادة يلفون من أعلى إلى أسفل في قنطاط مزخرف وأقمشة قطنية ناعمة وطاقيّة على الرأس ، ويبقون راقدين معظم الوقت إلى أن يتعلموا المشي . وفي الأسر الفقيرة حيث ينصرف كل الأفراد إلى أعمالهم يبقى الطفل وحده مفيدا في مهده ، وقادورة الرضاع مثبتة على حافة السرير . أما في الأسر الأيسر حالا فإن جدة أو أختا كبيرة أو قريبة صغيرة تتكفل برعاية الطفل الرضيع وأرجحته . وكانت اليهود مزينة بستان من « النول » مثبت بتضيق مرتفع ، يحمي الطفل من برد الشتاء وذباب الصيف ، ومرفوع على فوائم رجراجة تتبع أرجحة الطفل . ذلك أن الأطفال الصغار كانوا يتأرجحون كثيرا ، ويتركون كثيرا وهم يبيكون ، فيقال للطفل : « ابك كثيرا ، تتبول أقل » . ولم يستقر رأي الفقه في هذا الخصوص . ثم اننا نلمس هذا التردد بين أسلوب في التربية طوال فترة الطفولة . فإذا كبر الطفل وجد نفسه هدفا لضرب خفيف أو لقبلات ، وأنواع من التوبيخ أو المديح توجه إليه في سعة وسخاء دون أن يفهم لماذا يوقع عليه البض هذا الجزاء أو لا يوقعونه . وكانوا يوصون بأن ترضع الأم طفلها أطول زمن ممكن ، ويعلم الرضيع حين تبلغ سنه عاما أو عاما ونصفا . وحين يبلغ من العمر سبعة أشهر أو ثمانية يبدأ في إعطائه نوعا من « التريد » يصنع من فئات الخبز التي تغل في الماء وتخفق في زبد طازج . فإذا لم تستطع للأم إرضاع طفلها بحثوا له عن مرضع ، فإذا لم يجدوا مرضعا أو لم يكن في وسعهم أن يدفعوا أجر مرضع يفضى الطفل بلبين البقر الحلي ، وقد استخدمت هذه الطريقة لأول مرة في القرية في منتصف هذا القرن .

وما أن يمضي الطفل حتى ينتقل من مهد إلى السرير الكبير الذي يخص أخا أو أختا له أكبر منه سنا ، أو سرير جد أو جدة غريبيين . وقد ذكرنا أنه حتى وقت ليس ببعيد ، في القرن الحالي ، كانت حجرة واحدة تجمع شمل أفراد الأسرة كلهم كبارا وصغارا لذلك يشترك الطفل منذ نعومة أظفاره في حياة الكبار ، فتجرب حياته اليومية في القاعة المشتركة ، وهي قاعة فسيحة يأكل الجميع فيها وينامون ويطبخون ويسهرون ويتحدثون وعلى ذلك كان الطفل موجودا في صميم الألفة الأسرية ، فلا يقصيه أحد عنها . ومن بين أفراد الأسرة كان الأجداد المقيمون في بيت الأسرة أو بالقرب منها يتكفلون برعاية الطفل وفي صحبة الجد والجدة يعتاد الطفل شيتا فشيئا الحياة الأسرية والاجتماعية . وبين هذين الجيلين يجري حوار طويل ينقل فيه الشيوخ إلى الأطفال خبراتهم في القبول والفعل والمعرفة . وفي صحبتهم يرتاد للطفل حيه متنقلا من المنازل المجاورة إلى منازل

الأقارب وهكذا يتعلم شيئا فشيئا تفاصيل أنساب القرية ، ويستاد العلاقات العديدة التي تربط الجيران بعضهم ببعض . كذلك يتدرب الطفل خلال جولات أخرى على الأوضاع الاجتماعية والآداب القروية ، من ذلك مثلا أنه يصحب جدته إلى المقابر ، ففي كل أسرة ميت ينبغي توقيره .

ولكى يخيف الأجداد هؤلاء الأطفال الذين يتكفلون برعايتهم ويؤدبونهم فانهم يستعينون بمجموعة كبيرة من كائنات خارقة للطبيعة : « كانوا يخيفوننا بام الرياح ، وبشبح مسن يتجول ، ويحدثوننا عن الأم جايون التي تغشى للمستنقعات وسدود المياه ، فيقولون : إذا اقتربت من هناك فإن الأم جايون تجرك » . وهناك ال « تيريجيو » بالقرب من الآبار والخزانات ، وينبغي أن لا تقترب منه والا سحبتا إلى الأعماق ، وهناك أيضا ام الذئب التي تأكلنا . أما الأم لوزين فانها امرأة شريرة عند مدخل البلد ، فعلىنا عندما نرحل أن لا ننسى منديلنا . - وكان المفروض أن الخوف والرعب اللذين تنيرهما هذه المخلوقات الخرافية يحملان الطفل على التزام الهدوء . ويلاحظ أن هذه الميثولوجيا الوهمية محصورة في أماكن معينة بالقرية ، فهذه الكائنات الشريرة لا تتخطى حدود الاقليم ومواقع مياهه . ويبدو لنا من المهم ، الى جانب غائية نفسية لا ننكرها ، أن نبرز الجانب التربوي في المسألة ، ذلك أن المقصود هو وقاية الأطفال من الأخطار الحقيقية التي يتعرضون لها بالاقتراب كثيرا من الآبار والخزانات ، أو باجتياز الحقول . وفي مستهل هذا القرن ، كان الذئب يتجول في الحراج ، ولم يكن ثمة ما يقي الأطفال من الأخطار الكامنة في المستنقعات والآبار .

ويرد الى القرية بعض اللعب المصنوعة من الخارج ليتلهم بها الطفل في هذا العالم المفعم بالقلق ، فمثلا : كرة ، وطوق ، وأحيانا دمية للبنات الصغيرات . ومع ذلك فإن عالم ألعاب الأطفال كان أكثر ثراء مما قد يوحي به هذا الفقر في اللعب . فالبيئة أولا تتيح مادة للعب ، فثمة عالم من الحيوانات الأليفة يشغل وحدتهم وأوقات فراغهم ، فكثيرا ما يربي الطفل قطة أو كلبا ، أو يحاول أن يستأنس بومة أو عصفورا أمسك به أو سقط من عشه . وفضلا عن ذلك فإنه قلما كان الأطفال الصغار يتركون دون راع ، فثمة أخوة أو أخوات أو ابنة عم آتت لتمضي الشتاء في المزرعة يحيطون به ، ويسلونه ، ويعلمونه أنواعا مختلفة من الأنساب الجماعية . وهناك الأجداد الموجودون دوما ، يزودونه بالقصص والحكايات الرائعة ، حكايات محلية أو قصص عائلية تنتقل من جيل إلى جيل . ذلك لأنه من خلال للأفعال والأحداث أو الأنساب أو الحكايات الشعبية تنتقل قواعد التحريم وممارساته وسلطاته من الأجيال القديمة إلى الأحدث منها . وهكذا كان الأطفال الصغار يتعلمون منذ نعومة أظفارهم عن طريق هذه القصص ، وبفضل هؤلاء « الأمهات » الخرافيات اللواتي يعمرن دنياهن المحيطة بهم يتعلمون قدرهم الذي يفرض عليهم الطاعة والخضوع .

هذى اذن طفولة أولى متجبة صوب عالم القرية المفلق ، الفنى بالمعارف والتقصص ،
طفولة محاطة بالمسنين المربين اليظاين اللطاف ، وتجرى فى أماكن محدودة ، فى القاعة ،
والبيت ، والحي . وهكذا يتبدى للطفل شيئا فشيئا عالم الأسرة وما يجاورها من أماكن

رائنا الأجداد حتى الآن يتدخلون أساسا فى تهينة الطفل للحياة الاجتماعية ، أما
الولدان أنفسهما فلم يظهرهما بعد . حقا ان الأب والأم يهتمان بأطفالهما ويراقبانهم
مند ولادتهم ، ولكن اسهل فى المزرعة يستغرقهما ، فلا يتدخلان بالفعل فى عملية
التربية الا حين يصير الأطفال كبارا بدرجة تسمح لهم بالمشاركة فى العمل الجماعى .
وكانت هذه المرحلة مبكرة المنهاية ، فمنذ السادسة أو السابعة من عمره يكلف الطفل
بمهام كثيرة . وتحدد هذه السن ، مع دخول الطفل المدرسة واشتراكه فى الأعمال
المنزلية ، الانتقال الى مجموعة الكبار . عند هذا يظهر الوالدان اللذان يتضمن دورهما
أساسا توزيع العمل ، والاشراف ، والعقاب : « كانوا يجعلوننا ، نحن الأطفال ،
مشغولين على الدوام : اذهب لاحضار الخشب ، ثم اكسر الأغصان لاشعال النار ، ثم
اذهب للعناية بالعجول ، وبعد ذلك نظف البطاطس ، ثم جهز فراش الدواب ، وأطعم
الأرانب ، و . . . » ، لم تكن نتوقف عن العمل لحظة واحدة . وكثيرا ما كنت أقول
اننى أريد أن اتسلى قليلا ، ولكن هناك دائما شيئا يجب أن يعمله الأولاد والبنات .

لم تكن المزرعة تنقصها العلى ، وكان الجميع صفارا وكبارا يجدون فيها ما يشغلهم
بلا كلل ، ومع ذلك يبدو بوضوح أن الآباء يسمون الى محو البطالة ، لا الى استخدام
ابنائهم فيما يتفهم . وكان المدأ الكبير هو « جعلهم دائما مشغولين » ، وتكليفهم بمهام
تيفهم فى مكان محدد ، بعيدا عن مشاهد الحياة القروية ، الفجة فى بعض الأحيان ،
وعن المؤثرات السيئة . ومن ثم كانت تلك العكرة المتسلطة ، فكرة أوقات الفراغ ، وهذا
التوزيع المحدد للمهام ، والعمل الذى يتعين أدائه . وهكذا يتولى الأبوان تقسيم وقت الصفل
وتدبيره . كان هؤلاء الأولاد والبنات يتلقون دائما الأوامر ويعملون ، ويجب عليهم
أن يؤدوا المهام المطلوبة فى كل لحظة من الليل والنهار . ومع تقدم سن الأطفال
تتغير الأساليب التربوية ، فلا يستعين المبدود بتلك الكائنات الخرافية التى تفرح العالم
التأديبى الخاص بالأطفال الصغار ، ولكنهم يستخدمون التهكم والسخرية : « أتخاف
من ذلك ؟ » ، فلنك عمر مخاوفه . ومن سن السابعة أو الثامنة يتحمل الطفل مسئوليات
عديدة ، فيسوق الدواب الى الحقل ، ويؤدى أعمال المزرعة . واذ يبعث الطفل مع قطيع
المواشى الى آخر حدود القرية ويؤمر بأن لا يعود الا عند حلول الليل فانه يواجه عندئذ
الأخطار الحقيقية . ولم يعد ثمة داع لتخويفه بالكائنات الوهمية الفاضة المربعة التى
كانت تملأ طفولته الصغيرة . فالخوف والرعب من شأن الأطفال الصغار ، أما السخرية
والتهكم فانهما يوجهان الى الأطفال الأكبر سنا . وقد لاحظ « فان جنيب » هاتين المرحلتين
وهذين الأسلوبين المستخدمين فى التوالى فى تربية الأطفال .

وعلى عكس الأجداد الذين يؤدبون الأطفال بالقول يستخدم الأب والأم أساسا العقوبات البدنية لحمل الأطفال على الطاعة ، كضرب الأطفال الصغار على الأرداف ، وضرب الكبار بالصفا أو صفعهم • ويفضل البعض أن يمسك بعنق من نيات القراص (جنس من نباتات ذات شوك ينسب في اليد اذ مسته : المترجم) فيضربون بها بقوة أطفالهم ، أو يستخدمون « خرقة جيلة » يضربونهم بها • وبالإضافة الى الضربات الموزعة بسخاء ، التي يستخدمها الآباء لتأديب أبنائهم – كما أن الأزواج يستخدمون هذا الضرب فيما بينهم – فانهم يلجأون أيضا الى أشخاص حقيقيين ، والشرطي وعمدة القرية وحارس الحقول يمكنهم بناء على طلب الأبوين أن يتولوا تعنيف الطفل •

ولا تستبعد العقوبات القاسية التي يوقعها الآباء والأمهات على أبنائهم ما يبدونه نحوهم من رقة وحنان وحب كبير ، وعطف يتجلى في حركات وتصرفات ودية : « كنا نجلس دائما على ركبتى إيننا • أما أمنا فكانت تدلنا ، وتقبلنا ، وضمنا بين ذراعيها . كذلك كان العم (أو الخال) يسوع خاص لطيفا معنا ، وكنا كل الوقت متعلقين به • هؤلاء الآباء والأمهات الذين يجنون أطفالهم ، ويعطفون عليهم ، لا يتحدثون كثيرا معهم ، فهم مشغونون دائما ببعض الأعمال في المزرعة أو خارجها . غائبون في أغلب الأحيان ، ولا وقت عندهم للحديث والثرثرة • ومع ذلك فمن الخطأ الاعتقاد بأن الآباء لا ينقلون الى أبنائهم أية معلومات أو معارف ، فالتعلم يجري بجوارهم في سكون ، بالنظر وحده على وجه التقريب : « كنا نعمل لأننا نراهم يعملون » •

وتفرض أهمية النظرة في سياق التعلم مبدأ خاصا : ذلك أن هناك أشياء لا يصح رؤيتها • من ذلك مثلا أنهم كانوا ينصحون الأطفال بأن لا ينظروا الى الأشخاص للدميين أو الضميفي العقول ، فإذا كانت المعارف تكتسب عن طريق النظر فإن النلوت قد يأتي بالطريق نفسه • كذلك كان الكبار يحجبون بعض المشاهد غير اللاتقة عن أعين الصغار : فحين يصل السانس الى المزرعة ليعرض خدمات حصانه يرسل الأطفال الى الطرف الآخر من القرية •

وفي هذا الأسلوب التربوي ، أسلوب النظر ، لا يجري أى حوار ، ولا يقدم أو يطلب أى تفسير • ونجد استبعاد الحديث هذا بين الأجيال المتعاقبة ، لا في بيت الأسرة فقط ، بين الآباء والأبناء – وحول المائدة ينبغي تناول الطعام دون كلام – وإنما نجده أيضا في الأماكن العامة تشبه العامة التي يتردد عليها الكبار ، ويتسكع فيها الصغار • وحينما يتواجد الأطفال بالقرب من جماعات الراشدين فانهم ينظرون ويستمعون ، ويرون ويتعلمون • وفي الفاعة حيث تجتمع الأسرة ، ويعيش كل فرد تحت نظر الجميع ، ينزوى

الأطفال : « أمام المائدة ، يجب أن نأكل دون أن نتكلم ، ولا يجوز مناقشة مايقوله الآباء . وهكذا فإن وجود افراد الأسرة كل يوم بعضهم بجوار بعض تحكيم قواعد انضباطية دقيقة بين الأجيال ، فكل جيل يشمل للمادات ويخضع للتقاليد التي تقيم الفوارق اللازمة في هذه الحياة الجماعية ، فالأطفال يصمتون ، والكبار هم الذين يتكلمون . وهناك مواعيد للسلوك من شأنها تخفيف التوترات التي يستتيرها اختلاط الجماعات . انهم ، بعبارة أخرى ، يستعصون بالوقت مالا يملكونه في الميز المكناني . فالعلاقات الأسرية كانت فيما مضى تتدعم أولا في هذا النطاق الضيق ، نطاق القاعة . غير أن هناك أمكنة أخرى تجتذب الأطفال . فالبنيات يمضين ساعات طويلة في مشغل الخياطة ، وبينما هن يجمن الابر ينصتن الى القصص المسلية التي تحكيها الفتيات اللواتي يتعلمن الخياطة والروائي يقال صهن في القرية انهن « متقلبات » وأنهن « يجرين » كما تجري الابرة في النسيج . أما الصبيان فانهم يترددون على حوانيت أصحاب الحرف : حانوت صانع القبائيب الذي يقوم يوم الأحد بعمل الحلاق ، وحانوت الحداد الذي يبيع فوق عمله « النبيذ بالكأس » . وفي هذه الأماكن التي يجتمع فيها الكبار يسمع الصبيان حكايات الصيد ، والمشارك الانتخابية ، والأبناء المحلية ، ومنذ الطفولة يكون لكل نوع من الأطفال - من ذكر وأنثى - أماكن يتلقى فيها معارفه . وتختلف الأحاديث الموجهة الى الصبيان عن تلك الموجهة الى البنات ، فالأحاديث الموجهة الى الصبيان تتعلق بحياة الصيد الطليقة المثيرة ، أو بعالم السياسة المضطرب ، كما تتضمن الأحاديث الموجهة الى البنات لفة الجنس ، وأسرار الفرائش . وهكذا تنقر مصائر الجميع .

وعلى هذا يلاحظ الأطفال حركات الصنّاع ، وأقوال الراشدين . فنجار العربات الذي يطوق العجلات في الهواء الطلق ، والحداد الذي يسيطر الايقار أمام حانوته ، والنساج في داخل مشغله ، كما يبدو من النافذة المفتوحة على مستوى الأرض ، كل هؤلاء يراقبهم نفر من الصبية الصامتين . فالصبيان والبنات اذ يتأملون الكبار على هذا الوجه يتعلمون الأساليب التي يمارسها المجتمع المحلي ، وتوزيع المهام بين أفراد المجتمع ، ويتعلمون بالأخص كيف ينسقون أحاديثهم ويكبحونها . أما أصحاب السلطة ، الراشدون ، فانهم هم الذين يملكون حق الكلام ، ويستخدسون أمام الأطفال بقصد واحد ، هو تعريفهم قواعد السلوك الأولية . والطفل مع أمه وأبيه يسمعهما يذكرانه المبادئ نفسها : « قل متشكر ، قل صباح الخير ، قل الى اللقاء ، لا تتكلم عند المائدة ، كل خبزك كله ، لا تلق أى سؤال » .

وبخلاف هذه الأوامر لا يعطى الطفل الا القليل جدا من الشروح ، ولا يتبادل الآباء والأبناء الا القليل من الكلام ، ويتم نقل المعارف بينهم بطريقة ضمنية ، بالملاحظة والممارسة . ولم يكن قانون السكوت هذا يخالف الا بين الأجيال الصغيرة والأجيال المستة . عند هذا يظهر الأجداد ، وفي صحبتهم يستمتع الأطفال بإجازة كبيرة ، فليس هناك « متشكر » أو « صباح الخير » أو « الى اللقاء » ، ولا أدب مفرط ، فكل شيء مباح مع الجنود ، ومعهم يستمر الحوار الذي انقصد منذ الطفولة الأولى ، ويجرى التعلم بالتدريج . وكلما كبر الطفل اختلفت إجاباته ، وتعمدت معلوماته . ويمضي الصبي مع

جده الى الصيد فى الغابة ، ويتدرب على برم الخيط ليصنع منه مقاود للمجول ، أو يتعلم فى الحقل صنع الرمح . وتبقى اثبتت الصغيرة بجوار جدتها ، تتدرب على اعادة الطبخ ، وأشغال « التريكو » ووظف الاعشاب ، وفلاحة البساتين . كان هؤلاء الاجداد المربون أيضا هم الملاذ من قسوة الآباء . فحين يرتكب الطفل بعض الجنايات وينال شيئا من العقاب يواسيه الجد ، ويسعى الى تسوية الأمور بينه وبين والديه . كان الاجداد باعتبارهم مربين وحاسين يؤدون دور الوسطاء المتنازين .

وعلى عكس العلاقات المتوردة أحيانا بين الآباء والأبناء كانت الصلات التي تربط الأحفاد بالأجداد تنقسم بالرقعة والحنان ، فالاجداد مريون ومعلمون لا يكلون ولا يملون ، يمنحون أحفادهم الحماية والفهم . وطوال فترة الطفولة ، وحتى بعد هذه الفترة ، يشغل الاجداد مكانة هامة فى عملية تكيف الطفل للحياة الاجتماعية ، مكانة ظلت أمدا طويلا غير محسوسة لأنها هامشية خفية .

لذلك لم يلتفت أحد الى أنشطة الأتراب ، وأساليب العمل التي يمارسها المجتمع المحلي . ومع ذلك كانت هاتان المجموعتان تفرسان أنماطا من المواقف والسلوك ، وتشكلان مجالات هامة للتكيف الاجتماعى .

كان المجتمع يتدخل فى هذا المجال لما بكيفية غير مباشرة فى صورة شخصيات خارجية مألوفة ولكنها مندمجة فى شئون الأسرة ، وأما مباشرة عن طريق أفراد المجتمع . فالشرطى مثلا ، وهو رجل كان يؤدي فيما مضى كل أنواع المهام فى الأرياف ، يدعو الآباء ليؤيد العقوبات الموقعة على الأبناء . وهناك بخلاف الشرطى شخصيات كثيرة تتولى تصنيف الصبية والبنات . « يأتى المعلم للآباء قائلا ان الأطفال قد ردوا عليه ، ويأتى الأب الخورى أو المرأة التي تعلمنا أصول الدين يقولان انتما لم تحسن الجلوس فى القداس ، وأننا لم نحفظ دروسنا . وعندئذ نتلقى ضربا على الأذنان . وكان حارس الحقون يتجول كل يوم ليرى هل رعينا أبقارنا. اضراها بحقول الغير . فإذا فعلنا ذلك كان يرسلنا لنستسمع ما لك الحقل الذى أصابه الضرر . وكان الناس يستقبلوننا بصفتين على الوجه ، أو بلطف وشيء من الحلوى ، حسب أصلهم ومزاجهم » .

كان الطفل يلقي عند هؤلاء الأشخاص الغرباء عن الأسرة مثل هذه الأنماط التربوية التي رأيناها تتراوح بين الشدة والتسامح . والطفل عندما يطلب الصفح من شخص ما لا يعرف ما سوف يكون فى انتظاره ، فقد يتلقى ، مثلما يتلقى من أبويه ، ضربا سخيا ، أو ملاطفة ، دون أن يعرف سببا لذلك .

ويتجلى هذا النظام التربوى فى المدرسة أيضا ، أمام المعلم ، الأسلوب التربوى نفسه الذى يعتمد على النظر . فالمعلم يبدى « إشارة » للجلوس ، والوقوف ، والسكوت ، وقاعدة الصمت نفسها تسود . « لم يكن مصرحا لنا بالكلام فى الفصل » . وكانت العقوبات البدنية كما فى المنزل تنهال بشدة على رؤوس التلاميذ الصغار وأصابعهم .

ضربات بالمسطرة على الانامل ، أو بضرب شجر البندق على الأرجل . وفى المدرسة أيضا يجد التلاميذ لدى مدرّسهم هذا الاصرار على أن يكونوا دائما منشغلين ، فعندهم كل يوم واجبات كثيرة يؤدونها ، ودروس يحفظونها . وكانت المدرسة استمرارا حقيقيا للمنزل ، تعرض على الطفل واجبات منزلية : فعليه بدوره أن يشعل الموقد ، وبحضر الحطب ، ويذكي النار ، وينظف الفصل .

والمدرّس ، وهو رجل محترم يعيش فى القرية طوال السنة ، ولسنوات عديدة ، لا ينقطع عن الاشراف على التلاميذ بعد اقفال المدرسة ، ويستمر فى ملاحظة هنىءام تلاميذه فى الشارع ، وأثناء الاجازات ، ويزور الآباء ليحيطهم علما بسلوك أبنائهم . وكانت الأساليب التربوية المدرسية والعائلية متماثلة ، والتفاهم تاما بخصوص اخضاع الطفل لرقابة اجتماعية قوية .

ومع ذلك ينبغى لنا أن نسى الفهم وفضلط بين هذا التماثل فى الآراء وبين أى تأثير مكرى قد يمارسه المدرّس على الأسر . مثالا ، ذلك أن آراءه فى مستقبل الابناء المهني قلما كانت تتبع ، وبخاصة المزارعين حيث يتطلب استغلال الارض اذرا قوة . واليوم يشكو العديد من الأشخاص للكبار فى السن ، وأيضا من الراشدين ، من أنهم لم يستطيعوا مواصلة دراساتهم : « كان فى مقدورى أن أصير موظفا فى البريد ، وكانت المدرسة تريد منى أن أستمّر ، ولكن أبى قال : أنا محتاج الى ابنتى فى العمل ، ومن ثم اضطرت الى الانقطاع » . ولم يكن الآباء ينتظرون من المنشأة المدرسية أن تفرس المعلومات فى عقول الابناء ، وإنما أن تعطيههم معرفة تكون امتدادا لمعارف الأسرة . وفى ذاك الأوان ، بالنسبة الى تلك الفئة الاجتماعية ، لم يكن الأمل فى نهضة اجتماعية أو تكامل اجتماعى جديدين يتعد على المدرسة .

ومن الضرورى التنويه بذلك الرابطة المتناسقة بين القواعد التأديبية العائلية والمدرسية . فالمدرسة تفرس (فى عقل الطفل) معارف الأساليب نفسها التى يعلمه بها البيت معنى العمل ، وواجب الطاعة .

وأخيرا كانت الكنيسة . عن طريق الخورى أو السيدة التى تتولى تدريس الدين ، تستخدم لتشغيل الأطفأان وعذابهم الأساليب المنزلية . كذلك كان الجيران يمارسون السياسة نفسها . فأيضا كان الطفل ، ومهما فعل ، فانه يقع فى شبكة من الرقابة ، منجأنة ومتناسقة . وثمة علاقات دائمة تربط بين البيت وسائر الجهات الاجتماعية : الكنيسة ، والمدرسة ، والقرية ، ويعمل الجميع كأجهزة للتوجد . ولم يكن الطفل داخل هذه الشبكة المتصلة وكأنه واقع فى شرك فحسب ، ولكن المجتمع المحلى كان يفرض أيضا رقابته على تربية أفراده وتعليمهم . فمن رقابة اجتماعية يمارسها أفراد الأسرة ، وبالأخص الأجداد فى فترة الطفولة الأولى ، ينتقل الوضع الى رقابة اجتماعية نظامية تمارسها الجماعة كلها .

وتتميز مرحلة الطغولة الثانية باندماج الأعضاء الصغار اندماجا متزايدا فى المجتمع المحلى الذى يفرض بدوره قواعد يقوة .

ان التهذيب ، والتواضع ، وضبط النفس ، فضائل أساسية يدعو المجتمع القروى للنحل بها ، وتحظى بأكثر اهتمام فى تربية الأطفال الصغار . ويكتسب الأطفال هذه انسلوكيات - من تنازلات ، وتصرفات مهذبة - من خلال منهج دراسى مخطط تخطيطيا مكثفا ، وسلوكيات واجبة ، وأنشطة مفروضة فرضا الزاميا . وتفسر هذه المناهج الاضباطية دون شك الأساليب الصامتة المتحفظة التى يتصف بها شباب القرية فى الرمان الماضى .

بقيت فئة العمر البعيدة عن عالم الراشدين حيث يؤدى الأولاد والبنات معا أعمالا وحفلات مشتركة . بقى كذلك الإراضى الفضاء التى تتيح محالا للتسكع ، والاستمتاع بشيء من الحرية .

وتجمع الأعياد الدينية والمدنية التى تقع فى تواريخ ثابتة متن السنة الفتيان والفتيات فى زمرة مرحلة نجوب القرية كلها ، تلح فى السؤال . وفى عيد « الكرنفال » يحضى الفتيان والفتيات لابسين ثيابا مبهرجة يلحون فى طلب الفطائر . وفى عيد الفصح يهفون عند مفارق الطرق وبأيديهم نواقيس خشبية ، يعلنون عن انقراض ، ثم ينطلقون لجميع البيض الذى يبيعونه بعد ذلك . ويتيح توزيع الماء المقدس يوم السبت انوار مجالا لحركة مرحلة من أجل جمع الصدقات ، تقوم بها زمرة من الفتيان والفتيات تمضى حتى مشارف الاحياء السكنية ، ويعود هؤلاء ومعهم بعض النقود . ويجتمع الفتيان والفتيات أيضا يوم عيد الميلاد ليهنئوا الأهالى قائلين : « عام سعيد ، صحة وعافية ، جعل الله الجنة مثواكم » ، فيتلقون بعض الحلوى مكافأة على دعواتهم الطيبة ، ومنها مثلا خوختان مجففتان ، وقطعة سكر ، وبعض الشكولاته ، وقليل من النقود للصغيرة .

ويتفرق الصبيان والصبايا فى الحقول وراء قطعان الماشية التى يتولون حراستها ويذهب أطفال القرية الى الحفل مع أبقارهم . ويكلف أبناء المزارعين وأصحاب الحرف بحراسة المواشى فى المساء بعد خروجهم من المدرسة . أما أبناء الحطابين الذين يعتبرون « معلمين » حين ييلفون الأسادسة او السابعة فانهم يقودون القطيع من شهر مايو الى نوفمبر . ويسمح صفر مساحة قطع الأراضي المجزأة ، وحرية مرور القطعان عقب الحصاد بتجميع الحراس الصغار واشتراكهم فى مغامرات مرحلة . وفى الحقول والمراعى بعيدا عن أحداث الآباء التى تشمل حركة الصغار ، وبعيدا عن نظراتهم الفاحصة ، تبدأ أولى الألعاب الجنسية : « كنا فى الحقول نضايق البنات » . كذلك كانت مشارف القرية بعيدا عن رقابة الكبار مفتوحة لتصبيان الكسالى الذين يتسكعون (بدلا من الذهاب إلى المدرسة) فى حصى الأسيجة (جمع سياج) والأيكات .

عندئذ يصبح الصبية والصبايا ، وهم يسرون وراء الماشية ، أو يتسكعون بعيدا عن الأنظار ، قناصين خطافين يبحثون عن شيء من الغذاء : عثبات حريقة تؤكل ، أو أعشاب تمص ، أو بعض الصيد الذى يمكن بيعه للصدمة بنقود قليلة : بيض ، أو عصافير ، أو رؤوس أفعى . وكان الصبية الأكبر سنا يقودون الأصغر منهم فى دراسة الطبيعة هذه ، ويطبق الجميع الدروس التى تلقوها من الجدود منذ قليل .

وكانت مشارف العرية مكانا للتلهي والايواء ، تجوبها زمرة من الصبية المرحين ، ومع ذلك تبدو في الذكريات مكانا للعمل المرهق الذي يؤدي بلا شروق : « كنا نحن الصبية نذهب الى حيث الكلا الوفير ، نجرف الحشيش المتساقط من العربات . وفي حالة البنجر كان علينا أن نستخرجه من الأرض بالماول ونشطره . كنا نفعل ذلك حين نبلغ من العمر الثانية عشرة . وفي الحقول كان علينا أن نجعم الحصى ، ونجصل منه أكواما ، ونفعل ذلك في كل وقت ، حتى ونحن نحرس البقر . كانوا يرسلوننا وراء المحراث نلتقط البطاطس أو سنابل القمح بعد جزها . كنا نخرج من الساعة السادسة الى السادسة والنصف لابسين القباقيب ، وأقدامنا مبتلة ، والجو مشبع بالندى . وكنا نعامل نحن الأطفال معاملة قاسية » . وفي ذلك الاوان كانت الأعياد والألعاب تبدو دائما بمثابة لحظات محتلسة من اوقات العمل الذي كان النمط الأساسي لتدريب الأطفال وغرس البداي في أذهانهم .

واذ ينتقل الطفل من فئة من العمر الى فئة أخرى يرى أنشطته الخاصة باللعب تنقاصر ، وعمله اليومي الشاق يتزايد ، ومع ذلك يتسع أفقه ومجال نشاطه . وحين يقادر الصبيان والبنات حيهم فانهم يجربون القرية ، ويمضون حتى أقصى منازلها ، ويتعرفون شيئا فشيئا على أدق أقسام مساحتها المبنية . وبينما هم يسرون خلف الطليح بصحبة النساء اللواتي يلنظن السنابل بعد الحصاد ، ويسلكون الدروب العرضية المختصرة بحثا عن صيد برى ، يتعرفون على المراعى والمزارع ، ويضمون علامات على هذه المنطقة الجديدة في نظريهم : فعل الثلج الذي يغطيها في الشتاء يكتب أول من يمر بها : « مرت » لتنبه من يأتي بعده . وهم يتعرفون على مواقعهم بالمناداة : « كنا ننادي بعضنا بعضا ، من واد الى واد ، ونطلق صيحة طويلة منبهة ، فيجيب : « علينا الآخرون بمثلها . كان الواحد منا يقول لنفسه : ذاك هو أوتيتل ، وبذلك يتعرف بعضنا على بعض . وعندئذ يقول الآخرون : ها هم قادمون . وننتظرهم ، وبعد قليل نسمع أجراس القطيع ، ولا نلبث أن تعود معا » . وكانت الغابة عند الأفق تعين حدود اقليمهم ، ولم يكونوا يتوغلون فيها . ولكنهم يخترقون الغابة لأول مرة في صحبة أخو الذي « يتجول » مع جماعتهم في الغابة في مناسبة الاختلاء الذي يسبق « التناول » (تناول القربان المقدس) . هذا التعريف بالأراضي القفار يحدد ختام مرحلة الطفولة . وبعد « التناول » يفصل الصبيان عن البنات ويشكلون فريقين متميزين من الشباب المراهق : فريق الفتيان ، وفريق الفتيات .

العصر الحديث

هذا العهد الذي نستعيده من خلال ذكريات القرويين قد انقضى في حوالى العقد السادس ، وفي الوقت نفسه زالت السهرات والأعياد والممارسات الجماعية ، ومعها الأساليب التقليدية في تربية الأطفال .

والمعروف أن الانقلابات التقنية التي طرأت على العمل الزراعى قد غيرت الأنشطة النسوية في المزرعة . فالزراعات ، وقد تخلصن من كل عمل في الحقل ، يستطعن

دون أية مشاكل أن يتولين رعاية أطفالهن . ومن أجل توفير الهدوء للأطفال فانهن يجتهدن في التوفيق بين ساعات نوم الرضيع وساعات رضاعته . أما النساء الصغيرات القليلات اللواتي يمارسن نشاطا حركيا يبقين بعيدا عن بيوتهن طوال النهار فانهن يهجن بأطفالهن أن بعض الغريبات أو ثابات أخريات مستقرات في البيوت وخاليات من العمل نظير أجر ، وبتيح لهن هذا الحل التمييزي عن علم وجود دار لمحضانة أو روضة أطفال . فالجنة من ناحية الأم أو الأب ، أو الأخت أو أخت الزوج (أو زوجة الأخ) هي أول من يطلب اليهن رعاية الطفل . وفي هذا الخصوص ، كما في سائر الأحوال ، تفضل الأم اللجوء إلى الغريبات ثم إلى الجارات ، وحتى في حالات الرعاية هذه حيث تعهد الأمهات بأطفالهن إلى الغير في الصباح ، ثم يستردنهم في المساء ، يبدو أن الأب والأم يمارسان الآن حيال أطفالهما الصغار الدور التربوي الرئيسي ، فقد وجدا وضعا كانا فيما مضى يفوضانه بسبب الظروف الاقتصادية إلى الغير .

والأم بطبيعة الحال هي التي تتولى أساسا شؤون الطفل في فترة الطفولة الأولى . واذ نقصت مهام الأم المنزلية بفضل توافر الأدوات المنزلية المريحة ، والتسهيلات التي تتيحها المنتجات الخاصة بالأطفال الرضع (حفاظات من السليولوز ، وسراويل من البلاستيك ، وأطعمة جاهزة) فقد أصبح في مقدورها أن تتفرغ لطفلها ، وتربيته وفقا لمبادئ تربية الأطفال الحديثة التي تنتشر في المجالات وتذاع في الراديو على نطاق واسع ، وترضع طفلها بنديها كلما أمكن . وسرعان ما يترك للطفل حرية الحركة ، فبعد خمسة عشر يوما (من مولده) تكف أمه عن تقييده ، وفي زمن مبكر يرفع من سريره ويوضع في حايته . وتبدأ التربية في فترة مبكرة ، تربية منهجية تمتد على الرقابة الشديدة . فالطفل يبقى دائما بجوار أمه ، ينام الليل في غرفة والديه ، وتستبقيه أمه بالنهار إلى جوارها ، وتأخذه معها أينما تذهب . فاذا بكى ضمته بين ذراعيها ، ودلته ، وحدته في رقة ، وأعطته قطعة من البسكويت ، أو حلقة صناعية ليتلهم بعضها . هذه الألفة بين الأم والطفل طوال فترة الطفولة الأولى تتيح بالتأكيد نمو عاطفيا منسجما ، ولكنها مع ذلك ليست تربوية أو ناشطة بنوع خاص .

وحتى فترة متأخرة يستخدم الأبوان مع طفلها لغة « الأطفال » ، فلا يحاولان أن يقدموا له لعبة تربوية أو يدرّبانه على ألعاب تنقيفية ، ويكتفيان بمعاملته بركة ، ويهتمان بتعليمه حسن السلوك ، وأداب المعاملة : « قل شكرا ، قل صباح الخير ، قل إلى اللقاء .. » ، مجموعة كاملة من المجاملات التي تعلمها فيما مضى ، ولم تزل إلى اليوم هي القانون الواجب الاحترام ، والنموذج الواجب احتذائه . ولم يكتسب الطفل الصغير وضعا نظاميا ، فهو لم يزل يعتبر مخلوقا غير ناضج ينبغي إحاطته بضروب الرعايا وتنشئته بالرفقة والحنان . ويتمتع الجدات من هذه العناية التي يبديها أبنائهن وبناتهن ، ويرون أنهم لا يبدون صرامة كافية في سربية الأطفال .

ومن المفارقات العجيبة أن الجنود هم في الوقت الحاضر أنصار برية أكثر تشددا رقد التقينا بعض منهم يستخدمون سوطا أو مقرعة لحمل الأطفال الذين يتولون رعايتهم

على الطاعة • ذلك أن الأجداد لم يزالوا إلى الآن مثلما كانوا في الماضي موجودين إلى جوار أحفادهم ، يتولون رعايتهم إذا غابت الأم ، أو كانوا هم مقيمين بالقرب من الطفل • فما إن يستطيع الطفل السير حتى ينسل بجوارهم ويتبعهم • عندئذ يسترد الحدود دورهم ، دور المربين المتأزنين الذين يرودون الطفل بالألأباب وأقاصيص الزمان الماضي . وما زالوا هم الذين يعرفون للأطفال بدنيا الطبيعة ، فيتجولون معهم في الصباح المبكر باحثين عن أنواع الفطر (عيش الغراب) أو الحلزونات ، ويجوبون معهم الحي في أمسيات الصيف الجميلة • وتتجمع الجدات ، وهن مشاءات خريئات ، ويصعبن أحفادهن لنتنزه في الطرقات الضيقة المنعرجة ، ويذكرن للأطفال في أثناء السير أسماء الأماكن ، ويشرن إلى مواقع حقول الآباء وحقول الجيران • وشيئا فشيئا يتعلم الأطفال أسماء المواقع وتواريخها ، ويعتقدون على أجزاء الاقليم • وفي طريقهم يجمعون الأعشاب النافعة ، ويعينون المواقع التي ينمو فيها الفطر • ولم تزل المقابر كما كانت في الماضي هي المكان المفضل لتنزه الجدات • وهناك يجري الأطفال منطلقين بين القبور ، واثبتين من حجر إلى حجر ، ففي القرية يتألف الأحياء مع الأموات ، وثمة وشائج قوية تربط التقسم الحي من الثرية بالتقسم الميت خلال هذه الجبنة التي يتخذها الناس مكانا للتنزه ، ومجما للذكريات • وتسر الجدات من قبر إلى قبر يقرآن للأطفال ما على القبور من نقوش ويحكين لهم تاريخ الموتى • وعلى هذا النحو تنتقل ذكرى الجماعة كلها من أكبر الأجيال سنا إلى أصغرها • هذه الالة التي يراها الأطفال الصغار منذ نعومة أظفارهم مع موتى لا تسبب لهم أية معاناة نفسية ، بل على العكس من ذلك تشكل هذه النزعات وسيلة لمعرفة الحياة وحكمتها • ليس من المدهش إذن أن نجد في انثوية إلى اليوم لغة خاصة بالموتى ، فالتناس ثمة يتحدثون عنهم دون حرج أو تردد •

وعلى ذلك لم تنفّر فترة الطفولة الأولى ، لا من حيث مدتها - فلم تتسع حدودها نتيجة لعدم وجود تعليم مدرسي مبكر - ولا من حيث القائمين بالتربية ، وإنما استعادت فيها الأسرة الصغيرة المكونة من الأبوين مكانة مركزية فائقة • فهل نرى في هذا الدور الذي تضطلع به في الوقت الحاضر الأسرة الصغيرة سببا لاكتشاف أهمية الطفل في هذه المجتمعات القروية ، أو نتيجة لهذا الاكتشاف ؟ وهكذا ازدادت أهمية الأعياد المقترنة بالطفولة من تعمير ، وتناول القربان - في حين اختفت الأعياد المقترنة بنهاية الحياة • ومع ذلك فإذ استعادة هذه الروابط بين الآباء والأبناء الصغار تنضوي في الحركة العامة التي تلتف فيها التجمعات حول الأسرة الصغيرة « النووية » ، حول القرابة ، وهي الحركة التي سجلتها العديد من الدراسات •

ويعين دخول الطفل المدرسة الابتدائية ، كما كان في الماضي ، الانتقال إلى فئة السن التي تلي فترة الطفولة ، ولكن يمتنع الاشتراك في أداء الأعمال المنزلية • فالطفل في أسرته غير مكلف بأى عمل • والبنت لا تساعد أمها ، لا في المطبخ ، ولا في الحديقة ، ولا في الزريبة • أما الصبي فإن ميكنة الزراعة تعفيه من المشاركة الفعالة في أعمال الحقول • ثم إن الآباء لا يظنّون من أطفالهم إلا أشياء قليلة جدا ، كاحضار الخبز عند العودة من المدرسة ، وترتيب أسرته أيام الاجازات • فضلا عن ذلك فانهم ينظمون

أوقات عملهم بحيث يتيحون لنظف الاسهام فى بعض الأنشطة البعيدة فى المدينة ، مثال ذلك الأب المزارع الذى يذهب بأولاده كل أسبوع الى « ديجون » ليحضر دروسا فى آله « الاكورديون » الموسيقية ، وينتظرهم هناك ساعتين • ويهتم الآباء فى الوقت الحاضر بإشراك أبنائهم فى انعام الخارجى ، واخراجهم من عالم القرية • كذلك تغيرت العلاقات بين الآباء والأبناء منما تغيرت الأحوال فى المنزل • فى المسكن الذى تنوعت فيه الأماكن لم تعد القواعد التربوية القديمة مقبولة • فقد أمحت قواعد السكوت ، والاحترام الواجب على أفراد الجيل الصغير نحو الآباء • « تقول امرأة فى الخمسين من عمرها : نحن من جيل « اسكت » ، ولم يكن من الجائز التحدث مع الصبيان والبنات ، ولابد من السكوت » • ويتمشى تحول العلاقات بين الآباء والأبناء الصغار مع تعديل نظام البيت •

ومع أن الآباء لا ييحاءون على أطفالهم بالعطف والحنان ، كما فى فترة الطفولة الاولى ، ولم تعد العقوبات البدنية توقع على الصغار ، فانه يبدو أن الحوار لم ينشط بعد بين الأجيال • وردا على سؤال بخصوص التربية الجنسية التى تقدمها الأمهات لبناتهن تجلت الحيرة والضيق على الأمهات من فكرة اضطراهن لمجابهة هذه المشكلة : « اننى لا أعرف حقا كيف أتصرف فى هذه المسألة ، فان أمى لم تحدثنى عنها » • وهكذا يمر التعليم الجنىسى كما كان يجرى فى الماضى عن طريق الأتراب حيث يلقي الأكبر سنا من هم أصغر منه المعلومات فى هذا الخصوص •

لذلك تطور النظام المدرسى • فى القرية التى اشتغلنا فيها أدخل المدرسون وسائل تربوية حديثة تستخدم الحوار ، والمشافهة ، ومبادرة التلاميذ ، وخيالهم • أما مكتب المدرس فانه يوضع فى نهاية الفصل خلف ظهور الأطفال الذين يسمعون المدرس ولا يرونه ، وهكذا يتجسد هذا الأسلوب التربوى الحديث القائم على إيصال المعلومات مشافهة • تطور كذلك النظام التأديبى ، فالأطفال هم الذين يضعون بأنفسهم جدول العقوبات ، ويوقعونها بعضهم على بعض • ولا يعفى المدرس نفسه من القانون العام ، فاذا نسى أن يرتدى خيعة قبل أن يدخل الفصل - حسب الأصول - كان عليه أن يكتب خمسين مرة « سوف أرتدى خفى » • ويزول التدرج الطبقي ، ويحى تفوق الراشدين ، ويحل محله نقاش حر بين الأجيال • ويمنح خيال الطفل ، وحرية اختياره ، عن طريق اعداده منفا شخصيا يدون فيه كل الموضوعات التى تهمة : من تاريخ ، وشعر ، وأدب ، وطبيعة ، ومن جهة أخرى يسبهم التلاميذ كلهم فى اعداد ملف رئيسى للفصل ، ترتب فيه النواتق التى تشبع الحياء فى الدروس (من كراسات ، وصحف ، وصور فوتوغرافية ومجموعة حشرات) • وتوجه أهمية خاصة للبيئة المحلية ، والحياة القروية ، ويدرس التاريخ ، والجغرافية ، وعلوم الرصد ، فى أثناء الحصص التى تعطى فى الهواء الطلق ، والتلاميذ ماضون من طرف الى آخر فى القرية • • وثمة « لوحة الجو » التى ينفذها التلاميذ ، ويتولون كل صباح تحرير أبوابها ، كدرجة الحرارة ، والضغط الجوى ، وحالة السماء ، وحياة الناس ، وحياة الحيوانات ، والنباتات ، وأحداث اليوم ، وتلخص هذه اللوحة وتوضح هذا الاهتمام الخاص بالقضاء ودنيا التلاميذ •

والمدرسة الحديثة تتجه صوب تأهيل الطفل عقليا وشخصيا ، ربما أكثر مما تتجه إلى تزويده بالمعارف ، فانها تغزو مدرسة تحررية ، تصيد اكتشاف العالم المحيط به : القرية ، وتاريخها ، وأشغالها ، وأهلها .

هذا الأسلوب التربوي الجديد لا يجد قبولا تاما لدى الآباء ، وبخاصة حين يباغ أقصاء من التطرف ، كما حدث مع مدرسة الفتح الكتبي المدرسية ، واعتادت أن لا تطلب من التلاميذ أداء أى واجب أو استدكار أى درس فى البيت ، ويشتكى الآباء قائلين : « لا جدوى من المدرسة ، فالأطفال ليس معهم كتب ، ولا واجبات ، ولا يؤدون عملا . ومع الأساليب الجديدة ، لا يتعلم الأطفال شيئا ، ولا يعرفون القراءة والكتابة ، ولا حتى جدول الضرب » .

واليوم يتوقع الآباء من المدرسة تقدما اجتماعيا ، وطريقة لتعليم الأطفال حرفة ، وتأهيلهم لوظيفة خارج دنيا القرية ، ويطالبون المدرسة بأن تيسر اندماج أبنائهم فى المجتمع . ومن بين أبناء أى مزارع يواصل ابن واحد نشاط أبيه ، أما الآخرون - من بنين وبنات - فيجب أن يجدوا لهم حرفة خارج القرية . ومن ثم كان اهتمام الآباء ببادية العمل المدرسى الذى يجب ، لكي يكون جديا فى نظرهم أن يتابع فى المنزل ، ويبدو هذا العمل فى الوقت الحاضر أنه الوحيد الذى ينبغى فرضه على الطفل . ومن ثم أيضا كانت الأهمية التى توجه لمتابعة المنهج الدراسى بانتظام . وفى القرية أنير فى عام ١٩٧٦ أمام مفتش التعليم الابتدائى نزاع قام بين مدرسة وبين آباء تلاميذ رفض قبولهم بالصف السادس . فالآباء منذ بداية التعليم الابتدائى يريدون اعدادا مكفصا للبحان المهنى والعالم الحضرى يستطيع أطفالهم أن يعيشوا فيه . وبالإجمال فان الآباء لا يدركون ان هذه الأساليب التربوية المدرسية الجديدة ، رغم أنها تستخدم اللعب والاتصالات الشفهية ، والتأملات الشخصية ، يمكن أن تتابع الأهداف نفسها كما فى الماضى ، وتجرى التدريبات نفسها ، مع الاهتمام بنوع خاص بافتتاح شخصية الطفل . « وانا لتتذكر اللانة التى كانت للكتاب فى تلك الاسر الريفية . من ذا الذى لم يسمع عن سهرات الزمن الماضى حين كانت التلميذة الصغيرة تتلو بعض القراءات على أفراد البيت المنصتين باهتمام فى أمسيات الشتاء ، او لا يتذكر الورق الأزرق الذى يلف به كتاب المدرسة أول يوم فى العام الدراسى ؟ كان هذا العمل يعنبر وقتئذ بمثابة طقس من طقوس التلقين . ومن الطبيعى أن يثير الفناء الكتاب المدرسى حيرة الآباء وسخطهم . وهناك اليوم بين الاسرة والمدرسة انفصام لدرجة أنه كثيرا ما تتصدى الاسرة لمعارضة المدرسة . وفى آراء الآباء ولجونهم الى الصلدة أو المفتش ما ثبت وجود هذا الخلاف ، ذلك لأن الآباء يريدون ، كما كانوا فى الماضى ، أن يبقوا متحكمين فى مصير أطفالهم ، ولا يمثلوا دون نقاش لقرارات الادارة المدرسية .

هناك اذن من الناحية الموضوعية انفصام بين عالم المدرسة وعالم الاسرة ، وانفصام فى داخل المجتمع المحل ، فهذا المجتمع ما زال يواصل مراقبة سلوك الأطفال ، والحكم على هذا السلوك ، ولكنه يمتنع عن ابداء أية ملحوظة للأسرة . وليس هناك فى الوقت الحاضر أى شخص يأتى لزيارة الآباء ليخبرهم بمظهر أبنائهم السئ فى

انشارع أو فى الكنيسة • ونزوى الجماعة القروية خلف الألفة العائلية ، معاتبة ، ولكنها صامتة • ويحل التسامح والتساهل محل القهر الذى كان يعيش فيه الطفل فى الزمان الماضى • ولا شك فى أن هذا التهاون الأخلاقى هو الذى يشير إليه الراشدون فى غموض وهم يتحدثون عن أطفال اليوم ويشكون من أنهم لا يميزون بين الخير والشر •

بقى لنا أن نتساءل : فى أى نطاق يكون لهذه الحرية الاسرية غير المصاحبة لحوار حقيقى بين الآباء والأبناء ، هذه التربية المتباعدة عما ينتظره الآباء ، والتي تجعل الأبناء فى وضع مبهم ، ان تتيح مجالا لنمو الطفل نموا متناسقا ؟ وإلى من ينمى الالتفات وكيف تقرر توجيهها خاصا ، ومنمبلا معينا ؟ ان الأمور واضحة فى نظر بعض الأطفال: ذلك أن ميل البعض الفطرى الى الطبيعة وتذوقهم العمل الزراعى يؤهلهم بطبيعة الحال ليخلفوا آباءهم • وهناك دائما بين الأخوة أخ مختار • ولكن ما شأن باقى الأخوة؟ تظهر عندئذ فئة للممر كجمال أساسى للتكيف الاجتماعى • فالصبيان والبنات قد أصبحوا الآن غير ملتزمين بأى عمل فى المنزل أو الزراعة ، ومن ثم فهم أحرار فى تصرفاتهم وحركاتهم • وعندئذ تنفتح القرية ومشارفها لجولاتهم المرحية • ففى يوم « الكرنفال » ينطلقون جماعات من كل حى ، مقننين ومتنكرين فى ثياب قديمة ، متنقلين من بيت الى بيت ، يمدون عليهم يجمعون فيها النقود ، وسلالهم يجمعون فيها الفطائر • وقد اختفى معظم الأعياد التقويمية الأخرى • غير أنه لا أهمية لذلك ، فتمتة ألعاب عديدة غير رسمية تضمهم على مشارف القرية التي يجعلونها مقرا لتجمعهم • فهناك مكان سرى، خفى ، كوخ مبنى فى ركن قصى ، بعيد عن الأنظار ، وهناك مكان مرئى ، مفتوح على طول سياج ملعب كرة القدم حرج القرية • هناك تمر مرحلة الطفولة ، وهناك ترسم كما فى الماضى أول الألعاب الجنسية ، فالبنات يتدلين بأرجلهن على « الدرازين » ويمر الصبيان فيخلعون بخفة سراويلهن • وبقيت مشارف القرية بمثابة الفضاء المتاح للأطفال ، والمكان الذى تجرى فيه كل المبادرات والانفعالات الماطفية الأولى • ويحدد الدخول فى الصف السادس (الابتدائى) فى حوالى الثامنة عشرة أو الثالثة عشرة من العمر أول انقطاع فى مرحلة الطفولة ، ولكن هذه المرحلة لا تنتهى بالفصل الا بعد « التناول » فى حوالى الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة ، تماما كما كان يجرى فى الماضى • ولم تتغير مرحلة الطفولة بين الأمس واليوم ، ولم يزل الطفل يعيش الدورة نفسها ، والفترة نفسها • ولم يتغير سوى المضمون •

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الأيداع بدار الكتب ١٦٨٠/٤٧٣

مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأفلام كتاب
مخصصة وأمانة دارسنة .
ويقدم باختيارها وتعلقا إلى العربية مخصصة
من الامانة العربية ، تصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تأهم في إلقاء الفكر العربي ، وتمكين من ملامحة
البحث في قضايا العصر .

تصدر شهرياً

مجلة رسالة اليونسكو

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
مستقبل البشرية

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مجلة اليونسكو للمكتبات
مجلة (أندروجين)

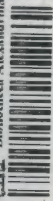
مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

الفلم والمجتمع

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلفاظ
الدولية ، وتصدر طبعا إلى العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية
للونسكو ، وبمبادرة الشعب القومية العربية ، ووزارة
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الثن ٢٥ قرشاً

Bibliotheca Alexandrina



0536427